

في ظلال ألفاء العشرة

شرحاً جامعاً مبسّراً وموثقاً بأقوال علماء القراءات السابغين والمعاصرين
حول الشاطبيّة والدّرة

إعداد
قدري به محمد به عبد الوهاب

المجاز والمفرد بالقراءات العشر قراءة وإقراء

المجلد الأول

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

بِإِذْنِ اللَّهِ

سنبداً في شرح وتطبيق عملي للكتاب
 وختمه كاملة للقرآن إفراداً وجمعاً
 - بطريقة الجمع بالوقف - من كتابنا
 (إتحاف المهرة في جمع العشرة)
 على موقعنا / قدرني عبد الوهاب

www.facebook.com/kadryabdelwahab ١٩٧٣
[Twitter@kadryabdelwahab](https://twitter.com/kadryabdelwahab)

www.youtube.com/kadryabdelwahab ١٩٧٣

وكتاب: (المهرة في جمع القراءات العشر)، في مكتبة ابن كثير - الكويت - حولي - ش/
 المثني - وفي القاهرة/ دار الآثار - ٢٨ ش/ منشية التحرير - عين شمس الشرقية -
 ت وفاكس/ ٢٦٤٢٢٣٢٣ - ت ٢٦٣٦٣٧٨٦

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

أوصي إخواني جامعي القراءات العشر بكتابنا السابق:

(المهرة في جمع القراءات العشر)

فهو دليلك عند القراءة، ودليل شيخك عند الإقراء، وكل منصف طالعه أثنى عليه، فهذا الكتاب بدون مبالغة أقول فيه كلمة حق، لا لأنه كتابي، ولكنها حقيقة ستعرفها عند النظر فيه بإنصاف، فالكتاب (لا غنى عنه لكل قارئ) يريد إجازة بحق، وسنداً متصلاً برسول الله

(ﷺ) بصدق، دون أن ينسى أي وجه من أوجه القراءات والروايات، فهو يحدد لك

خطوات الجمع بالوقف لجميع آيات القرآن الكريم كاملة في قمة الضبط والدقة

والإحكام والإتقان، بذكر القراء والرواة، وأمام كل قارئ وكل راو الكلمة القرآنية التي سيعطف من عندها فقط دون تفصيل وبيان، ليعرف القارئ الماهر كيفية الأداء لتلك الكلمة حتى نهاية الآيات، ولم أكتب من اندرج مع كل قارئ ليسأل الشيخ تلميذه عن ذلك، لذا:

فضع أيها الشيخ هذا الكتاب أمامك فهو دليلك كي تقرأ الطلاب دون نسيان أي وجه

من أوجه القراءات والروايات وقمت بتفصيل ووضع أحكام القراء والرواة قبل كل ربع،

وبعض التنبيهات المهمة من تحريرات (ابن الجزري والجمزوري وصاحب إتحاف البرية

والسفاسقي والإبياري والإمام المتولي والضباع وغيرهم.....)

وكتاب: (المهرة في جمع القراءات العشر)، في مكتبة ابن كثير - الكويت - حولي - ش/

المنى - وفي القاهرة/ دار الآثار - ٢٨ ش/ منشية التحرير - عين شمس الشرقية -

ت وفاكس/ ٢٦٤٢٢٣٢٣ - ت ٢٦٣٦٣٧٨٦

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

كلمة شكر وتقدير

جَزَى اللهُ بِالْخَيْرَاتِ عَنَّا كُلَّ الْقَائِمِينَ عَلَى طَبَاعَةِ الْكِتَابِ

(مديراً) و(أعضاءاً) و(منسقين) ومراجعين، و(عاملين) و(موزعين)
وإداريين،

أقدم لكم الشكر والدعاء والتقدير مني ومن كل طالب علم للقراءات على حبكم وإخلاصكم في خدمة القرآن وعلومه، وأسأله - سبحانه وتعالى - أن يختتم لي ولكم بالإيمان، وأن يمنَّ عليَّ وعليكم وعلى الديَّ وأشياخي وأحبتي بالنظر إلى وجهه الكريم في دار الجنان، إنه ﴿رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ جواد كريم ﴿وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾، ونفع الله صاحبه بالعلم، وزينه بالحلم بمنه وكرمه، والله أسأل أن يجعل كل ما تقدمونه من خير في موازين حسناتكم:

يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشْرَانُكُمْ الْيَوْمَ جَنَّتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

إهداء إلى (أستاذنا وشيخنا وحبينا)

الأستاذ الدكتور/ أحمد بن عبد الفتاح بن عبد الحكيم /حفظه الله ورعاه.

- اللهم اجعله واجعلنا ممن هم: ﴿الْحَسَنَى وَزِيَادَةُ وَلَا يَزْهَقُ وَجُوهُهُمْ قَدْرٌ وَلَا ذَلَّةٌ﴾.
- اللهم اجعله واجعلنا ممن: ﴿لَهُمْ دَارُ السَّكِينِ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَهُوَ وَلِيُّهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.
- اللهم اجعله واجعلنا ممن يقولون: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾ (٢٦) الَّذِي أَطْلَأَ دَارَ الْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ
- اللهم اجعله واجعلنا ممن يقولون: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَهُ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾.
- اللهم اجعله واجعلنا ممن يقال لهم: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾.
- اللهم اجعله واجعلنا ممن يقال لهم: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾.
- واجعلنا ممن يقال لهم: ﴿يَنْعَادُ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾.
- واجعلنا ممن يقال لهم: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُلُودِ﴾ (٢٧) لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ
- فاللهم اجعلنا ممن: ﴿يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾.
- واجعلنا ممن قيل فيهم: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾ (٢٨) لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ
- والله أسأل أن يجمعنا ربنا: ﴿مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ (٢٩) ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا

اعلم أيها القارئ الكريم / أن أسانيد وإجازات المؤلف في:
(تحفة الأطفال) للعلامة/سليمان الجمزوري (و) المقدمة الجزرية (للعلامة /ابن
الجزري)

(وسند وإجازته في رواية (حفص عن عاصم) من طريق الشاطبية) من الشيخ/ حميس
عبد العظيم

(وسند وإجازته في القراءات السبع المتواترة من طريقي الشاطبية، وقراءة أبي جعفر
إفراداً من الشيخ/

معزوز بن عبد الرحيم أبي ربيع.

(وسند وإجازته في القراءات العشر من طريقي الشاطبية والدرة) من الأستاذ / عبد
العزیز فاضل

وذكر شروط الإجازة والسند في القراءات العشر لمن يقرأ عليه،
(والطرق المثلى لحفظ القرآن وإتقانه وتثيته)

(ورحلة المؤلف معه)

(وذكر مشايخه الفضلاء) (وكلّ مَنْ تعلّم منهم واستفاد)

(وبعض آداب القارئ والمقرئ)

(وأسئلة المهرة قبل السند والإجازة بالعشرة)

وكيفية جمع القراءات العشر في ختمة واحدة بطريقة الجمع بالوقف

(كل ما سبق ذكره في نهاية المجلد الثاني من الكتاب)

وأملّي في ربّي أن يكسوّ عملي وعملكم ثوب القبول،

وأن ينفع به العاكفين على دراسة هذا العلم الجليل،

وأن يضعه في كفة الحسنات من ميزان عملي وعملكم

وأن يجعله لي ولكم ضياءً ونوراً يسعى بين أيدينا:

﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَىٰ ثَوْرُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَيَاْمُنُهُمْ بِشَرْكَكُمْ الْيَوْمَ جَنَّتْ تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا

الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

والآن جاء موعدنا مع بيان منهجي في هذا الكتاب

١- كتبت البيت المقصود بيانه وشرحه وتوضيحه من نظم الشاطبية والدررة، وقسمت الأبيات حسب المعنى مع تشكيلها وضبطها معتمداً على الله - وحده - ثم على النسخة (الجديدة المنقحة) لفضيلة الشيخ/ محمد تميم الزعبي - حيث اعتمدت في تصحيحها وضبطها على الشيخ الأستاذ العلامة أحمد بن عبد العزيز الزيات - رحمه الله - أعلى القراء سنداً في مصر، والشيخ فتح محمد إسماعيل شيخ قراء باكستان، والشيخ عبد العزيز عيون السود.

٢- كتبت الموضوع المراد من قول الشاطبي في البيت باللون الأحمر.

٣- جعلت رموز القراء والرواة في البيت باللون الأحمر للبيان والتمييز.

٤- بينت القراءات الواردة للرموز لهم في البيت أولاً، ثم بينت معاني كلمات الرمز ثانياً، ثم ذكرت قراءة الباقيين ثالثاً.

٥- هناك بعض اللمسات الجمالية من تفكير العبد الفقير مؤلف الكتاب، وهي قليلة جداً ذكرتها في موضعها، والله أسأل أن أكون موفقاً فيها، وإلا فأسأله العفو عني

وعن زلاتي وهفواتي، وأقول كما قال الشاطبي:

إِلَيْكَ يَدِي مِنْكَ الْيَادِي تَمُدُّهَا أَجْرِنِي فَلَا أَجْرِي بِجَوْرِ فَأَخْطَلَا

٦- التزمت بنصوص العلماء والشرّاح مع عزو كل قول لقائله، فمن بركة العلم إسناد كل قول لقائله، ولم أذكر أقوال العلماء على حسب ترتيب الزمان، بل على حسب ما تيسر لي، فقد أذكر قول السخاوي، ثم أبا شامة، ثم الضباع، ثم القاضي، وقد أبداً بذكر: أبي شامة، ثم السخاوي.... إلخ (والأمر ليس مَهْولاً).

٧- إذا قلتُ: وقرأ الباقر كـ (حفص)، فتارة أبين القراءة وأقيدّها بالحركات، وتارة أسكتُ عن البيان والتقيد، إذ إن (رواية حفص) معروفة لدى طلاب القراءات (والأمر ليس مَهْولاً).

٨- إذا قال الإمام السخاوي: قال الشيخ، فالمراد شيخه الشاطبي.

٩- إذا قال الإمام أبو شامة: قال الشيخ، فالمراد شيخه الإمام السخاوي.

١٠- لم أتعرض لإعراب الأبيات، ولا لتوجيه القراءات - إلا نادراً جداً - فلها كتب خاصة بذلك.

١١- ذكرت التحريرات التي ينبغي مراعاتها أثناء القراءة في المسألة الواحدة، فذكرت تحريرات الجُمُزوري وصاحب إتحاف البرية وغيرهم، وإن كان قولاً واحداً يكفي عن الجميع،

واعلم أن العلامة الجمزوري وصاحب إتحاف البرية في تحريراتهم على الشاطبية غالباً ما يذكرون بيت الشاطبي أولاً أو جزءاً منه ثم يذكرون ما فتح الله عليهم من تقييد لكلام الشاطبي أو إجمال على حسب ما ذكره العلماء المحررون، فجزى الله الجميع خيراً الجزاء.

١٢- قد يكون هناك تكراراً في الإجابة على بعض الأسئلة، وذلك لمعرفة أقوال بعض العلماء في المعاني

الواردة في بيت الشاطبي، وإن كان قولاً واحداً يكفي عن الجميع.

١٣- أريد منك أن تكتب شرحاً مختصراً على أبيات الشاطبي وابن الجزري في بداية شرح الباب.

١٤- لا بد من قراءة بيت الشاطبي قراءة صحيحة، ومعرفة الموضع المراد، والقراءات الواردة في البيت، ومعرفة كيفية استنباط القراءة من النظم، هذا هو المهم والأهم، بعد ذلك يحاول الطالب أن يفهم معاني الكلمات، وأن يُعْمَلَ فكره وعقله في استخراج الأسرار البلاغية والجمالية في كلمات الشاطبية.

١٥- هناك أسئلة في نهاية المجلد الثالث فاحرص على إجابتها، وهناك تلخيص شامل لأصول وفرش كل قارئ وراوٍ على حدة في المجلد الثالث.

١٦- قلت في كتابي السابق (المهرة في جمع القراءات العشر) في منهج الكتاب ما يلي:

(لم أذكر أبداً استدراكات (أبي شامة) على الشاطبي، فكثير من المواضع - وإن وافق بعض العلماء على استدراكات (أبي شامة) - وجدتُ بعد البحث والتمحيص والنظرة الواعية والفتوح الربانية على بعض عباده وكثرة الاستغفار أنها مردودة وباطلة، وهذا البحث يطول ذكره كثيراً فلا داعي للإطالة، إلا أني أثرت ذكر بعضها هنا كي نبحت فيها. وأخيراً أقول: إن وجدت خطأ علمياً أو مطبعياً تفضل عليّ، وراسلني مشكوراً مأجوراً، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه. وأقول كما قال الشاطبي في عقيلة أتراب القصاصد:

مَنْ عَابَ عِيّاً لَهُ عَذْرَ فُلَا وَزَرَا	يُنْجِيهِ مِنْ عِزْمَاتِ اللُّومِ مِثْرَا
وَإِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُ بَنِيهَا	خَلَدَ مَا صَفَا وَاحْتَمَلَ بِالْعَفْوِ مَا كَدَّرَا
إِنْ لَا تَقْذِي فَلَا تَقْذِي مِثْرَا	لَا تَزِرُنْ نِزَوْرًا أَوْ تَرَى غِزْرَا

ومستغاث به في كل ما حذرا
ألطافه تكشف الأسواء والضررا
يرجوا سواك فقد أودى وقد خسرا
ومنك مبتغياً وفيك مصطبراً

والله أكرم مأمول ومعتمد
يا ملجأ الفقرا والأغنياء ومَن
أنت الكريم وغفار الذنوب ومَن
هب لي بجزودك ما يرضيك متبعاً

مراجع الكتاب وأسماء العلماء

- ١- (فتح الوصيد في شرح القصيد) لـ علم الدين عليّ بن محمد أبي الحسن السخاوي.
- ٢- (إبراز المعاني من حرز الأماني) للإمام أبي شامة.
- ٣- (الآلئ الفريدة) للإمام أبي عبد الله الفاسي.
- ٤- (شرح شعلة) للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الموصلي.
- ٥- شرح الجعبري على متن الشاطبية المسمّى كنز المعاني في شرح حرز الأماني.
- ٦- العقد النضيد في شرح القصيد/ للسمين الحلبي.
- ٧- (سراج القارئ) لـ/ ابن القاصح.
- ٨- (إرشاد المريد) في الشاطبية، و(البهجة المرضية) في الدرة، لـ/عليّ بن محمد الضباع.
- ٩- (الوافي) في الشاطبية و(الإيضاح) في الدرة، و(البدور الزاهرة)، للإمام/عبد الفتاح القاضي.
- ١٠- شرح الدرة للنويري. تحقيق الشيخ/ عبدالرافع بن رضوان بن عليّ الشرقاوي.
- ١١- الغرة البهية في شرح الدرة المضية. للشيخين/ أحمد بن عبد الجواد بن عبد اللطيف. والشيخ/ ابن حسين بن عطية بن عبد الجواد.
- ١٢- كتاب/ القبس الجامع في قراءة الإمام نافع للشيخ (عطية قابل نصر).
- ١٣- عقيلة أتراب القصائد للإمام الشاطبي (نظم كتاب المقنع) للإمام/ أبي عمرو الداني.
- ١٤- النفحات الإلهية في شرح الشاطبية: للشيخ/ محمد عبد الدايم خميس.
- ١٥- واعتمدنا بفضل الله على (تحريرات) العلماء الأثبات وهم:
ابن الجزري، والجمزوري، والإيباري، المتولي، والسفاقسي، محمد بن عبد الرحمن الخليجي، والطبي، وصاحب إتخاف البرية وهو الإمام/ محمد بن خلف الحسيني وغيرهم من العلماء.
- ١٦- أضواء البيان في تفسير القرآن. للعلامة/ محمد الأمين الشنقيطي.
- ١٧- في ظلال القرآن. الأستاذ/ سيد قطب. رحمة الله ورضوانه عليه. آمين آمين آمين آمين.

قال الشاطبي: (فَادِرُ الْأَصُولِ لِتَأْصُلًا) وقال العلماء: (مَنْ ضَيَّعَ الْأَصُولَ حُرِمَ الْوَصُولُ)
(الجدول المنظم لدراسة أصول الشاطبية والدرة) (والختمة القرآنية المباركة) إفراداً أو جمعاً

من كتابنا (المهرة في جمع القراءات العشر)

١- اختبار في حفظ القرآن وفهم أحكام تحفة الأطفال والمقدمة الجزرية.

٢- التعريف بعلم القراءات، أصوله، وثمرته، وحكمته، وأدلته، وإعجازه.... إلخ

ص ١٨

٣- بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلًا

إلى

هُوَ الْحُرُّ إِنْ كَانَ ص ٢٥

٤- وَإِنْ كَتَبَ اللَّهُ أَوْثَقُ شَافِعٍ

إلى

عَلَيْكَ بِهَا مَا عَشْتِ فِيهَا مَنَافِسًا

٥- جَزَى اللَّهُ بِالْخَيْرَاتِ عَنَّا أَلَمَّةً

إلى

لَهُمْ طَرُقٌ يُهْدَى بِهَا كُلُّ طَّارِقٍ

ص ٤٧

٦- وَهَذَا إِذَا أَسْعَى لَعَلَّ حُرُوفَهُمْ

إلى

وَمَهُمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ كَلِمَةً

ص ٦٧

٧- وَمَا كَانَ ذَا صِدِّ فَإِنِّي بِصِدِّهِ

إلى

وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ ص ٩٩

٨- اسْتِكْمَالُ: وَمَا كَانَ ذَا صِدِّ فَإِنِّي

إلى

وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ ص ٩٩

٩- أَهَلَّتْ فَلَبَّتْهَا الْمَعَانِي لُبَّأُهَا

إلى

وَقُلْ صَادِقًا لَوْلَا الْوِلْدَانُ وَرَوْحُهُ

ص ١٣٩

١٠- وَعِشْ سَالِمًا صَدْرًا وَعَنْ غِيْبَةٍ فَعِْبْ

إلى

فَيَا رَبَّ أَلَتْ اللَّهُ حَسْبِي

١١- (باب الاستعاذة) كاملاً . ص ١٦٠

١٢- باب البسملة كاملاً . ص ١٦٨

١٣- سورة أم القرآن (الفاتحة). ص ١٨٨

(اختبار شفهي وتحريري في كل ماسبق)

(الإدغام الكبير) ص ٢٠٧

١٤- وَذُوْلِكَ الْإِدْغَامُ الْكَبِيرُ وَقُطْبُهُ

إلى

وَيَنْقَوِرُ مَا لِحْ ثُمَّ يَا قَوْمٍ مَنْ يَلَا

١٥- وَإِظْهَارُ قَوْمٍ ءَالَ لُوطٍ لِكُرْبِهِ

إلى

وَقَبْلَ يَبْسَنَ الْيَاءُ فِي الْإِلَاءِ

١٦- وَإِنْ كَلِمَةً حَرْفَانِ فِيهَا تَقَارَبَا

إلى

وَلَمْ تُدْغَمْ مَفْتُوحَةٌ بَعْدَ سَاكِنٍ

ص ٢٢٨

١٧- وفي عَشْرِهَا وَالطَّاءِ تُدْغَمُ تَأْوُهَا إلى خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ مُنْ بِعَدِ ظُلْمِهِ

١٨- (باب هاء الكناية). إلى وَالزَّلْزَالُ خَيْرٌ يَرَهُ بِهَا ص-٢٦٠

١٩- وَعَى نَفَرٌ أَرْجَنَهُ بِالْهَمْزِ سَاكِنًا وفي الهَاءِ ضَمٌّ لَفٍّ دَعَاؤُهُ حَرَمَلًا

وَأَسْكِنَ أَصِيرًا فَازَ وَأَكْسِرَ لغيرِهِمْ وَصَلَهَا جَوَادًا ذُونَ رَيْبٍ لِثَوَصَلَا

٢٠- باب (المدة والقصر): شرح أحكام (المد المنفصل والمتصل). ص-٢٨٠

٢١- شرح أحكام البدل) لورش. ص-٢٩٣

٢٢- وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ إلى أول أحكام اللين المهموز وغير

المهموز ص-٣٠٢

٢٣- أحكام اللين المهموز وغير المهموز. ص-٣٠٩

(اختبار شفهي وتحريري في كل ماسبق)

(باب الهمزتين من كلمة) ص-٣١٦

٢٤- وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ إلى وفي آلِ عَمْرَانَ عَنِ ابْنِ كَثِيرِهِمْ

٢٥- وَطَهُ وفي الأعراف والشُعْرَاءُ بِهَا إلى إلى وَلَا مَدَّ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ هُنَا وَلَا

٢٦- وَأَضْرَبُ جَمْعِ الْهَمْزَتَيْنِ ثَلَاثَةً إلى وفي آلِ عَمْرَانَ رَوَوْا لِهَشَامِهِمْ

٢٧- (باب الهمزتين من كلمتين حال اتفاقهما). ص-٣٤١

٢٨- (الهمزتان من كلمتين حال اختلافهما). ص-٣٥١

٢٩- (باب الهمز المفرد) كاملاً. ص-٣٥٨

٣٠- (باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها) ص-٣٧٣

٣١- مذهب (حمزة) في السكت من طريقي: (فارس، وطاهر بن غلبون). ص-٣٧٨

٣٢- حكم ﴿ءَالَيْنَ﴾ موضعي يونس ص-٣٨٦

٣٣- وَقُلْ عَادًا أَلَاؤُنِي يَأْسُكُنَ لَامِهِ وَنَقْلُ رِدَا عَنْ نَافِعٍ وَكِتَابِيهِ ص-٣٩٢

(اختبار شفهي وتحريري في كل ماسبق)

باب وقف (حمزة وهشام) على الهمز ص-٣٩٧

٣٤- وَحَمْزَةٌ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهْلٌ هَمْزَةٌ إلى كَقَوْلِكَ أَتَيْتُهُمْ وَنَبَيْتُهُمْ

٣٥- وَقُلْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهَّلًا

فَقِي أَلْيَا يَلِي وَالْوَاوِ وَالْحَذْفِ رَسْمُهُ

٣٦- مذهب الأحفش في نحو: ﴿الْخَطِثُونَ﴾ ﴿سُيِّلَتْ﴾ ﴿سُيِّلُوا﴾ إلى نهاية الباب.

٣٧- (باب الإظهار والإدغام للحروف السواكن) كاملاً. ص ٤٤٤

٣٨- باب اتفاقهم في إدغام: ﴿إِذْ﴾ ﴿قَدْ﴾ إلى نهاية باب حروف قربت مخارجها. ص ٣٦٨

٣٩- باب أحكام النون الساكنة والتنوين. ص ٤٨١

(اختبار شفهي وتحريري في كل ما سبق)

باب الفتح والإمالة وبين اللفظين ص ٤٨٧

٤٠- وَحَمَزَةٌ مِنْهُمْ وَالْكِسَائِيُّ بَعْدَهُ إِلَى وَفِيمَا سِوَاهُ لِلْكِسَائِيِّ مُيَّلاً

٤١- وَرُءْيَايَ وَالزُّبْيَا وَمَرْضَاتٍ كَيْفَمَا وَرُؤْيَاكَ مَعَ مَثْوَايَ عَنْهُ لِحَفْصِهِمْ

٤٢- وَمِمَّا أَمَالَهُ أَوْ آخِرُ آيٍ مَا إِلَى وَقُلْ أَوْ كِلَاهُمَا

٤٣- وَذُو الرِّاءِ وَرَشٌّ بَيْنَ بَيْنٍ ... إِلَى وَيَكُونُ لِقَى أَنَّى وَبِحَسَرَةٍ طَوَّوْا

٤٤- وَكَيْفَ الثَّلَاثِي غَيْرَ زَاغَتْ بِمَاضِي إِلَى وَهَذَانِ عَنْهُ بِاخْتِلَافٍ

٤٥- وَإِضْجَاعُ ذِي رَأَيْنِ حَجَّ رُؤَايَهُ إِلَى مُسَمًّى وَمَوَلًى رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ

٤٦- (باب مذهب (الكسائي) في إمالة هاء التأنيث وقفاً) كاملاً. ص ٥٦١

(اختبار شفهي وتحريري في كل ماسبق)

٤٧- (باب الراءات) كاملاً. ص ٥٧٠

٤٨- وَلَا بُدَّ مِنْ تَرْقِيقِهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ ص ٥٨١

٤٩- (باب اللامات) كاملاً. ص ٥٨٩

٥٠- (باب الوقف على أواخر الكلم) كاملاً. ص ٦٠١

٥١- (باب الوقف على مرسوم الخط) كاملاً. ص ٦١٥

٥٢- (ياءات الإضافة) ص ٦٣٣

٥٣- وَأَيْسَتْ بِلَامِ الْفِعْلِ يَاءُ إِضَافَةٍ إِلَى وَذُرَيْتِي يَدْعُونَنِي وَخَطَابُ هـ

٥٤- وَعَشْرٌ يَلِيهَا الْهَمْزُ بِالضَّمِّ مُشْكَلًا إِلَى وَمَالِي فِي يَسْ سَكَنٌ فَتَكْمُلًا

(ياءات الزوائد) ص ٦٧٠

٥٥- وَذُوْلِكَ يَاءَاتٍ تُسَمَّى زَوَائِدًا إِلَى وَفِي التَّمْلِ آتَانِي وَيُفْتَحُ

٥٦- وَمَعَ كَالْجَوَابِ الْبَادِ حَقَّ جَنَاهُمَا إِلَى وَمَا خَابَ ذُو جِدٍّ إِذَا

(جدول أصول الدرة)

٥٧- مقدمة ابن الجزري، باب البسمة وأم القرآن.

٥٨- الإدغام الكبير.

٥٩- هاء الكناية، والمد والقصر

٦٠- الهمزتان من كلمة، والهمزتان من كلمتين.

٦١- الهمز المفرد.

٦٢- النقل والسكت والوقف على الهمز.

٦٣- الإدغام الصغير، والنون الساكنة والتنوين.

٦٤- الفتح والإمالة، والراءات واللامات والوقف على المرسوم.

٦٥- ياءات الإضافة، وياءات الزوائد.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

[illegible]

الإمام الشاطبي في سطور

هو الإمام التقي النقي وليّ الله أبو محمد القاسم بن فيّره (بكسر الفاء بعدها ياء ساكنة ثم راء مشددة مضمومة بعدها هاء ومعناه بلغة الأندلس: الحديد) بن خلف بن أحمد الرعيّني الشاطبي المقرئ، وكان مشهوداً له بالعلم والتقوى والصلاح، موصوفاً بالزهد والعبادة، وكان ذكياً فطناً، كثير القنون، منقطع النظر، حافظاً للحديث، بصيراً بالعربية وعلومها، وكان ذا صيانة لقوله ولفظه.

مؤلفاته:

- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع (الشاطبية).
- عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد وهي في بيان رسم المصحف.
- ناظمة الزهر في عدّ آي السور.
- قرأ عليه بالسبع: أبو موسى عيسى بن يوسف المقدسيّ، وعبد الرحمن بن سعيد الشافعيّ، وأبو عبد الله محمد بن عمر القرطبيّ، وأشهرهم / علم الدين أبو الحسن عليّ السخاوي صاحب (فتح الوصيد في شرح القصيد).

ثناء العلماء عليه:

قال عنه الإمام السبكي: كان الشاطبي من العلماء المتورّعين، وأولياء الله المخلصين.
وقال أبو شامة:

لقيت جماعة فضلاء فازوا بصحبة شيخ مصر الشاطبي
وكلهم يعظمه كثيراً كتعظيم الصحابة للنبي
قلت: وهذا فيه من المبالغة ما لا يخفى، ولا يلزم من التشبيه التشبه من كل وجه، فهو هنا أمر نسبي.

وقال قاضي القضاة شمس الدين ابن خلكان: كان الشاطبي عالماً بكتاب الله ﷻ قراءة وتفسيراً، وبحديث رسول الله ﷺ ميرزاً فيه، وكان إذا قرئ عليه صحيح البخاري ومسلم والموطأ تصحح النسخ من حفظه، وكان أوحده في علم العربية واللغة.

وقال الحافظ عماد الدين بن كثير في (البداية والنهاية): كان الشاطبي ديناً خاشعاً ناسكاً، كثير الوقار، لا يتكلم فيما لا يعنيه.

وقال الذهبي: الشيخ الإمام، العالم العامل، القدوة، سيّد القراء، المقرئ: كان إماماً عالماً ذكياً رأساً في القراءات حافظاً للحديث.

وقال ابن الصلاح: كان أحد القراء المجوّدين، والعلماء المشهورين، والصلحاء الورعين، صنف هذه القصيدة

التي لم يسبق إلى مثلها، ولم يلحق بما يقاربها (يقصد حرز الأمانى ووجه التهاني)، قرأ عليه الأعيان والأكابر، ولم يكن بمصر في زمنه مثله في تعدد فنونه وكثرة محفوظه.

(ثناء العلماء على قصيدة الشاطبي)

قال أبو شامة: (ثم إن الله تعالى سهّل هذا العلم على طالبه بما نظمه الشيخ الإمام العالم الزاهد أبو القاسم الشاطبي - رحمه الله - من قصيدته المشهورة المعروفة بحرز الأمانى، التي نبغت في آخر الدهر أعجوبة لأهل العصر، فبذ الناس من مصنفات القراءات وأقبلوا عليها لِمَا حوت من ضبط المشكلات، وتقييد المهملات مع صغر الحجم وكثرة العلم).

وقال الذهبي: (وقد سارت الركبان بقصيدته، وحفظها خلق لا يحصون، وخضع لها فحول الشعراء، وكبار البلغاء، وحقّاق القراء، فلقد أبدع وأوجز وسهّل الصعب).

وقال ابن الجوزي: ومن وقف على قصيدته - يعني الشاطبي - علّم مقدار ما آتاه الله في ذلك، خصوصاً اللامية التي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها، فإنه لا يعرف مقدارها إلا من نظم على منوالها، أو قابل بينها وبين ما نُظِمَ على طريقها، ولقد رُزِقَ هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن، بل أكاد أن أقول ولا في غير هذا الفن، فإنني لا أحسب أن بلداً من بلاد الإسلام يخلو منه، بل لا أظن أن بيت طالب علم يخلو من نسخة منه، إلى أن قال - رحمه الله تعالى - ولا أعلم كتاباً حُفِظَ وعُرضَ في مجلس واحد وتسلسل بالعرض إلى مصنفه كذلك إلا هو.

وقال الجعبري: لعمري لقد أحكم النظم. وقال الضباع: نظمه في غاية المتانة.

وقال القاضي: نظمه آية في قوة الألفاظ وسموّ المعاني.

ونقل الإمام القرطبي أن الشاطبي لَمَّا فرغ من تصنيفه هذا طاف به حول الكعبة مراراً عديداً، وكلما جاء في أماكن الدعاء قال: ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلِيمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ رب هذا البيت العظيم، انفع بها كل من قرأها.

ولقد أصبحت الشاطبية من المراجع الأساسية المعتمدة في جامعات العالم الإسلامي لِمَا حوته من القراءات السبع المتواترة بأسلوب جميل، فهي غزيرة المادة العلمية، جزلة العبارة، مشرقة في بلاغتها وبيانها، حلوة في عبارتها، وفيها آداب سامية نادى أهل القراء أن يتمسكوا بها، ويلاحظ فيها غيرته على كتاب الله، وعلى القراءات، ورده على النحاة الذين جعلوا النحو ميزاناً يزنون القراءات عليه، فإذا خالفت قراءة قارئ قاعدة في النحو (م - ٢ - في ظلال القراءات - ج ١)

عندهم، طعنوا في هذه القراءة، وهذا مقام محذور لا تقلد فيه أئمة النحو، بل القراءة متى ثبتت وتواترت فيجب قبولها والتسليم لها، وبالجمله فإن القصيدة تحتوي على علوم كثيرة في القراءات والنحو والبلاغة والآداب والأخلاق. ولقد أحسن قول القائل:

لله در الشاطبي الذي أهدى لنا الدر بنظم غلا
قصيدة جلّت عن الشّعْر بل عروس حسن قد غدت تجتلا
حرز الأماني أحرزت للمني وجه التهاني فانه متقبلاً
يقول من ذاق جنا شهدها لله ما أعذب ما أنهلا
أعجوبة تعجب كل الوري لكنها تعجز كل الملا
تكاد تعدّ له آية تعجز من قد رام أو مثلاً
فلو يشاء مبتكر مثلها قالت قوافيها الكل: لا

(التعريف بعلم القراءات)

قال الشيخ/ عطية قابل نصر) في كتابه/ القبس الجامع في قراءة الإمام نافع:
القراءات لغة: جمع قراءة، بمعنى وجه مقروء به، وهي مصدر للفعل قرأ، وقد يطلق الأولون عليها حرف، فيقال: قرأ بحرف (عاصم)، وفي اصطلاح العلماء: علم يُعرف به كيفية نطق الكلمات القرآنية واختلافها معزواً لناقله، وموضوعه: الكلمات القرآنية من حيث البحث في أحوالها الأدائية من مد وقصر وإبدال ونحو ذلك، واستمداد أدلته: من السنة والإجماع، وأما كفيته: فمن قراءة النبي ﷺ ومن بعده من الصحابة والتابعين والقراء، وحكمه: فرض كفاية، ومسائله: هي ما يذكر فيه من القضايا مثل قولنا: (يبدل كل همز ساكن للسوسي حرف مد إلا ما استثنى....) إلخ، ونسبته: هو من العلوم الشرعية، وفائدته: صيانة القرآن الكريم من التحريف والتغيير، واستنباط الأحكام الفقهية نتيجة لاختلاف القراءات، والتسهيل والتخفيف على الأمة، وغايته: معرفة ما يقرأ به كل واحد من الأئمة القراء، وفضله: من أشرف العلوم الشرعية لتعلقه بكلام رب العالمين، ووضعه: أئمة القراء، وقيل: (أبو عمر حفص بن عمر الدوري) أحد الرواة عن (أبي عمرو البصري)، وقيل: (أبو عبيد القاسم بن سلام)، وقيل غير ذلك.

(نزول القرآن على سبعة أحرف)

قال الشيخ / (عطية قابل نصر): لا شك أن موضوع القراءات القرآنية موضوع مهم لتعلقه بأقدس شيء في الوجود وهو كتاب الله تعالى، ومن المعلوم أن خصوم الإسلام وأعداءه طعنوا في القراءات، وألصقوا بها بعض الشبهات، وادَّعوا بأنها محض اجتهاد وليست وحياً، والحقيقة التي لا يكابر فيها مسلم أن القراءات وحى من السماء، والخلاف فيها مبني على نطق الوحي، وليس على رأي صحابي، أو اجتهاد قارئ، والقراءات القرآنية مرتبطة بالأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم ونص عليها حديث رسول الله ﷺ الذي يقول فيه: (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه). وأخرج البخاري ومسلم عن (عمر بن الخطاب ؓ) قال: سمعت (هشام بن حكيم بن حزام) يقرأ (سورة الفرقان) في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ، فكذت أساوره - أي أثب عليه - في الصلاة، فتصبرت حتى سلم، فلبثته برداءه فقلت: مَنْ أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ فقال: أقرأنيها رسول الله ﷺ فقلت: كذبت، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أفوده إلى رسول الله ﷺ، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ (سورة الفرقان) على حروف لم تقرأنيها، فقال رسول الله ﷺ اقرأ يا (هشام)، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال: كذلك أنزلت، ثم قال: اقرأ يا (عمر)، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال: كذلك أنزلت، (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه). وأخرج الإمام أحمد في مسنده عن (أبي بن كعب ؓ) قال: دخلت المسجد فصليتُ فقرأتُ النحل، ثم جاء رجل آخر فقرأها على غير قراءتي، ثم دخل رجل آخر فقرأ بخلاف قراءتنا، فدخل في نفسي من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية، فأخذتُ بأيديهما، فأتيت بهما النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله، استقرئ هذين، فقرأ أحدهما، فقال: أصبت، ثم استقرأ الآخر، فقال: أحسنت، فدخل في قلبي أشد مما كان في الجاهلية من الشك والتكذيب، فضرب رسول الله ﷺ صدري وقال: أعاذك الله من الشك، وخسأً عنك الشيطان، ففضت عرقاً، فقال: أتاني جبريل فقال: (اقرأ القرآن على حرف واحد، فقلت: إن أمي لا تستطيع ذلك، حتى قال سبع مرات، فقال لي: اقرأ على سبعة أحرف). وعن (ابن عباس رضي الله عنهما) أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (أقرأني جبريل على حرف فراجعت فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف) متفق عليه. وعن (أبي بن كعب ؓ) قال: (إن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار، فاتاه جبريل عليه السلام فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف فقال: أسأل الله معافاته

ومغفرته وإن أميتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أميتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أميتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف فأبما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا) رواه مسلم.

س: ما الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف؟

ج: قال الشيخ/ (عطية قابل نصر): ١- التخفيف والتيسير على الأمة المحمدية - كما ذكرنا من قبل - لأن العرب الذين أنزل القرآن بلغتهم ألسنتهم مختلفة ولهجاتهم متباينة، فلو كلفهم الله مخالفة لهجاتهم والعدول عنها إلى غيرها لشق ذلك عليهم.

٢- جمع الأمة الإسلامية الجديدة على لسان واحد يوحد بينها وهو لسان قريش، والذي انتظم كثيراً من مختارات ألسنة القبائل العربية التي كانت تختلف إلى مكة في موسم الحج وأسواق العرب المشهورة، فكان القرشيون يصطفون ما راق من ألفاظ الوفود العربية القادمة إليهم من كل صوب، فنزل القرآن على سبعة أحرف يصطفي ما شاء من لغات القبائل العربية، ومن هنا صح أن يقال: إنه نزل بلغة قريش، ذلك أن لغات العرب جمعاء تمثلت في لسان القرشيين.

٣- التوسعة على الأمة في الأحكام الفقهية المترتبة على اختلاف القراءات كما هو معلوم .

٤- تعضيدها لفن التفسير بحيث لا يستغني عنها أحد من المفسرين.

٥- تبيين حكماً مجمعاً عليه.

٦- اختلاف القراءات فيه من دقيق الإشارات، وكمين الأسرار، ولطيف الحكم ما يكل عنه الوصف ويقف دونه البيان، فما من قراءة إلا وهي تدل على نهاية البلاغة وكمال الإعجاز والفصاحة والبيان.

س: ما المراد بالأحرف السبعة؟

ج: هناك مذاهب كثيرة منها: مذهب الإمام (أبي الفضل الرازي)، وهو اختيار الإمام (الزرقاني) في (مناهل العرفان)، والشيخ (عبد الفتاح القاضي) في (الوافي)، وحاصله أن المراد بالأحرف السبعة هي الأوجه التي يقع بها التباين والاختلاف، وهذه الأوجه لا تخرج عن سبعة، وهي:

١- اختلاف الأسماء في (الإفراد والثنية والجمع)، نحو قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَأَحْطَطَ بِهِ خَطِيئَتَهُمْ﴾ قرئت بالإفراد، والجمع هكذا: (خطيئته)، ونحو قوله تعالى في سورة الزخرف:

﴿حَقَّ إِذَا جَاءَنَا﴾. قرئت بالإفراد، كما قرئت أيضاً بالثنية.

٢- اختلاف تصريف الأفعال من (ماضي ومضارع وأمر)، نحو قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ قرئت بالماضي، كما قرئت أيضاً بصيغة الفعل المضارع المجزوم هكذا: (يطوِّع)، ونحو قوله تعالى في سورة الزخرف: ﴿قُلْ أُولُو حِثِّكُمْ﴾ قرئت بالماضي، وقرئت أيضاً بصيغة فعل الأمر هكذا: ﴿قُلْ أُولُو حِثِّكُمْ﴾.

٣- اختلاف وجوه الإعراب، نحو قوله في سورة البقرة: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾، قرئت بـ (لا) النافية، كما قرئت أيضاً بـ (لا) الناهية هكذا: ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾.

٤- الاختلاف (بالإثبات والحذف)، نحو قوله تعالى في سورة الحديد: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ قرئت بإثبات ﴿هُوَ﴾، كما قرئت أيضاً بحذف ﴿هُوَ﴾ ونحو قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ﴾ قرئت بإثبات الواو وحذفها قبل السين.

٥- الاختلاف (بالتقديم والتأخير) نحو قوله تعالى بسورة آل عمران: ﴿وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا﴾ قرئت هكذا: ﴿وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا﴾.

٦- الاختلاف (بالإبدال): وهو أن يجعل حرف مكان حرف، نحو قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿كَيْفَ تُنْشِرُهَا﴾ بحرف الزاي، كما قرئت بحرف الراء هكذا (تُنْشِرُهَا)، ونحو قوله تعالى في سورة الحجرات: ﴿يَنبِئَا فَتَبَيَّنُوا﴾ قرئت (فتبشوا). وكذلك موضعي سورة النساء: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ أَلَّهِ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا﴾.

٧- الاختلاف في اللهجات: مثل (الفتح والإمالة والإدغام والإظهار وتخفيف الهمز بالتسهيل والإبدال والحذف والإدخال، وغير ذلك كثير). قلت: وهناك أقوال كثيرة

في المراد بالأحرف السبعة، من ضمنها أنها لغات من لغات العرب، وانتصر لهذا الرأي الإمام (السفاقي) في كتابه (غيث النفع)، ومن أراد معرفة هذه الأقوال فليرجع إلى كتاب: (الإتقان في علوم القرآن) أو (معترك الأقران في إعجاز القرآن) كلاهما (للسيوطي)، وكتاب (مناهل العرفان) لـ (الزرقاني)، أو (البرهان) (للزركشي)، أو المدخل لعلوم القرآن لـ د/ (أبو شهبه) .

س: وما صلة القراءات السبع بالأحرف السبعة؟

ج: قال الشيخ/ (عطية قابل نصر): لقد توهم بعض الناس أن قراءات الأئمة السبعة هي الأحرف السبعة المذكورة في حديث: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)، زاعمين أن قراءة (نافع) حرف من الأحرف السبعة، وقراءة (ابن كثير) هي حرف آخر من الأحرف السبعة، وهكذا باقي قراءات الأئمة السبعة، وهذا الرأي بعيد عن الصواب، ومخالف للإجماع وذلك لأمرين: الأول: أن الأئمة السبعة لم يكونوا قد وجدوا على ظهر الدنيا إبان نزول الأحرف السبعة. الثاني: أن الأحرف السبعة نزلت في أول الأمر للتيسير على الأمة، ثم نُسخ الكثير منها بالعرضة الأخيرة، مما حدا بالخليفة الراشد (عثمان بن عفان ؓ) إلى كتابة المصاحف التي بعث بها إلى الأمصار، وأحرق ما عداها من المصاحف. والصواب: أن قراءات الأئمة السبعة بل العشرة التي يقرأ الناس بها اليوم هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووردت بها الأحاديث النبوية الشريفة، وهي جميعها موافقة لخط المصاحف العثمانية التي بعث بها الخليفة الراشد (عثمان ؓ) إلى الأمصار، بعد أن أجمع الصحابة -رضي الله عنهم- عليها.

س: هل المصاحف العثمانية اشتملت على الأحرف السبعة؟

ج: قال الشيخ/ (عطية قابل نصر): ذهب (الطبري والطحاوي) وغيرهم أن المصاحف على حرف واحد وهو حرف قريش فقط، واستدلوا بقول الخليفة الراشد (عثمان ؓ) للرهط القرشيين (إذا اختلفتم أنتم وزيد فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم). وذهب جماعة من الفقهاء والقراء إلى أن جميع هذه الأحرف موجودة في المصاحف العثمانية، واحتجوا بأنه لا يجوز للأمة أن تهمل نقل شيء منها، وأن الصحابة أجمعوا على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كانت عند (أبي بكر ؓ) وأن هذه المصاحف مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها (جبريل على النبي ﷺ)، ومعنى ذلك أن كل واحد من هذه المصاحف اشتمل على ما يوافق رسمه من هذه

الأحرف كلاً أو بعضاً، بحيث لم تخل المصاحف في مجموعها عن الأحرف السبعة. وبيان ذلك فيما يلي:

الوجه الأول: اختلاف الأسماء (إفراداً وجمعاً): نحو قوله تعالى في سورة المؤمنين: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لَا مُنْتَبِهَتْهُمْ وَعَهْدُهُمْ رَعُونَ﴾ فكلمة ﴿لَا مُنْتَبِهَتْهُمْ﴾ في الآية قرئت بالجمع والإفراد، وقد اشتمل عليهما المصحف، إذ كان الرسم العثماني يرسم المفرد في الحروف، ولكن عليها ألف صغيرة لتشير إلى قراءة الجمع.

الوجه الثاني: اختلاف (تصريف الأفعال): نحو كلمة ﴿يَعْكُفُونَ﴾ الأعراف، فقد قرئت بكسر الكاف وضمها، وقد وافقت كلتا القراءتين رسم المصحف، لأن هيكل الفعل واحد لا يتغير في الخط، والمصحف العثماني لم يكن معجماً ولا مشكولاً.

الوجه الثالث: اختلاف (وجوه الإعراب): مثل قراءة ﴿لَا تُضَكَّارَ وَلَدَةً﴾ البقرة، فقرئت بفتح الراء وضمها مع تشديد الراء، وقرئت بسكونها مع تخفيف الراء، فإن الرسم يحمل الكل كالوجه السابق.

الوجه الرابع: الاختلاف (بالنقص والزيادة): مثل قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ فقرئت بزيادة ﴿مِنْ﴾ وهما قراءتان متواترتان، وقد وافقت كلتاهما رسم المصحف، بيد أن رسم الزيادة يوافق رسم المصحف المكي لأن لفظ ﴿مِنْ﴾ زائدة فيه.

الوجه الخامس: الاختلاف (بالتقديم والتأخير): وذلك مثل ﴿فَيَقْنُلُونَ وَيُقْنَلُونَ﴾ التوبة، فقرئ الفعل للبناء على الفاعل في الأول والمفعول في الثاني، وقرئ بالعكس، وكلاهما يحملها الرسم العثماني.

الوجه السادس: الاختلاف (بالإبدال): مثل كلمة ﴿تَبَلَّوْا﴾ يونس، قرئت ﴿تَتَلَّوْا﴾. الوجه السابع: الاختلاف بسبب تباين اللهجات: وهذا النوع من الاختلاف يوافق رسم المصحف موافقة تامة، لأنه اختلاف شكلي لا يترتب عليه تغيير في جوهر الكلمة، مثل: (الإمالة والفتح والتقليل، وغير ذلك).

س: وما سبب اختلاف القراءات؟

ج: قال الشيخ/ (عطية قابل نصر): المراد بالبحث عن اختلاف القراءات هنا، هو الاختلاف في القراءات المتواترة، أما غير المتواترة فلا نتعرض لها، ويرجع السبب في اختلاف القراءات إلى عدة أمور نذكر منها ما يلي: أولاً: أن مرجع هذه القراءات المتعددة إلى السنة والاتباع لا إلى الرأي والابتداع، وكذا إلى النقل الصحيح المتصل سنده بالرسول ﷺ، إذ ليس لأحد أن يقرأ قراءة بمجرد رأيه أو حسب هواه، فيغير عبارة بأخرى، أو كلمة بمرادفها، لأن القراءة سنة متبعة، وما يؤيد ذلك أن القراء قد يتفقون في بعض المواضع، وقد يختلفون في بعضها مما يؤكد أن القراءة إنما تؤخذ بالتلقي والمشافهة، وإن في اختلاف الصحابة -رضي الله عنهم- في القراءة على عهد رسول الله ﷺ خير دليل على أن القراءة أساسها ومردّها السماع من رسول الله ﷺ والنقل عنه، وليس للقياس أو الاجتهاد في ذلك مدخل.

قال الشاطبي:

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخَلٌ فَدُونُكَ مَا فِيهِ الرُّضَا مُتَكَفَّلًا
والمعنى: أي لا مدخل للقياس في القراءات، وإلا لاتسع الأمر في ذلك، فجميع الأوجه والقراءات إنما تعتمد

على النقل المتواتر، والتلقي الصحيح المضبوط، فالزم ما نُقِلَ عن الأئمة وارتضوه، والمراد بالقياس المنفي هنا في

البيت هو قياس قاعدة كلية على أخرى مثلها، فلا ينافي وجود قياس الأمثلة بعضها على بعض.

ثانياً: أن الصحابة -رضي الله عنهم- قد اختلف أخذهم عن رسول الله ﷺ، فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد، ومنهم من أخذه عنه بحرفين، ومنهم من زاد على ذلك، ومن هنا نشأ اختلاف القراءات.

ثالثاً: أن الخليفة الراشد (عثمان رضي الله عنه) حرص على أن يرسل مع كل مصحف صحابياً يعلم الناس القرآن بما يوافق مصحفهم، فأقرأ كل صحابي أهل إقليمه بما سمعه من رسول الله ﷺ، وقد تمسك أهل كل إقليم بما تلقوه سماعاً من الصحابي الذي أقرأهم، ومن أجل هذا ظهر الخلاف في القراءات، وبقي أهل كل إقليم محتفظين بما تركه فيهم ذلك الصحابي الذي لقنهم القرآن كما تعلمه من رسول الله ﷺ، ثم بقي الرواة عنهم متمسكين بذلك إلى أن تلقاه الأئمة القراء، أصحاب القراءات المشهورة الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات يتلونها وينشرونها، فنقلها عنهم الرواة على ذلك الاختلاف الذي أجمع المسلمون على أنه لا يجرح في صحة القرآن وسلامة نقله عن الرسول ﷺ كما لقنهم إياه، ومن هذا كله يتضح لنا أن

الاختلاف في القراءات ليس اختلاف تضاد أو تناقض لاستحالة وقوع ذلك في القرآن، ولكنه اختلاف تنوع وتغاير يصدق بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض، وذلك تبعاً لما تلقاه الصحابة - رضي الله عنهم - من فم رسول الله ﷺ. قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ النساء. وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ محمد ﷺ. وليس من المعقول بحال من الأحوال، والصحابة - رضي الله عنهم - على قرب العهد من رسول الله ﷺ يقتفون أثره، ويترسمون خطاه أن يسمحوا لأحد منهم أن يجيد قيد شعرة عما تركهم عليه رسول الله ﷺ من التوقيف والتعليم، وبخاصة في كل ما يتصل بنقل كتابهم العزيز.

وشروط القراءة الصحيحة كما قال الشيخ / (عطية قابل نصر): القرآن الكريم إنما يتلقى بالرواية والمشافهة، فيرويه الجمع من القراء عن شيوخهم ويتسلسل السند إلى رسول الله ﷺ، ولذلك كان لقبول صحة القراءة شروط ثلاثة: أولاً: (صحة سندها وتواترها عن النبي ﷺ)، ولقد نُقِلَ عن المحقق (ابن الجزري) في بيان صحة السند أنه يعني بذلك أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله، وهكذا حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ، وتكون مع ذلك مشهورة عند أهل هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ به بعضهم، وثبت فيما أخرجه سعيد بن منصور عن (زيد بن ثابت ؓ) قوله: القراءة سنة متبعة.

ثانياً: أن تكون القراءة موافقة لوجه من وجوه اللغة العربية سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاها الأئمة بالإسناد الصحيح، وذلك مثل قراءة الإمام (ابن عامر) في سورة

الأنعام في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ الْكَثِيرِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾ ببناء الفعل: ﴿زَيْنَ﴾ للمفعول، ورفع ﴿قَتَلَ﴾ على أنه نائب فاعل، ونصب ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾ وجسر ﴿شُرَكَاءُهُمْ﴾ هكذا: ﴿زَيْنَ الْكَثِيرِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾ ولقد ثبت أن ﴿شُرَكَاءُهُمْ﴾ مرسوم بالياء في المصحف الذي بعث به الخليفة الراشد (عثمان ؓ)

إلى الشام، وقد أنكر هذه القراءة بعض النحاة بحجة أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يكون إلا بالظرف وفي الشعر خاصة، وسيأتي شرح هذه القراءة في فرش سورة الأنعام. ثالثاً: أن تكون القراءة موافقة لرسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، إذ موافقة الرسم قد تكون (تحقيقاً أو

تقديرًا) كما في قوله تعالى بالفاتحة: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، فقراءة حذف الألف يحتملها اللفظ تحقيقاً، وقراءة إثبات الألف يحتملها اللفظ تقديرًا، وقد تكون القراءة ثابتة في بعض المصاحف العثمانية دون بعض كقراءة (ابن كثير) في قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿جَنَّتْ تَجْرِي مَحْتَمًا الْأَنْهَارُ﴾ بزيادة لفظ ﴿مِنْ﴾ لثبوته في المصحف الذي أرسله الخليفة الراشد (عثمان بن عفان ؓ) إلى مكة دون غيره من المصاحف، وعلى هذا فلا بد من ثبوت القراءة في أحد المصاحف العثمانية، وإلى هذه الشروط الثلاثة يشير الإمام (ابن الجزري) في طيبة النشر بقوله:

فكل ما وافق وجه نحو
وصح إسناداً هو القرآن
وحيثما يختل ركن أثبت
فكن على نهج سبيل السلف
وكان للرسم احتمالاً يحوي
فهذه الثلاثة الأركان
شذوذه لو أنه في السبعة
في مجمع عليه أو مختلف

فإن اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة - حيث يعتبر شرطاً في صحتها - كانت القراءة شاذة، ولا يجوز القراءة بها (وأهم هذه الأركان هو التواتر)، إذ إنه متى تحقق تواتر القراءة لزم أن تكون موافقة للغة العربية ولأحد المصاحف العثمانية، ويرى جمهور العلماء من الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقراء أن شرط القراءة الصحيحة التواتر ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر، لأن من تعريف العلماء للقراءان قولهم: (المنقول إلينا بالتواتر). وفي هذا البحث كفاية، ومن أراد المزيد فليراجع كتب العلماء في هذا البحث.

(خطبة الكتاب) و (مقدمة الناظم)

بَدَأْتُ بِسْمِ اللَّهِ فِي النِّظْمِ أَوَّلًا تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْلَانَا

وَتَنَيْتُ صَلَّى اللَّهُ رَبِّي عَلَى الرِّضَا

مُحَمَّدٍ الْمُهَدَى إِلَى النَّاسِ مُرْسَلًا

وَعَتَرْتَهُ ثُمَّ الصَّحَابَةَ ثُمَّ مَنْ

تَلَاهُمْ عَلَى الْإِحْسَانِ بِالْخَيْرِ وَبِلَا

وَتَلَّثْتُ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ دَائِمًا

وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ أَجْزَمُ الْعَلَا

وَبَعْدُ فَحَبَّلَ اللَّهُ فِينَا كِتَابَهُ

فَجَاهِدَ بِهِ حَبْلَ الْعِدَا مُتَحَبِّلًا

وَأَخْلَقَ بِهِ إِذْ لَيْسَ يَخْلُقُ جِدَّةً

جَدِيدًا مُوَالِيَهُ عَلَى الْجِدِّ مُقْبِلًا

وَقَارِئُهُ الْمَرْضِيَّ قَرَّ مِثَالُهُ

كَالْأَثَرِجِ حَالِيهِ مُرِيحًا وَمُوكِلًا

هُوَ الْمُرْتَضَى أَمَّا إِذَا كَانَ أُمَّةً

وَيَمَّمَهُ ظِلُّ الرِّزَاةِ فَتَقَلَّا

هُوَ الْحُرُّ إِنْ كَانَ الْحَرِيُّ حَوَارِيًّا لَهُ بِتَحَرِّيهِ إِلَى أَنْ تُنْبَلَ

وَإِنْ كَتَابَ اللَّهِ أَوْ ثَقِيَ شَافِعٍ وَأَغْنَى غَنَاءٍ وَاهِباً مُتَّفَضِّلاً

وَحَيْرُ جَلِيسٍ لَا يَمَلُّ حَدِيثُهُ وَتَرْدَادُهُ يَزْدَادُ فِيهِ تَجَمُّلاً

وَحَيْثُ الْفَتَى يَرْتَاعُ فِي ظُلُمَاتِهِ مِنْ الْقَبْرِ يَلْقَاهُ سَنًا مُتَهَلِّلاً

هُنَالِكَ يَهْنِيهِ مَقِيلًا وَرَوْضَةً وَمِنْ أَجْلِهِ فِي ذِرْوَةِ الْعِزِّ يُجْتَلَى

يُنَاشِدُ فِي إِرْضَائِهِ لِحَبِيبِهِ وَأَجْدِرُ بِهِ سُؤلاً إِلَيْهِ مُوَصَّلاً

فَيَا أَيُّهَا الْقَارِي بِهِ مُتَمَسِّكاً مُجِلاً لَهُ فِي كُلِّ حَالٍ مُبْجَلاً

هَنِيئاً مَرِيئاً وَالِدَاكَ عَلَيْهِمَا مَلَأْسُ أَلْوَارٍ مِنَ الثَّجَاجِ وَالْحُلَى

فَمَا ظَنُّكُمْ بِالتَّجْلِ عِنْدَ جَزَائِهِ أَوْلَيْكَ أَهْلُ اللَّهِ وَالصَّفْوَةُ الْمَلَأَ

أُولُو الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ وَالصَّبْرِ وَالتَّقَى خَلَاهُمْ بِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ مُفَصَّلًا

عَلَيْكَ بِهَا مَا عِشْتَ فِيهَا مُتَافِسًا وَبِعَ نَفْسِكَ الدُّنْيَا بِأَنْفَاسِهَا الْعُلَى

البيان والتفصيل والإيضاح ل (مقدمة الناظم)

بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلًا تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْثِلًا

قال السخاوي: كل مفتتح أمراً قائلاً: بسم الله، مضمراً (بَدَأْتُ)، فأظهره ها هنا، وإنما يحذف اختصاراً كما تقول: (الطريق) لمن حال بينك وبينه، أي: خلّ عنه. وقال صاحب

اللائي: بدأت الشيء وأبدأته، أي: أحدثته وأنشأته. والدليل من القرآن: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا

كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ العنكبوت ﴿اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾

الروم ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ الروم ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَ اللَّهُ

حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ يونس ﴿أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ النمل.

قال أبو شامة: ومعنى (بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلًا): أي قَدَمْتُ لفظ بِسْمِ

اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في أول نظمي هذا، يقال: بدأت بكذا إذا قَدَمْتَهُ، فالباء الأولى لتعديّة

الفعل، والثانية هي التي في أول البسملة، أي بدأت بهذا اللفظ. وقال شعله: البدء:

الابتداء، والاسم مشتق من الوسم وهو العلامة، أو من السمو وهو العلو، واللّه علّم لذات

الباري، أي: قَدَمْتُ لفظ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في أول نظمي الذي هو أول

المنظومات لجلالة معانيه، وجزالة ألفاظه ومبانيه. وقال صاحب الظلال: والبدء ببسم الله هو

الأدب الذي أوحى الله لنبيه في أول ما نزل من القرآن، فباسمه إذا يكون الابتداء، وباسمه إذا

تكون كل حركة وكل اتجاه. وقال أبو شامة: والنَّظْمُ الجمع، ثم غلب على جمع الكلمات

التي انتظمت شعراً، فهو بمعنى منظوم، واللام في (النَّظْمُ) للعهد المعلوم من جهة القرينة، وهي

قائمة مقام الإضافة، كقوله تعالى: ﴿فِي آدْنَى الْأَرْضِ﴾ الروم، أي: أدنى أرض العرب،

أي: في نظمي، نزله منزلة المعروف المشهور تفاؤلاً له بذلك، أو أراد في هذا النظم، نزله

منزلة الموجود الحاضر، فأشار إليه كقوله: ﴿هَذَا مِنْ شِعْبِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ القصص.

أي: نظمت نظماً أول، أي: أنه مبتكر لم يسبق إليه، وهو نظم قصيدة على روي واحد في

مذاهب القراء السبعة، موجزة بسبب ما اشتملت عليه من الرموز، وقد تشبه به قوم في

زماننا، فمنهم من سلك مسلكه مختصراً لها، ومنهم من غير الرموز غيرها، ومنهم من

نظم في مذاهب القراء العشرة، زاد رواية (أبي جعفر المدني) و(يعقوب الحضرمي) و(خلف

اليزار) فيما اختار، والفضل للمتقدم الذي هو أتقى وأعلم، فالألف في قوله (في النَّظْمِ

أُولَا) على هذا الوجه للإطلاق، والبركة كثرة الخير، وزيادته، واتساعه، وشيء مبارك، أي: زائد نام. والدليل من القرآن ﴿وَهَذَا ذِكْرُ مُبَارَكٍ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ﴾ الأنبياء. أي كثير خير ذلك، وما يتعلق به من الأجر، و(تَبَارَكَ) كتعاظم من العظمة، وتعالى من العلو، وقيل: إنه فعل لم يتصرف أصلاً، لا يقال: يتبارك وغيره. ومن الأدلة على بركة القرآن قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ الفرقان. ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ﴾ الفرقان. ﴿نَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا﴾ الفرقان. ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي﴾ الأنعام. ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ﴾ الأنعام. وقال السخاوي: ولفظ (تَبَارَكَ) يجمع أنواع الخير، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾ الدخان. أي جامعة لأنواع الخير. وقال الضباع: تبارك الله، أي تنزهه عن صفات المحدثين. ثم قال أبو شامة: ثم كمل لفظ البسمة بقوله (رَحْمَانًا رَحِيمًا). وقال شعله: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ مشتقان من الرحمة بمعنى الإنعام، لكن ﴿الرَّحْمَنُ﴾ يطلق على مفيض جلائل النعم، و﴿الرَّحِيمُ﴾ على مفيض دقائقها. قال أبو شامة: والموتل: المرجع والملجأ. والدليل من القرآن قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَلْ لَهُمُ الْعَذَابُ بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَنْ يَجْعُدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْيِلًا﴾ الكهف. وقال السخاوي: وفي الحديث: لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك.

قال أبو شامة: وزاد قوله (وَمَوْئِلًا)، وهذا المعنى زاد دخول الواو فيها حسناً، وهو - أي لفظ الموتل - وإن لم يكن لفظه ثابت الإطلاق على الله تعالى من حيث النقل فمعناه ثابت، نحو: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ الأنعام. ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ يونس. ﴿وَالِلَّهِ الْمَصِيرُ﴾ آل عمران. ﴿وَالِلَّهِ تُرْجِعُ الْأُمُورُ﴾ البقرة. ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ﴾ الأنعام. ﴿وَرُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ﴾ يونس. ﴿وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ الحج. قال شعله: وإدخال الواو عليه للصوق بما قبله من الصفات.

وَتَنِيْتُ صَلَّى اللَّهُ رَبِّي عَلَى الرَّضَا مُحَمَّدٍ الْمُهْدَى إِلَى النَّاسِ مُرْسَلًا

قال شعله: التنية: جعل الشيء منضماً إلى مثله. قال أبو شامة: أي: تبيت بصلى الله، أي:

بهذا اللفظ، كما قال (بَدَأْتُ بِسْمِ اللَّهِ)، أو على إضمار القول، أي: بقولي (صَلَّى اللَّهُ)، أو نيت بالصلاة فقلت (صَلَّى اللَّهُ). وقال السخاوي: (وَصَلَّى اللَّهُ) لفظه خبر، ومعناه دعاء، كقولك: رحمك الله وغفر لك، والمراد بذلك: التحقيق لوقوعه والثقة بكونه، ومنه: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ وقوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ والمائدة، وقوله: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ المسد. والصلاة: لفظ يجمع أنواع الدعاء الصالح. قال أبو شامة: (وَالرِّضَا) بمعنى ذي الرضى، أي: الراضي، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ الضحى، أو المرضي أي: الذي ارتضاه الله، أو الذي يرضيه يوم القيامة، أي يعطيه ما يرضيه من الشفاعة وغيرها فيرضى، وقرئ قوله تعالى في آخر طه: ﴿لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾ بفتح التاء وضمها جمعاً بين المعنيين، وقوله (الْمُهْدَى): لأن الله تعالى أهدها إلى خلقه تحفة لهم، فأنقذ به من أسعده من النار وأدخله الجنة مع الأبرار، وفي الحديث عن أبي طلحة الأنصاري ؓ (يا محمد، أما يرضيك ألا يصلي عليك أحد من أمتك إلا صليت عليه عشراً، ولا يسلم عليك إلا سلمت عليه عشراً). حديث صحيح رواه النسائي وأحمد. وقال السخاوي: وقوله (مُحَمَّدُ الْمُهْدَى إِلَى النَّاسِ مُرْسَلًا): فاي هداية أسنى من هداية عم نفعها في الدارين، أشار بذلك إلى قوله (إنما أنا رحمة مهداة للناس). وثنى بالصلاة على النبي ﷺ لأن الله قرن بذكره ذكره ﷺ فهو معه في نحو قوله: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ آل عمران. ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ النساء. ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ آل عمران. ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ الأحزاب.

قال صاحب الظلال: وصلاة الله على النبي ﷺ ذكره بالثناء في ﴿أَمَلًا أَلْغَى﴾، وصلاة ملائكته دعاؤهم له عند الله - سبحانه وتعالى - ويا لها من مرتبة سنية، حيث تردد جنات الوجود ثناء الله على نبيه ﷺ ويشرق به الكون كله، وتتجاوب به أرجاؤه، وثبت في كيان الوجود ذلك الثناء الأزلي القلبي الأبدي الباقي، وما من نعمة ولا تكريم بعد هذه النعمة وهذا التكريم، وأين تذهب صلاة البشر وتسليمهم بعد صلاة الله العلي وتسليمه، وصلاة الملائكة في ﴿أَمَلًا أَلْغَى﴾ وتسليمهم إنما يشاء الله تشریف المؤمنين بأن يقرن صلاتهم إلى

صلاته، وتسليمهم إلى تسليمه، وأن يصلهم عن هذا الطريق بالأفق العلويّ الكريم الأزلي القلسم، وفي ظل هذا التمجيد الإلهي يبدو إيذاء الناس للنبي ﷺ بشعاً شنيعاً ملعوناً قبيحاً ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ الأحزاب. ويزيده بشاعة وشناعة أنه إيذاء لله من عبیده ومخاليقه وهم لا يبلغون أن يؤذوا الله، إنما هذا التعبير يصوّر الحساسية بإيذاء رسوله ﷺ وكأنما هو إيذاء لذاته - جل وعلا - ويستطرد كذلك إلى إيذاء المؤمنين والمؤمنات عامة، إيذاؤهم كذباً وبهتاناً بنسبة ما ليس فيهم إليهم من النقائص والعيوب ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا أَكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾.

استدراك السمين الحلي: وكان ينبغي له أن يسلم بعد أن صلى امتثالاً لقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ الأحزاب.

وَعِثْرَتِهِ ثُمَّ الصَّحَابَةُ ثُمَّ مَنْ تَلَاهُمْ عَلَى الْإِحْسَانِ بِالْخَيْرِ وَبِلَا

قال السخاوي: العترة ما يبقى في الأرض من الشجرة بعد قطعها فتخلف فروعاً، والعترة صخرة يجعل الضب مأواه عندها فتكون له علامة يهتدي بها إليه، ثم سُمي أقارب الإنسان الذين منهم نشأ وإليهم يأوي عترة، وسئل مالك بن أنس - رحمه الله - عن عترة رسول الله ﷺ فقال: هم أهله الأدنون، وعشيرته الأقربون. وقال الجوهري: عترة الإنسان نسله ورهطه الأدنون. وقال أبو شامة: وهو معنى قول الليث: عترة الرجل أولياؤه، يعني الذين ينصرونه ويهتمون لأمره ويعنون بشأنه. قال السخاوي: فلما كانت العترة أصحاباً ولم يكن كل الأصحاب عترة قال (ثُمَّ الصَّحَابَةُ) ليعم. قال أبو شامة: وليس مراد الناظم بالعترة جمع من يقع عليه هذا الاسم من عشيرة النبي ﷺ، وإنما مراده المؤمنون منهم، وهم الذين جاء فيهم الحديث (وإني تارك فيكم ثقلين، كتاب الله وعترتي)، وفي رواية موضع عترتي: (وأهل بيتي)، وكان ذلك تفسيراً للعترة، وأهل بيته هم آل من أزواجه وأقاربه، وقد صح أن النبي ﷺ سئل عن كيفية الصلاة عليه فقال: قولوا: (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، وفي رواية على محمد وعلى أزواجه وذريته)، فكأنه فسر الآل بما في الحديث الآخر، فلهذا لما صلى على النبي ﷺ صلى على عِثْرَتِهِ ثم على الصحابة، وإن كان بعضهم داخلاً في العترة ليعم الجميع، ثم على التابعين لهم بإحسان، والصحابي كل من لقي النبي ﷺ في

حياته مسلماً ومات على الإسلام، ومعنى (ثَلَاثُهُمْ) أي تبعهم، وقوله (عَلَى الْإِحْسَانِ): أي: على طلب الإحسان، أو على طريقة الإحسان، أو على ما فيهم من الإحسان، أو يكون على معنى الباء كما يأتي في قوله:

تَخَيَّرَهُمْ ثَقَاذُهُمْ كُلُّ بَارِعٍ وَلَيْسَ عَلَى قُرْآنِهِ مُتَاكِلاً

(وَبَلَا) جمع وابل وهو المطر الغزير، أي: مشبهين الوابل في كثرة خيرهم، أي

جائدين بالخير ﴿كَمَثَلِ جَنَّتٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَثَانَتْ أَكْثُلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾ البقرة. وشبههم بالمطر الغزير لكثرة خيرهم، وغزارة علمهم، وعموم نفعهم. قال

السخاوي: وقد شهد الله ورسوله لهم بذلك، قال تعالى: ﴿تُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ

أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي

وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرِزَجٍ أَخْرَجَ شَطْرَهُ

فَفَازَرَهُ فَاسْتَعْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ

ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ الفتح. وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ

اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يَبَايَعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ

وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ الفتح. وقال تعالى في فضل التابعين: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ

السَّابِقِينَ وَالْأَنْصَارُ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ

جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ التوبة.

﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا

بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ الحشر. ﴿وَالْآخِرِينَ

مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (٢) ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤَيِّدُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ

الْعَظِيمِ﴾ الجمعة. وقال النبي ﷺ: أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم.

وَلْتَلُتْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ دَائِمًا وَمَا لَيْسَ مُبْدُوءًا بِهِ أَجْذَمُ الْعَلَا

قال شعله: الثلاث: تزويج الشيتين بثالث. وقال السخاوي: ويجوز فتح (إن) وكسرها في

البيت وكلاهما مروي، فالفتح على تقدير بأن الحمد، والكسر على تقدير فقلت: إن الحمد

للَّهِ. والحمد إما منصوب على اسم (إن)، أو مرفوع على الابتداء بناء على أن (إن). بمعنى نعم،

كقوله: (إن وراكبها). قال أبو شامة: و(دائماً) بمعنى ثابتاً، أي: حمداً مستمراً، والهاء في (به) عائدة على الحمد، أو على اسم الله تعالى على تقدير بذكره أو باسمه، أي: وكل كلام ليس ذلك الكلام مبدوءاً بالحمد (أَجْذَمُ الْعَلَا)، أي مقطوع الأعلى، أي: ناقص الفضل، و(أَجْذَمُ) أصله القطع، و(الْعَلَا) بفتح العين يلزمه المد وهو الرفعة والشرف، وأتى به في قافية البيت على لفظ المقصور وليس هو من باب قصر الممدود الذي لا يجوز إلا في ضرورة الشعر. قال السمين: فإن قيل: لِمَ لَمْ يقرأ (الْعَلَا) بضم العين وهو مقصور بالأصالة ولا يتكلف هذا؟ قيل: إنه أتى بالأبلغ من اللفظين، فإن (الْعَلَا) بالفتح والمد أبلغ في المعنى من (الْعَلَا)، لأن زيادة الحروف تؤذن بزيادة المعاني، وإنما ذكر (الْعَلَا) وإن لم يكن مذكوراً في الخبر، لأن قوله: (ذي بال) أي شأن وخطر يشعر بذلك.

(استدراك أبي شامة): - ولو أن الناظم قال (وَتَنِيْتُ أَنَّ الْحَمْدَ وَكَلَّتْ صَلَّى اللَّهُ) لكان أولى تقديماً لذكر

الله تعالى على ذكر رسوله الله ﷺ، ووجه ما ذكر أنه أراد أن يختم خطبته بالحمد له، فإن ذكر الله تعالى قد سبق بالبسملة، فهو كقوله سبحانه في آخر سورة الصافات: ﴿سُبْحَنَ

رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (١٨٠) وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ (١٨١) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

وقال ابن القاصح عند شرحه للبيت السابق: أخبر أنه ثلث بالحمد، يعني أنه ذكر اسم الله تعالى أولاً، ثم ذكر النبي ﷺ وعترته وصحابته وتابعيهم ثانياً، ثم ذكر الحمد ثالثاً، فليس مراده ذكره في ثالث الأبيات، بل مراده أنه لم يثلث إلا بالحمد وإن كان في بيت رابع. أي في البيت رقم ٤ في تسلسل الأبيات. وقال السخاوي: لم يرد أن الحمد لله الرتبة الثالثة، ولكن وقع في البداية كذلك، ألا تراه يقول: (وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءاً بِهِ أَجْذَمُ الْعَلَا). قال الجعبري: فإن قلت: فهلاً بدأ به الناظم؟ قلت: قد بدأ به على رواية ابن عباس صريحاً وعلى غيرها معنى، إذ حمد الله يحصل بذكر أحد أسمائه بخلاف غيره، فلهذا اتصل علاؤه، وقيل للشروع في الأمر وقد تقدّمه، وقيل: هو في سياق البداية. وقال ابن القاصح: فإن قيل: بدأ الناظم بيسم الله، ولم يبدأ بالحمد لله، بل جعله ثالثاً، قيل: تليثه به لا يخرج عن البدء، لأن الجميع - أعني الحمد وما تقدّمه - مبدوء به، لأنه ذكره قبل الشروع في ذكر الأحكام التي ضمّنها هذا النظم، فهو مبدوء به واتفق وقوعه في البداية ثالثاً. وقال صاحب النفعات الإلهية: فالعدد سائر على ما يبدأ به الكلام لا لعدّ الأبيات. وخلاصة ما سبق: أخبر الشاطبي أنه ثلث بالحمد لله حمداً مستمراً دائماً، لأن نعم الله علينا

دائمة، ولنقرأ هذه الآيات لتذكر نعم الله علينا: قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّهُ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ لقمان.

﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى..... إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ الأنعام.

﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا..... لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ الرعد.

﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ..... لَطْلُومٌ كَقَارٍ﴾ إبراهيم.

﴿أَنَّهُ أَمْرٌ لِلَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ..... إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ النحل.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ..... وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا﴾ الفرقان.

﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ..... الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ غافر.

﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى..... إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ النمل.

﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ..... مَتَّعْنَا لَكُمْ وَلَا تَمْنِكُوا﴾ عبس.

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ..... تُحْسِنُونَ﴾ المؤمنون.

﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَنْعَامَ..... فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ غافر.

﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ..... كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُشْكِرُونَ﴾ الأعراف.

﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ..... لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ البقرة.

﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ..... بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ الجاثية.

﴿نَحْنُ خَلَقْنَاكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ..... فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ الواقعة.

﴿الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّهُ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ لقمان.

﴿وَبَعْدُ فَجَبَلُ اللَّهِ فِينَا كِتَابُهُ فَجَاهِدْ بِهِ جَبَلَ الْعِدَا مُتَحَبِّلًا﴾

قال أبو شامة: أي: وبعد هذه الخطبة أذكر بعض ما جاء في فضائل القرآن العزيز وفضل قرائته، جاء عن ابن مسعود - رضي الله عنه - وغيره في تفسير قوله عز وجل: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ آل عمران، أنه القرآن، (فَحَبْلُ اللَّهِ فِينَا) أي بيننا، أي هو كتابه، والفاء في (فَحَبْلُ) رابطة للكلام بما قبله وممانعة من توهم إضافة (وَبَعْدُ)

إِلَى (حَبْلٍ)، والحبل بفتح الحاء يستعار للسبب. والدليل من القرآن قوله: ﴿مَنْ كَانَتْ يَدُهُ يُطْنُ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ الحج. والقرآن سبب في الهداية والتوفيق والرشاد والسداد والصواب والحياة الطيبة في الدنيا والآخرة. وقال السخاوي: والعرب تستعير لفظ الحبل في العهد والوصلة والمودة، وانقطاعه في نقيض ذلك، وفي الكتاب العزيز: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا رَأَوْا الْمَكَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ البقرة. قال أبو شامة: فلذلك استعير الحبل للقرآن العزيز، لأنه وصلة بين الله تعالى وبين خلقه، مَنْ تَمَسَّكَ بِهِ وَصَلَ إِلَى دَارِ كَرَامَتِهِ. وقال شعله: وَسَمَاءٌ حَبْلًا عَلَى الْإِنْجَازِ، لأن القرآن ينجي المتمسك به من العقاب ونزول

العذاب كما ينجي الحبل المتمسك به من الحبِّ وغيره. وقال أبو شامة: فَقُولُهُ (فَجَاهِدْ بِهِ) أَيِ بِالْقُرْآنِ الْعَزِيزِ، كما قال تعالى: ﴿فَلَا تُطِيعُوا الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ الفرقان، أي بمحججه وأدلته وبراهينه. قال أبو شامة: والحبل بكسر الحاء الداهية، و(مُتَحَبِّلًا) يقال: تحبل الصيد إذا أخذه بالحبال وهي الشبكة، واستعمل التجانس في هذا البيت والذي بعده وهو مما يعدُّ من الفصاحة في الشعر وغيره. أي: انصب الحبال، وهي أدلة القرآن الواضحة الظاهرة الجليلة، وانصب هذه الحبال للأعداء من الكفرة والمبتدعين لتصيدهم إلى الحق.

وَأَخْلَقَ بِهِ إِذْ لَيْسَ يَخْلُقُ جِدَّةً جَدِيداً مُؤَالِيهِ عَلَى الْجِدِّ مُقْبِلًا

قال صاحب اللآلئ: (وَأَخْلَقَ بِهِ): أي أفعل به، أحد لفظي التعجب، أي: (وَأَخْلَقَ بِهِ) أَنْ يَجْعَلَ عِدَّةً فِي مَجَاهِدَةِ الْعَدَا، وهذا كما تقول: اجعل زيداً لمهماتك وما أولاه، أي وما أحقه. وقال أبو شامة (وَأَخْلَقَ بِهِ) تعجب، أي: ما أخلقه بالمجاهدة به، أي: ما أحقه بذلك، يقال: هو خليف بكذا أي حقيق به، و﴿إِذْ﴾ هنا تعليل، مثلها في قوله تعالى: ﴿وَكُنْ يَنْفَعَكُمْ يَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ الزخرف. قال أبو شامة: يقال: أخلق الثوب خلق إذا بلى، و(جِدَّةً) تمييز، وهي ضد البلى، يستعار ذلك للقرآن العزيز. وفي الأثر: (إِنْ هَذَا الْقُرْآنُ حَبْلُ اللَّهِ لَا تَنْقُضِي عَجَائِبَهُ وَلَا يَخْلُقُ عَنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ) أي: لا يحدث له البلى ناشئاً عن كثرة تردادده وتكراره ومرور الزمان عليه، والجِدَّةُ بكسر الجيم ضد الهزل،

و(جَدِيداً) من الجَدِّ بفتح الجيم وهو العظمة والعزة والشرف. والدليل من القرآن قوله: ﴿وَأَنَّهُ تَعَلَّى جَدْرَيْنَا مَا انْتَحَذَ صُحْبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ الجن. قال أبو شامة: و(مُوَالِيهِ) بمعنى مصافيه وملازمة العامل بما فيه، أي: حصل على الجَدِّ واستقر عليه، و(مُقْبِلًا) أي: استقر على الجَدِّ في حال إقباله عليه واحتفاله به عملاً وعلماً، يشير إلى ما كان الأولون عليه من الاهتمام به، أي: للذي والاه على الجَدِّ حصل له العزَّ والشرف، وعند هذا يجوز أن يكون الجَدُّ ها هنا من الجَدِّ في الأمر وهو الاجتهاد فيه وهو يؤول إلى ضد الهزل. وقال السخاوي: وما لا تبلى جدته خليف أن يُجعل عدة في مجاهدة العدا. وقال ابن القاصح: وقول الناظم (يَخْلُقُ) فيه لغتان، ضم الياء مع كسر اللام، وفتح الياء مع ضم اللام.

وَقَارِئُهُ الْمُرْضِيُّ قَرَّ مِثَالُهُ كَالْأُتْرُجِّ حَالِيهِ مُرِيحاً وَمُوكِلًا

قال أبو شامة: نظم في هذا البيت ما ثبت في الصحيحين من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ (مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة ريحها طيب وطعمها طيب). الحديث - متفق عليه رواه البخاري ومسلم - وأراد به تفسير المؤمن المذكور في هذا الحديث، وقوله: (قَرَّ مِثَالُهُ): قَرَّ بمعنى استقر، أي استقر مثاله مشابهاً للأترج، أي لا يعدُّ قارئاً للقرآن إلا مَنْ كان مرضي الطريقة، ثم استأنف جملة فعلية فقال (قَرَّ مِثَالُهُ كَالْأُتْرُجِّ)، والمعنى الثاني: (قَرَّ) أي قَرَّت عينه، أو استقر أمره بنيل درجات الأبرار، ثم استأنف جملة اسمية بقوله (مِثَالُهُ كَالْأُتْرُجِّ)، وعلى هذا يجوز أن يكون (قَرَّ) دعاء كما تقول: زيد العاقل أقرَّ الله عينه، والأترج بتشديد الجيم، والأترنج بالنون لغتان، وكلاهما مستقيم في وزن البيت، وإنما اختار لغة التشديد للفظ الحديث، و(مُرِيحاً وَمُوكِلًا) حالان من الأترج، يقال: أراح الطيب إذا أعطى الرائحة، وأكل الزرع وغيره إذا أطمع.

هُوَ الْمُرْتَضَى أُمَّا إِذَا كَانَ أُمَّةً وَيَمَّمُهُ ظِلُّ الرِّزَائَةِ فَتَنَقَّلَا

قال أبو شامة: فسر بهذا البيت ما عناه بقوله (الْمُرْضِيُّ)، فقوله (هُوَ): ضمير القارئ المرضي، أو ضمير القارئ مع الإعراض عن وصفه بالمرضي، لأنه أغنى عنه قوله (الْمُرْتَضَى أُمَّا) إلى آخر البيت، و(أُمَّا) معناه القصد. والدليل من القرآن قوله: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ النساء والمائدة. والمعنى: فاقصدوا صعيداً طيباً. قال أبو شامة: ومعنى (هُوَ الْمُرْتَضَى أُمَّا إِذَا كَانَ أُمَّةً): أي هو المرتضى قصده تيمناً به، وانتفاعاً بعلمه، و(كَانَ) بمعنى صار، ويقال للرجل الجامع للخير (أُمَّةً)، كأنه قام مقام جماعات، لأنه اجتمع فيه ما تفرق

فيهم من المصالح، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ النحل، (وَيَمَّمَهُ) أي قصده، والرزانة: الوقار، وقد رزُن الرجل بالضم فهو رزين، أي: وقور ثابت، واستعار للرزانة ظلاً إشارة إلى شمول الوقار له، واستراحته في ظله، وأمنه من تخليط الناقص من عقله. قال السخاوي: وجعل الرزانة هي التي تقصده كأنها تفتخر به وتنزيّن بأن تظله لكثرة خلال الخير فيه مبالغة في مدحه. قال أبو شامة: (وَقَنَّالاً) حال من (ظَلُّ الرِّزَانَةِ)، أي مشبهاً (قَنَّالاً)، والقنقل: المكيال الضخم، وكان لكسرى تاج يسمى القنقل، والقنقل أيضاً الكتيب من الرمل، يشير إلى عظم الرزانة وتوفرها إن قصد الكتيب أو المكيال، وإن قصد التاج قدرت الحال بمتوجاً، ومن كلامهم: جلس فلان وعليه السكينة والوقار، وقارئ القرآن إنما يُرتضى للاقتداء به، ويُقصد للانتفاع به بشرطين وهما: ١- أن يكون جامعاً للخير. ٢- وافر العقل. وقال صاحب اللآلئ: وأن يكون ذا سكينة ووقار، فإنه حامل راية الإسلام. وقال السخاوي: ومعنى البيت مأخوذ من قول الفضيل: (حامل القرآن حامل راية الإسلام)، يشير إلى أنه لا ينبغي أن تكون حروف القرآن مبلغ القارئ من العلم، فإن المقتصر على ذلك لا يعدّ قدوة. وقال الضباع: قارئ القرآن هو المرتضى قصده إذا صار أمة، أي صار رجلاً عالماً يؤمّه الناس للاستفادة.

هُوَ الْحُرُّ إِنْ كَانَ الْحَرِيُّ حَوَارِيًّا لَهُ بِتَحَرِّيهِ إِلَى أَنْ تَبَيَّلَا

قال أبو شامة: (هُوَ) ضمير القارئ المرتضى قصده الذي هو أمة وافر العقل، أو يكون ضمير القارئ مع الإعراض عن تلك الأوصاف، لأنه يغني عنها اشتراطها بقوله (إِنْ كَانَ الْحَرِيُّ)، أي (إِنْ كَانَ الْحَرِيُّ) بها، فإن قلنا (هُوَ) ضمير القارئ بصفاته فكل بيت كأنه تأكيد لما قبله، وإن قلنا (هُوَ) ضمير القارئ مطلقاً كان كل بيت مستقلاً بالغرض من وصفه بما يستحق به الإمامة والحرية، و(الْحُرُّ) الخالص من الرق، أي لم تسترقه دنياه، ولم يستعبده هواه، لأنه لما تحقق بتدبر القرآن، وفهم معانيه، صغرت في عينه الدنيا وأهلها. قال السخاوي: سمّاه حراً لأنه لم تسترقه دنياه، ولم يستعبده هواه، وكيف يقع في ذلك من فهم قوله تعالى:

﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ آل عمران. إلى غير ذلك من الآيات في هذا

المعنى. ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ العنكبوت.

﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَكَ سَبْعًا مِنَ الْمُنَافِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾ لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَخَفَضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾ ﴾ الحجر .

﴿ فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى ﴿١٣﴾ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴿١٤﴾ ﴾ طه .

﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنْزِلَتْهُ مِنَ السَّمَاءِ فَأَخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُوا عَلَىهَا أُنْزِلَ مِنْهَا أَمْرٌ نَارِيٌّ أَوْ بَهِارٌ

فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبْ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ يونس .

﴿ وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنْزِلَتْهُ مِنَ السَّمَاءِ فَأَخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقَدِّرًا ﴾ الكهف .

﴿ أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ ۚ كَمَثَلِ غَيْثٍ

أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَأُهُ ۚ ثُمَّ يَهِيغُ فَنَرُّهُ مُمْصِرًا ۚ ثُمَّ يَكُونُ حُطَمًا ۚ وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ ۚ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴾ الحديد . وقول رسول الله ﷺ لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى كافرا منها شربة ماء . قال أبو شامة : وما أحسن ما قاله الشاطبي من قصيدة له :

لمن يترك القراء ورد فرائه ورودا من الدنيا أجاج المشارب
ولو سمع القراء حين اقترانهم لفي آل عمران كنوز المطالب
بها ينظر الدنيا بعين احتقارها فقيه المعاني غير عاني الذواب

قال أبو شامة : يعني قوله تعالى : ﴿ زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ

وَالْفَنَاطِرِ الْمُفَنَطَرَةِ مِنْ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ﴿١٦﴾
 ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْبُ الْمَنَاصِبِ ﴿١٧﴾ آل عمران. وما أحلى قوله
 (فقيه المعاني) يعني: مَنْ أعطاه الله فهماً وفقهاً في معاني القرآن العزيز، فهذا هو الذي يحتقر
 الدنيا عند تلاوته لهذه الآية ونظائرها، لا الفقيه الذي هو أسير الذنائب المتقيد بلباسه وخدمة
 أهل الدنيا، ففقيه المعاني محرر عن رِقِّ الأشياء، و(الحرّي) بمعنى الحقيق، والحواري: الناصر
 الناصح الخالص في ولائه. والدليل من القرآن قوله تعالى: ﴿قَالَ الْخَوَارِثُ نَحْنُ أَنْصَارُ
 اللَّهِ﴾ آل عمران والصف. قال أبو شامة: والتحري: القصد مع فكر وتدبر واجتهاد،
 والهاء في (لَهُ) للقرآن العزيز، وفي (يَتَحَرَّى) للقارئ، أو للقرآن، أي: ناصراً له بالتحري،
 ومعنى تتبّل: مات. قال السخاوي: يقال: تتبّل البعير إذا مات، أو أخذ الأنبل فالأنبل، أي
 انتقى ذلك من المعاني التي تحملها ألفاظ القرآن، قال تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ ۖ الَّذِينَ
 يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ ۚ﴾
 ومعناه أنه فتح له فيه باب الهداية فلم تزل قدمه. - والمعنى الآخر: أو إلى أن ينبغ في العلم.
 وقال الضباع: أي اجتهاده في طلب ما هو الأليق به. وقال صاحب اللآلئ: ومعناه أنه فتح
 له باب الفهم جزاء لسعيه، فلم تزل قدمه، ولم تستخفه الشبه. والخلاصة: أنه يتحرى طلب
 القرآن فهماً وعلماً وقراءةً وتطبيقاً في واقع الحياة، ويخلص في هذا التحري إلى أن ينبغ في
 القرآن وعلومه، أو إلى أن يموت وهو ثابت على هدى القرآن. قال تعالى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ
 حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ أي الموت.

وَإِنْ كِتَابَ اللَّهِ أَوْثَقُ شَافِعٍ وَأَغْنَىٰ غَنَاءٍ وَاهِبًا مُتَفَضِّلًا
 قال أبو شامة: هذا حث على التمسك بالقرآن العزيز وتحريه والعمل بما فيه ليكون القرآن
 العزيز شافعاً له، كافيه كل ما يحذر، (واهياً) له، (مُتَفَضِّلًا) عليه بما يلقاه من ثواب قراءته
 والعمل به، وفي الصحيح عن أبي أمامة ؓ قال: قال ﷺ: (اقْرَءُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِيَوْمِ
 الْقِيَامَةِ شَفِيعاً لِأَصْحَابِهِ). وقال ﷺ: (اقْرَءُوا الْبَقْرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ، فَإِنَّهُمَا الزَّهْرَاوَانِ،
 تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَمَّا غَمَامَتَانِ تَحَاجَّتَانِ عَنْ صَاحِبِهِمَا). وقال ﷺ: (إِنْ سُوْرَةُ فِي الْقُرْآنِ
 ثَلَاثِينَ آيَةً شَفَعْتَ لِرَجُلٍ حَتَّىٰ غُفِرَ لَهُ)، وهي: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾. وفي جامع
 الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ضرب بعض أصحاب النبي ﷺ خبائه على

قبر وهو لا يحسب أنه قبر، فإذا هو قبر إنسان يقرأ سورة الملك حتى ختمها، فأتى النبي ﷺ فأعلمه فقال النبي ﷺ هي المانعة، هي المنجية، تنجي من عذاب القبر. وقال ﷺ: (من قرأ حرفاً من القرآن فله حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: ﴿الله﴾ حرف، ولكن (الف) حرف، و(لام) حرف، و(ميم) حرف). وعن قتادة قال: ما جالس أحد هذا القرآن إلا قام عنه بزيادة أو نقصان، وذلك أن الله يقول: ﴿وَنَزَّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ الإسراء. ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ (١٢٤) وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَأْوَاهُمْ كَعُفُورٍ ﴿التوبة﴾.

﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ أَنفَا أَوْلَىٰ﴾ الَّذِينَ طَبِعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ﴿محمد﴾. قال أبو شامة: (وأوثق) من قولهم شيء وثيق أي محكم متين، وإنما وصفه بذلك لأن شفاعته مانعة له من وقوعه في العذاب، وشفاعة غيره مخرجة له منه بعد وقوعه فيه، والغناء بالفتح والمد الكفاية، وفعله أفعّل كقوله: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِي﴾ فقوله (وَأَغْنَىٰ غَنَاءً) أي: وأكفى كفاية، أي: كفاية القرآن العزيز أتم من كفاية غيره، فـ (أغنى) في هذا البيت ليس فعلاً ماضياً، ولكنه أفعّل التفضيل، ويجوز أن يقال هو من غني إذا استغنى، أو من غني بالمكان إذا أقام به، فمعناه على الأول أنه غني من كفاية ما يحذر حامله، مليء بها واسع جوده، وعلى الثاني أنه دائم الكفاية مقيم عليها لا يسأم منها ولا يمل، لأن المراد أن القرآن أثرى ذوي الكفايات وأدومهم عليها، ولك أن تقدّر مثل ذلك في الوجه الذي بدأنا به، أي: والقرآن أكفى ذوي الكفايات. ومعنى (وَأَهْبَأَ مُتَفَضِّلًا): أي: يهب لصاحبه ثواباً عظيماً، ويتفضل عليه بالأجر والثوبة ما يعجز البيان عن وصفه والأقلام عن عدّه. وقال ابن القاصح: قوله (وَأَهْبَأَ مُتَفَضِّلًا): أي زائداً في دوام هبته وبذلها على الاستمرار من غير انقطاع. والدليل من القرآن قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْءَانَ الْعَظِيمَ﴾ (٨٧) لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَخَفَضْ جَنَاحَكَ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿الحجر﴾. وقال صاحب الظلال: (... ومن ثم فإن من أوتي هذه المثاني وهذا القرآن العظيم المستمد من

الحق الأكبر المتصل بالحق الأكبر لا يمتد بصره ولا تتحرك نفسه لشيء زائل في هذه الأرض من أعراضها الزوائل، ولا يحفل مصير أهل الضلال، ولا يهمه شأنهم في كثير ولا قليل، إنما يمضي في طريقه مع الحق الأصل: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾، والعين لا تمتد، إنما يمتد البصر، أي يتوجه، ولكن التعبير التصويري يرسم صورة العين ذاتها ممدودة إلى المتاع، وهي صورة طريفة حين يتصورها التخيل، والمعنى وراء ذلك ألا يحفل الرسول ﷺ ذلك المتاع الذي آتاه الله لبعض الناس رجالاً ونساء - امتحاناً وابتلاءً - ولا يلقي إليه نظرة اهتمام، أو نظرة استحمال، أو نظرة تمن، فهو شيء زائل وشيء باطل، ومعه الحق الباقي من المثاني والقرآن العظيم، وهذه اللفتة كافية للموازنة بين الحق الكبير والعطاء العظيم الذي مع الرسول، والعناية بالمؤمنين، فهؤلاء هم أتباع الحق الذي جاء به، والذي تقوم عليه السماوات والأرض وما بينهما، وأولئك هم أتباع الباطل الزائل الطارئ على صميم الوجود، ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ ولا تهتم لمصيرهم السيئ الذي تعلم أن عدل الله يقتضيه، وأن الحق في الساعة يقتضيه، ودعهم لمصيرهم الحق، ﴿وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ والتعبير عن اللين والمودة والعطف بخفض الجناح تعبير تصويري يمثل لطف الرعاية وحسن المعاملة ورقة الجانب في صورة محسوسة على طريقة القرآن الفنية في التعبير.

وَخَيْرٌ جَلِيسٍ لَا يَمَلُّ حَدِيثُهُ وَتَرَدَّادُهُ يَزْدَادُ فِيهِ تَجَمُّلاً

قال أبو شامة: (خَيْرٌ) مثل قوله (وَأَغْنَى) كلاهما معطوف على (أَوْثَقُ). ووصف الشاطبي القرآن بأنه (خَيْرٌ جَلِيسٍ لَا يَمَلُّ حَدِيثُهُ): قال أبو شامة: لأن كل قول مكرر مملول إلا القرآن العزيز، فإنه كلما كرر حلاً واقتبس من فوائده ما لا يدخل تحت الحصر، وأجر على تلاوته بكل حرف عشر حسنات، فهو خير جليس، وكيف يمل حديثه وهو أحسن الحديث، فأي جليس أفضل منه كما قال سبحانه: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا

مُتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾

الزمر. قال السخاوي: والضمير في (فِيهِ تَجَمُّلاً) عائد على القرآن، ويجوز أن يعود على القارئ، وأنه بترداده يزداد من فوائد الدنيا والآخرة فيتجمل به، فإن كان من علماء العربية اقتبس بالترداد من فوائد البلاغة، ودقائق الإعراب، ومعرفة الغريب علماً جماً، وكذلك

الفقيه، والعارف، والمتكلم، فلكل واحد في ترداده حظّ وافر، وإن لم يكن من العلماء أحرز الأجر الذي يتحمّل به في الآخرة، كما جاء في الحديث (يقال لقارئ القرآن اقرأ وارق)، وإن كان خير جلس فيجب أن يجالس بما يليق به من استعمال الأدب، وترك الإعراض عنه، والتفهم لحديثه، والإقبال عليه بالتدبر. وقال أبو شامة: (وَتَرَدَّادُهُ): الهاء المتصلة به تعود على القارئ، أو على القرآن العزيز، والضمير المستكن في (يَزْدَادُ) يحتمل الأمرين، فالهاء في (فِيهِ) عائدة على الترداد، و(فِيهِ) بمعنى به، أي: يزداد القرآن بالترداد تَحَمُّلاً لِمَا يظهر من تلاوته ونوره وحلاوته وفصاحته، أو يزداد القارئ بالترداد تَحَمُّلاً لِمَا يقتبس من فوائده وآدابه وجزيل ثوابه، ويجوز أن يكون الضمير في (يَزْدَادُ) للترداد، وفي (فِيهِ) للقارئ، وتكون (فِيهِ) على ظاهرها لا بمعنى به، وتحمّل الترداد يؤول إلى جمال حاصل في القارئ وزينة له.

وَحَيْثُ الْفَتَى يَرْتَاغُ فِي ظُلُمَاتِهِ مِنْ الْقَبْرِ يَلْقَاهُ سَنًا مُتَهَلِّلًا

قال أبو شامة: كنى عن القارئ بالفتى وصفاً له بالقوة، وهو خلق جميل يجمع أنواعاً من مكارم الأخلاق. والدليل من القرآن قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ الأنبياء. وقوله: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ الكهف. و(يرتاغ): أي يفزع. والدليل من القرآن قوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشَرَىٰ مُجْدِلَتًا فِي قَوْمٍ لُوطٍ﴾ هود. قال أبو شامة: والهاء في (ظُلُمَاتِهِ) للفتى، أي في ظلماته الناشئة من القبر ووحشته، وإنما أضافها إليه للملاستها له وكونه فيها، ويجوز أن يكون كنى بالظلمات عن أعماله السيئة، والهاء في (يَلْقَاهُ) للفتى، أو للقرآن العزيز، لأن كل واحد منهما يلقي الآخر. وقال السخاوي: وقوله (فِي ظُلُمَاتِهِ): أضاف الظلمات إليه، لأنها أعماله، كما قال عليه السلام (الظلم ظلمات يوم القيامة)، أو لكونه فيها، أي في ظلمات القبر. وقال ﷺ: (إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها، وإن الله ﷻ ينورها لهم بصلاحي عليهم) صحيح رواه مسلم في الجنايز من حديث أبي هريرة. قال أبو شامة: و(سَنًا) بالقصر الضوء، والسناء بالمد الرفعة. والدليل من القرآن قوله: ﴿يَكَادُ سَنَاقِرُهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ النور. قال أبو شامة: والمتهلل الباش المسرور، وكلاهما حال من القرآن، أي: يلقي القرآن الفتى في حال إضاءته وبشاشته، أي ذا سناء، أي مستنيراً، ويجوز أن يكون (مُتَهَلِّلًا) صفة لـ (سَنًا)

(، والخلاصة: أن قارئ القرآن إذا كان يخاف من أعماله السيئة المظلمة، أو يخاف من ظلمات القبر، فهناك - أي في القبر - يلقاه القرآن بأش الوجه ينير له قبره.

هَذَا لِكَ يَهْنِيهِ مَقِيلًا وَرَوْضَةً وَمِنْ أَجْلِهِ فِي ذِرْوَةِ الْعِزِّ يُجْتَلَى

قال أبو شامة: (هَذَا لِكَ) من تنمة قوله (يَلْقَاهُ)، أي يلقاه في ذلك المكان، ثم استأنف قوله: (يَهْنِيهِ)، و(هَذَا لِكَ) يستعمل ظرف زمان وظرف مكان. قال السمين: (هَذَا لِكَ) قد يكون زماناً وقيل ذلك في نحو: ﴿هَذَا لِكَ أَبْتَلَى الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زَلْزَلًا شَدِيدًا﴾ الأحزاب. قال أبو شامة: وكلاهما محتمل هنا، والظرف هو (هَذَا)، والكاف خطاب، واللام زائدة للدلالة على البعد، والعرب تنزل الميت أبعد منزلة وذلك لبعد الملتقى. قال السخاوي: (هَذَا لِكَ) يشار بها إلى أبعد البعد والميت بأبعد البعد، كقول الشاعر:

مَنْ كَانَ بَيْنَكَ فِي التُّرَابِ وَبَيْنَهُ شَبْرَانُ فَهُوَ بِغَايَةِ الْبَعْدِ

قال أبو شامة: وهو على ذلك أشار به إلى زمن لقي القرآن القارئ في القبر، والهاء في (يَهْنِيهِ) للقارئ، من قولهم: هنأت الرجل أهنته وأهنته إذا أعطيته، والمقيل موضع القائلة وهي الاستراحة في وسط النهار، ولا يشترط فيها نوم، أي: يصير له القبر كالمقيل وكالروضة بثواب قراءة القرآن والعمل به، عبّر بذلك عن الراحة الحاصلة له حينئذ. قال صاحب اللآلئ: وأشار بالمقيل والروضة إلى طيبه، لأن المقيل مكان القائلة، ولا يكون إلا طيباً ذا فيء وراحة، وربما كان فيه ماء وشجر، والروضة محل الراحة أيضاً. وقال ابن القاصح: وأراد مطلق الراحة، أي: يصير له القبر كالمقيل وكالروضة، أي كالبستان الجميل والمكان المتسع. ومعنى (وَمِنْ أَجْلِهِ فِي ذِرْوَةِ الْعِزِّ يُجْتَلَى): أي: ومن أجل تلاوته للقرآن يرى صاحب القرآن (فِي ذِرْوَةِ الْعِزِّ)، أي في أعلى وأرفع وأسمى مكان في الجنة ينظر إليه بارزاً. قال أبو شامة: والهاء في (وَمِنْ أَجْلِهِ) للقرآن، وذروة كل شيء أعلاه، تضم ذاله وتكسر، و(يُجْتَلَى) معناه ينظر إليه بارزاً، من قولهم اجتليت العروس: إذا نظرت إليها بارزة في زينتها، وعبّر بذلك عن عظم أمره، فهو سالم من كل آفة. قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ يونس.

يُنَاشِدُ فِي إِرْضَائِهِ حَبِيبِهِ وَأَجْدِرُ بِهِ سُؤلاً إِلَيْهِ مُوَصَّلاً

قال أبو شامة: (يُنَاشِدُ) أي يسأل ربه، وقيل معناه: يكثر المسألة ملحاً فيها، والهاء في (حَبِيبِهِ) تعود على القرآن العزيز، وحبيه قارئه العامل بما فيه، والهاء في (إِرْضَائِهِ)

يعود إلى الله تعالى، أي يناشد الله تعالى في أن يرضي حبيبه، أي يعطيه من الأجر والثواب ما تقر به عينه، ويجوز أن يكون التقدير يُتَشَدُّ لِحَبِيبِهِ في إرضائه، أي يسأل الله تعالى في أن يرضي حبيبه، فتكون الهاء في إرضائه للحبيب والإرضاء، وقيل الهاء في (إِرْضَائِهِ) للقرآن العزيز، أي يسأل ربه أن يعطي القارئ ما يرضى به القرآن، وتكون اللام في لِحَبِيبِهِ بمعنى لأجل حبيبه. وفي كتاب الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (يحيى القرآن يوم القيامة فيقول: يا رب حلّه، فليس تاج الكرامة، فيقول: يا رب زده، فليس حلة الكرامة، ثم يقول: يا رب ارض عنه فيرضى عنه، فيقال: اقرأ وارق ويزاد بكل آية حسنة). قال أبو شامة: وقوله (وَأَجْدِرُ بِهِ) تعجب كأخلق به، أي ما أجدره بذلك وأحقه به، والسؤل: المسؤل وهو المطلوب، أي ما أحق سؤله - أي سؤال القرآن المولى ﷺ أن يرضى عن حبيبه - أن يوصل إليه. والدليل من القرآن قوله: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ وَعْدًا مَّسْئُولًا﴾ الفرقان. ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ مريم.

فَيَا أَيُّهَا الْقَارِي بِهِ مُتَمَسِّكًا مُجَلًّا لَهُ فِي كُلِّ حَالٍ مُبْجَلًا
قال أبو شامة: نادى قارئ القرآن المتصف بالصفات المذكورة في هذا البيت وبشره بما ذكره في البيت الآتي وبعده، والقارئ مهموز، وإنما أبدل الهمزة ياء ضرورة، - والهاء في (بِهِ) للقرآن، وهو متعلق بـ (مُتَمَسِّكًا) مقدّم عليه، أي (مُتَمَسِّكًا) به، يعني عاملاً بما فيه ملتجئاً إليه في نوازل. والدليل من القرآن قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ الأعراف. قال أبو شامة: وفي الحديث الصحيح: (كتاب الله فيه الهدى والنور، فتمسكوا بكتاب الله وخذوا به) وفي رواية (مَنْ اسْتَمْسَكَ وَأَخَذَ بِهِ كَانَ عَلَى الْهُدَى وَمَنْ أَخْطَاهُ ضَلَّ). ومن إجلال القرآن: حسن الاستماع له، والإنصات لتلاوته، وتوقير حملته، وصيانة القارئ نفسه مما يشين دينه. جعلنا الله كذلك.

هَنِيئًا مَرِيئًا وَاللَّذَاكَ عَلَيْهِمَا
مَلَابِيسُ أَلْوَارٍ مِنَ التَّاجِ وَالْخَلَى
قال أبو شامة: الهنيء: الذي لا آفة فيه، الطيب المستلذ، الخالي من المنغصات، الحاصل من غير تعب، والمرءى: المأمون الغائلة، المحمود العاقبة، المستساغ في الخلق، وهما من أوصاف الطعام والشراب في الأصل. والدليل من القرآن قوله: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقْتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُنَّ فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ النساء، وقوله: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ﴾ الحاقة. ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ المرسلات

والطور. ثم قال أبو شامة: ثم تجوز بهما - أي كلمتي ﴿هَيْبَتَا مَرْيَمَ﴾ - في التهنته بكل أمر سار، وأضاف الملابس إلى الأنوار لملاستها إياها، والتاج: الإكليل، (وَالْحُلَى) جمع حلية وهي الهبة من التحلي الذي هو لبس الحلي.

فَمَا ظَنُّكُمْ بِالتَّجَلِّ عِنْدَ جَزَائِهِ أَوْلَيْكَ أَهْلُ اللَّهِ وَالصَّفْوَةُ الْمَلَأَ

قال أبو شامة: هذا استفهام تفخيم للأمر وتعظيم لشأنه كقوله: ﴿فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الصافات.

﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ وقوله (فَمَا ظَنُّكُمْ) فيه معنى الأمر، أي ظنوا ما شئتم من الجزاء لهذا الولد الذي يكرم

والداه من أحله، والخطاب للسامعين مطلقاً، فيكون التفاتاً من خطاب القارئ إليهم، ويجوز أن يكون خطاباً إليهم مع القراء، لأن قوله:

فَيَا أَيُّهَا الْقَارِي بِهِ مُتَمَسِكاً مُجِلاً لَهُ فِي كُلِّ حَالٍ مُبْجَلاً

للجنس، أي فما ظنكم بأنفسكم، والنجل النسل، كالولد يقع على المفرد والجمع، فحمل على اللفظ قوله (عِنْدَ جَزَائِهِ)، ثم حمل على المعنى قوله (أَوْلَيْكَ)، وأشار إلى حديث آخر

أخرجه أبو عبيد والبزار وابن ماجه عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: (إن الله أهليين من الناس، قيل: من هم يا رسول الله، قال: أهل القرآن، هم أهل الله وخاصته)، والإشارة

بالأهلية إلى قرب المنزلة من رحمته وكرامته، (وَالصَّفْوَةُ) الخالص من كل شيء، بكسر الصاد وفتحها ورُوي ضمها، وأشار بـ (الصَّفْوَةُ) إلى الخاصة المذكورة في الحديث، وأدخل

واو العطف في قوله (وَالصَّفْوَةُ) ليأتي على صورة لفظ الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم (أهل الله وخاصة). والدليل من القرآن قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا

فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُأْذِنُ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ

الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ فاطر. قال أبو شامة: (وَالْمَلَأَ) الأشراف والرؤساء. والدليل من القرآن قوله: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرُّكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ الأعراف.

و ﴿الْمَلَأُ﴾ مهموز أبدل من همزه ألفاً للوقوف. أَوَّلُو الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ وَالصَّبْرِ وَالتَّقَى خَلَاهُمْ بِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ مُقْصِلاً

قال أبو شامة: (أولوا) مثل ذوو بمعنى أصحاب، أي هم المتصفون بهذه الصفات الجليلة من البر وما بعده. والدليل من القرآن قوله: ﴿يَتَّوَلَى الْأَلْبَابَ﴾ البقرة. ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النَّهْيِ﴾ طه. ﴿أُولُوا بِقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ﴾ هود. ﴿غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾ النساء. (وَحُلَاهُمْ) معناه صفاتهم، جمع حلية وهي الصفة، أي هذه حلاهم، ثم قال: (بِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ)، والقرآن بلا همز وبالمهمز لغتان، وهما للقرآن قراءة، تان، (وَمُقَصَّلًا) معناه مبیناً. ومنه قوله: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ، قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ سورة فصلت، وقيل هذا المعنى أيضاً في تفسير قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ هود، أي: فصلت بدلائل التوحيد والأحكام والمواظع والقصص، فكذا أراد الناظم أن القرآن مشتمل على ذكر الأبرار وأخبار الكفار، فصفت الأبرار فيه كالفرائد التي تفصل بها العقود وهي الجواهر التي تزيئنها وتعظم وقعها، وهذا بالنسبة إلى المذكور، وأما النسبة إلى الذاکر فكلتاها سواء، لأن كلاهما كلام الله - عز وجل - . والخلاصة: أن هؤلاء متصفون بصفات جليلة عظيمة من (الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ وَالصَّبْرِ وَالْتَّقَى)، وهذه الصفات (جاءَ الْقُرْآنُ مُقَصَّلًا) لها، وأخبر عن جزائهم وحب الله لهم، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيَيْنَ﴾ المطففين ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ الانفطار والمطففين. ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ البقرة. ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ آل عمران. ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّادِقِينَ﴾ آل عمران. ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ البقرة. ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾ الجاثية. قال صاحب اللآلي: وفي ذكر اتصافهم بهذه الصفات المذكورة تنبيه على اتصافهم بما يشاكلها من الزهد والتوكل والرضا والتسليم ونحوها من صفات القوم لأن بعضها مرتبط ببعض..

وقال ابن الجزري:

وبعد: فالإنسان ليس يَشْرُفُ	إلا بما يحفظه ويعرفُ
لذلك كان حَامِلُوا الْقُرْآنَ	أشرف الأمة أولي الإحسان
وإنهم في الناس أهل الله	وإن ربنا بهم يباهي
وقال في القرآن عنهم وكفى	بأنه أورثه من اصطفى
وهو في الأخرى شافع مشفع	فيه وقوله عليه يُسْمَعُ

يُعْطَى بِهِ الْمَلِكُ مَعَ الْخُلْدِ إِذَا
يَقْرَأُ وَيَرْقَى دَرَجَ الْجَنَانِ
فَلِيَحْرُسَ السَّعِيدُ فِي تَحْصِيلِهِ
وَلِيَجْتَهِدَ فِيهِ فِي تَصْحِيحِهِ
تَوَجَّهْ تَاجَ الْكَرَامَةِ كَذَا
وَأَبْوَاهَ مِنْهُ يُكْسِيَانِ
وَلَا يَمَلُّ قَطُّ مَنْ تَرْتِيلِهِ
عَلَى الَّذِي نُقِلَ مِنْ صَحِيحِهِ

(بعض صفات أهل القرآن): اقرأ هذه الآيات وغيرها:

﴿يَسْأَلُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوِ تَوَلَّوْا وَجُوهَكُمْ..... وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾
البقرة.

﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ..... إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾
آل عمران.

﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ..... وَبَشَرٌ﴾
المؤمنين التوبة.

﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ..... وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾
الأحزاب.

﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ..... ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ
الْحِكْمَةِ﴾ الإسراء.

﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ إلى نهاية السورة الفرقان.

﴿فَمَا أَوْتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَلَّعْ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا..... أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
الشورى.

﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا.....وَمَا يَزَعْنَاكَ مِنَ الشَّيْطَانِ﴾
فصلت.

﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا.....إِنَّهُمْ كَانُوا خَيْرِينَ﴾
الأحقاف.

عَلَيْكَ بِهَا مَا عِشْتَ فِيهَا مُتَافِساً وَبِعِ نَفْسَكَ الدُّنْيَا بِأَنْفَاسِهَا أَعْلَى

قال أبو شامة: (عَلَيْكَ بِهَا) إغراء وحث، أي: الزم هذه الصفات، والصق بها، وبادر إليها مدة حياتك منافساً فيها غيرك، والمنافسة: المزاومة في الشيء رغبة فيه، والأنفاس جمع نفس بفتح الفاء، أي بأرواح طيبها التي هي علا في المبدأ والمآل، والهاء في (بِأَنْفَاسِهَا) تعود إلى حلاهم، و(أَعْلَى) بضم العين والقصر له معنيان، أحدهما أن يكون جمع عليا تأتيث أعلى فيطابق موصوفه لفظاً ومعنى. والثاني أن يكون مفرداً بمعنى العلاء بالفتح والمد، فيكون وصف الأنفاس بالعلاء، وهذا البيت بديع اللفظ جليل المعنى يشم من رائحته أن ناظمه كان من أولياء الله. وعَلِمَ أنه أراد التنافس في (الدُّنْيَا) من قوله (مَا عِشْتَ فِيهَا)، أي ما عشت في هذه الدنيا.

قال أبو شامة والضمير للدنيا وإن لم يجر لها ذكر، لأن لفظ (مَا عِشْتَ فِيهَا) يدل عليها، والدنيا التي وصف بها النفس تأتيث الأدنى الذي هو الحقيير الخسيس، وإنما وصفها بذلك لاتضاعها مبدأ ومآلاً.

قال أمير المؤمنين علي: ما لابن آدم وللفخر، وأوله نطفة مذرة، وآخره جيفة قدرة، وهو فيما بين ذلك يحمل عذرة. وقال بعضهم:

مَا بَالُ مَنْ أَوَّلَهُ نُطْفَةٌ وَجِيفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَرُ
لَا فَخْرَ إِلَّا فَخَرَ أَهْلُ التَّقَى غِبْدًا إِذَا ضَمَّهُمُ الْخَشَرُ

وقال شعله: والأنفاس جمع نفيس ضد الخسيس، كأشراف في شريف، أو نفس بفتح الفاء بمعنى طيب الأرواح والمعنى: الحرص على الشيء لنفسه. وقال صاحب اللآلئ: نافست في الشيء إذا بذلت فيه ما نفس وغلا. وقال بعض الصحابة عند موته: اللهم إني لم أكن أريد البقاء في الدنيا لغرس الأشجار، ولا لكري الأنهار، وإنما كنت أريد البقاء فيها للظمأ في الهواجر، ومزاومة العلماء في خلق الذكر بالركب. قال أبو شامة: فعلى مثل هذه الأعمال

كان حرصهم، ورغب النبي ﷺ مرة في الجهاد ورجل من الأنصار يأكل تمرات في يده فقال:
إني لحريص على الدنيا إن جلست حتى أفرغ منهن، ورمى ما في يده وقاتل حتى قتل. ﴿وَفِي
ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾. وقال صاحب الظلال: (...) والذين يتنافسون على شيء من
أشياء الأرض مهما كبر وجلّ وارتفع وعظم، إنما يتنافسون في حقير قليل فان قريب،
والدنيا لا تزن عند الله جناح بعوضة، ولكن الآخرة ثقيلة في ميزانه، فهي إذا حقيقة تستحق
المنافسة فيها والمسابقة، ومن عجب أن التنافس في أمر الآخرة يرتفع بأرواح المتنافسين
جميعاً، بينما التنافس في أمر الدنيا ينحطّ بهم جميعاً. والخلاصة: إذا كانت نفسك ذئبة
خسيسة حقيرة فبعها واستبدل بها نفساً عالية شريفة عظيمة سامية رفيعة القدر
والشرف والهمة. والله در القائل:

وفي العيش فلا تطمع	دع الحرص على الدنيا
فما تدري لمن تجمع	ولا تجمع من المال
وسوء الظن لا ينفع	فإن الرزق مقسوم
غني كل من يقنع	فقيّر كل ذي حرص

والله در القائل:

وأنت مالك مالك	قدّم لنفسك خيراً
ولون حالك حالك	من قبل أن تصبح فرداً
أي المسالك سالك	ولست والله تدري
أو في المهالك هالك	إما لجنّة عدن

والله در القائل:

وخطوب أيام تكرر	العيش ساعات تمرّ
واترك هواك لعيش حر	اقتنع بعيشك ترضه
ذهب ويأقوت ودر	فلرب حتف ساقه

وقال الإمام الشافعي:

ألقاً من الأعوام مالك أمره	تالله لو عاش الفتى في دهره
متلذذاً فيها بنعمى عصره	متمتعاً فيها بكل نفيسة
كلا ولا ترد الهموم بفكره	لا يعتريه السقم فيها مرة

بميت أول ليلة في قبره

ما كان هذا كله في أن يفى
وقال أبو العتاهية:

ب إذا دعاهن الكئيب

ما للمقابر لا تحيب

هن الجنادل والكئيب

حفر مسقفة عليه

فقال وشبان وشيب

فيهن ولدان وأطـ

نفسى بفرقتـه تطيب

كم من حبيب لم تكن

ندلاً وهو الحبيب

غادرتـه في بعضهن مجـ

ما عهدى برؤيتـه قريب

وسلوت عنه وإنـ

ثم قال الشاطبي:

جَزَى اللَّهُ بِالْخَيْرَاتِ عَنَّا أَمَّةً لَنَا تَقْلُوا الْقُرْآنَ عَذْبًا وَسَلَسَلًا

فَمِنْهُمْ بُدُورٌ سَبْعَةٌ قَدْ تَوَسَّطَتْ سَمَاءَ الْعُلَى وَالْعَدْلِ زُهْرًا وَكُمَلًا

لَهَا شُهْبٌ عَنْهَا اسْتَنَارَتْ فَتَوَرَّتْ سَوَادَ الدُّجَى حَتَّى تَفَرَّقَ وَالْجَلَى

وَسَوْفَ تَرَاهُمْ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ مَعَ اثْنَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ مُتَمَثِّلًا

تَخَيَّرَهُمْ تَقَادَهُمْ كُلُّ بَارِعٍ وَلَيْسَ عَلَى قُرَانِهِ مُتَأَكِّلًا

فَأَمَّا الْكَرِيمُ السَّرُّ فِي الطَّيِّبِ نَافِعٍ فَذَلِكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلًا

وَقَالُونَ عِيسَى ثُمَّ عُثْمَانُ وَرَشُهُمْ بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ تَأْتِلًا

وَمَكَّةُ عَبْدُ اللَّهِ فِيهَا مُقَامُهُ هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ كَاثِرُ الْقَوْمِ مُعْتَلَى

رَوَى أَحْمَدُ الْبَزْزِيُّ لَهُ وَمُحَمَّدٌ عَلَى سَنَدٍ وَهُوَ الْمُلَقَّبُ قُنْبَلًا

وَأَمَّا الْإِمَامُ الْمَازِنِيُّ صَرِيحُهُمْ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فَوَالِدُهُ الْعَلَا

أَفَاضَ عَلَى يَحْيَى الْيَزِيدِيِّ سَيِّئُهُ فَأَصْبَحَ بِالْعَذْبِ الْفَرَاتِ مُعْلَلًا

أَبُو عَمْرٍو الدُّورِيُّ وَصَالِحُهُمْ أَبُو شُعَيْبٍ هُوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبَّلَا

وَأَمَّا دِمَشْقُ الشَّامِ دَارُ ابْنِ عَامِرٍ فَتِلْكَ بِعَبْدِ اللَّهِ طَابَتْ مُحَلَّلًا

هَشَامٌ وَعَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ الْتِسَابُهُ لِدَكْوَانَ بِالْإِسْنَادِ عَنْهُ تَقَبَّلَا

وَبِالْكُوفَةِ الْغُرَاءِ مِنْهُمْ ثَلَاثَةٌ
أَذَاعُوا فَقَدْ صَاعَتْ شَذَا وَقَرُئَفَلَا

فَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ وَعَاصِمٌ اسْمُهُ

..... فَشُعْبَةُ رَأَوِيهِ الْمُبَرِّزُ أَفْضَلًا

وَذَاكَ ابْنُ عِيَّاشٍ أَبُو بَكْرٍ الرَّضَى

وَحَفْصٌ وَبِالْإِثْقَانِ كَانَ مُفْضَلًا

وَحَمْزَةُ مَا أَزْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ
إِمَامًا صَبُورًا لِلْقُرْآنِ مُرْتَلًا

رَوَى خَلَفَ عَنْهُ وَخَلَادُ الَّذِي
رَوَاهُ سُلَيْمٌ مُتَقَنًا وَمَحْصَلًا

وَأَمَّا عَلِيٌّ فَالْكِسَائِيُّ نَعْتُهُ
لَمَّا كَانَ فِي الْإِحْرَامِ فِيهِ تَسَرُّبَلًا

رَوَى لَيْثُهُمْ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ الرَّضَى
وَحَفْصٌ هُوَ الدُّورِيُّ وَفِي الذِّكْرِ قَدْ خَلَا

أَبُو عَمْرِوهِمْ وَالْيَحْصِيُّ ابْنُ عَامِرٍ
صَرِيحٌ وَبَاقِيهِمْ أَحَاطَ بِهِ الْوَلَا

لَهُمْ طُرُقٌ يُهْدَىٰ بِهَا كُلُّ طَارِقٍ وَلَا طَارِقٌ يُخْشَىٰ بِهَا مَتَمَحِّلًا

وَهُنَّ اللَّوَاتِي لِلْمُؤَاتِي تَصَبُّهُنَّ مَنَاصِبٌ فَانصَبَ فِي نَصَابِكَ مُفَضِّلًا

قال أبو شامة: ثم أثنى على علماء القراءة فقال:

جَزَىٰ اللَّهُ بِالْخَيْرَاتِ عْنَا أئِمَّةً لَّنَا نَقْلُوا الْقُرْآنَ عَذْبًا وَسَلْسَلًا

وهذا دعاء بلفظ الخبر كما تقدم في (وَكُنَيْتُ صَلَّى اللَّهُ رَبِّي عَلَى الرَّضَا)، و(جَزَى) بمعنى قضى، والمعنى (جَزَى اللَّهُ) أئمة القراءة خيراً، والخيرات جمع خيرة وهي الفاضلة من كل شيء قال تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ﴾ التوبة. ومعنى (لَّنَا نَقْلُوا الْقُرْآنَ عَذْبًا وَسَلْسَلًا) أي: نقلاً عذباً لم يزدوا فيه، ولم ينقصوا منه، ولا حرفوا ولا بدّلوا، أو نقلوه وهو كذلك على هذه الحال لم يتغير عنها، وعذوبتها أنهم نقلوها غير مختلطة بشيء من الرأي، بل مستندهم فيها النقل الصحيح، مع موافقته خط المصحف الكريم، واتضح ذلك على الوجه الفصيح في لغة العرب (وَسَلْسَلًا) عطف على (عَذْبًا)، والعذب الماء الطيب، والسلسل: السهل الدخول في الخلق.

وقال السخاوي: السلسل: السهل السلس حال ابتلاعه. قال السمين: والعذب في الأصل: الماء الحلو، لأنه يمنع العطش، والعذاب من ذلك، لأنه يمنع المذنب أن يعود لذنبه. وإلى هذا أشار الشاطبي بقوله: (عَذْبًا وَسَلْسَلًا): أي منقولاً إلينا نقلاً عذباً سهلاً من غير زيادة ولا نقصان، ولا ميل إلى اختيار واستحسان.

وقال ابن القاصح شاوراً لبيت الشاطبي: قال ﷺ إذا قال الرجل لأخيه (جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء)، معناه، كأنه يقول: يارب: أنا عاجز عن مكافأة هذا فكافئه عني، دعاء لكل من نقل القرآن من الصحابة والتابعين وغيرهم إلينا، لقوله ﷺ (مَنْ أَوْلَىٰ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ).

وقال صاحب الآلي: وإذا عجز المرء عن مكافأة مَنْ أحسن إليه فسيبيله الإحالة على الكريم سبحانه.

وقال السخاوي: وثبّه بهذا الدعاء على ما ينبغي من دعاء الخلف للسلف، وعلى ما يلزم من استشعار فضلهم وإخلاص الحب لهم، وأن الدعاء لهم هو ثمرة جهم، وقد أمر الله رسوله ﷺ بمكافأة المعروف بالدعاء، ومَنْ لم يقدر على الجزاء، وأي معروف أعظم مما أسداه إلينا علماءنا، فإنهم بذلوا جهدهم في حفظ الشريعة والذبّ عن كتاب الله، والتنبية على إبطال مَنْ رام به الباطل، وأخذوا النفوس بالجدّ في حراسته - أي القرآن - حتى أوصلوه إلينا سالماً من التحريف والتبديل، نقياً من التخليط والأباطيل. قلت: فلو لا الله - وحده - ثم العلماء الأثبات الأجلاء لجرنا عن السبيل لكيد مَنْ انتصب لعداوة هذا الدين، معملاً التحيل في إفساده. قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ (٢٢) هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴿التوبة﴾.

﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ (٨) هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴿الصف﴾. قال السخاوي: ولقد أوضح علماءنا كل مشكلة، وشرحوا كل معضلة، وأجمعوا على سد الخلل، وضيّقوا على المبتدعة السبل، وأخذوا على المتحليين الطرق، وتكفل الله بحفظ القرآن كما قال في سورة الحجر ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، على عكس الكتب قبل القرآن، قيل للقاضي إسماعيل بن إسحاق: لِمَ سلم القرآن من التبديل دون الكتب المنزلة قبله؟ فقال: لأن الكتب التي قبله وكلّ إلى حفاظه كما قال تعالى في سورة المائدة: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوْنَ الْنَاسَ وَأَخْشَوْنَ اللَّهَ فَتَوَلَّيَ اللَّهُ حِفْظَهُ، ولم يكله إلى غيره. قال السخاوي: قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر فإن كانت الهاء عائدة على القرآن

فلا إشكال، وإن كانت عائدة على الرسول ﷺ كما قيل، فمن جملة حفظه حفظ ما أنزل عليه، إذ فيه من الغيوب ما يجدد براهينها نبوته في كل أوان.

فَمِنْهُمْ بُدُورٌ سَبْعَةٌ قَدْ تَوَسَّطَتْ سَمَاءَ الْعُلَى وَالْعَدْلِ زُهُرًا وَكُمَلًا

قال صاحب اللآلي: قوله (فَمِنْهُمْ): من هنا للتبويض، والإشارة بذلك إلى كثرة من سلف من حملة القرآن.

قال السخاوي: وشبههم بالبدور في اتساع أنوارهم وعلو شأنهم في رئاستهم. وقال أبو شامة: أي: فمن تلك الأئمة الناقلين للقرآن على الوجه المرضي سبعة من صفتهم كيت وكيت، وجعلهم كالبدور في علو منزلتهم عند الناس، واتساع علمهم، وكثرة الانتفاع بهم وشهرتهم. وفي السبعة يقول أبو مزاحم الخاقاني:

وإن لنا أخذ القراءة سنة وللسبعة القراء فضل على الوري
فبالحرمين ابن الكثير ونافع
وبالشام عبدالله وهو ابن عامر
وحزة أيضاً والكسائي بعده
وقال فيهم أبو عمرو الداني:

فهؤلاء السبعة الأئمة ونقلوا إليهم الحروف
وميزوا الخطأ والتصحيف
ونبذوا القياس والآراء
بالاقتداء بالسادة الأخيار
هم الذين نصحوا للأئمة
ودوّنوا الصحيح والمعروف
واطرحوا الواهي والضعيف
وسلكوا المحجة البيضاء
والبحث والتفتيش للآثار

قال أبو شامة: والعلاء بمعنى العلاء الممدود، وهو الرفعة والشرف، أو يكون جمع عليا، أي سماء المناقب العلاء، استعار للعلی والعدل سماء، وجعل هذه البدور متوسطة لتلك السماء في حال كونها زاهرة، أي مضيئة كاملة من غير نقص، مبالغة في وصفهم، لأن القمر إذا توسط السماء في حال كماله وتماحه وقوة نوره سالماً مما يستر ضوءه كان ذلك أشرف أحواله وأعظم لاتتفاع الخلق به، فهم أتم نوراً وأعم ضوءاً، و(زُهُرًا): جمع أزهر أو زاهر، يقال زهر إذا أضاء فهو زاهر وأزهر على المبالغة، ولذلك قيل للقمر أزهر، وللرجل المشرق

الوجه أيضاً، (وَكُمَلًا): عطف، وهو جمع كامل، فَإِنْ قُلْتَ لَفْظُ الْبَدْرِ يَشْعُرُ بِالْكَمَالِ فَمَا مَعْنَى هَذِهِ الْحَالِ؟ قُلْتَ: أَرَادَ كَمَالَ أَمْرِهِ مِنْ سَلَامَتِهِ مِمَّا يَشِينُهُ مِنْ خُسُوفٍ وَغَيْرِهِ لَا كَمَالَ جَرَمِهِ. وَقَالَ ابْنُ الْقَاصِحِ: وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَوَسَّطْ هَذِهِ السَّمَاءَ فَلَيْسَ مِنَ بَدُورِ الْقُرَّاءِ.

لَهَا شُهْبٌ عَنْهَا اسْتَنَارَتْ فَنَوَّرَتْ سَوَادَ الدُّجَى حَتَّى تَفَرَّقَ وَالْجَلَى

قال السخاوي: (شُهْبٌ): جمع شهاب، والشهاب في الأصل شعلة من النار ساطعة، ثم قيل ذلك للكوكب

المضيء، وأراد بالشهب: الأصحاب والرواة الذين أخذوا العلم عن البدور السبعة، وقد كانوا في الوجاهة والشهرة كالشهب، وإنما نوَّرت (سَوَادَ الدُّجَى) بعد أفول البدور، لأنهم نشروا هذا العلم بعد موتهم، (وَالْجَلَى) أي انكشف. قال أبو شامة: والشهب جمع شهاب، والشهاب في أصل اللغة اسم للشعلة الساطعة من النار ثم سُمِّيَ به الكوكب المضيء المرصد لرجم من استرق السمع من الجن، وكُنِيَ بالشهب عن الأصحاب الذين أخذوا العلم عن البدور السبعة، ولَمَّا كَانُوا دُونَهُمْ فِي الْعِلْمِ وَالشُّهُرَةِ كُنِيَ عَنْهُمْ بِمَا إِنَارَتْهُ دُونَ إِنْارَةِ الْبَدْرِ،

ويقال: نار واستنار إذا أضاء، والدجى الظلام، جمع دجية، وهي هنا كناية عن الجهل. والخلاصة لتلك البدور السبعة شهب، أي كواكب مضيئة، (عَنْهَا اسْتَنَارَتْ)، أي استضاءت عن تلك البدور، فَنَوَّرَتْ سَوَادَ ظُلُمَاتِ الْجَهْلِ (حَتَّى تَفَرَّقَ) ذلك السواد بأسره وانكشف. وَسَوْفَ تَرَاهُمْ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ مَعَ اثْنَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ مُتَمَثِّلًا

قال أبو شامة: أي ترى البدور المذكورين في هذه القصيدة على هذه الصفة، أي مرتبين واحداً بعد واحد، هذا إن كان (تَرَاهُمْ) من رؤية البصر، فكأنه نَزَلَ ظُهُورَهُمْ فِي النِّظْمِ سَمَاعاً أَوْ كِتَابَةً مَنْزِلَةً الْمُتَشَخَّصِ مِنَ الْأَجْسَامِ، وَإِنْ كَانَ (تَرَاهُمْ) مِنْ رُؤْيَةِ الْقَلْبِ أَيْ تَعْلَمُهُمْ كَذَلِكَ، (وَمُتَمَثِّلًا): أي متمثلاً مع اثنين من أصحابه، والمعنى (مُتَمَثِّلًا) فِي النِّظْمِ أَيْ: مُتَشَخَّصًا فِيهِ، أَيْ: تَرَى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَعَ اثْنَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ.

قال الأستاذ الدكتور/ سامي عبد الفتاح هلال: وقول الناظم: (وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ) يدل على معنى عظيم في صفة هؤلاء القراء، فهم وحدهم أئمة هذا الميدان، ولذلك يقول الراغب: والواحد لفظ مشترك يستعمل على ستة أوجه: منها: ما كان واحداً لعدم نظيره، إمّا في الخِلْقَةِ كقولك: الشمس واحدة، وإمّا في دعوى الفضيلة، كقولك: فلان واحد دهره،

وكقولك: نسيج وحده، فهؤلاء البدور انفردوا بهذا العلم، لذلك كان لفظ (وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ)، يدل على أن كل واحد منهم أمة في هذا الميدان، فكل إمام منهم واحد عصره، فـ (نافع) أمة، و(أبو عمرو) أمة، وهكذا يقال عنهم أمة بعد أمة. قال السخاوي: قوله (مِنْ أَصْحَابِهِ) حقيقة في بعضهم، ومجاز في الآخرين، وقد اصطلاح الناس على تسمية الأتباع أصحاب، كما يقولون: أصحاب الشافعي وأبي حنيفة. وقال أبو شامة: وأصحاب الإنسان أتباعه وَمَنْ أَخَذَ بِقَوْلِهِ، كقولك أصحاب الشافعي وأصحاب أبي حنيفة، فقوله (مِنْ أَصْحَابِهِ): أي من الناقلين عنه، ثم إن الذين ذكرهم على ثلاثة أقسام:

- ١- منهم مَنْ أَخَذَ عَنِ الْبَدْرِ نَفْسَهُ، وهم ثلاثة: أصحاب (نافع وعاصم والكسائي).
- ٢- ومنهم مَنْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْبَدْرِ وَاحِدٌ، وهم أصحاب (أبي عمرو وحزرة).
- ٣- ومنهم مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَدْرِ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ، وهم أصحاب (ابن كثير وابن عامر) على ما سيأتي.

وبَيْنَ الْمُتَوَسِّطِ بَيْنَ (أبي عمرو) وصاحبيه وهو (اليزيدي)، وبَيْنَ الْمُتَوَسِّطِ بَيْنَ (حزرة) وصاحبيه وهو (سليم) لتيسر ذلك عليه في النظم، وترك بيان المتوسط بين (ابن كثير) وصاحبيه، وبين (ابن عامر) وصاحبيه لتعذر ذلك وتعسره نظماً.

تَخَيَّرَهُمْ نَقَادُهُمْ كُلُّ بَارِعٍ وَلَيْسَ عَلَيْهِ قُرْآنُهُ مُتَأَكَّلًا

قال أبو شامة: تخيّر بمعنى اختار، والنقاد جمع ناقد، والبارع الذي فاق أضرابه في صفات الخير، والضمير في (تَخَيَّرَهُمْ) و(نَقَادُهُمْ) للبدور السبعة أو للشهب أو لهما، أثني عليهم بالبراعة في العلم، ثم أثني عليهم بالتواضع

فيه والزهد بقوله (وَلَيْسَ عَلَيْهِ قُرْآنُهُ مُتَأَكَّلًا)، أي كل بارع غير متأكّل بقرآنه، (وَلَيْسَ عَلَيْهِ قُرْآنُهُ مُتَأَكَّلًا)، أي بقرآنه متأكلاً، أي لم يجعله سبباً للأكل، وقد تورّع جماعة من أهل العلم عن الأكل بالقرآن العزيز مع جوازه لهم، وكان (حزرة) من أشدهم في ذلك. وقال السخاوي: وقوله (مُتَأَكَّلًا) قيل: هو من قولهم: تأكل البرق والسيف إذا هاج لمعانه، أي لم ينتصب ظاهر الشعاع لأهل الدنيا بالقرآن العزيز فيجعلوه وصلةً إلى دنياهم، ويقال: تأكلت النار إذا هاجت فأكل بعضها بعضاً، أي لم يكثر الحرص والهيجان على الدنيا. والخلاصة: اختار نقاد العلماء وهم المميزون الجيد من الرديء تلك البدور من بين ناقلي القرآن كل رجل بارع، أي فائق حاذق متقن على إخوانه في العلم، وفاق أضرابه في صفات الخير، لأنهم كانوا أهل ثقة وإتقان وضبط، ولم يجعلوا القرآن تعلماً أو تعليمًا سبباً في رزقهم

ومورد كسبهم، فأثنى عليهم بالتواضع والزهد في الدنيا. قال أبو شامة: ثم شرع في ذكر الدور السبعة واحداً بعد واحد، وجرت عادة المصنفين في القراءات بذكرهم في أول مصنفاتهم، وذكر طرف من أخبارهم والتعريف بهم، فمنهم من اختصر، ومنهم من أكثر. قلت: ومن أراد الرجوع إلى حياة ومناقب هؤلاء الدور فليراجع الكتب الخاصة بذلك. وإليك (تراجم الأئمة السبعة وروايتهم): البدر الأول من الدور الزاهرة في قول الشاطبي:

فَأَمَّا الْكَرِيمُ السَّرُّ فِي الطَّيِّبِ نَافِعٍ فَذَلِكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلًا
قال أبو شامة: وقد نظم لـ (نافع) في هذا البيت سرّاً كريماً وهو ما ذكره (أبو عمرو الداني) في كتاب الإيجاز، وذكره أيضاً شيخه (أبو الحسن بن غلبون) و(أبو معشر الطبري) وغيرهم، قالوا: كان (نافع) إذا تكلم يشتم من فيه رائحة المسك، ف قيل له يا أبا عبد الرحمن، أو يا أبا رويم، أنت طيب كلما قعدت تقرئ الناس؟ فقال: ما أمس طيباً، ولا أقرب طيباً، ولكني رأيت فيما يرى النائم النبي ﷺ وهو يقرأ في في، فمن ذلك الوقت يشتم من في هذه الرائحة، فهذا هو السر الكريم لـ (نافع) في الطيب، والمراد بالكرم هنا الشرف والنباهة والجلالة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَزَقْنَا كَرِيمًا﴾ الأنفال، أثنى عليه في ضمن التعريف به بأنه اختار مدينة الرسول ﷺ منزلاً له أقام بها في جوار رسول الله ﷺ إلى أن مات بها. قال السخاوي: وبدأ بـ (نافع) تفضيلاً له علماً وعلاً، وبه بدأ ابن مجاهد، قال: إنما أبدأ بقارئ المدينة لأنها مهاجر رسول الله ﷺ، ومعدن الأكابر من أصحابه، وبما حُفِظَ عنه الآخر من أمره. ورواها (نافع) كما قال الشاطبي:

وَقَالُونَ عِيسَى ثُمَّ عُثْمَانُ وَرَشُهُمْ بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ تَأْتِلًا
قال السمين: ولما وعد أنه يذكر كل شيخ مع راويه وفي بما وعد فذكر لـ (نافع) راوين.

قال أبو شامة: ذكر اثنين من أصحابه وفاء بوعده وكلاهما أدركه، أحدهما: (أبو موسى عيسى بن ميناء المدني) ويلقب بـ (قالون)، وهي كلمة رومية، يقولون للحديد من الأشياء هو (قالون)، قيل لقبه (نافع) بذلك لجودة قراءته، وقيل لقبه بذلك (مالك بن أنس). والثاني: عثمان بن سعيد المصري الملقب بـ (ورش)، لقبه بذلك (نافع) أيضاً لبياضه، وقيل فيه وجوه كثيرة، ومات بمصر، و(عثمان) عطف على (قالون)، و(ورشهم) عطف بيان، والضمير للقراء، وكذا قوله فيما سيأتي (وصالهم)، (أبو عمرهم)، (وكوفهم)،

(وحرَمِيهِمْ) (لابن كثيرهم)، والهاء في (بِصُحْبَتِهِ) لـ (نافع). قال السخاوي: وقوله (تَأْتِلًا): تأملت الشيء جمعته وتأصلته. وقال أبو شامة: و(تَأْتِلًا) ضمير تثنية يعود إلى (قالون) و (ورش)، ومعنى (تَأْتِلًا) جمعاً، أي سادا بصحبة (نافع) والقراءة عليه. والبدر الثاني من البدر الزاهرة مدحه بقوله:

وَمَكَّةُ عَبْدُ اللَّهِ فِيهَا مُقَامُهُ هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ كَاثِرُ الْقَوْمِ مُعْتَلَى

قال أبو شامة: وهذا البدر الثاني عبد الله بن كثير المكي، وصفه الشاطبي بأنه (كَاثِرُ الْقَوْمِ مُعْتَلَى)، أي اعتلاء، يقال: كاثري فكرته أي غلبته بالكثرة، وكذلك فاخري ففخرته، وخاصمني فخصمته، وعنى بالقوم القراء السبعة، و(مُعْتَلَى) تمييز، أي هو أكثر اعتلاء، ووجهه: لزومه مكة وهي أفضل البقاع عند أكثر العلماء، وقراءته على صحابي وهو (عبد الله بن السائب المخزومي)، وهو الذي بعث عثمان رضي الله عنه معه بمصحف إلى أهل مكة لـ (عبد الله بن كثير) على ما حكاه غير واحد من المصنفين، فإن قلت: (ابن عامر) قرأ على جماعة من الصحابة، (ونافع) لزم المدينة وهي أفضل البقاع عند مالك وغيره، وهو مذهب ناظم القصيدة، قلت: كذلك الذي تقول، إلا أن المجموع لم يحصل إلا لـ (ابن كثير)، ولعل الناظم كان يرى مذهب الجمهور في تفضيل مكة وهو الأصح. وقال صاحب اللآلئ: وإذا حمل آخر الكلام على قوله (فِيهَا مُقَامُهُ) سلم من الاعتراض. قال أبو شامة: والمقام بضم الميم الإقامة وموضعها، أي فيها إقامته، أو موضع إقامته، أي اختارها مقاماً كما اختار (نافع) المدينة (مَنْزِلًا)، ثم ذكر اثنين من أصحابه وبينهما وبينه أكثر من واحد فقال:

رَوَى أَحْمَدُ الْبَزْزِيُّ لَهُ وَمُحَمَّدٌ عَلَى سَنَدٍ وَهُوَ الْمُلَقَّبُ قُتُبِلًا

قال أبو شامة: أحدهما: أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة مولى لبني مخزوم، مؤذن المسجد الحرام أربعين سنة، وإنما قيل له البزري لأنه منسوب إلى جده أبي بزة، قرأ (البزري) على جماعة، منهم (عكرمة بن سليمان)، وقرأ (عكرمة) على (شبل والقسط)، وقرأ على (ابن كثير). والثاني: أبو عمرو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جرجة ويلقب بـ (قنبل) يقال: رجل قنبل وقنابل أي غليظ شديد، ذكره صاحب المحكم وغيره. وقيل في سبب تلقيبه بـ (قنبل) غير ذلك، وقيل إنه من قبيلة تسمى بالقنابلة، وقرأ (قنبل) على (أبي الحسن القواس وابن فليح)، وقرأ على

أصحاب (القسط)، وقرأ على (ابن كثير). قال صاحب اللآلئ: وتقدم (البري) في النظم لقرب سنده، وأصل السند في اللغة: ما أسند إليه من حائط ونحوه، وسند القراءة والحديث من ذلك، لأن الراوي مستند إليه في صحة ما رواه. قال أبو شامة: (لَهُ) بمعنى عنه. قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكَافٍ قَدِيمٌ ۝﴾ (الأحقاف). قلت: فقوله: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ أي عنه، ولكن: لماذا عبر باللام ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ ولم يعبر بـ (عنه)؟ ولماذا قال ﴿مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ وكان السياق (سبقتمونا)؟ راجع خواطر الشعراوي تجد بلاغة القرآن.

ثم قال أبو شامة: وقوله (عَلَى سَنَدٍ) أي بسند، أي ملتبسين بسند، أو يكون التقدير: معتمدين على سند في نقل القراءة عنه لأنهما لم يرياه. والبدر الثالث في قول الشاطبي: وَأَمَّا الْإِمَامُ الْمَازِنِيُّ صَرِيحُهُمْ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ قَوْلُهُ الْعَلَا قَالَ أَبُو شَامَةَ: وهذا البدر الثالث (أبو عمرو بن العلاء البصري المازني) من بني مازن بن مالك بن عمرو بن تميم بن مر، والصريح هو الخالص النسب، وليس في السبعة من أجمع على صراحة نسبه غيره إلا ما لا يعرج عليه، فلهذا قال (صَرِيحُهُمْ) - وسيأتي الكلام في (ابن عامر) - وكان لوالده العلاء قدر وشرف، وكان على طراز الحجاج بن يوسف فاشتهر بسبب الولاية وتقدم أبيه، فلهذا صار (أبو عمرو) يعرف بابن العلاء، فهذا معنى قول الشاطبي (قَوْلُهُ الْعَلَا): أي الرجل المشهور المتقدم في زمانه، ونقل قراءته خلق كثير اضطهم لها (اليزيدي) الذي يذكره الآن:

أَفَاضَ عَلَى يَحْيَى الْيَزِيدِيِّ سَيِّئُهُ فَأَصْبَحَ بِالْعَذْبِ الْفَرَاتِ مُعَلَّلاً (اليزيدي): هو أبو محمد يحيى بن المبارك العدوي التميمي، وعُرف باليزيدي لأنه كان منقطعاً إلى (يزيد بن منصور) خال المهدي، يؤدب ولده، فنسب إليه ثم اتصل بالرشيد فجعل المأمون في حجره يؤدبه، ومعنى (أَفَاضَ) أفرغ، والسيب العطاء، والعذب: الماء الطيب، والفرات: هو العذب، ووجه الجمع بينهما التوكيد، أراد به صدق العذوبة وكماها، وقيل الفرات: الصادق العذوبة، وسَمِيَ الشرب الأوّل النهل وما بعده العلل الذي سقى مرة بعد مرة وهو أبلغ في الري. وقال صاحب اللآلئ: والسيب: العطاء، والمراد ها هنا العلم، وهو من أجلّ العطاء، وسببه من ساب الماء إذا جرى وذهب كل مذهب، وعبر به عن السائب كما فعل في السيل، ثم استعير للعطاء، ولأجل الالتفات إلى أصله حَسُنَ ما ذكره في أوّل

البيت وآخره. قال السمين: وفي الحديث: (في السيوب الخمس) وهي الركاز لأنها من عطاء الله. ومعنى البيت: أن (أبا عمرو) أفاض عطاءه على (اليزيدي)، وكسّى بالسيب عن العلم الذي علّمه إياه فأصبح (اليزيدي) ريان من العلم الحسن النافع.

ورأوا (أبي عمرو البصري) في قول الشاطبي:

أَبُو عَمْرٍو الدُّورِيُّ وَصَالِحُهُمْ أَبُو شُعَيْبٍ هُوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبُّلاً

قال أبو شامة: ذكر اثنين ممن قرأ على (اليزيدي). أحدهما: (أبو عمر حفص بن عمر الأزدي الدوري الضري) نسبة إلى الدور موضع ببغداد بالجانب الشرقي. والثاني: (أبو شعيب صالح بن زياد السوسي) نسب إلى السوس موضع بالأهواز، (وَصَالِحُهُمْ) مثل (ورشهم)، أي هو الذي من بينهم اسمه صالح، فلم يرد وصفه بالصلاح دونهم، والهاء في عنه (لليزيدي)، أي تَقَبُّلاً عنه القراءة التي أفاضها (أبو عمرو بن العلا البصري المازني) عليه، يقال: تقبلت الشيء وقبلته قبولاً أي رضيته. قال صاحب اللآلئ: وتقدم (الدوري) في النظم لفشو قراءته وكثرة الأخذ بها. والبدر الرابع من البدر الزاهرة في قول الشاطبي: وَأَمَّا دِمَشْقُ الشَّامِ دَارُ ابْنِ عَامِرٍ فَتِلْكَ بِعَبْدِ اللَّهِ طَابَتْ مُحَلَّلًا

قال أبو شامة: وهذا البدر الرابع (عبد الله بن عامر الدمشقي) أحد الأئمة من التابعين، وصفه الناظم بأن دمشق (طَابَتْ بِهِ مُحَلَّلًا)، أي طاب الحلول فيها من أجله، أي قصدها طلاب العلم للرواية عنه والقراءة عليه، وإضافة (دمشق) إلى (الشام) كإضافة (ورش) إلى القراء في قوله (ورشهم) وما أشبهه، وفي ذلك أيضاً تبيين لحلها وتنويه بذكرها لا سيما لمن بعدت بلاده من أهل المشرق والمغرب، ألا ترى أن أهل الشام وما يدايه يسمعون بالمدن الكبار شرقاً وغرباً، ويتوهمون قرب مدينة منها من أخرى، ولعل بينهما مسافة أشهر، وإذا كان عبد المحسن السوري، وهو شاعر فصيح من أهل الشام قد أضاف (دمشق) إلى (الشام) في نظمه، فكيف لا يفعل ذلك ناظم أندلسي من أقصى المغرب. قال السخاوي: فإن قيل: قوله (دِمَشْقُ الشَّامِ) ما معنى هذه الإضافة؟ قلت: قد تجيء الإضافة بمعنى (في)، كما يقال: كم أسنان الفم؟ فإن قيل: فهل لها فائدة؟ قلت: فائدتها أن مَنْ سمع بدمشق في أقاصي البلدان قد لا يعلم في أي إقليم هي، فأعلم بأنها الشام، (وَمُحَلَّلًا)، يقال: مكان محلل إذا أكثر الناس به الحلول. ورأوا (ابن عامر) في قول الشاطبي:

هَشَامٌ وَعَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ اتِّسَابُهُ لِمَذْهَبِ الْإِسْنَادِ عَنْهُ تَنْقَلًا

قال أبو شامة: هذان راويان أخذتا عنهما قراءة (ابن عامر)، اشتهر بذلك، وكل واحد

منهما بينه وبين (ابن عامر) اثنان، فهذا معنى قوله (بِإِسْنَادٍ عَنْهُ تَقْلًا)، أي: نقلًا، القراءة عنه بالإسناد شيئاً بعد شيء.

وأما (هشام): فهو (أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير السلمي)، خطيب دمشق، أحد الثقات، قرأ على (أيوب بن تميم التميمي) و(عراك بن خالد المري)، وقرأ على (يحيى بن الحارث الدماري)، وقرأ (يحيى) على (ابن عامر). وأما (ابن ذكوان) فهو (عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري)، قرأ على (أيوب بن تميم التميمي) أيضاً، وكان يصلي إماماً بجامع دمشق. فـ (هشام وعبد الله) (تَقْلًا) عن (ابن عامر) القراءة بالإسناد. قال شعله: (وَهُوَ التَّسَابُهِ لِلذَّكْوَانِ) جملة معترضة لثلاث يتوهم أن عبد الله ولد ذكوان، وإن قيل له (ابن ذكوان)، بل انتسابه إليه بأنه أحد أجداده عنه. أي لا تظن أن ذكوان والد عبد الله، وإنما هو منتسب إليه كما ذكرنا. وقال صاحب اللآلئ: وتقديسه في النظم - أي ابن عامر - لِمَا ذَكَرَ مِنْ قُرْبِ سَنَدِهِ وَفَضْلِ مَحَلِّهِ وَلِيَفْرُقَ بَيْنَهُ وَيَبِينُ (أبي عمرو) لاقتراهما في النسبة العربية، وتقدم (هشام) لشهرته في رواية الحديث. وعدد قراء (الكُوفَةِ الْقُرَاءِ) في قول الشاطبي:

وَبِالْكُوفَةِ الْقُرَاءِ مِنْهُمْ ثَلَاثَةٌ أَذَاعُوا فَقَدْ ضَاعَتْ شَذَا وَقَرْنُفُلًا

قال أبو شامة: (الْقُرَاءِ) يعني المشهورة البيضاء المنيرة بكثرة العلماء بها، و(مِنْهُمْ) يعني من السبعة ثلاثة، وهم (عاصم وحمة والكسائي)، و(أَذَاعُوا): أي: أفشوا العلم بها وشهروه ونشروه، - أي القراء الثلاثة (عاصم وحمة والكسائي) - يقال: رجل مذياع أي لا يكتم السر. والدليل من القرآن قوله ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ أَلْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾

﴿النساء﴾. قال أبو شامة: والضمير في (ضَاعَتْ) للكوفة أو للقراءة، أي: فاحت رائحة العلم بها، والشذا كسر العود، والقرنفل معروف، أي ضوَع شذا وقرنفل، أي ضاع شذاها وقرنفلها، أو لأن ضاع يستعمل في الرائحة الكريهة أيضاً فميزه بما نفى ذلك. قال السخاوي: يعني طيب نشر القرآن، على أن ذلك أطيب من العود ومن كل طيب. والبدر الخامس من البدر الزاهرة في قول الشاطبي:

فَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ وَعَاصِمٌ اسْمُهُ

قال أبو شامة: وهذا هو البدر الخامس: أبو بكر عاصم بن أبي النجود، أحد السادة من أئمة القراءة والحديث، وأثنى الشيخ الشاطبي على (عاصم) بأن من جملة الرواة عنه (شعبة): قال الشاطبي:

فَشُعْبَةُ رَاوِيهِ الْمُبَرِّزُ أَفْضَلًا

وَذَاكَ ابْنُ عِيَّاشٍ أَبُو بَكْرٍ الرَّضَى

ف (شعبة) الذي برز في الفضل، وهو باب من أبواب المدح معروف، فكم من تابع قد زان متبوعه، وكم من فرع قد شرف أصله، و(أَفْضَلًا) بمعنى فاضلاً، وفيه زيادة مبالغة، يقال برز الرجل: أي فاق أضرابه، أي المبرز فضله، أي فاق فضله فضل أقرانه، ولما كان (شعبة) اسماً مشتركاً، والمشهور بهذا الاسم بين العلماء هو (أبو بسطام شعبة بن الحجاج البصري)، ميّز الذي عناه بما يعرف به فقال:

وَذَاكَ ابْنُ عِيَّاشٍ أَبُو بَكْرٍ الرَّضَا

(وَذَاكَ) إشارة إلى (شعبة)، لأنه مشهور بكنيته واسم أبيه، و(الرَّضَا) صفة له، أي المرضي وكان من العباد.

قال صاحب اللآلي: وتعلّم (شعبة) القرآن من (عاصم) حمساً لحمساً كما يتعلم الصبي من المعلم، وكان عالماً عاملاً. قال وكيع: هو العالم الذي أحيا الله به قرنه، وكذلك قال يحيى بن آدم. ويقال: لأجل ما وصف به من العلم قدّم في النظم. والراوي الثاني لـ (عاصم) هو (حفص بن سليمان): قال الشاطبي:

وَحَفْصٌ وَبِالْإِتْقَانِ كَانَ مُفَضَّلًا

قال أبو بكر الخطيب: كان المتقدمون يعدّونه في الحفظ فوق (أبي بكر بن عياش)، ويصفونه بضبط الحرف الذي قرأ به على (عاصم). فهذا معنى قول الشاطبي (وَبِالْإِتْقَانِ كَانَ مُفَضَّلًا): يعني بإتقان حرف (عاصم) لا في رواية الحديث. وقال صاحب اللآلي: وتقدّم (عاصم) في النظم على (حمزة) لتقدم وقته في الإمامة، لأن (حمزة) إنما اشتهر بالإمامة بعد موت (عاصم). والبدر السادس من البدر الزاهرة في قول الشاطبي:

وَحَمْزَةُ مَا أَزْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ إِمَامًا صَبُورًا لِلْقُرْآنِ مُرْتَلًّا

قال أبو شامة: وهذا البدر السادس (أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات) شيخ القراء بالكوفة بعد (عاصم).

وقوله (مَا أَزْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ): أي ما أزكى ورعه وإمامته وصبره وترتيله للقرآن، و(أَزْكَاهُ) من زكا إذا طهر ونما صلاحه، أي ما أجمعه لخصال الخير. وقال صاحب اللآلي: فقول (مَا أَزْكَاهُ): أي ما أجمعه لصفات الخير، والزكاة: هي الطهارة، والتورّع: هو الحشية والتقى وترك الشبهات. وقال السخاوي: قال الشيخ - يعني الشاطبي رحمه الله - لم (م) - في ظلال القراءات - ج ١)

يوصف أحد من السبعة بما وُصف به (حَمْزَةُ) من الزهد والتحرز عن أخذ الأجر على القرآن. قال صاحب اللآلئ: لأنه روى الحديث المتضمن للتغليظ فيه فمذهب به، والحديث في السنن، وكان (حَمْزَةُ) مشهوراً بالتقدم والإمامة، وكان الأعمش إذا رآه مقبلاً قال: هذا حبر القرآن. وقال شريك: ما علمت بالكوفة أقرأ منه ولا أفضل من مثل (حمزة). وكان سفيان الثوري يقول: غلب (حمزة) الناس على القرآن والفرائض. وكان (حَمْزَةُ) صبوراً على طاعة الله وتربيل كتابه، رُوي أنه لم يلقه أحد قط إلا وهو يقرأ القرآن، وأنه كان لا ينام الليل. وقال صاحب اللآلئ: وتقديمه في النظم على (الكسائي) لأنه شيخه وإمامه.

ورأوا (حمزة) في قول الشاطبي:

رَوَى خَلْفٌ عَنْهُ وَخَلَادٌ الَّذِي رَوَاهُ سُلَيْمٌ مُتَقَنًّا وَمُحَصَّلًا

قال صاحب اللآلئ: خَلْفَ (سليم) في القراءة (حمزة)، وكان من أضبط أصحابه لقراءته، وكان (حَمْزَةُ) إذا جاء (سليم) يقول لأصحابه تحفظوا، فقد جاء (سليم). وقال (سليم) قرأت القرآن على (حمزة) عشر مرات. ولم يخالف (سليم) (حمزة) في شيء من قراءته. قال ابن القاصح: (وَمُتَقَنًّا) أي محكماً محفوظاً، (وَمُحَصَّلًا) أي مجموعاً. قال أبو شامة: (و(سليم) هذا هو: سليم بن عيسى مولى بني حنيفة. وأما (خلف) فهو صاحب الاختيار وهو: (أبو محمد خلف بن هشام البزار) آخره راء. وأما (خلاد) فهو: أبو عيسى، ويقال: أبو عبد الله خلاد بن خالد الصيرفي الكوفي، ويقال: خلاد بن خليل ويقال: ابن عيسى.

قال صاحب اللآلئ: وتقدم (خلف) في النظم لاشتهاره باختباره.

(استدراك أبي شامة) على قول الشاطبي:

رَوَى خَلْفٌ عَنْهُ وَخَلَادٌ الَّذِي رَوَاهُ سُلَيْمٌ مُتَقَنًّا وَمُحَصَّلًا

قال أبو شامة: اعتمد - أي الشاطبي - في هذا الإطلاق على معرفة ذلك واشتهاره بين أهله، وهو أن (سليماً) قرأ على (حمزة)، وأن (خلفاً) و(خلاداً) أخذوا قراءة (حمزة) عن (سليم) عنه، وظاهر نظمه لا يفهم منه هذا، فإنه لا يلزم من كونهما رويًا الذي رواه (سليم) أن يكون أحدهما عن (سليم) لاحتمال أن يكون (سليم) رفيقاً لهما. وقال الجعبري عند قول الشاطبي:

رَوَى خَلْفٌ عَنْهُ وَخَلَادٌ الَّذِي رَوَاهُ سُلَيْمٌ مُتَقَنًّا وَمُحَصَّلًا

أي رويًا عن (حمزة) بواسطة (سليم) الحرف الذي نقله عنه إليهما محفوظاً، وحذف (عنه) الأخيرة اعتماداً على الأولى، وبهذا اندفع قول من قال: لا يفهم من كلام الناظم أنهما قرأ

على (سليم).

والبدر السابع من البدور الزاهرة في قول الشاطبي:

وَأَمَّا عَلِيٌّ فَأَلْكَسَانِي نَعْتُهُ لِمَا كَانَ فِي الْإِحْرَامِ فِيهِ تَسَرُّبًا

قال أبو شامة: وهذا البدر السابع: (أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله) النحوي المعروف بـ (الكسائي)، وذكر الشاطبي في هذا البيت سبب كونه نعت بـ (الكسائي) وهو أحد الأقوال في ذلك، ولم يذكر صاحب التيسير غيره. وقيل له (الكسائي) من أجل أنه أحرم في كساء، والنعت: الصفة، أي تسربل الكساء في وقت إحرامه بنسك الحج أو العمرة، والمربال: القميص، وقيل: كل ما يلبس كالدرع وغيره، وقيل: سمي (الكسائي) لأنه كان في حدائته يبيع الأكسية، وقيل: لكونه كان من قرية من قرى السواد يقال لها باكسايا. وقيل: كان يتشع بكساء ويجلس مجلس (همزة)، فكان (همزة) يقول: اعرضوا على صاحب الكساء.

وقال الأهوازي: وهذا القول أشبه بالصواب عندي. وقال صاحب اللآلي: وكانت العربية علمه وبضاعته. وقال يحيى بن معين: ما رأيت بعيني هاتين أصدق لهجة من (الكسائي). ورؤي أنه رئي في المنام ف قيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: غفر لي بالقرآن. ورأي (الكسائي) النبي ﷺ في المنام قرأ على النبي ﷺ مطلع سورة الصافات فقال له النبي ﷺ: والله لأباهن بك الأمم يوم القيامة. ولما مات ودفن قال الرشيد: ها هنا دفن العلم والقرآن. وراويا (الكسائي) في قول الشاطبي:

رَوَى لَيْثُهُمْ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ الرُّضِيُّ وَحَفْصُ هُوَ الدُّورِيُّ وَفِي الذِّكْرِ قَدْ خَلَا
قال أبو شامة: (لَيْثُهُمْ) مثل (ورشهم)، والراوي الأول: هو: (أبو الحارث الليث بن خالد).

والراوي الثاني: (حَفْصُ الدُّورِيِّ)، الراوي عن (اليزيدي)، ولهذا قال (وَفِي الذِّكْرِ قَدْ خَلَا) أي سبق ذكره فيما ذكرناه من النظم. وقال صاحب اللآلي: وتقدم (أبي الحارث) عليه في النظم لانفراده بـ (الكسائي). وقال السمين: لتقدمه عليه زماناً وعلماً. ثم قال الشاطبي:

أَبُو عَمْرٍوهُمُ وَالْيَخْصَبِيُّ ابْنُ عَامِرٍ صَرِيحٌ وَبَاقِيهِمْ أَحَاطَ بِهِ الْوَلَا

قال أبو شامة: أضاف (أبا عمرو) إلى ضمير القراء كما سبق في (ورشهم) و(ليثهم) و(صالحهم)، (والْيَخْصَبِيُّ) منسوب إلى محصب، حي من اليمن، وفي الصاد الحركات

الثلاث، ولم يقل (صريحان)، لأن الصريح كالصديق والرفيق يقع على الواحد والمتعدد، وقد تقدم أن معنى الصريح: الخالص النسب. فمعنى البيت أن (أبا عمرو وابن عامر) خالصا النسب من ولادة العجم، فهما من صميم العرب، وهذا على قول الأكثر، ومنهم من زعم أن (ابن عامر) ليس كذلك، ومنهم من زعم أن (ابن كثير وحزرة) من العرب أيضاً، ولم يختلف في (نافع وعاصم والكسائي) أنهم ليسوا من العرب، وغلب على ذرية العجم لفظ (الموالي)، يقال: فلان من العرب، وفلان من الموالي، فهذا الذي ينبغي أن يحمل عليه ما أشار إليه بقوله (أَحَاطَ بِهِ الْوَلَا): يعني ولادة العجم، ولا يستقيم أن يراد به ولاء العتاقة، فإن ذلك لم يتحقق فيهم أنفسهم، ولا في أصول جميعهم، ولا يستقيم أن يراد به ولاء الحلف، فإن العربية لا تنافي ذلك، وقد كان جماعة من العرب يخالفون غيرهم، والهاء في (أَحَاطَ بِهِ) عائدة على (وَبَاقِيهِمْ)، فهو لفظ مفرد وإن كان مدلوله هنا جماعة، و(أَحَاطَ): أي أحاطت وشمل. وقال الجعبري: وهذه المسألة تتعلق بمعرفة الأنساب وليس فيها كبير نفع. وقال صاحب النفحات الإلهية عند قول الشاطبي:

أَبُو عَمْرٍوَهُمُ وَالْيَخَصِيُّ ابْنُ عَامِرٍ صَرِيحٌ وَبَاقِيهِمْ أَحَاطَ بِهِ الْوَلَا

فإن قيل: ألم يكن ذكر هذا عيب أو غيبة من الناظم في حق الأئمة على حد ما وقع من أحد الصحابة في حق صحابي آخر بقوله: يا ابن السوداء أمام الرسول ﷺ، فزجره الرسول ﷺ بقوله: إنك امرؤ فيك جاهلية؟ قلت: ليس مراد الناظم ما ذكر، لكنه أراد أن يبصرنا بأن عطاء الله ليس مقصوراً على العرب فيحرم منه العجم، أو على السادة فيحرم منه المسود، أو على الأولياء فيحرم منه الموالي، قال تعالى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ البقرة، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاهُ﴾ الحجرات. وقال الرسول ﷺ (لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى).

لَهُمْ طَرُقٌ يَهْدِي بِهَا كُلُّ طَارِقٍ وَلَا طَارِقٌ يُخْشَى بِهَا مَتَمَحِّلًا

قال ابن القاصح: (يَهْدِي) بفتح الياء وكسر الدال، وَيُرَوَّى (يُهْدَى) بضم الياء وفتح الدال. قال أبو شامة: أي لهؤلاء القراء مذاهب منسوبة إليهم (يُهْدَى بِهَا): أي يهتدي بنفسه، أو يرشد المستهدين بتلك الطرق (كُلُّ طَارِقٍ)، أي كل من يقصدها ويسلك سبيلها، جعل تلك الطرق كالنجوم التي يَهْدَى بها، كأنه قال: كل سالك ومارٍ في هذا العلم فإنه يهتدي بهذه الطرق ويَهْدَى بها، وقيل المراد بكل طارق أي كل نجم، وكنى بالنجم عن العالم لاشتراكهما في الاهتداء بهما، ثم قال (وَلَا طَارِقٌ يُخْشَى بِهَا): أي ولا مدلس، من

قولهم: طرق يطرق طروقاً إذا جاء بليل، والليل محل الآفات. والمعنى: أن تلك الطرق قد اتضحت واستنارت وثبتت قواعدها فلا يخشى عليها مضلل ولا مدلس أو ماكر يحاول أن يعبث فيها ويغيرها، يقال: تمحل إذا احتال ومكر فهو متمحل، وقوله: (يُخشى بها): أي فيها، والخلاصة: أن كل البدور والشهب وأصحاب الطرق الآتي بيانهم كلهم ثقات، وإليك (طرق الرواة): قال (الضباع) في كتابه (إرشاد المرید إلى مقصود القصید): أشار الناظم في البيت السابق إلى طرق نظمه، ولكنه لم يذكرها اتكلاً على أصله (التيسير)، وحاصلها كما ما يلي:

- ١- (قالون): من طريق (أبي نشيط محمد بن هارون).
 - ٢- (ورش): من طريق (أبي يعقوب يوسف الأزرق).
 - ٣- (البيزي): من طريق (أبي ربيعة محمد بن إسحاق).
 - ٤- (قنبل): من طريق (أبي بكر أحمد بن مجاهد).
 - ٥- (دوري البصري): من طريق (أبي الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس).
 - ٦- (السوسي): من طريق (أبي عمران موسى بن جرير).
 - ٧- (هشام): من طريق (أبي الحسن أحمد بن يزيد الحلواني).
 - ٨- (ابن ذكوان): من طريق (أبي عبد الله هارون بن موسى الأخفش).
 - ٩- (شعبة): من طريق (أبي زكريا يحيى بن آدم الصلحي).
 - ١٠- (حفص): من طريق (أبي محمد عبيد بن الصباح النهشلي).
 - ١١- (خلف): من طريق (أبي الحسن أحمد بن عثمان بن بويان عن أبي الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد).
 - ١٢- (خلاد): من طريق (أبي بكر محمد بن شاذان الجوهري).
 - ١٣- (الليث): من طريق (أبي عبد الله محمد بن يحيى البغدادي).
 - ١٤- (دوري الكسائي): من طريق (أبي الفضل جعفر بن محمد النصيبي).
- قال الضباع: ومتى خرج الناظم عن هذه الطرق فهو على سبيل الحكاية وتتميم الفائدة.
- (طرق قرآء ورواة الدرة): قال العلامة / عبدالفتاح القاضي:
- ١٥- طريق (ابن وردان): الفضل ابن شاذان.
 - ١٦- طريق (ابن جهمز): أبو أيوب الهاشمي.
 - ١٧- طريق (رويس): أبو القاسم عبد الله بن سليمان النخاس - بالحاء المعجمة - عن التمار عنه.

١٨- طريق (روح): أبو بكر محمد بن وهب بن العلاء الثقفي عنه.

١٩- طريق (إسحاق): أبو الحسين أحمد بن عبد الله السوسنجردي عن ابن أبي عمر النقاش عنه.

٢٠- طريق (إدريس): المطوعي والقطيعي. وإليك طرق رواية القراء العشرة من تحبير التيسير،

جمع وتنقيح الأستاذ العلامة/ عامر بن السيد عثمان.

ومن نص تحبير لقالوهم أبو
وعن أحمد البزي أبو لريعة
لدور أبو الزعرا كذا ابن جريرهم
والاخفش عن نجل لذكوان شعبة
عبيد بن صباح لحفص وعن خلف
لخلادهم ثم ابن يحيى لليثم
وعيسى له الفضل بن شاذان ثم قل
رويس له النخاس بالخاء معجماً
روى السوسنجردي لإسحاق ثم خذ
وأزكى صلاة الله ثم سلامه
وآل وأصحاب كرام أئمة
(استدراك الجعبري): وحق هذا البيت:
لَهُمْ طَرُقٌ يُهْدَى بِهَا كُلُّ طَارِقٍ

نَشِيطٌ وَوَرِشٌ عَنْهُ الْاَزْرَقُ نَقْلًا
وعن قنبل فابن المجاهد حصلاً
لسوس هشام عنه حلوان قد تلا
روى عنه يحيى بن لآدم فاعقلاً
فإدريس يروي وابن شاذان نقلاً
ودور أتى عنه النصيبى يا فلاً
سليمان منه الهاشمي تنولاً
وروح روى عنه ابن وهب مع الملا
قطيعي لإدريس ومطوعي تلا
على المصطفى المهدي إلى الخلق مرسلاً
صلاة تباري الريح مسكاً ومنذلاً
وَلَا طَارِقٌ يُخْشَى بِهَا مُتَمَحِّلًا

أن يكون بعد:

لَهَا شُهْبٌ عَنْهَا اسْتَنَارَتْ فَتَوَرَّتْ

سَوَادَ الدُّجَى حَتَّى تَفَرَّقَ وَالْجَلَى

لانشعابها عنها.

س: ما الفرق بين القراءات والروايات والطرق والخلاف الواجب والجائز؟

ج: قال الشيخ العلامة عبدالفتاح القاضي: خلاصة ما قاله علماء القراءات في هذا المقام أن كل خلاف تُسبب لإمام من الأئمة العشرة مما أجمع عليه الرواة عنه فهو قراءة، وكل ما تُسبب للراوي عن الإمام فهو رواية، وكل ما تُسبب للآخذ عن الراوي وإن سفل فهو طريق، نحو: الفتح في لفظ ﴿ضَعُفٌ﴾ في سورة الروم قراءة (حمزة)، ورواية (شعبة)، وطريق عبيد بن الصباح عن (حفص)، وهكذا، وهذا هو الخلاف الواجب، فهو عين القراءات والروايات والطرق، بمعنى أن القارئ ملزم بالإتيان بجميعها، فلو أحل بشيء منها عد ذلك نقصاً في روايته، كأوجه البديل مع ذات الياء لـ (ورش)، فهي طرق، وإن شاع التعبير عنها بالأوجه تساهلاً، وأما الخلاف الجائز فهو خلاف الأوجه التي على سبيل التخيير والإباحة، كأوجه البسملة، وأوجه الوقف على عارض السكون، فالقارئ مخير في الإتيان بأي وجه منها غير ملزم بالإتيان بها كلها، فلو أتى بوجه واحد منها أجزأه، ولا يعتبر ذلك تقصيراً منه ولا نقصاً في روايته، وهذه الأوجه الاختيارية لا يقال لها قراءات ولا روايات ولا طرق، بل يقال لها أوجه فقط، بخلاف ما سبق، وفي هذا البحث كفاية، ومن أراد المزيد فليراجع كتب العلماء في هذا البحث.

وَهُنَّ اللَّوَاتِي لِلْمَوَاتِي نَصَبَتْهَا مَنَاصِبٌ فَأَنْصَبُ فِي نَصَابِكَ مُفَضَّلًا

قال أبو شامة: (وَهُنَّ) ضمير الطرق، و(اللَّوَاتِي) من الأسماء الموصولة، وهو جمع (اللاتي)، جمع التي، والمواتي: الموافق، وأصله الهمز، و(نَصَبَتْهَا) أي رفعتها وأبرزتها وأصلتها (مَنَاصِبَ)، أي أصولاً، جمع منصب وهو الأصل، أي: وتلك الطرق والمذاهب هي التي نظمتها في هذه القصيدة لمن وافقني على ما اصطلحت فيها، ونصبته أصولاً لمن يقرؤها، أو أعلاماً لعز من علمها وشرفه، (فَأَنْصَبُ) أي: اتعب وتجرد وشمر لتحصيلها، ونصاب الشيء أصله، أي اتعب في تحصيل بضاعة العلم الذي يصير أصلاً لك تنسب إليه إذا انتسب الناس إلى آبائهم وقبائلهم، وقيل المراد به النية، أي: اتعب في تخليص نيتك مما يفسدها في قراءة هذا العلم، و(مُفَضَّلًا): يقال: أفضل الرجل إذا أتى بفضائل الأعمال، كأحسن وأجمل إذا أتى بحسنها وجملها، أي (مُفَضَّلًا) بإخلاص النية. وقال ابن القاصح: لما لم يتضمن هذا القصيد جميع الأحرف السبعة المذكورة في الحديث، بل سبع قراءات فيها، قال: هذه المذاهب إنما نظمتها لمن يوافقني على قراءتها، ويستعمل اصطلاحها فيما نظمته، وأما من لا يوافقني عليها، بل يريد غير هؤلاء الأئمة، كـ (أبي جعفر المدني) و(يعقوب الحضرمي) و(خلف البزار) إلخ وغيرهم ممن نقل الأحرف السبعة، فليس هذا النظم

موضوعاً له، وليطلب ذلك في غيره من كتب الخلاف.

(أسئلة على ما سبق ذكره وبيانه وشرحه وإيضاحه)

س: مَنْ هو الإمام الشاطبي، مع ذكر بعض مؤلفاته في علوم القرآن؟

س: اذكر حديثاً ورد في نزول القرآن على سبعة أحرف؟

س: ما الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف؟

س: ما القول الراجح عند العلماء في معنى الأحرف السبعة؟

س: اذكر الأئمة السبعة مع ذكر رواتهم؟

س: اذكر (طرق الرواة) الأربعة عشر من الشاطبية؟

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(مصطلحات الشاطبي وقواعده في نظمه)

وَمَا أَنَا ذَا أَسْمَى لَعَلَّ حُرُوفَهُمْ يَطُوعُ بِهَا تَظْمُ الْقَوَافِي مُسَهَّلًا

جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِي دَلِيلًا عَلَى الْمَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلًا

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أَسْمَى رِجَالَهُ مَتَى تَنْقُضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَصَلَا

سِوَى أَحَرْفٍ لَا رِيَّةَ فِي أَصَالِهَا

وَبِاللَّفْظِ اسْتَعْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنَّ جَلَا

وَرُبُّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا لِمَا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مُهَوَّلًا

وَمِنْهُنَّ لِلْكَوْفِيِّ ثَاءٌ مُثَلَّثٌ

وَسِتُّهُمْ بِالْخَاءِ لَيْسَ بِأَغْفَلًا

عَنِتُّ الْأَلَى أَتَبُّهُمْ بَعْدَ نَافِعٍ

وَكُوفٍ وَشَامٍ ذَالُهُمْ لَيْسَ مُغْفَلًا

وَكُوفٍ مَعَ الْمَكِّيِّ بِالظَّاءِ مُعْجَمًا

وَكُوفٍ وَبَصْرٍ غَيْنُهُمْ لَيْسَ مُهْمَلًا

وَذُو النَّقْطِ شَيْنٌ لِلْكِسَائِيِّ وَحَمْزَةٌ

وَقُلْ فِيهِمَا مَعَ شُعْبَةٍ صُحْبَةٌ ثَلَاثَةٌ

صِحَابٌ هُمَا مَعَ حَفْصِهِمْ

عَمَّ نَافِعٌ

وَشَامٌ

سَمَا فِي نَافِعٍ وَقَتَّى الْعَلَاءُ

وَمَكَ

وَمَكَ وَحَقٌّ فِيهِ وَابْنُ الْعَلَاءِ قُلْ

وَقُلْ فِيهِمَا وَالْيَحْصِيُّ نَفَرٌ حَلَا

وَحَرَمِيَّ الْمَكِّيُّ فِيهِ وَنَافِعٌ

وَحِصْنٌ عَنِ الْكُوفِيِّ وَنَافِعُهُمْ عَلَاءُ

وَمَهُمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ كَلِمَةٌ فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي وَأَقْضِ بِالْوَاوِ فَيَصْلَا

البيان والتفصيل والإيضاح ل (مصطلحات الشاطبي وقواعده في نظمه)

وَهَا أَلَا ذَا أَسْعَى لَعَلَّ حُرُوفَهُمْ يَطْوَعُ بِهَا نَظْمُ الْقَوَافِي مُسَهَّلًا

قال أبو شامة: (هَـ) حرف تنبيه، و(أَلَا) ضمير المتكلم وحده - وكذلك ضمير المتكلم

وحدها - و(ذَا) اسم إشارة، ونظير هذه العبارة قوله تعالى: ﴿هَـ أَتَىكَ﴾، و(أَسْعَى) بمعنى

أحرص، وأجتهد، أي: إني بجاهد في نظم تلك الطرق، راجياً حصول ذلك وتسهيله،

والضمير في (حُرُوفَهُمْ) للقراء، والمراد بالحروف قراءاتهم المختلفة. قال صاحب

العين: كل كلمة تُقرأ على وجوه من القراءات تُسمى حرفاً. ويجوز أن يكون المراد بالحروف الرموز، لأنها حروفهم الدالة عليهم، ويدل عليه قوله بعد ذلك: جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِيٍّ دَلِيلًا عَلَى الْمَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلًا كَانَ قَائِلًا قَالَ لَهُ: وما تلك الحروف التي ترجو طوع القوافي بها؟ فقال: (جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ)،

و(يَطْوَعُ) بمعنى ينقاد ويسمح، و(الْقَوَافِي) جمع قافية، وهي كلمات أواخر الأبيات بضابط معروف في علمها. قال الضباع: وقوله (مُسَهَّلًا): أي حالة كون النظم مسهلاً، أي ميسراً غير صعب. ثم قال الشاطبي:

جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِيٍّ دَلِيلًا عَلَى الْمَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلًا قَالَ الضباع: جعلت حروف (أبجد) المعروفة - غير الواو لِمَا سَيَأْتِي - مرتبة على ترتيبها عند المغاربة وهي: (أبج) (دهز) (حطي) (كلم) (نصع) (فضق) (رست) (ثخذ) (ظغش) دليلاً على كل قارئ من البدور السبعة والشهب الأربعة عشر على ترتيب ما نظمت أَوَّلَ أَوَّلًا. أي: صيرتُ وجعلت حروف (أبي جاد) دليلاً على كل قارئ ذكرته في هذا النظم. وقوله (أَوَّلَ أَوَّلًا): أي الأول من حروف (أبي جاد) للأوّل من القراء، والثاني للثاني، وهكذا إلى أن ينتهي عدد القراء السبعة والرواة الأربعة عشر.

جدول رموز القراء مجتمعين ومنفردين

رموز الاجتماع		رموز الانفراد		
الكوفيون وهم (عاصم وحزة والكسائي)	ث	أ	ب	أبج
القراء السبعة ماعدا نافعاً	خ	قالون	ج	
الكوفيون الثلاثة وابن عامر	ذ	ورش	د	دهز
الكوفيون الثلاثة وابن كثير	ظ	ابن كثير	هـ	
الكوفيون الثلاثة وأبو عمرو	غ	اليزي	ز	
حزرة والكسائي	ش	قنبل	ح	حطي
حزرة والكسائي وشعبة	صحية	أبو عمرو	ط	
حزرة والكسائي وحفص	صحاب	دوري البصري	ي	
نافع وابن عامر	عم	السوسي	ك	كلم
نافع وابن كثير وأبو عمرو	سما	ابن عامر	ل	
ابن كثير وأبو عمرو	حق	هشام	م	
ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر	نفر	ابن ذكوان	ن	نصع
نافع وابن كثير	حرمي	عاصم	ص	
الكوفيون الثلاثة ونافع	حصن	شعبة	ع	
		حفص	ف	فضق
		حزرة	ض	
		خلف	ق	
		خلاد	ر	رست
		الكسائي	س	
		أبو الحارث	ت	
		دوري		
		الكسائي		

إخواني الكرام: أعلم أنكم تتساءلون كما سألت نفسي من قبل: لماذا وُضعت الرموز الحرفية والكلمية بهذه الطريقة؟ ولكن بعد قراءتي لشرح (الإمام السخاوي وأبي شامة) علمت الكثير من الأسرار الجمالية والبلاغية في الكلمات التي وضعها الشاطبي رموزاً دالة على القراء والرواة أثناء بيان قراءة القارئ أو الراوي، إذ إن الشاطبي لم يضع هذه الرموز عبثاً، بل جاءت في قمة الحسن والجمال والدقة والإتقان والإحكام، واعلموا أنني بينت معاني تلك الكلمات والرموز أثناء بيان قراءة القارئ أو الراوي ليتصل الكلام ببعضه ببعض، فالكلمات التي وضعها الشاطبي رموزاً دالة على القراء والرواة مناسبة مناسبة تامة للكلمة القرآنية التي يتحدث عنها، وكأن الكلمة قد هيئت تهيئة تامة لأن تكون في هذا الموضع لا غير، ولذا فإني أريد منك أن تنظر بدقة وإمعان، وفهم ثاقب ونظرة فاحصة واعية، وقلب مشرق ولب مستقيم إلى الكلمات التي وضعها الشاطبي رموزاً للقراء والرواة، مع النظر إلى الكلمة القرآنية التي يتحدث عنها وكيفية قراءتها لتجد الترابط والانسجام والاتفاق بينهما، فكلمات الرموز ستجد فيها: الثناء والمدح على القارئ أو الراوي، أو الثناء على القراءة والدفاع عنها ضد من أنكروا من بعض النحاة، وموعظة مؤثرة، وفوائد تربوية، و﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾، وفي الشرح ستجد (بعض) ما يدور في خلدك وخاطرک من أسئلة حول مصطلحات الشاطبية وقواعدها أصولاً وفرشاً وما احتوته من (بعض المعاني) بقدر ما يسره الله، وبقدر ما اطلعت عليه من كتب العلماء الثقات الأجلاء. قال السخاوي: وما رتبهم - أي القراء السبعة ورواقم - على هذا الترتيب إلا لمعنى، ألا تراه قدّم (الجزبي) على (قنبل) لعلو سنده، وقدّم (هشاماً) على (ابن ذكوان) لشهرته في رواية الحديث، وقدّم (أبا بكر) على (حفص) لثناء العلماء عليه، وقولهم: إنه العالم الذي أحيا الله به زمانه، قاله وكيع وغيره، وقدّم (أبا الحارث) على (الدوري) لتفرده بـ (الكسائي)، ووافق انقضاء القراء الانتهاء إلى الثاء من الحروف، فجعلها وما بعدها من الحروف دلائل على القراء مجتمعين على الترجمة الواحدة، فجعل الثاء لـ (الكوفيين)، لأنهم ثلاثة والثاء مثلية، وجعل الخاء للسته، لأنها حرف استعلاء، وقد استعلت هذه القراءة باجتماع ستة عليها، ولما كانت الذال تزيد على الثاء بالجهر مع اشتراكها في الرخاوة جعلها لـ (الكوفيين وابن عامر)، ولما كان (ابن كثير) له العلو المذكور، وانضاف إلى (الكوفيين) جعل لهم الظاء للجهر الذي فيها والاستعلاء، ولم يبق مناسباً لـ ما ذكر ومشاكلاً من الحروف إلا الغين فجعلها لـ (أبي عمرو) مع (الكوفيين)، ولما كان للشين مخرجان لـ ما فيها من التفشي بخلاف سائر الحروف جعلها للثنتين (الكسائي وهمة)، وانقضت حروف أبجد، وبقيت جموع أخرى،

فجعل لها كلمات اختارها ونصّبها دلائل على ما بقي من المجموع، فقال في (حمزة والكسائي وأبي بكر) (صحبة)، ويقال لهما مع (حفص) (صحاب) إذا كانت القراءة كوفية، وقال في (نافع وابن عامر) (عم) من العموم، لاتفاق المدينة والشام، مع أن قراءة (نافع) عظيمة الانتشار والاشتهار والعموم، ولـ (ابن عامر) بمحله وعموم قراءته وفضله، وقد اتفق هذان الإمامان - أي (نافع وابن عامر) - في كثير من الحروف، وهو أكثر من (ابن كثير) اتفاقاً مع (نافع)، وقال في (نافع وابن كثير وأبي عمرو) (سما) من الرفعة لقوة هذه القراءة وعلوّها من جهة النقل والفصاحة، وقال في (ابن كثير وأبي عمرو) (حق) لِمَا في قراءتهما من الشهرة والتحقيق، وقال فيهما مع (ابن عامر) (نفر) لأن الثلاثة (نفر)، فإن اتفق (ابن كثير ونافع) قال (حرمي)، فإذا اتفق (الكوفيون ونافع) قال (حصن) لتحصن القراءة بورع (نافع) وإتقانه، وبضبط (عاصم) وفصاحته، وبتحريف (حمزة) وإمامته وعلوّ شأن شيوخه، وبنحو (الكسائي) وحسن اختياره وتقدمه في العلم. وقال أبو شامة: إن هذه الحروف لا يأتي بها مفردة، بل في أوائل كلمات قد ضمّن تلك الكلمات معاني صحيحة مفيدة فيما هو بصده من ثناء على قراءة، أو على قارئ، أو تعليل، أو نحو ذلك على ما سيأتي بيانه، ولسنا بخائضين في بيان مناسبة كل حرف لمن جعله له من جهة مخارج الحروف وصفاتها، فإنه لو عكس ما ذكره لأمكن توجيهه أيضاً. ثم قال أبو شامة:

- ١- حروف (أبي جاد) هي حروف المعجم المعروفة جمعت في كلمات أولها (أبجد).
- ٢- وصف لنا من الحروف سبع كلمات، كل كلمة لواحد من السبعة وراويها على ترتيب نظمه، الأول للشيخ، والثاني لأول الروايين، والثالث لثانيهما.
- ٣- لا يعدّ في القراء (اليزيدي)، ولا (سليم)، لأنه إنما ذكرهما لبيان السند لمن قرأ عليهما لا لتنسب القراءة إليهما.

٤- والكلمات هي (أبج) (دهز) (حطي) (كلم) (نصع) (فضق) (رست)، وتمام البيت (ذليلاً على المنظوم أول أولاً). فالألف لـ (نافع)، والباء لـ (قالون)، والجيم لـ (ورش)، والدال لـ (ابن كثير)، وهكذا إلى آخرهم، فتكون الراء لـ (الكسائي)، والسين لـ (أبي الحارث)، والتاء (للدوري عنه)، وله عن (أبي عمرو) الطاء من (حطي)، هذا عقد هذا الاصطلاح، وننبّه بعد ذلك على فوائد تتعلق باستعماله لهذه الحروف لم يتعرّض لها، وإنما فهمتها من تصرفه في نظمه.

٥- مهما اجتمع الراويان على قراءة فالرمز لإمامهما دونهما في غالب الأمر، لأنه الأخص، إذ لا يحتاج إلا إلى كلمة واحدة، وقد جاء في بعض المواضع الرمز لهما بكلمتين لاحتياجه إلى ذلك في إقامة الوزن وتممة البيت.

٦- اعلم أن لكل واحد منهم اجتماع مع كل واحد منهم، هذا مطرد، ويتفق اجتماع ثلاثة على قراءة، ولا يطرد في الجميع، وكذا يتفق اجتماع أربعة وخمسة وستة. ثم قال الشاطبي: وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِ الْحَرْفِ أَسْمِي رِجَالَهُ

قال أبو شامة: والمراد بالحرف ما وقع الاختلاف فيه بين القراء من الكلمات. وقال ابن القاصح: سواء كان حرفاً في اصطلاح النحويين، أو اسماً، أو فعلاً. قال أبو شامة: والمراد برجاله: قراءه، أي أذكركم برموزهم التي أشرت إليها لا بصريح أسمائهم، فإن ذلك - أي أسماء القراء ورواتهم - يتقدم على الحرف ويتأخر، ويبن بهذا البيت كيفية استعماله الرمز بحروف (أبج) (دهز) (حطي) (كلم) (نصع) (فضق) (رست) (ثخذ) (ظغش).

قال الضباع: (أَسْمِي رِجَالَهُ) أي أذكر قراءه برموزهم التي أشرت إليها في أوائل كلمات متضمنة لمعاني صحيحة تناسب ذلك المقام. وقال ابن القاصح: وقوله (ذِكْرِ الْحَرْفِ) يقرأ بإضافة (ذِكْرِي) إلى ياء المتكلم، ونصب (الْحَرْفِ)، ويقرأ بخفض (الْحَرْفِ) على إضافة ياء المتكلم الساقطة من اللفظ لالتقاء الساكنين.

(البدر الأول من البدور الزاهرة وراوييه)

أ	نافع	أبج
ب	قالون	
ج	ورش	

(أ) لـ (نافع)، وقد يأتي بالف الوصل رمزاً لـ (نافع): قال الشاطبي في سورة البقرة:

وَحَتَّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي الْأَمِّ أُولَا

.....

وقال الشاطبي في سورة البقرة:

عَسَيْتُمْ بِكُسْرِ السِّينِ حَيْثُ أَتَى الْجَلَا

وَقُلْ

وقال الشاطبي في سورة الأنعام:

..... خَرُّقُوا ثِقْلَهُ الْجَلَا

(ب) لـ (قالون) الراوي الأول. قال الشاطبي في أحكام البسمة بين السورتين:

وَيَسْمَلُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسْمَةَ.....

(ج) لـ (ورش) الراوي الثاني. قال الشاطبي في أحكام ياءات الإضافة:

وَمَعَ تُؤْمِنُوا لِي يُؤْمِنُوا بِي جَا.....

و (البدر الثاني من البدور الزاهرة وراويه)

د	ابن كثير	دهز
هـ	البيزي	
ز	قنبل	

(الدال) لـ (ابن كثير) قال الشاطبي في سورة مريم:

..... مَقَاماً بِضَمِّهِ دَنَـا.....

وقال الشاطبي في سورة النحل:

..... وَيَكْسِرُ فِي ضَمِّهِ مَعَ التَّمْلِ دُخْلَا

(الهاء) لـ (البيزي) الراوي الأول. قال الشاطبي في أحكام ياءات الإضافة:

..... وَأَوْزَعْنِي مَعَا جَادَ هُطْلَا

والزاي لـ (قنبل) الراوي الثاني. قال الشاطبي في أحكام ياءات الزوائد:

..... وَمَنْ يَتَّقِي زَكَاً يَبُوسُفَ وَأَيَّ كَالصَّحِيحِ مُعْلَا

(وقد يذكر الشاطبي رمز (ابن كثير) برمز راويه) قال الشاطبي في مَنْ أفرد لفظ

﴿الرَّيْحَ﴾ في سورة الفرقان:

..... وَيَا الْفُرْقَانَ زَاكِهَ هَلَا

(والبدر الثالث من البدور الزاهرة وراوييه)

أبو عمرو	ح	حطي
دوري البصري	ط	
السوسي	ى	

الحاء لـ (أبي عمرو) قال الشاطبي في سورة البقرة:

وَعَدْنَا جَمِيعًا دُونَ مَا أَلِفَ حَلًّا

وقال الشاطبي في سورة آل عمران:

وَقُلْ كُلُّهُ لِلَّهِ بِالرَّفْعِ حَامِدًا

والطاء لـ (دوري البصري)، والياء لـ (السوسي) قال الشاطبي في باب الإدغام الصغير:

..... وَالرَّاءُ جَزْمًا بِلَامِهَا كَوَاصِرٍ لِحُكْمِ طَالٍ بِالْخُلْفِ يَذْهَبًا

وقال الشاطبي في أحكام هاء الكناية:

وَيَأْتِي لَدَى طِهِ بِالْإِسْكَانِ يُجْتَلَا

وقال الشاطبي في أحكام ياءات الزوائد:

فَبَشِّرْ عِبَادِ افْتَحْ وَقِفْ سَاكِنًا يَدًا

(والبدر الرابع من البدور الزاهرة وراوييه)

ابن عامر	ك	كلم
هشام	ل	
ابن ذكوان	م	

الكاف لـ (ابن عامر) قال الشاطبي في سورة المائدة:

..... يَتَّبِعُونَ خَاطَبًا كُمَلًا

وقال الشاطبي في سورة الكهف:

وَتُشْرِكْ خِطَابٌ وَهُوَ بِالْجَزْمِ كُمَلًا

وقال الشاطبي في باب البسملة:

وَصَلِّ وَاسْكُتْنِ كُلَّ جَلَايَاهُ حَصَلًا

واللام لـ (هشام) قال الشاطبي في سورة المزمل:

وَتُلْقَى سَكُونُ الضَّمِّ لَاحَ وَجَمَلًا

(م ٦ - في ظلال القراءات - ج ١)

وقال الشاطبي في (كلمات انفراد ياملتها (هشام) فقط إمالة كبرى:

..... مَشَارِبُ لِمَامِعٍ وَأَنِيةٌ فِي هَلْ أَتَاكَ لَمَاعِدًا
وَفِي الْكَافِرُونَ عَابِدُونَ وَعَابِدٌ

والميم لـ (ابن ذكوان) قال الشاطبي في سورة طه:

..... مَعَ أَتْنَى يُخَيِّلُ مُقْبِلًا

وقال الشاطبي في سورة الفتح:

..... وَأَقْصِرْ فَنَزَرَهُ مُبْلَاً

وقد يأتي الشاطبي برمز (ابن عامر) برمز راويه: قال الشاطبي في سورة المائدة:

..... وَأَقْصِرْ قِيَامًا لَهُ مُبْلَاً

وقال الشاطبي في سورة الأنفال:

..... وَإِذْ يَتَوَفَّى الْأَشْوَهُ لَهْ مُبْلَاً

وقال الشاطبي في سورة يونس:

..... وَخَاطَبَ فِيهَا يَجْمَعُونَ لَهُ مُبْلَاً

وقال الشاطبي في سورة الكهف:

..... وَفِي الْوَصْلِ لَكِنَّا فَمُدَّ لَهُ مُبْلَاً

(والبلد الخامس من البدور الزاهرة وراويه)

عاصم	ن	نصع
شعبة	ص	
حفص	ع	

التون لـ (عاصم) قال الشاطبي في سورة البقرة:

..... وَتَصَدَّقُوا خِيفًا لَّسَمًا

والصاد لـ (شعبة) قال الشاطبي في سورة الأعراف:

..... وَخَفَّفَ يُمَسْكُونُ صَفًا وَلَا

وقال الشاطبي في سورة التوبة:

..... عَشِيرَتُكُمْ بِالْجَمْعِ صِدْقًا

والعين لـ (حفص) قال الشاطبي في سورة آل عمران:

..... وَيَاءٌ فِي نُوفِهِمْ وَعِلَاءٌ

وقال الشاطبي في سورة الفرقان:

..... وَخَاطِبٌ تَسْتَطِيعُونَ عَمَلًا

(والبدر السادس من البدور الزاهرة وراويها)

ف	حمزة	فضق
ض	خلف	
ق	خلاد	

الفاء لـ (حمزة) قال الشاطبي في باب البسمة:

وَوَصَّلَكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةً

وقال الشاطبي في سورة البقرة:

وَضَمُّ يَخَافَا فَازَ.....

وقال الشاطبي في سورة التوبة:

..... يَرُونَ مُخَاطَبٌ فَشَا.....

وقال الشاطبي في سورة سبأ:

وَفِي الْعُرْفَةِ التَّوْحِيدُ فَازَ.....

وقال الشاطبي في سورة المائدة:

وَبَا عَبْدَ اضْمُمْ وَأَخْفِضِ الثَّاءَ بَعْدَ فُزْ

والضاد لـ (خلف) . قال الشاطبي في أحكام الإظهار والإدغام:

..... وَأَذْغَمَ ضَنْكًا وَأَصِلْ ثَوْمَ ذُرَّة

والقاف لـ (خلاد) . قال الشاطبي في أحكام هاء الكناية عطفًا على الإسكان:

..... وَيَتَّقِيَهُ حَمَى صَفْوَةَ قَوْمٍ بِخُلْفٍ وَأَهْلًا

وقال الشاطبي عن حكم كلمة ﴿ ضِعْفًا ﴾ في النساء، ﴿ عَائِيكَ ﴾ حرفي النمل:

..... ضِعْفًا وَحَرْفًا التَّمْلِ آتِيكَ قَوْلًا

..... بِخُلْفٍ ضَمَمَتَا.....

(والبدر السابع من البدور الزاهرة وراويها)

ر	الكسائي	رست

أبو الحارث	س	
دوري الكسائي	ت	

الراء لـ (الكسائي). قال الشاطبي في سورة الإسراء:

..... وَضُمَّ تَا عَلِمْتَ رِضَى.....

وقال الشاطبي في سورة مريم:

..... وَتَجِى خَفِيفاً رُضْ.....

و (السين) لـ (أبي الحارث). قال الشاطبي في أحكام الإظهار والإدغام:

..... وَمَعَ جَزْمِهِ يَفْعَلُ بِذَلِكَ سَلَمُوا.....

والتاء لـ (دوري الكسائي). قال الشاطبي في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين:

..... وَجَبَّارِينَ وَالْجَّارِ تَمُّوا.....

وقال الشاطبي عن كلمات أمالها (دوري الكسائي) وحده إمالة كبرى:

وَإِضْجَاعُ أَثْصَارِي تَمِيمٌ وَسَارِعُوا تُسَارِعُ وَالْبَارِي وَبَارِكُمْ تَالاً
وَأَذَانِهِمْ طُغْيَانِهِمْ وَيُسَارِعُوا نَ أَذَانِنَا عَنْهُ الْجَوَارِي تَمَثَلَا

وقال الشاطبي في سورة الكهف وأتى برمز الكسائي برمز راويه:

..... وَفِي الْحَقِّ جَرُّهُ عَلَى رَفْعِهِ جَبْرٌ سَعِيدٌ تَأُولَا

(تابع مصطلحات الشاطبي)

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفُ أَسْمَى رِجَالَهُ مَتَى تَنْقُضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَصَلَا
ومثال ذلك قول الشاطبي في سورة أم القرآن:
وَمَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ

أراد كلمة ﴿مَلِكِ﴾ في سورة الفاتحة فقط. ثم قال الشاطبي:

..... وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسَّرَاطِ لِي قُنْبُلَا

..... بِحَيْثُ أَتَى.....

فأتى الشاطبي بحرف الواو في قوله (وَعِنْدَ)، لأن (الواو) في اصطلاح الشاطبي للفصل بين قراءة وقراءة أخرى، حيث قال الشاطبي:

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفُ أَسْمَى رِجَالَهُ مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَصْلَا
فنجد أن الشاطلي بعد أن ذكر القراءات في كلمة: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، أراد أن يبين
القراءات في كلمة: ﴿صِرَاطٌ﴾ و﴿الصِّرَاطُ﴾ فأتى بالواو الفاصلة. قال أبو شامة: يبين
بهذا البيت كيفية استعماله الرمز بحروف أبجد، فذكر أنه يذكر حرف القراءة أولاً، ثم يرمز له
سواء كان المختلف فيه كلمة أو أكثر. فالكلمة نحو:

وَيُقْبَلُ الْأُولَى أَثَرَا دُونَ حَاجِزٍ

والكلمتان نحو قوله في سورة البقرة:

وَكَسْرُ يُبُوتِ وَالْيُبُوتِ يُضْمُّ عَنْ حِمَى جِلَّةٍ وَجْهَهَا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا

والثلاث نحو قوله في سورة البقرة:

وَقِيلَ وَغِيضٌ ثُمَّ جِيءَ يُشْمِئُهَا لَدَى كَسْرِهَا ضَمًّا رِجَالٍ لِسَكْمَلًا

والأربعة نحو قوله في هاء الكناية:

وَسَكُنْ يُؤَدَّةً مَعَ ثَوْلَةٍ وَثُصِّلِهِ وَثُوتِهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلَاً

وقد تكون قاعدة كلية يدخل تحتها كلم متعددة نحو قوله في سورة البقرة:

وَضَمُّكَ أُولَى السَّاكِنِينَ لَثَالِثِ يُضْمُّ لُزُومًا كَسْرُهُ فِي لَسَدِ حَلَاً

والأغلب أن الرمز المذكور لا يأتي إلا بعد كمال تقييد القراءة إن احتاجت إلى تقييد كالأمثلة
التي ذكرناها، وقد وقع قليلاً رمز قبل تمام التقييد كقوله في آل عمران:

يُضَاعَفُ أَرْفَعُ فِي الْحَدِيدِ وَهَهُنَا سَمًا شُكْرُهُ وَالْعَيْنُ فِي الْكُلِّ ثَقَلًا

كَمَا دَارَ وَأَقْصُرَ مَعَ مُضَعَّفَةٍ.....

فقوله (كَمَا دَارَ) رمز متوسط بين كلمتي التقييد وهما (ثَقَلًا) و(أَقْصُرَ)، ومثله في آل عمران:

وَمَعَ مَدٍّ كَائِنٍ كَسْرُ هَمْزِهِ ذَلَاً

وَلَا يَاءَ مَكْسُورًا.....

وأما قوله في سورة غافر:

وَسَكُنْ لَهُمْ وَاضْمُمْ بِظَهْرٍ وَاكْسِرَنَّ أَوْ أَنْ زِدِ الْهَمْزَ ثُمَلًا

وَرَفَعَ الْفَسَادَ النَّصْبَ إِلَى عَاقِلٍ حَلَاً

فإن قوله (لَهُمْ) قام مقام تكرار الرمز. وقد يرمز قبل جملة التقييد كقوله:

وَأَنْتُمْ كَبِيرٌ شَاعَ بِالْثَا مِثْلًا وَغَيْرُهُمَا بِالْبَاءِ نَقْطَةً اسْفَلًا

ومثله مع تسمية القارئ قوله في سورة البقرة:

وَفِي فَأَزَلَّ اللَّامَ خَفَّفَ لِحَمْزَةٍ وَزِدَ أَلِفًا مِنْ قَبْلِهِ فَتَكْمَلًا

وقد يقع الاتصال من تقييد قراءة ورمز أخرى كقوله في سورة آل عمران:

مَعَ الْكَهْفِ وَالْإِسْرَاءِ يَنْشُرُكُمْ سَمًا نَعَمْ ضُمَّ حَرَكُ وَاكْسِرِ الضَّمَّ أَثَقَلًا

ثم قال الشاطبي عن موضع سورة الشورى:

نَعَمْ عَمَّ فِي الشُّورَى.....

والضمير في (مَتَى تَنْقُضِي) للرجال، يريد أنه إذا انقضى ذكر الحرف ورمز من قرأه أتى بكلمة أولها

(واو) تؤذن بانقضاء تلك المسألة واستئناف أخرى، لأن الواو لم يجعلها رمزاً لقارئ بخلاف

سائر الحروف، ولو لم يفعل ذلك لاختلطت المسائل، وظن ما ليس برمز رمزاً، لا سيما إذا

أتى بكلام بين المسألتين للحاجة إليه في تميم وزن البيت كقوله في سورة البقرة:

وَكَسَرُ يُوتِ وَالْيُوتِ يُضْمُ عَنْ حِمَى جِلَّةٍ وَجْهًا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا

وكقوله في سورة البقرة:

وَقَصُرُ أَتَيْتُمْ مِنْ رَبٍّ وَأَتَيْتُمْ هُنَا دَارَ وَجْهًا لَيْسَ إِلَّا مُبْجَلًا

وكقوله في سورة البقرة:

..... وَالْكُلُّ أَدْعَمُوا تُضَارَرُ وَضَمَّ الرَّاءِ حَقٌّ وَذُو جَلًا

فإن ما بعد الواو ليس رمزاً في كل ذلك، وقد يأتي بكلمة أولها واو في أثناء تقييد المسألة

لضرورة القافية فلا تكون الواو فيها فصلاً كقوله في سورة سبأ:

..... مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٍ مَعًا وَلَا

عَلَى رَفَعٍ خَفَضِ أَلِيمٍ دَلَّ عَلَيْهِمُ...

وكقوله في سورة الصافات:

..... وَإِلْيَاسِ بْنِ الْكَسْرِ وَصَلًا

مَعَ الْقَصْرِ مَعَ إِسْكَانِ كَسْرٍ ذَا غِيٍّ

فالواو في (وَصَلًا) في هذين الموضعين ليسا بفصل. قلت: وأفادتني أخت كريمة بهذه

الفائدة: الواو في (وَصَلًا) تأتي بها لضرورة القافية، أما الثانية وهي (وَصَلًا) فأتى بها لتبيين

وصل (إل) بـ (ياسين) لفظاً، وقد يأتي بالواو الفاصلة لإيضاح أمر ما. ثم قال أبو شامة:

كما أن ألفاظ التقييد لا تكون أوائلها رمزاً، وإنما الرمز ما يأتي بعد كمال التقييد غالباً، كذلك الواو الفاصلة هي ما يأتي بعد كمال المسألة من التقييد والرمز كقوله في سورة الهمة:

وَصُحْبَةُ الضَّمْنِ فِي عَمَدٍ وَعَوَا

وليس كل كلمة أولها واو يكون الواو فيها فصلاً، فإن ذلك قد يقع في كلمات القرآن، وفي ألفاظ التقييد كقوله في سورة الأنعام:

وَصُحْبَةُ يُصْرَفُ فَتُحْ ضَمٌّ وَرَأُوهُ بِكَسْرٍ

ومنه قوله في سورة محمد ﷺ :

وَبِالضَّمِّ وَأَقْصُرُ وَأَكْسِرِ التَّاءُ قَاتِلُوا عَلَى حُجَّةٍ

وقد تقدم أنها تقع في أثناء كلمات التقييد وإن لم تكن تلك الكلمة تقييداً بل احتيج إليها لتتميم القافية كقوله في سورة البلد:

وَبَعْدُ اخْفِضْ وَأَكْسِرْ وَمُدُّ مُتَوْنًا وَفَكَ ارْفَعْن وَلَا

مَعَ الرَّفْعِ إِطْعَامٌ لَدَى عَمٍّ فَأَنهَلَا
فإن قوله (ولاً) وقع حشواً لأجل القافية، وقوله بعد ذلك (وَبَعْدُ اخْفِضْ وَأَكْسِرْ وَمُدُّ) الواو في الكلمات الثلاث داخلة على ما هو تقييد لا فصل في واحدة منها إلى قوله:

وَمُوصِدَةً فَاهْمَزْ مَعَا عَنْ فَتَى حِمَى

فإنما الواو الفاصلة هي الآتية بعد كمال الرمز، ثم إن الكلمة التي أولها واو للفصل تارة ليس المراد منها إلا ذلك نحو قوله في سورة الأعراف:

وَضَمُّ حُلِيِّهِمْ بَكْسِرٍ شَفَا وَافٍ وَالْإِثْبَاعُ ذُو حُلَا

فكلمة (وافٍ) لم يأت بها إلا للفصل وإن تضمنت معنى صحيحاً فيما يرجع إلى الثناء على القراءة، وتارة تأتي الكلمة ويكون ما بعد الواو مقصوداً لغير الفصل، إما هو من الحروف المختلف فيها نحو قوله في سورة البلد:

وَمُوصِدَةً فَاهْمَزْ مَعَا عَنْ فَتَى حِمَى

وكقوله في سورة المسد:

وَحَمَّالَةَ الْمَرْفُوعِ بِالنَّصْبِ لُزْلَا

وإما اسم لقارئ نحو قوله في سورة البقرة:

وَحَمَزَةٌ أَسْرَى فِي أَسَارَى

وكقوله في باب الهمز المفرد:

وَوَرِّشْ لِي..... ثَلَاً

وكقوله في سورة الطور:

وَبَصُرْ وَأَتْبَعْنَا بِوَاتَّبَعْتَ.....

أو تقييد للحرف المختلف فيه نحو قوله في سورة آل عمران:

وَخَاطَبَ حَرْفًا يَخْسَبَنَّ فَخُذْ.....

وكقوله في سورة الفتح:

وَبِالضَّمِّ صَرًّا شَاعَ.....

وكقوله في سورة الأنعام:

..... وَذَكَرْ لَمْ يَكُنْ شَاعَ وَالْجَلَاً

وقد يكون ما بعد الواو رمزاً وهو قليل، وقد تقدّم الكلام فيه نحو قوله في سورة الأعراف:

..... وَعَلَى الْحَرَمِيِّ إِن لَنَا هُنَا

وقال شعله: قوله (مَتَى تَنْقَضِي) شرط وجزاء، ولم تحذف الياء على لغة من يقول: يتقي، (ألم

يأتيك والأخبار تنمي)، ونحو قوله في سورة يوسف: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِي﴾ وَيَصِيرَ فَاِتَّ

اللَّهُ لَا يُضِيعَ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿﴾ قلتُ: وهي قراءة (قنبل) عن (ابن كثير). ثم قال الشاطبي:

سَوَى أَحْرَفٍ لَا رِيَّةَ فِي اتَّصَالِهَا وَبِالْلَفْظِ اسْتَعْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِن جَلَاً

قال أبو شامة: نَبّه بهذا البيت على أنه إنما جعل الواو فاصلة لترتفع الريبة واللبس من اختلاط

الحروف، وإنما خص الواو بالفصل لتأتيها له في النظم وتيسرها عليه من حيث هي في الأغلب

عاطفة، والقراءات تراجم ومسائل يعطف بعضها على بعض، ثم ذكر في هذا البيت أنه قد لا

يأتي بالواو الفاصلة وذلك في أحرف من القراءات إذا اتصلت لم يلبس أمرها ولا يرتاب

الناظر فيها، لأنها من كلم القرآن. فأخبر في هذا البيت أنه استثنى من هذه القاعدة حروفاً لم

يأت بعدها بواو، وأنه إنما يفعل ذلك حيث ترتفع الريبة مع عدم الواو كقوله في سورة

القيامة:

وَرَا بَرِقَ افْتَحَ آمِنَا يَذَرُونَ مَعَ يُحْيُونَ حَقَّ كَفَّ يُمْنَى عَلَاً عَلَاً

وكقوله في سورة غافر:

وَيَدْعُونَ خَاطِبَ إِذْ لَوَى هَاءُ مِنْهُمْ بِكَافٍ كَفَى أَوْ أَنْ زِدِ الْهَمْزَ ثُمَلَاً

وكقوله في سورة النحل:

وَيُنْبِتُ نُونٌ صَحَّ يَدْعُونَ عَاصِمٌ

وكقوله في سورة النساء:

وَأَلَتْ يَكُنْ عَنْ دَارِمٍ تُظْلَمُونَ غَيْبٌ

وكقوله في سورة التكوين:

وَحَقْفٌ حَقٌّ سَجَرَتْ ثَقْلٌ نُشِرَتْ

فقول الشاطبي:

سَوَى أَحْرَفٍ لَا رِيَّةَ فِي أَصَالِهَا

وَبِالْلفظِ اسْتَغْنَى عَنِ الْقَيْدِ إِنَّ جَلَا
أخبر في هذا البيت أنه استثنى من هذه القاعدة حروفاً لم يأت بعدها بواو، وأنه إنما يفعل ذلك
حيث ترتفع الرية مع عدم الواو، أو وجدت معه وهو الأقل، ويتركها مع عدم الرية
فحسب.

مثال ذلك قول الشاطبي عن الموضع الثاني في سورة البقرة وَمَنْ قَرَأَ بِالْغَيْبِ فِيهِ:

وَعَيْتُكَ فِي الثَّانِي إِلَى صَفْوَةٍ دَلَا

خَطِيئَتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ

قال أبو شامة: لم يأت بواو فاصلة بين هاتين المسألتين، لأن قوله: ﴿خَطِيئَتُهُ﴾ لا
يلتبس أنه رَمَزَ، لأنه رَمَزَ لـ (نافع) فيما قبله، ولأنه من لفظ القرآن. قال السخاوي: فإن
لفظ ﴿خَطِيئَتُهُ﴾ دلَّ على انقضاء الكلام في الغيبة والخطاب. قال السمين: وليس مراده
أنه متى ارتفع اللبس استغنى عن الواو فلم يأت بها، بل مراده أنه إذا ارتفع اللبس لا يلتزم
الإتيان بها كما في الأمثلة المذكورة، بل يأتي بها - وهو الأكثر في هذه القصيدة - وقد لا
يأتي بها كما تقدم.

قال أبو شامة: فالحاصل أنه يلتزم الواو في مواضع الرية، وفيما عداها قد يأتي بالواو طرداً
لللباس، وقد لا يأتي بها للاستغناء عنها.

(استدراك أبي شامة): وأكثر المواضع التي أتى فيها بالواو لا لبس فيها، وقد ترك الواو
سهواً في موضع واحد ملبس في سورة القصص:

وَقُلْ قَالَ مُوسَى وَاحْدِفِ الْوَاوِ دُخْلًا

نَ.....

لَمَّا نَفَرَ بِالْضَمِّ وَالْفَتْحِ يَرْجِعُو

ثم قال أبو شامة: ثم ذكر حكماً آخر فيما يتعلق بتقييد الحرف المختلف فيه فقال:

وَبِالْلفظِ اسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا

ولم يكن هنا موضع ذكره، ولو أخره إلى ما بعد انقضاء الرموز لكان أولى، وذلك عند قوله:

وَمَا كَانَ ذَا صِدِّ قَائِي بِصِدِّهِ غَنِيٌّ فَرَا حِمٌّ بِالذِّكَاءِ لَتَقْضُلَا

إلى قوله:

وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةٌ عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيْدَ الْغَلَا

فهاتيك الأبيات كلها فيما يتعلق بتقييد القراءات، وهذه الأبيات من قوله:

جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِيٍّ دَلِيلًا عَلَى الْمُنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلَا

إلى قوله:

وَمَا كَانَ ذَا صِدِّ قَائِي بِصِدِّهِ غَنِيٌّ فَرَا حِمٌّ بِالذِّكَاءِ لَتَقْضُلَا

كلها في الرمز وما يتعلق به ويتفرع عنه، فاعترض بهذا الحكم في أثناء ذلك، فذكر أنه قد لا يحتاج إلى تقييد الحرف بمئة قراءته إذا كان اللفظ به كاشفاً عن ذلك القيد، ولهذا قال: (إِنْ جَلَا)، أي إن كشف اللفظ عن المقصود ويبيّن، يقال: جلوت الأمر إذا كشفته.

قال د/ سامي عبد الفتاح هلال: كما سبق الاستثناء في عدم ترك الراو في حالة الأمان وعدم اللبس، كذلك بترك القيد في القراءة عند وضوحها، إذاً هناك مناسبة دعت به إلى ذكر البيت.

فقول الشاطبي (وَبِالْلفظِ اسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا): يعني: أنه قد يلفظ في بعض المواضع بالقراءة من غير تقييد (إِنْ جَلَا)، أي: إن كشف اللفظ المقصود. وقال ابن القاصح: يعني: لا يستغني باللفظ إلا إذا كان اللفظ يكفي عن ذلك القيد وإن لم يكف قَيْد. قال أبو شامة: وهذا قد أتى في القصيدة على ثلاثة أقسام: إما أن يلفظ بالقراءتين معاً كقوله في سورة البقرة:

وَحَفْزَةُ أُسْرَى فِي أُسَارَى.....

.....

وكقوله في سورة آل عمران:

وَفِي طَائِرًا طَيْرًا بِهَاءَ وَعُقُودَهَا

وكقوله في سورة الحج:

سُكَارَى مَعَا سَكْرَى شَفَا.....

.....

وكقوله في سورة سبأ:

وَعَالِمٍ قُلْ عَلَامٍ شَاعَ وَرَفَعُ خَفْ

.....

ضِهِ عَمَّ

وكقوله في سورة يونس:

يُسَيِّرُكُمْ قُلُوبُكُمْ فِيهِ يَنْشُرُكُمْ كَفَى

وقال الشاطبي في سورة يوسف:

..... وَحَفِظًا حَافِظًا شَاعَ عَقْلًا

وإما أن يلفظ بإحدهما ويقيد الأخرى كقوله في سورة آل عمران:

..... وَبِالنَّاءِ آتَيْنَا مَعَ الضَّمِّ خُولا

والثالث: أن يلفظ بإحدهما ولا يقيد الأخرى كقوله في سورة أم القرآن:

..... وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ

كأنه قال بالمد، ففهم من ذلك القراءة الأخرى من جهة الضد، وهذا المثال لفظ فيه بالقراءة الواحدة وترك الأخرى لشهرتها.

وقد يلفظ بالقراءتين معاً ويذكر بعض قبود إحدهما كقوله في سورة النجم:

..... تُمَارَوْهُ تَمْرُؤُهُ وَافْتَحُوا شَذَا

وكقوله في سورة المزمل:

..... وَوَطْئًا وَطَاءً فَانْكَسِرُوهُ كَمَا حَكَّوْا

وكل موضع لفظ بحرف مختلف فيه ولم يستغن باللفظ به عن القيد ثم قيده بما فهم منه الخلاف باعتبار الأضداد على ما سيأتي ذكرها، فإن لم يمكن أن يلفظ بذلك اللفظ إلا على إحدى القراءتين تعين، وهو في القصيدة على نوعين: أحدهما: أن يكون القيد لما لفظ به كقوله في البقرة:

وَبَعْدُ ذَكََا وَالْقَيْرُ كَالْحَرْفِ أَوَّلًا

وَمَا يَخْدَعُونَ الْفَتْحُ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ

وكقوله في سورة البقرة:

بِفَتْحٍ وَلِلْبَاقِينَ ضَمٌّ وَتَقْلًا

وَحَقْفَ كُوفٍ يَكْذِبُونَ وَيَاؤُهُ

وكقوله في سورة البقرة:

..... وَعَدْنَا جَمِيعًا دُونَ مَا أَلِفَ حَلَا

وكقوله في سورة آل عمران:

..... وَكَفَّلَهَا الْكُوفِي ثَقِيلًا.....

وكقوله في سورة الكهف:

..... وَحَامِيَةً بِالْمَدِّ صُجْبَتُهُ كَلَا

وَفِي الْهَمْزِ يَاءٌ عَنْهُمْ.....

والثاني: أن يكون القيد لِمَا لم يلفظ به، وهذا أحسن لأخذ كل من القراءتين حظاً، إما لفظاً وإما تقييداً كقوله في سورة البقرة:

وَفِي تُكْمِلُوا قُلْ شُعْبَةُ الْمِيمِ ثَقَلًا

وكقوله في سورة النساء:

وَقَصْرُ قِيَامًا عَمَّ.....

وكقوله في سورة المائدة:

مَعَ الْقَصْرِ شَدُذُ يَاءٍ قَاسِيَةٍ شَفَا

وكقوله في سورة يوسف:

وَوُحِّدَ لِلْمَكِّي آيَاتُ الْوَلَا

فإن أمكن أن يلفظ بذلك اللفظ على كل واحدة من القراءتين فالأولى أن يلفظ بما لم يقيده كقوله في سورة أم القرآن:

عَلَيْهِمْ إِلَيْهِمْ حَمْزَةٌ وَلَدِيهِمْوُ جَمِيعًا بِضَمِّ الْهَاءِ وَقَفَا وَمَوْصِلًا

وكقوله في سورة الأنعام:

وَصُحْبَةٌ يُصْرَفُ فَتُحْ ضَمٌّ وَرَأُوهُ

وكقوله في سورة الأنعام:

..... وَذَكَرَ لَمْ تُكُنْ شَاعَ وَالْجَلَا

بالتاء الدالة على التأنيث.

(استدراك أبي شامة): وقد جاء في سورة طه موضع استغنى فيه باللفظ عن القيد ولم يحصل الاستغناء به لأنه لم يجز القراءة الأخرى ولم يكشفها وهو قوله:

وَأَلْبَحِثْكُمْ وَأَعِدْتُكُمْ مَا رَزَقْتُكُمْ شَفَا.....

وسياقي ما يمكن الاعتذار به في موضعه. انتهى.

واليك ما ذكره الإمام الجعبري عند قول الشاطبي: (وَبِالْلَفْظِ اسْتَغْنَى عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا):

قال: وربما استغنى عن القيد بلفظ القراءة في النظم إن كشف اللفظ في الوزن، وليس

اصطلاح الناظم الاستغناء باللفظ إلا فيما لا يتزن البيت إلا به، ثم قد يلفظ بإحدى القراءتين

ويعتمد في الأخرى على محل إجماع، أو سبق نظير، وكثر في عبارات الشراح الاعتذار

عن المواضع التي لم يتمكنوا من استنباطها من اللفظ بقولهم: اعتمد على الشهرة، وليس بشئ. ثم قال الشاطبي:

وَرُبُّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا لِمَا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مُهُوْلًا
قال السخاوي: في (كَرَّرَ) ضمير يعود على مكان جعله مكرراً لما وقع فيه التكرار، أو يعود على الناظم. قال ابن القاصح: وقوله (رُبُّ) حرف جرّ في الأصح لتقليل النكرة. قال أبو شامة: (وَرُبُّ) حرف تقليل، أي وجد أو عثر عليه، أشار إلى أن ذلك يوجد قليلاً وهو تكرار الرمز تأكيداً وزيادة بيان، وهو في ذلك على نوعين: أحدهما: أن يكون الرمز لمفرد فيكرره بعينه كقوله: (اعْتَادَ أَفْصَلًا)، (حَلَا حَلًا) و(عَلَا عَلًا). والثاني: أن يكون الرمز لجماعة ثم يرمز لواحد من تلك الجماعة، كقوله: (سَمَا أَلْعَلًا) وقد يتقدم المفرد كقوله: (إِذْ سَمَا كَيْفَ عُوْلًا)، ومراده بالحرف هنا حرف الرمز الدال على القارئ لا الكلمة المختلف فيها المعبر عنها بقوله:

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِ الْحَرْفِ أَسْمِي رَجَالَهُ

وقوله (قَبْلَهَا) يعني قبل الواو الفاصلة المنطوق بها أو قبل موضعها وإن لم توجد، فإن (حَلًا حَلًا) و(عَلَا عَلًا) ليس بعدهما واو فاصلة، وقوله (لِمَا عَارِضٍ) تعليل للتكرير، أي لأمر عارض، أي لأجل عارض اقتضى ذلك من تحسين لفظ أو تميم قافية. وقال ابن القاصح: وقوله (كَرَّرَ) بضم الكاف وكسر الراء، والرواية بفتحهما، ففي (كَرَّرَ) ضمير يعود إلى الناظم، فإن قيل: فما الرمز فيهما، هل هو الأول أم الثاني؟ قيل: ظاهر كلام الناظم أن الرمز هو الأول، وهو الذي ينبغي أن يكتب بالأحمر، فإن كان صغيراً مع كبير فلا يحمر إلا الكبير الذي دخل فيه الصغير، نحو (إِذْ سَمَا)، فلا يحمر ألف (إِذْ)، وكذا (سَمَا أَلْعَلًا) لا تحمر الألف من (أَلْعَلًا)، وكذلك إذا أضيف الكبير إلى ضمير نحو: (حرميهم). (صحبته) لا يحمر الهاء والميم. وقال صاحب اللآلئ: الأصل في كل حرف دال على قارئ أن يذكر مرة واحدة كما لو جاء اسمه صريحاً، وربما أحوج الناظم إلى كلمة تكرر فيها حرف الرمز، وقد يكون ذلك لأجل القافية، وقد يكون لغيرها، ولا تخلو الكلمة المكررة من الاشتمال على معنى حسن. قال أبو شامة: ثم سهل هذا الأمر على الطالب وهوته بقوله: (وَالْأَمْرُ لَيْسَ مُهُوْلًا)، أي أمر تكرير الرمز هين سهل ليس مفزعاً ولا صعباً على من تفكر فيه وتأمله إذ لا يورث لبساً. والخلاصة: اعلم أن الرمز الحرفي قد يتكرر قبل الواو الفاصلة لعارض اضطره لذلك، كتتميم القافية، أو تزيين اللفظ، أو لأسرار أخرى قد لا ندرکها الآن، ويرزق الله من خلقه من يفتح عليه بفتوح العارفين، وينور قلبه، وبصيرته، ويدرك

من معاني الأبيات الظاهرة ما لم يدركه الأولون. ولذا ذكر بعض المواضع التي تكرر فيها الرمز إما بعينه كأن يقول: (حَلَاً حَلَاً) أو (عَلَاً عَلَاً) أو يرمز لجماعة ثم يرمز لواحد من تلك الجماعة وسيأتي بيان ذلك مفصلاً.

(سَمَاً أَلَاً) : (ألف الوصل) في كلمة (أَلَاً) لـ (نافع) وهو في مدلول (سَمَاً).
(إِذْ سَمَاً كَيْفَ عُولَاً) : (فالمهزة) في (إِذْ) لـ (نافع) وهو داخل في مدلول (سَمَاً).
(اعْتَادَ أَفْصَلَاً) : (فهمزة الوصل) في كلمة (اعْتَادَ) رمز لـ (نافع)، وجاءت كلمة (أَفْصَلَاً) لحكمة

بلاغية ستعرفها أثناء شرح البيت في موضعه في آل عمران.

(شَاءَ ثَلَاً) : فالتاء من (ثَلَاً) لـ (دوري الكسائي) وهو في مدلول (شَاءَ).
(كَيْفَ سَمَاً اعْتَلَاً) : (ألف الوصل) في (اعْتَلَاً) لـ (نافع) وهو في مدلول (سَمَاً).
(حَقُّ صَرَى حَلَاً) : فالحاء من (حَلَاً) لـ (أبي عمرو) وهو في مدلول (حَقُّ).
(غُضِنَ تَهْدَلَاً) : فالتاء من (تَهْدَلَاً) لـ (دوري الكسائي) وهو في مدلول (غُضِنَ).
(عَنْ شَذَا نَفَرٍ مِلَاً) : فالميم من (مِلَاً) لـ (ابن ذكوان) وهو في مدلول (نَفَرٍ).
(حَلَاً حَلَاً) : هنا الرمز الحرفي لـ (أبي عمرو) تكرر بعينه.
(شَاعَ تَنْزَلَاً) : هنا (التاء) من (تَنْزَلَاً) لـ (دوري الكسائي) وهو في مدلول (شَاعَ).
(حِصْنٌ تَطُولَاً) : هنا (التاء) في (تَطُولَاً) لـ (دوري الكسائي) وهو في مدلول (حِصْنٌ).
(حِصْنٌ تَجَمَّلَاً) : هنا (التاء) في (تَجَمَّلَاً) لـ (دوري الكسائي) وهو في مدلول (حِصْنٌ).
(عَلَى حَقَّةً طَلَاً) : هنا (الطاء) في (طَلَاً) لـ (دوري البصري) وهو في مدلول (حَقَّةً).
(ذَكَرَاً مُكَمَّلَاً) : هنا الميم في كلمة (مُكَمَّلَاً) لـ (ابن ذكوان) وهو في مدلول (ذَكَرَاً).
(حَلَوْ شَرَعَ تَسْلَسَلَاً) : هنا (التاء) من (تَسْلَسَلَاً) لـ (دوري الكسائي) وهو في مدلول (شَرَعَ).

(عَدِيرٌ تَسْلَسَلَاً) : هنا (التاء) في كلمة (تَسْلَسَلَاً) لـ (دوري الكسائي) وهو في مدلول (عَدِيرٌ).

(شَقُّ تَهْلَلَاً) : هنا (التاء) في كلمة (تَهْلَلَاً) لـ (دوري الكسائي) وهو في مدلول (شَقُّ).
(عَلَاً عَلَاً) : فالعين لـ (حفص) وتكرر الرمز بعينه.

(استدراك أبي شامة) : ولو قال: (وَرُبَّ مَكَانٍ كَرَّرَ الرَّمْزَ) لكان أظهر لغرضه وأبين، واعلم أنه كما يكرر الرمز لعارض، فقد تكرر الواو الفاصلة أيضاً لذلك كقوليه في باب حروف قربت مخارجها:

وَإِذْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْ رَسَا
وَمَعَ جَزْمِهِ يَفْعَلُ — ذَلِكَ سَلِمُوا
وكقوله في سورة التوبة:
يَضِلُّ بِضَمِّ الْيَاءِ مَعَ فَتْحِ ضَاوِهِ
وَأَنْ تُقْبَلَ التَّذْكِيرُ شَاعَ وَصَالُهُ
ولم ينبه على ذلك وهو واضح.

(رموز الاجتماع)

قال أبو شامة: لَمَّا اصطلح الناطم على رموز للقراء منفردين، اصطلاح أيضاً على رموز لهم مجتمعين، إلا أنه ليس لكل اجتماع، بل لَمَّا يكثر دوره ووقوعه. ومن رموز الاجتماع:

الكوفيون وهم (عاصم وحزرة والكسائي)	ث

قال الشاطبي مبيّناً الرموز الكلمية الجماعية للقراء:

وَمِنْهُمْ لِلْكَوْفِيِّ ثَاءٌ مَثَلْتُ

قال أبو شامة: والضمير في (وَمِنْهُمْ) للحروف للعلم بها، والمراد بقوله (للكوفي): أي للقارئ الكوفي من السبعة، أي لهذا الجنس منهم، وكان قد بقي ستة أحرف فجعل كل حرف منها رمزاً لَمَّا يذكره، فذكر في هذا البيت حرفين (الثاء) و(الخاء). قلت: (الخاء) ستأتي في الشطر التالي. قال أبو شامة: ووصف (الثاء) بكونها مثلث النقط بقوله (ثَاءٌ مَثَلْتُ) ليميزه من الباء والثاء. وقال صاحب اللآلئ: ومثل ذلك إنما يذكر لرفع اللبس بين الحروف وما شاكله في الصورة، فالباء والثاء والخاء متشاكلات، غير أنه ليس ها هنا لَمَّا تقدم من أن الباء لـ (قالون)، والثاء للدوري عن الكسائي، فتعيّن أن المذكور للكوفيين، وإذا عدم اللبس كان ذكر ذلك للتوكيد، وقد يرتفع اللبس عمن نظر في هذا الموضوع ولم ينظر فيما قبله. قال الشاطبي في سورة يوسف:

..... وَخَفَّفَ كُذِّبُوا ثَابِتاً ثَلَا

وقال الشاطبي في سورة عبس:

..... وَأَكَا صَبِينَا فَتَحُهُ ثَابِتُهُ ثَلَا

وقال الشاطبي في سورة النساء:

وَكُوفِيْهِمْ تَسَاءُلُونَ مُخَفَّفًا

وقال الشاطبي في سورة آل عمران:

وَكَفَّلَهَا الْكَوْفِي ثَقِيلاً.....

وقال الشاطبي في سورة الجن:

وَكَسَلَكُهُ يَا كُوف.....

وقال الشاطبي في سورة الانقطار:

..... وَخَفَفَ فِي فَقَدْ ذَلِكُ الْكُوفِي.....

خ

القراء السبعة ماعدا نافعا

وَسَيِّئُهُمْ بِالْخَاءِ لَيْسَ بِأَغْفَلًا

..... عَنِتُّ الْأَلَى أَتْبَتْهُمْ بَعْدَ نَافِعٍ

قال أبو شامة: والضمير في (وَسَيِّئُهُمْ) للقراء، أي يعبر عنهم بالخاء، ثم بين الستة منهم

فقال: (عَنِتُّ الْأَلَى أَتْبَتْهُمْ بَعْدَ نَافِعٍ)، و(الْأَلَى) بمعنى الذين، أي عَنِتُّ بالستة الذين

ذكرتهم بعد ذكر (نافع) وهم باقي السبعة. وقوله في الخاء (لَيْسَ بِأَغْفَلًا) أي: أنه منقوط

ليميزه من الخاء المهملة. وقال القاضي: الأغفل من الحروف هو الذي لم ينقط، فمعناه:

بالخاء التي لم تغفل عن النقط بل نقطت. قال الشاطبي في سورة الأنعام:

..... سَبِيلَ بَرْفَعٍ خُذْ.....

وقال الشاطبي في سورة المدثر:

وَمَا تَذْكُرُونَ الْغَيْبُ خُصَّ وَخُلَا

ذ

ابن عامر والكوفيون الثلاثة (عاصم وحزرة والكسائي)

وَكُوفٍ وَشَامٍ ذَالُهُمْ لَيْسَ مُغْفَلًا

قال أبو شامة: وعبر عن (الكوفيين وابن عامر) وهو الشامي (بالدال)، وقال (لَيْسَ مُغْفَلًا)

ليميزه عن الدال المهملة. وقال القاضي: (ذَالُهُمْ لَيْسَ مُغْفَلًا): أي لم تغفل عن النقط، بل

نقطت. قال الشاطبي في البقرة:

وَنُنَشِّرُهَا ذَاكَ وَبِالرَّاءِ غَيْرُهُمْ

وقال الشاطبي في سورة الرعد:

..... وَفِي الْكَافِرِ الْكُفَّارُ بِالْجَمْعِ ذَلَا

قال ابن القاصح: ثم لَمَّا فرغ من حروف (تخذ)، شرع في تفصيل حروف (ظفش)

ومن رموز الاجتماع: حرف (الطاء) لـ (الكوفيين الثلاثة وابن كثير).

ظ	ابن كثير والكوفيون الثلاثة (عاصم وحمة والكسائي)

وَكُوفٍ مَعَ الْمَكِّيِّ بِالطَّاءِ مُعْجَمًا

قال أبو شامة: المعجم من الحروف ما نقط، من قولهم: أعجمت الكتاب، أي: أزلت عجمته، والمهمل ما لم ينقط، وقال (بِالطَّاءِ مُعْجَمًا) لئلا يلبس بالطاء المهملة.

وقال صاحب اللآلئ: وصفت الحروف المنقوطة بذلك لأنها أزيل عجمتها والتباسها بنقطها،

والمهمل ما لم ينقط، ووصفت بذلك لأنه أهمل نقطها. قال الشاطبي في ياءات الإضافة:

وَحُزْنِي وَتُوفِيقِي ظِلَالٌ

وقال الشاطبي في سورة المزمل:

وَأَنَا ثُلَّةٌ فَانصَبْ وَقَالَ نَصْفُهُ ظِيٌّ

غ	أبو عمرو والكوفيون الثلاثة (عاصم وحمة والكسائي)

وَكُوفٍ وَبَصْرٍ غَيْثُهُمْ لَيْسَ مُهْمَلًا

فحرف (الغين) لـ (الكوفيين الثلاثة وأبي عمرو البصري). قال القاضي: (غَيْثُهُمْ لَيْسَ مُهْمَلًا): أي لم يهمل من النقط، بل نقط، والحروف المهملة هي الخالية من النقط. وقال

(غَيْثُهُمْ لَيْسَ مُهْمَلًا) لئلا يلبس بالعين المهملة. قال الشاطبي في سورة الفرقان:

تَشَقُّقُ خِفِّ الشَّيْنِ مَعَ قَافٍ غَالِبٌ

وقال الشاطبي في سورة الشعراء:

..... وَالْأَيْكَةِ اللَّامُ سَاكِنٌ مَعَ الْهَمْزِ وَاخْفِضْهُ وَفِي صَادَ غَيْطَلًا

وقال الشاطبي في سورة الزخرف:

عِبَادُ بَرِّعِ الدَّالِ فِي عِنْدَ غَلْغَلًا

وقال الشاطبي في سورة الفتح:

..... وَفِي يَاءٍ يُؤْتِيهِ غَدِيرٌ تَسْلَسَلًا

قال أبو شامة: وتمت حروف (أبجد)، واحتاج إلى الاصطلاح في التعبير عن جماعات يكثر اتفاقهم على القراءة، فوضع ثمان كلمات لمن سيأتي ذكرهم وهي: (صحبة، صحاب، عم،

سما، حق، نفر، حرمي، حصن) منها ما هو دال على اثنين، وهو (عم) و(حق) و (حرمي)، والبواقي مدلولها جماعة. ومن رموز الاجتماع:

هزة والكسائي

ش

وَذُو النَّقْطِ شَيْنٌ لِلْكَسَائِيِّ وَحَمْزَةٌ

ف (الشين) رمز لـ (الكسائي وهزة). قال الشاطبي في سورة البقرة:

وَقُلْ حَسَنًا شُكْرًا وَحُسْنًا بِضْمَةٍ وَسَاكِهٍ الْبَاقُونَ وَاحْسِنِ مَقُولًا

وقال الشاطبي في سورة يونس:

وَفِي بَاءٍ تَبْلُو التَّاءُ شَاعَ تَنْزُلًا

هزة والكسائي وشعبة

صُحْبَةٌ

وَقُلْ فِيهِمَا مَعَ شُعْبَةٍ صُحْبَةٌ ثَلَا

قال أبو شامة: فجعل لـ (هزة والكسائي) إذا اتفق معهما (أبو بكر شعبة) عن (عاصم) لفظ (صُحْبَةٌ) و(ثَلَا) بمعنى تبع، أي تبع ما قبله في أنه رمز وليس بصفة لـ (صُحْبَةٌ) وإلا تقيدت وأشعر اللفظ بأن المجموع هو الرمز، وكذا ما سيأتي في قوله (كَفَرْتُ حَلَا). قال الشاطبي في آل عمران:

وَقَرَّحْ بِضْمِ الْقَافِ وَالْقَرَّحُ صُحْبَةٌ

وقال الشاطبي في سورة العنكبوت:

يَرَوْنَ صُحْبَةَ خَاطِبٍ

وتارة يرمز لهم بالحرف نحو قوله في سورة البقرة:

وَمَوْصٍ ثَقُلَهُ صَحٌّ شُلْشَلًا

هزة والكسائي وحفص

صَحَابٌ

صَحَابٌ هُمَا مَعَ حَفْصِهِمْ

قال أبو شامة: (هُمَا): يعني (هزة والكسائي مع حفص) عن (عاصم) يعبر عنهم بـ (صَحَابٍ). وقال الضباع: إذا كانا- أي هزة والكسائي- مع (حفص) صاحب (عاصم) إذ هو المراد بـ (حفص) عند الإطلاق في غير باب الإمالة فقل فيهم (صَحَابٍ). قال الشاطبي في هود:

وَفِي سَعْدُوا فَاظْمُمُ صَحَابًا وَسَلِّ بِهِ

وقال الشاطبي في سورة محمد:

وَأَسْرَارَهُمْ فَكَسِرَ صَحَاباً.....

وتارة يرمز لهم بالحرف نحو قوله في سورة يوسف:

وَفَتِيَّتِهِ فَتَيَانِهِ عَنْ شَدْأٍ وَرَدْ

نافع وابن عامر

عَمَّ

..... عَمَّ نَافِعٌ

وَشَامٌ

قال أبو شامة: ولفظ (عَمَّ) دليل (نافع وشام). أي (نافع وابن عامر). قال الشاطبي في البقرة:

وَوَاتَّخِذُوا بِالْفَتْحِ عَمَّ وَأَوْغَلًا

وقال الشاطبي في سورة عبس:

..... وَفَا مُسْتَفْرَةً عَمَّ فَتَحُهُ

نافع وابن كثير وأبو عمرو

سَمَا

..... سَمَا فِي نَافِعٍ وَفَتَى الْعَلَا

وَمَلَكٌ

قال أبو شامة: و(سَمَا) مستقر في التعبير به عن (نافع وفتى العلا - وهو أبو عمرو بن

العلا - وفي ابن كثير) وهو المراد بقوله (وَمَلَكٌ). قال الشاطبي في سورة ياسين:

وَوَالْقَمَرَ أَرْقَعَهُ سَمَاً وَلَقَدْ حَلَا

وقال الشاطبي في سورة الصف:

وَلِلَّهِ زِدْ لَاماً وَالْصَّارَ كُوناً

..... سَمَاً

ابن كثير وأبو عمرو

حق

وَمَلَكٌ وَحَقٌّ فِيهِ وَإِبْنُ الْعَلَاءِ قُلْ

قال أبو شامة: والمراد بقوله (فيه) أي في (المكي) وهو (ابن كثير)، أي استقر لفظ (حَقٌّ

(فيه وفي (ابن العلاء). قال الشاطبي في سورة التوبة:

وَوَحَّدَ حَقٌّ مَسْجِدَ اللَّهِ الْأَوَّلَا

وقال الشاطبي في سورة النور:

وَحَقٌّ وَفَرَضْنَا ثَقِيلًا

ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر

نَقَرٌ

وَقُلْ فِيهِمَا وَالْيَخْصِي نَقَرٌ حَلَا

قال أبو شامة: ولفظ (كَفَرٌ) قل فيهما، أي في (ابن كثير وأبي عمرو وفي اليحصبي) وهو (ابن عامر). قال الشاطبي في سورة الأنعام: وَيَبْنِيكُمْ أَرْفَعُ فِي صَفَا تَفَر.....

نافع وابن كثير

حرمي

وَحَرَمِي الْمَكِّي فِيهِ وَكَافِع

أي ولفظ (حرمي) - بكسر الحاء وسكون الراء - اشترك فيه (ابن كثير ونافع)، وهو نسبة إلى الحرم، والحرم والحرم واحد. قال الشاطبي في سورة النساء: وَفِي حَسَنَةِ حَرَمِي رَفِع..... وقال الشاطبي في سورة الكهف:

وَحَرَمِيَهُمْ مُلَّتْ فِي الْإِلَامِ ثَقَلَا

وقال الشاطبي في سورة البقرة:

وَصِيَّةُ أَرْفَعُ صَفُو حَرَمِيهِ رَضَى

تنبيه: توسط الرمز الكلمى وهو (حرمي) بين رمزين حرفيين وهو (صفو) و (رضى).

الكوفيون الثلاثة (عاصم وحمة والكسائي) ونافع

حصن

وَحِصْنٌ عَنِ الْكُوفِيِّ وَكَافِعُهُمْ عَلَا

قال أبو شامة: (وَحِصْنٌ) جعلته عبارة عن (الكوفيين ونافع). وقوله (عَلَا) أي الحصن، أو المذكور، أي ظهر المراد وانكشف. قال الشاطبي في سورة الإنسان:

وَحَطَّابُوا..... تَشَاءُونَ حِصْنٌ.....

قال أبو شامة: وهذه الألفاظ الثمانية تارة يأتي بها بصورتها، وتارة يضيف بعضها إلى ضمير القراء كقوله في سورة المرسلات:

وَلَذَرْنَا صَحَابَهُمْ..... حَمَلُوا.....

كما قال في سورة النساء:

وَكُوفِيَهُمْ تَسَاءَلُونَ مُخَفَّفَا

كما قال في سورة الأنعام:

وَرَزَيْنَ فِي ضَمٍّ وَكَسَرٍ وَرَفَعُ قَتَا

وَيُخَفِّضُ عَنْهُ الرِّفْعُ فِي شُرْكَائِهِمْ

وتارة يضيفه إلى الهاء والكاف نحو قوله في سورة الكهف:

وَحَامِيَةٍ بِالْمَدِّ صُحْبَتُهُ كَلَامٌ

.....

.....

وَفِي الْهَمْزِ يَاءٌ عَنْهُمْ

كما قال في سورة الكهف:

.....

وَقُلْ مَرْفُوعًا فَتَحَّ مَعَ الْكَسْرِ عَمَّهُ

كما قال في سورة المؤمنين:

..... بَتَّبْتُ

..... وَاضْمُ وَأَكْسِرِ الضَّمُّ حَقُّهُ

كما قال في سورة الانفطار:

..... وَحَقُّكَ يَوْمٌ لَا

.....

ثم قال الشاطبي:

وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ أَوْ بَعْدُ كَلِمَةً فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي وَأَقْضِ بِالْوَاوِ فَيَصِلَا

قال السخاوي: يعني أنه إذا أتت كلمة من الكلمات المضمنات الأوائل من قبل (صُحْبَةً) مثلاً، أو (صحاب)، أو أخواتهما، فهي تضاف إليها، ومدلوها داخل في عدة رجال تلك الترجمة.

كقوله في سورة البقرة:

.....

مَعًا قَدَرُ حَرْكٍ مِنْ صَحَابٍ

وكقوله في سورة القصص:

..... بَلَّةٌ كَهْفُ ضَمِّ الرَّهْبِ وَأَسْكَنَهُ ذُبْلًا

..... وَصَحْ

وقال أبو شامة: أي هذه الكلمات الثمان التي وضعتها رمزاً، تارة أستعملها مجردة عن الرمز الحرفي الذي تقدم ذكره، وتارة يجتمعان، فإذا اجتمعا لم ألزم ترتيباً بينهما، فتارة يتقدم الحرفي على الكلمة، وتارة تتقدم الكلمة على الحرف، كقوله في سورة النساء:

.....

وَعَمَّ فَقَى قَصْرُ السَّلَامِ مُؤَخَّرًا

وكقوله في سورة القصص:

..... بَلَّةٌ كَهْفُ ضَمِّ الرَّهْبِ وَأَسْكَنَهُ ذُبْلًا

..... وَصَحْ

وتارة يتقدم الحرفي على الكلمتي كقوله في سورة آل عمران:

.....

نَعَمٌ عَمَّ فِي

الشُّورَى

وتارة تتوسط الكلمة بين حرفين كقوله في سورة البقرة:

وَصِيَّةً ارْتَفَعُ صَفْوُ حَرَمِيَّهِ رِضَى

وقوله في سورة آل عمران:

مَعَ الْكَهْفِ وَالْإِسْرَاءِ يَنْشُرُكُمْ سَمَاءً نَعْمَ ضُمَّ حَرَكُ الْكَسْرِ الضَّمُّ أَثْقَلَ

ومدلول كل واحد من الحرف والكلمة بحاله لا يتغير بالاجتماع، فهذا معنى قوله: (فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي)، أي على ما اشترطه واصطلحت عليه من موضوع كل واحد منهما، أي أنه باق بحاله، (وَأَقْضِ بِالْوَاوِ فَيَصَلَا) عند انتهاء كل مسألة، سواء كان رمزها بالحرف، أو بالكلمات، أو بهما، إلا حيث لا رية في الاتصال كقوله في سورة التكوين:

وَحَقَّقَ حَقَّ سُجْرَتِ ثَقُلُ نُشْرَتِ شَرِيعَةٌ حَقَّ سَعْرَتِ عَنْ أُولَى مَلَأَ

فالمعنى: مهما أتت من قبل الرمز الحرفي، أو من بعده كلمة من هذه الكلمات الثمان، أو مهما أتت من قبل هذه الكلمات الثمان، أو بعدها كلمة من الكلمات التي تدخل حروف أوائلها على

القارئ، سواء كان مفرداً كالألف والdal، أو مجتمعاً كالشين والذال.... إلخ

فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي وَأَقْضِ بِالْوَاوِ فَيَصَلَا

وقال شعله: كلما أتت من الكلمات الثمان المرموز بها واحدة من قبل الرمز الحرفي أو من بعده، سواء كان الحرف رمز واحد نحو قوله في سورة النساء:

وَعَمَّ فَتَى قَصْرُ السَّلَامِ مُؤَخَّرًا

أو جماعة كـ الشين والذال، وسواء دخل الحرف في الكلمة أم لم يدخل نحو (سَمَاءُ الْعَلَمِ) (فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي) أنك تنظر إلى الحروف المرموز بها في أول الكلمة، فإن لم يدخل في رجال تلك الكلمة

أضفه إليهم، وإن دخل فيهم فهو من باب:

وَرُبَّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا لَمَّا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مَهُولًا

واحكم بالواو الفاصلة، وكرر ذكر الواو هنا لاختلاف الموضعين، لأن الأول مجيئها بعد الرمز الصغير، وها هنا بعد الكبير. وقال القاضي: وليس ذكر الواو هنا تكراراً، لأن السابق للرمز الحرفي، وهذا للرمز الكلمي. قال السمين: الكلم - أي الرموز الكلمية - أقوى من الحروف - أي الرموز الحرفية - فلما اجتمعت معها جعلت تابعة لها، فإن تقدمت على كلمة التلاوة تقدمت معها، وإن تأخرت تأخرت. ثم قال الشاطبي:

وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَلِإِنِّي بَصِدُهُ غَنِيٌّ فَرَاخِمٌ بِالذِّكَاءِ لِتَفْضُلَا

كَمَدٌ وَإِثْبَاتٌ وَفَتْحٌ وَمُدْغَمٌ
وَجَزْمٌ وَتَذْكِيرٌ وَغَيْبٌ وَخَفَّةٌ
وَحَيْثُ جَرَى التَّخْرِيكُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ
وَأَخِيَتْ بَيْنَ الثُّونِ وَالْيَا وَفَشَحِهِمْ
وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِنًا
وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةً
وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ آتِي بِكُلِّ مَا
وَسَوْفَ أَسْمِي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ
وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ مَذْهَبٌ

وَهَمْزٌ وَثَقِيلٌ وَاخْتِلَاسٌ تَحْصُلًا
وَجَمْعٌ وَتَنْوِينٌ وَتَخْرِيكٌ أَعْمَلًا
هُوَ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ أَخَاهُ مَنْزِلًا
وَكَسْرٌ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالْخَفَضِ مَنْزِلًا
فَغَيْرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلًا
عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيَّدَ الْعُلَى
رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكَلًا
بِهِ مُوَضِحًا جِيدًا مُعَمًّا وَمُخَوَّلًا
فَلَا بُدَّ أَنْ يُسَمَّى فَيُدْرَى وَيُعْقَلًا

(البيان والتفصيل والإيضاح) للقواعد السابقة.

قال أبو شامة: شرع يمثل الألفاظ التي يستغني بها عن أضدادها أو بأضدادها عنها، أي هي (كَمَدٌ) وما بعده، وهي منقسمة إلى ما له ضد معين، وإلى ما ليس كذلك، فالأول يفهم بالعقل، والثاني بالاصطلاح، وإنما أشرح ما ذكره واحدًا واحدًا، وأبين ما فيه وأزيد على ما ذكره أمثلة أخرى.

وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بَضِضُهُ غَنِيٌّ فَزَا حِمٌّ بِالذِّكَاءِ لَتَفَضُّلًا

قال أبو شامة: أي وما كان من وجوه القراءات له ضد فإنه يستغني بذكر أحدهما عن ذكر الآخر، فيكون مَنْ سَمِيَ يَقْرَأُ بِمَا ذَكَرَ، وَمَنْ لَمْ يَسْمَ يَقْرَأْ بِضِدِّ مَا ذَكَرَ، كقوله في سورة المنافقين:

وَحَفَّ لَوْزًا أَلْفَا.....

فيعلم أن غير (نافع) يشدده، وليس هذا الاستغناء بلازم، فإنه قد يذكر القراءة الأخرى المعلومة من الضد كقوله في سورة البقرة:

وَلَكِنْ خَفِيفٌ وَالشَّيَاطِينُ رَفَعُهُ كَمَا شَرَطُوا وَالْعَكْسُ نَحْوُ سَمَا الْعَلَا

وإن لم تكن القراءة الأخرى تعلم بالضد ذكرهما نحو قوله في سورة البقرة:

..... أَوْصَى بِوَصَى كَمَا اغْتَلَا

وكقوله في سورة الأنعام:

وَأَلْجَيْتَ لِلْكَوْفِي أَلْجَى تَحَوَّلَا.....

ومنى لفظ بالقراءتين فلا حاجة إلى تقييد واحدة منهما، فإن قيده كان زيادة بيان كما فعل في:

وَمَا يَخْدَعُونَ الْفَتْحُ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ وَبَعْدَ ذَاكَ وَالْفَيْرُ كَالْحَرْفِ أَوَّلًا

وإنما قال (بَصِيْءٌ) ولم يقل (به) ولا (بذكره)، لأنه قصد المعنى المذكور في قوله: ﴿وَأَنْ تَضِلَّ إِحْدَهُمَا فَتُزَكَّرَ إِحْدُهُمَا الْأُخْرَى﴾ البقرة. ولم يقل فتذكرها، أي أيتها ضلت ذكرتها الأخرى، فهذا اللفظ أوغل في الإبهام من ذكر الضمير، وكذا قوله: (بَصِيْءٌ) أي أستغني بأحد الضدين عن الآخر. وقال صاحب اللآلئ: وهكذا يفعل أبدأ، يلتفت أولاً إلى ما لم يذكره فيأتي

بضده ويكتفي به في الدلالة على المتروك ولأجل ذلك قال:

وَمَا كَانَ ذَا ضِدِّ فَإِنِّي بِضِدِّهِ غَنِيٌّ فَزَا حِمٌّ بِالذِّكَاةِ لِتَفْضُلًا

ولو كان التفاته أولاً إلى المذكور لقال (فَأِنِّي بِهِ غَنِيٌّ). قال أبو شامة: واعلم أنه لم يبين كلامه في الأضداد هنا على ما يعلم بالعقل أنه ضده، بل بعضه كذلك وبعضه اصطلاح هو عليه، وبيان ذلك فيما ذكر من الأمثلة كما سيأتي، وقد لف بعضها ببعض، والذكي يميز ذلك، ولهذا قال (فَزَا حِمٌّ بِالذِّكَاةِ لِتَفْضُلًا). أي: زاحم العلماء بذكائك وسرعة فهمك لتفضل وتتفوق على أقرانك. وقال صاحب اللآلئ: أي زاحم من نظر في هذه الأضداد وغيرها من معاني القصيد بذكائك وفطنتك. وقال القاضي: فزاحم العلماء بثاقب فكرك، وحصافة ذهنك، لتعد مع الفضلاء. والخلاصة أنه يريد أنه إذا كان في الكلمة القراءانية قراءتان فسوف أذكر قراءة واحدة، وتؤخذ القراءة الثانية من الضد، فأستغني بذكر أحد الضدين عن الآخر لدلالته عليه بطريق المفهوم، فيكون من سمى يقرأ بما ذكر، ومن لم يُسم يقرأ بضد ما ذكر. ونوصي بقراءة هذه الأضداد بفهم وبصيرة ودقة وإتقان، وجميع التنبيهات التي سنذكرها وإليك بيان القواعد السابقة:

القاعدة رقم (١)	(المدّ ضده القصر وبالعكس) .
القاعدة رقم (٢)	(الإثبات ضده الحذف وبالعكس) .
القاعدة رقم (٣)	(الفتح والإمالة والتقليل) .
القاعدة رقم (٤)	(الإدغام ضده الإظهار وبالعكس) .
القاعدة رقم (٥)	(الهمز ضده ترك الهمز وبالعكس) .
القاعدة رقم (٦)	(النقل ضده إبقاء الحركة وبالعكس) .

- القاعدة رقم (٧) (الاختلاس ضده إتمام الحركة) .
- القاعدة رقم (٨) (الجزم ضده الرفع ولا ينعكس) (فهذا مما اصطلح عليه) .
- القاعدة رقم (٩) (التذكير ضده التأنيث وبالعكس) .
- القاعدة رقم (١٠) (الغيب ضده الخطاب وبالعكس) .
- القاعدة رقم (١١) (التخفيف ضده الثقيل أو التشديد وبالعكس) .
- القاعدة رقم (١٢) (الجمع ضده التوحيد أو الإفراد وبالعكس) .
- القاعدة رقم (١٣) (التنوين ضده ترك التنوين وبالعكس) .
- القاعدة رقم (١٤) (التحريك ضده الاسكان) .
- القاعدة رقم (١٥) (التحريك المطلق يراد به الفتح وضده الإسكان) (فهذا مما اصطلح عليه) .
- القاعدة رقم (١٦) (التحريك المقيد بحركة معينة يراد به ما قيده من الحركة، ويكون الضد السكون) (فهذا مما اصطلح عليه) .
- القاعدة رقم (١٧) (السكون المطلق ضده الفتح) (فهذا مما اصطلح عليه) .
- القاعدة رقم (١٨) (إذا كان ضد السكون حركة غير الفتح فإنه يقيد بها) (فهذا مما اصطلح عليه) .
- القاعدة رقم (١٩) (الياء والنون ضدان في اصطلاح الشاطبي) (فهذا مما اصطلح عليه) .
- القاعدة رقم (٢٠) (الفتح ضده الكسر وبالعكس) (فهذا مما اصطلح عليه) .
- القاعدة رقم (٢١) (النصب ضده الخفض وبالعكس) (فهذا مما اصطلح عليه) .
- القاعدة رقم (٢٢) (الضم ضده الفتح ولا ينعكس) (فهذا مما اصطلح عليه) .
- القاعدة رقم (٢٣) (الرفع ضده النصب ولا ينعكس) (فهذا مما اصطلح عليه) .
- القاعدة رقم (٢٤) في قول الشاطبي:
- وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةٌ عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيْدَ الْعَلَا
- القاعدة (٢٨) (الاسم الصريح لا يجتمع مع الرمز أبداً، إلا في حالات معينة ستعرفها، وهناك مصطلحات لم يذكرها في المقدمة وذكرها في النظم ستعرفها لاحقاً) .
- القاعدة رقم (١): (المدّ ضده القصر وبالعكس) . قال أبو شامة: أما المدّ فضده القصر، وهو متعين، وكلاهما مستعمل مستغني به عن الآخر في هذه القصيدة. ومعنى المدّ:

إثبات حرف الألف في الكلمة. ومعنى القصر: حذف حرف الألف. قال الشاطبي في سورة المجادلة:

وَأَمْدُذْ فِي الْمَجَالِسِ نَوْفَلًا

وقال الشاطبي في سورة النساء:

وَقَصْرُ قِيَامًا عَمَّ

وسأتي معنى المد والقصر في أحكام المدود عند قوله:

إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ هَا بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوْ الْوَأُوْءُ عَنْ ضَمِّ لَقِي هَمْزٌ طَوَّلًا

فَإِنْ يَنْفَصِلْ فَأَلْقَ صَرْ بَادِرَةً طَالِبًا بِخَلْفِهِمَا يُرْوِيكَ دَرًّا وَمُخْضَلًا

وعند قوله:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لَوَرْشٍ مُطَوَّلًا

وَوَسْطُهُ قَوْمٌ كَأَمَنْ هَوَّلًا ءِ إِلَهَةٍ آتَى لِلإِيمَانِ مُثَلًّا

القاعدة رقم (٢): (الإثبات ضده الحذف وبالعكس). قال أبو شامة: وأما الإثبات فضده الحذف، وكلاهما مستعمل وما في معناهما. قال الشاطبي في سورة الأعراف:

..... وَمَا الْوَأُوْءُ دَعُ كَفَى

وقال الشاطبي في سورة آل عمران:

..... قُلْ سَارِعُوا لَا وَأَوْ قَبْلُ كَمَا انْجَلَى

وسأنبه على ما يرد من ذلك على اختلاف ألفاظه.

تنبيه مهم جداً: (الحذف والإثبات) متوقف على الأثر والنقل المتواتر والسند الصحيح عن النبي ﷺ، واحذر أن تظن أن (الحذف والإثبات) من قبيل الهوى والاستحسان والاختيار والاجتهاد، فالقراء متبعون لِمَا أُنْزِلَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، والرسول كما أقرأه جبريل، وجبريل كما أخذته من رب العزة، فيجب علينا اتباع المنقول المتواتر عن النبي ﷺ.

القاعدة رقم (٣): (الفتح والإمالة والتقليل). قال أبو شامة: والفتح هنا ضد الإمالة الكبرى والصغرى، ولأجل تنوع ضديه ترك استعماله في الغالب خيفة الإلباس، واستعمل ضديه خيفة الإلباس. كقوله في آل عمران:

وَإِضْجَاعُكَ التَّوْرَةَ مَا رُدَّ حُسْنُهُ وَقُلِّلَ فِي جَوْدٍ وَبِالْخُلْفِ بَلَّلًا

فإن قيل: فهلا ذكرها هنا ما استعمله؟ قيل: لا يلزم ذلك لِمَا تقدم في قوله (فَأَنِّي بَصِئَهُ غَتِي).

(استدراك أبي شامة): وأما الفتح فلم يكن له حاجة إلى ذكره، لأنه سيذكر فيما بعد أنه آخا بين الفتح والكسر فصاراً ضدّين بالاصطلاح، وإن كان أراد به أنه ضد للإمالة كما ذكره الشيخ - يريد السخاوي - في شرحه فهو قليل الفائدة، ولم يستعمله إلا في قوله في سورة يوسف:

وَبُشِّرَ أَيْ حَذَفُ الْيَاءِ ثَبَّتْ وَمُيَّلاً

شِفَاءً وَقَلَّلَ جِهْبِذاً وَكِلَاهُمَا
عَنِ ابْنِ الْعَلَاءِ وَالْفَتْحُ عَنْهُ تَفْضُلاً
وقوله في باب الإمالة:

وَذُو الرِّاءِ وَرَشَّ بَيْنَ بَيْنَ وَفِي أَرَا
وَلَكِنْ رَعَوْسَ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتَحَهَا
كَهُمْ وَذَوَاتِ الْيَاءِ لَهُ الْخُلْفُ جُمُلاً
لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَاحْضَرُ مُكَمَّلاً

وإنما الذي يستعمله كثيراً الإمالة وضدها ترك الإمالة، ويعبر عنه بعض القراء بالفتح، كما يعبر عنه بعض النحويين عن الإمالة بالكسر، ويعبر الناظم عنها - أي الإمالة الكبرى - أيضاً بالإضجاع. وقال ابن القاصح: وإنما لم يقع التقييد بالفتح إلا في هذين الموضعين، لأن القراءة إذا كانت دائرة بين الفتح والإمالة فما يعبر الناظم بالفتح لعدم دلالة الفتح على أحد نوعي الإمالة، لأن الإمالة منقسمة (صغرى وكبرى)، فما تفهم القراءة الأخرى لو عبر بالفتح، فيعبر بالإمالة، إما الصغرى أو الكبرى، وأيهما كانت فضدها الفتح. قال السمين: المصنف لم يستعمل الفتح إلا حين تعيين أحد النوعين من ضده وذلك أن قوله:

شِفَاءً وَقَلَّلَ جِهْبِذاً وَكِلَاهُمَا
عَنِ ابْنِ الْعَلَاءِ وَالْفَتْحُ عَنْهُ تَفْضُلاً

أي الفتح عن (أبي عمرو) أشهر من الإمالة المحضة ومن الإمالة بين بين، ويبيّن البيت الذي قبله وهو قوله:

وَبُشِّرَ أَيْ حَذَفُ الْيَاءِ ثَبَّتْ وَمُيَّلاً
عَنِ ابْنِ الْعَلَاءِ وَالْفَتْحُ عَنْهُ تَفْضُلاً

شِفَاءً وَقَلَّلَ جِهْبِذاً وَكِلَاهُمَا
فَعَلِمَ أَنَّ ضِدَّ الْفَتْحِ هُنَا نَوْعُ الْإِمَالَةِ فَلَا لِبْسَ.

القاعدة رقم (٤): (الإدغام ضده الإظهار وبالعكس). قال أبو شامة: وأما المدغم فضده المظهر وكلاهما مستعمل. قال الشاطبي في سورة النساء:

إِدْغَامُ يَئِثَ فِي حُيَّلاً
وقال الشاطبي في سورة الكهف:

وَمَكَّنِي أَظْهَرُ دَلِيلًا

القاعدة رقم (٥): (الهمز ضده ترك الهمز وبالعكس) قال الشاطبي في سورة الكهف:

وَيَأْجُوجَ مَأْجُوجَ أَهْمَزِ الْكُلَّ نَاصِرًا

وقال الشاطبي في سورة سبأ:

..... وَيَهْمَزُ التَّوَسُّطَ تَتَاوَسَّحُوا صُحْبَةً وَتَوَصَّلَا

قال أبو شامة: قلنا أن الهمز ضده ترك الهمز، وقد يكون إلي بدل، وقد يكون إلي غير بدل كقول الشاطبي في سورة هود:

وَبَادِيَاءَ بَعْدَ الدَّالِ بِالْهَمْزِ حُلًّا

وقوله في عكس ذلك في باب الهمز المفرد:

وَوَرَّشَ لَيْلًا وَالنَّسِيءُ بَيَانُهُ وَأَذْغَمَ فِي يَاءِ النَّسِيءِ فَثَقُلَا

وترك الهمز قد يكون بحذفه، وهو حيث لا صورة له في الرسم كقوله في سورة البقرة:

..... وَفِي الصَّابِئِينَ الْهَمْزُ وَالصَّابِئُونَ خُذْ

وكقوله في سورة البقرة:

..... وَتُنْ سَهَا مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ذَكَتْ إِلَيَّ

وقد يكون بإبداله بالحرف الذي صور به الهمز، كقوله في سورة يونس:

..... وَحَيْثُ ضِيَاءٌ وَأَفَقُ الْهَمْزُ قُبْلًا

وكقوله في سورة النجم:

..... مَنَاءَ لِلْمَكِّي زِدِ الْهَمْزَ وَاحْفَلَا

..... وَيَهْمَزُ ضَمِيًّا

ويجوز أن يقال: الهمز وتركه من باب الإثبات والحذف فكان مغنياً عنه.

القاعدة رقم (٦): (النقل ضده إبقاء الحركة وبالعكس). قال أبو شامة: وأمّا النقل فعبارة عن تحويل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها مع حذف الهمزة، فضع ذلك إبقاء الهمز على حاله والساكن على حاله. قال الشاطبي في سورة البقرة:

..... وَتَقْلُ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ دَوَاوُنَا

قال أبو شامة: ولم يقع التقييد في القصيدة إلا بالنقل لا بضده نحو قوله في باب النقل:

..... وَنَقْلُ رِدَا عَنْ نَافِعٍ ...

وفي معنى النقل لفظاً التسهيل والإبدال - وسيأتي ردّ السمين الحلبي عليه - كقوله في البقرة: وَبَعْدَهُ
لَاَعْتَنُكُمْ بِالْخُلْفِ أَحْمَدُ سَهْلًا

وكقوله في سورة آل عمران:

وَلَا أَلْفَ فِي هَا هَاتُم زَكَ جَنًا وَسَهْلٌ أَخَا حَمْدٍ وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلًا

وكقوله في باب الهمزتين من كلمة:

وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ سَمَا.....

وكقوله في باب وقف (حمزة وهشام) على الهمز:

وَحَمْزَةٌ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهْلٌ هَمْزَةٌ إِذَا كَانَ وَسَطًا أَوْ تَطَرَّفَ مَنْزِلًا

وضد ذلك كله تحقيق الهمز، وقد استعمله في باب الهمزتين من كلمة في قوله:

وَحَقَّقَهَا فِي فَصَلَتْ صُحْبَةً أَعْمَ جَمَّيْ.....

وكقوله في سورة الزخرف:

ءَالِهَةٌ كُوفٍ يُحَقِّقُ ثَانِيًا وَقُلْ أَلِفًا لِلْكَلِّ ثَالِثًا أُبْدِلًا

قال السمين: وفيه نظر، إذ الإبدال والتسهيل أشبه بباب الهمز وتركه من النقل وتركه، وقد

جعل هو - يعني أبا شامة - ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ ﴿ضِيزَى﴾ من باب الهمز وتركه.

القاعدة رقم (٧): (الاختلاس ضده إتمام الحركة). قال أبو شامة: وأما الاختلاس فضده

إكمال الحركة، لأن معناه خطف الحركة والإسراع بها، وضده ترك ذلك، وهو التؤدة في

النطق بها تامة كاملة، والاختلاس كالنقل في أنه لم يقع التقييد إلا به دون ضده مع أن

استعماله قليل كقوله

في سورة البقرة عطفًا على قراءة (أبي عمرو):

وَأَسْكَانُ بَارِيكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ لَهُ وَيَأْمُرُهُمْ أَيْضًا وَيَأْمُرُهُمْ تَلَا

وَيَنْصُرُكُمْ أَيْضًا وَيُشْعِرُكُمْ وَكَمْ جَلِيلٍ عَنِ الدُّورِيِّ مُخْتَلِسًا جَلًا

وقد يعبر عن الاختلاس بالإخفاء كثيرًا، كقوله في سورة البقرة:

نَعِمًا مَعًا فِي الثُّونِ فَشَحَّ كَمَا شَفَا وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ صِغَ بِهِ خُلَا

وكقوله في سورة النساء:

.....تَعْدُوا سَكْنُوهُ وَخَفَّفُوا خُصُوصًا وَأَخْفَى الْعَيْنَ قَالُونَ مُسْهَلًا

وكقوله في سورة يونس:

وَيَا لَا يَهْدِي الْكُسْرَ صَفِيًّا وَهَاهُ نَلِّ وَأَخْفَى بُنُو حَمْدٍ وَخُفِّفَ شُلُشْلًا

وكقوله في سورة يس:

وَحَا يَخْضِمُونَ أَفْتَحَ سَمًا أَلْدَ وَأَخْفَ حُلْدَ

وقوله (وَأَخْتَلَّاسَ تَحَصَّلًا) أي تحصَّل في الرواية وثبت.

القاعدة رقم (٨): (الجزم ضده الرفع ولا ينعكس) فهذا مما اصطلاح عليه. قال أبو

شامة: ضد الجزم عنده الرفع ولا ينعكس الأمر، فهذا مما اصطلاح عليه، فإذا كانت القراءة

دائرة بين الجزم والرفع، فإن ذكر قراءة الجزم ذكر الجزم مطلقاً بلا قيد، فتكون القراءة

الأخرى بالرفع لأنه ضده عنده. وإذا سأل سائل: من أين عُرف أن ضد الجزم الرفع ولم

يذكر صراحة في الشاطبية فالجواب: لأن الجزم لا يدخل إلا على المرفوع، فإذا زال الجزم عاد

الفعل إلى الرفع. قال الشاطبي في مريم:

وَحَرْفًا يَرِثُ بِالْجَزْمِ حُلُورِضَى..

قال أبو شامة: وإن ذكر قراءة الرفع لم يطلق ذلك، لأن ضد الرفع النصب على ما سيأتي من

اصطلاحه بل يقيد ذلك، كقوله في سورة طه:

..... وَتَلَقَّوْا رُفُوعًا
فَعِ الْجَزْمَ مَعَ أَنْشَى يُخَيَّلُ مُقْبَلًا

وكقوله في سورة الفرقان:

يُضَاعَفُ وَيَخْلُدُ رَفْعُ جَزْمٍ كَلْدِي صِلَاً

وكقوله في سورة القصص:

يُصَدِّقُنِي أَرْفَعُ جَزْمَهُ فِي لُصُوصِهِ

(استدراك أبي شامة): فكان الواجب أن يذكر الجزم مع الرفع والضم في قوله:

وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِتَا

لأن كل واحد منهما لا ينعكس ضده به.

القاعدة رقم (٩): (التذكير ضده التانيث وبالعكس)، قال أبو شامة: وأما التذكير

فضده التانيث وكلاهما مستعمل. قال الشاطبي في سورة الأنعام:

..... وَمَنْ تَكُونُ
نُ فِيهَا وَتَحْتَ التَّمْلِ ذِكْرُهُ شُلُشْلًا

وقال الشاطبي في سورة الكهف:

وَأَنْ تَنْفَدَ التَّذْكِيرُ شَافٍ تَأَوَّلًا

قال أبو شامة: وليس بلازم أن يكونا - أي التذكير والتأنيث - عبارة عن الياء والتاء في أفعال المضارعة، فقد يأتي غير ذلك كقوله في سورة آل عمران:

وَذَكَرْنَا ذَنبَهُ وَأَصْحَبَهُ شَاهِدًا.....

وكقوله في سورة الأنعام:

..... وَذَكَرَ مُضْجِعًا تَوَفَّتْهُ وَأَسْتَهْوَتْهُ حَمْرَةٌ مُنْسِلًا

القاعدة رقم (١٠): (الغيب ضده الخطاب وبالعكس). قال أبو شامة: وأما الغيبة فضدها الخطاب عنده وكلاهما مستعمل. قال الشاطبي في آل عمران:

وَفِي تُغْلِبُونَ الْغَيْبُ مَعَ تُحْشَرُونَ فِي رِضًا.....

وقال الشاطبي في سورة المائدة:

..... يَبْغُونَ خَاطِبَ كُمَلًا

قال أبو شامة: وللتحقيق: أن ضد الغيبة الحضور، والحضور ينقسم إلى خطاب وتكلم، وتردد

القراءة بين الغيبة والخطاب كثير، فجعلهما ضدّين، والتردد بين الغيب والتكلم قليل، كقوله في

سورة الأعراف: ﴿وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ يقرؤه (ابن عامر) على الغيبة

﴿أَنْجَيْنَاكُمْ﴾، فعبر الناظم عن هذا بالحذف والإثبات فقال في سورة الأعراف:

..... وَأَلْجَى بِحَذْفِ الْيَاءِ وَالْثَوْنِ كَفَلًا

القاعدة رقم (١١): (الخف أو التخفيف ضده التثقيل أو التشديد وبالعكس).

قال أبو شامة: والخفة ضدها الثقل وكلاهما قد جاء. قال الشاطبي في سورة النساء:

..... وَكُوفِيهِمْ تَسَاءُلُونَ مُخَفَّفًا

وقال الشاطبي في سورة النور:

..... وَحَقِّي وَفَرَضْنَا ثَقِيلًا.....

القاعدة رقم (١٢): (الجمع ضده التوحيد أو الإفراد وبالعكس). قال الشاطبي

في الأعراف:

..... وَجَمْعُ رِسَالَاتِي حَمَثُهُ ذُكُورُهُ...

وقال الشاطبي في سورة سبأ:

وَفِي الْغُرْفَةِ التَّوْحِيدُ فَازَ.....

س: لماذا لم يقل الناظم (وَفِي الْغُرْفَةِ الْإِفْرَادُ فَازَ) إذ إن التوحيد بمعنى الإفراد؟

ج: الإجابة في فرش حروف سورة سبأ فراجعها.

(استدراك أبي شامة): الجمع ضده التوحيد، ومثله الإفراد، والكل مستعمل، لكنه إذا ذكر لفظ الجمع كان ضده معلوماً وهو الإفراد والتوحيد، وإذا ذكر التوحيد فضده الجمع، إلا أن الجمع على قسمين: جمع سلامة وجمع تكسير، فإن لفظ به اتضح كقوله في سورة الأنعام:

رِسَالَاتٍ فَرَّدَ وَافْتَحُوا دُونَ عَلِيَّةٍ.....

وإن لفظ بالإفراد، فتارة يكون ضده جمع السلامة كقوله في سورة البقرة:

خَطِيئَتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ.....

وتارة جمع التكسير كقوله في سورة التوبة:

وَوَحَّدَ حَقٌّ مَسْجِدَ اللَّهِ الْأَوَّلَ.....

وهنا يمكن التلطف بالجمع فيقرأ البيت (خطيئته التوحيد).

قال الشيخ إبراهيم عطوة عوض: إذا لفظ بالإفراد، فالحق أن يحمل ضده الذي هو الجمع

على جمع السلامة، لأنه الأصل في الجمع، لأن الأصل عدم تغيير المفرد، وأما قوله:

وَوَحَّدَ حَقٌّ مَسْجِدَ اللَّهِ الْأَوَّلَ.....

معلوم من الجمع عليه من لفظ: ﴿الْمَسْجِدَ﴾.

قال أبو شامة: ولكل واحد من الجمع والإفراد ضد آخر وهو التثنية، ولكن لم يجيء إلا

ضميرها، ولقلته أدرجه في باب الحذف والإثبات تارة كقوله في سورة الكهف:

وَدَعِ مِيمَ خَيْرًا مِنْهُمَا حُكْمٌ ثَابِتٌ.....

وتارة أدرجه في باب المد والقصر كقوله في سورة الزخرف:

وَحُكْمُ صِحَابٍ قَصُرَ هَمْزُهُ جَاءَنَا.....

أراد: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَنَا﴾ الزخرف. ولكن قال صاحب اللآلئ: ولم تجئ التثنية في شيء من

التراجم، ولو جاءت لَمَا استعمل التوحيد في التقييد المفوظ به كما لم يستعمل الفتح

المتقدم ذكره

في ذلك، وقوله: (جاءنا) ليس بتثنية، إنما هو فعل اتصل به ضمير الاثنين، وقد قيد قراءة من

لم يقرأ بذلك بالقصر، فدل على المد في القراءة الأخرى، والمد فيها عبارة عن ألف الضمير.

قال السمين: وهذا وإن قاله في: ﴿جَاءَنَا﴾ فكيف يصنع - يعني صاحب اللآلئ الفريدة - بقوله: ﴿خَيْرًا مِنْهَا مُتَقَلِّبًا﴾، فصح أن الثنية واردة من حيث الجملة كما تقدم ذكره. القاعدة رقم (١٣): (التنوين ضده ترك التنوين وبالعكس). قال أبو شامة: والتنوين ضده ترك التنوين، إمّا لعدم الصرف، وإمّا للإضافة، وكلاهما قد استعمله بهذا اللفظ، وبما يؤدي معناه.

(استدراك أبي شامة): وقد يعبر عن التنوين بالنون نفيًا وإثباتًا لكونه نونًا في اللفظ، ولو تجنب ذلك لكان أحسن، لأنه قد آخى بين النون والياء كما سيأتي، فيتحد اللفظ والضد يختلف، فيقول تارة: (نَغْفِرُ بَنُوْنَهُ)، فيكون ضده الياء.

قال أبو شامة: وضابطه أن يكون الحرف المختلف فيه فعلاً مضارعاً، وحيث يكون الحرف المختلف فيه اسماً تكون النون فيه عبارة عن التنوين. قال الشاطبي في سورة الأنعام:

وَفِي دَرَجَاتٍ التُّونُ مَعَ يُوسُفَ ثَوَى
وقال الشاطبي في سورة غافر:

..... وَقَلْبٍ نَوُ
وَلِوَا مِنْ حَمِيدٍ
وكقوله في سورة النمل:

..... شِهَابٍ بَنُونٍ ثَقِ
وكقوله في سورة النمل:

مَعَ سَبَأٍ افْتَحَ دُونَ نُونٍ حِمَى هَدَى
وَسَكْنَتُهُ وَالْوَقْفَ زُهْرًا وَمَثَدَلًا
وكقوله في سورة الأعراف:

وَحَرَكٌ وَضُمٌ الْكَسْرَ وَأَمْدُذُهُ هَامِزًا
وَلَا نُونٌ شِرْكَاءُ عَنْ شَذَا نَقَرٍ مَلَا
قال د/ سامي عبد الفتاح هلال: النون أصل التنوين، وتعريفه: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً وتفارقه خطأ ووقفاً، فالناظم عبّر بالأصل.

القاعدة رقم (١٤): (التحريك ضده الإسكان): قال أبو شامة: وأمّا التحريك فضده الإسكان، سواء كان التحريك مقيداً أو مطلقاً، وكلاهما مستعمل، كقوله في آل عمران:

..... وَحَرَكٌ عَيْنُ الرَّعْبِ ضَمًّا كَمَا رَسَا
وكقوله في سورة البقرة:

..... مَعَ قَلْدَرٍ حَرَكٌ مِنْ صَحَابِ
(٨ - في ظلال القراءات - ج١)

والمراد بهذا الأخير الفتح علي ما سيأتي بيانه، وبيان هذا المعنى سيأتي في البيت الآتي مستوفى، فمضى ذكر التحريك فضده السكون، ومضى ذكر اسم الحركة دونها فالضد له، مثاله: إذا قال ارفع فضده انصب، وإذا قال انصب فضده اخفض، وإذا قال اخفض فضده انصب، ولا مدخل للسكون في القراءة المسكوت عنها، وإن ذكر التحريك مع واحد من هذه الثلاثة فالضد له وهو السكون، ولا التفات إلى كونه قد قيد التحريك بضم أو فتح أو كسر. مثاله: قوله في البقرة:

وَتَسْأَلُ ضُمًّا التَّاءَ وَاللَّامَ حَرَكُوا بِرَفْعٍ خُلُودًا وَهُوَ مِنْ بَعْدِ نَفْسِي لَا
فلأجل قوله (حَرَكُوا) أخذنا السكون للقراءة الأخرى، ولم نأخذ ضدَّ الرفع، ولو قال موضع (حَرَكُوا)

بِرَفْعٍ (برفع رفعوا) لأخذنا ضد الرفع وهو النصب. وكذا قوله في سورة المائدة: وَحَمَزَةٌ وَلِيَحْكُمَ بِكَسْرٍ وَنَصْبِهِ يُحَرِّكُهَا.....
ولولا قوله (يُحَرِّكُهَا) لكانت قراءة الباقيين بفتح اللام وخفض الميم، فلما قال (يُحَرِّكُهَا) سكن الحرفان، فاعرف ذلك فإنه قلَّ مَنْ أتقنه، فهذا شرح ما ذكر من أمثلة الأضداد في هذين البيتين

القاعدة رقم (١٥): (التحريك المطلق يراد به الفتح، وضده الإسكان) قال الشاطبي: وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ هُوَ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ آخَاهُ مَنْزِلًا
قال أبو شامة: يعني إذا أطلق التحريك فمراده به الفتح دون الضم والكسر. قال الشاطبي في النور:

..... وَرَأْفَةٌ يُحَرِّكُهَا الْمَكِّي.....
وقال الشاطبي في سورة السجدة:

..... خَلَقَهُ التَّحْرِيكُ حِصْنٌ تَطَوَّلَا.....
فقوله (هُوَ الْفَتْحُ) حذف الفاء منه للضرورة نحو: (من يفعل الحسنات الله يشكرها) وتقديره: فالله يشكرها.

القاعدة رقم (١٦): (التحريك المقيد بحركة معينة يراد به ما قيده من الحركة، ويكون الضد السكون) قال الشاطبي في سورة آل عمران:

وَحَرَّكَ عَيْنَ الرُّعْبِ ضَمًّا كَمَا رَسَا وَرُغْبًا.....
وقال الشاطبي في سورة التوبة:

وَتَحْرِيكَ وَرَشٍ قُرْبَةً ضَمُّهُ جَلَا
 القاعدة رقم (١٧): (السكون المطلق ضده الفتح) قال الشاطبي في سورة النساء:

فِي الدَّرَكِ كُوفٍ تَحْمَلَا
 بالاسنكان.....

وقال الشاطبي في سورة المائدة:

وَسَكَنَ مَعَا شَتَانُ صَحَا كِلَاهُمَا
 القاعدة رقم (١٨): قال أبو شامة: (إذا كان ضد السكون حركة غير الفتح فإنه يقيدها)

كقوله
 في سورة البقرة:

وَأَرْنَا وَارِنَا سَاكِنَا الْكَسْرِ دُمَ يَدَا
 وَأَخْفَاهُمَا طَلَقُ
 وفي فَصَّلَتِ يَرْوِي صَافَا دَرَهُ كَلَا
 وكقوله في سورة المائدة:

وَفِي رُسُلَنَا مَعَ رُسُلِكُمْ ثُمَّ رُسُلُهُمْ
 وقال الشاطبي في سورة الواقعة:

وَعَرَبًا سُكُونُ الضَّمِّ صُحَّحَ فَاعْتَلَى
 وقال الشاطبي في سورة (المنافقين):

وَخَشَبٌ سُكُونُ الضَّمِّ زَادَ رِضًا حَلَا
 وقال الشاطبي في سورة البقرة:

وَحَيْثُ أَتَاكَ الْقُدْسُ إِسْكَانُ ذَالِهِ
 دَوَاءٌ وَلِلْبَاقِينَ بِالضَّمِّ أُرْسِلَا
 قال السمين: وقوله: (وَتَحْرِيكَ أَعْمِلًا) أي جَعَلَ عاملاً في الحرف ما يتصف به من فتح
 وضم وكسر. وقال صاحب اللآلئ: ولولا هذا البيت:

وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكَ غَيْرَ مُقَيَّدٍ
 هُوَ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ أَخَاهُ مَنْزِلًا

لم يعلم ما يقابل الإسكان من التحريك لتنوعه. قال السخاوي: وإنما قال في هذا البيت
 (وَالْإِسْكَانُ أَخَاهُ) ولم يستغن في البيت قبله لفائدة، وليس هذا بتكرار، أراد أنه إذا ذكر
 التحريك غير مقيد فضده الإسكان، وإذا ذكر الإسكان فضده الفتح إذا كان الإسكان غير
 مذكور الضد. قال أبو شامة: وقوله (وَالْإِسْكَانُ أَخَاهُ) فيه وجهان: أحدهما: أن السكون

آخا التحريك غير المقيد في أنه متى ذكر غير مقيد فضده التحريك المطلق وهو الفتح، أي كأنه قال: سَكَنَ حركة الفتح كقوله في سورة البقرة:

وَيَطْهَرْنَ فِي الطَّاءِ السُّكُونُ وَهَآؤُهُ يُضَمُّ وَخَفًّا إِذْ سَمَا كَيْفَ عُوْلًا
فُضِدَ السُّكُونُ هُنَا الْفَتْحُ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ الْأَمْرَيْنِ مَعًا فِي نِصْفِ بَيْتٍ فِي حَرْفٍ فِي الْأَنْعَامِ فَقَالَ:
..... وَذَارَسْتَ حَقَّ مَدُّهُ وَلَقَدْ حَلَا

وَحَرَّكَ وَسَكَنَ كَافِيًا.....

فأطلق التحريك والإسكان، فكان المراد بما نطق به من الحركة، وبضد السكون الفتح، فـ (ابن عامر) فتح السين، وسَكَنَ التاء، والباقيون سَكَنُوا السين وفتحوا التاء. الوجه الثاني: أن تكون الهاء في (وَالْإِسْكَانُ أَخَاهُ) عائدة على التحريك كله، المطلق والمقيد، والمراد بالإخوة، الضدية كما قال في البيت بعده:

وَآخِيَتْ بَيْنَ الثُّنُونِ وَالْيَا وَفَتْحِهِمْ وَكَسْرٍ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ مُنْزِلًا

ويفهم من الإسكان المطلق أن ضده الفتح، لأنه ضده الحركة المطلقة، وقد قال:

وَخَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكَ غَيْرَ مُقَيَّدٍ هُوَ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ أَخَاهُ مُنْزِلًا

يعني سواء جرى ذكره نصاً صريحاً، أو أخذ ضداً لِمَا نص على إسكانه مطلقاً.

(استدراك أبي شامة): ولهذا قلت أنا بدل هذا البيت ما أظنه وافياً بالمقصود:

وإن أطلق التحريك نصاً ولازماً من الضد فهو الفتح حيث تنزلاً

ولم يخرج عن الأصل الذي ذكره إلا قوله في سورة الذاريات:

وَفِي الصَّعْقَةِ أَقْصَرُ مُسْكِنِ الْعَيْنِ رَاوِيًا.....

وكان حقه أن يقول: (مسكن الكسر). انتهى. قال د/ سامي عبد الفتاح هلال: صنيع الناظم أدق، فقوله (مُسْكِنِ الْعَيْنِ) للتخصيص على أن العين ساكنة وليست مكسورة عند حذف الألف وذلك رد لاحتمال وارد. قال السخاوي: وأما قوله في سورة البقرة:

وَإِسْكَانُ بَارِيكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ لَهُ وَيَأْمُرُهُمْ أَيْضًا وَيَأْمُرُهُمْ تَلَا

وَيَنْصُرُكُمْ أَيْضًا وَيُشْعِرُكُمْ وَكَمْ جَلِيلٍ عَنِ الدُّورِيِّ مُخْتَلِسًا جَلَا

فداخل في قوله:

وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا.....

ثم قال الشاطبي:

وَآخِيَتْ بَيْنَ الثُّنُونِ وَالْيَا وَفَتْحِهِمْ وَكَسْرٍ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ مُنْزِلًا

القاعدة رقم (١٩): (الياء والنون ضدان في اصطلاح الشاطبي): قال أبو شامة: والمعني بالمؤاخاة أنه جعل كل اثنين مقترنين من هذه الستة يعني ذكر أحدهما عن الآخر، فالمؤاخاة بين ما ذكر مؤاخاة تضاد، فإذا ذكرت أن بعضهم قرأ بالنون أو بالياء يغني عن أن أقول: الباقون قرؤوا بالياء أو بالنون. قال الشاطبي في سورة الفرقان:
وَيَأْكُلُ مِنْهَا النَّوْنُ شَاعٌ...

وقال الشاطبي في سورة ق:

..... يَقُولُ يَبَاءُ إِذْ صَفَا.....

القاعدة رقم (٢٠): (الفتح ضده الكسر وبالعكس) قال الشاطبي في سورة التوبة:
وَيُكْسِرُ لَا أَيْمَانَ عِنْدَ ابْنِ عَامِرٍ

وقال الشاطبي في سورة النور:

..... يُسَبِّحُ فَتُحِ الْبَا كَذَا صَفَا.....

قال أبو شامة: وأراد بالفتح والكسر حركتي البناء، وبالنصب والخفض حركتي الإعراب، وفائدة محافظته على ذلك الاختصار، فإن الكلمة تشتمل على حركات البناء والإعراب، فإذا اتفق الخلاف في كلمة فيها حركتا إعراب وبناء من جنس واحد كضمة ورفع، وفتحة ونصب، وكسرة وجر، فإذا كان الخلاف في حركة البناء قال: اكسر، وإذا كان في حركة الإعراب قال: اخفض أو جر، ولو لم يكن ملتزماً لهذه التفرقة لَمَّا عَلِمَ عند إطلاقه أنه قصد الحرف الذي فيه حركة البناء أو حرف الإعراب، مثاله قوله في سورة الفجر:

..... وَالْوَتْرِ بِالْكَسْرِ شَائِعٌ.....

فلفظ ﴿وَالْوَتْرِ﴾ مشتمل على الكسر والفتح في الواو، والجر في الراء، فتعلم من قوله (بِالْكَسْرِ) أنه أراد كسر الواو. وقوله في سورة البلد:

..... وَفَكَ ارْقَعْنَ وَلَا

وَبَعْدُ اخْفِضْنَ وَاكْسِرْ وَمُدَّ مُنُونًا مَعَ الرَّفْعِ إِطْعَامٌ نَدَى عَمَّ فَإِنَّهَا لَا

الموضع المراد: ﴿فَكَ رَقَبَةً﴾ (١٣) أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١١﴾ البلد. واعلم أنه أراد

حركة الكاف لا الفاء، ثم قال (وَبَعْدُ اخْفِضْنَ)، يعني آخر ﴿رَقَبَةً﴾ (وَاكْسِرْ) يعني همزة

﴿إِطْعَمَ﴾، (مَعَ الرَّفْعِ) يعني في ميم ﴿إِطْعَمَ﴾.

(استدراك أبي شامة): وقد اختل عليه هذا الالتزام في موضع واحد سهواً وهو قوله في الزخرف:

وَفِي قِيلِهِ أَكْسِرَ وَأَكْسِرِ الضَّمُّ يَغْدُ فِي
..... لَصِيرِ
وصوابه (اخفض) في الأول، لأنه للام وهو حرف إعراب. وأما قوله في سورة البقرة:

..... وَالْكُلُّ أَذْغَمُوا
تَضَارَرُ وَضَمُّ الرَّاءِ حَقٌّ وَذُو جَلَاً

وهي حركة إعراب، فلأجل القراءة الأخرى بالفتح، لأنها حركة بناء، فلم يكن له بدٌّ من الإخلال بأحدهما. وأما قوله في سورة الأنعام:

رِسَالَاتٍ فَرَدَّ وَافْتَحُوا ذُونَ عَلِمَةٍ
.....
وإنما هو نصب. وكذا قوله في الأعراف:

وَيَقْصُرُ دُورِيَّاتٍ مَعِ فَتْحٍ تَائِهٍ
وَيَاسِينَ ذُمِّ غَصْنًا وَيُكْسِرُ رَفْعُ أَوْ
وَفِي الطُّورِ فِي الثَّانِي ظَهِيرٌ تَحْمَلًا
وَلِ الطُّورِ لِلْبَصْرِ وَبِالْمَدِّ كَمْ حَلَاً
فسياًتي عذر حسن عنهما في موضعهما.

القاعدة رقم (٢١): (النصب ضده الخفض وبالعكس) قال الشاطبي في سورة المائدة:

وَأَرْجُلِكُمْ بِالنَّصْبِ عَمَّ رِضاً عَالاً
.....
وقال الشاطبي في سورة الذاريات:

وَقَوْمٌ يَخْفَضُ الْمِيمَ شَرْفَ حُمَلَاً
.....

قال ابن القاصح: وقوله (مُنْزَلاً): أي منزلاً كل شيء من ذلك منزلته. ثم قال الشاطبي:

وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِتَا
فَقَبْرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلَاً

القاعدة رقم (٢٢): (الضم ضده الفتح ولا ينعكس) قال الشاطبي في سورة هود:

وَفِي سَعْدُوا فَاضْمُمُ صَحَاباً وَسَلَّ بِهِ
.....

وقال الشاطبي في سورة طه:

وَبِالضَّمِّ تَرْضَى صِفَ رِضاً
.....

وكل قارئ على أصله في الفتح والإمالة والتقليل وسيأتي بيان ذلك.

القاعدة رقم (٢٣): (الرفع ضده النصب ولا ينعكس) قال الشاطبي في سورة لقمان:

وَرَحْمَةً أَرْفَعُ فَأَيُّزاً وَمُحَصَّلاً

وقال الشاطبي في سورة يونس:

وَأَصْغَرَ فَأَرْفَعُهُ وَأَكْبَرَ فَيَصَلِّ

قال ابن القاصح: قوله (أَقْبَلًا) أي جاء الغير بالفتح في مقابلة الضم، وبالنصب في مقابلة الرفع. وقال شعله: وأفرد ضمير (أَقْبَلًا) اعتباراً لانفراد لفظ الغير. وقال أبو شامة: في (حَيْثُ) معنى الشرط، فهذا دخلت الفاء في الجواب في قوله: (فَعَيَّرُهُمْ) كقوله: ﴿وَمِنْ

حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلَ وَجْهَكَ سَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ وسقطت في البيت المتقدم: وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكَ غَيْرَ مُقَيَّدٍ هُوَ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ أَخَاهُ مَنْزِلًا أي فهو الفتح. فقول الشاطبي:

وَحَيْثُ أَقُولُ الِضْمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِتًا فَعَيَّرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلًا

قال أبو شامة: أي الضم لفلان والرفع لفلان، والضم حركة بناء والرفع حركة إعراب، وقوله (سَاكِتًا) أي مقتصرًا على ذلك غير منته على قراءة الباقي، أي أقول هذا (سَاكِتًا) عن غيره.

قال السخاوي: وقوله: (سَاكِتًا): أي لا أزيد على ذلك، فإن قلت: (ضم الكسر)، أو (ارفع الجزم) أو (حرك برفع) فقد خرجت عن ذلك. مثال ذلك قوله في سورة البقرة:

وَيَذَرُونَ الْيَأْسَ بِالِضْمِّ كَلًّا

وكقوله في سورة البقرة:

وَحَتَّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي الْإِلَامِ أَوْلًا

فقراءة الباقي بالفتح في ياء ﴿يَرَوْنَ﴾، وبالنصب في لام ﴿حَتَّى يَقُولَ﴾. فإذا كانت قراءة الباقي ليست بفتح ولا نصب، فإنه لا يسكت حيثئذ، بل يبين ذلك بالتقييد،

كقوله في سورة البقرة:

وَجُزْءًا وَجُزْءًا ضَمَّ الْإِسْكَانُ صِفًا

وكقوله في سورة آل عمران:

وَرِضْوَانٌ اِضْمُغٌ غَيْرَ ثَانِي الْعُقُودِ كَسًا

وكقوله في سورة الفرقان:

رَّةٌ صَحَّ

يُضَاعَفُ وَيَخْلَدُ رَفْعُ جَزْمٍ كَذِي صِلَاً

.....
وكقوله في سورة الإنسان:

وَحُضِرَ بِرَفْعِ الْخَفْضِ عَمَّ حُلَاً عِلَاً

.....
قال أبو شامة: واعلم أنه كما يطلق حركات البناء والإعراب فقد يقيدهما بذكر الحرف الذي هما فيه كقوله في سورة المائدة:

وَبَا عَبْدَ اضْمُمْ وَأَخْفِضِ التَّاءَ بَعْدَ فُزْ

وكقوله في سورة البقرة:

وَفَتَحْكَ سَيْنَ السَّلَامِ أَصْلُ رِضَى ذَا

وكقوله في سورة آل عمران:

سَمَاً وَيَضْمُ الْغَيْرُ وَالرَّاءُ ثَقَلَاً

يَضْرِكُمْ بِكُسْرِ الضَّادِ مَعَ جَزْمِ رَائِهِ

وكقوله في سورة البقرة:

وَحَتَّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي الْلَامِ أَوَّلَاً

.....
وكقوله في سورة الأنعام:

وَبَا رَبَّنَا بِالنَّصْبِ شَرْفٌ وَصَلَاً

.....
وكقوله في سورة الذاريات:

وَقَوْمٌ يَخْفِضُ الْمِيمَ شَرْفٌ حُمَلَاً

.....
(استدراك أبي شامة): ومن المواضع المطلقة في حركة البناء ما يليس نحو قوله في سورة القلم:

وَضَمُّهُمْ فِي يَزْلِقُونَكَ خَالِدًا.....

وكان يمكنه أن يقول:

وَضَمُّهُمْ يَاءَ يَزْلِقُونَكَ خَالِدًا.....

قال السمين: وفيه نظر، لأن أحداً لا يتوهم أن الضم أو الفتح في غير حرف المضارعة.

وقال أبو شامة عند قول الشاطبي:

وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِتَاً فَعَيْرُهُمُ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلَاً

واعلم أنه لم يواخ بين ما ذكر في هذا البيت بخلاف ما في البيت المتقدم، فإن الفتح ليس ضده الضم، وإنما ضده الكسر، وكذلك النصب ضده الخفض لا الرفع، وقد سبق أنه كان ينبغي له أن يذكر الجزم هنا، لأنه إذا ذكر الجزم فالقراءة الأخرى بالرفع، وإذا ذكر الرفع

فالأخرى بالنصب، وإذا ذكر النصب فالأخرى بالخفض، ولا ينعكس إلا هذا الأخير، لأنه آخا بين النصب والخفض فجعلهما ضدّين باصطلاحه، ثم سواء في ذلك المثبت والمنفي من هذه التقييدات كلها فالأضداد لا تختلف بذلك، فقوله في سورة البقرة:

وَفِيهَا وَفِي الْأَعْرَافِ نَعْفَرُ بَنُوْنِهِ وَلَا ضَمَّ وَأَكْسِرُ فَأَاءُ حَيْنَ ظَلَّلَا
وَذَكَّرْ هُنَا أَصْلًا وَلِلشَّامِ أَكْشَرُوا وَعَنْ نَافِعٍ مَعَهُ فِي الْأَعْرَافِ وَصَلَا

فقوله (نَعْفَرُ بَنُوْنِهِ وَلَا ضَمَّ) معناه افتح. وخلاصة ما سبق:

١- قد تكون قراءة المرموز لهم في البيت بالضم، وتكون قراءة الباقيين بالكسر، وكيفية ذلك كالآتي:- قال الشاطبي في سورة آل عمران:

وَرِضْوَانٌ اِضْمُمُ غَيْرَ ثَانِي الْعُقُودِ كَسْ رةً صَحَّ

قال القاضي: إذا قيّد الضم بكونه (ضم الاسكان) فتكون قراءة الغير بالإسكان كقوله في البقرة:

وَجُزْءًا وَجُزْءٌ ضَمَّ الْإِسْكَانَ صِفْ

٢- قد تكون قراءة المرموز لهم في البيت بالكسر، وتكون قراءة الباقيين بالضم، وكيفية ذلك كالآتي: قال الشاطبي في سورة البقرة:

فَصُرْهُنَّ ضَمَّ الصَّادِ بِالْكَسْرِ فُصِّلَا

٣- قد تكون قراءة المرموز لهم في البيت بالرفع، وتكون قراءة الباقيين بالجرم، فإذا قيّد الرفع بكونه

(رفع الجزم) كانت قراءة الغير بالجرم، قال الشاطبي في سورة الفرقان:

يُضَاعَفُ وَيَخْلَدُ رَفْعُ جَزْمٍ كَذِي صَلَا

٤- قد تكون قراءة المرموز لهم في البيت بالخفض، وتكون قراءة الباقيين بالرفع، وكيفية ذلك كالآتي:- قال الشاطبي في سورة الدخان:

وَرَبُّ السَّمَوَاتِ اخْفِضُوا الرِّفْعَ ثُمْلَا

وقال الشاطبي في سورة التوبة:

وَرَحْمَةً الْمَرْفُوعُ بِالْخَفْضِ فَأَقْبَلَا

القاعدة رقم (٢٤) في قول الشاطبي:

وَفِي الرِّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةً عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيْدَ الْعُلَا

قد يأتي الشاطبي بالكلمة مرفوعة دون أن يذكر لفظ (الرفع)، فيعلم (الرفع) من اللفظ والإطلاق. قال الشاطبي في سورة ص:

وَقَالِحٌ فِي نَصْرِ.....

و (قد يأتي بالكلمة بالتذكير دون أن يذكر لفظ التذكير، فيعلم من اللفظ والإطلاق) قال الشاطبي في سورة الرعد:

..... هَلْ يَسْتَوِي صُحْبَةٌ ثَلَا

وقال الشاطبي في سورة الدخان:

..... وَيَغْلِي دَنَاءُ غَلَا

و (قد يأتي بالكلمة بالغيب دون أن يذكر لفظ الغيب، فيعلم الغيب من اللفظ والإطلاق) قال الشاطبي في سورة الفرقان:

..... وَيَأْمُرُ شَافٍ

وقال الشاطبي في سورة القصص:

..... يَعْقِلُونَ حَفِظْتُهُ

وقال العلامة القاضي في معنى بيت الشاطبي:

وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةٌ عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيْدَ الْعَلَا

أن الكلمة القرآنية إذا أطلقت وكانت قراءتها لا تعدو أن تكون بالرفع أو ضده كان المراد الرفع،

وإذا كانت قراءتها تحمل التذكير والتأنيث كان المراد التذكير، وإذا كانت قراءتها تحمل الغيبة والخطاب كان المراد الغيبة، فحينئذ يكون الإطلاق دليلاً على (الرفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ).

ولزيادة البيان قال أبو شامة: ومعنى البيت أن هذه الثلاثة وهي (الرفع والتذكير والغيب) يذكر الكلمات التي هي فيها مطلقة، فيعلم من إطلاقه أنها هي المرادة أضدادها، أي وفي هذه الثلاثة جملة مواضع في هذه القصيدة أطلقت، أي: أرسلت على لفظها (أي على قراءتها خالية من الترجمة) من غير تقييد. مثاله قوله في سورة النور:

..... وَأَرْبَعٌ أَوَّلَا

..... صَحَابٌ

الموضع المراد: ﴿فَشَهِدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ النور. فيعلم من هذا الإطلاق أن مقصوده الرفع في ﴿أَرْبَعُ﴾، وكقوله في سورة القصص: وَيَجْبِي خَلِيْطٌ.....

الموضع المراد: ﴿يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ القصص. فيعلم من هذا الإطلاق أن الباء في ﴿يُجْبَىٰ﴾ هي الدالة على التذكير. وكقوله في سورة الأعلى: وَبَلِّغُوا رُسُلَهُمْ خَوْفًا.....

الموضع المراد: ﴿بَلِّغُوا رُسُلَهُمْ خَوْفًا﴾ الأعلى. فيعلم من هذا الإطلاق أن الباء في (يُؤْتُونَ) هي الدالة على الغيب. وكل قراءة دائرة بين الباء والتاء فهي إما تذكير أو تأنيث، أو غيب أو خطاب، فلا يقيدها إذا أراد تقييدها إلا بهذه العبارة نحو قوله في سورة الأنعام: وكقوله في سورة البقرة:

وَلَا تَعْبُدُونَ الْغَيْبُ شَائِعَ دُخُلًا
وكقوله في سورة النساء:
وَأَنْتُمْ يَكُنْ عَنْ دَارِمٍ
وكقوله في سورة النحل:

وَحَاطِبٌ ثَرَوْا شَرْعًا
ثم قال الشاطبي عن الموضع الثاني في سورة النحل عطفاً على الخطاب في المثال السابق:
..... وَالْآخِرُ فِي كَلَامٍ
وإنما يقيد بالياء ما كان ضده النون كما سبق، فقوله في سورة الأحزاب:
..... وَيَعْمَلُ لُؤْتٌ بِالْيَاءِ شَمْلًا

قوله (بالياء) قيد (يُؤْت) لكون النون ضده، وأما ﴿وَيَعْمَلُ﴾ فداخل في قوله:
وَفِي الرُّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةً عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيْدَ الْعَلَاءِ
قوله (بالياء) تقييد لـ (يُؤْت) فقط (لأن ضد النون الباء) ليكون النون للباقيين، لأنها أخت الباء في اصطلاحه، ولا يكون تقييداً لـ ﴿وَيَعْمَلُ﴾ أيضاً وإن كان صحيحاً من حيث المعنى واللفظ، فإنها بالياء أيضاً، ولكن امتنع ذلك خوفاً من اختلال القراءة الأخرى، فإنها ليست

بالنون، فلا يكون هذا إلا من باب التذكير والتأنيث، فيكون قوله ﴿وَيَعْمَلْ﴾ مطلقاً من غير قيد ليدل الإطلاق على التذكير، فيؤخذ للباقيين بالتأنيث، فقوله ﴿وَيَعْمَلْ﴾ لفظ مطلق تعلم من إطلاقه أنه أراد به التذكير، ثم هذا الإطلاق في هذه الثلاثة ليس بلازم، بل أخبر أنه وقع منها مواضع مطلقة، ووقعت أيضاً مواضع مقيدة كما سبق تمثيله في الغيب والخطاب والتذكير والتأنيث، ومثله في الرفع قوله في سورة الذاريات:

وَقُلْ مِثْلُ مَا بِالرَّفْعِ شَمَّ صَنْدَلًا

وفي النسخة المنقحة للشيخ/ تميم: (مِثْلُ) ينصب اللام هكذا:

وَقُلْ مِثْلُ مَا بِالرَّفْعِ شَمَّ صَنْدَلًا

وقد اجتمع إطلاق الثلاثة في بيت واحد في سورة الأعراف:

وَحَالِصَةُ أَصْلٍ وَلَا يَعْلَمُونَ قُلْ لَشُعْبَةٍ فِي الثَّانِي وَيُفْتَحُ شَمْلًا
فهذا البيت جامع لثلاث مسائل استعمل فيها (الرفع والتذكير والغيب)، وهي الأمور التي يستغني بها لفظاً عن القيد، ويجوز أن يكون (وَحَالِصَةُ) مقيدة بما قبله من قوله:

وَلِبَاسُ الرَّفْعِ فِي حَقِّ نَهْشَلًا

كما استغني بذكر الخفة في الأول عن الخفة في الثاني نحو قوله في سورة الحجر:

وَرُبَّ خَفِيفٍ إِذْ نَمَّ.....

ثم قال الشاطبي عطفاً على التخفيف في المثال السابق:

..... سَكَّرَتْ دَنَا

وكقوله في سورة الحديد:

..... مَا نَزَلَ الْخَفِيفُ فُ إِذْ عَزَزَ.....

ثم قال الشاطبي عطفاً على التخفيف في الموضع السابق:

..... وَالصَّادَانِ مِنْ بَعْدِ دُمٍ صِلَا

قال السخاوي: ونبه بقوله (مَنْ قَيَّدَ الْعَلَا) على أنه إنما وضع قصيدته لمن عرف ما يرتقي به إلى أعلى هذا الشأن. وقال أبو شامة: وقوله (مَنْ قَيَّدَ الْعَلَا)، أي: حصلها وحازها من حاز الرتب العلا في الفهم والذكاء، لأنه لا يكاد يفهم مثل هذه الدقائق إلا مَنْ كان كذلك.

وقال صاحب اللآلئ: يشير أنه نظم هذا القصيد لمن كان له من الذكاء والفطنة والهمة ما يرتقي به إلى فهمها.

تنبهات: الرموز الكلمية الجماعية وهي: (صحبة، صحاب، عم، سما، حق، نفر، حرمي، حصن) يأتي بها الشاطبي قبل الكلمة القرآنية أو بعد الكلمة القرآنية كذلك، ولا يلتزم الترتيب فيها حيث قال:

وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ آتِي بِكُلِّ مَا رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكِلًا
قال أبو شامة: أراد وقبل الحرف وبعده، والمراد بالحرف كلمة القراءة، والرمز في اللغة الإشارة والإيماء، ولمّا كانت هذه الكلمات والحروف التي جعلها دلالة على القراء كالإشارة إليهم سمّاها رمزاً، وأراد بما رمز به في الجمع الكلمات الثمان، فإنها هي التي لا يشكل أمرها في أنها رمز، سواء تقدّمت على الحرف أو تأخّرت، أمّا الحروف الدالة على الجمع كـ (الثاء والحاء) وما بعدهما، فلها حكم الحروف الدالة على القراء منفردين، وقد التزم ذكرها بعد الحرف بقوله:

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِ الْحَرْفِ أَسْمِي رَجَالَهُ مَتَى تَنْقُضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَصِلَا
لينحصر موضعها فلا يتعدد المجال على الناظر المفكر فيها، نعم إذا اجتمعت الحروف المرموزة للأفراد وللإجماع مع شيء من كلمات الرمز تبعت الحروف الكلمات، تتقدم معها وتأخر، إذ لفظ الكلمات دلّ على محل الرمز كقوله في سورة آل عمران:

وَحَقُّ لَصِيرٍ كَسْرُ وَآوٍ مُسَوِّمٍ ن
وكقوله في سورة الكهف:

عَلَى حَقِّ السُّدَيْنِ سُدًّا صَحَابُ حَقِّ قِي الضَّمُّ مُفْتَوِّحٌ
وكقوله في سورة التكوين:

..... ثَقُلُ لُ ثُ شَرَتْ شَرْيَعَةٌ حَقٌّ
وكقوله في سورة البقرة:

وَمُنْزِلُهَا التَّخْفِيفُ حَقُّ شِفَاؤُهُ وَخَفَّفَ عَنْهُمْ يُنْزِلُ الْغَيْثَ مُسْنَجَلًا
وقد نبّه على ذلك قوله:

وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ كِلِمَةٌ فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي وَأَقْضِ بِالْوَاوِ فَيَصِلَا
كما سبق، ويحتمل أن يكون هذا المعنى مستفاداً من هذا البيت، وأراد (بِكُلِّ مَا رَمَزْتُ بِهِ) الحروف كلها، وقوله (فِي الْجَمْعِ) أي آتِي بها مع كلمات رمز الجمع، وقلنا يحتمل أيضاً أن يكون معنى قوله:

وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ كِلِمَةٌ فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي وَأَقْضِ بِالْوَاوِ فَيَصِلَا

هو المعنى الذي جعلناه أولاً لهذا البيت، أي من قبل الحرف المختلف فيه، أو من بعده كلمة، أي الكلمات الثمان لا التزام لها قبلية ولا بعدية، بل آتى بها كذا وكذا.
(استدراك أبي شامة) : فهذه ثلاثة أبيات فرقها وكان الأولى اتصالها.

قال الجعبري: يمكن أن يستنبط معنى قوله:

وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ آتَى بِكُلِّ مَا رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكِلًا
من قوله:

وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ كَلِمَةٌ فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي وَأَقْضِ بِالْوَاوِ فَيَصِلَا
أي مهما أتت كلمة رمز الجمع قبل القراءة أو بعدها فخذها كلها، ويستنبط معنى ذلك من هذا، أي وقبل القراءة أو بعدها آتى بكل اسم رمزته بالحرف مع الجمع، قلت: وهذا قول حسن لو وقعت كل حروف الرمز في الكلم، أي كلم الرمز ليطابق قوله: (بِكُلِّ مَا رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ)، وليس كذلك، فإن الحروف التي صحبت الجمع أربعة عشر حرفاً وهي: (أ - ب - ج - د - هـ - ز - ط - ي - ض - ق - س - ت - ث - خ - ذ - ظ - غ) قال أبو شامة: وجميع كلمات الرموز اتفق له تقديمها وتأخيرها على حرف القراءة وفاء بعموم قوله:

وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ آتَى بِكُلِّ مَا رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكِلًا
كقوله في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين:
رَمَى صُحْبَةً.....

وكقوله في سورة الأنعام:
وَصُحْبَةٌ يُصْرَفُ فَتُحْ ضَمٌّ وَرَأْوَةٌ
وكقوله في سورة المائدة:

..... مَنْ يَرْتَدِدْ عَمَّ مُرْسَلًا

..... وَحُرْكَ بِالْإِذْغَامِ لِلْعَمْرِ دَالُهُ

وكقوله في سورة التوبة:
وَعَمَّ بِلَا وَآوِ الَّذِينَ.....

وكقوله في سورة البقرة:

وَفِي أَنْ تَضِلَّ الْكَسْرُ فَارَزْ وَخَفَّفُوا فَتَذَكَّرَ حَقًّا وَارْفَعَ الرَّأ فِتَعْدِلًا

وكقوله في سورة آل عمران:

وَحَقًّا بِضَمِّ الْبَا فَلَا يَحْسِبُنَّهُمْ وَغَيْبٍ وَفِيهِ الْعَطْفُ أَوْ جَاءَ مُبْدَلًا

قال شعله: وقال (آتي بِكُلِّ مَا) تنبيهاً على أنه فعل بجميع الثمانية ذلك، ثم علل ذلك بأن الإتيان بها متقدمة تارة على القراءة، وأخرى بعدها ليس بمشكول على من تأمله.

وقال ابن القاصح: قوله (إِذْ لَيْسَ مُشْكِلًا): أي ليس صعباً.

(القاعدة (٢٨):) الاسم الصريح لا يجتمع مع الرمز أبداً إلا في حالات معينة ستذكر لاحقاً. وليعلم أن الشاطبي قد يذكر اسم القارئ أو الراوي باسمه الصريح إذا سهل عليه وتيسر له قبل الحرف وبعده حيث قال:

وَسَوْفَ أَسَمِّي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ بِهِ مُوضِحاً جَيْداً مُعَمَّاً وَمُخَوَّلاً

قال السخاوي: أي لا ألزم موضعاً عند التسمية مخصوصاً، بل أَسَمِّي حيث تأتي التسمية قبل القراءة أو بعدها، وأشار بقوله: (به مُوضِحاً) إلى أنه لا يأتي برمز مع مسمى باسمه إذ به يتم الإيضاح، لأنه إذا أمكنه تسمية القارئ فهو أحسن وأزين وأوضح. وقال أبو شامة: أي أذكر اسم

القارئ صريحاً حيث يسهل عليّ نظمه قبل الحرف وبعده، يقال: سمح به أي جاد به، فالهاء في (نَظْمُهُ) و(بِهِ) عائدة على الاسم الدال عليه (أَسَمِّي)، ويجوز أن تكون في (نَظْمُهُ) عائدة على الشِعْر للعلم به من سياق الكلام، وقد استقرت المواضع التي سَمِّي فيها فوجدته قد استوعب جميع السبعة ورواها الأربعة عشر. وقال صاحب اللآلي: وإذا فعل ذلك في كلم الجمع لعدم الإشكال، فلأن يفعله في الأسماء الصريحة أولى. أي أن اسم القارئ أو الراوي يتقدم أو يتأخر على الكلمة القرآنية. قال أبو شامة: وهنا لا رمز يأتي إذا صرّح باسم القارئ أو الراوي باسمه الصريح، إلا في حالات معينة، ومن عادته أن لا يأتي في ترجمة واحدة برمز مع اسم صريح، استمر له هذا ولم ينبّه عليه، وإنما علّم بالاستقراء، ولولا ذلك للزم الإشكال في نحو قوله في النساء:

يَصْلُونُ ضُمِّ كَمْ صَافًا.....

ثم قال:

..... نَافِعٌ بِالرَّفْعِ وَاحِدَةً جَلَا

فلم يأت بواو فاصلة بين حرف: ﴿وَسَيَصْلَوْنَ﴾ و﴿وَاحِدَةً﴾، فكان ذكره لـ (نافع) محتملاً أن يكون من جملة رجال ضم: ﴿وَسَيَصْلَوْنَ﴾، ويكون (جلاً) رمز قراءة ﴿وَاحِدَةً﴾ بالرفع، ولكن لما كان محافظاً على تلك القاعدة، بان أن قوله (نافع) ابتداء مسألة، و(جلاً) ليس برمز، وليس لك أن تقول: هو مثل قوله (شاع تَنْزُلاً) أي: أنه رمز مكرر لما تقدم من أنه لا يرمز مع مصرح به، كما أنه لا يصرح مع مرموز به، وهذا كله مخصوص بالقراءة الواحدة، وإلا فيجوز له في الحرف الواحد المختلف فيه أن يرمز لقراءة ويسمى للقراءة الأخرى في ذلك الحرف كما قال في باب حروف قربت مخارجها:

وَفِي ارْكَبِ هُدًى بَرِّ قَرِيبٍ بِخُلْفِهِمْ كَمَا ضَاعَ جَا يَلْهَتْ لَهُ دَارِ جُهْلًا
وَقَالُونَ ذُو خُلْفٍ وَفِي الْبَقَرَةِ فَقُلْ يُعَذِّبُ دَنَا بِالْخُلْفِ جَوْدًا وَمُوبِلًا
وقوله في سورة أم القرآن:

وَصِلْ ضَمِّ مِيمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحَرِّكَ دَرَاكًا وَقَالُونَ بِتَخْيِيرِهِ جَلًا
وكذا يصرح إذا استثنى من رمز كقوله في سورة الأعراف:

وَأَنْ لَّعَنَهُ التَّخْفِيفُ وَالرَّفْعُ نَصُّهُ سَمًا مَا خَلَا الْبَرْزِي وَفِي الثُّورِ أَوْصِلًا
وقوله في سورة يونس:

وَإِضْجَاعُ رَا كُلِّ الْفَوَاتِحِ ذِكْرُهُ جَمِيٌّ غَيْرَ حَفْصٍ طَاوِيًا صُحْبَةً وَلَا
وقوله في سورة الحج:

وَقَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْحَجِّ:
وَالْأَوَّلُ مَعَ لُقْمَانَ يَدْعُونَ غَلْبُوا سِوَى شُعْبَةَ.....

ثم التصريح يكون باسم القارئ أو كنيته أو نسبته أو ضميره، كقوله في باب النقل:

وَنَقْلُ رِدَا عَنْ نَافِعٍ وَكِتَابِيَّة بِالْإِسْكَانِ عَنْ وَزْهِ أَصَحُّ تَقْبُلًا
وقوله في باب الإدغام الكبير:

وَذَوْنُكَ الْإِدْغَامُ الْكَبِيرُ وَقُطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحْقُلًا
وقوله في سورة النساء:

وَكُوفِيهِمْ تَسَاءَلُونَ مُخَفَّفًا
.....

وقوله في باب هاء الكناية:

وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ لِابْنِ كَثِيرِهِمْ

وقوله في سورة يونس:

شَقًّا صَادِقًا حَمَّ مُخْتَارُ صُحْبَةٍ

وَبَصَرٍ وَهُمْ أَذْرَى وَبِالْخُلْفِ مُثْلًا

وأما (حرمي) فإنه وإن كان نسبة إلا أنه جعله رمزاً فيجئ بالرمز معه كقوله في الإنسان:

وَأَسْتَبْرِقُ حِرْمِي كَصُرٍ.....

وقال الجعبري في قول الشاطبي:

وَسَوْفَ أَسْمِي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ

بِهِ مُوَضِّحاً جِيداً مُعَمَّاً وَمُخَوَّلاً

فيلتزم التصريح باسمه أول الباب، وفائدة هذا التصريح: الأمن من حروف صالحة للرمز وليست رمزاً كقوله في باب الإدغام الكبير:

كَ يَبْتَجِجُ مَجْزُومًا وَإِنْ يَكُ كَنْزِبًا

وَيَحْتَلُّ لَكُمْ عَنْ عَالِمٍ طَيِّبِ الْخَلَا

وقوله في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين:

وَمَحْيَا هُمُو أَيْضًا وَحَقَّ تَقَالِيدُهُ

وَفِي قَدْ هَدَانِي لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلًا

وقوله في باب وقف (هجرة وهشام) على الهمز:

وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَاسِطًا بِزَوَائِدِ

دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجْهَانِ أَعْمَلَا

كَمَا هَا وَيَا وَالْأَلَامِ وَالْبَا وَنَحْوَهَا

وَلَامَاتٍ تَغْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلَا

(استدراك أبي شامة): ثم تَمَّ الناظم هذا البيت بالفاظ يصعب على الطالب المبتدئ فهمها مع أنه مستغن عنها، والبيت مفتقر إلى أن يَنْبَ فيه على أنه إذا صرَّح باسم القارئ لا يأتي معه برمز، فلو أنه يَنْبَن ذلك في موضع تلك الألفاظ لكان أولى نحو أن يقول:

وَسَوْفَ أَسْمِي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ

خَالِيًا مِنْ كُلِّ رَمَزٍ لِيَقْبَلَا

والجيد العنق، والمعم والمحول الكريم الأعمام والأحوال، لأن كلاً من الفريقين يزَيْن ذلك الجيد، فمعناه أوضح شيئاً يشبه جيداً هذه صفته، أو أوضحه إيضاح جيد بهذه الصفة، يقال: وضح الأمر إذا بان وظهر، وأوضحته إذا بيَّنته وأظهرته، وذلك أنهم كانوا يعرفون الغلام ذا الأعمام والأحوال بجيده لِمَا فيه من الزينة، لأن الفريقين من أعمامه وأحواله يكرمونه ويقلِّدونه ويزينونه، فعندما يراه الراي يتضح له بذلك أنه ذو أعمام وأحوال كرام. قال القاضي: قوله (مُوضِّحاً جِيداً مُعَمَّاً وَمُخَوَّلاً): أي أذكر القارئ باسمه الصريح حال كوني (م - ٩ - في ظلال القراءات - ج ١)

كاشفاً المسألة كشافاً ومحسّناً تحسّناً يشبه جيد كرم الأعمام والأحوال في وضوحه وحسنه.
ومعنى قول الشاطبي:

وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ مَذْهَبٌ فَلَا بُدَّ أَنْ يُسَمَّى فَيُذَرَى وَيُعْقَلَا
أي: ومن كان من القراء أو الرواة منفرداً بمذهب مطرد قد بَوَّبَ له باب في الأصول فلا بد
من تسمية ذلك القارئ أو الراوي، كقوله باب الإدغام الكبير:

وَذَوْنُكَ الْإِدْغَامُ الْكَبِيرُ وَقُطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحَفُّلَا
ونحو ذلك، أو يكون المعنى فإني ألزمت التصريح باسمه ولا أرمزه زيادة في البيان كقوله:
وَحَمَزُهُ عِنْدَ الْوُقُوفِ سَهْلٌ هَمْزُهُ إِذَا كَانَ وَسَطًا أَوْ تَطَرَّفَ مَنْزِلًا
وكقوله في مذهب الكسائي وقفاً على هاء التانيث:

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الْوُقُوفِ وَقَبْلَهَا مُمَالُ الْكِسَائِيِّ غَيْرَ عَشْرِ لِيْغَدَلَا
وكقوله في باب الرءاءات:
وَرَقَّقَ وَرَشَّ كُلِّ رَاءٍ وَقَبْلَهَا مُسَكَّنَةٌ يَاءٌ أَوْ الْكَسْرُ مُوصَلَا
وكقوله في باب اللامات:

وَعَلَّظَ وَرَشَّ فَتَشَّحَ لَامٌ لِّصَادِهَا أَوْ الطَّاءُ أَوْ لِلظَّاءِ قَبْلُ تَنْزِلَا
فإن وافقه غيره في شيء منه أو عرض له فيه مذهب يناسبه فربما سمى ذلك الغير،
وربما ذكره رمزاً كما في باب هاء الكناية ونقل الحركة والإمالة، وقولهم (فَلَا بُدَّ) من كذا
أي لا فرار منه. والخلاصة: أنه إذا انفرد أحد القراء أو الرواة بمذهب معين اختص به، فإنه
يذكره باسمه الصريح ولا يرمز له، وإن شاركه غيره فيه فإنه يذكره كقوله في باب وقف
(حمزة وهشام) على الهمز:

وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنٍ وَمِثْلُهُ يَقُولُ هِشَامٌ مَا تَطَرَّفَ مُسْهَلَا
قال صاحب اللآلي: لأن فائدة الرمز الاختصار عند اجتماع القراء، ولا اجتماع هناك،
كالإدغام الكبير ونقل الحركة وتغليظ اللامات، وبانتهاء هذا البيت انتهى ما رتبته من الرموز
والاصطلاح في القصيد، وقد بيّن ذلك أبداع بيان، وسيعاد بيان ما يحتاج إلى الإعادة منه
في موضعه.

قال أبو شامة: وهذا آخر ما أعلمنا به مما يستعمله في نظمه رمزاً وتقييداً، وقد نبّهت على
فوائد فاتته فيها من قوله:

جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِيٍّ دَلِيلًا عَلَى الْمُنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلَا

إلى هنا في الترتيب والنظم والاصطلاح.

(استدراك أبي شامة): وكنت أودّ به ذكر أبيات الرموز يتلو بعضها بعضاً، ثم يذكر كيفية استعمالها، ثم اصطلاحه في الأضداد والتقيد، وقد نظمت عشرة أبيات في موضع ثلاثة عشر بيتاً، وفيها من الزيادات والاحترازات كثير مما تقدّم شرحه: فلو أنه قال: حروف أبي جاد جعلت دلالة على القارئ المنظوم أول أولاً ثم قال:

وَمِنْهُمْ لِلْكَوْفِيِّ ثَاءٌ مُثْلُثٌ

إلى آخر الرمز في قوله:

وَحِصْنٌ عَنِ الْكَوْفِيِّ وَكَافِعُهُمْ عَلَاً

ثم بيّن كيفية استعماله للرموز فقال:

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِ الْحَرْفِ رَمَزَ رَجَالُهُ

هذه العبارة أظهر من قوله: (أُسْمِي رَجَالُهُ) وفيصلاً: حال.

سَوَى أَحْرَفٍ لَا رِبَّةَ فِي وَصْلِهَا وَقَدْ

تكرر حرف الفصل والرمز مسجلاً أي حرف الرمز وحرف الفصل وهو الواو.

وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ أَلْفَاظُ رَمَزِهِمْ

هذا بيت يتضمن بيتين ومعناها فيه أظهر منه فيهما.

وَطَوْرًا أَسْمِيَهُمْ فَلَا رَمَزَ مَعَهُمْ

وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ غَنِيَتْ بِضَدِّهِ

وَمَدٌّ وَتَنْوِينٌ وَحَذْفٌ وَمُدْغَمٌ

وَجَزْمٌ وَتَذْكِيرٌ وَغَيْبٌ وَخَفَّةٌ

وإن أطلق التحريك نصاً ولازماً

وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالْجَزْمُ سَاكِنًا

وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ لَفْظُهَا

أي لفظها مغن عن تقيدها، وقوبل الكسر بالفتح، وقوبل النون بالياء، ولم أعدد ألقاب

الحركات باعتبار البناء والإعراب، إذ ألقاب كل نوع تطلق على الآخر وهو مجرد اصطلاح،

والمعنى الذي ذكرناه في فائدة ذكره للمغايرة بينهما قد أعرض عنه حيث بيّن حرف

الإعراب والبناء كما سبق، وقد يطلق حيث لا يتعين ذلك الحرف كما في ﴿لَبِزْلَقُونَا﴾
بِأَنْصَرِهِمْ ﴿الْقَلَمُ﴾ فهو قليل الجدوى،
فالإعراض عنه أولى تخفيفاً عن خاطر الطالب.

تذكرة بفوائد مهمة ذكرها (أبوشامة) حول القراء السبعة والرواة الأربعة عشر:

١- هذه الحروف لا يأتي بها مفردة، بل في أوائل كلمات قد ضمن تلك الكلمات معاني
صحيحة مفيدة فيما هو بصدده من ثناء على قراءة، أو على قارئ، أو تعليل، أو نحو ذلك
على ما سيأتي بيانه كقوله في باب البسملة:

وَبِسْمَلِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسَنَةً رَجَالٌ كَمَوْهَا دَرِيَّةٌ وَتَحْمُلًا
وقوله في سورة أم القرآن:

وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ

وقوله في سورة الإنسان:

سَلَسِلْ لَوْنٌ إِذْ رَوَوْا صَرْفَهُ لَنَا زَكَاً
وَبِالْقَصْرِ قِفْ مِنْ عَن هُدًى خُلْفَهُمْ فَلَا

٢- وقد يأتي بها بعد الواو الفاصلة كقوله في سورة الأعراف:

أَلَا وَعَلَى الْحَرَمِيِّ إِنَّ لَنَا هُنَا
وَبِالْإِخْبَارِ إِلَكُمْ عَلَاً

وقوله في سورة يونس:

وَكَمْ صُحْبَةٍ يَا كَافَ وَالْخُلْفُ يَاسِرٌ وَهَآ صِفَ رَضًى خُلُوءًا وَتَحْتُ جَنَى حَلَاً

وقوله في سورة الرعد:

وَذُونُ عَنَادٍ عَمَّ فِي الْعَنَكُوتِ مُخَنَـ
بِرَا وَهُوَ فِي الثَّانِي أُنَى رَاشِدًا وَلَا

وقوله في سورة الزخرف:

وَحُكْمُ صِحَابٍ قَصُرَ هَمْزَةٌ جَاءَنَا

فالحاء من (حُكْمُ) رمز لـ (أبي عمرو)، فكأنه قال و(أبو عمرو) وفلان وفلان يقرءون
كذا، وكذلك الدال من: و(ذُونُ) لـ (ابن كثير)، والكاف من و(كَمْ) لـ (ابن عامر)،
والعين من و(عَلَى) لـ (حفص).

٣- ولا يأتي ذلك إلا حيث يكون الواو زائدة على الكلمة، فالعين من قوله:

وَعَى نَفَرًا رَجِيئُهُ بِالْهَمْزِ سَاكِنًا
فصل وليست رمزاً لـ (حفص) مع (نَفَرٌ)، وكذا قوله في سورة النحل:
مَعَا يَتَوَفَّاهُمْ لِحَمِيَّةٍ وَصَّالًا

سَمًا كَامِلًا يَهْدِي بِضَمٍّ وَفَتْحَةٍ
فالواو في (وَصَّالًا) فصل، وهي أصلية، فالصاد ليست برمز داخل مع (سَمًا كَامِلًا).
٤- وكذا لا يفعل ذلك إلا في ابتداء المسألة لا في أثناء الرمز، فقوله في سورة البقرة:
تُضَارَّرُ وَضَمُّ الرَّاءِ حَقٌّ وَذُو جِلَاءٍ وَالْكُلُّ أَذْغَمُوا

وقوله في سورة آل عمران:
وَقُلْ بِمَا يَعْمَلُونَ الْغَيْبُ حَقٌّ وَذُو مَلَا
ليست (الدال) برمز، وكذا ما أشبه ذلك، ولو تجنب الرمز في الحشو مطلقاً لكان أولى.
٥- ومنها أن رمز (نافع) أول حروف (أبجد)، لأن (نافعا) أول القراء في نظمه، وأول
حروف

(أبجد) همزة لفظاً، و(الف) خطأ، فاستعمل المجموع في رمز (نافع)، فالهمزة يستعملها
كثيراً نحو قوله في سورة القيامة:
وَرَا بَرِقَ افْتَحَ آمِنًا.....

وقد يستعمل ألف الوصل نحو قوله في باب ياءات الإضافة:
مَعِيَ نَفَرُ الْعَلَا
عَمَّادُ.....

وقوله في باب هاء الكناية:
وَالْقَصْرَ فَمَا ذُكِرَهُ نَوْفَلًا
لَهُ الرَّحْبُ.....
وقوله في سورة الطور:

وَأَنْ افْتَحُوا الْجَلَا
رِضًا.....

وقوله في سورة آل عمران:
...قُلْ سَارِعُوا لَا وَاوَقْبُلْ كَمَا الْجَلَى

وهو كثير، ولو تجنبه لكان أحسن، فإن (ألف الوصل) ساقطة لفظاً منه، فكلما كان الرمز بلفظ يبين كان أولى منه بلفظ خفي، ولزم منه إلباس في قوله في سورة الكهف:

..... وَصِيحَابُهُمْ جَزَاءُ فِتْنَةٍ وَالصَّابِرِينَ الرُّفْعَ وَأَقْبَلًا
عَلَى حَقِّ السُّدَيْنِ سُدًّا صَحَابُ حَقِّ قِ الضَّمِّ مَفْتُوحٌ

فيكون الألف من (وأقبل) رمز (نافع)، فيكون مع (على حق) في فتح ((السدين)) كما فعل ذلك في (وعلامة) و(كم) و(دون) و(حكم) على ما تقدم.

٦- مهما اجتمع الراويان على قراءة فالرمز لإمامهما دونهما في غالب الأمر، لأنه الأخص، إذ لا يحتاج إلا إلى كلمة واحدة، وقد جاء في بعض المواضع الرمز لهما بكلمتين لاحتياجه إلى ذلك في إقامة الوزن وتمة البيت كقوله في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين: نَأَى شَرْعُ يَمْنٍ بِاخْتِلَافٍ وَشُعْبَةٍ فِي الْإِسْرَاءِ وَهُمْ وَالْتُونُ ضَوْءُ سَنَاءٍ تَلَا وقوله في سورة البقرة:

..... وَفِي الْفُرْقَانِ زَاكِيهِ هَلَاءٌ
وقوله في سورة الكهف:

..... وَفِي الْوَصْلِ لَكِنَّا فَمَدُّ لُهُ مُلَا

٧- إذا اتصل شيء من هذه الحروف بضمير قراءة تقدم ذكرهم لم يكن ذلك رمزاً وكان الضمير كالمصرح به من أسمائهم، ومن حكمه أن المصرح به لا رمز معه، وذلك نحو قوله في سورة البقرة:

وَصِيَّةً أَرْفَعُ صَفْوَ حَرَمِيهِ رِضَى وَيَبْصُطُ عَنْهُمْ غَيْرَ قُبُلٍ اِعْتَلَا

قال ((ويَبْصُطُ عَنْهُمْ)) أي أن من تقدم ذكرهم يقرعون ((ويَبْصُطُ)) بالصاد، ولا نقول إن العين

في ((عَنْهُمْ)) رمز (حفص)، ومثله في سورة الغاشية:

..... تَسْمَعُ التَّذْكِيرُ حَقِّ وَذُو جِلَا
..... وَصَمَّ أَوْلُوا حَقِّ وَلَاغِيَّةً لَهُمْ

فقوله (أولوا حق) لـ (نافع وابن كثير وأبي عمرو)، ورفع (لَاغِيَّةً) لهم أيضاً، ولا نقول إن اللام في (لَهُمْ) رمز (هشام).

٨- وهذا بخلاف ما إذا كان الضمير غير راجع إلى أحد من القراء الذين سبق ذكرهم فإن الحرف حينئذ يكون رمزاً مثل قوله في باب هاء الكناية:

..... وَالْقَصْرَ فَادْكُرْهُ لَوْ قَلَا
لَهُ الرَّحْبُ.....

٩- قد جاء في مواضع ألفاظ تصلح أن تكون رمزاً وليست برمز في مراده، وذلك كما سنبينه في باب (المد والإمالة والزوائد وفرش الحروف)، وهو مشكل، وفي باب البسمة موضع ذكر أنه رمز، وعندني أنه ليس برمز كما سنذكره.

١٠- إذا اجتمعت قراءتان لقارئ واحد فتارة يسمّى لكل قراءة منهما كقوله في الأنفال:
وَمُوهِنٍ بِالتَّخْفِيفِ ذَاغٌ وَفِيهِ لَمْ يُنَوِّنْ لِحَقْفِصٍ كَيْدٌ بِالْخَفْضِ عَوَلَا
١١- وتارة يسمّى بعد الثانية فتكون التسمية لهما، كقوله في سورة الأنفال:

..... وَأَلْثُ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْأَسْرَى الْأَسَارَى حُلَا حَلَا
وفي قوله في سورة آل عمران:

سَتَكْتُبُ يَاءَ ضُمٍّ مَعَ فَتْحِ ضَمِّهِ وَقَتْلَ ارْفَعُوا مَعَ يَاءِ تَقُولُ فَيَكْمَلَا
رَمَزَ بعد ثلاث قراءات لـ (حمزة) بقوله (فَيَكْمَلَا)، وتارة يسمّى مع الأولى ويعطف الثانية عليها كقوله في سورة الأنفال:

وَيُعْشِي سَمًا خَفًا وَفِي ضَمِّهِ افْتَحُوا وَفِي الْكَسْرِ حَقًّا وَالْثَعَّاسَ ارْفَعُوا وَلَا
فقوله (وَالْثَعَّاسَ ارْفَعُوا) يعني لـ (حق) المقدم ذكره، لأنه قد أتى بالواو الفاصلة في قوله: (ولاً)، فلو كان رفع ﴿الْثَعَّاسَ﴾ لغير من تقدم ذكره لسمّاه قبل الواو، فيعلم مجيء الواو أن لا

رمز لها سوى ما تقدم. (وهناك مصطلحات لم يذكرها في المقدمة وذكرها في النظم، فقد استعمل ألفاظاً آخرَ كثيرة لم يذكرها هنا، منها: (التقديم والتأخير) قال الشاطبي في آل عمران:

هَذَا قَاتِلُوا أَخْرَجَ شِفَاءً وَبَعْدُ فِي بَرَاءَةِ أَخْرَجَ يَقْتُلُونَ شَمْرَدَلَا
وقال الشاطبي في سورة المطففين:

..... وَخِتَامُهُ بِفَتْحٍ وَقَدْ مَدَّهُ رَاشِدًا وَلَا
(والاستفهام ضده الإخبار وبالعكس) قال الشاطبي في سورة الأعراف:

..... وَعَلَى الْحَرَمِيِّ إِنَّ لَنَا هُنَا

وقال الشاطبي في سورة يوسف:

بِالْأَخْبَارِ فِي قَالُوا أَنْتَكَ دَغَفَلًا

وكقوله في سورة مريم:

..... وَأَخْبَرُوا بِخُلْفِ إِذَا مَا مُتُّ مُوفِينَ وَصَلًا

ومنها (القطع والوصل) قال الشاطبي في سورة طه:

... وَشَامِ قَطْعُ أَشْدُّ وَضَمُّ فِي أَبْ— تَدَا غَيْرِهِ وَاضْمُ وَأَشْرِكُهُ كَلْكَلًا

وقال الشاطبي في سورة النمل:

وَشَدُّ وَصِلٌ وَامْدُّ بَلِ إِذَا رَكَ الَّذِي ذَكَرَ.....

ويجيء (وَصِلٌ) بمعنى آخر، وهو وصل ميم الجمع، وهاء الكناية بواو أو ياء، وضده ترك ذلك.

(والتحقيق والتسهيل) نحو قوله في سورة الزخرف:

ءَآلِهَةً كُوفٍ يُحَقِّقُ ثَانِيًا وَقُلْ أَلِفًا لِلْكَلِّ ثَالِفًا ابْدِلًا

(والإهمال الدال على النقط في القراءة الأخرى) نحو قوله في سورة الأنعام:

وَيَقْضِ بِضَمِّ سَاكِ— مِنْ مَعَ ضَمِّ الْكَسْرِ شَدُّ وَأَهْمِلًا

فائدة مهمة: إذا لم تكن الحركات التي ذكرها الشاطبي في الكلمة لها ضد، فإنه يأتي بالكلمة واضحة في البيت ومبيّنة بياناً كاملاً، أو يحيل قراءة الباقيين على موضع آخر يجمع على قراءته.

قال الشاطبي في سورة الحج:

وَيَذْفَعُ حَقٌّ بَيْنَ فَتَحِيهِ سَاكِنٌ يُذْفَعُ.....

واعلم أن الكلام في فرش الحروف لا يأخذ صفة العموم إلا بقرينة، كأن يقول: (فِي الْكُلِّ)، (حَيْثُ أَتَى)، (حَيْثُ أَتَاكَ)، أو نحو ذلك. وفي هذا القدر كفاية للمبتدئ والمنتهى.

أجب على الأسئلة التالية:

س: ما المراد بالحركة المطلقة في مصطلحات الشاطبي؟

س: لماذا فرق الشاطبي بين حركات الإعراب وألقاب البناء في مصطلحاته؟

س: ما الفرق بين الرموز الحرفية والكلمية في استعمال الشاطبي مع الكلمة القرآنية؟

س: هل يأتي الشاطبي بالاسم الصريح مع الرمز؟ ومتى؟

س: ما المراد بكلمة (الْحَرْفُ) في قول الشاطبي:

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفِ أَسْمِي رِجَالَهُ

وفي قول الشاطبي:

وَرُبَّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا لِمَا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مُهَوَّلاً

س: ما المراد بقول الشاطبي (رِجَالَهُ) في البيت التالي:

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفِ أَسْمِي رِجَالَهُ

س: هل استعمل الشاطبي (ألف الوصل) رمزاً لـ (نافع)؟

س: هل العين رمزاً لـ (حفص) عن (عاصم) في قول الشاطبي:

وَعَى نَفَرٌ أَرْجَنَهُ بِالْهَمْزِ سَاكِناً وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفٍّ دَعْوَاهُ خَرْمَلاً

س: متى تكون العين رمزاً لـ (حفص) عن (عاصم)؟

س: اشرح قول الشاطبي: (وَبِاللَّفْظِ أَسْتَعْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَّ؟)

س: أكمل ما يلي من خلال فهمك وإتقانك لمصطلحات الشاطبي:

(و) (الإثبات ضده.....)

(و) (المدّ ضده.....)

(و) (الهمز ضده.....)

(و) (الإدغام ضده.....)

(و) (الاختلاس ضده.....)

(و) (النقل ضده.....)

(و) (التذكير ضده.....)

(و) (الجزم ضده.....)

(و) (التخفيف ضده.....)

(و) (الغيب ضده.....)

(و) (التوين ضده.....)

(و) (الجمع ضده.....)

(و) (ضده.....)

(و) (التحريك المطلق يراد به.....)

(و) (الفتح ضده.....)

(و) (السكون المطلق ضده.....)

(و) (الضم ضده.....)

(و) (النصب ضده.....)

س: اشرح قول الشاطبي:

عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيْدِ الْعُلَا

وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةً

س: اشرح قول الشاطبي:

رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكَلاً

وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ آتِي بِكُلِّ مَا

س: اشرح قول الشاطبي:

بِهِ مُوَضِحاً جَيْداً مُعَمَّاً وَمُخَوَّلاً

وَسَوْفَ أَسْمِي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ

س: بين رموز القراء مجتمعين ومنفردين في الجدول التالي؟

رموز الاجتماع	
ث	
خ	
ذ	
ظ	
غ	
ش	
صحبة	
صحاب	
عم	
سما	
حق	
نفر	
حرمي	
حصن	

رموز الانفراد		
أ	أبج	
ب		
ج		
د	دهز	
ه		
ز		
ح	حطي	
ط		
ى		
ك	كلم	
ل		
م		
ن	نصع	
ص		
ع		
ف	فضق	
ض		
ق		
ر	رست	
س		
ت		

ثم قال الشاطبي:

أَهْلَتْ فَلَبَّثَهَا الْمَعَانِي لُبَابَهَا وَصَعْتُ بِهَا مَا سَاغَ عَذْبًا مُسَلَّسًا

وَفِي يُسْرِهَا التَّيْسِيرُ رُمْتُ اخْتِصَارَهُ فَأَجَنْتُ بِعَوْنِ اللَّهِ مِنْهُ مُؤَمَّلًا

وَأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدٍ فَلَفْتُ حَيَاءً وَجْهَهَا أَنْ تُفَضَّلًا

وَسَمَّيْتُهَا حِرْزَ الْأَمَانِي تَيْمُنًا وَوَجْهَ التَّهَانِي فَاهْنِيهِ مُتَقَبَّلًا

وَنَادَيْتُ اللَّهُمَّ يَا خَيْرَ سَامِعٍ أَعِزَّنِي مِنَ التَّسْمِيعِ قَوْلًا وَمَفْعَلًا

إِلَيْكَ يَدِي مِنْكَ الْيَادِي تُمَدُّهَا أَجْرَنِي فَلَا أَجْرِي بِجَوْرِ فَأَخْطَلًا

أَمِينٌ وَأَمْنًا لِلْأَمِينِ بِسِرِّهَا وَإِنْ عَثَرْتُ فَهُوَ الْأُمُونُ تَحْمُلًا

أَقُولُ لِحُرِّ وَالْمُرُوءَةِ مَرُوءَهَا لِاخْوَتِهِ الْمِرْآةِ ذُو الثُّورِ مِكَحَلًا

أَخِي أَهْلُهَا الْمُجْتَازُ نَظْمِي بَبَابِهِ يُنَادِي عَلَيْهِ كَاسِدَ السُّوقِ أَجْمَلًا

وَطُنَّ بِهِ خَيْرًا وَسَامِحَ لَسِيحَهُ بِالْأَغْضَاءِ وَالْحُسْنَى وَإِنْ كَانَ هَلْهَلًا

وَسَلَّمَ لِإِخْدَى الْحُسْنَيْنِ إِصَابَةً وَالْآخَرَى اجْتِهَادَ رَامٍ صَوْبًا فَأَمَحَلًا

وَإِنْ كَانَ خَرَقٌ فَادْرِكْهُ بِفَضْلَةٍ مِنَ الْحِلْمِ وَلْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مَقُولًا

وَقُلْ صَادِقًا لَوْلَا الْوَيْلُ لِرُوحِهِ لَطَاحَ الْأَنَامُ الْكُلُّ فِي الْخُلْفِ وَالْقَلَى

وَعِشْ سَالِمًا صَدْرًا وَعَنْ غِيَةِ فَعِبْ تُحَضِّرُ حِطَارَ الْقُدْسِ أَنْقَى مُغْسَلًا

وَهَذَا زَمَانُ الصَّبْرِ مَنْ لَكَ بِالنِّي كَقَبْضٍ عَلَى جَمْرٍ فَتَنْجُو مِنَ الْبَلَاءِ

وَلَوْ أَنَّ عَيْنًا سَاعَدَتْ لَتَوَكَّفَتْ سَحَابُهَا بِالْذَّمِّ دِيماً وَهَطَلَا

وَلَكِنَّهَا عَنْ قَسْوَةِ الْقَلْبِ قَحْطُهَا فَيَا ضَيْعَةَ الْأَعْمَارِ تَمْشِي سَبْهَلَا

بِنَفْسِي مَنْ اسْتَهْدَى إِلَى اللَّهِ وَحْدَهُ وَكَانَ لَهُ الْقُرْآنُ شِرْبًا وَمَغْسَلًا

وَطَابَتْ عَلَيْهِ أَرْضُهُ فَتَفَتَّقَتْ بِكُلِّ غَيْرٍ حِينَ أَصْبَحَ مُخْضَلَا

فَطُوبَى لَهُ وَالشُّوقُ يَبْعَثُ هَمَّهُ وَزَلْدُ الْأَسَى يَهْتَاجُ فِي الْقَلْبِ مُشْعَلَا

هُوَ الْمُجْتَبَى يَغْدُو عَلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ قَرِيباً غَرِيباً مُسْتَمَلَا مُؤَمَّلَا

يَعُدُّ جَمِيعَ النَّاسِ مَوْلَى لِأَلْهِمْ عَلَى مَا قَضَاهُ اللَّهُ يُجْرُونَ أَفْعَلَا

يَرَى نَفْسَهُ بِالذَّمِّ أَوْلَى لِأَلْهَا عَلَى الْمَجْدِ لَمْ تَلْعَقْ مِنَ الصَّبْرِ وَالْأَلَا

وَقَدْ قِيلَ كُنْ كَالْكَلْبِ يُقْصِيهِ أَهْلُهُ وَمَا يَأْتِي فِي لُصْحِهِمْ مَتَدَلَا

لَعَلَّ إِلَهَ الْعَرْشِ يَا إِخْوَتِي يَقِي جَمَاعَتَنَا كُلَّ الْمَكَارِهِ هَوْلَا

وَيَجْعَلُنَا مِمَّنْ يَكُونُ كِتَابُهُ شَفِيعاً لَهُمْ إِذْ مَا نَسُوهُ فَيَمْحَلَا

وَبِاللَّهِ حَوْلِي وَاعْتِصَامِي وَقُوَّتِي وَمَا لِي إِلَّا سِتْرُهُ مُتَجَلِّلاً

فَيَا رَبَّ أَلْتَ اللَّهُ حَسَنِي وَعُدَّتِي عَلَيْكَ اعْتِمَادِي ضَارِعاً مُتَوَكِّلاً

قال أبو شامة: ثم شرع يثني على قصيدته ويصفها بالجزالة وصحة المعاني ويذكر ما اشتملت عليه من العلم فقال:

أَهْلَتْ فَلَبَّتْهَا الْمَعَانِي لُبَابُهَا وَصَعْتُ بِهَا مَا سَاغَ عَذْباً مُسَلْسَلاً

قال السمين: هذا ثناء على هذه القصيدة ترغيباً فيها لما تحصله للطلبة من العلم لا مجرد ثنائه على فعله فوصفها - وهي كما وصف - بصحة المعنى وبلاغة النظم وفصاحة الكلم.

قال أبو شامة: الإهلال: هو رفع الصوت، أي لكثرة ما أودعت من جيد المعاني كأنها صرخت بها، أي نادتها فأجابتها بالتلبية، و(لُبَابُهَا) بدل من المعاني، بدل البعض من الكل، أي لم يلبها إلا خيار المعاني، وصغت من الصياغة، ويعبر بها عن إتقان الشيء وإحكامه، و(مَا سَاغَ) أي الذي ساغ استعماله من الكلمات، يقال: ساغ الشراب، أي سهل مدخله في الحلق، وتسلسل الماء: جرى في حذور، (عَذْباً مُسَلْسَلاً): أي صوغاً عذباً يستلذه السمع ويقبله الطبع. فيتن في القصيدة ما لذ وطاب من الفوائد والأحكام والقراءات حال كونها (عَذْباً مُسَلْسَلاً)، أي سهلاً ميسراً يستلذه السمع ويقبله الطبع. وقال ابن القاصح: (فَلَبَّتْهَا): أي أجابتها بقولها لييك، أي أقامت دائمة على الإجابة، من ألَبَ بالمكان، أي أقام فيه، أي أن القصيدة عندما نادى على المعاني لم يلبها إلا خيار المعاني، أي المعاني الطيبة، يعني أنه نظم فيها اللفظ الحلو السلس الذي سهل على اللسان لتناسب مادته حال التذاد السمع به وملاءمة الطبع.

وَفِي يُسْرِهَا التَّيسِيرَ رُمْتُ اخْتِصَارَهُ فَأَجَنْتُ بِعَوْنِ اللَّهِ مِنْهُ مُؤَمَّلاً

أي وفيما يسره الله - سبحانه - منها جمع مسائل كتاب التيسير في القراءات انسبع من الطرق التي تقدم ذكرها، (رُمْتُ اخْتِصَارَهُ)، ورمت الشيء: طلبت حصوله، واختصار الكتاب معناه: جمع معانيه في أقل من مبانيه، (فَأَجَنْتُ)، أي كثر جناها منه، أي من التيسير، أو من الله. قال تعالى: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ هود. وتعود الهاء في (مِنْهُ)

على كتاب التيسير، والمعنى: (فَأَجْنَتْ) القصيدة من كتاب (التيسير) مؤملي، يقال: أجنّت الشجرة، أدرك ثمرها، وأجنّت الأرض، كثر جناها، ويجوز أن تكون الهاء في قوله (منه) للاختصار، ومصنّف كتاب التيسير هو الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، وأصله من قرطبة، مقرئ محدث، وكتاب التيسير من محفوظات الشاطبي، قال: عرضته حفظاً عن ظهر قلب، وتلوت ما فيه على ابن هذيل بالأندلس. قال صاحب اللّائى: أشار بيسرها إلى قلة أبياتها وصغر حجمها، وقد أدرك الناظم بحول الله ما رامه وبلغ ما أمّله. قال ابن القاصح: (التيسير): يقرأ برفع الراء ونصبها، والرفع الرواية.

وَأَلْفَاهَا زَادَتْ بِنَشْرِ قَوَائِدٍ فَلَقْنَتْ حَيَاءً وَجْهَهَا أَنْ تُفَضَّلَا
قال أبو شامة: الألفاف: الأشجار الملتفة بعضها ببعض، وفي الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿وَجَنَّتْ أَلْفَافًا﴾ النبأ. أي ذوات ألفاف. جمع لفّ كالأضداد جمع ضدّ. وقال الشاطبي (وَأَلْفَاهَا) ولم يقل وألفاظها: قال أبو شامة: وحسن استعارة الألفاف هنا بعد قوله (فَأَجْنَتْ) لالتفاف المعاني فيها والأبيات، كأن كل بيت ملتف بما قبله وبعده لتعلق بعضها ببعض وانضمامه إليه، فتلك الألفاف نشرت فوائد زيادة على ما في كتاب التيسير من: زيادة وجوه، إشارة إلى تعليل، زيادة أحكام، وغير ذلك مما يذكره في مواضعه. قال السمين: فمنها باب كامل أودعها إياه وهو باب مخارج الحروف وصفاتها، ومنها الثناء على القراءة، ومنها التعليل لوجوه القراءة وما تضمنته من اللغة وصناعة الأدب وزيادة وجوه في القراءات كما ستقف على ذلك كله.

قال أبو شامة: ثم بعد هذا استحييت أن تفضّل على كتاب التيسير، استحياء الصغير من الكبير، والمتأخر من المتقدم، وإن كان الصغير فائقاً والمتأخر زائداً، والذي لفت به وجهها أي سترته هو الرمز، لأنها به كأنها في ستر، لأن لفّ الوجه يشعر بالحياء، (وَأَنْ تُفَضَّلَا): أي من أن (تُفَضَّلَا). وأراد الشاطبي بقوله (فَلَقْنَتْ حَيَاءً وَجْهَهَا أَنْ تُفَضَّلَا) أن يعلمنا الأدب الجمّ، وذلك بأنه استحي أن يفضّل منظومته على كتاب (التيسير)، وشبهه الشاطبي القصيدة بالمرأة الحية التي تستحي عند ملاقة الرجال، فتلف وجهها عنهم، لأن لفّ الوجه يشعر بالحياء.

وَسَمَّيْتُهَا حِرْزَ الْأَمَانِي تَيْمُنًا وَوَجْهَ التَّهَانِي فَاهْنِيهِ مُتَقَبَّلًا
قال أبو شامة: الحرز ما يعتمد عليه في حفظ ما يجعل فيه، (وَالْأَمَانِي) جمع أمنية، والتّهاني جمع تهنئة، ومعنى هذه التسمية أنه أودع في هذه القصيدة أماني طالبي هذا العلم، وأنها

تقابلهم بوجه مهني. بمقصودهم، وهو من قولهم: فلان وجه القوم، أي شريفهم، ومعنى (كَيْمُنًا) تركاً، وقوله (فَاهْنَهُ) أي تهناً بهذا الوجه، أو بهذا الحرز، من قولهم: هنأت الرجل بفتح النون أنهنّه بكسرهما إذا أعطيته، حكاه الجوهري، أي أعطاه القبول منك، والإقبال عليه لتنال الغرض منه، وكن له هنيئاً كما تقول هنيئاً الطعام، والمعنى: ترقق به لتنال الغرض بسهولة، ولا تنفر من الشيء قبل وقوفك على حقيقته، و(مُتَقَبِّلًا) حال، أي في حال تقبلك إياه، ولشيخنا أبي الحسن عليّ بن محمد - رحمه الله - من جملة أبيات:

هذه القصيدة بالمراد وفيّة من أجل ذلك لقبت حرز المني
قال السخاوي: يريد أن هذه التسمية سبقت النظم ليكون كذلك، (فَاهْنَهُ مُتَقَبِّلًا): أي كن له هنيئاً في حال تقبلك ولا تكن وغداً ولا متعسفاً.

وقال صاحب اللآلئ: وأعاد الضمير في أول البيت على القصيد مؤثراً كما فعل في الأربعة أبيات قبله، وأعاد في آخر البيت مذكراً لأن القصيدة في معنى القصيد والنظم.

وَنَادَيْتُ اللَّهُمَّ يَا خَيْرَ سَامِعٍ أَعِذْنِي مِنَ التَّسْمِيعِ قَوْلًا وَمَفْعَلًا
قال أبو شامة: معنى ﴿اللَّهُمَّ﴾ يا الله، الميم عوض عن حذف حرف النداء، وقطع همرته ضرورة، ثم كرّر النداء بقوله: (يَا خَيْرَ سَامِعٍ أَعِذْنِي)، أي اعصمني، والتسميع أي سمع بعلمه إذا عمله يريد به السمعة في الناس والشهرة، ومثله رأى بعمله إذا عمله ليراه الناس فيثنوا عليه، يقال: فعل ذلك رياء وسمعة، وكلاهما خلق مذموم محبط للعمل، كأن الناظم لما مدح نظمه بما مدحه به، خاف أن يكون في ذلك تسميع، فاستعاذ بالله - سبحانه - منه، و(قَوْلًا وَمَفْعَلًا) أي قائلاً وفاعلاً، أي أعذ قولي وفعلي من التسميع. قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا

إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ الفرقان. وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُبْطِلُوا صِدْقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ البقرة. ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ
إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدٌ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَادِقًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾
الكهف. وكرّر الشاطبي الدعاء بقوله: (وَنَادَيْتُ اللَّهُمَّ يَا خَيْرَ سَامِعٍ) حرصاً على إجابة

الدعاء كما قال ﴿أَوَلَوْ أَلْبَسَ﴾

﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ (١١٢) رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَءَامَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴿١١٣﴾ رَبَّنَا وَءِإِنَّا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْوَعْدَ ﴿١١٤﴾ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتِي بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴿١١٥﴾ آل عمران. وتأمل في قولهم: ﴿رَبَّنَا﴾ وفي استجابة الله لهم بقوله: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتِي بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ ولم يقل: أني لا أضيع الدعاء. قلت: راجع هذه الآية في ظلال القرآن تجد خيراً كثيراً.

إِلَيْكَ يَدِي مِنْكَ الْيَادِي تُمُدُّهَا أَجْرِنِي فَلَا أَجْرِي بِجَوْرِ فَأُخْطَلَا
قال أبو شامة: أي إليك مددت يدي سائلاً الإعانة من التسميع، والإجارة من الجور، ثم قال:

(مِنْكَ الْيَادِي تُمُدُّهَا)، أي هي الحاملة لي على مدها، والمسهلة لذلك، أي هي التي أطمعني في ذلك وجرأتني عليه، وإلا فمن حقي أن لا أمدّها حياء من تقصيري في القيام بما يجب من طاعتك، و(الْيَادِي)، النعم، ومعنى (فَلَا أَجْرِي بِجَوْرِ فَأُخْطَلَا): أي فلا أفعله، والجور، الميل، أي يميل عن طريق الاستقامة، والخطل المنطق الفاسد. قلت: أي أقع في فساد القول والفعل والمنطق الفاسد إن لم تجرني وتعصمني من الجور.

أَمِيْنٌ وَ أَمْنًا لِلْأَمِيْنِ بِسِرِّهَا وَإِنْ عَشَرَتْ فَهُوَ الْأَمُونُ تُحْمَلَا
قال السخاوي: أي: اللهم استجب رهب أماً للأمين، فهو الموثوق به، والسرّ ضد العلانية، والسرّ من كل شيء الخالص، أي للأمين بخالص ما فيها من الفوائد المتخيرة، وأمانته اعترافه بذلك وإذاعته ما أبرأه منها. قال أبو شامة: وهب (أَمْنًا لِلْأَمِيْنِ بِسِرِّهَا)، أي بخالصها وما فيها من الفوائد وهي لباب المعاني الذي تقدّم ذكره، وسرّ النسب: محضه وأفضله، وسرّ الوادي أفضل موضع فيه، والباء في (بِسِرِّهَا) بمعنى على، يقال: هو أَمِيْنٌ بكذا وعلى كذا، والأمين الموثوق به، دعاء له بالأمن وهو ضد الخوف، ومن أمانته اعترافه بما فيها من الصواب وإذاعته وتعليمه، والعثرة: الزلة، وأضافها إلى القصيدة مجازاً، أو إنما يريد عشرة ناظمها فيها، و(الْأَمُونُ) الناقة الموثقة الخلق التي أمن ضعفها، كأنه أمن منها العثر لثقتها، أي إن كان فيها اختلال فاحتمله كما تتحمل هذه الناقة الأعباء الثقيلة،

وتصبر عليها، أي يكون بمنزلة هذه الناقة في تحمل ما يراه من زلل أو خطأ، فلا يوجد عنده قلق ولا نفرة، بل يقيم المعاذير بجهده، ويعترف بتقصير البشر عن إدراك الكمال في أمر ما، ومن زلّ في موضع، وأصاب في مواضع عديدة، فهو على ما أجرى الله تعالى به العادة في حق الأكابر إلا من ثبتت عصمته. وقال ابن القاصح: قوله (وَأَنْ عَثَرْتَ): وأصل العثر في المشي، ثم يستعمل في الكلام، يقال عثر في منطقه إذا غلط. قال السخاوي: وإنما يقول ذلك هاضماً لنفسه. وقال ابن القاصح: (أَمِينٌ): وفيه لغتان، قصر الهمزة وهو الأصل، ومدّها وهو الأفصح وهو مبني على الفتح. قال صاحب اللآلي: ومن لغة القصر: (أَمِينٌ فزاد الله ما بيننا بعداً)، ومن لغة المد: (ويرحم الله عبداً قال آمينا).

قال أبو شامة: ثم شرع في ذكر وصايا وآداب ومواعظ فقال: أَقُولُ لِحُرٍّ وَالْمُرُوءَةِ مَرْؤُهُهَا لِاخْوَتِهِ الْمِرْأَةِ ذُو النُّورِ مَكْحَلًا
الحُر: أراد به من تقدم شرحه في قوله:
هُوَ الْحُرُّ إِنْ كَانَ الْحَرِيُّ حَوَارِيًّا لَهُ بِتَحَرُّيهِ إِلَى أَنْ تَنْبَلَا

لأنه أهل للخطاب بذلك، والمقول سيأتي في البيت الثاني، واعترض بياقي البيت بين القول والمقول إرادة أن ينبّه على سبب النصيحة، فنظم ما جاء في الحديث عن أبي هريرة ؓ عن رسول الله ﷺ قال: المؤمن مرآة المؤمن. أخرجه أبو داود والترمذي. أي أنه له بمنزلة المرأة تراه عيوبه فيصلحها. قال تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنٍ خَسِيرٍ ۝٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ ۝. فالحرّ هو الذي لم يستعبده هواه، ولم تسترقه الدنيا، ولم تستعبده مباحج الحياة، ولم يكن عبداً للشهوات وزخارف الدنيا الفانية، والوصية التي أرادها الشاطي في البيت السابق أن يكون قارئ القرآن صاحب مروءة. قال أبو شامة: والمروءة كمال الرجولة، وهي مشتقة من لفظ المرء، كالإنسانية من لفظ الإنسان، والمرء والإنسان مترادفان، فهي عبارة عن صفات الإنسان الشريفة التي يتميز بها عن غيره من الحيوانات، ومعنى (مَرْؤُهُهَا) رجلها الذي قامت به المروءة، (ذُو النُّورِ مَكْحَلًا): أي هو منور يشفي الداء بنوره كما تشفى العين المريضة بما يفعله المكحل فيها وهو الميل المعروف. والخلاصة: أن صاحب المروءة كالنور، أي كالإيمان يشفي من الداء بنوره كما تشفى العين المريضة بما يفعله المكحل فيها. قال بعضهم:

صديقي مرآة أميط به الأذى وعضب حسام إن منعت حقوق

فإن ضاق أمر أو ألت ملمة لجأت إليه دون كل شقيق
ثم قال الشاطبي:

أَخِي أَيُّهَا الْمُجْتَازُ نَظْمِي بِبَابِهِ يُنَادِي عَلَيْهِ كَاسِدُ السُّوقِ أَجْمَلًا
قال أبو شامة: هذا هو المقول للحرّ، نادى أخاه في الإسلام والدين الذي جاز هذا النظم
(ببابه)، أي مرّ به، كنى بذلك عن السماع به، أو الوقوف عليه إنشاداً، أو في كتاب،
وكساد السلعة ضد نفاقها، أي إذا رأيت هذا النظم غير ملتفت إليه فأجمل أنت، أي انت
بالمقول الجميل فيه. فرّق الشاطبي خطابه بقوله (أخي) و(أجملًا) حثاً منه وتذكيراً له
بالإخوة الإيمانية، وتواضع بجعل نظمه (كاسد السوق). قال ابن القاصح: استعار الكساد
للخمول. قال أبو شامة: ولم يكسد سوقه والحمد لله، بل نفقت قصيدته نفاقاً، واشتهرت
شهرة لم تحصل لغيرها من مصنفات هذا الفن، وكان شيخنا أبو الحسن - رحمه الله - قد
أخبرنا عنه أنه قال: لا يقرأ أحد قصيدتي هذه إلا وينفعه الله بها، لأني نظمتها لله -
سبحانه-. والألف في آخر (أجملًا) بدل من نون التوكيد الخفيفة، أراد أجملن مثل: ﴿كَلَّا لَإِنْ
لَّرَبَّنَا لَسَفَعْنَا بِالنَّاصِيَةِ﴾. وقد استعمل ذلك كثيراً نحو قوله في باب المد والقصر:

..... أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٌ كَقُرْآنٍ وَمَسْئُولًا اسْأَلَا
ونحو قوله في باب ياءات الزوائد:

وَجُمْلَتُهَا سِتُونِ وَأَثْنَانِ فَأَعْقَلَا
..... ونحو قوله في فرش حروف سورة محمد ﷺ:

..... وَتَبْلُوكُلْ نَكُم نَعْلَمُ أَيَا صِفَ وَتَبْلُوكُلْ وَأَقْبَلَا

قال صاحب اللآلئ: والألف في (أجملًا) بدل من النون الخفيفة، وفائدة هذه النون التوكيد،
لأنها نائبة عن تكرار الفعل، فكأنه قال أجمل أجمل في القول، أي أحسن فيه.
وظنّ به خيراً وسامحٌ نسيجه بالاعضاء والحسنى وإن كان هلهلاً
يعود الضمير في قول الناظم (وظنّ به خيراً) على النظم، أو على الناظم.

قال ابن القاصح: لأن ظنّ الخير بالشيء يوجب حسن الاعتذار عنه. قال أبو شامة:
النسيج المنسوج، واستعاره في بيوت الشعر تشبيهاً ببيوت الشعر، فلماً عبّر عن النظم
بالنسيج، عبّر عن عيبه بما يعدّ عيباً في النسيج من الثياب، وهو كونه سخيلاً، أي أحسن
القول فيه وتجاوز عنه. والخلاصة: أحسن الظن بهذا النظم، أو بناظمه، (وسامحٌ نسيجه)،

أي - ألياته الشبيهة بالمنسوج - (بالاغضاء)، أي بالتغافل عن معاييه، وغض الطرف عن هفواته، فالإغضاء هو: الإغماض عن العيب، وتجاهل وجوده، والإغضاء التغافل عن الشيء، (وَالْحُسْنَى) تأنيث الأحسن، أي وبالطريقة الحسنَى أو بالكلمة الحسنَى، وإن كان ذلك النظم (هَلْهَلًا) أي ركيك الألفاظ. وقال شعله عند قول الشاطبي:

أَخِي أَيُّهَا الْمُجْتَازُ نَظْمِي بِبَابِهِ يُنَادِي عَلَيْهِ كَاسِدَ السُّوقِ أَجْمَلًا
والحق أنه تواضع كما قال: (كَاسِدَ السُّوقِ)، وإلا فهو ثوب في غاية الصفاقة، وسلعة في غاية الرواج. وراجع أقوال العلماء في قصيدة الشاطبي في مقدمة الكتاب.

وَسَلَّمَ لِإِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ إِصَابَةً وَالْآخَرَى اجْتِهَادَ رَامٍ صَوْبًا فَأَمَحَلًا
قال أبو شامة: أي: وَسَلَّمَ (إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ) اللتين لا ينفك عن إحدهما، أي بأنه متصف بإدراك ﴿إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾، فهذا من جملة الطريقة الحسنَى التي يسامح بها نسيجه، أو سلّمه من الطعن والاعتراض لأجل أنه لا ينفك من إحدهما، أو لحصول: ﴿

إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾ له، ثم يبينهما بقوله (إِصَابَةً) و(اجْتِهَادَ) محل، وفي (رَامٍ) ضمير عائد على الاجتهاد، جعله طالباً للصواب، وإنما المتصف بذلك حقيقة مَنْ قام بالاجتهاد، وكُنِيَ بالصوب وهو نزول المطر عن الإصابة، وبالمحل عن الخطأ، يقال: أحل الرجل صادف محلاً، والمحل: انقطاع المطر ويس الأرض، فللناظم على تقدير الإصابة أجران، وله على التقدير الآخر أجر واحد، وذلك مأخوذ من قول النبي ﷺ: (مَنْ اجْتَهِدَ وَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ - أَي أَجْرَ اجْتِهَادِهِ وَأَجْرَ إِصَابَتِهِ - وَمَنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ - أَي أَجْرَ اجْتِهَادِهِ -). وفي الصحيحين في اجتهاد الحاكم نحو ذلك، ثم استأنف بيان الحسنَى الأخرى فقال: (وَالْآخَرَى اجْتِهَادٌ)، وكان هذا كله اعتذار عن الرموز التي اصطلاح عليها، وعن هذه الطريقة الغريبة التي سلكها. والخلاصة: سلّم للناظم عن المطاعن لأجل (إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ) اللتين لا ينفك عن إحدهما، المذكورتين في قوله ﷺ: (مَنْ اجْتَهِدَ وَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ - أَي أَجْرَ اجْتِهَادِهِ وَأَجْرَ إِصَابَتِهِ - وَمَنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ - أَي أَجْرَ اجْتِهَادِهِ -). فلا ينبغي أن يُوجَّه إليّ لوم، إذ الحال لا يخلو من الخطأ أو الصواب، كما عبّر عنه بقوله: (إِصَابَةً)، أي وصول إلى الصواب، وهذه الحسنَى الأولى، والحسنَى الأخرى (اجْتِهَادٌ): أي بذل المجهود في طلب المقصود فلم يدركه، فيكون كمن (رَامَ)، أي طلب (صَوْبًا) أي مكاناً مطراً (فَأَمَحَلًا)، أي وقع في الحبل وهو جفاف النبات، وانقطاع المطر، ويس الأرض، ولم يتحصّل على المرام،

ومع ذلك لم يئأس عن نيل أجر واحد على سعيه. قال ابن القاصح: (إِصَابَةٌ) بالرفع الرواية، ويجوز فيها الجرّ على البذل من (لِإِخْدَى الْحُسَيْنِ).

وَأِنْ كَانَ خَرْقٌ فَأَدْرِكُهُ بِفَضْلَةٍ مِنَ الْجِلْمِ وَلِيُصْلِحَهُ مَنْ جَادَ مَقُولًا
قال أبو شامة: الخرق: هو العيب والخطأ، وكان هنا تامة، أي: وإن وجد (خرق) في نسيجه، وحسن ذكر الخرق هنا بعد ما تقدّم من لفظ النسيج، وكُنِيَ بالخرق عن الخطأ، (فَأَدْرِكُهُ بِفَضْلَةٍ)، أي فتدركه، أي تلافاه ملتبساً بفضلة من الرفق والأناة، وليصلح الخرق مَنْ جاد مقوله وهو لسانه، وجودة اللسان كناية عن جودة القول به، وقد امتثل شيخنا أبو الحسن أدبه في ذلك، فنبّه على مواضع سنذكرها في موضعها، وحدوث خلوه في ذلك في مواضع سترها، وذلك مساعدة له في ما فعله الله، وإعانة له على تقريب هذا العلم على الناس والله الحمد. وقال السخاوي: المقول اللسان. أي جاد لسانه، وكان قوياً في علوم العربية والقراءات. وقال الجعبري: وإنما خص الثاني لأن كل مطلع على عيب لا يتمكن من إزالته، وهذه المباركة لم يقع في نقلها خلل، غايته إجمال أو إطلاق أو فوات أولوية، فيقال: لو قال كذا لكان كذا، ولا يجوز تغيير النظم بوجه ما إلا إذا تحقق الخلل بإذنه. وقال ابن القاصح: وأذن في هذا البيت لمن وجد خطأ في نظمه وجاد مقوله أن يصلح ذلك الخطأ، وهذا تواضع منه. قال السمين: وكأنه أذن لمن كان عنده علم ووجد خطأ في قصيدته أن يصلحه غير متحامل عليه ولا جاهل بما يقول، ولذلك اشترط فيه جودة القول.

وَقُلْ صَادِقًا لَوْلَا الْوِثَامُ وَرَوْحُهُ لَطَاحَ الْأَنَامُ الْكُلُّ فِي الْخُلْفِ وَالْقَلَى
قال أبو شامة: (صَادِقًا) أراد قولاً صادقاً، نظم في هذا البيت مثلاً مشهوراً وهو: (لولا الوثام لهلك الأنام): أي لولا موافقة الناس بعضهم بعضاً في الصحبة والمعاشرة لكانت الهلكة، وزاد الشاطبي قوله (وَرَوْحُهُ)، أي روح الوثام، تنبيهاً على ما في الوثام من مصلحة الدين والدنيا، وفي الحديث الصحيح: لا تختلفوا فتختلف قلوبكم. وروح الوثام حياته، أراد الحياة التي تحصل بسببه، لأنه سبب لبقاء الناس وتوادهم، والروح يعبر به عما تحصل به الحياة، ومنه قوله تعالى: ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ﴾ النحل. أي بالوحي، ستمه روحاً لحصول حياة القلوب به، فكانه قال: لولا الوثام وثمرته، (وَلَطَاحَ)، بمعنى هلك، (وَالْأَنَامُ) الإنس، وقيل: الإنس والجن، وقيل: كل ذي روح، (وَالْقَلَى) البغض، أي هلك الناس في الاختلاف والتباغض، كأنه وقع في نفسه أن من الناس مَنْ يخالفه فيما قصد من الاصطلاح ويعيبه، وربما اغتیب لأجله، فحذّر من ذلك كله.

وقال الضباع: يطلب بذلك وفاقه على اختياره. وخلاصة معنى البيت: قل قولاً صادقاً، وكن من أهل الصدق مع الله، ومع الناس، ومع نفسك، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ التوبة.

وَعَشْ سَالماً صَدْرًا وَعَنْ غَيْبَةٍ فَعِيبٌ تُحْضِرُ حِطَّارَ الْقُدْسِ أَلْقَى مُعْسَلًا
قال السخاوي: سلامة الصدر تجمع أنواع الخير، إذ يتنفي معها كل خلق مذموم كالكبر، والبغي، والحسد، والغيبة، وغير ذلك. قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ الشعراء. وقوله (فَعِيبٌ): أي لا تحضر مع المغتايين، ولا ترافقهم، ولا تصغ إليهم فتكون في حكم الغائب. فإن لم تستطع أن تغيب بجسمك فلتغيب بقلبك وسمعك ولسانك، فتكون حاضراً بصورة، غائباً معنى.

قال أبو شامة: قوله (وَعَشْ سَالماً صَدْرًا): أي سالماً صدرك من كل خلق ردي، والغيبة ذكر الإنسان في غيبته بما يكره سماعه لا لمصلحة دينية، وإنما اعتنى بذكر الغيبة من بين الأخلاق المذمومة لغلبتها على أهل العلم. وقال بشر بن الحارث: هلك القراء في هاتين الخصلتين، الغيبة والعجب. وقوله (تُحْضِرُ) من الحضور الذي هو ضد الغيبة، و(حِطَّارَ الْقُدْسِ) أي في حظار القدس، والحظار: الحظيرة تعمل للإبل من شجر لتقيها البرد والريح، وهي من الحظر وهو المنع، قال تعالى: ﴿كَلَّا نُمَدِّدْ هَنَؤُلَاءَ وَهَنَؤُلَاءَ مِنْ عَظَمَةِ رَبِّكَ عَظَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ أي ممنوعاً، وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْحَنْظَرِ﴾ وحظيرة القدس الجنة، و(أَلْقَى مُعْسَلًا): أي نقياً من الذنوب، (مُعْسَلًا) منها، و(الْقُدْسِ) الطهارة، وقيل: هو موطن في السماء فيه أرواح المؤمنين.

وَهَذَا زَمَانُ الصَّبْرِ مَنْ لَكَ بِالنَّاسِ كَقَبْضٍ عَلَى جَمْرٍ فَتَنْجُو مِنَ الْبَلَاءِ
قال أبو شامة: أشار إلى حديث: (يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانُ الْقَابِضِ فِيهِ عَلَى دِينِهِ كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ)، وقوله (فَتَنْجُو مِنَ الْبَلَاءِ): أي العذاب الأخروي، يريد أن الناس قد تغيروا وفسدوا وساءت مقاصدهم وكثر نفاقهم، فقل من يوثق به منهم، أو يسلم من أذاهم.
قال الشاطبي في قصيدة له:

هذا الزمان الذي كنا نحذرُه فيما يحدث كعب وابن مسعود
إن دام هذا فلا تحزن على أحد من يموت ولا تفرح بمولود
خلنا في زماننا من حديث المكارم من كفى الناس شره كان في جود حاتم

وقوله (مَنْ لَكَ بِالنَّبِيِّ) جملة استفهامية، تستعمل فيما يستبعد وقوعه. وتقديره: مَنْ يَسمح لك به، فمعنى البيت: فمن يسمح لك بحصول الحالة التي هي كالقبض على جمر، وحصولها هو القيام فيها بحقوق الله تعالى وقد ذكر الشيخ الشاطبي زمان الصبر في قصيدة أخرى له فقال:

إلى الله أشكو وحدتي في مصائبي وهذا زمان الصبر لو كنت حازماً
عليك بالاسترجاع إنك فاقداً حياة العلى وابغ السلو منادماً

أي عليك بقول: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ على فقدك لحياة العلى، ونادم السلو عنها فقد أيسر منها. والبلاء يكون بالخير والشر لقوله تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ العنكبوت. قلت: راجع هذه الآية في ظلال القرآن تجد خيراً كثيراً. وقال ابن القاصح: والبلاء ممدود قصره، وأصله الاختبار.

وَلَوْ أَنَّ غَيْباً سَاعَدَتْ لَتَوَكَّفَتْ سَحَابُهَا بِالْدَّمَعِ دَيْماً وَهَطَلَا
قال أبو شامة: أي ولو ساعدت عين صاحبها لكثُر بكَاؤها دائماً على التقصير في الطاعة وقلة البضاعة، ومعنى توكتفت: قطرت وتصببت وسالت. قال الأزهري: وكف البيت وتوكف أي هطل. وقوله (سَحَابُهَا) أي مدامعها، على وجه الاستعارة، والدم جمع ديمة، والديمة المطر الدائم ليس بشديد الوقع، (وَهَطَلَا) جمع هاطلة، والهطل يتابع المطر والدمع وسيلانه، و(دَيْماً وَهَطَلَا): أي دائمة هاطلة فهي حقيقة بذلك.

وَلَكِنَّهَا عَنْ قَسْوَةِ الْقَلْبِ قَحْطُهَا فَيَا ضَيْعَةَ الْأَعْمَارِ تَمْشِي سَبْهَلَا
الهاء في (وَلَكِنَّهَا) للعين، أو هو ضمير القصة، والهاء في (قَحْطُهَا) للعين، والقحط الجذب. والسبب في قحط العين وقلة بكَاؤها ذكرها الشاطبي بقوله (قَسْوَةِ الْقَلْبِ)، أي غلظته بسبب الغفلة عن ذكر الله. قال أبو شامة: أي لم ينقطع الدمع إلا بسبب أن القلب قاس، وذلك من علامات الشقاء. فأربعة من الشقاء: جهود العين، وقسوة القلب، وطول الأمل، والحرص على الدنيا. وحذر الشاطبي في البيت السابق من ضيعة الأعمار أن تمر (سَبْهَلَا)، أي فارغة بلا عمل ينفع صاحبها غداً، أي تذهب ضائعة باطلة، فتتمر في لهو ولعب وما لا يعود على صاحبها بالنفع في الحال والمآل. وقال أبو شامة: فقلوه (فَيَا ضَيْعَةَ الْأَعْمَارِ)، أي: يا قوم احذروا ضيعة الأعمار، أو يكون ناداها على معنى التلهف والتأسف نحو: ﴿يَحْزَنُونَ عَلَى مَا فَارَقْنَاهَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزِينُونَ﴾

الأنعام. وقوله (كَمْشَى سَبْهَلًا)، أي تمرّ وتذهب باطلّة ضائعة، يقال لكل فارغ سبهل، وجاء فلان سبهل، أي غير محمود المحي، أي جاء وذهب في غير شيء.

بِنَفْسِي مَنِ اسْتَهْدَى إِلَى اللَّهِ وَخُدَهُ وَكَانَ لَهُ الْقُرْآنُ شِرْبًا وَمَغْسَلًا قال أبو شامة: أي أفندي بنفسي، ومعنى (مَنِ اسْتَهْدَى): أي طلب الهداية، أي سلك الطريق المستقيم الموصل إلى الله تعالى، والهاء في (وَخُدَهُ) لله - عز وجل - أو تعود على المستهدي،

فمعناه على الأول: أنه مخلص لله في استهوائه لا يريد إلا الله. قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ

يَهْدِينِ﴾ الشعراء. وقال تعالى في سورة المائدة: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ

حُكْمًا يُقِيمُ يُوقِنُونَ﴾. وعن الثاني: هو منفرد في ذلك، لأنه في زمان حمول الحق، وعلوّ

الباطل. وقال السخاوي: كأنه طلب الهداية إلى الله تعالى في زمان أعرض فيه أكثر الناس

عنها، أي منفرداً بقصده، لأنه لا يسلك أحد طريقه ولا يطلب طلبه. قال تعالى: ﴿أَنْزَلَ

مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ

أَبْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلَهُ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا

مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ الرعد. قلت: راجع هذه الآية

في ظلال القرآن.

والشرب النصيب. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذِهِ نَاقَةٌ لَهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَعْلُومٍ﴾

الشعراء. قال أبو شامة: أي إذا اقتسم الناس حظوظهم كان القرآن العزيز حظّه، فيكون

القرآن العزيز له (شِرْبًا) يتروى به، (وَمَغْسَلًا) يتطهر به من الذنوب، بدوام تلاوته، والعمل

بما فيه، والتلذذ بمناجاة منزله به في ظلام الليل.

وَطَابَتْ عَلَيْهِ أَرْضُهُ فَتَفَتَّقَتْ بِكُلِّ عَيْرٍ حِينَ أَصْبَحَ مُخْضَلًا قال أبو شامة: أي طابت له الأرض التي تحمله لما عنده من الانشراح بسبب صلاح حاله

مع الله، وكثى بقوله (فَتَفَتَّقَتْ بِكُلِّ عَيْرٍ) عن ثناء أهلها عليه واغبتاطهم به، والعير:

الزعران، وقيل: أخلاط من الطيب تجمع بالزعران، ومعنى (فَتَفَتَّقَتْ) تشققت. أو يكون

المعنى أن الأرض زكت، وكثر خيرها بسبب هذا المستهدي لقيامه بالحق، وعمله بطاعة الله،

من قولك: طابت نفسي على كذا، أي وافقتها، وطابت الأرض إذا أخصبت. قال تعالى:

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَنَحْنَاهُمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن

كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ ءَامَنُوا
وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَآ دَخَلَتْهُمُ جَنَّةُ النَّعِيمِ ﴿١٥٢﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِتُورَةِ
وَالْإِنْجِيلِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكْلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ
مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴿١٥٣﴾ المائدة. قلت: راجع هذه الآية في ظلال القرآن تجد
خيراً كثيراً.

قال أبو شامة: وقيل الماء في (أَرْضُهُ) للقرآن العزيز، استعار للقرآن العزيز أرضاً، كأن القارئ
له حال تفكره فيه وتدبره لمعانيه كالسالك في أرض (تَفَتَّقَتْ بِكُلِّ عَيْرٍ)، يشير إلى كثرة
الفوائد الحاصلة له بذلك علماً وعملاً. قال السخاوي: أي تفتقت بأنواع الطيب لكثرة
الفوائد الحاصلة بالتدبر. قال أبو شامة: ومعنى (مُخْضَلًا) أي مبتلاً، كنى بذلك عما أفاض
الله تعالى عليه من نعمه بالمحافظة على حدوده.

قال السخاوي: لأنه لما جعل القرآن له (شِرْبًا وَمَقْسَلًا) حسن أن يقول (مُخْضَلًا).
فَطُوبَى لَهُ وَالشُّوقُ يَبْعَثُ هَمَّهُ وَزَلْزَلُ الْأَسَى يَهْتَاجُ فِي الْقَلْبِ مُشْعَلًا
يعود الضمير في قوله (فَطُوبَى لَهُ) على المستهدي الذي يطلب الهداية من الله - وحده -
دون سواه. قال أبو شامة: (فَطُوبَى لَهُ) خير، أو دعاء، والواو في (وَالشُّوقُ) للحال، أي
العيش الطيب له في هذه الحالة، أي ما أطيب عيشه حين يبعث الشوق همه. قال تعالى:
﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنشَأَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ
أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ

مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ النحل. والهم هنا الإرادة، أي الشوق إلى ثواب الله العظيم، والنظر إلى
وجهه الكريم، يشير إرادته ويوقظها ويحركها مهما آنس منها فتوراً أو غفلة. ويجوز أن
يكون (فَطُوبَى لَهُ) دعاءً معترضاً، (وَالشُّوقُ) وما بعده معطوف على ما تقدم من الجمل،
(وَالْأَسَى): الحزن، والزند الذي يقدح به النار، استعارة له، (وَيَهْتَاجُ): أي يثور وينبعث،
(وَمُشْعَلًا): أي موقداً، وسبب هذا الحزن المشتعل التأسف على ما ضاع من العمر والخوف
من التغير.

وقال القاضي: العيش الرغد الناعم للمستهدي حين يثير الشوق قصده إلى ما أعدّه الله
لأهل طاعته من ثواب جزيل، ونعيم مقيم، وحين يحترق قلبه من الأسى والحزن متحسراً على
ما ضاع من عُمره غير مصروف إلى ذكر الله تعالى وشكره.

هُوَ الْمُجْتَبَى يَغْدُو عَلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ قَرِيباً غَرِيباً مُسْتَمَلاً مُؤَمَّلاً
قال السخاوي: (المُجْتَبَى): المختار، لأن الله تعالى اختاره لِمَا يَسَّرَ لَهُ فَهَمَّ كِتَابُهُ وَتَدَبَّرَهُ
وَالْعَمَلُ بِمَا فِيهِ، (قَرِيباً) بتواضعه، (غَرِيباً) في طريقته ومذهبه، (مُسْتَمَلاً) بتودد الناس إليه
وحبهم له وتلطّفهم به، (مُؤَمَّلاً) عند نزول الشدائد، يرجى أن يزيل الله بدعائه ما نزل من
البلاء.

وقال أبو شامة: (المُجْتَبَى) المختار، وفي (يَغْدُو) وجهان: أحدهما: أنها جملة مستأنفة.
والثاني: أنها حال من ضمير (المُجْتَبَى)، وفي معناها أيضاً وجهان: أحدهما: أنها من
غدا يغدو إذا مرّ، أي أنه يمرّ بالناس متصفاً بهذه الصفات الجليلة المذكورة وهو باين منهم،
أي يمرّ بهم مروراً غير مزاحم لهم على الدنيا، ولا مكاثر لهم. والثاني: أنه من غدا بمعنى
صار التي من أخوات كان، و(عَلَى النَّاسِ) خبرها، أي رفع الله تعالى منزلته على الناس،
والمراد بقرّبه تواضعه، أو هو قريب من الله تعالى قرّب الرحمة والطاعة، وهو غريب في
طريقته ومذهبه لقلة أشكاله في التمسك بالحق لأنه كالقايض على الجمر، و(مُسْتَمَلاً) أي
يطلب منه من يعرف حاله الميل إليه، والإقبال عليه، ويؤمل عند نزول الشدائد كشفها بدعائه
وبركته، أي من جملة صفاته أن يكون مطلوباً للناس لا طالباً لهم، بل ينفر منهم بجهد. وقال
القاضي (مُؤَمَّلاً) عند نزول الشدائد بكشفها وإزالة آثارها. قلت: راجع هذه الآيات في
ظلال القرآن تجد خيراً كثيراً. قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ يَضْرِبْ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ

هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ يَخْلِفْ لَهُ شَيْءٌ قَرِيبٌ ۖ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ۖ وَهُوَ الْحَكِيمُ
الْخَبِيرُ﴾ الأنعام. ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ يَضْرِبْ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ يَخْلِفْ
فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ يونس. ﴿وَإِذَا
سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي
وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ البقرة.

﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ
مِنْ هَادٍ ۖ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ۖ﴾ وَلَيْنَ
سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ
أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ ضَرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَتُ رَحْمَتِهِ

قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴿الزمر﴾ وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ قَالُوا
يُمُوسَى آدُعْ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ لَئِنْ كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ
مَعَكَ بَنِيَ إِسْرَءِيلَ ﴿١٧٢﴾ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بِلُغْوِهِ إِذَا هُمْ
يَنْكُثُونَ ﴿الأعراف﴾ وتأمل في قولهم: ﴿لَئِنْ كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ﴾ وفي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا﴾

﴿أَمِنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُ لَكُم مَخْرَجًا مِنَ الْأَرْضِ أَكُنَّ مَعَ
اللَّهِ قَلِيلًا مَا لَذَكَّرُونَ﴾ النمل ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ تَعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ
فَالَيْهِ تَجْتَرُونَ﴾ ﴿٥٧﴾ ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿النحل﴾
﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَهُهُ فَلَمَّا تَجَنَّبَكُمُ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ
كَفُورًا﴾ الإسراء ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبَيْهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ
ضُرَّهُ مَرَّ كَانُ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَّسَّهُ كَذَلِكَ زَيْنٌ لِّلْمُتَّسِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾
يونس.

يَعُدُّ جَمِيعَ النَّاسِ مَوْلًى لَّهُمْ عَلَى مَا قَضَاهُ اللَّهُ يُجْرُونَ أَفَعَلَا
قال السخاوي: المعنى الأول: (مَوْلًى) أي عبداً لله، أي لا يرى لأحد نفعاً ولا ضرراً، ولا
ينسب إليه ما أولاه من خير مع الإعراض عن المحرك له والمقدر لذلك على يده - سبحانه -
، ولا يذمه على ما رماه به من شر أو على منع. والمعنى الثاني: لـ (مَوْلًى) بمعنى سيد،
فيتواضع لهم ولا يحتقر أحداً من خلق الله عاصياً كان أو مطيعاً. وقال أبو شامة: (يَعُدُّ) هنا
بمعنى يعتقد ويحسب، وأفرد (مَوْلًى) لأن (جَمِيعَ) لفظ مفرد كقوله: ﴿أَمْرٌ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ
مُّنْصَرٌّ﴾ القمر. وفي معناه وجهان: أحدهما: أنه أراد (يَعُدُّ) كل واحد منهم عند الله تعالى
أموراً مقهوراً، لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضرراً، فلا يرجوهم ولا يخافهم، بل يكون اعتماده
واتكاله على خالقه، أو لا يرى لهم نفعاً ولا ضرراً، لأن أفعالهم تجري على سابق القضاء
والقدر. والثاني: أنه أراد سيداً فلا يحتقر أحداً منهم، بل يتواضع لكبيرهم وصغيرهم لجواز
أن يكون خيراً منه، فإن النظر إلى الخاتمة، فعلى الأول: وصفه بالتوكل وقطع طمعه عن
الخلق، وعلى الثاني: وصفه بالتواضع وصيانة نفسه عن الكبر والعجب ونحوهما. ثم علل ذلك
بقوله: (لَهُمْ عَلَى مَا قَضَاهُ اللَّهُ يُجْرُونَ أَفَعَلَا)، أي تجري أفعالهم على ما سبق به القضاء

من السعادة والشقاء، و(أَفْعَلًا) تمييز، ووجه جمعه اختلاف أنواع أفعال الخلق، فهو كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ الكهف.

ولتدبر هذه الآيات ونراجعها في ظلال القرآن: ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ وَبَلًا فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُهُ وَلَا يُطْعَمُ قُلُوبُ الَّذِينَ أُؤْتُوا مِنْ آسَافٍ وَلَا تَكُونُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (١٦) قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ (١٥) مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ (١٦) الأنعام.

يَرَى نَفْسَهُ بِالذِّمِّ أَوْلَىٰ لَأَنَّهُمَا عَلَى الْمَجْدِ لَمْ تَلْعُقْ مِنَ الصَّبْرِ وَالْأَلَا قَالَ السخاوي: يرى نفسه بالذم أولى لأنهما معرفته بتقصيره، وقوله (عَلَى الْمَجْدِ) أي على تحصيله، وفي معناه قيل:

لا تحسب المجد تمراً أنت آكله لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبر وقال أبو شامة: أي لا يشغل نفسه بعيب الناس وذمهم، ويرى ذمه لنفسه (أَوْلَى)، لأنه يعلم منها ما لا يعلمه من غيرها، أو يرى نفسه مقصورة بالنسبة إلى غيره ممن سبقه من المجتهدين فيذمها لذلك، وقوله (عَلَى الْمَجْدِ) أي على تحصيل الشرف، يصفها بالتقصير عن مجاهدات الصديقين، وعبر عن تحمله في ذلك من المكاره والمشاق بتناوله ما هو مرّ المذاق، و(الصَّبْر) بكسر الصاد وفتحها مع سكون الباء، وبفتح الصاد مع كسر الباء ثلاث لغات، ذكر ذلك الناظم فيما أملاه من الحواشي على قصيدته، ومنهم من أنكر فتح الصاد مع سكون الباء، وهو الشيء المرّ الذي يضرب بمرارته المثل، و(الْأَلَا) بالمد، شجر حسن المنظر مرّ الطعم، وقيل: إنه الدفلى، وقيل: إنه يؤكل ما دام رطباً، فإذا يس لسع ودبغ به، واحده ألة. وقال القاضي: و(الصَّبْر) عصارة شجر

مرّ، و(الْأَلَا) شجر حسن المنظر، مرّ الطعم، وقيل: هو نبت يشبه الشيع في الريح والطعم.

وقال أبو شامة: قال الشيخ -يريد السخاوي- في شرحه: ولو قال:

يَرَى نَفْسَهُ بِالذِّمِّ أَوْلَىٰ لَأَنَّهُمَا عَلَى الْمَجْدِ لَمْ تَصْبِرْ عَلَى الصَّبْرِ وَالْأَلَا

لكان أحسن، لأن (الْأَلَا) لا يلعق، وهو نبت يشبه الشيع رائحة وطعماً، ولا يستعظم لعمقه، وإنما يستعظم الصبر عليه مع العدم، وقوله (مِنَ الصَّبْرِ) أي من مثل الصبر. قال أبو شامة: هو من باب قولهم، (متقلداً سيفاً ورمحاً) و (علفتها تبناً وماءً)، أي لم تلعق من

الصبر، ولم تأكل من (الآلأ). أي لم يتناول الأشياء المرة لعقاً مما يلعق وأكلأ مما يؤكل، ولو قال: (لم تطعم) لجمع الأمرين. قال محمد بن بشير في (أبيات تحض على الصبر):
 اصبر على مض الإدلاج في السحر وللروح على الحاجات والبكر
 لا تضجرن ولا يعجزك مطلبها فالتجح يذهب بين العجز والضر
 إني وجدت وفي الأيام تجربة للصبر عاقبة محمودة الأثر
 وقُلْ مَنْ جَدَّ في أمر يطالبه واستصحب الصبر إلا فاز بالظفر
 والمضض حرقه ألم الكد والتعب. ثم قال الشاطبي:

وَقَدْ قِيلَ كُنْ كَالْكَلْبِ يُقْصِيهِ أَهْلُهُ وَمَا يَأْتِلِي فِي نُصْحِهِمْ مُتَبَدِّلاً
 قال السخاوي: أوصى بعض الحكماء رجلاً فقال: انصح الله كما ينصح الكلب لأهله،
 فإنهم يجيعونه ويضربونه ويأبى إلا أن يحوطهم نصحاً. أي لا يحملك ما ترى من تقصير
 الناس في حقك على ترك نصحهم، أو لا يحملك الفقر والبؤس على ترك طاعة الرب سبحانه
 وتعالى. أي لا تكن كمن قال الله فيهم: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ
 خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَهُ فِتْنَةٌ أُنْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ذَلِكَ هُوَ
 الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ الحج.

وقال أبو شامة: وحث المخاطبين بالصفة المحمودة في أخس الحيوانات وأنجسها من المحافظة
 على خدمة أهله وإن قصرُوا في حقه، وقد صنف أبو بكر محمد بن خلف المرزبان جزءاً ذكر
 فيه أشياء مما وصفت الكلاب ومدحت به سماء: (تفضيل الكلاب على كثير من لبس
 الثياب)، ونظم الشيخ الشاطبي في هذا البيت من ذلك أثرأ، روي عن وهب بن منبه قال،
 أوصى راهب رجلاً فقال: انصح الله حتى تكون كنصح الكلب لأهله، فإنهم يجيعونه
 ويضربونه ويأبى إلا أن يحيط بهم نصحاً، و(يُقْصِيهِ) أي يعده، و(يَأْتِلِي) أي يقصّر، وهو
 يفتعل من الائتلاء وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِلِ أَوْلُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ﴾ النور. هو أيضاً يفتعل،
 ولكن من الألية وهي الحلف، والتبذل في الأمر: الاسترسال فيه، لا يرفع نفسه عن القيام
 بشيء من جليله وحقيقه، أي: باذلاً جهده في ذلك، فالتبذل - بالذال المعجمة - هو بذل ما
 في الوسع في تحقيق الشيء وعدم التهاون فيه.
 وقال صاحب اللآلئ: أي: كن أنت مع الله بهذه المثابة، أنصح في خدمته، وإن أدبك
 بمرض، أو فقر، أو جوع، أو غير ذلك من أنواع الحن والبلايا. واعلم أن البلاء لتكفير

الذنوب، أو لرفع الدرجات في الآخرة. والخلاصة: (وَقَدْ قِيلَ كُنْ) مثل الكلب في طريق الوفاء (يُقَصِّصُهُ أَهْلُهُ)، أي يبعده أهله ويضربونه ويجمعونه ويؤذونه، (وَمَا يَأْتِيهِ) أي: وما يقصّر في نصحتهم إذا رأى لصاً يحوم حول البيت، بل يئذل أقصى ما في وسعه في الدفاع عن أهله، وعلى الرغم من أن الكلب من أخس وأنجس الحيوانات، إلا أن الشاطبي مدح الجانب الطيب فيه، وهو الوفاء لصاحبه كما قلنا.

(دعاء ورجاء إلى الله لمن سار على هدي القرآن)

قال الجعبري: ثم ضم نفسه مع المقول لهم فقال:

لَعَلَّ إِلَهَ الْعَرْشِ يَا إِخْوَتِي يَقِي جَمَاعَتَنَا كُلَّ الْمَكَارِهِ هُوَلَا

قال السخاوي: يقول: لعل الله يقينا إن قبلنا هذه الوصية هوّل المطلع، (هُوَلَا) جمع هائل. وقال أبو شامة: أي لعل الله يقينا إن قبلنا هذه الوصايا وعملنا بها جميع مكاره الدنيا والآخرة، (هُوَلَا) جمع هائل، يقال: هالني الأمر يهولني هولاً، أي أفرغني فهو هائل أي: مفرع.

وقال الضباع: افعل ما ذكرت لك من الوصايا السابقة رجاء أن يحفظ الله جماعتنا من كل مكروه ومفرع في الدنيا والآخرة.

وَيَجْعَلُنَا مِمَّنْ يَكُونُ كِتَابُهُ شَفِيعاً لَهُمْ إِذَا مَا نَسُوهُ فَيَمَحَلَا

يقول: ويجعلنا الله من الذين يشفع لهم القرآن يوم القيامة، لأنهم لم يتركوه، ولم يتهاونوا به فيسعى بهم ويشكو منهم عند ربهم. وقال السخاوي: محل به إذا وشى به فهو ماحل، وفي الدعاء: لا تجعل القرآن بنا ماحلاً، أي ذاكرًا لِمَا أسلفناه من المساوئ في صحبته. وقال أبو شامة: فالخاصل أن للقرآن يوم القيامة حاليتين: إحداهما: الشفاعة لمن قرأه ولم ينس العمل به. الثانية: الشكاية ممن نسيه، أي تركه متهاوناً به ولم يعمل بما فيه، ولا يبعد أن يكون من تهانون به حتى نسي تلاوته كذلك، ومحل به إذا سعى به إلى سلطان ونحوه وبلغ أفعاله القبيحة مثل: وشى به ومكر به.

وَبِاللَّهِ حَوْلِي وَاعْتَصِمِي وَقُوَّتِي وَمَا لِي إِلَّا سِتْرُهُ مُتَجَلَّلَا

(وَبِاللَّهِ حَوْلِي) أي تحولي من أمر إلى أمر. أي تحولي من المعصية إلى الطاعة، (وَاعْتَصِمِي) أي: أي الامتناع من كل ما يشين، أي ذلك كله بيد الله لا يحصل إلا بمعونته ومشيعته، وفي الحديث الصحيح: (لا حول ولا قوة إلا بالله كُز من كنوز الجنة). قال ابن مسعود في تفسيرها: لا حول عن معصية الله، إلا بعصمة الله، ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله. وفي شرح السخاوي: لا حيلة للعبد في دفع الشر ولا قوة له على درك الخير إلا بالله، ومعناه

التبرؤ من حول نفسه وقوته والانقطاع إلى الله في جميع الأمور، وقيل هو مأخوذ من حال يحول إذا تحرك، يريد: لا حركة إلا بالله. (وَمَا لِي إِلَّا سِتْرُهُ مُتَجَلَّلًا): أي: وما لي ما أعتمد عليه إلا ما قد جللني به، أي غطاني به ربي من ستره في الدنيا، فأنا أرجو مثل ذلك في الآخرة، أي وما لي إلا ستره في حال كوني (مُتَجَلَّلًا) به، أي متغطياً به.

فَيَا رَبِّ أُلْتِ اللَّهَ حَسْبِي وَعُدَّتِي عَلَيْكَ اعْتِمَادِي ضَارِعاً مُتَوَكِّلاً

قال ابن القاصح: نظم في هذا البيت معنى: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾. يقول: يا الله، أنت كافي المهمات لي، والعدة الدافعة للحوادث عني، عليك اعتمادي في أموري لا على غيرك، وإليك استنادي حال كوني (ضَارِعاً) ذليلاً معتمداً عليك، ومفوضاً جميع أموري إليك.

وقال أبو شامة: (حَسْبِي): أي كافي، والعدة: ما يُعدُّ لدفع الحوادث، والضارع: الدليل، والمتوكل: المظهر للعجز معتمداً على مَنْ يتوكل عليه.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(باب الاستعاذة)

إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقَرُّأً فَاسْتَعِذْ جِهَاراً مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللهِ مُسْجَلاً

عَلَى مَا أَتَى فِي النَّحْلِ يُسْراً وَإِنْ تَرَدَّدَ لِرَبِّكَ تَنْزِيهاً فَلَسْتَ مُجْهَلاً

وَقَدْ ذَكَرُوا لَفْظَ الرَّسُولِ فَلَمْ يَرِدْ وَلَوْ صَحَّ هَذَا النَّقْلُ لَمْ يُتَقِ مُجْمَلاً

وَفِيهِ مَقَالٌ فِي الْأَصُولِ فُرُوعُهُ فَلَا تَعْدُ مِنْهَا بَاسِقاً وَمُظَلَّلاً

وَإِخْفَاؤُهُ فَصْلٌ إِياهُ وَعَائِنَا وَكَمْ مِنْ فِتْنٍ كَالْمَهْدَوِي فِيهِ أَعْمَالُ

(باب الاستعاذة)

قال الضباع: أي: هذا باب نذكر فيه مذاهب القراء في الاستعاذة، وكيفيتها، ومحلها.
 قال أبو شامة: كل ما سيأتي في كتب العلماء من قولهم باب أو فرع أو نحو ذلك فهو خير
 لمبتدأ محذوف، وبعضهم يظهره، أي هذا باب نذكر فيه مذاهب القراء في الاستعاذة قبل
 القراءة، وهي طلب الإعاذة من الله تعالى وهي عصمته، كالأستجارة، والاستعاذة،
 والاستغاثة، يقال: عذت بفلان واستعذت به، أي لجأت إليه، ولفظ الاستعاذة على اختلافه
 كلفظ الخبر، ومعناه الدعاء، أي: اللهم أعذني وأجرتني واعصمني مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ.
 والاستعاذة ليست من القرآن بإجماع العلماء. والاستعاذة تطهر القلب، وتنفي وساوس
 الشَّيْطَانِ عند القراءة، وتُصَفِّي النفس البشرية من كل أدران الشرك والشبهات والشهوات.
 إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأْ فَاسْتَعِذْ جِهَاراً مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللهِ مُسْجِلاً
 أي إذا أردت قراءة القرآن في سائر الأزمان فتعوذ ﴿بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ تعوذاً
 (جِهَاراً)، أي معلناً. قال أبو شامة: وهذا في استعاذة القارئ على المقرئ، أو بحضرة مَنْ
 يسمع

قراءته، أمّا مَنْ قرأ خالياً أو في الصلاة فالإخفاء له أولى. وقوله (مُسْجِلاً) أي: مطلقاً لجميع
 القراء في جميع القرآن، لا يختص ذلك بقارئ دون غيره، ولا بسورة، ولا بحزب، ولا بآية
 دون باقي السور والأحزاب والآيات، وهذا بخلاف البسملة على ما سيأتي.

س: وهل إطلاق الشاطبي للجهر مطلقاً أم قيده العلماء ؟

ج: قال الضباع: أطلق الناظم الجهر والأولى تقييده: ١- بأن يكون القارئ بحضرة سامع.
 ٢- أو في ابتداء الدرس. قال أبو عمرو الداني: لا أعلم خلافاً في الجهر بالاستعاذة عند افتتاح
 القرآن وعند ابتداء كل قارئ بعرض أو درس أو تلقين في جميع القرآن.

والتعوذ يستحب إخفاؤه في مواطن وهي:

- ١- إذا كان القارئ يقرأ سراً. ٢- إذا كان خالياً، سواء قرأ سراً أو جهراً.
- ٣- إذا كان في الصلاة، سواء كانت الصلاة سرية، أو جهرية، وسواء كان منفرداً، أو
 مأموماً، أو إماماً. ٤- إذا كان يقرأ وسط جماعة يتدارسون القرآن، كأن يكون في مقراءة
 ولم يكن هو المبتدئ بالقراءة. ويستحب الجهر بالاستعاذة فيما عدا ذلك، وقد ذكرناها.
 قال صاحب إتحاف البرية:

إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأْ فَاسْتَعِذْ وبالجهر عند الكل في الكل مُسْجِلاً

بشروط استماع وابتداء دراسة ولا مخفياً أو في الصلاة ففصلاً
واختلف المتأخرون في المراد بإخفائها - أي الاستعاذة - فالجمهور على أن المراد به الإسرار،
فلا بد من التلفظ، وإسماع نفسه، وقيل: الكتمان بأن يذكرها بقلبه بلا تلفظ. وانتهى:
- لو قطع القارئ قراءته لطارئ قهري كعطاس، أو لكلام يتعلق بمصلحة القراءة، كان شك
في شيء من القراءة، وسأل مَنْ بحواره ليثبت، أو سأل الشيخ عن حكم تجويدي، أو معنى
كلمة في تفسير القرآن... إلخ فإن القارئ حينئذ لا يعيد التعوذ، أمّا لو قطع القارئ قراءته
إعراضاً عنها، أو لكلام لا تعلق له نهائياً بالقراءة، ولو ردّاً لسلام، فإن القارئ حينئذ
يستأنف التعوذ.

- قال ابن الجزري: وهل هي سنة كفاية أو عين، حتى لو قرأ جماعة جملة، فهل يكفي
استعاذة واحد منهم كالتسمية على الأكل أو لا؟ لم أر فيه نصاً، والظاهر الثاني - يريد
الاستعاذة لكل قارئ على حدة - لأن المقصود اعتصام القارئ، والتجاؤه إلى الله، واعتصامه
به من شر الشيطان، فلا يكون تعوذ واحد كافياً عن آخر. قال أبو شامة: ووقت الاستعاذة
عند ابتداء القراءة، على ذلك العمل في نقل الخلف عن السلف، إلا ما شذّ عن بعضهم أن
موضعها بعد الفراغ من القراءة، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ
الرَّجِيمِ﴾ معناه: إذا أردت القراءة كقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ المائدة. أي إذا أردتم القيام إلى الصلوة. وقول النبي ﷺ: (إذا توضأ
أحدكم فليستثر) أي إذا أراد أحدكم. وقول النبي ﷺ: (مَنْ أَتَى الجمعة فليغتسل)، أي: مَنْ
أراد. كل ذلك على حذف الإرادة للعلم بها. وأظهر الشاطبي في نظمه ذلك المقدر المحتاج إليه
في الآية وهو الإرادة فقال (إِذَا مَا أَرَدْتُ الدَّهْرَ)، ولم يقل (إِذَا مَا قَرَأْتُ لِلْكَلِّ فَاسْتَعِذْ)
إشارة إلى تفسير الآية وشرحها، وهو كقول النبي ﷺ: (إِذَا أَكَلْتُ فَسَمِّ اللَّهَ) أي: إذا أردت
الأكل فسم الله، استغنى بالفعل عن ذكر الإرادة لشدة اتصاله بها ولكونه موجوداً فيها.
ومنهم مَنْ قال إن الاستعاذة بعد القراءة: ووجه ذلك أن مَنْ قرأ القرآن العظيم فقد
استوجب الثواب العظيم، فلو دخله العجب في أداء تلك الطاعة سقط ذلك الثواب، فلهذا
السبب أمره الله بأن يستعيذ ﴿بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ من كل ما يحبط ثواب تلك
الطاعة. قال صاحب اللآلئ: وكان الوجه تقدم اسم الله - سبحانه - على اسم الشيطان،
لكن دعى ضيق النظم إلى عكس ذلك وهو مؤخر في التقدير.

عَلَى مَا أَتَى فِي النَّحْلِ يُسْرًا وَإِنْ تَزِدْ لِرَبِّكَ تَنْزِيهًا فَلَسَنْتَ مُجَهَّلًا
(م ١١ - في ظلال القراءات - ج ١)

كان سائلاً سأل: على أي شيء أعتمد في الاستعاذة؟ فقال له: استعذ معتمداً (على ما أتى) في سورة النحل دليلاً ولفظاً، وهو قوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾، جاعلاً مكان ﴿فَاسْتَعِذْ﴾ أعوذ. قال أبو شامة: وهذا اللفظ هو أدنى الكمال في الخروج عن عهدة الأمر بذلك. ولو نقص منه بأن قال: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ ولم يقل ﴿الرَّجِيمِ﴾ كان مستعيذاً، ولم يكن آتياً باللفظ الكامل في ذلك.

قال أبو شامة: وقوله (يُسْرًا) أي: سهلاً ميسراً، وتيسيره قلة كلماته، فهو أيسر لفظاً من غيره. أي: هذا اللفظ يسير في حروفه وكلماته، وقد يسره الله على ألسنتنا بفضله وكرمه، كما قال تعالى:

﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ القمر.

..... وَإِنْ تَزِدْ لِرَبِّكَ تَنْزِيهاً فَلَسْتَ مُجْهَلاً
أي وإن تزد لفظ الاستعاذة تنزيهاً، أي لفظ تنزيه، يريد بذلك أن تذكر صفة من صفات الله تعالى تثني عليه بها، سواء كانت صفة سلب أو ثبوت نحو: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ أو ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ﴾، فكل صفة أثبتتها له فقد نزّهته عن الاتصاف بضدها. وقوله (فَلَسْتَ مُجْهَلاً) أي منسوباً إلى الجهل، لأن ذلك كله صواب ومروى، وليس في الكتاب ولا في السنة الثابتة ما يرد ذلك، كأن تقول:

١- ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ الْقَادِرِ مِنَ الشَّيْطَانِ الْغَادِرِ﴾، وهذه رواية عن (حميد بن قيس).

٢- ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ الْقَوِي مِنَ الشَّيْطَانِ الْغَوِيِّ﴾، وهذه رواية عن (أبي السمال).

٣- ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.

٤- ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾. قال الجعبري: وهذه الزيادة وإن أطلقها وخصها فهي مقيدة بالرواية. وقال الحلواني: ليس للاستعاذة حد ينتهي إليه، من شاء زاد، ومن شاء نقص. وعن (حمزة) القارئ الكوفي: (أستعذ)، (ونستعذ)، (واستعذت)، واختاره صاحب الهداية من الحنفية لمطابقة لفظ القرآن، ولكن قال ابن الجزري: (ولا يصح) وراجع النشر لتعرف التفصيل ص ٢٤٦ المجلد الأول. قلت: فإذا قرأت بأي صيغة من هذه الصيغ الواردة (فَلَسْتَ مُجْهَلاً).

وَقَدْ ذَكَرُوا لَفْظَ الرَّسُولِ فَلَمْ يَزِدْ وَلَوْ صَحَّ هَذَا الثَّقَلُ لَمْ يُتَيَّ مُجْهَلاً

الروا في (ذَكَرُوا) لعلماء القرآن والحدّثين . قال أبو شامة: أي: وقد ذكر جماعة من المصنّفين في علم القراءات أخباراً عن رسول الله ﷺ وغيره أنه لم يزد لفظ الاستعاذة

(عَلَى مَا أُنْتَى) في سورة النحل، وهي قوله: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.

س: وضّح الروايات التي رُويت في الاستعاذة مع بيان ضعفها أو صحتها؟

ج: الرواية الأولى: أن ابن مسعود قرأ على النبي ﷺ ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ﴾ فقال النبي ﷺ

قل: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾. قال أبو شامة: وهذا الحديث لا أصل له في كتب

أهل الحديث. والرواية الثانية: عن جبير بن مطعم قال: كان رسول الله ﷺ يقول: ﴿

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾. قال أبو شامة: وهذا الحديث أخرجه أبو داود بغير

هذه العبارة وهي: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ من نفخه ونفثه وهمزه.

س: اذكر بعض الأحاديث الصحيحة الواردة في الاستعاذة ؟

ج: أخرج أبو داود والترمذي من حديث أبي سعيد الخدري قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام

من الليل يقول: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ من همزه ونفخه ونفثه.

قال الترمذي: هذا أشهر حديث في هذا الباب. وفي صحيح بن خزيمة، عن ابن مسعود، عن

النبي ﷺ أنه كان يقول: (اللهم إني أعوذ بك مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) ونفخه وهمزه ونفثه.

وأشار الشاطبي بقوله (وَلَوْ صَحَّ هَذَا الثَّقَلُ) إلى عدم صحته. قال أبو شامة: والمراد بقوله (لَمْ يَبْقَ مُجْمَلًا): أي: إجمالاً في الآية، وذلك أن آية النحل لا تقتضي إلا طلب أن يستعيز

القارئ ﴿بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾، فبأي لفظ فعل المخاطب فقد حصل

المقصود، كقوله: ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾، ولا يتعيّن للسؤال هذا اللفظ، فبأي

لفظ سأل كان ممثلاً، ففي الآية إطلاق عبر عنه بالإجمال. فلا يتعيّن لفظ دون آخر،

أو لفظ له أولوية عن الآخر. وقال الجعبري: والحديثان لو صحّا لا يلزم من صحتها نفي

الإجمال، لأن حديث جبير لا يمنع الزيادة، وحديث ابن مسعود معارض لقول أنس كان النبي

ﷺ يقول: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ ومرة ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ

الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.

استدراك الجعري ولو قال: (ولو دلّ هذا النقل) لكان أصوب، والسنة تعين الكتاب لقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُّوْنَ﴾ النحل. قال صاحب اللآلئ: والمختار أن يقال: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ لموافقة لفظ الآية وإن كان مجملاً، ولورود الحديث به على الجملة وإن لم يصح لاحتمال الصحة. وفيه مقال في الأصول فروعاً **فَلَا تُعَدُّ مِنْهَا بَاسِقًا وَمُظْلَلًا** يعود الضمير في قول الناظم (وفيهِ مَقَالٌ) على التعوذ. قال أبو شامة: أي في التعوذ قول كثير،

وكلام طويل، تظهر لك فروعه في الكتب التي هي أصول وأمّهات، يشير إلى الكتب المطوّلة في هذا العلم كالإيضاح لأبي علي الأهوازي، والكمال لأبي القاسم الهذلي وغيرهما ففيها يبسط الكلام في ذلك ونحوه فطالعها وانظر فيها ولا تتجاوز منها القول الصحيح الظاهر البيّن المتضح الحجج، وأشار إلى ذلك بقوله، (بَاسِقًا) أي عالياً - والباسق الشجر الطويل المرتفع، ومنه قوله تعالى:

﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لِّمَا طَلَعَ نَضِيدٌ﴾ سورة ق. والمظلل ما له ظل لكثرة فروعه وورقه، والساتر بظله من استظل به. أي قولاً (بَاسِقًا)، وقيل مراده بالأصول علم أصول الفقه لأجل الكلام المتعلق بالنصوص، فالهاء في (وفيهِ مَقَالٌ) تعود إلى لفظ الرسول، أو إلى النقل، أو إلى المذكور بجملة. والخلاصة: لا تتجاوز القول الصحيح الظاهر البيّن الواضح القوي الذي عليه البراهين والحجج إلى القول الضعيف الذي لا تؤازره الأدلة والبراهين. وشبهه الشاطبي من ترك الأدلة القويّة وذهب إلى الأدلة الضعيفة بالذي ترك الشجرة المثمرة الباسقة - أي الطويلة المظللة - التي كثر ورقها، وفروعها، وظلها، إلى شجرة يابسة جافة ليس لها ظل ولا ورق.

وإليك بعض كتب الأصول وجهة اختصاصها بأحكام التعوذ :

١- أصول الفقه: يبحث في التعوذ من حيث إن الأمر به في الآية وهو: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ النحل. هل هو للوجوب أم للندب ؟ فبعضهم قال للوجوب، كما قال عطاء: الاستعاذة واجبة لكل قراءة، سواء كانت في الصلاة، أو في غيرها. وقال ابن سيرين: إذا تعوذ الرجل مرّة واحدة في عُمره فقد كفى في إسقاط الواجب. وبعضهم قال للندب والاستحباب، وهو الراجح. كما أن أصول الفقه يبحث في

الآية من ناحية هل الآية واضحة الدلالة فيتعيّن لفظها أم جملة فيصلح كل لفظ يدل على التعوذ ؟ (وقلنا إن الآية مجملة، وبأي لفظ استعذت فقد أحسنت وأصبت).

٢- أصول الحديث: يبحث في الاستعاذة من حيث درجة الأحاديث الدالة على التعوذ، وعن سندها، وحال روايتها من الضعف والقوة والثقة والضبط.

٣- أصول القراءات: يبحث في التعوذ من حيث الجهر بها والإخفاء، والأوجه الجائزة مع البسمة في أول السورة، وفي وسط السورة، وغير ذلك مما سنذكره قريباً.

وإخْفَاؤُهُ فَصْلٌ أَبَاهُ وَعَائِنَا وَكَمْ مِنْ فَتَى كَالْمَهْدَوِيِّ فِيهِ أَعْمَالٌ
قال السخاوي: نقل إخفاء التعوذ عن (حمزة ونافع) في قوله (فَصْلٌ أَبَاهُ وَعَائِنَا)، والغرض بالإخفاء الفصل بينه وبين البسمة، وذكر المهدي وغيره الإخفاء وأخذوا به في الفاتحة وغيرها لـ (حمزة)، ورؤي عن (نافع) أيضاً ترك التعوذ أصلاً إشعاراً بأن الأمر على الندب لا على الوجوب، ولم ينقل المهدي عن (نافع) الإخفاء، وأشار بظاهر اللفظ إلى ضعف هذا المذهب.

وإليك بعض الروايات المروية عن (حمزة ونافع) حول الجهر والإخفاء بالاستعاذة:

١- روى (خلف) عن (سليم عن حمزة) أنه كان يجهر بالتعوذ في أول الفاتحة ويخفيه في سائر القرآن. ٢- وروى (خلاد) عن (سليم عن حمزة) أنه كان يخير القارئ بين الجهر والإخفاء في التعوذ. ٣- وروى المسيبي عن (نافع) أنه كان يخفي التعوذ في جميع القرآن.

قال صاحب اللآلي: ولم يذكر في القصيد هذا التفصيل لـ (حمزة) لضعفه في الرواية وعدم الاعتماد عليه، وإنما ذكر عنه الإخفاء من غير تفصيل وهو الذي نقله الأئمة، ونبه عن أن من ترجع قراءته إليهم أبوه ولم يأخذوا به. واعلم أن كثيراً من العلماء قالوا: (لا رمز في البيت السابق)، وعلى ذلك قول (أبي شامة والضباع والقاضي) وكثير من أهل الأداء والشرّاح.

قال أبو شامة: أي روي إخفاء التعوذ عن (حمزة ونافع)، لأن الفاء رمز (حمزة) والألف رمز (نافع)، وهذا أول رمز وقع في نظمه، والواو في (وعائنا) للفصل، وتكررت بقوله: (وَكَمْ)، هذا هو المقصود بهذا النظم في الباطن، وأما ظاهره فقوله: (فَصْلٌ) يحتمل وجهين: أحدهما: أنه فصل من فصول القراءة وباب من أبوابها كرهه مشايخنا وحفاظنا، أي ردوه ولم يأخذوا به، والرعاة جمع واع كقاض وقضاة، يقال: وعاه أي حفظه. وقال صاحب اللآلي: والعلماء والحفاظ يوصفون بذلك لوعيتهم العلم في قلوبهم. ثم قال أبو شامة: والثاني: أن

يكون أشار بقوله (فَصَلِّ) إلى بيان حكمة إخفاء التعوذ وهو الفصل بين ما هو من القرآن وغيره، فقوله (وَإِخْفَاؤُهُ فَصَلِّ) جملة ابتدائية، و(أَبَاهُ وَعَاتَنَا) جملة فعلية، وهي صفة لـ (فَصَلِّ) على الوجه الأول، مستأنفة على الوجه الثاني، لأن الوعاة ما أبوا كونه فاصلاً بين القرآن وغيره، وإنما أبي الإخفاء الوعاة، لأن الجهر به إظهار لشعار القراءة كالجهر بالتليّة وتكبيرات العيد، ومن فوائده أن السامع له ينصت للقراءة من أولها لا يفوته منها شيء، وإذا أخفى التعوذ لم يعلم السامع بالقراءة إلا بعد أن فاتته من المقروء شيء، وهذا المعنى هو الفارق بين القراءة خارج الصلاة وفي الصلاة، فإن المختار في الصلاة الإخفاء، لأن المأموم منصت من أول الإحرام بالصلاة.

وقال الضباع: يعني أن إخفاء التعوذ حكم من أحكامه رده علماؤنا الوعاة، لأن الآية مطلقة، وتقيدها بالإخفاء خلاف الظاهر، ولا يقال تقييدها بالجهر أيضاً خلاف الظاهر، لأن المقصود إظهار شعار القراءن. وفوائد الجهر بالاستعاذة: أن السامع للقارئ ينصت للقراءة من أولها فلا يفوته منها شيء. وهي كأداة التنبيه أن هناك قرآناً سيقراً عليكم ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ، وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ والقارئ يريد وصول كل حرف من القرآن إلى عقل وقلب السامع، فهي كما ذكرنا من قبل كأداة التنبيه للسامعين كما بدأ ربنا بأداة التنبيه في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ البقرة. ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ الأنعام. ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ البقرة. ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ يونس. وغير ذلك من الآيات. قال أبو شامة: ثم أشار بقوله:

وَكَمْ مِنْ فَقِيٍّ كَالْمَهْدَوِيِّ فِيهِ أَعْمَلًا

إلى أن جماعة من المصنفين الأقوياء في هذا العلم اختاروا الإخفاء وقرروه واحتجوا له، وذكر منهم المهدي وهو: أبو العباس أحمد بن عمار المقرئ المفسر مؤلف الكتب المشهورة كـ (التفصيل) و(التحصيل) و(الهداية) وشرحها، وهو منسوب إلى المهديّة من بلاد أفريقية بأوائل المغرب، والهاء في (فيه) للإخفاء، و(أَعْمَلًا) فعل ماضٍ، (وَكَمْ مِنْ فَقِيٍّ) أي أعمل فكره في تصحيحه وتقديره. وقال الضباع: فإنه - أي الإخفاء - أخذ به - أي المَهْدَوِي - لـ (حمزة) مطلقاً، وكذلك الأهوازي. والخلاصة أن هناك الكثير من العلماء الذين أعملوا فكرهم في تصحيح الإخفاء، وتقديره، والإقراء به، والاحتجاج له، لـ (حمزة ونافع)،

ولذلك قال الشاطبي: (وَكَمْ) التي تدل على الكثرة، كما قال تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ الأعراف. وقوله: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ﴾ الإسراء. وإليك التوفيق بين قول الشاطبي في البيت الأول:

..... فَاسْتَعِذْ جَهَاراً مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللَّهِ مُسْجِلاً

وبين قوله في البيت الخامس: (وَإِخْفَاؤُهُ فَصْلٌ أَبَاهُ وَعَائَتَا): قال القاضي: قول الناظم (وَإِخْفَاؤُهُ فَصْلٌ أَبَاهُ وَعَائَتَا) في قوة الاستثناء من عموم قوله (فَاسْتَعِذْ جَهَاراً مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللَّهِ)

مُسْجِلاً. قلت: كأنه قال: استعذ بالله جهراً لكل القراء إلا عند (حزرة ونافع).

(باب البسملة)

وَبَسْمَلٍ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسْمَةِ رِجَالٍ تَمَوْهَا دَرِيَّةً وَتَحْمُلًا

وَوَصْلِكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةً

وَصِلْ وَاسْكُتْ كُلُّ جَلَايَاهُ حَصْلًا

وَلَا نَصَّ كَلًّا حُبَّ وَجْهٍ ذِكْرُهُ وَفِيهَا خِلَافٌ جِيدُهُ وَاضِحُ الطُّلَا

وَسَكْتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنْفُسٍ

وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرِ بِسْمَلًا

لَهُمْ دُونَ نَصٍّ وَهُوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ لِحِمَزَةٍ فَافْهَمُهُ وَلَيْسَ مُخَذَّلًا

وَمَهْمَا تَصِلَهَا أَوْ بَدَأَتْ بِرَأَةٍ لَتَنْزِيلِهَا بِالسَّيْفِ لَسْتُ مُبْسَمَلًا

وَلَا أَبْدَأُ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةً سِوَاهَا

..... وَفِي الْأَجْزَاءِ خَيْرَ مَنْ تَلَا

وَمَهْمَا تَصِلَهَا مَعَ أَوَاخِرِ سُورَةٍ فَلَا تَقْفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقَلَا

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(باب البسملة)

قال القاضي: البسملة مصدر بسمّل إذا قال: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، نحو: هيلل إذا قال: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، وحمل إذا قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وحسب إذا قال: ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾، وحيل إذا قال: حي على الصلاة، وحوقل إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله.

وقال صاحب اللآلئ: ويعبر عن البسملة بالتسمية، لأن القائل: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مسمّ لله بأسمائه الحسنى وذاكراً لها في لفظه. قال الجعبري: وذكر الناظم باب البسملة بعد الاستعاذة لتناسبهما بالتقدّم على القراءة. وإليك فائدة قبل الدخول في شرح البيت التالي: وَبَسْمَلْ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسْنَةً رِجَالٌ لَمْوَاهَا دَرِيَّةٌ وَتَحْمَلًا قال أبو شامة: البسملة تقع في قراءة القرآن في ثلاثة مواضع:

- ١- إذا ابتدءوا سورة.
- ٢- أو جزءاً من السورة، وسيأتى الكلام فيهما.
- ٣- والثالث بين كل سورتين، فابتدأ ببيانه، لأن الاختلاف فيه أكثر، والحاجة إلى معرفته أمس.

وَبَسْمَلْ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسْنَةً رِجَالٌ لَمْوَاهَا دَرِيَّةٌ وَتَحْمَلًا قال أبو شامة: والمبسملون من القرآن هم الذين رمز لهم في هذا البيت من قوله: (بِسْنَةً رِجَالٌ لَمْوَاهَا دَرِيَّةٌ). فتلفظ بالبسملة وفصل بها بين السورتين قولاً واحداً (قالون والكسائي وعاصم وابن كثير). وعدد الأوجه لمن قرأ بالبسملة بين السورتين (ثلاثة أوجه):

- ١- قطع الجميع، أي يقف على آخر السورة، ويقف على البسملة، ثم يبدأ بأول السورة.
- ٢- وصل الجميع، أي يصل آخر السورة بالبسملة، والبسملة بأول السورة.
- ٣- أن يقف على آخر السورة ثم يصل بالبسملة بأول السورة، وهذا الوجه هو المختار. والوجه الرابع ممنوع وهو وصل آخر السورة بالبسملة والوقف على البسملة. قال الشاطبي:

وَمَهْمَا تَصْلِيهَا مَعَ أَوَاخِرِ سُورَةٍ فَلَا تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَقْلًا قال السخاوي: اختيار الأئمة لمن يفصل بين السور بالتسمية أن يقف القارئ على أواخر السور، ثم يبدأ بالتسمية موصولة بأول السورة، فإذا لم يصلها بآخر سورة جاز أن يسكت عليها. قلت: ومنهم من قال: إن قطع الجميع هو الأولى والأفضل.

(تدريبات عملية): اقرأ بالأوجه الثلاثة السابقة الجائزة ما يلي:

﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥٤﴾ فِي مَقْعَدٍ صَدِيقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْدِرٍ ﴿٥٥﴾﴾ القمر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿الرَّحْمَنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿٢﴾﴾

قال أبو شامة: والمراد بقوله (بِسْمِ اللَّهِ) أي: آخذين، أو متمسكين (بِسْمِ اللَّهِ)، وهي كتابة الصحابة - رضي الله عنهم - لها في المصحف، وما روي من الآثار في ذلك. قال السخاوي: قالت عائشة: أقرأوا ما في المصحف. وقد ثبتت بين السورتين في المصحف. وروى عن سعيد بن جبير أنه قال: كانوا في عهد النبي ﷺ لا يعرفون انقضاء السورة حتى تنزل بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فإذا نزلت علموا أن السورة انقضت، ونزلت أخرى. وفي رواية أخرى عن سعيد، كان النبي ﷺ لا يعلم انقضاء السورة حتى تنزل عليه: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ففيه دليل على أنها قد تكررت إنزالها في أول كل سورة. وما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: كان رسول الله ﷺ إذا نزلت: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ عَلِمَ أن تلك السورة قد ختمت. ويؤيد ذلك ما روى أنس عن رسول الله ﷺ أنه قال: أنزلت على أنفأ سورة فقراً: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿١﴾﴾ حتى ختمها. قال السمين: هكذا استدلوا، وفيه نظر، لأنه غير محل النزاع، لأنها أول سورة وليست بين سورتين. وقال ابن عمر: فلم كتبت إن لم تقرأ؟ وقال شعله: وقوله (رَجَالٌ) مدح لهم بكمال الرجولة. قلت: ومنه قوله تعالى: ﴿رَجَالٌ لَا لُئْلِيهِمْ يَحَزَّةٌ وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ النور. ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ الأحزاب. ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ القصص. ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَنْفُوهُمُ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ يasin. قال أبو شامة: وقوله (رَجَالٌ لُمُوهاً): أي:

نقلوها، ورفعوها، وأسندوها إلى النبي ﷺ وأصحابه - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين -، ويعود الضمير في قوله (لُمُوهاً) للبسملة، أو السنة، ومعنى (دِرْيَةٌ وَتَحْمُلًا): أي: دارين متحملين لها، أي جامعين بين الدراية والرواية، أي: أهل تحمّل في نقل ما رواه عن أئمتهم. وقال الجعبري: (بِسْمِ اللَّهِ رَجَالٌ لُمُوهاً دِرْيَةٌ): أي أنهم جماعة متمسكون بالسنة، ثابتوا الرجولة، رفعوها إلى غيرهم، حافظي الرواية، متصلي الأسانيد.

وَوَصَّلَكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةً

- قال أبو شامة: يَبْنَى في صدر هذا البيت قراءة (همزة) ورمز له بقوله (فَصَاحَةً).
- قرأ مدلول (فَصَاحَةً) وهو (همزة) بالوصل بين السورتين بدون بسملة قولاً واحداً.
- قال أبو شامة: أى: (وَوَصَّلَكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ) بعد إسقاط البسملة يستلزم فصاحة. قلت: لأن الوصل بين السورتين يستلزم ما يلي: ١- بيان إعراب أواخر السور: كقوله تعالى: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ التوبة. بما بعدها وهو قوله: ﴿الرَّتِّلْكَ مَا يَنْتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ يونس.
- وكقوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ الحجر. مع أول سورة النحل: ﴿أَفَتَأْمُرُ اللَّهَ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾.
- وكقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ الواقعة. مع أول سورة الحديد: ﴿سَبِّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾.
- ٢- ومعرفة أحكام ما يكسر منها: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ العاديات، مع أول سورة: ﴿الْفَارِعَةُ﴾.
- وكقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُرِيبٍ﴾ سبأ. مع أول سورة فاطر: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ﴾.
- وكقوله تعالى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْنَدٍ﴾ القمر مع أول: ﴿الرَّحْمَنُ﴾.
- ٣- وما يحذف لالتقاء الساكنين:
- كقوله تعالى: ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ النجم. مع أول سورة القمر:
- ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَشَقَّ الْقَمَرُ﴾.
- ٤- وبيان همزة القطع والوصل: كقوله تعالى: ﴿نَارُ حَامِيمَةٍ﴾ القارعة. مع أول سورة التكاثر: ﴿أَلْهَنَكُمْ التَّكَاثُرُ﴾.
- ٥- وما يسكت عليه في مذهب (خلف):

— كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ الضحى. مع أول سورة الشرح:

﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾.

قال أبو شامة: فكل ذلك لا يحكمه ولا يتقنه إلا مَنْ عرف كيف يصله، وسكوت (خلف) لا يخرج عن كونه وصلاً، فإنه — أي خلف — لا يفعل ذلك إلا في الوصل كما سيأتي شرحه في قوله (رَوَى خَلْفٌ فِي الْوَصْلِ). وقرأ (همزة) بالوصل بين السورتين اتباعاً للأثر، والنقل، والسند، والرواية، والتلقي والمشافهة. قال سفيان الثوري: ما قرأ (همزة) حرفاً إلا بآثر.

وقال الذهبي: انعقد الإجماع على تلقي قراءة (همزة) بالقبول، والإنكار على مَنْ تكلم فيها. ثانياً: لأن القرآن عنده — أي عند (همزة) — كالسورة الواحدة.

ثالثاً: نقل أبو علي الأهوازي عن (همزة) أنه قال: (إنما فعلت ذلك ليعرف القارئ كيف

إعراب أواخر السور، والقرآن كله عندي كالسورة الواحدة، فإذا قرأت: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ في فاتحة الكتاب أجزأني. وقال صاحب اللآلئ: أي إذا بسملت في أوله لم أحتج إلى الفصل بالبسملة بين سورة.

تنبيه مهم جداً: إذا وقفت لـ (همزة) على آخر السورة وأخذت نفساً، ثم ابتدأت بأول السورة التالية فلا بد من البسملة، لأن حذف البسملة في حالة الوصل فقط، لقول الشاطبي: وَوَصَلُّكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةٌ

قال السخاوي: والفصاحة: خلوص الكلام من التعقيد.

وَصَلِّ وَاسْكُتْ كُلُّ جَلَايَاهُ حَصْلاً

قال أبو شامة: فيبين في عجز البيت قراءة (ابن عامر وورش وأبي عمرو) ورمز لهم بقوله: (كُلُّ جَلَايَاهُ حَصْلاً). حيث قرؤوا (بالوصل أو السكت بدون بسملة) وسيأتي أن لهم (البسملة) فيما بعد. وعلم أن لهم الوصل والسكت من قول الشاطبي (وَصَلِّ وَاسْكُتْ)، و(الواو) هنا للتخيير، والمعنى: صل أو اسكت، فلا يمكن أن يجتمع الوصل والسكت في آن واحد.

قال أبو شامة: وهذا على التخيير، وإلا فالجمع بينهما محال، أي: صل إن شئت كما سبق لـ (همزة)، واسكت على آخر السورة إن شئت، وبهذا التقدير دخل الكلام معنى التخيير، وإلا فالواو ليست بموضوعة له، وقد قيل إنها قد تأتي للتخيير مجازاً.

واقراً بوجه (الوصل) بدون بسملة لـ (ابن عامر) فيما بين السور التالية:

﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْغَفَرَةِ﴾ المدثر، مع قوله تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ القيامة.

﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ الانفطار، مع قوله: ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ المطففين.

واقراً بوجه (السكت) بدون بسملة لـ (ورش) فيما بين السور التالية:

﴿وَأَدْخِلْ جَنِّي﴾ الفجر، مع قوله تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ البلد.

﴿وَتَوَاصَوْا بِالْقَبْرِ﴾ العصر، مع قوله: ﴿وَبَلِّغْ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لُزْمَةً﴾ الحمزة.

قال أبو شامة: والنون في (وَأَسْكُنْ) للتوكيد، ولعله قصد بذلك أن (السكوت) لهم أرجح من (الوصل). وقال صاحب التيسير: على اختيار ذلك لهم. أي: السكت.

وقال السخاوي: عليه أكثر أهل الأداء لما فيه من الفصل، والإشعار بالانقضاء والابتداء.

قال أبو شامة: والهاء في (جَلَايَاهُ) تعود على التخيير، أي كُلُّ من أهل الأداء استوضح التخيير ورآه صواباً. أو تعود على (كُلُّ) أي كُلُّ من القراء حصل جلايا ما ذهب إليه وصوبه.

وقال الجعبري: وكلُّ من أصحاب التخيير حصل لمذهبه دلائل واضحة.

وقال القاضي: والجلايا جمع جلية، من جلا الأمر إذا انكشف وظهر.

وَلَا نَصَّ كَلَامًا حُبُّ وَجْهٌ ذَكَرْتُهُ

قال أبو شامة: أي لم يرد بذلك نص عن هؤلاء - وهم (ابن عامر وورش وأبو عمرو) - بوصل ولا سكوت، وإنما التخيير بينهما لهم اختيار من المشايخ واستحباب منهم، وهذا

معنى قوله (حُبُّ وَجْهٌ ذَكَرْتُهُ)، و(كَلَامًا) حرف ردع وزجر. كقوله تعالى: ﴿حَقٌّ إِذَا جَاءَ

أَحَدُهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ ١٩١ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ

قَائِلُهَا﴾ المؤمنون. فكانه منع من اعتقاد النصوصية عن أحد منهم على ذلك. وقال

الضباع: ولا نص في هذا التخيير عن هؤلاء الثلاثة، بل هو اختيار من بعض أهل الأداء

لهم، وفي البسملة خلاف عنهم مشهور.

ودليل البسملة لـ (ابن عامر وورش وأبي عمرو) في قول الشاطبي:

وَفِيهَا خِلَافٌ جَيِّدُهُ وَأَضِحُ الطَّلَا

قال أبو شامة: (وَفِيهَا خِلَافٌ) أي: في البسملة خلاف عنهم. والخلاصة: أن (ابن عامر

وورشاً وأبا عمرو) لهم (خمسة أوجه) بين السورتين: الأول والثاني والثالث: البسملة

بالأوجه الثلاثة. الرابع: الوصل بين السورتين بدون بسملة. الخامس: السكت بين السورتين بدون بسملة.

قال القاضي: وهذا الحكم الذي ذكرناه لكل قارئ عام، يجري بين كل سورتين، سواء كانت الثانية بعد الأولى مباشرة، كآخر البقرة وأول آل عمران، أو لم تكن بعدها مباشرة، كآخر يونس مع أول النحل، لكن يشترط أن تكون الثانية بعد الأولى في ترتيب القرآن والتلاوة كما مثلنا، فإن كانت قبلها فيما دُكرَ كآخر الأنبياء مع أول هود، فإنه يتعيّن الإتيان بالبسملة لجميع القراء، ولا يجوز لواحد منهم الوصل ولا السكت، كذلك لو وصل آخر السورة بأولها كان كرر سورة الإخلاص، فإن البسملة تكون حينئذ متعيّنة للجميع، وأيضاً تتعيّن البسملة لكل القراء لو وصل آخر الناس بأول الفاتحة كما تقدّم. وخلاصة معنى قوله (وَفِيهَا خِلَافٌ جَيِّدٌ وَأَضِحُ الظَّلَامُ) كما قال أبو شامة: فحاصل ما في هذا البيت أن الخلاف في البسملة مروى عن (ابن عامر وورش وأبي عمرو)، بل أكثر المصنفين لم يذكروا عن (ابن عامر) إلا البسملة، فإذا قلنا لا يسمّلون، فهل يصلون كـ (حمزة) أو يسكتون؟ لم يأت عنهم في ذلك نص، وذكر الشيوخ الوجهين لهم استحباباً. واختلف العلماء في قول الشاطبي (كَلَّا حُبٌّ) وقوله (جَيِّدٌ) هل هي رموز للقراء أم لا؟ قال أبو شامة: ولم نجعل في هذا البيت رمزاً لأحد كما ذكر غيرنا، فإننا إذا قلنا إن (كَلَّا حُبٌّ) رمز (ابن عامر وأبي عمرو)، لزم من مفهوم ذلك أن يكون (ورش) عنه نص في التخيير، وليس كذلك، بل لم يرد عنه نص في ذلك، وإن قلنا إن (جَيِّدٌ) رمز (ورش) لزم أن يكون ((ابن عامر وأبو عمرو) لم يرد عنهما خلاف في البسملة وهو خلاف المنقول، فلهذا قلنا لا رمز في البيت أصلاً. وقال الضباع: إذا قلنا برمزيتها فلـ (أبي عمرو وابن عامر) الوصل والسكت فقط، ولا بسملة، ولـ (ورش) الثلاثة، وهو موافق لِمَا في التيسير عن (أبي عمرو وابن عامر) دون (ورش)، فتكون البسملة له - أي (ورش) - من زيادات القصيد.

وقال صاحب اللآلئ شارحاً بيت الشاطبي:

وَلَا نَصَّ كَلَّا حُبٍّ وَجْهٌ ذَكَرْتُهُ وَفِيهَا خِلَافٌ جَيِّدٌ وَأَضِحُ الظَّلَامُ
أخبر أنه لم يأت نص في الفصل بالبسملة ولا تركه عمّن أشار إليه بالكاف والحاء في قوله (كَلَّا حُبٌّ)، وأن الذي ذكره لهما من ترك الفصل إنما هو استحباب من المشايخ، ولم يذكر ذلك صريحاً، لكن لِمَا كان في حكم المذكور في القصيد من دلالة الشيء على ضده شاع أن يقول ذلك. فإن قيل: لِمَ جعلت إشارته بهذه الجملة إلى ما ذكرته، وَلَمْ تجعلها إلى التخيير لهما في (الوصل والسكت)؟ قلت: لو كانت إشارته على التخيير لهما في

(الوصل والسكت) لذكر (ورشاً) معهما، إذ لا فرق بينهما في ذلك، وقد ذكرت في شرح البيت الأول ما ذكر لهم صاحب التيسير في ذلك، وتبين أن الإشارة إلى ما ذكرت ما ذكره أبو الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون في كتابه الإرشاد، قال: وأما (ابن عامر وأبو عمرو) فلم تأت عنهما رواية منصوطة بفصل بين السورتين — بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ ولا بغير فصل، قال: سمعت أبا سهل يقول ذلك، والمأخوذ في قراءتهما بغير فصل، هذا الذي أشار إليه الناظم وباقي البيت يدل على ما ذكرته أيضاً وهو قوله:

وَفِيهَا خِلَافٌ جَيِّدُهُ وَاضِحُ الطُّلَا

فأعاد الضمير على البسمة، وأشار بالجيم إلى من اختلف عنه فيها وهو (ورش)، والخلاف المشار إليه منه أن أبا غانم المظفر بن أحمد بن حمدان المقرئ كان يأخذ بالبسمة بين السورتين في جميع القرآن وتابعه على ذلك الآخذون عنه. قال الحافظ أبو عمرو: وسائر المصريين المحققين على خلاف ذلك. قال أبو شامة: والجيد العنق، والطلا جمع طلاة أو طلية، والطلية صفحة العنق، وله طليتان، فجاء بالجمع في موضع التثنية لعدم الإلباس، كقولهم: عريض الحواجب، وطويل الشوارب، وقيل: الطلا الأعناق نفسها، فكانه قال: عنق هذا الخلاف واضح الأعناق، أي هو الواضح من بينها، وإنما تتضح الأعناق إذا كانت مرتفعة، وارتفاع الأعناق والرءوس يكتفي به عن ارتفاع المنزلة وعلو المرتبة، ومنه الحديث الصحيح: المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة. أي جيد ذلك الخلاف واضح (الطُّلَا)، أي: أنه مشهور معروف عند العلماء كشهرة صاحب العنق الطويل بين الأعناق القصيرة. وقال السخاوي: وهذا مثل للأمر الواضح. وقال شعله: لأن أقل الجمع اثنان.

قال تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ سَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ﴿١١﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ بَعْثْنَا عَلَى بَعْضٍ فَأَحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ ﴿١٢﴾ وَسَكُتْهُمْ الْمُخْتَارُ ذُو نَفْسٍ

قال أبو شامة: يعود الضمير في (وسكُتْهُمْ) على الثلاثة المخير لهم بين (الوصل والسكت والبسمة) وهم: (ابن عامر وورش وأبو عمرو). واعلم أن المختار عند أهل الأداء (السكت)، قال السخاوي: لأن ذلك يكفي في الإشعار بانقضاء السورة. وبين الشاطبي أن (السكت) هو المختار لهم كما قال أبو شامة: كأنه لما خير أولاً بين (الوصل والسكت)، أردفه بأن (السكت) هو المختار على ما أشرنا إليه في قوله (واسكُتْن). والمراد

بقوله (دُونَ تَنْفُسٍ): أي السكت المنسوب إليهم المختار فيه أن يكون بـ (دُونَ تَنْفُسٍ)، والإشارة بقولهم (دُونَ تَنْفُسٍ) إلى عدم الإطالة المؤذنة بالإعراض عن القراءة، وإلا فلأواخر السور حكم الوقف على أواخر الآيات، وفي أثنائها من الوقوف التامة والكافية، فما ساء ثم من السكوت فهو سائغ هنا وأكثر.

وقال السخاوي: لأنه إذا طال السكت صار مبتدأ فتلزمه التسمية.

وقال صاحب اللآلي: لأن التنفس يطيل الفصل، وإذا طال الفصل صار القارئ بمنزلة المستأنف المبتدئ فيحتاج إلى الاستعاذة والبسملة.

(مذاهب القراء في الأربع الزهر)

وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرِ بِسْمَلًا
لَهُمْ دُونُ نَصٍّ وَهَوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ
لِحِمْزَةٍ فَأَفْهَمُهُ وَلَيْسَ مَخْذَلًا

والمراد بـ (الأربع الزهر) في قول الشاطبي السابق هي ما بين:

- ١- المدثر والقيامة.
- ٢- الانفطار والمطففين.
- ٣- الفجر والبلد.
- ٤- العصر والهمزة.

قال أبو شامة: قوله (الزهر) جمع زهراء، تأنيث أزهر، أي: المضئ والمنيرة، كُنِيَ بذلك عن شهرتها ووضوحها بين أهل هذا الشأن فلم يحتج إلى تعيينها. وقال الجعبري: ووصفها بالزهر لأنها مشهورة عند من يأخذ بها، ولم يعينها لعدم سندها المصرح في قوله: (لَهُمْ دُونُ نَصٍّ). والضمير في (لَهُمْ دُونُ نَصٍّ): لـ (ابن عامر وورش وأبي عمرو).

س: وما المذهب الذي ذكره الشاطبي لبعض أهل الأداء حول (الأربع الزهر)؟

ج: قال أبو شامة: بعض المشايخ من المقرئين الذين استحبا التخيير بين (الوصل والسكوت)، واختاروا في السكوت أن يكون (دُونَ تَنْفُسٍ)، اختاروا أيضاً البسملة لهؤلاء الثلاثة - وهم (ابن عامر وورش وأبو عمرو) - في أوائل أربع سور هي: (القيامة والمطففين والبلد والهمزة)، دون سائر السور. والخلاصة: ذكر الشاطبي أن بعض أهل الأداء قال: إذا قرأت بالسكت لـ (ابن عامر أو ورش أو أبي عمرو) فينبغي أن يغير السكت إلى بسملة عند (الأربع الزهر). والدليل:

وَسَكَنَهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنْفُسٍ
وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرِ بِسْمَلًا
لَهُمْ دُونُ نَصٍّ

ثم قالوا: وإذا قرأت بالوصل لـ (حمزة أو ابن عامر أو ورش أو أبي عمرو) فينبغي أن تغير

الوصل إلى سكت عند (الأربع الزُهر). والدليل قول الشاطبي:

..... وَهُوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ لِحَمْزَةٍ فَأَفْهَمُهُ وَلَيْسَ مُخَذَّلًا

قال الجعبري: وهو معنى قول التيسير: ويسكت بينهن سكتة في مذهب (حمزة). وهذا ليس ضعيفاً لما يذكر. قال أبو شامة: (وَهُوَ فِيهِنَّ): أي وذلك البعض يسكت في هذه المواضع الأربعة لـ (حمزة)، لأن (حمزة) مذهبه الوصل، فاكتمى له هنا بالسكت. وقال الجعبري: وزاد بعضهم التسمية بين القدر والبيئة. وقال السخاوي: واختار ابن غلبون لجميع القراء وصل براءة بالأنفال، والأحقاف بـ محمد، والرحمن بآخر اقتربت - يعني سورة القمر - والحديد بالواقعة، وسورة قريش بآخر الفيل. وقال الجعبري: واعلم أن البسمة مفرّعة على السكت، وأن السكت مفرّعة على الوصل، وأن الساكت لم يخص (حمزة)، بل كل من وصل، ونسب إلى (حمزة) لكونه أصلاً ومتابعة للأصل. وقال القاضي: وإنما خص (حمزة) بالذكر لأنه الأصل في الوصل بين السور. فإن قلت: من أين يُعلم أن اختيار البسمة بين السور المذكورة في هذا البعض إنما يكون حال السكت في غيرها؟ قلت: يُعلم ذلك من اختيار السكت بين هذه السور حال الوصل في غيرها، فإن قلت: من أين يُعلم أن اختيار السكت بين هذه السور حال الوصل في غيرها لـ (ابن عامر وورش وأبي عمرو) والناظم لم ينص إلا على اختيار السكت فيها لـ (حمزة)؟ قلت: يُعلم ذلك من قوله:

..... وَهُوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ لِحَمْزَةٍ فَأَفْهَمُهُ وَلَيْسَ مُخَذَّلًا

فإن المراد به: (وَهُوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ) لكل من وصل في غيره. وقال أبو شامة: وقوله (فَأَفْهَمُهُ): أي أفهم هذا المذهب المذكور، (وَلَيْسَ مُخَذَّلًا): يقال: خذله إذا ترك عونه ونصرته خذلاناً، وخذل عنه أصحابه تخذيلاً، أي حملهم على خذلانه، فالتقدير: (وَلَيْسَ مُخَذَّلًا) عنه أصحابه، وليس ذلك القائل مخذلاً عن نصرته هذا المذهب، بل قد انتصب له من ساعده ونصره وأعانه.

وقال القاضي: معناه: فافهم هذا المذهب الذي يفرّق بين هذه السور وبين غيرها من سور القرآن، وليس هذا المذهب ضعيفاً متروك العون والنصرة، بل هو مذهب مؤيد منصور. وقال شعله: ويحصل دفع الوهم المذكور بالسكت، فافهم ذلك المذهب، وليس ذلك المذهب متروكاً نصره، أي مؤيداً قوياً.

س: وما وجه هذا المذهب الذي ذكرناه من قبل ؟

ج: قال أبو شامة: قالوا: لأنهم استقبحوا وصلها بآخر السور قبلها من غير تسمية.

أي: للبشاعة والقبح إذا وصلت آخر المدثر بأول القيامة إذا قلت: ﴿هُوَ أَهْلُ النَّفْيِ وَأَهْلُ

الْمَغْفِرَةِ﴾ ﴿لَا﴾، فكان المغفرة بعد أن أثبتنا لله في سورة المدثر، نفيتها عنه بقولك ﴿لَا

﴿فِي أَوَّلِ سُورَةِ الْقِيَامَةِ. ومن قبح الوصل في لفظ الجلالة في قوله: ﴿وَالْأَمْرُ يُؤَمِّرُ لَنَّهُ﴾
بأول

﴿وَبِئْسَ لِلْمُطَفِّينَ﴾. ومن توهم النفي بعد الإثبات في قوله: ﴿وَأَدْخِلْ جَنِّي﴾ إذا وصلتها

بـ

﴿لَا أَقِيمُ﴾. ومن وصل ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ بـ ﴿وَبِئْسَ﴾. وقال أبو عمرو الداني:

وأنا لا أمر بذلك ولا أنهى عنه، وليس في ذلك أثر عنهم، وإنما هو استحباب من الشيوخ

لثلاثا يأتوا بعد ﴿الْمَغْفِرَةِ﴾ بـ ﴿لَا﴾، وبعد اسم الله تعالى بأول المطففين. وقال

صاحب اللآلئ: وكان الإمام أبو محمد مكي يشير إلى تقوية حجة الفصل بالبسملة

وبالسكت، قال في كتاب (الكشف): وعلة الاختيار بالفصل وبالتسمية لمن عاداته الفصل

بالسكت خاصة، وبالسكت لمن عاداته الوصل بين السور المشهورة بما ذكرته ما في وصل

أواخر ما قبلهن بأوائلهن من قبح اللفظ، وهو اختيار من المتعقبين، ولهم في ذلك حجة

قوية، روى مالك أن النبي ﷺ سئل عن العقيقة فقال: لا أحب العقوق. قال مالك: فكأنه

كره الاسم. يريد مالك: فعل العقيقة جائز لم يكرهه النبي ﷺ، وإنما كره الاسم. وروى أن

رجلين أتيا النبي ﷺ فتشهد أحدهما وقال: مَنْ يقطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما.

ووقف، فقال له النبي ﷺ بنس الخطيب أنت. وإنما قال له ذلك لقبح لفظه، وكان حقه أن

يقف على رشد، وعلى غوى، أو يصل الجميع، فانظر كيف كره قبح لفظه وإن كان مراده

الخير لا الشر، ولمثل هذا يرغب في معرفة الوقف والابتدا. وقال ابن بري:

وبعضهم بنسمل عن ضرورة في الأربع المعلوملة المشهورة

بالفصل بين النفي والإثبات والصبر واسم الله والويلات

س: وهل هذا المذهب مقبول ومنصوص عليه للقرءاء ؟

ج: قال الشاطبي: (لَهُمْ دُونَ نَصٍّ). قال أبو شامة: (لَهُمْ) أي لـ (ابن عامر وورش وأبي عمرو) (دُونَ نَصٍّ) أي من غير نص، وقد استعمل - رحمه الله - لفظ: (دُونَ) بمعنى غير كثيراً كقوله في باب سورة أم القرآن:

وَمِنْ دُونَ وَصَلٍ ضَمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ لِكُلِّ
وقوله في فرش حروف سورة الحاقة:

..... مَالِيَّةٌ مَا هِيَ فَصْلٌ وَسُلْطَانِيَّةٌ مِنْ دُونَ هَاءٍ فَتُوصَلَا
ولفظ (غير) مؤات له في المواضع كلها. وإني أقول لا حاجة إلى تكلف التسمية لأجل المعنى المذكور، بل السكوت كافٍ للجميع كما يكفي به لـ (حمزة)، وكما يكفي به بين الآيات الموهمة اتصالها أكثر مما في هذه الأربعة أو مثلها مثل: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ بعد قوله ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ غافر. وقوله ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ﴾ بعد قوله ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ النساء.

ويمكن حمل قول الشاطبي (وَلَيْسَ مُخَذَّلًا) على السكوت المفهوم من قوله: (وَهُوَ فِيهِنَّ سَاكِنٌ)، أي: ليس هذا السكوت (مُخَذَّلًا)، بل هو مختار لـ (حمزة) وغيره. ولقد أعجبني قول أبي الحسن الحصري:

ولم أقر بين السورتين مبسماً ولورش سوى ما جا في الأربع الغر وحجتهم فيهنّ عندي ضعيفة ولكن يقرون الرواية بالنصر
قال من شرح هذا: لو قال: (يقرون المقالة) موضع قوله (الرواية) لكان أجود، إذ لا رواية عنهم بذلك. قلت: مما سبق علمت أنه لا شناعة ولا قبح إذا استوفى القارئ الكلام الثاني وتسمه، لأن القبح والبشاعة التي فرّوا منها لمن فصل بالبسملة للسكوت وقعوا في بشاعة أقبح وأفظع منها، والأدلة كثيرة في آيات القرآن، وأقرأ قوله تعالى:

١- ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ فقد جاءت كلمة ﴿لَا﴾ بعد لفظ ﴿الْقَيُّومُ﴾ البقرة.

٢- ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ لا إكراه في الدين، فقد جاء لفظ ﴿لَا﴾ بعد كلمة

﴿الْعَظِيمُ﴾ البقرة.

٣- ﴿إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ (١٤) ﴿وَيَلَّيْلُ يُؤَمِّدُ لِمُكَذِّبِينَ﴾،

فقد جاء لفظ ﴿وَيَلَّيْلُ﴾ بعد كلمة ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ المرسلات.

٤- ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ (١٣) ﴿لَا خَيْرَ فِي

كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ﴾. فقد جاء لفظ ﴿لَا﴾ بعد كلمة ﴿عَظِيمًا﴾ النساء.

٥- ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ (٦)

﴿الَّذِينَ يَجْمَلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا

﴿فَلَا يُؤْهِمُهُمْ أَن: أَصْحَابُ النَّارِ (هم) الَّذِينَ يَجْمَلُونَ الْعَرْشَ﴾ غافر.

٦- ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (١١) ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَّهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

فلا يُؤْهِمُهُمْ أَن الظَّالِمِينَ (هم) الَّذِينَ ءَامَنُوا إلخ.

٧- ﴿وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (٧) ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقِنَّاكُمْ فِي الَّذِينَ وَلَمْ يُخْرِجُكُمْ

مِّنْ دِينِكُمْ أَنَّ تَبْرَهُمْ وَتَقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ الممتحنة.

٨- ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيُهْدِيهِمْ أَقْصَدُهُ قُلْ لَا آسَأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ

إِلَّا

٩- ذَكَرْنِي لِلْعَالَمِينَ﴾ (٩) الأنعام. وهاك أدلة أخرى فافهم جيداً ما أقول،

واقرا ما يلي بفهم وبصيرة: نفترض أنك تقرأ بالسكت لـ (ابن عامر أو ورش أو

أي عمرو) وجئت عند سورة العصر، (فغَيَّرَتِ السَّكْتَ إِلَى الْبِسْمَلَةِ) على ذلك

المذهب، وقلت: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿وَيَلَّيْلُ﴾، فهنا كلمة ﴿الرَّحِيمِ﴾ بعدها كلمة

﴿وَيَلَّيْلُ﴾، وهي أشع من أن تقول: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ ﴿وَيَلَّيْلُ لِكُلِّ هُمْزٍ لَّمْزَةٌ

﴿. وقال صاحب اللآلئ: وَمَنْ عَدَا مَنْ أَشَارَ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ لَا يَفْرَقُونَ بَيْنَ هَذِهِ

السُّورِ وَغَيْرِهَا، وَيَجْرُونَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ الْأَرْبَعَةَ فِيْهِنَّ عَلَى عَادَتِهِ فِي غَيْرِهَا. وقال السفاقي: ويكفينا في ضعف هذه التفرقة أنها استحسان، وليست بمنصوصة

عن أحد من أئمة القراءات، ولا روايتهم.

وقال القاضي: المحققون من العلماء على عدم التفرقة بين هذه السور وبين غيرها، وهو المذهب الصحيح المختار الذي عليه العمل في سائر الأمصار. وقال الضباع في كتابه (إرشاد المريد): وذهب جماعة إلى إبقاء الساكت على أصله، واختيار السكت فيهن للواصل في غيرهن، وعدم الأخذ فيهن بوجه وصل البسملة بأول السورة للمبطل، والأكثرون على عدم التفرقة بين هذه الأربع وغيرها، بل قال أكثر المحققين: إنه الصحيح المختار، والذي عليه عملنا الآن هو الأخذ بعدم التفرقة، ولا مانع من الأخذ بالمذهبيين الآخرين.

تنبيه: لم يذكر الضباع في كتاب (الإضاءة) قوله: (ولا مانع من الأخذ بالمذهبيين الآخرين).

وَمَهْمَا تَصِلَهَا أَوْ بَدَأَتْ بَرَاءَةً لَتَنْزِيلُهَا بِالسَّيْفِ لَسْتُ مُبْسِلاً
قال أبو شامة: قوله (تصلها): الضمير فيه لـ (براءة)، أضمر قبل الذكر، وسورة (براءة) لا بسملة في أولها، سواء ابتدأ بها القارئ، أو وصلها بالأنفال، لأن البسملة لم ترسم في أولها بخلاف غيرها من السور. والخلاصة: إذا وصلت (براءة) بالسورة التي قبلها وهي سورة الأنفال، أو أي سورة قبل (براءة) كسورة البقرة أو آل عمران... إلخ، أو ابتدأت بسورة (براءة) فلا تبطل في أول التوبة لأحد من القراء باتفاق.

قال أبو شامة: ثم بين الحكمة التي لأجلها لم تشرع في أولها البسملة فقال:
وَمَهْمَا تَصِلَهَا أَوْ بَدَأَتْ بَرَاءَةً لَتَنْزِيلُهَا بِالسَّيْفِ لَسْتُ مُبْسِلاً
أي ملتبسة بالسيف. قال القاضي أبو بكر بن الباقلاني: وعليه الجمهور من أهل العلم. قلنا: لأن البسملة لم ترسم في أولها، بخلاف غيرها من السور، وذكر الشاطبي في قصيدته قولاً واحداً من أقوال العلماء وهي أنها (نزلت بالسيف). وقوله (لتنزِيلُهَا بِالسَّيْفِ) كنَى بذلك عما اشتملت عليه السورة من الأمر بالقتل والأخذ والحصار ونذ العهد مع المشركين بشروط معلومة فراجعها في كتب التفسير، وفيها الآية التي يسميها المفسرون آية السيف:

﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ التوبة.

وهذا التعليل يروى عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وعن غيره، كما أن البسملة أمان، وبراءة ليس فيها أمان على المشركين والمنافقين، بل كشفت مكرهم

وخداعهم، ولا تناسب بين الأمان والسيف. قال عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما -: سألت علياً بن أبي طالب: لِمَ لَمْ تُكْتُبْ في براءة بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؟ فقال: لأن بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أمان، وبراءة نزلت بالسيف وليس فيها أمان. وقال شعبة: لأن البسملة نزلت مع كل سورة سواها، أو لأنها مع الأنفال سورة واحدة. وقال الجعبري: والكتاب ليس موضوعاً للتعليل، فإن علل شيئاً فالأمر زائد عليه، وقد اختلف في تعليل عدم البسملة فيمن اختاره.

قلت: راجع تفسير القرطبي في سورة التوبة تجد أقوال العلماء فيها بالتفصيل. س: ما الأوجه الجائزة للقراء بين الأنفال والتوبة، أو أي سورة قبل التوبة مع التوبة؟ ج: ثلاثة أوجه وهي: ١- الوقف. ٢- الوصل. ٣- السكت. قال الضباع: نص على ذلك - أي الأوجه الثلاثة السابقة - شيخ مشايخي العلامة المتولي تبعاً لإمام القراء ابن الجزري، ولا التفات إلى من منع الوقف لـ (ورش وأبي عمرو وابن عامر)، والوقف والسكت لـ (هزرة). قال المتولي:

وعن كلهم قف صل عَليْهم بَرَاءَةً أو اسكت وبين الناس والحمد بسملا وقال الخليجي:

وبين الأنفال وتوبة بـ لا بسملة لكل قف واسكت صلا وقال الطيبي:

وبين الأنفال وبين التوبة لكل قف صل وجى بسكتة وقرأ بالأوجه السابقة وهي: ١- الوقف. ٢- الوصل. ٣- السكت. ما يلي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٧٥﴾ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَٰئِكَ مِنْكُمْ وَأُولَٰئِكَ الْأَرْحَامُ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾ ﴿٧٥﴾ الأنفال. ﴿٧٦﴾ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١﴾ التوبة.

تنبيه: قلت (الوقف) ولم أقل (القطع) كما هو مذكور في بعض الكتب، لأن (القطع) ترك القراءة أصلاً والانتقال منها إلى غيرها، أما (الوقف) فهو أن تقف على آخر الآية وقفاً صحيحاً مع أخذ نفس بنية استئناف القراءة. والوجه الجائز للقراء بين آخر سورة يونس مثلاً مع أول التوبة هو (الوقف فقط)، وبمتنع (الوصل والسكت) فانتبه، وهذا حكم كل سورة بعد (براءة) في ترتيب المصحف مع أول التوبة.

وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةً سِوَاهَا.....
 قال أبو شامة: الضمير في (وَلَا بُدَّ مِنْهَا) للبسملة، وفي (سِوَاهَا) لبراءة، ومعنى البيت أن القراء كلهم اتفقوا في ابتداء السور عدا (براءة) على البسملة، سواء في ذلك مَنْ بسمَل منهم بين السورتين وَمَنْ لم ييسمل. قال السخاوي: وإنما اتفقوا عليها - أي على البسملة في ابتداء كل سورة عدا براءة - في ابتداء كل سورة لِمَا جاء في الحديث أن جبريل عليه السلام نزل بكل سورة (مفتتحاً) بالتسمية، وقد روى أنس عن رسول الله ﷺ أنه قال: أنزلت عليّ أنفاً سورة فقرأ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ حتى ختمها.

(استدراك أبي شامة): وسورة نكرة في كلام موجب، فلا عموم لها إلا من جهة المعنى، فكانه قال: مهما ابتدأت سورة سوى براءة فبسمَل، ولو قال:
 وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَاءِ كُلِّ سُورَةٍ سِوَاهَا.....
 لزال هذا الإشكال. وإليك بعض التنبيهات:

١ - قال شعله: (وَسُورَةٌ) نكرة في سياق الإثبات، لكن المراد منها العموم بدليل الاستثناء في

الأجزاء. ٢ - وقال صاحب اللآلئ: وتنكير (سُورَةٌ) على معنى أي سورة كانت من جنس السور، كما تقول: ادفع هذا الدرهم إلى رجل، أي: إلى أي رجل كائن من هذا الجنس، ومنه قوله: ﴿أَطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ يوسف، ولذلك استثنى (براءة) منها.

(استدراك أبي شامة): قال بعض العلماء: ولا خلاف بين القراء في البسملة أوّل فاتحة الكتاب، سواء وصلها القارئ بسورة أخرى قبلها أو ابتدأ بها، ولم يذكر ذلك في القصيدة اعتماداً على أن الفاتحة في غالب الأحوال لا يكون القارئ لها إلا مبتدئاً. ولكن قال شيخه السخاوي: إن قال قائل: قد أهمل صاحب القصيد ذكر اتفاقهم على التسمية أوّل الفاتحة، قلت: لم يهمله، وهو مذكور في قوله:

وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةٍ سِوَاهَا.....
 فقد بين أنه لا بد من التسمية مهما ابتدأت سورة، وأنت عند قراءة الفاتحة لا تكون إلا مبتدئاً بها على كل حال. قلت: لا أدري كيف استدرك (أبا شامة) هذا الاستدراك وقد بينه شيخه (السخاوي).

..... وفي الأجزاء خير من تلاً

قال أبو شامة: (وفي الأجزاء): أي: وفي ابتداء الأجزاء والأحزاب والأعشار وغير ذلك، وليس المراد الأجزاء المصطلح عليها- ويجمع ذلك أن تقول: كل آية يبتدأ بها غير أوائل السور خَيْرُ المشايخ فيه، فسوَّغوا البسملة فيه، لأنه موضع ابتداء في الجملة كما يسمَّى في ابتداء الوضوء والأكل والشرب، و(كَلَامًا) بمعنى قرأ، كنسَى بذلك عن أهل الأداء، ولو كان (خَيْرًا) بضم الخاء وكسر الياء لكان حسناً أي (خَيْرًا) التالي وهو القارئ في ذلك. فيجوز أن تقرأ (خَيْرًا) ببناء الفعل للفاعل- وهي الرواية كما قال ابن القاصح- فيكون المعنى: خَيْرُ المشايخ القارئ بين البسملة وتركها، ويجوز أن يكون الفعل مبني للمفعول (خَيْرًا)، والمعنى: خَيْرُ التالي، وهو القارئ بين البسملة وتركها. وقال الحافظ أبو عمرو: وفي التسمية أثر مروي عن أهل المدينة. قال القاسم المسيبي: كنا إذا افتتحنا الآية على مشايخنا من بعض السور نبدأ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وروي نحوه عن (حمزة)، قال عاصم بن يزيد الأصباهي: سئل (حمزة) عن أصحاب محمد ﷺ فقرا:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿تِلْكَ أُمَةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُنتُحُونَ

عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ البقرة. وقال صاحب اللآلئ: وأفرد ضمير (كَلَامًا) على لفظ (مَنْ) وإن كان المعنى على الجمع. ومن العلماء مَنْ فصل في مسألة البسملة وتركها في أجزاء السور كما قال الضباع: وعلى اختيار البسملة جمهور العراقيين، وعلى اختيار تركها جمهور المغاربة، ومنهم مَنْ خص البسملة بمن فصل بها بين السورتين، وتركها لمن لم يفصل بها.

وقال ابن الجزري: والابتداء بالبسملة وسط (براءة) قلَّ مَنْ تعرَّض لها، وقد صرح بالبسملة فيه أبو الحسن السخاوي، وردَّ عليه الجعبري. وقال الضباع: وأمَّا الابتداء بما بعد أول (براءة) فلا نص للمتقدمين فيه، وظاهر إطلاق الناظم لبعضهم التخيير، وصوب بعضهم أن تكون تبعاً لأولها. ووجه التسمية في وسط السورة أو تركها كما قال شعله: وأمَّا وجه التسمية فلا ابتداء، ووجه الترك فلأن موضعها أوائل السور.

تنبيه مهم: علمت مما سبق أنك خَيْرٌ في أجزاء السور بين البسملة أو تركها، ولكن يستحب لك إذا كانت الآية التي ستبدأ بها قراءتك فيها لفظ الجلالة كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ البقرة. أو فيها ضمير يعود على لفظ الجلالة كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يُرْدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ فصلت، وقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾

﴿الأنعام. وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ آل عمران. ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ﴾ الأنعام. فينبغي ويستحب في نحو ذلك كله أن تقرأ البسملة.

قال السخاوي: فكان شيخنا- يعني الشاطبي رحمه الله- يأمر بالتسمية في سورة النساء إذا استعاذ القارئ وابتدأ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾، وإذا قرأ بعد الاستعاذة: ﴿إِلَيْهِ يُرْجَعُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ فصلت. وروي عن ابن عباس أنه كان يفتح القراءة: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وهو عام في ابتداء السور وأبعضها. والحكمة في ذكر البسملة فيما سبق ذكره لكي لا يتوهم أو يُظن عود الضمير على (الشيطان)، ولذا فافصل بين الاستعاذة وبين الآية بالبسملة في نحو ما ذكرنا، وإذا كانت الآية بدايتها لفظ ﴿الشَّيْطَانُ﴾ كقوله تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ﴾ البقرة. فينبغي ويستحب لك أن لا تذكر البسملة، بل تصل الاستعاذة بالآية مباشرة.

وَمَهْمَا تَصْلِيهَا مَعَ أَوَاخِرِ سُورَةٍ فَلَا تَقْفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلَا
قال أبو شامة: الضمير في (وَمَهْمَا تَصْلِيهَا) وقوله (فيها) للبسملة، و(أواخر) جمع في موضع مفرد، أي بآخر سورة، أي بالكلمات الأواخر، أو نقول: سورة لفظ مفرد في موضع جمع، لأنه ليس المراد سورة واحدة، بل جميع السور، فكانه قال: مع أواخر السور. والوجه الممنوع الذي ذكره الشاطبي في البيت السابق بين السورتين هو وصل آخر السورة بالبسملة والوقف على البسملة، ثم البدء بأول السورة التالية. قال صاحب التيسير: والقطع عليها إذا وصلت بأواخر السور غير جائز. وقال السخاوي: ولا يقطع على التسمية البتة إذا وصلها بآخر سورة، لأن التسمية للمستأنفة لا للسالفة. فقوله:

فَلَا تَقْفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلَا

أي: على البسملة، لأن البسملة للافتتاح لا للاختتام، أي: أن البسملة لأوائل السور لا لنهايتها. قال أبو شامة: وقوله (فيها) بمعنى عليها، كما قيل ذلك في قوله تعالى في سورة طه: ﴿وَلَا ضَلِيلَتَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾. أي عليها. قلت: لا يصح أبداً أن نقول أن (فيها) بمعنى عليها، وأرجو سماع الشيخ (محمد متولي الشعراوي) في خواطره حول هذه الآيات: ﴿وَلَا ضَلِيلَتَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ طه، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ﴾

وَأَسْحَقُ ﴿١٨٦﴾ إِبْرَاهِيمَ. ﴿١٨٧﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴿١٨٨﴾ الرَّعْدُ. إِذْ إِنَّهُ يَبْسُرُ
 أَنْ حُرُوفَ الْجُرْ لَا يَنْوِبُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ، وَهَنَكَ حِكْمَةٌ بَلَاغِيَّةٌ فِي ذَلِكَ.
 وَمَعْنَى قَوْلِهِ (فَتَقْلًا): أَي: أَنْكَ إِذَا قَرَأْتَ بِالْوَجْهِ الْمَنْعُوعِ تَصِيرُ مُسْتَقْلِلًا عِنْدَ أَيْمَةِ الْقِرَاءَةِ
 لِأَجْلِ ذَلِكَ الْوَقْفِ، لِأَنَّكَ أَتَيْتَ بِشَيْءٍ ثَقِيلٍ وَمُعِيبٍ فَتَقْلُ وَتَبْرَمُ بِكَ، لِأَنَّ الْبِسْمَلَةَ لِأَوَائِلِ
 السُّورِ لَا لِأَوَاخِرِهَا. إِذَا: عِدَدُ الْأَوْجِهِ لِمَنْ قَرَأَ بِالْبِسْمَلَةِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ (ثَلَاثَةٌ أَوْجِهُ).
 قَالَ الضَّبَاعُ: وَبِالنَّهْيِ عَنْ هَذَا الْوَجْهِ - قُلْتُ: أَيِ الْوَجْهِ الْمَنْعُوعِ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّاطِطِيُّ فِي
 الْبَيْتِ السَّابِقِ - يُعْلَمُ أَنَّ مَا عَدَاهُ مِنَ الْأَوْجِهِ الَّتِي يَقْتَضِيهَا الْعَقْلُ جَائِزَةٌ. وَيَزَادُ لـ (وَرَشَ
 وَأَبِي عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ) السَّكْتَ وَالْوَصْلَ بِبِسْمَلَةٍ.
 س: وَمَا الْأَوْجِهُ الْجَائِزَةُ لِلْقَارِئِ عِنْدَ الْبَدْءِ بِأَوَائِلِ السُّورِ عِدَا بَرَاءَةٍ؟

ج: إِذَا قَرَأْتَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ الْإِخْلَاصَ. فَلَكَ أَرْبَعَةٌ أَوْجِهُ:

- ١- قَطَعَ الْجَمِيعَ.
 - ٢- وَصَلَ الْجَمِيعَ.
 - ٣- قَطَعَ الْاسْتِعَاذَةَ عَنِ الْبِسْمَلَةِ، وَوَصَلَ الْبِسْمَلَةَ بِأَوَّلِ السُّورَةِ.
 - ٤- وَصَلَ الْاسْتِعَاذَةَ بِالْبِسْمَلَةِ وَالْوَقْفَ عَلَيْهَا، ثُمَّ الْبَدْءَ بِأَوَّلِ السُّورَةِ التَّالِيَةِ.
- أَسْئَلُهُ حَوْلَ (الْاسْتِعَاذَةِ وَ الْبِسْمَلَةِ)

س: مَا الْمُرَادُ بِقَوْلِ الشَّاطِطِيِّ:
 وَإِخْفَاؤُهُ فَصْلَ أَبَاهُ وَعَائِنَا وَكَمْ مِنْ فَتَى كَالْمَهْدَوِيِّ فِيهِ أَعْمَلًا
 س: مَنْ قَرَأَ بِالْبِسْمَلَةِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ قَوْلًا وَاحِدًا؟
 س: مَنْ قَرَأَ بِوَصْلِ السُّورَتَيْنِ بِدُونِ بِسْمَلَةٍ قَوْلًا وَاحِدًا؟
 س: مَنْ قَرَأَ (بِالْوَصْلِ وَالسَّكْتَ وَالْبِسْمَلَةَ) بَيْنَ السُّورَتَيْنِ؟
 س: هَلْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي قَوْلِ الشَّاطِطِيِّ (كَلَّا حُبُّ) وَ(جِدَّةٌ) هَلْ هِيَ رَمُوزٌ لِلْقُرَّاءِ أَمْ لَا؟
 س: مَا الْمُرَادُ بِـ (الْأَرْبَعِ الزُّهُرِ)؟ وَمَا مَذَاهِبُ الْعُلَمَاءِ فِيهَا؟ وَأَيُّ الْمَذَاهِبِ أَرْجَحُ؟
 س: كَمْ عِدَدُ الْأَوْجِهِ لِمَنْ قَرَأَ بِالْبِسْمَلَةِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ؟
 س: وَمَا الْأَوْجِهُ الْجَائِزَةُ لِلْقَارِئِ عِنْدَ الْبَدْءِ بِأَوَائِلِ السُّورِ عِدَا بَرَاءَةٍ؟

وَلِلْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(سورة أم القرآن)

وَمَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ رَأَوِيهِ نَاصِرٌ

وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ لِـ قَبْلَ

بَحِيْثٌ أَتَى

وَالصَّادَ زَايَا أَشْمَهَا

لَدَى خَلْفٍ

وَأَشْمَمٌ لِّخَلَادِ الْأَوَّلَا

عَلَيْهِمْ إِلَيْهِمْ حَمَزَةٌ وَلَدَيْهِمْ

جَمِيعًا بِضَمِّ الْهَاءِ وَقَفَا وَمَوْصِلًا

وَصِلَ ضَمِّ مِيمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحَرَّكَ

دِرَاكًا

وَقَالُونَ بِتَخْيِيرِهِ جَلَا

وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ صِلَهَا لِرُزْشِهِمْ

وَأَسْكَنَهَا الْبَاقُونَ بَعْدَ لِكَمْلًا

وَمِنْ دُونِ وَصْلِ ضَمِّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ

لِكُلِّ

وَبَعْدَ الْهَاءِ كَسْرُ فَتَى الْعَلَا

مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَ الْهَاءِ أَوْ الْيَاءِ سَاكِنًا

وَفِي الْوَصْلِ كَسْرُ الْهَاءِ بِالضَّمِّ شَمْلًا

الشاطبي: (وَمَلِكٍ رَأَوِيهِ نَاصِرٌ) ما عرفنا أي موضع يريد، هل الذي في سورة الفاتحة؟ أم في جميع القرآن؟ ولكن لَمَّا قال ﴿يَوْمَ الَّذِينَ﴾ عرفنا أنه يريد موضع سورة الفاتحة فقط. قرأ المرموز لهما بالراء من (رَأَوِيهِ) وهو (الكسائي)، والنون من (نَاصِرٌ) وهو (عاصم) بالمد، والمد هنا: هو إثبات الألف في كلمة ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الَّذِينَ﴾، والقصر حذفها.

س: ومن أين عُلِمَ أن (الكسائي وعاصمًا) يقرآن بإثبات الألف؟

ج: قال أبو شامة: هذا من جملة المواضع التي استغنى فيها باللفظ عن القيد، فلم يحتاج إلى أن يقول (وَمَلِكٍ بالمد)، أو مدّ، أو نحو ذلك، لأن الشعر لا يترن على القراءة الأخرى، فصار اللفظ كأنه مقيد، فكانه قال بالمد.

(استدراك أبي شامة): وكان التقييد ممكناً له لو قال:

وَمَلِكٍ مَمْدُوداً نَاصِراً رَوَاتِهِ

والخلاصة: علمنا قراءتهم (من اللفظ نفسه)، حيث اعتمد على صورة الكتابة، حيث قال:

وَبِالْلفظِ اسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا

أي أن الشاطبي أتى بكلمة ﴿مَلِكٍ﴾ ولم يقيد بالمد أو بإثبات الألف، فلم يقل مثلاً:

وَمَلِكٍ يَوْمَ الَّذِينَ بِالْمَدِّ رَأَوِيهِ نَاصِرٌ

لأنه أتى بها واضحة في اللفظ والخط، فكتبها لك بإثبات الألف في البيت، فيعلم من ذلك أن

(الكسائي وعاصمًا) يقرآن بإثبات الألف. ومعنى (رَأَوِيهِ نَاصِرٌ) أي: ناصرٍ لَمَّا رواه إذ استبعده

جاهل فردّه، أي: ناصرٍ لَمَّا رواه بصحة روايته وقوة حجته. وقال ابن القاصح: وأشار بظاهر قوله (رَأَوِيهِ نَاصِرٌ) إلى أن مَنْ قرأ بالألف نصر قراءته، لأن المصاحف اجتمعت على حذف الألف

فرسم ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الَّذِينَ﴾. قال الشاطبي في العقيلة:

.....وقل بالمدف مَلِكٍ يَوْمَ الَّذِينَ مقتصرًا

وقرأ الباقون وهم (نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة) بالقصر، أي: بحذف الألف ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾، وتذكر أن (المدة ضد القصر)، (والإثبات ضد الحذف).

(استدراك صاحب اللآلي): واعتمد في فهم مراده من إثبات الألف وحذفه لمن سواهما على اشتها القراءتين، وفيه قراءات شاذة ربما أوهم بعضها أنه المراد، والإيهام المذكور يندفع بما أشرت إليه، ولو قال:

وَمَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ مَدَنًا رَضِيَ
أو نحو ذلك لكان أوضح للمقصود.

س: وهل يجوز تفضيل إحدى القراءتين على الأخرى؟

ج: قال السخاوي: وَأَمَّا مَنْ أَخَذَ يُفَضِّلُ بَيْنَ الْقَرَاءَتَيْنِ فَعَلَطَ، لَأَنَّ الْقَرَاءَتَيْنِ صَحِيحَتَانِ، وَالْكَلَّ جَائِزٌ. وقال أبو شامة والقراءتان صحيحتان ثابتان، وكلا اللفظين ﴿مَلِكٌ﴾ و﴿مَلِكٍ﴾ صفة لله تعالى، وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترجيح بين هاتين القراءتين، حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين وصحة اتصاف الرب - سبحانه وتعالى - بهما، فهما صفتان لله تعالى يتبين وجه الكمال له فيهما فقط، ولا ينبغي أن يتجاوز ذلك، وأنا أستحب القراءة بهما، هذه تارة، وهذه تارة، حتى إني في الصلاة أقرأ بهذه في ركعة، وهذه في ركعة، ونسأل الله تعالى اتباع كل ما صح نقله والعمل به.

وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ لِقَبْلَا

بِحَيْثُ أَتَى

أتى الشاطبي بحرف الواو في قوله (وَعِنْدَ)، لأن (الواو) في اصطلاح الشاطبي للفصل بين قراءة وقراءة أخرى، حيث قال الشاطبي في المقدمة:

وَمَنْ بَعْدَ ذِكْرِي الْحَرْفِ أَسْمِي رَجَالَهُ مَتَى تَنْقُضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَصَلَا

فنجد أن الشاطبي بعد أن ذكر القراءات في كلمة ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾، أراد أن يبين القراءات في كلمة ﴿صِرَاطٌ﴾ و﴿الصِّرَاطُ﴾ فأتى بالواو الفاصلة. وقراءة (قنبل) في كلمة ﴿صِرَاطٌ﴾ و﴿الصِّرَاطُ﴾ بصريح السين (سراط) (السراط) (سراطي) (سراطك).

س: ومن أين عُلِمَ أن (قُتِبَلًا) يقرأ بالسين، ولم يذكر الشاطبي ذلك صريحاً؟
 ج: قال أبو شامة: ثم هذا أيضاً مما استغنى فيه باللفظ عن القيد، فكأنه قال بالسين، واعتمد على صورة الكتابة فلم يخف التباساً إذ يقرأ بالصاد. والخلاصة: علمنا قراءته (من اللفظ نفسه)، حيث أتى بالكلمة مرسومة بالسين مباشرة، ولذا استغنى عن أن يقول:

وَعِنْدَ سَرَاطٍ وَالسَّرَاطِ بِالسِّينِ لَقُتِبَلًا

و(قُتِبَل) يقرأ بالسين في جميع القرآن والدليل: (بِحَيْثُ أَتَى) أي كيف وقع وحيث أتى. قال أبو شامة: أي بحيث أتى المذكور، وهذا لفظ يفيد العموم، كقوله تعالى: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ﴾ (بِحَيْثُ أَتَى) لا تقتصر الحكم على ما في الفاتحة، وهكذا كل موضع يطلق فيه اللفظ يكون مخصوصاً بتلك السورة، كقوله في سورة البقرة:

وَحَقِّفْ كُوفَ يَكْذِبُونَ وَيَأْوُهُ
 وَكَقَوْلِهِ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ:

سَبِيلَ بَرْقَعٍ خُذْ.....
 وكقوله في سورة النحل:

وَفِي شُرَكَائِ الْخَلْفِ فِي الْهَمَزِ هَلْهَلًا
 فإن كان الخلاف مطرداً في موضعين قال (معاً)، وإن كان في أكثر قال (جميعاً)، أو (كلاً) أو (حيث جاء)، ونحو ذلك، ولم يخرج عن هذا إلا حروف يسيرة — ﴿التَّوْرَةَ﴾ و﴿هَاتَانِ﴾ و﴿وَكَايْنِ﴾. واقرأ لـ (قُتِبَل) هذه الآيات:

﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ١﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ... ﴿٢﴾ الفاتحة.

﴿وَمَنْ يَعْصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ١١﴾ آل عمران.

﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ لَنُكَفِّرَنَّ﴾ ﴿٧٦﴾ المؤمنون.

س: وما نوع اللام في قوله لـ (قُتِبَلًا)؟

ج: قال أبو شامة: و (قُتِبَلًا) منصوب، لأنه مفعول به لقوله (لـ)، وهذه اللام المنفردة هي فعل أمر من قوله: ولي هذا، هذا يليه، إذا جاء بعده، أي: أتبع قُبَلًا عند هاتين اللفظتين فاقرا قراءته فيهما بالسين في جميع القرآن، وقد بين ذلك.

س: ولماذا كرّر الشاطبي اللفظ بعينه في البيت بقوله (سراط) و(السراط)؟

ج: لو قال الشاطبي (وَعِنْدَ سِرَاطٍ لَ قُنْبَلًا) لتوهم اختصاصه دون الآخر، ولو قال (وَعِنْدَ السَّرَاطِ لَ قُنْبَلًا) لتوهم اختصاصه دون الآخر. قال أبو شامة: (وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسَّرَاطِ): أي مجرداً عن لام التعريف ومتصلاً بها، ثم المجرد عن اللام قد يكون نكرة نحو: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ البقرة. ﴿هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ آل عمران. ﴿أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾ مريم. وقد تكون معرفة بالإضافة نحو: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ الفاتحة. ﴿صِرَاطَ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ الشورى. ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ الأنعام. فلهذا لم أقل إرادة المنكر والمعرف، ومثله في فرش حروف سورة البقرة:

وَكَسَرُ يُوُوتٍ وَالْبُيُوتِ يُضْمُّ عَنْ
 ومثله في فرش حروف سورة البقرة:

وَنَقْلُ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ ذَوَاؤُنَا

بخلاف قوله في باب الهمز المفرد:

وَفِي لَوْلُو فِي الْعُرْفِ وَالتَّكْرِ شُعْبَةٌ

فإنه لم يأت مجرداً عن اللام إلا وهو نكرة.

(استدراك أبي شامة): ولو اقتصر على لفظ النكرة في الكل لحصل الغرض، فإن لام التعريف زائدة على الكلمة كما قال في باب الهمز المفرد:

وَوَالَاةٍ فِي بَنَرٍ وَفِي بَيْتَسَ وَرَشْهُمُ

والحكم عام في كل ما في القرآن من لفظ ﴿بَيْتَسَ﴾ مجرداً من (الواو) و(الفاء) و(اللام)،

وفي ﴿وَيْتَسَ﴾ بالواو، وفي ﴿فَيْتَسَ﴾ بالفاء، وفي ﴿لَيْتَسَ﴾ باللام، وإنما نبه على ما فيه لام التعريف دون المضاف لاتحاد لفظ اللام، وتعدد المضاف إليه. ولو أنه قال:

..... سراط بسين قبل كيف أقبلًا

وبالصاد باقيهم وزايًا أشها.....

لتم له المقصود. قال السمين: وفي قوله: (لم أقل إرادة المنكر والمعرف) نظير، لأن الوارد مضافاً كله معرفة، إلا أن الشيخ يقول: إذا ورد قولهم: المعرف تبادر الذهن إلى ما عرف به (أل) فقط وهو غير مسلم، وقوله: (وتعدد المضاف إليه) يعني أن المضاف إليه اختلفت صوره

فتارة جاء ظاهراً نحو: ﴿صِرَاطَ اللَّهِ﴾ وتارة مخاطباً نحو: ﴿صِرَاطَكَ﴾ وتارة متكلماً نحو:

﴿صِرْطِي﴾ بخلاف لفظ (أل) فإنه لا يختلف. وأفرد الضمير في: (بَحِثْ أَتَى) وإن تقدمه لفظتان (سِرَاطٌ وَالسَّرَاطُ) اعتباراً بأنه لفظ واحد أتى معرّفاً ومنكراً.
..... وَالصَّادُ زَايَا أَشْمَهَا لَدَى خَلْفٍ.....

أي: قرأ (خلف) كلمة ﴿صِرْطٌ﴾ و﴿الْصِرْطُ﴾ و﴿صِرْطَكَ﴾ و﴿صِرْطِي﴾ بإشمام الصاد

صوت الزاي في جميع القرآن أيضاً كيف وقع وحيث أتى. ومعنى (لَدَى خَلْفٍ): أي عنده، ومعنى عنده، أي في مذهبه وقراءته، ومنه قوله: ﴿وَأَلْفَيْمَا سَيِّدَهَا لَدَا أَلْبَابٍ﴾ يوسف. وقوله تعالى: ﴿وَأَنذَرَهُمْ يَوْمَ الْأَرْزَاقِ إِذْ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظْمِينَ﴾ غافر.
س: وما معنى الإشمام لغة مع بيان كيفيته في تلك الكلمات؟

ج: قال أبو شامة: والإشمام أصله من أشمته الطيب، أي: أوصلت إليه شيئاً يسيراً مما يتعلق به وهو الرائحة، والمعنى بهذا الإشمام: خلط صوت الصاد بصوت الزاي فيمتزجان فيتولد منهما حرفاً ليس بصاد ولا بزاي. وقال القاضي: وكيفية الإشمام هنا: أن تخلط لفظ الصاد بالزاي وتمزج أحد الحرفين بالآخر بحيث يتولد منهما حرفاً ليس بصاد ولا بزاي، ولكن يكون صوت الصاد متغلباً على صوت الزاي كما يستفاد ذلك من معنى الإشمام، وقصارى القول في ذلك أن تنطق بالصاد كما ينطق العوام بالطاء.

اقرأ لـ (خلف) كلمة ﴿صِرْطٌ﴾ و﴿الْصِرْطُ﴾ في الآيات التالية:
﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَى صِرْطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٤٣) الزخرف.
﴿قَالَ هَذَا صِرْطٌ عَلَى مُسْتَقِيمٍ﴾ (٤١) الحجر.
﴿وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهْدُوا إِلَى صِرْطِ الْحَمِيدِ﴾ (٢٤) الحج.
﴿وَأَلَيْنَهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ﴾ (١١٧) وَهَدَيْنَهُمَا الصِّرْطَ الْمُسْتَقِيمَ (١١٨) الصافات.

س: بين بإيجاز أنواع الإشمام؟

ج: قال أبو شامة: والإشمام في عرف القراء يطلق باعتبار أربع: أربعة:

أحدهما: خلط حرف بحرف كما في: ﴿الصِّرْطُ﴾ ﴿أَصْدَقُ﴾ ﴿بِمُصْطَرٍ﴾.
الثاني: خلط حركة بأخرى كما سيأتي في: ﴿قِيلَ﴾ ﴿وَغِيضَ﴾ وأشباههما.

الثالث: كما يأتي في: ﴿تَأْمَنَّا﴾. الرابع: ضم الشفتين بُعيد سكون الحرف، وهو الذي سيأتي في باب الوقف، وفي باب وقف (همزة وهشام)، وآخر باب الإدغام على ما سنبين ذلك ونوضح ما فيه من الإشكالات، ويجوز في قوله (وَالصَّادُ) النصب والرفع، والنصب هو المختار لأجل الأمر، وغلط مَنْ قال هنا الرفع أجود. ثم قال الشاطبي عن قراءة (خلاد):

..... وَأَشْمِمُ لِخِلَادِ الْأَوَّلِ

قال أبو شامة: والمراد بالأول: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ الفاتحة، أي أشمه وحده (خلاد) دون ما بقي في الفاتحة وفي جميع القرآن، وقراءة الباقيين بالصاد الخالصة، وعُلِمَ أن قراءة الباقيين بالصاد من قوله: (وَالصَّادُ زَايَا أَشْمَهَا)، كأنه قال: والباقيون بالصاد، وأشمها زايًا (خلف). وهناك تشبيه مهم ذكره الضباع هنا، ولكني أرجأت شرحه بالتفصيل في باب السكت لـ (همزة).

عَلَيْهِمُ الْإِثْمُ حَمْزَةٌ وَلَدَيْهِمُ جَمِيعًا بِضَمِّ الْهَاءِ وَقَفًا وَمَوْصِلًا

قال أبو شامة: والأوّل أن يلفظ بالثلاثة في البيت - أي كلمات ﴿عَلَيْهِمُ﴾ ﴿الْإِثْمُ﴾ ﴿لَدَيْهِمُ﴾ - مكسورات الهاء ليتبين قراءة الباقيين، وحذف واو العطف من ﴿الْإِثْمُ﴾ ضرورة،

وسياقي له نظائر. وقال ابن القاصح: ويلفظ بـ ﴿لَدَيْهِمُ﴾ موصولة الميم للوزن.

- قرأ (همزة) كلمات ﴿عَلَيْهِمُ﴾ ﴿الْإِثْمُ﴾ ﴿لَدَيْهِمُ﴾ في جميع القرآن بضم الهاء (وقَفًا وَمَوْصِلًا). أي: في حالتي وقفه ووصله إذا كان بعدها متحرك وعُلِمَ ذلك مما بعده. وعُلِمَ أن الحكم السابق لـ (همزة) حيث ورد في القرآن من قول الشاطبي (جَمِيعًا)، أي: حيث وقعت هذه الكلمات الثلاث في جميع القرآن.

واقرا هذه الآيات بقراءة (همزة) مع الإشباع في المنفصل:

١- ﴿وَدَايَةَ عَلَيْهِمْ ظُلُمُتُهَا وَذُلَّتْ قُطُوبُهَا نَذِيرًا ۝١١﴾ الإنسان.

٢- ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ ۝١١﴾ سبأ.

٣- ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلٌّ حَبِيبٌ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ۝٥٢﴾ المؤمنون.

واقرا سورة الفاتحة لـ (خلف) ثم لـ (خلاد):

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ① الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ② الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ③ مَلِكٍ يَوْمَ
 الدِّينِ ④ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ⑤ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ⑥ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ
 غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ⑦﴾ ونص الشاطبي على ضم الهاء (وَقَفَّا وَمَوْصَلًا)
 لئلا يتوهم دخول الثلاثة في قوله في آخر الأبيات (وَقَفَّ لِلْكَلِّ بِالْكَسْرِ مُكْمَلًا) وقرأ الباقر
 بكسر الهاء إلا (الكسائي) فإنه يضمها وصلًا إذا كان بعد الميم ساكن كما سيأتي، وعَلِمَ
 الكسر للباقيين من لفظه في البيت حيث ذكرها الشاطبي بكسر الهاء.
 (استدراك أبي شامة وصاحب اللآلي والجعبري) قال أبو شامة: ولو قال (بضم
 الكسر) لبان ذلك، ولعله أراده وسبق لسانه حالة الإملاء إلى قوله (بِضَمِّ الْهَاءِ)، وسيأتي في
 قوله:

..... وَفِي الْوَصْلِ كَسْرُ الْهَاءِ بِالضَّمِّ شَمْلًا
 ما يوضح أن الخلاف في هذا الباب دائر بين (كسر الهاء وضمها)، ومن عادته المحافظة على
 قيوده وإن كان موضع الخلاف مشهوراً، أو لا يحتمل غيره كقوله في سورة البقرة:
 وَهَآ هُوَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَا وَلَا مَهَا
 وَهَآ هِيَ أَسْكِنُ رَاضِيًا بَارِدًا حَلَا
 ثم قال:

..... وَالضَّمُّ غَيْرُهُمْ وَكَسْرُ.....
 مع كونه صرّح بلفظي ﴿وَهُوَ﴾ ﴿وَهِيَ﴾. وقال صاحب اللآلي: واعتذر عنه بأنه
 اعتمد

على ما استقرّ وثبت من أن هذه الهاء لا تفتح لغة وليس بذلك، لأنه احترز فيما هذا سبيله،
 ألا
 تراه قال في سورة البقرة:

وَكَسْرُ يَبُوتٍ وَالْبَيُوتِ يُضَمُّ عَنْ حِمَى جِلَّةٍ وَجَهًا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا

ولم يقل: (وَبَا يَبُوتٍ وَالْبَيُوتِ يُضَمُّ عَنْ...)، ومثله في القصيد كثير، ولو قال ها هنا
 (بضم الكسر) لم يلزمه شيء، ولو جاءت روايه بالكسر ملفوظاً بها لم يلزمه شيء أيضاً.
 وقال الجعبري: ولو سبق في الإملاء لاستدرك في الإقراء، ولو قال (بضم الكسر) لرفع
 وهم من لم يفهم مراده، وهذه من مسائل هاء الكناية فأولى به بابها. قال أبو شامة: وهذه

الكلمات الثلاث ليس منها في الفاتحة إلا ﴿عَلَيْهِمْ﴾ وأدرج معها ﴿إِلَيْهِمْ﴾ و﴿لَدَيْهِمْ﴾
 ﴿لاشتراكهن في الحكم، وهذا يفعله كثيراً حيث يسمح النظم به كقوله في سورة البقرة:
 وَقِيلَ وَغِيصَ ثُمَّ جِيءَ يُشْمُهُمَا لَدَى كَسْرِهَا ضَمًّا رِجَالٍ لِسُكْمَلَا
 وَحِيلَ بِإِشْمَامٍ وَسِيقَ كَمَا رَسَا وَسِئَاءَ وَسَيِّئَتِ كَانَ رَاوِيهِ أَلْبَلَا
 ويركه حيث يتعذر عليه فيذكر كل واحد في سورتها، كقوله في سورة الأحزاب:
 وَقُلْ يَمَّا يَعْمَلُونَ اثْنَانِ عَنْ وَلَدِ الْعَلَا
 ثم قال في سورة الفتح:

يَمَّا يَعْمَلُونَ حَـجٌّ
 وقال الشاطبي في سورة البقرة:

وَفَتَحْنَاكَ سِينَ أَلْسَلِمِ أَصْلُ رَضَى دَنَا
 ثم ذكر في الأنفال الذي في سورة القتال:

..... وَأَكْسِرُوا لَشُعْفَ سَبَةِ السَّلْمِ وَأَكْسِرَ فِي الْقِتَالِ فُطْبُ صِلَا

وقد ضم (هزة) فيما سيأتي ﴿لَأَهْلِهِ أَمَكُّنُوا﴾ طه والقصص، وضم (حفص) ﴿عَلَيْهِ
 اللَّهُ﴾ في الفتح، ﴿وَمَا أُنْسَيْنِي﴾ الكهف. والضم: الأصل في الكل.

(ميم الجمع): قال الشيخ/عطية قابل نصر: هي الميم الزائدة الدالة على جمع المذكورين
 حقيقة أو تنزيلاً، مثل: ﴿عَلَيْكُمْ﴾ و﴿مِنْهُمْ أُمِّيُونَ﴾، وخرج بالزائدة الميم الأصلية
 مثل: ﴿كَمْ﴾، ﴿وَلَيْحَكُمُ﴾، وبالدالة على جمع المذكورين مثل: ﴿وَأَيُّنَهُمَا﴾، لأن
 (هما) ضمير تثنية، وأما قولنا حقيقة أو تنزيلاً فيدخل فيها مثل: ﴿خَلَقَكُمْ﴾، فإنها دالة
 على الجمع حقيقة، وتنزيلاً مثل قوله تعالى في يونس: ﴿عَلَى خَوْفٍ مِّنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ
 أَن يَفْتِنَهُمْ﴾، فإن الضمير في ﴿وَمَلَئِهِمْ﴾ يعود على ﴿فِرْعَوْنَ﴾ وحده وجميع.
 وتكون (ميم الجمع) مسبوقه بأحد حروف ثلاثة وهي: ١- (الهاء) مثل: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾
 ٢- (التاء) مثل: ﴿كُنْتُمْ﴾ و﴿أَنْتُمْ﴾.

٣- (كاف الخطاب) مثل: ﴿عَلَيْكُمْ﴾ ولا بد أن تقول (كاف الخطاب). قال الميحي:

وميم جمع بعدهاء كاف والتاء فقط خذه بفهم صافي
وقال الشاطبي عن مذهب (ابن كثير) في (ميم الجمع):

وَصِلْ ضَمِّ مِيمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحَرِّكِ دِرَاكَا.....

قال أبو شامة: ثَبَّه على أن أصل (ميم الجمع) أن تكون مضمومة، والمراد بوصل ضمها إشباعه فيتولد منه واوًا، وكلاهما لغة فصيحة، وقد كثر مجيئها في الشعر وغيره، والفائدة من قوله (قَبْلَ مُحَرِّكِ) ليحترز مما بعده ساكن، وسيأتي حكمه، وبقي عليه شرط آخر وهو أن لا يتصل بميم الجمع ضمير، فإنه إن اتصل بها ضمير وصلت لجميع القراء، وهي اللغة الفصيحة حينئذ، وعليها جاء الرسم. ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ﴾، ﴿فَأَسْقَيْنَكُمُوهُ﴾، ﴿أَنْزَلْنَاهُمْ مَكْمُومًا﴾، ﴿دَخَلْتُمُوهُ﴾، ﴿أَخْتَضَمْتُمُوهُمْ﴾، ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ﴾، ﴿وَجَدْتُمُوهُمْ﴾، ﴿تَفْقَهُمْ﴾.

قرأ مدلول (دِرَاكَا) وهو (ابن كثير) بصلة ميم الجمع بواو لفظية حال الوصل فقط حيث وقعت

قبل محرّك بمقدار حركتين، وأما وقفًا فقرأ بسكون ميم الجمع كالجماعة.

قال أبو شامة: ومعنى (دِرَاكَا) أي: متابعة، أي: صله تابعاً لِمَا نَقَلَ، يقال: دارك الرجل صوبه أي: تابعه. واقرأ هذه الآيات لـ (ابن كثير) ولا تنس قصر المنفصل وتوسط المتصل:

١- ﴿وَبَيْنَنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شَدَادًا﴾ (١٢) ﴿النبا.

٢- ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ (٢٧) ﴿النبا.

٣- ﴿فَنَكِهِينَ يَمَاءَ أَلْنَهُمْ رَبُّهُمْ وَوَقَّهَهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ (١٨) ﴿الطور.

٤- ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ

يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (١٠) ﴿الروم

٥- ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ

أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تُشْهِدُونَ﴾ (٨٤) ﴿البقرة. قال الجعبري: فإن قيل: لم يَبَّه الناظم على أن الخلاف في الوصل فقط؟ قلت: بلى، لأنه شرط للعللة بأن يكون بعدها متحرّك، والشرط في

الوقف معدوم فينتفي المشروط. ثم قال الشاطبي عن مذهب (قالون) في (ميم الجمع):

..... وَقَالُونَ بِتَخْيِيرِهِ جَلًّا

قرأ (قالون) بصلة (ميمِ الْجَمْعِ) بواو لفظية حال الوصل فقط، و(قالون) له وجه آخر وهو سكون (ميمِ الْجَمْعِ) كـ (حفص)، وأما وفقاً فقرأ بسكون ميم الجمع كالجماعة. قال ابن القاصح: وحكى مكى الخلاف مرتباً: الإسكان لأبي نسيط، والصلة للحلواني. وقرأ (قالون) بقصر أو توسط المنفصل مع توسط المتصل قولاً واحداً وقرأ لـ (قالون):

١ - بقصر المنفصل وسكون ميم الجمع في قوله: ﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ يونس.

٢ - بقصر المنفصل وصلة ميم الجمع في قوله: ﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾ الأنعام.

٣ - بتوسط المنفصل وسكون ميم الجمع في قوله:

﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدٌ﴾ الكهف، فصلت.

٤ - اقرأ بتوسط المنفصل وصلة ميم الجمع الآية السابقة، وانتبه لـ (ميمِ الْجَمْعِ) التي بعدها

همزة قطع ﴿إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدٌ﴾ حيث تعد بمقدار أربع حركات.

واقراً لـ (قالون) بالأوجه الأربعة السابقة في الآيات التالية:

﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَقْتُمُونَ مِنَّآ إِلَآ أَن ءَامَنَآ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَن تَكْتُمُ

فَتَقْتُمُونَ ﴿٩٩﴾ المائدة

﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رُسُلًا مِّنكُمْ يَتْلُوا عَلَيْنَكُمْ ءَايَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ

ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ البقرة.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَتِ مَآ أَحَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ

ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٨٧﴾ وَكُلُوا مِن مَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلٰلًا طَيِّبًا وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ ٱلَّذِى أَنتُم بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾

لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِي أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدْتُمُ ٱلْأَيْمَٰنَ ۖ فَكَفَرْتُمْ ۖ فَٱطْعَمُوا

عَشْرَةَ مَسْكِينٍ مِّنْ أَوْسَاطِ مَا تُطْعَمُونَ ؕ أَهْلِكُمْ أَوْ كَسُوهُنَّ أَوْ تحرير رَقَبَةٍ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ

فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ۚ ذَٰلِكَ كَفَرَةٌ ؕ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ۖ وَٱحْفَظُوا أَيْمَٰنَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ

لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٨٩﴾ المائدة.

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَتَيْنَ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ ءَاخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنِ أَنتُمْ صَرِيحُونَ فِي الْأَرْضِ فَاصْبِرْتُمْ مُصِيبَةَ الْمَوْتِ تَحْسِبُونَهُمَا

مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهْدَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ ﴿١٠٦﴾ المائدة.

تبيه: الجيم من (جَلَّ) ليست رمزاً لـ (ورش) في قوله: (وَقَالُونَ بِتَخْيِيرِهِ جَلًّا) لقول السخاوي: لأنه - أي الشاطبي - لا يأتي برمز مع اسم صريح. قلت: أي: لا يجمع الشاطبي الاسم الصريح مع الرمز إلا في حالات معينة، وقد ذكرناها في المقدمة فراجعها. قال السخاوي: ومعنى (جَلَّ): أي كُشف، لأنه نُبِّه بالتخير على ثبوت القراءتين. وقال أبو شامة: لأنه نُبِّه بتخييره بين مثل قراءة (ابن كثير)، وقراءة الجماعة على صحة القراءتين وثبوتهما، فروي عن (قالون) الوجهان: الوصل وتركه. ومذهب (ورش) في (ميم الجمع) كالتالي

وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ صَلَّهَا لَوْزَشِهِمْ
قرأ (ورش) بصلة ضم ميم الجمع حال الوصل فقط بمقدار (ست حركات إذا أتى بعدها همزة قطع فقط) وهي - أي همزة القطع - التي تثبت في الوصل والبدء، وأما وقفاً فقرأ (ورش) بسكون ميم الجمع كالجماعة، ويعود الضمير في قوله (صَلَّهَا) على (ميم الجمع).

واقراً هذه الآيات لـ (ورش):

- ١- ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ ﴿٢﴾﴾ الملك.
- ٢- ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَتُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٠﴾﴾ الدخان.
- ٣- ﴿مَا خَلَقْنَاكُمْ وَلَا بَعَثْنَاكُمْ إِلَّا كَفَافٍ وَاحِدَةً ﴿٢٨﴾﴾ لقمان.
- ٤- ﴿سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لَتُعَرِّضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رَجَسٌ

- ٥- ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَيْصِيهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا ﴿١٠﴾﴾ يوسف.
- (استدراك أبي شامة): قال أبو شامة عند قول الشاطبي:

وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ صَلَها لِرِوْشِهِمْ

كان يلزمه أن يذكر مع (ورش) (ابن كثير) و(قالون) لئلا يظن أن هذا الموضع مختص بـ (ورش) كما قال في باب الإمالة:

رَمَى صُحْبَةً.....
ولو قال:

ومن قبل همز القطع وافق ورشهم

الحصل الغرض. قال الجعبري: فإن قيل: أفراد (ورش) يوهم التخصيص؟ قلت: لا توهم مع معرفة قاعدته وهو أنه يذكر صاحب الأصل أولاً ثم يفرد الموافق، فإن أعاده معه أو صرح بالموافقة أو نوعه كان أوضح نحو قوله في فرش حروف سورة الصافات:

وَصَفَّاءُ وَزَجْرًا ذَكَرًا أَذْغَمَ حَمْزَةً وَذَرَوْا بِرَّاءٍ رَوْمٍ بِهَا التَّاءُ فَثَقُلًا وَنَحْوُ قَوْلِهِ فِي بَابِ هَاءِ الْكِنَايَةِ:

وَفِيهِ مُهَكَاتٌ مَعَهُ حَفْصٌ أَخُو وَلَا

ونحو قوله في باب الإمالة:

وَقُلْ صُحْبَةٌ بَلَّ رَانَ وَأَصْحَبٌ مُعَدَّلًا

ولو قال كما قيل (ومن قبل همز القطع وافق ورشهم) لم يعلم أوافق الأقرب على التخيير أم الأبعد على الصلة. وقال السمين: الأصل في الباب (ابن كثير) وهو المحدث عنه وهو جازم بذلك، بخلاف (قالون) فإن له خلافاً، فرجوع الموافقة لصاحب الأصل الذي لا خلاف عنه أولى. وحكم (ميم الجَمْع) في قراءة الباقيين في قول الشاطبي:

وَأَسْكَنْهَا الْبَاقُونَ بَعْدَ لِكَمْلًا

يعود الضمير في قوله (وَأَسْكَنْهَا) على (ميم الجَمْع). أي قرأ الباقون بسكون (ميم الجَمْع) كـ (حفص). وأجمع الكل على إسكانها وقفاً. قال أبو شامة: وإنما بيّن قراءة الباقيين أنها بالإسكان لئلا يظن أنها بترك الصلة، ولا يلزم من ترك الصلة الإسكان، إذ ربما تبقى الميم مضمومة من غير صلة كما يفعل في (هاء الكناية) وهو المعبر عنه ثَمَّ بالقصر، وسيأتي. وقال صاحب اللآلي: وتعيّن ذلك لأنه لم يتقدّم عليها ما يدل على الإسكان للباقيين، لأن الذي يدل على الإسكان إنما هو التحريك غير المقيّد، فلم يتقدّم ذلك، وإنما تقدّم التقييد بصلة الضم، والذي يفهم منه للباقيين إنما هو ترك صلة

الضم، ولمّا لم يكن الأمر كذلك بيّن قراءة الباقيّن بالتقييد، ولأجل ما أشرت إليه لم تخل عبارته بالتحخير لـ (قالون) من إلباس، ويعتذر عنه باشتهاار الإسكان في قراءته. قال السخاوي: والمراد بقوله (بَعْدُ لَتَكْمَلًا): أي: ليكمل وجوهها، فأشار إلى كمال وجوه القراءة.

وقال أبو شامة: وقوله (بَعْدُ لَتَكْمَلًا): أي الذين بقوا في ذكرّي بعد ذِكر مَنْ وصل، أي: أعلمتك بقراءة الباقيّن بعد ما ذكرت قراءة الواصليّن لتكمل وجوه القراءة في ميم الجمع.

وقال السمين: أعلمتك بما ذكرت لك لتكمل أنت لتصير كاملاً في هذا العلم. (استدراك أبي شامة): وقد وافق مَنْ وصلها على ترك الصلة في الوقف، وكذا في (هاء الكناية)، ولم ينبّه الناظم على ذلك في البايين.

قلت: نبه على ذلك، والأصل في الوقف السكون. ثم قال الشاطبي: وَمِنْ دُونِ وَصَلِ ضُمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ لِكُلِّ قال أبو شامة: ذكر في هذا البيت حكم ميم الجمع إذا لقيها ساكن، ولا يقع ذلك الساكن في القرآن إلا بعد همزة الوصل، فقال: (ضُمُّهَا) من غير صلة لكل القراء نحو: ﴿مَنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ آل عمران. و(ضُمُّهَا) فعل أمر، وفي نسخة (ضُمُّهَا).

..... وَبَعْدَ الْهَاءِ كَسْرُ فَتَى الْعَلَاءِ
مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَ الْهَاءِ أَوْ الْيَاءِ سَاكِنًا

قال أبو شامة: إن وقع قبل الميم التي قبل الساكن هاء، كسر (أبو عمرو) الميم إتباعاً للهاء، لأن الهاء مكسورة، وبقي الباقيون على ضم الميم، ثم ذكر شرط كسر الميم فقال: مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَ الْهَاءِ أَوْ الْيَاءِ سَاكِنًا

أي إذا كان قبل الهاء كسر نحو: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ البقرة، أو ياء ساكنة نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ البقرة. واقرأ هذه الآيات لـ (فتى العلّاء):

١- ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ..﴾ (١٣) البقرة.

٢- ﴿وَنَقَطَعْتَ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ (٣١) البقرة.

٣- ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ (١٢١) البقرة.

وقال الناظم (مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَ أَلْهَا أَوْ أَلْيَاءِ سَاكِنًا) كما قال ابن القاصح: وفيه إشارة إلى اشتراط مجاورة الكسرة للهاء، فلو حال بين الكسر والهاء ساكن لا يكسره، نحو: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ﴾. واحترز بقوله: (أَوْ أَلْيَاءِ سَاكِنًا) من المتحرك نحو: ﴿لَنْ يُؤَيِّتَهُمُ اللَّهُ﴾ هود.

ومذهب (حمزة والكسائي) في نحو: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ كالتالي:

 وفي الوصل كَسَرُ أَلْهَا بِالضَّمِّ شَمْلًا

 كَمَا بِهِمُ الْأَسْبَابُ ثُمَّ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ
 قال أبو شامة: (شَمْلًا) الشين رمز (حمزة والكسائي)، قرأ بضم الهاء والميم وصلًا على الأصل في الميم، والإتياع في الهاء. وقرأ هذه الآيات لـ (حمزة والكسائي):

﴿وَقَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلُتُ﴾ (٦) الرعد.

﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالْذَّمَ...﴾ (١٣٣) الأعراف.

﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ (١٣٦) البقرة.

قال السخاوي: ومعنى (شَمْلًا): أي أسرع، لأنه أخف وأسرع لفظًا. وقال أبو شامة: ومعنى (شَمْلًا) أسرع، أي أتى بالضم في عجل، جعل الكسر آتياً بالضم تجوزاً واتساعاً، وإن كانا لا يجتمعان، ووجهه: توافق معنى القراءتين وصحتهما وحلول كل واحد منهما في محل الآخر.

وقال شعله: وقال (وَفِي الْوَصْلِ) لأنهما - أي (حمزة والكسائي) - حال الوقف يكسران الهاء. ولا يستثنى من هذا إلا الكلمات الثلاث المتقدم ذكرها لـ (حمزة)، حيث قرأ (حمزة)

بضم الهاء وقفًا ووصلًا فيها، وهي كلمات ﴿عَلَيْهِمْ﴾، ﴿إِلَيْهِمْ﴾، ﴿لَدَيْهِمْ﴾.

س: ولماذا بدأ الشاطبي بذكر ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ ثم نثى بـ ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾؟

ج: قال أبو شامة: مثل ما قبل (الهاء فيه كسر) بقوله: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾، ومثل ما قبله (ياء ساكنة) بقوله ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾. وقال شعله: هذا من باب اللف: (مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَ أَلْهَا)

نحو: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾، (أَوَالْيَاءِ سَاكِناً) نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ كقوله: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبَيِّنُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ القصص.

قال أبو شامة: و(ما) في (كَمَا) زائدة. والحرف الذي عناه الشاطبي بقوله:
... وَقِفْ لِلْكَلِّ بِالْكَسْرِ مُكْمَلًا

يعني في (الهاء)، لأن ضمها في قراءة (حمزة والكسائي) كان إبتاعاً لضم الميم لا لمجرد كون الضم هو الأصل، فإنهما لم يضمّا الهاء في نحو: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾، ولا ضم (الكسائي) نحو: ﴿أَنَمَتَ عَلَيْهِمُ﴾، وإذا كان ضم الهاء إبتاعاً للميم، ففي الوقف سكنت الميم، فلم يبق إبتاعاً، فعاودا كسر الهاء، ولا يستثنى من هذا إلا الكلمات الثلاث المتقدم ذكرها - ل (حمزة) وهي: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ﴿إِلَيْهِمْ﴾ ﴿لَدَيْهِمْ﴾ - فإن (حمزة) يضم الهاء فيها وقفاً ووصلاً، فلا يؤثر الوقف في مذهبه شيئاً في نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ إلا سكون الميم فقط.

(استدراك أبي شامة): قال أبو شامة: وكان ينبغي للناظم أن ينبّه على سكون الميم وقفاً كما نبّه على كسر الهاء، ولكنه أهمله لوضوحه. قال الجعبري: قوله: وكان ينبغي.... إلخ لا حاجة إليه، لأن الناظم لم يهمل ذلك، بل بيّنه في قوله:

وَأَسْكَنَهَا الْبَاقُونَ بَعْدَ لَتَكْمَلًا

لأنه دلّ على أن أصلها السكون وصلاً ووقفاً، وإنما عارض له التغيير من الصلة والكسر والضم وصلاً. قلت: وقال الشاطبي في (باب الوقف على أواخر الكلم):

وَالْأَسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ وَهُوَ اشْتِقَاقُهُ مِنَ الْوَقْفِ عَنْ تَحْرِيكِ حَرْفٍ تَعَزُّلاً

وقال صاحب اللآلئ: لأن الوقف لا يكون إلا على ساكن، وهذا أمر معلوم فلا يحتاج إلى التنبيه عليه، بخلاف ما فيه لبس وهو حركة (الهاء) فنبّه عليه. قال أبو شامة: والمراد بقوله (مُكْمَلًا): أي: قف (مُكْمَلًا) وجوه القراءة في ميم الجمع. وقال الجعبري: قوله (مُكْمَلًا): أي: كمال النظر في تخصيص العام وإن تأخر، وتعرّض لها في التيسير، لأنه لم ينص على الحاليين عند ذكرها بخلاف الناظم. وقال السمين: قوله (مُكْمَلًا): أي: مكملًا بمعرفة ذلك والإحاطة به.

استدراك أبي شامة والجبيري على قول الشاطبي:

وَفِي الْوَصْلِ كَسْرُ الْهَاءِ بِالضَّمِّ شَمْلًا

كَمَا بِهِمُ الْأَسْبَابُ ثُمَّ عَلَيْهِمُ الْـ قَتَالُ

قال أبو شامة: وقوله (وَفِي الْوَصْلِ) لم يكن إليه حاجة، فإن الكلام فيه، فكان ينبغي أن ينبّه على أنه شرط في ضم الميم كما أنه شرط في ضم الهاء، وإلا فإتيانه به هنا يوهم أنه شرط في ضم الهاء فقط، وليس كذلك، وكان يغني عنه أيضاً قوله بعد ذلك:

..... وَقَفَ لِلْكَلِّ بِالْكَسْرِ مُكْمِلًا

وقال الجبيري: ذكر الوصل لهما زيادة إيضاح، وإلا فهو معلوم مما بعده. وقال السمين: أما قوله: (وَفِي الْوَصْلِ) لم يكن إليه حاجة فإن الكلام فيه) فليس بصحيح، لأن قوله:

وَمِنْ دُونِ وَصْلٍ ضَمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ لِكُلِّ

يستلزم الوصل، ولكن إنما ذكره ليقابل به قوله:

..... وَقَفَ لِلْكَلِّ بِالْكَسْرِ مُكْمِلًا

ونسبته إلى التوكيد لقوله: (وَقَفَ) أولى من نسبته إلى قوله: (وَفِي الْوَصْلِ).

أسئلة حول سورة (أم القرآن)

س: ما القراءات الواردة في قوله تعالى:

﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ﴿ صِرَاطَ ﴾ و﴿ الصِّرَاطَ ﴾؟

- ﴿ عَلَيْهِمُ ﴾ ﴿ إِلَيْهِمْ ﴾ ﴿ لَدَيْهِمْ ﴾ إذا كان بعدها متحرك.

- ﴿ مِمَّ الْجَمْعِ ﴾ قبل محرك - و﴿ مِمَّ الْجَمْعِ ﴾ إذا لقيها ساكن.

- ﴿ مِمَّ الْجَمْعِ ﴾ إذا اتصل بها ضمير.

س: وضح مذهب (القراء السبعة) في نحو: ﴿ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴾ ﴿ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ ﴾؟

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(الإدغام الكبير)

وَدُوْنَكَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ وَقُطِبَهُ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحْقُلًا

فَفِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكُكُمْ وَمَا سَلَكَكُمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلًا

وَمَا كَانَ مِنْ مِثْلَيْنِ فِي كَلِمَتَيْهِمَا فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِ مَا كَانَ أَوَّلًا

كَـ يَعْلَمُ مَا فِيهِ هُنْدَى وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَالْعَمَوُ وَأَمْرٌ تَمَثَّلًا

إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوِ الْمُكْتَسِي تَنْوِينُهُ أَوْ مُثَقَّلًا

كَكْتُ ثَرَابًا أَلَتْ تُكْرَهُ وَسِعُ عَلَيْهِ وَأَيْضًا ثُمَّ مِيقَدْتُ مُثَلًا

وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ إِذِ الثُّونُ تُخْفَى قَبْلَهَا لِتُجَمَّلَا

وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَسْمَى لِأَجْلِ الْحَذْفِ فِيهِ مُعَلَّلًا

كَ يَبْتِغِ مَجْزُومًا وَإِنْ يَكُ كَذِبًا وَتَحُلُّ لَكُمْ عَنْ عَالِمِ طَيْبِ الْخَلَا

وَيَنْقُومُ مَا لِي ثُمَّ يَا قَوْمٍ مَنْ بِلَا خِلَافٍ عَلَى الْإِدْغَامِ لَا شَكَّ أُرْسِلَا

وَإِظْهَارُ قَوْمٍ ءَالَ لُوطٍ لِكُونِهِ قَلِيلَ حُرُوفٍ رَدَّهُ مَنْ تَتَبَّلَا

يَا دْغَامِ لَكَ كَيْدًا وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ بِإِغْلَالِ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لَا عَتَلَى

فَإِنْ دَأَلَهُ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٍ أَصْلُهَا وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَارٍ ابْدَلَا

وَوَاوُ هُوَ الْمَضْمُومُ هَاءُ كَهُو وَمَنْ فَأَدْغِمَ وَمَنْ يُظْهِرُ فَبِالْمَدِّ عَلَلَا

وَبَاتِيَ يَوْمٌ أَذْغَمُوهُ وَكَخَسُوهُ وَلَا فَرْقَ يُنْجِي مَنْ عَلَى الْمَدِّ عَوَّلَا

وَقَبْلَ يَتَنَ الْيَاءُ فِي الْإِلَاءِ عَارِضٌ سُكُونًا أَوْ أَصْلًا فَهَوَ يُظْهِرُ مُسْهِلًا

(الإدغام الكبير)

قال أبو شامة: الإدغام لغة: إدخال الشيء في الشيء، ومنه: أدغمت اللجام في فم الفرس إذا أدخلته فيه، وأدغمت رأس الفرس في اللجام كذلك. واصطلاحاً كما قال الضباع: النطق بالحرفين حرفاً واحداً كالثاني مشدداً. قال أبو شامة: وسُمِّيَ بالإدغام لِسَمَّا أدخل أحد الحرفين في الآخر على سبيل التقريب ونبا اللسان عنهما نبوة واحدة سُمِّيَ إدغاماً، وأصل الكلمة من الخفاء، ومنه الأدغم من الخيل وهو الذي خفي سواده، فالحرف المدغم يخفى ولا يتبين، ويقال: أدغم وأدغم بوزن أفعل واقتعل، وإنما فعلت العرب ذلك طلباً للخفة لِمَا ثقل التقاء الحرفين المتجانسين والمتقاربين على ألسنتهم، ويكون في بعض المواضع واجباً، وفي بعضها جائزاً، وفي بعضها ممتنعاً، على تفصيل معروف عند علماء العربية، وأما الإدغام في مذاهب القراء فينقسم إلى صغير وكبير:

فالصغير ما اختلف في إدغامه من الحروف السواكن، ولا يكون إلا في المتقاربين، وهو الذي سيأتي ذكره بعد وقف (حمزة وهشام على الهمز) إلى أوّل باب الإمالة، وهو في تسعة أحرف يجمعها قولك (ذل ثرب دفت)، وكل المصنّفين في علم القراءات يذكرونه، وأما الإدغام

الكبير فحذفه جماعة من المصنّفين كصاحب العنوان، ومكي، والمهدوي، ومنهم من فرشه على ترتيب السور، وهو يكون في المثلين والمتقاربين - والمتجانسين كذلك - من الحروف المتحركة، وسُمِّيَ بالإدغام الكبير لتأثيره في إسكان المتحرّك قبل إدغامه، ولشموله نوعي المثلين والمتقاربين. قال القاضي: وسبب الإدغام وشرطه: التماثل والتقارب والتجانس. وقال أبو شامة: وشرطه: التقاء المدغم بالمدغم فيه خطأ، وأن يكون المدغم فيه أكثر من حرف إذا كان الإدغام في كلمة، وموانعه ستأتي مفصّلة في النظم، ثم إن كان الحرف المدغم متحرّكاً سُمِّيَ الإدغام كبيراً، وإن كان ساكناً سُمِّيَ صغيراً، وكل منهما ينقسم إلى مثلين وغيره، وسيأتي كل ذلك مفصّلاً.

وَدُوْنُكَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحْقُلًا
 قَالَ السَّخَاوِيُّ: (وَدُوْنُكَ) إِغْرَاءٌ، نَبَّهَ بِهِ عَلَى صِحَّةِ الْإِدْغَامِ وَثُبُوتِهِ وَحُسْنِ مَوْقِعِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ،
 وَعَلَى اطِّرَاحِ قَوْلِ مَنْ أَنْكَرَهُ، وَمَا ظَنَنْتُكَ بِمَا مَدَّارُهُ عَلَى (أَبِي عَمْرٍو) وَهُوَ الْإِمَامُ الْقُدُوءُ، وَهُوَ
 مَنْقُولٌ عَنْ جَمَاعَةٍ مِمَّنْ تَقَدَّمَ (أَبَا عَمْرٍو) إِلَّا أَنَّهُ انْتَهَى إِلَيْهِ، وَقَرَأَ بِمَجْمُوعِهِ، وَاشْتَهَرَ بِهِ، فَانْسَبَ
 إِلَيْهِ، فَصَارَ قُطْبًا لَهُ لِيَدُورَ عَلَيْهِ كَقُطْبِ الرَّحَى. قَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ: الْإِدْغَامُ كَلَامُ
 الْعَرَبِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ وَلَا يَحْسِنُونَ غَيْرَهُ. وَقَالَ أَبُو شَامَةَ: (وَدُوْنُكَ) مِنْ أَلْفَاظِ
 الْإِغْرَاءِ، يُقَالُ: (دُوْنُكَ) كَذَا أَيْ خُذْهُ، وَقُطِبَ كُلُّ شَيْءٍ مَلَكَهُ، وَهُوَ مَا يَقُومُ بِهِ، وَقُطِبَ
 الْقَوْمُ سَيِّدُهُمُ الَّذِي يَدُورُ عَلَيْهِ أَمْرُهُمْ، وَالْوَاوُ فِي (وَقُطْبُهُ) لِلْحَالِ أَوْ لِلِاسْتِثْنَاءِ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ
 جُمْلَةً أُخْرَى فَقَالَ: (فِيهِ تَحْقُلًا) أَيْ فِي (أَبِي عَمْرٍو) اجْتَمَعَ (الْإِدْغَامُ الْكَبِيرُ)، يُقَالُ: تَحْقَلُ
 الْمَجْلِسُ، وَتَحْقَلُ اللَّبَنُ فِي الضَّرْعِ، وَتَحْقَلُ الْوَادِي، إِذَا امْتَلَأَ بِالمَاءِ، أَيْ تَحْقَلُ (أَبُو عَمْرٍو) فِي أَمْرِ
 الْإِدْغَامِ مِنْ جَمْعِ حُرُوفِهِ، وَنَقْلِهِ، وَالِاحْتِجَاجُ لَهُ، وَالْقِرَاءَةُ بِهِ، يُقَالُ: احْتَفَلْتُ لَكَذَا أَوْ بِكَذَا أَوْ
 فِي كَذَا، وَتَحْقَلُ بِمَعْنَاهُ مِثْلُ: اكْتَسَبَ وَتَكَسَّبَ، أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ مَدَارَ الْإِدْغَامِ عَلَى (أَبِي عَمْرٍو)،
 فَمِنْهُ أَخَذَ، وَإِلَيْهِ أَسْنَدَ، وَعَنْهُ اشْتَهَرَ مِنْ بَيْنِ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ. وَقَدْ كَانَ الشَّيْخُ الشَّاطِبِيُّ يَقْرَأُ
 بِهِ مِنْ طَرِيقِ (السُّوسِيِّ)، وَلَمْ يَوَافِقْ (أَبَا عَمْرٍو) فِي الْمَشْهُورِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ (الْإِدْغَامِ
 الْكَبِيرِ) سِوَى (هَمْزَةٍ) فِي إِدْغَامِ ﴿بَيْتَ طَائِفَةٍ﴾، ﴿وَالصَّافَتِ صَفًا﴾ ١ ﴿فَالزَّجَرَتِ زَجْرًا﴾
 ٢ ﴿فَالنَّالِيَتِ ذِكْرًا﴾ وَمَا ذَكَرَ مَعَهَا فِي سُورَتِهَا. وَخِلَاصَةُ مَعْنَى الْبَيْتِ: خُذَ الْإِدْغَامُ
 الْكَبِيرَ، وَالْحَالُ أَنَّ قُطْبَهُ الَّذِي يَدُورُ أَمْرُهُ عَلَيْهِ، وَاهْتَمَّ بِشَأْنِهِ مِنْ ضَبْطِ حُرُوفِهِ، وَنَقْلِهِ،
 وَالِاحْتِجَاجُ لَهُ، وَقَرَأَ وَأَقْرَأَ بِهِ، هُوَ (أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ).

قَالَ الضَّبَاعُ: الْمَأْخُوذُ بِهِ الْيَوْمَ فِي الْأَمْصَارِ مِنْ طَرِيقِ النِّظْمِ وَأَصْلُهُ، أَنَّ هَذَا الْإِدْغَامَ خَاصٌّ
 بِرَوَايَةِ (السُّوسِيِّ)، وَإِنْ كَانَ النِّظْمُ يَفْهَمُ أَنَّهُ عَامٌ لـ (أَبِي عَمْرٍو) مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ، وَإِنَّمَا
 خَصَّصُوا (السُّوسِيَّ) بِهِ عَمَلًا بِقَوْلِ السَّخَاوِيِّ فِي آخِرِ بَابِ الْإِدْغَامِ مِنْ شَرْحِهِ: وَكَانَ أَبُو
 الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ يَقْرَأُ بِالْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ مِنْ طَرِيقِ (السُّوسِيِّ) لِأَنَّهُ كَذَا قَرَأَ. قَالَ الْجَمْزُورِيُّ
 بَعْدَ ذِكْرِ لَبِّتِ الشَّاطِبِيِّ السَّابِقِ:

وَدُوْنُكَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحْقُلًا

وَلَكِنْ رَاوِيهِ لَنَا عَنْهُ صَالِحٌ وَعَنْهُ رَوَى الدُّورِيُّ الْإِظْهَارَ مَكْمَلًا

وقال صاحب إتحاف البرية: (والإدغام بالسوسي خص). وقال ابن القاصح: ثم إن الناظم اعتمد على القاعدة المصطلح عليها غالباً وهي: (أن الإدغام يمتنع مع التحقيق).

(المثلان في كلمة واحدة)

فَفِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكُكُمْ وَمَا سَلَكَكُمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلًا

قال أبو شامة: الأولى أن يقرأ ﴿مَنَاسِكُكُمْ﴾ في هذا البيت من غير إدغام، لأنه إن قرئ مدغماً لزم ضم الميم وصلتها بواو، وليست قراءة (أبي عمرو) ولا غيره هكذا، نعم يجوز من حيث اللغة، فلهذا نقول: إن اضطررنا إليه جاز ارتكابه كقوله فيما بعد (وَطَبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ) لأن البيت لا يتزن إلا بالصلة، وأما ﴿سَلَكَكُمْ﴾ فلا يستقيم التلظظ به في البيت إلا مدغماً ساكن الميم. وقال ابن القاصح: (فَفِي كَلِمَةٍ) تقرأ في البيت بسكون اللام، و﴿مَنَاسِكُكُمْ﴾ بإظهار الكاف مع إسكان الميم، وبالإدغام مع صلة الميم ﴿سَلَكَكُمْ﴾ بالإدغام وسكون الميم للوزن.

فَفِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكُكُمْ وَمَا سَلَكَكُمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلًا

أراد قوله ﴿مَنَاسِكُكُمْ﴾ في البقرة، و﴿سَلَكَكُمْ﴾ في المدثر، أي لم يأت الإدغام من (السوسي) في حرفين في كلمة واحدة إلا في هذين الموضعين.

(استدراك أبي شامة): ويرد عليه نحو: ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾ كما سيأتي في أول الباب الآتي، فإنه أدغم ذلك وشبهه وجميعه من باب (الإدغام الكبير) في كلمة واحدة، وإنما خصص هذين من باب التقاء المثليين في كلمة واحدة، وما أوردناه هو من باب المتقاريين، وإنما ورد عليه من جهة أنه لم يقيد بالمثليين بل قال:

فَفِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكُكُمْ وَمَا سَلَكَكُمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلًا

ولم يتقدم قبل هذا البيت سوى أنه حَضَّنَا على (الإدغام الكبير)، ولم يعرفنا ما هو، ووقع لي أنه لو قال عوض البيت السابق:

أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ يَدْغَمُ إِنْ تَحَرَّكَ رَكَاتُكَ وَالتَّقَى الْمَثَلَانِ فِي الثَّانِي الْأَوَّلَا

لكان شرحاً للإدغام الكبير الواقع في المثليين، ويأتي قوله:

فَفِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكُكُمْ وَمَا سَلَكَكُمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلًا

بعد تمهيد قاعدته. قال السمين: والعجيب كيف أورد عليه ذلك مع أفراد المصنف لكل نوع باباً. وقال أبو شامة: واعلم أن (الإدغام الكبير) ضربان، أحدهما إدغام حرف في

مثله وهو الذي ذكره في جميع هذا الباب، والآخر إدغام حرف في مقاربه وسيأتي في الباب الآخر، وشرطهما معاً أن يكونا متحركين، فإن سكن أول المثليين وجب له إدغام الكل بشرط أن لا يكون حرف مدّ ولين، ثم الحرف الذي يدغم في مثله لا يخلو هو والذي يدغم فيه إما أن يلتقيا في كلمة أو في كلمتين، فإن التقيا في كلمة لم يدغم إلا في هاتين الكلمتين المذكورتين في هذا البيت: ﴿مَنْسِكَكُمْ﴾ في البقرة، و﴿سَلَكَكُمْ﴾ في سورة المدثر. ثم قال:

.... وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلًا

أي على إدغامه أو لا معوّل عليه بإدغام، وباقي الباب نحو: ﴿أَتَحَاوُنَا﴾ ﴿أَتَعِدَانِي﴾ ﴿وَجُوهَهُمْ﴾ ﴿بِشْرِكِكُمْ﴾ ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ ﴿جِبَاهُهُمْ﴾ - فلم يعوّل (السوسي) على إدغامه، وإنما أظهره قولاً واحداً كـ (حفص). وقد أدغم (أبو عمرو) وغيره مواضع ستأتي في سورها مثل: ﴿مَكِّي﴾ الكهف، ﴿تَأْمُرُونِي﴾ الزمر، ﴿أَتَحْتَجُّونِي﴾ الأنعام. وقال صاحب اللآلي: فإن قيل: ﴿مَنْسِكَكُمْ﴾ اسمان، ﴿سَلَكَكُمْ﴾ فعل واسم فكيف جعل كل واحد منهما كلمة واحدة؟ قيل: لَمَّا كان الثاني من كل واحد منهما ضميراً

متصلاً لا ينفصل عما قبله اختلط به وصار معه كالكلمة الواحدة.

وَمَا كَانَ مِنْ مِثْلَيْنِ فِي كِلْمَتَيْهِمَا فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِ مَا كَانَ أَوَّلًا
قال أبو شامة: أي: وما وجد من هذا القبيل وهو التقاء مثليين في كلمتين، ويلزم من ذلك أن يكون أحدهما آخر كلمة، والآخر أول كلمة بعدها، فلا بد من إدغام الأول في الثاني، إلا ما سيأتي استثنائه مما أجمع عليه، أو اختلف فيه، وشرطهما أن يتحرّكا، فإن سكن الأول أدغم للجميع، وإن سكن الثاني فلا إدغام للجميع، مثال الأول: ﴿إِذْ ذَهَبَ﴾، ﴿وَقَدْ دَخَلُوا﴾ ومثال الثاني: ﴿كَمْثِلِ الْعَنْكَبُوتِ أَخَذَتْ بَيْتًا﴾، ﴿الصَّلَاةُ أَخَذَهَا﴾، ثم هذا الإدغام في المثليين من كلمتين يأتي في القرآن في (سبعة عشر حرفاً)، لأن عشرة من باقي الحروف لم يلتق منها مثلاً متحركان في القرآن وهي:

١- الجيم.	٢- الحاء المعجمة.	٣- الدال.
٤- الذال.	٥- الزاي.	٦- الشين المعجمة.
٧- الصاد.	٨- الضاد.	٩- الطاء.

١٠- الظاء. وأما الألف فلا يتأتى إدغامها لأنها لا تزال ساكنة. وأما الهمزتان إذا التقيا فـ (أبو عمرو) يسقط الأولى إن اتفقتا، ويسهل الثانية أو يبدلها أو الاثنان معاً إن اختلفتا على ما سيأتي بيانه في الأنواع الخمسة في الهمزتين من كلمتين حال اختلافهما فلا إدغام فيها، وأما الحروف التي تدغم في مقاربها فـ (ستة عشر حرفاً) ستأتي في الباب الآتي.

تنبيه: ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾ ﴿وَأَنَا لَكُمُ﴾ فإن المثليين والمتقاربين التقيا لفظاً لا خطأ ولا إدغام محافظة على حركة النون، ولهذا تعمد بألف في الوقف فتصير ﴿أَنَا﴾، ومما يدغم آخر سورة الرعد وإبراهيم إذا وصلا بالنسبة عند مَنْ يرى ذلك، وقد ذكر فيه خلاف. واقرأ بالوصل دون بسملة لـ (السوسي) من طريق الشاطبية قوله تعالى:

﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ (١٣) الرعد بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿الرَّ﴾ إبراهيم. ثم قال الشاطبي:

كَمْ يَعْلَمُ مَا فِيهِ هُدًى وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَأَعْقَوْا وَأَمْرٌ ثَمَلًا
قال ابن القاصح: واعلم أن قراءة المثاليين الأولين والأخير في البيت بالإظهار، وهاء ﴿فِيهِ هُدًى﴾ بالصلة للرواية، وإن جاز حذفها، (وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ) بالإدغام وصلة الميم. قال أبو شامة: وقد تضمن ما مثل به في هذا البيت ثلاثة أنواع عليها مدار الباب، وذلك أن الحرف المدغم إما أن يكون قبله متحرك أو لا، فإن كان متحركاً فمثاله: ﴿يَعْلَمُ مَا يُبْرُونَ﴾ البقرة، ﴿وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُوْنَ﴾ التوبة. وإن لم يكن متحركاً، فإما أن يكون حرف مد، أو لا، فإن كان حرف مد فمثاله: ﴿فِيهِ هُدًى يَتَّبِعِينَ﴾ البقرة، ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ المائدة. وإن لم يكن حرف مد فهو حرف صحيح، ومثاله: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ الأعراف.

قال صاحب اللآلئ: وأتي بالأمثلة ليفي بقول صاحب التيسير: سواء سكن ما قبله أو تحرك.

قال أبو شامة: مثل التقاء المثليين في كلمتين، وقد تقدم أن ذلك واقع في (سبعة عشر حرفاً) وهي: (الباء) و(التاء) و(الثاء) و(الحاء المهملة) و(الراء) و(السين المهملة) و(العين)، وعشرة الأحرف بعدها. قال الضباع: جمعها بعضهم في أوائل كلمات قوله:

يا لا ائمي غيـرت مهجتي كم تعنفني بقلـة همـتي
نعيت ربعا فارقه سادتي ونحت عليهم ثم حارت قصتي
وهي:

- ١- (الباء) نحو: ﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾ البقرة. ﴿ثُوْدَى يَمُوسَى﴾ طه.
- ٢- (اللام) نحو: ﴿لَا قَبْلَ لَهُمْ بِهَا﴾ النمل، ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ﴾ النحل.
- ٣- (الغين) ﴿يَبْتَغِ عَيْدٌ﴾ آل عمران. وليس في القرآن للغين غيره. وله الإظهار أيضاً.
- ٤- (الميم) ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ الفاتحة.
تبيه: إذا كان قبل الحرف المدغم حرف مدّ ولين، أو حرف لين فقط، جاز في حرف المدّ، أو حرف اللين: (القصر والتوسط والطول) عند الإدغام، وأوجه الروم والإشمام سيأتي بيانها.
قال صاحب إتخاف البرية:
وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ وفي الوقف كالإدغام ثلث لتجمل
وقال بعضهم:
وسوّ بين عارض الإدغام وعارض الوقف في الأحكام
٥- (الكاف) نحو: ﴿كَى سُبْحَكَ كَثِيرًا﴾ ﴿وَنَذَرَكَ كَثِيرًا﴾ ﴿إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ طه.
٦- (التاء) نحو: ﴿الشَّوْكَةَ تَكُونُ﴾ الأنفال.
- ٧- (الباء) نحو: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ يوسف ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ البقرة.
- ٨- (الهاء) نحو: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَى عَيْنِي﴾ ق. قال أبو شامة: وقد أورد على استثناء المنون الهاء الموصولة بواو أو ياء، نحو: ﴿فَضْلُهُ هُوَ خَيْرٌ﴾ آل عمران. ﴿سُبْحَنَهُ هُوَ اللَّهُ﴾
﴿أَلَوْحِدُ الْقَهَّارُ﴾ ف قيل: أدغم (السوسي) لأن صلة الضمير تفتقر.
- ٩- (النون) نحو: ﴿وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ مريم.
- ١٠- (الراء) نحو: ﴿أَسْرَرِنِي﴾ الأعراف. ﴿فَاسْتَغْفِرْ رَبَّهُ﴾ ص.
- ١١- (الفاء) نحو: ﴿خَلَّتْ فِي الْأَرْضِ﴾ فاطر.

١٢- (السين) المهملة نحو: ﴿التَّاسَ سَكَّرْنِي﴾ الحج.

١٣- (الواو) نحو: ﴿إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ﴾ الأنعام. ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ الأعراف.

١٤- (العين) نحو: ﴿قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ﴾ الأعراف، ﴿تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾ الحج.

١٥- (الثاء) نحو: ﴿حَيْثُ يُفْقِنُوهُمْ﴾ البقرة. ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ المائدة.

١٦- (الحاء) المهملة في: ﴿النِّكَاحِ حَتَّى﴾ البقرة، ﴿أَبْرَحَ حَتَّى﴾ الكهف.

١٧- (القاف) نحو: ﴿طَرَأَتْ قِدْدًا﴾ الجن. ﴿الْفَرْقُ قَالَ﴾ يونس.

قال أبو شامة: وقوله (تَمْثَلًا): أي تمثل المذكور وهو إدغام أول المثليين إذا التقيا في كلمتين، ومعنى (تَمْثَلًا): أي تشخص وتشكل وتصور وتبين.

ثم ذكر ما استثنى إدغامه من المثليين، مع ضرب مثال لكل مانع، وذلك في قوله:

إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ الْمُكْتَسِي تَنْوِينُهُ أَوْ مُثْقَلًا
كَكُنْتُ ثَرَابًا أَلَّتْ تَكْرَهُ وَاسِعٌ عَلَيْهِمْ وَأَيْضًا لَمْ يَمِيقَتْ مُثْلًا

قال أبو شامة: الضمير في (يَكُنْ) عائد إلى قوله (مَا كَانَ أَوْلًا)، أي: إذا لم يكن ذلك الأول من المثليين تاء مخبر، أي: ١- ضميراً هو تاء دالة على المتكلم. ٢- أو يكن تاء مخاطب.

٣- أو يكن الذي اكتسى تنوينه، أي: منوناً ٤- أو مُثْقَلًا. وهذه أمثلة ما تقدم استثناءه

في البيت السابق على ترتيبه. ١- (إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ) نحو: ﴿كُنْتُ ثَرَابًا﴾ النبأ.

٢- (أَوْ مُخَاطَبٍ) نحو: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ﴾ يونس. ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا﴾ يونس

وقوله: ﴿كِدْتَ تَرَكَنْ﴾ الإسراء فيه المانعان، الخطاب والتشديد.

٣- (أَوْ الْمُكْتَسِي تَنْوِينُهُ) نحو: ﴿وَاسِعٌ عَلَيْهِمْ﴾ البقرة. وأشار بقوله (أَوْ الْمُكْتَسِي

تَنْوِينُهُ) إلى أن نون التنوين كالحلّي والزينة. وقال السخاوي: أشار بلفظه (أَوْ الْمُكْتَسِي تَنْوِينُهُ) لِمَا في الكسوة من الجمال. قال أبو شامة: وقد أورد على استثناء المنون الهاء

الموصولة بواو أوباء، نحو قوله تعالى: ﴿فَضْلُهُ هُوَ خَيْرٌ﴾ آل عمران. ﴿سُبْحَنَهُ هُوَ اللَّهُ

الْوَحْدُ الْقَهَّارُ﴾ فقل: أدغم (السوسي) لأن صلة الضمير تفتقر.

٤- (أَوْ مُنْقَلًا) نحو ﴿فَتَمَّ مِيقَتُ﴾ الأعراف. ومثله: ﴿مَسَّ سَقَرُ﴾ القمر، ﴿وَحَرَّ رَاكِعًا﴾ ص، وقوله: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ﴾ البقرة. فإذا وجدت هذه الموانع الأربعة فلا بد من الإظهار لـ (السوسي) بكفية القراء. قال أبو شامة: وقوله (وَأَيْضًا) أي أمثل النوع الرابع ولا أقصر على تمثيل الأنواع الثلاثة، وهو مصدر آض إذا رجع، والضمير في (مُثَلًّا) عائداً على المذكورات، أي مُثَلَّ جميع المستثنى، أو يكون عائداً على لفظ ﴿فَتَمَّ مِيقَتُ﴾ الأعراف، أي: وأيضاً ﴿فَتَمَّ مِيقَتُ﴾ مُثَلَّ به كما مُثَلَّ بالثلاثة الأول. وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَحْزُنُكَ كَفْرُهُ إِذِ النُّونُ تُخْفَى قَبْلَهَا لِتُجَمَّلَا فحكم الكاف في ﴿فَلَا يَحْزُنُكَ كَفْرُهُ﴾ لـ (السوسي) (الإظهار قولاً واحداً)، فأظهر أهل

الأداء عن (السوسي) كاف ﴿يَحْزُنُكَ﴾ ولم يدغموها في كاف ﴿كَفْرُهُ﴾ في قوله: ﴿فَلَا يَحْزُنُكَ كَفْرُهُ﴾. قال أبو شامة: استثناء بعضهم لليلة التي ذكرها، وهذه العلة ذكرها (أبو طاهر بن أبي هاشم) وغيره، وهي: أن الإخفاء تقرب من الإدغام، والنون تخفى قبل الكاف على ما سيأتي تقريره في باب (أحكام النون الساكنة والتنوين)، وإذا كان الإخفاء كالإدغام، فكان الكاف الأولى مدغم فيها فتكون كالحرف المشدد في ﴿مَسَّ سَقَرُ﴾ ونحوه، وذلك ممتنع الإدغام فكذا هذا، وهذه العلة تقوي استثناء (تاء المخبر والمخاطب) في نحو: ﴿كُنْتُ تُرَابًا﴾ ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ﴾، لأن النون أيضاً مخفأة قبل التاء، فكان الناظم أراد بهذه العبارة الاستدلال على صحة استثناء (تاء المخبر والمخاطب)، فقال: إنهم أظهروا الكاف من ﴿يَحْزُنُكَ كَفْرُهُ﴾ لهذه العلة وهي موجودة في تاء (المخبر والمخاطب)، و(إِذِ) ظرف فيه معنى التعليل، وقوله (لِتُجَمَّلَا) تعليل لإخفاء النون أو للإظهار، والضمير فيه للكلمة، أي لتحمل الكلمة ببقائها على صورتها.

تنبيه: قول أبي شامة في شرحه: والضمير في (أُظْهِرُوا) يعود إلى بعض المصنفين والرواة وأهل الاختيار لا إلى جميعهم، لأنهم مختلفون في ذلك. قلت: لا يستفاد الخلاف من لفظ الناظم، مع أن الإجماع عن (أبي عمرو) من رواية (السوسي) - وهو طريق الشاطبية - على الإظهار، وبه أخذ (أبو عمرو الداني)، وعليه عوّل ناظم القصيدة.

وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَسْمَى لِأَجْلِ الْحَذْفِ فِيهِ مُعْلَلًا

قال أبو شامة: أي وعند المصنفين من المشايخ الوجهان من (الإظهار والإدغام) في كل موضع التقى فيه مثلاً بسبب حذف وقع في آخر الكلمة الأولى لأمر اقتضى ذلك، وقد يكون المحذوف حرفاً أو حرفين، فمن نظر إلى أصل الكلمة فيظهر إذ لم يلتق في الأصل مثلاً، ومن نظر إلى الحالة الموجودة فيدغم، وكل كلمة فيها حرف العلة وهي (الألف والياء والواو) موضع أحد حروفها الأصول تسمى معلّة، فإن طرأ عليها ما يغيّر حرف العلة فيها من حذف أو قلب يقال

هذه كلمة معتلة وقد أعلت، كأنه حصل بها إعلال ومرض.

كَ يَبْتِغِ مَجْزُومًا وَإِنْ يَكُ كَذِبًا وَتَحُلْ لَكُمْ عَنْ عَالِمٍ طَيِّبِ الْخَلَا

قال أبو شامة: أراد: ١- ﴿وَمَنْ يَبْتِغِ عَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾، كان الأصل (يبتغي) بالياء، فحذف للحزم. فالياء فاصلة بين المثليين، فحذف ياؤه للحزم. ففيها الإظهار والإدغام.

٢- ﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا﴾ غافر أصله (يكون)، فسكنت النون للحزم، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، ثم حذفت النون تخفيفاً، فهذه الكلمة حذفت منها حرفان. ففيها الإظهار والإدغام.

٣- ﴿تَحُلْ لَكُمْ﴾ يوسف، أصله (يخلو) بالواو، وإنما حذفت جواباً للأمر. ففيها الإظهار والإدغام. وقوله (عَنْ عَالِمٍ) متعلق بقوله في البيت السابق:

وَعِنْدَهُمُ الْوُجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَسْمَى لِأَجْلِ الْحَذْفِ فِيهِ مُعْلَلًا

أي عند أهل الأداء الوجهان مرويان (عَنْ عَالِمٍ طَيِّبِ الْخَلَا)، وأراد به (أبا عمرو بن العلاء) نفسه، لأنه قطب ذلك كما سبق، أو أراد به (أبا محمد الزبيدي)، لأنه هو الذي شهر ذلك عنه، و(الْخَلَا) بالقصر: الرطب من الحشيش، وكنى به عن العلم، لأن الناس يقتبسونه كما يخلطون (الْخَلَا). قال السمين: لأن الخلا ينتفع به الناس انتفاعاً عاماً، كذلك ينتفعون بالعلم بل أعظم، ولم يكف أن جعل للعالم خللاً حتى وصفه بالطيب. ويقال: هو (طَيِّبِ الْخَلَا) أي حسن الحديث. وقال السخاوي: أراد بالعالم الطيب نفسه، أو صاحب التيسير، أي خذه، أو أخذته أنا عنه. قال السمين عن قول السخاوي: (أراد بالعالم الطيب نفسه): وفيه بُعد عن نفس أبي القاسم فإنه يهضم نفسه. قال القاضي: و(الكاف) في

قوله (كَيْتَفْ): استقصائية، لأنها استقصت الأمثلة كلها ولم تترك شيئاً منها. فالوجه أن تكون الكاف في (كَيْتَفْ) زائدة، لتلا يتوهم أن ثَمَّ كلمات غير هذه، والواقع فيه الخلاف إنما هو هذه الكلمات الثلاث فقط.

وَيَقْوِمَ مَا لِي ثُمَّ يَا قَوْمٍ مَن بِلَا خِلَافٍ عَلَى الْإِدْغَامِ لَا شَكَّ أَرْسِلَا

قال أبو شامة: أراد ﴿وَيَقْوِمَ مَا لِي أَدْعُوكُمْ﴾ غافر، ﴿وَيَقْوِمَ مَن يَضْرِبُ مِنَ اللَّهِ﴾ هود. (أَرْسِلَا): أطلقا على الإدغام بلا خلاف لا شك في ذلك، إذ ليس فيهما ما يمنع الإدغام وإن توهم متوهم أنه من باب المعتل، لأن أصله (يا قومي) بالياء ثم حذفت، رد عليه وهمه، فإن اللغة الفصيحة ﴿وَيَقْوِمَ﴾ بحذف الياء وصاحبها لا يثبت الياء بحال، فصارت الياء كالعدم من حيث التزم حذفها، ولأن الياء المحذوفة من ﴿وَيَقْوِمَ﴾ ليست من أصل الكلمة، بل هي ضمير المضاف إليه بخلاف المحذوف من ﴿يَبْتَعُ﴾، ﴿يَكُ﴾، ﴿يَحُلُ﴾، وكان النظم أورد هذا البيت في صورة الاحتجاج على ترجيح الإدغام في المعتل فقال: قد أجمعوا على إدغام هذا فكذا ما سبق. قال السمين: وفيه نظر- يعني قول أبي شامة السابق- لأنه إذا لم يكن من نوعه فكيف يستدل به عليه مع قيام الفارق كما عرفته. ونص صاحب التيسير على أنه من المعتل مع الإجماع على الإدغام. قال السخاوي: وهذا ليس بتغيير، لأن هذا الحذف لغة لا لسبب أوجب الحذف. وذكر الشاطبي ﴿وَيَقْوِمَ﴾ مع الإجماع على إدغامها لكي لا يُتوهم أن فيها الوجهين مثل ﴿يَبْتَعُ﴾، ﴿يَكُ﴾، ﴿يَحُلُ﴾.

س: وما حكم ﴿ءَالُ لُوطٍ﴾ في الحجر والنمل والقمر لـ (السوسي) من طريق الشاطبية؟
ج: (الإدغام قولاً واحداً) من طريق الشاطبية. قال الحافظ أبو عمرو: والإدغام فيه حسن، ولا أعلم الإظهار فيه من طريق (اليزيدي). وقال القاضي: الإدغام في هذه الكلمة هو الصحيح المعول عليه المأخوذ به، وهو الذي عليه العمل. قال الشاطبي:

وَإِظْهَارُ قَوْمٍ ءَالُ لُوطٍ لِكَوْنِهِ قَلِيلُ حُرُوفٍ رَدَّهُ مَن تَسْبُلَا

يَادْغَامُ لَكَ كَيْدًا وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ بِإِغْلَالِ ثَابِيهِ إِذَا صَحَّ لَاعْتَلَى

قال أبو شامة: عني بالقوم (أبا بكر بن مجاهد وغيره من البغداديين) منعوا إدغام: ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ حيث وقع لقلة حروفه، وهو في (الحجر والنمل والقمر)، ولا أعلم ما معنى قولهم: إنه قليل الحروف، فإنهم إن عنوا به أنه في الخط حرفان فلا اعتبار بالخط وإنما الاعتبار باللفظ، وهو باللفظ ثلاثة أحرف، فهو مثل: ﴿قَالَ لَهُمْ﴾، فكما يدغم ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ يدغم ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾، لأنه مثله وعلى وزنه، فيمنع هذا التعليل من أصله ويرد على قائله. وقوله (رَدُّهُ مِنْ تَنْبَلًا): يعني به صاحب التيسير وغيره، أي من صار نبيلاً في العلم، أي من رسخت فيه قدمه، أو من مات من المشايخ، يعني أن هذا ردّ قلم. قال السمين: وكأنه كناية عن ذلك لأن الميت يطرح عليه التبل وهي الحجارة الصغار. ثم يبين الذي ردّه به فقال:

يَا ذِغَامَ لَكَ كَيْدًا وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ بِإِغْلَالِ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لَأَعْتَلَى

قال صاحب التيسير: قد أجمعوا على إدغام ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ في يوسف، وهو أقل حروفاً من ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ لأنه على حرفين. قال الشاطبي: ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ لا يشبه ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾، لأنه قام مقام اسم لو ظهر لأدغم، كقوله: ﴿يُوسُفُ فِي الْأَرْضِ﴾ فأعطي حكمه. وقال أبو شامة: وقيل لا يستقيم هذا الرد، لأن ذلك كلمتان، اللام حرف، والكاف بجرورة المحل بها، فهي قائمة مقام اسم مظهر وهو ﴿يُوسُفُ﴾، فكما يدغم ﴿يُوسُفُ فِي الْأَرْضِ﴾ فكذا الكاف التي هي كناية عنه. قلت: وهو قول الشاطبي السابق ذكره.

وقال القاضي: يقال لهؤلاء المانعين: قد انعقد الإجماع على إدغام ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ وأي فرق بين ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ و﴿قَالَ لَهُمْ﴾، والحق أنه لا فرق بينهما، بل هو مثله، وعلى وزنه.

..... وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ بِإِغْلَالِ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لَأَعْتَلَى

قال أبو شامة: أي ولو احتج من اختار الإظهار، استعمل (حَجَّ) بمعنى احتج، مثل قرأ واقرأ، وكسب واكتسب، والمعروف أن (حَجَّ) بمعنى غلب في الحجة كقوله ﴿فَجَحَّ﴾ (آدم موسى)، وإن حمل ما في البيت على هذا المعنى لم يبق لقوله (لَأَعْتَلَاً) فائدة، فإن من

غلب في حجته معتل، أي مرتفع، وأراد أن يذكر حجة سائغة غير منقوضة عليه لمن اختار الإظهار في ﴿ءَال لُوطٍ﴾ وهي حجة قد سبق بها جماعة من المتقدمين مثل ابن أبي هاشم، وابن مهران، وصاحب التيسير وهي: أن ثاني حروف ﴿ءَال﴾ قد تغير مرة بعد مرة، والإدغام تغيير آخر، فعدل عنه خوفاً من أن يجتمع على كلمة قليلة الحروف في نظرهم تغيرات كثيرة فيصير مثل: ﴿يَبْتَعُ﴾، ﴿يَكُ﴾، ﴿يَحُلُ﴾، وقوله (إِذَا صَحَّ لَاعْتَلًا) بعد قوله (بِإِعْلَالٍ ثَانِيهِ) من محاسن الكلام، حيث قابل الإعلال بالصحة، يعني: إذا صح له الإظهار من جهة النقل، فإن (أبا عمرو الداني) قال في غير التيسير: لا أعلم الإظهار فيه من طريق اليزيدي. فقوله: (إِذَا صَحَّ) أي الإظهار، إشارة إلى أن الإظهار لم يصح عنهم. وقال السخاوي: إذا صح الإظهار عن (أبي عمرو) (لَاعْتَلًا). يقال: لمن غلب علا كعبه. وقال أبو شامة: إذا صح الإظهار من جهة النقل، ولم يرو الناطم في ﴿ءَال لُوطٍ﴾ سوى الإدغام، قال الداني في التيسير: وبه قرأت.

والخلاصة: لو احتج من أظهر ﴿ءَال لُوطٍ﴾ بأن ثاني حروفه قد أعلّ مرة بعد مرة، والإدغام تغيير آخر، فلم يدغم حذراً من أن يجتمع في كلمة تغيرات لغلب بالحجة. وقال شعله: لكن ينتقض هذا أيضاً بإدغام ﴿وَأِنْ يَكُ كَذِبًا﴾ غافر. وقال القاضي: لكن هذا الاحتجاج لا ينهض لمنع الإدغام. قال أبو شامة: ثم بين إعلال ثانيه فقال: فَبَدَّلَهُ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٍ أَصْلُهَا وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَائِ أَيْدِلًا

أي إبدال ثاني حروف ﴿ءَال﴾ وهو الألف من همزة، أصل تلك الهمزة (هاء)، يعني هذا القائل أن أصل الكلمة (أهل)، فأبدلت الهاء همزة، كما قيل: (أرقت في هرقت)، فاجتمعت همزة ساكنة بعد همزة مفتوحة، فوجب قلبها ألفاً على القياس المطرد المعروف الذي بينه في آخر باب الهمز المفرد. وهذا قول سيبويه. وهذا القول وإن اعتمد عليه جماعة فهو مجرد دعوى، وحكمة لغة العرب تأتي ذلك، إذ كيف يبدل من الحرف السهل وهو الهاء حرف مستثقل وهو الهمزة التي من عادتهم الفرار منها حذفاً وإبدالاً وتسهيلاً على ما عرف في بابه، مع أنهم إذا أبدلوا الهاء همزة في هذا المكان فهي في موضع لا يمكن إثباتها، بل يجب قلبها ألفاً، فأى حاجة إلى اعتبار هذا التكتير من التغيير بلا دليل، وأما أرقت فالهاء فيه بدل من الهمزة وليست الهمزة بدلاً من الهاء، كذا يقول أهل النحو وهو الموافق للقياس.

س: وما المراد بقول الشاطبي (وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَآوِ ابْدَلًا)؟
 ج: قال السخاوي: هو الكسائي. وقال أبو شامة: يعني (أبَا الْحَسَنِ بْنِ شَبُوذَ) وغيره،
 إن ثاني ﴿عَالَ﴾ أبدل من واو، وهذا هو الصحيح الجاري على القياس، وأهل التصانيف
 من اللغويين لا يفسرون هذه الكلمة إلا في فصل الواو بعد الهمزة، فيكون أصل الكلمة:
 (أَوَّل)، كما أن أصل ﴿قَالَ﴾ (قَوْل)، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً في
 اللفظين على قياس معروف في علم التصريف، فهو مشتق من (آل يؤول) إذا رجع، أي أن
 آل الرجل يرجعون إليه في النسب أو الدين والمذهب، وإذا كان من باب ﴿قَالَ﴾ فله
 حكم ﴿قَالَ﴾ فيدغم، ولم يذكر الشاطبي هذا القول الثاني حجة للإظهار، فإنه غير
 مناسب له، وإنما بين أن العلماء مختلفون في أصل الكلمة فيعطي كل أصل حكمه. وقال
 ابن القاصح: فالإظهار حكاية مذهب الغير، فتقدير قوله (وَإِظْهَارُ قَوْمٍ) أي من غير
 شيوخننا، فهذا التقدير منع رمزية القاف مع تقدم الصريح، دل على التقدير قوله: (إِذَا صَحَّ)
 أي إظهاره.

وَوَاوُ هُوَ الْمَضْمُومُ هَاءٌ كَهُوَ وَمَنْ فَأَذْغَمَ وَمَنْ يُظْهِرُ فَبِالْمَدِّ عَلَاءٌ
 وَيَأْتِي يَوْمٌ أَذْغَمُوهُ وَنَحْوُهُ وَلَا فَرْقَ يُنْجِي مَنْ عَلَى الْمَدِّ عَوَّلًا

س: ما حكم الواو مضمومة الهاء في نحو ﴿هُوَ وَمَنْ﴾ النحل. عند (السوسي)؟
 ج: قال الحافظ أبو عمرو: ثبت فيه الإدغام عن (السوسي) نصاً، وبه قرأت، وبه أخذ.
 وقال أبو شامة: وأما المواضع المضمومة الهاء وهي ثلاثة عشر موضعاً فإدغامها ظاهر، ولهذا
 جزم بقوله (فَأَذْغَمَ). وقال صاحب اللآلئ: فقله (فَأَذْغَمَ) أمر بما ثبتت روايته وقويت
 حجته.

وقال القاضي: المقروء به لـ (السوسي) من طريق الشاطبية واليسير هو الإدغام
 ليس غير.

وقال الجعبري: وتوجه كلام الناظم إلى ثلاثة عشر موضعاً:

١- ﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا﴾ البقرة.

٢- ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ آل عمران.

٣- ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ يَضْرِبْ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ﴾ الأنعام.

- ٤- ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَعَلَّمَ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ الأنعام.
- ٥- ﴿أَتَبَعَ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ الأنعام.
- ٦- ﴿إِنَّهُ يَرْبُّكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ الأعراف.
- ٧- ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ﴾ يونس.
- ٨- ﴿هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ النحل.
- ٩- ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ طه.
- ١٠- ﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَزَّيْشِكُمْ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾ النمل.
- ١١- ﴿وَأَسْتَكَبِرْ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ يَغْيِرُ الْحَقِّ﴾ القصص.
- ١٢- ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَعَلَىٰ اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ التغابن.
- ١٣- ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ وَمَا يَهِ إِلَّا ذِكْرُنَا لِلْبَشَرِ﴾ المدثر.
- وقيد (الواو) بضم الهاء، لأن الهاء إذا سكنت في قراءة (أبي عمرو) - وستأتي في فرش الحروف - فالإدغام قولاً واحداً لـ (السوسي) ولا خلاف فيها، وقد وقعت في قوله: ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾ الأنعام، ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمْ الْيَوْمَ﴾ النحل، ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ الشورى.
- وقال صاحب اللآلئ: اعلم أن ﴿هُوَ﴾ يأتي مع (الواو والفاء واللام)، ويأتي دونها، فإذا أتى معها فـ (أبو عمرو) ممن يسكن هاءه، وإذا أتى دونها فلا خلاف في ضم هائه، فكل ما سكنت هاؤه ولقيت واوه واواً وهو في: ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾ الأنعام، ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمْ الْيَوْمَ﴾ النحل، ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ الشورى. فهو على قاعدة الباب بلا خلاف، وكل ما انضمت هاؤه ولقيت واوه واواً ففيه خلاف، كان ابن مجاهد وأصحابه يأخذون فيه بالإظهار، وغيرهم يأخذ فيه بالإدغام. وخلاصة معنى البيت: أن (الواو) من لفظ ﴿هُوَ﴾ إذا كان هاؤه مضموماً، نحو: ﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾ البقرة، ﴿هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ آل عمران، فإدغامه هو المأخوذ به عند الناظم كجمهور أهل الأداء، وذهب جماعة إلى إظهاره، وعللوه بأن (واوه) إذا سكنت للإدغام صارت حرف مدّ، وحرف المدّ لا يدغم،

كما في ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا﴾ ﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾ ﴿الَّذِي يُوسُوسُ﴾، وهو مردود بإجماعهم على إدغام: ﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾، ونحوه.

وَيَأْتِي يَوْمٌ أَدْغَمُوهُ وَنَحْوُهُ...

قال ابن القاصح: يعني: كل ياء متحركة مكسورة ما قبلها مثل: ﴿تُودِي يَمُوسَى﴾ طه. وقال الضباع: فلا خلاف عنه في الإدغام حيثذ خلافاً لِمَا وقع في شرحي (أي شامة) و(شعلة) - رحمهما الله - . حيث قال أبو شامة في معنى بيت الشاطبي:

وَوَاوُ هُوَ الْمَضْمُومُ هَاءٌ كَكُهُو وَمَنْ فَأَدْغَمَ وَمَنْ يُظْهِرُ فَبِالْمَدِّ عَلَّاءُ

وَيَأْتِي يَوْمٌ أَدْغَمُوهُ وَنَحْوُهُ

أي الذي ضمت هاؤه نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ النحل، احترز بذلك عما سكنت هاؤه في قراءة (أبي عمرو) وهو ثلاثة مواضع: ﴿وَهُوَ وَلِيَّهُمْ﴾ الأنعام، ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمْ الْيَوْمَ﴾ النحل، ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ الشورى. والجمهور على منع الإدغام في هذه المواضع الثلاثة، وبعضهم قال: هي مظهرة بلا خلاف، ووجهه أن الكلمة قد خففت بسكون هائها فلم تحتاج إلى تخفيف الإدغام، لأن الواو زيدت تقوية لهاء الضمير، ففي إدغامها كالإخلال بما زيدت لأجله، ولأن الواو تشدد في لغة قوم من العرب، والتخفيف هو اللغة الفصيحة التي نزل بها القرآن، ففي إدغامها ما يؤدي إلى أن الواو تشبه بتلك اللغة، وقيل أيضاً: إن تشديد الواو هو الأصل، ثم خففت فاستغني بذلك التخفيف عن تخفيف الإدغام، وكل هذه علل حسنة للإظهار لا بأس بها. وقوله:

... وَمَنْ يُظْهِرُ فَبِالْمَدِّ عَلَّاءُ

يوهم أنه لم يعلله بغير ذلك، ثم تقديره أن يقال: إذا كان قبل الواو ضمة وقصد إلى إدغامها وجب إسكانها للإدغام فتصير حرف مدّ ولين، وحروف المد واللين لا تدغم لأداء الإدغام إلى ذهاب المدّ مثل: ﴿قَالُوا وَقَبِلُوا﴾، وهذا خطأ من المعلل، فإن هذا مدّ تقديري لا ثبوت له، فلا يلزم من منع الإدغام حيث كان المدّ محققاً أن يمتنع أيضاً إذا كان المدّ مقدراً، وهذا الاحتجاج غير مستقيم - أي الاحتجاج بالمدّ - لأن الواو في: ﴿

ءَامَتُوا وَعَكَلُوا ﴿ ساكنة على كل حال، والمدّ صفة لازمة لها، بخلاف الواو في هذا الفصل، فإن أصلها الحركة، وسكونها عارض لأجل الإدغام. وقال صاحب التيسير: لا خلاف في الإدغام. قال أبو شامة: يريد في طرقة التي قرأ بها، وإلا فقد ذكر الخلاف فيها (أبو علي الأهوازي) و(الحافظ أبو العلا) وغيرهما.

وَيَأْتِي يَوْمٌ أَدْغَمُوهُ وَنَحَوُوهُ

نقض على مَنْ علل بالمدّ في إظهار الواو بأنه يلزمه مثل ذلك في الياء في ﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾ نفق ﴿تُودِي يَمُوسَى﴾، وهذا مدغم عند مَنْ يرى الإظهار في ﴿هُوَ وَمَنْ﴾ ونحوه، ولا فرق بينهما فيما يرجع إلى المدّ، فإن ما قرره في الواو موجود مثله في الياء، والضمير في (أَدْغَمُوهُ) عائد على معنى (مَنْ) في قوله:

وَلَا فَرْقَ يُنْجِي مَنْ عَلَى الْمَدِّ عَوَلَا

أي اعتمد على التعليل بالمدّ. وقال صاحب اللآلئ: أي لا فرق بين الباين فيما ذهبوا إليه من التعليل بالمدّ لينجيهم مما وقعوا فيه من التفرقة بينهما. وقال السخاوي: وهذه الحجة لا تستقيم، لأن واو ﴿هُوَ﴾ إنما دخلها السكون من أجل الإدغام، بخلاف ﴿ءَامَتُوا وَعَكَلُوا﴾، إذ الواو في ذلك ساكنة على كل حال، ولا أصل لها في الحركة. وقال ابن القاصح: وقوله:

وَوَاوُ هُوَ الْمَضْمُومُ هَاءٌ كَهُوَ وَمَنْ

احترز به من الواو الواقعة في غير لفظ ﴿هُوَ﴾ أعني: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ ﴿خَيْرٌ مِّنَ اللَّهِو وَمِنَ الْيَجْرِ﴾.

وَقَبْلَ يَبْسَنَ الْيَاءُ فِي الْإِلَاءِ عَارِضٌ سَكُونًا أَوْ أَصْلًا فَهُوَ يُظْهِرُ مُسْنَهَلًا

أولاً: قرأ (أبو عمرو) ﴿وَالْتَمَى﴾ في سورة الطلاق، بحذف الياء بعد الهمزة، وله في (الهمزة) بعد ذلك وجهان: ١- تسهيل بين بين مع المدّ والقصر. ٢- إبدالها ياء ساكنة مع المدّ المشبع للساكنين، وعلى هذا الوجه اجتمع حرفان متماثلان في كلمتين. الأول: ساكن.

والثاني: متحرك. والقواعد تقتضي وجوب إدغام الأول في الثاني لـ (السوسي)، ولكن الناظم أخبر بأن (السوسي) يقرأ على وجه الإبدال بإظهار هذه الياء الساكنة، فقال الشاطبي:

..... فَهَوَ يُظْهِرُ مُسْهَلًا

أي يظهره راكباً للطريق الأسهل، يقال: أسهل إذا ركب السهل، يعني أنه أظهر. وقال القاضي: وهو مأخوذ من أسهل إذا سار في الطريق المعبد السهل. وقال صاحب اللآلي: أي يظهر في حال كونه راكب السهل من طريق الحجة.

وقال السخاوي: والياء في ﴿وَأَلْتَمِسْ﴾، هي مبذلة عن همزة، والهمزة لا تدغم، فكذلك الياء المبذلة منها لأن الهمزة كالثابتة. وقال ابن القاصح: وانما قيده بـ ﴿يَلْسَنَ﴾ احترازاً من غيره، لأن هذا هو الذي اجتمع فيه مثلاً. وقال الضباع: أن الياء في ﴿وَأَلْتَمِسْ﴾ الواقع قبل ﴿يَلْسَنَ﴾ وذلك في سورة الطلاق على وجه إبدال الهمزة ياء ساكنة، عارض سكون تلك الياء، أو عارض أصلها، لأن أصل الياء (همزة)، فلا يدغم (السوسي) تلك الياء في ياء ﴿يَلْسَنَ﴾، هذا ما ذهب إليه الناظم تبعاً للداني وغيره، وذهب جماعة من أهل الأداء إلى الإدغام، وصحح الوجهين في النشر، ولم يخصهما بـ (السوسي) وحده، بل أجراها أيضاً لـ (الدوري والبزي)، والعمل الآن على الأخذ بهما لـ (البزي وأبي عمرو البصري). قال صاحب إتحاف البرية:

...وأظهروا مع السكت أو ادغم لياء اللاء تأصلاً

لـ أحمد والبصري.....

وقال أبو شامة شارحاً البيت التالي مع ذكر استدراكه:

وَقَبْلَ يَلْسَنَ الْيَاءِ فِي اللَّاءِ عَارِضٌ سَكُونًا أَوْ اصْلاً فَهَوَ يُظْهِرُ مُسْهَلًا

أي: فـ (أبو عمرو) يظهره راكباً للطريق الأسهل، يقال: أسهل إذا ركب السهل، يعني أنه أظهر الياء من قوله تعالى: ﴿وَأَلْتَمِسْ يَلْسَنَ﴾، بلا خلاف، وعلل ذلك بأن الياء عارض سكونها، أو أصلها، فقوله: (سَكُونًا أَوْ اصْلاً) نقل حركة همزة (أَوْ اصْلاً) إلى واو (أَوْ)، فكانه أراد تعليين، ولو أراد أن يجعل المجموع علة واحدة لقال (سَكُونًا وأصلاً)، أي

سكونها عارض وأصلها عارض، وكلا التعليلين غير مستقيم، أما السكون العارض فغير صالح لأن يمنع الإدغام كما لم يمنع في نحو: ﴿فَاصْرِي لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ ﴿وَمَنْ لَمْ يَنْبُتْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾. وأما إن كانت في نفسها عارضة وأصلها همزة فكان ينبغي أن يجري فيها الوجهان المتقدمان في ﴿يَبْتِغِ﴾ ونحوه، وفي قوله: (عارض) أصلاً نظراً، فإن الأصل هو الهمز وليس بعارض، ولو قال (لفظاً) موضع (اصلاً) لكان آيئاً، وشيخنا أبو الحسن قال: و(أو) بمعنى بل، أو بمعنى الواو، فكأنه جعل المجموع علة واحدة والظاهر خلافه، ثم الصواب أن يقال لا مدخل لهذه الكلمة في هذا الباب بنفي ولا إثبات، فإن الياء كما زعم الناظم ساكنة، وباب الإدغام الكبير مختص بإدغام المتحرك، وإنما موضع ذكر هذه قوله: وَمَا أَوَّلُ الْمُثْلِينَ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلًا وعند ذلك يجب إدغامه لسكون الأول وقبله حرف مد، فالتقاء الساكنين فيه على أحدهما، على أني أقول سبب الإظهار عدم التقاء المثليين، بسبب أن (أبا عمرو) كان يقرأ هذه الكلمة بتليين همزة بين يين، وعبروا عنه بياء مختلصة الكسرة، والهمزة المسهلة كالحققة، قال أبو بكر بن مهران: ولا تدغم ﴿وَالَّتِي يَسِّنْ﴾ لأنها ليست بياء خالصة فيدغمها في مثلها، إنما هي همزة ملبنة، ولو كانت ياء خالصة لأدغم. ومن عبّر عن الرواة عن قراءة (أبي عمرو) بإسكان الياء خفي عنه أمر التسهيل فلم يضبطه، وقد نظمت هذا التعليل الصحيح فقلت:

وَقَبْلَ يَسِّنَ الْيَاءُ فِي الْإِلَاءِ هَمْزَةٌ مَلْيَنَةٌ حَقًّا فَأَظْهَرَ مَسْنَهَلًا
وأما إن كانت في نفسها عارضة وأصلها همزة فكان ينبغي أن يجري فيها الوجهان المتقدمان في ﴿يَبْتِغِ﴾. قال السمين: وهذا عجيب من الشيخ، كيف أفسد التعليلين بهاتين المعارضتين؟ أما الأولى: فالفرق بين سكون ﴿فَاصْرِي لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ و﴿وَمَنْ لَمْ يَنْبُتْ﴾ وبين سكون ﴿وَالَّتِي﴾ واضح، وذلك أن سكون ﴿فَاصْرِي لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ و﴿وَمَنْ لَمْ يَنْبُتْ﴾ لقتض وهو الأمر والجازم فصار سكونهما معتداً به لأهمنا نشأ عن عامل بخلاف سكون الياء من ﴿وَالَّتِي﴾ فإنه عن غير مقتض فلم يعتد به. وأما نقضه بـ ﴿يَبْتِغِ﴾ وبابه فليس مما نحن فيه في شيء، لأن المانع للإدغام هنا عروض الحرف في نفسه، وفي ﴿يَبْتِغِ﴾ النظر إلى الياء الفاصلة تقديراً، فأي جامع بينهما؟ وقوله: (نظراً إلى الأصل أولى ما عليه

اللفظ الآن لا يفيد له ما ذكره من الفرق، وأيضاً فإن المقتضي لاجتماع المثليين هنا موجود وهو الجازم بخلافه في ﴿وَأَلْتَمِسْ﴾. وقوله (عارض سكوناً) ظاهر، وقوله (أو أصلاً) مشكل، لأن أصله الهمزة، والهمزة ليست بعارضة بل العارض الياء التي انقلبت عنه. وقول أبي شامة: ولو قال (لفظاً) موضع (أو أصلاً) لكان أبيين) قال السمين: لا يمكنه أن يقول: (لفظاً) مع (أو) لثلاثين كسر الوزن، وإنما يمكنه ذلك مع الواو، وقد تقدم أن (أو) بمعنى الواو في أحد التأولين، فلو قال (سكوناً ولفظاً) لاستقام البيت والمعنى، ويكون المجموع علة واحدة، لكنه يعكّر على ذلك أنه لا يجوز أن يكون المجموع علة واحدة بل كل واحدة علة مستقلة. وقول أبي شامة: ثم الصواب أن يقال لا مدخل لهذه الكلمة في هذا الباب بنفي ولا إثبات، فإن الياء كما زعم الناطم ساكنة، وباب الإدغام الكبير يختص بإدغام المتحرك، وإنما موضع ذكر هذه قوله:

وَمَا أَوَّلُ الْمُثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثَّلًا
وعند ذلك يجب إدغامه لسكون الأوّل وقبله حرف مدّ، فالتقاء الساكنين فيه على حدّهما.

قال السمين: قال قوله على توهيم الرواة عن (أبي عمرو) أنهم لم يضبطوا عنه حتى ظنوا التسهيل إبدالاً، ومثل ذلك لا ينبغي أن يقال، لأن نسبة الرواة على مثل ذلك يؤدي إلى عدم الوثوق بنقلهم. وأما قوله: وإنما موضع ذكر هذه قوله:

وَمَا أَوَّلُ الْمُثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثَّلًا
فيه نظر، إذ كان ذلك يقتضي وجوب إدغامه، والقرص أن المصنف يرى منع إدغامه فهما طرفاً نقيض.

(باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين) قلت: والمتجانسين كذلك.
وإن كلمة حرقان فيها تقارباً فإدغامه للقفاف في الكاف مجتلي

وهذا إذا ما قبله متحركاً ميين وبعد الكاف ميم تخللاً

كب يرزقكم واثقكمو وخلقكمو

وَمِثْنَكُمْ أَظْهَرُ وَزُرُقَكَ الْجَلْسَى

وَإِذْغَامُ ذِي التَّخْرِيمِ طَلَّقَكَ قُلُ
أَحَقُّ وَبِالتَّائِيثِ وَالْجَمْعِ أَثْقَلًا

وَمَهْمَا يَكُونَا كِلَمَتَيْنِ فَمُدْغِمٌ
شِفَا لَمْ تَضِقْ نَفْسًا بِهَا رُمِ دَوَا ضَنِ
أَوَائِلَ كَلِمِ الْبَيْتِ بَعْدُ عَلَى الْوَلَا
ثَوَى كَانَ ذَا حُسْنٍ سَأَى مِنْهُ قَدْ جَلَا

إِذَا لَمْ يَتَوَّنْ أَوْ يَكُنْ تَا مُخَاطَبٍ
وَمَا لَيْسَ مَجْزُومًا وَلَا مُثَقَّلًا

فَزُخْرِحَ عَنِ النَّارِ الَّذِي حَاهُ مُدْغِمٌ

وَفِي الْكَافِ قَافٌ وَهُوَ فِي الْقَافِ أَذْخِلَا
خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ لَكَ

قُصُورًا.....

وَأَظْهَرَا
إِذَا سَكَنَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلُ أَقْبَلَا

وَفِي ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ الْجِيمُ مُدْغِمٌ

وَمِنْ قَبْلُ أَخْرَجَ شَطَاهُ قَدْ تَثْقَلَا

وَعِنْدَ سَيْلَا شَيْنُ ذِي الْعَرِشِ مُدْغَمٌ

وَضَادٌ لِيَعِضُ شَأْنُهُمْ مُدْغَمًا تِلَا

وَفِي رُوجَتِ سِينُ الْتُقُوسِ

وَمُدْغَمٌ لَهُ الرَّأْسُ سَكِينًا بِاخْتِلَافٍ تَوْصِلًا

وَلِلدَّالِ كَلِمٌ تُرْبُ سَهْلٌ ذَكَا شَذًا ضَفَا ثُمَّ زُهْدٌ صِدْقُهُ ظَاهِرٌ جَلَا

وَلَمْ تُدْغَمْ مَفْتُوحَةٌ بَعْدَ سَاكِنٍ بِحَرْفٍ بَغِيرِ الشَّاءِ فَأَعْلَمَهُ وَاعْمَلَا

وَفِي عَشْرِهَا وَالطَّاءِ تُدْغَمُ تَأْوُهَا

وَفِي أَحْرَفٍ وَجْهَانٍ عَنْهُ تَهْلُلَا

فَمَعَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ الزَّكَاةُ قُلْ وَقُلْ آتِ ذَا الْوَلَتَاتِ طَائِفَةٌ عَلَا

وَفِي حِثِّ شَيْءًا أَظْهَرُوا لِخِطَابِهِ وَتَقْصَانِهِ وَالْكَسْرُ الْإِدْغَامَ سَهْلًا

وَفِي خَمْسَةٍ وَهِيَ الْأَوَائِلُ تَأْوُهَا

وَفِي الصَّادِ ثُمَّ السِّينِ ذَالٌ تُدَخُّلًا

وَفِي الَّلَامِ رَاءٌ وَهَيَّ فِي الرَّاءِ.....

.... وَأُظْهِرَ اسْوَى قَسَالٍ إِذَا الْفَتْحَا بَعْدَ الْمُسَكَّنِ مُنْزَلًا

..... ثُمَّ التُّونُ تُدْغَمُ فِيهِمَا عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ سَوَى نَحْنُ مُسْجَلًا

وَتُسَكَّنُ عَنْهُ الْمِيمُ مِنْ قَبْلِ بَائِهَا عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ فَتَخْفَى تَنْزُلًا

وَفِي مَنْ يَشَاءُ بَا يُعَذِّبُ حَيْثُمَا أَتَى مُدْغَمٌ فَادِرِ الْأُصُولِ لِتَأْصُلًا

وَلَا يَمْنَعُ الْإِدْغَامُ إِذْ هُوَ عَارِضٌ إِمَالَةً كَالْأَبْرَارِ وَالنَّارِ أَنْفَالًا

وَأَشْمَمَ وَرُمَ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مُتَأَمَّلًا

وِإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ وَبِالْإِخْفَاءِ طَبَقَ مَفْصَلًا

خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَفِي الْمَهْدِ ثُمَّ الْحُلْدِ وَالْعَلْرِ فَاشْمَلًا

(باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين) قلت: والمتجانسين كذلك.

قال أبو شامة: هذا أيضاً من جملة الإدغام الكبير، فإنه على ضربين، إدغام المثليين، وإدغام المتقاريين، كل واحد منهما في كلمة وفي كلمتين. وقال صاحب النفحات الإلهية: فإن قيل: كيف ذكر المصنف التقارب وأهمّل ذكر التجانس؟ قلت من وجهين: الأول: لكثرة وقوع الإدغام بين الحرفين المتقاريين. الثاني: حيث جاز الإدغام بين المتقاريين، فمن الأولى جوازه بين المتجانسين. وبدأ الشاطبي عنوان الباب بقوله: (في كلمة) ثم قال: (وفي كلمتين) لأنه سيبدأ بالحديث عن الحرفين المتقاريين (في كلمتين).

س: وما الفرق بين إدغام المثليين وإدغام المتقاريين؟

ج: قال أبو شامة: إدغام المثليين تُسكّن الحرف الأول - أي المثل الأول - وتدغمه في المثل الثاني، فإدغام المثليين مضى في الباب السابق، فلا يحتاج فيه إلى أكثر من أن تُسكّن الحرف وتدغمه في مثله، مثال ذلك: ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ ﴿وُطِيعَ عَلَى﴾، وهذا الباب مقصور على إدغام حرف في حرف يقاربه في المخرج، ويحتاج فيه مع تسكينه إلى قلبه إلى لفظ الحرف المدغم فيه، فترفع لسانك بلفظ الثاني منهما مشدداً ولا تبق للأول أثراً. والأمثلة كالتالي: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ ﴿البقرة﴾ ﴿يَخْلُقُكُمْ﴾ الزمر. قال الضباع: إدغام القاف في الكاف في هذا الباب إدغام محض لا تبقى معه صفة استعلاء القاف بلا خلاف، بخلافه في الإدغام الصغير نحو: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَهِينٍ﴾ المرسلات فقد اختلفوا في ذلك، فذهب مكي وغيره إلى بقائها معه في ذلك، وذهب الداني وغيره إلى عدم بقائها فيه، وهو الذي ينبغي الأخذ به لصحته قياساً، ولكون الأول ليس من طريقنا. والخلاصة: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْكُمْ﴾ فيها (إدغام كامل)، وهو الذي ينبغي أن يقرأ به كما قال الضباع، وفيها (إدغام ناقص)، والكيفية معروفة، ولا داعي لشرحها. قال أبو شامة: وأما نحو: ﴿مُتَجَوِّزَاتٍ﴾ ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ المظهرين ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ ﴿الْمُصَدِّقِينَ﴾ لا يدغمه وإن كانت (التاء) تدغم في (الجيم) و(الذال) و(الطاء) و(الذال) و(الصاد) على ما سيأتي في هذا الباب وغيره. وَإِنْ كَلِمَةٌ حَرْفَانِ فِيهَا تَقَارَبَا فَإِدْغَامُهُ لِلْقَافِ فِي الْكَافِ مُجْتَلَى أي: إن اجتمع ووجد وحصل حرفان متقاربان في كلمة واحدة، فإن (السوسي) يدغم (القاف في الكاف) بشرطين سيأتي ذكرهما في البيت الآتي. مثل: ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾ ﴿وَأَنْتُمْ﴾ ﴿خَلَقَكُمْ﴾. والضمير في قول الناظم (فإدغامه) يعود على (السوسي) كما

ذكرنا، فهو الذي اختص بالإدغام الكبير من طريق الشاطبية، قال أبو شامة: ومعنى (مُجْتَلَاً): أي إدغام (القاف في الكاف) مكشوف منظور إليه، أي أنه مشهور ظاهر. قال السخاوي: يقال: اجتليت العروس إذا نظرت إليها. والحكم السابق ليس مطرداً في كل (قاف بعدها كاف)، ولكن لابد من شرطين لهذا الإدغام، الشرط الأول: قال الشاطبي: وَهَذَا إِذَا مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ مُبِينٌ.....

قال أبو شامة: يعود الضمير في قول الناظم (قَبْلَهُ) على (القاف)، و (مَا) زائدة. فقولُه (وَهَذَا) أي: إدغام القاف في الكاف، (إِذَا مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ مُبِينٌ)، أي لابد أن يكون قبل القاف حرف متحرك لفظي، وقوله (مُبِينٌ) أي بَيِّن، ولم يَحْتَزْ به من شيء، وإنما هو صفة مؤكدة. ولكن قال الجعبري عند قول الشاطبي (إِذَا مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ مُبِينٌ) أي لفظ ما ساكنه ألف، فإنها بزيادة المدّ تقدر بمتحرك، لا كما توهم توكيده. وقال ابن القاصح: وخرج بقوله: (إِذَا مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ مُبِينٌ) ما قبله ساكن، وقوله (مُبِينٌ) أي بَيِّن ظاهر، واحتز به من لفظ ما ساكنه الألف، لأن المدّ الذي فيها يقوم مقام الحركة، لكن ما هو (مُبِينٌ). الشرط الثاني: قال الشاطبي:

..... وَبَعْدَ الْكَافِ مِيمٌ تَخْلَلًا

أي بعد الكاف (ميم جمع). قال أبو شامة: وهذا الإدغام - أي القاف في الكاف - كائن إذا استقرّ قبل القاف حرف متحرك، ووقع بعد الكاف ميم جمع، ولم يذكر في الكلمة الواحدة إلا إدغام (القاف في الكاف) فقط، لأن عكسه لم يوجد في القرآن. وقال ابن القاصح: وخرج بقوله (مِيمٌ تَخْلَلًا) ما ليس بعده شيء، وما بعده حرف غير الميم. قال أبو شامة: ومعنى (تَخْلَلًا): تخلل المطر إذا حصّ ولم يكن عاماً، أي تخلل (السوسي) بإدغام ما ذكرنا ولم يعم جميع ما التقت فيه القاف بالكاف. وقال القاضي: ولا يخفى ما فيه من إدغام بعض الحروف دون بعض. والمعنى الثاني: أن الضمير في (تَخْلَلًا) للميم. قال أبو شامة: من تخللت القوم إذا دخلت بين خللهم وخللهم، أي تخللت الميم بعد الكاف.

كَ يَرْزُقُكُمْ وَالثَّقَمُ وَخَلَقَكُمْ.....

قال أبو شامة: مثل في النصف الأول من البيت ما وُجد فيه الشرطان من التحريك والميم، فأتى بثلاثة أمثلة: فالكلمة الأولى يمكن أن تقرأ في البيت مدغمة وغير مدغمة، وما بعدها لا يترن الشعر إلا بقراءتهما مدغمتين، ويلزم الإدغام في الثلاثة صلة الميم بواو.

١- الكلمة الأولى: ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾ قال ابن القاصح: أتى بكاف التشبيه لتدل على أن المراد كل ما جاء مثل هذا. ٢- الكلمة الثانية: ﴿وَأَثَقَكُمْ﴾ ٣- الكلمة الثالثة: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ قال أبو شامة: وإنما اشترط ليكونا على منهاج ما أدغم من المثليين في كلمة وهو: ﴿مَنْسِكَكُمْ﴾ البقرة، و﴿مَاسَكَكُمْ﴾ المدثر.

..... وَمِثْقَلُكُمْ أَظْهَرَ.....

أي أظهر أيها المخاطب ﴿مِثْقَلُكُمْ﴾ لأجل فقد الشرط الأول وهو تحرك ما قبل القاف. و﴿مِثْقَلُكُمْ﴾ في البيت بفتح القاف لأنه مفعول (أظهر)، وقد جاء في القرآن منصوباً في البقرة، ومرفوعاً في الحديد على قراءة (أبي عمرو)، فلم يمكن أن يجعله حكاية إذ يعم المحكي في الموضعين، وأما قوله في سورة المرسلات: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْهُمْ مِنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾ فمجمع على إدغامه.

..... وَرَزَقُكَ أَنْجَلَى.....

أي ﴿رَزَقُكَ﴾ أيضاً أظهره لفقد الشرط الثاني وهو عدم وجود (ميم الجمع) بعد الكاف. ومعنى (النجلاء): أي انكشف، أي ظهر الأمر بتمثيل المدغم، وغير المدغم. وقال الضباع: فإن سكن ما قبل القاف، أو لم يأت بعد الكاف ميم جمع فلا خلاف في إظهاره إلا إذا كان بعد الكاف نون جمع وهو في: ﴿طَلَقَنَّ﴾ بالتحريم، ففيه خلاف، وإدغامه أولى.

لثقل اللفظ بالتأنيث والجمع. قال الشاطبي:

وإدغام أحق. قال أبو شامة: قوله: (ذِي التَّحْرِيمِ) أي صاحب التحريم، أي الحرف الذي في سورة التحريم، وقوله: ﴿طَلَقَنَّ﴾ بيان له، أي إدغام ﴿طَلَقَنَّ﴾ أحق وأجدر بالإدغام وأولى مما تقدم ذكره من: ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾ ومعطوفاته ونحوه وإن فقد أحد

حكم القاف عند الكاف في ﴿طَلَقَنَّ﴾ التحريم لـ (السوسي) هو الإظهار أو الإدغام والإدغام أحق. قال أبو شامة: قوله: (ذِي التَّحْرِيمِ): أي صاحب التحريم، أي الحرف الذي في سورة التحريم، وقوله: ﴿طَلَقَنَّ﴾ بيان له، أي إدغام ﴿طَلَقَنَّ﴾ أحق وأجدر بالإدغام وأولى مما تقدم ذكره من: ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾ ومعطوفاته ونحوه وإن فقد أحد

الشرطين وهو (الميم) فيه، لأن الإدغام أريد به التخفيف. وكلما كانت الكلمة أثقل كانت أشد مناسبة للإدغام مما هو في دونها من الثقل، واللفظ ثقيل فلا يزداد ثقلاً بالإظهار.

(استدراك أبي شامة): وقد وجد فيه - أي ﴿طَلَقَنَّ﴾ - أحد الشرطين وهو تحريك ما قبل القاف، وفقد الشرط الثاني وهو الميم، ولكن قام مقامها ما هو أثقل منها وهو (النون)، لأنها (متحركة ومشددة ودالة على التأنيث) و(الميم) (ساكنة خفيفة دالة على التذكير) فهذا وجه الأحقية بذلك، والناظم جعله قد ثقل (بالتأنيث والجمع)، أما التأنيث فهو ما أشرنا إليه وهو أحد أسباب الترجيح الثلاثة، وأما الجمع فمشارك، فإن (الميم) أيضاً دالة على الجمع، فإن أردت نظم المرجحات الثلاثة فقل:

طَلَقَنَّ أَدْغَمَ أَحَقُّ فَنُونُهُ مُحَرَّكَةُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ أَثْقَلُ

أي هو أحق، يعني الإدغام. وقال ابن القاصح: والإدغام أَوْلَى لثقل اللفظ (بِالتَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ)، لأن التشديد والتحريك وهما عنصر الثقل الثالث الذي يريد الشيخ أبو شامة أن يستدركه متضمن في قول الناظم (وَبِالتَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ)، وضمائر جمع المؤنث للمخاطب والغائب تلحق بنون النسوة المشددة متحركة بالفتح عند الوصل، ولا يكون غير ذلك، والواقع هنا هو أن ضمير المخاطب (الكاف) الواقع مفعولاً به هو لجمع المؤنث، فألحقت به النون التي هي حرف، ولا تكون إلا مشددة متحركة فلا محل لاستدراكه، وفهم من هذا أن الوجه الآخر (حق) وهو الإظهار. أي أفادت أن الإظهار (حق) وصحيح ومقروء به، ولكن الإدغام (أحق) وأولى وأجدر.

س: ومن أين علم من قوله (أحق) أن الإظهار (حق)؟

ج: قال تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ الأحزاب، إذاً قوله: ﴿أَقْسَطُ﴾ يدل على أن ما فعله سيدنا محمد ﷺ قسط وعدل، ولكن ما أراده الله ﴿أَقْسَطُ﴾ وأعدل وأقوم وأهدى سبيلاً، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْمَعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ الزمر، ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ الزمر. إذاً هناك ما هو حسن، ولكن هؤلاء اتبعوا ما هو أحسن. وقوله: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ وَجِزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ الشورى، ولكن الأحسن والأفضل والأكمل أن يمثل بقوله: ﴿

فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴿٤٠﴾ وبقرولہ: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ الشورى.

وحكم المتقاربين والمتجانسين في كلمتين عند (السوسي) في قول الشاطبي: وَمَهُمَا يَكُونَا كِلِمَتَيْنِ فَمُدْغِمٌ أَوَائِلَ كَلِمِ الْبَيْتِ بَعْدُ عَلَى الْوَلَا يعود الضمير في قوله (يَكُونَا) على المتقاربين والمتجانسين، قال أبو شامة: أي: ومهما يكن المتقاربان أو المتجانسان ذوي كلمتين، بأن يكون أحدهما آخر الكلمة الأولى، والثاني أول الكلمة التي تليها، فـ (السوسي) يدغم الأول منهما في الثاني وصلًا فيما يقاربها من الحروف أو يجانسها، وهذا إذا كان الحرف الأول أحد الحروف (الستة عشر) المذكورة في أوائل كلمات البيت التالي، فهذا معنى قوله:

وَمَهُمَا يَكُونَا كِلِمَتَيْنِ فَمُدْغِمٌ أَوَائِلَ كَلِمِ الْبَيْتِ بَعْدُ عَلَى الْوَلَا

أي بعد هذا البيت وهو الذي يليه، و(الولاء) المتابعة، أراد خذ كلم هذا البيت الآتي على الولاء، أي: استوعبها يتلو بعضها بعضًا والغرض من هذا أن تعلم أن كلمات البيت الآتي التي تأخذ حروفها الأوائل (ستة عشر) كلمة، فخذ منها (ستة عشر) حرفًا، ثم ذكرها فقال: شِفَا لَمْ تَضِقْ نَفْسًا بِهَا رُمَ دَوَا ضَنِ ثَوَى كَانَ ذَا حُسْنٍ سَأَى مِنْهُ قَدْ جَلَا

١- (شِفَا) الشين ٢- (لَمْ) اللام ٣- (تَضِقْ) التاء.

٤- (نَفْسًا) النون ٥- (بِهَا) الباء ٦- (رُمَ) الراء.

٧- (دَوَا) الدال ٨- (ضَنِ) الضاد ٩- (ثَوَى) الثاء.

١٠- (كَانَ) الكاف ١١- (ذَا) الذال ١٢- (حُسْنٍ) الحاء.

١٣- (سَأَى) السين ١٤- (مِنْهُ) الميم ١٥- (قَدْ) القاف.

١٦- (جَلَا) الجيم. والكلم جمع كلمة، كلاهما بفتح الكاف فكرر اللام، ويجوز فيهما إسكان اللام ونقل حركتها إلى الكاف فتكسر، فعلى هذا استعملهما في هذا البيت وغيره. وجمعها صاحب التيسير في خمس كلمات: (سَنَشُدُّ حُبَّتَكَ بِذُلِّ رَضٍ قَتْم).

ثم شرط في إدغام هذه الحروف (الستة عشر) أن تكون سالمة من أربعة أوصاف: إِذَا لَمْ يَتَوَّنْ أَوْ يَكُنْ تَا مُخَاطَبٍ وَمَا لَيْسَ مَجْزُومًا وَلَا مُتَثَقِّلًا

أي: إذا لم يكن الحرف المدغم موصوفاً بإحدى هذه الصفات الأربع، يعود على الحرف المدغم. ومعنى قوله: (إِذَا لَمْ يُتَوَّنْ): أي إذا كان الحرف الأول (منوناً) فالإظهار عند (السوسي) نحو: ﴿نَذِيرٌ لَّكُمْ﴾ ﴿سَبَأٌ﴾ ﴿ظُلُمَتِ ثَلَاثُ﴾ ﴿الزَّمَرِ﴾ ﴿شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمُ﴾ الحشر. ومعنى قوله: (أَوْ يَكُنْ ثَا مُخَاطَبٌ): أي: إذا كان الحرف الأول (تاء مخاطب) فالإظهار عند (السوسي) نحو: ﴿وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا﴾ القصص.

قال أبو شامة: ولم يقع في القرآن تاء متكلم عند مقارب لها، فلهذا لم يذكرها في المستثنى. ومعنى قوله: (وَمَا لَيْسَ مَجْزُومًا): أي: إذا كان الحرف الأول (مجزوماً) فالإظهار عند (السوسي) نحو: ﴿وَلَمْ يُؤْتِ سَعَةَ مِنَ الْآلِ﴾ البقرة، - وليس في القرآن غيره - فلم يدغم بلا خلاف، وإن كان المجزوم في باب المثليين فيه وجهان، وسيأتي خلاف في قوله:

﴿وَلَتَأْتِ طَافِقَةٌ﴾ النساء

﴿فَتَأْتِ ذَا الْقُرْنَيْنِ﴾ الروم

ومعنى قوله: (وَلَا مُتَقَلًّا): أي: إذا كان الحرف الأول (مطلقاً) فالإظهار عند (السوسي): نحو: ﴿أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ البقرة.

(استدراك أبي شامة والجبيري): قال أبو شامة: ولم يذكر الناظم تمثيلاً لِمَا استثنى من المتقاربين كما ذكر في المثليين، وكان ذكر المتقاربين أولى لعسر أمثلته، وقد نظمت فيه بيتاً فقلت:

نَذِيرٌ لَّكُمْ مِثْلُ بِهِ كُنْتَ ثَاوِيًا وَلَمْ يُؤْتِ قَبْلَ السِّينِ هَمْ يَهَا انْجَالَا

أراد ﴿وَلَمْ يُؤْتِ سَعَةَ مِنَ الْآلِ﴾ البقرة. ولم يمكن من نظمه لكثرة حركاته فقال: قبل السين. وقال الجبيري: ولم يمثل الناظم لهذه الموانع وهي أولى ومثالها:

نصير لقد خلقت طيناً مثالها وَلَمْ يُؤْتِ قَبْلَ الْوَسْعِ هَمْ يَهَا فِلا

وقال بعضهم: ولو قال (وقبل سعة لم يُؤْتِ هَمْ يَهَا انْجَالَا) لكان أوضح. وقال أبو شامة في معنى قول الشاطبي:

شِفَا لَمْ تَضِقْ نَفْسًا بِهَا رُمَ دَوَا ضَنِ ثَوَى كَانَ ذَا حُسْنٍ سَأَى مِنْهُ قَدْ جَلَا

اعلم أنه أتى في مثل هذا البيت الذي يذكر فيه كلمات لأجل حروف أوائلها ضمّنها معاني قصدها من غزل ومواعظ لئلا يبقى كلاماً منتظماً صورة لا معنى تحته، وقد ضمّن هذا البيت التغزل بامرأة من نساء الآخرة وسماها (شفا)، وقد سمّت العرب بذلك النساء وكثر في أمهات القرشيين، وهو ممدود وقصره ضرورة ولم ينوّنه، لأنه جعله علماً على مؤنث، وقوله: (لَمْ تَضِقْ نَفْسًا): أي أنها حسنة الخلق، ونصب (نَفْسًا) على التمييز، (رُمَ) أي: اطلب بها، أي: بوصلها وقربها (دَوَا ضَنِ)، وقصر (دَوَا) ضرورة، أي: دواء رجل ضن، والضنا بالقصر: المرض، ومعنى (ثَوَى) أقام، (سَأَى): أي: ساءت حاله من أجل الضنا، أو كانت مساءته من الضنا، وقوله (قَدْ جَلَا) أي كشف الضنا أمره، وقيل المعنى: (سَأَى) مَنْ يرى ذلك منه، أو ساءه الضنا، وهذه جمل أتى بها من غير حرف عطف كقوله: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ ﴿الرَّحْمَنُ﴾ (١) عِلْمُ الْفَرَّانِ (٢) خَلَقَ الْإِنْسَانَ (٣) عِلْمُهُ الْبَيَانَ (٤) .

وقال السمين: قوله: وفي (كَانَ) ضمير يعود على الرجل الضني أي كان هذا الرجل الشديد السقم صاحب حسن وهيئة حسنة فأضناه حب هذه المرأة. ثم قال أبو شامة: وسيدكر كل حرف من هذه (الستة عشر) في ماذا يدغم، ولكن لم يلتزم ترتيب ما في هذا البيت، بل أتى على ترتيب صاحب التيسير، ولم يمكنه جمع الحروف على ذلك الترتيب في بيت له معنى مستقيم، فخالف الترتيب في جميع حروفها، فشرع من هنا يبين المواضع التي أدغمت فيها تلك الحروف الستة عشر فبدأ بـ (الحاء). وقال صاحب اللآلئ: فشرع في (الحاء) وهي مذكورة في (حُسْنٍ)، ولم يشرع في (الشين) وإن كان قد قدّمها أولاً، لأن العادة عند تعداد الحروف الإتيان بها على ترتيب المخارج لِمَا يقتضيه حسن الترتيب، وكان قد تعذّر عليه في النظم لضيقه، فلما خرج إلى حال السعة استعمل الترتيب فشرع في (الحاء) ثم في (القاف)..... إلخ.

(١) (حُسْنٍ) الحاء

فَرُحِرَ عَنِ النَّارِ الَّذِي حَاَهُ مُدْغَمٌ

يدغم (السوسي) الحاء في العين في ﴿فَمَنْ رُحِرَ عَنِ النَّارِ﴾ آل عمران. فقط لا غير.

قال أبو شامة: وقوله (فَرُحِرَ عَنِ النَّارِ) بالفاء، أراد فمنها، أي من الكلمات المدغمت

﴿زُحْرَجَ﴾ الذي أدغم حاؤه، وقصر الحاء ضرورة. وقال صاحب اللآلي: لكن سيبويه ضعف إدغام الحاء في العين. والذي قالوه رأي، وما قرأ به (أبو عمرو) نقل، فهو أولى.

تنبيه: لا يدغم (السوسي) نحو: ﴿وَمَا ذُبِجَ عَلَى النَّصْبِ﴾ المائدة.

﴿الْمَسِيحُ عِيسَى﴾ آل عمران ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ البقرة

﴿لَنْ نَنْبِرَ عَلَيْهِ عَكِيفِينَ﴾ طه ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ البقرة

(٢) (قَدْ) القاف

وَفِي الْكَافِ قَافٌ وَهُوَ فِي الْقَافِ أُدْخِلَ

خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ لَكَ
قُصُورًا.....

قال أبو شامة: ذكر أن (القاف والكاف) يدغم كل واحد منهما في الآخر بشرط أن يتحرك ما قبل كل واحد منهما، ونطق بالحرفين مدغمين في هذين المثالين، وقوله (أُدْخِلَ) أي: أدغما وهو ضمير الكاف. فـ (القاف تدغم في الكاف) نحو: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ الفرقان.

(٣) (كان) الكاف: و(الكاف تدغم في القاف) في نحو: ﴿لَكَ﴾ قُصُورًا ﴿الفرقان﴾.

﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا﴾ النساء. وانتبه: قبل (القاف) متحرك وقبل (الكاف) متحرك، ولذلك قرأنا بالإدغام في كل ما سبق لـ (السوسي)، - ولو كان قبل (القاف) ساكن نظهر (القاف) نحو: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ يوسف. ولو كان قبل (الكاف) ساكن نظهر (الكاف) نحو: ﴿وَتَرْكُوكَ قَائِمًا﴾ الجمعة. قال الشاطبي عن مواعيد الإدغام:

..... وأظهره رَا إِذَا سَكَنَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلُ أَقْبَلَ

قال أبو شامة: قوله (وأظهرًا) يعنى (القاف والكاف) (إِذَا سَكَنَ الْحَرْفُ) الذي قبلهما، يقال: أقبلته الشيء إذا جعلته يلي قبالة، يقال: أقبلنا الرماح نحو القوم وأقبلنا الإبل أفواه الوادي.

وقال صاحب اللآلئ: قوله: (الَّذِي قَبْلُ أَقْبَلًا) الذي جعل قبلهما من قبل. تنبيه: قال ابن القاصح: اعلم أن الناظم إذا عيّن حرفاً من كلمة من القرآن وأخبر أنه يدغم في غيره فلا تأخذ سواه، مثال ذلك في الحاء من ﴿زُحْرَجَ﴾ لا تدغم إلا في ﴿فَمَنْ زُحْرَجَ عَنِ الْكَارِ﴾، فإن أطلق ولم يعيّن مثل قوله: وفي الكاف قاف وهو في القاف أذخلاً

فتأخذ العموم في جميع القرآن. قلت: راجع موانع الإدغام، وكن على بصيرة منها. فهذه ثلاثة أحرف من الستة عشر (الحاء) و(القاف) و(الكاف) ثم ذكر (الجيم) (٣) (يَلَا) الجيم

وفي ذي المعارج تُعْرَجُ الْجِيمُ مُدْغَمٌ

والجيم تدغم في (الناء) في: ﴿مَنْ أَنَّى ذِي الْمَعَارِجِ﴾ (٢) تَعْرَجُ الْمَلَيْكَةُ ﴿المعارج. وَمِنْ قَبْلُ أَخْرَجَ شَطَأَهُ قَدْ تَثَقَّلًا

أي ومن قبل سورة المعارج في ترتيب سور القرآن جاء موضع في سورة الفتح وهو: ﴿أَخْرَجَ شَطَأَهُ﴾ وليس لهما نظير في القرآن، ولا تدغم (الجيم) في غير ذلك من الحروف.

وليس معنى (قَدْ تَثَقَّلًا) أن الإدغام ثقيل، ولكن معناها أن الإدغام يصاحبه التشديد، لا أن الإدغام فيه ثقل، فالإدغام يؤتى به للتخفيف. كما قلنا.

(٥) (ثَفَا) الشين

وَعِنْدَ سَيِّلَا شَيْنٌ ذِي الْمَرْثِ سَيِّلَا مُدْغَمٌ

والشين تدغم في (السين) في قوله: ﴿ذِي الْمَرْثِ سَيِّلَا﴾ الإسراء. قال صاحب اللآلئ: وقد روي عن اليزيدي فيه (الإدغام والإظهار). وقال الحافظ أبو عمرو: وبالوجهين قرأت، واعتمد الناظم على الإدغام فلم يذكر سواه.

(٦) (ضن) الضاد

وَضَادٌ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ مُدْغَمًا تِلَا

والضاد تدغم في (الشين) وهي في: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ النور. قال أبو شامة: ولا يجوز عند النحويين إدغام (الشين والضاد) إلا في مثلهما، ولم يلتق منهما مثلان في القرآن، ويجوز في قوله (وَضَادٌ) الرفع على الابتداء، و(تِلَا) خبره، أي تبع ما قبله في حال كونه مدغماً، أي قرأه مدغماً.

قلت: لا عبرة بقول النحويين في هذا، والإدغام ثبت عن (السوسي) تواتراً.

(٧) (سأى) السين

وَفِي زُوجَتٍ سِينُ النَّفُوسِ

وأدغمت سين ﴿النَّفُوسِ﴾ في زاي ﴿زُوجَتٍ﴾ التكوير.

..... وَمُدْغَمٌ لَهُ الرَّأْسُ سَكَبًا بِاخْتِلَافٍ تَوْصَلًا

يعود الضمير في قول الناظم (لَهُ) على (السوسي). والسين تدغم في (الشين)، ولكن باختلاف في موضع مرم: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ سَكَبًا﴾. قال أبو شامة: (تَوْصَلًا): أي تَلَطَّفَ في الوصول إليه، أي وصل الخلاف إلى هذا الحرف. وقال الضباع: الإظهار له من طريق المطوَّع عن ابن جرير عنه، والإدغام من سائر طرقه، وعليه عَوَّل الداني، فهو الذي ينبغي الأخذ به من طرقنا. إذا: الإدغام مقدَّم في الأداء.

(٨) (دَوَا) الدال

وَلِلدَّالِ كَلِمٌ تُرْبُ سَهْلٌ ذَكََا شَدَا صَفَا ثُمَّ زُهْدٌ صِدْقُهُ ظَاهِرٌ جَلَا

قال أبو شامة: وللدال كلم تُرْبُ تدغم عندها وهي ما وافق أوائلها هذه الكلمات العشر في هذا البيت التالي من قوله (تُرْبُ) إلى قوله (جَلَا).

(١) (تُرْبُ): التاء نحو: ﴿الْمَسْجِدُ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ البقرة

(٢) (سَهْلُ): السين نحو: ﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾ المؤمنون

- (٣) (ذَكَا): الدال نحو: ﴿مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ﴾ البقرة
 (٤) (شَدَا): الشين: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ يوسف والأحقاف فقط.
 (٥) (ضَفَا): الضاد نحو: ﴿مَنْ بَعْدَ ضَرَاءَ مَسْتَهْمٍ﴾ يونس.
 (٦) (ثَمَ): التاء نحو: ﴿لِمَنْ تُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ﴾ الإسراء.
 (٧) (زُهَدَ): الزاي نحو: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ النور.
 (٨) (صِدْقُهُ): الصاد نحو: ﴿قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ أَمَلِكِ﴾ يوسف.
 (٩) (ظَاهِرٌ): الظاء نحو: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾ آل عمران.
 (١٠) (جَلَا): الجيم نحو: ﴿وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ﴾ البقرة.
 وَلَمْ تُدْغَمْ مَفْتُوحَةٌ بَعْدَ سَاكِنٍ

يعود الضمير في قوله الناظم (وَلَمْ تُدْغَمْ) على الدال، فلا تدغم (الدال) إذا كانت مفتوحة بعد ساكن نحو: ﴿بَعْدَ ذَلِكَ زَيْنِيرٍ﴾ القلم، ﴿دَاوُدُ شَكَرًا﴾ سبأ. ﴿بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾ النحل.

﴿وَلَيْنِ أَذَقْتَهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَاءَ مَسْتَهْهُ﴾ هود. ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ﴾ الشورى. - ﴿لِدَاوُدَ سُلَيْمَنَ﴾ ص. فهذا كله لا يدغم. إلا في حرفين اثنين، حيث قال الشاطبي:

وَلَمْ تُدْغَمْ مَفْتُوحَةٌ بَعْدَ سَاكِنٍ بِحَرْفٍ بَغِيرِ التَّاءِ فَاعْلَمْنَاهُ وَاعْمَلَا

- ١- ﴿كَادُ تَرْيَغُ﴾ التوبة، حيث قرأها (السوسي) بالتاء، والدال مفتوحة بعد ساكن، ولكنه يدغم قولاً واحداً. ٢- ﴿بَعْدَ تَوَكِيدِهَا﴾ النحل، ف (السوسي) يدغم قولاً واحداً. فاعلم ذلك واعمل به. قال أبو شامة: ولا ثالث لهما، فهذان يدغمان، لأن التاء من مخرج الدال، فكأنهما مثلاً، فإن كسرت الدال أو ضمت بعد ساكن أدغمت نحو: ﴿مَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ﴾ المائدة ﴿وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ﴾ البقرة. والعلة الأساسية والأصلية والحقيقية في إدغام ما سبق هي: (الأثر والنقل والسند والتلقي والرواية والمشافهة).

فائدة: قال أبو شامة: والباء في (بِحَرْفٍ)، وفي (بِعُفْرِ) بمعنى في. وقال شعله: نحو (أقمت ببغداد). أي في بغداد. وقال أبو شامة في معنى كلمات البيت التالي:

وَلِلدَّالِ كَلِمٌ تُرْبُ سَهْلٌ ذَكََا شَدًّا صَفًا ثُمَّ زُهْدٌ صِدْقُهُ ظَاهِرٌ جَلًّا
ضمَّن في هذا البيت الثناء على (أبي محمد بن سهل بن عبد الله التستري) أحد أولياء الله المشهورين. قال القشيري: في (رسالته): هو أحد أئمة القوم، ولم يكن له في وقته نظير في المعاملات والورع، وكان صاحب كرامات، والترب: التراب، و(ذَكََا) من قولهم: ذكت النار تذكو، أي اشتعلت و(الشذا) حدة الرائحة، أي فاحت رائحة ترابه، يشير بذلك إلى الثناء عليه، وما ظهر من كراماته وأعماله الصالحة، وأنه دفن في ذلك التراب (زُهْدٌ ظَاهِرٌ) الصدق، لم يكن عن رياء ولا تصنع، أي أوضح الزهد أمر سهل من خيار عباده. وقال الشيخ- يريد السخاوي- أراد جلاء بالمد، وهو منصوب على التمييز، أي صدق ذلك الزهد (ظَاهِرٌ)، أي بين مكشوف جلاء.

وقال شعله: و(صَفًا) طال، يشير إلى كثرة ذلك، و ثُمَّ بفتح التاء: هناك. وقال ابن القاصح: أشار بذلك إلى تربة كل مؤمن موصوف بالسهولة والصدق والزهد وغير ذلك من الصفات الحمودة.

(٩) (تَضُقُّ) التَّاء

وَفِي عَشْرِهَا وَالطَّاءِ تُدْغَمُ تَأْوُهَُا

قال أبو شامة: أي و(التاء) تدغم في حروف (الدال) العشرة وفي (الطاء)، إلا أن من جملة حروف (الدال) العشرة (التاء)، فيكون إدغام (التاء) فيها من باب المثليين، وإنما لم يستثنها لحصول الغرض مع الاختصار من غير إلباس، فإذا أسقطت (التاء) من العدد، عددت (الطاء) عوضها فيكمل لـ (التاء) أيضاً عشرة أحرف، ولم يلق الدال طاء في القرآن فلهذا لم يذكر الطاء في حروفها، وكذا لم يلق التاء دالا في القرآن إلا والتاء ساكنة نحو: ﴿أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾ يونس ﴿أَنْقَلَتْ دَعْوَا﴾ الأعراف، وذلك واجب الإدغام كما سيأتي، فلهذا أيضاً لم يذكر الدال في حروف التاء. والحلاصة: أن (التاء) تدغم في (عشرة) أحرف، وهي المذكورة مع أحرف (الدال)، سوى (التاء) لأن الإدغام فيها من باب المثليين، فاحذف التاء منها، وزد حرف (الطاء) فيكون المجموع أيضاً عشراً. وقال ابن القاصح: يعود الضمير في قوله (وَفِي عَشْرِهَا) و (تَأْوُهَُا) على (الدال)، وفي (تَأْوُهَُا) يجوز أن تكون

للعشر، ويجوز أن تكون للأحرف السابقة الستة عشر. والحرّوف التي تدغم فيها (التاء) كالتالي:

(١) (ثُوبُ): التاء نحو: ﴿يَوْمَ الْقِيَمَةِ تَبْعَثُونَ﴾ ﴿المؤمنون﴾. الإدغام فيها من باب المثليين.

(٢) (سَهْلُ): السين: نحو: ﴿بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾ ﴿الفرقان﴾.

(٣) (ذَكَا): الذال نحو: ﴿وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ ﴿غافر﴾.

(٤) (شَدَا): الشين نحو: ﴿بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ ﴿النور﴾.

(٥) (ضَفَا): الضاد: ﴿وَالْعَدِيدِ ضَبْحًا﴾ ﴿العاديات﴾. ولا ثاني له.

(٦) (نَمُ): التاء نحو: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ نَصَرْتُ الْأَيْدِ نَعْمَهُمْ يَصْدِفُونَ﴾ ﴿الأنعام﴾.

(٧) (زُهْدُ): الزاي نحو: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ ﴿الزمر﴾.

(٨) (صِدْقُهُ): الصاد نحو: ﴿وَالصَّفَاقِ صَفًا﴾ ﴿الصفات﴾.

(٩) (ظَاهِرُ): الظاء: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ ﴿النساء﴾.

﴿الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ ﴿النحل﴾. وليس غيرهما في القرآن.

(١٠) (جَلَا): الجيم. نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ ﴿فاطر﴾.

(١١) (طَاءُ): نحو: ﴿الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ ﴿النحل﴾.

ولم يقل عن التاء (ولم تُدْغَمْ مَفْتُوحَةً بَعْدَ سَاكِنٍ) كما قال في الدال لأن (التاء) لم تقع كذلك

إلا وهي حرف خطاب وهو قد عَلِمَ استثناءه من قوله: (أَوْ يَكُنْ تَا مُخَاطَبٍ) نحو: ﴿

دَخَلَتْ جَنَّاتُ﴾ ﴿الكهف﴾. ثم قال الشاطبي عن مواضع فيها الوجهان:

وَفِي أَحْرَفٍ وَجْهَانِ عَنْهُ تَهْلَلًا

ومعنى قوله (تَهْلَلًا): أي: استناروا وظهروا ونقلوا عن (السوسي) بالوجهين لصحتهما لفظاً

ومعنى. قال أبو شامة: والألف في (تَهْلَلًا) ضمير الوجهين. وقال شعله: (تَهْلَلًا): أي:

تهلل هذان الوجهان وظهرا مثل الهلال. قال الشاطبي عن الموضع الأول:

فَمَنْ حَمَلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ
.....

١- أراد ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حَمَلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ﴾ الجمعة.
قال السمين: و﴿ثُمَّ﴾ من نفس التلاوة وليست عاطفة. ثم قال عن الموضع الثاني:
..... الرَّكَّوَةَ قُلْ

٢- أراد ﴿وَأَقِمْوْا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ البقرة.
(استدراك أبي شامة): ولو قال:
..... فَمَنْ حَمَلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ الزَّكَاةَ ثُمَّ

لكان أولى، لأنه أبين لموضع الإدغام ويخلص من تكرار: (قُلْ).
ثم قال الشاطبي عن الموضع الثالث والرابع:
..... وَقُلْ آتِ ذَا الْ

٣- ﴿وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ الإسراء. ٤- ﴿فَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ الروم. ولما
كان موضع الإسراء بالواو والروم بالفاء قال: (آت) مجردة منهما ليشمل ذكر
الموضعين. ثم قال:

..... وَلَاتِ طَافِقَهُ عِلًا

٥- أراد ﴿وَلَاتِ طَافِقَهُ أُخْرَى﴾ النساء. والعين في (علا) ليست رمزاً لـ
(حفص)، لأن هذا الباب لـ (السوسي)، وقد قال الشاطبي:
..... وَفِي أُخْرَىٰ وَجْهَانِ عَنْهُ تَهْلًا

أي عن (السوسي) فقط. قال صاحب اللآلي: ومعنى (علا): أي (علا) ذلك، يشير إلى
ما ذكره من الكلمات الكريمة، أو الخلاف الدال عليه. ثم قال الشاطبي عن الموضع
السادس:

..... وَتَقْصَانَهُ وَفِي حَتِّ شَيْئًا أَظْهَرُوا لِحَطَابِهِ

والضمير في قول الناظم (أظهرُوا) يعود إلى بعض الرواة عن (السوسي).

٦ - أراد ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ مريم. وسبب الإظهار فيها هو: (تاء الخطاب)، ولا بد أن تقول (تاء الخطاب). قال أبو شامة: لأن تاء الخطاب لم تدغم في المثليين، ففي المتقاريين أول لا تدغم، نحو: ﴿جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ ﴿جِئْتَ شَيْئًا تُكْرًا﴾ الكهف، فعّل وجه الإظهار بالخطاب، يعني بالخطاب الموجود فيه تاء الخطاب، وأمّا مجرد الخطاب فغير مانع من الإدغام بدليل إدغام نحو: ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ يوسف، ﴿إِنَّكَ كُنْتَ مِنْ أَخَاطِيعِينَ﴾ يوسف ﴿إِنَّكَ كُنْتَ بِنًا بَصِيرًا﴾ طه. والسبب الثاني ذكره الشاطبي بقوله: (وَتَقْصَانِهِ) وهو حذف عين الفعل لسكون ما قبل تاء الخطاب، وهذا مطّرد في كل فعل معتل الوسط نحو: قمت، بعث، سرت.

قال السخاوي: ومعنى قوله: منقوص العين، أن أصل (جاء) (جِيَاء)، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلما اتصل تاء الضمير سكنت الهزمة فحذفت العين لالتقاء الساكنين.

وقال شعله: والأمران جميعاً علة الإظهار لا أحدهما لإدغامهم ﴿لَكَ كَيْدًا﴾. ووجه الإدغام هو (الأثر والنقل والسند والرواية)، والسبب المذكور في بيت الشاطبي:
وَالْكَسْرُ الْإِدْغَامَ سَهْلًا.....

قال أبو شامة: أي ثقل الكسرة في التاء وهي ضمير تانيث. ولا يدغم (السوسي) ﴿جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ ﴿جِئْتَ شَيْئًا تُكْرًا﴾ الكهف، لأن التاء للخطاب، ولذلك قيد: ﴿جِئْتَ﴾ بكسر التاء ليبين أنه موضع مريم. قال السمين: ولذلك قال المصنف: (أَوْ يَكُنْ تَا مُخَاطَبٍ) بقيد التذكير ليخرج هذا. قال أبو شامة: وأمّا ﴿بَيْتَ طَافِقَةٍ﴾، فأكثر المصنفين في الإدغام لا يذكرونه في الإدغام الكبير، بل يذكرونه في سورته، وسببه أن (أبا عمرو) كان يدغمه وإن لم يقرأ بالإدغام الكبير، وهو معنى قولهم: إنه كان يدغمه في الأحوال كلها، وبعضهم يقول في الحالين، أي سواء قرأ بالإدغام أو بالإظهار، فهذا الموضع لا بد من إدغامه عنده، ثم اختلفوا هل هو من قبيل الإدغام الكبير أو الصغير؟ وهو مبني على أن التاء في قراءته مفتوحة أو ساكنة، والظاهر أنها مفتوحة كقراءة الجماعة فيكون من باب الإدغام الكبير.

تنبيه: لا خلاف في إدغام: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾.
(ثَوَى) الشاء. قال ابن القاصح: لَمَّا أتم كلامه في التاء المثناة انتقل إلى الشاء المثناة.

وَفِي خَمْسَةِ وَهَيِ الْأَوَائِلُ ثَاوُهَا

يعود الضمير في قول الناظم (ثَاوُهَا) على الحروف التي تدغم فيها (الشاء)، وهي الحروف الخمسة الأوائل التي تدغم فيها (الدال)، يريد أوائل كلمات: وَلِلدَّالِ كَلِمٌ ثَرْبٌ سَهْلٌ ذَكََا شَدَا ضَفَا.....

- ١- (ثَرْبٌ): التاء نحو: ﴿وَأَمْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ الحجر.
- ٢- (سَهْلٌ): السين نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾ النمل.
- ﴿فَذَرْنِي وَمَنْ يُكْذِبْ بِهَذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ القلم.
- ٣- (ذَكََا): الذال: ﴿وَالْحَرَبُ ذَلِكَ مَتَكُعٌ﴾ آل عمران، وليس غيره.
- ٤- (شَدَا): الشين نحو: ﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ البقرة.
- ٥- (ضَفَا): الضاد في: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ صَيْفِ بْنِ كَرِيمٍ﴾ الذاريات، ليس غيره.

(١٠) (ذَكََا) الذال

وَفِي الصَّادِ ثَمُ السَّيْنِ ذَالٌ تَدْخُلَا

تدغم (الدال) المعجمة في (الصاد والسين) المهملتين وهي في:

- ١- ﴿مَا أَخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ الجن ولا ثاني له في القرآن.
- ٢- ﴿فَأَتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا﴾ الكهف. ٣- ﴿وَأَتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا﴾ الكهف. قال أبو شامة: التدخل بمعنى الدخول، يقال: تدخل الشيء إذا دخل قليلا قليلا، ومثله تحصّل من حصّل، وتعلّم من علّم.

(١٢) (لَمُ) اللام

وَفِي اللَّامِ رَاءٌ وَهِيَ فِي الرَّاءِ.....

تدغم (اللام في الراء) في نحو: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ النحل.

(١٣) (رُمْ) الرءاء: الرءاء تدغم في (اللام) في نحو: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ المائدة.
 وإدغام اللام في (الرءاء) والراء في (اللام) ليس حكماً مطرداً في جميع القرآن، ولكن هناك مانع من الإدغام ذكره الشاطبي بقوله:

..... وَأُظْهِرَا إِذَا الْفَتْحَا بَعْدَ الْمَسْكُونِ مُنْزِلًا
 سَوَى قَالَ

(وَأُظْهِرَا إِذَا الْفَتْحَا) — أي اللام والراء — أي إذا أتت اللام مفتوحة بعد ساكن فالإظهار لـ (السوسي)، ولا يمتنع الإدغام إلا باجتماع السيين نحو: ﴿فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾ الحاقة.
 ﴿فَيَقُولُ رَبِّي لَوْلَا﴾ المنافقون. وإذا انفتحت (الراء) بعد ساكن فالإظهار لـ (السوسي) في نحو: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ الحج. ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ الانقطار والمطففين. أما لو انفتحت أحدهما بعد متحرك نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ﴾ جعل رَبِّكَ، أو انضم أحدهما بعد ساكن نحو: ﴿وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ (٣٨٥) لَا يُكَلِّفُ ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ أو انكسر أحدهما بعد ساكن نحو: ﴿بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ ﴿مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي﴾ فإنه يدغم بلا خلاف. قال أبو شامة: وفي إدغام (الراء) ضعف عند نخاة البصرة. قلت: وهذا كلام مردود وباطل، فالإدغام ثابت عن (السوسي) فلا وجه لتضعيفه. ثم قال الشاطبي: (سوى قال):

قال أبو شامة: يعني سوى كلمة ﴿قَالَ﴾ فإنها أدغمت في كل (راء) و(لام) بعدها وإن كانت اللام مفتوحة وقبلها حرف ساكن وهو (الألف). نحو: ﴿قَالَ رَبِّي أَرْجِعُونِي﴾ المؤمنون. ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ يوسف. والسبب هو: (الرواية والأثر والتلقي والسند)، فما أدغمه (السوسي) وصحّت به الرواية تدغمه، وما لم يدغمه (السوسي) لا تدغمه.

قال شعله: وتأنيث الضمير في (وهي) وتذكيره في (وأُظْهِرَا) لأن الحروف تذكر وتؤنث.

(١٤) (نَفْسًا) النون

..... ثُمَّ التَّوْنُ تُدْغَمُ فِيهِمَا عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ.....

والنون تدغم في (اللام والراء) بشرط تحرك ما قبل النون. فقوله:

..... ثُمَّ التُّنُونُ تُدْغَمُ فِيهِمَا

أي في (اللام والراء)، بشرط أن يتحرك ما قبل (النون)، وهو معنى قوله (عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ) أي: تكون النون بعد محرك، فيشترط التحريك قبل النون مطلقاً في جميع أحوال النون. والنون في اللام نحو: ﴿ذُنُوبَ النَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾ آل عمران. ومثال النون في (الراء) نحو: ﴿خَرَّائِنَ رَحْمَةِ رَبِّكَ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ﴾ ص. قال أبو شامة: فإن وقع قبل النون ساكن لم تدغم مطلقاً، سواء كان ذلك الساكن ألفاً أو غيرها، وسواء كانت النون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة. نحو: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ﴾ النحل. ﴿يَا ذِينَ رَبِّهِمْ﴾ إبراهيم. ﴿أَنِّي يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ﴾ البقرة. ففي الأمثلة السابقة الإظهار لـ (السوسي) لوجود الساكن قبل النون، سواء كانت النون مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، ولذلك قال (مُسْجَلًا). أي يشترط التحريك قبلها في جميع أحوال النون، وليس الأمر فيها كما سبق في (اللام والراء) من أنه لم يستثن من ذلك إلا المفتوح بعد ساكن.

سَوَى نَحْنُ مُسْجَلًا

قال أبو شامة: أي: استثنى مما قبل النون فيه ساكن كلمة: ﴿وَنَحْنُ﴾ فادغمت في (اللام) بعدها حيث أنت وهو (عشرة) مواضع. وإليك (بعض) المواضع:

- ١- ﴿وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾ البقرة. ٢- ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾ البقرة.
- ٣- ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ البقرة. ٤- ﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ يَمُومِينَ﴾ الأعراف.
- ٥- ﴿وَمَا نَحْنُ لَكُمْ يَمُومِينَ﴾ يونس. ٦- ﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ يَمُومِينَ﴾ هود.
- ٧- ﴿وَمَا نَحْنُ لَهُ يَمُومِينَ﴾ المؤمنون. قال السمين: ولم يتفق أن يلاقي نون ﴿وَنَحْنُ﴾ غير اللام فلا يطلب لها مع الراء مثال.

(١٥) (منه) الميم

وَتُسَكَّنُ عَنْهُ الْمِيمُ مِنْ قَبْلِ بَائِهَا عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ فَتَخْفَى تَنْزِلًا

قال ابن القاصح: والرواية في البيت بضم التاء من (وَتُسَكَّنُ)، وفتحها من (فَتَخْفَى).

قال أبو شامة: والهاء في (بَآئِهَآ) تعود على الحروف السابقة، أو على الميم، و(فَتَخْفَى) عطف على (وَتُسَكَّنُ) غير أن تاء (فَتَخْفَى) مفتوحة، وتاء (وَتُسَكَّنُ) مضمومة، و(تَنْزُلًا) تمييز.

والضمير في (وَتُسَكَّنُ عَنْهُ) يعود على (السوسي)، فـ(السوسي) يسكن الميم المتحركة فتخفى الميم عند الباء، بشرط أن يكون قبل الميم متحرك، ولذلك قال (عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ). والأمثلة:

١- ﴿ءَادَمَ بِالْحَقِّ﴾ المائدة ٢- ﴿يَا عَلَمَ بِالشَّكِرِينَ﴾ الأنعام ٣- ﴿أَعْلَمَ بِالظَّالِمِينَ﴾ الأنعام ٤- ﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ العلق ٥- ﴿حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾ غافر. قال صاحب اللآلي: ومعنى (تَنْزُلًا): أي فيخفى تنزلها في محلها.

وقال صاحب النفحات الإلهية: أي عند تسكين الميم قبل الباء يصل القارئ إلى منزلة الإخفاء.

س: وهل الحكم السابق إدغام أم إخفاء؟

ج: قال أبو شامة: والمصنفون في التعبير عن هذا مختلفون، فمنهم من يعبر عنه بالإدغام كما يطلق على ما يفعل بالنون الساكنة والتنوين عند (الواو والياء) أنه إدغام وإن بقي لكل واحد منهما غنة، وكما يبقى الإطباق في الحرف المطبق إذا ادغم، ومنهم من يعبر عنه بالإخفاء لوجود الغنة وهي صفة لازمة للميم الساكنة فلم يكن إدغاماً محضاً. وقال شعله: واختلف هل هذا الإسكان إدغام كما يطلق على النون الساكنة عند الواو والياء وإن بقي فيها غنة أو لا لوجود الغنة، ولهذا قال الشيخ - يريد الشاطبي - (وَتُسَكَّنُ) ولم يقل تدغم. وقال الضباع: ونبه بتسكين الباء على أن الحرف المخفى كالمدغم، يسكن ثم يخفى، لكن يفرق بينهما بأنه في المدغم يقلب ويشدد الثاني، بخلاف المخفى. ولا إخفاء لو كان قبل (الميم) ساكن نحو: ﴿إِبْرَاهِيمَ بَيْنِي﴾ البقرة ﴿أَلْيَوْمَ بِجَالُوتَ﴾ البقرة، ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ الأنفال.

(١٦) (بها) الباء:

وَفِي مَنْ يَشَاءُ بَا يُعَذِّبُ حَيْثُمَا أَتَى مُدْغَمٌ فَادِرُ الْأُصُولِ لِتَا صَلَا

إدغام (الباء) من كلمة ﴿يُعَذِّبُ﴾ المرفوع في (ميم) ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ حيث أتى في القرآن

لـ (السوسي) وهو في خمسة مواضع فقط. قال أبو شامة: سوى الذي في البقرة فإنه ساكن الباء في قراءة (أبي عمرو)، فهو واجب الإدغام عنده من جهة الإدغام الصغير لا الإدغام الكبير، ولهذا وافقه عليه جماعة على ما سنذكره في أواخر فرش حروف سورة البقرة في قول الشاطبي:

..... وَيَغْفِرُ مَعَ يُعَذِّبُ سَمَّا الْعُلَا

شَذَا الْجَزْمُ.....

والمواضع التي أدغمها (السوسي) قولاً واحداً في البيت التالي:

وَفِي مَنْ يَشَاءُ بَا يُعَذِّبُ حَيْثُمَا أُنِي مُدْغَمٌ فَادِرِ الْأُصُولِ لِتَأْصُلَا

الأول بـ آل عمران، ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَفُوٌّ رَّحِيمٌ﴾. وموضعان في المائدة، الأول: ﴿بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ والثاني: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. وموضع بالفتح: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾. وموضع بالعنكبوت: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَاءُ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ﴾. وقال الشاطبي: (بـا يُعَذِّبُ) ليخرج نحو: ﴿ضَرْبَ مَثَلٍ﴾ الحج. ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ آل عمران. ﴿أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ البقرة.

قال أبو شامة: وما عدا كلمة ﴿يُعَذِّبُ﴾ لا يدغم باؤها في الميم، لأنه اقترن بكلمة ﴿يُعَذِّبُ﴾ ما يجب إدغامه في أصله وهو: ﴿وَيَرْحَمُ مَن يَشَاءُ﴾ ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾، إما قبلها أو بعدها فطرد الإدغام فيه موافقة لما جاورها. وخص (السوسي) إدغام (با يُعَذِّبُ) في ميم ﴿مَن يَشَاءُ﴾ (للأثر والرواية). فهذا آخر ذكر إدغام الحروف الستة عشر، ولهذا ختم ذلك بقوله: (فادِرِ الْأُصُولِ لِتَأْصُلَا): أي قفْ على أصول الإدغام وحصلها (لتأصلاً)، أي: لتشرف، يقال: رجل أصيل الرأي: أي: محكم للرأي وقد أصل أصالة. وقال شعله: فاعرف أصول الإدغام لتصير أصيلاً في الفضل. وقال القاضي: أي: اعرف ما ذكرته لك من القواعد (لتأصلاً)، أي لتكون أصلاً ومرجعاً يرجع إليه في معرفة هذا الفن.

قال أبو شامة: ثم لما فرغ من تفصيل الحروف المدغمة في باب المتقاريين، ذكر بعد ذلك ثلاث قواعد تتعلق بجميع باب الإدغام الكبير مثلياً كان أو متقارباً كل قاعدة في بيت.
قال في القاعدة الأولى:

وَلَا يَمْتَنِعُ الْإِدْغَامُ إِذْ هُوَ عَارِضٌ إِمَالَةً كَالْأَبْرَارِ وَالنَّارِ أَثْقَالاً

أي لا يمنع الإدغام في حال ثقله إمالة الألف، فإن الإمالة تبقى مع الإدغام كما لو كانت مع الإظهار، والعارض لا يغير له الأصول، وعلة ذلك أن الإدغام عارض، فكأن الكسرة موجودة، وهو كالوقف الذي تحذف الحركة فيه أيضاً، فهي وإن حذفت مرادة منوية.

أي أن كلمة ﴿النَّارِ﴾ مكسورة الراء ثمال إمالة كبرى لـ (السوسي) بسبب كسرة الراء، وعند الإدغام تسكن الراء، فتسكين الراء لا يمنع الإمالة، لأن السكون عارض، وكسرة الراء أصلية، فكما أن الوقف لا يمنع فكذلك الإدغام نحو: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (١١١) ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ، وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن أَنْصَارٍ﴾ (١١٢) ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَءَامَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ (١١٣) ﴿رَبَّنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْوَعْدَ﴾ (١١٤) آل عمران. ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيَّينَ﴾ (المطففين). - ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ هُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيْقٌ﴾ (هود). (استدراك أبي شامة): وهذه مسألة من مسائل الإمالة، فبابها أليق من باب الإدغام، وقد ذكر في باب الإمالة أن عروض الوقف لا يمنع الإمالة، فالإدغام معه كذلك، وكان يغنيه عن البيتين هنا وثم أن يقول:

وَلَا يَمْنَعُ الْإِدْغَامُ وَالْوَقْفُ سَاكِنًا إِمَالَةً مَا لِلْكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مِيلًا

فيستغني عن بيتين مفرقين في بايين بهذا البيت الواحد في باب الإمالة.

قال د/ سامي عبد الفتاح هلال: أما عن ورودها في باب الإدغام لأن شبهة المنع في الإمالة نشأت من الإدغام، أما قول أبي شامة: (وقد ذكر في باب الإمالة أن عروض الوقف لا يمنع الإمالة، فالإدغام معه كذلك) يقال: بأن باب الإدغام متقدم في الترتيب على الإمالة، فتأخيرها إلى باب الإمالة يؤدي إلى تأخير بيان الحكم عن محله، وتأخير البيان عن وقته لا يجوز.

قال ابن القاصح: أتى بمثالين: الأول منهما لبيان إدغام المتقاربين، والثاني لبيان إدغام المثليين. ولذلك أتى الناظم بمثالين بقوله (كَالْأَبْرَارِ وَالنَّارِ أَثْقَالًا) فبقوله (أَثْقَالًا) حال، أي في حال الإدغام الصريح، احتراز من (الروم)، فإنه لا يمنع قولاً واحداً لأن الكسرة موجودة. وقال القاضي: وإذا كان الإدغام الصريح لا يمنع الإمالة، فأولى ألا يمنع الروم. وقال شعله: والكاف في قوله (كَالْأَبْرَارِ) بمعنى المثل، وليس من لفظ القرآن. وقال أبو شامة: وهو مشكل فإنه ليس في القرآن كالأبرار بالكاف، والناظم كان ضريباً، - قلت: الناظم كان بصيراً بقلبه - فأملى هذا اللفظ، فسبق إلى ذهن الكاتب السامع منه أنها كاف التشبيه، فكتبها متصلة بالأبرار. ثم ذكر القاعدة الثانية فقال:

وَأَشْمِمِ رُومَ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمِ وَكُنْ مُتَأَمِّلًا

أي لك (الإشمام أو الروم) في جميع الحروف المدغمة في المثليين والمتقاربين والمتجانسين - إن أردت - سوى أربع صور - وهي أن يلتقي: ١- الباء مع الباء نحو: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ يوسف. ٢- الباء مع الميم نحو: ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ آل عمران. ٣- الميم مع الميم نحو: ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ البقرة. ٤- الميم مع الباء نحو: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ﴾ المائدة. فهذا معنى قوله (مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمِ). قال أبو شامة: أي كل واحد من الباء والميم مع الباء أو الميم. والإشمام يقع في الحروف المضمومة، والروم يدخل في المضمومة والمكسورة، ولا يقعان - أي الروم والإشمام - في المفتوحة، ويمتنع الإدغام الصحيح مع (الروم) دون (الإشمام)، فـ(الروم) هنا عبارة عن الإخفاء والنطق ببعض الحركة، فيكون مذهباً آخر غير الإدغام وغير الإظهار، ويمتنع (الإشمام) فيما سبق ذكره. قال صاحب التيسير: لأن الإشارة تتعذر في ذلك من أجل انطباق الشفتين، أي تتعسر، لأن الإشارة بالشفة، والباء والميم من حروف الشفة، والإشارة غير النطق بالحرف، فيتعذر فعلهما معاً في الإدغام لأنه وصل، ولا يتعذران في الوقف، لأن (الإشمام) هو ضم الشفتين بعيد سكون الحرف فلا يقعان معاً، أما (الروم) فلا يتعذر، لأنه نطق ببعض حركة الحرف، فهي تابعة لمخرجه، فكما ينطق بالباء والميم بكل حركتهما، كذلك ينطق بهما ببعض الحركة. ثم قال أبو شامة: ومنهم من استثنى الفاء مع الفاء نحو: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهٍ﴾ الحج، ونحو: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾ المطففين، ومنهم من لم يستثن شيئاً من ذلك، وأظن الناظم أشار إلى هذه الأشياء ونحوها بقوله: (وَكُنْ مُتَأَمِّلًا)، أي: تأمل ما قد أطلقه المصنفون في التعبير

عن ذلك بفهمك، وتدبر بعقلك وعلمك، ونزل كل شيء في منزلته، ولا تنزله عن مرتبته. وقال شعله: (وَكُنْ مُتَأَمِّلًا) لِمَا أَطْلَقْتَهُ وَإِنْ كَانَ مَقِيدًا. وقال ابن القاصح: أي: متدبراً كلام العلماء في كتبهم.

تنبيه: (والإشمام) مخصوص بالحروف (المرفوعة والمضمومة) ويكون مقارناً لها لا بعد لفظها، (والرَّوْم) يدخل في (المرفوع والمضموم والمكسور والمجرور)، ولا يقع (الإشمام والرَّوْم) في الحرف المفتوح والمنصوب. قال الشاطبي في باب الوقف على أواخر الكلم: وَقَعْلُهُمَا فِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ وَارِدٌ وَرَوْمُكَ عِنْدَ الْكَسْرِ وَالْجَرِّ وَصَلًا وَلَمْ يَرَوْهُ فِي الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِئٌ وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أَعْمَلًا قَالَ الْقَاضِي: وَعَلَى هَذَا يَكُونُ لـ (السوسي) في الحرف المفتوح نحو:

﴿وَشَهِدْ شَاهِدٌ﴾ الإدغام المحض. ويكون له في المضموم نحو: ﴿وَالْمَلَيْكَةُ صَفًا﴾ الإدغام المحض من غير إشمام - والإدغام المحض مع الإشمام - والإدغام الغير المحض وهو الروم.

ويكون له في المكسور نحو: ﴿كَمَثَلٍ رِيحٍ فِيهَا﴾ الإدغام المحض، والروم وهو الإخفاء. ويكون له في نحو: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ ﴿أَعْلَمُ بِكُمْ﴾

﴿فَعَلَ﴾ ثلاثه أوجه: (القصر والتوسط والطول) قال صاحب إتحاف البرية: والإشمام إن كان مضموماً، والروم إن كان مكسوراً. ففي نحو: ﴿وَقَالَ لَهُمْ﴾ ﴿كَيْفَ﴾

﴿وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ﴾ وفي الوقف كالإدغام ثلث لتجملها وقال بعضهم:

وسو بين عارض الإدغام وعارض الوقف في الأحكام

وفي نحو: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ سبعة أوجه: (القصر والتوسط والطول) مع الإدغام المحض بلا إشمام، أو به، والإدغام الغير المحض وهو الإخفاء مع القصر.

وفي نحو ﴿فَالزَّجْرَتِ زَجْرًا﴾ أربعة أوجه: (القصر والتوسط والطول) مع الإدغام المحض، والإخفاء مع القصر. ثم قال الشاطبي:

وإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحٌّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ وبالإخفاء طَبَقَ مَقْصُلاً

خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَفِي الْمَهْدِ ثُمَّ الْخُلْدُ وَالْعَلِيرُ فَاشْمُلَا

تنبيه: ذكر الشاطبي أمثلة من المثليين:

١- ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ الأعراف

٢- ﴿مِنَ الْعَلِيرِ مَا لَكَ﴾ البقرة

وذكر الشاطبي أمثلة من المتقاربين:

١- ﴿مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾ المائدة

٢- ﴿فِي الْمَهْدِ صَبِيئًا﴾ مريم

٣- ﴿دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً﴾ فصلت

فيه عين ساكنة قبل الدال.

فيه هاء ساكنة قبل الدال.

فيه لام ساكنة قبل الدال.

قال الضباع: يريد ما ذهب إليه كثير من متأخري أهل الأداء، من أن الحرف المدغم إذا سبقه حرف صحيح ساكن فالصواب إخفاؤه، أي اختلاس حركته، وذلك عبارة عن (الروم) المذكور آنفاً، وفرارهم من إدغامه إدغاماً خالصاً، الذي هو مذهب قدماء أئمتهم، لما يلزم عليه من التقاء الساكنين على غير حده، وذلك لأن قاعدة الصرفيين أنه لا يجمع بين الساكنين إلا إذا كان الأول حرف علة، مدأً أو ليناً، فإن كان صحيحاً جاز وفقاً لعروضه لا وصلاً، فحصل من قاعدتهم أنه لا يجمع بين ساكنين، والأول صحيح في الوصل، وانتصر جماعة للمذهب المتقدمين بأن القراءة ثبتت تواتراً، وما نقله النحويون آحاد، ولو قيل إن ذلك ليس بمتواتر، فالرجوع إلى القراء أولى، لأنهم أكثر وأعدل، ولا يتعقد إجماع النحويين بدونهم، لأنهم شاركوهم في نقل اللغة، وكثير منهم نحويون، وصحح المحقق (ابن الجزري) الطريقين وعلى ذلك عملنا.

وقال أبو شامة: أي: إدغام الحرف الذي قبله حرف صحيح (سَاكِنٌ عَسِيرٌ) أي: يعسر النطق به، وتعسر الدلالة على صحته، لأنه يؤدي إلى الجمع بين الساكنين، لأن الحرف المدغم لا بد من تسكينه. ثم قال أبو شامة: - غفر الله له - وهذا غير موجود في شيء من لغات العرب، ولا معتبر بقول القراء أن هذا ونحوه مدغم، لأنهم لا يحصلون هذا الباب،

واحترز بقوله (صَحَّ سَاكِنٌ) عَمَّا قَبْلَهُ سَاكِنٌ لَيْسَ بِحَرْفٍ صَحِيحٍ، بَلْ هُوَ حَرْفٌ مَدٌّ، فَإِنْ
 الْإِدْغَامُ يَصْحَحُ مَعَهُ. نَحْوُ: ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ المائدة. ﴿فِيهِ هُدًى لِّلشَّاقِينَ﴾ البقرة. ﴿وَقَالَ
 لَهُمْ﴾ البقرة ﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾ البقرة. وكذا إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَ الْوَائِ وَالْيَاءِ نَحْوُ: ﴿قَوْمُ
 مُوسَى﴾ الأعراف، ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ الفجر. فَإِنْ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَدِّ مَا يَفْصِلُ بَيْنَ
 السَّاكِنَيْنِ، وَأَمَّا مَا قَبْلَهُ سَاكِنٌ صَحِيحٌ فَلَا يَتَأْتِي إِدْغَامُهُ إِلَّا بِتَحْرِيكِ مَا قَبْلَهُ وَإِنْ خَفِيتِ
 الْحَرَكَةُ. وَقَالَ شُعْلَةُ: وَإِنَّمَا قَالَ (صَحَّ سَاكِنٌ) إِذَا الصَّحِيحُ لَوْ تَحَرَّكَ لَمْ يَعْسُرِ الْإِدْغَامُ. قَالَ أَبُو
 شَامَةَ: وَالضَّمِيرُ فِي (طَبَّقَ) لِلْقَارِئِ، أَيْ: إِذَا أَخْفَاهُ الْقَارِئُ أَصَابَ، وَإِنْ رَامَ إِدْغَامَهُ امْتَنَعَ
 عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلتَّبْعِ وَإِنْ لَمْ يَجْرُلْهُ ذِكْرٌ، لِأَنَّهُ مَفْهُومٌ مِنْ سِيَاقِ
 الْكَلَامِ، أَيْ أَنَّ الْعِبَارَةَ بِالْإِخْفَاءِ هِيَ الْعِبَارَةُ الصَّحِيحَةُ، أَوْ طَبَّقَ مَنْ عَبَّرَ عَنْهُ بِالْإِخْفَاءِ
 (مَقْصُلاً)، وَمَعْنَى (مَقْصُلاً): أَصَابَ، وَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ: طَبَّقَ السَّيْفُ إِذَا أَصَابَ الْمَفْصَلَ، وَيُقَالُ
 لِلرَّجُلِ إِذَا أَصَابَ الْحُجَّةَ أَنَّهُ يَطْبِقُ الْمَفْصَلَ. وَقَالَ شُعْلَةُ: الْمَفْصَلُ مَكَانُ الْفَصْلِ.

وَقَالَ أَبُو شَامَةَ: وَمَعْنَى (فَاشْمُلًا) يُقَالُ: شَمِلَهُمُ الْأَمْرُ إِذَا عَمَّهُمْ، أَيْ: فَاشْمَلُ الْجَمِيعَ مِنْ
 الْبَاطِنِ بِالْحِفْظِ وَالْفَهْمِ، أَيْ أَجْمَعَهُ. وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: شَمَلَ الرَّجُلُ وَانْشَمَلَ أَسْرَعَ، أَيْ:
 أَسْرَعَ فِي حِفْظِ ذَلِكَ، وَفَهْمِهِ، وَتَعْلِيمِهِ، وَلَا تَنْبَطُ فِي ذَلِكَ، وَلَا تَتَخَلَّفُ عَنْهُ. وَقَالَ شُعْلَةُ:
 شَمَلَ الْأَمْرُ إِذَا عَمَّ وَأَحَاطَ بِهِ. وَقَالَ الْجَعْفَرِيُّ: وَلَمَّا لَمْ يَوْرِدْهَا عَلَى طَرِيقَةِ التَّمْثِيلِ، خَافَ
 أَنْ يُتَوَهَّمُ الْحَصْرُ، فَقَالَ (فَاشْمُلًا) أَيْ: عَمَّ الْكُلَّ، وَقَسَ الْمَتْرُوكَ عَلَى الْمَذْكُورِ، أَوْ أَعْمَمَ
 ضَابِطَ الْبَاطِنِ.

وَقَالَ ابْنُ الْقَاصِحِ: وَقَسَ الْمَتْرُوكَ عَلَى الْمَذْكُورِ نَحْوَ قَوْلِهِ: ﴿زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾، ﴿فَإِذَا
 أَسْتَدْنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ اللَّهُ﴾ وشبه ذلك.
 أسئلة حول (الإدغام الكبير)

س: لماذا خص العلماء (السوسي) بالإدغام الكبير من طريق الشاطبية؟

﴿مَنْسِكَكُمْ﴾ ﴿سَلَكُكُمْ﴾

س: في كم حرف يقع المثليين من كلمتين في القراءان مع ضرب مثال لما تقول؟

س: وضح بإيجاز موانع إدغام التماثلين في كلمتين مع ضرب مثال لكل مانع؟

﴿فَلَا يَحْزَنُكَ كُفْرُهُ﴾

لماذا ذكر الشاطبي البيت التالي:

وَيَا قَوْمِ مَالِي ثُمَّ يَا قَوْمِ مَنْ بِلَا
خِلَافٍ عَلَيَّ الْإِدْغَامِ لَا شَكَّ أَرْسِلَا
﴿ءَالَ لُوطٍ﴾

﴿هُوَ وَمَنْ﴾

﴿وَأَلْتَبَى﴾ الواقع قبل ﴿بِئْسَنَ﴾ ()

س: ما شرطي إدغام القاف في الكاف في كلمة واحدة عند (السوسي)؟

س: ما حكم ﴿طَلَّقَكْنَ﴾ عند (السوسي)؟

س: وضّح بإيجاز موانع إدغام المتقاربين في كلمتين مع ضرب مثال لكل مانع؟

س: ما الحرف الوحيد الذي تدغم (الحاء) فيه عند (السوسي)؟

س: ما حكم (القاف والكاف) إذا التقى كل منهما بالآخر؟

س: أدغمت (الجيم) في حرفين اثنين فما هما؟

س: ما الحرف الوحيد الذي تدغم فيه (الشين) عند (السوسي)؟

س: ما الحرف الوحيد الذي تدغم فيه (الضاد) عند (السوسي)؟

س: ما الحروف التي تدغم فيها (السين) عند (السوسي) مع ذكر أمثلة لما تذكر؟

س: وضّح بالأمثلة الأحرف التي تدغم فيها (الدال) عند (السوسي)؟

س: ما الحكم إذا كانت (الدال) مفتوحة بعد ساكن نحو: ﴿بَعْدَ ذَلِكَ زَيْنِ﴾؟

س: بين بالأمثلة الحروف التي تدغم فيها (التاء)؟

س: هل يدغم السوسي ﴿جِئْتُ شَيْئًا إِمْرًا﴾ ﴿جِئْتُ شَيْئًا تُكْرًا﴾ الكهف؟

س: ما الأحرف التي قال عنها الشاطبي:

وَفِي أَحْرَفٍ وَجْهَانِ عَنْهُ تَهْلَلَا

س: بين بالأمثلة الأحرف التي تدغم فيها (الثاء) عند (السوسي)؟

س: ما الأحرف التي تدغم فيها (الدال) عند (السوسي)؟

س: ما حكم (اللام) و(الراء) إذا التقى كل منهما بالآخر، وما موانع الإدغام فيهما؟

س: ما حكم (اللام) في كلمة ﴿قَالَ﴾ إذا أتى بعدها (لام) أو (راء)؟

س: ما حكم (الميم) عند (السوسي) في نحو: ﴿إِبْرَاهِيمُ بَنِي﴾ البقرة؟

س: ما المواضع التي يختلف فيها عن (السوسي) بين الإظهار والإدغام؟

باب: (هاء الكناية)

في هذا الباب نتحدث عن أحكام (هاء الضمير) وأحوالها الأربعة الآتي بيانها، ثم نتحدث عن أحكام (هاء الضمير) في الكلمات الآتية:

﴿يُؤَدِّهِ﴾ موضعي آل عمران.	﴿فِيهِ مَهَانًا﴾ الفرقان.
﴿نُؤْتِيهِ﴾ آل عمران والشورى.	﴿تُؤَلِّهِ﴾ ﴿وَنُصَلِّهِ﴾ النساء.
﴿وَيَتَّقِهِ﴾ النور.	﴿فَالْقَلْبَةُ﴾ النمل.
﴿يَرِضُهُ﴾ الزمر.	﴿يَأْتِيهِ﴾ طه.
﴿أَنْجِيهِ﴾ الأعراف.	﴿يَرَهُ﴾ موضعي الزلزلة فقط.
	والشعراء.

﴿يُؤَدِّهِ﴾ البقرة والمؤمنون ويس، وسيأتي شرحها في نهاية المجلد الثاني في شرح الدرة.

﴿تُرْزَقَانِيهِ﴾ يوسف، وسيأتي شرحها في نهاية المجلد الثاني في شرح الدرة.

قال الشاطبي:

وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٌ قَبْلَ سَاكِنٍ

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ لِلْكُلِّ وَصُلَاً

وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ لِابْنِ كَثِيرِهِمْ

وَفِيهِ مَهَانًا مَعَهُ حَفْصٌ أَخُو وَلَا

وَسَكَنٌ يُؤَدِّهِ مَعَ تُولِّهِ وَنُصَلِّهِ

وَعَنْهُمْ وَعَنْ حَفْصٍ قَالَتْهُ

وَيَتَّقِيهِ وَحَمَى صَفْوَهُ قَوْمٌ بِخُلْفٍ وَأَنْهَلَا

وَقُلْ بِسُكُونِ الْقَافِ وَالْقَصْرِ حَفْصُهُمْ

وَيَأْتِيهِ لَدَى طه بِالِاسْكَانِ يُجْتَلَى

وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَائِهِ

بِخُلْفِ

..... وَفِي طه بِوَجْهَيْنِ بُجَلَا

وَإِسْكَانُ يَرْضَهُ يُحْنُهُ لُبْسُ طَيِّبِ

بِخُلْفِهِمْ

..... وَالْقَصْرُ فَادْكَرُهُ ئَوْفَلَا

لَهُ الرَّحْبُ

..... وَشَرُّ يَرَهُ حَرْفِيهِ سَكَنٌ لَيْسَ هَلَا

وَالزَّلْزَالُ خَيْرٌ يَرَهُ بِهَا

وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفٍ دَعَاوَاهُ حَرَمَلَا

وَعَى نَفَرٌ أَرْجَنُهُ بِالْهَمْزِ سَاكِنَا

وَصَلَّهَا جَوَادًا دُونَ رَيْبٍ إِتَوْصَلَا

وَأَسْكِنُ نَصِيرًا فَازَ وَأَكْسِرُ لَغَيْرِهِمْ

باب: (هاء الكناية)

(استدراك أبي شامة): هذا الباب غير متعلق بسورة الفاتحة، بل هو وما بعده من الأبواب إلى آخر الأصول مما يتعلق بسورة البقرة فما بعدها، وقد تقدّمت ترجمة سورة الفاتحة وذكر ما فيها من الحروف فرشاً وأصولاً، فكان القياس بعد الفراغ من الإدغام أن يقول سورة البقرة، ثم يوبّ لِمَا فيها من الأصول، ثم يذكر الفرش، وكذا فعل صاحب التيسير، فإن قلت: لِمَ قدّم حروف الفرش في الفاتحة على الأصول وعكس ذلك في البقرة؟ قلت: لتقدّم حروف الفرش في نظم آياتها وهو: ﴿تِلْكَ﴾ ﴿الْصِّرَاطُ﴾ ﴿الْصِّرَاطُ﴾ ﴿الْصِّرَاطُ﴾

﴿عَلَيْهِمْ﴾، وقد سبق الاعتذار عن تأخر باب الإدغام عن ذلك، وأمّا في البقرة فأول ما تجد فيها من الحروف قوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى لِّلشَّاقِينَ﴾، ويتعلّق به أمران: أحدهما: الإدغام وقد سبق. والثاني: صلة هاء الكناية، فيتعيّن الابتداء ببابها، وبعده باب المدّ والقصر لأجل قوله تعالى: ﴿يَمَّا أَنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنزَلَ مِن قَبْلِكَ﴾، وأبواب الهمزة لأجل قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، وباب نقل الحركة وترقيق الراء لقوله تعالى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ وباب الإظهار والإدغام الصغير لقوله: ﴿هُدًى لِّلشَّاقِينَ﴾ ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾، ﴿غَشَوَةٌ وَلَهُمَّ﴾، ولو كان وصل ذلك بباب الإدغام الكبير لكان حسناً، وقد فعل ذلك جماعة من المصنفين، وباب الإمالة لقوله: ﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَوَةٌ﴾، وباب اللامات لقوله: ﴿وَيُحْيِيونَ الصَّلَاةَ﴾، وأمّا باب الوقف على أواخر الكلم فظاهر، وكان حقه أن يتقدم على هذه الأبواب، لأنه محتاج إليه في كلمات الفاتحة وغيرها، وأتبع ذلك بالوقف على مرسوم الخط إتباعاً للوقف، فقد اتضح أن المقتضى لذكر هذه الأبواب مقدّم على كلمة: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾، وتلك أوّل كلمات الفرش، فلزم من ذلك ذكر تلك الأبواب قبلها، وألحق بها ياءات الإضافة والزوائد، لأنها أيضاً موجودة في سورة البقرة وإن تقدّم عليها بعض كلمات الفرش إلحاقاً لأبواب الأصول بعضها ببعض. وهاء الكناية في اصطلاح القراء هي الهاء الزائدة الدالة على الواحد المذكّر الغائب، و تُسمّى بـ (هاء الضمير)، لأن الضمير كناية عن المرجوع إليه، وقلنا الزائدة لكي نخرج الهاء الأصلية نحو:

﴿نَفَقَهُ﴾ ﴿فَوَكَّهُ﴾ ﴿تَوَجَّهَ﴾ ﴿بَنَى﴾، وقلنا الدالة على الواحد المذكّر لكي نخرج الهاء في نحو: ﴿عَلَيْهَا﴾ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ﴿عَلَيْهِنَّ﴾. فكل هذه وإن كانت هاء ضمير، إلا أنها لا تُسمّى هاءات كناية اصطلاحاً فلا نتعرض لها الآن. وتتصل هاء الكناية بالفعل، نحو: ﴿يُؤَدِّهِ﴾ ﴿تَوَلَّاهُ﴾ ﴿وَنُصِّلِيهِ﴾، وتتصل بالاسم نحو: ﴿لَأَهْلِيهِ أَمْكُوثًا﴾، وتتصل بالحرف نحو: ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ والآية الجامعة لكل ما سبق: ﴿وَكَانَ لَهُمْ رَقَّالٌ لِّصَحِيهِ وَهُوَ مُحَاوِرُهُ أَنَا﴾ الكهف. والأصل في هاء الكناية الضم نحو: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ﴾، وتكسر هاء الكناية إذا وقع قبلها كسر نحو: ﴿يَهُ﴾، أو ياء ساكنة نحو: ﴿إِلَيْهِ﴾

أَدْعُوا وَإِلَيْهِ مَرْجِعُ ۖ وَوَقَعَ قَبْلُهَا كَسْرٌ أَوْ يَاءٌ سَاكِنَةٌ وَقُرِئَتْ بِالضَّمِّ وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ نَحْوُ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ ﴿وَمَا أُنْسَيْنِي﴾. واختلاف القراء في هاء الضمير بين (الإسكان والقصر والصلة). قال أبو شامة: والخلاف بين القراء في (هاء الكناية) في صلتها بواو إن كانت مضمومة، وبياء إن كانت مكسورة، وفي تحريكها بذلك من غير صلة، ويُسمَّى قصراً، وفي إسكانها في مواضع مخصوصة. وسياقي .

س: لهاء الكناية حالات أربع، فما هي؟

ج: ١- هاء الكناية إذا وقعت بين ساكنين فلا توصل لأحد من القراء نحو: ﴿فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ ﴿وَمَنْ أَسْمُهُ﴾.

٢- وإذا وقعت بين متحرك وساكن فلا صلة أيضاً نحو: ﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾. ﴿رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ ﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾. قال الشاطبي: وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٌ قَبْلَ سَاكِنٍ

قال الضباع: أي اتفق القراء على ترك الصلة، أي ترك إشباع هاء الضمير إذا وقعت قبل ساكن، سواء تحرك ما قبلها أو سكن. ولزيادة البيان قال أبو شامة: (هاء الضمير) إذا لقيها ساكن لم توصل لجميع القراء، لأن الصلة تؤدي إلى الجمع بين ساكنين، بل تبقى الهاء على حركتها ضمة كانت أو كسرة، مثل: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ﴾ ﴿رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾، وكذا إذا كانت الصلة

(الفاء)، وذلك في ضمير المؤنث الجمع على صلتها بها مطلقاً، فإن صلتها تحذف للساكن بعدها نحو: ﴿تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ ﴿فَاجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾، ثم إن الصلة تسقط في الوقف كما ذكرنا في صلة ميم الجمع إلا (الألف) في ضمير المؤنث، نحو ﴿تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ ﴿فَاجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾. فقله:

وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٌ قَبْلَ سَاكِنٍ

عام يشمل ضمير المذكر والمؤنث، وإن كان خلاف القراء واقعاً في المذكر فحسب، فإمكان حمل اللفظ فيه على عمومه.

(استدراك أبي شامة): ولا يرد على هذا الإطلاق إلا موضع واحد في قراءة (البزي) فإنه يقرأ في سورة عبس: ﴿فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾ بالصلة وتشديد التاء بعدها، فقد وصل قبل

ساكن في قراءته، وأما (قنبل) فوصل قبل متحرك، كما أنه - أي البزي - يصل ميم الجميع في قوله:

﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ ﴿فَظَلَمْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ على رواية تشديد التاء بعدها، ووجهه أن الجمع بين الساكنين في مثل هذا جائز فصيح من حيث اللغة، لأن الأول حرف مد والثاني مدغم فهو من باب: ﴿دَابَّةٍ﴾ ﴿الضَّالِّينَ﴾، فإن قلت: فلم لا يوصل نحو: ﴿لَعَلِمَةُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ﴾ فهو كذلك، قلت لأن الإدغام في ﴿الَّذِينَ﴾ متأصل لازم،

بخلاف تلك المواضع، وقد سبق هذا الفرق في ترك صلة ميم الجمع قبل الساكن.

٣- إذا وقعت هاء الكناية بين متحركين فلقراء صلتها نحو: ﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا﴾ الكهف. ﴿وَحَمَّ عَلَى سَعْيِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشْوَةً﴾ الجاثية. ﴿ثُمَّ أَنَا لَهُ فَاقِرٌ﴾ عبس. قال الشاطبي:

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكَ لِلْكَوْنِ وَصَلًا
يعني إذا لم يلق ساكنًا. قال أبو شامة: أي: والذي تحرك ما قبله من (هاءات المضمرة المذكر التي

ليس بعدها ساكن)، فكل القراء يصلها بواو إن كانت مضمومة، وبياء إن كانت مكسورة. قال الضباع: هذا هو الضابط القياسي لجميعهم في هذا الباب، وقد خالف بعضهم أصله في بعض الكلمات. قال أبو شامة: وشدد (وَصَلًا) لكثرة المواضع التي وقعت بين متحركين، نحو: كسّر وقطّع، والضمير في (وَصَلًا) يرجع إلى (ما)، لأنها بمعنى الذي، ووجه أصل الصلة أن الهاء حرف خفي أقوى بالصلة بحرف من جنس حركته، إلا أن هذه الصلة لا تفعل في الهاء التي تكون من نفس الكلمة نحو: ﴿نَفَقَهُ﴾ ﴿فَوَكَّهُ﴾ ﴿تَوَجَّهَ﴾، لأن صلة مثل ذلك قد توهم تشبیه وجمعاً، بخلاف هاء الضمير، ولأن هاء الضمير اسم على حرف واحد فناسب أن تقوى، وما أجروه بحرف هاء الضمير، (الهاء) في اسم الإشارة إلى المؤنث نحو: ﴿هَذِهِ فَاقَةُ اللَّهِ﴾ الأعراف وهود. فهي موصولة للكل لتحرك ما قبلها، وتحذف عند الساكن نحو ﴿هَذِهِ النَّارُ﴾ الطور. والحالة الرابعة لهاء الكناية في قول الشاطبي:

وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ لَابْنِ كَيْسَرِهِم

يعني إذا لم يلق ساكناً. قال أبو شامة: أي وصل ما قبله ساكن لـ (ابن كثير) وحده، فإن لقي الهاء ساكناً لم يصل على ما سبق تقريره نحو: ﴿إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ ﴿فَأَرْنَهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى﴾ ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾. والخلاصة: إذا وقعت الهاء بين ساكن ومتحرك نحو: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ قرأها (ابن كثير) بالصلة بمقدار حركتين، ومعنى (الصلة) إشباع الضمة حتى تصير واواً ساكنة مدية، وإشباع الكسرة حتى تصير ياءً ساكنة مدية. قال السخاوي: ثم إن (ابن كثير) يكسر الهاء ويصلها بياء إذا كان الساكن ياءً، ويضمها واصلًا فيما سوى ذلك، و(ابن كثير) مضاف إلى ضمير عائد على القراء. وقرأ لـ (ابن كثير) — (صلة الهاء) ولا تنس قصر المنفصل:

١- ﴿الَّذِي لَا يَرْجُو فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ﴿البقرة﴾.

٢- ﴿أَفَمَن وَعَدْنَاهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَنَقِيهِ كَمَن مَّنَعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ ﴿القصص﴾.

٣- ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ ﴿الحج﴾.

٤- ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفَتْ عَلَيْهِ فَهَلِّيقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا

تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ ﴿القصص﴾.

..... وَفِيهِ مُهَكَانًا مَّغَهُ حَفْصٌ أَخُو وَلَا

﴿فِيهِ مُهَكَانًا﴾ الفرقان. قال أبو شامة: وهذه الكلمة (حفص) أخو متابعة لـ (ابن كثير) فيها، أي ذو متابعة لـ (ابن كثير) في مذهبه، لأن الموافقة كالتابعة، أو هو صاحب متابعة السنة في قراءته، وكل من أكثر من شيء ولازمه جاز أن يدعى أخاه. قال صاحب اللآلئ: ولا حجة له في تخصيصه بالصلة إلا اتباع الأثر والجمع بين اللغتين. قال أبو شامة: وقراءة الباقيين بترك الصلة في كل ما قبله ساكن، وعلم ذلك من الضد، لأن ضد الصلة تركها، ووافق (ابن كثير) (هشاماً) على صلة (أَرْجَنَهُ) بواو على ما سنذكره، ووافقه (حفص) على صلة ﴿فِيهِ مُهَكَانًا﴾ في سورة الفرقان بياء، فهذا معنى قوله:

..... وَفِيهِ مُهَكَانًا مَّغَهُ حَفْصٌ أَخُو وَلَا

أي مع (ابن كثير). فمن قرأ بالصلة فعلى الأصل، والأكثر على ترك الصلة تخفيفاً،
 و(هشام وحفص) جمعاً بين اللغتين، وقيل قصداً بالصلة تطويل اللفظ تشنيعاً وإسماعاً
 للخلق ما أوعد به العاصي، فإن قلت: هل يجوز أن تعود الهاء في (مَعَهُ) إلى لفظ ﴿فِيهِ﴾
 ﴿مُهَكَائًا﴾ كما يقال: زيد معه المال، قلت: هو جائز من حيث اللفظ، ولكنه ممتنع من جهة
 أنه يوهم أن (حفصاً) وحده يصله دون (ابن كثير)، وإن رجع الضمير في معه إلى (ابن
 كثير) زال هذا الوهم. ثم شرع يذكر ما وقع فيه الخلاف بين القراء في إسكان هاء
 الكناية منه، وهو (عشرة) ألفاظ، جاءت في (خمسة عشر) موضعاً وهي: ﴿تَوَلَّاهُ﴾ ﴿وَنُصَلِّيهُ﴾
 ﴿يَأْتِيَهُ﴾ ﴿يَرْضَهُ﴾ ﴿قَالِقَهُ﴾ ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ فهذه (ستة) لم يكرر شيء
 منها، ﴿يُؤَذِّهِ﴾ ﴿أَرْجِيهِ﴾ ﴿يَرَهُ﴾ كل واحد جاء مرتين فهي (ستة) أيضاً، ﴿تَوَلَّاهُ﴾
 ﴿تَوَلَّاهُ﴾ في ثلاثة مواضع، وكلها هاءات كناية اتصلن بأفعال حذفت أو آخرها
 للجزم بالشرط، أو جوابه، أو للأمر، ولم يذكرها صاحب التيسير إلا مفرقة في أماكنها
 في القرآن، وكلها غير ﴿أَرْجِيهِ﴾ كان واجب الصلة لكل لتحرك ما قبل الهاء، ولكن
 عرض فيه أمر آخر اقتضى جواز الإسكان فيه وجواز القصر على ما سيأتي، فصار فيها ثلاثة
 أوجه، فإن قلت من أين يُعْلَمُ أنه أراد تكرير ﴿يُؤَذِّهِ﴾ موضعي آل عمران، ﴿تَوَلَّاهُ﴾
 ﴿مِنْهَا﴾ موضعي آل عمران والشورى، وعادته في مثل ذلك أن يقول (معاً)، أو (جميعاً)، أو
 (حيث أتى)، أو نحو ذلك، قلت: إطلاقه وعدم تقييده دلّ على ذلك، لأنه ليس بعضه أولى
 به من بعض، فإن ما يذكره في أبواب الأصول لنسبته إلى المواضع كلها سواء، ولهذا
 قال (أَرْجِيهِ) ولم يبين أنه في سورتين، وإنما يحتاج إلى قوله (معاً)، (جميعاً) في (فرش
 الحروف)، لئلا يظن أن ذلك مختص بما في تلك السورة دون غيرها، هذا هو الغالب من
 أمره، وقد جاء في بعض المواضع مقيداً في الأصول. قال الشاطبي في باب الهمز المفرد:

تَسُوُّ وَتَسْأُسُ سِتٌّ وَعَشْرُ شَيْءٍ وَمَعِ يَهْيِي وَيُنْسَأُهَا يُنْبَأُ تَكْمَلًا
 وَهَيَّيْ وَأَنْبِئْهُمْ وَتَبَيَّ بِأَرْبَعٍ وَأَرْجِيْ مَعًا وَاقْرَأْ ثَلَاثًا فَحَصَلَا

ولم يستوعب التقييد في هذه المواضع المستثناة فقال بعد ذلك:

وَمَوْصَدَةٌ أَوْصَدَتْ يُشْبِهُ.....

ولم يقل (معاً)، فأطلق على الأصل، وجاء الإطلاق في الفرش في مواضع مع عموم الحكم.

قال الشاطبي في فرش حروف سورة آل عمران:

وَإِضْجَاعُكَ التَّوْرَةَ بِأَرْدُ حُسْنُهُ وَقَلَّلَ فِي جَوْدٍ وَبِالْخُلْفِ بَلَاءُ

وقال الشاطبي في فرش حروف سورة آل عمران:

وَلَا أَلْفَ فِي هَا هَاتَتْمْ زَكَاً جَنَاءُ وَسَهْلُ أَخَا حَمْدٍ وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلَاءُ

وقال الشاطبي في فرش حروف سورة آل عمران:

وَمَعَ مَدَّ كَائِنٍ كَسَرُ هَمْزَتِهِ دَلَاءُ

وَلَا يَاءَ مَكْسُورًا

وقال صاحب اللآلئ: وهذه التراجم وما بعدها جرت عادة المصنفين بذكرها في الفرش، وكذلك فعل صاحب التيسير، وذكرها الناظم في هذا الباب، وكلا الأمرين سائغ.

وَسَكَنَ يُؤَدَّةً مَعَ نُؤْلَةٍ وَنُصْلَةٍ وَنُؤْتَةٍ مِّنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلَاءُ

قال أبو شامة: وقد لفظ الناظم بالكلمات المذكورة في هذا البيت على الوجوه الثلاثة، فسكن

﴿يُؤَدَّةً﴾ و﴿نُؤْلَةٍ﴾، ووصل ﴿نُؤْلَةٍ وَنُصْلَةٍ﴾، وقصر ﴿نُؤْتَةٍ﴾ وهذا من

عجيب ما اتفق. ١- أراد ﴿يُؤَدَّةً﴾ موضعي آل عمران. ٢- ﴿نُؤْلَةٍ - وَنُصْلَةٍ﴾ النساء.

٣- ﴿نُؤْتَةٍ مِّنْهَا﴾ موضعي آل عمران والشورى. وقوله: ﴿مِّنْهَا﴾ من التلاوة. قرأ

(يسكون الهاء) مدلول (فَاعْتَبِرْ) وهو (حمزة)، ومدلول (صَافِيًا) وهو (شعبة)، ومدلول (حَلَاءُ) وهو (أبو عمرو). قال أبو شامة: وإسكان هاء الكناية لغة محكية سواء اتصلت

بمحزوم أو غيره، ولم يسكنها القراء إلا في المحزوم كالكلمات المذكورة.

(استدراك أبي شامة): قال أبو شامة بعد بيان قراءة المرموز لهم في البيت السابق: فُعِلِمَ

أن للباقيين التحريك، لأنه ضد الإسكان، ويلزم على ما أصله أن يكون بالفتح وليس كذلك، غير أنه اعتمد على معرفة قاعدة هاء الضمير، وأنها إذا كانت للمذكر وكان

قبلها كسرة فإنها تكون مكسورة - على ما قدمناه - فلم يضر الإخلال بما أصله لعدم الإلباس، ولو قال:

وَكَسَرَ يُؤَدَّةً مَعَ نُؤْلَةٍ وَنُصْلَةٍ وَنُؤْتَةٍ أَسَكَنَ فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلَاءُ

لم يلزمه شيء. وقال صاحب اللآلئ مستدركاً:

وَسَكَنَ يُؤَدَّةً مَعَ ثَوَلَةٍ وَتُصَلِّهِ
 قَالَ السَّمِينُ: وَلَا أُدْرِي مَا فَعَلَ هَذَا التَّغْيِيرَ الَّذِي غَيَّرَهُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا ذَكَرَ. وَسَيَأْتِي أَنْ
 (قَالُونَ) لَهُ الْقَصْرُ، وَأَنْ (هَشَامًا) لَهُ الْقَصْرُ وَالصَّلَاةُ. وَقَرَأَ بِالصَّلَاةِ (وَرِشَ) وَابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ
 ذَكْوَانَ وَحَفْصُ وَالْكَسَائِيُّ). قَالَ السَّخَاوِيُّ: وَنَبَّهَ بِقَوْلِهِ (فَاعْتَبِرْ صَافِيًا خَلَاً) عَلَى صَحَّةِ
 الْقِرَاءَةِ، وَتَرَكَ الِاتِّفَاتِ إِلَى مَنْ طَعَنَ فِي ذَلِكَ مِنَ النُّحَوِيِّينَ، وَمَا وَرَدَ بِهِ الْقُرْآنَ وَاسْتَعْمَلَ
 فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فَلَا وَجْهَ لِإِنْكَارِهِ.

وقال أبو شامة: وثبَّه على صحة هذه القراءة، وحُسِّن وجهها في العربية وإن كانت قد جاءت على خلاف المعهود في هاءات الكناية من التحريك والصلة، أي: لفظاً صافياً حلواً، أي: اعتبر بالمذكور في حال صفاء ذهنك وباطنك من النفرة منه وحلاوة عبارتك في ذكر دليله، أو اعتبر بالمذكور في حال صفائه وحلاوته، أو فاعتبر نظاماً صافياً حلواً. وقال شعله: فاعتبر بالمذكور صافياً لا كدرة فيه قد حلا في الأفهام لظعن ناس من النحاة في هذه القراءة.

وَعَنْهُمْ وَعَنْ حَفْصٍ قَالَ قِيَّةٌ.....

يعود الضمير في قوله (وَعَنْهُمْ) على مدلول (فَاعْتَبِرْ صَافِياً حَلًا) وهم (حمزة وشعبة وأبو عمرو). قال أبو شامة: أي: وعمن تقدم ذكرهم وعن (حفص) إسكان الهاء في: ﴿فَالْأَيَّةُ﴾ النمل. والتقدير: (وسكن فالآية عنهم وعن حفص) فيكون عطفاً على قوله:

وَسَكَنَ يُؤَدَّةَ مَعَ نُوْلَةٍ وَنُصْلَةٍ وَنُؤْتَةٍ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلَالًا
س: لماذا لم نجعل العين في (وَعَنْهُمْ) رمزاً لـ (حفص)؟

ج: قال أبو شامة: قد تقدّم في شرح الخطبة أن ضمير مَنْ تقدم رمزه نازل منزلة المسمّى بصريح لفظه لا منزلة الرمز، فلهذا جمع بين الضمير في (وَعَنَهُمْ) وبين قوله (وَعَنْ حَفْصٍ)، فصار على إسكان ﴿فَأَلَقَتْ﴾ (عاصم بكماله - أي شعبة وحفص - وأبو عمرو وح) _____ زة). وق_____ رأ (ورش وابن كثير وابن ذكوان والكسائي) بالصلة. وسيأتي أن (قالون) له القصر، وأن (هشاماً) له القصر والصلة.

.....وَيَتَّقُ هُ حَمَى صَفْوَهُ قَوْمٌ بَخْلَفِ وَأَهْلًا

قال أبو شامة: قوله ﴿وَيَتَقَهُ﴾ مبتدأ وليس عطفاً على ﴿فَالْقَلْبَةُ﴾، والواو من نفس التلاوة. قرأ (بسكون الهاء مع كسر القاف) في ﴿وَيَتَقَهُ﴾ النور. مدلول (حَمَى) وهو (أبو عمرو)، ومدلول (صَفْوَةٌ) وهو (شعبة)، ومدلول (قَوْمٌ) وهو (خلاد). و(خلاد) له الخلاف في هذا الحرف، إذ له (السكون) و(الصلة). قال أبو شامة: قوله (يُخْلَفُ) ليس رمزاً، وكذلك كل ما جاء منه نحو: (يُخْلَفُهُ)، (يُخْلَفُهُمَا)، (يُخْلَفُهُم)، لأن المراد أن القارئ المذكور قبلها اختلفت الرواية عنه، فكأنه من تنمة ذكره.

س: من أين عُلِمَتِ الصلة في الوجه الثاني لـ (خلاد)؟

ج: عُلِمَ أن الوجه الآخر هو التحريك، لأنه لم يذكره بعد ذلك مع أصحاب القصر الذي هو الاختلاس، فَعُلِمَ أن الوجه الثاني هو الصلة. قال الضباع: والخلاف الذي ذكره لـ (خلاد) في هذه الكلمة مرتب لا مفرع، لأن الداني قرأها له على أبي الفتح فارس بإسكان الهاء، وعلى أبي الحسن طاهر بن غلبون بكسرها وصلتها. قال السخاوي: وقال (حَمَى صَفْوَةٌ قَوْمٌ): لأنهم احتجوا له بحجج مختلفة، فافهمها موقفاً. وقال أبو شامة: أي (حَمَى صَفْوَةٌ): أي: صفو إسكانه (قَوْمٌ يُخْلَفُ): أي: حماه جماعة بحجج مختلفة، ومعنى أنهل: سقاه النهل، وهو الشرب الأول، وَحَسُنَ استعارة النهل بعد ذكر الصفو، أشار بذلك إلى أنهم قاموا في نصره الإسكان بما انشروحت له الصدور، فهذا معنى ظاهر الكلام، والمراد بباطنه رموز القراء. وقال شعله: حفظ صفاء هذه القراءة جماعة بحجج مختلفة، وسقوا ألد السقي، وأشار بالنهل إلى أنه جاء على سَنَن كلام العرب. وقال السخاوي: والهاء في (صَفْوَةٌ) تعود على ﴿وَيَتَقَهُ﴾، أي صفو الإسكان فيه. وقال أبو شامة: وأفرد الضمير في (وَأَنهَلًا) رداً على لفظ (قَوْمٌ)، ويجوز أن يكون الضمير فيه لـ ﴿وَيَتَقَهُ﴾، أي: روى هذا الحرف القوم الذين حموه لما استنبطوا من المعاني والفوائد، أو يعود على الصفو وهو أليق، أي حموه مما يكدره حفظاً له بحاجتهم إليه فأنهلهم ورواهم.

ثم بيّن قراءة (حفص) لكلمة ﴿وَيَتَقَهُ﴾، قال الشاطبي:

وَقُلْ بِسُكُونِ الْقَافِ وَالْقَصْرِ حَفْصُهُمْ

أي: قراءة (حفصهم)، يعني: أن (حفصاً) يسكن القاف ويحرك الهاء بالكسر من غير صلة، وهذا معنى القصر وهو ترك الصلة. قال أبو شامة: لأن من أصل (حفص) أن لا يصل الهاء التي قبلها ساكن إلا في قوله: ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾ الفرقان.

س: قرأ (حفص) بسكون القاف، وضد السكون المطلق هو الفتح في مصطلحات الشاطبي،

فمن أين علم أن قراءة الباقيين بكسر القاف؟

ج: من لفظ الشاطبي للكلمة حيث أتى بها مكسورة القاف. وقرأ (ورش وابن كثير وابن ذكوان وخلف والكسائي) بكسر القاف وصلة الهاء. وقرأ (قالون) بكسر القاف وقصر الهاء، ولـ (هشام) وجهان: الأول كـ (قالون)، والثاني: بكسر القاف وصلة الهاء.

وَيَأْتِي لَدَى طه بِإِسْكَانٍ يُجْتَلَى

أراد ﴿يَأْتِي﴾ في سورة طه. قال أبو شامة: ومعنى: (لَدَى طه) أي عندها وفي أثناء آياتها، وسمي سورة هذا الحرف زيادة في البيان لا للتمييز، إذ ليس غيره. قرأ مدلول (يُجْتَلَى) وهو (السوسي) بإسكان الهاء. وقرأ (هشام) بالقصر مثل (قالون)، ولـ (هشام) الصلة أيضاً في الوجه الثاني. وقرأ الباقيون بالصلة. قال أبو شامة: ومعنى (يُجْتَلَى): أي ينظر إليه بارزاً غير مستتر، من قولهم: اجتليت العروس، يشير إلى أن الإسكان محكي مسطور في الكتب، فلا ينفي لعدم ذكر بعض المصنفين له كإبن الفحام في تجريده وغيره. وقال صاحب اللآلي: ولمّا ذكر الإسكان في هذه الكلم لمن ذكره تعيّن للباقيين التحريك، ولمّا كانت الحركة قد تكون موصولة وغير موصولة ذكر ما لهم من ذلك في قوله:

وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ بِخُلْفٍ وَفِي طه بِوَجْهَيْنِ بُجِّلَا
قال أبو شامة: يعني بـ (الْكُلِّ) جميع الألفاظ المجزومة في قوله:

وَسَكَنَ يُؤَدُّ مَعَ نُؤْلِهِ وَنُصْلِهِ وَنُؤْيِهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيَا حَلَا
وَعَنْهُمْ وَعَنْ حَفْصٍ فَأَلْفَهُ وَيَتَّقَهُ حَمَى صَفْوَهُ قَوْمٌ بِخُلْفٍ وَالْهَلَا
قرأ مدلول (بَانَ) وهو (قالون) بالقصر - وقصر الهاء عبارة عن ترك الصلة، ويسمى أيضاً الاختلاس - في: ﴿يُؤَدُّهُ﴾ موضعي آل عمران. ﴿نُؤْلِهِ﴾ / وَنُصْلِهِ﴾ النساء. ﴿وَعَنْهُمْ﴾

نُوتِهِ ﴿﴾ آل عمران والشورى. ﴿فَالْقَةَ﴾ النمل. ﴿وَسَقِّهِ﴾ النور. وقرأ مدلول (إِسَاءَةُ) وهو (هشام) بالقصر مثل (قالون)، ولـ (هشام) الصلة أيضاً في الوجه الثاني.

س: من أين عُلِّمَت الصلة لـ (هشام)؟

ج: قال أبو شامة: وقوله (بِخُلْفٍ) يعني عن (هشام)، لأنه الذي يليه، ولو كان الخلاف عنه وعن (قالون) لقال (بِخُلْفِهِمَا)، ولو كان عن ثلاثة لقال (بِخُلْفِهِمْ)، وكل هذا قد استعمله في نظمه كما سيأتي، واختلف الذي عن (هشام) وجهان: أحدهما: القصر وقد ذكره. والثاني: الصلة كسائر القراء، ولا يجوز أن يكون (الإسكان)، لأنه قد ذكر الإسكان عن الذين قرؤوا به ولم يذكر (هشاماً) معهم، وأما حرف طه ﴿يَأْتِيهِ﴾ فوصله (هشام) كسائر القراء غير (السوسي)، ولـ (قالون) وجهان: القصر والصلة، ولا يكون الإسكان لما ذكرنا. قال السخاوي: وقوله: (بَانَ إِسَاءَةُ) أي: ظهر نقله، أي: أنه ظاهر في كلام العرب بين. وقال أبو شامة: وقوله (بَانَ إِسَاءَةُ) رمز (قالون وهشام)، ومعناه في الظاهر أي: اتضحت لغته،

وظهر نقله، لأن قصر الهاء لغة فصيحة. قلت: ومنه قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ إبراهيم.

(تحريرات مهمة): ذكر الشاطبي أن (هشاماً) له (القصر والصلة) في ﴿يَأْتِيهِ﴾ طه، والحققون قالوا: إن (هشاماً) له الصلة فقط. قال الضباع: (...) إلا أن وجه القصر في ﴿يَأْتِيهِ﴾ لا ينبغي أن يقرأ به له من طريق النظم وإن كانت عبارته تعطي الوجهين، لأنه ليس من طريقه كما نبّه عليه في النشر) قال صاحب إتحاف البرية:

ويآته أتمن فقط عن هشام فادره لتجملا

أي قرأ بالإتمام، أي بالصلة.

والوجهان اللذان لـ (قالون) في كلمة ﴿يَأْتِيهِ﴾ في سورة طه كما قال الشاطبي:

..... وفي طه بوجهين بُجَلًا

فقرأة (قالون) بـ (القصر والصلة)، ولم يكن السكون لـ (قالون) هو الوجه الثاني له مع القصر لأن الشاطبي قيّد السكون لـ (السوسي)، إذا (قالون) له (القصر والصلة). قال الضباع: والخلاف المذكور عن (هشام) في الكلمات الست مرتب، لأن الداني قرأهن له

بالقصر على أبي الفتح فارس، وبالصلة على أبي الحسن، وكذلك خلاف (قالون) في ﴿يَأْتِيهِ﴾
﴿قَرَأَهَا الدَّائِي لَهُ عَلَى طَاهِرٍ بِالْقَصْرِ، وَعَلَى فَارِسٍ بِالصَّلَةِ﴾.

قال السخاوي: وقوله (بُجْلًا): أي: قرئ بوجهين فلم يطعن فيهما. وقال أبو شامة:
يشير إلى أن القصر أفشى من الإسكان في لغة العرب، ويجوز أن يكون التقدير: والحرف
الذي في طه (بُجْلًا) بوجهين. وقال صاحب اللآلئ: (بُجْلًا) أي: وقُرا وعُظِّما
لصحتهما رواية ولغة.

وقال الجعبري: (بُجْلًا) هذا الوجه، من شوائب الطعن لوضوح دليhle.

س: كيف قرأ (ورث وابن كثير وابن ذكوان وعاصم وحمزة والكسائي) ﴿وَمَنْ يَأْتِيهِ﴾؟
ج: يقرأون (بكسر الهاء وصلتها). قال أبو شامة: فإن قلت: هذه المواضع التي نص لبعض
القراء على إسكانها، من أين تُعلم قراءة الباقيين؟ قلت: قد سبق الإعلام بها في قوله:
وَمَا قَبْلَهُ التَّخْرِيبُ لِلْكَوْنِ وَصَلًا

كأنه قال: القراء كلهم على صلة الهاء إذا تحرك ما قبلها، واستثنى هؤلاء هذه المواضع
فأسكنوها. ثم قال الجعبري: ولما تم الكلام فيما قبله كسر، انتقل إلى ما قبله فتح:
وَإِسْكَانُ يَرْضُهُ يُمْنُهُ لُبْسُ طَيِّبٍ بِخُلْفِهِمْ
.....

أراد ﴿يَرْضُهُ﴾ سورة الزمر. قرأ (يسكون الهاء) مدلول (يُمنُهُ) وهو (السوسي)، ومدلول
(لُبْسُ) وهو (هشام)، ومدلول (طَيِّبُ) وهو (دوري البصري) بخلف عنهما، والضمير في
(بِخُلْفِهِمَا) يعود على (هشام ودوري البصري)، لأن الضمير يعود على أقرب مذكور،
وقرأ (هشام) بوجه ثان وهو (القصر)، و(دوري البصري) بوجه ثان وهو (الصلة) وسياقي بيان
ذلك في الشطر الآتي.

..... وَالْقَصْرَ فَأَذْكُرُهُ نَوْفَلًا
لَهُ الرَّحْبُ
.....

قرأ بقصر الهاء في ﴿يَرْضُهُ﴾ مدلول (فَأَذْكُرُهُ) وهو (حمزة)، ومدلول (نَوْفَلًا)
وهو (عاصم)، ومدلول (لَهُ) وهو (هشام)، ومدلول (الرَّحْبُ) وهو (نافع).
س: بين الوجه الثاني لـ (هشام ودوري البصري)؟

ج: قال أبو شامة: والخلف الذي لـ (الدوري) هو (الإسكان والصلة)، والذي لـ
(هشام) هما (الإسكان والقصر)، وعلم ذلك من جهة أنه ذكر (هشامًا) مع أصحاب القصر

في أوّل البيت ولم يذكر (الدوري) معهم، فكان - أي دوري البصري - مع المسكوت عنهم وهم أصحاب الصلة. وقال الضباع: وإيضاح الخلاف المذكور في هذه الكلمة عن (الدوري وهشام): أن الداني قرأها لـ (الدوري) بإسكان الهاء من طريق ابن فرح، وبالصلة من طريق أبي الزعراء، وقرأها لـ (هشام) بالإسكان على أبي الفتح فارس، وبالقصر على أبي الحسن طاهر.

س: وما كيفية قراءة (ابن كثير وابن ذكوان والكسائي) في موضع سورة الزمر؟

ج: يقرءون بالصلة مع ضم الهاء في ﴿يَرْضَهُ﴾، وعُلمت الصلة لهم لأن الشاطبي ذكر من يقرأ

بإسكان الهاء، وذكر من يقرأ بقصر الهاء، إذا الباقون وهم (ابن كثير وابن ذكوان والكسائي) يقرءون بالصلة مع ضم الهاء. قال القاضي: والضم يؤخذ من الشهرة، ومن القواعد العامة القاضية بأن (هاء الضمير) تضم إذا وقعت بعد فتح، أو ضم، أو ألف، أو واو.

قال أبو شامة: فإن قلت: هذه المواضع التي نص لبعض القراء على إسكانها من أين تُعلم قراءة الباقيين؟ قلت: قد سبق الإعلام بها في قوله:

وَمَا قَبْلَهُ التَّخْرِيبُ لِلْكَلِّ وَصَلًا

وهذه المواضع المسكّنة كلها قبل هاءاتها متحركات، فكانه قال: القراء كلهم على صلة الهاء إذا تحرك ما قبلها، واستثنى هؤلاء هذه المواضع فأسكنوها. قال السخاوي: وقوله (يُمنّهُ) بُسُّ طَيِّب: أشار به إلى تقوية الإسكان. وقال أبو شامة: وأخبر بظاهر لفظه عن الإسكان بأن (يُمنّهُ) بُسُّ طَيِّب: تقريراً له وإزالة للنفرة عنه. وقال صاحب اللآلي: وأشار بقوله (يُمنّهُ) بُسُّ طَيِّب: إلى تقوية الإسكان، جعل ما احتج له به بمنزلة لبس ملبوس يطيب للابس لستره إياه، يعني: أن الاحتجاج له سائر من طعن من يطعن فيه. قال أبو شامة: ومعنى (نُوفَلًا) النوفل: الكثير العطاء.

وقال صاحب اللآلي: (نُوفَلًا): من النفل، يعني الزيادة، يقال: رجل نوفل، أي كثير النوافل، أي: أذكره في حال اتصافك بذلك. وقال السخاوي: ومعنى: (لَهُ الرَّحْبُ): أشار إلى ظهور وجه القصر واتساعه في العربية، فيجد المتصدي لنصرته رحباً وسعة مجال من نقل ذلك لغة، وإبراز وجوه من التعليل يذكرها نوفل. وقال أبو شامة: الرحب السعة، أشار إلى شهرته وصحته، أي يجد المتصدي لنصرة القصر رحباً وسعة مجال من نقل ذلك لغة وقوة

تعليلية، ويجوز في قوله (وَالْقَصْرَ) وجهان: الرفع على الابتداء وخبره ما بعده، أو محذوف، أي: والقصر كذلك (يُمْنُهُ لُبْسٌ طَيِّبٌ)، أو والقصر مقروء به.

..... وَالزَّلْزَالُ خَيْرٌ يَرَهُ بِهَا وَشَرٌّ يَرَهُ حَرْفِيهِ سَكَنٌ لَيْسَهُلَا

(وَالزَّلْزَالُ): أي سورة الزلزلة. أراد ﴿يَرَهُ﴾ موضعي سورة الزلزلة فقط. والمراد بقوله (حَرْفِيهِ) أي: هائي الكناية في هذا اللفظ، حيث قرأ مدلول (لَيْسَهُلَا) وهو (هشام) بسكون الهاء في الكلمتين وصلًا ووقفًا، ولم ينبّه الشاطبي على سكون الهاء وصلًا لأن الوقف فيه السكون حتمًا وقطعًا لجميع القراء كما قال الشاطبي في باب الوقف على أواخر الكلم:

وَالْإِسْكَانُ أَصْلُ الْوُقُوفِ ...

أي أن الأصل في الوقف السكون، فعلم من ذلك أنه يريد السكون في الوصل لـ (هشام).

قال أبو شامة: وأما الوقف فبالإسكان لا صلة فيه لجميع القراء في جميع الهاءات وقد تقدّم

ذكره، وإنما أكثر من هذا البيان ولم يكتف بقوله: ﴿يَرَهُ﴾ كما نص على ﴿فَالْقَلَّةُ﴾

﴿يُؤَدِّهِ﴾ و﴿يَتَّقِهِ﴾ وغير ذلك حذراً من التي في سورة البلد في قوله: ﴿لَمْ يَرَهُ﴾

أحد، فنلك لم يذكر في التيسير فيها خلافاً. وقال الضباع: والتعيين مخرج لحرف

البلد وهو: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ لاتفاق السبعة على ضمه وصلته من هذه الطرق. قال

السخاوي: وقوله (لَيْسَهُلَا): وذلك أنه إذا وصل (يرهو) بواو التقى واوان في قوله: (

يرهو وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ وَالْعَدِيدَتِ) وهو ثقيل في اللفظ، وفي

الإسكان تخفيف لذلك النقل. وقال أبو شامة: والألف في: (لَيْسَهُلَا): للثنية، أي: ليسهل

الحرفان بالإسكان، وأشار بقوله: (لَيْسَهُلَا) إلى ثقل الصلة هنا من جهة أن بعد كل هاء

منهما واوًا، فيلتقي واوان لأن هذه الصلة إنما اعتبارها في الوصل، وتسهيل اللفظ به إذ

الخلافاً إنما هو في حال الوصل دون الوقف. واقرأ لـ (هشام) هذه الآية وصلها بالسورة

التالية دون بسملة:

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا

يَرَهُ (٨) ﴿وَالْعَدِيدَتِ صَبِيحًا﴾ (٩)

س: وما قراءة الباقي غير (هشام) في حرف ﴿يَرَهُ﴾ في سورة الزلزلة؟

ج: يقرءون بضمها وإشباعها وصلًا- حيث وقعت الهاء بين متحركين- وبسكونها وقفًا.

قال أبو شامة: فإن قلت: هذه المواضع التي نص لبعض القراء على إسكانها من أين تُعلم قراءة الباقيين؟ قلت: قد سبق الإعلام بها في قوله:

وَمَا قَبْلَهُ التَّخْرِيكُ لِلْكَلِّ وَصَلًا

وهذه المواضع المسكنة كلها قبل هاءاتها متحركات، فكأنه قال: القراء كلهم على صلة الهاء إذا

تحرك ما قبلها، واستثنى هؤلاء هذه المواضع فأسكنوها.

وأخيراً كلمة ﴿أَرْجِهْ﴾ في سورة الأعراف والشعراء حيث قال الشاطبي:

وَعَى نَفَرٌ أَرْجِهْ بِالْهَمْزِ سَاكِنًا وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفٍّ دَعْوَاهُ حَرَمَلًا
وَأَسْكِنُ نَصِيرًا فَازَ وَأَكْسِرُ لَغَيْرِهِمْ وَصَلَهَا جَوَادًا دُونَ رَبِّبٍ لِّتَوْصَلَا
قرأ مدلول (نَفَرٌ) وهم (ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر) - (أَرْجِهْ) في الأعراف والشعراء، بزيادة همزة ساكنة بين الجيم والهاء، والباقون بتركها- لأن ضد الهمز تركه -.

وقال صاحب اللآلي: فإن قيل: ما ذُكِرَ ربما أوهم أنهم متفقون على الهمز مختلفون في حركته وسكونه؟ قيل: إذا احتمل الكلام ما يليق وما لا يليق، حُمِلَ على ما يليق، ولا يليق بما ذكره سوى ما ذكرته، ثم انتقل إلى الكلام في الهاء. قرأ مدلول (لَفٍّ دَعْوَاهُ حَرَمَلًا) وهم (هشام وابن كثير وأبو عمرو) بضم الهاء في الموضعين، وقرأ مدلول (نَصِيرًا فَازَ) وهما (عاصم وحمزة) بإسكانها فيهما، والباقون بكسرها فيهما بقوله (وَأَكْسِرُ لَغَيْرِهِمْ)، أي لغير الذين ضموا والذين سكّنوا، وهم (نافع وابن ذكوان والكسائي)، وقرأ مدلول (جَوَادًا دُونَ رَبِّبٍ لِّتَوْصَلَا) وهم (ورش وابن كثير والكسائي وهشام) بصلة حركة الهاء فيهما بحرف مدّ لفظي، والباقون بقصر الهاء فيهما. قال السخاوي: وقد أوجز في هذا النظم في حكاية المذاهب في هذا الحرف، فجمع أصحاب الهمز، وأصحاب الضم في الهاء، وأصحاب الإسكان، وأصحاب الكسر، وأصحاب الوصل. وقال صاحب اللآلي:

١- (قالون): بترك الهمز لأنه ليس من (نَفَرٌ)، وبكسر الهاء، لأنه داخل فيمن أراد بقوله (وَأَكْسِرُ لَغَيْرِهِمْ)، وبالقصر، لأنه لم يذكره في أصحاب الصلة.

٢- (ورش والكسائي): مثل قراءة (قالون)، إلا أنهما - أي (ورش والكسائي) - يصلان الهاء بياء، لأنه ذكرهما في أصحاب الصلة.

٣- (ابن كثير وهشام) قرأ بالهمز، لأنهما من (كَفَرٌ)، وبضم الهاء وصلتها بواو، لأنه ذكرهما مع أصحاب الصلة.

٤- (أبو عمرو) قرأ بالهمز، لأنه من (كَفَرٌ)، وبضم الهاء وبالقصر، لأنه لم يذكره في أصحاب الصلة.

٥- (ابن ذكوان) قرأ بالهمز، لأنه من (كَفَرٌ)، وبكسر الهاء، لأنه داخل فيمن أراد بقوله: (وَأَكْسَرُ)

لغيرهم، وبترك الصلة، لأنه لم يذكره مع أصحابها.

٦- (عاصم وهزاة) قرأ بترك الهمز، لأنهما ليسا من (كَفَرٌ)، وبإسكان الهاء، لأنه نص لهما على ذلك (وَأَسْكَنُ نَصِيرًا فَآزَ).

قال أبو شامة: فقد وافق (ابن كثير) على مذهبه في الصلة راويان، كل واحد منهما في حرف واحد: أحدهما في صلة الضم بواو وهو (هشام) في هذا الحرف (أَرْجَتْهُ)، والآخر في

صلة الكسر بياء وهو (حفص) في ﴿فِيهِ مَهَكَانَا﴾ وقد تقدّم. و(أبو عمرو): ضم من غير صلة على أصله، و(قالون) قصر الهاء فكسرها من غير صلة على أصله في المواضع المجزومة كلها.

فالخاصل أن في كلمة ﴿أَرْجَتْهُ﴾ ست قراءات: ثلاث لأصحاب الهمز:

لـ (ابن كثير وهشام) وجه. ولـ (أبي عمرو) وجه. ولـ (ابن ذكوان) وجه.

وثلاث لمن لم يهمز: لـ (عاصم وهزاة) وجه. ولـ (الكسائي وورش) وجه.

ولـ (قالون) وجه. وقد جمعت هذه القراءات الست في بيت واحد:

في النصف الأول قراءات الهمز الثلاث، وفي النصف الآخر قراءات من لم يهمز الثلاث. فقلت:

وأرجته مل والضم حز صله دع لنا وأرجه ف نل صل جي رضي قصره بلا

فابتدأت بقراءة (ابن ذكوان) ولم أخف تصحيفها بغيرها إذ لا يمكن في موضعها من جهة

الوزن شيء من القراءات الست إلا قراءة (أبي عمرو) وهي مبينة بعدها. وقراءة (قالون)

ستبين في آخر البيت مع أن صورة الكتابة مختلفة، فتعين ما ابتدأت به لـ (ابن ذكوان)،

وجميع الكلمات المجزومة (الخمس عشرة) توصل بالياء إلا كلمتين ﴿يَرْزُهُ﴾ ﴿يَرْزُو﴾،

فإنهما يوصلان بالواو، وفي ﴿أَرْجَتْهُ﴾ من وصل هامزاً فبالواو، - (ابن كثير وهشام)

- وغير الهامز يصل بالياء.

س: مَنْ انفرد من القراء بقراءته لكلمة ﴿أَرْجِهْ﴾ في الأعراف والشعراء؟
 ج: ١- (قالون). ٢- (أبو عمرو). ٣- (ابن ذكوان).

س: اثنان من القراء اجتمعا على قراءتها بالضبط فمن هما؟
 ج: ١- (ورث والكسائي). ٢- (ابن كثير وهشام). ٣- (عاصم وحزة).

والخلاصة: أن هذه الكلمة فيها (ست قراءات)، ولا يخفى على المتأمل استنباط كل قراءة من النظم، وإليك هذه الطريقة الجيدة - بإذن الله - لاستخراج أحكامها، فإذا قرأت الأبيات وشرحها ستجد هذه الترجمة مع كل واحد من القراء والرواة في هذا الجدول المنظم الميسر:

كلمة ﴿أَرَجَّةٌ﴾ في سورة الأعراف والشعراء.

١- قالون	بترك الهمز	كسر الهاء	قصر الهاء
٢- ورش	بترك الهمز	كسر الهاء	صلة الهاء
٣- ابن كثير	باهمz الساكن	ضم الهاء	صلة الهاء
٤- أبو عمرو	باهمz الساكن	ضم الهاء	قصر الهاء
٥- هشام	باهمz الساكن	ضم الهاء	صلة الهاء
٦- ابن ذكوان	باهمz الساكن	كسر الهاء	قصر الهاء
٧- عاصم	بترك الهمز	سكون الهاء	
٨- حمزة	بترك الهمز	سكون الهاء	
٩- الكسائي	بترك الهمز	كسر الهاء	صلة الهاء

قال أبو شامة: ومعنى (وَعَى نَفَرٌ) : أي: حفظ، أي: حفظ مدلول (نَفَرٌ). وقال شعله: النفر: الطائفة من الأنام. قال أبو شامة: فضم الهاء مع الهمز هو الوجه، فلهذا قال: (لَفَّ دَعْوَاهُ حَرَمَلًا)، والهاء في دعواه للضم، والحرمل: نبت معروف له في الأدوية مدخل، أشار بذلك إلى ظهور وجه الضم مع الهمز، أي: في طَيِّ الدعوة به ما يبين حسنه وجودة القراءة به. وقال السخاوي: والحرمل من الأدوية القلبية المفرحة، أشار بذلك إلى ظهور وجه الضم. وقال في قراءة سكون الهاء: (نَصِيرًا فَآزَ): قال أبو شامة: أي: ناصراً فائزاً بظهور الحجة. وقال السخاوي: ومعنى (جَوَادًا دُونَ رَبِّبٍ لِّتَوْصَلًا): (جَوَادًا) هو الفرس الظاهر الجودة، لأن الواصل يجري كجره لظهور وجه قرأته، أو (جَوَادًا): يعني الرجل الكريم الذي له جود، فيكون معناه سخياً لوصولها، كأنه ندبه إلى مواصلة هذه القراءة لَمَّا لم يرتب فيها ضعيف المعرفة إذ وصل علمها إلى كل واحد، ولهذا قال (دُونَ رَبِّبٍ لِّتَوْصَلًا)، أي لا تسهر ولا يطعن عليك جاهل وإن كان مَنْ لم يصل لا يبالي بطعنه.

(استدراك أبي شامة): قال أبو شامة عند قول الشاطبي:

وَعَى نَفَرٌ أَرْجَتْهُ بِالْهَمْزِ سَاكِئًا وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفَّ دَعْوَاهُ حَرَمَلًا

وقوله (بِالْهَمْزِ) يؤخذ منه أن قراءة الباقيين بلا همز، ولم تكن له حاجة إلى قوله (سَاكِنًا)، فإنه قد لفظ به كذلك، فإن قلت فيه زيادة بيان، قلت: صدقت، ولكنه يلبس الضد، إذ يلزم من ذلك أن يكون الضد فتح الهمز كقوله في فرش حروف سورة البقرة:

وَيَطْهَرُونَ فِي الطَّاءِ السُّكُونُ وَهَآؤُهُ يُضْمُ وَخَفَا إِذْ سَمَا كَيْفَ غَوْلًا

فإن ضد السكون فيها فتح الطاء. وقال الشاطبي في فرش حروف سورة الشعراء:

..... وَالْأَيْكَةِ اللَّامُ سَاكِنٌ مَعَ الْهَمْزِ وَأَخْفِضُهُ وَفِي صَادَ غَيْطَلًا

فإن ضد السكون فيها فتح اللام. وقال الشاطبي في فرش حروف سورة سبأ:

..... مِنْسَأَتُهُ سُكُو نُ هَمْزَتِهِ مَاضٍ وَأَبْدَلُهُ إِذْ خَلَا

فإن ضد السكون فيها فتح الهمزة، وعذره في ذلك أن الهمز هو صاحب الضد، فضده لا

همز، كما ذكر ذلك في: ﴿لَيْكَةِ﴾ ﴿وَالصَّبِيعِينَ﴾ ﴿وَالصَّبِيعُونَ﴾. وقال الشاطبي في البقرة:

وَفِي الصَّبَابِينَ الْهَمْزُ وَالصَّابِثُونَ خُذْ

ولم يقدح في ذلك وصفه الهمز بالسكون، وهذا كما أن الحركة ضدها السكون، ولا يقدح في ذلك ذكره الكسر والضم والفتح معها على ما مهّدناه في شرح الخطبة، و(سَاكِنًا) حال من الهمز، ولو قال مكانه (فيهما) لكان جيداً، وارتفع الإيهام المذكور. وقال صاحب اللآلئ: فإن قيل: ما ذُكِرَ ربما أوهم أنهم متفقون على الهمز مختلفون في حركته وسكوته؟ قيل: إذا احتمل الكلام ما يليق وما لا يليق، حُمِلَ على ما يليق، ولا يليق بما ذكره سوى ما ذكرته.

أسئلة حول باب (هاء الكناية)

س: يَبْنِ مَنْ قَرَأَ بِالْإِسْكَانِ، أَوِ الصَّلَةِ، أَوِ الْقَصْرِ، فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ:

﴿فِيهِ مُهَآئَا﴾ الفرقان. ﴿يُودَوَ﴾ موضعي آل عمران

﴿تُولِيهِ - وَتُصْلِيهِ﴾ النساء ﴿تُؤْتِيهِ﴾ آل عمران والشورى

﴿فَالْقَةِ﴾ النمل. ﴿وَيَتَقِيهِ﴾ النور.

﴿يَأْتِيهِ﴾ في سورة طه. ﴿يَرِضُهُ﴾ الزمر

﴿يَرَهُ﴾ موضعي الزلزلة فقط. ﴿أَرْجِيهِ﴾ الأعراف والشعراء

(المدة والقصر)

إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَاوُهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوْ الْوَأُو عَنْ صَمٍّ لَقِيَ الْهَمْزَ طَوَّلاً

فَإِنْ يَنْفَصِلُ فَالْقَصْرُ بَادِرُهُ طَالِبًا بِخُلْفِهِمَا يُرْوِيكَ دَرًا وَمُخَضَّلًا

كَجِيٍّ وَعَنْ سُوءٍ وَشَاءَ اتِّصَالُهُ وَمَقْصُولُهُ فِي أُمِّهَا أَمْرُهُ إِلَى

(البيان والتفصيل والإيضاح) ل (المدة والقصر)

قال الجعبري: قدّم المدّ على القصر وإن كان فرعاً لعقد الباب له. وقال السمين: فإن قيل: كان ينبغي تقديم الإمالة، لإمالة ﴿هُدًى﴾ وقفاً ثم همز ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ ثم تفخيم لام ﴿الْمَلَاةَ﴾ لتقدم ذلك كله على قوله: ﴿يَمَّا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾؟ فالجواب: أن: ﴿هُدًى﴾ لَمَّا لم يعمل وصلاً - والوصل هو الأصل - اقتضى النظر تأخير الإمالة إلى حيث ما يمال في الوصل والوقف، ولذلك اقتضى النظر تأخير ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ لكونه همزاً إلى ما بعد الهمزتين، واقتضى تأخير اللامات إلى ما بعد الرءاء لتناسبهما في الاختلاف. ومعنى المدّ في اللغة الزيادة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُمَدِّدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَبَجَعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَبَجَعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾ (١٢) نوح وقوله تعالى: ﴿إِذْ نَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمَدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُزْلَلِينَ﴾ (١٢٤) بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمَدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ (١٢٥) آل عمران. ومعنى المدّ في الاصطلاح: إطالة الصوت بحرف من حروف المدّ واللين الثلاثة، أو بحرف من حرفي اللين إذا لقي حرف المدّ أو حرفي اللين همزاً أو سكوناً.

س: وما حروف المدّ واللين الثلاثة وشروطها؟

ج: ١- الألف، ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، ولم يذكر الشاطبي شرطاً للألف فقال: (إِذَا أَلِفٌ) لأن (الألف) لا تقع إلا بعد فتحة، لأنها ساكنة حتماً

مفتوح ما قبلها لزوماً نحو: ﴿السَّمَاءُ﴾ ﴿شَاءَ﴾ ﴿الْمَاءُ﴾ ﴿يَشَاءُ﴾ ﴿الدُّعَاءُ﴾.

٢- الواو الساكنة المضموم ما قبلها، وذكر الشاطبي (الواو) بعد ضم بقوله: (أَوِ الْوَاوُ عَنْ ضَمِّ) نحو ﴿سَوْءٌ﴾ ﴿قُرْءٍ﴾ فقوله: (أَوِ الْوَاوُ عَنْ ضَمِّ) أي بعد ضم، وأسكن الياء في (لَقِي) ضرورة، وقيد الواو بضمه قبلها لأنه قد يقع قبل (الواو) فتحة، نحو: ﴿سَوْءَةٌ﴾. وحكم ذلك سيأتي. فالواو لا تكون حرف مدّ ولين إلا بشرطين:
١- أن تكون ساكنة. ٢- أن تكون حركة ما قبلها من جنسها، أي ضمة.

وإذا كانت الواو متحركة نحو: ﴿وَاللَّهُ﴾ أو كانت ساكنة وحركة ما قبلها ليست من جنسها نحو: ﴿خَوْفٌ﴾ لا تكون حينئذ حرف مدّ ولين.
٣- الياء الساكنة المكسور ما قبلها، وذكر الشاطبي (الياء) إذا وقعت بعد كسرة بقوله (أَوِ يَأْوُهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ) نحو: ﴿وَجَاءَ﴾ ﴿سَيِّءٌ﴾ ﴿سَيِّئَةٌ﴾، وقيد الياء بكسرة قبلها لأنه قد يقع قبل (الياء) فتحة نحو: ﴿الْخَيْرَاتِ﴾ ﴿كَهَيْئَةٍ﴾، فالياء لا تكون حرف مدّ ولين إلا بشرطين: ١- أن تكون ساكنة. ٢- أن تكون حركة ما قبلها من جنسها، أي كسرة.

وإذا كانت الياء متحركة نحو: ﴿يَأْتِيهَا﴾ أو حركة ما قبلها ليست من جنسها نحو: ﴿أَلْبَيْتِ﴾ لا تكون حينئذ حرف مدّ ولين. قال صاحب اللآلئ: (أَوِ يَأْوُهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ) فإضاف الياء إلى ضمير الألف، لِمَا بينهما من الاصطحاب في المدّ، والهاء في (أَوِ يَأْوُهَا) تعود على الألف، لأنها أختها في المدّ، أو تعود على حروف الهجاء للعلم بها. وقيد (الواو) بضم ما قبلها ولم يشترط سكونها، وكذلك (الياء) بكسر ما قبلها ولم يشترط سكونها اعتماداً على أن السكون يفهم من الأمثلة التي ذكرها بقوله:
كَجِيٍّ وَعَنْ سُوءٍ.....
س: وما هما حرفي اللين؟

ج: ١- الواو الساكنة المفتوح ما قبلها نحو: ﴿خَوْفٌ﴾ ﴿السَّوْءُ﴾ ﴿الْيَوْمَ﴾.
٢- الياء الساكنة المفتوح ما قبلها نحو: ﴿بَيْتٍ﴾ ﴿خَيْرٌ﴾ ﴿وَالصَّيْفُ﴾.
قال القاضي: ولا يتحقق هذا المدّ إلا إذا وجد سببه، وسببه إمّا همز، أو سكون، والهمز إمّا أن يوجد بعد حرف من حروف المدّ واللين الثلاثة، وإمّا أن يوجد قبله، فإن وُجد معه

واجتمع معه في كلمة واحدة سُمِّي المد حينئذٍ مدّاً متصلاً نحو: ﴿جَاءَ﴾ ﴿قُرْءُ﴾
﴿يُضَىءُ﴾.

- وإن وُجِدَ بعده وكان حرف المدّ في آخر الكلمة، والهمز في أول الكلمة التالية سُمِّي المدّ حينئذٍ مدّاً منفصلاً نحو: ﴿يَأْتِيهَا﴾ ﴿قُرْأَ أَنْفُسَكُمْ﴾ ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ﴾.

- وإن وُجِدَ الهمز قبل حرف من حروف المدّ سُمِّي المدّ مدّ بدل نحو: ﴿ءَامَنُوا﴾ ﴿أَوْثُوا﴾

﴿إِيْنَا﴾، وإن وُجِدَ الهمز بعد حرف من حرفي اللين سُمِّي المدّ حينئذٍ مدّ لين نحو: ﴿كَهَيْتَهُ﴾ ﴿سَوَاءَ﴾ ﴿شَيْئاً﴾، وإن وُجِدَ بعد حرف المدّ السكون، فإنّما أن يكون ثابتاً وصلاً ووقفاً، وإنّما أن يكون ثابتاً وقفاً فقط، فإن كان ثابتاً في الحالين سُمِّي المدّ مدّاً لازماً نحو: ﴿الضَّالِّينَ﴾ ﴿أَتَحْتَجُجُونِي﴾ وإن كان ثابتاً في حال الوقف فقط سُمِّي المدّ عارضاً للسكون نحو: ﴿مَنَابٍ﴾ ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿نَسْتَعِثُّ﴾.

والمعنى الثاني للمدّ: هو إثبات حرف المدّ وهو الألف في الكلمة من غير إطالة الصوت، كقول الشاطبي في فرش حروف سورة الشعراء:

وَفِي حَدِرُونَ الْمُدَّ مَا تُسَلُّ
.....

أي قرأ مدلول (ما تُسَلُّ) وهم (ابن ذكوان وعاصم وحمزة والكسائي) بالمدّ، أي: بإثبات حرف الألف بعد الحاء كما قرأها (حفص) ﴿حَدِرُونَ﴾، وقرأ الباقر بالقصر، أي بحذف الألف (حَدِرُونَ). ومعنى القصر في اللغة: هو الحبس والمنع، يقال: قصرت فلاناً عن حاجته، أي منعتة منها، ومنه قوله: ﴿حُرِّمَتْ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ الرحمن. وقوله: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتُ الْظُّرْفِ عَيْنٌ﴾ الصافات. وقوله: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتُ الْظُّرْفِ أَنْزَابٌ﴾ ص. وقوله:

﴿فِيهِنَّ﴾

قَصِيرَاتُ الْظُّرْفِ لَمْ يَطْمِئِنَّ إِنْشُ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانُّ ﴿الرحمن﴾. وفي الاصطلاح كما قال القاضي: له معنيان أيضاً: الأول: ترك إطالة الصوت وإثبات حرف المدّ واللين، أو حرف اللين من غير زيادة عليهما كقوله:

فَإِنْ يَنْفَصِلَ فَالْقَصْرُ بَادِرُهُ طَالِبَا

بِخَلْفِهِمَا يُرْوِيكَ ذَرّاً وَمُخَضَّلاً

وكقوله:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لَوَرْشٍ مُطَوَّلًا
وَوَسْطُهُ قَوْمٌ كَأَمَنْ هُوَلًا ءِ إِلَهَةً آتَيْنِ لِلْإِيمَانِ مُثَلًّا

الإطلاق الثاني: حذف حرف المد من الكلمة، كقوله في فرش حروف سورة النساء:

وَفِي عَاقِلَتٍ قَصْرٌ ثَوِي.....

﴿عَقِلَتْ﴾ النساء. قرأ مدلول (ثَوِي) وهم (الكوفيون) بالقصر، أي بحذف الألف بعد العين، وقرأ الباقون بالمد، أي بإثبات الألف بعد العين كما لفظ بها الشاطبي (عَاقِلَتٍ).

وكقوله في فرش حروف سورة النبأ:

وَقُلْ لِّئِنَّ الْقَصْرُ فَاشٍ.....

﴿لِّئِنَّ﴾ النبأ. قرأ مدلول (فَاشٍ) وهو (همزة) بالقصر، أي بحذف الألف بعد اللام (لِّئِنَّ)، وقرأ الباقون بالمد، والمراد به إثبات الألف بعد اللام كما لفظ بها الشاطبي كـ (حفص). قال القاضي: فإن المراد حذف حرف وهو الألف بعد العين في المثال الأول، واللام في المثال الثاني.

(وإليك بعض أحكام المد المتصل)

إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَأُوْهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوْ الْوَأُوْ عَنْ ضَمٍّ لَقِيَ الْهَمْزُ طَوَّلًا
يتحدث الشاطبي في البيت الأول عن المد المتصل، وعلم أن مراده المد المتصل من قوله في الشطر الثاني:

فَإِنْ يَنْفَعُ صِلٌ.....

إذا كان حديثه في البيت الأول عن المد المتصل، وأتى بأمثلة للمد المتصل حيث قال:

كَجِيٍّ وَعَنْ سُوءٍ وَشَاءَ اتَّصَالُهُ.....

- فمعنى قول الشاطبي:

إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَأُوْهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوْ الْوَأُوْ عَنْ ضَمٍّ لَقِيَ الْهَمْزُ طَوَّلًا
أي: إذا لقي حرف المد همزاً طوّل حرف المد، أي: زيد في مدّه على ما فيه من المدّ الأصلي لجميع القراء. قال أبو شامة: أي: إذا لقيت الألف الهمز، وذكر في هذا البيت حروف المدّ الثلاثة وهنّ (الألف) و(الياء) و(الواو)، ولم يقيّد (الألف)، لأنها لا تقع إلا بعد فتحه، وقيّد (الياء) بكسرة قبلها، و(الواو)، بضمة قبلها، لأن كل واحدة منهما يجوز أن

يقع قبلها فتحة نحو: ﴿كَيْتَةً﴾ ﴿سَوَّةً﴾، ولذلك حُكِمَ سَيَّي. وشرط (الياء) (الواو) أيضاً أن يكونا ساكنين، وأما (الألف) فلا تكون إلا ساكنة، فالألف لا يزال حرف مد، وأما أختاها فبشرطين: أحدهما: السكون. والثاني: أن يكون حركة ما قبلهما من جنسهما، قبل الياء كسرة، وقبل الواو ضمة، فحينئذ يكونان حرفي مد نحو: ﴿قَالَ﴾ ﴿وَقِيلَ﴾ ﴿يَقُولُ﴾ ينطق في هذه الثلاثة بعد القاف بمدة ثم لام، فإذا اتفق وجود هـز بعد أحد هذه الحروف طوّل ذلك المدّ استعانة على النطق بالهمز محققاً وبياناً لحرف المدّ خوفاً من سقوطه عند الإسراع لخفائه، وصعوبة الهمز بعده، وهذا عام لجميع القراء إذا كان ذلك في كلمة واحدة، نص على ذلك جماعة من العلماء المصنّفين في علم القراءات من المغاربة والمشاركة، وعُلم أن المدّ لجميع القراء من الإطلاق، لقوله (طُولاً)، أي: طوّل حرف المدّ فازداد مدّاً، وعبر عن المدّ بقوله (طُولاً)، لأن المدّ هو إطالة الصوت بالحرف الممدود، والضمير في (طُولاً) لحرف المدّ مطلقاً، أي الذي (لَقِيَ) الهمز، ومعنى (طُولاً): مدّ، لأن حرف المدّ كلما طوّل ازداد مدّاً، وحروف الهجاء يجوز تأنيثها وتذكيرها، فلهذا أنث في قوله (أَوْ يَأْوُهَا)، وذكر في قوله: (لَقِيَ الْهَمَزَ طُولاً).

س: بين مراتب القراء في المدّ المتصل؟

ج: قال صاحب اللآلئ: سوى - رحمه الله - بين القراء في العبارة بالتطويل في هذا القسم، وأما صاحب التيسير فإنه قال: أطولهم مدّاً (ورش وحمزة). ودونهما (عاصم). ودونه (ابن عامر) و(الكسائي). ودونهما (أبو عمرو) من طريق أهل العراق، أي من رواية (الدوري) عن (اليزيدي) عن (أبي عمرو). و(قالون) من طريق أبي نشيط بخلاف عنه.

ثم قال صاحب التيسير: وهذا كله على التقريب من غير إفراط، وإنما هو على قدر مذاهبهم في التحقيق والحد، وكذلك رتب ابن غلبون.

وكان الناظم يقرأ في هذا القسم بمدّتين: طوّل لـ (ورش) و(حمزة)، ووسطى لمن بقي. ويقول: هذه المراتب في المدّ لا تتحقق - أي المراتب التي ذكرها صاحب التيسير - وربما أدى ذلك إلى ما لا يجوز من الطول والقصر.

وقال ابن القاصح: ويعلل عدوله - أي الشاطبي - عن المراتب الأربع التي ذكرها صاحب التيسير وغيره بأنها لا تتحقق، ولا يمكن الإتيان بها في كل مرة على قدر السابقة. والأولى لمن قرأ من هذه القصيدة أن يسلك طريقة الناظم.

(استدراك أبي شامة): وضاق على الناظم تمثيل (الألف) من القرآن في هذا البيت وإن كان حاصلًا من جمعه بين المثالين في قوله: (أُمُّهَا أُمْرَةٌ)، لأن الغرض تصوير المثال، ومثاله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾.

(استدراك صاحب اللآلئ): أتى في هذا البيت بأمثلة النوعين وأسقط من المنفصل مثال (الألف) لعدم تأتیه له، ولو قال:

وَالْآخِرَ قَالُوا إِنْ يَمِزْ أَنْ وَلَا إِلَى

لأتى بالجميع. قال السمين: يريد قوله: ﴿وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ الأنعام ﴿يَمِزْ أَنْ يُوصَلَ﴾ البقرة ﴿مُذَبِّدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا النساء. قال أبو شامة: وفي: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ مدان، مدّ ألف (ها) من المنفصل، ومدّ الألف الأخيرة من المتصل فاعلم ذلك. قال أبو شامة: (يُرويك) من الري الذي هو ضد العطش، والدر: اللبن نفسه، يقال: درّت السماء أي: كثر مطرها، واخضل الشيء إذا أصابه البلل، وشيء خضل أي: رطب، واخضل النبات الناعم، وكل هذا ثناء على القصر، أي (بَادِرَةٌ) يثلج له صدرك بما يدر من فوائد وينسكب من معاني استحسانه، وهو اختيار المبرّد. وقال صاحب اللآلئ: وذكر الإرواء والدر والإخضال تنبيهاً على حسنه. أي القصر.

وقال ابن القاصح: وإنما أمر بمبادرة القصر لأصالته، ولأن المدّ فرع.

خلاصة أحكام المدّ المنفصل والمتصل على مذهبي: الإمام: (الدائي) والإمام (الشاطبي)

الإمام الشاطبي		الإمام الداني		أسماء البدور والشهب
المتصل	المنفصل	المتصل	المنفصل	
٦	٦	٦	٦ حركات	ورش وحمزة
٤	٤	٥	٥	عاصم
٤	٤	٤	٤	ابن عامر والكسائي
٤	٢	٣	٢	ابن كثير والسوسي
٤	٢	٣	٢	قالون ودوري البصري على وجه قصر المنفصل
٤	٤	٣	٣	قالون ودوري البصري على وجه توسط المنفصل

وخلاصة مذاهب القراء في المدة المنفصل والمتصل من طريق الشاطبية كالتالي:

- ١- قرأ (قالون ودوري البصري) بقصر المنفصل، ولهما توسط المنفصل، وقرأ بتوسط المتصل
- ٢- قرأ (ابن كثير والسوسي) بقصر المنفصل، وتوسط المتصل قولاً واحداً.
- ٣- قرأ (ابن عامر والكسائي وعاصم) بتوسط المنفصل والمتصل قولاً واحداً.
- ٤- قرأ (ورش وحزمة) بإشباع المنفصل والمتصل قولاً واحداً. (قال القاضي: هذا هو المعتمد، المقروء به، والمعول عليه في المدين). ونقل السخاوي عن شيخه الشاطبي أنه كان يقرئ بالمراتب السابقة. وأذكرك بقول ابن القاصح: ويعلل عدولة - أي الشاطبي - عن المراتب الأربع التي ذكرها صاحب التيسير وغيره بأنها لا تتحقق، ولا يمكن الإتيان بها في كل مرة على قدر السابقة، والأولى لمن قرأ من هذه القصيدة أن يسلك طريقة الناظم. وقال الضباع عن المراتب التي ذكرها العلامة السخاوي: وهو الذي استقر عليه رأي المحققين من أئمتنا قديماً وحديثاً، وذهب جماعة إلى الإشباع قولاً واحداً في المتصل مع إجراء أحد القولين المذكورين في غيره.

فوائد من كتاب البدور الزاهرة للعلامة القاضي حول باب المدة والقصر مع ذكر مذاهب القراء العشرة: ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾ هو مدة منفصل: وقد قرأ بقصره (قالون والدوري عن أبي عمرو) بخلاف عنهما، و (السوسي وابن كثير وأبو جعفر ويعقوب) من غير خلاف عنهما.

وقرأ الباقيون بمدّه، وهو الوجه الثاني لـ (قالون والدوري عن أبي عمرو)، والقراء الذين مذهبهم (مدة المنفصل) متفاوتون في مدّه: فأطولهم فيه مدّاً (ورش وحزمة)، وقدّر المدّ عندهما بثلاث ألفات، والألف حركتان بحركة الأصبغ قبضاً أو بسطاً، فيكون المدّ عندهما (ست حركات).

ويليهما في المدّ (عاصم)، وقدّر عنده بألفين ونصف، أي: بخمس حركات، ويليه (الشامي والكسائي وخلف العاشر) في اختياره، وقدّر عندهم بألفين، أي: بأربع حركات، ويليهما (قالون والدوري عن أبي عمرو) على وجه المدّ لهما في المنفصل - وقدّر عندهما بألف ونصف، أي:

بثلاث حركات، هذا مذهب القراء العشرة في (المدة المنفصل).

وأما مذهبهم في (المتصل) فإليك بيانه: فأما (ورش وحزمة) فيمدّانه بمقدار ثلاث أنفثات، أي (ست حركات)، فلا فرق عندهما بين (المنفصل والمتصل) في مقدار المدّ، وأما (عاصم) فيمدّه

كالمتفصل بقدر ألفين ونصف، وأمّا (ابن عامر والكسائي وخلف العاشر) في اختياره فيمدّونه كالمفصل أيضاً قدر ألفين، وأمّا (قالون ودوري أبي عمرو وابن كثير والسوسي وأبو جعفر ويعقوب) فيمدّونه قدر ألف ونصف. وهذا كله مبني على ما ذهب إليه (الداني) وبعض العلماء: أن للمدّ أربع مراتب: طولى: لـ (ورش وحمزة) وقدّرت بثلاث ألفات كما سبق، وهذا في المتصل والمفصل معاً. الثانية: دونها لـ (عاصم)، وقدّرت بألفين ونصف، وهذا في المتصل والمفصل أيضاً. الثالثة: دون الثانية لـ (ابن عامر والكسائي وخلف العاشر) في اختياره، وقدّرت بألفين فقط، وهذا في المتصل والمفصل كذلك. الرابعة: دون الثالثة وقدّرت بألف ونصف، وهذا في المتصل لـ (قالون ودوري أبي عمرو وابن كثير والسوسي وأبي جعفر ويعقوب).

وأمّا في (المفصل) فلا تتحقق هذه المرتبة إلا لـ (قالون ودوري أبي عمرو) على وجه المدّ لهما، وأمّا (المكي والسوسي وأبو جعفر ويعقوب) فليس لهم في (المفصل) إلا القصر كما سبق.

وذهب فريق من المحققين ومنهم الشاطبي إلى أن للمدّ مرتبتين فحسب: طولى: لـ (ورش وحمزة) في المفصل والمتصل، وقدّرت بثلاث ألفات كما تقدّم. ووسطى: وقدّرت بألفين فقط وهى في المتصل لـ (قالون وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر

وعاصم والكسائي وأبي جعفر ويعقوب وخلف العاشر) في اختياره، وأمّا في (المفصل) فهي لـ (قالون ودوري أبي عمرو) على وجه المدّ لهما، ولـ (ابن عامر وعاصم والكسائي وخلف العاشر) عن نفسه، وأمّا (ابن كثير والسوسي وأبو جعفر ويعقوب) فلا تتحقق عندهم هذه المرتبة، لأن مذهبهم قصر المفصل كما علمت. (...) وينبغي أن تعلم أنك إذا قرأت لـ (قالون) مثلاً بمدّ (المفصل) قدر ألف ونصف على المذهب الأوّل، تبيّن أن تسوّى به (المتصل) فتمدّه قدر ألف ونصف كذلك، وإذا مددت المفصل لـ (قالون) مثلاً قدر ألفين على المذهب الثاني تبيّن أن تمدّ (المتصل) له قدر ألفين كذلك. وإذا قرأت لـ (عاصم) بمدّ (المفصل) قدر ألفين ونصف على المذهب الأوّل، وجب أن تمدّ المتصل هذا المقدار. وإذا قرأت لـ (عاصم) بمدّ (المفصل) قدر ألفين فقط على المذهب الثاني، تبيّن مدّ (المتصل) هذا القدر أيضاً، وهكذا، فيجب رعاية كل مذهب على حدة، وعدم خلط مذهب بآخر. ولنضرب لك مثلاً يوضح هذين المذهبين أتمّ إيضاح، فنقول: إذا

اجتمع (المنفصل والمتصل)، كما إذا قرأت من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَيَا آخِرَةَ هُمْ يُؤْمِنُونَ﴾ (١) أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ

﴿٥﴾ البقرة. فإذا قرأت لـ (قالون أو ابن كثير أو أبي عمرو أو أبي جعفر أو يعقوب) بقصر المنفصل، جاز لك في (المتصل) مده ثلاث حركات على المذهب الأول، وأربعاً على المذهب الثاني، - وإذا قرأت لـ (قالون والدوري عن أبي عمرو) بمدّ (المنفصل) ثلاث حركات على المذهب الأول، تعيّن في (المتصل) مده كذلك.

- وإذا قرأت لهما بمدّ (المنفصل) أربعاً على المذهب الثاني، تعيّن مدّ (المتصل) كذلك.
- وإذا قرأت لـ (عاصم) بمدّ (المنفصل) خمس حركات على المذهب الأول، مددت (المتصل) خمساً كذلك، وإذا مددت (المنفصل) أربعاً على المذهب الثاني، مددت له (المتصل) كذلك.

وليس لـ (ابن عامر والكسائي وخلف العاشر) عن نفسه إلا المدّ بقدر ألفين فقط على كلا المذهبين، سواء في ذلك (المتصل والمنفصل)، كما أنه ليس لـ (ورش وحمة) على كلا المذهبين إلا المدّ بقدر ثلاث ألفات، لا فرق في ذلك بين (المتصل والمنفصل)، فتدبر، وهذا إذا تقدّم (المنفصل على المتصل) كما ذكر، أما إذا تقدّم المتصل على المنفصل، كما إذا قرأت قوله

تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٦) خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشًوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٧﴾ البقرة.

- فإذا قرأت لـ (قالون أو دوري أبي عمرو) بمدّ (المتصل) ثلاثاً على المذهب الأول، مددت (المنفصل) ثلاثاً، أو قصرته، - وإذا مددت (المتصل) لهما أربعاً على المذهب الثاني، مددت (المنفصل) أربعاً، أو قصرته، - وإذا قرأت لـ (ابن كثير أو السوسي أو أبي جعفر أو يعقوب) بمدّ (المتصل) ثلاثاً على المذهب الأول، أو أربعاً على المذهب الثاني، قصرت (المنفصل) فقط، لأن مذهبهم فيه القصر لا غير، - وإذا قرأت لـ (الشامي أو الكسائي أو خلف العاشر) عن نفسه بمدّ (المتصل) أربعاً، مددت (المنفصل) كذلك، إذ ليس لهم في المدين إلا هذا المقدار على كلا المذهبين، - وإذا قرأت لـ (عاصم) بمدّ (المتصل) خمساً على المذهب الأول تعيّن مدّ (المنفصل) خمساً، وإذا مددت له (المتصل) أربعاً على

المذهب الثاني، تعين مدّة (المنفصل) كذلك، وقد علمت أن (ورشاً وحمزة) ليس لهما في المدين إلا الإشباع على كلا المذهبين.

واعلم أن من يمدّ المتصل بقدر ألف ونصف وصلاً، يمدّه كذلك وقفاً، ويجوز له في حالة الوقف مدّة بقدر ألفين، أو ثلاث، مراعاة للسكون العارض، ومن يمدّه بقدر ألفين في حالة الوصل يمدّه كذلك في حالة الوقف، ويجوز له مدّة في هذه الحالة بقدر ثلاث ألفات، ومن يمدّه حالة الوصل قدر ألفين ونصف، يمدّه كذلك في حالة الوقف، ويجوز له مدّة حينئذ بقدر ثلاث ألفات، ومن يمدّه وصلاً بقدر ثلاث ألفات، لا يجوز له وقفاً إلا ذلك، وكل هذا مع السكون المحض ومع الإشمام إن كان مرفوعاً، وأمّا الرّوم فلا يكون إلا كحالة الوصل، فلا يمدّ في حالة الرّوم إلا بمقدار ما يمدّ عند الوصل، ولا يجوز القصر لأحد، لأن في ذلك إلغاء السبب الأصلي وهو الهمز واعتبار السبب العارض وهو السكون. قال صاحب إتحاف البرية:

ومنفصلاً أشبع لورش وحمزة كمتصل والشام مع عاصم تلا
 بأربعة ثم الكسائي كذا اجعلن وعن عاصم خمس وذا فيهما كلا
 ومنفصلاً فاقصر وثلث ووسطن لقالون والدوري كموصول انقلا
 ولكن بلا قصر وعن صالح ومك لتصل ثلث ووسطه تفضلا
 مع القصر في المفصول صاح وثلثن ووسط لموصول على القصر تجملا
 وفي أربع قصر أتى مع أربع وفي الخمس خمس ذي المراتب جملا
 وفي ذي اتصال حيث ثلث فاقصرن لمنفصل وامدد ثلاثاً لتعدلا
 وفي أربع قصر أتى مع أربع وفي الخمس خمس ذي المراتب جملا
 (تنبيهات مهمة حول رواية (قالون) عند جمع القراءات العشر):

١- (اعلم أن (قالون) له (القصر والتوسط) في المدّة المنفصل، وله سكون، وصلة ميم الجمع).

٢- جرت العادة عند بعض القراء أن البدء يكون برواية (قالون)، وقراءته بقصر المنفصل وسكون ميم الجمع وفتح ﴿التَّوْرَةِ﴾.

٣- إذا قلتُ (قالون بالصلة)، فالمراد (صلة ميم الجمع بمقدار حركتين).

٤- وإذا قلتُ (قالون بتوسط الصلة)، فالمراد (توسط صلة ميم الجمع بمقدار أربع حركات قبل همزة القطع فقط)، مثل: ﴿وَخَلَقْنَاكَ أَزْوَاجًا﴾، وإلا فالصلة بمقدار (حركتين) إن

لم يكن بعدها همزة القطع.

٥- إذا قلتُ (قالون بالتوسط والسكون) فالمراد (توسط المنفصل وسكون ميم الجمع).

٦- إذا قلتُ (قالون بالتوسط والصلة) فالمراد (توسط المنفصل وصلة ميم الجمع بمقدار حركتين).

٧- إذا قلتُ (قالون بتوسط الصلة والمنفصل) فالمراد (توسط صلة ميم الجمع بمقدار أربع حركات قبل همزة القطع) وسبق بيان ذلك.

٨- كلمة ﴿التَّوْرَةِ﴾ (قالون) فيها (الفتح والتقليل): وقد اختار العلامة/ عبدالفتاح القاضي في كتابه القيم - الدور الزاهرة - أنها إذا اجتمعت مع (المدّة المنفصل وميم الجمع) أن فيها (خمسة أوجه)، وقد قرأتُ في الختمة الأولى والسند الأول لي بالأوجه الخمسة كما قال القاضي، وقرأتُ بالأوجه الثمانية كما ذكر (السفاقي) في غيث النفع، في الختمة الثانية والسند الثاني لي، وأرجو أن لا يكون ذلك مثار جدل بين إخواني طلبة العلم (وَالْأَمْرُ لَيْسَ مَهْولًا)، وسبق في سورة أم القرآن التدريب على الحكم السابق.

(مذاهب القراء في مدّة البدل)

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُعَيَّرٍ فَقَصُرَ وَقَدْ يُرَوَّى لَوَرْشٍ مُطَوَّلًا
وَوَسَطُهُ قَوْمٌ كَأَمَّنَ هَؤُلَاءِ إِلَهَةً آتَى لِلْإِيمَانِ مَثَلًا

سِوَى يَاءٍ إِسْرَءِيلَ

..... أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٌ كَقُرْآنٍ وَمَسْئُولًا اسْأَلَا

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ الْوَصْلِ إِيْتِ

وَبَعْدَهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ

..... آلَانَ مُسْتَفْهِمًا تَلَا

وَعَادَ الْأُولَى.....

.....وَابْنُ غَلْبُونٍ طَاهِرٌ بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ قَالَ وَقَوْلًا

(مذاهب القراء في مدّ البدل)

قال ابن القاصح: ولما فرغ من حرف المدّ الواقع قبل الهمزة، انتقل إلى حرف المدّ الواقع بعدها.

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصَرَ وَقَدْ يُرْوَى لِرِوَايَةِ مُطَوَّلًا
وَوَسَطَهُ قَوْمٌ كَأَمَنْ هُوَلًا ۞ آلهة آتَى لِلإِيمَانِ مُثَلًّا

والهمز الثابت: هو الهمز المحقق الذي لم يطرأ عليه تغيير، أي الباقي على لفظه وصورته نحو:

﴿أَمَنْ الرَّسُولُ﴾ ﴿وَعَاتَى أَلَمَالٍ﴾ ﴿لَا يَلْفُ ثُرَيْشٍ﴾ ﴿أُوتُوا الْكِتَابَ﴾
﴿يُتُوسًا﴾ ﴿رَبُّوهُ﴾ ﴿مُتَكُونٌ﴾ ﴿أَوْحَى﴾ ﴿أُوتِيْتُمْ﴾.

والهمز المغيّر: هو الهمز الذي لحقه التغيير، إما بنقل حركته إلى ما قبله نحو: ﴿مَنْ
أَمَنْ﴾ ﴿قَدْ أُوتِيْتِ﴾ ﴿بِالْإِيمَانِ﴾ ﴿أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ﴾ ﴿قُلْ إِي وَرَيْ﴾. وإما
مغيّر بتسهيل بين بين نحو: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ أَمَنْتُمْ بِهِ﴾ الأعراف. ﴿قَالَ أَمَنْتُمْ لَهُ﴾
طه والشعراء. ﴿وَقَالُوا أَلَهْتُنَا﴾ الزخرف. ﴿جَاءَ آلُ لُوطٍ﴾ الحجر. ﴿جَاءَ
آلُ فِرْعَوْنَ﴾ القمر. وإما مغيّر بالإبدال ياءً خالصة نحو: ﴿لَوْ كُنْتَ هَتُولَاءَ آلهة مَا
وَرَدُّوهُآ﴾ الأنبياء، فقراءة (ورش) بإبدال همزة ﴿آلهة﴾ ياءً في الوصل بعدها ألف،
فهي حرف مدّ بعد همز مغيّر، وكذلك: ﴿مَنْ أَلَمَاءَ آيَةٍ﴾ الشعراء.

س: بَيِّنْ مذاهب القراء في مدّ البدل من خلال قول الشاطبي السابق؟

ج: ١- القصر أي حركتان لجميع القراء. لقول الشاطبي:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصَرَ

٢- الطول: لـ (ورش) فقط أي: ست حركات. لقول الشاطبي:

..... وَقَدْ يُرَوَّى لِرِوْشٍ مُطَوَّلًا

٣- التوسط: لـ (ورش) فقط. لقول الشاطبي:

وَوَسْطَهُ قَوْمٌ

أي: (وَوَسْطَهُ قَوْمٌ) من أهل الأداء. قال أبو شامة: ولم يذكر صاحب التيسير غيره.

وقال الضباع: ولم يذكر صاحب التيسير إلا التوسط، فالقصر والمدّ من زيادات القصيد. قال أبو شامة: فقد صار لـ (ورش) ثلاثة أوجه في هذا النوع، (القصر) كسائر القراء، والمدّ المتوسط، والمدّ الطويل.

(استدراك أبي شامة): ولا مانع من أن يكون لفظ (قَوْمٌ) في بيت الشاطبي رمزاً لـ (خلاد) على اصطلاحه كما قال فيما مضى في باب هاء الكناية:

..... وَيَتَقَبَّضُ حَمَى صَفْوَةٍ قَوْمٌ بِخُلْفٍ وَأَنْهَلًا

فكان ينبغي له أن يأتي بلفظ يزيل هذا الاحتمال، نحو أن يقول:

وبالمدة الوسطى

أو يقول:

ووسطه أيضاً كـ ءَامَنَ

والخلاصة: ليست القاف رمزاً لـ (خلاد) كما نبّه على ذلك أبو شامة.

س: وضّح المواضع التي قرأها (ورش) بقصر البدل، وامتنع فيها التوسط والطول؟

ج: قال أبو شامة: ثم إن بعض القائلين بالمدّ في هذا النوع، قد استثنوا له مواضع فلم يعدوها، وقد ذكرها الناظم فقال:

سِوَى يَاءِ إِسْرَءِيلَ

١- الياء في كلمة ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ في جميع القرآن. قال أبو شامة: في كلمة ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ حرفاً

مدّ، الألف قبل الهمزة، والياء بعدها، فمدّ (الألف) من باب المتصل، ومدّ (الياء) من هذا

النوع المختص لـ (ورش)، وأكثر ما تجيء كلمة: ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ بعد كلمة ﴿يَبْنِي﴾،

فيجتمع ثلاث مدات، مدّ ﴿يَبْنِي﴾ من المنفصل، وفي ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ مدتان مع طول

الكلمة وكثرة دورها فاستثنى مدّ (الياء) تخفيفاً فترك، فأخبر الشاطبي أن من لم يقصر لـ

(١٩م - في ظلال القراءات - ج١)

٢- أن يكون قبل الهمز ساكن صحيح متصل نحو: ﴿قُرْآنٍ﴾ ﴿مَسْئُولًا﴾ ﴿مَذْمُومًا﴾
﴿الْقُرْآنِ﴾ ﴿الظَّمْعَانُ﴾. قال أبو شامة: قوله (اسْأَلْ): أي أسأل عن علته وبحث عنها
واكتشفها. وقال الشاطبي (أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ) احترازاً من حرف المدّ الواقع بعد همز،
وقع هذا الهمز بعد متحرك نحو: ﴿سَآوِي﴾، فيه (القصر والتوسط والطول)، و(أو) في
قوله: (أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ) بمعنى الواو، أراد: وما بعد ساكن كما قال بعد ذلك:

وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ إِيْتِ.....
 وقال الشاطبي (صَحِيح) احترازاً من حرف المدّ الواقع بعد همز، هذا الهمز بعد ساكن غير صحيح وهو حرف المدّ نحو: ﴿فَإِنْ قَاءُوا﴾ ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَيْصِيهِ﴾. ففيه (القصر والتوسط والطول)، وحرف اللين نحو: ﴿سَوَّاهُمَا﴾ ﴿سَوَّاهُمَا﴾ ﴿أَلَمَوْدَّةُ﴾ وحكمها سيأتي. وقلنا متصل احترازاً من حرف المدّ الواقع بعد همز، وقع هذا الهمز بعد ساكن صحيح منفصل عن الهمز، بأن يكون هذا الساكن في كلمة، والهمز في كلمة أخرى نحو: ﴿مَنْ ءَامَنْ﴾ ﴿مَنْ أَوْقَ﴾ ففيه (القصر والتوسط والطول)، ووضح الشاطبي الاحتراز السابق من خلال ضرب الأمثلة:

..... أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٌ كَمَا قُرِئَ إِنِ وَمَسْئُولًا اسْأَلَا

ثم ذكر باقي المستثنى:

وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ اِيْتِ.....

٣- عند البدء بهمزة الوصل فيها (القصر) قولاً واحداً لـ (ورش) كسائر القراء نحو:

﴿ اَنْتَ بِقُرْءَانٍ ﴾ يونس. ﴿ اَنْذَن لِي وَلَا نَفَيْتَنِي ﴾ التوبة. ﴿ اَوْثَمِنَ اَمْنَتَهُ ﴾ البقرة.

﴿ اَفْتُونِي بِكِتَابٍ ﴾ الأحقاف. ﴿ اَتْتُوا صَفًّا ﴾ طه. ﴿ اَتَيْنَا بِمَا نَعِدُنَا ﴾ الأعراف.

٤- قال القاضي: وقد ترك الناظم قاعدة مستثناة أيضاً، وكان عليه أن ينبه عليها وهي: أن يقع حرف المد بعد الهمز بدلاً من التنوين نحو: ﴿دُعَاءٌ﴾ ﴿وَنِدَاءٌ﴾ ﴿عُكَّاءٌ﴾

حَطَّاءٌ ﴿ عند الوقف على هذه الكلمات، فلا يجوز في حرف المد في هذه الكلمات لـ (ورش) إلا القصر. قال أبو شامة: واتفقوا على منع المد في الألف المبدلة من التنوين بعد الهمزة نحو:

﴿مَاءٌ﴾ ﴿جُفَاءً﴾ ﴿عِشَاءً﴾ ﴿أَعْدَاءً﴾ ﴿فِدَاءً﴾ ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ ﴿هَبَاءً﴾ ﴿جَزَاءً﴾ ﴿إِنشَاءً﴾ ﴿مَلَجَنًا﴾. قال صاحب إتحاف البرية:

..... ولا مد أيضاً حيث تنويناً ابديلاً

قال أبو شامة: وأما نحو: ﴿رَمَا الْقَمَرَ﴾ ﴿تَرَمَّا الْجَمْعَانِ﴾ ﴿تَبَوَّءُوا الدَّارَ﴾، مما حذف منه حرف العلة لساكن بعده في الوصل، فإذا وقفت عليه وقفت على حرف العلة ومددته لأجل الهمزة قبله. قال القاضي: وأما ﴿رَمَا الْقَمَرَ﴾ ﴿تَرَمَّا الْجَمْعَانِ﴾، ﴿تَبَوَّءُوا الدَّارَ﴾ عند الوقف على ﴿رَمَا﴾، ﴿تَرَمَّا﴾، ﴿تَبَوَّءُوا﴾ فيحوز في حرف المد فيها الأوجه الثلاثة لـ (ورش). قال أبو شامة: فهذا آخر ما استثنى بعد همز ثابت، وهذا آخر باب (المد والقصر) في كتاب التيسير، وزاد صاحب القصيدة عليه في هذا الباب من قوله:

..... وَبَعَثَهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ.....

إلى آخر قوله:

..... وَفِي وَاوٍ سَوَاتٍ خِلَافٍ لِرِوْشِهِمْ.....

إلا أن الداني ذكر مدّ نحو: ﴿شَيْءٌ﴾ ﴿شَيْئًا﴾ ﴿كَهَيْشَةٍ﴾ ﴿سَوَاءً﴾ في أول البقرة.

ثم ذكر الناظم ما استثنى من هذا النوع بعد همز مغير فلم يمد لـ (ورش) فقال:

..... وَبَعَثَهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ.....

٥- كلمة ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ حيث جاءت وكيف تصرف، لـ (ورش) فيها القصر قولاً واحداً

واستدراك العلماء على الشاطبي قوله:

..... وَيَعْضُهُمْ يُؤْخِذُكُمْ.....

إذ إن معناه: وبعضهم استثنى ﴿يُؤْخِذُكُمْ﴾، فيؤخذ منه أن البعض الآخر لم يستثنها، وأجرى فيها (التوسط والطول)، فنبه العلماء والمحققون على أن أهل الأداء أجمعوا على قصر الألف في

﴿يُؤْخِذُكُمْ﴾ حيث جاءت وكيف تصرف. قال القاضي: قول الناظم: (وَيَعْضُهُمْ يُؤْخِذُكُمْ): يدل بمنطوقه على أن بعض أهل الأداء الناقلين قراءة (ورش) استثنى الألف من كلمة:

﴿يُؤْخِذُكُمْ﴾ فلم يوسطها ولم يمدّها، ويدل بمفهومه على أن البعض الآخر أجراها كغيرها فأجاز فيها (التوسط والمدة)، مع أن هذه الكلمة مستثناة بالإجماع كما تقدّم، فكان على الشاطبي أن ي حذف كلمة (وَيَعْضُهُمْ). وقال الضباع: وقول الناظم:

..... وَيَعْضُهُمْ يُؤْخِذُكُمْ.....

تعبه المحقق ابن الجزري في نشره بأن رواة المدّ كلهم مجمعون على استثنائه فلا خلاف في قصره، واعتذر عنه في النشر بعدم ذكره في التيسير. قال الجمزوري:

ومدّ ﴿يُؤْخِذُكُمْ﴾ وتوسطه منع لورش وفي النشر على القصر عوّلوا وقال صاحب إتحاف البرية:

يُؤْخِذُكُمْ فاقصر فقط عند ورشهم

س: وهل نص الإمام الداني على استثناء ﴿يُؤْخِذُكُمْ﴾ من التوسط والطول؟

ج: نعم، نص الداني على ذلك في غير كتاب التيسير، حيث قال الداني في كتاب (الإيجاز):

أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين في قوله: ﴿يُؤْخِذُكُمْ﴾ حيث وقع. وقال

أبوشامة: فقد نص الداني على أن استثناء ﴿يُؤْخِذُكُمْ﴾ يجمع عليه، فكان يلزمه ذكره في

كتاب التيسير، ثم قال: وزاد بعضهم ثلاثة أحرف في: ﴿ءَالَتْنَ﴾ المستفهم بها في

موضعي يونس، و﴿عَادَا الْأَوَّلَى﴾ في سورة النجم. قلت: فهذه الثلاثة هي التي جعلها الداني

من استثناء بعضهم، فأدخل الشاطبي فيها ﴿يُؤْخِذُكُمْ﴾ لما رأى بعض المصنفين قد

قرنها بهنّ.

(استدراك أبي شامة): ولم يذكر استثناء ما تصرف منها - أي كلمة ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ - وكان يلزمه ذكره لئلا يتوهم تخصيصها بذلك.

..... آلان مُسْتَفْهِمًا تَلَا

س: ما حكم الألف التي بعد اللام في ﴿ءَالَتْن﴾ المستفهم بها في موضعي يونس؟
ج: أولاً: (ورش) اختص بنقل حركة الهمزة وقفا ووصلاً - سواء كانت فتحة أو ضمة أو كسرة - إلى الحرف الساكن قبلها مع حذف الهمزة، ووافقه (همزة) عند الوقف.

ثانياً: كلمة: ﴿ءَالَتْن﴾ المستفهم بها في موضعي يونس منهم من أجرى فيها (القصر)، ومنهم من أجرى فيها (القصر والتوسط والطول)، أعني الألف التي بعد اللام، وهي في قوله تعالى: ﴿ءَالَتْن وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ يونس. ﴿ءَالَتْن وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ يونس. قال أبو شامة: ثم قال (ءَالَتْن مُسْتَفْهِمًا)، أي هو من جملة ما استثنى بعضهم، أي بعضهم تَلَا ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ كيف ما وقع، و﴿ءَالَتْن﴾ في حال استفهامه به، و﴿عَادَا الْأُولَى﴾ بغير مد.

(استدراك أبي شامة): وفي ﴿ءَالَتْن﴾ مدتان، لم يبين المستثنى منهما، إحداها بعد همزة الاستفهام، والثانية بعد اللام وهي المستثناة، بين ذلك المهدي وابن شريح.
وقال الشاطبي (مُسْتَفْهِمًا) لكي يخرج نحو: ﴿أَلَتْن حَصَّصَ الْحَقُّ﴾، ﴿قَالُوا أَلَتْن جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾، ﴿أَلَتْن خَفَّفَ﴾ فيه (القصر والتوسط والطول) - (ورش). قال أبو شامة: وأما ﴿أَلَتْن خَفَّفَ﴾ فليس فيه إلا مدة واحدة، واحترز بقوله (مُسْتَفْهِمًا) عن هذا ونحوه، ونظمت أنا بيتاً نطقت فيه بما لا يحتمل غير الاستفهام، وأدرجت ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ مع الجمع عليه في الاستثناء على ما ذكره الداني، ولم أقيده بالضمير ليشمل المواضع كلها، وأوضحت ما بعد همز الوصل بأن ذلك في حال الابتداء، وصرحت بالتمثيل بـ (آيت) فقلت:

وما بعد همز الوصل بدءاً كآيت مع يؤاخذ زاد البعض ءَالَتْن قصر لا

أي موضع الاستثناء في ﴿ءَالَتْن﴾ قصر لامها، وهو ترك المد بعد الهمزة الثانية المنقول حركتها إلى اللام، ففي البيت الذي نظمته خمسة أشياء وهي:

- تصريح التمثيل بـ ﴿أَنْتِ﴾ وذكر البدء إدراج ﴿يُؤَاخِذُ﴾ مع المستثنى المتفق عليه، وتعريفه من الضمير ليعمّ. بيان موضع المستثنى من ﴿ءَأَلَكُنْ﴾. ثم تم المستثنى فقال:

وَعَادَ الْاُولَى.....

س: ما حكم البديل في كلمة ﴿عَادَا الْاُولَى﴾ في سورة النجم؟
ج: قال الضباع: وهو من المغير بالنقل أيضاً، وقد استثناهما الداني في جامعه، ولم يستثنها في تيسيره، فعلى استثنائها لا يجوز فيها غير (القصر)، وعلى عدمه تجري فيها الثلاثة. والخلاصة: منهم من أجرى فيها (القصر)، ومنهم من أجرى فيها (القصر والتوسط والطول).

قال الضباع: وإذا أتى معها بدل آخر كما إذا وصلت بقوله تعالى: ﴿فَيَأْتِيءَ الْاِلَهَ رَبِّكَ نَتَمَارِي﴾

فحاصل ما يترتب فيها على الخلاف المذكور أنه يكون فيها خمسة أوجه: القصر في ﴿عَادَا الْاُولَى﴾ مع الثلاثة في غيره، ثم توسطهما ومدّهما. وإلى ذلك أشار في إتخاف البرية بقوله:

وَعَادَا الْاُولَى فاقصرنه وثلاثين لهمز وتوسط وامدد الكل محفلاً

وقيد الشاطبي ﴿الْاُولَى﴾ بقوله ﴿عَادَا﴾ لأن قوله: ﴿سِيرَتَهَا الْاُولَى﴾ طه، وقوله: ﴿فَلِلَّهِ الْاٰخِرَةُ وَالْاُولَى﴾ النجم ونحوهما، فيه (القصر والتوسط والطول) لـ (ورش). وقال أبوشامة عند قول الشاطبي:

وَعَادَ الْاُولَى.....

ولم يسمح له - أي الشاطبي - النظم أن يلفظ بـ ﴿عَادَا الْاُولَى﴾ على قراءة (ورش)، فلفظ بها على قراءة (همزة) إذا وقف عليها في بعض الوجه، وأمّا قراءة (ورش) فيإدغام التنوين في اللام بعد نقل حركة الهمزة إليها.

..... وَأَبْنُ غُلْبُونٍ طَاهِرٌ بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ قَالَ وَقَوْلًا

أي أن طاهر بن غلبون قال (بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ)، وأخذ به وقرأ الناس به.

قال أبو شامة: وعنى بجميع الباب كل ما كان حرف المدّ فيه بعد همز ثابت أو مغيّر، وابن غلبون مبتدأ، وظاهر عطف بيان، مّيزه بذلك من أبيه، كل واحد منهما يقال له ابن غلبون، وكلاهما من علماء القراءات المصنّفين فيها، فالأب مصنّف كتاب (الإرشاد)، وشيخ أبي محمد مكّي بن أبي طالب، وهو أبو الطيّب عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون الحلبي نزيل مصر، وابنه أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم، وهو مصنّف كتاب (التذكرة)، وشيخ صاحب التيسير، وقوله (وَقَوْلًا): أي قول (ورشاً) بذلك، أي: جعله هو المذهب له، وما سواه غلطاً ووهماً، وقد قرر ذلك في كتاب التذكرة فأحسن، وما قال به ابن غلبون هو الحق، وهو اختيار ناظم القصيدة فيما أخبرني الشيخ أبو الحسن عنه. وقال صاحب اللآلئ: كان - رحمه الله - أي ابن غلبون - يمنع المدّ وينكره، ويجعل القول به وهماً وغلطاً، ويقول (ورشاً) بالقصر، أي يجعله قولاً له، ويمنع أن يكون المدّ قراءة له، وإنما اعتمد على رواية البغداديين، فأما المصريون فإنهم رَوَوْا التمكنين عن (ورش).

وقال القاضي: ويصح أن يكون معناه أن (ابن غلبون) قول أي: نسب القول والافتراء والوهم إلى مَنْ نقل (التوسط والمدّ) عن (ورش) في هذا النوع من المدّ. وقال (الضباع): وهي حكاية لا معول عليها. قلت: وسوف نقرأ - بإذن الله تعالى - بالأوجه الثلاثة - (ورش) في البديل إلا ما استثنى، مع مراعاة تحريرات (ذوات الياء) مع أوجه البديل، والصور الإحدى عشرة لها حكم خاص، وسيأتي بيان ذلك في موضعه. واقرأ هذه الآيات برواية (ورش)

﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (١١٢) ﴿البقرة.

﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ (١١٤) ﴿البقرة.

﴿الَّذِينَ آمَنَتْهُمْ أَكْتَبَ يَعرِفُونَهُ كَمَا يَعرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ (١١٦) ﴿البقرة.

﴿قَالُوا حَرِّقُوهُ وَانصُرُوا آلِهَتَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾ (٦٨) ﴿الأنبياء.

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ وَلَئِنْ جَاءَ نَصْرٌ مِنْ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ﴾

﴿١٠﴾ ﴿العنكبوت.

﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَبْسُتُ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا

الظَّالِمُونَ﴾ (٤١) ﴿العنكبوت.

(تحريرات مهمة) في اجتماع البدل مع العارض في قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَيَآخِرَةَ هُمْ يُؤْمِنُونَ ۝١﴾ البقرة. ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ ۝٩٠﴾ آل عمران لـ (ورش) ستة أوجه: - قصر البدل، وعليه في العارض ثلاثة أوجه (القصر والتوسط والمد). - وتوسط البدل، عليه (توسط العارض ومدّه)، ومدّ البدل عليه (مدّ العارض) فقط. ثم قال الشاطبي:

وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أَصْلًا

وَمَدٌّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاحِ مُشْبَعًا

وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّوْلِ فَضْلًا

وَفِي نَحْوِ طِهِ الْقَصْرِ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ

وَمَا فِي أَلْفٍ مِنْ حَرْفٍ مَدٍّ فَيُمَطَّلًا

بعض أحكام المد اللازم

وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ

قال القاضي: لما فرغ من الكلام عن حرف المدّ الذي يجتمع مع الهمز، سواء كان حرف المدّ قبل الهمز أو بعده، تكلم هنا على حرف المدّ الذي يقع بعده السكون، والسكون الذي يقع بعد حرف المدّ قسمان: سكون لازم للحرف من الكلمة لا ينفك عنه وصلًا ولا وقفًا، والقسم الثاني: سيأتي ذكره في الشطر الثاني، وقد بسّين الناظم في الشطر الأوّل من البيت حكم القسم الأوّل، فأخبر أن حرف المدّ الواقع قبل الساكن الذي سكونه لازم في الوصل والوقف مقروء بالمدّ المشبع عن كل القراء، سواء كان الساكن مدغمًا في غيره نحو: ﴿

أَصْلَينِ ﴿الطَّائِمَةُ﴾ ﴿الصَّائِغَةُ﴾ ﴿وَحَاجَّةُ قَوْمِهِ﴾ ﴿قُلْ أَلَذَّكَرَيْنِ﴾ ﴿اللَّهُ
خَبِيرٌ﴾ ونحو: ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا﴾ ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾ في قراءة (البري) ونحو: ﴿وَالصَّفَاتِ صَفًا﴾
﴿فَالزَّجَرَتِ زَجْرًا﴾ ﴿فَالثَّلِيَّتِ ذِكْرًا﴾ ﴿وَالذَّيْبَتِ ذَرَوًا﴾ في قراءة (حمزة)، ﴿
فَالْمُلْقِيَتِ ذِكْرًا﴾ ﴿فَالْمُغِيرَتِ صُبْعًا﴾ في قراءة (خلاد عن حمزة). أم لم يكن الساكن
مدغمًا في غيره نحو: ﴿أَلْتَنَنَ﴾ في الموضعين بيونس على وجه الإبدال، و ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ
ذِي الذِّكْرِ﴾ و ﴿قَ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ ﴿تَ وَالْقَلْبِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ ﴿وَحَيَايَ﴾
في قراءة من أسكن الياء، وكذا ما سيأتي في قراءة (ورش) من الإبدال في ﴿أَنذَرْتَهُمْ﴾
﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ﴾. وعلى هذا يكون المراد بالمد في قول الناظم:

وَعَنْ كُلِّهِم بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ

المد المشبع المقدر بست حركات، ويكون المراد من قوله (سَاكِنٍ) في قوله: (مَا قَبْلَ
سَاكِنٍ) الحرف الساكن الذي سكونه لازم وصلًا ووقفًا. قال أبو شامة: وشرط الإدغام
المذكور أن يكون في كلمة، أو واقعة بعد التقاء الكلمتين كما مثلنا، فإن كان الإدغام في
الكلمة الثانية سابقًا لالتقاءهما، فإن حروف المد تحذف حينئذٍ نحو: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾
﴿وَقَالُوا أَلْخُذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾، وكذا الساكن غير المدغم نحو: ﴿وَإِذَا الْجِبَالُ﴾ ﴿وَقَالَا
أَلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾. والخلاصة: أنه لا مد وصلًا في نحو: ﴿قَالُوا أَطِئْنَا﴾ ﴿أُولَى الْأَمْرِ﴾
﴿عَبْرَ مِحْلَى الصَّيْدِ﴾، فإن حرف المد حكمه الحذف فيما ذكر وأمثاله. قال أبو شامة: فقوله
(مَا قَبْلَ سَاكِنٍ) ليس على إطلاقه، بل يختص بما كان من ذلك في كلمة. وإليك بعض
(أحكام المد العارض للسكون)

..... وَعِنْدَ سُكُونِ الْوُقُوفِ وَجْهَانِ أَصْلًا
قال القاضي: بين في الشطر الثاني من البيت حكم القسم الثاني وهو السكون الذي يعرض
للحرف المتحرك من الكلمة عند الوقف عليه فحسب، فأخبر أن حرف المد الذي يقع
بعده سكون عارض عند الوقف فيه وجهان: الأول: المد المشبع المقدر بست حركات.
الثاني: التوسط المقدر بأربع حركات لجميع القراء أبيضًا، ولم يصرح بهما الناظم
لشهرتهما. وأما الثالث: فهو القصر، وسيدكره الشاطبي عند قوله:

وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ.....

قال السخاوي: (وَأَصْلًا): ليس برمز، لأن الرمز لا يجتمع مع المصرح به في ترجمة واحدة، وقد صرح بقوله: (وَعَنْ كُلِّهِمْ)، فكذلك الوجهان المؤصلان عن جميعهم، وإنما أُلجأ إلى هذا ولم يقل (وَصَلًا) للتنبية على الوجه الثالث. ومعنى قوله (أَصْلًا): أي جعلاً أصلاً يعتمد عليه، أي اشتهر الوجهان في النقل فجعلاً أصليين يعتمد عليهما، وأشار بذلك إلى أن هنا لك وجهاً ثالثاً لم يؤصل، أي لم يشتهر اشتهار الوجهين السابقين وهو الاقتصار على ما في حرف المد من المد وهو القصر. قال الضباع: وقوله (وَجْهَانِ أَصْلًا): أي ففيه وجهان مؤصلان، أي مختاران، وثالث لم يؤصل وهو القصر. وقال ابن القاصح: ولم يصرح به الناظم لشهرته. وقال القاضي: ولا يقدح في جواز هذا الوقف أن فيه الجمع بين الساكنين، لأن الجمع بين الساكنين مغتفر في الوقف، ولأن هذا السكون عارض فلا يعتد به، قال العلماء: ولا فرق في هذا الحكم بين أن يكون حرف المد مرسوماً في المصاحف نحو: ﴿الْمَلِكِ﴾، ﴿الْجَمْرِ﴾، ﴿يَوْمَنَ﴾، ﴿مَنَ﴾، أو لم يكن مرسوماً نحو: ﴿الْزَحْمَنُ﴾، ولا فرق أيضاً بين أن يكون أصلاً كما ذكر من الأمثلة، أو يكون بدلاً من همزة كالوقف على: ﴿الذِّئْبُ﴾ ﴿وَلَمْ يَوْتِ سَفَكَةً﴾ ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ﴾ عند المبدلين. والخلاصة: أن حرف المد الذي يقع بعده سكون عارض للوقف يجوز فيه لكل القراء ثلاثة أوجه: (القصر، والتوسط، والطول)، وهذه الأوجه الثلاثة تجوز أيضاً في حرف المد الذي بعده سكون عارض للإدغام كما في الإدغام الكبير لـ (السوسي) نحو: ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ ﴿الزَّيْجِ مَلِكٍ﴾ ﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾ قال صاحب إتحاف البرية:

وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ وفي الوقف كالإدغام ثلث لتجملها وقال بعضهم:

وسو بين عارض الإدغام وعارض الوقف في الأحكام (واليك بعض أحكام حروف الهجاء المفتوح بها سور القرآن)

وَمَدُّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاحِ مُشْبِعاً.....

قال القاضي: (مُدُّ) فعل أمر وضمير (لَهُ) يعود على الساكن، لأن كلامه في البيت السابق فيما يمد لأجل الساكن، فكأنه قال: ومدّ لأجل الساكن، (عِنْدَ الْفَوَاحِ) أي فيها

وبحضرتها، و(مُشْبِعاً) بكسر الباء الرواية، ويجوز فتحها. أمر الناظم القارئ أن يعدّ حرف المدّ كونه مشبّعاً هذا المدّ، أو مدّاً مشبّعاً لأجل الساكن في فواتح السور. قال أبو شامة: وعنى بها أسماء حروف التهجي التي تبتدأ بها السور نحو: (كاف، قاف، نون، لام، ميم، سين) إذ لا مدّ في فاتحة سورة لأجل ساكن إلا فيها، وفي: ﴿وَالصَّافَّاتِ﴾، ﴿الْحَافَّةُ﴾.

والحروف التي تمدّ مدّاً مشبّعاً في فواتح السور سبعة:

١- (لام) في أوائل: البقرة وآل عمران والأعراف ويونس وهود ويوسف والرد والبراهيم والحجر والعنكبوت والروم ولقمان والسجدة.

٢- و(ميم) في أوائل: البقرة وآل عمران والأعراف والرد والعنكبوت والروم ولقمان والسجدة.

٣- (ميم) في ﴿حَم﴾ في أوائل السور السبع، غافر وفصلت والشورى والزخرف والدخان والجنّ والاحقاف. ٤- (كاف) في أوّل مريم ﴿كَهَيْعَصَ﴾.

٥- (صاد) في أوّل الأعراف ﴿الصَّصَ﴾ ومريم ﴿كَهَيْعَصَ﴾. و﴿صَّ وَالْقُرْآنِ﴾.

٦- و(قاف) في أوّل، ﴿قَ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ والشورى: ﴿حَمَّ ١ عَسَقَ ٢﴾.

٧- و(سين) في أوائل الشعراء والنمل والقصص والشورى، و﴿يَسَّ ١ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾.

٨- و(نون) في ﴿نَّ وَالْقَلَمِ﴾. ففي كل من هذه الحروف وقع حرف المدّ واللين، ووقع بعده حرف ساكن سكونه لازم في الحالين، فحينئذ يجب مدّ حرف المدّ لأجل الساكن اللازم مدّاً مشبّعاً لجميع القراء، وقد يعرض لهذا الساكن ما يقتضي تحركه، وذلك

في: ﴿الَمْ ١ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ٢﴾ أوّل آل عمران عند وصل الميم بلفظ الجلالة، وذلك أن همزة لفظ الجلالة همزة وصل، فتحذف حال الوصل، فعند ذلك يجتمع ساكنان: الميم واللام، فتحرك الميم بالفتح تخلصاً من التقاء الساكنين، وفي هذه الحال يجوز وجهان: ١- المدّ المشيع نظراً للأصل. ٢- والقصر نظراً لعروض حركة الميم. وهذان الوجهان

جائزان لكل القراء، ومثل ذلك ﴿الَمْ ١ أَحَسِبَ النَّاسُ﴾ فاتحة العنكبوت في مذهب (ورش)، لأنه ينقل حركة همزة ﴿أَحَسِبَ﴾ إلى الميم قبلها فتحرك بالفتح، وحينئذ يصح

الوجهان السابقان وهما المدّ المشيع والقصر حركتان نظراً لحركة الميم العارضة بسبب النقل.
قال صاحب إتحاف البرية:

وَمُدُّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاحِ مُشْبِعاً وإن طرأ التحريك فاقصر وطوّلاً
لكلٍ وذا في آل عمران قد أتى وورش فقط في العنكبوت له كلا
(حكم حرف (العين) في فاتحة مريم والشورى)

وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّوْلُ فَضْلاً

بَيِّنْ أَنْ (عَيْن) مِنْ قَوْلِهِ: ﴿كَهَيْعَصَ﴾ وقوله ﴿حَمْدٌ﴾ ﴿عَسَقَ﴾ ﴿وَجْهَانِ﴾
١- المدّ المشيع المقدّر بست حركات. ٢- والتوسط المقدّر بأربع حركات. وقوله:
(الْوَجْهَانِ):

(أَل) فِيهِ لِلْعَهْدِ، وَالْمَعْهُودِ، الْوَجْهَانِ السَّابِقَانِ فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ:

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أَصْلاً

وهما: ١- المدّ المشيع المقدّر بست حركات. ٢- والتوسط المقدّر بأربع حركات.
وذكر الشاطبي أن علماء القراءة فضّلوا الطول، وهو المدّ المشيع على التوسط، والوجهان
جائزان لجميع القراء. وقال الضباع: وذهب جماعة من الشراح إلى أن المراد بالوجهين في
ذلك (التوسط والقصر) وذكر الثلاثة المحقق ابن الجزري في نشره وطيبته.

س: وما حكم ﴿هَتَيْنِ﴾ ﴿الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ لـ (ابن كثير)؟

ج: هذان الوجهان - وهما الطول والتوسط - يجريان في كلمة ﴿هَتَيْنِ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَتَيْنِ﴾ القصص. وكلمة ﴿الَّذِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ
أَضَلَّانَا﴾ فصلت. في قراءة (ابن كثير)، لأنهما في قراءته بتشديد النون. قال الشاطبي في
فرش النساء:

وَهَذَانِ هَتَيْنِ اللَّذَانِ الَّذِينَ قُلْ يُشَدِّدُ لِلْمَكِّي.....

فيكون كل منهما كلفظ (عين) في أوّل مريم والشورى، (التوسط وال طول)، وال طول
أقوى وأرجح من التوسط فيهما. قال صاحب إتحاف البرية:

وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّوْلُ فَضْلاً وللمك هَتَيْنِ الَّذِينَ كذا اجعلا

(حكم حروف الهجاء في نحو: ﴿طه﴾)

وَفِي نَحْوِ طه الْقَصْرُ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ
ذكر أن ما كان من حروف الهجاء على حرفين فقط فليس فيه إلا (القصر)، إذ لم يوجد بعد حرف المد ساكن حتى يمدَّ حرف المد لأجله. والذي وقع من حروف الهجاء على حرفين:

- ١- (الطاء) في ﴿طه﴾، ﴿طسّم﴾ أول الشعراء والقصص، ﴿طسّ﴾ أول النمل.
- ٢- و(الهاء) في ﴿كهيعص﴾، ﴿طه﴾.
- ٣- و(الراء) في أول يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر، ﴿الرّء﴾ الرعد.
- ٤- و(الياء) في أول مريم ﴿كهيعص﴾، ﴿يس﴾ ١، ﴿الْقُرْآنُ الْحَكِيمُ﴾ ٢.
- ٥- و(الحاء) في ﴿حم﴾ في أوائل السور السبع، غافر وفصلت والشورى والزخرف والدخان والجنّات والأحقاف. و(حكم الألف الواقعة في فواتح السور) كالتالي:

وَمَا فِي أَلْفٍ مِنْ حَرْفٍ مَدٍّ فَيُمَطَّلًا
ذكر أن لفظ ألف في ﴿المر﴾ ونحوه مكوّن من ثلاثة أحرف، ليس الأوسط منها حرف مدّ ولين، فلا مدّ فيها مطلقاً. قال أبو شامة: وأما (ألف) فأخره ساكن، ولكن ليس فيه حرف مدّ، وقوله (فَيُمَطَّلًا): أي فيمدّ، وكل ممدود ممطول، يقال: مطّلت الحديد أمطّلها مطلاً إذا ضربتها بعد ما حيت في النار ومددتها لتطول، ومنه اشتقاق المطل في الدّين، لأنّه مدّ في المدة.

والحاصل: أن حروف الفواتح على أربعة أقسام: الأوّل: ما كان على ثلاثة أحرف أوسطها حرف مدّ ولين نحو: (لام، ميم، نون) فهو ممدود مدّاً مشبّعاً بلا خلاف. الثاني: ما كان على ثلاثة أحرف وليس أوسطه حرف مدّ ولين، وهو لفظ (ألف)، فلا مدّ فيه بلا خلاف.

الثالث: ما كان على ثلاثة أحرف أوسطها حرف لين وهو لفظ (عين)، أول مريم والشورى، ففيه الوجهان (التوسط والطول). وقال الضباع: وذهب جماعة من الشراح إلى أن المراد بالوجهين في ذلك (التوسط والقصر) وذكر الثلاثة المحقق ابن الجزري في نشره

وطيته. الرابع: ما كان على حرفين نحو: ﴿طه﴾ فهو مقصور بلا خلاف. وأنواع المد اللازم أربعة:

- ١- المد اللازم الكلمى الثقيل نحو: ﴿الْمَاقَةُ﴾. يمد بمقدار ست حركات.
 - ٢- المد اللازم الكلمى المخفف في: ﴿ءَالَيْنَ﴾ موضعى يونس. يمد بمقدار ست حركات، وفيه أحكام أخرى ستأتي في باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.
 - ٣- المد اللازم الحرفى الثقيل وهو: اللام من ﴿الْمَ﴾ والسين من ﴿سَمَ﴾ الشعراء والقصص، و يمد بمقدار ست حركات.
 - ٤- المد اللازم الحرفى المخفف نحو الميم من ﴿الْمَ﴾ البقرة. يمد بمقدار ست حركات.
- المد العارض للسكون يجوز فيه (القصر والتوسط والطول) وقفاً، وأما وصلًا فالقصر فقط.

(أحكام اللين المهموز) نحو: ﴿ شَيْءٌ ﴾ ﴿ شَيْئًا ﴾ ﴿ كَهَيْئَةٍ ﴾ ﴿ سَوَاءً ﴾
وَأِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتَحٍ وَهَمْزَةٍ بِكَلِمَةٍ أَوْ وَأَوْ فَوَجَّهَانِ جُمْلًا

بَطُولٍ وَقَصْرٍ وَصَلٍ وَرَشٍ وَوَقْفَةٍ.....

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكَلِّ أَغْمَلًا.....

وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ.....

وَوَرْشُهُمْ..... وَوَرْشُهُمْ فِي حَيْثُ لَا هَمْزَ مُدْخَلًا

وَفِي وَأَوْ سَوَاءٍ خِلَافَ لَوَرْشِهِمْ.....

وَعَنْ كُلِّ الْمَوَدَّةِ أَقْصَرُ وَمَوْيَلًا.....

(البيان والتفصيل والإيضاح)

انفرد (ورش) بالتوسط والطول في اللين المهموز وقفًا ووصلًا حيث قال الشاطبي:
وَأِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتَحٍ وَهَمْزَةٍ بِكَلِمَةٍ أَوْ وَأَوْ فَوَجَّهَانِ جُمْلًا
قال أبو شامة: يعني إذا كان قبل (الياء) أو (الواو) فتح، وبعدها همزة في كلمة واحدة نحو:
﴿ شَيْءٌ ﴾ ﴿ شَيْئًا ﴾ ﴿ كَهَيْئَةٍ ﴾ ﴿ سَوَاءً ﴾ ﴿ فَلَ ﴾ (ورش) في مد ذلك وجهان
جَمِيلَانِ، والجيم من قوله (جُمْلًا) يجوز أن تكون رمزاً لـ (ورش)، ولا يضر ذلك تسميته في
البيت الآتي، فهو كما يتكرر الرمز فهذا أولى، ويجوز أن يكون أتى به لمجرد الوصف، واستغنى
بالتسمية عن الرمز،

وبين الوجهين ما هما، ولمن هما في البيت الآخر، والوجهان له في الوصل والوقف.

بَطُولٍ وَقَصْرٍ وَصَلٍ وَرَشٍ وَوَقْفَةٍ.....

فالوجهان الجميلان لـ (ورش) في اللين المهموز (ست) حركات، و(أربع) حركات،
وقفًا ووصلًا، أي أن الوقف والوصل عنده في ذلك سيان.

قال أبو عمرو الداني: والذي أخذ به التمكين المتوسط من غير إسراف وبذلك قرأت.

س: ولماذا عبّر الشاطبي عن المتوسط بقوله (وَقَصْرٌ)؟

ج: قال أبو شامة: والمراد بالوجهين (المدة المشيع والمتوسط)، نص على ذلك المهدوي وغيره،

ونبه على ذلك بقوله (بَطُولٌ)، أي: بتطويل المدة، والقصر عدم تطويل المدة، مع بقاء أصل المدة، ولو لا إرادته لهذا المعنى لقال: (بَعْدٌ وقصر)، فإن قلت: كيف عبّر الناظم عن المدة المتوسطة بلفظ القصر، وهلاً كان المفهوم منه عدم المدة مطلقاً كما استعمله بهذا المعنى في قوله فيما تقدم:

فَإِنْ يَنْفَصِلْ فَالْقَصْرُ بَادِرُهُ طَالِباً
وقوله:

وَفِي نَحْوِ طَه الْقَصْرُ
قلت: كأنه قال بمدة طويل ومدة قصير. وقد بين ذلك الحصري في قصيدته فقال:

وفي مدة عين ثم شيء وسوءة خلاف جرى بين الأئمة في مصر
فقال أناس مده متوسط وقال أناس مفرط وبه أقري

وقال ابن القاصح: وعبر عن المتوسط بالقصر، لأنه قصر عن مقدار الطويل. وقال القاضي: وعبر عنه بالقصر بالنسبة إلى الإشباع المعبر عنه بالطول، وأشار الناظم إلى هذا المراد بقوله: (بَطُولٌ) أي: بتطويل المدة، (وَقَصْرٌ) أي: عدم تطويل المدة مع بقاء أصل المدة، فكأنه قال (بَعْدٌ طويل ومدة قصير)، ولو أراد بالقصر معناه الشائع وهو المقدّر بحركتين لقال: (بَعْدٌ وقصر)، فالتعبير بقوله (بَطُولٌ) أفاد أن المراد بقوله (وَقَصْرٌ) المتوسط. وقال الشاطبي

(بِكَلِمَةٍ) ليحترز عن وقوع حرفي اللين في كلمة والهمز في كلمة أخرى، نحو: ﴿أَبَتِي مَادَمَ﴾ ﴿وَلَوْ مَأْمَنَ﴾، فمذهب (ورش) فيه نقل حركة الهمز إلى حرفي اللين مع حذف الهمز. والخلاصة: (ورش) له: (المتوسط) أربع

حركات، و(الطول) ست حركات وفقاً ووصلاً في اللين المهموز - والطول من زيادات القصيد.

(استدراك أبي شامة): قال أبو شامة عند قول الشاطبي:

وَأِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتَحٍ وَهَمْزَةٍ بِكَلِمَةٍ أَوْ وَآؤُ فَوْجَهَا نِ جُمْلًا

وكان الأولى وصل الكلام في هذا الفصل بالكلام في المتصل والمنفصل، لأنه كله من باب واحد وهو مدّ حرف المدّ لمن بعده، ثم يذكر مده لخمز قبله، ثم يذكر مده للساكن بعده، ويقسمه إلى مدغم وغير مدغم، مبيّناً ما يحذف حرف المدّ لأجله مما يمدّ على ما سبق تفصيله إلى فواتح وغير فواتح، وإلى ما يمدّ وصلاً ووقفاً، وإلى ما يمدّ وقفاً لا غير، ولكن لما لم يكن ذلك في (التيسير) في هذا الباب، أخره إلى الفراغ من نظم ما في (التيسير).

اقرأ هذه الآيات برواية (ورش)

- ١- ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (١١) البقرة.
 - ٢- ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ آل عمران
 - ٣- ﴿كَيْفَ يُؤَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ...﴾ (٣١) المائدة.
 - ٤- ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ...﴾ (١٩) آل عمران.
- تحريرات في قوله: ﴿أَبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ البقرة.
إذا تقدم البديل على اللين المهموز لـ (ورش) فاتبع التحريات الآتية:

سَيِّئًا	أَبَاؤُهُمْ
١- قصر البديل	توسط اللين المهموز
٢- توسط البديل	توسط اللين المهموز
٣- طول البديل	توسط اللين المهموز
٤- طول البديل	طول اللين المهموز

وقال صاحب البدور الزاهرة الشيخ/ القاضي: قوله: ﴿أَبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا﴾ اجتمع فيه بدل و لين: ففيه أربعة أوجه لـ (ورش): قصر البديل مع توسط اللين - ثم توسطهما - ثم مدّ البديل مع توسط اللين ومدّه، وكذا الحكم في كل ما مثله. نحو: ﴿وَأَنبِئْنَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَيِّئًا﴾ الكهف. وإلى ذلك أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:
وبدلاً فاقصر ووسط ليناً ووسطنهما تحز يقيناً
ومدّ أولاً وخذ في الثاني وجهان صاح تحظ بالأمان
وقال بعضهم:

وسَط للين ثلثين البدلاً وامتددهما معاً تنال الأملأ
وقال الضباع: والقائلون بالإشباع في حرف اللين لـ (ورش) لا يرون في مد البدل إلا
الإشباع فقط، وإلى ذلك أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

وفي بدل أجر الثلاثة عندما توسَّط ليناً وامتددن إن تطولا
(حكم اللين المهموز وغير المهموز عند الوقف لجميع القراء)

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكَلِّ أَعْمَلًا

قال أبو شامة: أراد أن يبيِّن حكم (الياء والواو) المفتوح ما قبلهما عند لقائهما للساكن
بعد أن يبيِّن حكمهما عند الهمز، وهذا كما ذكر حكم حروف المد واللين عند الهمز،
ثم ذكر حكمهما عند الساكن وقد تقدّم. أي: أن (الياء والواو) الساكنتين المفتوح ما
قبلهما وبعدهما حرف ساكن للوقف، سواء كان همزاً أو غيره نحو: ﴿شَيْءٌ﴾، ﴿خَوْفٌ﴾
استعمل فيهما الوجهان وهما (المد المشبع والمتوسط) لكل القراء، وذلك عند الوقف. ثم
قال الشاطبي:

وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ.....

ذكر وجهاً ثالثاً عن القراء وهو عدم المد في حرفي اللين قبل الساكن للوقف - قلت:
ومنهم من قال فيه القصر بمقدار حركتين وقفاً ووصلاً - هذا إذا لم يكن هناك همز نحو:
﴿بَيْتٍ﴾، ﴿فَلَا قَوْلَ﴾، ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾، ﴿الْعَيْنِ﴾، ﴿الْحُسَيْنَيْنِ﴾ فقي نحو ذلك
(القصر والتوسط والطول) لجميع القراء كما ذكرنا بما فيهم (ورش)، وهذه الأوجه
الثلاثة في الوقف هنا هي الأوجه التي سبقت في حروف المد واللين عند سكون الوقف، ولم
ينص ثم على وجه سقوط المد، وفي نصه عليه هنا تنبيه على ذلك. قال ابن القاصح:
وبتصريحه بسقوط المد في هذا الوجه الثالث يُعلم أن المراد من القصر المذكور: المتوسط.
وقال صاحب النفحات الإلهية: يؤخذ من تعبير الناظم: (بِكَلِمَةٍ)، (وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ
فِيهِ) إشارة إلى قاعدتين في حقيقة معرفة اللين: الأولى: أنه لا مد في اللين أصلاً،
فلسقوطه وحذفه في الوصل وهو الأصل، فالأولى سقوطه وحذفه في الفرع وهو الوقف، فإذا
وصل وجد به حركة واحدة، فكذا إذا وقع قبل سكون الوقف، فيطلق عليه (القصر)
وقدره حركة واحدة. الثاني: أن المراد من: (وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ) أي ترك الزيادة التي
تشمل (التوسط والطول)، فلا يبقى إلا (القصر) الذي يقدره بحركتين.

.....وَرَشُّهُمْ يُوَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لَا هَمَزَ مُدْخَلًا

أي أن (ورشاً) يوافق القراء في ترك المدّ حيث يقف على ما لا همز فيه — (القصر والتوسط والطول) كبقية القراء، كقوله تعالى: ﴿رَأَى الْآلَمِينَ﴾ آل عمران، ﴿الْحُسَيْنَيْنِ﴾ التوبة.

وقوله (مُدْخَلًا) نعت لما قبله، والألف فيه للإطلاق، أي يوافقهم في مكان عدم الهمز، وأما ما كان ساكنه همزة نحو: ﴿شَيْءٍ﴾ ﴿شَيْئًا﴾ ﴿كَهَيْشَةٍ﴾ ﴿سَوَاءَةً﴾ فله فيه الوجهان المقدمان وهما التوسط والطول وقفاً ووصلاً، لأن مدّ (ورش) هو لأجل الهمز، لا لأجل سكون الوقف. وقال القاضي: (ورش) له فيما آخره همزة وجهان: (التوسط والطول) وصلاً ووقفاً، ولغيره فيه ثلاثة أوجه عند الوقف عليه (القصر والتوسط والطول)، ولا شئ للغير عند الوصل، وأما ما لا همز في آخره فلـ (ورش) وغيره الأوجه الثلاثة وقفاً، ولا شئ لهم وصلاً.

وَفِي وَائِ سَوَاءَاتٍ خِلَافٍ لَوُرْشِهِمْ
قال أبو شامة: أطلق الناظم لفظ (سَوَاءَاتٍ) ليتناول ما أضيف إلى ضمير التثنية، وإلى ضمير الجمع، نحو: ﴿سَوَاءَتَهُمَا﴾ ﴿سَوَاءَتُهُمَا﴾ ﴿سَوَاءَتِكُمْ﴾. قال ابن القاصح: وخصّ الناظم الخلاف في واو (سَوَاءَاتٍ) احترازاً من الألف التي فيها بعد الحمزة، فإن فيها الأوجه الثلاثة لـ (ورش). قال القاضي: اختلف عن (ورش) في واو (سَوَاءَاتٍ) وما تصرف منها، فمن الرواة عنه من استثنائها من اللين، فلم يجر فيها (توسطاً ولا مدّاً)، بل أجراها بجرى

﴿قَوْلًا﴾ ﴿خَوْفًا﴾، ومنهم من لم يستثنها، بل أحقها بـ ﴿سَوَاءَةً﴾ ﴿دَائِرَةً﴾ السَّوَاءِ فأجرى فيها (المدّ المشيع والتوسط)، فحينئذ يكون لـ (ورش) فيها ثلاثة أوجه: (القصر كغيره من القراء، والتوسط والطول)، ولكن المحققين من علماء الفن على أن هذه (الواو) لا مدّ فيها لـ (ورش) أصلاً، لأن رواية مدّ اللين عن (ورش) أجمعوا على استثناء هذه (الواو)، فحينئذ يكون الخلاف فيها دائراً بين (القصر والتوسط)، وعلى (القصر) يكون له في البديل الذي بعدها (القصر والتوسط والطول)، وعلى (التوسط) لا يكون له في البديل إلا (التوسط)، فليس لـ (ورش) فيها إلا الأوجه الأربعة. والخلاصة: كلمة ﴿سَوَاءَتَهُمَا﴾ ﴿سَوَاءَتُهُمَا﴾ ﴿سَوَاءَتِكُمْ﴾ في سورة الأعراف، يقرأها (ورش) بأربعة أوجه:

- ١- قصر الواو مع قصر البدل. ٢- قصر الواو مع توسط البدل.
 ٣- قصر الواو مع الطول في البدل. ٤- توسط الواو مع توسط البدل.
 قال صاحب إتحاف البرية:

وَمَنْ مَدَّ شَيْئًا وَآوَ سَوَّاتٍ قَدْ قَصَرَ فَلَا مَدَّ فِيهَا عِنْدَ وَرْشٍ فَتَجْمَلَا
 وَلِلْجَزْرِ سَوَّاتٍ فَاقْصُرْ لَوَاوِهِ وَثَلَّثْ لَهْمَزْ ثَمَّ وَسَّطَهُمَا كَلَا

س: ما المراد بالقصر في واو ﴿سَوَّاتِهِمَا﴾ - ﴿سَوَّاتُهُمَا﴾ ﴿سَوَّاتِكُمْ﴾؟
 ج: نقل الضباع في (الإضاءة) عن الداني ومكي حيث قالوا: في حرفي اللين من المدّ بعض ما في حروف المدّ. وقال الجعبري: واللين لا يخلو من أيسر مدّ، فيمدّ بقدر الطبع، ونص سيويه على ذلك أيضاً. وقال القاضي: وما تجب معرفته: أنه ليس المراد من قصر واو ﴿سَوَّاتِهِمَا﴾،

﴿سَوَّاتُهُمَا﴾ ﴿سَوَّاتِكُمْ﴾ و(واو) ﴿أَلْمَوَّةُ دَّةُ﴾، ﴿مَوْبِلًا﴾ مدها بقدر حركتين، بل المراد إذهاب مدها بالكلية، والنطق بواو ساكنة مجردة عن المدّ كالنطق بـ (واو) ﴿فَوْقَكُمْ﴾ ونحوه. واقتصر في (التيسير) على (التوسط) في (واو) ﴿سَوَّاتِهِمَا﴾ ﴿سَوَّاتُهُمَا﴾ ﴿سَوَّاتِكُمْ﴾، فوجه (القصر) من زيادات القصيدة.
 (ومستثنيات اللين المهموز عند (ورش) كما قال الشاطبي:

..... وَعَنْ كُلِّ أَلْمَوَّةِ دَّةُ أَقْصُرْ وَ مَوْبِلًا

١- كل الرواة عن (ورش) قصر الواو الواو الأولى في كلمة: ﴿أَلْمَوَّةُ دَّةُ﴾ في قوله: ﴿وَإِذَا أَلْمَوَّةُ دَّةُ سُبِلَتْ﴾ التكوير. ولا تنس أوجه البدل الثلاثة في الواو الثانية. قال أبو شامة: وأما ﴿أَلْمَوَّةُ دَّةُ﴾ التكوير، فأجمعوا على ترك المدّ في واوها الأولى، لأن الثانية بعد الهزمة ممدودة.

٢- الواو في كلمة ﴿مَوْبِلًا﴾ الكهف. قال أبو شامة: فترك مده مشاكلة لرعوس الآي، لأن بعده: ﴿مَوْعِدًا﴾. قال صاحب اللآلئ: وكل ما ذكره الناظم من قوله:
 وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ

إلى آخر الباب من زيادات القصيدة، إلا ما ذكر من تمكين (ورش) لحرفي اللين لمجاورة الهمز ما عدا ﴿أَلْمَوَّةُ دَّةُ﴾ ﴿مَوْبِلًا﴾ فإن صاحب التيسير ذكر ذلك في سورة البقرة.

أسئلة حول (أحكام المدود)

س: وضح مذاهب القراء في المدة المنفصل والمتصل؟

س: بين مذاهب القراء في مدة البدل؟

س: وضح المواضع التي قرأها (ورش) بقصر البدل قولاً واحداً؟

س: ما الوجهان الجميلان لـ (ورش) في اللين المهموز؟

س: وضح خلاصة الخلاف الدائر حول (واو) (سَوَاتٍ)؟

س: ما تحريرات (ورش) في قوله:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَتْ

ءَابَاءُؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ سَيِّئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿٧٠﴾﴾ البقرة.

س: وضح المواضع التي قرأها (ورش) بالقصر في اللين المهموز؟

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(باب الهمزتين من كلمة)

وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ سَمَا.....

..... وَبَدَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِتَجْمُلًا

وَقُلْ أَلِفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ لَوَرْشٍ وَفِي بَعْدَادٍ يُرْوَى مُسَهَّلًا

وَحَقَّقَهَا فِي فَصَلَتْ صُحْبَةً أَعْمَى جَمِيٍّ.....

..... وَالْأُولَى أَسْقَطْنَ لِتَسَهَّلَا

وَهَمْزَةٌ أَذْهَبَتْ فِي الْأَخْقَافِ شُفَعَتْ بِأُخْرَى كَمَا دَامَتْ وَصَالًا مُوَصَّلًا

وَفِي نُونٍ فِي أَنْ كَانَ شَفَعَ حَمْزَةً وَشُعْبَةً أَيْضًا وَالْدِّمَشْقِي مُسَهَّلًا

وَفِي آلِ عِمْرَانَ عَنْ ابْنِ كَثِيرِهِمْ يُشَفِّعُ أَنْ يُؤَوِّجَ إِلَى مَا تَسَهَّلَا

وَطَهُ وَفِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَا بِهَا ءَامَنْتُمْ لِلْكَوْثِ ثَالِثًا أَبْدَلَا

وَحَقَّقَ ثَانٍ صُحْبَةً.....

..... وَلِقُبْلٍ يَأْسُقَاطُهُ الْأُولَى بِطَهُ ثُقُبْلًا

وَفِي كُلِّهَا حَفْصٌ.....

..... وَأَبْدَلَ قُبْلٍ فِي الْأَعْرَافِ مِنْهَا الْوَاوَ وَالْمَلِكِ مُوَصَّلًا

وَأَنْ هَمْزٌ وَصَلٌ بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ وَهَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ فَأَمْدُودَةٌ مُبْدَلَاً
فَلِلْكَ كُلِّ ذَا أَوَّلَى وَيَقْصُرُهُ الَّذِي يُسَهِّلُ عَنْ كُلِّ كَالَانَ مُثْلَاً
وَلَا مَدَّ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ هُنَا وَلَا بِحَيْثُ ثَلَاثٌ يَتَّفِقْنَ تَنْزُلَاً

وَأَضْرَبُ جَمْعِ الْهَمْزَتَيْنِ ثَلَاثَةً ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ ءَأِنَّا ءَأُلْزَمَاً

وَمَذُكٌ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ بِهَا لُذٌّ وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا

وَفِي سَبْعَةٍ لَا خُلْفَ عَنْهُ بِمَرِّمٍ وَفِي حَرْفِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَا الْعُلَى
ءَأَنَّكَ آتَفَكَا مَعَا فَوْقَ صَادِهَا وَفِي فَصَلَتْ حَرْفٌ وَبِالْخُلْفِ سُهْلَاً

وَأَيُّمَةٌ بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَخَدَهُ

وَسَهَّلَ سَمًا وَصَفَاً وَفِي التَّحْوِ أَيْدِلَاً

وَمَذُكٌ قَبْلَ الضَّمِّ لَبَّى حَيِّئُهُ بِخُلْفِهِمَا بَرًّا وَجَاءَ لِيَفْصِلَاً

وَفِي آلِ عِمْرَانَ رَوَوْا لَهُ شَامِهِمْ كَحَفْصٍ وَفِي الْبَاقِي كَقَالُونَ وَاعْتَلَى

(البيان والتفصيل والإيضاح) ل باب: (الهمزتين من كلمة)

قال الضباع: والمراد بهما المتحركتان، وتكون الأولى منهما للاستفهام، ولا تكون إلا مفتوحة، ولغير الاستفهام - في ﴿أَيُّمَةٌ﴾ فقط - وتكون الثانية همزة قطع وهمزة وصل.
وقال صاحب اللآلئ: اعلم أن الهمزتين في هذا الباب على ثلاثة أقسام، وحاصل هذا التقسيم أن الأولى لا تكون إلا مفتوحة، والثانية تختلف بسبب اختلاف الحركات الثلاث.

النوع الأول: مفتوحتان نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ البقرة. ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ آل عمران.

- النوع الثاني: مفتوحة بعدها مكسورة نحو: ﴿أَيُّنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ الأنعام.

- النوع الثالث: مفتوحة بعدها مضمومة وذلك في: ﴿أَوْنَيْتُكُمْ﴾ آل عمران ﴿أَنْزَلَ﴾

ص. ﴿أَلْقَى﴾ القمر. وعلى قراءة (نافع) في قوله تعالى: ﴿أَشْهَدُوا﴾ الزخرف، وسياقي حكمها. قال الشاطبي:

وَأَضْرَبُ جَمْعِ الْهَمْزَتَيْنِ ثَلَاثَةً ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ ءَأَنَا ءَأُلْزَلَا
قال السخاوي: يريد أن الهمزتين في كلمة لا تكون الأولى منهما إلا مفتوحة، لأنها همزة استفهام - ولغير الاستفهام - في ﴿أَيِّمَةً﴾ فقط - والثانية مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة.

وقال أبو شامة: أي: أن اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة يأتي في القرآن على ثلاثة أضرب، ثم بيّنها بالأمثلة، والهمزة الأولى مفتوحة في الأضرب الثلاثة - ولا تكون إلا همزة الاستفهام، ولغير الاستفهام نحو ﴿أَيِّمَةً﴾ - والثانية مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة. ثم الهمزة الأولى في هذا الباب لا تكون إلا مفتوحة محققة، إلا أن يأتي قبلها ساكن فتنتقل حركتها إليه في مذهب من يرى ذلك بشرطه نحو: ﴿قُلْ أَوْنَيْتُكُمْ﴾ آل عمران. ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ﴾ البقرة. ﴿قُلْ أَيْنَكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ فصلت، وهذا سياقي ذكره في بابه، واعلم أن جميع ما ذكر أنه من كلمة فالهمزة

الأولى منهما همزة استفهام منفصلة تقديراً من الكلمة إلا حرفاً واحداً وهو: ﴿أَيِّمَةً﴾.

- ومن أحكام الهمز (التسهيل)، وهو الذي نريده في هذا الباب فلا نذكر غيره.

س: وما معنى التسهيل المذكور آنفاً؟

ج: لغة: هو مطلق التغيير. واصطلاحاً: النطق بالهمزة بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، أي جعل الهمز بينه وبين الحرف المجانس لحركة الهمزة. ١- فالهمزة المفتوحة تسهل بين الهمزة والألف.

٢- والهمزة المكسورة تسهل بين الهمزة والياء. ٣- والهمزة المضمومة تسهل بين الهمزة والواو.

قال أبو شامة: فالهمزة الأخيرة من همزتين وهي الثانية تسهيلها بأن يجعل لفظها بين
الهمزة والألف إن كانت مفتوحة نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، وبين الهمزة والياء إن كانت
مكسورة نحو: ﴿أَيُّكُمْ﴾ وبين الهمزة والواو إذا كانت مضمومة وهي في: ﴿أَوْنَيْتُكُمْ﴾
﴿آل عمران﴾ ﴿أُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ ﴿ص﴾ ﴿لَمَّا لَقِيَ الذِّكْرُ﴾ القمر. وعلى قراءة (نافع) في
قوله تعالى: ﴿أَشْهَدُوا﴾ الزخرف. ولا يجوز أن تُسهّل الهمزة بالهاء الخالصة، والدليل
على عدم جواز التسهيل بالهاء لدى القراء: (النقل والأثر والسند الصحيح والتلقي
والمشافهة).

قال السخاوي: والتسهيل بين يمين هو الذي جاء في الأثر، وأطبق عليه أهل الضبط
والإتقان مما يرجع إليه ويعول عليه كابن مجاهد وغيره، وهو الذي دونوه في كتبهم،
واشتهر في أمصار الإسلام. وقال أبو شامة: وليحترز عن قلب الهمزة هاء، فقد غلط قوم
فأخرجوها من مخرج الهاء، وكان بعض أهل الأداء يقرب الهمزة المسهلة من مخرج الهاء،
وسمعت أنا من ينطق بذلك وليس بشيء. وقرأ قول الشاطبي:

..... وَالْمُسَهَّلُ بَيْنَ مَا هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ أَشْكَلًا
س: سمعنا وقرأنا أن بعض العرب يبدلون الهمزة هاء، فيقولون في (إياك، هياك). وفي
(أرقت الماء) يقولون (هرقت الماء) فهذا كان ذلك في القرآن؟

ج: لا يصح ذلك البتة في قراءة القرآن. وجاء في كتاب أضواء البيان للعلامة محمد
الأمين الشنقيطي في قوله: ﴿وَكَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ أَيَّدَا مِنَّا وَكُنَّا ثَرَابًا وَعِظْمًا إِيَّاَنَا لَمَبْعُوثُونَ

﴿الواقعة. ما نصه: اعلم وفقني الله وإياك، أن ما جرى في الأقطار الأفريقية من إبدال
الأخيرة من هذه الهمزة المذكورة وأمثالها في القرآن هاء خالصة من أشنع المنكر وأعظم
الباطل، وهو انتهاك حرمة القرآن العظيم، وتعدّ لحدود الله، ولا يعذر فيه إلا الجاهل الذي لا
يدري ويظن أن القراءة بالهاء الخالصة صحيحة، وإنما قلنا هذا لأن إبدال الهمزة فيما ذُكر
هاء خالصة لم يروه أحد عن رسول الله - ﷺ - ولم يقرأ به أحد من القراء، ولا يجوز بحال
من الأحوال، فالتجرؤ على الله بزيادة حرف في كتابه وهو هذه الهاء التي لم ينزل بها
الملك من السماء البتة هو كما ترى، وكوّن اللغة العربية قد سُمِعَ فيها إبدال الهمزة هاء لا
يسوغ التجرؤ على الله بإدخال حرف في كتابه لم يأذن الله ولا رسوله بإدخاله، ودعوى أن
العمل جرى بالقراءة بالهاء لا يعول عليها، لأن جريان العمل بالباطل باطل، ولا أسوة في

الباطل بإجماع المسلمين، وإنما الأسوة في الحق، والقراءة سنة متبعة مروية عن رسول الله ﷺ وهذا لا خلاف فيه.

س: ولماذا لا يصح التسهيل بالهاء وقد ورد في بعض لغات العرب؟

ج: لأن (كل ما صحّ قراءة صحّ لغة، وليس كل ما صحّ لغة صحّ قراءة).

س: ولماذا كان التسهيل في الهمز خاصة ولم يكن في حرف آخر؟

ج: لأن (الهمز) حرف شديد وصعب وفيه كلفة ومشقة في إخراجها، ولذلك تنوع العرب في تخفيف الهمزات، ومن أنواع التخفيف: (التسهيل)، هو الذي نحن بصده الآن. وقال السخاوي: والسبب في تخفيف (الهمز) أنه حرف جلد متكلف في النطق، بعيد المخرج. وقال أبو شامة: لمّا كانت (الهمزة) حرفاً جليداً على اللسان، وفي النطق بها كلفة، وبعيد المخرج، تُوصّل إلى تخفيفه، فسُهلّ النطق به كما تُسهّل الطرق الشاقة والعقبة المتكلف صعودها، فلهذا سُمّي تخفيفها تسهياً، ثم تخفيفها يكون على أربعة أنواع: (١) الإبدال. (٢) النقل. (٣) وجعلها بين بين. (٤) الإسقاط. وتجتمع الأنواع الأربعة في

باب: (وقف حمزة وهشام على الهمز)، وللنقل باب مختص به، والإبدال له باب الهمز المفرد، وهو يقع في المتحركة والساكنة، وأمّا النقل، وبين وبين، فلا يكونان إلا في المتحركة، وهذا الباب وما بعده مختصان بما يسهّل بين بين، ويقع فيهما ذكر الإبدال قليلاً، ولفظ التسهيل إذ كان يشمل هذه الأنواع الثلاثة تسمية من حيث اللغة والمعنى، إلا أنه قد صار في اصطلاح القراء وكثرة استعمالهم وتردده في كلامهم كالمختص بـ (بين بين)، أي تكون الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، وقد بيّن ذلك في آخر الباب الذي بعد هذا. ولا بد من فهم معنى الإدخال: وهو أن تدخل ألف الفصل بين الهمزتين بمقدار

حركتين. قال الشاطبي:

وَمَذْكُ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ بِهَا لُذٌ وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا

فالهاء من (حُجَّةٌ) رمز لـ (أبي عمرو)، والباء من (بِهَا) رمز لـ (قالون)، واللام من (لُذٌ)

رمز لـ (هشام)، و(هشام) له الإدخال قولاً واحداً في نحو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾، قال

الضباع: والمراد بالمد هنا: الفصل بألف بين الهمزتين تكون حاجزة بينهما ومبعدة

لإحداهما عن الأخرى، ومقدارها ألف تامة بإجماع الأئمة، إلا ما شذّ به بعضهم من إعطائها

حكم المد المتصل.

وقال القاضي: لا يقال: إن المدّ حين إدخال ألف الفصل بين الهمزتين من قبيل المدّ المتصل، باعتبار تحقق حرف المدّ والهمز في كلمة واحدة، لأننا نقول: إن هذه الألف عارضة، أتت بها في قراءة بعض القراء لمجرد الفصل بين الهمزتين، وثرت في قراءة البعض الآخر، فنظراً لعروضها في الكلمة في بعض قراءاتها لا يكون المدّ فيها من قبيل المدّ المتصل. قال أبو شامة: والمراد بقوله (حُجَّةٌ بِهَا لُذٌّ): أي ذو حجة، وهي إرادة الفصل بين الهمزتين لثقل اجتماعهما، وقوله (بِهَا لُذٌّ) أي الجأ بها وتمسك بها. - وفائدة الإدخال تعرف من قول الشاطبي:

وَمَدُّكَ قَبْلَ الضَّمِّ لَبَّى حَيِّئُهُ بِخُلْفِهِمَا بَرًّا وَجَاءَ لِفَصْلِهِ
أي جاء المدّ وهو الإدخال ليفصل بين الهمزة الأولى والثانية.

وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ سَمًا.....
أي أن التسهيل يكون في الهمزة الثانية كما ذكرنا. قال أبو شامة: فالهمزة الأخيرة من همزتين وهي الثانية تسهيلها بأن يجعل لفظها بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة، وبين الهمزة والياء إن كانت مكسورة، وبين الهمزة والواو إن كانت مضمومة، والذين فعلوا هذا التسهيل مدلول قوله (سَمًا) وهم (نافع وابن كثير وأبو عمرو) - و (هشام) في أحد وجهيه في الهمزة المفتوحة - وقراءة باقي القراء بتحقيق الهمزة الثانية كالأولى، فضدّ التسهيل تركه، وهو إبقاء الهمز على حاله، وهذا الخلاف مختص بالهمزة المتحركة، لأنها هي التي يمكن جعلها بين بين، أما إذا كانت ساكنة فإبداؤها واجب على ما سيأتي في موضعه. وقال السخاوي: وأشار بقوله (سَمًا) إلى شهرة التسهيل في العربية، وأن أكثر العرب عليه. وقال أبو شامة: وقوله (سَمًا) أي ارتفع شأنه، وظهر وجهه، وعليه أكثر العرب، واختارته الأئمة من أهل العربية، لأنهم إذا كانوا يستقلون الهمزة المفردة فيخففونها

بجميع أنواع تخفيفها، فما الظن بما إذا اجتمعت مع همزة أخرى؟
مذهب (قالون): قرأ (قالون) بتسهيل الهمزة الثانية مع الإدخال قولاً واحداً في الأنواع الثلاثة السابقة إلا في موضع سورة الزخرف ﴿أَشْهَدُوا﴾ فله الإدخال وتركه. قال الشاطبي:
وَسَكَنَ وَرِذْ هَمْزاً كَوَاوٍ أَوْ شَهْدَا أَمِيناً وَفِيهِ الْمَدُّ بِالْخُلْفِ بَلَدًا
- وقرأ (أبو عمرو البصري) بتسهيل الهمزة الثانية مع الإدخال قولاً واحداً، إلا أن (أبا عمرو) له الإدخال وتركه في المضمومة فقط، والإدخال في المضمومة من زيادات القصيد.

- وقرأ (هشام) بتسهيل أو تحقيق الهمزة الثانية ذات الفتح مع الإدخال قولاً واحداً نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ البقرة. ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ آل عمران. قال الشاطبي:

..... وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِتَجْمُلًا

قال أبو شامة: أي وبالهمزة الأخيرة ذات الفتح خُلْفٌ لـ (هشام) في التسهيل والتحقيق، وثبّه بقوله (لِتَجْمُلًا) على ما حصل بها من المزية في قراءة (هشام) باستعماله اللغتين، أي وسهّلت الهمزة الأخيرة (لِتَجْمُلًا)، فأشار إلى حسن التسهيل، واللام في (لِتَجْمُلًا) رمز لـ (هشام)، والضمير فيها يرجع إلى الهمز، أو إلى الكلمة، أي وسهّلت الهمزة الأخيرة لتجمل، لأن تسهيلها يخفف النطق بها فهو جمال لها، ولا يتعلق بالاستقرار المتعلق به:

..... وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِتَجْمُلًا

لأنه ليس في الخلف جمال لها، والجمال: الحسن، وقد جمل الشيء بالضم فهو جميل. والخلاصة: (هشام) له تسهيل الهمزة الثانية، وله تحقيقها أيضاً مع الإدخال قولاً واحداً على كلا الوجهين في نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ البقرة - إلا أن له التسهيل قولاً واحداً في موضع سورة القلم وهو: ﴿أَنْ كَانَ﴾ وسيأتي بيان ذلك - قال أبو شامة: وسيأتي لـ (هشام) تسهيل موضع من المكسورة، وموضعين من المضمومة بخلاف عنه فيهما. قال السخاوي: وقال (وَبِذَاتِ الْفَتْحِ) ولم يقل في المفتوحين، لأن الأولى لا تكون إلا مفتوحة. وقال الضباع: واقتصر في التيسير على الأول - يريد التسهيل - فالثاني - يريد التحقيق - من الزيادات.

(مذهب (ورش وابن كثير)

- (ورش)، (ابن كثير) يسهلان الهمزة الثانية دون إدخال في الأنواع الثلاثة.
قال الضباع: وبه - أي بتسهيل الهمزة الثانية لـ (ورش) - قرأ الداني على أبي الحسن.

(الوجه الثاني لـ (ورش) في ذات الفتح) نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ البقرة
- روي عن (ورش) إبدال الهمزة الثانية حرف مد بمقدار ست حركات في نحو:
﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ المجادلة، لأن ما بعد الهمزة الثانية ساكن وهو الشين، وفي نحو: ﴿ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ
خَلْقًا﴾ النازعات. روي عن (ورش) إبدال الهمزة الثانية حرف مد بمقدار ست حركات،
لأن ما بعد الهمزة الثانية ساكن وهو النون، وكذلك في: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ البقرة. ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ آل عمران.

﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ آل عمران. قال الضباع: وبه - أي بإبدال الهمزة الثانية لـ (ورش) - قرأ
الداني على أبي الفتح وابن خاقان. قال الضباع: وعلى إبدال المفتوحة لـ (ورش) لا بد من
المد المشبع في ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ ونحوه، من كل ما بعده ساكن للفصل بين الساكنين.
وعلم الإشباع لـ (ورش) فيما سبق كما قال أبو شامة: أخذاً من قوله في باب المد
والقصر:

وَعَنْ كُلِّهِم بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ
وعلى رواية التسهيل لا مد، لأن المسهلة بزنة المحققة. قال الضباع: (....) لكن لا يجوز
الإبدال وقفاً في: ﴿ءَأَنْتَ﴾ وإن أطلقه الإمام الداني وغيره، بل يوقف عليه بالتسهيل
فقط، فراراً من اجتماع ثلاثة سواكن متوالية ليس فيها مدغم كـ ﴿صَوَافٍ﴾ وهو
غير موجود في كلام العرب، ومثل ﴿ءَأَنْتَ﴾ في ذلك ﴿أَرَأَيْتَ﴾ وقفاً. قال
صاحب إتحاف البرية:

ءَأَنْتَ فَسَهِّلْ مَعَ أَرَأَيْتَ بوقفه ويمنع إبدالاً سواكنه الولا
وقال الطباخ:

وقف على ءَأَنْتَ بالتسهيل له ونحوه ولم يجر أن تبدله
وقال الطيبي:

نحو ءَأَنْتَ أَرَأَيْتَ إِنْ وَقَفَ لِأَزْرَقٍ أَمْنَعُ بَدَلًا فِيهِ وَصَفَ
وَقَفَ بِتَسْهِيلٍ فَقَطْ إِذْ يَجْتَمِعُ سَوَاكِنَ ثَلَاثَةَ أَنْ تَجْتَمِعَ

وقال الضباع: ولكن ذكر بعض العلماء جواز الوقف بالإبدال في ﴿أَرَأَيْتَ﴾ مع توسُّط الياء، وجوِّز السنباطي الإبدال، ونقله عن جامع البيان. قال المنصوري:

وَفِي ءَأَنْتَ أَرَأَيْتَ وَقَفَا لِأَزْرَقٍ بِالتَّسْهِيلِ لَنْ يَخْتَلِفَا
لَكِنْ بِجَامِعِ الْبَيَانِ ذَكَرَا كَلَّا لِسَنْبَاطِي نَقْلُهُ يَرَى

- ولو كان بعد الهمزة الثانية متحرك وهي في قوله: ﴿ءَالِدٌ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ هود، وقوله: ﴿ءَأْمَنْتُمْ مَنَ فِي السَّمَاءِ﴾ الملك. تمدَّ الألف المبدلة من الهمزة مدًّا أصلياً طبعياً بمقدار حركتين. قال الشاطبي عن المذهب الثاني لـ (ورش) في الهمزة المفتوحة:

وَقُلْ أَلِفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ لِرُورْشٍ وَفِي بَعْدَادٍ يُرَوَّى مُسَهَّلًا
قال أبو شامة: أي أن الهمزة الثانية المفتوحة تبدلت ألفاً خالصة في رواية المصريين، وأشبَعوا المدَّ إذا كان بعدها ساكن، وإن لم يقع بعدها ساكن زال الموجب للإشباع، وذلك موضعان في القرآن لا غير، وهو قوله: ﴿ءَالِدٌ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾، وقوله: ﴿ءَأْمَنْتُمْ مَنَ فِي السَّمَاءِ﴾ الملك. والبغداديون أجمعون يسهِّلونها لـ (ورش) بين الهمزة والألف على القياس المطرد والوجه الشائع في العربية، أي تبدلت الهمزة الثانية المفتوحة ألفاً لـ (ورش)، قل ذلك عن أهل مصر، أي انقله عنهم، وانسبه إليهم، والضمير في (يُرَوَّى) عائد على المذكور وهو الهمز بالصفة المتقدمة، أي (يُرَوَّى) ذلك (مُسَهَّلًا)، أي (بين بين) كما سبق، فهذه أصول مطردة لمن حقق، أو سهَّل، أو أبدل، تأتي في جميع المواضع، ثم ذكر التي خرج فيها بعضهم عن أصله، وكان الخلاف فيها غير الخلاف المتقدم ذكره، وهي (تسعة) مواضع في طريقته، وإنما ذكرها صاحب التيسير في سورها.

وقال الجعبري: هذه المواضع ذكر فيها من خالف أصله المقرَّر، فبقي المسكوت عنه على ما تقدَّم لا من الضد. وقال ابن القاصح: ولمَّا ذكر حكم تسهيل الهمزة الثانية من الأنواع الثلاثة على العموم، أتبعه حكم ما تخصَّص، وقَدَّم التي في فصلت.

وَحَقَّقَهَا فِي فَصَلَتِ صُحْبَةِ ءَأَغْ جَمِيعِي.....!

الكلمة الأولى: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ فصلّت. وانتهى: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ المرفوع، قرأها: (صُحْبَةٌ): وهم حمزة والكسائي وشعبة) بتحقيق الهمزتين. قال أبو شامة: أي وحقق الهمزة الثانية التي هي ذات الفتح في حرف فصلت (صُحْبَةٌ). وقال السمين: مراده بالثانية، الثانية حقيقة، ولا تكون ثانية حقيقة إلا إذا كان قبلها همزة أخرى ملفوظ بها. وقوله (وَحَقَّقَهَا فِي فُصِّلَتْ): احتراز به من قوله تعالى: ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ﴾ النحل، إذ لا خلاف فيه، ولا يرد عليه ﴿أَعْجَمِيًّا﴾، لأنه منصوب، وهو في قوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾ وهذا لفظه في البيت مرفوع.

..... وَالْأُولَى أَسْقَطْنُ لِتَسْهَلَا

﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ فصلّت. قرأها (هشام) بإسقاط الهمزة الأولى هكذا ﴿أَعْجَمِيٌّ﴾. قال أبو شامة: وأسقط (هشام) الأولى فقرأ على لفظ الخبر، أي: هو أعجمي وعربي، أو الرسول عربي، أو يكون معنى الاستفهام باقياً وإن سقطت همزته للعلم بها من قرينة الحال كنظائر له، فيتفق حينئذ معنى القراءتين، والاستفهام هنا للإنكار. قال السخاوي: وقوله (لِتَسْهَلَا): أسهل إذا ركب السهل، لأنه يقرأ بهمزة واحدة. وقال أبو شامة: وقوله (لِتَسْهَلَا): أي لتركب الطريق السهل، أو ليسهل اللفظ بإسقاطها. وقال ابن القاصح: ولم يتعرض هنا للمد والقصر لبقاء من قرأ بهمزتين في ذلك على ما تقدّم، وقراءة الباقيين بتسهيل الهمزة الثانية، وإليك التفصيل:

- ١- قرأ (قالون وأبو عمرو) بتسهيل الثانية كالألف، والإدخال قولاً واحداً.
 - ٢- قرأ (ورش وابن كثير وابن ذكوان وحفص) بتسهيل الثانية دون إدخال.
- قال أبو شامة: وخالف (ابن ذكوان وحفص) أصلهما فسهّلاهما كما يقرؤها (ابن كثير). وقال صاحب اللآلي: مخالفة القاعدة حصلت من جهة (هشام وابن ذكوان وحفص).

والوجه الثاني لـ (ورش) في: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ هو إبدال الهمزة الثانية حرف مدّ بمقدار ست حركات، لأن ما بعد الهمزة الثانية ساكن وهو العين. قال أبو شامة: ثم إن الناظم بعد ذكره لحرف (فصلّت)، أتبعه ما وقع فيه الخلاف بعده، فلهذا ذكر ما في الأحقاف و(نون)، ثم ذكر ما قبل

(فصلّت) على الترتيب.

وَهَمْزَةُ أَذْهَبَتْ فِي الْأَحْقَافِ شَفَعَتْ بِأُخْرَى كَمَا دَامَتْ وَصَالاً مُوَصَّلاً

﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ الأحقاف. قرأ مدلول (كَمَا دَامَتْ) وهما (ابن عامر وابن كثير) بزيادة همزة، فتكون هكذا: (أَذْهَبْتُمْ). وهذا هو المراد بقوله: (شَفَعْتُ بِأُخْرَى). قال أبو شامة: أي شفعت بزيادة همزة التوبيخ عليها. فتكون قراءة (ابن كثير) بتسهيل همزة الثانية دون إدخال.

و(هشام) يقرأ بالوجهين في ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾: الأول: الإدخال مع التسهيل. الثاني: الإدخال مع التحقيق. وقراءة (ابن ذكوان) في ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ بتحقيق الهمزتين. قال ابن القاصح: وقراءة الباقيين بالوتر. أي بهمزة واحدة كـ (حفص). قال السخاوي: وقوله (كَمَا دَامَتْ) وصلاً مؤصلاً: أشار إلى أنها كذلك مشفوعة بهمزة الاستفهام في مواضع من القرآن كثيرة نحو: ﴿مَا شَفَعْتُمْ﴾ المجادلة، وشبهه. وقال أبو شامة: أي شفعت تشفيعاً دائماً دواماً كدوام همزة ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ في نفسها، أي ثابتاً ثابتاً ككتاباتها، أي أن ثبات التشفيع في قراءة (ابن عامر وابن كثير) كثبات همزة ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ لا ترح ولا تذهب، أو شفعت بأخرى دائماً كدوامها فتواصل (وصلاً مؤصلاً) ينقله بعض القراء إلى بعض.

وَفِي نُونٍ لِي أَن كَانَ شَفَعَ حَمَزَةً وَشُعْبَةً أَيْضاً وَالْدِّمَشْقِيُّ مُسَهَّلاً
﴿أَن﴾ في قوله تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ القلم. حيث قرأ (همزة وشعبة وابن عامر الدمشقي) بزيادة همزة، فتكون هكذا: (أأن). والخلاصة:

- ١- قرأ (همزة وشعبة) بتحقيق الهمزتين (أأن) على أصلهما.
 - ٢- قرأ (هشام) بتسهيل الثانية قولاً واحداً في هذا الموضع خاصة مع الإدخال قولاً واحداً.
 - ٣- قرأ (ابن ذكوان) بتسهيل الثانية قولاً واحداً. قال السخاوي: أي وشفع (الدمشقي) في حال تسهيله. وقال أبو شامة: فخالف أصله فسهل هذا الموضع بلا خلاف.
- قال الجعبري: وقد (ابن عامر) بتسهيل الثانية ليخرج (ابن ذكوان) عن أصله في التحقيق، و(هشام) عن أصله في التخيير، فاشتركا في التسهيل، وزاد (هشام) الفصل. وليس ذلك إلا لاتباع الأثر والجمع بين اللغتين، وقرأ الباقيون بالوتر، أي بهمزة واحدة كـ (حفص).

وَفِي آلِ عِمْرَانَ عَنِ ابْنِ كَثِيرِهِمْ يُشَفِّعُ أَنْ يُؤَنَّهُ إِلَى مَا تَسْهَلُ

﴿أَنْ يُؤَوِّعَ﴾ آل عمران. قرأ (ابن كثير) وحده بزيادة همزة، فتكون هكذا: (أأن)، وهو على أصله في تسهيل همزة الثانية دون إدخال. والفائدة من تقييد ﴿أَنْ يُؤَوِّعَ﴾ بقوله: (وفي آل عمران) ليخصص ذلك الموضع فحسب، ويخرج ما عداه نحو: ﴿أَنْ يُؤَوِّعَ صُحُفًا مُنَشَّرَةً﴾ المدثر. وقرأ الباقون بهمزة واحدة كـ (حفص). قال السخاوي: قوله (إلى ما تَسَهَّلًا) معناه: يشفع ﴿أَنْ يُؤَوِّعَ﴾ مضافاً إلى ما تسهل، يعني إلى ما قال بتسهيله، لأن مذهبه التسهيل، فلما زادها هنا همزة الإنكار قرأها على أصله. أي يسهل الثانية على أصله، وصاحب التيسير يعبر عن مذهب من سهل في هذه المواضع بهمزة ومدة، ومراده (بين بين). وقال صاحب اللآلي: وهذا المعنى مفهوم من قاعدته، إلا أنه تم البيت به فأحسن. وقال أبو شامة: وقد كان الترتيب يقتضي تقديم هذه الكلمة - وهي ﴿أَنْ يُؤَوِّعَ﴾ - على كلمة (فصلت) - ﴿ءَأَعْجَبُ﴾ - وما بعدها، غير أن الاختلاف لما كان فيما قدمه عليها أوسع من الاختلاف فيها سوغ تقديمه اهتماماً بذلك.

وطه وفي الأعراف والشعرا بها ءَأَمَنْتُمْ لِلْكَفْلِ تَأْلُفًا أَبَدِلًا

قال تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَأَمَنْتُمْ بِهِ﴾ الأعراف. وقوله: ﴿قَالَ ءَأَمَنْتُمْ لَهُ﴾ طه و الشعراء. قال السخاوي: أصل هذه الكلمة (أأمن) على وزن (أفعل)، فالهمزة التي هي فاء الفعل ساكنة، أبدلت ألفاً كما أبدلت في ﴿ءَأَدَمَ﴾ و﴿ءَأَخَّرَ﴾، ثم دخلت على الكلمة همزة استفهام، فاجتمع ثلاث همزات، الثالثة مبدلة باتفاق لسكونها وانفتاح ما قبلها. فأمر الشاطبي بأن تبدل همزة الثالثة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، فتبدل ألفاً، وهذا الحكم لجميع القراء، وهو إبدال همزة الثالثة ألفاً كما هو مقتضى الإطلاق. وقال صاحب اللآلي: ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ أصلها (أأمنتم) بثلاث همزات: الأولى: همزة الاستفهام الداخلة لمعنى الإنكار. الثانية: همزة القطع الداخلة في الفعل الرباعي. الثالثة: همزة الأصل لأنها فاء الكلمة. وقوله تعالى: ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ في السور الثلاث مما فيه مخالفة للقاعدة المتقدمة - أيضاً - وقدم الكلمات السابقة عليها لموافقة عامة الباب في اجتماع همزتين لا ثالثة لهما في الأصل، ورتبها في النظم حسب ما تآتى له.

وحكم همزة الأولى والثانية في: ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ في السور الثلاث كما قال الشاطبي:
وَحَقَّقْ ثَانِ صُحْبَةً.....

قال أبو شامة: أي أن الهمزة الثانية قرأ (صُحْبَةً) بتحقيقها. فقرأ مدلول (صُحْبَةً) وهم (همزة والكسائي وشعبة) بتحقيق الهمزة الثانية بعد تحقيق الأولى هكذا (أَأَمَنْتُمْ)، في الأعراف، طه، الشعراء. قال أبو شامة: فليس تحقيق الثانية من خصائص (صُحْبَةً) إلا بتقدير اجتماعها مع الأولى. وقرأ (قنبل) بإسقاط الهمزة الأولى في سورة طه فقط، فيقرأ كـ (حفص).

..... وَلِقُنْبُلٍ يَأْسُقَاطُهُ الْأَوَّلَى بِطَهْ ثَقُ بَلَا
قال أبو شامة: وقوله (ثَقُ بَلَا) أي تقبل هذا الحرف لـ (قنبل) بسبب إسقاطه الأولى منه بسورة طه. وقرأ (حفص) بإسقاط الهمزة الأولى في السور الثلاث، والدليل على ما ذكرته لـ (حفص) أن الشاطبي عندما بينَّ قراءة (قنبل) بأنه يسقط الهمزة الأولى في موضع طه، قال الشاطبي عن المواضع الثلاثة لـ (حفص):

وَفِي كُلِّهَا حَفْصٌ.....

قال أبو شامة: أي في المواضع الثلاثة أسقط (حفص) الهمزة الأولى كما فعل (قنبل) في طه. وَأَبْدَلُ قُنْبُلٍ فِي الْأَعْرَافِ مِنْهَا الْوَاوُ وَالْمُلْكِ مُوَصِّلًا
قال أبو شامة: وأبدل (قنبل) في سورة الأعراف منها، أي من الأولى واوًا، لأن ما قبلها ضمة

في ﴿فَرَعَوْنُ ءَأَمَنْتُمْ﴾، والهمزة الثانية في الموضعين - أي في الأعراف والمُلْك - يسهلها بين بين على أصله. وقوله (مُوَصِّلًا) بكسر الصاد حال من (قنبل)، أي في الوصل فقط.

س: وماذا لو وقف (قنبل) على كلمة ﴿فَرَعَوْنُ﴾ وبدأ بكلمة ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾؟

ج: يقرأ (قنبل) بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية كالألف لزوال الضمة. وقرأ (نافع والبزي وأبو عمرو وابن عامر) بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية كالألف دون إدخال لأحد منهم، ووافقهم (قنبل) في موضع سورة الشعراء فقط لا غير، وفي موضع الأعراف

إذا ابتدأ بكلمة: ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾. قال السخاوي: يجب على القارئ التحفظ في إتيانه بالأولى محققة، وبالثانية مسهلة، وبالثالثة مبدلة. وقال أبو شامة: عن قراءة (قنبل) في المواضع الثلاثة ما يلي: فقد غاير في قراءته بين المواضع الثلاثة في الهمزة الأولى، فأسقطها في طه، وأبدلها في الأعراف حالة الوصل، وأثبتها في الشعراء. قال القاضي: وينبغي أي يُعَلِّمُ أن (ورشاً)

ليس له في الثانية من ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ في المواضع الثلاثة إلا التسهيل مع (القصر والتوسط والمدة)، وليس له الإبدال، لأنه لو أبدل لاجتمع ألفان، الألف المبدلة من الهمزة الثانية المفتوحة، والألف المبدلة من الهمزة الثالثة الساكنة، ويتعذر النطق بالألفين معاً، فتحذف

إحداها، فحينئذ يصير النطق بهمزة بعدها ألف، فتكون قراءته كقراءة (حفص)، فيلتبس الاستفهام بالخبر، فمحافظة على لفظ الاستفهام وخوفاً من الالتباس منع وجه الإبدال. وقال صاحب النفعات الإلهية: قال الباذش في (الإقناع): وَمَنْ أَخَذَ لـ (ورش) في نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ بالبديل، لم يأخذ هنا إلا بالتسهيل بين بين. قال (صاحب الكنز) بعد ذكره لبيت الشاطبي:

وَقُلْ أَلِفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ لَوْرَشٍ سَوَى ءَأَمْنُكُمْ لَيْسَ مَبْدَلًا
وَذَاكَ ثَلَاثًا مَعَ ءَالِهَتُنَا فَلَا تَبَدُّلُهُ أَيْضًا بَلْ لَهُ الْكُلُّ سَهْلًا

س: كيف قرأ (قنبل) ﴿ءَأَمْنُكُمْ مَنْ فِي﴾ الملك حال وصل ﴿النُّشُورُ﴾ بـ ﴿ءَأَمْنُكُمْ﴾؟
ج: قرأ (قنبل) بإبدال الهمزة الأولى واواً خالصة - لأن الراء في كلمة ﴿النُّشُورُ﴾ مضمومة -

وتسهيل الهمزة الثانية كالألف، وهذا في حالة الوصل فقط كما قال الشاطبي:
..... وَأَبْدَلُ قُنْبُلٌ فِي الْأَعْرَافِ مِنْهَا الْوَاوُ وَالْمُلْكُ مُوَصَّلًا
قال أبو شامة: وقوله (مُوصَّلًا) بكسر الصاد حال من (قنبل)، أي أبدل الأولى موصلاً لها إلى ما قبلها، احتراز بذلك من الوقف على ﴿فِرْعَوْنَ﴾ أو ﴿النُّشُورُ﴾، فإنه لو ابتدأ بما بعدها لم يكن إبدال لانفصال الضمة من الهمزة. ومذهب باقي القراء في: ﴿ءَأَمْنُكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ سورة الملك: ١ - قرأ (قالون وأبو عمرو): بتسهيل الثانية كالألف مع الإدخال قولاً واحداً.

٢ - قرأ (ورش وابن كثير) بتسهيل الثانية كالألف قولاً واحداً.
٣ - قرأ (ورش) بوجه آخر، وهو إبدال الثانية حرف مد بمقدار حركتين، لأن الميم متحركة بالكسر. ٤ - قرأ (هشام) بالإدخال وتركه، وكلاهما مع تحقيق الهمزة الثانية.

(استدراك أبي شامة): وحكم ما في الملك حكم ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ وشبهه، لأنه ليس فيها إلا همزتان، ولم يكن له حاجة بذكر التي في الملك هنا، فإنها ليست بلفظ هذه الكلمة، ولأنه قد أفرد لها بيتاً في سورتها، فلو قال هنا:

..... وَأَبْدَلُ قُنْبُلٌ فِي الْأَعْرَافِ مِنْهَا الْوَاوُ فِي الْوَصْلِ مُوَصَّلًا
بفتح الصاد من (موصلاً) لكان أولى وأبين.

تنبيه: كلمة ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ من باب الهمزتين، وليست من الكلمات التي اجتمعت فيها ثلاث همزات ككلمة ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ في الأعراف، طه، الشعراء، وذكرها الشاطبي مع كلمة: ﴿ءَامَنْتُمْ﴾، لأن حكمها لـ (قبل) متحد مع موضع سورة الأعراف. قال السخاوي: ومن خالف أصله فغاير بين المواضع فلأثر اتباع، وبين اللغتين جمع. وقال صاحب اللآلي: وقد كان الوجه أن يذكر الاختلاف في قوله: ﴿ءَالِهَتُنَا﴾ الزخرف. ها هنا لمناسبة ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ في اجتماع ثلاث همزات في الأصل، وكأنه أخره إلى سورته حين طال الكلام في ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ حيث استوعب ثلاثة أبيات. وقال ابن القاصح: لكنه أخره إلى سورته تبعاً للتيسير.

فوائد مهمة: ليس هناك إدخال لأحد في كلمة ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ الأعراف وطه والشعراء، وكذلك كلمة ﴿ءَالِهَتُنَا﴾، وكلمات أخرى ستعرفها عما قريب.

(حكم ﴿ءَالَذَكْرَيْنِ﴾ وأخواتها)

قال الجعبري: ولما تم الكلام في همزة القطع مع همزة الاستفهام، انتقل إلى بيان حكمها مع همزة الوصل فقال:

وَهَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ فَاَمْذُذُهُ مُبْدَلًا	وَإِنْ هَمْزُ وَصْلٍ بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ
يُسَهِّلُ عَنْ كُلِّ كَالَانٍ مُثْلًا	فَلِلْكَوْلِ ذَا أَوَّلٍ وَيَقْصُرُهُ الَّذِي
بِحَيْثُ ثَلَاثٌ يَتَّفِقْنَ تَنْزُلًا	وَلَا مَدَّ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ هُنَا وَلَا

قال أبو شامة: هذه مسألة ليست في كتاب التيسير في هذا الباب، وإنما ذكرها في سورة يونس تبعاً لذكر نقل الحركة لـ (نافع) في ﴿ءَالْتَنَ﴾، ولم يجعل هذه المسألة أصلاً، فلم يذكرها هنا ولا في سورة الأنعام، لأنها مما أجمع القراء عليه، ولم توضع كتب القراءات إلا لبيان الحروف المختلف فيها لا المتفق عليها، ولكن جرت عادة أكثر المصنفين أن يذكروا في بعض المواضع من المتفق عليه ما يشتد إلباسه بالمختلف فيه، ليحصل التمييز بينهما، وهذا الموضع من ذلك القليل، ومنه ما ذكر في آخر باب الهمز المفرد والإدغام الصغير ومسألة: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ في يوسف وغير ذلك.

قال الضباع: تكلم في هذه الآيات على ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل الداخلة على لام التعريف، وذلك في ستة مواضع لسائر القراء وهي: ﴿ءَالَّذِكْرَيْنِ﴾ في موضعين في سورة الأنعام. ﴿ءَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ يونس. ﴿ءَالَكُنَّ﴾ موضعي يونس. ﴿ءَاللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ النمل. وسابع لـ (أبي عمرو وأبي جعفر) وهو ﴿يَسْحَرُ﴾ في يونس. فقوله: (وَإِنْ هَمْزٌ وَصَلٌ.... إلخ) أي: وإن وقع همزة وصل بين لام ساكن وهمزة الاستفهام، فأبدل همزة الوصل ألفاً، (وامدده) مدّاً مشبِعاً للفصل بين الساكنين، إلا إذا عرض تحرك اللام، وذلك في ﴿ءَالَكُنَّ﴾ موضعي يونس، ولا يجوز فيها (التوسط) وإن قال به بعضهم، لأن مدها لازم، وقول الناظم (فَلِكُلِّ ذَا أُولَى): أي: لكل القراء هذا الوجه - وهو وجه البدل - أُولَى، أي أحق من وجه تسهيله بين الهمزة والألف، ومن سهّل همزة الوصل لم يمدّ عن كل القراء، وقوله (وَلَا مَدَّ بَيْنَ الهمزَتَيْنِ) يعني: لا يجوز إدخال ألف الفصل عن كل القراء بين همزة الاستفهام وهمزة الوصل إذا سهّل، كما لا يجوز ذلك في كل كلمة اجتمع فيها ثلاث همزات، وذلك في ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ في الأعراف وطه والشعراء، و﴿ءَالِهَتُنَا خَيْرٌ﴾ في الزخرف.

قال أبو شامة: (وَلَا مَدَّ بَيْنَ الهمزَتَيْنِ هُنَا): يعني في هذا الذي سهّلت فيه همزة الوصل، أي من مذهبه المدّ بين الهمزتين لا يفعل ذلك هنا، ونصب (كُنْزُلًا) على التمييز، أي اتفق نزولهن. وقال صاحب اللآلئ: وتسامح في العبارة، حيث أوقع المدّ على الهمزة، ومحل المدّ إنما هو الحرف المبدل، وسوّغ الهمز ذلك أنه لما أبدل منه تنزّل منزلته، وسدّ مسده، فأوقعت صفتة عليه مجازاً مع

ما حصل من البيان بقوله (مُبْدَلًا). والخلاصة في الكلمات السابقة أن فيها لجميع القراء:

- ١- إبدال همزة الوصل بمقدار ست حركات، وهو الأولى والأفضل.
- ٢- التسهيل مع القصر، أي بدون إدخال، وهناك موضع سابع لـ (أبي عمرو وأبي جعفر) في سورة يونس وهو: ﴿يَسْحَرُ﴾ وسياقي. قال صاحب إتحاف البرية:

مَعَ الْمَدِّ قَطَعَ السَّحَرُ حُكْمٌ وَخَذَ لَهُ
بِتَسْهِيلِهِ أَيْضاً كَالآن مَثَلًا
وقال أبو شامة عند قول الشاطبي:

وَإِنْ هَمْزٌ وَصَلٍ بَيْنَ لَامٍ مُسَكِّنٍ وَهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ فَاْمَدُّهُ مُبْدَلًا

قوله (وَإِنْ هَمْزٌ وَصَلٍ): يعني: وإن وقع (هَمْزٌ وَصَلٍ)، وأراد أن همزة الوصل التي دخلت على لام التعريف إذا دخل عليها همزة الاستفهام أبدلت ألفاً ومدت لأجل سكون اللام بعدها، وكان القياس أن تحذف همزة الوصل، لأنه استغنى عنها بدخول همزة الاستفهام عليها كما في قوله:

﴿قُلْ أَتُخَذُّنَّكُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا﴾ في سورة البقرة. ﴿أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ مريم. ﴿أَفَرَأَيْتَ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ سبأ. ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ في سورة الصافات. ﴿اتَّخَذْنَهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ ص. ﴿اسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ﴾ ص. ولكن في لغة العرب الفرق بينهما، لأنها لو حذفت مع لام التعريف لالتبس الاستفهام بالخبر، لأن همزة الوصل فيه مفتوحة كهمزة الاستفهام، وهي في ﴿أَفَرَأَيْتَ﴾ ﴿أَصْطَفَى﴾ مكسورة، ففتح همزتها دليل على أنها للاستفهام لا للخبر، فأعرضت العرب عن حذف همزة الوصل مع لام التعريف إذا دخل الاستفهام عليها وأبدلتها ألفاً.

تحريرات لـ (ورش): قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَالَّذِينَ كَفَرُوا حَرَّمَ أَمْ ءَالَّذِينَ آمَنُوا حَرَّمَ﴾ الآية. ﴿كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (١٤٣) الأنعام فيه للأزرق خمسة أوجه: وهي إبدال ﴿ءَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ عليه تثنية ﴿نَبِئُونِي﴾. والتسهيل عليه توسط ومد فقط. لأن رواية القصر في البديل أصحاب إبدال في: ﴿ءَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ هذا هو التحقيق.

قال الخليلي

وأزرق إذا قصرت البدلا تسهيله ءَالَّذِينَ كَفَرُوا حظلا وقد مشى على ذلك أكثر المحققين.

وَأَضْرَبُ جَمْعُ الْهَمْزَتَيْنِ ثَلَاثَةً ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ أُعْذِرْ أَمْ لَمْ يَأْتُوا

قال السخاوي: وإنما قدم هذا ليجعله توطئة للكلام في الفصل بين الهمزتين.

(استدراك أبي شامة): وكان الأولى تقدم هذا البيت في أول الباب، وإنما احتاج إلى ذكر هذا التقسيم ليبيّن عليه الخلاف في المدّ بين الهمزتين كما سيأتي. و﴿أَمْ لَمْ يَأْتُوا﴾ تنمة لقوله ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ - احتاج إليها لوزن الشعر، ولا مدخل لها في الأضرب الثلاثة، فقوله: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ في سورة البقرة ويس مثال المفتوحيتين. ﴿وَيَقُولُونَ إِنَّا لَأَنَارِكُوا﴾

ونحوه مثال ما الثانية فيه مكسورة والأولى مفتوحة. وقوله ﴿أَنْزِلْ﴾ مثال ما الثانية فيه مضمومة والأولى مفتوحة في الجميع، ولا تكون إلا همزة الاستفهام، ولغير الاستفهام. قال صاحب اللآلئ: وقوله ﴿أَمْ لَمْ﴾ أتى به مع المثال ليصح الوزن، وقدم ذكر ذلك - أي البيت السابق - في هذا البيت ليعني عليه ما يريد أن يذكره من اختلاف القراء في إدخال الألف بين الهمزتين وتركه.

وَمَذْكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ بِهَا لُذٌ وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا والمراد بقوله (وَمَذْكَ): هو الإدخال المذكور آنفاً. فالهاء من (حُجَّةٌ) رمز لـ (أبي عمرو)، والباء من (بِهَا) رمز لـ (قالون)، واللام من (لُذٌ) رمز لـ (هشام). وقال صاحب اللآلئ: وكان في ذلك تكميل أحكام المفتوحين وشروع في تكميل أحكام المفتوحة التي بعدها المكسورة.

يعود الضمير في قوله (لَهُ) على (هشام) المرموز له باللام من: (لُذٌ)، أي له الخلاف في الإدخال وتركه في الهمزة المكسورة. وقال أبو شامة: والهاء في (لَهُ) يعود على الخلف. فمذهب (هشام) في الهمزة المكسورة في نحو: ﴿أَيُّكُمْ﴾ كالتالي: له التحقيق قولاً واحداً إلا في موضع واحد وهو في فصلت وسيأتي بيانه، و(هشام) له الإدخال وتركه في الهمزة المكسورة إلا فيما سيأتي ذكره. قال السخاوي: ومعنى (وَلَا): الوالي الناصر ها هنا، لأن هذا الخلف لمَّا تولَّى الوجهين معاً

صار كأنه قد نصرهما. وقال أبو شامة: الولا النصر، أي لكل وجه دليل ينصره. وَفِي سَبْعَةٍ لَا خُلْفَ عَنْهُ بِمَرِّمٍ وَفِي حَرْفِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَا الْعُلَى أَيْ تَكَ أَنْفَكَ مَعاً فَوْقَ صَادِهَا وَفِي فَصْلَتِ حَرْفٍ وَبِالْخُلْفِ سُهْلًا قال السخاوي: ففي هذه السبعة المواضع أدخل - أي (هشام) - بينهما ألفاً بلا خلاف، وفيما سوى ذلك من هذا الضرب خُلف. قال أبو شامة: لا خُلف لـ (هشام) في مدّ هذه السبعة.

١- ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَاتَ لَسَوْفَ أَخْرَجُ حَيًّا﴾ (٦٦) ﴿مَرِّمَ﴾

٢- ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ.....﴾ (٨١) ﴿الْأَعْرَافِ﴾

حيث يقرأ بالاستفهام ﴿أَيُّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ﴾

٣- ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ ﴿١١٣﴾﴾

الأعراف. حيث يقرأ بالاستفهام كموضع الشعراء المتفق عليه هكذا ﴿أَيْنَ لَنَا لَأَجْرًا﴾.

٤- ﴿فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَئِن لَّنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ ﴿٤١﴾﴾ الشعراء.

بالاستفهام لجميع القراء. ٥- ﴿يَقُولُ أَأِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ ﴿٥٤﴾﴾ الصفات.

٦- ﴿أَيُّكَ آلِهَا دُونَ اللَّهِ يُرِيدُونَ ﴿٨٨﴾﴾ الصفات. فقول الشاطبي:

أَتِنَّكَ آتَفْكَأَ مَعًا فَوْقَ صَادِهَا

قال أبو شامة: أي: إنهما في سورة واحدة (فَوْقَ صَادِهَا) وهي سورة الصفات.

(استدراك أبي شامة): وفي قوله (مَعًا) يومهم أن ﴿أَيُّكَ﴾ موضعان، كقوله في البقرة:

نِعْمًا مَعًا فِي الثُّونِ فَتُحْ كَمَا شَفَا وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ صِيَغٌ بِهِ حُلًّا

فلو قال موضعها:

أَتِنَّكَ آتَفْكَأَ هُمَا فَوْقَ صَادِهَا

لزال الإيهام. قال الجعبري: لا يومهم، لأن المصاحبة أعم من المائل والمخالف، و(هما) لا

يفهم الاضطحاب. قال السمين: ولكن اللبس مأمون من حيث إنه لم يوجد ﴿أَيُّكَ﴾ فيها

إلا لفظاً

واحداً. قال أبو شامة: والضمير في (صَادِهَا) لسور القرآن، و(الْعَلَا) نعت السور

الثلاث.

وقال ابن القاصح: أي المتقدمة في الترتيب والنظم على ما في قوله:

أَتِنَّكَ آتَفْكَأَ مَعًا فَوْقَ صَادِهَا

٧- ﴿قُلْ أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴿٩١﴾﴾ فصلت.

قال أبو شامة: والموضع الوحيد الذي سهله (هشام) بخلف عنه في الهمزة المكسورة موضع

فصلت وهو: ﴿قُلْ أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ قال الشاطبي:

وَفِي فَصَلَتْ حَرْفٌ وَبِاخْلُفَ سُهْلًا

والتسهيل لم يذكر في التيسير غيره، والتحقيق من زيادات القصيد، فإن قلت: من أين

يُعلم أن لـ (هشام) المد في هذه المواضع السبعة بلا خلاف، وكل واحد من الأمرين محتمل،

لأنه ذكر الخلاف له في المد قبل المكسورة، واستثنى هذه المواضع، فمن أين تعلم المد دون

القصر؟ قلت: هذا سؤال جيد، وجوابه: أنه قد قَدَّمَ أنه يمدُّ قبل الفتح والكسر، ثم استثنى الخلاف له قبل الكسر إلا في سبعة، فلو لم يذكر الخلف في المكسور لأخذنا له المد في الجميع عملاً بما ذكر أولاً، فغايته أنه عيَّن ما عدا السبعة للخلاف، فنزل هذا منزلة استثناء من استثناء، فكانه قال: (يُمدُّ مطلقاً إلا قبل الكسر فإنه لا يمدُّ إلا سبعة مواضع، فمعناه أنه يمدُّ فيها) على أنه لو قال:

سوى سبعة فالمد حتم بمريم

لزال هذا الإشكال. وقال السمين مستدرَكاً على كلام أبي شامة السابق: وقوله: (فكانه قال: يمدُّ مطلقاً إلا قبل الكسر فإنه لا يمدُّ) ليس بصحيح، بل يمد ولا يمد، لثبوت الخلاف عنه، فإصلاح ذلك أن يريد: إلا قبل الكسر فإنه لا يمد بخلاف عنه إلا في سبعة فإنه يمد بلا خلاف.

تنبيه: سيأتي بيان أحكام القراء في مواضع الاستفهام المكرّر في سورة الرعد، وما لـ (هشام) من الإدخال قولاً واحداً، ولكن ذكر الضباع أن له - أي هشام - الإدخال وتركه.

وَأَيُّمَةٌ بِالْخَلْفِ قَدْ مَدَّ وَخَذَهُ

وردت كلمة ﴿أَيُّمَةٌ﴾ في القرآن في خمسة مواضع: ١- ﴿فَقِيلُوا أَيُّمَةٌ الْكُفْرُ﴾ التوبة

٢- ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيُّمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ الأنبياء. ٣- ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيُّمَةً وَجَعَلْنَاهُمْ

أَلْوَرِثِينَ﴾ القصص. ٤- ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيُّمَةً يَدْعُونَ إِلَى الْتَكَاَرِ﴾ القصص.

٥- ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيُّمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾ السجدة. ويعود الضمير في قول الشاطبي (وخذة) على (هشام)، وعلم ذلك من سياق الأبيات الماضية، إذ كان الحديث فيها عن المواضع السبعة التي يدخل فيها (هشام) ألف الفصل، وحكم تلك المواضع لـ (هشام) أن له الإدخال وتركه، وكلاهما مع تحقيق الهمزة الثانية. قال أبو شامة: لم يمد هنا بين الهمزتين غير (هشام) بخلاف عنه. قال الضباع: وبعدة له - أي هشام - قرأ الداني على فارس، وبالقصر على أبي الحسن. قال أبو شامة: ولفظ الناظم بـ (أَيُّمَةٌ) على قراءة (هشام) بالمد.

وقال ابن القاصح: ولا يتزن به البيت إلا على قراءة (هشام).

وَسَهْلٌ سَمًا وَصَفًا

وحكم كلمة ﴿أَيِّمَةً﴾ لأهل (سَمَا) - (نافع وابن كثير وأبو عمرو) - تسهيل الثانية كالياء لأنها مكسورة. قال السخاوي: وقوله (سَمَا وَصَفًا): يشير به إلى صحة مذهب مَنْ سَهَّلَ وتقديمه على رأي مَنْ أَبَدَلَ. وقال أبو شامة: أي (سَمَا) وصف التسهيل. وقال صاحب اللآلئ: ونَبَّهَ بِسَمَوَ وصفه على حسنه وصحته واشتهاره واتفاق أهل الإِتِّقان عليه كابن مجاهد وغيره، وأخَّره عن قاعدة هذا النوع لمخالفة القاعدة في قصر (قالون وأبي عمرو). أي أن (قالون وأبا عمرو) ليس لهما الإدخال. وهناك وجه آخر لأهل (سَمَا) وهو مذهب نحوي، وهو إبدالها ياء خالصة. قال الشاطبي:

..... وَفِي النَّحْوِ أَبْدَالُ

أي أبدلت الهمزة الثانية ياء خالصة، يريد أن من النحويين مَنْ لا يجوز فيها غير البدل. قال أبو شامة: أي رأي أهل النحو إبدال الهمزة ياءً في ﴿أَيِّمَةً﴾، نص على ذلك أبو علي في الحجة، والزحخشري في مفصله، ثم لم يوافق أبو القاسم الزحخشري أهل النحو في ذلك، واختار مذهب القراء، فقال في تفسيره في سورة براءة في قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا أَيِّمَةً الْكُفْرِ﴾: فَإِنْ قُلْتُ: كيف لفظ ﴿أَيِّمَةً﴾ قلت: همزة بعدها همزة بين بين، أي بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة وإن لم تكن مقبولة عند البصريين، وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون، فمن صرَّح بها فهو لاحق محرف. قال أبو شامة: ولم يذكر صاحب التيسير إبدالها ياء، ولا ذكر مسألة ﴿أَيِّمَةً﴾ في هذا الباب، وإنما ذكرها في سورة براءة. قلت: غفر الله للزحخشري، فالقراءة ثابتة ومتواترة وصحيحة لغة وأداءً.

تنبيه: وجه الإبدال ياءً خالصة في: ﴿أَيِّمَةً﴾ ليس من طريق الشاطبية كما نبَّه عليه السفاقي في (غيث النفع) حيث قال: وذكر الشاطبي له على سبيل الحكاية عن النحويين لا الرواية.

وقال الإيباري:

..... وَأَيِّمَةُ الْإِبْدَالِ فَاتْرَكَهُ مَوْقِفًا

وقال الجمزوري:

وَسَهَّلَ سَمَا وَصَفًا وَفِي النَّحْوِ أَبْدَالُ وليس سما في الحرز بالياء مبذلاً

وقال القاضي: وهذا الوجه - وهو إبدال الهمزة الثانية ياءً محضة - وإن ورد عن أهل (سما)، ولكنه ليس من طريق كتابنا فلا يلتفت إليه، ولا يقرأ به. وقال في البدور الزاهرة: ﴿أَيْمَةً﴾ ﴿قرأ (نافع و ابن كثير و أبو عمرو ورويس) بتسهيل الثانية بلا إدخال لأحد منهم، وقرأ (أبو جعفر) بالتسهيل مع الإدخال، وقرأ (هشام) بالتحقيق مع الإدخال وعدمه، وقرأ الباقر

بالتحقيق من غير إدخال، هذا هو طريق الشاطبية والتيسير، وأمّا إبدالها ياءً محضة لـ (نافع) ومن معه، فليس من طرق الحرز وأصله، بل هو من طريق النشر. وقال الضباع: وجاء عن النحاة إبدالها ياءً خالصة، وأجاز هذا الوجه لـ (نافع و ابن كثير و أبي عمرو) صاحب النشر.

قال صاحب إتحاف البرية:

وَأَيْمَةً سَهْلٌ أَوْ ابْدَلْ لِنَافِعٍ وَمَكٌّ وَبَصْرِيٌّ فِي النَّشْرِ عَوَّلَا
وقال العلامة المتولي في (الوجوه المسفرة): وقرأنا في ﴿أَيْمَةً﴾ لـ (أبي جعفر) بالتسهيل مع الإدخال، والإبدال ياءً من غير إدخال، و(رويس) بالتسهيل والإبدال، إلا أنه لم ينص على الإبدال لهما في الدرة، ونص عليه في الطيبة.

س: وما حكم الإدخال في الهمزة المضمومة لـ (هشام) في نحو: ﴿أَوْيَيْتُكُمْ﴾ آل عمران؟

ج: له الإدخال وتركه كـ (أبي عمرو البصري). قال الشاطبي:
وَمَدُّكَ قَبْلَ الضَّمِّ لَكَبِيَّ حَبِيْبُهُ بِخُلْفِهِمَا بَرًّا وَجَاءَ لِيَفْصِلَا
ولام (كَبِيْ) لـ (هشام)، والحاء من (حَبِيْبُهُ) رمز لـ (أبي عمرو)، والباء من (بَرًّا) رمز لـ (قالون). والضمير في (بِخُلْفِهِمَا) يعود على (هشام وأبي عمرو). قال أبو شامة: مضى الكلام في المدّ قبل الفتح والكسر، ثم ذكر المدّ قبل الضم، فنص على أن لـ (هشام) و(أبي عمرو) خلافاً في ذلك، ولم يذكر عن (قالون) خلافاً في المدّ. وفائدة الإدخال تعرف من قول الشاطبي: (وَجَاءَ لِيَفْصِلَا) أي جاء المدّ وهو الإدخال ليفصل بين الهمزة الأولى والثانية. قال الضباع: ووجه الفصل عن (أبي عمرو) وعدمه عن (هشام) من زيادات النظم على التيسير.

س: وما مذهب (هشام) في الهمزة الثانية المضمومة من حيث التسهيل والتحقيق؟

ج: له (ثلاثة مذاهب) في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَوْيَيْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَٰلِكُمْ﴾ آل عمران

﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا﴾ ص ﴿أَمْلَقَى الذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾ القمر.

المذهب الأول: الإدخال مع التحقيق في السور الثلاث. المذهب الثاني: تحقيق الثانية دون إدخال كـ (حفص) وهو من زيادات القصيد. المذهب الثالث ذكره الشاطبي بقوله:

وَفِي آلِ عِمْرَانَ رَوَوْا لَهُ شَامِهِمْ كَحَفْصٍ وَفِي الْبَاقِي كَقَالُونَ وَاعْتَلَى
يقرأ في آل عمران كـ (حفص)، وفي الباقي كـ (قالون)، أي في ص، والقمر مثل (قالون).

قال الضباع: وبه - أي بالمذهب الثالث - قرأ له - أي (هشام) - الداني على أبي الحسن.

والخلاصة كما قال القاضي: أن لـ (هشام) في ﴿قُلْ أَوْيَيْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ﴾ ﴿أَمْلَقَى الذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾ القمر ثلاثة أوجه: التحقيق مع الإدخال وعدمه. وأن له في ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا﴾ ص، ﴿أَمْلَقَى الذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾ القمر ثلاثة أوجه: التحقيق مع الإدخال وعدمه - التسهيل مع الإدخال، ويؤخذ من هذا أن موضع آل عمران ﴿قُلْ أَوْيَيْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ﴾ لا تسهيل فيه على كلا المذهبين. وإليك فائدة في قول الشاطبي:

وَفِي آلِ عِمْرَانَ رَوَوْا لَهُ شَامِهِمْ كَحَفْصٍ وَفِي الْبَاقِي كَقَالُونَ وَاعْتَلَى
قال السخاوي: وإنما مثل بـ (حفص) دون غيره من يقرأ كذلك ليقيم الوزن. وقال شعله: وقوله كـ (حفص) مع أن أهل الكوفة و(ابن ذكوان) أيضاً على القصر والتحقيق لخفة اسمه في الوزن، ولأنه من جملتهم فذكره دال على الباقيين. وقال صاحب اللآلئ: وعين (قالون) لقراءته بالوجه المذكور دون غيره بخلاف (أي عمرو) فإنه قرأ به وبغيره. وقال الجعبري: ولمّا تقدم هذا الوجه في التيسير واتفق تأخيرته في النظم قال: (وَاعْتَلَى): أي تقدم هذا المتأخر في الأصل. فقوله: (وَاعْتَلَى) أي اعتلى ذلك، يعني الوجه الأخير، فاعتلاؤه بما فيه من الجمع بين اللغتين. قلت: أو لأن التسهيل لغة أكثر العرب، ولذلك قال الشاطبي (وَاعْتَلَى). وقال أبو شامة عند قول الشاطبي:

وَمَدُّكَ قَبْلَ الصُّمِّ لَبَّى حَبِيبُهُ بِخُلْفِهِمَا بَرًّا وَجَاءَ لِيَقْصِلَا
قال أبو شامة: الهاء في (حَبِيبُهُ): تعود إلى المد، أي لبّاه حبيبه، ويكون الحبيب كناية عن القارئ، كأن المد ناداه ليحمله في قراءته فأجاب بالتلبية والقبول له، و(بَرًّا) حال من حبيبه، أي لبّاه في حال برّه وشفقته عليه، أو يكون (بَرًّا) مفعول (لَبَّى حَبِيبُهُ) قارئاً باراً بالمد مختاراً

له، والبرّ والبار، بمعنى واحد، وهو ضد العاق المخالف، والضمير في (وَجَاءَ) للمدّ، أي جاء المدّ للفصل بين الهمزتين. وقال صاحب اللآلي: (كَلِمَى حَبِيْبُهُ) أي محبوبه، و(بِرّاً) أي: قارئاً متصفاً بالبرّ وهو الصدق، كأن القارئ المذكور دعا الفصل وجاء يفصل ما دعي له. وقال ابن القاصح: يعني: أن القارئ المتصف بالبرّ لمّا أحب المدّ دعاه فلّباه وجاء ليفصل بين الهمزتين.

(استدراك أبي شامة): ولو أنه نظم مقتصراً على ما في التيسير لقال ما كنت قد نظمته قديماً تسهيلاً على الطلبة:

ومدك قبل الضم بر حبيبه بخلف هشام في الثلاثة أصلا
ففي آل عمران يمد بخلفه وفي غيرها حتماً وبخلف سهلاً
أي مد حتماً بلا خلاف.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(أسئلة على ما سبق)

س: ما مذاهب القراء في الهمزات الآتية؟

﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ البقرة.	﴿أَيُّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ الأنعام.
﴿أَتَلَقَى﴾ القمر.	﴿أَعْجَبِي﴾ فصلت.
﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ الأحقاف.	﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ القلم.
﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ آل عمران.	﴿أَمَنْتُمْ﴾ في الأعراف، طه، الشعراء.
﴿أَمَنْتُمْ مَنْ فِي السَّعَاءِ﴾ الملك.	﴿أَلِدْ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ هود.
﴿أَلِهْتُنَا﴾ الزخرف.	﴿أَلَكُنْ﴾ موضعي يونس.
﴿أَشْهَدُوا﴾ الزخرف.	

س: ما المواضع التي فيها الإدخال قولاً واحداً لـ (هشام)؟

س: وما الموضع الوحيد الذي سهّله (هشام) بخلف عنه في الهمزة المكسورة؟

س: ما المواضع التي يتمتع فيها الإدخال لجميع القراء؟

وَلِلْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(باب الهمزتين من كلمتين حال اتفاقهما)

وَأَسْقَطَ الْأُولَى فِي اتِّفَاقِهِمَا مَعًا إِذَا كَانَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَتَسَى الْعَلَا
كَجَا أَمْرًا مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ أُولِيَا أُولَئِكَ أَلْوَاغُ اتِّفَاقٍ تَجْمَعُ لَا

وَقَالُونَ وَالْبَزْيُ فِي الْفَتْحِ وَافَقَا

وَفِي غَيْرِهِ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سَهْلًا

وَيَالِسُوهُ إِلَّا أَبَدَلَا ثُمَّ أَدْعَمَا وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُقْفَلًا

وَالْأُخْرَى كَمَدٌ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُبُلٍ

وَقَدْ قِيلَ مَخْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبَدَلَا

وَفِي هَؤُلَاءِ إِنَّ وَالْبَغَا إِنَّ لَوَرْشِهِمْ بِيَاءٍ خَفِيفِ الْكُسْرِ بَعْضُهُمْ تَلَا

وَإِنْ حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزُّ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا

(البيان والتفصيل والإيضاح) ل (باب الهمزتين من كلمتين حال اتفاقهما)

والمراد بهما همزتا القطع المتلاصقتان وصلًا، الواقعتان في كلمتين، بأن تكون الأولى آخر كلمة، والأخرى أول الكلمة التي تليها. والهمزتان حال اتفاقهما في الفتح نحو:

﴿السُّقَّاهُ أَمْوَالُكُمْ﴾ النساء. ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ هود.

والهمزتان حال اتفاقهما في الكسر نحو: ﴿مَنْ أَلَسَّمَاءُ إِنْ كُنْتَ﴾ الشعراء.

﴿مَنْ أَلَسَّمَاءُ إِنَّ﴾ سبأ. والهمزتان حال اتفاقهما في الضم ﴿أُولِيَاءُ أُولَئِكَ﴾

الأحقاف. وليس في القرآن العزيز غيره. قال أبو شامة: يعني الهمزتين المجتمعتين من كلمتين، وذلك أن تكون أولاهما آخر كلمة، والثانية أول كلمة أخرى، وذلك يأتي على

ضريين: أحدهما: أن يتفقا في الفتح أو الكسر أو الضم. والآخر: أن لا يتفقا في شيء من ذلك، بل يختلفان فيه، ولكل واحد من الضريين حكم يخصه، وقد بين كلاً منهما. وقلنا همزتا القطع لكي نخرج: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ﴾ ﴿الْمَاءَ أَهْتَرَتْ﴾ ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ﴾، فإن همزة الثانية همزة وصل فلا تدخل في أحكام هذا الباب. قال أبو شامة: فإن اتفق بعد ما آخره همزة وصل حذفت، فتبقى همزة المسموعة هي آخر الكلمة الأولى لجميع القراء. وقلنا المتلاصقتان لكي نخرج التي بينهما حاجز نحو: ﴿السَّوَاءُ أَنْ﴾ الروم، وقلنا في الوصل لأنك إذا وقفت على همزة الأولى وابتدأت بالثانية فليس فيها — أي الثانية — إلا التحقيق باتفاق القراء. وبدأ بقسم الاتفاق.

وَأَسْقَطَ الْأُولَى فِي اتِّفَاقِهِمَا مَعاً إِذَا كَانَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَتَى الْعَلَا كَجَا أَمَرْنَا مِنَ السَّمَاءِ إِنْ أَوْلِيَا أَوْلَيْكَ أَلْوَاغُ اتِّفَاقٍ تَجَمُّلاً (فَتَى الْعَلَا) وهو: (أبو عمرو) يسقط ويحذف همزة الأولى مع (القصر والتوسط) في الأنواع الثلاثة، والقصر هو المقدم في الأداء، والأمثلة السابقة فيها الأنواع الثلاثة للهمزتين المتفتحتين من كلمتين. قال السخاوي: (تَجَمُّلاً) أي تزيين واجتماع. وقال ابن القاصح: وقوله (وَأَسْقَطَ الْأُولَى) لا يتزن البيت إلا بالنقل. قال أبو شامة: ثم إن القارئ لـ (أبي عمرو) إذا وقف على ﴿جَاءَ﴾ فإنه يمد ويهمز، فإن الحذف إنما يكون في الوصل، لأن الاجتماع إنما يحصل فيه.

— لفظ بالأمثلة الثلاثة على لفظ قراءة (أبي عمرو)، فالهمزة المسموعة في: ﴿جَاءَ أَمَرْنَا﴾ هي أول ﴿أَمَرْنَا﴾، ومثله ﴿شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ همزة أول ﴿أَنْشَرَهُ﴾، لأنها همزة قطع. — ثم منهم من يرى أن الساقطة هي الأولى، لأن أواخر الكلم محل التغيير غالباً، ومنهم من يجعل الساقطة هي الثانية، لأن الثقل بها حصل، ومن فوائد هذا الاختلاف ما يظهر في نحو: ﴿جَاءَ أَمَرْنَا﴾ من حكم المد فيه، فإن قيل الساقطة هي الأولى كان المد فيه من قبل المنفصل، وإن قيل هي الثانية كان المد من قبل المتصل، وقد نص مكِّي في كتاب التبصرة على قول أن الساقطة هي الأولى. وقال الضباع: وما ذكره الناظم من أن المحذوف همزة الأولى هو الذي عليه جمهور أهل الأداء، وذهب بعضهم إلى أنها الثانية. قال صاحب إتحاف البرية:

وَأَسْقَطَ الْأُولَى فِي اتِّفَاقِهِمَا مَعاً وَقِيلَ بِلِ الْأُخْرَى فَخُذْ عَنِ فَتَى الْعَلَا

قال الضباع: وتظهر فائدة هذا الخلاف كما في النشر في المدّ، فمن قال بالأولى كان المدّ عنده من قبيل المنفصل - فيجوز فيه القصر والتوسط - ومن قال بالثانية كان عنده من قبيل المتصل - فلا يجوز فيه إلا التوسط - قال أبو شامة: وقوله (معاً) حال من ضمير التثنية الذي أضيف إليه الاتفاق، لأنه بمنزلة قولك اتفاقاً (معاً)، والهاء في (اتَّفَقَهُمَا) عائدة على الهمزتين في قوله في أوّل الباب السابق:

وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ سَمَاءً.....
(استدراك أبي شامة): ولا فائدة لقوله (معاً) في هذا الموضع إلا مجرد التوكيد، كما لو قال (كليهما)، وفي غير هذا الموضع (معاً) يذكر لفائدة سننبه عليها في الباب الآتي. ولكن قال ابن القاصح: وقوله (اتَّفَقَهُمَا معاً): شرط أن تكون الأولى تلي الثانية، لأن (معاً) تدل على ذلك.

س: مَنْ وافق (البصري) في الهمزة المفتوحة في نحو: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ هود؟
١ - قالون. ٢ - البزي. قال الشاطبي:

وَقَالُونَ وَالْبِزْيُ فِي الْفَتْحِ وَافَقَا.....

قال أبو شامة: أي وافقاً (أبا عمرو) في ذواتي الفتح، فأسقطا الأولى منهما.
ومذهب (قالون والبزي) في الهمزة المكسورة والمضمومة كما قال الشاطبي:
وَفِي غَيْرِهِ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سَهْلًا.....
قال أبو شامة: وفي غير الفتح جعلاً - أي (قالون والبزي) - المكسورة كالياء، والمضمومة كالواو، أي سهلاً كل واحدة منهما بين بين، فجمعاً بين اللغتين. واحفظ هذه العلامة جيداً كي تتذكر مذهب (قالون والبزي) في الهمزة المكسورة والمضمومة:

(قالون) هو الراوي الأوّل لـ (نافع)، و(البزي) هو الراوي الأوّل لـ (ابن كثير) إذا:
(قالون والبزي) يسهّلان الهمزة الأولى فيهما. والوجه الآخر غير تسهيل الأولى مع المد والقصر لـ (قالون والبزي) في ﴿يَالسَّوَاءَ إِلَّا﴾ كما قال الشاطبي:

وَيَالسَّوَاءَ إِلَّا أَبْدَلًا ثُمَّ أَدْعَمَا وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُقْفَلًا

أي تبدل الهمزة الأولى واواً وتدغم الواو التي قبل الهمزة فيها، وبعدها همزة محققة. وقوله:
وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُقْفَلًا.....

أي في تخفيف ﴿بِالسَّوَاءِ إِلَّا﴾ خلاف عن (قالون والبيزي) (كَيْسَ مَقْفَلًا)، أي ليس مغلقاً، أو ليس مقفلاً عليه، أي ممنوعاً لا يوصل إليه، بل هو مشهور معروف في الكتب المصنفة، منها التبصرة لمكي، وإن كان صاحب التيسير ما ذكره، ولم يذكر هذه المسألة إلا في سورتها والخلاف المشار إليه أنهما قرآها بين بين على أصلهما. وقال الضباع: وهذا الوجه - أي تسهيل الأولى بين بين - من زيادات النظم على أصله. وقال ابن القاصح: قوله: (كَيْسَ مَقْفَلًا): أي: ليس مقفلاً ولا مشكلاً لكون صاحب التيسير ما ذكره، وذكر البديل والإدغام، فهذا الوجه ذائع مستفيض في كتب القراءات وليس مغلقاً مسدوداً، والتسهيل من الزيادات. قال أبو شامة: فهذا آخر الكلام في مذهب مَنْ يخفف الهمة الأولى، إمّا بإسقاط وإمّا بتسهيل، وذلك في الوصل، فلو وقف عليها لحققت الهمة. ومذهب (ورث وقنبل) في كل ما سبق كما قال الشاطبي:

وَالْأُخْرَى كَمَدٌ عِنْدَ وَرَثٍ وَقُنْبُلٍ
قال أبو شامة: مذهب (أبي عمرو وقالون والبيزي) كان متعلقاً بالهمة الأولى، ومذهب (ورث وقنبل) يتعلق بالثانية، وهي المرادة بقوله (وَالْأُخْرَى). واحفظ هذه العلامة جيداً: (ورث) هو الراوي الثاني لـ (نافع)، و(قنبل) هو الراوي الثاني لـ (ابن كثير)، إذا: (ورث وقنبل) يسهلان الهمة الثانية. - فإن كانت مفتوحة فتسهّل كالألف نحو: ﴿السُّفْهَاءُ أَمْوَالُكُمْ﴾ النساء.

- وإن كانت مكسورة تسهّل كالياء نحو: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ اسْتَحَقَّ﴾ هود.
- وإن كانت مضمومة تسهّل كالواو وهي في: ﴿أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ﴾ الأحقاف. قال القاضي: فقوله (وَالْأُخْرَى): يعني الهمة الأخيرة، أي الثانية من المهمتين المتفقتين في الحركة بأنواعها الثلاثة

كائنة كالمدة، أي تسهّل بين بين. قال الضباع: وهذا هو المذكور في التيسير. قال السخاوي: وعبر الناظم عن التسهيل بقوله (كَمَدٌ): لأنها تصير كأنها مدة في اللفظ. وقرأ ورث وقنبل - بوجه آخر غير تسهيل الثانية حيث قال الشاطبي:
وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبْدَلًا

قال أبو شامة: والوجه الثاني لم يذكر في التيسير، وهو أن تبدل الهمة الثانية حرفاً ساكناً من جنس حركتها، وهو مذهب عامة المصريين.

س: وما الحكم إذا كانت الهمزة الثانية مفتوحة على وجه الإبدال نحو: ﴿السُّفَهَاءُ أَمْوَالُكُمْ﴾؟

ج: تبدل ألفاً بمقدار ست حركات، لأن ما بعد الهمزة الثانية حرف ساكن وهو (الميم).

س: وماذا لو كان بعد الهمزة الثانية متحرك على وجه الإبدال نحو: ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾، ﴿جَاءَ أَحَدُكُمْ﴾، ﴿جَاءَ أَحَدَهُمْ﴾؟

ج: تبدل الهمزة الثانية ألفاً بمقدار حركتين فقط، لأن (الجيم والحاء) متحركتان.

س: وما الحكم إذا كانت الهمزة الثانية مكسورة لـ (ورش وقبل)؟

ج: تبدل الهمزة الثانية ياءً ساكنة، وعَدَّ بمقدار ست حركات، في نحو: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ﴾.

لأن الحرف الذي بعد الهمزة الثانية وهو (السين) ساكن.

س: وماذا لو كان بعد الهمزة الثانية حرف متحرك نحو: ﴿السَّمَاءُ إِلَى الْأَرْضِ﴾؟

ج: تبدل الهمزة الثانية ياءً ساكنة بمقدار حركتين فقط، لأن (اللام) متحركة.

س: وهل تبدل الهمزة الثانية واواً ساكنة وقد بمقدار حركتين في موضع الأحقاف؟

ج: نعم، تبدل واواً ساكنة بمقدار حركتين عند (ورش وقبل) في: ﴿أُولَئِكَ أَوْلِيَاكَ﴾، لأن (اللام) متحركة. فقول الشاطبي:

وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبْدَلًا

قال أبو شامة: أي تبدل المد المحض عن الهمزة، أي جعل بدلاً عنها - ومقدار المد على حسب ما ذكرناه من قبل - إلا أن البدل هنا عام في المفتوحة والمكسورة والمضمومة، لأنه أمكن إبدال المكسورة ياءً ساكنة، والمضمومة واواً ساكنة، لأن حركة ما قبلهما من جنسهما، ولم يمكن ذلك في كلمة واحدة، لأن قبلهما فتحة وبعدهما ساكناً، والهمز المتحرك المتحرك ما قبله لا يبدل إلا سماعاً، وهذا المراد بقوله (مَحْضُ الْمَدِّ).

س: وما الحكم إذا تحرك الحرف الساكن الذي بعد الهمزة الثانية لعارض؟

ج: إذا تحرك هذا الساكن لعارض كما في رواية (ورش) في قوله: ﴿عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾

النور. ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ الأحزاب. فالنون في المواضع السابقة ساكنة، ثم تحركت

بسبب نقل حركة الهمز إليها في ﴿الْبَغَاءِ إِنْ﴾ (لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ) وهذا لـ (ورش)

خاصة - وسيأتي تفصيل ذلك في باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها - وللتخلص من التقاء الساكنين لـ (ورش وقبيل) في: ﴿الْيَغَاءُ إِنَّ أَنْفَيْتُ﴾. وسيأتي ذكر كيفية التغير لـ (ورش وقبيل) في كل ما سبق.

(الأوجه الجائزة لـ (ورش) في ﴿الْيَغَاءُ إِنَّ أَرَدْنَ﴾ ﴿لِلنَّبِيِّ إِنَّ أَرَادَ﴾ كالتالي:

١ - تسهيل الثانية بين بين، أي بين الهمزة والياء.
٢ - الإبدال مع المدّ (ست) حركات، نظراً لأصل النون وهو السكون قبل نقل حركة الهمزة إليها.

٣ - القصر (حركاتان) نظراً لعروض الحركة، وهو فتح النون بسبب نقل حركة الهمزة إليها.
٤ - وله - أي (ورش) - وجه رابع في الهمزة الثانية وهو قراءتها بياء محققة خفيفة الكسر في

قوله ﴿الْيَغَاءُ إِنَّ أَرَدْنَ﴾ النور. قال الضباع عن الوجه الرابع: جعل الثانية ياء مختلصة الكسر،

وذكره في التيسير من قراءته على ابن خاقان.

والأوجه الجائزة لـ (ورش) في: ﴿هَؤُلَاءِ إِنَّ﴾ البقرة كالتالي:

١ - تسهيل الثانية كالياء، أي بين الهمزة والياء.
٢ - إبدالها حرف مدّ بمقدار (ست) حركات، لأن النون الساكنة.
٣ - بياء محققة خفيفة الكسر. قال الضباع عن الوجه الثالث: جعل الثانية ياء مختلصة الكسر، وذكره في التيسير من قراءته على ابن خاقان. قال صاحب التيسير: وأخذ على ابن خاقان لـ (ورش) يجعل الثانية ياء مكسورة في البقرة في قوله: ﴿هَؤُلَاءِ إِنَّ﴾، وفي النور ﴿الْيَغَاءُ إِنَّ﴾، وذلك مشهور عن (ورش) في الأداء دون النص.

ودليل إبدال الثانية ياء خفيفة الكسر لـ (ورش) في: ﴿هَؤُلَاءِ إِنَّ﴾ ﴿الْيَغَاءُ إِنَّ﴾: ﴿وَفِي هَؤُلَاءِ إِنَّ وَالْبَغَاءِ إِنَّ لَوَزْشِهِمْ بِيَاءٍ خَفِيفِ الْكُسْرِ بَعْضُهُمْ تَلَا

س: وكم وجهاً لـ (قبيل) في: ﴿الْيَغَاءُ إِنَّ أَرَدْنَ﴾ النور؟

ج: ١ - تسهيل الثانية بين بين، أي بين الهمزة والياء.

٢ - إبدال الثانية ياءً ساكنة خالصة بمقدار ست حركات.

ولم يكن لـ (قبيل) القصر حركاتان لأن النون ساكنة سكوناً أصلياً في قراءته.

تنبيه مهم: بعضهم أنكر وجه الإبدال لـ (ورش وقبل)، وقال السخاوي في الرد عليهم: ولا يلتفت إلى مَنْ غلط طبعه، وبعد فهمه، وتحكّم جهله، وضعفت بصيرته، وقلّت معرفته، فأنكر ذلك، فطعن فيه لقول مَنْ تقدّم من الأئمة به، مع وضوح صحته وظهور دليله.

ولـ (ورش وقبل) في ﴿الْإِسَاءُ إِنِ اتَّقَيْنُ﴾ الأحزاب. الأوجه التالية:

- ١- التسهيل كالياء في الهمزة الثانية.
- ٢- إبدالها حرف مد بمقدار ست حركات لأن النون ساكنة أصلاً.
- ٣- إبدالها حرف مد بمقدار حركتين لأن النون تحركت بالكسر لالتقاء الساكنين.
- وليس في القرآن هزتان متفتحتان في الحركة واقعتان في كلمتين وبعد الثانية ساكن تحرك
- للتخلص من التقاء الساكنين إلا في قوله: ﴿الْإِسَاءُ إِنِ اتَّقَيْنُ﴾.

الأوجه الجائزة لـ (ورش) في ﴿جَاءَ عَالَ﴾ الحجر، القمر له خمسة أوجه وهي:

- ١- تسهيل الثانية مع القصر في الألف.
 - ٢- تسهيل الثانية مع التوسط في الألف.
 - ٣- تسهيل الثانية مع الطول في الألف، لأنها من باب مدّ البدل المغيّر بالتسهيل.
 - ٤- إبدال الهمزة الثانية ألفاً مع القصر.
 - ٥- إبدال الهمزة الثانية ألفاً مع الإشباع.
- قال الضباع: فإن وقع بعد الثانية من المفتوحين ألف، وذلك في ﴿جَاءَ عَالَ﴾ ففيها بعد البدل وجهان: أحدهما: أن تحذف الألف للساكنين. الثاني: لا تحذف ويزاد في المدّ للفصل بينهما.

والأوجه الجائزة لـ (قبل) في ﴿جَاءَ عَالَ﴾ موضع الحجر والقمر كالتالي:

- ١- يسهّل الثانية كالألف.
- ٢- وله إبدال الثانية ألفاً بمقدار حركتين.
- ٢- وله إبدال الثانية ألفاً بمقدار ست حركات.

قال صاحب إتخاف البرية بعد ذكر بيت الشاطبي:

وَالْأُخْرَى كَمَدٍّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُبُلٍ وَقَدْ قِيلَ مَخْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبَدُّلاً
وَمَدٌّ إِذَا كَانَ السَّكُونُ بَعِيدَهُ وَإِنْ طَرَأَ التَّحْرِيكُ فَاقْصُرْ وَطَوَّلَا
وَجَاءَ عَالَ أَبْدَلْنِ عِنْدَ وَرْشِهِمْ بِقَصْرٍ وَمَدٍّ فِيهِ قُلْ وَلَقَبْلَا

قال القاضي: وما ينبغي التنبيه عليه: أن كل مَنْ يغيّر في الهمزة الأولى من المتفتحتين، سواء كان التغيير بالتسهيل أم بالحذف، ليس له في الثانية إلا التحقيق، وكل مَنْ يغيّر في

الثانية من المتفتحين، سواء التغير بالسهيل أم بالإبدال، ليس له في الأولى إلا التحقيق، فليس من القراء من يغير الهمزتين معاً. وإليك قاعدة مهمة في قول الشاطبي:

وإن حَرَفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُعَيَّرٍ يَجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا
قال أبو شامة: هذا الخلاف يجيء على مذهب (أبي عمرو وقالون والبزي)، لأنهم يغيرون الأولى إسقاطاً أو تسهياً، فوجه القصر زوال الهمز أو تغيره عن لفظه المستقل، والمد إنما كان لأجله، ووجه المد النظر إلى الأصل وهو الهمز وترك الاعتداد بما عرض من زواله، ونبه على ترجيح وجه المد بقوله (وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا) لقول صاحب التيسير: إنه أوجه، فإنه قال: ومتى سهلت الهمزة الأولى من المتفتحين، أو أسقطت، فالألف التي قبلها ممكنة على حالها مع تخفيفها اعتداداً بها،

ويجوز أن يقصر الألف لعدم الهمزة لفظاً، والأول أوجه. قال أبو شامة: ثم اعلم أن هذين الوجهين على قراءة الإسقاط إنما هما في مذهب من يقصر في المنفصل كـ (البزي والسوسي) و(قالون والدوري) في أحد الروایتين عنهما، فإنهم يمدون المتصل نحو: ﴿جَاءَ السَّمَاءِ﴾ ﴿أُولِيَاءُ﴾، فلما تغيرت الهمزة في قراءتهم اتجه الخلاف المذكور، أما في قراءة من يمد المتصل والمنفصل جميعاً، فكل ذلك ممدود له بلا خلاف كالرواية الأخرى عن (قالون والدوري)، لأنه كيف ما فرض الأمر فهو إما متصل أو منفصل، فليس لهم إلا المد، وكذا على قول من زعم أن الهمزة الساقطة هي الثانية ليس إلا المد في قراءته، لأن الكلمة التي فيها المد المتصل بحالها، ويجري الوجهان لـ (همزة) في وقفه على نحو: ﴿لِلْمَلَكَةِ﴾ ﴿إِسْرَءِيلَ﴾.

ولزيادة البيان في قول الشاطبي:

وإن حَرَفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُعَيَّرٍ يَجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا
قال صاحب اللآلئ: هذا مع اعتقاد أن الساقطة هي الأولى، لأن المعاملة في علي القصر والمد، إنما هو مع ذلك، وأما من اعتقد أن الساقطة هي الثانية فإنه مد لهم قولاً واحداً لاتصال حرف المد بالهمز في الكلمة الواحدة، ولا خلاف في مد ذلك.

تنبيهات مهمة: إذا وقع الهمز المغير بالإسقاط كقراءة (البصري) في الأنواع الثلاثة، و(قالون) و(البزي) في المفتوحتين، فلك (القصر والتوسط) في حرف المد، ولكن القصر أرجح لذهاب أثر الهمز نسياناً أثناء قراءة الإسقاط، ويكون المد أرجح في حال تسهيل الهمزة الأولى لـ (قالون والبزي) في نحو: ﴿مَنْ السَّمَاءِ﴾ إن ﴿أُولِيَاءَ﴾ ﴿أُولِيكَ﴾، لأن أثر

الهمز باق وموجود أثناء قراءة التسهيل. قال الضباع: واعلم أن أرجحية المدّ من القصر إذا كان أثر الهمز المغيّر باقياً، وذلك في حال التسهيل، أمّا في حال الإسقاط فالأفضل القصر لعدم وجود أثره.

س: كيف نطبق القاعدة السابقة؟

ج: ١- إذا قرأت لـ (قالون)، ولـ (دوري البصري) بقصر المنفصل فـي: ﴿حَقَّ إِذَا﴾، جاز لك في حرف المدّ في نحو: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ القصر والتوسط، والقصر أرجح لذهاب أثر الهمز نهائياً.

٢- وإذا قرأت لهما - أي (قالون ودوري البصري) - بتوسط المنفصل في: ﴿حَقَّ إِذَا﴾، فلك التوسط فقط في ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾، ويمتنع القصر في حرف المدّ، لأنه إن قدر حذف الأولى من ﴿جَاءَ﴾ كان من قبيل المنفصل فيقصران معاً، ويمدان معاً، وإن قدر حذف الثانية كان من قبيل المتصل، فلا وجه حينئذ لقصره مع مدّها، أو قصرها.

٣- وإذا قرأت لـ (البيزي أو للسوسي) وليس لهما إلا قصر المنفصل كما هو معلوم ومقرّر لهما فلك القصر والتوسط في حرف المدّ نحو: ﴿جَاءَ أَجْلُهُمَّ﴾ الأعراف.

٤- وإذا قرأت بقصر المنفصل لـ (قالون أو لدوري البصري) في ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ فلك القصر والتوسط في حرف المدّ، والتوسط أرجح لـ (قالون)، لأنه يستهلّ الأولى، فأثر الهمز باق، والقصر أفضل لـ (دوري البصري) لأنه يقرأ بإسقاط الأولى.

قال صاحب إتحاف البرية بعد ذكر بيت الشاطبي:

وَإِنْ حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا
إذا أثر الهمز المغيّر قد بقي ومع حذفه فالقصر كان مفضلاً

٥- وإذا قرأت بتوسط المنفصل لـ (قالون) أو لـ (دوري البصري) في ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾، فلك التوسط في حرف المدّ، ولا يجوز القصر، وهذا ما عليه كثير من العلماء، ومنهم العلامة / عبد الفتاح القاضي، حيث علل ذلك بقوله: لأنه يمتنع قصر الأقوى مع توسط الأضعف. ولكن العلامة (المتولي) أجاز (القصر) في حرف المدّ في قراءة (قالون) على توسط المنفصل، وتبعه العلامة (الضباع) حيث قال: وإذا قرئ لـ (قالون) بتسهيل الأولى، فالأوجه الأربعة المذكورة جائزة سواء مدّ الأول، أو قصر، وما ورد عن النشر من تضعيف قصر - (أولاء) - على مدّ - (ها) لا يقدح في جواز الأخذ به كما قد يتوهم، وإلا لامتنع

قصر المدّ اللازم الذي هو أقوى المدود عند تغْيَر سببه نحو: ﴿الْعَمَّ اللَّهُ﴾. قال صاحب إتحاف البرية:

وفي هَؤُلَاءِ إن مَدَّ (ها) مع قصر ما تلاه له اِمنع مسقطاً لا مسهلاً وإذا قرئ لـ (البيزى)، فالوجهان جائزان بناء على ما ذُكِرَ.

وقال صاحب اللآلئ: وفي هذا البيت انقضى حكم أنواع المتفتحين، وعُلِمَ ما لـ (نافع وابن كثير وأبي عمرو) من التغيير على اختلاف أنواعه، وعُلِمَ أن للباقيين وهم (الكوفيون وابن عامر) التحقيق في الأنواع الثلاثة، لأنه ضدّ التغيير.

أسئلة حول باب: (الهمزتين من كلمتين حال اتفاقهما)
س: بين مذاهب القراء في الهمزات الآتية؟

﴿السُّفَهَاءُ أَمْوَالُكُمْ﴾	﴿أَوْجَاءَ أَحَدٌ﴾
﴿يَلْقَاءَ أَصْحَبٍ﴾	﴿جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾
﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾	﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾
﴿مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا﴾	﴿وَمِنْ وَرَاءِ اسْتَحَقَّ﴾
﴿مِنَ السَّمَاءِ إِنْ كُنْتَ﴾	﴿مِنَ السَّمَاءِ إِنْ﴾
﴿أَوْلِيَاءَ أَوْلِيَّكَ﴾	﴿بِالشَّوْءِ إِلَّا﴾
﴿عَلَى الْيَغَاءِ إِنْ أَرَدَنْ﴾	﴿النِّسَاءِ إِنْ اتَّقَيْتُنَّ﴾
﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾	﴿جَاءَ ءَالَ﴾

(الهمزتان من كلمتين حال اختلافهما)

وَتَسْهِيلُ الْآخَرَى فِي اخْتِلَافِهِمَا سَمَاءَ	تَقَىءَ إِلَى مَعَ جَاءَ أُمَّةٌ أُلْزِلَا
نَشَاءَ أَصَابْنَا وَالسَّمَاءَ أَوَّاثِنَا	فَنَوَعَانِ قُلْ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سُهْلَا
وَنَوَعَانِ مِنْهَا أَبْدَلَا مِنْهُمَا وَقُلْ	يَنَاءَ إِلَى كَالْيَاءِ أَقْيَسُ مَعْدَلَا
وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَاءِ تُبْدَلُ وَأَوْهَا	وَكُلْ بِهِمْزِ الْكُلِّ يَبْدَأُ مُفْصَلَا
وَالْإِبْدَالُ مَحْضٌ وَالْمُسَهِّلُ بَيْنَ مَا	هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ أَشْكَلَا

(البيان والتفصيل والإيضاح)

قال أبو شامة: فرغ من الكلام في أحكام الهمزتين المتفتحتين، ثم شرع في بيان حكم المختلفتين إذا التقيا في كلمتين، فالأولى محققة بلا خلاف عند القراء، ثم إن الذين سهّلوا في المتفتحتين - على اختلاف أنواع تسهيلهم وهم مدلول (سما) - هم أيضاً الذين سهّلوا الثانية من المختلفتين متفتحين على لفظ تسهيلها على ما سيأتي بيانه، ثم شرع يعدد أنواع اختلافها وهي (خمسة) أنواع.

س: وما كيفية التغيير في الأنواع الخمسة المذكورة في القرآن لأهل (سما)؟
 ج: اتفق القراء على تحقيق الهمزة الأولى من المختلفتين، واختلافهم إنما هو في الثانية على الوجه الذي ستعلمه، فهذه الأنواع الخمسة في قمة السهولة واليسر، لأن أهل (سما) وهم (نافع وابن كثير وأبو عمرو) يحققون الهمزة الأولى في الأنواع الخمسة، ويغيرون الهمزة الثانية على ما سيأتي تفصيله، وقرأ الباقون وهم: (الكوفيون الثلاثة وابن عامر) بتحقيق الهمزتين، لأنه ضد التغيير. وقال صاحب اللآلي: وأراد بالتسهيل مجرد التغيير، ولم يرد التسهيل الذي هو جعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي يجانس حركتها، فإن في أنواع المختلفتين ما غيّر بذلك، وفيها ما غيّر بالبدل، وفيها ما غيّر بهما وبشيء آخر. وقال القاضي: والمراد من التسهيل هنا مطلق التغيير لـ (بين بين)، والإبدال ياء، أو واواً. قلت: أفادني طالب متقن ممن قرأ عليّ - وهو د/ وفائي عبدالرازق - بفائدة طيبة لمعرفة كيفية التغيير في الأنواع الخمسة التالية أثناء مراجعته للكتاب حيث قال ما نصه: نقدم لكم مفتاحاً لحفظها بسهولة، والمفتاح هو (الهمزة المفتوحة): فإن كانت الهمزة الأولى مفتوحة يكون الحكم في الهمزة الثانية التسهيل فقط ففي نحو: ﴿تَفِيءَ إِلَى﴾ التسهيل كالياء. وفي ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾ التسهيل كالواو. وإن كانت الهمزة الثانية مفتوحة فيكون الحكم في الهمزة الثانية الإبدال فقط من جنس ما قبلها، واواً في نحو: ﴿نَشَاءُ أَصَبْنَهُمْ﴾ وياءاً في نحو: ﴿السَّمَاءُ﴾

أَوْ أَتَيْنَا ﴿٣٤﴾، وإن لم توجد مفتوحة كما في نحو: ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ ففي الهزمة الثانية الوجهان وهما: الإبدال واوًا، والتسهيل كالياء. والخلاصة:

فتح الأولى سهّل فتح الثانية أبدل
وغير ذلك سهّل وكذلك أبدل

قال أبو شامة: والسمة العقلية تقتضي (سمة)، إلا أن النوع السادس لا يوجد في القرآن، فلهذا لم يذكر، والنوع السادس الساقط أن تكون الهزمة الأولى مكسورة والثانية مضمومة نحو: (في الماء أُمَم). وقال صاحب اللآلي: (مررت بأبناء أُمَامَة). وقال الجعبري: (رغبت في دعاء أُوَيْسَ).

وإليك تفصيل ماسبق من الأنواع الخمسة:

١- فالنوع الأول: أن تكون الهزمة الأولى مفتوحة والثانية مكسورة: ﴿تَقَىءَ إِلَى﴾ الحجرات. يسهّل أهل (سما) الهزمة الثانية كـ (الياء)، أي بين الهزمة والياء، لأنها مكسورة

٢- النوع الثاني: أن تكون الهزمة الأولى مفتوحة والثانية مضمومة في: ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾ المؤمنون.

يسهّل أهل (سما) الهزمة الثانية كـ (الواو)، أي بين الهزمة والواو. قال أبو شامة: وليس في القرآن

من هذا الضرب غيره. وقال ابن القاصح: قوله (أُمَّةٌ انزِلَا): أي أنزل ذلك. وقال صاحب اللآلي: ونَبّه بقوله (سَمَا) على سمو التسهيل في الأخير.

٣- النوع الثالث: أن تكون الهزمة الأولى مضمومة والثانية مفتوحة: ﴿نَشَاءُ أَصَبْتَنَّهُمْ﴾ الأعراف. يبدل أهل (سما) الهزمة الثانية (واوًا خالصة). وكذلك (النبيُّ أُولَى) ونحوهما في قراءة (نافع) فقط.

٤- النوع الرابع: أن تكون الهزمة الأولى مكسورة والثانية مفتوحة: ﴿السَّمَاءُ أَوْ أَتَيْنَا﴾ الأنفال. يبدل أهل (سما) الهزمة الثانية (ياءً خالصة). قال أبو شامة: وقوله (وَكُنُوعَانِ مِنْهَا): أي من الأنواع المتقدمة، والضمير في (أُبْدِلَا) عائد إلى الياء والواو في قوله: (كَأَلِيًّا وَكَأَلَوَا سُهْلًا)، وفي (مِنْهُمَا) للهمزتين، أي أبدل الياء والواو من هزهما، فأبدلت في ﴿نَشَاءُ أَصَبْتَنَّهُمْ﴾ واوًا، وفي ﴿السَّمَاءُ أَوْ أَتَيْنَا﴾ ياءً، ولا يضرّ كونه في البيت السابق قدّم

ذَكَرَ الْيَاءَ عَلَى الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ: (كَأَلِيًّا وَكَأَلَوَاوٍ سَهْلًا)، ثُمَّ قَالَ: (وَتَوَعَّانِ مِنْهَا أَبَدَلًا مِنْهُمَا) فَعَادَ الضَّمِيرَ إِلَيْهِمَا، وَالْوَاوِ فِي هَذَا الْبَيْتِ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْيَاءِ مِنْ لَفْظٍ مَا مِثْلُ بِهِ مِنْ الْآيَتِينَ، فَإِنَّا نَرُدُّ كُلَّ شَيْءٍ إِلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ وَلَهُ نِظَائِرٌ. ٥- النُّوعُ الْخَامِسُ: أَنْ تَكُونَ الْأَوَّلُ مَضمُومَةً وَالثَّانِيَةُ مَكسُورَةً: ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ الْبَقَرَةُ.

وَأَهْلُ (سِمَا): ١- أَنْ يَسَهَّلُوا الثَّانِيَةَ كـ (الْيَاءِ)، أَيْ يَبْنِي الْهَمْزَةَ وَالْيَاءَ، وَهُوَ الْأَقْسَى. ٢- إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ وَأَوَّاءُ خَالِصَةٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْقُرَّاءِ وَهُوَ أَثَرُ كَمَا قَالَ الدَّانِي. وَقَالَ ابْنُ الْقَاصِحِ: وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْوَجْهَ فِي التَّيْسِيرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْقَلِيلِ مِنَ الْقُرَّاءِ. يَرِيدُ: إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ وَأَوَّاءُ خَالِصَةٍ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ مَقْرُوءَ بِهِمَا لِأَهْلِ (سِمَا). وَقَالَ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ: الْمَكْسُورَةُ الْمَضمُومُ مَا قَبْلَهَا تَسَهَّلَ عَلَى وَجْهَيْنِ: ١- تَبْدِيلُ وَأَوَّاءُ مَكْسُورَةٍ عَلَى حَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا. ٢- تَجْعَلُ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ عَلَى حَرَكَتِهَا. وَالْأَوَّلُ مَذْهَبُ الْقُرَّاءِ وَهُوَ أَثَرُ، وَالثَّانِي مَذْهَبُ النُّحَوِيِّينَ وَهُوَ أَقْسَى. وَقَالَ أَبُو شَامَةَ: وَقَوْلُ النَّازِمِ: (أَقْيَسُ مَعْدَلًا): فَقِيَاسُهَا أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ لِأَنَّهَا مَكْسُورَةٌ بَعْدَ مُتَحَرِّكٍ، أَيْ جَعَلَهَا كـ (الْيَاءِ) أَقْيَسَ مِنْ غَيْرِهِ لُغَةً، وَ(مَعْدَلًا) تَمَيِّزٌ، أَيْ أَقْيَسَ عَدُولٍ عَنْ هَذِهِ الْهَمْزَةِ هَذَا الْعَدُولُ. وَقَالَ صَاحِبُ اللَّالِي: (مَعْدَلًا): أَيْ: أَقْيَسَ عَدُولًا، يَعْنِي: أَنْ عَدُولَهُ

إِلَى التَّسْهِيلِ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ أَقْيَسَ مِنْ عَدُولِهِ إِلَى الْبَدَلِ، وَمِنْ عَدُولِهِ إِلَى التَّسْهِيلِ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ. ثُمَّ ذَكَرَ مَذَاهِبَ الْقُرَّاءِ فِي نَحْوِ: ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾:

وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ تُبْدَلُ وَأَوَّاهَا

قَالَ السَّخَاوِيُّ: لِأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ. قَالَ أَبُو شَامَةَ: (وَأَوَّاهَا) ثَانِي مَفْعُولِي (تُبْدَلُ)، فَلِهَذَا نَصَبَهُ، وَهَاءُ عَائِدَةٌ عَلَى الْهَمْزَةِ، لِأَنَّهَا تَبْدَلُ مِنْهَا فِي مَوَاضِعَ، أَوْ عَلَى الْحُرُوفِ لِلْعِلْمِ بِهَا، أَيْ تَبْدَلُ الْهَمْزَةُ وَأَوَّاءُ مَكْسُورَةٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَكِّي فِي التَّبَصُّرَةِ، وَلَا ابْنُ الْفَحَامِ فِي التَّجْرِيدِ، وَلَا صَاحِبُ الرُّوضَةِ غَيْرُ الْوَجْهِ الْأَقْيَسِ، وَذَكَرَ ابْنُ شَرِيحٍ ثَلَاثَةَ أَوَّاجِهِ: فَذَكَرَ الْوَجْهَ الْأَقْيَسَ، ثُمَّ قَالَ: وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا وَأَوَّاءُ، وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ.

وَقَالَ الضَّبَاعُ: وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى تَسْهِيلِهَا كَالْوَاوِ، وَتَعَقَّبَهُ فِي النُّشْرِ لَعْدَمِ صِحَّتِهِ نَقْلًا وَعَدَمَ إِمْكَانِهِ لَفْظًا. قَالَ فِي النُّشْرِ: وَغَرَّبَ ابْنُ شَرِيحٍ فِي كَافِيهِ، حَيْثُ حَكَّى تَسْهِيلَهَا كـ (الْوَاوِ)، وَلَمْ يَصِبْ مَنْ وَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ لَعْدَمِ صِحَّتِهِ نَقْلًا وَعَدَمِ إِمْكَانِهِ لَفْظًا، فَإِنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ

منه إلا بعد تحويل كسرة الهمزة ضمة، أو تكلف إشمامها الضم، وكلاهما لا يجوز ولا يصح.
وقول الناظم:

وَكُلُّ بِهِمْزٍ الْكُلُّ يَبْدَأُ مُفْصَلًا

أي أن التسهيل والإبدال فيما ذُكر لا يكون إلا في حال الوصل، ولكن إذا وقفت على الهمزة الأولى وبدأت بالثانية فليس لك إلا التحقيق فقط في الهمزة الثانية للجميع. وقال السخاوي: لأنه بالفصل يزول موجب التسهيل وهو استئصال اجتماعهما. وقال الضباع: لأن التسهيل والإبدال إنما كان لثقل اجتماع الهمزتين وقد زال بانفصال كل واحدة عن الأخرى.

تنبيه: والحكم فيما وقف عليه من الهمزات الأوائل التحقيق - أيضاً - لكل القراء عدا (همزة وهشام) فلهما مذهبهما في الوقف على الهمز المتطرف كما سيأتي بيانه. قال أبو شامة: وقوله:

وَكُلُّ بِهِمْزٍ الْكُلُّ يَبْدَأُ مُفْصَلًا

أي وكل من سهل الثانية من المتفتحين والمختلطين إنما ذلك في حال وصلها بالكلمة قبلها، لأن الهمزتين حينئذ متصلتان وتلتقيان، فأما إذا وقف على الكلمة الأولى فقد انفصلت الهمزتان، فإذا ابتداءً بالكلمة الثانية حقق همزتها، ولو أراد القارئ تسهيلها لمّا أمكنه لقرب المسهلة من الساكن، والساكن لا يمكن الابتداء به، وقوله (يَبْدَأُ مُفْصَلًا): أبدل فيه الهمزة ألفاً ضرورة، أو يقدّر أنه وقف عليه فسكنت الهمزة فجاز قلبها حينئذ ألفاً، و(مُفْصَلًا) أي مبيناً لفظ الهمزة محققاً له، فإن قلت كما بين الابتداء للكل كان ينبغي أن يبين الوقف على الأولى للكل، لأن التسهيل قد وقع في الأولى وفي الثانية في حال الاتصال، فبقي بيان حالهما في الانفصال، فلم تعرض لبيان حال الثانية دون الأولى؟ قلت من حقق الهمزة الأولى وقف عليها ساكنة إلا من عرّف من مذهبه أنه يدها كما سيأتي في باب (وقف همزة وهشام)، ومن سهلها وقف أيضاً بسكونها، إذ لا تسهيل مع السكون، وللكل أن يقفوا بالروم والإشمام بشرطهما على ما سيأتي في باب، فلما كان للوقف باب يتبين فيه هذا وغيره أعرض عنه، وأما الابتداء فلا باب له فيبين هنا ما دعت الحاجة إلى بيانه، ولما كان يستعمل كثيراً لفظي الإبدال والتسهيل احتاج إلى بيان المراد منهما في اصطلاح القراء فقال:

وَالْإِبْدَالُ مَحْضٌ وَالْمُسَهِّلُ بَيْنَ مَا هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ أَشْكَلًا

قال السخاوي: الإبدال: هو أن تبدل الهمزة حرف محض خالصاً. وقال أبو شامة: أي يبدل الهمز حرف مدّ محضاً فلا يبقى فيه شائبة من لفظ الهمز. وقال الجعبري: (وَالْإِبْدَالُ مَحْضٌ)، ولم يقل (مدّ)، لأن البدل تارة يكون حرف مدّ نحو: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾، وتارة ليس حرف مدّ نحو: ﴿السَّهَاءُ الْآ﴾. والتسهيل جعل الهمز بينه وبين الحرف المجانس لحركة الهمزة:

١- فالهمزة المفتوحة تسهل بين الهمزة والألف.

٢- والهمزة المكسورة تسهل بين الهمزة والياء.

٣- والهمزة المضمومة تسهل بين الهمزة والواو.

قال أبو شامة: (مَا) في قوله (يَبِينُ مَا) بمعنى الذي، أي بين الذي هو الهمز وبين الحرف الذي منه، أي من جنس لفظه أشكل الهمز، أي ضبط بما يدل على حركته. وقال الجوهري: يقال: شككت الكتاب قيّدته بالإعراب، ويقال: أشكلت الكتاب كأنك أزلت عنه الإشكال والالتباس. قال أبو شامة: فمن أبدل في موضع التسهيل، أو سهل في موضع الإبدال فهو غلط، وكان بعض أهل الأداء يقرب الهمزة المسهلة من مخرج الهاء، وسمعتُ أنا منهم من ينطق بذلك وليس بشيء.

أسئلة حول باب: الهمزتين من كلمتين حال اختلافاهما
س: يسنّ مذاهب القراء في الهمزات الآتية؟

﴿شُهَدَاءَ إِذْ﴾	﴿وَالْبَغِضَاءَ إِلَى﴾
﴿أَشْيَاءَ إِنْ﴾	﴿أَوْلِيَاءَ إِنْ أَسْتَحَبُّوا﴾
﴿إِنْ شَاءَ إِنْ﴾	﴿شُرَكَاءَ إِنْ﴾
﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ﴾	﴿أَوْلِيَاءَ إِنَّا أَعْتَدْنَا﴾
﴿الَّذِلَّةَ إِذَا﴾	﴿نَبَأَ ابْنِهِمَ﴾
﴿الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ﴾	﴿تَفَى إِلَى﴾
﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾	﴿السُّفَهَاءُ الْآ﴾
﴿مَنْ نَشَاءُ أَنْتَ وَلِيْنَا﴾	﴿سُوءَ أَعْمَلِهِمْ﴾
﴿وَنَسَمَاءَ أَقْلِي﴾	﴿الْمَلَأَ أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ﴾
﴿الْمَلَأُوا أَفْتُونِي فِي أَمْرِي﴾	﴿الْمَلَأُوا أَيْكُمُ﴾
﴿جَزَاءَ أَعْدَاءِ﴾	﴿نَشَاءُ أَصْبَنَهُمْ﴾
﴿وَالْبَغِضَاءَ أَبَدًا﴾	﴿خُطْبَةَ النِّسَاءِ أَوْ﴾
﴿الشُّهَدَاءَ أَنْ تَضِلَّ﴾	﴿هَؤُلَاءِ أَهْدَى﴾
﴿بِالْفَحْشَاءِ أَنْقُولُونَ﴾	﴿رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَصَلُّونَا﴾
﴿مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِنَّا﴾	﴿مِنَ السَّمَاءِ أَوْ أَفْتِنَا﴾
﴿وَعَاءَ أَخِيهِ﴾	﴿لَوْ كَانَتْ هَؤُلَاءِ إِلَهَةً﴾
﴿هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ صَلُّوا﴾	﴿السُّوءَ أَفْكَمُ﴾
﴿مِنَ السَّمَاءِ آيَةً﴾	﴿وَلَا أَبْنَاءَ أَخَوَاتِهِنَّ﴾
﴿يَسْأَلُهُ إِلَى﴾	﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾
﴿يَسْأَلُهُ إِنْ فِي ذَلِكَ﴾	﴿السُّوءَ إِنْ﴾
﴿نَسْتَوْا إِيَّاكَ﴾	﴿نَشَاءُ إِنْ رَبِّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾

﴿لَمَّا يَشَاءُ إِنَّهُ﴾
 ﴿شَهَنَاءَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾
 ﴿الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾
 ﴿السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾
 ﴿يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنشَاء﴾
 ﴿نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ﴾
 ﴿الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنْ اللَّهُ﴾
 ﴿الْعُلَمَاءُ إِنْ اللَّهُ﴾
 ﴿يَقْدِرُ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ﴾
 ﴿يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَى حَكِيمٍ﴾
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(باب الهمز المفرد)

إِذَا سَكَنْتَ فَاءَ مِنَ الْفِعْلِ هَمْزَةً فَوَرِّشْ يُرِيهَا حَرْفَ مَدٍّ مُبَدَّلًا
سِوَى جُمْلَةِ الْإِيوَاءِ.....

وَالْوَاوُ عَنْهُ إِنَّ تَفْتَحَ إِثْرَ الصَّمِّ نَحْوُ مُوَجَّلًا

وَيُبَدَّلُ لِلسُّوسِيِّ كُلُّ مُسَكَّنٍ مِنَ الْهَمْزِ مَدًّا.....

غَيْرَ مَجْزُومٍ أَهْمِلَا.....

تُسُو وَ نَشَأُ سِتَّ وَعَشْرُ يَشَأُ وَمَعَ يَهْيِي وَ نَشَأُهَا يَبْنَأُ تَكْمَلَا

وَهَيَّي وَ أَتَيْتُهُمْ وَتَيَّي بِرَّابِعٍ وَأَرْجِي مَعًا وَاقْرَأْ ثَلَاثًا فَحَصَلَا

وَتَوَيَّي وَ تَوَيَّي أَخَفُّ بِهِمْزِهِ.....

وَرِيَّيَا بِتَرْكِ الْهَمْزِ يُشْبِهُ الْاِمْتِلَا

وَمُؤَصَّدَةٌ أَوْ صَدَتْ يُشْبِهُ.....

كُلُّهُ تَخْيِيرُهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ مُعْلَلَا

وَبَارِنُكُمْ بِالْهَمْزِ حَالٌ سُكُونُهُ.....

وَقَالَ ابْنُ عُلْيُونَ يَاءٌ بَدَلًا

وَوَالَاةٌ فِي بَشَرٍ وَفِي يَثَسَ وَرَشُهُمْ

وَفِي الذَّنْبِ وَرَشٌ وَالْكَسَائِي فَأَبْدَلَا

وَفِي لَوْلُؤٍ فِي الْعُرْفِ وَالتُّكْرِ شُعْبَةً

وَيَا لَتَكُمُ الدُّورِي وَالْإِبْدَالُ يُجْتَلَى

وَأَذْغَمَ فِي يَاءِ النَّسِيِّ فَثَقُلَا

وَوَرَشٌ لَيْلًا وَالنَّسِيُّ بِيَاءِهِ

وَالْإِبْدَالُ أُخْرَى الِهْمَزَتَيْنِ لِكُلِّهِمَا إِذَا سَكَنْتَ عَزَمَ كَءَادَمَ أَوْهَلَا

(البيان والتفصيل والإيضاح) ل (باب الهمز المفرد)

قال أبو شامة: يعني بالمفرد الذي لم يجتمع مع همز آخر، وما مضى في البابين السابقين فهو حكم الهمز المجتمع مع همز آخر في كلمة وكلمتين، ثم شرع في بيان (الهمز المفرد)، فذكر حكمه في ثلاثة أبواب متوالية، هذا أولها، وتخفيف الهمز يقع على أربعة أضرب: (نقل) و(إبدال) و(بين بين) و(إسقاط)، فالذي مضى في البابين تخفيفه في عموم الأحوال (بين بين)، وجاء منه شيء قليل بالإبدال والإسقاط، والذي في هذا الباب كله إبدال، والذي في الباب بعده كله نقل، وباب وقف (هجرة) فيه جميع الأنواع، وإنما قدم الأبواب التي كثر مسهلوها وأخر ما ينفرد به واحد أو اثنان. قال القاضي: ولما ذكر في البابين السابقين حكم الهمز المقترن بمثله في كلمة وفي كلمتين، ذكر هنا حكم الهمز الذي لم يجتمع مع همز آخر مثله، والهمز المفرد قسمان: ساكن، ومتحرك. والساكن: يكون فاءً للكلمة نحو: ﴿يَا لَمُوتُ﴾ ﴿يَا بَنِي﴾ ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿قَالَ أَتَنْوِينِ﴾

﴿الْهَدَى أَتَيْنَا﴾ ﴿فِي السَّمَوَاتِ أَتُونِي﴾ ﴿الَّذِي أَوْثِقَنَ﴾ ﴿قَالُوا أَتَيْنَا﴾
 ويكون عيناً للكلمة نحو: ﴿الرَّأْسُ﴾ ﴿الْبَاسُ﴾
 ﴿يُنْسُ﴾ ﴿وَيُثِرُ﴾ ﴿الذَّنْبُ﴾ ﴿وَرَعِيَا﴾ ﴿الرَّعِيَا﴾ ﴿رُعِيَاكَ﴾، ويكون لاماً
 للكلمة نحو: ﴿أَقْرَأُ﴾ ﴿يَشَأُ﴾ ﴿نَبَأْتُكُمَا﴾ ﴿وَهَيْئُ﴾ ﴿وَبَهَيْئُ﴾ ﴿تَسُوْكُمُ﴾
 ﴿سُوْهُمُ﴾.

حكم الهمز الساكن عند (ورش)

إِذَا سَكَنْتَ فَاءَ مِنَ الْفِعْلِ هَمْزَةً فَوَرُشُ يُرِيهَا حَرْفَ مَدٍّ مُبْدَلًا
 قال أبو شامة: إذا سكنت همزة في حال كونها فاءً من الفعل، ومعنى كونها فاءً من
 الفعل أن الكلمة التي تكون فيها الهمزة لو قدرتها فعلاً لوقعت الهمزة موضع فائه أي أول
 حروفه الأصول. مثلاً: كلمة ﴿مَائِيًا﴾ لو قدرتها فعلاً لكان ﴿آتِي﴾، ووزن ﴿آتِي﴾
 فعل، فالهمزة موضع الفاء. ووضع العلماء ضابطاً لمعرفة الهمزة إذا وقعت فاءً للكلمة حيث
 قالوا كل همزة ساكنة بعد أحرف (فيتمنوا)، أي كل همزة ساكنة:

١ - بعد (الفاء) نحو: ﴿فَاتُوا﴾، ﴿فَادُّوْا﴾، ﴿فَانِنَا﴾.

٢ - أو بعد (ياء المضارعة) نحو: ﴿يَاكُلُ مِنْهَا﴾ ﴿يَأْلُمُونَ﴾ ﴿يَأْنِيكَ مِنْ﴾

٣ - أو (تاء المضارعة) نحو: ﴿تَأْلُمُونَ﴾ ﴿أَتَاتُونَ الْفَلَحْشَةَ﴾.

قال أبو شامة: ولا فرق بين أن تكون هذه الحروف أول الكلمة أو في وسطها نحو:

﴿وَيَسْتَعِزُّنَ﴾ ﴿أَسْتَعِزَّنَ﴾ ﴿لَا يَسْتَعِزُّنَاكَ﴾.

٤ - بعد (الميم) أي: بعد ميم اسم الفاعل، أو المفعول نحو: ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾

﴿وَالْمُؤْنِفَكَةَ﴾ ﴿وَالْمُؤْتِفَكْتَ﴾ ﴿مَأْمُونٍ﴾ ﴿مَأْكُولٍ﴾.

٥ - أو (نون المضارعة) نحو: ﴿نَأْكُلُ مِنْهَا﴾ ﴿فَلَنَأْيَبَنَّهُمْ بِخُودٍ﴾.

٦ - أو بعد (الواو) نحو: ﴿وَأَتُوْفٍ بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ﴿وَأَمْرُ﴾.

٧ - وكل همزة ساكنة وقعت بعد (همزة الوصل) نحو: ﴿لِقَاءَنَا أَتَيْتَ بِشَرِّهِ إِنْ﴾ ﴿ثُمَّ﴾

﴿أَتَوْا صَفًّا﴾ ﴿الَّذِي أَوْثِقَنَ﴾ ﴿يَقُولُ أَتَذَن لِي﴾ ﴿فِي السَّمَوَاتِ أَتُونِي﴾

يَنْصَلِحُ أَتَيْنَا﴾. وقال صاحب اللآلي: فاء الفعل عبارة عما يقابل ألفاً، وذلك نحو

الهمزة الساكنة الواقعة بعد ألف الوصل نحو: ﴿أَنْتِ﴾ ألا ترى ﴿أَنْتَوُا﴾ ﴿أَوْتَيْنِ﴾ ﴿وَأَنْتَرُوا﴾ أن أوزانها (افعل) (وافتعلا)، ونحو الهمزة الساكنة الواقعة بعد حرف المضارعة نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿يُؤْتُونَ﴾ ﴿يَأْتُونَ﴾ ﴿تَأْمُونَ﴾ ألا ترى أن أوزانها (يفعلون) (يفعلون) (تفعلون)، ونحو الهمزة الساكنة الواقعة بعد الميم في اسم الفاعل واسم المفعول نحو: ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿وَالْمُؤْتُونَ﴾ ﴿مَأْمُونٍ﴾ ﴿مَأْكُولٍ﴾ ألا ترى أن أوزانها (المفعلين) (المفعول) (مفعول). وقال القاضي: كلمة ﴿الْمُؤْمِنُ﴾ فلو جعلت هذه الكلمة فعلاً قلقت: (آمن) على وزن (أفعل)، أو ﴿يُؤْمِنُ﴾ على وزن (يفعل). قال أبو شامة: فإذا علمت همزة فاء الفعل بالحدّ والعلامة، فإذا وقعت ساكنة أبدلها (ورش) حرف مدّ وليّن من جنس حركة ما قبلها.

١- فيبدلها ألفاً بعد الفتح نحو: ﴿يَأْتِينَ مِنْ﴾ ٢- واواً ساكنة بعد الضم نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ ٣- وياء ساكنة بعد الكسر نحو: ﴿الَّذِي أَوْتَيْنَ﴾. ومعنى (يُؤْمِنُ): أي أن (ورشاً) يُعلم الطالب ويريه كيفية إبدال هذه الهمزة الساكنة على نحو ما ذكرنا آنفاً. قال أبو شامة: قوله (يُؤْمِنُ) أي يريك إيّاها، إن كان يرى بمعنى يعلم، أي (ورش) ومَن يقوم مقامه من المعلمين قراءته يعلمونك أيها الطالب بأنّها في قراءته حرف مدّ، ويجوز أن يكون يرى من رؤية البصر، أي يبصرك إيّاها على هذه الصفة. والحكم السابق ليس مطرداً لـ (ورش) في جميع القرآن، حيث إن هناك همزات وقعت فاء للفعل ولكن (ورشاً) حققها كـ _____ (حرف _____ ص).

قال أبو شامة ثم ذكر ما استثناه (ورش) من همز فاء الفعل فلم يبدله فقال:

سَوَى جُمْلَةٍ الْإِيوَاءِ.....

أي (سوى) كل كلمة مشتقة من لفظ (الإيواء). لأن لفظ (الإيواء) لم يقع في القرآن، وإما

وقع فيه ما تصرف منه وهو (سبعة) ألفاظ وهي: ﴿الْمَأْوَى﴾ ﴿وَمَأْوَاهُ﴾

﴿وَمَأْوَاهُمْ﴾ ﴿وَمَأْوَانَكُمْ﴾ ﴿فَأَوَّأَ إِلَى﴾ ﴿وَتَوَوَّى﴾ ﴿تَوَوَّى﴾

قال السخاوي: وفي استثنائه جمع بين اللغتين، وعلى اتباع النقل المعول.

قال صاحب اللآلئ: فإن لم تكن الهمزة الساكنة فاء للكلمة حققها ولم يبدلها نحو:

﴿الْبَاسَاءُ﴾ ﴿الرَّاسُ﴾ ﴿أَقْرَأُ﴾ ﴿نَبِيٍّ﴾ ﴿وَبَهَيٍّ﴾ ما عدا الكلمات التي سيأتي ذكرها. قال أبو شامة: وأبدل (ورش) ثلاثة مواضع من همزات عين الفعل وهي: ﴿وَبَهَيٍّ﴾ ﴿وَبَهَيٍّ﴾ الحج. و﴿يُنْسَ﴾ حيث جاءت وكيف تصرّفت، و﴿الذَّئِبُ﴾ في مواضعه الثلاثة في سورة يوسف، وسيأتي.

حكم الهمز المفتوح بعد ضم إذا وقع فاء للكلمة ل (ورش) نحو: ﴿مُوجَلًا﴾ قال أبو شامة: ثم استأنف كلاماً آخر بقوله:

..... وَالْوَاوُ عَنْهُ إِنَّ تَفْتَحَ إِفْرَ الضَّمِّ نَحْوُ مُوجَلًا

أي مبدلة نائبة عن همز فاء الفعل إن تفتّح الهمز بعد ضم، وذلك قياس تخفيف كل همز مفتوح بعد

ضم أن يبدل واواً. والضمير في قوله (عنه) يعود على (ورش)، لأن حديث الشاطبي لا يزال عن (ورش) من أول الباب. وشروط إبدال الهمز المتحرك عند (ورش) واواً خالصة كالتالي:

١- أن تكون الهمزة مفتوحة. ٢- أن تكون واقعة بعد ضم. ٣- أن تكون فاء للكلمة. نحو: - ﴿مُوجَلًا﴾ ﴿لَا يُوَاخِذُكُمْ﴾ ﴿رَبِّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ ﴿وَلَوْ يُوَاخِذُ اللَّهُ﴾ ﴿يُؤَلِّفُ يَلَنَّهُ﴾ ﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ﴾ ﴿وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ﴾ ﴿لَا يُؤَخِّرُ﴾ ﴿مُؤَذِّنُ﴾ ﴿يُؤَذِّنُ﴾. فإذا لم تجتمع فيه الشروط الثلاثة حققه ولم يبدله. ألا ترى أن

﴿وَلَا يُؤَذِّنُ﴾ ﴿تُؤَذِّنُهُمْ﴾ وإن كانت الهمزة فيهما فاء الفعل فإنها مضمومة وما قبلها مفتوحة، وأن ﴿تَأَذَّنَ﴾ ﴿تَأَخَّرَ﴾ وإن كانت الهمزة فيهما فاء الفعل وهي المفتوحة فإن ما قبلها غير مضموم، وأن ﴿فَوَادُ أَمْرٍ مُوسَى﴾ ﴿فَوَادَكَ﴾ ﴿سُؤَالٍ﴾ وإن كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مضموم فليست بفاء الفعل، فالهمزة في: ﴿فَوَادَكَ﴾ ﴿سُؤَالٍ﴾ عيناً للفعل فلا تبدل لـ (ورش)، ولا لأحد سوى (همزة) وقفاً، فيبدلها واواً خالصة، وسيأتي بيان ذلك.

قال أبو شامة: وإثر ظرف، يقال إثر وإثر، و﴿مُوجَلًا﴾ في موضع جر، وإنما نصبه حكاية للفظه في القرآن العزيز وهو قوله: ﴿كُنْبًا مُوجَلًا﴾ آل عمران. وقيل الهاء في (عنه) تعود

على (ورش)، والواو مروية عن (ورش) إن يفتح الهمز، والأوّل أولى لأن فيه عود الضمير في (عَنْهُ إِنْ تَفْتَحَ) إلى شيء واحد. وإليك (حكم الهمز الساكن عند (السوسي) وَيُبْدِلُ لِلْسُّوسِيِّ كُلُّ مُسْكِنٍ مِّنَ الْهَمْزِ مَدًّا.....

قال السخاوي: ونسب الناظم - رحمه الله - ذلك إلى (السوسي)، لأنه وقع من طريقه، لا من

طريق (الدوري)، وعنه - أي (السوسي) - اشتهر اشتهاراً عظيماً دون غيره، وقوله (كُلُّ مُسْكِنٍ مِّنَ الْهَمْزِ) بغير شرط، سواء كان (فَاءً أَوْ عَيْنًا أَوْ لَامًا)، يبدلها حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها إلا ما سيأتي استثناءه. والخلاصة: يبدل (السوسي) الهمز الساكن إذا وقع (فاء للكلمة) كـ (ورش) وهي كل همزة ساكنة بعد أحرف (فيتمنوا) كما سبق. وكذلك يبدل (السوسي) كل كلمة مشتقة من لفظ (الإيواء) - إلا في كلمتين وهما: ﴿وَتَوَيَّ﴾ بالأحزاب.

و﴿تَوَيَّ﴾ بالمعارج - وسيأتي ذكرهما في المستثنيات. فيبدل (السوسي): ﴿أَلْمَأْوَى﴾ ﴿وَمَاؤُنْهُ﴾ ﴿وَمَاؤُنْهُمْ﴾ ﴿وَمَاؤُنْكُمْ﴾ ﴿فَأَوَّأَ إِلَى﴾، وكذلك يبدل (السوسي) الهمز الساكن إذا وقع (عيناً للكلمة) نحو: ﴿أَلْبَاسُ﴾ ﴿أَلْبَاسَاءُ﴾ ﴿الرَّأْسُ﴾ ﴿وَيَرُّ﴾ ﴿فَلَيْقَسَ﴾ ﴿يَنْسَ﴾ ﴿يَنْسَمَا﴾ ﴿وَلَيْقَسَ﴾ ﴿أَلَذَّبْتُ﴾، وكذلك يبدل (السوسي) الهمز الساكن إذا وقع (لاماً للكلمة) نحو: ﴿فَأَذَرْتُمْ فِيهَا﴾ ﴿جِثَّتْ﴾ ﴿جِثْنَا﴾ ﴿جِثْنَهُمْ﴾ ﴿جِثْنُهُ﴾ ﴿لَمَنْ شِئْتَ﴾ ﴿وَلَوْ شِئْنَا﴾ ﴿شِئْتُمْ﴾ ﴿شِئْنَا﴾ وما تصرف من ذلك. والحكم السابق ليس مطرداً لـ (السوسي) في جميع القرآن، ولكن هناك مستثنيات، وهي على خمسة أقسام كالتالي:

- ١- ما سكونه علامة للجزم.
- ٢- وما سكونه علامة للبناء في مثال الأمر.
- ٣- وما همزه أخف من إبداله.
- ٤- وما ترك همزه يلبسه بغيره.
- ٥- وما يخرج الإبدال من لغة إلى أخرى. قال الشاطبي عن مستثنيات (السوسي):
..... غَيْرَ مَجْزُومٍ أَهْمَلًا

قال أبو شامة: (وغير مجزوم) استثناء من (كُلُّ مُسْكِنٍ مِنَ الْهَمْزِ)، أي أهمل فلم يبدل، ثم ذكر المجزوم. فالنوع الأول: ما كان سكونه علامة للجزم: وورد في (سته) ألفاظ كلها أفعال مضارعة مجزومة حقق (السوسي) فيها الهمزة وهي:

تَسُوْ وَنَشَأُ سِتَّ وَعَشْرُ يَشَأُ وَمَعَ يَهْيِيْ وَنَشَأُهَا يُنْبَأُ تَكَمَّلاً
 ﴿تَسُوْهُمْ﴾ بآل عمران والتوبة، و ﴿تَسُوْكُمْ﴾ في المائدة. ﴿نَشَأُ﴾ في ثلاثة مواضع،
 بالشعراء، وسبأ، ويس. ﴿يَشَأُ﴾ في عشرة مواضع بالنساء، والأنعام، وإبراهيم، والإسراء،
 وفاطر، الشورى. وقال شعله: وإنما عدَّ ﴿مَنْ يَشَأُ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾ ﴿فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يُخَيِّرْ عَلَىٰ
 قَلْبِكَ﴾ في الهمز الساكن وإن تحرك الهمز فيهما، لعروض التحرك لالتقاء الساكنين فلا
 اعتداد به.

وقال ابن القاصح: والجزم فيهما يظهر في الوقف. قال أبو شامة: (وَعَشْرُ يَشَأُ): أي وعشرُ
 هذا اللفظ، ولو نَوْنٌ لاستقام النظم، ولكن كان يوهم عوده إلى ما قبله، فيكون - تَسُوْ
 و ﴿نَشَأُ﴾ بالنون ست وعشر أي - تَسُوْ ست - و ﴿نَشَأُ﴾ عشر - فلهذا الخوف من
 الإيهام عدل إلى الإضافة. وباقي المستثنى كالتالي: ﴿وَيَهْيِيْ﴾ بالكهف. ﴿نُنْهِهَا﴾
 بالبقرة. حيث يقرؤها بالهمز الساكن (ننساها)، وسيأتي في فرش حروف سورة البقرة، ﴿يُنْبَأُ﴾
 النجم.

قال أبو شامة: ولم يستوعب صاحب التيسير ذكر مواضعها كما حصرها الناظم، فالهمزة
 في جميع ذلك ساكنة للجزم، ولهذا قال (تَكَمَّلاً)، أي تكمل المجزوم، أي تكمل الضرب
 المجزوم، لأن ما بعده غير مجزوم، بل مبني على السكون. قال أبو شامة: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ
 فَلَهَا﴾ يبدل همزه (السوسي) وليس من المستثنى، لأن سكون الهمز فيه لأجل ضمير
 الفاعل لا الجزم.

قال السمين: ولا يتوهم هذا إلا مَنْ لا معرفة له بالعربية. والنوع الثاني هو ما كان سكونه
 للبناء.

وَهَيَّيْ وَأَنْبِئْتُهُمْ وَنَبِّئْ بِأَرْبَعٍ وَأَرْجِيْ مَعَاً وَاقْرَأْ ثَلَاثاً فَحَصَلاً

قال أبو شامة: وجميع ما في هذا البيت سكونه علامة للبناء فحافظ عليه. وورد في (إحدى)

عشرة) كلمة، كلها فعل أمر مبني على السكون، حقق همزتها (السوسى) وهي: ﴿وَهَيَّ﴾ بالكهف. ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ بالبقرة ﴿نَبِّئْنَا﴾ يوسف. ﴿نَبِّئْ﴾ الحجر. ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ بالحجر والقمر. (أَرْجِئْهُ) بالأعراف والشعراء. ﴿أَقْرَأْ﴾ الإسراء، والعلق في موضعين. قال أبو شامة: قوله (وَأَرْجِئْ مَعًا) أي في موضعين، وحقيقة الكلام في السورتين (مَعًا)، وكذا معنى هذا اللفظ، وفائدته حيث جاء خصصه الناظم بذلك، وهو في اللغة يستعمل للثنين فما فوقها، واصطلاح الناظم على أن (مَعًا) للثنين، و(جميعاً) لِمَا فوقها. وأما قوله ﴿نَبِّأْتُكُمْ﴾ يوسف. فمبدل، فجملة المبني المستثنى (إحدى عشرة) كلمة. وقوله (فَحَصَّلًا) الألف فيه بدل من نون التوكيد، أراد فحصل. وقال ابن القاصح: وليست الفاء من (فَحَصَّلًا) رمزاً، أي فحصل العلم. والنوع الثالث: هو ما كان النطق فيه بالهمزة محققة أخف من النطق بالهمزة مبدلة. قال أبو شامة: ثم ذكر مواضع أخر مستثناة وعللها فقال:

وَتَوَيَّ وَتَوَيَّ أَخَفُّ بِهِمْزِهِ

أي ذلك بهمزة أخف منه بلا همز، وورد في كلمتين: ﴿وَتَوَيَّ﴾ بالأحزاب. ﴿تَوَيَّ﴾ بالمعارج. ولم يطرّد ذلك في جملة ما هو مشتق من لفظ (الإيواء) كما فعل (ورث). وهناك من القراء من أبدل هاتين الكلمتين وهو (أبو جعفر) في الحاليين، و(همزة) عند الوقف في أحد وجهيه، فالحجة الرواية، وأما العلل والتوجيه فهو تابع للرواية.

والنوع الرابع: كلمة ﴿وَرِيًّا﴾ بسورة مريم. ذكرها الشاطبي بقوله:

وَرِيًّا بِتَرْكِ الْهَمْزِ يُشْبِهُ الْاِمْتِلَاءَ

قال أبو شامة: واستثنى أيضاً ﴿وَرِيًّا﴾ بسورة مريم. لأنه لو أبدل الهمزة ياء لوجب إدغامها في الياء التي بعدها كما قرأ (قالون وابن ذكوان)، فكان يشبه لفظ الري وهو الامتلاء بالماء، ويقال أيضاً: رويت ألوانهم وجلودهم ريّاً، أي امتلأت وحسنت، ﴿وَرِيًّا﴾ بالهمز من الرواء وهو ما رأته العين من حال حسنة وكسوة ظاهرة، وبترك الهمز يحتل المعنيين، فترك الإبدال لذلك.

وقال شعله: والمراد حسن صورة الإنسان وهيئته ولباسه لا الامتلاء. وقال القاضي: فقراءة هذا اللفظ بالهمز تدل على معناه نصّاً، وقراءته بالإبدال تدل عليه احتمالاً، فقرأ بالهمز

ليكون نصاً في الدلالة على المراد منه. قلت: قرأ (قالون وابن ذكوان وأبو جعفر) بإبدال
الهمزة ياءً ثم إدغامها في الياء قبلها في الحالين، وكذلك (حمزة) في أحد وجهيه وفقاً فقط،
فالقراءة بالإبدال لا تشبه (الري) أبداً كما قالوا، لأن سياق الآيات لا يوهم ولا يوحي
بهذا المعنى، ولأن العرب يفهمون كلمات اللغة ومدلولها ومعطياتها، وأن (السوسي) لم
يحققها من أجل أنها تشبه معنى الري، ولكن الرواية والأثر والسند والتلقي والمشافهة
هو المعتمد الأول والأخير في نقل القراءات، وحققها (السوسي) تبعاً لشيخه مع اتباع
الأثر والرواية كما قال الضباع.

والنوع الخامس المستثنى من الإبدال عند (السوسي) ذكره الشاطبي بقوله:
وَمَوْصَدَةٌ أَوْصَدَتْ يُشْبِهُ.....

وهو ما كان الإبدال يجعله ملتبساً بلغة أخرى، وهو في لفظ ﴿مَوْصَدَةٌ﴾ في سورتي البلد
والهمزة، لأن أصل الكلمة (أأصدت) مهموزة الفاء، أي أطبقت، فله أصله في الهمز،
فأبدلت الثانية ألفاً فصارت (آصدت)، وهذا مذهب (أبي عمرو). قال السخاوي: فاجتنب
ترك الهمز لقلا يتوهم أنه قرأ بلغة (أَوْصَدْتُ) وليس هو عنده كذلك. أي ﴿مَوْصَدَةٌ﴾ بترك
الهمز يشبه لغة (أَوْصَدْتُ). وقال الضباع: فحقق (السوسي) لينص على مذهب شيخه مع
الأثر.

قال القاضي: فاختير الهمز ليكون نصاً في الدلالة على لغة (آصدت) التي هي لغة (أبي
عمرو البصري).

.....كُلُّهُ تَخْيِيرُهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ مُعَلَّلاً
قال ابن القاصح: المراد أكثر أهل الأداء، ومعنى اختيار أهل الأداء يعني اختيار ابن مجاهد أنه
قد روى عن (أبي عمرو) تحقيق الهمز الساكن مطلقاً، وروى عنه تخفيفه مقيداً، فاختر ابن
مجاهد وحذاق الناقلين رواية التقييد على الإطلاق، لا أنهم قرءوه برأيهم كما توهم.
والخلاصة: أي هذا كله تخييره أهل الأداء والمشايخ كـ (ابن مجاهد وغيره) عن (أبي
عمرو) من أجل العلل المذكورة، وقلنا مراراً وتكراراً أن (المرجع في ذلك كله تواتر النقل
والتوجيه تبع له).

وقال أبو شامة: فهذه (خمس وثلاثون) كلمة لم يقع فيها إبدال، وإن كان (حمزة) في الوقف
يبدل الجميع على أصله كما سيأتي ولا ينظر إلى هذه العلل، وهي على خمسة أقسام كما
تقدم.

وَبَارِئُكُمْ بِالْهَمْزِ حَالٌ سَكُونُهُ

قال أبو شامة: ﴿وَبَارِئُكُمْ﴾ عطف على المستثنى، أي وغير ﴿وَبَارِئُكُمْ﴾ المقروء لـ (السوسي) بهمزة ساكنة - على ما سيأتي في البقرة- أي المقروء بالهمز في حال سكونه، ويجوز قراءة ﴿وَبَارِئُكُمْ﴾ في البيت بكسر الهمزة وإسكان الميم، وبسكون الهمزة وصله الميم، ولكل وجه.

وَقَالَ ابْنُ غَلْبُونٍ يَبَاءُ تَبْدَلًا

قال أبو الحسن طاهر بن غلبون في كتاب (التذكيرة): وكذا أيضاً هو- يعني السوسي- يترك الهمزة من قوله: ﴿وَبَارِئُكُمْ﴾ في الموضعين في البقرة، فيبدلها ياءً ساكنة.

س: وهل عوّل العلماء على رواية (ابن غلبون) وأخذوا بها؟

ج: لم يعولوا عليها، قال الضباع: وانفرد أبو الحسن ابن غلبون وتبعه في التيسير بإبدالها ياءً، وحكاها الناظم هنا، قال في النشر: وذلك غير مرضي، لأن إسكان الهمزة عارض فلا يعتد به. قال الجمزوري بعد ذكره لبيت الشاطبي:

وَبَارِئُكُمْ بِالْهَمْزِ حَالٌ سَكُونُهُ وَقَالَ ابْنُ غَلْبُونٍ يَبَاءُ تَبْدَلًا
ولكنه في النشر لم يك مبدلاً له إذ سكون الهمز لن يتأصلاً
وقال صاحب إتحاف البرية:

وَبَارِئُكُمْ فَاهْمَزْ فَقَطْ عِنْدَ صَالِح

قال صاحب اللآلئ: ولأجل الخلاف المذكور أخرها الناظم عمّا اتفق عليه، وإذا اعتبرت الهمزة

في المواضع المذكورة وجدت (فاءً) أو (عيناً) أو (لاماً)، فالفاء في: ﴿وَتَقْوَى﴾ بالأحزاب. و﴿تَقْوِيهِ﴾ بالمعارج. ﴿مُؤَصَّدَةً﴾ البلد والهمزة. والعين في: ﴿وَرِعْيَا﴾ بسورة مريم. واللام في المجزوم والمبني وكلمتي: ﴿وَبَارِئُكُمْ﴾.

قال الجعبري: ولمّا عمّ مذهب (السوسي) ذكر من وافقه في شيء منه.

وَوَالَاةٌ فِي بَنَرٍ وَفِي يَنْسٍ وَرَشْهُمْ

قال أبو شامة: أي وتابع (ورش) (السوسي) في إبدال همزة: ﴿وَيَنْسٍ﴾ الحج و﴿يَنْسٍ﴾

ياء، وهو عين الفعل، سواء اتصلت به في آخره (ما) أو في أوله (واو) أو (فاء) أو (لام) أو تجرد عنها. والأمثلة كالتالي: ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ المائدة ﴿وَيْسَ الْمَصِيرُ﴾ البقرة. وأما الذي في الأعراف ﴿بِعَذَابٍ يَتَّبِعُونَ﴾ فـ (نافع) بكماله بالياء من غير همز وهو غير هذا.

..... وفي الذئب ورش والكسائي فأبدلاً

قال أبو شامة: وتابعه في - ﴿الذئب﴾ (ورش والكسائي) معاً، فأبدلاً همزة أيضاً ياءً وكل ذلك لغة. و﴿الذئب﴾ في مواضعه الثلاثة في سورة يوسف في قوله تعالى:

١- ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّيْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾ (١٣).

٢- ﴿قَالُوا لَيْنَ أَكَلَهُ الذَّيْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَسِرُونَ﴾ (١٤).

٣- ﴿قَالُوا يَتَابَنَا إِنَّا زَاهِبَانَا فَسَتَبَقِ وَتَرَكْنَا يَوْسُفَ عِنْدَ مَتْلَعِنَا فَأَكَلَهُ الذَّيْبُ﴾.

قال صاحب اللآلي: وزن ﴿ويتر﴾ (فعل)، ﴿ويس﴾ (فعل)، على وزن (فعل)، وليس من أصل (ورش) إبدال الهمزة إذا كانت (عيناً)، فلذلك أخبر أنه تابع لـ (السوسي) في الإبدال، وهمز ﴿الذئب﴾ عين، وليس من أصل (ورش) إبدال العين، وأما (الكسائي) فليس من أصله إبدال (فاء) ولا (عين) ولا (لام)، فلذلك أخبر أنهما تابعا (السوسي). واعلم أن (همزة) يقرأ مثلهم، ولكن في الوقف فقط، وأما وصلاً فحقق الهمزة، وسيأتي. وفي لؤلؤ في العرف والتكر شعبة

قال أبو شامة: أي وتابعه (شعبة عن عاصم) في إبدال همزة ﴿لؤلؤاً﴾ الأولى واواً - خالصة في الحالين - سواء كانت الكلمة معرفة باللام نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ أو منكرة نحو: ﴿مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤًا﴾ ﴿لَوْلُؤُ مَكُونٌ﴾ ﴿لَوْلُؤُ اسْتَوْرًا﴾، وذكر صاحب التيسير هذا الحكم في سورة الحج. وقال الشاطبي (في العرف والتكر) لأنه لو قال: (في العرف) فقط لأخرج النكرة من الإبدال، ولو قال (والتكر) فقط لأخرج المعرف من الإبدال. وقال صاحب اللآلي: وجعله - أي شعبة - موالياً لـ (السوسي) في ذلك حيث لم يكن من مذهبه الإبدال.

وعلم أن (السوسي) يبدل ﴿لؤلؤاً﴾ - ويتر - ويس - الذئب من قول الشاطبي:

وَيُبْدَلُ لِلسُّوسِيِّ كُلُّ مُسْكَنٍ مِنْ الهمزِ مَدًّا.....
ثم ذكر الشاطبي المستثنيات، وقد ذكرناها مفصلة، وأمّا الكلمات السابقة فليست من مواضع المستثنيات عند (السوسي)، فهي داخلية في عموم قوله: (كُلُّ مُسْكَنٍ).
..... وَيَأْتِيَكُمْ الدُّورِي وَالْإِبْدَالُ يُجْتَلَى

كلمة ﴿يَأْتِيَكُمْ﴾ بالحجرات. قال أبو شامة: أي قراءة (الدوري) بهمزة ساكنة بعد الياء (يَأْتِيَكُمْ)، وأبدلها (السوسي) على أصله، فالياء من (يُجْتَلَى) رمز، وهذا مما استغنى فيه باللفظ عن القيد، فكأنه قال بالهمز، وقراءة الباقيين بضدّ ذلك وهو ترك الهمز، فإذا ترك صار: ﴿يَلْتِكُمْ﴾، وكذلك يقرءون، وإنما تعيّن أن لفظ (يَأْتِيَكُمْ) بالهمز لـ (الدوري) والوزن مستقيم بالهمز وبالألف، لأنه قال بعده (وَالْإِبْدَالُ يُجْتَلَى) فتعيّن أن قراءة (الدوري) بالهمز، وهما لغتان بمعنى نقص، وإنما كان موضع ذكر هذا الحرف سورتها، وهناك ذكره صاحب التيسير، قال: قرأ (أبو عمرو) (يَأْتِيَكُمْ) بهمزة ساكنة بعد الياء، وإذا خفف أبدلها ألفاً، والباقيون بغير همز ولا ألف.

قال صاحب اللآلئ: فإن قيل: لِمَ لا يفهم مما قدرته أن الباقيين يقرءون بهمزة مفتوحة؟ فالجواب: أن مَنْ عنده أدنى معرفة لا يخفى عليه امتناع فتح الهمزة ها هنا وجواز حذفها، فكان الوجه حمل ما قدر على حذف الهمزة بصفتها من السكون. ومعنى (يُجْتَلَى) أي يكشف.

..... وَوَرَشٌ لَثَلًا.....

قرأ (ورش) كلمة ﴿لَثَلًا﴾ في المواضع الثلاثة بإبدال الهمزة ياء مفتوحة خالصة في الحالين وفقاً ووصلاً - لأن الهمزة مفتوحة بعد كسر فهو قياس تخفيفها (ليلاً). - وإليك المواضع الثلاثة:

- ١- ﴿لَثَلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ البقرة ٢٠- ﴿لَثَلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ
- بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ النساء ٣- ﴿لَثَلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ الحديد. قال أبو شامة: وعلم أنه أراد المواضع الثلاثة من الإطلاق، فلم يقيد سورة بعينها، فأخذنا العموم في المواضع الثلاثة. وعلم أنه أراد الإبدال لأن قوله: (وَوَرَشٌ لَثَلًا) معطوف على (وَالْإِبْدَالُ يُجْتَلَى)، فكانه قال: وأبدل (السوسي) همز (يَأْتِيَكُمْ)، وأبدل (ورش) همزة ﴿لَثَلًا﴾.

..... وَالنَّيَّيُّ بِيَائِهِ وَأَذْغَمَ فِي يَاءِ التَّسْيِ فَثَقُلَا

قرأ (ورش) كلمة ﴿النَّيَّيُّ﴾ بإبدال الهمزة ياءً، ثم أذغم الياء الأولى في الثانية، فيصير النطق بياء مشددة مرفوعة، وهذا أيضاً قياس تخفيفها، لأن قبلها ياء ساكنة زائدة، وهكذا يفعل (حمزة) فيهما - أي همزة ﴿لِثْلًا﴾ و﴿النَّيَّيُّ﴾ - إذا وقف عليهما، وعلم أنه أراد الإبدال لأن قوله (وَوَرَّشَ لِثْلًا وَالنَّيَّيُّ بِيَائِهِ) معطوف على (وَالْإِبْدَالُ يُجْتَلَا): فكانه قال: وأبدل (السوسي) همز (يَا لَتَكُم)، وأبدل (ورش) همزة ﴿لِثْلًا﴾ و﴿النَّيَّيُّ﴾، والمراد بقوله (فَثَقُلَا): أي أن الإدغام يكون معه تثقيل وتشديد أثناء القراءة، لا أن الإدغام فيه ثقل، فالإدغام يؤتى به للتخفيف، فقوله (فَثَقُلَا): أي فشدد، لأن الإدغام يحصل ذلك، ولم يذكر المدغم لضيق النظم عنه واكتفى بما يدل عليه، لأن المبدلة من الهمزة إذا كانت مدغماً فيها علم أن المدغم ما كان قبلها وهو الياء التي بعد السين، وذكر صاحب التيسير ﴿النَّيَّيُّ﴾ في سورتها، و﴿لِثْلًا﴾ في هذا الباب. فالهاء في (بِيَائِهِ) للهمز الموجود في ﴿لِثْلًا﴾ و﴿النَّيَّيُّ﴾، أي (بِيَائِهِ) التي رسم بها، أو بياء هذا اللفظ التي رسم بها، أو أراد بياء الهمز المبدل، لأنه قد علم وألف أن الهمزة تبدل تارة (ألفاً)، وتارة (واواً)، وتارة (ياءً)، باعتبار حركة ما قبلها على الأوضاع المعروفة في ذلك فقال: (ورش) يقرأ ﴿لِثْلًا﴾ و﴿النَّيَّيُّ﴾ بياء الهمزة المعروف بإبدالها منه، وقوله: (وَأَذْغَمَ فِي يَاءِ التَّسْيِ فَثَقُلَا): أي أذغم في هذه الياء المبدلة من الهمزة، وقيل الهاء في (بِيَائِهِ) لـ (ورش) أضافها إليه، لأنه يبدلها من الهمزة. وليست الفاء رمزاً. وقال ابن القاصح: والرواية في ﴿النَّيَّيُّ﴾ الأولى بالهمز والحكاية. والثاني: (النَّيَّيُّ) بالإدغام والإعراب. (استدراك الجعبري): قال الجعبري: وحق هذا البيت:

وَوَرَّشَ لِثْلًا وَالنَّيَّيُّ بِيَائِهِ وَأَذْغَمَ فِي يَاءِ التَّسْيِ فَثَقُلَا
أن يكون عقيب:

..... وَالسَّوَاوُ غَنَّهُ إِنَّ تَفْشِيحَ إِثْرِ الضَّمِّ نَحْوُ مُوَجَّلَا

لأنه تمام مذهب (ورش)، ولكن أخره لينبه على أن ﴿لِثْلًا﴾ لا يوزن، و﴿النَّيَّيُّ﴾ بعيد من أصله. ثم قال الشاطبي:

وإِبدَالُ أُخْرَى الهمزتين لِكُلِّهِمْ إِذَا سَكَنْتَ عَزَمَ كـءَادَمَ أوهلًا
يقول: إذا اجتمعت همزتان في كلمة والثانية ساكنة فإبدالها (عَزَمَ)، أي أمر معزوم عليه
وواجب، وهو أن تبدل حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها لثقل الهمزة الساكنة، فإن كان
ما قبلها مفتوحاً أبدلت ألفاً نحو: ﴿ءَادَمَ﴾ ﴿ءَاتَى﴾ ﴿ءَامَنَ﴾ ﴿ءَاخِرَ﴾. وإن كان ما
قبلها مضموماً أبدلت واواً نحو: ﴿أُوَيْقَى﴾ ﴿أُوذِيَ﴾. وإن كان ما قبلها مكسوراً أبدلت
ياءً نحو: ﴿إِيْمَنَّا﴾ ﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٍ﴾ قال السخاوي: (عَزَمَ) أي واجب لا بد
منه، وإنما وجب ذلك لأنها ساكنة لا حركة لها فيخفف بين الحرف الذي منه حركتها
وبين الهمزة. وقد أتى الناظم بمثالين هما: ﴿ءَادَمَ﴾ وأصلها (أأدم)، وكلمة (أوهلًا)
وهذا اللفظ ليس من القرآن.

قال أبو شامة: قوله (أوهلًا) لفظ ليس في القرآن، وهو من قولهم: أوهل فلان لكذا، أي
جعل له أهلاً، هكذا في شرح الشيخ - يريد السخاوي - ويشهد له قول صاحب المحكم:
أهله لذلك الأمر، ويجوز أن يكون من قولهم: أهلك الله في الجنة إيهالاً، أي أدخلكها
وزوجك فيها، ومثاله من القرآن: ﴿أُوَيْقَى﴾ ﴿أُوذِيَ﴾ ﴿وَأُوْتِنَا﴾، فهذه أمثلة قلبها
واواً، ومثال قلبها ياءً ﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٍ﴾ ﴿أَنْتَ بِقُرْءَانٍ﴾، إذا ابتدأت به، وهذا
أمر مجمع عليه لغة، ولا يختص بقراءة القرآن، ولهذا صح تمثيله بـ (أوهلًا). وقال القاضي:
ولعل قريحة الناظم لم تواته بمثال من القرآن فأتى بمثال من كلام العرب وهو: (أوهلًا)، يقال:
أهل فلان لهذا المنصب، إذا جعل أهلاً له، ومثاله من القرآن: ﴿أُوذِيَ﴾ ﴿وَأُوْتِنَا﴾. أو
أن كلمة (أوهلًا) أتت بها الشاطبي عندما أتى بمثال في كلمة: ﴿ءَادَمَ﴾ فقال: (كـءـ
ءَادَمَ أوهلًا)، أي جعل المثال للضرب أهلاً ليمثل به.

(استدراك أبي شامة): قال أبو شامة عند شرح بيت الشاطبي:

وإِبدَالُ أُخْرَى الهمزتين لِكُلِّهِمْ إِذَا سَكَنْتَ عَزَمَ كـءَادَمَ أوهلًا
هذه المسألة موضعها باب الهمزتين من كلمة لا هذا الباب، فإنه للهمز المفرد. ولكن قال
صاحب النفحات الإلهية: واعلم بأي قد أشرت تبعاً للشرح أن هذه القاعدة كان ينبغي
ذكرها في باب الهمزتين من كلمة، وأقول: لعل الشراح نظروا إلى اجتماع همزتين في
الأصل، ولعل المصنف ذكره هنا لوجوه: الأول منها: أن اللفظ فيه همزة واحدة، وما بعدها

فهي مدّة لا همزة. الثاني: إن الكلام في الهمزتين من كلمة في الهمز المتحرّك، وحكمه التسهيل غالباً، أمّا هنا ففي الهمز الساكن غالباً، والحكم الغالب الإبدال، فناسب ذكره هنا لَمَّا ذُكِرَ. وقال السمين: لَمَّا ذكر أن الهمزة الساكنة تبدل لفلان وفلان على اختلاف أنواعها من كونها فاءً وعيناً ولاماً، وذكر خلاف القراء فيها استطرد حكمها فقال: إذا اتفق أن هذه الهمزة الساكنة متى وقعت بعد همزة أخرى وجب إبدالها للجميع حرفاً يجانس حركة ما قبلها.

أسئلة حول باب: (الهمز المفرد)

س: ما مذهب (ورش) و(السوسي) و(الكسائي) و(شعبة) في الهمز الساكن؟

ب: وضّح الكلمات المستثناة لـ(ورش) و(السوسي) من الإبدال في الهمز الساكن؟

س: ما شروط إبدال الهمز المتحرك عند (ورش) نحو: ﴿مُوجَلًا﴾؟

س: بين قراءة (السوسي) لكلمة ﴿بَارِيكُمْ﴾؟

س: اختلف راويا (أبي عمرو) في كلمة ﴿يَلْتَكُمُ﴾ بالحجرات، وضّح ذلك؟

س: كيف قرأ (ورش) كلمة ﴿لِئَلَّا﴾ في المواضع الثلاثة و﴿أَلَسِيْءُ﴾ التوبة؟

باب (نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها)

وَحَرَكُ لِرَوْرَشٍ كُلِّ سَاكِنٍ آخِرٍ صَحِيحٌ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَاحْذِفْهُ مُسْهَلًا

وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ وَعِنْدَهُ رَوَى خَلْفٌ فِي الْوَصْلِ سَكَنًا مُقْلًا

وَيَسْكُتُ فِي شَيْءٍ وَشَيْئًا.....

لَدَى اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةٍ تَلَا وَبَعَثَهُمْ.....

وَشَيْءٍ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ.....

لَدَى يُؤُسِ آلَانِ بِالتَّقْلِ نَقْلًا وَلَنَافِعِ.....

وَتَنْوِينُهُ بِالْكَسْرِ كَاسِيهِ ظَلَّلَا وَقُلْ عَادًا الْأُولَى يَأْسُكَانَ لَامِهِ

وَبَدَوْهُمْ وَالْبَدْءُ بِالْأَصْلِ فَضَّلَا وَأَذْغَمَ بَاقِيَهُمْ وَبِالتَّقْلِ وَصَلُهُمْ

لِقَالُونَ وَالْبَصْرِ وَتَهْمَزُ وَآوُهُ لِقَالُونَ حَالِ التَّقْلِ بَدْءًا وَمَوْصِلًا

وَتَبَدَأَ بِهِمْزِ الْوَصْلِ فِي التَّقْلِ كُلِّهِ وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلَا

وَنَقْلُ رَدًّا عَنْ نَافِعِ.....

بِالِاسْكَانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقْبُلًا وَكَنْيَةً.....

(البيان والتفصيل والإيضاح) ل باب (نقل حركة الهزمة إلى الساكن قبلها)
 وَحَرَكُ لَوْزَشٍ كُلُّ سَاكِنٍ آخِرٍ صَحِيحٌ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَاحْذِفْهُ مُسْنَهلاً
 قال ابن القاصح: والرواية بنقل حركة همزة (آخِرٍ) إلى التنوين قبلها من قوله (سَاكِنٍ آخِرٍ).
 قال أبو شامة: هذا نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد، وأدرج معه في الباب مذهب (همزة)
 في السكت، وهو مذكور في كتاب التيسير بعد باب الوقف على (مرسوم الخط) في باب
 يخصه، وذكر في الباب مسألة: ﴿ءَأَلْتَنَ﴾، ﴿عَادَا أَلَوْكَ﴾ وهما في التيسير في سورتي

يونس والنجم، وهكذا ﴿رَدَّءَا﴾ ذكرها الداني في سورة القصص
 - و(ورش) اختص بنقل حركة الهزمة وقفاً ووصلاً - سواء كانت فتحة أو ضمة أو كسرة
 - إلى الحرف الساكن قبلها مع حذف الهزمة، ووافقه (همزة) عند الوقف.
 قال أبو شامة: والمراد بقوله (بِشَكْلِ الْهَمْزِ): أي حَرَكْ ذلك الساكن الآخر بحركة الهمز
 الذي بعده بأي حركة كانت. وقال الضباع: أي حَرَكْ لـ (ورش) كل حرف ساكن وقع
 في آخر الكلمة ولم يكن حرف مدّ بشكل الهمز، أي بحركة الهزمة التي بعده ضمة كانت أو
 فتحة أو كسرة، واحذف الهزمة حالة كونك راكباً للطريق السهل، أي طالباً للتخفيف. وقال
 القاضي: أي احذف الهمز حال كونك سالكاً الطريق المعبد السهل طلباً للتخفيف في
 القراءة، أي راكباً للطريق الأسهل. وقال أبو شامة: والغرض من النقل تخفيف اللفظ بتسهيل
 الهزمة. وقال صاحب اللآلئ: وذلك أن الهمز ثقيل بعيد المخرج، وحين أمكن التخفيف بأن
 يلقي حركته على ما قبله فيقوم مقامه وتذهب صعوبة اللفظ به فعل ذلك - أي ورش - مع
 روايته له عن أئمتيه، واستعمال فصحاء العرب له. وحذفت الهزمة لأن حركتها نقلت إلى
 الساكن قبلها.

ولهذا النقل شروط ثلاثة، وإليك بيانها مع الأمثلة:

- ١ - أن يكون الحرف المنقول إليه حركة الهمز ساكناً نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾.
- ٢ - أن يكون الساكن آخر الكلمة، والهمز أول الكلمة التي تليها نحو: ﴿قَالَتْ أُمُّ﴾،
 فتنقل حركة الهزمة إلى تاء التأنيث.

- ٣ - أن يكون الحرف الساكن صحيحاً نحو: ﴿وَمَتَّعْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ البقرة. فتنقل حركة الهزمة
 إلى

التوين، وكذلك تنقل إلى حرفي اللين نحو: ﴿أَبْنَىٰ آدَمَ﴾ المائدة. قال أبو شامة: فإن كان قبل

الهمز ياءً أو واواً ليسا بحرفي مدّ ولين، وذلك بأن يفتح ما قبلهما، فإنه ينقل حركة الهمزة إليهما نحو: ﴿خَلَوْا إِلَىٰ﴾ البقرة ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ﴾ البقرة والمائدة. ولا نقل لـ (ورش)، إذا كان الحرف الساكن حرف مدّ نحو: ﴿يَمَّا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ البقرة.

قال صاحب إتحاف البرية بعد ذكر الشطر الأول من قول الشاطبي:

وَحَرَّكَ لِرُورْشٍ كُلَّ سَاكِنٍ آخِرٍ سَوَىٰ حَرْفٍ مَدٍّ وَاحْدٍ هَمْزٍ مُسْهَلًا
فقول الشاطبي (صحيح) يخرج حرف المد فقط. وقال أبو شامة: لأن حرف المد لما فيه من المد بمنزلة المتحرك، فلم ينقل إليه كما لم ينقل إلى المتحرك، أما اللين فينقل إليه نحو: ﴿أَبْنَىٰ آدَمَ﴾ ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾، وقد استعمل الناظم هنا قوله (سَاكِنٍ آخِرٍ صحيح) باعتبار أنه ليس بحرف مدّ ولين، ولم يرد أنه ليس بحرف علة، بدليل أنه ينقل بعد حرف اللين. وقال الجعبري: ويعتذر للناظم بأنه أراد الصحيح والجاري مجراه. وينقل (ورش) إلى لام التعريف في نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾. قال السخاوي: وصح النقل إلى لام التعريف لأنها وإن اتصلت فهي منفصلة في الأصل، ولأن اللام تحذف فتبقى الكلمة مستعملة. وقال القاضي: إنما صح النقل إليها مع اتصالها بمدخلوها رسماً ولفظاً لانفصالها عنه معني، لأنها من حروف المعاني، فهي كلمة مستقلة.

تنبيه: ولا يصح النقل إلى (ميم الجمع) في نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ المائدة: قال أبو شامة: ويدخل في هذا (ميم الجمع) قبل الهمز، لأن (ورشا) يصلها بواو، فلا ينقل حركة ذلك الهمز في نحو: ﴿وَمِنْهُمْ أُمَيُّونَ﴾. قال الشاطبي:

وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ صَلَها لِرُورْشِهِمْ

وقال صاحب (الكنز) بعد ذكر بيت الشاطبي:

وَحَرَّكَ لِرُورْشٍ كُلَّ سَاكِنٍ آخِرٍ صَحِيحٌ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَاحْدٍ هَمْزٍ مُسْهَلًا
وعن حمزة في الوقف خلف ولم يكن تحرك ميم الجمع بالنقل عن كلا وقال الطيبي:

وانقل لكل ساكن صحيح لا ميم جمع ذا على الصحيح

وقال (صاحب إتخاف البرية):

ولا نقل في ميم الجميع لحمزة بل الوقف حكم الوصل فيما تنقلا

قال أبو شامة: ينقل (ورش) حركة الهمزة في ﴿أَحْسِبَ﴾ إلى الميم من ﴿آلَمَ﴾ في أول العنكبوت. ﴿آلَمَ﴾ ﴿١﴾ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾

تنبيه: لا ينقل (ورش) إلى الحرف المتحرك نحو: ﴿فَتَنَّبَعْ أَيْنِكَ﴾ فلا تنقل حركة الهمزة إلى العين، لأن العين متحركة، ولا إلى الهاء في نحو: ﴿فِيهِ آيَاتٌ﴾، لأن الهاء متحركة.

- لا نقل لـ (ورش)، إذا كان الحرف الساكن في وسط الكلمة نحو: ﴿الْقُرْآنُ﴾ البقرة. إلا في كلمة واحدة وهي: ﴿رِذَاءُ﴾ القصص. حيث قرأ (نافع) براوييه بنقل حركة الهمزة إلى الدال في الحالين) وستأتي في نهاية الباب.

واقراً لـ (ورش)، بتوسط البدل واللين المهموز، مع مراعاة ما سبق من أصول:

- ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ، وَهَنَا عَلَى وَهْنٍ﴾ لقمان.

﴿وَلِلَّهِ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ ﴿٦٣﴾ خلق الله

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِالْحَقِّ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿العنكبوت﴾

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَأَنفَقْنَا مِنَ الَّذِينَ آجَرُوا وَكَانَ

حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿١٧﴾ الروم

- ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ ﴿٨٨﴾ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا ﴿٨٩﴾ مريم.

﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ﴿٦٢﴾ آل عمران.

﴿قُلْ يَتَاهِلِ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ

بِهِ

شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا

مُسْلِمُونَ ﴿آل عمران﴾

﴿إِنْ تَبَدُّوا شَيْئًا أَوْ تُخَفُّوهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ ﴿٥٤﴾ الأحزاب.

﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلَجًا أَوْ مَعْرَجًا أَوْ مَدْخَلًا لَّوَلُوا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ ﴿٥٧﴾﴾ التوبة.
 ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ آل عمران.
 ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ فَسُبْحَنَ الَّذِي يَبْدِئُ
 مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾﴾ يس.

﴿سَتَرْنَاهُمْ عَائِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ
 بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾﴾ أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِّنَ لِّقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ
 شَيْءٍ مُّحِيطٌ ﴿٥٤﴾﴾ فصلت. وإليك (تحريرات مهمة) في قوله: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ
 ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنُوا وَإِذَا خَلَوْا بِكُنُوزِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾﴾ البقرة.

ءَامَنُوا	مُسْتَهْزِءُونَ
١- قصر البدل	وعليه (القصر والتوسط والطول).
٢- توسط البدل	وعليه (التوسط والطول).
٣- الطول في البدل:	وعليه (الطول) فقط في: مُسْتَهْزِءُونَ،

قال العلامة محمد عبد الرحمن الخليلجي في كتابه (حل المشكلات):

ثالث ك مُسْتَهْزِءُونَ مع قصر البدل	وإن توسط وسطاً وامتد تجل
وإن تمد امتدده لا غير لدا	وقف لورش ستة نلت الأمل

(أسئلة حول باب: (نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها)

س: ما شروط النقل عند (ورش)؟

س: هل يصح النقل عند (ورش) إلى (ميم الجمع) في نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾؟

س: هل يصح النقل عند (ورش) في كلمة واحدة؟

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(مذهب (حمزة) في السكت من طريق أبي الفتح فارس، وطاهر بن غليون)

وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ وَعِنْدَهُ رَوَى خَلْفٌ فِي الْوَصْلِ سَكَنًا مَقْلًا

وَيَسْكُنُ فِي شَيْءٍ وَشَيْئًا.....

لَدَى الْأَلَامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةٍ تَلَا وَبَقِيَ عَنْهُمْ.....

وَشَيْءٍ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ.....

قال الضباع: أي ورد عن (حمزة) في حال وقفه على الكلمة التي نقلت همزتها لـ (ورش) خلاف بين نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وتحقيقها على ما سيأتي، وهذا إذا لم يكن قبل الهمز (ميم جمع)، فإن كان قبله ميم نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ ﴿ذَلِكَ إِمْرِي﴾ فلا خلاف عنه في تحقيقه. قال صاحب إتحاف البرية:

ولا نقل في ميم الجميع لحمزة بل الوقف حكم الوصل فيما تنقلا

قلت: سيأتي مزيداً من البيان في نهاية الباب في حكم ميم الجمع. قال السخاوي: والمراد بقوله (وَعِنْدَهُ): يعني عند الساكن المذكور في باب نقل الحركة بشرطه. وقال أبو شامة: والهاء في (وَعِنْدَهُ) تعود على الساكن كما تقدم، ولا تعود على (حمزة) لنبو اللفظ عن ذلك وركته، ولأنه يبقى موضع الساكن غير مبين، وإذا عادت الهاء على الساكن الموصوف بان موضع القراءة وخلص من قبح العبارة، والمراد بقوله (في الوصل): يريد به إذا وصلت الكلمة التي آخرها ذلك الساكن بالكلمة التي أولها حمزة، لأنك إذا وقفت على كلمة الساكن كنت ساكناً لجميع القراء، وإنما يظهر سكت (خلف) في الوصل فنّه على ذلك، ولا يمكن حمل قوله (في الوصل) على وصل كلمة الهمزة بما بعدها كما توهمه بعضهم، لأن ذلك لم يشترطه أحد، فكيف يشترط الناظم

ما لم يشترط؟ وكلام (صاحب التيسير) دالّ على ما قاله الناظم، فإنه قال: كان يسكت سكتة لطيفة من غير قطع بياناً للهمز، فقوله (من غير قطع) هو قول الشاطبي (في الوصل)، أي من غير وقف، ثم قال صاحب التيسير: وقرأ الباقون بوصل الساكن مع الهمز من غير سكت. وهذا نص فيما ذكرناه. وقال صاحب اللآلي: وقال (في الوصل) بناء على ما تقدّم من أن مذهبه في الوقف النقل. وألقى الناظم باب السكت بباب النقل للإحالة على الساكن المذكور، إذ السكت محله الساكن الذي اجتمعت فيه شروط النقل. وقال السخاوي: والغرض بهذا السكت، الاستعانة على إخراج الهمزة وتحقيقها بالاستراحة قبلها.

(مذهب (خلف) في السكت من طريق (أبي الفتح فارس) وما يتعلق به وقفاً ووصلاً)
١- يسكت (خلف) قولاً واحداً على (أل) في حال الوصل سكتاً مقلداً، أي قليلاً لطيفاً، أي سكتة قصيرة دون تنفّس، نحو: ﴿الْأَطْفَلُ﴾، ﴿الْأَمْرُ﴾. وقرأ لـ (خلف)

﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾ (١١) الإسراء.

﴿وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعَدَّهُمْ﴾ الإسراء.

﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ (٢٢) فاطر

﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْآخَسَرُونَ﴾ (٢٢) هود.

س: وما كيفية الوقف لـ (خلف) على نحو ﴿الْأَرْضِ﴾؟

ج: له النقل والسكت.

٢- يسكت (خلف) قولاً واحداً حال الوصل على ما لم ينقل فيه (ورش) وهو: (الياء) من ﴿شَيْءٍ﴾، سواء كان مرفوعاً أو مجروراً، ولفظ ﴿شَيْئًا﴾ المنصوب، أي يسكت على (الياء)

قبل الهمزة حال وصل هذين اللفظين. بما بعدهما. قال أبو شامة: سكت (خلف) أيضاً على الساكن قبل الهمزة في هاتين الكلمتين وهو (الياء)، وهما كلمة واحدة، وإنما غاير بينهما باعتبار لفظ النصب وغيره، وإنما فعل ذلك مبالغة في البيان لئلا يتوهّم من الاختصار على لفظ أحدهما وعدم جريان الحكم في الآخر، ولم يسكت في كلمة واحدة إلا في هاتين اللفظتين، وإنما احتاج إلى ذكر ﴿شَيْءٍ﴾، ﴿شَيْئًا﴾، لأنهما لا يدخلان في الضابط

السابق لـ (ورش)، لأن (ورشاً) لا ينقل فيهما الحركة. وقال الجعبري: وكرر الكلمة لينص على تنوع إعرابها، واستغنى بالمجرور عن المرفوع لاتحاد صيغتهما كتابة. وقرأ لـ (خلف): ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ البقرة.

س: وما كيفية الوقف لـ (خلف) على نحو ﴿شَيْءٍ﴾ و ﴿شَيْئًا﴾؟
ج: ١- النقل. ٢- إبدال الهمزة ياء ثم إدغامها في الياء التي قبلها. وسيأتي.

٣- يسكت (خلف) قولاً واحداً على الساكن المفصول، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ﴾
﴿وَمَتَّعُ إِلَىٰ حِينٍ﴾. وقرأ لـ (خلف):

وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴿العنكبوت.

﴿لَوْ يَخَذُوتُ مَلَجًا أَوْ مَغْرَبًا أَوْ مُذْخَلًا لَّوَلُّوا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾ التوبة.

﴿وَلَيْنَ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَسِرُونَ﴾ المؤمنون.

﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾ النساء.

﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ (١١٣) الأعراف.

س: وما كيفية الوقف لـ (خلف) على الساكن المفصول في نحو: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؟

ج: إذا كنت تقرأ لـ (خلف) بالسكت على الساكن المفصول وصلًا من طريق (أبي الفتح فارس) فقف له: ١- بالنقل. ٢- بالسكت.

(مذهب (خلاد) من طريق (أبي الفتح فارس) وما يتعلق به وقفًا ووصلًا)

لا سكت لـ (خلاد) مطلقاً من طريق (أبي الفتح فارس)

قال أبو شامة: والذي قرأه الداني على أبي الفتح لـ (خلف) هو ما ذكره الناظم، وكان لا يرى لـ (خلاد) سكتاً في موضع ما.

س: وما كيفية الوقف لـ (خلاد) على نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾؟

ج: النقل فقط من طريق (أبي الفتح فارس).

س: لماذا لا يقف (خلاد) بالسكت على نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾؟

ج: لأنه يقرأ بترك السكت على (أل) وصلًا من طريق (أبي الفتح فارس).

س: وما كيفية الوقف لـ (خلاد) على الساكن المفصول نحو ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؟

ج: ١- النقل. ٢- التحقيق من غير سكت.

س: وما كيفية الوقف لـ (خلاد) على ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾؟

ج: ١- النقل. ٢- إبدال الهمزة ياء ثم إدغامها في الياء التي قبلها. وسيأتي

(مذهب (خلف وخلاد) من طريق (طاهر بن غلبون) وما يتعلق به وقفاً ووصلاً)

..... وَبَعَثَهُمْ لَدَى الْأَلَامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ حَمَزَةٍ ثَلَاثًا

وَشَيْءٍ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ.....

قال ابن القاصح: هذا تمام الطريق الثاني، إشارة إلى قول الداني في التيسير: وقرأت على (طاهر بن غلبون) - في الروايتين - يعني في رواية (خلف وخلاد) - بالسكوت على (لام التعريف)، وعلى ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ حيث وقع. وقوله (لَمْ يَزِدْ): أي لم يسكت فيما عدا لام التعريف، و﴿شَيْءٍ﴾ سواء كان مرفوعاً أو مجروراً، ولفظ ﴿شَيْئًا﴾ المنصوب. قال الضباع: وكلا المذهبين صحيح معمول به عن (همزة).

ولا سكت لـ (خلف وخلاد) على (الساكن المفصول) من طريق (طاهر بن غلبون). قال أبو شامة: قد صار لـ (خلف) وجهان: أحدهما: السكوت عند كل ساكن بالشرط المقدم،

وفي ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ من طريق: (أبي الفتح فارس). والثاني: يختص السكت بلام المعرفة، و﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ من طريق (طاهر بن غلبون) فسكوته على (لام التعريف) و﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ بلا خلاف عن (خلف)، لأن الطريقتين اجتمعتا عليه، وفي غير ذلك - يريد الساكن المفصول - له خلاف. وصار لـ (خلاد) وجهان: أحدهما: لا سكوت لـ (خلاد) في موضع أصلاً من طريق (أبي الفتح فارس). والآخر: السكوت على (لام التعريف)، و﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ فقط من طريق: (طاهر بن غلبون). قال المتولي:

روى أبو الفتح كل السكت عن خلف وعند خلاد ترك السكت قد أُثرا
وطاهر نجل غلبون روى لهما بالسكت في آل وشيء خذه مبتدرا
وقال بعضهم:

وشيء وأل بالسكت عن خلف بلا خلاف وفي المفصول خُلف تقبلاً
وخلادهم بالخلف في آل وشيئه ولا شيء في المفصول عنه فصلاً

تنبيهات مهمة: قال الضباع: مَنْ أَخَذَ بِالسَّكْتِ عَلَى (أَل) ﴿عَذَابُ﴾ وَصَلًا، يَجُوزُ لَهُ فِي الرَّقْفِ عَلَى نَحْوِ ﴿الْأَرْضِ﴾ النُّقْلَ وَالسَّكْتَ، وَمَنْ أَخَذَ بِتَرْكِهِ فِيهِمَا وَصَلًا فَلَيْسَ لَهُ فِي ذَلِكَ وَقْفًا غَيْرَ النُّقْلِ. قَالَ صَاحِبُ إِتْحَافِ الْبَرِيَّةِ:

وَفِي أَلٍ بِنُقْلٍ قَفٍّ وَسَكْتٍ لِسَاكْتٍ عَلَيْهَا وَعِنْدَ التَّارِكِينَ لَهُ انْقِلَابًا وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْخَلِيجِيُّ: وَقَدْ أَخَذْنَا عَنْ شَيْخِنَا حَالِ التَّلْقِي قَوْلَ بَعْضِهِمْ: وَمَنْعَ التَّحْقِيقِ دُونَ سَكْتَةٍ وَقَفًّا عَلَى مَقْرُونِ أَلٍ لِحَمْزَةِ وَاقِدٍ أَوْضَحْتَ الْجَمِيعَ بِقَوْلِي:

لِحَمْزَةِ فِي أَلٍ وَقَفًّا نُقْلًا أَوْ اسْكْتًا وَتَحْقِيقًا مِنْ غَيْرِ سَكْتٍ لَهُ امْنَعًا (أَحْكَامُ السَّاكِنِ الْمَفْصُولِ وَقَفًّا وَوَصَلًا)

١- إِذَا كُنْتَ تَقْرَأُ لَ (خَلْفَ) بِالسَّكْتِ وَصَلًا عَلَى (السَّاكِنِ الْمَفْصُولِ) مِنْ طَرِيقِ (أَبِي الْفَتْحِ فَارَسٍ)، وَوَقَفْتَ عَلَى نَحْوِ: ﴿عَذَابُ أَلِيمٌ﴾ فَقَفْ لَهُ: ١- بِالنُّقْلِ. ٢- بِالسَّكْتِ.

- إِذَا كُنْتَ تَقْرَأُ لَ (خَلْفَ) بِتَرْكِ السَّكْتِ عَلَى (السَّاكِنِ الْمَفْصُولِ) وَصَلًا مِنْ طَرِيقِ (طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونٍ) وَوَقَفْتَ عَلَى نَحْوِ: ﴿عَذَابُ أَلِيمٌ﴾ فَقَفْ لَهُ: ١- بِالنُّقْلِ. ٢- التَّحْقِيقِ مِنْ غَيْرِ سَكْتٍ.

- إِذَا وَقَفْتَ لَ (خِلَافَ) عَلَى (السَّاكِنِ الْمَفْصُولِ) نَحْوِ: ﴿عَذَابُ أَلِيمٌ﴾ فَقَفْ لَهُ:

١- بِالنُّقْلِ. ٢- التَّحْقِيقِ مِنْ غَيْرِ سَكْتٍ.

س: وَلِمَاذَا لَا نَقِفُ لَ (خِلَافَ) بِالسَّكْتِ عَلَى (السَّاكِنِ الْمَفْصُولِ)؟
ج: لِأَنَّ (خِلَافًا) لَيْسَ لَهُ السَّكْتُ عَلَى السَّاكِنِ الْمَفْصُولِ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ.

قَالَ الضَّبَاعُ: وَأَمَّا السَّاكِنُ الْمَفْصُولُ، فَمَنْ أَخَذَ فِيهِ بِالسَّكْتِ وَصَلًا، لَهُ فِيهِ وَقْفًا بِالنُّقْلِ وَالسَّكْتِ، وَمَنْ أَخَذَ فِيهِ بِتَرْكِهِ وَصَلًا، لَهُ فِيهِ وَقْفًا بِالنُّقْلِ وَالتَّحْقِيقِ. فَيَكُونُ فِيهِ لَ (خَلْفَ) ثَلَاثَةُ أَوَاجِهَ: النُّقْلَ وَالسَّكْتَ وَتَرْكَهُمَا، وَلَ (خِلَافَ) وَجْهَانِ: النُّقْلَ وَتَرْكَهُ بِلَا سَكْتٍ. قَالَ الْمُتَوَلَّى:

وَفِي ذِي انْفِصَالٍ فَانْقُلْ اسْكْتًا لِسَاكْتٍ وَعَنْ غَيْرِهِ نُقْلًا وَتَحْقِيقًا أَعْمَلًا

وقال الضباع: وهذا مما لا بأس بالأخذ به - أي الوقف بالنقل على الساكن المفصول - اعتماداً

على ما فعله الناظم وكثير من ثقات شراح نظمه، وإلا فالصواب أن النقل في هذا النوع ليس من طريقه كما نبّه عليه في النشر.

س: وهل يصح النقل إلى (ميم الجمع) عند (همزة)؟

ج: قال السخاوي: فلا خلاف في تحقيق مثل هذا في الوقف عندنا. قلت: لا يصح النقل

إلى (ميم الجمع) عند (همزة) نحو: ﴿وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا﴾ بل له التحقيق كما قال العلامة السخاوي، ويجوز السكت لـ (خلف) من طريق (أبي الفتح فارس).

قال صاحب (الكنز) بعد ذكر بيت الشاطبي:

وَحَرَكُ لَوَرْشٍ كُلِّ سَاكِنٍ آخِرٍ صَحِيحٌ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَاحْذِفْهُ مُسْهَلًا
وعن همزة في الوقف خُلف ولم يكن تحرك ميم الجمع بالنقل عن كلا

وقال الطيبي:

وانقل لكل ساكنٍ صحيح لا ميم جمع ذا على الصحيح
وقال صاحب إتحاف البرية:

ولا نقل في ميم الجميع لهمزة بل الوقف حكم الوصل فيما تنقلا

والخلاصة: لا نقل إلى (ميم الجمع) كما قرأتُ على مشايخي، وبه أقرئ، ولكن: قال ابن القاصح ما نصه: ذكر أبو بكر بن مهران النقل، وذكر فيه ثلاثة مذاهب: أحدهما: وهو

الأحسن: نقل حركة الهمزة إلى الميم مطلقاً، فتضم تارة، وتفتح تارة، وتكسر تارة، نحو: ﴿

وَمِنْهُمْ أُمَيُّونَ﴾ ﴿عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ﴾ ﴿ذَلِكُمْ إِصْرِي﴾. والثاني: أنها تضم

مطلقاً وإن كانت الهمزة مفتوحة، أو مكسورة، حذراً من تحريك الميم بغير حركتها

الأصلية. الثالث: أنها تنقل في الضم والكسر دون الفتح لئلا يشبه لفظ التثنية. وقال

الجميري: أسكنها (همزة) على أصله فدخلت في ضابط النقل، لأنها ساكن صحيح آخر

لفظاً، وقد نص (ابن مهران) على نقله، فلا وجه حينئذٍ لمنع بعض الشراح النقل. قلتُ من

قبل: العمل على ترك النقل إلى ميم الجمع، وبه قرأت، وبه أقرئ.

أسئلة حول باب: (نقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها)

س: وضّح بإيجاز مذهب (خلف) في السكت من طريق (أبي الفتح فارس)؟

س: ما كيفية الوقف لـ (خلف) على نحو: ﴿الْأَرْضُ﴾؟

س: ما كيفية الوقف لـ (حمزة) على نحو ﴿شَيْءٌ﴾، ﴿شَيْئًا﴾؟

س: ما كيفية الوقف لـ (خلف) على الساكن المفصول في ﴿عَذَابُ الْيَمِّ﴾ من طريق (أبي الفتح فارس)، ومن طريق (طاهر ابن غلبون)؟

س: ما مذهب (خلاد) من طريق (أبي الفتح فارس) حال الوصل؟

س: ما كيفية الوقف لـ (خلاد) على الساكن المفصول نحو: ﴿عَذَابُ الْيَمِّ﴾؟

س: وضح بإيجاز مذهب (خلف وخلاد) من طريق (طاهر بن غلبون)؟
أكمل مكان الفراغات التالية:

١- إذا قرأت لـ (خلف) بالسكت على (أل) ووقفت على نحو ﴿الْأَرْضُ﴾ فلك.....و.....

٢- إذا قرأت لـ (خلف) بالسكت على (الساكن المفصول) ووقفت على ﴿يَوْمٍ أُخِّلَتْ﴾ فلك.....،.....

٣- إذا قرأت لـ (خلف) بترك السكت على (الساكن المفصول) فلك.....،.....

١- إذا قرأت لـ (خلاد) بترك السكت مطلقاً من طريق (أبي الفتح فارس) فلك عند الوقف على نحو: ﴿الْأَرْضُ﴾.....، وعند الوقف على الساكن المفصول لك.....،.....

٢- إذا وقفت لـ (حمزة) براويه على ﴿شَيْءٍ﴾، ﴿شَيْئًا﴾ فلك.....

س: ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة، وعلامة (خطأ) أمام العبارة الخاطئة مع تصويب الخطأ إن وُجد؟

١- يسكت (خلف) على (الساكن المفصول) من طريق (أبي الفتح فارس) ()

٢- لا سكت لـ (خلاد) مطلقاً من طريق (أبي الفتح فارس). ()

٣- لا يسكت (خلاد) على (الساكن المفصول). ()

٤- يسكت (خلف وخلاد) على الساكن المفصول من (طريق بن غلبون) ()

اقرأ هذه الآيات لـ (خلف) ثم (خلاد) من طريق: (أبي الفتح فارس) ثم: (طاهر بن غلبون)

﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ سَأُورِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ (٣٧) ﴿الأنبياء﴾

﴿ قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٦) ﴿ الفرقان.﴾

﴿ سُبْحَنَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ﴾

يس

﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ

وَالِيهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (٨٨) ﴿ القصص.﴾

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا

يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ آل عمران.

﴿ قُلْ إِنِّي الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ﴾ (٤٩) ﴿ الواقعة.﴾

تبييه مهم ذكره العلامة الضباع في سورة الفاتحة، وأرجأته إلى موضعة هنا:

..... وَالصَّادَ زَايَا أَشْمَهَا لَدَى خَلْفٍ وَأَشْمِمٌ إِخْلَادِ الْأَوَّلَا

قال الضباع: اقتصر الناظم كـ (الداني) في التيسير على إشمام ﴿ أَلَصِرَطَ ﴾ هنا- أي في

الموضع الأول من سورة الفاتحة- لـ (خلاد)، وذكر له في باب السكت الوجهين

في (أل)، ﴿ شَيْءٍ ﴾، وفي النشر وجامع البيان ما يفيد أن الداني قرأ على (أبي الفتح) بالإشمام

وعدم السكت، وقرأ على (أبي الحسن) بالسكت وعدم الإشمام، فما فعله الناظم يقتضي

تركيب السكت على الإشمام، والمخلص منه أن يؤخذ بعدم الإشمام أيضاً، ويُقرأ بالإشمام

مع ترك السكت، ثم بعدم الإشمام مع السكت.

(حكم) ﴿ ءَالْتَنَ ﴾ ﴿ موضعي يونس)

قال أبو شامة: لمَّا فرغ الناظم من بيان مذهب السكت الذي وقع معترضاً به في هذا

الباب رجع إلى تنمة نقل الحركة، فذكر مسألة ﴿ ءَالْتَنَ ﴾ في يونس.

..... وَلِنَافِعٍ لَدَى يُوْنُسَ آلَانَ بِالثَّقَلِ ثَقَلًا

قرأ (نافع) من روايته بنقل حركة الهزمة الثانية إلى لام التعريف في: ﴿ ءَالْتَنَ ﴾ موضعي

يونس، فـ (ورث) على أصله، و(قالون) خالف أصله اتباعاً للنقل. قال السخاوي: ومعنى

(ثَقَلًا): أي نقل واحد بعد واحد حتى وصل إلينا. وقال أبو شامة: أي ﴿ ءَالْتَنَ ﴾ الذي في

يونس نُقل لـ (نافع) بالنقل، أي نُقل عنه على هذه الصفة، وشدد (نُقلاً) مبالغة لكثرة نقله، لأنه نقله قوم بعد قوم حتى وصل إلينا.

س: إذا كان (ورش) على أصله، فلم ذكره في نقل ﴿ءَأَلْتَنَ﴾؟ وهلاً اقتصر على ذكر (قالون)؟

ج: قال صاحب اللآلي: لأنه لو اقتصر على ذكر (قالون)، لأوهم أن (قالون) انفرد بالنقل، وأن

(ورشاً) خالف أصله فيه، فكان الوجه ما أتى به من ذكرهما معاً.

(بعض الأوجه الواردة في كلمة ﴿ءَأَلْتَنَ﴾ لـ (ورش): ذكر الضباع الأوجه الواردة

في كلمة: ﴿ءَأَلْتَنَ﴾ هذه مفصلة، وها أنا ذا أنقل ما ذكره من الأوجه التي تأتي في انفراد هذه الكلمة عن مدّ البذل قبلها أو بعدها. يقول - رحمه الله - في كلمة

﴿ءَأَلْتَنَ﴾ موضعي سورة يونس على انفرادها سبعة أوجه وصلاً على النحو التالي:
أولاً: إبدال همزة الوصل ست حركات.

ثم تسهيلها بين بين، وعلى كل من الوجهين (القصر والتوسط والطول) في مدّ البذل الذي بعد اللام فتصير الأوجه ستة.

ثم مدّ همزة الوصل بمقدار حركتين، لكون اللام متحركة بحركة نقل الهمزة إليها، وعلى هذا الوجه (القصر) فقط في مدّ البذل الذي بعد اللام فتكون الأوجه سبعة.

ثانياً: عند الوقف له تسعة أوجه: ويشترك معه (قالون) في هذه الأوجه وفقاً:

إبدال همزة الوصل ست حركات مع (القصر والتوسط والطول) في مدّ البذل الذي بعد اللام.

قصر همزة الوصل بمقدار حركتين، وعليه الأوجه الثلاثة في مدّ البذل الذي بعد اللام.

تسهيل همزة الوصل بين بين مع الأوجه الثلاثة في مدّ البذل الذي بعد اللام، فتكون الأوجه تسعة.

ولـ (قالون) حالة الوصل ثلاثة أوجه فقط: إبدال همزة الوصل ست حركات، أو قصرها حركتين، أو تسهيلها بين بين، وعلى كل منها: (القصر) في مدّ البذل الذي بعد اللام.

وقال صاحب (البدور الزاهرة): ﴿ءَأَلْتَنَ﴾ أصل هذه الكلمة (آن) بهمزة مفتوحة ممدودة وبعدها نون مفتوحة، وهى اسم مبني علم على الزمان الحاضر، ثم دخلت عليه (أل)

التي للتعريف، ثم دخلت عليه همزة الاستفهام، فاجتمع فيها همزتان مفتوحتان متصلتان، الأولى همزة الاستفهام، والثانية همزة الوصل، وقد أجمع أهل الأداء على استبقاء الهمزتين والنطق بهما معاً وعدم حذف إحداهما، ولكن لما كان النطق بهمزتين متلاصقتين فيه شيء من العسر والمشقة أجمعوا على تغيير الهمزة الثانية وإن اختلفوا في كيفية هذا التغيير، فمنهم من غيرها بإبدالها ألفاً مع المدّ المشبع نظراً لالتقاء الساكنين، ومنهم من سهلها بين الهمزة والألف، وهذان الوجهان جائزان لكل من القراء العشرة.

وعلى وجه التسهيل لا يجوز إدخال ألف الفصل بينها وبين همزة الاستفهام لأحد من القراء. وإليك بيان قراءة كل قارئ في هذه الكلمة: قرأ (قالون وابن وردان) بنقل حركة الهمزة التي بعد اللام إلى اللام وحذف الهمزة، وحينئذ يكون لكل منهما ثلاثة أوجه: الأول: إبدال الهمزة الثانية التي هي همزة الوصل ألفاً مع المدّ المشبع نظراً للأصل وهو سكون اللام ولعدم الاعتداد بالعارض وهو تحرك اللام بسبب نقل حركة الهمزة إليها. الوجه الثاني: إبدال همزة الوصل ألفاً مع القصر طرْحاً للأصل واعتداداً بالعارض وهو تحرك اللام بسبب نقل حركة الهمزة إليها.

الثالث: تسهيل همزة الوصل بينها وبين الألف، وهذه الأوجه الثلاثة جائزة لهما حال الوصل وحال الوقف. ويزاد لهما حال الوقف قصر اللام وتوسطها ومدّها نظراً للسكون العارض للوقف.

فيكون لهما في حالة الوصل الثلاثة الأوجه السابقة، وفي حالة الوقف تسعة أوجه: حاصلة من ضرب الثلاثة المتقدمة في ثلاثة اللام.

ولـ (خلف) عن (همزة) وجهان في حالة الوصل وهما: إبدال همزة الوصل ألفاً مع إشباع المدّ للساكن، وتسهيلها بين بين، وكلّ منهما مع السكت، وله في حالة الوقف عليها خمسة عشر وجهاً: الوجهان السابقان، والثالث: إبدال همزة الوصل ألفاً مع المدّ المشبع، مع نقل حركة الهمزة إلى اللام والرابع: إبدالها ألفاً مع القصر، ونقل حركة الهمزة إلى اللام. الخامس: تسهيل همزة الوصل مع نقل حركة الهمزة إلى اللام، وعلى كل من هذه الأوجه الخمسة (قصر اللام وتوسطها ومدّها) فتصير خمسة عشر وجهاً. وأما (خلاد) فله الأوجه الأربعة التالية: الأول: إبدال همزة الوصل ألفاً مع إشباع المدّ ومع السكت. الثاني: تسهيلها بين بين مع السكت كذلك. الثالث: الإبدال مع المدّ الطويل وترك السكت. الرابع: التسهيل بين بين وترك السكت أيضاً. ولـ (خلاد) في الوقف ما لـ (خلف) من الأوجه الخمسة عشر السابقة.

وأما (ورش) فقد قرأ كـ (قالون وابن وردان) بنقل حركة الهمزة إلى اللام وحذف الهمزة مع الأوجه الثلاثة المتقدمة لهما في همزة الوصل وهي: إبدالها ألفاً مع المد والقصر وتسهيلها بين بين، ولا يخفى أن له في مدّ البدل المغيّر بالنقل الواقع بعد اللام ثلاثة أوجه: (القصر والتوسط والطول) ، ولكن هذه الأوجه الثلاثة في البدل لا تتحقق على جميع أوجه همزة الوصل، بل تتحقق على بعضها دون البعض الآخر. وخلاصة ما ذكره العلماء لـ (ورش) في هذه الكلمة أن له فيها خمس حالات:

الأولى: انفرادها عن بدل سابق عليها، أو واقع بعدها مع وصلها. الثانية: انفرادها عن بدل سابق عليها، أو واقع بعدها مع الوقف عليها. الثالثة: اجتماعها مع بدل قبلها مع وصلها. الرابعة: اجتماعها مع بدل قبلها مع الوقف عليها. الخامسة: اجتماعها مع بدل واقع بعدها. أما الحالة الأولى فله فيها سبعة أوجه: إبدال همزة الوصل ألفاً مع المدّ المشبع، وعليه في اللام ثلاثة أوجه (القصر والتوسط والطول).

ثم تسهيل همزة الوصل بين بين مع الأوجه الثلاثة السابقة في اللام. ثم إبدال همزة الوصل ألفاً مع القصر، وعليه في اللام (القصر) فقط فتصير الأوجه سبعة. وأما الحالة الثانية فله فيها تسعة أوجه: إبدال همزة الوصل ألفاً مع المدّ المشبع والقصر، ثم تسهيلها بين بين، وعلى كل من هذه الأوجه الثلاثة تثليث (اللام).

وأما الحالة الثالثة، وهي: اجتماعها مع بدل سابق عليها مع وصلها كاجتماعها مع ﴿ءَامَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ﴾ قبلها فله فيها ثلاثة عشر وجهاً: قصر البدل قبلها وهو ﴿ءَامَنْتُمْ﴾، وعليه إبدال همزة الوصل مع المدّ والقصر، ثم تسهيلها، وعلى كل من هذه الأوجه الثلاثة قصر اللام.

ثم توسيط ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ وعليه إبدال همزة الوصل مع المدّ وتسهيلها، وعلى كل منهما توسيط اللام وقصرها.

ثم إبدال الهمزة مع القصر، وعليه قصر اللام فقط. ثم مدّ ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ وعليه إبدال همزة الوصل مع المدّ وتسهيلها، وعلى كل منهما مدّ اللام وقصرها. ثم إبدال الهمزة مع القصر وعليه قصر اللام فقط، فيكون على قصر ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ ثلاثة أوجه، وعلى التوسط خمسة أوجه ومثلها على المدّ.

وأما الحالة الرابعة، وهي: اجتماعها مع بدل سابق عليها مع الوقف عليها كآلية السابقة فله فيها سبعة وعشرون وجهاً: قصر ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ وعليه إبدال همزة مع المد والقصر، ثم تسهيلها، وعلى كلٍ من هذه الأوجه الثلاثة تثليث اللام، فتصير الأوجه تسعة على قصر ﴿ءَامَنْتُمْ﴾.

ثم توسط ﴿ءَامَنْتُمْ﴾، وعليه إبدال همزة مع المد والقصر، ثم تسهيلها، وعلى كلٍ من الثلاثة تثليث اللام. فتصير الأوجه تسعة على توسط ﴿ءَامَنْتُمْ﴾. ثم مد ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ وعليه إبدال همزة ألفاً مع المد والقصر، ثم تسهيلها، وعلى كلٍ من الثلاثة تثليث اللام أيضاً فتصير الأوجه تسعة كذلك على مد ﴿ءَامَنْتُمْ﴾، فيكون مجموع الأوجه على كل من قصر البدل السابق وتوسطه ومدّه سبعة وعشرين وجهاً كما ذكرنا.

وأما الحالة الخامسة، وهي: اجتماعها مع بدل واقع بعدها كقوله تعالى:

﴿ءَأْتَيْنَاكَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ۝١١﴾ فَأَلَيْوَمَ نُنَجِّيكَ يَبْنَكَ لِنَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ ءَايَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ عَنْ ءَايَتِنَا لَغَافِلُونَ ۝١٢﴾ يونس

فله فيها ثلاثة عشر وجهاً: إبدال همزة الوصل ألفاً مع المد ومع قصر اللام وعلى هذا الوجه (القصر والتوسط والطول) في ﴿ءَايَةً﴾. ثم توسط اللام وتوسط ﴿ءَايَةً﴾، ثم مد اللام ومد ﴿ءَايَةً﴾. ثم تسهيل همزة الوصل مع قصر اللام، وعلى هذا الوجه تثليث ﴿ءَايَةً﴾، ثم توسط اللام و ﴿ءَايَةً﴾، ثم مذهما معاً، ثم إبدال همزة الوصل مع القصر ومع قصر اللام، وعلى هذا الوجه تثليث ﴿ءَايَةً﴾، فيكون على إبدال همزة الوصل مع المد خمسة أوجه، وعلى تسهيلها خمسة أوجه، وعلى إبدالها مع القصر ثلاثة أوجه. ثم قال الأستاذ الشيخ العلامة: عبدالفتاح القاضي: وقد نظمت هذه الحالات الخمس على هذا الترتيب بقولي:

الحالة الأولى: فهمزها امدد مبداً وسهلاً واللام ثلث معها واقصر كلا

الحالة الثانية: ومد همزا واقصرن وسهلاً واللام ثلث عند كل تفضلاً

الحالة الثالثة: واقصر لآمنتهم وفي الهمز خذاً تثليثه واللام فاقصر تحتذى

وإن توسّط بدلا فسهلا أو امددن في الهمز ثم مع كلا
 في اللام توسيط وقصر واقصرا في الهمز واللام كما تحورا
 وبدلا مدّ وفي الهمز انقلا مدّا وتسهلا تكن مبعلا
 ومعهما في اللام فامدد واقصر واقصر لهمز مع لام تنصر

الحالة الرابعة: وإن تقف فالتسعة الأولى انقل على الثلاثة التي في البديل

الحالة الخامسة: ومدّ همزا ثم سهّل واقصرا لاما وثلاث بدلا تأخرا
 وفيهما وسّط أو امدد واجعل قصرا لهمز ثم لام تفضل
 وبدلا ثلث وذو حالاتها خمسًا كما عن الثقات عدها
 وأمّا الباقيون فلكلٍ منهم وجهان: الأوّل: إبدال همزة الوصل ألفاً مع المدّ المشبع
 للساكنين.

الثاني: تسهيلها بين بين. ثم قال الشاطبي:

وَقُلْ عَادًا أَلْأَوَى يَاسْكَا نَ لَامِهِ وَتَنَوِينُهُ بِالْكَسْرِ كَاسِيهِ ظَلَّلَا
 وَأَذْغَمَ بَاقِيَهُمْ وَبِالنَّقْلِ وَصَلُهُمْ وَبَدَّوْهُمْ وَالْبَدْءُ بِالْأَصْلِ فَضَّلَا
 لِقَالُونِ وَالْبَصْرِي وَتَهَمَزُوا وَوَاوُهُ لِقَالُونِ حَالِ الثَّقَلِ بَدْءًا وَمَوْصِلَا

قل أيها القارئ: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا أَلْأَوَى﴾ النجم. بإسكان لام التعريف وكسر تنوين
 ﴿عَادًا﴾ لالتقاء الساكنين - وهما التنوين واللام - عن مدلول (كَاسِيهِ ظَلَّلَا) وهم
 (ابن عامر وابن كثير والكوفيّين). قال السخاوي: ومعنى (كَاسِيهِ ظَلَّلَا): أي
 كساهما من زينة التنوين ما ظللها به وسترها، فليس لقائل فيها كلام. وقال أبو شامة: وهذه
 القراءة جاءت على الأصل، فلهذا أثني عليها بقوله (كَاسِيهِ ظَلَّلَا)، أي حجبها قوياً،
 بخلاف قراءة الباقيين ففيها كلام، وكنتى بكاسيه عن قارئه، لأنه كساه تنويناً فظلمه بذلك،
 أي ستره عن اعتراض معترض تعرّض للقراءة الأخرى، وإن كان لا يؤثّر اعتراضه. وأدغم
 (نافع وأبو عمرو) الباقيان من القراء تنوين ﴿عَادًا﴾ في لام ﴿أَلْأَوَى﴾. قال القاضي:
 وقرأ (نافع وأبو عمرو) بنقل حركة همزة ﴿أَلْأَوَى﴾ إلى اللام مع حذف الهمزة في حال
 وصلهم كلمة: ﴿أَلْأَوَى﴾ بكلمة ﴿عَادًا﴾، وحال بدئهم بها.

(استدراك أبي شامة) : وليس النص على الإدغام لهما بلازم ، لأنهما لمّا نقلّا حركة الهمزة إلى اللام صارت اللام متحركة بالضم ، فأدغم التنوين فيها بمقتضى قواعد التجويد .

وقوله (**وَالْبَدْءُ بِالْأَصْلِ فَضْلاً إِنْ قَالُوا وَالْبَصْرِيُّ**) : معناه : أن البدء بكلمة **﴿الْأَوَّلُ﴾** بهمزة الوصل وسكون اللام وضم الهمزة على الأصل كقراءة (ابن كثير) ومن معه فضّل على غيره (**إِنْ قَالُوا وَالْبَصْرِيُّ**) ، والمفضلّ عليه هو البدء بالنقل ، وأمّا (ورش) فيقرأ بالنقل على أصل مذهبه ، سواء وصل كلمة **﴿الْأَوَّلُ﴾** بكلمة **﴿عَادًا﴾** ، أو ابتداء بها ، ومعنى قوله :

..... **وَتَهْمَزُ وَآوُهُ إِنْ قَالُوا حَالَ الثَّقَلِ بَدْءًا وَمَوْصِلاً**
 أن (قالون) يقرأ بهمزة ساكنة في مكان الواو في حال قراءته بالنقل ، سواء وصل الكلمة بما قبلها ، أو ابتداء بها ، وأمّا إذا قرأها من غير نقل ، بأن ابتداء بها على الأصل كقراءة (ابن عامر) ومن معه فلا يهمز ، بل يقرأ بواو ساكنة كما تقدّم .

وَتَبْدَأُ بِهِمْزُ الْوَصْلِ فِي الثَّقَلِ كُلِّهِ

يعنى إذا ابتدأت كلمة دخل فيها لام التعريف على ما أوله همزة قطع ، نحو : **﴿الْإِنْسَانُ﴾** ونقلت حركة الهمزة إلى اللام ، ثم إذا أردت الابتدء بتلك الكلمة ، بدأت بهمزة الوصل ، باعتبار الأصل وهو سكون اللام وعدم الالتفات إلى حركة اللام العارضة فتقول : (**الْعَرَضُ**) ، (**الْإِنْسَانُ**) ، لأن حركة النقل عارضة ، فتبقى همزة الوصل على حالها لا تسقط إلا في الدرج ، وهذا هو الوجه المختار لغة وقراءة . ومعنى قوله (**وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدّاً بِعَارِضِهِ فَلَا**) : أي إذا كنت معتداً بالنقل العارض ، أي منزلاً حركة النقل منزلة الحركة الأصلية ، فلا تبدأ بهمزة الوصل ، إذ لا حاجة إليها ، لأن همزة الوصل إنما اجتلبت لأجل سكون اللام ، وقد زال سكونها بحركة النقل العارضة ، فاستغني عنها ، فالابتداء حينئذٍ باللام ، فتقول : (**لَوْضُ**) (**لِنَسَانُ**) ، والمذهب الأول أرجح .

وقال صاحب اللآلئ : والوجهان المذكوران سائغان في اللغة ، والذي يستعمل القراء منهما الابتدء بألف الوصل لمّا فيه من اتباع الرسم ، وإن كان الآخر سائغاً لغة . وقال القاضي : ويكون لـ (**قالون والبصري**) هذان الوجهان أيضاً في هذا الموضع إن قلنا إنهما يبدآن بالنقل كما يصلان بالنقل ، أمّا إذا قلنا إنهما يبدآن بالأصل من غير نقل فلا بد من الإتيان بهمزة الوصل .

(٢٥م - في ظلال القراءات - ج ١)

وقال أبو شامة: وقوله (في التَّنْقِيلِ كُلِّهِ) يشمل جميع ما ينقل إليه (ورش) وغيره من لام التعريف، ويدخل ﴿عَادَاً أَلَوْنَ﴾ كما تقدّم، فيكون لـ (ورش) الوجهان في جميع القرآن.

واعلم أن نحو ﴿الْإِيمَانِ﴾ إذا لم يعتد فيه بعارض النقل وهو تحريك اللام وابتدئ بالهمز، فـ (ورش) فيه على أصله في مدّ البدل، فيجرى فيه الثلاثة وهي: (القصر والتوسط والطول)، وإن اعتد فيه بالعارض وابتدئ باللام فيتعيّن (القصر) فقط. قال صاحب إتحاف البرية:

وفي نحو لان ابداً بهمز مثلثاً فإن تبتدئ باللام فالقصر أعمالاً
وقال الطيبي:

وَمَنْ لَهُ يَبْدَأُ نَحْوَ أَلَوْنَ بِمِزَّةِ الْوَصْلِ وَذَاكَ أَلَوْنَ
يُثَلِّثُ الْمَدَّ وَمَنْ لَهُ ابْتَدَأَ بِاللَّامِ يَقْصُرُ لَيْسَ إِلَّا أَبْدَأَ
تنبيه: ويجوز الوجهان أيضاً لجميع القراء وهما: الابتداء بهمز الوصل، وتركه في الابتداء في:

﴿الْإِسْمُ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَنْسَ الْإِسْمَ الْفُسُوقُ﴾ الحجرات. وقال الضباع: ولا التفات إلى ما ذكره الجعبري فيه مما لا داعي إليه. قال صاحب إتحاف البرية:
وفي يَنْسَ الْإِسْمُ ابداً بال أو بلامه فقد صحح الوجهين في النشر للملا
وقال القاضي: إذا وقف (قالون) على ﴿عَادَاً﴾ وابتدئ بـ ﴿أَلَوْنَ﴾ فـ (قالون) ثلاثة أوجه:

١- (الولي) بهمزة الوصل وبعدها لام مضمومة وبعدها اللام همزة ساكنة. ٢- (لولى) بلام مضمومة وهمزة ساكنة وترك همزة الوصل. ٣- ﴿أَلَوْنَ﴾ كقراءة (ابن عامر) ومن معه.
ولـ (ورش) عند البدء وجهان: ١- (الولي) بهمزة الوصل وبعدها لام مضمومة وبعدها اللام واو ساكنة. ٢- (لولى) كالأول، ولكن مع حذف همزة الوصل، وعلى الوجه الأول يجوز له في البدل الأوجه الثلاثة، وعلى الوجه الثاني لا يجوز له في البدل إلا القصر، مع تقليل ذات الياء قولاً واحداً وسياقي بيان ذلك. ولـ (أبي عمرو) ثلاثة أوجه: الأول والثاني: كوجهي (ورش)، والثالث كالوجه الثالث لـ (قالون). وإذا وقفاً- أي (نافع وأبو

عمرو) - على ﴿عَادَا﴾ وابتداء بـ ﴿الْأَوَّلُ﴾، أو وصلاً ﴿عَادَا﴾ بـ ﴿الْأَوَّلُ﴾ نقلاً حركة الهمزة إلى اللام، إلا أن الابتداء بالأصل الذي هو إثبات الهمزة وإسكان اللام مفضل راجح على ترك الهمزة وتحريك اللام بحركته عند (قالون والبصري)، يعني (أبا عمرو)، لأنهما ليسا بمن أصلهما نقل الحركة، وإنما نقلهاها هنا لأجل الإدغام، وفي الوقف ينقل، فالرجوع إلى الأصل أوّل، وأما عند (ورش) فيتعيّن الابتداء بالنقل لكونه أصله. قال السخاوي: فإذا ابتدئ لـ (قالون) بالأصل لم تهمز الواو، وإليها أشار بقوله: وَتَهْمَزُ وَآوُهُ لِقَالُونِ حَالِ الثَّقَلِ بَدْءًا وَمَوْصِلًا

قال أبو شامة: أي أن (قالون) يهمز واو (لؤلؤ) إذا بدأ بالنقل وفي الوصل مطلقاً، أي حيث قلنا لـ (قالون) بالنقل سواء ابتدأ ﴿الْأَوَّلُ﴾، أو وصلها بـ ﴿عَادَا﴾، فواو (لؤلؤ) مهموز بهمزة ساكنة، وإن قلنا يبتدئ بالأصل فلا همز، لئلا يجتمع همزتان، فهذا معنى قوله (حَالِ الثَّقَلِ)، وقوله (بَدْءًا وَمَوْصِلًا) أي بادءاً وواصلًا.

قال أبو شامة: والهاء في (وَصَلُّهُمْ) (وَبَدَّوْهُمْ) تعود على مدلول (بَاقِيَهُمْ)، وَجَمَعَ الضمير، والباقي اثنان، إما على مذهب من يرى أن أقل الجمع اثنان، وإما باعتبار رواتهما. ثم قال الشاطبي:

وَنَقْلُ رِدَا عَنْ نَافِعٍ.....

نقل (نافع) حركة الهمزة إلى الدال في الحاليين في: ﴿رِدَا يُصَدِّقُ﴾ القصص، فإذا وقف أبدل التنوين ألفاً، وقرأ الباقيون بالهمز كـ (حفص) إلا (همزة) عند الوقف فيقرأ كـ (نافع).

قال السخاوي: قد خالف (ورش) أصله ها هنا، لأنه لا ينقل إلى الساكن الذي مع الهمز في كلمة واحدة، وخالف (قالون) أصلاً، لأنه ليس من أصلة النقل، وحجة ذلك الجمع بين اللغتين، والوقوف عند الأثر.

بِالْإِسْكَانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقْبُلًا وَكُنْيَةً.....

قال الضباع: وأما ﴿فَيَقُولُ هَآؤُمْ أَقْرَأُ وَكَنْيَةً﴾ (١١) إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ ﴿١٠﴾ الحاقة، فأصح النقلين عن (ورش) بإسكان الهاء من غير نقل حركة همزة ﴿إِنِّي﴾ إليها، وإبقاء همزة ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ﴾ محققة لـ (ورش) كقراءة غيره، وإنما قال (أصح) لحيء النقل فيه عن (ورش) أيضاً طرداً للباب، لكن الأول أصح من حيث إنه قول الجمهور، ولم يذكر

في (التيسير) غيره، والثاني: من زيادات القصيد. قال أبو شامة: فرُوي عن (ورش) نقل حركة همزة ﴿إِنِّي﴾ إلى هاء ﴿كِتَبِيَّة﴾، لأنه ساكن آخر صحيح، فدخل في الضابط المذكور في أول الباب، ورُوي ترك النقل، وهو الصحيح في العربية، فلهذا قال الناظم (أَصَحُّ تَقْبُلًا) - أي ﴿كِتَبِيَّة﴾ بِالْإِسْكَانِ (أَصَحُّ تَقْبُلًا) منه بالتحريك، وذلك أن التحريك تقبله قوم، وتقبل الإسكان قوم، فالإسكان (أَصَحُّ تَقْبُلًا) من حيث الدليل، أي ﴿كِتَبِيَّة﴾ ساكنًا (أَصَحُّ تَقْبُلًا) منه متحركًا.

وقال السخاوي: وقول الشيخ - رحمه الله - (أَصَحُّ تَقْبُلًا): أراد صحة ذلك في العربية وقبول علمائها له. وقال صاحب اللآلئ: وقول الناظم (أَصَحُّ تَقْبُلًا) إشارة إلى صحة الوجهين، وقبول العلماء لهما، وفيه تصريح بأن صحة قبولهم للإسكان أكد، وله أبلغ. وقال مكّي: أخذ قوم بنقل الحركة في هذا، وتركه أحسن وأقوى. وقال الداني: والروايتان صحيحتان. وقال القاضي: وفي قوله: (أَصَحُّ تَقْبُلًا): إشارة إلى أن وجه نقل حركة الهمزة إلى الهاء وجه صحيح مقروء به أيضاً، فيكون له الوجهان، وإنما كان الوجه الأول أصح، لأن هاء ﴿كِتَبِيَّة﴾ هاء سكت، والأصل فيها أن تكون ساكنة، ولكن الوجه الثاني صحيح لوروده عن أئمة القراءة، ولا يخفى أن هذين الوجهين في حال وصل ﴿كِتَبِيَّة﴾ - ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ﴾. قلت: سوف نقرأ بالوجهين.

س: وضح تحريرات ﴿كِتَبِيَّة إِنِّي﴾ مع ﴿مَالِيَّةٌ هَلَكَ عَنِّي﴾ لـ (ورش)؟

ج: قال الضباع: إذا قرأت قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ﴾ (٢٨) هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ (٢٩) الحاقة فعلى وجه تحقيق: ﴿كِتَبِيَّةٌ﴾ (١٩) إِنِّي ﴿مَالِيَّةٌ﴾ (٢٨) هَلَكَ ﴿﴾، بأن تقف على ﴿مَالِيَّةٌ﴾ وقيفة لطيفة من غير تنفّس، لكون هائه للسكت، وعلى نقل ﴿كِتَبِيَّةٌ﴾ (١٩) إِنِّي ﴿مَالِيَّةٌ﴾ (٢٨) هَلَكَ ﴿﴾. وقال القاضي: فالإظهار مفرّع على عدم النقل، والإدغام مفرّع على النقل. وقال صاحب إتحاف البرية بعد أن ذكر بيت الشاطبي:

وَنَقْلٌ رِدَاً عَنِ نَافِعٍ وَكِتَبِيَّةٌ
وَأَدْغَمَ لَهُ هَا مَالِيَّةٌ عِنْدَ نَقْلِهِ
بِالْإِسْكَانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقْبُلًا
وَأَظْهَرَ بِسَكْتِ مَسْكَنًا يَا أَخَا الْعَلَا

(استدراك أبي شامة) : قال أبو شامة عند قول الشاطبي :

وَنَقُلْ رَدًّا عَنْ نَافِعٍ وَكِيبَةَ بِالْإِسْكَانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقْبِيلاً

لو أتى بهذا البيت قبل مسألة: ﴿عَادَا الْأَوَّلَى﴾ لكان أحسن، ليتصل مذهب (نافع) بكماله يتلو بعضه بعضاً، وليفرغ مما روي عن (ورش) الانفراد بنقله، ثم يذكر مَنْ وافقه في شيء من مواضع النقل كما هي عادته غالباً في باقي الأبواب، وإنما أختار هذا البيت، لأن النقل في: ﴿كِيبَةَ﴾ ضعيف، والنقل في: ﴿رَدًّا يُصَدِّقُ﴾ على خلاف أصل (ورش)، لأنه لا ينقل في كلمة. قلت: غفر الله لأبي شامة قوله السابق: - أعني قوله: لأن النقل في: ﴿كِيبَةَ﴾ ضعيف - فلا ينبغي أن نقول ضعيف في القراءات المتواترة، فالكل في قمة الفضل والحسن والبيان والبلاغة والفصاحة والإعجاز.

(أسئلة على ما سبق)

س: وضَّح قراءة (نافع) في ﴿ءَأْتَنَ﴾ موضعي يونس وقفًا ووصلًا؟

س: بين القراءات في ﴿عَادَا الْأَوَّلَى﴾ وقفًا ووصلًا؟

س: وضَّح كيفية قراءة (نافع) في كلمة ﴿رَدًّا﴾ القصص. وقفًا ووصلًا؟

س: وضَّح تحريرات (ورش) في ﴿كِيبَةَ إِنِّي﴾ مع ﴿مَالِيَّةَ هَلَكَ عَنِّي﴾؟

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

باب: (وقف حمزة وهشام على الهمز) وخلاصة الدرس مع الأسئلة في نهاية الباب .

وَحَمْزَةٌ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهْلٌ هَمْزَةٌ إِذَا كَانَ وَسَطًا أَوْ تَطَرَّفَ مَنْزِلًا

فَأَبْدَلُهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مُسَكَّنًا وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا

وَحَرَّكَ بِهِ مَا قَبْلَهُ مَتَّسِكًا وَأَسْقَطَهُ حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسْهَلًا

سِوَى أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَا أَلِفٍ جَرَى يُسَهِّلُهُ مَهْمَا تَوَسَّطَ مَدْخَلًا

وَيُبْدِلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلُهُ وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا

وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُبْدِلًا إِذَا زِيدْنَا مِنْ قَبْلُ حَتَّى يُفْصَلَا

وَيُسْمِعُ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزَةً لَدَى فَتْحِهِ يَاءٌ وَوَاوًا مُحَوَّلًا

وَفِي غَيْرِ هَذَا يَيْنَ يَيْنَ.....

وَمِثْلُهُ يَقُولُ هِشَامٌ مَا تَطَرَّفَ مُسْهَلًا

وَرِيًّا عَلَى إِظْهَارِهِ وَأَدْغَامِهِ

وَبَعْضُ بَكْسَرِ الْهَاءِ لِيَاءٍ تَحَوَّلَا

كَقَوْلِكَ أَنْيَتُهُمْ وَنَيْتُهُمْ....

وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسْهَلًا

فَفِي الْيَاءِ يَلِي وَالْوَاوِ وَالْخَذْفِ رَسْمُهُ

وَالْأَخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبْدَلَا
بِيَاءٍ وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ.....

وَمَنْ حَكَى فِيهِمَا كَالْيَا وَكَالْوَاوِ أَعْضَلَا
وَمُسْتَهْزِئُونَ الْحَذَفُ فِيهِ وَتَحْوِيهِ وَضَمُّ.....

وَكَسْرٌ قَبْلُ قِيلَ وَأُخْمِلَا.....

وَمَا فِيهِ يُنْفَى وَاسْطَا بِزَوَائِدَ
كَمَا هَا وَيَا وَاللَامِ وَالْبَا وَكُحْوَهَا
دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجَهَانِ أَعْمَلَا
وَلَامَاتٍ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلَا

وَأَشْمِمَ وَرُمَ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ
بِهَا حَرْفَ مَدٍّ وَاعْرِفِ الْبَابَ مَحْفَلَا

وَمَا وَאוُ اصْلِي تَسْكُنُ قَبْلَهُ
أَوْ أَلْيَا فَعَنْ بَعْضِ بِالِادْغَامِ حُمَلَا

وَمَا قَبْلَهُ التَّخْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُحَرَّرٌ
رَكَأَ طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلَا

وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَاعْتَدَ مَحْضًا سُكُونُهُ
وَالْحَقُّ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَدَّ مُوْغَلَا

وَفِي الْهَمْزِ أَلْحَاءٌ وَعِنْدَ لِحَاتِهِ
يُضْيِئُ سَنَاهُ كُلَّمَا اسْوَدَّ أَلْيَا

(البيان والتفصيل والإيضاح) ل باب: (وقف حمزة وهشام على الهمز)

وَحَمْزَةٌ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهْلٌ هَمْزَةٌ إِذَا كَانَ وَسَطًا أَوْ تَطَرَّفَ مَنَزِلًا

ذكر الناظم اسم (حمزة) باسمه الصريح ولم يرمز له بالفاء لأنه قال في مقدمته:

وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ مَذْهَبٌ فَلَا بُدَّ أَنْ يُسَمَّى فَيُدْرَى وَيُعْقَلَا

والحكم الذي اختص به (حمزة) في هذا الباب هو تسهيل الهمزة، أي بتغييرها إما:
 ١- بين يين. ٢- أو بالنقل. ٣- أو بالإبدال. ٤- أو بالحذف. وذلك كله عند
 الوقف فقط، ووافقه (هشام) في الهمز المتطرف فقط، وله كلمات معدودات في الهمز
 المتوسط ستأتي في فرش الحروف. قال الضباع: اعلم أن لـ (حمزة) في تخفيفه الهمز وقفاً
 مذهبين، تصريفي وهو الأشهر، ورسمي، وإليه ذهب الإمام الداني وجماعة، وقد ذكرهما
 الناظم في هذا الباب مقدماً الأول لشهرته، ومردفاً له بالثاني. قال أبو شامة: سبق الكلام في
 مذهبه في الهمزة المبتدأة في شرح قوله في الباب السابق:

وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي الْوَقْفِ خُلِفَ

والكلام في هذا الباب في الهمزة المتوسطة والمتطرفة التي في آخر الكلمة، وسيأتي فيهما جميع
 أنواع تخفيف الهمز، وهي: إبداله، وحذفه بعد إلقاء حركته على ساكن قبله، وجعله بين
 يين، ولفظ التسهيل يشمل الجميع، وقد يخصّ القراء لفظ التسهيل بـ (بين يين) كما
 سبق، وهذه الأنواع هي التي نقلها أهل العربية في ذلك، وعند القراء نوع آخر وهو تخفيف
 الهمز باعتبار خط المصحف، وسيأتي الكلام عليه وعلى تفاريع هذه الأنواع على ما تقتضيه
 أصول العربية والقراءات.

قال القاضي: وعبر الناظم بالتسهيل وأراد مطلق التغيير بالأنواع الأربعة السابقة
 لإفادة أن الغرض من التغيير هو تسهيل النطق باللفظ الذي فيه الهمز. قال أبو شامة: وإنما
 اختص تسهيل (حمزة) للهمزة بالوقف، لأنه محلّ استراحة القارئ والمتكلم مطلقاً، ولذلك
 حذفت فيه الحركات، والتنوين، وأبدل فيه تنوين المنصوب ألفاً. قال ابن مهران: وقال
 بعضهم: هذا مذهب مشهور ولغة معروفة، يحذف الهمز في السكت كما يحذف الإعراب،
 فرقاً بين الوصل والوقف، وهو مذهب حسن، قال: وقال بعضهم: لغة أكثر العرب الذين
 هم أهل الجزالة والفصاحة ترك الهمزة الساكنة في الدرج، والمتحركة عند السكت. قال أبو
 شامة: وفيه تأخي رعوس الآي في مثل: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾، ﴿يَا خَالِطَةَ﴾، ﴿خَالِطَةً﴾
 وأنا أستحب ترك الهمز في هذه المواضع في الوقف لذلك، وأما الحديث الذي رواه موسى بن
 عبيدة عن نافع عن ابن عمر قال: ما همز رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ولا الخلفاء،
 وإنما الهمز بدعة ابتداعها من بعدهم. فهو حديث لا يحتج بمثله لضعف إسناده، فإن موسى بن
 عبيدة هو الزيدي، وهو عند أئمة الحديث ضعيف. والفائدة من قوله (إِذَا كَانَ وَسْطًا أَوْ
 تَطَرَّفَ): أي إذا وقع في وسط الكلمة، أي بين حروفها، كما تقول: جلست وسط القوم،
 أي إذا كان متوسطاً أو تطرّف آخرها، و(مترلاً) تمييز، أي تطرّف منزله، أي موضعه.

وقال القاضي: أفادت أن (همزة) لا تغيّر له في الهمز المبتدأ به نحو: ﴿أُولَئِكَ﴾ ﴿إِنَّا﴾
 ﴿وقال ابن القاصح: والهمزة المتوسطة هي التي ليست أول الكلمة ولا آخرها، وقوله
 (مَنْزِلًا) أي تطرّف موضعه. وقال الضباع: أما إذا وقع في أولها - أي الهمز - فليس فيه إلا
 التحقيق من هذا الطريق، وإلا ما تقدّم في الباب قبل هذا من النقل في قوله:

وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي الْوَقْفِ خُلِفَ
 وإلا ما سيأتي في قوله:

وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَاسِطًا بِزَوَائِدَ دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجَهَانُ أَعْمَلَا
 كَمَا هَا وَيَا وَاللَّامِ وَالْبَا وَنَحْوَهَا وَلَا مَاتِ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلَا
 قال أبو شامة: والهاء في (هَمْزَة) تعود إلى (همزة)، أو إلى الوقف، لملازمة كل واحد منهما،
 هذا بفعله فيه، وهذا بأنه محلّ الفعل، والشئ يضاف إلى الشئ بأدنى ملازمة بينهما، ثم شرع
 الناظم في بيان ما يفعل (همزة) بالهمز المتوسط والمتطرف. قال الشاطبي في (كيفية التغير
 للهمز المتوسط، والمتطرف الساكن الأصلي والعارض):

فَأَبْدَلَهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مُسَكَّنًا وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا
 يبدله - (أي الهمز الساكن) - حرف مدّ ولين من جنس حركة ما قبله عند الوقف
 بشرطين: ١ - أن يكون الهمز ساكنًا. فقلوه (مُسَكَّنًا) بكسر الكاف ليحصل تقييد الهمز
 بالسكون. ٢ - أن يتحرّك ما قبله، سواء توسط أو تطرّف. قال أبو شامة: وقوله (مُسَكَّنًا)
 بالكسر حصل به تقييد الهمز بالسكون، ولأنه أفاد أن القارئ وإن سكّن الهمز المتحرّك في
 الوقف، فحكمه هكذا، أي أبدل الهمز في حال كونك (مُسَكَّنًا) له، سواء كان ساكنًا قبل
 نطقك به، أو سكّته أنت للوقف. وإليك أمثلة الهمز الساكن سكونًا أصليًا وهو في وسط
 الكلمة نحو:-

﴿يَأْكُلُونَ﴾ البقرة. يبدلها ألفًا: (ياكلون) - ﴿الَّذِئْبُ﴾ يوسف. يبدلها ياءً: (الذيب)
 - ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ البقرة. يبدلها واوًا (يومنون)، وإليك أمثلة على الهمز الساكن سكونًا
 أصليًا في آخر الكلمة: ﴿أَقْرَأْ﴾ الإسراء. يبدلها ألفًا: (اقرا) - ﴿تَنَجَّى﴾ الحجر. يبدلها
 ياءً: (نبي)

قال ابن القاصح: (وليس في القرآن همزة ساكنة متطرفة في الوقف والوصل وقبلها ضمة)
 فاعلم ذلك. قلت: ومثاله في غير القرآن: (يَسُوءُ). وأمثلة ما سكونه عارض، وهو لا يكون

إلا في آخر الكلمة، والعارض ما يكون متحركاً في الوصل، فإذا وقف القارئ عليه سكّنه للوقف، وذلك نحو: - ﴿بَدَأُ﴾ العنكبوت. تقرأ وقفاً: (بدا-) ﴿أَلَنَّبَا﴾ النبا. تقرأ وقفاً: (النا)

- ﴿أَلْبَارِئُ﴾ الحشر. تقرأ وقفاً: (الباري)، - ﴿أَلَمَلَأُ﴾ الأعراف تقرأ وقفاً: (الملا) وهناك أوجه أخرى ستأتي.

والقائدة من قول الشاطبي (وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا) لينص على الأمثلة السابقة ونحوها، ويحترز من الهمز الساكن الذي عرض سكونه للوقف ويكون ما قبله ساكناً.

قال أبو شامة: واشترط تحرك ما قبل الهمز، إنما يحتاج إليه في المتحرك الذي سكّنه القارئ

نحو: ﴿أَلَمَلَأُ﴾، ليحترز به من نحو: ﴿يَشَاءُ﴾ ﴿قُرُوءٌ﴾ ﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ ﴿سُوءٌ﴾

﴿شَيْءٌ﴾ ﴿السُّوءُ﴾ ﴿الْمَرْءُ﴾ وسيأتي أحكام ذلك كله، وأما الهمزة الساكنة قبل الوقف فلا يكون ما قبلها إلا متحركاً، وفي هذا القسم الذي تسكّنه للوقف وتبدله حرف مدّ من جنس حركة ما قبله وجهان آخران سنذكرهما: أحدهما: تسهيله على اعتبار مرسوم الخط. والآخر: تسهيله بالروم.

﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ فيه وأمثاله نحو: ﴿وَتُورِي﴾، ﴿وَيُنشِئُ﴾ عند الوقف لـ (هشام وحمزة)

هذه الأوجه: الأول: إبدال الهمزة ياءً ساكنة على القياس. الثاني: تسهيلها بين بين مع الروم.

الثالث: إبدالها ياءً مضمومة على الرسم على مذهب الأخفش، ثم تسكّن للوقف، فيتحد هذا الوجه مع الوجه الأول في العمل ويختلف في التقدير. الرابع: كالثالث، ولكن مع الإشمام.

الخامس: إبدالها ياءً مضمومة أيضاً مع الروم.

﴿أَلَنَّبَا﴾ وقف عليه (حمزة وهشام) بإبدال الهمزة ألفاً، وتسهيلها بين بين مع الروم.

﴿أَلَمَلَأُ﴾ فيه لـ (حمزة وهشام) وقفاً: الإبدال ألفاً، والتسهيل مع الروم.

فإن قلت: لم كانت الهمزة الساكنة تبدل حرفاً من جنس حركة ما قبلها ولم تكن من

جنس حركة ما بعدها، قلت: لأن ما قبلها حركة بناء لازمة، وما بعدها يجوز أن تكون

حركة إعراب، وحركة الإعراب تنتقل وتتغير من ضم إلى فتح إلى كسر، فأي حركة منها

تعتبر، ولا ترجيح لإحداهن على الأخرين، فينظر إلى ما لا يتغير وهو حركة ما

قبلها، فإن قلت كان من الممكن أن تعتبر كل حركة في موضعها، قلت: يلزم من ذلك

أن ينقلب الهمز مع الضم واواً، ومع الفتح ألفاً، ومع الكسر ياءً، فتختل بنية الكلمة نحو

(رأس)، يصير عين الكلمة في الرفع واواً، وفي النصب ألفاً، وفي الجر ياءً، وفي ذلك احتلال الألفاظ واختلاط الأبنية، وأيضاً فاعتبار الحرف بما قبله أقرب إلى قياس اللغة من اعتباره بما بعده، ألا تراهم التزموا فتح ما قبل الألف دون ما بعدها نحو: ﴿قَالُوا﴾ ﴿قَائِلٌ﴾، ولأن اعتبار الأول أخف، ومما ينبه عليه في هذا الموضع أن كل همزة ساكنة للحزم أو للوقف إذا أبدلت حرف مد بقي ذلك الحرف بحاله لا يؤثر فيه الجازم نحو: ﴿وَيَهَيَّجْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مَرَفَقًا﴾ ﴿وَنَبِّهَهُمْ﴾.

وحكم الهمز التحرك الذي قبله ساكن نحو: ﴿قُرْآنٍ﴾ لـ (همزة) في قول الشاطبي: وَحَرَكُ بِهِ مَا قَبْلَهُ مَتَسَكِّنًا وَأَسْقَطُهُ حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسْهَلًا أي: يغيره (همزة) بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبله مع إسقاط الهمزة: (حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسْهَلًا). قال أبو شامة: (وَحَرَكُ بِهِ)، أي بالهمز، يعني بحركته، يعني إذا كان متحركاً وقبله ساكن فالتحريك على الذي استقر قبله (مَتَسَكِّنًا)، وأسقط الهمز كما تقدم في باب نقل الحركة (حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسْهَلًا) مما كان. وقال صاحب اللآلئ: وكل ساكن يصح نقل حركة الهمز إليه إلا (الألف) على الإطلاق، و(الياء) و(الواو) الزائدتين.

س: ما أنواع الساكن قبل الهمز؟

ج: ١- قد يكون ساكناً صحيحاً متوسطاً والهمزة متوسطة نحو:

- ﴿الْقُرْآنُ﴾ البقرة. تقرأ: (القرآن) بفتح الراء وحذف الهمزة.

- ﴿الْظُّمَانُ﴾ النور. تقرأ: (الظمان) بفتح الميم وحذف الهمزة.

- ﴿يَسْمُونَ﴾ فصلت. تقرأ: (يسمون) بفتح السين وحذف الهمزة.

- ﴿مَسْؤُولًا﴾ الإسراء. تقرأ: (مسؤولاً) بضم السين وحذف الهمزة.

- ﴿النَّشَاءُ﴾ لـ (همزة) في الوقف عليه نقل حركة الهمزة إلى الشين وحذف الهمزة،

فيصير النطق بشين مفتوحة وبعدها هاء التأنيث. وحكى صاحب النشر وجهاً آخر

وهو: إبدال الهمزة ألفاً للرسم، وقال: إنه مسموع قوي، فيوقف عليه كما يوقف على: ﴿

الصَّلَاةُ﴾ ﴿وَالْأَفْعِدَّةُ﴾ بنقل حركة الهمزة إلى الفاء وحذف الهمزة، وانتبه لأحكام النقل

والسكت لـ (خلف) و(خلاد).

٢- وإليك أمثلة على الساكن الصحيح والهمزة متطرفة (نحو:

- ١- ﴿الْحَبَّ﴾ النمل. تقرأ وقفاً: (الحَبَّ) بفتح الباء وسكنت للوقف.
 - ٢- ﴿الْمَرْءُ﴾ البقرة. (سواء كان مرفوعاً، أم مجروراً) فالمرفوع يقرأ وقفاً هكذا: (المَرْءُ) برفع الراء وسكنت للوقف. والمكسور يقرأ وقفاً: (المَرْءُ) بكسر الراء وسكنت للوقف.
 - ٣- ﴿قِيلَ﴾ آل عمران. تقرأ وقفاً: (مَلَّ) بضم اللام وسكنت للوقف.
 - ٤- ﴿دِفْءٌ﴾ النحل. تقرأ وقفاً: (دَفْ) بضم الفاء وسكنت للوقف.
- سببه: عند الوقف على نحو: ﴿الْمَرْءُ﴾، ﴿دِفْءٌ﴾، ﴿قِيلَ﴾، لك ثلاثة أوجه:
- ١- النقل مع الإسكان. ٢- النقل مع الإشمام. ٣- النقل مع الرّوم.
- وعند الوقف على نحو: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ﴾ البقرة، لك وجهان:
- ١- النقل مع الإسكان. ٢- النقل مع الرّوم.
- وقد يكون الساكن حرفاً من حرفي اللين وهما (الواو الأصلية الساكنة المفتوح ما قبلها، والياء الأصلية الساكنة المفتوح ما قبلها، والهمز الذي بعد هذين الحرفين يكون متوسطاً نحو:
- ١- ﴿سَوَاءٌ﴾ المائدة. تقرأ: (سَوَ) بعد النقل. ٢- ﴿مَوِيلًا﴾ الكهف. تقرأ: (مَوِ) بعد النقل. ٣- ﴿شَيْئًا﴾ البقرة. تقرأ: (شَيَا) بعد النقل. وهناك وجه الإبدال ثم الإدغام.
- قال القاضي في البدور الزاهرة: ﴿شَيْئًا﴾ لـ (همزة) فيه بتمامه عند الوقف وجهان: الأوّل: نقل حركة الهمزة إلى الياء وحذف الهمزة، فيصير النطق بياء مفتوحة خفيفة بعدها ألف.
- لثاني: إبدال الهمزة ياءً وإدغام الياء التي قبلها فيها، فيصير النطق بياء مشددة بعدها ألف.
- وقد يكون متطرفاً نحو: ١- ﴿السَّوَاءُ﴾ الفتح. تقرأ: (السَّوْ) بعد النقل. وهناك وجه الروم، ثم الإبدال والإدغام (السَّوْ) ثم وجه الروم. ٢- ﴿شَيْءٍ﴾ البقرة. تقرأ: (شَيِّ) بعد النقل. وهناك وجه الروم، ثم الإبدال والإدغام (شَيِّ) ثم وجه الروم.
- وقد يكون الساكن حرفي المد واللين وهما: الواو الأصلية الساكنة المضمومة ما قبلها نحو:
- ١- ﴿لَسْنَوًا﴾ القصص. ٢- ﴿السَّوَاءُ﴾ النساء. ٣- ﴿السَّوَاءُ﴾ الروم. وحينئذ ينقل (همزة) حركة الهمزة إلى الواو الساكنة قبلها مع حذف الهمزة، وهناك أوجه أخرى ستأتي.

والياء الأصلية الساكنة المكسور ما قبلها والهمز الذي بعد هذين الحرفين يكون متوسطاً نحو: ﴿سَيِّتٌ﴾ الملك. وقد يكون متطرفاً نحو: ﴿الْمُسَيِّءُ﴾ غافر. ﴿سَيِّءٌ﴾ هود، والعنكبوت، ﴿وَجَائٍ﴾ الفجر. وحينئذ ينقل (همزة) حركة الهمزة إلى الياء الساكنة قبلها مع حذف الهمزة. وهناك أوجه أخرى ستأتي. قال أبو شامة: ولك فيها الروم والإشمام كما سيأتي، فإن قلت: لِمَ كان نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ولم ينقل إلى الساكن بعدها في نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾؟ قلت: لو نقل إلى الساكن بعدها لالتبست الأبنية، فإنه كان يقال: قد فُلَحَ، فيظن أنه فعل ثلاثي، وإذا نقل إلى الساكن قبله بقي في اللفظ ما يدل على بناء أصل الكلمة وهو السكون بعد الهمزة. قال القاضي: وأمّا النوعان الرابع والخامس: فيذكر الناظم حكمهما في الأبيات الآتية، وقد يقال إن كلمة (ما) في قول الناظم (وَحَرَّكَ بِهِ مَا قَبْلَهُ مَتَسَكِّناً) من صيغ العموم، فنتناول الأنواع الخمسة للهمز المتحرك الذي قبله ساكن، فما الذي يدلنا على أن الناظم أراد بقوله: (مَا قَبْلَهُ مَتَسَكِّناً) هذه الأنواع الثلاثة فحسب؟ ونقول: إن الذي دلنا على ذلك استثناءه النوعين، الرابع والخامس في قوله:

سَوَى أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَا أَلِفٍ جَرَى يُسَهِّلُهُ مَهْمَا تَوَسَّطَ مَدْخَلًا
قال أبو شامة: ثم استثنى من هذا أن يكون الساكن قبل الهمزة ألفاً. وقال صاحب اللآلئ: لما انقضى الكلام في حكم ما يصحّ نقل الحركة إليه من السواكن، انتقل إلى الكلام في حكم ما لا يصلح نقل الحركة إليه منها، وقد تقدم أنه (الألف) على الإطلاق، وحرفاً (المد واللين) الزائدان، وكلامه هنا في حكم الهمزة الواقعة بعد (الألف)، وتنقسم إلى متوسطة، ومتطرفة، ولا يصح نقل حركة واحدة منهما إلى (الألف).

فحكم الهمز المتوسط المسبوق بالألف نحو: ﴿الْمَلَكَةِ﴾ (همزة) في قول الشاطبي: سَوَى أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَا أَلِفٍ جَرَى يُسَهِّلُهُ مَهْمَا تَوَسَّطَ مَدْخَلًا (سَوَى أَنَّهُ) معناه: سوى أن (همزة)، أو سوى أن الهمز، أي يسهّل (همزة) الهمز الواقع بعد ألف (بين بين) إذا كان الهمز في وسط الكلمة مع المدّ ست حركات، أو القصر حركتان.

قال أبو شامة: ومراده بالتسهيل هنا (بين بين)، وذلك لأن نقل الحركة إلى (الألف) متعذر، لأنها لا تتحرك، لأن بما فيها من المدّ كأنها حرف متحرك، فيسهّل الهمز بعدها (بين بين)، فإذا سهّله بعد (الألف)، هل يمكن مدّ الألف الذي كان لأجل الهمز أو

يقصر لأنه حرف مد قبل همز مغير نحو: ﴿دُعَاؤُكُمْ﴾ ﴿دُعَاءٌ﴾ ﴿وَنَدَاءٌ﴾
 ﴿فِدَاءٌ﴾ ﴿جَفَاءٌ﴾ ﴿هَبَاءٌ﴾ ﴿عَطَاءٌ﴾، لأن بعد الهمز في ﴿وَنَدَاءٌ﴾ ألف التنوين
 وهي لازمة، فصارت الهمزة متوسطة. قال صاحب التيسير في هذا النوع: إن شئت
 مكنت الألف قبلها، وإن شئت قصرت، والتمكين أقيس. وإليك الأمثلة وكيفية
 قراءتها:

- ﴿أَبْنَاءَنَا﴾ تسهيل الهمزة المتوسطة بينها وبين الألف مع المد والقصر.
 - ﴿حَافِيَتٌ﴾ تسهيل الهمزة بينها وبين الياء مع المد والقصر.
 - ﴿ءَابَاؤُكُمْ﴾ تسهيل الهمزة المتوسطة بينها وبين الواو مع المد والقصر.
- (استدراك أبي شامة): وقوله (جَرَى) حشو لا فائدة فيها.
 قال السخاوي: ولا فرق في هذا الضرب بين ألف زائدة، أو مبدلة من حرف أصلي،
 ولذلك قال (مِنْ بَعْدِ مَا أَلِفِ جَرَى) فاطلق. والزائد نحو: ﴿أَوْلِيَاءٌ﴾ فهي على وزن
 أفعلاء، والمبدلة من حرف أصلي نحو: ﴿جَاءَنَا﴾. وقال الجعبري: وقوله (جَرَى): أي
 الألف امتد فسوِّغ المد فيه لتقديره بالحركة وقوع المسهل بعده، بخلاف ما لم يمد، يشير إلى
 الفرق بين نحو: ﴿يُسْتَلُّ﴾، ﴿جَاءَتْ﴾ وقد خفي هذا على من قال: حشو لا فائدة
 فيها.

وحكم الهمز المتطرف المسبوق بالألف نحو: ﴿السَّمَاءِ﴾ في قول الشاطبي:
 وَيُبْدِلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلُهُ وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا
 والهاء في (مِثْلُهُ) تعود إلى (الألف) في قوله في البيت الذي قبل هذا:
 سِوَى آلِهِ مِنْ بَعْدِ مَا أَلِفِ جَرَى يُسَهِّلُهُ مَهْمَا تَوَسَّطَ مَدْخَلًا
 قال أبو شامة: بيدل (همزة) الهمز المتطرف الواقع بعد ألف من جنس حركة ما قبله بعد
 إسكانه للوقف، (مِثْلُهُ) أي حرفاً مثله، يريد مثل ما قبله، يعني ألفاً، وذلك لأن الهمزة المتطرفة
 سكنت للوقف، وقبلها ألف، وقبل الألف فتحة، فلم تعد الألف حاجزاً، فقلبت الهمزة ألفاً
 لسكونها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ألفان، فإذا أن يحذف إحداها فيقصر ولا يمد، أو
 يقيهما، لأن الوقف يحتمل اجتماع ساكنين، فيمدّ مدّاً طويلاً، ويجوز أن يكون متوسطاً
 لقوله في باب المد والقصر:

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أَصْلًا

وهذا من ذلك، ويجوز أن يمدّ على تقدير حذف الثانية، لأن حرف المدّ موجود والهمزة منوّة فهو حرف مدّ قبل همز مغير لقوله:

وَإِنْ حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيِّرٍ يَجُزُّ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَغْدَلًا

وإن قدر حذف الألف الأولى فلا مدّ، وذلك نحو: ﴿صَفْرَاءُ﴾ ﴿السَّمَاءُ﴾، والمدّ هو الأوجه، وبه ورد النص عن (حمزة)، وهذا مبني على الوقف بالسكون، فإن وقف بالروم كما سيأتي في آخر الباب فله حكم آخر، وإن وقف على اتباع الرسم أسقط الهمزة، فيقف على الألف التي قبلها فلا مدّ أصلاً، وهذا مبني على الوقف بالسكون، فإن وقفت بالروم - كما سيأتي في آخر الباب - فله حكم آخر. والأمثلة كالتالي على بيت الشاطبي:

وَيُنْدِلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلُهُ وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا

﴿شُرَكَاءُ﴾ الأنعام. ﴿السُّفَهَاءُ﴾ البقرة. ﴿السَّمَاءُ﴾ البقرة. لك: ١- القصر بمقدار حركتين. ٢- التوسط ٤ حركات. ٣- المدّ ٦ حركات. قال الضباع: قدره

العلامة ابن عبد الحق بثلاث ألفات. وهناك أوجه أخرى ستأتي. قال القاضي في البدور

الزاهرة: ﴿السُّفَهَاءُ﴾ بقي أن نبيّن لك ما لـ (حمزة وهشام) من الأوجه على مثل هذا

فنقول: إن (هشاماً وحمزة) يبدلان الهمزة ألفاً عند الوقف من جنس ما قبله، وحيثئذ يجتمع

ألفان، فيجوز حذف إحداهما تخلصاً من اجتماع ساكنين في كلمة واحدة، ويجوز إبقاؤهما

لجواز اجتماع الساكنين عند الوقف، فعلى حذف إحداهما يحتمل أن يكون المحذوف الأول؟

وأن يكون الثانية؟ فعلى تقدير أن المحذوف هي الأولى، يتعيّن القصر؟ لأن الألف حيثئذ

تكون مبدلة من همزة فلا يجوز فيها إلا القصر، مثل ﴿بَدَأَ﴾ عند الوقف لهما، وعلى تقدير

أن المحذوف هي الثانية؟ يجوز المدّ والقصر، لأنه حرف مدّ وقع قبل همز مغير بالبدل ثم

الحذف، وعلى إبقائهما يتعيّن المدّ بقدر ثلاث ألفات؟ ووجه ذلك أن في الكلمة ألفين؟

الألف الأولى والألف الثانية المبدلة من الهمزة؟ وتزاد ألف ثالثة للفصل بين الألفين فيمدّ

(ست حركات) لأن مقدار الألف حركتان، وصرّح العلماء بجواز (التوسط) فيه قياساً على

سكون الوقف، ويؤخذ التوسط من قول الشاطبي:

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أَصْلًا

فيكون فيه ثلاثة أوجه عند إبدال الهمزة ألفاً وهي: (القصر والتوسط والطول)، وفيه

وجهان آخران هما: تسهيل الهمزة بين يين مع رومها، ويكون ذلك مع (المدّ والقصر)،

ووجه اشتراط رُوم الهمزة مع تسهيلها وعدم الاكتفاء بالتسهيل أن الوقف بالحركة الكاملة لا يجوز، فمجموع الأوجه الجائزة لـ (هشام وحمزة) في الوقف على ﴿السُّفْهَاءُ﴾ وأمثاله خمسة، وهذه الأوجه الخمسة تجوز أيضاً في الوقف على الهمز المتطرف الواقع بعد ألف إذا كان مجروراً أيضاً نحو: ﴿مَنْ السَّمَاءُ﴾. واعلم أن (هشاماً) يشارك (حمزة) في هذه الأوجه كلها، ولا فرق بينه وبينه إلا في وجه التسهيل مع المد، فإن (حمزة) يمد بمقدار ثلاث ألفات، و(هشاماً) بمقدار ألفين، ولا يخفى أن الرُّوم في هذا وأمثاله يكون بلا تنوين. قال صاحب اللآلي: ولما انقضى كلامه في حكم الهمزة الواقعة بعد (الألف)، انتقل إلى الكلام في حكم الهمزة الواقعة بعد الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسورة ما قبلها إذا كانتا زائدتين. قال السمين: ثم ذكر من الساكن ما لا ينقل إليه حركة الهمزة. وهذا هو حكم الهمز الواقع قبله واو أو ياء زائدتان حيث قال الشاطبي:

وَيُدْغَمُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مُبْدِلًا إِذَا زِيدَتَا مِنْ قَبْلُ حَتَّى يُفْصَلَ
قال أبو شامة: (وَيُدْغَمُ فِيهِ) أي في الهمز بعد إبداله، يعني إذا وقع قبله واو أو ياء زائدتان فأبدله حرفاً مثله، ثم أدغم ذلك الحرف فيه كما تقدم لـ (ورش) في ﴿النَّسِيءُ﴾، وذلك نحو: ﴿خَطِيئَتَهُ﴾ ﴿قُرُوءٌ﴾. ومعنى قول الشاطبي (حَتَّى يُفْصَلَ): أي حتى يفصل ويميز في الحكم بين الزائد والأصلي، فإن الياء والواو الأصليتين ينقل إليهما الحركة، وقد سبق حكمهما، وأما الزائدة فحكمها الإبدال ثم الإدغام فيما قبلها، والزائد ما ليس بفاء الكلمة ولا عينها ولا لامها. أي هما اللتان ليستا حرفاً أصلياً من حروف الكلمة وبنيتها، فلا تقعان فاءً للكلمة، ولا عيناً للكلمة، ولا لاماً للكلمة، بل تقعان بين العين واللام. مثال: ﴿قُرُوءٌ﴾ البقرة. على وزن (فُعُول)، ﴿النَّسِيءُ﴾ التوبة. على وزن (فَعِيل)، ﴿بَرِيءٌ﴾ الأنعام. على وزن (فَعِيل)، ﴿خَطِيئَتَهُ﴾ النساء. على وزن (فَعِيلَة)، ﴿هَيْئَتَا﴾ ﴿مَرِيئَتَا﴾ النساء. على وزن (فَعِيلًا)

وكيفية التغير في النوع السابق من الهمز كالتالي:

- ١- يبدل الهمزة واواً ثم يدغمها في الواو التي قبلها في نحو: ﴿قُرُوءٌ﴾، فنقرأ (قرو) قال القاضي في البدور الزاهرة: ﴿قُرُوءٌ﴾ لـ (حمزة وهشام) في الوقف عليه: إبدال الهمزة واواً، وإدغام الواو قبلها فيها مع السكون المحض والرُّوم، وليس فيه نقل نظراً لزيادة الواو.
- ٢- يبدل (حمزة) الهمزة ياءً ثم يدغمها في الياء التي قبلها في نحو:

﴿خَطِيئَةً﴾ النساء. تقرأ (خطيئة)، ﴿هَيْئَةً﴾ النساء. تقرأ (هنيئاً).

﴿مَرِيئًا﴾ النساء. تقرأ (مريئاً)، ﴿بَرِيئُونَ﴾ يونس. تقرأ (بريئون).

﴿النَّيِّئُ﴾ التوبة. تقرأ (النسيئ)، ﴿بَرِيئٌ﴾ الأنعام. تقرأ (بريئ). قال القاضي في البدور الزاهرة: ﴿النَّيِّئُ﴾ قرأ (ورش وأبو جعفر) بإبدال الهمزة ياءً وإدغام الياء قبلها، فيصير اللفظ بياء مشددة، والباقون بالهمز والمد المتصل، ولـ (هشام وهزرة) عند الوقف هذا الوجه أيضاً مع السكون المجرد والإشمام والرؤم، وإذا وقف (ورش وأبو جعفر) تكون لهما هذه الأوجه الثلاثة.

﴿بَرِيئُونَ﴾ وقف (هزرة) عليه بإبدال الهمزة ياءً وإدغام الياء التي قبلها فيها، وليس له إلا هذا الوجه لزيادة الياء. قال القاضي: (ولم يقع في الكتاب العزيز همزة متوسطة في الكلمة واقعة بعد واو زائدة).

س: وكيف نعرف الياء الأصلية؟

ج: الياء الأصلية من بنية الكلمة نحو: ﴿كَهَيْئَةٍ﴾ آل عمران، على وزن (فعللة) فالياء هنا وقعت (عيناً) للكلمة. ﴿شَيْءٍ﴾ على وزن (فعل)، فالياء هنا وقعت (عيناً) للكلمة. تنبيه: وبعضهم روى إجراء الأصلي مجرى الزائد في الإبدال والإدغام وسيأتي ذلك في قوله: وَمَا وَآوُاْ أَصْلَِيْ تَسْكُنْ قَبْلَهُ أَوْ أَلْيَا فَعَنْ بَعْضِ بِالْإِدْغَامِ حُمَلَا (استدراك أبي شامة): وهذا كان موضعه، وإنما أخره لمعنى سنذكره، ولو قال بعد هذا البيت:

وإن كانتا أصليين أدغم بعضهم كشيء وسوء وهو بالنقل فضلاً لكان أظهر وأولى. انتهى.

(استدراك صاحب اللآلئ): وتسمح في العبارة حيث قال (وَيُدْغَمُ فِيهِ)، أي في الهمز، والهمز لم يقع فيه إدغام، وإنما وقع فيما أبدل منه، لكن لما كان ما أبدل منه قائماً مقامه تجوز في العبارة بذلك.

وفرج الكلام في الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها، ثم شرع في ذكر المتحركة، المتحرك ما قبلها.

وَيُسْمِعُ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزَةً لَدَى فَتْحِهِ يَاءً وَآوَاْ مُحَوَّلَاً

قال صاحب اللآلئ: لما انقضى الكلام في حكم الهزمة المتحركة بعد أنواع الساكن، انتقل إلى الكلام في حكم الهزمة المتحركة بعد الحركة وهي تنقسم إلى تسعة أقسام:

مفتوحة بعد الحركات الثلاث: ﴿سَأَلْتَهُمْ﴾ ﴿خَاطَبْتُهُ﴾ ﴿يُؤَيِّدُ﴾.

ومكسورة بعد الحركات الثلاث: ﴿يَسِنَ﴾ ﴿خَطِيعِينَ﴾ ﴿سِلَتْ﴾.

ومضمومة بعد الحركات الثلاث: ﴿لَرْءُوفٌ﴾ ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ ﴿بِرْءُوسِكُمْ﴾.

وكلامه في - في هذا البيت - في نوعين من أنواع المفتوحة وهما: المفتوحة بعد كسر، والمفتوحة بعد ضم. فإذا كان الهمز مفتوحاً وما قبله مكسور تبدل الهزمة ياءً مفتوحة خالصة نحو:

١- ﴿خَاطَبْتُهُ﴾ العلق. تقرأ (خاطية) إلا في: ﴿قُرَيْشٍ﴾ ﴿أَسْتَهْزِئُ﴾.

٢- وإذا كان الهمز مفتوحاً وما قبله مضموم تبدل الهزمة واواً مفتوحة خالصة نحو:

﴿مُوجَلًّا﴾ آل عمران. تقرأ (موجلاً). وكذلك عند الوقف على الكلمات التالية:

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمْ﴾ ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ﴾ ﴿يُؤَلِّفُ﴾

﴿وَالْمُؤَلِّفَةَ﴾ ﴿يُؤَيِّدُ﴾ ﴿لَا يُؤَخِّرُ﴾ ﴿مُؤَذِّنٌ﴾ ﴿يُؤَدِّعُ﴾.

قال أبو شامة: اعلم أن قياس العربية في كل هزمة متحركة، متحركة ما قبلها إذا خففت أن تجعل (بين بين)، إلا المفتوحة بعد كسر أو ضم، فإنها تقلب ياءاً أو واواً - حسب ما تقدم - لأنها لو جعلت (بين بين)، لقربت من ألف، والألف لا يكون قبلها إلا فتح. فقول الناظم:

وَيُسْمَعُ بَعْدَ الْكُسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزُهُ لَدَى فَتْحِهِ يَاءٌ وَوَأُ مُحَوَّلًا

جمع بين الكسر والضم أولاً، وبين الياء والواو آخرًا، فصرف الأول من المجموعتين الأوليين إلى الأول من المجموعتين الآخرين، والثاني للثاني، ويسمى هذا النوع من الكلام لفًا وطباقًا، وهذا البيت فصيح النظم، حيث لف الكلام، فجمع بين الكسر والضم، ثم رد إليهما قوله (يَاءُ وَوَأُ)، فرددت الفطنة الياء إلى الكسر، والواو إلى الضم، فهو مثل قوله:

﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ أَيْلًا وَالنَّهَارَ لَتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ القصص.

وحكم الأنواع السبعة الباقية في قول الشاطبي:

وَفِي غَيْرِ هَذَا يِّنَ يِّنَ.....
 قال أبو شامة: أي ويسمع (همزة) همزه في غير ما تقدم ذكره بلفظ (بين بين)، وهذا الغير الذي أشار إليه هو ما بقى من أقسام الهمز المتحرّك بعد متحرّك، ومجموعهما تسعة، و(هذا) في قوله (وَفِي غَيْرِ هَذَا) إشارة إلى الهمز المفتوح بعد الكسر والضم، والمراد بغيره، الأنواع السبعة الباقية من التسعة، لأن الحركات ثلاث، كل واحدة قبلها ثلاث حركات، فتلاثة في ثلاثة تسعة، ذكر في البيت السابق منها قسمين: مفتوحة بعد كسر، مفتوحة بعد ضم، وحكمها الإبدال كما سبق، فبقى لـ(بين بين) سبعة أقسام. مفتوحة بعد مفتوح نحو: ﴿سَالٌ﴾ ﴿مَارِبٌ﴾.

مكسورة بعد فتح وكسر وضم نحو: ﴿بَيْسٍ﴾ ﴿خَيْسَيْنِ﴾ ﴿سَيْلُوا﴾.
 مضمومة بعد فتح وكسر وضم نحو: ﴿لَرْوُفٌ﴾ ﴿فَمَالُوتٌ﴾ ﴿بِرْءُوسِكُمْ﴾.
 وقد عرفت أن معنى قولهم (بين بين) أن تجعل الهمزة بين لفظها وبين لفظ الحرف الذي منه حركتها، أي بين هذا وبين هذا. وإليك مزيداً من الأمثلة مع بيان كيفية التغيير:

- ﴿سَالٌ﴾ المعارج. تسهيل الهمزة بينها وبين الألف.
- ﴿خَطَّيْنِ﴾ يوسف. تسهيل الهمزة بينها وبين الياء، وله حذف الهمزة وسياقي.
- ﴿سَيْلُوا﴾ الأحزاب. تسهيل الهمزة بينها وبين الياء، وله إبدال الهمزة واواً مكسورة.
- ﴿يَوْمِيَّةٌ﴾ هود. تسهيل الهمزة بينها وبين الياء.
- ﴿جِنْدَرٌ﴾ ﴿مُطَمِّينَ﴾ ﴿بَيْسٍ﴾ تسهيل الهمزة بينها وبين الياء.
- ﴿يَكْلُوزُكُمْ﴾ الأنبياء. تسهيل الهمزة بينها وبين الواو.
- ﴿مُسْتَهْزِؤُونَ﴾ البقرة. تسهيل الهمزة بينها وبين الواو. قال الضباع: وستأتي زيادة للأخفش في بعض ذلك. والخلاصة: في نحو: ﴿مُسْتَهْزِؤُونَ﴾ ﴿يَسْتَهْزِؤُونَ﴾ ﴿الْمُنْشِقُونَ﴾ ﴿الْمُخْطِئُونَ﴾ ﴿مُكْفُونَ﴾ (همزة) عند الوقف (ثلاثة) أوجه وهي: ١- التسهيل بين بين. ٢- الإبدال ياءاً خالصة. ٣- حذف الهمزة مع ضم ما قبلها.

..... وَمِثْلُهُ يَقُولُ هِشَامٌ مَا تَطَّرَفَ مُسْهَلًا

قال أبو شامة: (وَمِثْلُهُ): أي مثل مذهب (همزة) مذهب (هشام) فيما تطرّف من الهمز، ولم يوافق في المتوسطة، لأن المتطرفة أخرى بالتخفيف، لأنها آخر لفظ القارئ وموضع استراحته وانقطاع نفسه. حال كون (هشام) في ذلك راكباً الطريق المعبّد السهل. قلت: ولله كلمات معدودة في الهمز المتوسط ستأتي في فرش الحروف. وقال أبو شامة: ويقع في النسخ: (وَمِثْلُهُ) بضم اللام، ونصبها أجود، فهذه أصول مذهب (همزة) في تخفيف الهمز على ما اقتضته لغة العرب، ثم يذكر بعد ذلك فروعاً على ما تقدّم وقع فيها اختلاف ووجوهاً آخر من التخفيف غير ما سبق ذكره.

وَرِئْيَا عَلَى إِظْهَارِهِ وَإِدْغَامِهِ

لفظ ﴿وَرِئْيَا﴾ سورة مريم، تبدل الهمزة ياءً، فيبقى اللفظ (ورييا) وحينئذ لك:

١ - إظهار الياءين. نظراً إلى أصل الياء المدغمة وهو الهمز، لأن البدل عارض.

٢ - إدغامها في الياء التي تليها، لأنه اجتمع مثلاًن، أولهما ساكن، ولأنه رسم ياء واحدة.

قال أبو شامة: أي ﴿وَرِئْيَا﴾ مقروء أو مروى أو مستقر على إظهاره وإدغامه، أو ﴿وَرِئْيَا﴾ على إظهاره وإدغامه جماعة، أي اختار قوم الإظهار، وآخرون الإدغام، ثم قياس تخفيف همزها أن يبدل ياءً، لأنه ساكن بعد كسر، فإذا فعل ذلك اجتمع ياءان، فروى الإدغام لاجتماع ياءين، وروى الإظهار نظراً إلى أصل الياء المدغمة وهو الهمز.

(استدراك أبي شامة و صاحب اللآلي): قال أبو شامة: وكذلك الخلاف في ﴿وَتَوَيَّ﴾ ﴿الأحزاب﴾، ﴿تَوَيَّ﴾ المعارج. لاجتماع واوين، كأن الناظم أراد ﴿وَرِئْيَا﴾ وما كان في معناه، وكان يمكنه أن يقول:

وَرِئْيَا وَتَوَيَّ أَظْهَرْنَ أَدْغَمْنَ

قال صاحب التيسير: اختلف أصحابنا في إدغام الحرف المبدل من الهمز وفي إظهاره في قوله ﴿وَرِئْيَا﴾ ﴿وَتَوَيَّ﴾ ﴿تَوَيَّ﴾، فمنهم من يدغم اتباعاً للخط، ومنهم من يظهر لكون البدل عارضاً، والوجهان جائزان. والخلاصة: ﴿وَتَوَيَّ﴾ ﴿الأحزاب﴾، ﴿تَوَيَّ﴾ المعارج، لك إبدال الهمزة واواً فيهما، وحينئذ لك: ١ - إظهار الواوين. ٢ - إدغام الواوين. وقد نص في (التيسير) على ذلك، ولم يذكره الناظم لِمَا في ﴿وَرِئْيَا﴾ من التنبيه عليه.

وقال صاحب اللآلئ: ولم يذكره الناظم لِمَا فِي ﴿وَرِيًّا﴾ من التنبيه عليه. ولو قال:
وأظهر وريًّا ثم تؤي وأدغمًا

لكان آيئ. وكان الناظم استغنى بذكر ﴿وَرِيًّا﴾ عنهما، لأن المأخذ واحد.
قال صاحب إتحاف البرية:

وَرِيًّا عَلَى إِظْهَارِهِ وَأَدْغَامِهِ كَذَلِكَ رُيًّا ثُمَّ تَوَوِي فَحَصَلَا

- وإذا وقفت على ﴿رِيَّاكَ﴾، ﴿الرِّيَّا﴾، ﴿رِيِّي﴾ فأبدل الهمزة واوًا، وبعد الإبدال يجوز لك: ١- إظهار الواو. ٢- ويجوز قلب الواو ياء، وإدغامها في الياء بعدها.

قال القاضي: لأن من القواعد المقررة أنه إذا اجتمعت (الواو والياء) في كلمة، وكانت الواو ساكنة سابقة على (الياء)، فإن (الواو) تقلب ياء وتدغم في الياء التي بعدها، ففي الوقف على هذه الكلمات وأمثالها وجهان: الإظهار والإدغام. وقال صاحب اللآلئ: لِمَا انقضى الكلام في الهمز الساكن والمتحرك (همزة وهشام)، أردف ذلك بأحكام تتعلق ببعض ما سبق، وبأوجه تضاف إلى بعض ما ذكر كثيرًا للفوائد بما أردفه من الزوائد.

وَبَعْضُ بَكْسَرِ الْهَاءِ لِيَاءٍ تَحَوُّلًا

كَقَوْلِكَ أَنْيْتَهُمْ وَنَيْتَهُمْ

قال صاحب اللآلئ: والكاف في (كَقَوْلِكَ) زائدة، لأنه ليس في القرآن غيرهما. ففي كلمة ﴿أَنْيْتَهُمْ﴾ البقرة، ﴿وَنْيْتَهُمْ﴾ بالحجر والقمر. يجوز لك عند الوقف بعد إبدال الهمزة

ياء خالصة ما يلي: ١- كسر الهاء، نظراً لوقوع الياء قبلها كما يقرءون ﴿فِيهِمْ﴾ بعد كسر، قال أبو شامة: ووجه قلب الهمزة في هاتين الكلمتين ياء أنها ساكنة

بعد كسر، فهو قياس تخفيفها، فوجه كسر الهاء وجود الياء قبلها فصار نحو: ﴿فِيهِمْ﴾

وَيَهْدِيهِمْ، وهو اختيار ابن مجاهد وأبي الطيب بن غلبون، قال الضباع: ويجوز كسرهما، وهو مذهب أبي الحسن طاهر، وإليه ذهب بعضهم.

٢- ضم الهاء على الأصل، نظراً لعروض هذه الياء، فكأن الهمزة باقية. قال ابن القاصح: ويفهم مما ذكر أن البعض الآخر ييقون الهاء على ما كانت عليه من الضم. وقال الضباع:

وإليه ذهب جمهور أهل الأداء عن (همزة)، وهو مذهب أبي الفتح فارس عنه، وقال ابن الجزري: إنه الأصح والأقيس. والوجهان صحيحان ومقروء بهما. قال صاحب

التيسير: اختلف أهل الأداء في تغيير حركة الهاء مع إبدال الهمز ياء قبلها في قوله ﴿أُنَيْتُهُمْ﴾ و﴿وَنَيْتُهُمْ﴾ عند الوقف لـ (همزة)، فكان بعضهم يرى كسرهما من أجل الياء، وكان آخرون يقولونها على ضمتهما، لأن الياء عارضة، وهما صحيحان. قال أبو شامة:

وهاتان المسألتان ﴿وَرِيَاءٌ﴾ و﴿أُنَيْتُهُمْ﴾ فرعان لقوله:
فَأَبْدَلَهُ عَنْهُ حَرْفٌ مَدُّ مُسْكِنًا وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا

المذهب الرسمي: قال أبو شامة: ثم ذكر قاعدة أخرى مستقلة فقال:
..... وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهَّلًا
فَفِي الْيَا يَلِي وَالْوَاوِ وَالْحَذْفِ رَسْمُهُ

أي أن (همزة) كان يعتبر تسهيل الهمز بخط المصحف الكريم على ما كتب في زمن الصحابة -رضي الله عنهم- وذلك يعرف من مصنفات موضوعة له، روى سليم عن (همزة) أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف الكريم. وقال صاحب التيسير: واعلم أن جميع ما يسهله (همزة) فإنما يراعي فيه خط المصحف الكريم دون القياس. ومعنى (يَلِي) يتبع، أي يتبع رسم الخط في (الياء والواو والحذف)، أي: أن الهمز تارة تكتب صورته ياء، وتارة واو، وتارة تحذف، أي لا تكتب له صورة. قال الضباع: وأما المذهب الرسمي: فاعلم أنه جاء عن (سليم عن همزة) أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف العثماني، قيد ذلك الداني والشاطبي وجماعة من المتأخرين بشرط صحته في العربية، فكان يبدل الهمزة بما صُوِّرت به، فما صُوِّرت فيه ألفاً يبدله ألفاً، وما صُوِّرت فيه واواً يبدله واواً، وما صُوِّرت فيه ياءً يبدله ياءً، وما لم تُصوِّر يحذفها.

قال أبو شامة: وإنما ذكر هذه الأقسام الثلاثة ولم يذكر (الألف) وإن كانت الهمزة تصوّر بها كثيراً، لأن تخفيف كل همزة صورت ألفاً على القواعد المتقدمة لا يلزم منه مخالفة الرسم، لأنها إما أن تجعل (بين يمين) نحو: ﴿سَالَ﴾، أي بين الهمزة والألف، أو تبدل ألفاً في نحو: ﴿مَلَجَا﴾ فهو موافق للرسم، وإنما تجيء المخالفة في رسمها بالياء والواو، وفي عدم رسمها، وأما الحذف ففي كل همزة بعدها واو جمع نحو: ﴿فَمَالُونَ﴾ الصافات ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ البقرة.

وقال صاحب اللآلئ: ولم يذكر (الألف) لدلالة الياء والواو عليهما. ولو قال:

فَفِي الْيَا وَخَتِهَا يَلِيهِ وَحَذَفَهُ

لكان أيبن. ولكن العلامة السمين اعترض على كلام صاحب اللآلئ وذكر ما ذكره أبو شامة.

قال القاضي: وليس معنى هذا المذهب أن كل كلمة صوّرت همزتها بـ (الواو) يصح الوقف عليها بالواو الخالصة، ولا أن كل كلمة صورتها (ياء) يوقف عليها بالياء المحضة، ولا أن كل كلمة حذفت صورة همزتها يصح الوقف عليها بحذف الهمة، فإن جواز الوقف على كلمة بـ (الواو)، وعلى أخرى بـ (الياء)، وعلى الثالثة بالحذف، موقوف على السماع وصحة النقل وثبوت الرواية، فإن القراءة سنة متبعة يتلقاها الآخر عن الأول، فلا يصح الوقف على ﴿نِسَاؤُكُمْ﴾ ﴿وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ ﴿أُولِيَآؤُهُمْ﴾ بالواو. وحصر علماء القراءات الكلمات التي رُسِمَتْ همزتها في المصاحف بالواو، وجاءت الهمة فيها بعد (الألف) على النحو التالي:

- ١- ﴿فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ الأنعام.
- ٢- ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ﴾ الشورى.
- ٣- ﴿فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشْتَوُ﴾ هود.
- ٤- ﴿فَقَالَ الضُّعَفَاءُ﴾ إبراهيم وغافر.
- ٥- ﴿شَفَعْتُوا وَكَانُوا﴾ الروم.
- ٦- ﴿هُوَ الْبَلَاءُ الْمَيِّنُ﴾ الصافات.
- ٧- ﴿وَمَا دَعْتُوا الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ غافر.
- ٨- ﴿مَا فِيهِ بَلَاءٌ مُبِينٌ﴾ الدخان.
- ٩- ﴿إِنَّا بَرَاءُؤُكُمْ﴾ المتحنة.
- ١٠- ﴿جَزَاؤُ الظَّالِمِينَ﴾ المائدة ٢٩.
- ١١- ﴿إِنَّمَا جَزَاؤُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ﴾ المائدة.
- ١٢- ﴿وَجَزَاؤُ سَيِّئَةٍ﴾ الشورى. ١٣- ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاؤُ الظَّالِمِينَ﴾ الحشر.

١٤- ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَتْبَؤُ﴾ الأنعام.

فعند الوقف على نحو: ﴿شُرَكَاءُ﴾ لك الأوجه التالية على المذهب القياسي:

١، ٢، ٣ - تبدل الهمة ألفاً مع (القصر والتوسط والطول).

٤، ٥ - التسهيل بالرّوم مع المدّ والقصر.

وعلى المذهب الرسمي: ١، ٢، ٣ - تبدل الهمة واواً مع (القصر والتوسط والطول) مع السكون المحض. ٤، ٥، ٦ - الإشمام على الأوجه الثلاثة السابقة. ٧ - الرّوم على القصر.

أما المواضع المختلف في رسم الهمزة فيها على (واو) فهي على النحو التالي:

- ١- ﴿جَزَاءٌ مِّن تَرْكِي﴾ طه. ٢- ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ الزمر.
 - ٣- ﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾ الكهف. وهذا الموضع خاص بـ (هشام)، لأنه يقرؤه بالرفع.
 - ٤- ﴿عَلَّمْتُونَا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ الشعراء. ٥- ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ فاطر.
 - ﴿أَنْبِئُونَا﴾ الروم، رُسِمَت الهمزة على (واو) في بعض المصاحف، وبجردة في بعضها، وسبق حكم
- الوقف على مثله. ﴿أَنْبِئُونَا اللَّهَ﴾ فيه لـ (حمزة وهشام) وقفاً اثنا عشر وجهاً على ما في بعض المصاحف من تصوير الهمزة واواً، وخمسة على ما في البعض الآخر من رسمها بلا واو.
- ﴿وَأَجِبْتُوهُ﴾ فيه لـ (حمزة) وقفاً: تحقيق الأولى وتسهيلها، وعلى كلٍ منهما تسهيل الثانية
- مع المد والقصر، فيكون له فيها أربعة أوجه، فإذا نظرنا إلى (جواز الروم والإشمام في هاء الضمير) عند القائلين به تكون الأوجه اثني عشر وجهاً، حاصلة من ضرب الأربعة السابقة في ثلاثة هاء الضمير، هذا هو الصحيح لـ (حمزة) في الوقف على هذه الكلمة، وهناك أوجه أخرى شاذة أو ضعيفة أعرضنا عن ذكرها لعدم جواز القراءة بها.
- ﴿بُرءُونَا﴾ فيه لـ (حمزة) وقفاً: تسهيل الأولى قولاً واحداً، وله في الثانية اثنا عشر وجهاً لكونها مرسومة على (واو)، ويوافقه (هشام) في الثانية فقط.
- وأما الكلمات التي رُسِمَتْ هزمتها بـ (الواو)، ولم تقع بعد (ألف) فهي:
- ١- لفظ ﴿يَبْدُونَا﴾ حيث ورد في القرآن.
 - ٢- لفظ ﴿تَقْتُونَا﴾ يوسف.
 - ٣- لفظ ﴿يَنْفِيُونَا﴾ النحل.
 - ٤- لفظ ﴿أَتَوَكَّؤُنَا﴾ طه.
 - ٥- لفظ ﴿تَظْمُونَا﴾ طه.
 - ٦- لفظ ﴿وَيَذَرُونَا﴾ النور.
 - ٧- لفظ ﴿يَعْبُونَا﴾ الفرقان.
 - ٨- لفظ ﴿فَقَالَ أَلَمَلُونَا﴾ الموضع الأول بسورة المؤمنين.
 - ٩- لفظ ﴿يَتَأَيَّهَا أَلَمَلُونَا﴾ في ثلاثة مواضع في سورة النمل.
 - ١٠- لفظ ﴿أَوْمَن يُنَشَّؤُنَا﴾ الزخرف.

١١- لفظ ﴿نَبَأُ﴾ في ﴿الَّذِينَ نَبَأُوا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ إبراهيم والتعابن.

١٢- ﴿نَبَأُ الْحَصَمِ﴾ و ﴿قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ﴾ الموضعان بسورة ص.

ولكن لفظ ﴿نَبَأُ الْحَصَمِ﴾ كُتِبَ في بعض المصاحف بغير واو، وفي معظمها بواو.

﴿نَبَأُ﴾ التوبة. ل (حمزة وهشام) وقفاً عليه وجهان: الإبدال ألفاً، والتسهيل بين بين بالروم

وورد خلاف في لفظ ﴿يُنَبِّئُ الْإِنْسَانَ﴾ القيامة، فكُتِبَتِ الهمزة في بعض المصاحف بالـ (الواو)، وبعضها بدون (واو).

﴿يُنَبِّئُ﴾ وقف عليه (حمزة وهشام) بخمسة أوجه: إبدال الهمزة ألفاً، وتسهيلها بالروم ، وإبدالها واواً مع السكون المحض والإشمام والروم لرسم الهمزة على (واو) على الراجح ، وعلى المرجوح يكون لهما وجهان فقط: الإبدال ألفاً ، والتسهيل مع الروم .

قال القاضي في البدور الزاهرة: ﴿يَبْدُو﴾ رُسِمَتِ الهمزة فيه على (واو)، فيكون فيه لـ (حمزة وهشام) عند الوقف عليه خمسة أوجه: الإبدال والتسهيل بالروم، والإبدال واواً مع الأوجه الثلاثة.

وقال الشاطبي في عقيلة أتراب القصائد في باب:

(حروف من الهمز وقعت في الرسم على غير قياس)

وصورت طرفاً بالواو مع ألف	في الرفع في أحرف وقد علت خطراً
أَنْبَتُوا مَعَ شَفَعَتُوا مَعَ دُعَتُوا بَغَا	فَرَنْتَتُوا بِهَوْدٍ وَحَدَهُ شَهْرَا
جَزَتُوا حَشْرَ وَشَوْرَى وَالْعُقُودَ مَعَاً	فِي الْأَوَّلِينَ وَوَالِي خَلْفَهُ الزَّمْرَا
طَهَ عِرَاقٍ وَمَعَهَا كَهْفَهَا نَبَأُ	سَوَى بَرَاءَةِ قُلْ وَالْعُلَمَتُ عَرَى
وَمَعَ ثَلَاثَ أَلَمَلُوا فِي النَّمْلِ أَوَّلَ مَا	فِي الْمُؤْمِنِينَ فَتَمَّتْ أَرْبَعاً زَهْرَا
وَتَقَتُوا مَعَ يَنْفَيُوا وَالْبَلَتُوا وَقُلْ	تَنَظَّمُوا مَعَ أَتَوَكَّؤُا يَبْدُوا انْتَشَرَا
وَيَدْرُوا مَعَ عَلِمُوا يَجْبُوا الضُعَفَا	وَأَقْلَ بَلُوا مَبِينَ بِالْغَا وَطَرَا
وَفِيكُمْ شُرَكَؤُا أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ	عُ شَوْرَى وَ أَبْنَتُوا فِيهِ الْخَلْفُ قَدْ خَطَرَا
وَفِي يُنَبِّئُ الْإِنْسَانَ الْخِلَافَ يَنْشُ	وَأُ فِي مَقْنَعٍ بِالْوَاوِ مَسْتَطَرَا

وبعد راء بُرءُؤًا الواو مع ألف
ثانياً: الكلمات التي رُسِمَتْ همزتها بـ (الياء) وقبلها (ألف) باتفاق هي:

- ١- ﴿مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي﴾ يونس.
- ٢- ﴿وَاِيتَانِي ذِي الْقُرُونِ﴾ النحل.
- ٣- ﴿وَمِنْ اَنَايِ الْيَلِ﴾ طه.
- ٤- ﴿اَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ الشورى.

وعند الوقف على ﴿تِلْقَائِي﴾ ونحوها لك الأوجه التالية على المذهب القياسي:

١، ٢، ٣ - تبدل الهمزة ألفاً مع (القصر والتوسط والطول).

٤، ٥ - تسهيلها بالرُّوم مع المد والقصر.

وعلى المذهب الرسمي: ١، ٢، ٣ - تبدل الهمزة ياءً ساكنة مع (القصر والتوسط والطول).

٤ - الرُّوم على القصر.

وانتبه: هذه الأوجه السابقة لـ (همزة) عند الوقف، ويتفق معه (هشام) في الهمز المتطرف منها، وينبغي مراعاة أحكام المد المتصل لـ (هشام وهمزة).

أما الكلمات المختلف في رسم همزتها بالياء: ﴿يَلْقَائِي رَبِّهِمْ﴾ ﴿وَلِقَائِي الْآخِرَةِ﴾ الموضعان بسورة الروم، فَرُسِمَتْ الهمزة في الموضعين في بعض المصاحف بالياء، وفي البعض الآخر بدون ياء.

أما كلمة: ﴿نَبَأِى الْمُرْسَلِينَ﴾ الأنعام، فَرُسِمَتْ في جميع المصاحف بالياء.

قال القاضي في البدور الزاهرة: ﴿مِنْ نَبَأِى﴾ رُسِمَتْ الهمزة فيه على ياء، ففيه لـ (همزة وهشام) في الوقف عليه أربعة أوجه: الأول: إبدال الهمزة ألفاً. الثاني: تسهيلها مع الرُّوم.

الثالث والرابع: إبدالها ياءً خالصة على الرسم مع السكون والرُّوم.

قال الشاطبي في عقيلة أتراب القصائد في باب ما زيدت فيه الياء:

أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ زِيدَ يَاءٌ وَفِي	تِلْقَائِي نَفْسِي وَمِنْ اَنَايِ لَا عَسْرَا
وَفِي اِيتَاءِ ذِي الْقُرُونِ بِأَيِّكُمْ	بَأْيِدِ إِنْ مَاتَ مَعَ إِنْ مَاتَ طَبَّ عَمْرَا
مِنْ نَبَأِى الْمُرْسَلِينَ ثُمَّ فِي مَلَاءِ	إِذَا أَضِيفَ إِلَى إِضْمَارٍ مِّنْ سَتْرَا

لقاء في الروم للغازي

وقد بين ذلك العلامة المتولي بقوله في توضيحه:

وفي أحرف وجهان مع عشرة أتت فخمس كما في من يشاء تأملاً

وسبع بواو ثلثن مسكناً
جزاؤ قيبيل الظالمين وإنما
وحرف بطة الحشر شورى مع الزمر
ومع شُرَكَاؤُا شورى الذي بعد فيكمو
بذبح دخان مع دُعَاؤُا بغافر
كذا علماؤا في ظلة مع فاطر
وقال المتولي:

ومن نَبَّأِ الأَنْعَامِ بِالْمَدِّ أَبْدَلْنَ
لِكُلِّ أَمْرٍ مَعَ شَطِيطِ الْوَادِ مِثْلَهُ
فخمس قياس ثم أربعة ييا
كحرفي لقا في رومه مع من ورا
مع أوجه المفصول تأتي جميعها
وإتاء نحل عند تحقيق أول

قال أبو شامة: ثم بين الناظم مذهب الأخفش، وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، وهو الذي
سيأتي ذكره في سورة الأنعام، وغير الذي ذكره في سورة النحل.

وَالْأَخْفَشُ بَعْدَ الْكُسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبْدَلَاً

يَبَاءُ وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ

أي أن الأخفش يبدل (ذا الضم) - أي الهمز المضموم - إذا وقع بعد الكسر ياء خالصة، نحو:

﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ تقرأ (مستهزيون). ومعنى قول الشاطبي:

..... وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ

أي أن الأخفش أبدل الهمزة واواً خالصة إذا كانت الهمزة مكسورة بعد ضم في نحو:

١- ﴿سُئِلَتْ﴾ التكوير. تقرأ (سُولت)، وله تسهيل الهمزة كالياء كما سبق.

٢- ﴿سُيْلُوا﴾ الأحزاب. تقرأ (سُولوا)، وله تسهيل الهمزة كالياء كما سبق.

س: وما وجه اتصال هذا البيت بما قبله؟

ج: قال أبو شامة: ووجه اتصاله بما تقدّم من وجهين، أحدهما: أنه ذكره استثناساً لمذهب (همزة) في إبدال الهمزة المتحرّك، المتحرّك ما قبله حرف مدّ اتباعاً للخط، حيث يلزم من تسهيله على القياس المقدّم مخالفة الرسم، فذكر أن من أئمة العربية الأكابر من رأى بعض ذلك في هذا الموضع بشرطه، وقد ذكره صاحب التيسير فقال: نحو: ﴿أَنْتَبِتْكُمْ﴾ ﴿سَنْقَرُكَ﴾ يبدلها ياء مضمومة اتباعاً لمذهب (همزة) في اتباع الخط عند الوقف على الهمزة، وهو قول الأخفش - أعني التسهيل في ذلك بالبدل - والوجه الثاني أن يكون المعنى متصلاً بقوله:

وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنٍ.....

كأنه قال إلا في موضعين، فإن الأخفش أبدل فيهما، فتصير مواضع الإبدال على قوله أربعة من تسعة، هذا نوعان، ونوعان وافق فيهما سيبويه، وهما المذكوران في قوله:

وَيُسْمَعُ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزَةٌ لَدَى فَتْحِهِ يَاءٌ وَوَاوٌ مُحَوَّلاً

س: هل يجوز أن تُسهّل همزة ﴿سَنْقَرُكَ﴾ كالياء، وهمزة ﴿سُيْلُوا﴾ كالواو؟
ج: لا يجوز أن تسهّل الهمزة بينها وبين الحرف الجانسان لحركة ما قبلها، ومن فعل ذلك فقد أتى وجاء بمعضلة، أي بأمر شاق ومشكل لا يمكن تحقّقه ولا النطق به، والدليل قول الشاطبي:

.....وَمَنْ حَكَى فِيهِمَا كَالْيَاءِ وَكَالْوَاوِ أَعْضَلَا

قال أبو شامة: أشار بذلك إلى ما روي عن الأخفش أيضاً من جعل المضمومة بعد الكسرة بين الهمزة والياء، وجعل المكسورة بعد الضمة بين الهمزة والواو، أي تسهّل كل واحدة منها بينها وبين حرف من جنس حركة ما قبلها لا من جنس حركتها، فمن حكى ذلك أعضل، قال الشيخ - يريد السخاوي -: أي أتى بمعضلة وهي الأمر الشاق، لأنه جعل همزة (بين بين) مخففة بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها، ومن جعل ذلك فقد أتى بأمر معضل لا خلاص منه، ولذلك قال (أَعْضَلَا). يقال: قد أعضل الأمر، أي اشتدّ وغلظ واستغلق، وأمر معضل: لا يُهتَدَى لوجهه، لأنه جعل همزة (بين بين) مخففة بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها. ثم بين شيئاً من مواضع الحذف فقال:

وَمُسْتَهْزِئُونَ الْحَذَفُ فِيهِ وَنَحْوُهُ وَضَمُّ.....

قال أبو شامة: هذا مفرع على القول بالوقف على مرسوم الخط فتحذف الهمزة منه، لأنها لم تكتب لها صورة، وكذلك فيما أشبهه فيما فيه همزة مضمومة بعد كسر وبعدها واو ساكنة نحو:

﴿فَمَالُونَ﴾ ﴿يُطْفِئُوا﴾ ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ﴾ ﴿مُتَكَبِّرُونَ﴾، وهذا قد عرف مما تقدم، وإنما غرضه بهذا البيت بيان الحركة لما قبل الواو بعد حذف الهمز، وهذه مسألة ليست في التيسير. وقال السمين: ليحكى الوجهين اللذين قبل الواو. والخلاصة: لفظ: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾، وكل همزة مضمومة ليس لها صورة في خط المصحف وقبلها كسرة وبعدها واو ساكنة ممدودة، تحذف الهمزة ويضم الحرف الذي قبل الهمز ليناسب ما بعده من الواو الساكنة الممدودة نحو: (قاضيون) و(الداعون) نحو: ﴿الْمُتَطَهِّرُونَ﴾ تقرأ (الخطأون). والخلاصة: في نحو: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ البقرة. ﴿الْمُذْشَبِّثُونَ﴾ الواقعة. ﴿الْمُتَطَهِّرُونَ﴾ الحاقة. ﴿مُتَكَبِّرُونَ﴾ يس. ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ هود. (همزة) عند الوقف (ثلاثة) أوجه وهي: ١- التسهيل بين بين. ٢- الإبدال ياءاً خالصة. ٣- حذف الهمزة مع ضم ما قبلها. وقد أشار الإمام (المتولي) في توضيح المقام إلى الأوجه الجائزة فقال:

وقد ورد التسهيل كالرسم فاحذفن
بضم ك مُسْتَهْزِئُونَ مَالُونَ مسجلاً
وقد مرّ تسهيل وإبداله بيا
ثلاث بهذا الباب صَحَّتْ تَنَقُّلاً
وخاطبين مستهزين فاحذف ومتكئ
ن خاسين والصابين روس وسهلاً
والوجه الخامل الساقط الذي لا يقرأ به في قول الشاطبي:

..... وَكَسَرَ قَبْلَ قِيلَ وَأَخْمَلًا

أي حذف الهمزة وبقاء ما قبلها مكسوراً، لأنه على خلاف اللغة العربية، فالألف في (وَأَخْمَلًا)

للإطلاق لا للثنية، ولو كانت الألف في (وَأَخْمَلًا) للثنية لكان الوجه الأول - وهو: حذف الهمزة وضم ما قبله كذلك - ساقطاً متروكاً. والدليل على أنه أراد إجمال الوجه الثاني - وهو بقاء ما قبل الهمز مكسوراً - قوله: (قِيلَ)، ولو أراد الوجهين لقال: (قِيلًا).

تنبيه: هناك مَنْ قال: إن الوجهين وهما: ضم وكسر ما قبل الواو ساقطان. قال أبو شامة: وقال الشيخ - يريد السخاوي - في شرحه: منهم مَنْ وقف ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ ﴿مُسْكَوُونَ﴾ ﴿فَضُمَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَسَرَ مَا قَبْلَهَا وَلَمْ يَمُدَّ، ثُمَّ قَالَ (وَأُخْمِلًا): يَعْنِي الْمَذْهَبَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَإِنَّمَا (وَأُخْمِلًا): لِأَنَّ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ أَلْقِيَتْ عَلَى مُتَحَرِّكٍ، وَفِي الْوَجْهِ الْآخَرِ وَارِثًا سَاكِنَةً قَبْلَهَا كَسْرَةً وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْعَرَبِيَّةِ، قُلْتُ: هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِيهِ نَظَرٌ، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَبَعَهُ فِيهِ جَمِيعٌ مِّنْ رَأَيْتَ لَهُ كَلَامًا عَلَى شَرْحِ هَذَا الْبَيْتِ سَوَى الشَّيْخِ (أَبِي عَمْرٍو) - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى - وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: (ضُمَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَجْهٌ جَيِّدٌ)، فَلَا وَجْهَ لِإِخْمَالِ هَذَا الْوَجْهِ، أَمَّا كَسْرُ مَا قَبْلَ الْوَاوِ السَّاكِنَةِ فَحَقِيقٌ بِالْإِخْمَالِ، لِأَنَّهُ لَا يَوْجَدُ فِي الْعَرَبِيَّةِ نَظِيرُهُ، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَهُ النَّازِمُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ: (الْحَذْفُ فِيهِ وَضَمٌّ) يَعْنِي فِي الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ الْهَمْزِ، لِأَنَّهُ صَارَ قَبْلَ الْوَاوِ السَّاكِنَةِ فَضُمَ كَمَا فِي: قَاضُونَ وَغَرَهُ ثُمَّ قَالَ:

..... وَكَسَرَ قَبْلُ قَبْلُ وَأُخْمِلًا

يعني (قِيلَ) بالكسر قبل الواو، وأُخْمِلَ هذا القول، لأنه على خلاف اللغة العربية، ولو أراد الناظم المعنى الأول لقال: (قِيلًا) بالألف، والوزن مؤات له على ذلك، فلمَّا عدل عنه إلى (قِيلَ) دلَّ على أنه ما أراد إلا وجهًا واحدًا فيصرف إلى ما قام الدليل على ضعفه وهو الكسر، ولا معنى لصرفه إلى الضم مع كونه سائغًا في اللغة، والألف في (وَأُخْمِلًا) للإطلاق لا للثنية، والخامل الساقط الذي لا

نباهة له. وقال القاضي: والخامل: الساقط الذي لا قيمة له. وقال ابن الجزري: والعجب من أبي الحسن السخاوي ومَنْ تبعه في تضعيف هذا الوجه - (أي الحذف مع ضم ما قبل الواو) - وإخماله وجعله من الوجوه المخملة، فحمل ألف (وَأُخْمِلًا) على الثنية، ووافقه على هذا أبو عبد الله الفاسي، وهو وهم وخطأ ظاهر، وأن هذا الوجه - (أي الحذف مع ضم ما قبل الواو) - من أصح الوجوه المأخوذ بها - (همزة) في الوقف. وحكم الهمز المتوسط بزائد ل - (همزة) كما قال الشاطبي:

وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَاسِطًا بِزَوَائِدٍ دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجْهَانِ أُغْمِلًا
كَمَا هَا وَيَا وَالْإِلَامِ وَالْبَا وَنَحْوَهَا وَلَا مَاتَ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلًا

قال ابن القاصح: والهمز المتوسط على قسمين: متوسط لا ينفصل من الحرف الذي قبله نحو:

﴿الْمَلَكَةِ﴾ ﴿أَبْنَاءَنَا﴾ ﴿وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ ﴿وَنِسَاءَنَا﴾ ﴿وَنِسَاءَكُمْ﴾ ﴿نِسَاؤَكُمْ﴾ فوجه التسهيل مع المد والقصر على ما تقدم بلا خلاف، والقسم الآخر متوسط بسبب ما دخل عليه من الزوائد، وهو المشار إليه بقوله: (وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَاسْطًا بِزَوَائِدُ.....). و (مَا) في قوله: (كَمَا) زائدة، أي كـ (ها). قال أبو شامة: أي واللفظ الذي فيه يوجد الهمز متوسطاً بسبب حروف زوائد دخلن عليه واتصلن به خطأً أو لفظاً ولم يأت التوسط من انتظام حروف الكلمة، فيه وجهان (أعملاً)، أي استعمالاً، فالألف للثنية، ومأخذ الوجهين أنه هل يعطى ذلك الهمز حكم المتوسط فيسهل تسهيل مثله على ما سبق تفصيله، أو حكم المبتدأ فيحقق، وأصل ذلك الاعتداد بالزائد العارض وعدم الاعتداد به، قال في التيسير والمذهبان جيدان، وبهما ورد نص الرواة. وقوله (يُلْفَى) أي يوجد، ومنه قوله: ﴿مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ البقرة. أي ما وجدنا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾ يوسف، ﴿إِنَّهُمْ أَلفُوا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾ لصفات.

والخلاصة: إذا دخلت (حروف الزوائد) على الهمز فلك وجهان:

- ١- التخفيف بالتسهيل أو بغيره باعتباره في وسط الكلمة صورة، وهو مذهب (فارس بن أحمد).
 - ٢- التحقيق باعتباره أول الكلمة حقيقة، وهو مذهب (طاهر بن غلبون).
- قال الضباع: والزوائد الواقعة في القرآن عشرة: (هاء التنبيه) و(ياء النداء) و(لام الابتداء) و(لام الجر) و(الباء) و(الهمزة) و(السين) و(الفاء) و(الكاف) و(الواو) و(لام التعريف)، وقد

جمعها صاحب إتحاف البرية سوى الأخير - أي (لام التعريف) - في قوله: كَمَا هَا وَيَا وَاللَّامِ وَالْبَاءِ وَخَوِهَا من الهمز سين كاف فا واو انقلا ويجمعها قولك: (هِيََا لِكَسْبِ الْوَفَاءِ). والأمثلة كالأتي مع كيفية التغير عند الوقف فقط:

- ١- هَا التنبية: ﴿هَآنَتُمْ﴾ بالتسهيل بين بين مع المد والقصر، والتحقيق مع المد فقط.
- ٢- يَا النداء: ﴿يَآدُمُ﴾ ﴿يَآبَرَهُمُ﴾ بالتسهيل بين بين مع المد والقصر، والتحقيق مع المد فقط. قال أبو شامة: وإنما عدّ الهمز في هذين الموضعين متوسطاً وإن كان الزائد الداخِل عليه كلمة مستقلة بنفسها من جهة الاتصال خطأً، لأن ألف (ها) و (يا) محذوفة في رسم المصحف الكريم،

واتصلت الهاء والياء بالهمزة بعدهما، والألف المتصلة بالياء في نحو: ﴿يَتَأَيَّهَا﴾ هي صورة الهمزة.

قال الشاطبي في العقيلة في باب الحذف في كلمات تحمل عليها أشباهها:

وهاك في كلمات حذف كلهم واجمل على الشكل كل الباب معتبرا

لَكِنْ أَوْلَيْتَكَ وَاللَّهِ وَالَّتِي وَذَاكَ هَا يَا وَأَلَسَلْتُمْ مع اللاتي فرد غدرا

٣- لام الابتداء: ﴿لَأَنْتُمْ﴾ تسهيل كالألف أو التحقيق عند الوقف فقط.

﴿يَلَّا﴾ تبدل ياء خالصة أو التحقيق عند الوقف فقط.

٤- باء الجر: ﴿بِأَنَّهُمْ﴾ تبدل ياء خالصة أو التحقيق عند الوقف فقط.

٥- الواو: ﴿وَأَنْتُمْ﴾ تسهيل كالألف أو التحقيق عند الوقف فقط.

٦- الفاء: ﴿فَأَمِنُوا﴾ تسهيل كالألف أو التحقيق عند الوقف فقط.

﴿فَإِذَا﴾ تسهيل كالياء أو التحقيق عند الوقف فقط.

٧- الكاف: ﴿كَأَنَّهُمْ﴾، ﴿كَأَلْف﴾ تسهيل كالألف أو التحقيق عند الوقف فقط.

٨- السين: ﴿سَأَوِي﴾ تسهيل كالألف أو التحقيق عند الوقف فقط.

﴿سَأَصْرِفُ﴾ تسهيل كالألف أو التحقيق عند الوقف فقط.

﴿سَأُورِيكُمْ﴾ تسهيل كالواو أو التحقيق عند الوقف فقط.

٩- همزة الاستفهام: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ تسهيل كالألف أو التحقيق عند الوقف فقط.

١٠- لامات التعريف: ﴿الْأَرْضِ﴾ النقل، والسكت للآخذ به وصلاً، والنقل وقفاً فقط

لمن تركه وصلاً وهو (خلاد) من طريق أبي الفتح فارس. فالهمز في كل ذلك متوسط باعتبار أن ما دخل عليه متصل به خطأ أو لفظاً لا يمكن انفصاله منه، والزائد ما أمكن فصله من الكلمة ولا تحتل بنيتها. قال القاضي: وقولنا (لا تحتل الكلمة بحذفه) احترازاً من حروف

المضارعة نحو: ﴿يُؤْمِنُ﴾ وميم اسم الفاعل نحو: ﴿الْمُؤْمِنُ﴾ وميم اسم المفعول نحو: ﴿مَأْيَا﴾ واسم المكان نحو: ﴿مَأْمَنُهُ﴾ فليس في ذلك وأمثاله إلا تخفيف الهمز، لأن هذه

الحروف وإن كانت زائدة، لكن الكلمة تحتل بحذفها فصارت بمثابة الجزء من الكلمة.

(استدراك أبي شامة): ولم تكن له حاجة إلى ذكر لام التعريف، لأنه قد فهم له الخلاف فيه مما سبق في مذهب (ورش)، ولكنه أراد إعلام أنه من هذا النوع، والنقل فيه أولى من غيره.

قال الجعبري: فإن قلت: هذا الخلاف هنا هو الخلاف المتقدم في النقل، قلت: لا، بل هو مفرّع على أحد وجهي ذلك، ويبانه أن (لام التعريف) لها اعتباران: حقيقي: وهو جعلها كلمة مفردة، وبهذا الاعتبار ذكرت ثَمَ. ومجازي: وهو جعلها مع معرفها كلمة لشدة الامتزاج، وبهذا الاعتبار ذكرت هنا، والمأخذ ثَمَ أصل التحقيق، وكون النقل لا يؤدي إلى تقدير الابتداء بالساكن، أو ما قرب منه، والمأخذ هنا مفرّع على التحقيق ثَمَ، أي: إن نقل ثَمَ فهنا أولى، وإن حقق ثَمَ فهنا وجهان، وخفي هذا الفرق على مَنْ توهّم التكرار، وإلى غموضه أشار الناظم بقوله:

وَلَامَاتٍ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلَا

أي أعدنا ذكرها للقارئ الذي تفكّر فيه فعلم أنه مفرّع. وقال صاحب النفحات الإلهية: قد ذكرت (لام التعريف) هنا نصاً، وفي باب النقل ضمناً، فمن نظر إلى انفصالها حكماً أدخلها في باب النقل، ومن نظر إلى اتصالها رسماً ودخولها على همزة أول كلمة كأحواتها ذكرها هنا، لذا قال:

وَلَامَاتٍ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلَا

حقيقة (أل) أنها حرف، وهي من هذا النوع، فيكون التغيير فيها أولى من غيره. وقد أشار إلى ذلك كله العلامة المتولي بقوله في توضيح المقام:

ووجهان فيما كان وسطاً بزائد	فحقق ويا أبدل همزه كلام عدلا
كذا لِأَيِّهِ مَعَ لِأَدَمَ لِأَهْلِهِ	بِأَيْدِيهِمْ يَتَابَعُونَ بِأَيْمَانِهِمْ عَمَلَا
كَانَ كَانَيْنِ مَعَ كَأَنفٍ لَامِهِ	فَأَذَنَ أَيْفًا مَعَ أَيْنَا أَيْنَلِ
وحقق وسهل ثم أبدل بيانه	بنحو لأولاهم لِأَخْرَجْنَاهُمْ تَلَا
وفي نحو هَتَأْتُمْ وفي نحو يَتَأُولِي	فمد وحقق واقصر مسهلا
وفي اللام للتعريف فانقل كذا اسكتن	لدى ساكت فيها وعن غيره انقلا

قال الضباع: ولا يلحق بالمتوسط بزوائد (فاء): ﴿قَاتُوا﴾ البقرة، ﴿وَاتُوا﴾ البقرة، فهو نحو: ﴿تَأْتُونِي﴾ يوسف، ففيه الإبدال فقط. كذا لا يلحق به ما وقع بعد (همزة الوصل) مثل: ﴿لِقَاءَنَا أَنْتَ بِقَرَّةٍ﴾ يونس، ﴿ثُمَّ أَتَوْا صَفًّا﴾ طه، ﴿الَّذِي أَوْثِقَ﴾ البقرة ﴿يَقُولُ أَتَذَن لِي﴾ التوبة، ﴿فِي السَّمَوَاتِ أَتُونِي﴾ الأحقاف، ﴿يَصْلِحُ أَتَيْنَا﴾ الأعراف. ففي كل ذلك له (الإبدال) فقط. قال الطيبي:

وليس منها نحو قَالَ أَتُونِي بل ذاك مثل قوله تَأْتُونِي قال أبو شامة: فحروف المضارعة لا تعطي حكم الزوائد، والهمز بعدها متوسط بلا خلاف نحو: ﴿يُؤْمِنُ﴾ ﴿يَأْكُلُ﴾ وكذا ﴿وَأَمْرٌ﴾ ﴿فَأَوْأُ﴾، والحق به بعضهم ﴿يَصْلِحُ أَتَيْنَا﴾ ﴿أَلْهَدَى أَتَيْنَا﴾ والاختيار التحقيق، لتأتي الوقف على ما قبل الهمزة، فإن وقف بتخفيف: ﴿أَلْهَدَى أَتَيْنَا﴾ لم يعل الألف، لأنها بدل الهمزة، وليست ألف ﴿أَلْهَدَى﴾، وهو اختيار أبي عمرو الداني، وقيل بل هي ألف ﴿أَلْهَدَى﴾ وحذفت المبدلة من الهمزة، ويحتمل أن ترجع ألف ﴿أَلْهَدَى﴾، ويجمع بين الألفين بزيادة المد، فعلى هذا تسوغ الإمالة في ألف ﴿أَلْهَدَى﴾ لمن مذهبه الإمالة، وقد سبق ذكر الوجهين. قال القاضي: وما ألحق بالمتوسط بزوائد ﴿الَّذِي أَوْثِقَ﴾ ﴿يَصْلِحُ أَتَيْنَا﴾ ﴿أَلْهَدَى أَتَيْنَا﴾ ﴿لِقَاءَنَا أَنْتَ بِقَرَّةٍ﴾ ﴿يَقُولُ أَتَذَن لِي﴾ ففي الوقف على كل من هذا: (الإبدال) والتحقيق، لأن الكلمة التي قبل الهمزة قامت مقام (الواو والفاء) في: ﴿وَأَمْرٌ﴾ ﴿فَأَوْأُ﴾ وفي: ﴿يَبْنُوهُمْ﴾ يتعين تخفيف الهمز فيه نظراً لقوة الامتزاج. وقال المتولي في توضيح المقام:

وقد رسموا بالوصل يَوْمِيزْ كَذَا جِنِيزْ مَعَ يَبْنُوهُمْ فَسَهْلاً وقال بعضهم:

جِنِيزْ وَيَوْمِيزْ يَبْنُوهُمْ
عن حمزة سهل بلا خلف تؤم
ويرى بعض العلماء الوجهين فيما ذكر وهو الظاهر.

فائدة: قوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ﴾ الحاقّة، ليس لها حكم ﴿هَآؤُمْ﴾ لأن همزة ﴿هَآؤُمْ﴾ متوسطة، لأنها من تمة كلمة (ها) بمعنى (خذ)، ثم اتصل بها ضمير الجماعة المتصل، و﴿هَآؤُمْ﴾ (الهاء) فيه للتنبيه، دخل على: ﴿أَنْتُمْ﴾، وتسهيل همزة ﴿هَآؤُمْ﴾ بلا خلاف (بين بين).

قال مكّي: فاما ﴿هَآؤُمْ﴾ فالوقف له بالتخفيف، لأنها ليست (هاء) التي للتنبيه. قال القاضي في البدور الزاهرة: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ اعلم أن لـ (همزة) عند الوقف على ﴿هَؤُلَاءِ﴾ خمسة عشر وجهاً: ويانها أن الهمزة الأولى فيها التحقيق مع المدّ، والتسهيل مع المدّ والقصر، وعلى كل من هذه الأوجه الثلاثة تجري الأوجه الخمسة في الهمزة الأخيرة، وقد سبق بيانها، فتكون الأوجه خمسة عشر وجهاً، وقد منع العلماء منها وجهين: الأوّل: تسهيل الأولى مع المدّ مع تسهيل الثانية بالرّوم مع القصر. الثاني: تسهيل الأولى مع القصر مع تسهيل الثانية بالرّوم مع المدّ. قال الضباع: واعلم أنه إذا اجتمع تسهيلان في الوقف كما إذا وقفت على ﴿هَؤُلَاءِ﴾ بتسهيل الأولى لتوسطها بحرف التنبيه مع تسهيل المتطرفة للروم فلا بد من تسويتها طولاً وقصراً ويمتنع طول الأوّل مع قصر الثاني وعكسه لما في ذلك من التصادم.

وإلى ذلك أشار العلامة المتولي بقوله في فتح الكرم:

وهذين مع مدين سهلت واقفاً طويلاً فقصرأ دع وعكسا كـ هَؤُلَاءِ
ولـ (هشام) حالة الوقف خمسة الثانية، ولا شيء له في الأولى.

قال القاضي في البدور الزاهرة: ﴿قُلْ أُوْنِيْكُمْ﴾: وقد اجتمع لـ (همزة) في هذه الكلمة ثلاث همزات: الأولى مفتوحة بعد ساكن صحيح منفصل رسماً، والثانية مضمومة بعد فتحة وقد وقعت متوسطة بزائد، والثالثة مضمومة بعد كسرة وهي متوسطة بنفسها، أمّا حكم الهمزة الأولى فقد سبق أن لـ (خلف) في الوقف على ما ينقل فيه (ورش) ثلاثة أوجه: النقل كـ (ورش)، والتحقيق مع السكت، وتركه، وأن لـ (خلاد) فيه وجهين: النقل والتحقيق بلا سكت، وأمّا الهمزة الثانية ففيها لـ (همزة) وقفاً: التحقيق والتسهيل بينها وبين الواو، لأنها متوسطة بزائد، وأمّا الثالثة ففيها له وقفاً: التسهيل بينها وبين الواو، وفيها الإبدال ياءاً خالصة على مذهب الأخفش، وعلى هذا يكون لـ (خلف) عن (همزة) في هذه الكلمة اثنا عشر وجهاً: وذلك أن له في الأولى ثلاثة أوجه: النقل والتحقيق مع

السكت وتركه، وعلى كل من هذه الثلاثة تحقيق الثانية وتسهيلها، فتصير الأوجه ستة، وعلى كل من هذه الستة تسهيل الثالثة وإبدالها ياءً خالصة، فتصير الأوجه اثني عشر وجهاً، يمتنع منها وجهان على النقل وهما: تحقيق الثانية مع وجهي الثالثة، فيكون الصحيح المقروء به من هذه الأوجه عشرة فقط: أربعة على السكت وهي: تحقيق الثانية وتسهيلها، وعلى كل تسهيل الثالثة وإبدالها ياءً. وأربعة على التحقيق بلا سكت وهي هذه أيضاً. واثنان على النقل وهما: تسهيل الثانية مع تسهيل الثالثة أو إبدالها ياءً. وأما (خلاد) فله ستة أوجه فقط: التحقيق من غير سكت في الأولى مع الأوجه الأربعة السابقة. والنقل في الأولى بوجهيه السابقين. قال المتولي:

وبالعشر في قلْ أُوْنِيْتُكُمْ فَقَفْ لثالِثه سهّل وبالياء أبدا
وهذين قل: إن كنت حققت ثانياً كذا إن تسهّله بسكت كذا بلا
وتحقيق ثانٍ دع بوجهي أخيرة بنقل وفي ذي الحج لا فرق يا فلا

قال القاضي في الدور الزاهرة: ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ﴾ إذا قرأت لـ (خلف) بنقل حركة الهمزة الأولى إلى اللام، تعيّن عليه تسهيل الثانية (ويمتنع على النقل تحقيق الثانية)، ووجه ذلك أن الأولى إذا خففت بالنقل فالثانية أولى بهذا التخفيف، وإن كان تخفيفها بالتسهيل لا بالنقل. وإذا قرأت لـ (خلاد) بالنقل تعيّن عليه تسهيل الثانية فقط. ثم قال الشاطبي:

وَأَشْمِمُ وَرُمٌ فِيمَا سِوَى مَتَبَدَّلٍ بِهَا حَرْفٌ مَدٌّ وَأَعْرِفِ الْبَابَ مَحْفِلاً
الواو في (وَرُمٌ) بمعنى أو، والأمر في (وَأَشْمِمُ وَرُمٌ) للتخيير. قال الضباع: أي أشمم ورم أيها القارئ في جميع الهمز المتطرف المخفف بأنواع التخفيف المتقدم ما لم تبدل الهمزة المتطرفة فيه حرف مدّ، وذلك شامل لأربع صور: الأولى: فيما نقل إليه حركة الهمزة نحو: ﴿دِفْءٌ﴾ ﴿شَيْءٌ﴾.

الثانية: فيما خفف بالإبدال ياء وأدغم فيه ما قبله نحو: ﴿قُرُوءٌ﴾ ﴿شَيْءٌ﴾ ﴿الْشَيْءُ﴾. الثالثة: ما أبدلت الهمزة المتحركة فيه واواً أو ياءً على التخفيف الرسمي نحو: ﴿نَبِيَّيْنِ الْمُرْسَلَيْنِ﴾ ﴿فَقَالَ الضُّعَفَتَا﴾ ﴿وَإِنِّي ذِي الْقُرْبَى﴾. الرابعة: ما أبدل كذلك على مذهب الأخفش نحو: ﴿يَبْدِي﴾. وهذا معنى قول صاحب التيسير: والروم والإشمام جائزان في الحرف المتحرك بحركة الهمزة وفي المبدل منها غير الألف.

وقال ابن القاصح: فقله (وَأَشْمِمُ): حيث يصح الإشمام من المرفوع والمضموم، (وَرُمَ) معناه حيث يصح الروم من المرفوع والمضموم والمجور والمكسور. (فيجوز دخول (الإشمام أو الرُّوم) فيما سبق ذكره إلا في حال إبدال الهمز حرف مدّ، وضابطه كل همز طرف قبله متحرّك أو ألف.

والخلاصة: أن المبدل حرف مدّ لا يدخله روم ولا إشمام نحو مما سكونه لازم.

﴿ أَقْرَأَ ﴾ الإِسْرَاءُ ﴿ يُبْنَى ﴾ النِّجْمُ ﴿ يَشَأْ ﴾ النِّسَاءُ ﴿ نَبِيَّ ﴾ الْحَجَرُ ﴿ وَهَيْئَ ﴾ الْكَهْفِ ﴿ وَهَيْئَ ﴾ الْكَهْفِ ﴿ وَمَكَرَ السَّيِّئِ ﴾ في قراءة (همزة). ومما سكونه عارض نحو: - ﴿ بَدَأَ ﴾ الْعَنْكَبُوتِ ﴿ أُنْشَأَ ﴾ الْأَنْعَامُ ﴿ أَسْوَأَ ﴾ الزُّمَرِ ﴿ أَلْتَبَا ﴾ النَّبَأُ ﴿ حَمَلُ ﴾ الْحَجَرِ ﴿ مَلَجَأَ ﴾ التَّوْبَةِ ﴿ يَنْشِئُ ﴾ الْعَنْكَبُوتِ ﴿ لِكُلِّ أَمْرٍ ﴾ النُّورِ ﴿ مِنْ شَطِئِ ﴾ الْقَصْرِ ﴿ أَلْبَارِئُ ﴾ الْحِشْرِ ﴿ أَلْمَلَأُ ﴾ الْأَعْرَافِ ﴿ إِنْ أَمْرُؤَا ﴾ النِّسَاءِ ﴿ يَسْتَهْزِئُ ﴾ الْبَقَرَةِ ﴿ يَبْدِئُ ﴾ الْعَنْكَبُوتِ.

قال الضباع: لأن هذه الحروف لا أصل لها في الحركة، نعم يجوز الروم بالتسهيل في الهمز إذا كان طرفاً متحرّكاً وقبله متحرّك أو ألف كما مرّ وكما سيأتي. وقد جمعهن المتولي في توضيحه بقوله:

وَتَقْتَرُوا بِمَدِّ أَبْدَلْنِ أَوْ بَوَاوِهِ وَأَسْكَنْ وَرَمَهَا أَشْمَمَ وَرَمَهُ مَسْهَلَا
كَـ يَبْدُؤُا مَعَ يَعْجُؤُا وَيَذَرُؤُا وَالْمَلُؤُا ثَلَاثَ بِنَمَلٍ مَعَ قَدْ أَفْلَحَ أَوَّلَا
كَذَا يَنْفَعِيؤُا مَعَ نَبُؤُا بَتَغَابِنِ وَصَادَ وَإِبْرَاهِيمَ لَا التَّوْبَةَ انْجَلَا
كَذَا أَنْوَكَّؤُا ثُمَّ تَنَظَّمُوا بَعْدَهُ يُنَشَّؤُا أَيْضاً مَعَ يُنَبَّؤُا حَرْفَ لَا

ومثلها في ذلك: ﴿ إِنْ أَمْرُؤَا ﴾ ﴿ لَوْلُؤُا ﴾ المرفوع. أما المجور فيوقف عليه بأربعة فقط إذ لا إشمام فيه، وهمزته الأولى من الساكن الأصلي فتبدل مداً كما تقدم، إلا أن الإبدال للرسم يتحد مع الإبدال على القياسي في اللفظ فتصير الأوجه في الأولين أربعة، وفي الثالث ثلاثة. قال المتولي:

كَذَلِكَ يَرُوى فِي وَقُوفٍ إِنْ أَمْرُؤَا وَفِي لَوْلُؤُا فِي الرِّفْعِ كَيْفَ تَرَلَا
وَهَمْزَتُهُ الْأَوَّلَى بِمَدِّ تَبَدَّلَتْ كَذَا الْجَرِّ لَكِنْ فِيهِ الْإِشْمَامُ أَهْمَلَا

وفي: ﴿جَزَؤًا﴾ ﴿شُرْكُوًا﴾ وإخوته عند الوقف لك الأوجه التالية على المذهب القياسي:

١، ٢، ٣ - تبدل الهمزة ألفاً مع (القصر والتوسط والطول).

٤، ٥ - التسهيل بالروم مع المد والقصر. وعلى المذهب الرسمي: ١، ٢، ٣ - تبدل الهمزة واواً مع (القصر والتوسط والطول) مع السكون المحض. ٤، ٥، ٦ - الإشمام على الأوجه الثلاثة السابقة. ٧ - الروم على القصر.

ومعنى (وَاعْرِفَ الْبَابَ مَخْفِلاً): قال أبو شامة: ومخفل القوم مجتمعهم، أي هذا الباب موضع اجتماع أنواع تخفيف الهمز فاعرفه. أي اعرف هذا الباب واهتم به حال كون هذا الباب موضعاً لجميع أنواع الهمز المخفف فاعرفه.

وَمَا وَאוْ أَصْلِيَّ تَسْكُنَ قَبْلَهُ أَوْ أَلْيَا فَعَنْ بَعْضِ بِالْإِدْغَامِ حُمَلًا يشير إلى حكم الهمز الذي وقع قبله (واو أو ياء) أصلية فيه، فحكمه كالتالي:

١- (النقل) كما سبق ذكره، أي نقل حركته إلى ما قبله من الواو أو الياء ثم حذف الهمزة.

٢- (إبداله) من جنس ما قبله وإدغام ما قبله فيه، وهو الذي عناه في هذا البيت.

نحو: ﴿السَّوَاءُ﴾ ﴿لَسْنَاوُ﴾ ﴿السَّوَاءُ﴾ ﴿يَيْءُ﴾ ﴿سَيْتُ﴾ ﴿الْمُسَوِّءُ﴾ ﴿شَيْءُ﴾

﴿كَهَيْتَةٍ﴾. وقال ابن القاصح: وقوله (حُمَلًا) أي نقل عن (حمزة). قال أبو شامة: أي والهمز الذي تَسْكُنَ قبله وَاوْ أَصْلِيَّ، يعني إذا وقعت واو أصلية ليست بزائدة، وهي ساكنة قبل الهمز نحو: ﴿سَوْءُ﴾ ﴿السَّوَاءُ﴾ أو ياء كذلك نحو: ﴿شَيْءُ﴾ ﴿أَسْتَيْتَسُ﴾ فقد ذكر أن مثل هذا تنقل إليه الحركة، وتقدم أنهما لو كانا زائدين أبدل الهمز مثلهما وأدغما فيه، فروى بعضهم عنه إجراء الأصلي مجرى الزائد في الإبدال والإدغام، وحكى جواز ذلك عن العرب يونس وسيبويه.

(استدراك أبي شامة): وكان الأحسن أن يذكر هذا البيت عقيب قوله:

وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مُبْدِلًا إِذَا زِيدَتَا مِنْ قَبْلُ حَتَّى يُفْصَلَا ويقول عقيبه: (وإن ولو أصلي) بلفظ حرف (إن) الشرطية فهي أحسن هنا من لفظ (ما) وأقوم بالمعنى المراد، ولو فعل ذلك لاتصل الكلام في الإدغام، واتصل هنا كلامه في الروم والإشمام، فإن هذا البيت الآتي متعلق بقوله:

وَأَشْمِمَ وَرَمَ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ بِهَا حَرْفَ مَدٍّ وَاعْرِفِ الْبَابَ مَحْفَلًا
على ما سنبينه، فوقع هذا البيت فاصلاً في غير موضعه من وجهين، وبعضهم صوّب
ما فعله الناظم وقال: قصد أولاً أن يلخص من أحكام التسهيل حكماً واحداً اشتهر، ثم يذكر
بعد ذلك أحكاماً أخر كما فعل في: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ وغيره. وقال صاحب اللآلئ: قال
بعضهم: وكان ينبغي أن يكون هذا البيت بعد قوله:

وَيُذْغِمُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءَ مُبَدَلًا إِذَا زِيدْنَا مِنْ قَبْلُ حَتَّى يُفَصَّلَا
قلت: وليس الأمر كما قال، بل البيت حالّ في مكانه، مستقر في مركزه، لأن الناظم قدّم ما
يعتمد عليه من أحكام التخفيف في جميع أنواع الهمز وانقضى ذلك عند قوله:
وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنٍ.....

ثم أردف ذلك بأحكام تتعلق ببعض ما سبق، وبأوجه زائدة لا تبلغ درجة ما ذكره في هذا
الباب من الأوجه المذكورة. ووافق السمين على استدراك (أبي شامة) وقال: والاعتراض
صحيح ولا يغتر بقول أبي عبد الله - يعني صاحب اللآلئ - ثم ذكر فائدة قول الشاطبي
للبيت السابق ليبين جواز دخول الروم والإشمام في الواو والياء الأصلية.

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكَ أَوْ أَلِفٌ مُحَرَّرٌ رَكَأَ طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلًا
أي أن الهمز الذي وقع قبله التحريك نحو: ﴿الْمَلَأُ﴾ أو وقع قبله ألف نحو: ﴿الَسْمَاءُ﴾
﴿يَسَاءُ﴾ حال كون هذا الهمز (مُحَرَّرًا) واقعاً في طرف الكلمة (فبعض أهل الأداء سهّله
مع الرُّوم) من حيث يصحّ الروم، فأطلق اللفظ وهو يريد ما ذكرناه، أي في حالة الروم وقع
التسهيل. ويفهم من قوله (فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلًا) أن بعضهم اقتصر على (الإبدال)

فقط دون روم. قال القاضي: ولا تنافي بين هذا البيت وبين قوله في البيت السابق:
وَأَشْمِمَ وَرَمَ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ بِهَا حَرْفَ مَدٍّ وَاعْرِفِ الْبَابَ مَحْفَلًا
فإن ذلك البيت دلّ على منع دخول الروم والإشمام في هذا الهمز في حال إبداله حرف مدّ،
وهذا لا ينافي جواز دخول الروم فيه حال تسهيله (بين بين)، وهذا ما دل عليه قوله:

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكَ أَوْ أَلِفٌ مُحَرَّرٌ رَكَأَ طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلًا
ولزيادة البيان قال أبو شامة: المذكور في هذا البيت هو ما امتنع رومه وإشمامه لأجل البذل
على ما تقدّم بيانه، حكى فيه وجهاً آخر عن (همزة) أنه كان يجعل الهمز في ذلك (بين
بين)، كأنه لما كان البذل يفضي إلى تعطيل جريان الروم المختار لجميع القراء - على

ما سيأتي في بابه - لم يبدل، وخفف الهمز بالتسهيل كما لو كان الهمز متوسطاً، إلا أن الوقف لا يكون على متحرك، بل على ساكن أو مروم، فالوقف بالسكون لا تسهيل معه إلا بالبدل، والوقف بالروم يتأتى التسهيل معه بلفظ (بين بين)، فنزّل النطق ببعض الحركة وهو الروم منزلة النطق بجميعها، وكل ذلك حركة الهمزة فسهّلها (بين بين)، فهذا معنى قوله: (فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلًا)، أي في حال الروم، أي وقع التسهيل بحالة الروم، وخفي هذا المعنى على قوم فقالوا: لا معنى لـ (بين بين) إلا روم الحركة، فعبّر عن الروم بكونه يجعلها (بين بين)، وهذا التأويل ليس بشيء، فإن النطق بالروم غير النطق بالتسهيل، برهانه أن الروم عبارة عن النطق ببعض حركة الحرف، فلا يلزم من ذلك تغيير ذلك الحرف، كما إذا رام الدال من زيد، والتسهيل (بين بين) بغير لفظ النطق بالهمزة، والروم نطق ببعض حركة الهمزة أو حركة ما جعل بدلاً عنها وهو كونها (بين بين) وهذا أوضح، فحاصل ما في هذا البيت أن ما دخل في الضابط الذي ذكره، وسنبيته قل (همزة) فيه وجهان: أحدهما: أن يقف بالسكون، فيلزم إبدال الهمز حرف مدّ فلا روم إذاً ولا إشمام كما سبق ذكره، وهذا الذي تقدم استثناؤه له. والثاني: أنه يروم حركة الهمزة ويجعلها (بين بين) فقله:

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكَ أَوْ أَلِفٌ مُحَرَّرٌ رَكَأَ طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلًا

أي والهمز المحرك الذي هو طرف إذا وقع قبله تحريك نحو: ﴿الْمَلَأَ﴾ أو ألف نحو: ﴿يَشَاءُ﴾ فالبعض وقف بالروم وسهّل، ولا يكون في هذا النوع إشمام، لأن حالة الروم لا حاجة إلى الإشمام، وأن يبدل الهمز حرف مدّ فلا إشمام أيضاً ولا روم على ما سبق.

(استدراك أبي شامة): فلو كان هذا البيت جاء عقيب قوله:

وَأَشْمِمُ وَرُمٌ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ بِهَا حَرْفٌ مَدٌّ وَأَعْرِفِ الْبَابَ مُحْفَلًا

لكان أوضح للمقصود وأبين، وقلت أنا بيتين قريباً معنى بيتيه:

وَأَشْمِمُ وَرُمٌ فِي كُلِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ سِوَى أَلِفٍ وَامْنَعُهُمَا الْمَدَّ مَبْدَلًا

أي في كل همزة قبلها ساكن غير الألف، وهما نوعان: النقل والإدغام كما سبق، أو يقول:

وَأَشْمِمُ وَرُمٌ تَحْرِيكَ نَقْلٍ وَمَدْغَمٍ كَشَيْءٍ دَفْءٍ وَامْنَعُهُمَا الْمَدَّ مَبْدَلًا

أي وامنع المد، أي في حرف المد المبدل من الهمز من الروم والإشمام، ثم بين ذلك الذي يمنعه منهما فقال:

وَذَلِكَ فِيمَا قَبْلَهُ أَلِفٌ أَوْ الَّذِي حَرَكُوا وَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلًا

فانضبط في هذين البيتين على التفصيل كل ما يدخله الروم والإشمام وما لا يدخلانه.

قال السمين: وما قاله حسن. أي: استدراك أبي شامة السابق.

وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَأَعْتَدَ مَخْضًا سُكُونَهُ وَالْحَقَّ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَذَّ مُوْغِلًا

قال الضباع: أي مَنْ لم يرم من أهل الأداء في شيء مما جاز رَوْمَهُ، وهو كل ما قبله ساكن غير الألف، وظن سكونه سكوناً محضاً لا شائبة رَوْمٍ فيه، وألحق المضموم والمكسور

بالمفتوح في عدم جواز الرُّوم، فلم يرم نحو: ﴿يَنْظُرُ الْمَرْءُ﴾ ﴿يَبْتَ الْمرءُ﴾ كما لم يرم

﴿يُخْرِجُ الْخَبَاءَ﴾، فقد شَذَّ مذهبه (مُوْغِلًا) في الشذوذ، لأن من مذهب (همزة) الرُّوم

والإشمام، إلا فيما استثنى. وقال أبو شامة: يجوز أن يكون هذا القائل بنى مذهبه في ترك الروم

على أن (همزة) وقف على الرسم، فأسقط الهمزة إذ لا صورة لها في نحو: ﴿السُّوءُ﴾ ﴿السُّوءُ﴾

شَيْءٍ ﴿دَفَّ﴾ ﴿قُرُوْءٍ﴾، فما قبل الهمز في ذلك كله حرف ساكن لا حظ له في

الحركة فلا روم، وهذا مأخذ حسن والله الحمد، ويجوز أن يكون نظر إلى أن حركة النقل

والمدغم من جنس الحركة العارضة، وتلك لا يدخلها روم ولا إشمام، ففاس هذه عليها،

ويقال في نظم هذا:

ومن لم يرمه أو يشم وقاسه يعارض شكل كان في الرأي محملاً

(استدراك أبي شامة): ولو أتى بهذا البيت - وهو -

وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَأَعْتَدَ مَخْضًا سُكُونَهُ وَالْحَقَّ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَذَّ مُوْغِلًا

بعد قوله:

وَأَشْمِمَ وَرُمَ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ بِهَا حَرْفَ مَدٍّ وَأَعْرِفِ الْبَابَ مَخْفِلاً

كان أحسن، لأنه متعلق به، وليس هو من توابع قوله:

وَمَا قَبْلَهُ التَّخْرِيكَ أَوْ أَلِفٌ مُحَرَّرٌ رَكَاً طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلاً

والهاء في (سُكُونُهُ) عائدة على (وَمَنْ) في قوله (وَمَنْ لَمْ يَرُمْ) أو على الحرف الذي لا يرام،

لأن سياق الكلام دال عليه، ولا تعود على صاحب القراءة لأنهما اثنان (همزة وهشام)،

إلا أن يريد (همزة) وحده، أو القارئ من حيث هو قارئ، ويقطع النظر عن تعدده، فإن

قلت: لِمَ لَمْ تعد على (ما) في قوله (وَمَا قَبْلَهُ التَّخْرِيكَ)، والتقدير: فالبعض سهلاً

بالروم، (وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَأَعْتَدَ مَخْضًا سُكُونَهُ فَقَدْ شَذَّ) ويكون هذا البيت من تبع البيت الذي

قبله لا من أتباع قوله (وَأَشْمِمَ وَرُمَ)، أي وَمَنْ لم يرم في هذا المتحرك الطرف الذي قبله

متحرك، أو ألف، ولم ير الوقوف عليه إلا بالسكون فَقَدْ شَذَّ، قلت: يمنع من ذلك أنه قد منع (الروم والإشمام) في موضع يبدل فيه الهمز حرف مدّ، والموضع الذي يبدل فيه الهمز حرف مدّ هو المحرك الطرف الذي قبله محرك أو ألف، فإذا كان هذا مختاراً فيه ترك الروم، كيف يعود بقول: وَمَنْ لَمْ يَرُمْ فَقَدْ شَذَّ، وإنما أشار بهذا إلى الموضع الذي نص على جواز رومه، فإن قلت: إن كان هذا هو المراد فهلاً قال: (ومن لم يرم ولم يشم) ولم اقتصر على ذكر الروم دون الإشمام؟ قلت: يجوز أن يكون هذا الفريق الذي نفى الروم جَوَزَ الإشمام، ولم ينه، لأنه إشارة بالعضو لا نطق معه، فهو أخف من الروم، والباب باب تخفيف، فناسب ذلك ذلك، ويجوز أن يكون أيضاً نفى الإشمام واقتصر الناظم على ذكر الروم اجتزاء به عن الإشمام، لأن الكلام فيه من القوة والوضوح ما يدل على ذلك، فهو من باب قوله تعالى: ﴿وَسَرَّيْلٌ تَقِيكُمْ بِأَسْكُمْ﴾ ولم يقل تعالى: والبرد، لأنه معلوم. على أن من الناس من جعل هذا البيت متعلقاً بما قبله وقال: من الناس من أنكر الروم في هذا النوع فتعذر التسهيل، وأخذ في ذلك بالبدل لا غير، فهذا قد أتى بقول شاذ لكونه أنكر هذا الوجه، وهو مروى عن (حمزة) قال: ومنهم من أجرى التسهيل بالروم بالمفتوح أيضاً، وهذا أتى أيضاً بقول شاذ مخالف لما عليه اختيار القراء، فأشار الناظم في هذا البيت إلى إبطال هذين القولين، أي ومن لم يأخذ بالتسهيل في ذلك وأخذ به في الحركات كلها فَقَدْ شَذَّ، وإنما ينبغي الأخذ به في المضموم والمكسور، لأنهما محل الروم عند القراء، وقوله (مخصّصاً) أي ليس فيه للتحريك شائبة ما، لأن الروم بخلاف ذلك، وألحق مضموم هذا البيت ومكسوره بالمفتوح الذي أجمعوا على ترك رومه، والإيغال: السير السريع والإمعان فيه.

وقال الجعبري ردّاً على أبي شامة: قوله: ولو أتى بهذا البيت - وهو -:

وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَاعْتَدَ مَخْصُصاً سُكُونَهُ وَأَلْحَقَ مَفْتُوحاً فَقَدْ شَذَّ مُوْغِلاً

بعد قوله:

وَأَشْمَمَ وَرَمَ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ بِهَا حَرْفَ مَدٍّ وَاعْرِفِ الْبَابَ مَخْفِلاً

كان أحسن، لأنه متعلق به، وليس هو من توابع قوله:

وَمَا قَبْلَهُ التَّخْرِيكَ أَوْ أَلِفٌ مُحَرَّرٌ رَكَاً طَرَفاً فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلاً

قال الجعبري: وليس كذلك، بل هو من توابع:

وَمَا قَبْلَهُ التَّخْرِيكَ أَوْ أَلِفٌ مُحَرَّرٌ رَكَاً طَرَفاً فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلاً

وتوهم القائل أن البدل عام، وأنه مع الروم يمنع وليس هو إلا في الفتح.

وَفِي الْهَمْزِ الْحَاءِ وَعِنْدَ ثَحَاتِهِ يُضِيءُ سَنَاءُ كُلَّمَا اسْوَدَّ أَلْيَالًا
قال أبو شامة: أي ورؤي في تخفيف الهمز وجوه كثيرة وطرائق متعددة، اشتمل عليها
كتب القراءات الكبار، والانحاء: المقاصد، والطرائق واحدها نحو، وهو القصد والطريقة، وقد
ذكر الناظم من تلك الطرائق أشهرها وأقواها لغة ونقلًا، وذكر شيئاً من الأوجه الضعيفة،
ونبه على كثرة ذلك في كتب غيره، والهاء في (ثَحَاتِهِ) و(سَنَاءُ) للهمز، أي يضيء ضوءه
عند النحاة لمعرفة به، وقيامهم بشرحه كلما أسود عند غيرهم، لأن الشيء الذي يجهل
كالمظلم عند جاهله، والنحويون هم المتصدون لكشف ما أشكل من هذا ونحوه مما يتعلق
باللسان العربي، كلما أسود الهمز عند غير النحاة أضاء عندهم سناه، أي كثر ضوؤه،
فعبّر الناظم بالإضاءة عن وضوحه عند العلماء به، وبالسواد عن إشكاله عند الجاهليين
له، و(أَلْيَالًا) حال، أي مشبهًا ليلاً أليل في شدة سواده، يقال: ليل أليل ولائيل، أي شديدة
الظلمة، كقولهم شعر شاعر للتوكيد والمبالغة. والخلاصة: أي في تخفيف الهمز وجوه كثيرة
وطرائق متعددة، ومذاهب متنوعة، اشتمل عليها كتب القراءات الكبار، ذكر الشاطبي
أشهرها نقلًا وأقواها قياساً ولغة، وذكر شيئاً من الأوجه الضعيفة، وعند علماء النحو - وهم
الصرفيون - تنضح معالم الهمز، وكلما ظهرت فيه مشكلات عند غيرهم، وكانت في شدة
غموضها كالليل الأسود شديد الظلمة، كانت عند النحويين والصرفيين واضحة
كالشمس المشرقة في رابعة النهار، فاستعار الشاطبي الإضاءة للوضوح، والاسوداد للغموض.

(خلاصة باب وقف حمزة وهشام علي الهمز)
- ما ذكره الشاطبي في فرش الحروف لا أذكر حكمه هنا.

• أبدل (حمزة) الهمز الساكن حرف مد من جنس حركة ما قبله سواء كان سكونه عارضاً نحو • أَلَمْلَأُ أو أصلياً نحو أَقْرَأُ وسواء كان الهمز متوسطاً أو متطرفاً نحو • لَوْلُوا • و(حمزة) عند الوقف علي: أَتَيْتَهُمْ في البقرة وَنَبِّئْتَهُمْ، في الحجر والقمر إبدال الهمز ياء مع كسر الهاء أو ضمها. • له الوجهان في (وَرِيَاءَ - وَتَوَيَّ - تَوَيَّ - رِيَاءَ - رِيَاءَ - رِيَاءَ) : الوجه الأول الإبدال والإدغام (رياء - توي - توي - توي - رياء - رياء) • والثاني الإبدال فقط (رياء - توي - توي - توي - رياء - رياء) والوجهان جيدان جائزان .	الهمز الساكن
الحرف الساكن صحيح : يلقي بحركة الهمز علي الحرف الساكن قبلها ويسقط الهمزة مثل قُرْآنٍ - مَسْئُولًا - أَلَا فَيَذَرُ (قرآن - مسولاً - الافة) الحرف الساكن قبل الهمز هو الألف له حكمان: الأول : التسهيل إذا كان الهمز متوسطاً مثل وَأَبْنَاؤُكُمْ - نِسَاؤُكُمْ وفيه المد والقصر. الثاني : الإبدال إذا كان الهمز متطرفاً مثل أَلَسْمَاءُ فيبدل مثل الحرف الذي قبله وهو الألف، ويجوز فيه المد والقصر والتوسط ، ويجوز فيه التسهيل مع الروم في المضموم والمكسور وعليه يكون المد والقصر في الألف.	الهمز المتحرك وقبله ساكن
الساكن (واو أو ياء) زائدتان مثل خَطِيبَةٍ - أَلَنِيَّةٍ - قُرُوءٍ فيبدل الهمز من جنس حركة ما قبله ويدغمه فيه	
الساكن واو أو ياء أصليتان وهما حرفا المد أو حرفا اللين مثل أَلَسْوَءَ - أَلْمُسْوَءَ سَوَاءَ - كَهَيْتَ فيه وجهان : الأول: النقل، فينقل حركة الهمز إلي الساكن قبله مثل (سوة - كهية)	

	ويسكنه للوقف إذا كان متطرفاً مثل السَّوَة - المَصِيء . الإبدال والإدغام: فيبدل الهمز مثل الحرف الذي قبله ثم يدغمه فيه (المسي - السو) (سوة - كهية).
الهمز المتحرك وقبله متحرك	الإبدال وهو في المفتوح بعد ضم مثل مُوَجَّلًا - موجلاً وفي المفتوح بعد كسرفثك في
	التسهيل وهو في الأنواع الباقية وهي المفتوح بعد فتح تَأَذَّن والمضموم بعد فتح أو ضم أو كسر رَهْ وَفَتْ - رُهُ وَسِكُمْ - فَمَالِئُونَ والمكسور بعد فتح أو ضم أو كسر بَعِيس - وَسَلِي - خَطِيعِينَ ويجوز في المضموم بعد كسر مما ليس للهمز فيه صورة نحو مُسْتَهْزِئُونَ حذف الهمز مع ضم ما قبله
	الإبدال وهو في المفتوح بعد ضم مثل مُوَجَّلًا - موجلاً وفي المفتوح بعد كسر فثك في
مذهب الأخفش	الإبدال ياء وهو في المضموم بعد كسر مثل سَنَقْرُوكَ - سنقریک) والإبدال واواً وهو في المكسور بعد ضم مثل شِئِلُوا، شِئِلَتْ
الهمز المتوسط بالزوائد	الزوائد عشرة وهي هاء التنبيه وياء النداء واللام والباء والواو والهمزة والفاء والسين والكاف واللام التعريف بمجموعة بقولك (هيا لكسب الوفاء) وأمثلتها علي التوالي : هَتَانَتْ - يَتَادُم - وَلَا بَوِيَه - بِأَيِّكُمْ - وَأَوْجَى - ءَأَنْتُمْ - فَأَوْرَى - سَأُورِيكُمْ - كَأَنَّهُمْ - الْأَرْضِ والهمز في هذه الحالة فيه وجهان: التحقيق من طريق طاهر بن غلبون. والتسهيل من طريق أبي الفتح فارس ، والتسهيل حسب صورة التسهيل المتقدم ذكرها علي أن التسهيل في التعريف يكون بالسكت أو النقل .
المذهب الرسمي	وهو الوقف علي الهمز بما يوافق الرسم فيبدل ما صورته الألف ألفاً مثل النَّشَاءَ - النشاة وما صورته الياء ياءً مثل وَإِيَّتَاي - إيتاي وما صورته الواو واواً مثل

	الْعُلَمَاءُ - العلماء وما ليس له صورة يحذف الهمز مثل مُسْتَهْزِئُونَ والعمدة في ذلك كله هو النقل والتلقي فلا يؤخذ به علي الإطلاق فهو مقيد بالسماع وصحة الرواية والنقل وقد حصر العلماء الكلمات التي يجوز إبدال الهمز فيها عملاً بهذا المذهب فراجعها في التفصيل المتقدم. وانتبه: هذه الأوجه السابقة لـ (همزة) عند الوقف، ويتفق معه (هشام) في الهمز المتطرف منها، وينبغي مراعاة أحكام المد المتصل لـ (هشام وهمزة).
الروم والإشمام في الهمز المخفف	يجوز الروم والإشمام في الهمز المخفف إلا في حال إبدال الهمز، فيجوز الروم والإشمام - حيث يصح الروم والإشمام - في الصور التالية : ١ - ما نقل إليه حركة الهمزة مثل أَلَمَرَّة - دَقَّة - شَيْءٌ ٢ - ما خفف بالإبدال وأدغم فيه ما قبله سواء كان في الواو أو الياء مثل بَرِيءٌ - سَوَاءٌ ٣ - ما أبدلت الهمزة المتحركة فيه واواً أو ياءً علي التخفيف الرسمي مثل الضُعَفَتُوا - وَإِنِّي آتِي ٤ - ما أبدلت الهمزة فيه واواً أو ياءً علي مذهب الأخفش مثل لَوْزٌ - يَبْدِي واختلف في تسهيل الهمز بالروم إذا كان الهمز متطرفاً متحركاً بغير الفتح نحو يَبْدُو - أَلْبَا أو ما كان بعد الألف والتسهيل هو مذهب الشاطبي والداني وصحح ابن الجزري جواز التسهيل وعدمه.
مذهب هشام في الهمز المتطرف	لهشام أوجه الوقف علي الهمز المتطرف مثل ما لحمزة من الأوجه إلا أنه يقرأ بتوسط المد عند التسهيل بالروم في نحو أَلَمَاءٌ - مِنْ أَلَسَمَاءِ

أسئلة حول باب وقف (همزة وهشام) على الهمز

س: اذكر باختصار كيفية تغيير الهمزات في الأنواع الآتية لـ (همزة وهشام)؟

﴿يُؤْمِنُونَ﴾

﴿الذِّئْبُ﴾

﴿يَأْكُلُونَ﴾

﴿أَلْبَارِئُ﴾

﴿مِنْ شَطِئِي﴾

﴿أَقْرَأُ﴾

﴿الْخَبَةِ﴾	﴿دِفْءٌ﴾	﴿الظَّمْعَانُ﴾
﴿نَسَاؤُكُمْ﴾	﴿خَافِيَةٌ﴾	﴿وَفَسَاءَنَا﴾
﴿الدُّعَاءُ﴾	﴿أَمِ السَّمَاءُ﴾	﴿وَالسَّمَاءُ﴾
﴿شَيْءٌ﴾	﴿خَطِيئَتُهُ﴾	﴿قُرُوءٌ﴾
﴿مُوجَلًّا﴾	﴿نَاشِئَةً﴾	﴿كَهَيْئَةٍ﴾
﴿وَرِيَاءًا﴾	﴿خَسِيبِينَ﴾	﴿سَأَلَ﴾
﴿رُبُّنِي﴾	﴿الرُّبِّيَّ﴾	﴿رُبَّيَاكَ﴾
﴿رُبَّيَاكَ﴾	﴿تُؤَيِّدُ﴾	﴿وَتُؤَيِّدُ﴾
﴿أَنْبِئْهُمْ﴾	﴿رُبُّنِي﴾	﴿الرُّبِّيَّ﴾
﴿شَيْءٌ﴾	﴿فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾	﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾
﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾	﴿سَنُقْرِئُكَ﴾	﴿أَتَوْكُوا﴾
﴿سَوَاءٌ﴾	﴿سَمِعُوا﴾	﴿سُئِلَتْ﴾
﴿الَّذِي أَوْثَقَ﴾	﴿وَلَا تَمَّ﴾	﴿لَيْلًا﴾
﴿هَازِمٌ﴾	﴿يَنْصَلِحُ أَثَقْنَا﴾	﴿فِي السَّمَوَاتِ أَتْنُوِي﴾
﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾	﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾	﴿يُضْهِشُونَ﴾
﴿طَرَائِقَ﴾	﴿طَائِفَةً﴾	﴿وَرَأَيْكُمْ﴾
﴿بَرِيذُونَ﴾	﴿سَيِّئَتْ﴾	﴿جَاءَنَا﴾
﴿يَشَاءُ﴾	﴿الدُّعَاءُ﴾	﴿الْمَاءُ﴾
﴿سَيِّءٌ﴾	﴿يُضْيِئُ﴾	﴿قُرُوءٌ﴾
﴿شَاءَ﴾	﴿السَّمَاءُ﴾	﴿جَاءَ﴾
﴿غَشَاءٌ﴾	﴿وَنِدَاءٌ﴾	﴿دُعَاءٌ﴾
﴿عَطَاءٌ﴾	﴿جُفَاءً﴾	﴿مَاءٌ﴾

﴿عِشَاء﴾	﴿أَعْدَاء﴾	﴿فِدَاء﴾
﴿سَوَاء﴾	﴿هَبَاء﴾	﴿جَرَاء﴾
﴿إِنشَاء﴾	﴿وَسَاء﴾	﴿قَلْبُهُ جَرَاء﴾
﴿شَيْئًا﴾		

اقرأ هذه الآيات لـ (خلف) ثم لـ (خلاد) من طريق أبي الفتح فارس، وطاهر بن غلبون.

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَخْلَفَ الْمَيزَانَ﴾ وَالْوَيْكُورُ ﴿الروم.

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾ ﴿الروم.

وبعد انتهاء هذا الدرس، نوذ أن نعرف الآتي:

س: ماذا قال أبو شامة في كتابه (إبراز المعاني) عن باب: (وقف حمزة وهشام على الهمز)؟

ج: قال أبو شامة: هذا الباب من أصعب الأبواب نظاماً ونثراً في تمهيد قواعده وفهم مقاصده، وقد أتقنه الناظم - رحمه الله -.

س: هل ما ذكره (أبو شامة) عن هذا الباب صحيح؟

ج: قوله: (وقد أتقنه الناظم) فقول صحيح، وأما قوله: (هذا الباب من أصعب الأبواب نظاماً

ونثراً في تمهيد قواعده وفهم مقاصده) فقول غير صحيح، بل هذا الباب من أسهل الأبواب.

س: لماذا بدأ أبو شامة كلامه بأن هذا الباب من أصعب الأبواب؟

ج: لكثرة مسائله وتشعبها كما رأيت، والحمد لله مع فهم كيفية التسهيل التي بيناها في باب الهمزات، وإتقان كيفية الإبدال في الهمز المفرد، ومعرفة النقل وكيفية، وإتقان باب الرّوم والإشمام، والمواضع التي يجوز فيها الرّوم والإشمام من المواضع التي لا يجوز فيها، مع فهمك لكل ما سبق وجدت هذا الباب في قمة السهولة واليسر، وبعد دراستك لهذا الباب علمت أن المقولة المشهورة بين طلاب هذا العلم وهي قولهم: (إذا أردت أن تسلم من حمزة) فلا تقف له على همزة) لا ينبغي أن تُقال لطلاب العلم، وما ينبغي أن تُذكر للطالب، ولا على سبيل الحكاية والرواية، لأن هذه الكلمات وغيرها من الكلمات المثبطة للهمم، وإني أرفضها وأرفض إذاعتها بين الدارسين والدارسات، وأثناء الإقراء يوقف الشيخ طلابه على مواضع الهمزات، ليذكره بكيفية التغيير مع ذكر الدليل، ليقول الطالب: (إذا أردت أن تتقن حمزة) فقف له على كل همزة)

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

سأبدأ درس الإظهار والإدغام للحروف السواكن) بإيجاز ثم التفصيل

سَأَذْكُرُ أَلْفَاظًا تَلِيهَا حُرُوفُهَا بِالْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ تُرَوَّى وَتُجْتَلَى

فَدُونُكَ إِذْ فِي يَتِيهَا وَحُرُوفُهَا وَمَا بَعْدُ بِالتَّقْيِيدِ قُدُّهُ مُذَلَّلًا

سَأَسْمِي وَبَعْدَ الْوَاوِ تَسْمُو حُرُوفُ مَنْ تَسْمَى عَلَى سِيَمَا تُرَوِّقُ مُقْبَلًا

وَفِي دَالٍ قَدْ أَيْضًا وَتَاءٍ مُؤَكِّثٍ وَفِي هَلٍّ وَبَلٍّ فَاحْتَلَّ بِلَدُنْكَ أَحْيَلًا

تنبيه: شرح الآيات السابقة ستعرفها لاحقاً في التفصيل.

قال الشاطبي: في ذال (إذ): وحروفه (ت، ز، ص، د، س، ج)

نعم إذ تَمَشَّتْ زَيْنَبٌ صَالٌ لَهَا سَمِيٌّ جَمَالٌ وَاصِلًا مَنْ تَوَصَّلَا
فَإِظْهَارُهَا أَجْرَى قَوَامٌ لَسِيمِهَا وَأَظْهَرَ رِيًّا قَوْلُهُ وَاصِفٌ جَلَا
وَأَذْغَمَ ضَنْكًا وَاصِلٌ ثَوْمٌ دُرُّهُ وَأَذْغَمَ مَوْلَى وَجُدُّهُ دَائِمٌ وَلَا

١- (تمشت) التاء

٢- (زينب) الزاي
الأحزاب

٣- (صال) الصاد

٤- (لها) الدال

٥- (سمي) السين

٦- (جمال) الجيم

نحو: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ﴾ البقرة.

﴿وَإِذْ زَيْنَ﴾ الأنفال. ﴿وَإِذْ زَاغَتِ﴾

﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾ الأحقاف. لا غير

نحو: ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ الحجر وص والذاريات.

نحو: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ النور.

نحو: ﴿إِذْ جَعَلْ فِيكُمْ﴾ المائدة

- إذا لم أكتب شيئاً تحت اسم القارئ أو الراوي فاعلم أنه ك (حفص عن عاصم).

نافع	ابن كثير	أبو عمرو	ابن عامر		عاصم	همزة		الكسائي
			هشام	ابن ذكوان		خلف	خلاد	
		أدغم في الكل	أدغم في الكل	أدغم في (د) فقط		أدغم في (ت د) فقط	أظهر عند (ج) فقط	أظهر عند (ج) فقط

قال الشاطبي: في ذكر دال (قد) وحروفه (س، ذ، ض، ظ، ز، ج، ص، ش)

وَقَدْ سَحَبَتْ ذِيلاً ضَفَا ظِلَّ زَرْبٍ فَأَظْهَرَهَا نَجْمٌ بَدَا ذَلٌّ وَاضِحاً
وَأَدْغَمَ مُرُورٍ وَاكِفٌ ضَيْرٌ ذَابِلٍ وَفِي حَرْفٍ زَيْنًا خِلَافٌ وَمُظْهِرٌ
جَلَّتْهُ صَبَاةٌ شَائِقًا وَمُعَلَّلًا وَأَدْغَمَ وَرَشٌ ظَمَّانٌ وَامْتِئَالَ
زَوَى ظِلُّهُ وَغَرَّ تَسْدَاهُ كَلَكَّالًا هِشَامٌ بِصٍ حَرْفُهُ مَتَحْمَلًا

- ١- (سَحَبَتْ) السين. نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ المجادلة.
- ٢- (ذِيلاً) الذال. نحو: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ الأعراف. لا غير
- ٣- (ضَفَا) الضاد. نحو: ﴿قَدْ ضَلُّوا﴾ النساء.
- ٤- (ظِلُّ) الظاء. نحو: ﴿فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ البقرة.
- ٥- (زَرْبٍ) الزاي. نحو: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ الملك. لا غير
- ٦- (جَلَّتْهُ) الجيم. نحو: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا﴾ الحجر.
- ٧- (صَبَاةٌ) الصاد. نحو: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ الإسراء.
- ٨- (شَائِقًا) الشين. نحو: ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ يوسف. لا غير

الكسائي	حمزة	عاصم	ابن عامر		أبو عمرو	ابن كثير	نافع	
			ابن ذكوان	هشام			ورش	قالون
أدغم الجميع	أدغم الجميع		أدغم في (ض)، ذ، ز، ظ، وله الوجهان في وَلَقَدْ رَزَقْنَاهُ الملك	أدغم الجميع إلا موضع سورة ص فأظهر لَقَدْ ظَلَمَكَ	أدغم الجميع		أدغم في (ض، ظ) وأظهر عند الباقي	

قال الشاطبي: في ذكر (تاء التانيث): وحروفه (س، ث، ص، ز، ظ، ج)

وَأَبْدَتْ سَنًا ثَغِيرَ صَفْتِ زَرْقٍ ظَلَمِهِ
فَإِظْهَارُهَا ثَرْ ثَمَّتْهُ بُدُورُهُ
وَأَظْهَرَ كَهْفَ وَافِرٍ سَيْبُ جُودِهِ
وَأَظْهَرَ رَاوِيَهُ هِشَامٌ لَهْدَمَتْ

جَمَعْنَ وَرُوداً بَارِداً عَطَرَ الطَّلَا
وَأَدَغَمَ وَرَشٌ ظَافِراً وَمَخَوَّلَا
زَكِيٍّ وَفِي غَضْرَةٍ وَمَخَلَّلَا
وَفِي وَجَبَتْ خُلْفُ ابْنِ ذَكْوَانَ يُفْتَلَى

نحو: ﴿مَضَّتْ سُنَّتُ﴾ الأنفال.

نحو: ﴿كَذَبَتْ ثُمُودُ الْمُرْسَلِينَ﴾ الشعراء

نحو: ﴿لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ﴾ الحج.

﴿خَبَّتْ زِدْنُهُمُ﴾ الإسراء. لا غير

نحو: ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ الأنبياء.

نحو: ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾ النساء.

١- (سَنًا) السين.

٢- (ثَغِيرٍ) الثاء.

٣- (صَفْتِ) الصاد.

٤- (زَرْقٍ) الزاي.

٥- (ظَلَمِهِ) الظاء.

٦- (جَمَعْنَ) الجيم.

الكسائي	هجرة	عاصم	ابن عامر		أبو عمرو	ابن كثير	نافع	
			ابن ذكوان	هشام			ورش	قالون
أدغم الجميع	أدغم الجميع		أدغم في (ث)، ص، ظ) وأظهر علي الراجح موضع الحج وَجَّعَتْ جَنُوبَهَا	أدغم في (ث، ص، ظ) وأظهر في موضع الحج هَلَّيْمَتْ صَوَامِعُ	أدغم الجميع		أدغم في (ظ) وأظهر عند الباقي	

ذكر لام (هل وبل) وإليك فوائد العلامة أبو شامة مع ذكر استدراكه على قول الشاطبي:

أَلَا بَلْ وَهَلْ تَرَوِي ثَنَا ظَعْنِ زَيْتَبِ سَمِيرَ ثَوَاهَا طَلَحَ ضُرِّ وَمُبْتَلَى
أي لام هاتين الكلمتين لها هذه الحروف الثمانية من (الثاء إلى الضاد)، اختلف في إدغامها وإظهارها عندها، وكذا أطلق غيره هذه العبارة، وهي موهمة أن كل واحدة من الكلمتين تلتقي مع هذه الثمانية في القرآن العزيز وليس كذلك، وإنما تختص كل واحدة منها ببعض هذه الحروف وتشتريكان في بعض، فمجموع ما لها ثمانية أحرف:

١- حرف يختص بـ ﴿هَلْ﴾ وهو (الثاء) من (ثَنَا) نحو: ﴿هَلْ ثَوْبَ﴾ المطففين.

٢- خمسة أحرف تختص بـ ﴿بَلْ﴾ وهي:

١- (سَمِيرَ) السين نحو: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾ يوسف.

٢- (ظَعْنِ) الظاء نحو: ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ﴾ الفتح.

٣- (ضُرِّ) الضاد نحو: ﴿بَلْ صَلُّوا﴾ الأحقاف.

٤- (زَيْتَبِ) الزاي نحو: ﴿بَلْ زَيْنَ﴾ الرعد.

٥- (طَلَحَ) الطاء نحو: ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ النساء.

٣- واثنان لهما معاً وهما (الثاء، النون) نحو: ﴿هَلْ تَرَى﴾ ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ ﴿هَلْ تَذَكَّرُ﴾

﴿بَلْ تَأْتِيهِمْ﴾، ﴿بَلْ نَحْنُ﴾. فلو أن الناظم قال:

ألا بَلْ وَهَلْ تَرَوِي نَوِي، هَلْ ثَوِي وبل سَرَى ظِلْ ضَرَّ زَائِدٌ طَالٌ وَابْتَلَا
لزال ذلك الإيهام. أي لام ﴿هَلْ﴾، ﴿بَلْ﴾ لهما (التاء والنون) و﴿هَلْ﴾ وحدهما التاء
و﴿بَلْ﴾ الخمسة الباقية. وقال الجملزوري:

فبعدهما نون وتاء، وبعدها أتى التاء، وباقيها بـ بَلْ قد توصَّلا
قال الشاطبي في ذكر لام (هل وبل):
ألا بَلْ وَهَلْ تَرَوِي ثَنَا ظَعْنٍ زَيْتَبِ سَمِيرَ نَوَاهَا طَلَحَ ضُرٍّ وَمُبْتَلَى
فَأَدْغَمَهَا رَاوٍ وَأَدْغَمَ فَاضِلُّ وَقُورَ ثَنَاهُ سَرَّيْمًا وَقَدْ حَلَا
وَبَلْ فِي النَّسَا خَلَاذُهُمْ بِخِلَافِهِ وَفِي هَلْ تَرَى الإِدْغَامَ حُبٍّ وَخُمْلَا
وَأَظْهَرَ لَدَى وَاعٍ نِيْلٍ ضَمَائِهِ وَفِي الرُّعْدِ هَلْ وَاسْتَوْفٍ لَا زَاجِرًا هَلَا
البيان والتفصيل:

نافع	ابن كثير	أبو عمرو	ابن عامر		عاصم	حمزة		الكسائي
			هشام	ابن ذكوان		خلف	خلاد	
		إظهار إلا في هَلْ تَرَى الملك والحاقة	أظهر عند (ن، ض) وعند (ت) في موضع الرعد هَلْ تَسْرَى			أدغم بَلْ في (ت، س) وأدغم هَلْ في (ت، ث) وله الوجهان في موضع النساء بَلْ طَبَعَ	أدغم بَلْ في (ت، س) وأدغم هَلْ في (ت، ث) وله الوجهان في موضع النساء بَلْ طَبَعَ	أدغم الجميع

قال الشاطبي:

وَلَا خُلْفَ فِي الْإِدْغَامِ إِذْ ذَلَّ ظَالِمٌ

وَقَدْ تَيَمَّتْ دَعْدٌ وَسِيماً تَبْتَلَا

وَقَامَتْ تُرِيه دُمَيْةً طَيْبَ وَصْفِهَا

وَقُلْ بَلْ وَهَلْ رَاهَا لَيْبٌ وَيَعْقِلَا

وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلَا
شرح الأبيات السابقة ستعرفها لاحقاً في التفصيل.

(باب حروف قربت مخارجها)

وإِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْ رَسَا
حَمِيداً وَخَيْرٌ فِي يَتَبَّ قَاصِداً وَلَا

وَمَعَ جَزْمِهِ يَفْعَلُ بِـ ذَٰلِكَ سَلَمُوا

وَنَخِيفُ بِهِمْ رَاعُوا وَشَدَّاءُ تَقْلَا

وَعَدَتْ عَلَى إِدْغَامِهِ وَبَذَتْهَا

شَوَاهِدُ حَمَّادٍ.....

وَأُورِثُكُمْ وَأُحَالَا

لَهُ شَرُوعُهُ.....

..... وَالرَّاءُ جَزْمًا بِلَامِهَا كَرَأَصِيرٍ لِحُكْرِ طَالٍ بِالْخُلْفِ يَسْذُبَلَا

وَيَسْ أَظْهَرَ عَنْ فَتَى حَقُّهُ بَدَا وَتَ وَفِيهِ الْخُلْفُ عَنْ وَرْشِهِمْ خَلَا

وَحِرْمِيٍّ لَصْرِ صَادَ مَرِيْمَ مَنْ يُرْدَ ثَوَابَ لَيْسَتْ الْفَرْدَ وَالْجَمْعَ وَصَلَا

..... وَطَا سَيْنَ عِنْدَ الْمِيمِ فَارَ.....

..... اتَّخَذْتُمُ أَخَذْتُمْ وَفِي الْإِفْرَادِ عَاشَرَ دَغَفَلَا

..... وَفِي أَزْكَبَ هُدَى بَرٍ قَرِيبٍ بِخُلْفِهِمْ كَمَا ضَاعَ جَا.....

..... وَقَالُونَ ذُو خُلْفٍ..... يَلْهَثُ لَهْ ذَارِ جَهَّالَا.....

..... وَفِي الْبَقْرَةِ فَقُلْ يُعَذِّبُ دَنَا بِالْخُلْفِ جَوْدًا وَمُوبَلَا.....

- سنذكر أحكام باء الجزم في (الفاء) وهي في (خمسة) مواضع، وإليك بيانها:

١- ﴿وَمَنْ يُقْتَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ النساء.

٢- ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبْ قَوْلَهُمْ﴾ الرعد.

٣- ﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ (١٣) الإسراء.

٤- ﴿قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾ طه.

٥- ﴿وَمَنْ لَّمْ يَتَّبِعْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (١١) ﴿الحجرات.

- وسنذكر أحكام اللام المجزومة من: ﴿يَفْعَلُ﴾ في ذال ﴿ذَٰلِكَ﴾ في (سنة) مواضع:

١- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة.

٢- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ﴾ آل عمران.

٣- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدُوْنَا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا﴾ النساء.

٤- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ النساء.

٥- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ الفرقان.

٦- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ المنافقون.

- وسنذكر أحكام الفاء المجزومة في (الباء) في موضع سبأ في قوله: (يَخْسِفُ بِهِمُ الْأَرْضَ

﴿

وسنذكر أحكام (الذال) في (التاء) في كلمتين وهما:

١- ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾ غافر.

﴿وَلِإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَنْ تَرْجُمُونِ﴾ الدخان.

٢- ﴿فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾ طه.

- وسنذكر أحكام (الثاء) في (الثاء) في: ﴿أُورِثُوهَا﴾ وهي في قوله تعالى:

١- ﴿وَتُودُوا أَنْ تُلَكُّمُ الْجَنَّةَ أُورِثُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ الأعراف.

٢- ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ الزخرف.

وسنذكر أحكام (الراء) المجزومة في (اللام) نحو: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ الطور. ﴿فَاصْبِرْ

لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ القلم. ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي﴾ لقمان. ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾

الأحقاف. ﴿يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ الكهف. ﴿فَاعْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ آل عمران.

وسنذكر أحكام نون ﴿يَسْ﴾ عند وصلها بـ ﴿وَالْقُرْآنِ﴾، وكذلك عند وصلـ ﴿تَ﴾ بـ ﴿وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾

- وسنذكر أحكام (الدال) من هجاء حرف الصاد في: ﴿كَهَيْعَصَ﴾ في ذال: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ﴾.

- وسنذكر أحكام (الدال) عند (الثاء المثلثة) من ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ﴾ آل عمران.

وسنذكر أحكام (الثاء) عند (الثاء) من ﴿لَيْسَتْ﴾ كيفما وقع فرداً وجمعاً، فالفرد بضم الثاء وفتحها: ﴿لَيْسَتْ﴾، ﴿لَيْسَتْ﴾، والجمع نحو: ﴿لَيْسَتْ﴾.

- وسنذكر أحكام (النون) من سين عند (الميم) في قوله: ﴿طَسَرَ﴾ أول الشعراء والقصص، -- وسنذكر أحكام (الدال) الساكنة عند (الثاء) في نحو: ﴿أَخَذْتُمْ﴾، ﴿أَخَذْتُمْ﴾، فهذا ضمير الجمع، وفي الإفراد يعني: ﴿أَخَذْتُ﴾، ﴿أَخَذَتْ﴾، ﴿أَخَذْتُهَا﴾، ﴿أَخَذْتَهُمْ﴾.

- وسنذكر أحكام باء ﴿أَرْكَبَ﴾ في ميم ﴿مَعَنَا﴾ هود.

- وسنذكر أحكام (الثاء) عند (الدال) في: ﴿يَلْهَثُ ذَٰلِكَ﴾ الأعراف.

وسنذكر أحكام الباء في الميم في ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ آخر البقرة.

باب حروف قربت مخارجها

الحروف	نافع	ابن كثير	أبو عمرو	ابن عامر	عاصم	حمزة	الكسائي
الباء المحزومة في الفاء (حيث وقع)			إدغام			خلاد بالإدغام وله الوجهان في موضع الحجرات يُنْبَّ	إدغام
يَفْعَلْ ذَلِكَ (حيث وقع)							أبو الحارث بالإدغام
نَحْسِفَ بِهِمْ (سبا)							إدغام
عُدْتُ (غافر، الدخان) فَنَبَذْتُهَا (طه)			إدغام			إدغام	إدغام
أُورِثُوهَا (الأعراف والزخرف)			إدغام	الإدغام لهشام		إدغام	إدغام
الراء المحزومة في اللام حيث وقع			الإدغام بجلف عن الدوري				
يَسَّ وَالْقُرْمَانِ لورش	الإدغام			إدغام	الإدغام لشعبة		إدغام

ن وَالْقَلَمِ	الإظهار بخلف عن ورش		إدغام	الإدغام لشعبة والإظهار لحفص	إدغام
الذال في الذال من كَهَيْعَصَ ذِكْرُ		إدغام	إدغام	إدغام	إدغام
يُرْدُ ثَوَابَ آل عمران		إدغام	إدغام	إدغام	إدغام
لَيْتَ - لَيْتُهُ (حيث وقع)		إدغام	إدغام	إدغام	إدغام
النون في الميم من طَسَمَ (الشعراء ، القصص				إظهار	
أَخَذْتُ ، أَخَذْتُمْ ، أَخَذْتُهَا ، أَخَذْتُمْ حيث وقعت	إدغام	إدغام	إدغام	الإدغام لشعبة	إدغام
أَرْكَبَ مَعَنَا هود	الوجهان لقالون ، والإظهار لورث	الوجهان للبري والإدغام لقتيل	إظهار		الإظهار لخلف والوجهان عن خلاد
يَلْهَثُ ذَلِكَ	الوجهان	إظهار	الإدغام		

الأعراف	لقالون، والإظهار لورش		لهشام والإظهار لابن ذكوان				
يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ البقرة	الإدغام لقالون والإظهار لورش	الوجهان لابن كثير والراجح الإظهار	إدغام		إدغام	إدغام	

البيان والتفصيل والإيضاح ل (الإدغام الصغير)

قال أبو شامة: هذه عبارة (مكي) وغيره في هذا الباب، وزاد صاحب التيسير (للحروف السواكن)، وهذه زيادة حسنة، فيها تمييز هذا الباب من الإدغام الكبير، فإنه إدغام للحروف المتحركة، ومن المصنفين مَنْ يسمي هذا: (الإدغام الصغير) لذلك، ولأنه يختص ببعض الحروف، بخلاف الكبير، وضابط هذا الباب أنه إدغام حرف ساكن في مقاربه المتحرك، (وهو ينقسم ثلاثة أقسام): الأول: إدغام حرف من كلمة عند حروف متعددة، وذلك حيث وقع، وهو المذكور في فصول: ﴿إِذْ﴾، ﴿قَدْ﴾، ﴿بَلْ﴾، ﴿هَلْ﴾ و﴿تَاءُ التَّائِيثِ﴾. الثاني: إدغام حرف في حرف من كلمة أو كلمتين، أو حيث وقع، وهو الذي عبّر عنه بـ (حروف قربت مخارجهما)، ويتعلق به بحث سنذكره في أول بابه. الثالث: الكلام في أحكام النون الساكنة والتنوين على الخصوص، لأنه يتعلق به أحكام آخر غير الإدغام والإظهار من الإخفاء والقلب كما سيأتي. قال السمين: وهنا ترجم الناظم على الإظهار والإدغام، وفي الكبير لم يترجم على الإظهار وإن كان مؤاخياً للإدغام الكبير أيضاً، فما الجواب؟ والذي يظهر في الجواب، أن القراء اختلفوا هنا في هذه الحروف، فبعضهم يظهرها وبعضهم يدغمها، فيقولون: أظهر فلان دال قد في كذا وأدغمها فلان، وكذلك باقيها، فلذلك ترجم على النوعين بخلاف الإدغام الكبير، فإنه لم يقل به إلا (أبو عمرو) - من رواية السوسي كما ذكرنا - فترجم عليه له، وفهم أن غيره يظهر باطراد. وقال ابن القاصح: قدّم الإظهار على الإدغام لأنه الأصل، وهذا الإدغام هو الإدغام الصغير، وآخره أول باب الإمالة، وهو - يريد الإدغام الصغير - إدغام الحروف السواكن فيما قاربها، ثم ذكر مقدمة فقال:

سَأَذْكُرُ أَلْفَاظًا تَلِيهَا حُرُوفُهَا بِالْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ تُرَوَّى وَتُجْتَلَى
أَرَادَ كَلِمَاتٍ تَدْغَمُ أَوْ تَظْهَرُ أَوْ آخِرُهَا السَّوَاكِنُ، أَوْ حُرُوفُهَا الْآخِرُ السَّوَاكِنُ، وَهِيَ لَفْظٌ:
﴿إِذْ﴾ ﴿قَدْ﴾ ﴿بَلْ﴾ ﴿هَلْ﴾ (تاء التانيث). قَالَ أَبُو شَامَةَ: وَقَوْلُهُ (تَلِيهَا
حُرُوفُهَا): أَيُّ يَتَّبِعُ كُلَّ لَفْظٍ مِنْهَا ذِكْرَ الْحُرُوفِ الَّتِي تَدْغَمُ أَوْ آخِرُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ فِيهَا وَتَظْهَرُ
عَلَى اخْتِلَافِ الْقُرَاءَةِ فِي ذَلِكَ، (وَهَذِهِ الْحُرُوفُ يَذْكُرُهَا فِي أَوَائِلِ كَلِمَاتٍ)، وَهُوَ عَلَى عَادَتِهِ
فِي تَضْمِينِ الْكَلِمَاتِ الْمَأْخُودَةِ حُرُوفِ أَوَائِلِهَا إِمَّا تَغْزِلُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي:

شِفَا لَمْ تَضِقْ نَفْسًا بِهَا رَمَ نَوَا ضَنِ قَوَى كَانَ ذَا حُسْنٍ سَأَى مِنْهُ قَدْ جَلَا
وَحَيْثُ تَغْزِلُ عَنْ وَاحِدَةٍ مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ عَلَى مَا هُوَ لَائِقٌ بِجَالِهِ. قَالَ السَّخَاوِيُّ: وَاعْلَمْ
أَنَّهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْغَزْلِ نِسَاءَ الْآخِرَةِ تَشْوِيقًا إِلَيْهِنَّ. وَإِمَّا بِنَاءً عَلَى صَالِحِ كَقَوْلِهِ:

وَلِلدَّالِ كُلِّمَ تُزْبُ سَهْلٍ ذَكَ شَذَا ضَفَا ثُمَّ زُهْدٌ صِدْقُهُ ظَاهِرٌ جَلَا
وَمَعْنَى قَوْلِهِ (تُرَوَّى): أَيُّ تَرَوَّى بِالْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ، (وَتُجْتَلَى): أَيُّ تَكْشَفُ كَذَلِكَ فِي كُتُبِ
الْقِرَاءَةِ.

فَذُوْنُكَ إِذْ فِي بَيْتِهَا وَحُرُوفُهَا وَمَا بَعْدُ بِالتَّقْيِيدِ قَدْهُ مُذَلَّلًا
أَيُّ خِذَ الْأَلْفَاظَ الْمَوْعُودَ بِهَا كَلِمَةً ﴿إِذْ﴾، فَهِيَ السَّابِقَةُ فِي الذِّكْرِ فِي بَيْتِهَا، أَيُّ تُفْرَدُ
لِذِكْرِهَا بَيْتَ مُسْتَقِلٍّ تُذَكِّرُ فِيهِ هِيَ وَالْحُرُوفُ الَّتِي تَدْغَمُ (الدَّال) مِنْهَا فِيهَا، وَخِذَ مَا أَذْكَرَهُ
بَعْدَ ذَلِكَ، وَمَا سِيَّاتِي بَعْدَ ذَلِكَ (قَدْهُ مُذَلَّلًا)، أَيُّ خِذَهُ سَهْلًا بِسَبَبِ التَّقْيِيدِ الَّذِي أَبَيَّنَهُ بِهِ،
أَيُّ لَا أَدْعُ فِيهِ الْبِاسًا، يُقَالُ: بَعِيرٌ مُذَلَّلٌ، أَيُّ سَهْلُ الْقِيَادِ، وَهُوَ الَّذِي خَزَمَ أَنْفَهُ لِيُطَاوَعَ قَائِدُهُ.
قَالَ صَاحِبُ اللَّاتِي: (قَدْهُ مُذَلَّلًا): أَيُّ قَدْهُ إِلَيْكَ مُنْقَادًا بِالتَّقْيِيدِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، أَوْ
بِالتَّقْيِيدِ الْآتِي ذِكْرُهُ، فَأَمَّا التَّقْيِيدُ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فَهُوَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَظْهَرُ لِفُلَانٍ، فَإِنَّ الْبَاقِينَ
يَتَعَيَّنُ لَهُمُ الْإِدْغَامُ، وَإِذَا قَالَ أَدْغَمَ لِفُلَانٍ، فَإِنَّ الْبَاقِينَ يَتَعَيَّنُ لَهُمُ الْإِظْهَارُ، وَأَمَّا التَّقْيِيدُ
الْآتِي ذِكْرُهُ فَهُوَ قَوْلُهُ:

سَأَسْمِي وَبَعْدَ الْوَاوِ تَسْمُو حُرُوفُ مَنْ تَسْمَى عَلَى سِيْمَا تُرَوِّقُ مُقَبَّلًا
أَيُّ سَأَسْمِي الْقُرَاءَةَ إِمَّا بِأَسْمَائِهِمْ، وَحِينَئِذٍ لَا أَذْكَرُ الْوَاوَ الْفَاصِلَةَ بَعْدَ اسْمِ الْقَارِئِ، بَلْ أَذْكَرُ
الْحُرُوفَ الَّتِي يَظْهَرُهَا أَوْ يَدْغَمُهَا مُبَاشَرَةً بَعْدَ اسْمِ الْقَارِئِ أَوْ الرَّائِي، كَقَوْلِهِ فِي دَالٍ ﴿قَدْ﴾

وَأَدْغَمَ وَرَشٌ ضَرَّ ظُمَّانَ وَأَمْتَلَا

وقوله في (تاء التأنيث):

وَأَدْغَمَ وَرَشٌ ظَافِرًا وَمُخَوَّلًا

أما إذا رمز للقارئ أو الراوي، فلا بد أن يأتي بواو الفصل بين رمز القارئ وبين الحروف التي يظهر أو يدغم عندها، كقوله في ذال ﴿ذَالٌ﴾:

وَأَظْهَرَ رَيًّا قَوْلِهِ وَاصِفٌ جَلَا

فأتى بكلمة (وَاصِفٌ) فاصلة بين رمز القارئ والحرف المدغم فيه، وكقوله:

وَأَدْغَمَ صَنَكًا وَاصِلٌ ثَوْمٌ ذُرَّة

فأتى بكلمة (وَاصِلٌ) فاصلة، وهكذا، وهذا في غير القراء الذين اطرده أصلهم في إظهار واحدة من الألفاظ المذكورة عند جميع حروفها وإدغامها فإنه يقول في هذا: أظهرها فلان وأدغمها فلان، ثم يذكر من انقسم مذهبه إلى إظهار وإدغام فيقول: وأظهر فلان كذا وأدغم فلان كذا.

وحكمة ذكر (الواو الفاصلة) كي لا تختلط الحروف الدالة على القراء بالحروف المدغم فيها، فلو لا الواو لم تعرف كلمة رمز القراء من كلمة رمز الحروف، فحاصل الأمر: أنه احتاج في هذا الباب إذا ذكر القارئ بالرمز إلى واوين فاصلتين: الأولى: بين القارئ والحروف. والثانية: بين المسائل، وهي المذكورة في قوله:

مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِأَلْوَاوٍ فَيَصَلَا

قال أبو شامة: كقوله:

وَأَدْغَمَ مُرُوًى وَكَفَّ ضَيْرٌ ذَابِلٌ زَوَى ظَلُّهُ وَغَرَّ تَسَدَّاهُ كُلُّكَلَا

وكقوله:

وَأَظْهَرَ كَهْفٌ وَافِرٌ سَيْبٌ جُودِهِ زَكِيٌّ وَفِي غُصْرَةٍ وَمُحَلَّلَا

فلو لا الواو لكانت الضاد من (ضَيْرٌ)، والسين من (سَيْبٌ) محتملة أن تكون رمز القارئ ورمز الحرف المدغم فيه.

س: ولماذا لا يذكر (الواو) إذا صرّح باسم القارئ؟

ج: قال أبوشامة: وإذا صرّح بالاسم لم يكن هناك إلباس، لأنه قد تمهّد من معرفة اصطلاحه أنه لا يجمع بين رمز ومصرّح باسمه - إلا في حالات يسيرة - . قال ابن القاض: اعلم أن هذه الترجمة تخالف بعض الترجمة الأولى التي بُنيت عليها القصيدة، أعني قوله:

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أَسْمِي رَجَالَهُ مَتَى تَنْقُضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَصْلَا
فلأجل ذلك احتاج إلى بيانها، لأن القاعدة في الرمز الصغير إذا انفرد، إنما يذكره بعد حرف القرآن وتقييده في الغالب، وفي هذا الباب الأمر بالعكس: أولاً: يذكر أسماء القراء، إمّا رمزاً وإمّا صريحاً، ثم يأتي بعدها بواو فاصلة إيداناً بأن القراء انقضت رموزهم، ثم يأتي بعد الواو بالحرف المختلف في الإظهار والإدغام فيه لمن تقدّم ذكره قبل الواو. وقال أبوشامة: والسمو: هو الارتفاع والعلو، وكُنِيَ به عن ذكر الحروف على وجه ظاهر لا إلباس فيه بسبب أنه فصل بالواو بينهما وبين القارئ. والسيما: العلامة، ومنه قوله تعالى: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ الفتح، ﴿مَنْ أَلَمَّتْ كَيْدَ مُسَوِّمِينَ﴾ آل عمران. وراق الشيء: أي صفا، أي أذكر ذلك على طريقة واضحة مستحسنة، والمقبل: التقبيل، أو الثغر نفسه، أو عبّر به عن نفس الفم، لأن الفم يخرج منه الكلام، وهو منصوب على التمييز، أو عبّر به عن نفس الفم، لأن الفم منه يخرج الكلام، فأشار إلى ما يحصل بالإثبات من العلم، كأنها خاطبتك به فيحصل منها ما يشفيك، ويروقك: أي يقوم بما تريده منها، وكل هذه الألفاظ استعارات حسنة المعنى متجانسة الألفاظ، تَبَّ بها على حسن ذكره لاختلاف القراء في هذا الباب، لأنه احتاج فيه إلى زيادة لم يكن محتاجها في غيره. وقال صاحب اللآلئ: أي تروق مقبلها بعجب ثغرها، واستعار ذلك للعلامة، لأن المراد بها ما يدل على القراء من الحروف في أوائل الكلم. وقال السخاوي: لأنه لَمَّا عذب هذا النظم كان كالثغر ذي المنطق العذب. وقال أبوشامة: ثم ذكر أن هذا الصنيع يصنعه أيضاً في غير ﴿إِذْ﴾ من باقي الألفاظ فقال:

وَفِي دَالٍ قَدْ أَيْضًا وَتَاءٍ مُؤَكِّثٍ وَفِي هَلٍّ وَبَلٍّ فَاحْتَلَّ بِذِهْنِكَ أَحْيَالًا
يعني: أن هذا الصنيع أصنعه أيضاً في غير ﴿إِذْ﴾ من باقي الألفاظ وهي: ﴿قَدْ - بَل - هَلَّ﴾ (وتاء التانيث). قال السخاوي: وقوله (فاحتلّ) من الحوالة، و(أحْيَالًا) من الحيلة،

يقال: رجل أحيّل إذا صدقت حيلته. وقال أبو شامة: هو أحيّل منك وأحول منك، و(أَحْيَلًا): أي أكبر حيلة، وهو منصوب على الحال، والذهن الفطنة والحفظ، أي احتل بذهنك على ما وعدتك به، أو احتل في استخراجها. وقال الضباع: أي أعمل الحيلة بفطنتك في استخراجها حال كونك صادق الحيلة. وقال القاضي: احتل بذهنك على معرفة هذه الأحكام وعلى استخراجها من النظم.

(استدراك أبي شامة): وهذه الأبيات الأربعة غير وافية بالتعريف بما صنعه في هذه الأبواب

على ما ستره، وتهايا لي مكانها أربعة أبيات، لعلها تفي بأكثر الغرض فقلت:
سأذكر ألفاظاً أخيراً حروفها

أي الحرف الأخير من كل لفظ منها هو الذي يروى بالإظهار والإدغام، فهو أولى من نسبة ذلك إلى اللفظ بكماله، ثم ذكرت الألفاظ فقلت:

فدونك إذ قد بل وهل تا مؤنث لدى أحرف من قبل واو تحصلا
أي أذكر كل واحد منها وحروفها التي عندها يختلف في إظهارها وإدغامها، فإذا تمت الحروف جاءت كلمة أولها واو دليلاً على انفصالها.

وقراءها المستوعبين وبعدهم أسمى الذي في أحرف اللفظ فصلا
أي ودونك القراء الذين استوعبوا الإظهار عند الحروف والإدغام، أي أول ما أبداً أن أقول: أظهر هذا الحرف عند جميع الحروف، أو أدغم فلان وفلان، وبعد ذلك أذكر من فصل فأدغم في بعض وأظهر في بعض، فإذا فرغ ذكر من فصل علمت أن باقي القراء استوعبوا الإدغام في الجميع إن كان الأولون أظهروا، والإظهار إن كان المستوعبون الأولون أدغموا، ثم ذكرت كيفية نظم لمن استوعب أو فصل من القراء فقلت:

ويرمز مع واو وبعده حروفه أوائل كلم بعدها الواو فيصلا
أي بعد الفراغ من الرمز للقراء تأتي الواو الفاصلة، فهي بعد المستوعبين فاصلة بين المسائل على ما جرت به العادة في سائر المسائل ففصل بها هنا بين المستوعبين والمفصلين كقوله:

فإِظْهَارُهَا أَجْرَى دَوَامَ نَسِيمِهَا وَأَظْهَرَ رِيّاً قَوْلِهِ وَاصِفٌ جَلّاً
وفي أظهر مثال ما ذكرناه، والواو الآتية بعد رمز المفصلين فاصلة بين القراء وحروفهم التي أدغموا عندها أو أظهروا، فإذا تمت حروف ذلك الرمز جاءت واو أخرى فاصلة بين المسائل، وهي التي تجري في سائر المواضع، فحاصل الأمر أنه احتاج في هذا الباب إذا ذكر (م ٢٩ - في ظلال القراءات - ج ١)

القارئ المفصل بالرمز إلى واوين فاصلتين: الأولى: بين القارئ والحروف. والثانية: بين المسائل، وستأتي أمثلة ذلك في استعماله. وقوله (أوائل كلم): بيان لكيفية ذكر الحروف. انتهى.

ثم ذكر ذال (إذ). والحروف التي تظهر أو تدغم فيها ستة أحرف من التاء إلى الجيم في البيت التالي: والواو من (واصل) فاصلة فراجع الأبيات جيداً، والأمثلة سبق بيانها.

س: لماذا قال الشاطبي (نعم)؟

ج: قال السخاوي: كأنه قدّر أن مستدعياً طلب منه الوفاء بما وعد في قوله (سأذكر ألفاظاً) فقال بحياً (نعم). والأمثلة سبق بيانها.

١- أظهر ذال ﴿إِذ﴾ عند حروفها مدلول (أَجْرَى ذَوَامَ نَسِيمَهَا) وهم: (نافع، ابن كثير، عاصم). ٢- أظهر مدلول (رَبِّا قَوْلِهِ) وهما (الكسائي وخلاد) عند (الجيم) فقط. قال الشاطبي: (وَأَظْهَرَ رَبِّا قَوْلِهِ وَأَصِفَ جَلًا). وانتبه: أتى الناظم بواو فاصلة وهي (وَأَصِفَ) بين رمزي (الكسائي وخلاد) وهما (رَبِّا قَوْلِهِ) وبين (الجيم) في كلمة (جَلًا).

قال أبو شامة: وقوله (وَأَظْهَرَ) فاصل.

س: وماذا لو لم يأت الناظم بكلمة (وَأَصِفَ)؟

ج: لو قال الشاطبي: (وَأَظْهَرَ رَبِّا قَوْلِهِ جَلًا) لكان هناك إلباس، ولَمَّا عرفنا هل الجيم من (جَلًا) رمز لـ (ورث)؟ أم حرف من الحروف التي يظهر عندها (الكسائي وخلاد) ذال ﴿إِذ﴾ فتأمل. قال صاحب اللآلئ: وأتى بما شرطه من تقديم الرمز، ثم بالواو، ثم بحرف من رمزه.

٣- أدغم مدلول (ضَنْكًا) وهو (خلف) في (التاء والبدال). (وَأَذْغَمَ ضَنْكًا وَأَصِلَ ثَوْمَ دُرَّة). وكلمة (وَأَصِلَ) فاصلة بين رمز (خلف)، وبين الحروف التي يدغم فيها.

٤- وأدغم مدلول (مَوْلَى) وهو (ابن ذكوان) في (البدال). (وَأَذْغَمَ مَوْلَى وَجْدُهُ دَائِمَ وَلَا).

تنبيه: كلمة (وَجْدُهُ) فاصلة بين رمز (ابن ذكوان)، وبين الحرف الذي يدغمه.

٥- وأدغم (أبو عمرو وهشام) في الحروف (السته) كما يدل عليه الضد.

قال أبو شامة: والواو في (وَأَدْغَمَ) في الموضعين، وفي (وَلَا) للفصل بين المسائل، والواو في (وَأَصِلَ) وفي (وُجِدَهُ) للفصل بين الرمز والحرف. وإليك معاني الكلمات:

١- (صال): بمعنى استطال ووثب. ٢- (دَلَّهَا): الدلال.

٣- (سَمِيَّ): الرفيع. ٤- (نَسِمِيهَا): الريح الطيبة. ٥- (رَوَّيَا): الرائحة العبقة. ٦- (جَلَّأَ): كشف.

٧- (ضَنَكًا): الضيق. ٨- (تُومَ): جمع تومة، وهي خرزة تعمل من الفضة كالدر.

٩- (مَوَلَّى): الولي. ١٠- (وُجِدَهُ): الغنى. قال ابن القاصح: والرواية بضم الواو، وقد تكسر،

وعليه قرأ (روح) عن يعقوب ﴿وَجِدَكُمْ﴾. ١١- (وَلَا): بكسر الواو المتابعة.

ذَكَرَ دَال (قَدْ)

الحروف التي تظهر أو تدغم فيها دال (قد) (ثمانية) أحرف من (السين إلى الشين)، وقوله (وَمَعْلَلًا) فاصلة، فراجع الأبيات جيداً، والأمثلة سبق بيانها.

١- قرأ مدلول (نَجَمَ بَدَا ذَلْ) وهم (عاصم وقالون وابن كثير) بالإظهار. قال الشاطبي: (فَأَظْهَرَهَا نَجَمَ بَدَا ذَلْ وَاضِحًا). قال أبو شامة: والنجم يكتنى به عن العالم.

٢- أدغم (ورش) في (الضاد والطاء). قال الشاطبي: (وَأَدْغَمَ وَرَشٌ ضَرَّ ظَمَانٌ وَامْتَلَأَ). والشاطبي سَمَى (ورشاً)، ولذلك لم يأت بالواو الفاصلة. قال أبو شامة: والواو في (وَاضِحًا) (وَامْتَلَأَ) للفصل، وقد تكررت في الموضعين بواو (وَأَدْغَمَ) بعدهما.

٣- وأدغم (ابن ذكوان) في (الضاد، الدال، الزاي، الطاء) (وَأَدْغَمَ مُرَوٍ وَكَفَّ ضَيْرَ ذَابِلٍ زَوَى ظَلَّةً)، وكلمة (وَكَفَّ) فاصلة بين رمز (ابن ذكوان) وبين الحروف التي يدغمها.

قال أبو شامة: والواو في (وَإِكْفٌ) وفي (وَعُغْرٌ) فاصلة. قال صاحب اللآلي: وأتى بما شرطه من تقلب الرمز، ثم بالواو، ثم بحرف مَن رُمزه.

٢- اختلف عن (ابن ذكوان) في: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ الملك. بين الإظهار والإدغام. قال الضباع: الإظهار وبه قرأ له الداني على عبد العزيز الفارسي وهو طريق التيسير، والإدغام وبه قرأ له على أبي الحسن بن غلبون وأبي الفتح فارس. قال الشاطبي: (وَفِي حَرْفٍ زَيْنًا خِلَافٌ): أي عن (ابن ذكوان)، لأنه المذكور في البيت السابق في قوله: (وَأَذْغَمَ مُرُورًا وَإِكْفًا ضَيْرًا ذَابِلًا زَوَى ظِلَّةً). قال أبو شامة: ولم ينص الناظم على أن حرف ﴿زَيْنًا﴾ في سورة الملك لأنه لم ينجى دال ﴿قَدْ﴾ عند الزاي إلا في ﴿وَلَقَدْ زَيْنًا﴾، ولهذا لم يضربه تخصيص لفظ: ﴿زَيْنًا﴾. ٥- أذغم (هشام) في كل الأحرف، إلا أنه أظهر ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ ص. قال صاحب التيسير: روى النقاش عن الأخفش الإظهار عند الزاي، وأظهر (هشام) ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ في ص فقط. قال الشاطبي: (وَمُظْهِرٌ هِشَامٌ بِصِ حَرْفُهُ مُتَحَمِّلًا) أي تحمّل (هشام) ذلك ونقله. قال أبو شامة: ويعود الضمير في قوله (حَرْفُهُ) على (هشام)، لأنه لم يظهر غير هذا الموضع، فهو حرفه الذي اشتهر بإظهاره، ولو عاد على صاد لقال: (حرفها).

س: ولماذا نص الشاطبي على حرف (صاد) بأن (هشاماً) أظهره؟

ج: قال أبو شامة: وأما دال قد عند الظاء فجاءت في غير حرف ص، فلهذا قيد بص وليس فيها غير هذا الموضع فتعيّن.

٦- قرأ (أبو عمرو، وحزرة، والكسائي) بالإدغام في جميع الأحرف. وإليك معاني الكلمات:

١- (سَحَبَتْ ذَيْلًا): جرّ الذيل. ٢- (وَمُعَلَّلًا): سقاه مرّة بعد مرّة.

٣- (صَفَاً): طال. ٤- (ظَلَّ): ظل يفعل كذا إذا فعله نهاراً، وقد يراد به الدوام.

٥- (زُرْتُبٌ): شجرة طيبة الرائحة. ٦- (جَلَّتْهُ): كشفته ريحه.

٧- (صِبَاهُ): نوع من الرياح
٨- (شَائِقًا): يثير الشوق والانجذاب، أي يشوق مَنْ وجد ريحه.

٩- (مُرُو): اسم فاعل من أروى يروي
١٠- (وَأكِفٌ): الهاتل، ووكف البيت أي هطل وقطر. ١١- (ضِيرٌ): الضر ١٢- (ذَابِلٌ): النحيف. ١٣- (زوى): جمعه، ومنه الزاوية لأنها تجمع الفقراء، ومنه زوى فلان المال عن ورثته أي جمعه. ١٤- (ظِلَّةٌ): الظل معروف.

١٥- (وَعْرٌ): شدة توقد الحر، جمع وغرة. ١٦- (كَسَدًا): علاه. ١٧- (كَلْكَالًا): الصدر من أي حيوان آدمى أو غيرها، أي لم يبق له الوعر ظلاً لنحافته وضره.

ذكر (تاء التانيث)

وَأَبْدَتْ سَنَا ثَعْرِ صَفَتْ زَرْقُ ظَلْمِهِ جَمَعَنَ وَرُوداً بَارِداً عَطِرَ الطَّلَا
قال أبو شامة: أي تاء التانيث الساكنة المتصلة بالأفعال في أي كلمة وقعت اختلفوا في إظهارها وإدغامها عند هذه الحروف الستة من (السين إلى الجيم)، والواو في (وُرُوداً) فاصلة، ثم تم البيت بما يلائم معناه المقصود بظاهر اللفظ. فراجع الأبيات جيداً، والأمثلة سبق بيانها.

قال أبو شامة: وتجمع أمثلتها بهذا البيت:

مَضَتْ كَذَبَتْ هَلِمَتْ كُلَّمَا خَبَتْ وَمَعَ نَضِجَتْ كَانَتْ لَذَلِكَ مَثَلَا
أي هذا المذكور مثل ذلك، وإنما نظمناها لأن أمثلتها تصعب، لأنها ليست بلفظ واحد فيستذكر به ما بعده بخلاف ﴿إِذْ﴾، ﴿قَدْ﴾، وقد أتيت بالأمثلة على ترتيب الحروف المذكورة في البيت، إلا أن (الجيم) قد تقدمت على (الطاء). وإليك البيان والتفصيل:
١- قرأ بالإظهار (ابن كثير وعاصم وقالون) قال الشاطبي: (فِإِظْهَارُهَا دُرٌّ كَمَتْهُ بُدُورَةٌ).

قال أبو شامة: وهم الذين أظهروا (دال قد) عند حرفها الثمانية، وإنما غاير بين ألفاظ الرمز في الموضعين، كما غاير في عبارة الإظهار بين اللفظين فقال في (دال قد): (فَأَظْهَرَهَا نَجَمٌ بَدَأَ ذَلَّ وَاضِحًا) بجملة فعلية، وقال هنا بجملة اسمية حذراً من تكرار الألفاظ واشترائها.

٢- وأدغم (ورش) في (الطاء). قال الشاطبي: (وَأَذْغَمَ وَرَشٌ ظَافِرًا). ولم يأت الشاطبي بواو الفصل بين (ورش) وبين الحرف الذي يدغمه، لأنه سُمِّيَ (ورشاً) باسمه الصريح.

٣- أظهر (ابن عامر) عند (السين والجيم والزاي). (وَأَظْهَرَ كَهْفٌ وَافِرٌ سَيْبُ جُودِهِ زَكِيٌّ).

وأتى الشاطبي بكلمة (وَافِرٌ) فاصلة بين رمز (ابن عامر) وبين الحروف التي يظهر عندها. وقوله (وَفِيٍّ) فاصلة. ٤- وأظهر (هشام) - زيادة على ما مضى - عند (الصاد) في: ﴿هَلْدِمَتْ صَوْمِعٌ﴾ الحج. وأدغم في باقي المواضع نحو: ﴿حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ النساء.

٥- (ابن ذكوان) له الإظهار والإدغام في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ الحج. دون قوله: ﴿نَضِجَتْ جُودُهُمْ﴾ فإنه يظهره على أصله. قال أبو شامة: ومعنى (يُفْتَلَى): أي يتدبر ويبحث عنه، من فليت الشعر إذا تدبرته واستخرجت معانيه، وكذلك فليت شعر الرأس وفليته، شدد للتكثير.

وقال السخاوي: وإنما قال ذلك لأن المشهور عن (ابن ذكوان) فيه الإظهار وهو الذي ذكره أبو عمرو في التيسير. وقال أبو شامة: وإنما قال ذلك لأن الإظهار هو المشهور عن (ابن ذكوان)، وعليه أكثر الأئمة، ولم يذكر في التيسير غيره، وذكر الإدغام في غير التيسير، والأولى الإظهار على ما أطلقه في البيت الأول. وقال الضباع: وما ذكره الناظم من خلاف (ابن ذكوان) في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾، تعقبه ابن الجزري بأن الإدغام لم يصح من طريقه، وعلى ذلك جرى صاحب إتحاف البرية وقال:

وفي وجبت عند (ابن ذكوان) أظهر

وقال بعضهم:

..... وفي وجبت أظهر لتاه معولا

٦- وأدغم (أبو عمرو وحزمة والكسائي) في جميع الأحرف الستة. قال أبو شامة: وكما اتحد في البابين - دال قد وتاء التانيث - أسماء المستوعبين للإظهار، اتحد أيضاً المستوعبون للإدغام فهم: (أبو عمرو وحزمة والكسائي)، واتحد أيضاً من فصل وهما (ابن عامر وورش).

واليك معاني الكلمات: ١- (سَنًا): الضوء. ٢- (تَغَرٍّ): ما تقدّم من الأسنان.

٣- (زَرْقٌ): جمع أزرق، يوصف به الماء لشدة وكثرة صفائه. يقولون: نطفة زرقاء: أي صافية

٤- (ظَلَمَ): بفتح الظاء ماء الأسنان وبريقها وهو الريق. ٥- (وُرُوداً): العطر الطيب الرائحة. ٦- (الطَّلَا): بالمد ما طبخ من عصير العنب. ٧- (الظافر): الفائز. ٨- (نَمَثَ): أي رفعته.

٩- (المخول): المملك، يقال: خوله الله كذا، ملكه إياه.

١٠- (السيبُ) العطاء، أي عطاؤه وافر. ١١- (العصرة): الملجأ. ١٢- (المحلل): المكان الذي يحل فيه. قال أبو شامة: أي الذي أظهر كان بهذه الصفات تشدّ إليه الرحال ويقتبس من فوائده، والسيب العطاء، وقد تقدّم، أي عطاؤه وافر، وصف الكهف بثلاث صفات وهي: أنه وافر العطاء، وأنه زكيّ وفي. وقال ابن القاصح: وظاهر البيت ثناء على (ابن عامر)، أخير الناظم عنه بأنه (كهفٌ) تأوي إليه الناس، وقوله (سَيْبُ جُودِهِ) أي زائد عطاء كرمه. وقيل (وَافِرٌ سَيْبُ جُودِهِ): أي صادق الوعد، (عَصْرَةٌ) أي ملجأ في وقت الشدة، وقيل (عَصْرَةٌ): أي منزلاً محل الضيف. ١٣- (يُفْتَلَا): من فليت الشعر بكسر الشين إذا تدبرته واستخرجت معانيه، وفليت شعر الرأس بفتح الشين إذا أخرجت ما فيه من المؤذي.

ذكر لام (هل وبل)

أَلَا بَلْ وَهَلْ تَرَوِي ثَمَّا ظَفْنِ زَنْبٍ سَمِرَ نَوَاهَا طَلَحَ ضُرٍّ وَمُبْتَلَى

قال صاحب اللآلئ: قدّم بـ ﴿هَلْ﴾، ﴿بَلْ﴾ في الترجمة، وعكس عن ذلك في البيت ليعطي كل واحد من الحرفين حظاً من التقدم والتأخير. فراجع الأبيات جيداً، والأمثلة سبق بيانها.

١- أدغم (الكسائي) في جميع الأحرف. قال الشاطبي: (فَأَدْغَمَهَا رَأَوْ).

٢- أدغم (حمزة) في (الثاء - السين - التاء) (وَأَدْغَمَ فَاضِلٌ وَقُوْرٌ ثَنَاءُ سَرَّ تَيْمًا).

تنبيه: كلمة (وَقُوْرٌ) فاصلة بين رمز (حمزة) والحروف التي يدغم فيها. قال أبو شامة: والواو في (وَقُوْرٌ) وفي (وَقَدْ حَلَا) فاصلة. وقال السخاوي: وفي هذا البيت شيء عجيب وهو أن (حمزة) أيضاً تيمي، وهو المراد بقوله (وَأَدْغَمَ فَاضِلٌ) فهذا من غاية اللطافة. وقال أبو شامة: (تيم) اسم قبيلة مستقلة من غير قريش، فقد وافق التضمين معنى لائفاً بالقارئ، أي ثنائه سرّ قومه ومواليه، والثناء ممدود، وإنما قصره في قوله (ثَنَاءُ). وقال شعلة: (وَأَدْغَمَ فَاضِلٌ): أي الذي أدغم هو الفاضل ذو الرزاة الذي سرّ ثنائه قبيلة (تيم)، والمراد به (حمزة)، لأنه تيمي مؤلى لهم.

٣- (خلاد) له الإظهار والإدغام في موضع النساء وهو: ﴿بَلْ طَبَعَ﴾.

قال الشاطبي: (وَبَلْ فِي النَّسَا خَلَّافُهُمْ بِخِلَافِهِ). قال الضباع: وإدغامه له طريق أبي الفتح

فارس، وإظهاره عنه طريق أبي الحسن بن غلبون.

٤- أدغم (أبو عمرو) ﴿هَلْ تَرَى مِنْ قُطُورٍ﴾ الملك. ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾ الحاقة. وأظهر في البواقي. (وفي هل تَرَى الإدغام حُبٌّ وَحُمْلًا) أي نقلا عن (أبي عمرو).

٥- أظهر (هشام) عند (النون والضاد) مطلقاً، وعند (الثاء) في الرعد خاصة، وذلك في قوله:

﴿أَمْ هَلْ نَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾، وأدغم في الباقي. قال أبو شامة: ولم يدغم أحد

الذي في الرعد، لأن (حمزة والكسائي) يقرآن: ﴿يَسْتَوِي﴾ بالياء، وهما أهل الإدغام، و(هشام) استثناه، لأنه يقرأه بالياء، وباقي القراء أهل الإظهار. قال الشاطبي:

وَأَظْهَرَ لَدَى وَاعٍ نَبِيلٍ ضَمَانَهُ وَفِي الرَّعْدِ هَلْ وَاسْتَوْفٍ لَا زَاجِرًا هَلَا
والواو في (وَاعٍ) و (وَاسْتَوْفٍ) فاصلة. قال الضباع: وبقي (نافع) وابن كثير وابن
ذكوان وعاصم) على الإظهار عند الجميع. وإليك معاني الكلمات: ١- (الظعن): السير
والانتقال من موضع لآخر. ٢- (السمير): المحدث المسامر ليلاً. ٣- (النوى): البعد. ٤-
(الطلح): من الطلوع الذي هو الإعياء، وأضافه إلى الضر لأنه منه نشأ. ٥- (الضر): ضد
النفع ٦- (المبتلي): المختبر. ٧- (الوقور): الرزين الحليم ٨- (الثناء): المدح. ٩- (تيمم):
قبيلة الإمام (حمزة) ١٠- (النبل): الجليل القدر ١١- (الضمان): الكفالة. وقال السخاوي
في معنى البيت السابق: أي لا تبد هذا السر إلا لمن يعيه وتثق بضمانه، وإن رأيت مَنْ
يروعك برعد وعيده عند ذكر شيء من ذلك فتجاهل واعتذر بقولك (هَلْ)، أي كن
كالمستفهم منه، واستوف هذه الغنيمة وهي الوصية التي أوصى بها غير محتاج فيها إلى
كلفة. وقال أبو شامة: وقوله (هَلَا): أي: واستوف جميع هذا الباب غير زاجر بهلا،
وهي كلمة يزجر بها الخيل، والمعنى: خذه بغير كلفة ولا تعب، لأنني قد أوضحت وقربته
إلى فهم مَنْ أَرَادَهُ. وقال ابن القاصح: استوف ما ذكرت لك من الفوائد غير زاجر بهـ
(هَلَا). وقال القاضي: استكمل فهم ما قلت لك بغير كلفة ولا عناء، لأنني فصلته غاية
التفصيل.

باب اتفاقهم في إدغام: ﴿إِذْ﴾ ﴿قَدْ﴾ ﴿بَلْ﴾ ﴿هَلْ﴾ (تاء التانيث)

قال صاحب اللآلئ: ولم يذكر ﴿قُلْ﴾ في ترجمة الباب مع: ﴿بَلْ﴾ و﴿هَلْ﴾، لكنه لما

دخل معهما في الحكم المذكور ألحقه بهما وكذلك قوله:

وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلًا
إلى آخر البيت غير داخل في الترجمة - أيضاً - إلا أنه ألحقه بما ترجم عليه لاجتماع
الجميع في الحكم. قال الشاطبي:

وَلَا خُلْفَ فِي الإِدْغَامِ إِذْ ذَلْ ظَالِمٌ

وَقَدْ تَيَّمَّتْ دَعْدٌ وَسِيمًا تَبَّيَلًا

وَقَامَتْ ثُرَيَّةٌ دُمَيْةٌ طَيِّبٌ وَصَفِيهَا

وَقُلْ بَلْ وَهَلْ رَاهَا لَبِيبٌ وَيَعْقِلًا

وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلًا

قال أبو شامة: هذا الباب ليس في (التيسير)، وهو من عجيب التبويب في مثل هذا
الباب، فإنه لم ينظم هذه القصيدة إلا لبيان مواضع خلاف القراء لا لما أجمعوا عليه، فإن
ما أجمعوا عليه أكثر مما اختلفوا فيه، فذكر ما أجمعوا عليه يطول، ولكن قد يعرض في بعض
المواضع ما يختلفون فيه وما يجمعون عليه، والكل من باب واحد، فينص على الجمع عليه
مبالغة في البيان، ولأن من هذا الباب ما أجمعوا على إظهاره في الأنواع كلها نحو: ﴿إِذْ قَالُوا

﴿قَدْ نَرَى﴾ ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ﴾ ﴿هَلْ يَصُرُونَا﴾ ﴿بَلْ قَالُوا﴾ ﴿بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾

﴿﴾، وما أجمعوا على إدغامه وما اختلفوا فيه، فلما ذكر المختلف فيه بقي الجمع عليه، وهو
منقسم إلى مدغم ومظهر، فنظم المدغم لقلته، فبقي ما عداه مظهرًا. وقال شعله: هذا الباب
ليس في (التيسير)، لأن البحث فيه لبيان الاختلاف لا الاتفاق. وقال ابن القاصح: إنما
احتاج إلى ذكر اتفاقهم في هذه الكلمات، لأنه قد وقع في بعضها اختلاف بين الرواة في
الكتب المبسوطة غير هذا القصيد، كإظهار دال ﴿قَدْ﴾ عند التاء نحو: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ﴾،

وتاء التانيث عند الدال ﴿أَنْقَلَتْ دَعْوًا﴾، ولا م ﴿بَلْ﴾ و﴿قُلْ﴾

عند الراء نحو: ﴿بَلْ رَزَقَكُمُ﴾، ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ﴾، ﴿قُلْ رَبِّي﴾ كل هذا نقل فيه الإظهار، ولما كان هذا ونحوه متفقاً على إدغامه في هذا القصيد نبه عليه بقوله:

وَلَا خُلْفَ فِي الْإِدْغَامِ إِذْ ذَلَّ ظَالِمٌ

أي لا خلاف بين القراء في إدغام ذال: ﴿إِذْ﴾ في الحرف الأول من: ١- (ذَلَّ) الذال نحو: ﴿إِذْ ذَهَبَ﴾ ٢- (ظَالِمٌ) الظاء ونحو: ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾. ونحو: ﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾ قال أبو شامة: ولم يقع في القرآن ﴿إِذْ﴾ عند التاء المثلثة، ولا عند الطاء المهملة.

وَقَدْ تَيَّمَتْ دَعْدٌ وَسِيماً تَبْتَلَا

ولا خلاف في إدغام دال ﴿قَدْ﴾ في الحرف الأول من كلمة: ١- (تَيَّمَتْ) التاء. نحو: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ﴾، ﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ﴾، ﴿فَمَا حَصَدْتُمْ﴾، ﴿كِدْتَ﴾ ٢- (دَعْدٌ) الدال. نحو: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا﴾. وإليك معاني الكلمات: ١- (تَيَّمَتْ): التعشق وهو الحب الشديد والمبالغة في الحب. ٢- (دَعْدٌ): اسم امرأة. ٣- (الوسيم): مشرق الوجه. ٤- (تبتل): انقطع.

وَقَامَتْ ثُرَيَّةٌ دُمَيْةٌ طَيْبٌ وَصَفِيهَا

أي لا خلاف في إدغام (تاء التانيث الساكنة) في الحرف الأول من:

- ١- (ثُرَيَّة) التاء نحو: ﴿فَمَا رِيحَتْ يَجْنُرُهُمْ﴾، ﴿غَرِبَتْ نَقَرُضُهُمْ﴾
- ٢- (دُمَيْة) الدال نحو: ﴿أَنْقَلَتْ دَعْوَا﴾، ﴿أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمْ﴾
- ٣- (طَيْب) الطاء نحو: ﴿وَقَالَتْ طَايِفَةٌ﴾، ﴿فَنَامَتَ طَايِفَةٌ﴾، ﴿وَكَفَرَتْ طَايِفَةٌ﴾، ﴿هَمَّتْ طَايِفَتَانِ﴾، ﴿وَدَّتْ طَايِفَةٌ﴾ والواو في (وَصَفِيهَا) فاصلة، وقد تكررت.

وَقُلْ بَلْ وَ هَلْ رَاَهَا لَيْبٌ وَيَعْقِلَا

أي ولا خلاف في إدغام لام ﴿بَلْ﴾ في الحرف الأول من:

١- (رَاهَا) الراء. نحو: ﴿بَلْ زَكَّرُ﴾ ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ﴾ ٢- (لَيْبٌ) اللام. نحو: ﴿بَلْ لَا تُكْرِمُونَ﴾ ولا خلاف في إدغام لام ﴿هَلْ﴾ في الحرف الأول من: ١- (لَيْبٌ) اللام. نحو: ﴿هَلْ لَكُمْ﴾ ﴿فَهَلْ لَنَا﴾ وأما ﴿هَلْ﴾ بعدها (راء) فلا يوجد في القرآن، ومثالها من خارج القرآن قول الشاطبي (وهَلْ رَاهَا)، (هل رأيتم). قال أبوشامة: واللام من ﴿قُلْ﴾ مثل لام ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ في الإدغام وذلك في نحو: ﴿قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ﴾ ﴿قُلْ لَا أَشْهَدُ﴾ ﴿قُلْ رَبِّي﴾ فيجوز أن يكون قصد ذلك في قوله:

وَقُلْ بَلْ وَهَلْ رَاهَا لَيْبٌ وَيَقْلًا

أي لام هذه الكلمات الثلاث تدغم في مثلها وفي الراء، ويجوز أن يكون لم يقصد ذلك وإنما وقع منه كلمة (وَقُلْ) تميمًا للنظم، كما وقع مثل ذلك في كلم عديدة من هذه القصيدة، وهذا الوجه هو الظاهر، لأن الباب معقود فيما اتفق عليه من إدغام ما سبق الخلاف فيه، والذي سبق ذكره من اللامات المختلف فيها هو لام ﴿بَلْ﴾، ﴿هَلْ﴾، ولم يجمع هذا الباب ذكر جميع ما اتفق عليه، ولهذا لم يذكر ﴿قُلْ﴾ في ترجمة الباب. ومعنى الدمية: الصورة من العاج، عني بها امرأة اللبيب العاقل. وقال ابن القاصح: والمعنى: هل يرى هذه الحسناء عاقل ويثبت عقله؟

وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلًا
قال أبو شامة: لمَّا ذكر أن الذال من ﴿إِذْ﴾ والذال من ﴿قَدْ﴾ و(تاء التانيث) و(اللام) من ﴿بَلْ﴾ و﴿هَلْ﴾ تدغم كل واحدة في مثلها، خاف أن يظن أن ذلك مختص بهذه الكلمات، فتدارك ذلك بأن عمم الحكم وقال: كل مثليين التقيما وأولهما ساكن فواجب إدغامه في الثاني لغة وقراءة، سواء كان ذلك في كلمة نحو: ﴿يَذْرِكُمْ﴾ أَلَمَوْتُ النساء.

﴿يُوجِّهُهُ﴾ النحل. أو في كلمتين نحو ما تقدّم. قلتُ وفي نحو قوله: ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾ ﴿فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ﴾ ﴿أَذْهَبَ بِكُنْتِي﴾ ﴿أَضْرِبْ بَعْصَاكَ الْحَجَرَ﴾

﴿أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ﴾ ﴿عَفَّوْا وَقَالُوا﴾ ﴿عَصَوْا وَكَانُوا﴾ ﴿ءَاوُوا وَنَصَرُوا﴾

ثم قال أبو شامة: ولا يخرج من هذا العموم إلا حرف المد نحو: ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا﴾ ﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾ ﴿فِي يَتَمَّى الْنِسَاءَ﴾ ﴿الَّذِي يُوسُوسُ﴾ فإنه بمدّ عند القراء ولا يدغم. قال السمين: فقلوه: (عند القراء) إنما يوهم أنه عند غيرهم ليس كذلك، وليس كذلك، بل القراء وغيرهم من النحاة واللغويين في ذلك سواء. قال أبو علي الأهوازي في كتابه الكبير المسمّى بـ (الإيضاح): المثلان إذا اجتمعا وكانا واوين، قبل الأولى منهما ضمة، مثل: ﴿ءَامَنُوا وَكَانُوا﴾ أو ياءين، قبل الأولى منهما كسرة مثل: ﴿فِي يُوسُفَ﴾ ﴿فِي يَتَمَّى الْنِسَاءَ﴾، فإنهم أجمعوا على أنهما يمدان قليلاً ويظهران بلا تشديد ولا إفراط في التليين، بل بالتجويد والتليين، وعلى هذا وجدت أئمة القراءة في كل الأمصار، ولا يجوز غير ذلك، فمن خالف هذا فقد غلط في الرواية وأخطأ في الدراية. فأما (الواو) إذا انفتح ما قبلها وأتى بعدها واو من كلمة أخرى فإن إدغامها حيثئذ إجماع مثل: ﴿عَفَّوْا وَقَالُوا﴾ ﴿عَصَوْا وَكَانُوا﴾ ﴿ءَاوُوا وَنَصَرُوا﴾، ﴿ثُمَّ اتَّقَوْا وَعَامَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا﴾. قال أبو شامة: وذكر - أي أبو علي الأهوازي - أن بعض شيوخه خالف في هذا. قال أبو شامة: وقرأت في حاشية نسخة قرئت على المصنف قوله: (مُتَمَثَّلًا): يريد متشخصاً لا هوائياً، واحترز بهذا عن (الياء والواو) إذا كانتا حرف مدّ. قلت: وهذا احتراز فيه بُعد من جهة أن (مُتَمَثَّلًا) غير مشعر بذلك إذا أطلق، لكن إذا كان الأوّل منهما (هاء سكت) وذلك في قوله: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ﴾ ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ﴾ الحاقة. ففيه لكل القراء من أثبت (الهاء) وجهين: الأوّل: (الإظهار): وهو الأفضل والأرجح، وكيفية: أن تقف على (الهاء) من ﴿مَالِيَّةٌ﴾ وقيفة لطيفة حال الوصل من غير قطع نفس، لأنها هاء سكت. الثاني: (الإدغام): وهو أن تدغم هاء ﴿مَالِيَّةٌ﴾ في هاء ﴿هَلَكَ﴾.

قال الضباع: وإلى ذلك أشار صاحب كنز المعاني بقوله مقيداً كلام الناظم:

وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسْكَنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثَّلًا
لدى الكل إلا حرف مدّ فآظهرن كـ قَالُوا وَهُمْ فِي يَوْمٍ وَاَمَدَدِهِ مَسْجَلًا

لكلٍ وإلا هاء سكت — مَالِيَّةٌ ففيه لهم خلف والإظهار فُضُّلاً
 بسكت وأدغم إن نقلت كِنْيَةً لورش وإن سَكَنْتَ أظهر كما خلا
 قال أبو شامة: وإن كان الحرفان في كلمة واحدة مختلفين إلا أنهما من مخرج واحد نحو:
 ﴿حَصَدْتُمْ﴾ ﴿عُدْتُمْ﴾ ﴿طَرَدْتُمْ﴾، فالإدغام لكونهما من مخرج واحد في كلمة
 واحدة، ذكره الشيخ في شرحه - يريد السخاوي-.

البيان والتفصيل والإيضاح ل (باب حروف قربت مخارجها)

(استدراك أبي شامة): هذه العبارة من الناطم وسبقه إليها غيره، وإنما ذكر (صاحب التيسير) ما في هذا الباب في فصل، وكذا الباب الذي بعده في فصل آخر، وفي هذه العبارة بحث، وذلك أن جميع ما سبق هو إدغام حروف قربت مخارجها، فما وجه اختصاص ما في هذا الباب بهذه العبارة؟ ولو كان زادها لفظ (آخر)، فقال: (باب حروف آخر قربت مخارجها) لكان حسناً، ووجه ما ذكره أن الذي سبق هو كما نبهنا عليه في أول الباب: إدغام حرف عند حروف متعددة من كلمات، والذي في هذا الباب هو إدغام حرف في حرف كـ الباء في الفاء، وعكسه في عكسه، واللام في الذال، والذال في التاء، والراء في اللام، والباء في الميم،..... إلخ) فكأنه نزل ما في هذا الباب منزلة فرش الحروف من أبواب الأصول لقلة حروفه ودوره، أي باب حروف متثورة في مواضع مخصوصة. قال ابن القاصح: والمذكور في هذا الباب ثمانية أحرف: (الباء) (واللام) (والفاء) (والذال) (والتاء) (والراء) (والنون) (والذال) وقد قدّم الكلام في (الباء) .

أدغم مدلول (قَدْ رَسَا حَمِيداً) وهم (خلاد والكسائي وأبو عمرو) بـاء الجزم في (الفاء) وهي في (خمسة) مواضع، فراجع الأبيات جيداً، والأمثلة سبق بيانها، وعبر الناظم عن خلاد (خلاد) بقوله (قاصداً ولأ) لأن (خلاداً) له الخيار في موضع الحجرات بين الإظهار أو الإدغام.

قال أبو شامة: (وقاصداً) حال، والولاء بالفتح النصر، أي (قاصداً) بالتخيير نصر الوجهين المخيرَ فيهما. قال الضباع: وبهذا التخيير عنه قال أبو الفتح فارس، وذهب أبو الحسن بن غلبون إلى إدغامه عنه قولاً واحداً. وقال أبو شامة: وعبر عن الخلاف بلفظ التخيير إذ لا مزية لأحد

الوجهين على الآخر، فأنت فيه مخير، لأن الكل صحيح. ومثله ما تقدم في سورة الفاتحة:

..... وَقَالُوا بِنَحْيِرِهِ جَلًّا

وهذه عبارة صاحب التيسير هنا فإنه قال: وخير (خلاد) في: ﴿وَمَنْ لَمْ يَنْبُ فَأُولَئِكَ﴾ الحجرات. وأظهر ذلك الباقون. قال أبو شامة: وأثنى على الإدغام بأنه (قد رسا حميدا): أي ثبت محموداً خلافاً لمن ضعفه هنا. وقال القاضي: ومعنى (رسا): رسخ وثبت. وقال السمين: وإنما أشار بذلك إلى الرد على من وهن هذه القراءة، يعني أن نقلها صحيح ثابت مستقر.

وقال أبو شامة: وقال (وإِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ): لأن الباء غير المجزومة لم تدغم إلا رواية شاذة عن (أبي عمرو). قلت: ولكي لا تدغم الباء في الفاء في نحو: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَشَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ البقرة. ونحو: ﴿فَأَتَتْ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ البقرة. قال أبو شامة: أضاف الباء إلى الجزم الداخل عليها، أراد الباء المجزومة، وهي في خمسة مواضع، أما ثلاثة منها فالباء فيها مجزومة بلا خلاف عند النحويين:

- ١- ﴿وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ النساء.
- ٢- ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ الرعد. ٣- ﴿وَمَنْ لَمْ يَنْبُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ الحجرات. والموضعان الآخران الباء فيهما مجزومة عند الكوفيين دون البصريين، وهما:
- ١- ﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُؤْكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ الإسراء.
- ٢- ﴿قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾ طه. فلاجل الاختصار

سمى الكل جزماً، واختار قول الكوفيين، والبصريون يسمون نحو هذا وقفاً، فلو عبر عن الكل بالوقف لكان خطأ، لأن أحداً لم يقل في الثلاثة الأولى إنها موقوفة، والاختصار منه أن ينص على كل ضرب باسمه وصفته، والباء في قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ فَمَنْ﴾ فَاذْهَبَ فَإِنَّ ساكنة للبناء على الأمر، وإطلاق الجزم على السكون قال به بعض المحققين في مصنفاتهم.

-أدغم مدلول (سَلَمُوا) وهو (أبو الحارث) اللام المجزومة من: ﴿يَفْعَلُ﴾ في ذال ﴿ذَلِكَ﴾ وهو في (سته) مواضع فراجع الأبيات جيداً، والأمثلة سبق بيانها. قال أبو شامة: فإن لم يكن ﴿يَفْعَلُ﴾ مجزوماً لم يدغم نحو: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ البقرة. وقال الضباع: وقيد بالجزم احترازاً من المرفوع نحو: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ﴾ إذ لا خلاف في إظهاره. وقال أبو شامة: وقوله (سَلَمُوا): أي سلموه من الطعن بما احتجوا له به.

-أدغم مدلول (رَاعُوا) وهو (الكسائي) الفاء المجزومة في (الباء) في موضع سبأ في قوله: (يَخْضِفُ بِهِمُ الْأَرْضُ) قال أبو شامة: (يَخْضِفُ بِهِمُ) في سبأ، (رَاعُوا) إدغامه، أي راقبوه فقرؤوا به ولم يلتفتوا إلى مَنْ رَدَّهُ. وقال صاحب اللآلئ: فنبه بقوله (رَاعُوا) على مراعاة أهل الأداء وقراءتهم به، وترك التفاتهم على مَنْ أنكر إدغامه. وعلم أن الناظم أراد الفاء المجزومة، لأنه معطوف على:

وَمَعَ جَزْمِهِ يَفْعَلُ — ذَلِكَ سَلَمُوا

فإن تحركت الفاء فلا يدغم نحو: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾ الأنبياء. قال أبو شامة: ومعنى (وَشَدًّا تَقْلًا): أي شد إدغام هذين الحرفين عند أهل النحو فهم يضعفونه. وقال ابن القاصح: أي شد إدغام هذين الحرفين عند النحاة لا القراء، لأن الشاذ عند القراء ما لم يتواتر، وهذان تواترا، والشاذ عند النحاة ما خرج عن قياسه أو ندر. وقال الضباع: وقوله (وَشَدًّا تَقْلًا): تعليل لقوة الإظهار فيهما على مقابله، ولكن لا حاجة إليه، لأن القراءة سنة متبعة.

- قرأ مدلول (شَوَاهِدُ حَمَادٍ) وهم (حمزة والكسائي وأبو عمرو) بإدغام (الذال) في (الطاء) في كلمتين فراجع الأبيات جيداً. قال أبو شامة: وقوله (شَوَاهِدُ حَمَادٍ): أي شواهد قارئ كثير الحمد. وقال السمين: أي أدلة رجل عالم كثير الحمد، لأن الدليل شاهد بصحة المدعي والأدلة ما تقدم ذكره من المشاركة في المخرج والصفة.

- قرأ مدلول (حَلَالُهُ شَرْعُهُ) وهم (أبو عمرو وهشام وحمزة والكسائي) بإدغام (الطاء) في (الطاء) في: ﴿أَوَرِثْتُمُوهَا﴾ فراجع الأبيات جيداً. قال أبو شامة: ومعنى (شَرْعُهُ) أي طريقته. قال السمين: وأشار بحلاوته إلى صحته، وأنه عذب سائق غير مكروه لحفة لفظه، وإذا خف

اللفظ عذبت طريقته وسهل على الالفاظ به كما تسهل الطريق اللينة على سالكها.
 -قرأ مدلول (طال) وهو (دوري البصري) بخلاف، ومدلول (يَذْبُلُ) وهو (السوسي) قولاً
 واحداً بإدغام (الراء) المجزومة في (اللام) فراجع الأبيات جيداً، والأمثلة سبق بيانها.
 قال الضباع: أطلق الناظم هذا الخلاف عن (الدوري) تبعاً لصاحب (التيسير) وشيخه أبي
 الحسن بن غلبون، وقرأه الداني على عبد العزيز بن جعفر الذي هو طريق (التيسير)
 بالإدغام فليعلم. قال أبو شامة: (وَيَذْبُلُ): اسم جبل، أي طال الإدغام في شهرته، (وَيَذْبُلُ):
 أي علا، خلافاً لما قاله النحاة. وقال صاحب اللآلي: ونبه بقوله (طال يَذْبُلُ): على
 شهرة الإدغام، وذلك أن يذبل جبل معروف، و(طال) من قوله: طاولني كذا فطلتـه، كأن
 الإدغام طاول الجبل المذكور وطاله، أي كان أطول منه يشير إلى شهرته. قلت: أو اصبر
 صبراً ثابتاً كتبات الجبال.

وقال الشيخ إيهاب فكري: وفيه إشارة إلى ذبول الحكم الطويل إذا وقع فيه الاختلاف.

قال السمين: وتسمّح بقوله: (جَزْماً) لأن من جملة ذلك قوله: ﴿أَنْ أَسْكُرَ لِي﴾

﴿فَأَغْفِرَ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ وهذا وقف لا جزم. قال أبو شامة: وإلى هنا تم كلام الناظم في
 الإدغام، فيؤخذ للباقيين بالإظهار في جميع ذلك، ثم عبّر في المواضع الباقية من هذا الباب
 بالإظهار فيؤخذ للمسكوت عنه بالإدغام.

وَيَسْ أَظْهَرَ عَنْ فَتَى حَقُّهُ بَدَأَ وَتَ وَفِيهِ الْخُلْفُ عَنْ وَرْشِهِمْ خَلَا
 أظهر نون ﴿يَسْ﴾ عند وصلها بـ ﴿وَالْقُرْآنَ﴾، وكذلك عند وصل ﴿تَ﴾

بـ ﴿وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ مدلول (عَنْ فَتَى حَقُّهُ بَدَأَ) وهم (حفص وحزمة وابن كثير
 وأبو عمرو وقالون). قال ابن القاصح: (وَنُونٌ) معطوف على قوله (وياسين أظهر):
 يعني: أن الذين أظهروا ﴿يَسْ﴾ ١ ﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمِ﴾ أظهروا ﴿تَ﴾ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ
 ﴿ثُمَّ قَالَ (وَفِيهِ الْخُلْفُ عَنْ وَرْشِهِمْ خَلَا): يعني: في ﴿تَ﴾ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ عَنِ
 (ورش) وجهان: الإظهار والإدغام. قال الضباع: والأول أشهر وعليه الأكثر. وتعيّن
 للباقيين الإدغام فيهما.

(استدراك أبي شامة): وكان ينبغي أن يذكر النون من هذه الحروف في باب أحكام النون الساكنة والتنوين، لأنه منه وفرع من فروعها، وإنما ذكره هنا لأجل صاد مريم، لثلاثا يتفرق عليه ذكر هذه الحروف، ولم يذكرها صاحب التيسير إلا في مواضعها من السور، ومعنى قوله (خلا) أي مضى. ووجه الإدغام في ذلك ظاهر، قياساً على كل نون ساكنة قبل واو على ما سيأتي في الباب الآتي، ووجه الإظهار أن حروف الهجاء في فواتح السور وغيرها حقها أن يوقف عليها مبيّناً لفظها، لأنها ألفاظ مقطّعة غير منتظمة ولا مركبة، ولذلك بنيت ولم تعرب.

قرأ مدلول (حَرَمِيّ نُصْرٍ) وهم (نافع وابن كثير وعاصم) بإظهار (الدال) من هجاء حرف الصاد في: ﴿كَهَيْعَصَ﴾ في ذال: ﴿ذَكَرْ رَحْمَتِ﴾. و (الدال) عند (الثاء المثلثة) من ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ﴾ ١٤٥ آل عمران. و (الثاء) عند (الثاء) من ﴿لَيْسَتْ﴾ كيفما وقع فرداً وجمعاً، فالفرد بضم الثاء وفتحها: ﴿لَيْسَتْ﴾، والجمع نحو: ﴿لَيْسَتْ﴾.

وقال الشاطبي (صَادَ مَرِيْمَ): ليحترز عن: ﴿صَّ وَالْقُرْمَانِ ذِي الذِّكْرِ﴾. ولا خلاف في إظهارها من ﴿صَّ وَالْقُرْمَانِ ذِي الذِّكْرِ﴾، فلهذا ميّزها منها بقوله (صَادَ مَرِيْمَ).

قال أبو شامة: قوله ﴿لَيْسَنَا﴾ فهو وإن كان جمعاً إلا أنه ليس فيه ثاء، والمدغم إنما هو (الثاء) عند (الثاء)، لأن المثال الذي ذكره كذلك وهو: ﴿لَيْسَتْ﴾، ثم قال (الْفَرْدَ وَالْجَمْعَ): يعني من هذا اللفظ دون غيره، والمراد بقوله (وَصَلَّ): أي وصل هذه الجملة إلينا بالإظهار، والضمير في (وَصَلَّ) عائد على لفظة (حَرَمِيّ نُصْرٍ)، لأنه مفرد دالّ على مثني كما سبق تقريره في الرموز، فهو كقوله في موضع آخر وهو فرش حروف سورة الأعراف: وَأَوْ أَمِنَ الْإِسْكَانَ حَرَمِيَّةُ كَلَا

ولا تكون على الألف في (وَصَلَّ) ضمير تثنية، لأن القارئ ثلاثة لا اثنان، فلم يبق إلا أن تكون الألف للإطلاق. وقال صاحب اللآلئ: فأخبر أن (حَرَمِيّ نُصْرٍ) ينصر قراءته بصحة النقل وقوة الحجة، و (وَصَلَّ) الإظهار أيضاً، أي نقله في ﴿لَيْسَتْ﴾ مسنداً إلى ضمير المتكلم والمخاطب المفرد، وإلى ضمير الجماعة المخاطبين.

قرأ مدلول (فَازَ) وهو (حمزة) بإظهار (النون) من سين عند (الميم) في قوله: ﴿طَسَّرَ﴾ أول الشعراء والقصص، و(فَازَ) بالإظهار عند الميم. قال السخاوي: وإنما قال (فَازَ) لأنه أظهر على الأصل، ولأن حروف الهجاء مبنية على قطع بعضها من بعض.

وقال صاحب اللآلئ: وأشار بقوله (فَازَ) إلى فوز الإظهار ونجاته من طعن الطاعن واعتراض المعارض حيث صح نقلاً وقوى حجة. وقال ابن القاصح: وقوله (وطا سين عند الميم): احترز به من ﴿طَسَّرَ تِلْكَ عَيْنُكَ﴾ أول النمل، فإنها مخففة لكل كما سيأتي. وقال القاضي: قد اتفق القراء على إخفاء نون ﴿طَسَّرَ﴾ عند التاء من ﴿تِلْكَ﴾ أول النمل.

(استدراك أبي شامة): وكان الترتيب أن يذكر هذه الترجمة عقيب ترجمة أولئك لتناسب الجمع، غير أن ﴿وَمَنْ رُِدَّ ثَوَابٌ﴾ لما اشتركا في رمز (حِرْمِي نَصْبٍ) مع ﴿كَهَيْعَصَ﴾ أتبعهما به. ثم عاد إلى ما يناسب حروف التهجي المذكورة - قرأ مدلول (عَاشَرَ دَغْفَلًا) وهما (حفص وابن كثير) بإظهار (الذال) الساكنة عند (التاء) فراجع الأبيات جيداً، والأمثلة سبق بيانها. وقلنا (الذال) الساكنة عند (التاء) لنخرج الذال المتحركة نحو: ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْقَةَ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ الذاريات. قال السخاوي: وقوله (عَاشَرَ دَغْفَلًا): أي عاشر زمناً خصباً، يشير إلى سعة الاحتجاج والتمكن فيه. وقال أبو شامة: يقال: عيش دغفل أي واسع وعام (دغفل): أي مخصب، يشير إلى ظهور الإظهار وسعة الاحتجاج له.

(استدراك أبي شامة): ولا مانع من توهم أن إظهار ﴿أَخَذْتُمْ﴾، ﴿أَخَذْتُمْ﴾ - (فَازَ)، ثم قال: (وفي الأفراد عَاشَرَ دَغْفَلًا) (حفص وابن كثير) والواو فصل.

قرأ مدلول (هُدَى بَرٍ قَرِيبٍ) بخلفهم وهم (البيزي وقالون وخلاد) بخلاف عنهم بإظهار أو إدغام باء ﴿أَرْكَبَ﴾ في ميم ﴿مَعْنًا﴾ هود. قال الضباع: الخلاف المذكور عن (البيزي وقالون وخلاد) في هذه الكلمة مرتب لا مفرع، لأن الداني قرأ - (خلاد) على أبي الفتح فارس بالإدغام، وعلى أبي الحسن بن غلبون بالإظهار، وقرأ - (قالون) بعكس ذلك، وأخذ - (البيزي) بإدغامه من طريق النقاش التي هي طريق التيسير، وبإظهاره من غيره. ووصف الشاطبي الإظهار بأنه هدى قارئ ذي بر متواضع، فأشار إلى رشد من قرأ بذلك، واتصافه بالبر، وبقریب إلى اتصافه بالتواضع. وقرأ مدلول (كَمَا ضَاعَ جَا) وهم: (ابن عامر

وخلف وورش) بالإظهار قولاً واحداً. قال أبو شامة: وقوله (ضَاعَ): أي انتشر واشتهر، من ضاع الطيب إذا فاحت رائحته.

-قرأ مدلول (لَهُ دَارٌ جَهْلًا) وهم (هشام وابن كثير وورش) بإظهار (الثاء) عند (الذال) قولاً واحداً في: ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾ الأعراف. وقال الناظم عن قراءة الإظهار (لَهُ دَارٌ جَهْلًا): فـ(دار) فعل أمر، والناظم إنما صحح ما ذكره، وكأنه يقول: إذا قرأت لـ (عاصم) بالإدغام على ما ذكرته، وأنكر ذلك عليك من جهل هذه الطريقة الصحيحة لجهله روايتها وبصحتها، فداره القول وقُلْ له: إن هذه الرواية هي التي روايتها وصحت عند مَنْ قرأت عليه. و(قالون) له الإظهار والإدغام، حيث قال الشاطبي: (وَقَالُونَ ذُو خُلْفٍ). قال الضباع: واختلف فيه عنه - أي عن (قالون) - بين الإظهار وبه قرأ له الداني على أبي الحسن بن غلبون، والإدغام وبه قرأ له على أبي الفتح فارس.

س: ولماذا ذكر الناظم (قالون) باسمه الصريح وقد رمز قبله بـ (لَهُ دَارٌ جَهْلًا)؟
ج: قال أبو شامة: قد تقدّم في شرح الخطبة أنه إنما سُمِّيَ (قالون) هنا بعد الرمز، لأنه يذكر الخلف له، كأنه مستأنف مسألة أخرى، كقوله في فرش حروف سورة يونس:

وَبَصُرَ وَهُمْ أَذْرَى وَبِالْخُلْفِ مُثَلًّا
ولهذا قال (وَقَالُونَ ذُو خُلْفٍ) بالرفع، لأنه خبر، (وَقَالُونَ) مبتدأ، ولو عطف (قالون) على ما قبله لقال: (ذا خلف) نصباً على الحال، يعني لـ (قالون) خلاف في الثاء من ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾. وقرأ الباقون وهم (أبو عمرو وابن ذكوان وعاصم وحمة والكسائي) بالإدغام.

(استدراك أبي شامة): ﴿يَلْهَثُ﴾ موضعان في الأعراف، ﴿فَشَلُّهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ﴾
إِنْ تَحِمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتَرُكْهُ يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾ الخلاف في الثاني منهما، والأول لا خلاف في إظهار ثائه، فكان ينبغي أن يقيده كما قيد صاد مريم، فإن قلت (الثاء) لا تدغم في الهمزة فلهذا اغتفر أمرها، قلت: والدال لا تدغم في الواو فهلاً اغتفر أمرها؟ انتهى.
قال الجعبري: فإن قلت هلاً قيد ﴿يَلْهَثُ﴾ بالثاني ليخرج الأول كما قيد: (صَادَ مَرِيَمَ) قلت: بين الثاء والهمزة بعد، فرفع وهم الإدغام، بخلاف الدال والواو.

﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ آخر البقرة. اعلم أن (ابن عامر وعاصمًا) يقرآن بضم الباء كما سيأتي في موضعه، والباقون من القراء يقرءون بجزم الباء، ثم انقسموا، فمنهم من أظهر الباء، ومنهم من أدغم. وإليك البيان: (ابن كثير) له الإظهار وله الإدغام. قال الشاطبي: (يُعَذِّبُ دَنَا بِالْخُلْفِ). قال الضباع: لكن نَبَّه صاحب النشر على أن الإدغام لـ (ابن كثير) ليس من طريق هذا النظم وأصله، فينبغي الاقتصار له على الإظهار. وقال صاحب الكنز:

يُعَذِّبُ دَنَا بِالْخُلْفِ جَوْدًا وَمُوبِلًا ولا خلف إذ الإظهار في النشر أعمالا
ومعنى (دَنَا): أي قرب. وقرأ مدلول (جودًا) وهو (ورش) بالإظهار. قال الشاطبي: (يُعَذِّبُ دَنَا بِالْخُلْفِ جَوْدًا). قال أبو شامة: والجود المطر الغزير (وَمُوبِلًا) قد استعمل فعله في الأنعام

..... وَأَكْسِرِ أَلْهَا حَمَى صَوْبِهِ بِالْخُلْفِ دَرًّا وَأَوْبِلًا
فالجود بفتح الجيم هو المطر الغزير، والوايل هو المطر الغزير، من أويل المطر إذا اشتد وقعه.
- وقرأ الباقر بالإدغام، إلا (ابن عامر وعاصم) فإنهما يقرآن بالرفع، وقد نبّهنا على ذلك.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

أسئلة حول باب: (الإدغام الصغير) و(حروف قربت مخارجها)

س: مَنْ قرأ بالإدغام في جميع حروف ذال (إذ)؟

س: يَبَيِّنُ أحكام الراوي (ابن ذكوان) في حروف دال ﴿قَدْ﴾؟

س: يَبَيِّنُ أحكام القارئ (ابن عامر) في حروف تاء التانيث؟

س: يَبَيِّنُ أحكام القارئ (حمزة) و(أبي عمرو) في حروف (هل وبل)؟

س: مَنْ أدغم (الباء) المجزومة في (الفاء)؟

س: مَنْ أدغم (اللام) المجزومة في (ذال) ﴿ذَلِكَ﴾؟

س: ما حكم الإظهار والإدغام في الكلمات التالية للقراء السبعة:

﴿نَخِيفَ بِهِمْ﴾ ﴿عُذْتُ﴾ ﴿قَبَذْتُهَا﴾

﴿أَوْرِثْتُمُوهَا﴾ ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ ﴿يَسَّ﴾ ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ ﴿٢﴾

﴿تَ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ ﴿١﴾ ﴿كَهَيْعَاصَ﴾ ﴿١﴾ ﴿ذَكَرْ رَحْمَتِ﴾

﴿لَيْثُ﴾ ﴿طَسَمَ﴾ ﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾

﴿أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾ ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ آخر البقرة.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(باب أحكام النون الساكنة والتنوين)

قال الجعبري: قيد النون بالسكون لتخرج المتحركة، وأطلق التنوين لأن وضعه الإسكان، ونص عليه وإن كان نوناً لمخالفته وفقاً وكتابة. وقال الضباع: أكثر مسائل هذا الباب إجماعية، وإنما ذكره هنا لكثرة دور مسائله والاختلاف في بعضها، وقسم أحكامه كأكثر الأئمة: إدغام بلا غنة، وبها، وإظهار، وقلب، وإخفاء.

س: ما المناسبة في ذكر هذا الباب بعد باب الإظهار والإدغام؟

ج: قال صاحب اللآلي: لما افتتح الأبواب المنقضية بترجمة باب (الإظهار والإدغام) أتبعه بما يناسب الترجمة، ثم أتبع ذلك (باب أحكام النون الساكنة والتنوين) لاشتمال أحكامهما على الإظهار والإدغام، وأخر ذكر أحكامهما وإن كان ذكرهما في الكتاب العزيز متقدماً لاشتمال أحكامهما على زيادة لم تقع في الترجمة المذكورة. وقال ابن القاصح: هذا الباب أيضاً من إدغام حروف قربت مخارجهما، وأحكام جمع حكم، وإنما جمع لأن للنون الساكنة والتنوين هنا أحكاماً من (الإظهار والإدغام والقلب والإخفاء).

س: ما معنى التنوين؟ ولماذا جمع الناظم بينه وبين النون؟

ج: التنوين: نون ساكنة أيضاً، وإنما جمع بينهما في الذكر، لأن التنوين اسم لنون ساكنة مخصوصة، وهي التي تلحق الكلمة ولا إثبات لها في الوقف ولا في الخط.

وَكُلُّهُمْ التَّنْوِينَ وَالتُّنُونَ أَذْغَمُوا	بَلَا غَنَّةٍ فِي الْلَامِ وَالرَّاءِ لِيَجْمُلَا
وَكُلٌّ يَنْمُو أَذْغَمُوا مَعَ غَنَّةٍ	وَفِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ ذَوْنَهَا خَلْفَ تَلَا
وَعِنْدَهُمَا لِلْكُلِّ أَظْهَرَ بِكَلِمَةٍ	مَخَافَةَ إِشْبَاهِ الْمُضَاعَفِ أَثْقَلَا
وَعِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ لِلْكُلِّ أَظْهَرَا	أَلَا هَاجَ حُكْمَ عَمَّ خَالِيَهُ غُفْلَا
وَقَلْبُهُمَا مِمَّا لَدَى الْبَاءِ وَأَخْفِيَا	عَلَى غَنَّةٍ عِنْدَ الْبَوَاقِي لِيَكْمُلَا

س: بين أحكام النون الساكنة والتنوين في الأبيات السابقة؟

ج: قال القاضي: وأحكامها أربعة وهي:

(١) الإظهار. (٢) الإدغام. (٣) القلب. (٤) الإخفاء.

ثم الإدغام يكون بغنة في موضع، وبعدها في موضع، ومختلف فيها في مواضع، وسيأتي جميع ذلك، ولأجل هذه الأحكام الزائدة على ما مضى أفرد لهما باباً. والمعنى: أن كل القراء

السبعة أدغموا التنوين والنون الساكنة المتطرفة في اللام والراء بلا غنة نحو: ﴿هَذَى لَتَنَتَيْنِ﴾، ﴿ثَمَرَوْ زِدْقًا﴾، ﴿وَلَكِنْ لَا نَعْلَمُونَ﴾، ﴿مِنْ رَيْهِمْ﴾. قال أبو شامة: والضمير في (لِيَجْمَعُلَا) للام والراء، أو التنوين والنون، ولم يقيد النون في نظمه بالسكون اجتزاء بذكر ذلك في ترجمة الباب. وقال القاضي: وكل القراء أدغموا النون الساكنة والتنوين مع الغنة في حروف (ينمو) نحو: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾، ﴿وَبَرَقُ يَجْعَلُونَ﴾، ﴿مِنْ ثَوْرٍ﴾، ﴿يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ﴾، ﴿مِمَّنْ مَنَعَ﴾، ﴿مِنْ وَالٍ﴾، ﴿غَشَوَتْ وَلَهُمْ﴾. إلا أن (خلفاً) عن (حمزة) أدغم النون الساكنة والتنوين في (الواو والياء) بلا غنة.

وَكُلُّ يَنْمُو أَدْعُمُوا مَعَ غُنَّةٍ وَفِي الْوَاوِ وَالْيَا ذُوئُهَا خَلْفٌ تَلَا
قال أبو شامة: ويستثنى مما نسبته في هذا البيت إلى الكل وإلى (خلف) ماسبق ذكره من نوني

﴿يَسَ﴾ ① ﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾، ﴿تَ وَالْقَلَمَ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾. قال السخاوي: واعلم أن حقيقة ذلك في (الواو والياء) إخفاء لا إدغام، وإنما يقولون له إدغام مجازاً وهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يقي الغنة، لأن ظهور الغنة يمنع تمحض الإدغام إلا أنه لابد من تشديد يسير فيهما وهو قول الأكابر، وقالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنة، والنون تحول مع (الواو والياء) غنة مخففة غير مدغمة لأنها لو أدغمت لم تثبت الغنة. قال القاضي: ثم أمر بإظهار النون الساكنة لجميع القراء إذا وقع بعدها ياء أو واو في كلمة واحدة، فالياء في كلمتي: ﴿الذُّنْيَا﴾ و﴿بُنَيْنٌ﴾، والواو في كلمتي: ﴿صَوَّانٌ﴾ و﴿قَوَّانٌ﴾. فضمير (وَعِنْدَهُمَا): يعود على (الواو والياء) المذكورين في البيت قبله فلا يدخل التنوين في ذلك، لأنه لا يكون إلا آخر الكلمة، ثم علل وجوب إظهار النون عند ملاقاتها الواو أو الياء في كلمة واحدة بقوله: (مَخَافَةَ إِشْبَاهِ الْمُضَاعَفِ أَثْقَالًا). والمعنى: إذا وقع بعد النون الساكنة واو أو ياء في كلمة واحدة وأدغمت النون في الواو أو الياء، فإنه يشبه المضاعف الذي يدغم فيه الحرف في مثله فيصير لفظ ﴿صَوَّانٌ﴾، صَوَّانٌ، ولفظ ﴿قَوَّانٌ﴾ قَوَّانٌ، ولفظ ﴿بُنَيْنٌ﴾ بُيَّانٌ، ولفظ ﴿الذُّنْيَا﴾ ذُبَّانٌ. وحينئذ يلتبس على السامع فلا يدري ما أصله النون وما أصله التضعيف، فأبقيت النون مظهرة مخففة أن يشبه المضاعف في كونه ثقیلاً، والمضاعف هو الذي في جميع تصريفاته يكون أحد حروفه الأصول مكرراً نحو: حَيَّانٌ وريَّانٌ. ثم ذكر أن النون الساكنة والتنوين أظهرتا للقراء السبعة إذا كان بعدهما أحد حروف الخلق سواء

كان ذلك في كلمة أو في كلمتين، و(حروف الحلق هي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء) نحو:

﴿وَيَتَوَكَّرُ﴾ ليس غيره ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ ﴿كُلُّ ءَامَنَ﴾
 ﴿يَنْهَوْنَ﴾ ﴿مَنْ هَاجَرَ﴾ ﴿جُرْفٍ هَارٍ﴾
 ﴿وَأَنْحَرُ﴾ ﴿مَنْ حَادَّ اللَّهَ﴾ ﴿نَارُ حَامِيَةٍ﴾
 ﴿أَنْفَتَ﴾ ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ ﴿بِكُمْ عُمَى﴾
 ﴿وَالْمُنْخَفَّةُ﴾ ﴿وَمِنْ خِزْيٍ﴾ ﴿يَوْمَئِذٍ خَشِيعَةٌ﴾
 ﴿فَسَيُغْضَوْنَ﴾ ﴿مَنْ غَلٍ﴾ ﴿قَوْلًا غَيْرَ﴾

قال أبو شامة: وحروف الحلق سبعة، ذكر منها ستة، وبقي واحد، وهو الألف، وإنما لم يذكرها لأنها لا تأتي أول كلمة، ولا بعد ساكن أصلاً، لأنها لا تكون إلا ساكنة. ومعنى (أَلَا هَاجَ حُكْمَ عَمَّ خَالِيهِ غَفْلًا): (خَالِيهِ): أي ماضيه و(غَفْلًا): جمع غافل، كأنه أشار بهذا الكلام إلى الموت أو إلى البعث ومجازاة كل بعمله، فهذا حكم عظيم عم الغافلين عنه كقوله: ﴿قُلْ هُوَ نَبَوًأ عَظِيمٌ﴾ (٦٧) ﴿أَنْتُمْ عَنْتُمْ مَعْرِضُونَ﴾ ص. وفي مواضع الحسن البصري - رحمه الله - أيها الناس إن هذا الموت قد فضح الدنيا، فلم يبق لذي لب فرحاً، وما أحسن قول بعضهم: (يا غفلة شاملة للقوم.... كأنما يرونها في النوم... ميت غد يحمل ميت اليوم) وقوله (أَلَا): استفتاح كلام، و(هَاجَ) بمعنى هَيَّج الغافل هذا الحكم، أي حركه فلم يدع له قراراً ولا هناء بعيش. أيقظنا الله تعالى بفضله من هذه الغفلة. قال القاضي: ثم ذكر أنهما يقلبان ميماً لجميع القراء إذا وقع بعدهما الباء) نحو: ﴿أَنْبَيْتَهُمْ﴾ ﴿مِنْ بَعْدِ﴾ ﴿صُمِّمْتُكُمْ﴾. قال الضباع: فانفقوا على قلبهما ميماً خالصة وإخفائها عند الباء من غير إدغام، وحينئذ فلا فرق في اللفظ بين ﴿أَنْ بُوْرِكَ﴾ ﴿أَمْ بِئِهِ جِنَّةٌ﴾. قال القاضي: وأخيراً أخبر أنهما أخفيا مع غنة عند باقي الحروف وهي خمسة عشر حرفاً وهي: (الطاء، الثاء، الجيم، الدال، الذال، الزاي، السين، الشين، الصاد، الضاد، الطاء، الظاء، الفاء، القاف، الكاف)، سواء كان ذلك في كلمة أم في كلمتين، وهي مجموعة في قول صاحب التحفة في أوئل كلمات هذا البيت:

صف ذا ثنا كم جاد شخص قد سما دم طيباً زد في تقي ضع ظالماً

وجعها العلامة ابن القاصح في أوئل كلمات هذا البيت:

تلا ثم جادر ذكا زاد سل شذا
صفا ضاع طاب في قرب كملا
نحو:

﴿يَنْتَهُونَ﴾	﴿مِنْ تَحِيَّهَا﴾	﴿جَنَّتْ تَجْرَى﴾
﴿مَنْشُورًا﴾	﴿مِنْ ثَمَرَوْ﴾	﴿جَمِيعًا ثُمَّ﴾
﴿فَأَنْجَيْنَاكُمْ﴾	﴿إِنْ جَاءَكُمْ﴾	﴿شَيْئًا جَنَّتِ﴾
﴿أَنْدَادًا﴾	﴿مِنْ دَابَّو﴾	﴿فَتَوَّانُ دَانِيَّةٌ﴾
﴿مُنْذِرٌ﴾	﴿مِنْ ذَكْرِ﴾	﴿سِرَاعًا ذَلِكَ﴾
﴿فَأَزَلَّانَا﴾	﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ﴾	﴿بَوْمِذٍ زُرْقًا﴾
﴿مِنْسَاتُمْ﴾	﴿أَنْ سَلَّمَ﴾	﴿عَظِيمٌ سَمْعُوتَ﴾
﴿أَنْشَأَ﴾	﴿مَنْ شَكَرَ﴾	﴿عَلِيمٌ شَرَعَ﴾
﴿يَنْصُرُكُمْ﴾	﴿أَنْ صَدُّوَكُمْ﴾	﴿رَبِّحَا صَرَصَا﴾
﴿مَنْضُورٌ﴾	﴿إِنْ ضَلَلْتُ﴾	﴿قَوْمًا ضَالِّينَ﴾
﴿يَنْطِقُونَ﴾	﴿وَلَنْ طَائِفَتَانِ﴾	﴿قَوْمًا طَائِفِينَ﴾
﴿يَنْظُرُونَ﴾	﴿إِنْ ظَنَّا﴾	﴿قَوْمٍ ظَلَمُوا﴾
﴿مُنْفَكِينَ﴾	﴿وَلَنْ فَاتَكُمْ﴾	﴿عَتَى فَهَمَ﴾
﴿مُنْقَلِبُونَ﴾	﴿وَلَيْنَ قُلْتَ﴾	﴿شَيْءٌ قَدِيرٌ﴾
﴿يَنْكُثُونَ﴾	﴿مَنْ كَانَتْ﴾	﴿عَادَا كَفَرُوا﴾

قال الضباع: فاتفقوا على إخفائهما عند الخمسة عشر إخفاء تبقى معه صفة الغنة، فهو حال بين الإظهار والإدغام. وقال أبو شامة: وقوله (لِيَكْمُلَا): أي ليكمل بوجوهها وهي لام العاقبة، أي لتؤول عاقبتهما إلى كمال أحكامها، لأن هذه الوجوه هي التي لهما في اللغة فكمّل ذكرها في النظم من هذه الوجوه.

واقرا هذه الآيات برواية (خلف) عن حمزة، مع مراعاة ترك الغنة عند حرفي: (الواو والياء) واقرا بالسكت من طريق (أبي الفتح فارس) أولا، ثم من طريق (طاهر بن غلبون) ثانياً.

- ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ (٣٦) ﴿البقرة.
- ﴿وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُدْرِسُونَ﴾ (١٠٥) ﴿الأنعام.
- ﴿وَهَٰذَا صِرَاطٌ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا قَدْ فَضَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾ (١١٦) ﴿الأنعام.
- ﴿وَلَقَدْ جِئْتَهُمْ بِكِتَابٍ فَضَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (٥٤) ﴿الأعراف.
- ﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (١٨٨) ﴿الأعراف.
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَمْثَلُكُمْ فَأَدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (١١٤) ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ (١١٥) ﴿الأعراف.
- ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ (٧٢) ﴿لِعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ
- وَالْمُشْرِكَاتِ وَيتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (الأحزاب.
- ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامِرٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقْتُلُونَ عَلَى اللَّهِ
- الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (١٣) ﴿المائدة.
- ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ (٨٩) ﴿طه.
- ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَنْوَاجِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا سَأُوذِيَكَ دَارُ الْفَاسِقِينَ﴾ (١٤٥) ﴿الأعراف.
- ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾ (٢٤) ﴿أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا﴾ (٢٥) ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا﴾ (٢٦) ﴿فَأَبْتَلْنَا فِيهَا جَبًّا﴾ (٢٧) ﴿وَعَبًّا وَقَضْبًا﴾ (٢٨) ﴿وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا﴾ (٢٩) ﴿وَحَدَائِقَ غُلًّا﴾ (٣٠) ﴿وَنَكِهَةً وَأَبًّا﴾ (٣١) ﴿مَتَّعًا لَكُمْ وَلِيَنْتَعِمُوا

﴿٣٢﴾ فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَةُ ﴿٣٣﴾ يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ ﴿٣٥﴾ وَصَاحِبِيهِ وَبَنِيهِ ﴿٣٦﴾ لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴿٣٧﴾ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُسْفِرَةٌ ﴿٣٨﴾ صَاحِكَةٌ مُنْتَبِشَةٌ ﴿٣٩﴾ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلْتٌهَا عِبَرٌ ﴿٤٠﴾ نَزَّهَتْهَا قَرَّةٌ ﴿٤١﴾ أُولَئِكَ هُمُ الْكَفَرَةُ الْفَجَرَةُ ﴿٤٢﴾ ﴿٤٣﴾ عَسَىٰ.

﴿٤٤﴾ وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَأْ كَمَا أَنْشَأَكُم مِّنْ ذُرِّيَّةٍ قَوْمٍ ءَاخِرِينَ ﴿٤٥﴾ ﴿٤٦﴾ الْأَنْعَامُ.

﴿٤٧﴾ وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿٤٨﴾ ﴿٤٩﴾ الْبَقَرَةُ.

(باب الفتح والإمالة وبين اللفظين)

وَحَمَزَةُ مِنْهُمْ وَالْكَسَائِيُّ بَعْدَهُ
وَتَشْيِةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ
هَذَى وَأَشْتَرَاهُ وَالْهَوَى وَهَذَاهُمْ

وَفِي أَلِفِ التَّائِيثِ فِي الْكُلِّ مِيَالًا
وَكَيْفَ جَرَتْ فَعَلَى فَيُفِيهَا وَجُودَهَا

وَإِنْ ضُمَّ أَوْ يُفْتَحُ فَعَالَى فَحَصًّا

وَفِي اسْمٍ فِي الْإِسْفَهَامِ أَنَّ وَفِي مَتَى
مَعًا وَعَسَى أَيْضًا أَمَالًا وَقُلْ بَلَى

وَمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ غَيْرَ لَدَى وَمَا
زَكَ وَإِنِّي مِنْ بَعْدُ حَتَّى وَقُلْ عَلَى

وَكُلُّ ثَلَاثِي يَزِيدُ فَيَالَهُ
مَمَالٍ كَرَكْنَهَا وَالْجَى مَعَ ابْتَلَى

وَلَكِنْ أَخِيَا عَنْهُمَا بَعْدَ وَارِهِ

وَفِيمَا سِوَاهُ لِلْكَسَائِيِّ مِيَالًا

وَرُؤْيَى وَالرُّيَا وَرَمَضَاتٍ كَيْفَمَا
وَمَحْيَاهُمْ أَيْضًا وَحَقَّ ثَقَائِدُهُ
وَفِي الْكَهْفِ أَلْسَانِي وَمَنْ قَبْلُ جَاءَ مَنْ
وَلَيْهَا وَفِي طَاسِينَ عَاتَنِي الَّذِي
أَتَى وَخَطَايَا مِثْلُهُ مُتَقَبَّلًا
وَفِي قَدْ هَدَانِي لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلًا
عَصَانِي وَأَوْصَنِي بِمَرِيَمَ يُجْتَلَى
أَدْعَتْ بِهِ حَتَّى تَضَوُّعٌ مُنْدَلًا

وَحَرَفُ لَلَّهَا مَعَ طَحَّهَا وَفِي سَجَى -

وَحَرَفُ دَحَّهَا وَهِيَ بِالْوَاوِ تُبْتَلَى

وَأَمَّا ضَحَّاهَا وَالضُّحَى وَالزُّبَى مَعَ الـ

سُقُوى فَأَمَّا لَاهَا وَبِالْوَاوِ تُحْتَلَى

وَرُءَاكَ مَعَ مَثَوَايَ عَنْهُ لِحَفْصِهِمْ

وَحَيَايَ مِشْكَاةٍ هُدَايَ قَدْ انْجَلَى

وَمِمَّا أَمَالَاهُ أَوَاخِرُ آيِ مَا
وَفِي الشَّمْسِ وَالْأَعْلَى وَفِي اللَّيْلِ وَالضُّحَى
وَمِنْ تَحْتِهَا ثُمَّ الْقِيَامَةِ ثُمَّ فِي الـ

بَطْنَهُ وَآيِ التَّجْمِمْ كَيْ تَتَعَدَّلَا
وَفِي أَقْرَأُ وَفِي وَالتَّارَعَاتِ تَمِيلَا
مَعَارِجِ يَا مِنْهَالُ أَفْلَحْتَ مِنْهَلَا

رَمَى صُحْبَةً

..... أَعْمَى فِي الْإِسْرَاءِ ثَانِيًا

سُوءٌ وَ سُدَى فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ تَسْبَلَا

وَرَأَى تَرَمَّا فَارَ فِي شُعْرَائِهِ

وَأَعْمَى فِي الْإِسْرَاءِ حُكْمُ صُحْبَةِ أَوَّلَا

وَمَا بَعْدَ رَأَى شَاعَ حُكْمًا

..... وَحَفْصُهُمْ

يُؤَالِي بِ بَجَرِهَا وَفِي هُودِ الْأَزَلَا

لَأَى شَرْعُ يُمْنٍ بِاخْتِلَافٍ وَشُعْبَةٍ

فِي الْإِسْرَاءِ وَهُمْ وَالتُّونُ صَوَّءُ سَنَا ثَلَا

إِنَّهُ لَهُ شَافٍ.....

..... وَقُلْ أَوْ كَلَاهُمَا شَفَا وَلِكَسْرِ أَوْ لِيَاءِ ثَمِيلاً

وَذُو الرِّاءِ وَرَشٌ بَيْنَ بَيْنٍ وَفِي أَرَا وَلَكِنْ رُعُوسُ الْإِي قَدْ قُلْ فَتَحُهَا

وَكَيْفَ أَتَتْ فَعَلَى وَآخِرُ آيِ مَا تَقَدَّمَ لِلْبَصْرِ سَوَى رَاهِمَا اعْتَلَى

وَيَتَوَلَّى أَنَّى وَبَحَرَيْنَ طُورًا وَعَنْ غَيْرِهِ قِسْنَهَا وَيَتَأَسَفَى الْعَلَى

وَكَيْفَ الثَّلَاثِي غَيْرَ زَاغَتْ بِمَا ضِي وَأَمِلْ خَابَ خَافُوا طَابَ ضَاغَتْ فَتُجْمَلًا وَحَافَ وَزَاغُوا جَاءَ شَاءَ وَزَادَ فُزَ

وَجَاءَ ابْنُ ذَكْوَانَ وَفِي شَاءَ مِيلاً فَرَادَهُمُ الْأُولَى وَفِي الْغَيْرِ خُلْفُهُ

..... وَقُلْ صُحْبَةٌ بَلَّ رَانَ وَاصْحَبْ مُعْدَلًا

وَفِي أَلْفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرْفٍ أَتَتْ بِكَسْرِ أَمِلْ تُدْعَى حَمِيدًا وَتُقْبَلًا كَدَ أَبْصَرِهِمْ وَالدَّارِ ثُمَّ الْحِمَارِ مَعَ وَمَعَ كَفِيرِينَ الْكَفِيرِينَ بِيَائِهِ

وَهَارٍ رَوَى مُرُو بِخُلْفٍ صَدٍ حَلَا

بَدَارٍ.....

..... وَ جَبَّارِينَ وَالْجَارِ تَمَّمُوا

وَوَرِثَ جَمِيعَ الْبَابِ كَانَ مُقْلًا

وَهَذَانِ عَنْهُ بِاخْتِلَافٍ.....

بَوَارٍ وَفِي الْقَهَّارِ حَمَزَةٌ قَلْبًا

وَمَعَهُ فِي الْـ

وَإِضْجَاعُ ذِي رَأَيْنٍ حَجٌّ رَوَائِهِ

..... وَالتَّقْلِيلُ جَادِلٌ فَيَصَلَا

شَارِعٌ وَالْبَارِي وَبَارِيكُمْ تَلَا

نَءَاذَانِنَا عَنْهُ الْجَوَارِي تَمَثَّلَا

وَإِضْجَاعُ أَنْصَارِي تَمِيمٌ وَسَارِعُوا

وَأَذَانُهُمْ طُعْنُهُمْ وَيُسَارِعُوا

يُورِي أَوَارِي فِي الْعُقُودِ بِخُلْفِهِ

ضِعْفًا وَحَرْفًا التَّمْلِءُ إِلَيْكَ قَوْلًا

بِخُلْفٍ ضَمَمَتَاهُ.....

وَأَنِيَّةٌ فِي هَلْ أَتَاكَ لِأَعْدَلَا

..... مَشَارِبُ لَامِعٌ

وَفِي الْكَافِرُونَ عَمِيدُونَ وَعَابِدٌ

وَحُلْفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَرِّ حُصْلًا

حِمَارِكَ وَالْمِحْرَابِ إِكْرَاهِيَهُنَّ وَالْ—
يُجَرُّ مِنَ الْمِحْرَابِ فَاغْلَمْ لِتَعْمَلًا

وَلَا يَمْنَعُ الْإِسْكَانُ فِي الْوَقْفِ عَارِضًا

وَقَبْلَ سُكُونٍ قَفٍّ بِمَا فِي أَصُولِهِمْ

وَذُو الرِّاءِ فِيهِ الْخَلْفُ فِي الْوَصْلِ
يُحْتَلَى

كُمُوسَى الْهُدَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ وَالْقُرَى أَلْ—
تِي مَعَ ذِكْرِ الدَّارِ فَافْهَمْ مُحْصَلًا

وَقَدْ فَحَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفًا وَرَقَّقُوا
مُسَمًّى وَمَوَلَّى رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ
وَتَفْخِيمُهُمْ فِي التَّنْصِبِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا
وَمَنْصُوبُهُ غُزَيٌّ وَتَثْرًا تَزْيِيلًا

البيان والتفصيل والتحليل ل باب (الفتح والإمالة وبين اللفظين)

قدّم الناظم الفتح ثم ثنى بالإمالة كما قال ابن القاصح: لأنه الأصل، والإمالة فرع عنه.

قال القاضي: والمراد بالفتح في هذا الباب: هو فتح القارئ فمه بالحرف، لا فتح الحرف الذي هو الألف، إذ الألف لا يقبل الحركة. ويقال له التفعيم أيضاً، وهو لغة أهل الحجاز. والفتح في هذا الباب يكون فتحاً متوسطاً لا فتحاً شديداً، لأن الفتح الشديد لغة الأعاجم.

قال أبو شامة: فالفتح الشديد هو نهاية فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف الذي بعده ألف، والقراء يغدلون عنه - أي الفتح الشديد - ولا يستعملونه، وأكثر ما يوجد في ألفاظ أهل (م ٣١ - في ظلال القراءات - ج ١)

خراسان ومن قرب منهم، لأن طباعهم في العجمة جرت عليه، فاستعملوه كذلك في اللغة العربية، وهو في القراءة مكروه معيب. والإمالة لغة: التعويج، يقال: أملت الرمح ونحوه، إذا أعوج عن استقامته، وتنقسم في اصطلاح القراء إلى قسمين: كبرى، وصغرى. قال القاضي: الكبرى: أن تقرّب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، من غير قلب خالص، ولا إشباع مفرط سبالغ فيه، وهي الإمالة المحضة، وتسمى (الإضجاع)، وإذا أطلقت الإمالة انصرفت إليها. وقال الضباع: ويحتمل في الإمالة القلب الخالص والإشباع المبالغ فيه. وقال أبو شامة: وكل ما أميل ففتحته جائز، وليس كل ما فتح إمالة جائزة، ثم من ضرورة إمالة الألف حيث تمال، أن يُنحَى بالحرف الذي قبلها نحو الكسرة. والإمالة الصغرى: هي ما بين الفتح المتوسط والإمالة المتوسطة، وتسمى (التقليل)، و(يبين بين) أي بين لفظي الفتح المتوسط والإمالة الكبرى. قال أبو عمرو السداني في كتاب (الموضح): والفتح المتوسط هو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة، وهذا الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء. قال الضباع: والقراء في الإمالة على قسمين: غير ميل وهو (ابن كثير)، وميل وهو قسمان: مقل وهم: (ابن عامر وعاصم وقالون)، ومكثر وهم: (ورش وأبو عمرو وحمزة والكسائي)، وأصل (حمزة والكسائي) الإمالة الكبرى، وأصل (ورش) الإمالة الصغرى، وأبو عمرو متردد بينهما. قال أبو شامة نقلاً عن الداني: والإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، والفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وقيس وأسد، والإمالة لا شك من الأحرف السبعة، ومن لحن العرب وأصواتها، وهي مذهبها وطباعها. وذكر الشيخ - (يريد الشاطبي) - في هذا الباب معظم ما تقع فيه الإمالة في القرآن من أصول مطردة وحروف منفردة، وآخر من ذلك قليلاً فذكره في مواضعه من السور تبعاً لصاحب التيسير كـ ﴿التَّوْرَةَ﴾، ﴿فَنَادَتْهُ﴾، ﴿تَوَفَّتْهُ﴾، ﴿أَسْتَهْوَتْهُ﴾، وفواتح السور المجائية و﴿رَمَا﴾، ﴿أَذْرَكَ﴾، ﴿يَنْبُشْرَى﴾، والإمالة تقع في (الألف والهاء والراء)، وهذا الباب جميعه في إمالة الألف، والذي بعده في إمالة الهاء، والثالث في إمالة الراء. وذكر ابن الجزري اثني عشر سبباً للإمالة: قال في النشر: فأسباب الإمالة ترجع إلى شيئين: أحدهما الكسرة. الثاني: الياء. وكل منهما يكون متقدماً على محل الإمالة من الكلمة ويكون متأخراً، ويكون أيضاً مقدراً في محل الإمالة، وقد تكون الكسرة والياء غير موجودتين في اللفظ، ولا مقدرتين محل الإمالة، ولكنهما مما يعرض في بعض تصاريف الكلمة، وقد تمال الألف أو الفتحة لأجل ألف أخرى أو فتحة أخرى ممالة، وتسمى هذه إمالة

لإمالة، وقد تمال الألف تشبيهاً بالألف المماله، وتمال أيضاً بسبب كثرة الاستعمال، وللفرق بين الاسم والحرف.

وَحَمْزَةُ مِنْهُمْ وَالْكَسَائِيُّ بَعْدَهُ أَمَالاً ذَوَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ تَأَصَّلَا
وَتَثْبِيَةُ الْأَسْمَاءِ تُكْشِفُهَا وَإِنْ رَدَدْتُ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَقَتْ مِنْهَا
هَذِي وَاشْتَرَاهُ وَالْهُوَيَّ وَهَذَاهُمْ

قال أبو شامة: (وَحَمْزَةُ مِنْهُمْ) أي من القراء، كقولهم: أنت منهم الفارس الشجاع، أي من بينهم. وقال الناظم (وَالْكَسَائِيُّ بَعْدَهُ) أي أن (الكسائي) بعد (همزة)، لأنه أخذ عنه. (وَأَمَالاً ذَوَاتِ الْيَاءِ) يعني: الألفات التي انقلبت عن الياء، احترازاً عن (ذوات الواو)، وهي الألفات التي انقلبت عن الواو، ثم الألف تكون أصلية ومنقلبة، وتارة زائدة، وأعلم أن كل ألف منقلبة عن ياء فحائز إمالتها، وهي أن تكون (عيناً) أو (لاماً)، فالعين نحو: باع وسار، لأنهما من البيع والسير، وهذا النوع جائز الإمالة لغة مطلقاً، وقراءة في بعض المواضع الآتية نحو: ﴿وَجَاءَ﴾ ﴿سَاءَ﴾، واللام نحو: ﴿هَذِي﴾ ﴿رَمَى﴾، فهذا هو الذي يمال مطلقاً عند القراء لمن مذهبه الإمالة.

(استدراك أبي شامة): وأطلق الناظم (ذَوَاتِ الْيَاءِ) وهو لفظ يقع على الضربين، ومراده الضرب الثاني، ولم يبين في نظمه الحرف الذي تقع فيه الإمالة، ولو أنه قال: أمال الكسائي بعد همزة إن تطر فت ألفت حَيْثُ يَاءُ تَأَصَّلَا
لذكر الحرف الممال وشرطيه، وهما كونه عن ياء، وكونه طرفاً، أي تكون لام الفعل.

وإنما خص القراء الإمالة بذلك لأنه طرف، والأطراف محل التغيير غالباً، والإمالة تغيير، فإنها إزالة الألف عن استقامتها وتحريف لها عن مخرجها إلى نحو مخرج الياء ولفظها، وأخذ لها هذا الاسم من أملت الرمح ونحوه إذا اعوج عن استقامته، أي أمالا ألفت الياء إن تطرفت، احترازاً من المتوسطة، فقله تعالى: ﴿وَسَارَ يَا هُلُوْءَ﴾ لا يمال، وكذا ﴿فَأَثْبَهُمُ﴾ لتوسط الألف فيها، والألف في (أثاب) عن واو في الأصل، وإنما يجوز إمالتها لغة، لأن الفعل قد زادت حروفه فرجع إلى: (ذَوَاتِ الْيَاءِ) على ما سيأتي في شرح قوله:

وَكُلُّ ثُلَاثِيٍّ يَزِيدُ فَبَائِهِ مُمَالٌ كَزَكَّهَا وَأَلْجَى مَعَ ابْتَلَجَى

وقال صاحب النفحات الإلهية: فإن قيل: لِمَ لَمْ يبين الناظم مكان الحرف الذي يمال وسطاً أو طرفاً؟ قيل: يُعلم أن مراد المصنّف الطرف من دليلين: الأول: صرّفي عقلي، وهو أن الطرف محل التغيير غالباً، والإمالة تغيير. أما الثاني اللفظي: فقد يُعلم من التمثيل، ومن ذكر القاعدة لكل من الفعل والاسم، فلا إمالة فيما توسط إلا ما جاء فيه نص عن بعض الأئمة.

وقال ابن القاصح عند ضرب الشاطبي للأمثلة بقوله:

هَدَى وَأَشْتَرَاهُ وَالْمَوْئَى وَهَذَا هُمْ

علمنا من هذه الأمثلة أن الألف لابد أن تكون لاماً في الأسماء والأفعال. وقال أبو شامة: وقوله (ذَوَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ تَأَصَّلًا): قال الشيخ - يريد السخاوي - أي حيث كانت الياء أصلاً، وهو أحد أسباب الإمالة وأكثر أنواعها استعمالاً، وإنما أميلت الألف لتدل على الأصل. قلت - أي أبو شامة - أي لأجل أن الياء أصلها أميلت، ولم يخرج ذلك مخرج الاشتراط، فإن هذا شرط مستغني عنه بقوله (ذَوَاتِ الْيَاءِ) كما قال صاحب التيسير: كان (همزة والكسائي) يميلان كل ما كان من الأسماء والأفعال من (ذَوَاتِ الْيَاءِ). ولم يرد على ذلك لكنه ما أراد بـ (ذَوَاتِ الْيَاءِ) إلا كل ألف تنقلب ياء في تثنية أو جمع، أو عند رد الفعل إلى المتكلم أو غيره، فيدخل في ذلك ما الياء فيه أصل، وما ليست بأصل، ولهذا مثل بـ ﴿مُوسَى﴾ ﴿وَعِيسَى﴾ ﴿إِحْدَى﴾ ﴿الْيَتَمَى﴾ ونحوه مما ألفه للتأنيث، وكذلك ﴿أَهْدَى﴾ ﴿أَلْعَمَى﴾ ونحوه مما ألف فيه منقلبة عن ياء، فجمع بين النوعين، فعبر عنهما بـ (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، فيجوز أن يكون الناظم سلك هذا المسلك، وقسم (ذَوَاتِ الْيَاءِ) إلى ما الألف فيه أصل، وإلى ما الألف فيه للتأنيث، وسيأتي كل ذلك، ويجوز أن يكون المراد تأكيد ما تقدم، أي أن الإمالة لا تقع في قراءتهما إلا حيث كانت الياء التي انقلبت عنها الألف أصلاً، وهذا وإن كان معلوماً من قوله (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، فإن ذلك لا يقال إلا لِمَا كانت الياء فيه أصلاً، فإنه غير معلوم من اللفظ، بل من قاعدة علم التصريف، فنص عليه لفظاً وغرضه إعلام أن الإمالة لهما لا تقع في الألفات الزوائد كآلف: نائم، ولالعاب، وإنما تقع في ألف منقلبة عن ياء هي لام الكلمة، ويجوز أن يكون المعنى (حَيْثُ تَأَصَّلَتْ) الياء، أي تمكنت تمكناً تاماً بحيث رسمت الكلمة بها لا بالواو، فأميلت الألف موافقة للرسم. وقال القاضي: واحترزنا بالأصلية عن الزائدة نحو: (قائم)

و(نائم)، وبالمتطرفة عن المتوسطة نحو: ﴿وَنَارُ﴾، وبالمنقلبة عن ياء، عن المنقلبة عن واو نحو: ﴿نَجَا﴾ ﴿عَصَاهُ﴾ ﴿شَفَا﴾ ﴿الصَّفَا﴾، وبالمنقلبة عن تنوين نحو: ﴿ذَكَرًا﴾ ﴿عَوَجًا﴾، ﴿أَمْتًا﴾. واحترزنا بها أيضاً عن ألف التننية كالف: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ وألف: ﴿أَتْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾. واحترزنا بقولنا تحقيقاً عما اختلف في أصله نحو: ﴿الْحَيَوَةُ﴾ ﴿وَمَنَوَةُ﴾، لأن الخلاف وقع في أصل ألفها، فوقع الشك في سبب الإمالة فتركت وعدل إلى الأصل وهو الفتح، ولرسم ألفها واواً في المصاحف فلا إمالة في كل ما احترز عنه. قال الشاطبي في العقيلة في باب رسم الألف واواً:

والواو في ألفات كالزكاة ومشكاة مناة النجاة واضح صوراً

وفي الصلاة الْحَيَوَةُ

قال ابن القاصح: لما توقفت الإمالة على معرفة أصل الألف، ذكر له ضابطاً فقال: (وَتَنِيَةُ الْأَسْمَاءِ تُكْشِفُهَا.... إلخ). قال أبو شامة: والهاء في (تَكْشِفُهَا) لـ (ذَوَاتِ الْيَاءِ) أو الألف الممالة. وقال القاضي: أي تكشف لك (ذَوَاتِ الْيَاءِ) من ذوات الواو، أي تكشف لك أصلها، وقد اشتمل على ضابط تستطيع بواسطته أن تعرف أصل الألف المتطرفة وتميز بين ما أصله الياء من هذه الألفات وما أصله الواو منها، وهو أن: تني الاسم الذي فيه الألف، أو تنسب الفعل الذي فيه الألف إلى نفسك أو مخاطبك، فإن ظهرت الألف في التننية ياء، أو في الفعل ياء، عرفت أن أصل الألف الياء، فتميل الألف حينئذٍ، وإن ظهرت الواو فيها، عرفت أن أصل الألف فيها الواو فلا تميلها. تقول في تننية اليائي من هذه الأسماء: ﴿أَلْهُوَى﴾ الهويان. ﴿أَلْهُدَى﴾ الهديان. ﴿فَقَى﴾ الفتيان. ﴿أَلْمَوَى﴾ الموليان. ﴿أَلْمَأْوَى﴾ المأويان.

وتقول في تننية الواوي من الأسماء وهي محصورة في هذه الأسماء: ﴿عَصَاهُ﴾ عصوان. ﴿شَفَا﴾ شفوان. ﴿سَنَا﴾ سنوان. ﴿الصَّفَا﴾ صفوان. ﴿أَبَا﴾ أبوان.

وتقول في نسبة الفعل اليائي لنفسك أو لغيرك من هذه الأفعال: ﴿هَدَيْ﴾ هديت، ﴿أَشْتَرَى﴾ اشتريت، ﴿سَعَى﴾ سعيت، ﴿أَتَيْتَ﴾ أتيت، ﴿أَبَى﴾ أبيت، ﴿رَحِمَى﴾ رحمى، ﴿رَمِيتَ﴾ رميت، ﴿أَسْتَعْلَى﴾ استعليت، ﴿يَخْشَى﴾ خشيت، بضم التاء أو فتحها في الجميع.

وتقول في الواوي مثل: ﴿عَفَا﴾ عفوت، ﴿زَكَى﴾ زكوت، ﴿نَجَا﴾ نجوت، ﴿خَلَا﴾ خلوت، ﴿دَعَا﴾ دعوت، ﴿دَنَا﴾ دنوت، ﴿بَدَا﴾ بدوت، ﴿عَلَا﴾ علوت، بضم التاء

أو فتحها في الكل. والخلاصة: لا إمالة ولا تقليل في هذه الأسماء والأفعال لأنها واوية:

١- ﴿عَصَاى﴾	٢- ﴿عَصَاكُ﴾	٣- ﴿عَصَاهُ﴾
٤- ﴿شَفَا﴾	٥- ﴿الْصَفَا﴾	٦- ﴿أَبَا﴾
٧- ﴿سَنَا﴾	٨- ﴿زَكَى﴾	٩- ﴿خَلَا﴾
١٠- ﴿عَلَا﴾	١١- ﴿عَفَا﴾	١٢- ﴿نَجَا﴾
١٣- ﴿بَدَا﴾	١٤- ﴿دَنَا﴾	١٥- ﴿دَعَا﴾

وضبط العلامة المتولي الكلمات الواوية السابقة التي لا إمالة فيها لأحد بقوله:

عَصَاهُ شَفَا إِنَّ الصَّفَا وَأَبَا أَحَدٍ سَنَا مَا زَكَى مِنْكُمْ خَلَا وَعَلَا وَرَدَّ

عَفَا وَنَجَا قُلْ مَعَ بَدَا وَدَنَا جميعاً بواو لا تمال لدى أحدٍ

قال القاضي: ويدل أيضاً على أن أصل هذه الألف في الأفعال المذكورة الواو، لفظ المضارع، تقول: يعفو، يزكو، ينجو، يخلو، يدعو، يعلو، يدنو، يبدو، ويدل الاشتقاق أيضاً على أصل الألف في الأسماء والأفعال، فالمصدر يدل على ذلك فتقول: الرمي، السعي، السقي، العفو، الدنو، الخلو. وقال صاحب اللآلئ: وما يعرف به (ذَوَاتِ الْيَاءِ) والواو في الفعل ضمير الاثنين نحو: رميا وعفوا. ثم مثل ذوات اليا من الأسماء والأفعال فقال:

هَدَى وَاشْتَرَاهُ وَأَهْوَى وَهَذَا هُمُ

قال أبو شامة: لأنك تقول (هديت) و(اشتريت) و(هويان) و(هديان) فمثل بفعليين واسمين، ثم لا فرق في إمالة هذه الألف المنقلبة عن الياء لهما بين ما هي مرسومة في المصحف بالياء وما هي مرسومة بالألف، فإن من (ذَوَاتِ الْيَاءِ) ما رسم في المصحف

بالألف كما ترسم ذوات الواو نحو: ﴿طَعَا﴾ ﴿تَوَلَّاهُ﴾ ﴿أَقْصَا﴾ ﴿الْأَقْصَا﴾ ﴿الْعُلْيَا﴾
﴿الذَّنْيَا﴾ وغير ذلك.

قال الشاطبي في العقيلة في باب رسم بنات الياء والواو:

واليا في ألف عن ياء انقلبت مع الضمير ومن دون الضمير ترى
سوى عَصَانِي تَوَلَّاهُ طَعَا ومَعَا أَقْصَا وَالْأَقْصَا وسيما الفتح مشتهرا
قال الضباع: توهم بعضهم أن ﴿الْأَقْصَا﴾، ﴿أَقْصَا﴾، ﴿طَعَا﴾، لا إمالة فيهن لرسمهن
بالألف، والصواب أنهن من المال. قال المتولي:
لَمَّا طَعَا الْأَقْصَا وَأَقْصَا بِالْأَلْفِ رَسْمًا وَمَنْ يَمِلُ مِمْلًا عَنْهُ قَفْ
وقال أبو شامة: فإن قلت من جملة الأسماء الممالاة ما لا تظهر الثنية ياء التي انقلبت عنها نحو:
﴿الْحَوَايَا﴾ جمع حاوية، فالألف عن ياء كائنة في المفرد، وفي ثنية المفرد ولكن اللفظ
المال في القرآن لا يثنى، فلم يكشف هذا اللفظ ثنية، فكيف قال:

وَتَثْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ تُكْشِفُهَا وَإِنْ رَدَدْتُ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَقَتْ مَنَهْلًا
هَذِي وَأَشْخَرَاهُ وَالْمَوَيِّ وَهَذَاهُمْ

قلت: ذكر ذلك كالعلامة، والعلامة قد لا تعم، ولكنها تضبط الأكثر، والحدّ يشمل
الجميع وهو قوله (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، والألف من آخر ﴿الْحَوَايَا﴾ من (ذَوَاتِ الْيَاءِ)،
وأصلها حواوي، لأنه جمع حاوية، وهي المباغر، على أنك لو قدّرت من هذا فعلاً ورددته إلى
نفسك لظهرت الياء نحو: حويت، وصاحب التيسير ذكر هذا الحرف مع ﴿الْيَتَمَى﴾
﴿الْيَتَمَى﴾ فجعل الجميع في باب (فَعَالَى) الذي سيأتي ذكره. ثم إن (همزة والكسائي) يميلان
الألف الموصوفة بالأوصاف المذكورة حيث وجدت، إلا في مواضع خالف فيها بعضهم
أصله، وفي مواضع زاد معهم غيرهم.

قال صاحب اللآلئ: قوله (صَادَقَتْ مَنَهْلًا): جعل المحتاج إلى معرفة أصل الألف إذا عثر
عليه كالعطشان المحتاج إلى الماء إذا وجده. وقال ابن القاصح: (والمنهل) المورد، أي وجدت
مطلوبك، شبه الطالب بالظمان الذي يجد منهل الماء. وقال أبو شامة: قوله (صَادَقَتْ

مَنْهَلًا: أي مَوْرَدًا للإمالة، وهذه استعارة حسنة، لأن طالب العلم يوصف بالعطش، فحسن أن يعبر عن بغيته ومطلوبه بالمورد كما يعبر عن كثرة تحصيله بالري، فيقال: هو رِيَّانٌ مِنَ الْعِلْمِ.

قال أبو شامة: ثم انتقل إلى الأصل الثاني: وذكر أن (همزة والكسائي) ميلاً أيضاً ألف التانيث في كل موضع وقعت فيه فقال:

وَفِي أَلْفِ التَّانِيثِ فِي الْكُلِّ مَيْلاً

قال ابن القاصح: الألف من قوله (مَيْلاً) ضمير (همزة والكسائي). وقال السخاوي: هذا من أسباب الإمالة وهو المشبه بالمنقلب عن ياء، وهذه الألف للتانيث لا أصل لها فانقلبت عنه، وإنما شبهت بالمنقلبة عن الياء، لأنها تتصرف بالياء في التثنية والجمع كقولك: (حبلان، حبلات). وقال أبو شامة: وليست ألف التانيث منقلبة عن ياء، وإلا لاستغنى عنها بما تقدم، وإنما هي مشبهة بالمنقلبة عن الياء، لأجل أنها تصير ياء في التثنية والجمع، تقول: (حبلان، حبلات)، فإن قلت: ظهرت فائدة قوله فيما قبل: (ذَوَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ تَأَصَّلًا)، فإن ألف التانيث ليست أصلاً فاحترز عنها، قلت: ولماذا يحترز عنها وهي مالة لهما، كما أن الأصلية مالة لهما، فلا وجه للاحتراز إن كانت ألف التانيث داخلة في مطلق قوله (ذَوَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ تَأَصَّلًا)، وهو ممنوع، وإذا لم تكن داخلة فلا احتراز، ولم يبق فيه إلا التوكيد أو المعاني التي تقدم ذكرها. وقال شعله: بين ألف التانيث في البيت بعده، وإنما احتاج إلى ذكره، لأن أصله ليس بياء، وإنما هو مشبه بما أصله الياء لانقلابها ياء في التثنية نحو: (سلويان وذكريان وبشريان). وقال الضباع عن (ألف التانيث): وهي كل ألف زائدة رابعة فصاعداً، دالة على مؤنث حقيقي أو مجازي. فذكر الناظم أن (همزة والكسائي) ميلاً كل (ألفات التانيث)، ثم بين مواضع (ألفات التانيث) المقصورة وهي المالة، وذكر هذه الألف أين تكون، ثم ذكر الأمثلة التي توجد فيها ألف التانيث المقصورة وهي المالة.

وَكَيْفَ جَرَتْ فَعَلَى فَعِيْهَا وَجُودُهَا

والمعنى: أن (ألفات التانيث) تتحقق في كل ما كان على وزن (فعلَى) ساكن العين كيف جرت، أي سواء كانت (فعلَى) (مضمومة الفاء) نحو: (الْقَصَوَى) (الدُّنْيَا) (الْأُنْثَى) (طَوِي) (الْقُرْنَى) (الْوُثْقَى) (الْوَسْطَى) (الْحُسْنَى) (السُّفْلَى) (الْعُلْيَا) (الْمَثَلَى) (زَلَفَى) (الرَّجَى) (السَّوَايَى) (أُولَهُمْ لِأَخْرَجَهُمْ)

﴿البشري﴾ ﴿الأخري﴾ ﴿الكبرى﴾. وألق بها: ﴿موسى﴾. قال الضباع: إذ هي - أي ﴿موسى﴾ - أعجمية، وإنما بوزن العربي، لكنها مندرجة عند (همزة والكسائي) تحت أصل ما رسم بالياء، إنما الإشكال في تقليلها الآتي لـ (أبي عمرو)، ووجه بعضهم بأنها قد توزن لكونها قربت من العربية بالتعريب، فجرى عليها شيء من أحكامها، وعليه يحمل قول بعض الشراح إنها (فعلی). وأيضاً: (ألفات التانيث) تتحقق في كل ما كان على وزن (فعلی) (مفتوحة الفاء) ساكن العين نحو: ﴿الموتى﴾ ﴿السلولي﴾ ﴿اللقوى﴾ ﴿تقوى﴾ ﴿تقوئهم﴾ ﴿نجوى﴾ ﴿نجونهم﴾ ﴿النجوى﴾ ﴿دعوتهم﴾ ﴿مضى﴾ ﴿شئ﴾ ﴿القليل﴾ ﴿صرعى﴾ ﴿يطغونها﴾ ﴿أشري﴾ (سكرى) ﴿يحيى﴾ اسم النبي. قال الضباع: إذ هي - أي ﴿يحيى﴾ - اسم النبي - أعجمية وإنما بوزن العربي، لكنها مندرجة عند (همزة والكسائي) تحت أصل ما رسم بالياء، إنما الإشكال في تقليلها الآتي لـ (أبي عمرو)، ووجه بعضهم بأنها قد توزن لكونها قربت من العربية بالتعريب، فجرى عليها شيء من أحكامها، وعليه يحمل قول بعض الشراح إنها (فعلی). وأيضاً: (ألفات التانيث) تتحقق في كل ما كان على وزن (فعلی) (مكسورة الفاء) ساكن العين نحو: ﴿إحدى﴾ ﴿ضيرى﴾ ﴿يسيمهم﴾ ﴿الشعري﴾ ﴿الذكري﴾. وألق بهذا الباب: ﴿عيسى﴾، لأنها وإن كانت أعجمية إلا أنه لما فشا استعمالها وكثر دورها في اللسان العربي ألحقت بمثلاتها في لغة العرب على أنها مرسومة في المصاحف بالياء فتمال لهذا أيضاً. قال الضباع: إذ هي - أي ﴿عيسى﴾ - أعجمية، وإنما بوزن العربي، لكنها مندرجة عند (همزة والكسائي) تحت أصل ما رسم بالياء، إنما الإشكال في تقليلها الآتي لـ (أبي عمرو)، ووجه بعضهم بأنها قد توزن لكونها قربت من العربية بالتعريب، فجرى عليها شيء من أحكامها، وعليه يحمل قول بعض الشراح إنها (فعلی). قال أبو شامة: وما أبعد دعوى أن الألف في: ﴿موسى﴾ ﴿عيسى﴾ ﴿يحيى﴾ اسم النبي، للتانيث، فـ ﴿موسى﴾ و﴿عيسى﴾ معربان، و﴿يحيى﴾ إن كان عربياً فوزنه يفعل، والكلام في النبي المسمى بـ

﴿يحيى﴾ عليه السلام، وأما نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ وقوله ﴿وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْنَتِهِ﴾ فوزنه يفعل.

وَأِنْ ضُمَّ أَوْ يُفْتَحَ فَعَالِي فَحَصَّالًا
معناه: أن (ألف التانيث) تتحقق أيضاً في كل ما كان على وزن (فَعَالِي) (مضموم الفاء) نحو:

﴿سُكْرَى﴾، ﴿كُسَالَى﴾، ﴿فُرْدَى﴾. أو (مفتوحة الفاء) على وزن (فَعَالِي) نحو:
﴿أَلَيْسَ﴾، ﴿أَلَيْسَ﴾، ﴿أَلَيْسَ﴾، ﴿أَلَيْسَ﴾، ﴿أَلَيْسَ﴾. قال القاضي: لألف التانيث خمسة

أوزان: ثلاثة لـ (فعلي) واثنان لـ (فعالي). قال السخاوي: قوله: (فَحَصَّالًا): أراد فحصلن، وليست الفاء فيه رمزاً، لأنه لم يحك في هذا البيت مذهب قارئ، وإنما ذكر فيه أين تقع ألف التانيث، وقد سبق قوله:

وَفِي أَلِفِ التَّانِيثِ فِي الْكُلِّ مِثْلًا

فهذا تصريح بأنهما مِثْلًا ألف التانيث أينما وقعت، ولم ينفرد (همزة) بشئ من ذلك دون (الكسائي)، فلا يكون قوله: (فَحَصَّالًا) رمزاً. قال أبو شامة: والفاء في (فَحَصَّالًا) ليست برمز، لأن مراده بهذا البيت بيان محل ألف التانيث، ولأنه سيقول بعد هذا:

وَفِي اسْمٍ فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَنَّنِي وَفِي مَتْنٍ مَعَاً وَ عَسَى أَيْضاً أَمَالاً وَقُلْ بَلَى
والضمير لـ (همزة والكسائي)، ولو كان (فَحَصَّالًا) رمزاً للزم بعد ذلك إذا ذكر مسألة أن يرمز لها، أو يصرح باسم القارئ، ولا يأتي بضمير من تقدم إلا إذا كان الباب كله واحداً، على أنه يشكل على هذا أنه سيذكر اختصاص (الكسائي) بإمالة مواضع ثم قال بعدها:

وَأَمَّا ضُحَاهَا وَالضُّحَى وَالرَّيْزُ مَعَ الْـ فَقَوَى فَأَمَالَاهَا وَبِالْوَاوِ تُخْتَلَا
ويذكر أيضاً ما تفرد به (حفص عن الكسائي) ثم قال:

وَمِمَّا أَمَالَاهُ أَوْ آخِرُ آيٍ مَا بَطِيْهُ وَآيِ التَّجْمِ كَيْ تَتَعَدَّلَا
وجوابه: أنه صرح باسم (الكسائي) و(حفص) فلا إلباس، وأما بعد الرمز فلم يفعل مثل ذلك لما فيه من الإلباس، وأراد (فَحَصَّالًا) بالنون الخفيفة، ثم أبدل منها ألفاً في الوقف. ثم

ذكر أنهما أمالاً أشياء أخر لم تدخل في الضابط المتقدم من (ذَوَاتِ الْيَاءِ) الأصلية، ولا في ضابط ألف التانيث، ولكنها من المرسومات بالياء.

وَفِي اسْمٍ فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَنَّ وَفِي مَتْنٍ مَعَاً وَعَسَى أَيْضاً أَمَلاً وَقُلْ بَلَى قَالَ السخاوي: وألف التانيث في اسم استعمل في الاستفهام. وقال أبو شامة: أي: وأوقع الإمالة في اسم استعمل في الاستفهام، وهو: ﴿أَنْ﴾ وإن كان قد استعمل غير استفهام وهو إذا وقع شرطاً نحو: (أَنْ تَقُمْ أَقْمِ مَعَكَ)، إلا أنه في القرآن للاستفهام، ولهذا قال صاحب التيسير: أمالاً ﴿أَنْ﴾ التي بمعنى ﴿كَيْفَ﴾، نحو: ﴿أَنْيَ شِئْتُمْ﴾ ﴿أَنْيَ لَكَ هَذَا﴾، قلت: وغرضهم من هذا القيد أن يفصلوها من ﴿أَنَا﴾ المركبة من (أَنْ واسمها) نحو: ﴿أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾، ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ وهو احتراز بعيد، فإن أحداً لا يتوهم الإمالة في مثل ذلك. قال الضباع: وتعرف - أي ﴿أَنْ﴾ للاستفهام - بصلاحية ﴿كَيْفَ﴾ أو ﴿أَيْنَ﴾ أو ﴿مَتَى﴾ مكانها، وبوقوع حرف من حروف خمسة بعدها يجمعها قولك (شليته) نحو: ﴿أَنْيَ شِئْتُمْ﴾، ﴿أَنْيَ لَكَ هَذَا﴾ ﴿أَنْيَ يُصْرَفُونَ﴾ ﴿فَأَنْيَ تُوَفَّكُونَ﴾، ﴿أَنْيَ هَذَا﴾. والمعنى بالتفصيل:

١- أمال (حمزة والكسائي) كل اسم مستعمل في الاستفهام وهو لفظ، ﴿أَنْ﴾، حيث وقع في القرآن الكريم، سواء اقترن بالفاء، أم تجرد منها.

٢- ولفظ ﴿مَتَى﴾ حيث وقع في القرآن نحو: ﴿مَتَى هَذَا الْوَعْدُ﴾، وإنما أميل هذا اللفظ لأنه لو سمي به وثني لقل: (متيان). قال أبو شامة: قوله (معاً): أي أوقعا (معاً) الإمالة في ذلك، أو أهما اصطحباً في الإمالة والاستفهام.

٣- ولفظ ﴿عَسَى﴾ نحو ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ الإسراء. أما ﴿عَسَى﴾ ففعل: تقول

فيه: عسيت، فالألف منقلبة عن ياء، فهو داخل في ما تقدم، فلم يكن له حاجة إلى إفراده بالذكر، ولكنه تبع صاحب التيسير في ذلك فإنه قال بعد: ﴿أَنْ﴾، وكذلك: ﴿مَتَى﴾، ﴿بَلَى﴾ ﴿عَسَى﴾ حيث وقع، ولعله إنما أفرده بالذكر، لأنه لا يتصرف، وقيل: إن بعض النحاة زعم أنها حرف كما أطلق الزجاجي على كان وأخواتها أنها حروف،

بمعنى أنها أدوات للمعاني التي اكتسبتها الجمل معها. وقال القاضي: وإفراده بالذكر - أي ﴿عَسَى﴾ - مع اندراجها في (ذَوَاتِ الْيَاءِ) متابعة للإمام الداني في التيسير، أو للفرق بينه وبين الأفعال الأخرى نحو: ﴿أَنْتَ﴾، ﴿أَنْتِ﴾، ﴿هَذَى﴾، لأنه غير متصرف، أو للرد على مَنْ قال: إن هذا اللفظ حرف، ويظهر لي - والله أعلم - أن السبب في إمالة ﴿أَنْتِ﴾، ﴿مَتَى﴾، ﴿بَلَى﴾ رسمها بالياء في المصاحف، لأن الألف في الجميع بمجهولة الأصل.

٣- ولفظ ﴿بَلَى﴾ نحو: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ البقرة. قال أبو شامة: وإلحاق الألف في شيء من ذلك بألف التانيث بعيد، بل هي قسم برأسها، فكأنه قال: (أَمَالاً ذَوَاتِ الْيَاءِ) الأصلية وغير الأصلية مما رسمت ألفه ياء، وغير الأصلية على ضربين: ألف تانيث، وملحق بها. وإليك (استدراك أبي شامة) على قول الشاطبي:
وَفِي اسْمٍ فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَنْتَ وَفِي مَتَى
مَعَاً وَعَسَى أَيْضاً أَمَالاً وَقُلْ بَلَى
قال أبو شامة: ولو قال عوض هذا البيت:

مُوسَى عَسَى عِيسَى وَيَحْيَى وَفِي مَتَى وَأَنْتَ لِلْإِسْتِفْهَامِ تَأْتِي وَفِي بَلَى

لكان أحسن وأجمع للغرض وتبعناه في ذكر ﴿عَسَى﴾ وإن كانت داخلية في قسم الياء الأصلية، والضمير في تأني للإمالة. ثم قال الشاطبي:

وَمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ غَيْرَ لَدَى وَمَا زَكَ وَإِلَى مَنْ بَعْدُ حَتَّى وَقُلْ عَلَى
قال السخاوي: وأمالاً ما رسموا بالياء وإن لم يكن الياء أصلاً اتباعاً للرسم. وقال القاضي:
وأمال (حزرة والكسائي) أيضاً جميع الألفات المنطرفة المجهولة أصلها، أو المنقلبة عن واو ورسمت في المصاحف بالياء، فالمراد بالمرسوم بالياء في المصاحف خصوصاً الألفات المجهولة الأصل، أو المنقلبة عن واو، وليس المراد ما يشمل الألفات المنقلبة عن الياء التي رسمت ياء في المصاحف، فإن هذه الألفات سبق حكمها أول الباب، فمن الألفات المجهولة الأصل المرسومة ياء في المصاحف ألف: ﴿أَنْتَ﴾ التي للاستفهام، وألف ﴿مَتَى﴾، وألف ﴿بَلَى﴾، ومن الألفات المنقلبة عن واو ورسمت ياء في المصاحف ألف ﴿الْقَوَى﴾، ﴿الضُّحَى﴾، ﴿ضُحًى﴾، ﴿ضُحًى﴾.

قال أبو شامة: ثم ذكر أنه استثنى مما رسم بالياء وليست الياء أصله (خمس) كلمات فلم تمل وهي: اسم وفعل وثلاثة أحرف، فالاسم: ﴿لَدَا أَبَايُ﴾ يوسف ﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ غافر لم يمل، لأنه رسم بالألف في يوسف، وبالياء في غافر، وألفه بجهولة فلم يمل ليجري مجرى واحداً.

قال الشاطبي في العقيلة:

ويا لَدَى غافر عن بعضهم ألف
والفعل: ﴿مَا زَكَّيْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ النور. هو من ذوات الواو فلم يمل تنبيهاً على ذلك.
وقال القاضي: ﴿مَا زَكَّيْكُمْ﴾: مرسوم بالياء في المصاحف، ولكنه لا يمال، لأن ألفه منقلبة عن (واو)، لأنه يقال: زكا يزكو زكوت. فمنعت الألف من الإمالة إشارة إلى أن أصلها الواو.

والحروف ﴿إِنِّي﴾ ﴿حَتَّى﴾ ﴿عَلَى﴾ لم تمل، لأن الحروف لا حظ لها في الإمالة بطريق الأصالة، إنما هي للأفعال والأسماء، فلم يؤثر فيها رسمها بالياء، وكل ما أميل من الحروف ﴿بَلَى﴾. ولزيادة البيان قال أبو شامة عند قول الشاطبي:

وَمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ غَيْرَ لَدَى وَمَا
أي: وأمالا كل ما رسم في المصحف بالياء من الألفات وإن لم تكن الياء أصلية اتباعاً للرسم، ولأنها قد تعود إلى الياء في صورة، وذلك ﴿ضُحًى﴾ في الأعراف وطه، ﴿ضُحًى﴾ و ﴿دَحْنًا﴾ النازعات، والشمس ﴿ضُحًى﴾ و ﴿نَلْهًا﴾ ﴿طُحْنًا﴾ وَالضُّحَى

﴿سَجًى﴾، فهذا جميع ما رسم من ذوات الواو بالياء على ما ذكره في قصيدته الرائية، قال الشاطبي في العقيلة:

كيف الضحى و الْقَوَى دحى تلى وطحى
سَجًى زَكًى واواها بالياء قد سطرأ
لكن: ﴿دَحْنًا﴾ ﴿نَلْهًا﴾ ﴿طُحْنًا﴾ ﴿سَجًى﴾، لم يملها إلا (الكسائي) وحده كما سيأتي، وإماتهما ﴿ضُحًى﴾ في الأعراف وطه تبنى على خلاف سيأتي في آخر الباب، وأما

﴿يَوَيْلَئِي ۖ أَلَدُّ﴾ ﴿بَحَسْرَتَيْنِ﴾ ﴿يَتَأَسَفُنِي﴾، فألفاتها مع كونها مرسومة بالياء منقلبة عن ياء بالإضافة فقويت الإمالة فيها. قال الشاطبي في العقيلة:

يَوَيْلَئِي ۖ أَسْفَى حَتَّى عَلَى وَإِلَى
أَنِّي عَسَى وَبَلَى بِحَسْرَتَيْنِ زَبْرَا

(استدراك أبي شامة): وهذا البيت لا يظهر له فائدة إلا في هذه الألفاظ الثلاثة - ﴿يَوَيْلَئِي ۖ أَلَدُّ﴾ ﴿بَحَسْرَتَيْنِ﴾ ﴿يَتَأَسَفُنِي﴾ - فإن الياء التي انقلبت عنها الألف ليست بأصل في الكلمة، فلم تدخل في قوله (حَيْثُ تَأَصَّلًا)، ويظهر أيضاً فائدته في إمالة ضُحَى ﴿﴾ في الأعراف وطه على قول مَنْ يقول: إنه إذا وقف عليه كان الوقف على ألفه الأصلية، وأما باقي الكلمات التي ذكرت أنها رسمت بالياء وهي من ذوات الواو فكانت تُعرف من ذكره إمالة رءوس الآي، وأما نحو: ﴿أَزْكَى﴾ ﴿أَذْقَى﴾ ﴿يُدْعَى﴾ و﴿تُتَلَّى﴾ فتعلم إمالته من البيت الآتي فإنه من الثلاثي الزائد.

وَكُلُّ ثَلَاثِي يَزِيدُ فَإِنَّهُ
مُمَالٌ كَزَكَّيْهَا وَنَجَّى مَعَ ابْتَلَى

أي كل لفظ ثلاثي يزيده ألفه منقلبة عن واو إذا زيد في حروفه الأصول حرف فأكثر فصار كلمة أخرى أميل لأن واوه تصير ياء إذا اعتبرتها بالعلامات المتقدم ذكرها، وذلك كالزيادة في الفعل بحروف المضارعة وآلة التعدية وغيرها. وقال القاضي: بين الناظم أن كل ألف وقعت ثلاثة في الكلمة ولا مألها، وهي منقلبة عن واو، فزادت الكلمة على ثلاثة أحرف، فإن ألفها بسبب هذه الزيادة تكون منقلبة عن ياء فتدخلها الإمالة. والزيادة تكون:

١- بتضعيف الفعل نحو: ﴿زَكَّيْهَا﴾ بتشديد الكاف، ﴿نَجَّيْهُمْ﴾ بتشديد الجيم.

٢- بحروف المضارعة نحو: ﴿يَرْضَى﴾ ﴿تُتَلَّى﴾ ﴿يُدْعَى﴾.

٣- بالحروف الزائدة الدالة على التعدية أو غيرها نحو: ﴿أَنْجَحْتَهُمْ﴾، ﴿أَعْتَدَنِي﴾

﴿أَسْتَعْلَى﴾، ﴿فَتَعَلَّى﴾، ﴿ابْتَلَى﴾.

٤- قد يجتمع في الكلمة حرف المضارعة والتضعيف نحو: ﴿يَزْكَى﴾.

٥- قد يجتمع فيها الحرف الزائد والتضعيف نحو: ﴿تَزْكَى﴾، ﴿تَجَلَّى﴾.

٦- قد يجتمع فيها حرف المضارعة والحرف الزائد والتضعيف نحو: ﴿يَتَرَكِّي﴾ والسدليل على أن هذه الألف منقلبة عن ياء فيما ذكر أنه يقال: زكيت، نجيت، هما يرضيان، ويدعيان، والآيتان تتليان. ويقال: أنجينا، اعتدنا، استغنيت، استعليت، ابتليت، تعاليت، وهما يزكيان، وتركيان، وتظهر الياء عند إسناد الفعل إلى ألف الاثنين، أو نون المتكلم، أو تاء الفاعل، فحيث يصير الفعل يائياً فتمال ألفه. وقال السخاوي: وإنما أميل هذا لأنه قد رجع إلى الياء حيث صار رباعياً لدخول الزوائد عليه، فتقول: (أنجيت، زكيت، ابتليت).

٧- قال أبو شامة: ومن ذلك: (أفعل) في الأسماء نحو: ﴿أَزْكِي﴾ ﴿أَذَقْ﴾ ﴿أَرَبِّي﴾ ﴿الْأَعْلَى﴾ ﴿الْأَدْنَى﴾، لأن لفظ الماضي في ذلك كله تظهر فيه الياء إذا أسندت الفعل إلى تاء الضمير، فتقول: (أدريت، أزكيت، أربيت، أعليت). وأما فيما لم يسم فاعله نحو:

﴿يُدْعَى﴾ فلظهور الياء في (دعيت، يدعيان) فقد بان أن الثلاثي المزيد يكون اسماً نحو:

﴿أَذَقْ﴾، ويكون فعلاً ماضياً نحو: ﴿أَنجَحْتَهُمْ﴾، ويكون فعلاً مضارعاً مبنياً للفاعل نحو: ﴿يَرْضَى﴾ وللمفعول نحو: ﴿يُدْعَى﴾. قال ابن القاصح: والناظم لم يمثل للفعل المضارع ولا للاسم، فإن قيل: من أين تأخذ العموم في الفعل المضارع والاسم؟ قيل: من قوله (وَكُلُّ ثَلَاثِي يَزِيدُ فَإِنَّهُ مُمَالٌ) فإنه يشمل الماضي والمضارع والاسم. فإن قيل: فإن تمثيله بالماضي فقط يقتضي اختصاص الحكم به! قيل: الأصل العمل بالعموم.

(استدراك أبي شامة): ولو قال الناظم:

وَكُلُّ ثَلَاثِي يَزِيدُ أَمْلُهُ مِثْلُ
يَرْضَى يَدْعَى ثُمَّ أَذَقَ مَعَ ابْتَلَى

لجمع أنواع ذلك. وقوله تعالى ﴿فَأَنبَهُمُ اللَّهُ﴾، وارد على ما ذكره في هذا البيت، فإنه ثلاثي زاد ولا يمال، لأن ألفه ليست طرفاً وهو لم يشترط الطرف فلهذا ورد.

قال القاضي: ونستطيع أن نستخلص مما ذكر أن (الألف) تمال: إما لانقلابها عن الياء وإن لم ترسم ياء في المصاحف، ويعرف ذلك بوقوع الياء مكانها في أي تصريف من تصاريف الكلمة، وإما لكونها دالة على التانيث وذلك في (فعلى) مثلث الفاء - أي المفتوح

والمضموم والمكسور - و(فعالي) بضم الفاء وفتحها، وإن لم ترسم ياء في المصاحف مثل: ﴿الْحَوَايَا﴾، وإما برسمها ياء في المصاحف وإن كانت مجهولة الأصل أو منقلبة عن واو. وَلَكِنْ أَحْيَا عَنْهُمَا بَعْدَ وَاوِهِ.....

قال القاضي: الضمير في (عَنْهُمَا) يعود على (همزة والكسائي). قال السخاوي: يريد أنهما اتفقا على إمالة ﴿وَأَحْيَا﴾ مسبوقةً بالواو. والخلاصة: أن (همزة والكسائي) أمالا الألف في لفظ ﴿وَأَحْيَا﴾ إذا كان مقترناً بالواو فقط، وذلك في ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ النجم.

قال أبو شامة: وإنما ذكر هذا البيت ليبين ما انفرد (الكسائي) به، ولهذا أتى بحرف (لكن) التي للاستدراك. ثم استوفى جميع ما انفرد به (الكسائي) من ذلك وغيره.

وَفِيمَا سِوَاهُ لِلْكَسَائِيِّ مُيْلًا.....

١ - قال القاضي: إذا اقترن لفظ ﴿أَحْيَا﴾ بالفاء نحو: ﴿فَأَحْيَيْتُمْ﴾ ﴿فَأَحْيَا بِهِ﴾ أو اقترن بـ ﴿ثُمَّ﴾ نحو: ﴿ثُمَّ أَحْيَيْتُمْ﴾ أو تجرد من (الواو والفاء وثم) نحو: ﴿أَحْيَاكُمْ﴾، ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾، ﴿إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا﴾، فإنه يمال لـ (الكسائي) وحده إمالة كبرى.

وَرُءَيْتِي وَالرَّيَّاءَ وَمَرَضَاتِ كَيْفَمَا
وَمَحْيَاهُمُ أَيْضاً وَحَقَّ تَقَالِيهِ
وَفِي الْكَهْفِ أَلْسَانِي وَمِنْ قَبْلُ جَاءَ مَنْ
وَفِيهَا وَفِي طَاسِينَءَاتَنِي الَّذِي
وَحَرَفُ نَلَّهَا مَعَ طَحْنَهَا وَفِي سَجَى -
أَتَى وَخَطَايَا مِثْلُهُ مُتَقَبِّلاً
وَفِي قَدْ هَدَانِي لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلًا
عَصَانِي وَأَوْصَنِي بِمَرِيئِمَ يُجْتَلَى
أَذْغَتْ بِهِ حَتَّى تَضَوْعَ مَنْدَلًا
وَحَرَفُ دَحْنَهَا وَهِيَ بِالْوَاوِ يُبْتَلَى

٢ - ﴿رُءَيْتِي﴾، المضاف لياء المتكلم وهو في موضعين بيوسف: ﴿رُءَيْتِي إِنْ كُنْتُمْ﴾

﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ ٣- ﴿الرُّءْيَا﴾ المعروف وهو في نحو: ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ يوسف. ﴿قَدْ صَدَّقْتَ الرُّءْيَا﴾ الصافات. ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّءْيَا﴾ الفتح.

﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّءْيَا الَّتِي﴾ الإسراء، عند الوقف عليها. ٤- ﴿مَرْضَاتٍ﴾ كيف جاء في القرآن، سواء كان منصوباً نحو: ﴿تَبْلُغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾، أم مجروراً نحو: ﴿أَتَبْعَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ أو مضافاً إلى الظاهر وإلى المضمَر. ولذلك قال (كَيْفَمَا أَتَى).

قال أبو شامة: يعني نحو: ﴿أَتَبْعَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ و﴿مَرْضَاتِي﴾ بخلاف ﴿الرُّءْيَا﴾ فإنه لم يعلها كَيْفَمَا أَتَى. ولم يقل الشاطبي (رُءْيَايَ وَالرُّءْيَا كَيْفَمَا أَتَى) لاختصاص (الكسائي) بكماله بإمالة هذين اللفظين، لأن ما سوى ذلك أماله (دوري الكسائي) فقط،

وسايتي بعد قليل وهي في كلمة ﴿رُءْيَاكَ﴾ يوسف. قال أبو شامة: لأن ﴿رُءْيَاكَ﴾ لم يعلها

إلا (الدوري) عنه كما سايتي، فلهذا قال: (وَرُءْيَايَ وَالرُّءْيَا): أي: هاتان اللفظتان مع ما بعدهما ممال لـ (الكسائي). قال الضباع: وهي - أي ﴿مَرْضَاتٍ﴾ - محصورة من ذوات الواو. ٥- ﴿خَطَايَكُمْ﴾ كيف وقع، سواء كان بعده كاف الخطاب نحو: ﴿خَطَايَكُمْ﴾ أم ضمير الغيبة نحو: ﴿مِنْ خَطَايَهُمْ﴾، أم نون التكلم نحو: ﴿لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَايَنَا﴾، ولذلك قال (وَخَطَايَا مِثْلُهُ) أي مثل: ﴿مَرْضَاتٍ﴾ يعلها كَيْفَمَا أَتَى، ولذلك قال (كَيْفَمَا أَتَى)، والإمالة في الألف التي بعد الياء، أي الألف الأخيرة لأجل الياء قبلها.

والميم في مُتَقَبَّلًا ليست رمزاً لـ (ابن ذكوان)، لأن الحديث عن (الكسائي).

٦- ﴿نَحْيَاهُمْ﴾ الجاثية. ٧- ﴿حَقَّ تَقَالِيهِ﴾ آل عمران. قال أبو شامة: ووافق (هزرة والكسائي) على إمالة الأول فيها وهو قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكْفُؤُوا مِنْهُمْ تَقْنَةً﴾ آل عمران. ولذلك قَبِدَ الناظم ﴿تَقَالِيهِ﴾ بقوله ﴿حَقَّ﴾ والهاء احترزاً من: ﴿إِلَّا أَنْ تَكْفُؤُوا مِنْهُمْ﴾

تُقْنَةُ ﴿﴾، فهو مال لـ (حمزة والكسائي). ٨- ﴿وَقَدْ هَدَانِي﴾ في الأنعام. قال أبو شامة: قيده بـ ﴿وَقَدْ﴾ احترازاً عن المجرد منها وهو: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي﴾ آخر الأنعام. ﴿لَوَ أَنَّهُ هَدَانِي﴾ الزمر، فإنه مال لـ (حمزة والكسائي) معاً على أصلهما والياء فيهما ثابتة بإجماعهم. وزاد الجعبري التقييد بقوله: وحذف الياء من (وَفِي قَدْ هَدَانِي). قال السخاوي: وقال (لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكَلًا) لأن ﴿هَدَانِي﴾ ألفه لا تخفى أنها منقلبة عن ياء. وقال شعله: أي ليس الأمر مشكلاً، لأن ما ذُكِرَ من الفرق اتباعاً للأثر وهو ظاهر لا إشكال فيه. وقال أبو شامة: (وَفِي قَدْ هَدَانِي) صوابه في البيت بغير ياء، لأن قراءة (الكسائي) كذلك.

٩- ﴿وَمَا أَسْنِيَهُ﴾ الكهف. قال الجعبري: المتصل بالياء قبل الهاء، وخرج عنه ﴿فَأَسْنِيَهُ﴾ يوسف، وأكده بالكهف لئلا يتوهم العموم. ١٠- ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ إبراهيم. وهي المرادة بقوله: (وَمَنْ قَبْلُ جَاءَ مَنْ عَصَانِي) أي قبل الكهف في ترتيب المصحف جاء موضع ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ إبراهيم. قال الجعبري: المتصل بالياء وخرج عنه: ﴿وَعَصَى﴾ طه. ١١- ﴿وَأَوْصَانِي﴾ مريم. قال الجعبري: المعدى بالهمزة المتصل بالياء، وخرج عنه: ﴿وَوَصَّى﴾ البقرة. وليست الياء في (يُجْتَلَى) رمزاً لـ (السوسي)، وإنما معناها يكشف كل من المذكورات بالإمالة. ١٢- ﴿وَأَتَنِي الْكِتَابَ﴾ مريم. ١٣- ﴿فَمَا آتَانِي اللَّهُ خَيْرٌ﴾ في النمل. قال الضباع: وهن مخصصات من (ذَوَاتِ الْيَاءِ). وقيده مواضع الخلاف بقوله (وَفِيهَا وَفِي طَاسِينَ آتَانِي الَّذِي). مريم والنمل لأن موضعي هود متفق على إمالته لـ (حمزة والكسائي) وهما في قوله: ﴿وَأَتَنِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ﴾، ﴿وَأَتَنِي مِنْهُ رَحْمَةً﴾. قال شعله: ومعنى قوله (أَذْغَتْ بِهِ حَتَّى تَضَوَّعَ مُنْدَلًا) خذ العلم الذي أفشيت به حتى تفوح طيبه حال كونه مندلاً. وقال ابن القاصح: وقوله (أَذْغَتْ بِهِ حَتَّى تَضَوَّعَ مُنْدَلًا) لم يتعلق به حكم وكمل به البيت. وقال الجعبري: (لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكَلًا): أي حال هذه المواضع سهل واضح، فما قيّدناه فاقتصر فيه على المقيّد، وما أطلقنا فاتبع فيه الإطلاق، أو قد ظهر لك قصدي في تعدد مفردات (الكسائي) فلا إشكال عليك ميم (مُتَقَبَّلًا) (مُشْكَلًا) ولام (لَيْسَ) وهمزة (أَمْرُكَ) وكذا (الَّذِي

أَدْعَتْ بِهِ حَتَّى تَضَوْعَ مَسْدَلًا (يُجْتَلَى). وقال أبو شامة: خذ هذا الذي أَدْعَتْ بِهِ لكي تَضَوْع أنت، أي تفوح رائحة عملك مشيها (مَسْدَلًا)، والمندل نوع من الطيب، وموضع في بلاد الهند ينسب إليه العطر، وقيل: المندل: العود الهندي، وقوله (أَدْعَتْ بِهِ) أي أفشيتته، ومنه قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ أَلْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾ أي أفشوه، والمراد أني اجتهدت بالنص على إمالته ولم أسر ذلك.

(تابع الكلمات التي انفرد (الكسائي) بإمالتها وحده إمالة كبرى)

١٤- ﴿لَلَّهَا﴾ الشمس. ١٥- ﴿طَحَّهَا﴾ الشمس. وانتبه: الإمالة في الألف التي قبل الهاء. ١٦- ﴿سَجَى﴾ الضحى. السادس عشر: ﴿دَحَنَهَا﴾ والنازعات. وانتبه: الإمالة في الألف التي قبل الهاء. قال السخاوي: ومعنى (وَهِيَ بِالْوَاوِ تُبْتَلَى): أي وهذه وإن كانت ألفاتها منقلبة عن واو، فهي بمنزلة المنقلبة عن ياء، لأن هذه الواو تصير ياء في بعض الأحوال إذا بنيت الفعل لِمَا لم يسم فاعله، أو نقلته إلى الرباعي. وقال أبو شامة: وأشار بقوله: (وَهِيَ بِالْوَاوِ) إلى علة استثناء (همزة) لها، وهي كون ألفها عن واو، وما تقدّم كان ألفه عن ياء، ومعنى (تُبْتَلَى) تختبر. وإنما حسن إمالتها لـ (الكسائي) كونها رعوس أي فأملت تبعاً لـ (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، فهو من باب إمالة لإمالة، ولأنها رسمت في المصحف بالياء كأخواتها من (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، فلما ألحقت بها كتابة طلباً للمشكلة ألحقت بها إمالة لذلك. وقال شعله: ولم يعل (همزة) لأن ألفها منقلبة عن واو، وأشار إليها بقوله (وَهِيَ بِالْوَاوِ تُبْتَلَى) وتختبر، أي عند الامتحان يعلم أنها واوية. وقال الضباع: وهنّ مخصصات من ذوات الواو.

(استدراك أبي شامة): ولا مانع من حيث اصطلاحه من أن يكون (مُتَقَبَّلًا) رمزاً، وكذا ما بعده من قوله (لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلًا)، (يُجْتَلَى) (أَدْعَتْ بِهِ حَتَّى تَضَوْعَ مَسْدَلًا) إلى آخره، ويكون ما في كل بيت لمن رمز له، فإن قلت هو في باب إمالة (همزة) والكسائي) فجميعه لا يخلو عنهما أو عن أحدهما، ولهذا يذكر ما انفرد به (الكسائي) ثم يذكر ما اتفقا عليه فيقول:

وَأَمَّا ضَحَاهَا وَالضَّحَى وَالرَّبْوَاعَ الـ فَقَوَى فَأَمَّا لَاهَا وَبِالْوَاوِ تُخْتَلَا

ولو كان ما اعترض به رمزاً لَمَّا صح له هذا الضمير إذ تقدم جماعة، فلا يتعين من يعود إليه الضمير، وكذا يذكر ما تفرد به (دوري الكسائي) ثم يقول:

وَمِمَّا أَمَالَهُ أَوَاخِرُ آي مَّا بَطِيْهِ وَآيِ النَّجْمِ كَي تَعْدَلَا
 وذلك مما يدل على أن قوله (قَدْ انْجَلَى) ليس برمز، قلت: كل هذا صحيح معلوم أنه ليس
 برمز في نفس الأمر، ولكن من حيث اصطلاحه يوهم ذلك، ولكن في اللفظ - أي لفظ:
 (أَذْغَتْ بِهِ حَتَّى تَضَوْعَ مُنْدَلًا) - إشكال، لأنه إن كان فعل هذا قبل هذا الكلام فإين
 ذكره؟ وإن كان ما فعله إلا بهذا الكلام لم تصح هذه العبارة، لأن حق ما يوصل به الذي
 يكون معلوماً للمخاطب، وهذا لم يعلمه بعد إلا من هذه العبارة، فإن جاز ذلك فينبغي أن
 يجوز أن يقال: جاءني الذي أكرمه، ويكون إكرامك له لم يعرف إلا من هذا اللفظ، وهذا لا
 يجوز.

قال د/ سامي عبد الفتاح هلال: ما أورده أبو شامة هنا لا يرد على الشيخ الشاطبي، لأنه قال
 البيت بعد أن ذكر معظم أحكام الإمامة عند (حمزة والكسائي)، فمن حقه أن يعبر
 بالماضي، وهذا أسلوب عربي فصيح، أعني استعمال الماضي عند الإشراف على الشيء نحو: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ
 وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ المائدة ونحو: (قد قامت الصلاة)، بل
 عند قصد التنبيه على يقينية وقوع الشيء في المستقبل مثل: ﴿أَنَّى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾
 النحل. وما قاله من عدم جواز: جاء الذي أكرمه. مجرد اجتهد منه، فإنك تقول: جاء الذي
 شرفنا ورفع رأسنا، إذا قلتها لمن هو مقبل على منافسة عظيمة، بمعنى الذي سيشرّفنا ويرفع
 رأسنا. وإليك (الكلمات التي قال لـ (حمزة والكسائي) معاً) إماله كبرى

وَأَمَّا ضَحَاهَا وَالضُّحَى وَالرَّبُّوَا مَعَ الْـ قُوى فَأَمَالَهَا وَبِالْوَاوِ تُخْتَلَى

قال القاضي: أمال (حمزة والكسائي) معاً هذه الألفاظ الأربعة وهي: ﴿وَضَحَاهَا﴾
 ﴿وَالضُّحَى﴾، و﴿الرَّبُّوَا﴾ كيف وقع في القرآن الكريم، و﴿الْقُوى﴾ النجم. قال الضباع:
 وكذا ﴿الْعَلَى﴾ لِمَا سَيأتي. وقال القاضي: ونَبّه بقوله (وَبِالْوَاوِ تُخْتَلَى): على أن هذه
 الألفاظ واوية. وقال السخاوي: (تُخْتَلَى): أي تجتنى وتحصل، وأصل ذلك قولهم: اختليت
 الخلا وهو الحشيش إذا جززته وقطعته. وقال صاحب اللآلئ: (تُخْتَلَى): أي تستفاد،
 يعني: إذا أخبرت بالأصول المعروفة. وقال السخاوي: من العرب مَنْ يَشْنَى ما انضم أوله أو
 انكسر من ذوات الواو بالياء فتقول: (ريان - ضحيان). قال أبو شامة: قال مكّي: مذهب

الكوفيين أن يثنوا ما كان من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسوراً بالياء. فأمالا على أصل مذهبهما، لأنهما كوفيان، ولم يعتبر الأصل من يثنى، وإنما أفردته الناطم بالذكر وإن كان داخلا تحت قوله:

وَمِمَّا أَمَالَهُ أَوَاخِرُ آيٍ مَّا بَطِيْهِ وَآيِ النَّجْمِ كَيْ تَعْدِلَا
لأن منه ما ليس برأس آية وهو: ﴿الرَّبُّوْا﴾، وليبين أن الجميع من ذوات الواو، و﴿الْقَوِيُّ﴾ جمع قوة وهو رأس آية في (النجم) لتتفق الفواصل وتتساوى وتتشاكل. قال السخاوي: وإنما لم يذكر

﴿الْعَلَى﴾ وإن كان من الواو في الأصل، إذ هو العلو، لأنه رأس آية في طه داخل في قوله: وَمِمَّا أَمَالَهُ أَوَاخِرُ آيٍ مَّا بَطِيْهِ وَآيِ النَّجْمِ كَيْ تَعْدِلَا
قال أبو شامة: ولم يبق عليه إلا ذكر ﴿الْعَلَى﴾، ولكنه لما كان جمع عليا وقد قلبت الواو في عليا صار كأنه من ذوات الياء والله أعلم. وأما ﴿الزَّيْغُ﴾ بالزاي والنون فمن (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، فلم يحتج إلى ذكره لأنه ممال لهما على أصلهما.

وَرُءْيَاكَ مَعَ مَثْوَايَ عَنْهُ لِحَفْصِهِمْ وَوَحْيَايَ مَشْكَاةَ هُدَايَ قَدْ انْجَلَى
قال أبو شامة: جميع ما في هذا البيت تفرد بإمالته (حفص الدوري عن الكسائي) دون أبي الحارث، والهاء في (عَنْهُ) تعود إلى (الكسائي). ١- ﴿رُءْيَاكَ﴾ المضاف للكاف وهو في أول يوسف: ﴿رُءْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ﴾، دون المضاف إلى الياء والمعرف باللام. فهما لـ (الكسائي) بكماله كما تقدم.

٢- ﴿مَثْوَايَ﴾ في: ﴿إِنَّهُ رَفِئَ أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ في يوسف. قال أبو شامة: فالذي تفرد به (حفص الدوري عن الكسائي) هو المضاف إلى الياء دون قوله: ﴿مَثْوَاهُ﴾ ﴿مَثْوَايَ﴾ فأمالهما (همزة والكسائي) على أصلهما في إمالة (ذَوَاتِ الْيَاءِ). ٣- ﴿وَحْيَايَ﴾ في: ﴿وَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ بالأنعام، المضاف إلى الياء، دون لفظ ﴿وَحْيَاهُمْ﴾، فذاك لـ (الكسائي) بكماله كما سبق. ٤- ﴿كَيْشَكُورٌ﴾، بالنور. ٥- ﴿هُدَايَ﴾ في قوله: ﴿فَمَنْ يَبْعَ هُدَايَ﴾ البقرة ﴿فَمَنْ أَتَبَعَ هُدَايَ﴾ طه. قال أبو شامة: وأضاف

الناظم ﴿هُدَايَ﴾ إلى ياء المتكلم دون المضاف إلى غيرها نحو: ﴿فِيهِدُهُمْ أَقْتَدَةَ﴾، ﴿هُدْنَهَا﴾، ﴿أَلْهُدَى﴾ ونحوه فذلك ممال لـ (همزة والكسائي). وقال الضباع عن الكلمات الأربع التي انفرد (دوري الكسائي) بإمالتها: والأولى - أي ﴿رُءْيَاكَ﴾ المضاف للكاف - مخصصة من (فُعَلَى)، والرابعة - أي ﴿كَيْشَكُوفَر﴾ - من مزيد الواوي، والباقيات - أي ﴿مَوَايَ﴾ ﴿وَحَيَايَ﴾ ﴿هُدَايَ﴾ - من (ذَوَاتِ الْيَاءِ). وقال ابن القاصح: (قَدْ انْجَلَى): قد انكشف، وليس في البيت رمز لأحد. أحكام رءوس الآي في السور الإحدى عشر ل (همزة والكسائي)

وَمِمَّا أَمَالَهُ أَوَاخِرُ آيِ مَا بَطِيَّةُ وَآيِ التَّجْمِمْ كَيْ تَتَعَدَّلَا
وَفِي الشَّمْسِ وَالْأَعْلَى وَفِي اللَّيْلِ وَالضُّحَى وَفِي أَقْرَأَ وَفِي وَالنَّازِعَاتِ تَمِيلَا
وَمِنْ تَحْتِهَا ثُمَّ الْقِيَامَةِ ثُمَّ فِي الْـ مَعَارِجِ يَا مِنْهَالُ أَفْلَحْتَ مِنْهَالَا
قال القاضي: مما اتفق على إمالته (همزة والكسائي) على الأصول المتقدمة رءوس آي السور الإحدى عشر. وقال ابن القاصح: ورتبها على ما تأتت له في النظم، و(وَآي) جمع آية. وهي:

١ - طه ٢ - النجم ٣ - الشمس ٤ - الأعلى ٥ - الليل ٦ - الضحى ٧ - العلق

٨ - النازعات ٩ - عبس وهي المرادة بقوله (وَمِنْ تَحْتِهَا): أي تحت سورة النازعات في ترتيب المصحف. ١٠ - القيامة. ١١ - المعارج. والمراد كما قال القاضي: إمالة الألفات الواقعة في أواخر الآيات مما جميعه لام الكلمة في السور المذكورة، سواء كانت هذه الألفات في الأسماء أم في الأفعال، وسواء كان أصلها الياء أم الواو، أصلية أوزائدة. قال ابن القاصح: إلا ما سبق استثناءؤه من أن (همزة) لا يميله. وقال الضباع: إلا ما تقدم تخصيصه بـ (الكسائي).

وقال القاضي: ويستثنى من ذلك: الألف المبدلة من التنوين عند الوقف في بعض هذه الآي نحو: ﴿هَمْسًا﴾ ﴿ضَنْكًا﴾ ﴿نَسْفًا﴾ ﴿عِلْمًا﴾ ﴿ظُلْمًا﴾ ﴿عَزْمًا﴾ لا يمال.

وقال أبو شامة: وأما المنون من المقصور نحو: ﴿هُدًى﴾ ﴿سُورَى﴾ ﴿سُدًى﴾ ففي الألف الموقوف عليها خلاف سياقي ذكره في آخر الباب. وقال صاحب اللآلئ عند قول الشاطبي:

وَمِمَّا أَمَالَهُ أَوَاخِرُ آيِ مَا بَطِلَةٌ وَآيِ النُّجُمِ كَيْ تَتَعَدَّلَا
وليس المعنى أنهما أمالا جميع أواخر السور المذكورة، لأن فيها ما لا يتصور فيه الإمالة نحو: ﴿أَمْرِي﴾ ﴿لِذِكْرِي﴾ ﴿وَأَخِيهِ﴾ ﴿تُوبِهِ﴾ ﴿خَلَقَ﴾ ﴿عَلَيَّ﴾، ونحو الألف المبذلة من التنوين في مثل: ﴿كَثِيرًا﴾ ﴿بَصِيرًا﴾ ﴿وَزَرًا﴾، لأن الإمالة لا مدخل لها في الألف المذكورة، ومنها ما فيه هاء التانيث نحو: ﴿مُسْفِرَةٌ﴾ ﴿تُسَبِّحُهَا﴾ ﴿غَبَرَةٌ﴾ ﴿قَزَّةٌ﴾ ﴿أَفْجَرُ﴾، وليس مقصوداً بالذكر ها هنا، ولـ (الكسائي) في الهاء المذكورة مذهب سياقي على إثر هذا الباب. وقال القاضي: ونبه بقوله: ﴿كَيْ تَتَعَدَّلَا﴾ على حكمة إمالة أواخر هذه الآيات، أي: كي تتعدل الآيات وتكون على سنن واحد، حيث أميل فيها ما أصله الياء وما أصله الواو.

وقال السخاوي: ليأتي لفظ الفواصل كله على طريقة واحدة. وقال صاحب اللآلئ: وأتى بقوله ﴿كَيْ تَتَعَدَّلَا﴾ بعد أي طه وأي النجم لا غير وهو مراد مع ما ذكر من الآي بعد ذلك وإن لم يكن ملفوظاً به. وقال ابن القاصح: وهذا الذي ذكره من إمالة رعوس الآي لا يظهر له فائدة على مذهب (حمزة والكسائي) لاندراجها في أصولهم المتقررة لهم، وتظهر فائدته على مذهب (ورش وأبي عمرو) حيث يميلان فيها ما لا يميلانه في غيرها، وأما عبارة ﴿كَيْ تَتَعَدَّلَا﴾ فهي مفيدة هنا تماماً، أي كي تتعدل رعوس أي السور المذكور في الإمالة التي هي موضع هذا الباب وفيها الكلام، والإمالة للإمالة سبب معترف به، ذكره كثير من الأئمة، والمراد من (الإمالة للإمالة)، إمالة الفاصلة لمناسبة الفاصلة، ولم يذكر أحد الفتح من أجل الفتح. وقال صاحب النفحات الإلهية: ومعنى ﴿كَيْ تَتَعَدَّلَا﴾: أي تتساوى ما كان أصلياً بما كان زائداً، وما كان أصله الياء وأصله الواو. قال الضباع: (...) لكن هذه السور منها ثلاث عمّت الإمالة فواصلها، وهي: سبح، والشمس. وفي المدينى الأول: ﴿فَعَفَّرُوهَا﴾ رأس آية، ولا يمال. والليل - وباقي السور أميل منها القابل للإمالة، - فالمال بطله من أولها إلى ﴿طَغَى﴾ إلا ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾. ثم من: ﴿تُودَى﴾ ﴿يَمُوسَى﴾ إلى ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى﴾ إلا ﴿عِنِّي﴾ ﴿لِنَفْسِي﴾ ﴿لِذِكْرِي﴾

مَا غَشِيَهُمْ ﴿٥٠﴾ ثُمَّ ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ﴿٥١﴾ مِمَّا. ثُمَّ مِنْ: ﴿إِلَّا إِلَيْسَ ابْنُ﴾ ﴿٥٢﴾ إِلَى آخِرِهَا
 إِلَّا ﴿بَصِيرًا﴾ ﴿٥٣﴾. وَفِي النِّجْمِ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى ﴿الْتَدَرِ﴾ ﴿٥٤﴾ إِلَّا ﴿مِنْ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ ﴿٥٥﴾ وَفِي سَالِ
 مِنْ: ﴿لَطَىٰ﴾ ﴿٥٦﴾ إِلَى ﴿فَاوَعَىٰ﴾ ﴿٥٧﴾. وَفِي الْقِيَامَةِ مِنْ: ﴿صَلَّىٰ﴾ ﴿٥٨﴾ إِلَى آخِرِهَا. وَفِي النَّازِعَاتِ مِنْ
 ﴿هَلْ أُنْتُكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ﴾ ﴿٥٩﴾ إِلَى آخِرِهَا، إِلَّا ﴿مَنْعًا لَّكَوْلاً تَمَكُّوْهُ﴾ ﴿٦٠﴾. وَفِي عَبَسَ مِنْ أَوَّلِهَا
 إِلَى: ﴿فَأَن تَعَنَّيَ لَهَيَّ﴾ ﴿٦١﴾ - وَفِي الضُّحَىٰ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى: ﴿وَوَجَدَكَ عَابِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ ﴿٦٢﴾ - وَفِي
 الْعَلَقِ مِنْ: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَاطِئٌ﴾ ﴿٦٣﴾ إِلَى ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾ ﴿٦٤﴾. قَالَ السِّخَاوِيُّ: وَالْمَنْهَالُ:
 الْكَثِيرُ الْإِنْهَالُ، وَالْإِنْهَالُ: إِيرَادُ الْإِبِلِ الْمَنْهَلِ، وَ (مَنْهَالًا) أَيُّ مُورَدًا أَوْ مُعْطِيًا، إِذْ يُقَالُ:
 أَنْهَلْتُ الرَّجُلَ إِذَا أُعْطِيَتْهُ. قَالَ أَبُو شَامَةَ: فَكَانَهُ نَادَىٰ نَفْسَهُ أَوْ جَمِيعَ مَنْ يُعَلِّمُ الْعِلْمَ
 وَحُرُوفَ الْقُرْآنِ وَرَوَايَاتِهِ الثَّابِتَةَ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (خَيْرُكُمْ مَنْ
 تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ). وَقَالَ شُعْلَةُ: أَيُّهَا الْعَالَمُ الْكَثِيرُ النَّفْعِ، قَدْ حَصَلَتْ وَأَفْلَحْتَ حَالُ
 كَوْنِكَ جَوَادًا بِعِلْمِكَ فَيَاضًا لَهُ. وَقَالَ الْقَاضِي: (الْمَنْهَالُ) هُوَ الْمَعْطَى الْعِطَاءَ الْكَثِيرَ، وَالْمُرَادُ
 بِهِ الْعَالَمُ الْكَثِيرُ النَّفْعَ بِعِلْمِهِ. وَإِلَيْكَ (اسْتَدْرَاكُ أَبِي شَامَةَ) عَلَى قَوْلِ الشَّاطِبِيِّ:

وَمِمَّا أَمَالَهُ أَوَاخِرُ آيِ مَا بَطِيَّةٌ وَآيِ التَّجْمِيمِ كَيْ تَتَعَدَّلَا
 ثُمَّ بَيَّنَّ حِكْمَةَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (كَيْ تَتَعَدَّلَا): يَعْنِي رَعُوسَ الْآيِ، فَتَصِيرُ عَلَى مَنْهَاجٍ وَاحِدٍ،
 وَهَذِهِ حِكْمَةُ تَرْكِ الْإِمَالَةِ أَنْسَبَ لَهَا مِنْهَا، لِأَنَّ الْفَتْحَ يَنْسَبُ فِي كُلِّ الْمَوَاضِعِ الْمَمَالَةَ
 وَغَيْرَهَا، فَإِنَّ فِي أَوَاخِرِ الْآيِ مِنَ السُّورِ الْمَذْكُورَةِ مَا لَا يَمَالُ، وَلَيْسَ فِيهَا مَا لَا يَفْتَحُ، فَإِنَّ
 قُلْتَ: أَرَادَ بِالْتَّعْدِيلِ الْإِلْحَاقَ ذَوَاتِ الْوَاوِ بِ (ذَوَاتِ الْيَاءِ) فِي الْإِمَالَةِ لَمْ يَتِمَّ لَهُ هَذَا، لِأَنَّ
 (هَمْزَةً) اسْتثنى أَرْبَعَةَ مَوَاضِعَ مِنْ رَعُوسِ الْآيِ فَلَمْ يَمْلِكْهَا، فَلَمْ يَكُنْ فِي إِمَالَةِ الْبَاقِي تَعْدِلَ، وَلَوْ
 لَمْ يَمْلِكِ الْجَمِيعَ حَصَلَ التَّعْدِيلُ، عَلَى أَيْ أَقُولُ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى ذِكْرِ إِمَالَةِ أَوَاخِرِ الْآيِ،
 لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ قَدْ عُلِّمَ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الْقَوَاعِدِ مِنْ (ذَوَاتِ الْيَاءِ) أَصْلًا وَرِسْمًا، وَقَدْ نَصَّ
 عَلَى ذَوَاتِ الْوَاوِ مِنْهَا فَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا شَيْءٌ، وَلِهَذَا لَمْ يَتَعَرَّضْ كَثِيرٌ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ لَذِكْرِ
 هَذِهِ السُّورِ وَلَا ذِكْرِهَا صَاحِبَ التَّيْسِيرِ، فَإِنَّ قُلْتَ فِيهَا نَحْوُ: ﴿وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُجًى﴾
 ﴿فَمَنْ أَيْنَ تُعَلِّمُ إِمَالَتَهُ؟ قُلْتَ مِنْ قَوْلِهِ:

وَمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ غَيْرَ لَدَا وَمَا زَكَ وَإِنَّ مِنْ بَعْدِ حَتَّى وَقُلْ عَلَى
 وَقَدْ تَبَهَّنَا عَلَيْهِ ثُمَّ، وَكَذَلِكَ ﴿الْعَلَى﴾. انتهى.

رَمَى صُحْبَةً.....

أمال مدلول (صُحْبَةً) وهم (حزرة والكسائي وشعبة) ألف: ﴿رَمَى﴾ الأنفال.

..... أَعَمَّى فِي الْإِسْرَاءِ ثَانِيًا

أمال مدلول (صُحْبَةً) وهم (حزرة والكسائي وشعبة) ألف ﴿أَعَمَّى﴾ في: ﴿فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ

أَعَمَّى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾. قال الضباع: وإنما قيد ﴿أَعَمَّى﴾ بكونه ثانياً، لأن الأول يوافقهم فيه (أبو عمرو) كما سيأتي.

سُوَى وَ سُدَى فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ تَسْبِيلًا

أمال مدلول (صُحْبَةً) وهم (حزرة والكسائي وشعبة) ألف ﴿سُوَى﴾ طه، وألف ﴿سُدَى﴾ القيامة، عند الوقف عليهما فقط. قال أبو شامة: ولا يمال ﴿سُوَى﴾ و ﴿سُدَى﴾ في الوصل، لأنهما منونان، وتنبني إمالتهما في الوقف. وقال الضباع: أما إذا لم يوقف عليهما فلا خلاف في فتحهما. وقال أبو شامة: وهذه الأربعة معلوم إمالتهما لـ (حزرة والكسائي) من القواعد المتقدمة، وإنما ذكرها بعد ذلك لموافقة (أبي بكر عن عاصم) لهما فيها، وكان يمكنه أن يقول:

(رَمَى شُعبَةً)، وإنما عدل عنه خوفاً من وهم أن ذلك مختص بـ (شعبة)، وهذه عادته في مثل ذلك على ما سيوضح فيما بعد. وقال القاضي: وإمالة (حزرة والكسائي) هذه الكلمات وفق القواعد المتقدمة، فالجديد ضم (شعبة) معهم، ولا يقال: كان على الناظم أن يذكر (شعبة) وحده، لأننا نقول: لو ذكره وحده لفهم أنه مختص بإمالة هذه الكلمات فلا يميلها غيره، ومثل ذلك يقال في

قوله الآتي:

وَأَعَمَّى فِي الْإِسْرَاءِ حُكْمُ صُحْبَةٍ أَوَّلًا

قال السخاوي: ومعنى (تَسْبِيلًا): أي تحبس، يشير إلى ثبوته. وقال أبو شامة: أظن معناه أبيضحت إمالته عنهم، من سبلت الماء فتسبَّل، لأن غيرهم لم يسبل إمالته.

وَرَاءَ تَرَاءٍ فَازَ فِي شِعْرَائِهِ

أمال مدلول (فازَ) وهو (همزة) فتحة الراء في الوصل ﴿تَرَاءٍ﴾ مع الهمزة والألف بعدها في الوقف، فإذا وصل أبقى الراء على إمالتها ولم يمل الهمزة. وقال أبو شامة: الهاء في (شِعْرَائِهِ) تعود على الراء، أو لفظ: ﴿تَرَاءٍ﴾، لأن كل واحد منهما في السورة المذكورة، ولفظ ﴿تَرَاءٍ﴾ وزنه تفاعل، ففيه ألفان بينهما همزة، الأولى زائدة، والثانية لام الكلمة منقلبة عن ياء، فإذا وقف عليها أميلت الثانية لـ (همزة والكسائي) على أصلهما في إمالة ما كان من الألفات من (ذَوَاتِ الْيَاءِ) طرفاً، غير أن (همزة) يجعل الهمزة بين بين على أصله، وأضاف إلى ذلك أنه أمال الألف الأولى لمجاورة الثانية، فهو من باب إمالة الإمالة، ولهذا لم يمل الراء من قوله: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَتِ الْفِئَتَانِ﴾ في الأنفال لما لم تكن فيها إمالة تسوغ ذلك، وليست الألف أصلية منقلبة عن ياء، بل هي زائدة، لأنها ألف تفاعل، ولم يجاورها كسر فلا إمالة فيها، ولا نظر إلى كونها بعد راء، والعرب تستحسن إمالة الألف قبل الراء وبعدها نحو: ﴿تَسْرَى﴾ و﴿مِنَ النَّارِ﴾ مالا تستحسنه في غير ذلك، ولهذا أمالهما (أبو عمرو)، لأن الألف في كل ذلك إما منقلبة عن ياء، أو هي ألف تأنيث، أو مجاورة لكسر نحو: ﴿تَسْرَى﴾ ﴿بُشْرَى﴾ ﴿أَبْصَرْتَهُمْ﴾، والراء المفتوحة تمنع الإمالة إلا أن يوجد أحد أسباب الإمالة، ثم من ضرورة إمالة الألفين في ﴿تَرَاءٍ﴾ إمالة الراء والهمزة قبلها، فبقيت الهمزة المسهلة بين ألفين مماليتين وهي في نفسها ممال فتجاوزت أربعة أحرف ممال في الوقف، فإذا وصلت سقطت الألف الثانية لوجود الساكن بعدها فبطلت الإمالة في الهمزة وبقيت إمالة الألف الأولى والراء قبلها لـ (همزة) وحده، فبُغِيَ النظم عن ذلك بإمالة الراء، لأن من ضرورتها إمالة الألف بعدها وهي عبارة صاحب التيسير، ولم يذكر ذلك في باب الإمالة، بل في سورة الشعراء فقال: (همزة) ﴿تَرَاءٍ﴾ بإمالة فتحة الراء، وإذا وقف أتبعها الهمزة فأمالها مع جعلها بين بين على أصله، فتصير بين ألفين مماليتين، الأولى أميلت لإمالة فتحة الراء، والثانية أميلت لإمالة فتحة الهمزة، ألا ترى كيف عبّر عن إمالة الألفين بإمالة ما قبلهما مجازاً، وجعلهما أصليين في ذلك، والحق عكس ذلك، وهو أن ما قبل الألفين أميلاً لإمالة الألفين تبعاً لهما، والتعبير بذلك في الراء أقرب منه في الهمزة، لأن الراء في الجملة قد أميلت حيث لا ألف مجاورة لها

كما سيأتي في باب ترقيق الرءاء وفي ﴿رَمَا الْقَمَرُ﴾ في الوصل وبه قرأ (همزة) فأمال الرءاء والألف بعدها، وقد تجوز الناظم أيضاً بهذه العبارة فيه هنا عن إمالة الألف الذي بعد الرءاء بإمالة الرءاء فقال:

وَرَأَ تَرَمًا فَازَ فِي شُعْرَائِهِ

وعبر في سورة الأنعام في نحو ﴿رَمَا كَوَكَبًا﴾ ﴿رَمَا الْقَمَرُ﴾ عن إمالة الألف بإمالة الهمزة:

وَحَرْفِي رَأَى كَلًّا أَمِلَ مُزْنَ صُحْبَةً وَفِي هَمْزِهِ حُسْنٌ وَفِي الرِّاءِ يُجْتَلَا
بِخُلْفٍ وَخُلْفٌ فِيهِمَا مَعَ مُضْمِرٍ مُصِيبٌ وَعَنْ عُثْمَانَ فِي الْكُلِّ قُلًّا
وَقَبْلَ السُّكُونِ الرَّاءُ أَمِلَ فِي صَفَا يَدٍ بِخُلْفٍ وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَبْقَى صِلَا

مع أن الهمز لو تجرد عن الألف لم تقع فيه إمالة أبداً، وإنما أماله من أمال في الوصل في ﴿رَمَا الْقَمَرُ﴾ نظراً إلى الأصل، ولم يعتد بعارض حذف الألف للساكن، وسيأتي الكلام في نحو هذا في آخر هذا الباب، ولما لم يكن هذا المذهب في قراءة (همزة) في ﴿رَمَا الْقَمَرُ﴾، بل اقتصر على

إمالة الرءاء فعل مثل ذلك في ﴿تَرَمًا﴾ في الوصل فأمال الرءاء دون الهمزة.

قال القاضي في البدور الزاهرة: ﴿فَلَمَّا تَرَمًا أَلْجَمَعَانِ﴾ الشعراء، أمال (همزة وخلف) الرءاء في الحالين، والهمزة حال الوقف مع تسهيل الهمزة لـ (همزة) بالمد والقصر. ولـ (ورش) الفتح والتقليل في الهمزة، وبالنظر للبدل يكون له أربعة أوجه: قصر البدل مع الفتح، والتوسط مع التقليل، والمد مع الفتح والتقليل. ولـ (الكسائي) إمالة الهمزة وحدها على أصله من إمالة (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، وهذا بالنسبة للوقف لـ (ورش والكسائي)، أما في حالة الوصل فليس لهما إلا فتح الرءاء والهمزة. واحترز بقوله في شعرائه عن: ﴿فَلَمَّا تَرَمَاتِ أَلْفِئَتَانِ﴾، في الأنفال، فلا إمالة فيها لأحد.

قال د/ سامي عبد الفتاح هلال: ويمكن أن يقال بأن الناظم ذكر إمالة الرءاء لأنها خاصة بـ (همزة)، أما إمالة الألف فهي لـ (همزة والكسائي). ومعنى (فاز): أي فاز بالإمالة.

وَأَعْمَى فِي الْأَسْرَا حُكْمُ صُحْبَةٍ أَوَّلَا

أمال مدلول (حُكْمٌ صُحْبَةٌ) وهم (أبو عمرو وهزرة والكسائي وشعبة) ألف ﴿أَعْمَى﴾ هو: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى﴾ في الموضع الأول من الإسراء، وهذا معنى قوله (أولاً). والخلاصة في ألف ﴿أَعْمَى﴾ من سورة الإسراء في الموضعين كالتالي:

١- (هزرة والكسائي وشعبة) يملون ألف ﴿أَعْمَى﴾ في الموضعين.

٢- (أبو عمرو) يميل في الموضع الأول فقط. قال أبو شامة: فقول الناظم (أولاً) ليس برمز، وإنما هو بيان لموضع: ﴿أَعْمَى﴾ فهو من تنمة بيان الحرف المختلف فيه، أي وإمالة ﴿أَعْمَى﴾ (أولاً) في الإسراء (حُكْمٌ صُحْبَةٌ)، فهو من القبيل الذي جاء الرمز فيه متوسطاً في أثناء التقييد كما نبهنا عليه في شرح الخطبة مثل قوله في فرش حروف سورة البقرة:

يُضَاعَفُهُ ارْفَعْ فِي الْحَدِيدِ وَهَهْنَا سَمَا شُكْرُهُ وَالْعَيْنُ فِي الْكُلِّ ثَقْلًا
كَمَا دَارَ وَأَقْصُرْ مَعَ مُضَعَّفَةٍ.....

(استدراك أبي شامة): وقد فصل الناظم بمسئلة ﴿تَرَى﴾ بين لفظي ﴿أَعْمَى﴾ في الإسراء، ولو اتصلا لكان أولى فيقول:

وَأَعْمَى فِي الْإِسْرَاءِ أَوْ لَا حُكْمٌ صُحْبَةٌ وَرَأَى تَرَى بِالْإِمَالَةِ فَصَلَا
فيجئ الرمز لـ ﴿أَعْمَى﴾ بعد كمال قيده بقوله (أولاً)، ولولا أن همزة ﴿تَرَى﴾ لا تمال إلا في الوقف لقلت:

وَأَعْمَى فِي الْإِسْرَاءِ أَوْ لَا حُكْمٌ صُحْبَةٌ وَرَأَى تَرَى فَازَ وَالْهَمْزُ شَمْلًا
ومعنى الآية: مَنْ كَانَ جَاهِلًا لِلْحَقِّ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَجْهَلُ وَأَضْلَى، أي مَنْ كَانَ أَعْمَى فِي الدُّنْيَا عَنْ الْحَقِّ فَهُوَ أَعْمَى أَيْضًا فِي الْآخِرَةِ.
وَمَا بَعْدَ رَأَى شَاعَ حُكْمًا.....

أخبر الناظم أن الألفات التي يصح إمالتها بأن كانت منقلبة عن ياء أو مرسومة بالياء في المصاحف أو منصوبة على إمالتها على حسب ما تقدّم، إذا وقعت هذه الألفات بعد (الراء)، فإن مدلول (شاع حُكْمًا) وهم (هزرة والكسائي وأبو عمرو) يملونها مع إمالة الراء قبلها، سواء كانت في (اسم) نحو: ﴿يَبْشُرِي﴾ ﴿النَّصْرِي﴾ ﴿أَسْرَى بِعَبِيدِهِ﴾

﴿الذِّكْرَى﴾، أو في (فعل) نحو: ﴿أَشْرَى﴾، ﴿تَرَى﴾، ﴿قَدْ زَرَى﴾. قال السخاوي: ومعنى (شَاعَ حُكْمًا): أي شاع حكمه في الإمامة، لأنه قد اشتهر عن العرب إِمَالَتُهَا. وقال شُعْلَةُ: عمَّ حُكْمُ تلك الإمامة فلم يختص بـ (ذَوَاتِ الْيَأَى). قال أبو شامة: إِمَالَةُ أَلِفٍ ﴿وَمُرْسِنَهَا﴾ لـ (هزرة والكسائي) على أصلهما، لأنها عن ياء، ولم تجاور راء. وقال السخاوي: وإمالة الراء من باب الإمامة للإمالة.

..... وَحَفَّصَهُمْ يُؤَالِي بِـ بَجَرْنَهَا وَفِي هُودٍ أُنْزِلَاً
ذكر الشاطبي أن (حفصاً عن عاصم) يوافق ويتابع الممليين في إمالة الألف الواقعة بعد الراء مع إمالة الراء في لفظ: ﴿بَجَرْنَهَا﴾ هود، وليس لـ (حفص) إمالة في القرآن إلا في هذا اللفظ المنزَّل في هود. وقال السخاوي: وحجة (حفص) اتباع السُّنَّةِ في القراءة، وقال (أُنْزِلَاً): لأن القرآن كله منزَّل وهو منه. وقال الضباع: ولم يعمل في القرآن العظيم غيرها للأثر. قال أبو شامة: وقوله (يُؤَالِي) أي يتابع، وجعل في هذا البيت الإمالة لِمَا بعد الراء وهو الألف على ما ذكرنا أن هذا هو الحق في التعبير عن ذلك، وإمالة الراء قبل الألف تبع لها، وما ذكره في إمالة ﴿تَرَى﴾ مجاز.

تَأَى شَرْعٌ يُمْنٌ بِاخْتِلَافٍ وَشُعْبَةٌ فِي الْإِسْرَاءِ وَهُمْ.....
قرأ مدلول (شَرْعٌ يُمْنٌ) وهم (هزرة والكسائي) قولاً واحداً، و(السوسي) بخلف عنه - وهناك تحريرات لـ (السوسي) ستأتي أن له الفتح فقط - بإمالة الألف التي بعد الهمزة - مع الهمزة طبعاً - إذ لا تتأى إمالة الألف إلا مع إمالة الهمزة في: ﴿وَنَشَأَ بِجَانِيَهُ﴾، في الإسراء وفصلت، كما يفيد إطلاقه. وقوله (وَشُعْبَةٌ فِي الْإِسْرَاءِ وَهُمْ): أي (هزرة والكسائي)، فأفاد بأن موضع الإسراء يميل (شعبة) مع (هزرة والكسائي). قال أبو شامة: ووافقهم (شعبة) على إِمَالَتِهَا فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ دُونَ فَصَلَتْ، فلهذا قال (وَشُعْبَةٌ فِي الْإِسْرَاءِ وَهُمْ): أي (وَهُمْ) و(شعبة) أمالوا التي في سبحان، وإنما احتاج إلى قوله (وَهُمْ) لِمَا ذكرناه في قوله:

رَحَى صُحْبَةٌ.....

ولم يقل (شعبة). قال القاضي: ضم (هزرة والكسائي) إلى (شعبة) في قوله (وَهُمْ)، لأنه لو لم يفعل ذلك لفهم أن موضع الإسراء يميل (شعبة) وحده وليس كذلك. وقال السخاوي:

وقال (شَرْعُ يُمْنٍ): لأن إمالة هذه الألف دليل على الياء التي انقلبت عنها في قولك (نأيت)، وإمالة الهمزة قبلها لأن ما قبل الألف داخل في حكمها.

..... وَالْثَوْنُ ضَوْءٌ سَنَاءٌ لَا

يَبْنُ أَنْ مَدْلُول (ضَوْءٌ سَنَاءٌ تَلَا) وَهَمْ (خَلْفَ وَأَبُو الْخَارِثِ اللَّيْثِ وَدَوْرِي الْكَسَائِي) أَمَالًا
النون في الموضعين لأجل إمالة ما بعدهما، وهو سبب من أسباب الإمالة، وأسباب الإمالة
التي يذكرها أهل العربية هي انقلاب الألف عن الياء، أو كسرة، أو مجاورتها لواحدة
منها. والخلاصة

١- (خلف والكسائي) يميلان النون والألف مع الهمزة في الموضعين.

٢- (خلاد) يميل الألف مع الهمزة في الموضعين، ولا إمالة له في النون.

٣- (شعبة) يميل الألف مع الهمزة في موضع الإسراء فقط، وموضع فصلت ك- (حفص).

وإليك تحريرات مهمة: الخلاف الذي ذكره الناظم في البيت السابق لـ (السوسي) لا
يُقرأ به. قال السخاوي: والمذكور في أكثر كتب الأئمة عن (أبي شعيب) الفتح. وقال أبو
شامة: والمشهور عن (السوسي) الفتح. وقال الجعبري: والفتح عنه هو المنصوص الذي لا
يكاد يوجد غيره. وقال ابن القاصح: والفتح عنه أشهر. وقال القاضي: ما ذكره الناظم من
الخلاف لـ (السوسي) في إمالة الهمزة والألف بعدها لا يُقرأ به ولا يعول عليه. وقال
الضباع: والخلاف الذي ذكره الناظم في إمالة الهمزة فيهما لـ (السوسي) لا يُقرأ به كما نبّه
عليه المحقق ابن الجزري في نشره، لأنّه انفراده، انفرد بها فارس بن أحمد شيخ الداني، وتبعه
الداني والناظم على ذلك، ولا يخفى أن كل ما انفرد به بعض النقلة لا يُقرأ به لعدم تواتره،
وجميع الرواة عن (السوسي) من جميع الطرق على الفتح، لا يعلم بينهم خلاف، وإلى ذلك
يشير قول صاحب إتحاف البرية:

وحرفي رأى للسوسي فافتح لساكن ورا غيره كاهمز في وَتًا كَلَا

فإن قلت: حيث ذكره الداني والناظم فلا انفرد، فالجواب: أن ذكر الداني له في تيسيره
حكاية لا رواية، ويدل لذلك أنه ذكر الحكم لغير (السوسي) بصيغة الجزم، إذ قال: أمال
(الكسائي وخلف) فتحة النون والهمزة في السورتين، وأمال (خلاد) فتحة الهمزة فيهما

فقط، ثم قال: وقد رُوي عن (شعيب) مثل ذلك، بصيغة التمریض، ويدل لذلك أيضاً أنه لم يذكره في المفردات ولا أشار إليه.

تنبيه: قراءة (ابن ذكوان) و(أبو جعفر) ستأتي في فرش الحروف. وقال السخاوي: (ضَوءٌ سَنًا تَلَا): أي تبع، لأنه أميل لیتلو ما بعده في الإمالة ليتشاكل اللفظ وتتفق الحركات وتتناسب. وقال أبو شامة: وإمالة النون (ضَوءٌ سَنًا تَلَا): أي ذات ضوء، أي لها وجه ظاهر مضيء، وأضافه إلى السنا، ومعناه الضوء لاختلاف اللفظين، و(تَلَا) معناه تبع، أي أميل تبعاً لما بعده لا بطريق الأصالة. وقال شعله: مدح الإمالة بأنها محل يمن وبركة، وإمالة النون ضوء نور مرتفع تبع الإمالة.

إِنَّهُ لَهُ شَافٍ.....

ذكر الشاطبي أن مدلول (لَهُ شَافٍ) وهم (هشام وحزرة والكسائي) أمالوا ألف ﴿إِنَّهُ﴾ مع النون في ﴿غَيْرَ نَظِيرَيْنِ إِنَّهُ﴾ الأحزاب. قال السخاوي: ومعنى (لَهُ شَافٍ): أي له دليل شاف، لأن ألفه عن ياء. ثم قال الشاطبي:

..... وَقُلْ أَوْ كِلَاهُمَا شَفَا وَلِكَسْرٍ أَوْ لِيَاءٍ تَمِيَّالًا

أمال مدلول (شَفَا) وهما (حزرة والكسائي) ألف ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾، فبين الشاطبي سبب الإمالة فيها فقال: (وَلِكَسْرٍ) أي لكسر الكاف، (أَوْ لِيَاءٍ) أي لانقلاب الألف عن الياء (تَمِيَّالًا)، ولذلك لو سُمِّيَ به وتُنِيَ لقليل: كليان، ولذلك قال (شَفَا): أي (شَفَا) دليله أيضاً. وقال الضباع: والإمالة فيهما - يعني ﴿إِنَّهُ﴾ و﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ - إما لكسر همزة الأول، وكاف الثاني، أو لكون الألف فيهما منقلبة عن ياء. وقال أبو شامة: وإنما احتاج الناظم إلى ذكر الإمالة في كلمة ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾، خوفاً من عدم دخولها في قاعدة (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، على قولنا إنها من ذوات الواو، ولم ترسم بالياء، فنص عليها لذلك، وإلا فلم يوافق (حزرة والكسائي) على إمالتها غيرهما، ولم يذكر من قوله (رَمَى صُحْبَةً) إلى ها هنا إلا المواضع التي وافقهما على الإمالة فيها غيرهما مما لو تركه لاندراج فيما سبق، وأما راء ﴿تَرَكَمَا﴾ فلا اندراج لها فيما تقدم، فنص عليها لـ(حزرة) وحده. وقال القاضي: احتاج الناظم إلى ذكر إمالة ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾، لأن ألفه لم ترسم في المصاحف ياء، ولكن ثبتت إمالتها لانقلاب ألفه عن الياء فنص عليها خوفاً من إهمالها.

(مذهب (ورش) في كل ما سبق ذكره)

وَذُو الرِّاءِ وَرَشَّ بَيْنَ بَيْنٍ وَفِي أَرَا كَهُمْ وَذَوَاتِ أَلْيَا لَهُ الْخُلْفُ جُمْلًا
وَلَكِنْ رُءُوسُ الْآيِ قَدْ قُلَّ فَتَحُهَا لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَاحْضَرُ مُكْمَلًا

قال أبو شامة: شرع يبين مذهب (ورش) عن (نافع)، وجميع إمالاته في القرآن (بين بين) إلا الهاء

من ﴿طه﴾، فإنها إمالة محضة على ما سيأتي في أول سورة يونس، وصفة إمالة (بين بين) أن

يكون بين لفظي الفتح والإمالة المحضة كما تقول في همزة (بين بين) إنها بين لفظي الهمز وحرف

المد، فلا هي همزة ولا حرف مد، فكذا هنا لا هي فتح ولا إمالة، وأكثر الناس ممن سمعنا قراءتهم أو بلغنا عنهم يلفظون بها على لفظ الإمالة المحضة ويجعلون الفرق بين المحضة و (بين بين) رفع الصوت بالمحضة وخفضه بـ (بين بين) وهذا خطأ ظاهر، فلا أثر لرفع الصوت وخفضه في ذلك ما دامت الحقيقة واحدة، وإنما الغرض تمييز حقيقة المحضة من حقيقة (بين بين)، وهو ما ذكرناه، فلفظ الصوت بـ (بين بين) يظهر على صورة اللفظ بترقيق الرءات، وقد أطلق العلماء على ترقيق الرءات لفظ (بين بين) فدل على ما ذكرناه وإن كان الأمر في اتضاحه لا يحتاج إلى شاهد.

قال صاحب التيسير: اعلم أن (ورشاً) كان يميل فتحة الرء قليلاً بين اللفظين، وقال في باب الإمالة: وقرأ (ورش) جميع ذلك بين اللفظين، فعبر في الباين بعبارة واحدة، فدل على اتحاد الحقيقة فيهما، وكذا ذكر في كتاب الإمالة هو وأبو الطيب ابن غلبون قبله. ومعنى قوله: (وَذُو الرِّاءِ وَرَشَّ بَيْنَ بَيْنٍ): أي يقرؤه (ورش) (بين بين)، ومعنى قولهم (بين بين)، وبين اللفظين واحد، واللفظان هما الفتح والإمالة، أي بين هذا وبين هذا، وهو معنى قول مكِّي هو صوت بين صوتين. قال أبو شامة: ولصعوبته غلب على ألسنة الناس جعله كالإمالة المحضة، وفرقوا بينهما برفع الصوت وخفضه وهو خطأ، وأسهل ما يظهر فيه إمالة (بين بين) في الرء فهو في نحو: ﴿ذَكَرْنِي﴾ أشد بياناً فافهم ذلك وابن عليه. قال ابن القاصح: الرواية هنا: (وَذُو الرِّاءِ

وَرَشٌ) بمدة الراء ورفع (وَرَشٌ) من غير لام، وفي يونس (وذو الرا لورش) بقصر الراء وجرّ (لورش) بلام الجرّ.

وقوله (وَذُوا الرّاءِ) أي ما كانت الألف الممالّة المتطرفة فيه بعد (راء)، نحو: ﴿بَبْشَرِي﴾، ﴿النَّصَرِي﴾ ﴿أَسْرِي يَعْْبِدِي﴾ ﴿الذَّكْرِي﴾، ﴿أَشْتَرِي﴾ ﴿تَرِي﴾. فبين أن الألف المتطرفة المصاحبة للراء، أي: الواقعة بعدها والتي ذكر في البيت السابق أن (همزة والكسائي وأبا عمرو) يميلونها، هذه الألف يميلها (ورش) إمالة صغرى بين الفتح المتوسط والإمالة المحضة، والمراد بها (التقليل) قولاً واحداً.

(استدراك أبي شامة): ولا يدخل في ذلك ما بعد راء: ﴿تَرَاءَ الْجَمْعَانِ﴾، فإنها ليست بمنطرفة، ولكنها واردة على إطلاقه، فإنه لم يقيدها بالألف المتطرفة كما لم يقيّد ألفات (ذَوَاتِ الْيَاءِ) في أوّل الباب. انتهى. واستثنى (ورش) من هذه الألفات الواقعة بعد الراء ألف: ﴿وَلَوْ أَرْنَكْهُمْ﴾ الأنفال، فله فيها (الفتح والتقليل). قال أبو شامة: وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرْنَكْهُمْ﴾، فعن (ورش) فيه وجهان: الفتح و(بين بين) والفتح رواية المصريين لبعد الألف عن الطرف لكثرة الحروف المتصلة بها بعدها، والوجهان جاريان له في (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، والصحيح وجه (بين بين) وعليه الأكثر. قال في التيسير: وهو الذي لا يوجد نص بخلافه، وقال في موضع آخر: وهو الصحيح الذي يؤخذ به رواية وتلاوة. قال الضباع: (التقليل) وبه قرأ الداني على ابن خاقان وابن غلبون وقطع به في التيسير، (والفتح) وبه قرأ على أبي الفتح فارس، فذكر الداني عنه (التقليل) في ذلك كله في التيسير، وأطلق الوجهين في الجامع، وتبعه الناظم فيهما هنا، وصححهما المحقق في نشره، وقال في تحبيره: وإخلاص الفتح فيه قرأ - (يعني الداني) - على أبي الحسن بن غلبون، وبين اللفظين على (ابن خاقان وأبي الفتح). ثم قال أبو شامة عند شرحه لقول الشاطبي (وَذَوَاتِ الْيَاءِ): ولا يريد الناظم بقوله (وَذَوَاتِ الْيَاءِ) تخصيص الحكم بالألفات المنقلبات عن الياء، فإن إمالة (ورش) أعم من ذلك، فالأوّل حمله على ذلك، وعلى المرسوم بالياء مطلقاً بما أماله (همزة والكسائي)، أو تفرد به (الكسائي)، أو (الدوري) عنه، أو زاد مع (همزة والكسائي) في إمالته غيرهما، ودخل في ذلك ما فيه ألف التانيث من (فعلى) كيف تحركت الفاء، و(فعلى) إن ضم أو يفتح، وكذلك كل ثلاثي زائد، وقد نص على ذلك كله أبو عمرو الداني في كتاب الإمالة مفرقاً في أبوابه، لكن استثنى عنه من ذلك: ﴿

مَرَضَاتٍ ﴿كَمْشَكَوْفٍ﴾ ﴿أَلَرَبُّوْا﴾ ﴿حَيْثُ وَقَعَ﴾ ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ في الإسراء، فلم يعلمها أحد عنه، كما لم يفتح أحد عنه ﴿رَبَّأ﴾ وبابه كما سيأتي. ومذهب ورش في (رعوس الآي) في السور الإحدى عشر كالتالي: قوله (وَلَكِنْ رَعُوسَ الْآيِ): معناه: أن الألفات التي هي رعوس آي السور الإحدى عشر السابقة التي يميلها (هزة والكسائي) مطلقاً - إلا الكلمات التي انفرد (الكسائي) بإمالتها - سواء كانت يائية أم واوية، (قَدْ قُلَّ فَتَحُهَا) لـ (ورش). يعني: أنه فتحها فتحاً قليلاً، أي قللها، فتقليل الفتح: عبارة عن الإمالة (بين بين)، فـ (ورش) يقلل رعوس آي هذه السور قولاً واحداً، لا فرق عنده بين (ذَوَاتِ الْيَا) و(ذَوَاتِ الْوَا)، وسواء كانت هذه الألفات بعد (راء)، أم كانت بعد غيرها من الحروف، فتكون هذه الألفات التي هي رعوس الآي مستثناة من الألفات التي لـ (ورش) فيها الفتح والتقليل، يعني أن (رعوس الآي) لا يجري فيها الخلاف المذكور، بل قراءته لها على وجه واحد وهو بين اللفظين، وعبر عن ذلك بقوله: (قَدْ قُلَّ فَتَحُهَا): يعني أنه قلله بشيء من الإمالة، وقد عبر عن إمالة (بين بين) بالتقليل في مواضع كقوله:

وَوَرَّشَ جَمِيعَ الْبَابِ كَانَ مُقَلَّلًا

وكقوله:

وَالْتَقْلِيلُ جَادِلٌ فَيَصَلَا

وكقوله في آل عمران:

وَإِضْجَاعُكَ التَّوْرَةَ مَا رُدَّ حُسْنُهُ وَقَلَّلَ فِي جَوْدٍ وَبِالْخُلْفِ بُلَا
وكقوله في سورة الأنعام:

وَعَنْ عُثْمَانَ فِي الْكُلِّ قُلًّا

وأراد بـ (رعوس الآي) جميع ما في السور المذكورة الإحدى عشر سواء كان من (ذوات الواو) أو من (ذَوَاتِ الْيَا)، وقد نص الداني على ذلك في كتاب إيجاز البيان، وإنما لم يبيح وجه الفتح فيها إرادة أن تتفق ألفاظها ولا يختلف ما يقبل الإمالة منها، وذلك أن منها ما فيه راء نحو: ﴿الْتَرَى﴾ ﴿الْكَبْرَى﴾ وذلك مقلل لـ (ورش) بلا خلاف، فأجرى الباقي مجراه ليأتي الجميع على نط واحد. وقوله (غَيْرَ مَا هَا فِيهِ) استثناء من الألفات التي هي (رعوس الآي) السور المذكورة التي يقللها (ورش) قولاً واحداً، والمعنى: أن الألفات التي هي (رعوس

الآي) إذا اقترنت بضمير المؤنث وهو لفظ (ها) مثل: ﴿دَحَنَهَا﴾ ﴿طَحَنَهَا﴾ ﴿نَلَنَهَا﴾ ﴿وَضَحَنَهَا﴾ ﴿بَنَنَهَا﴾ ﴿سَوَنَهَا﴾ ﴿وَمَرَعَهَا﴾ لا تأخذ حكم (رُعُوسِ الْآيِ) التي لم تَقترن بهذا الضمير وهي التي يقللها (ورش) قولاً واحداً، بل تأخذ حكم سواها من الألفات التي هي غير (رُعُوسِ الْآيِ)، ولـ (ورش) فيها الفتح والتقليل مثل: ﴿الْدُّنْيَا﴾ ﴿وَالسَّلَوَى﴾ ﴿سَعَى﴾ ﴿وَقَضَى﴾، فيكون لـ (ورش) في (رُعُوسِ الْآيِ) المقرونة بضمير المؤنث وجهان: (الفتح والتقليل) سواء كانت يائية أم واوية. وقال الضباع: فاختلفوا عنه فيه بين (تقليله) كغيره من الفواصل، وهو الذي قرأ به الداني على فارس وابن خاقان، و(فتحه) وهو الذي قرأ به على أبي الحسن بن غلبون، وعول عليه في التيسير مع أن اعتماده فيه على قراءة علي ابن خاقان فليعلم. وقال القاضي: (...) إلا إذا كانت الألف فيها بعد (راء)، وذلك في كلمة ﴿ذَكَّرْنَهَا﴾ سورة النازعات، فليس لـ (ورش) فيها إلا (التقليل) عملاً بقوله:

وَذُو الرِّاءِ وَرَشٌ بَيْنَ بَيْنٍ.....

وقال أبو شامة: ثم استثنى من ذلك ما فيه (ها)، أي غير ما فيه لفظ (ها) نحو: ﴿ذَكَّرْنَهَا﴾ ﴿بَنَنَهَا﴾ ﴿طَحَنَهَا﴾، ولا يدخل فيما سبق هاء المذكر نحو: ﴿تَقَوَّيْنَهُمْ﴾ ﴿ذَكَّرْنَهُمْ﴾ وإنما المراد هاء ضمير المؤنث، وقد تلخص من مجموع ما تقدم: أن (ورشا) يميل بين اللفظين كل ألف بعد راء، ورعوس الآي غير المؤنثة بلا خلاف، وفي المؤنثة الخالية من الراء، وفي كلمة: ﴿وَلَوْ أَرَبْتَكُهُمْ﴾، وفي (ذَوَاتِ الْيَا) انقلاباً أو رسماً أو إلحاقاً بخلاف، ولا يميل: ﴿مَرَضَاتٍ﴾ ﴿كَيْشَكُوفٍ﴾ ﴿الرَّبِوَا﴾ حيث وقع، ﴿أَوْ كَلَاهُمَا﴾ في الإسراء. ومن مجموع ما تقدم إمالته، وباقي ما تقدم لـ (ورش) على التفصيل المذكور، وقع لي في ضبط ذلك بيتان فقلت:

وَذُو الرِّاءِ وَرَشٌ بَيْنَ بَيْنٍ وَفِي رَعُو سِ الْآيِ سَوَى اللَّاتِي تَحْصَلَا
بِهَا وَأَرَبْتَكُهُمْ وَذِي الْيَا خِلَافُهُمْ كَلَا وَالرَّبِوَا مَرَضَاتٍ مَشْكَاةٌ أَهْمَلَا
فذكرت أولاً ما يميله بلا خلاف، ثم ما فيه وجهان، ثم ما امتنعت إمالته. وقال الخليلي:
وما أميل من ذوات الياء حمزة ومعه الكسائي

أو الكسائي وحده فالأزرق للفتح والتقليل فيه مطلق
إلا الرَبَّاءَ مَرَضَاتٍ مشكاة كلا فما بغير الفتح فيها قد تلا
وقال صاحب النفحات الإلهية في معنى قول الشاطبي (قَدْ قَلَّ فَتَحُهَا): الأول: أن الأكثر
من

أهل الأداء قرؤوا عن (ورش) بالفتح القليل في رعوس الآي. الثاني: أن مَنْ ذهب إلى فتح
(رعوس الآي) قليل، بل انفراده، انفرد بها صاحب التجريد، فقد روى (الفتح) في (ذَوَاتِ
الْيَا) مطلقاً، رعوساً للآي وغيرها، وخالف فيه رواية الأزرق، ولذلك لا يعتد بها ولا
يقرأ بها، ولم يعرج عليها ابن الجزرى في الطيبة. وقال شعله: ومعنى قوله (جُمْلًا): أي
زَيْن الخلاف بالتوجيه.

س: لماذا قال الناظم عند ذكره لمذهب (ورش) (فَاحْضَرُ مُكْمَلًا)؟

ج: قال أبو شامة: أي لا تغب عنه، فالمذكور مكمل البيان، فيكون مكملًا مفعولاً به، أي
احضر كلاماً (مُكْمَلًا)، أو يكون التقدير: احضر رجلاً (مُكْمَلًا) في هذا العلم يفهمك
إياه، أي لا تقتد ولا تقلد إلا مكمل الأوصاف كملاً شرعياً معتاداً، فالكمال المطلق إنما هو
لله - عز وجل - أو احضر حضوراً (مُكْمَلًا)، أي لا تكن حاضراً بيدنك غائباً بذهنك
وخاطرك، أو احضر في حال كونك (مُكْمَلًا)، أي يجملك من القلب والقالب، وإنما قال
ذلك على أي معنى قصده من هذه المعاني لصعوبة ضبط مذهب (ورش) هنا، فأشار إلى
تفهمه والبحث عنه وإلقاء السمع لما يقوله الخبير به. وقال صاحب اللآلئ: احضر
بذهنك في حال كونك مكمل الصفات بذلك، لأن مَنْ حضر بغير ذهنه كان كالفائب
ولم يكمل صفاته. وقال ابن القاصح: احضر مجالس العلم بقلبك وقالبك لتتال الفوائد.
وإليك) تحريرات مهمة لـ (ورش):

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَادُوا مُوسَىٰ فَبَرَأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا﴾ الأجزاء.

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ...﴾ البقرة

قال الضباع: إذا اجتمع لـ (ورش) بدل مع (ذات ياء) نحو: ﴿أَن ءَاتَهُ اللَّهُ﴾ فيتأني له
(أربعة) أوجه: ١- قصر البدل مع فتح الألف ٢- توسط البدل مع تقليل الألف.

٣- مد البدل مع فتح الألف ٤- مد البدل مع تقليل الألف.

وإذا تقدمت ذات الياء على البدل كما في قوله تعالى: ﴿فَلَقَّيْنِ ۖ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ ۖ كَلِمَتٍ فَنَابَ عَلَيْهِ﴾ البقرة

آدَمُ

فَلَقَّيْنِ

مع القصر والطول في البدل

فتح

مع التوسط والطول في البدل

تقليل

تنبيه: (وأما قصر البدل مع التقليل، وتوسطه مع الفتح فلا يقرأ بهما من طريق هذا النظم كما حققه الشيخ سلطان المزاخي). قال صاحب إتحاف البرية:

وَذُو الرِّاءِ وَرَشٌّ بَيْنَ بَيْنٍ وَفِي أَرَا كَهُمْ وَذَوَاتِ أَلْيَا لَهُ الْخُلْفُ جُمْلًا
ودع عنه تقليلًا بقصر كآمنوا سَوَى عَادَا الْأَوَّلَى وَالْآنَ حَصْلًا
وقل مع التوسط وافتح وقللن بِمَدِّ وَرَعُوسِ الْآيِ عَنْهُ فَقُلِّلًا
ففي عند سلطان وجهان يافتي بِمَا هَا بِهِ لَكِنْ ذِكْرُهَا قَلَّا
وقوله: (سوى عاداً الأولى والآن حصل) يريد به أن (التقليل لا يمتنع على قصر اللام
فيهما إذا جرينا على القول باستثنائهما من باب البدل). واقرأ هذه الآية من سورة النجم
بتحريرات (ورش): ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأَوَّلَى﴾ و(اقرأ هذه الآيات بتحريرات (ورش)
وانتبه لرعوس الآي في السور الإحدى عشر) ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ
فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى﴾ طه ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ الليل.

تنبيه مهم للإمام السخاوي عند قول شيخه الشاطبي:

وَلَكِنْ رَعُوسِ الْآيِ قَدْ قُلْ فَتَحُهَا لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَاحْضَرُ مُكَمَّلًا
قوله: (غَيْرَ مَا هَا فِيهِ) يعني ما وقع بعد الألف منه هاء التأنيث في هذه السورة، وهو ينقسم
ثلاثة أقسام: ما لا خلاف عنه في فتحه نحو: ﴿وَضَحَّيْنَهَا﴾ وشبهه من ذوات الواو، وما فيه
الوجهان وهو ما كان من ذوات الياء. وقال صاحب اللآلئ عند قول الشاطبي السابق: ثم

استثنى ما وقع فيه بعد الألف هاء مؤنث فقال: (غَيْرَ مَا هَا فِيهِ): يعني: فإنه لا يعطى حكم أي السور المذكورة، وإنما يعطى حكم ما سواهما، وحكم ما سواهما أن يفتح ما كان من ذوات الواو قولاً واحداً نحو: ﴿عَفَا﴾ ﴿شَفَا﴾، ويقرأ بين اللفظين ما كان من (ذَوَاتِ الْيَاءِ) وقبل ألفه راء قولاً واحداً نحو: ﴿تَكَرَّى﴾ ويقرأ بالوجهين ما كان من (ذَوَاتِ الْيَاءِ) وليس قبل ألفه راء نحو: ﴿أَلْهَدَى﴾، وليس في الآي المذكورة من ذوات الواو إلا ﴿وَضَحَّتْهَا﴾ ﴿نَلَّهَا﴾ في الشمس. ﴿طَحَّنَهَا﴾ في الشمس. ﴿سَجَنَى﴾ الضحى. ﴿دَحَنَهَا﴾ والنازعات. في اللغة الفاشية فتقرأ بالفتح، وليس فيها من ذوات الياء وقبل ألفه راء بعده هاء إلا ﴿ذَكَرْنَهَا﴾ فتقرأ (بين بين)، وما عدا ذلك فجميعه من (ذَوَاتِ الْيَاءِ) مما ليس قبل ألفه راء وذلك نحو: ﴿بَنَنَهَا﴾ ﴿سَوَدَنَهَا﴾ و﴿مَرَعَنَهَا﴾ وشبه ذلك فتقرأ بالوجهين. إذاً: ﴿نَلَّهَا﴾ ﴿طَحَّنَهَا﴾ في الشمس. ﴿سَجَنَى﴾ الضحى. ﴿دَحَنَهَا﴾ النازعات تُقرأ بالفتح على رأي صاحب اللآلئ في شرحه لقول الشاطبي: (غَيْرَ مَا هَا فِيهِ). وكذا قال الجعبري بنحو ما قاله صاحب اللآلئ فليعلم.

(مذهب (أبي عمرو البصري) في كل ما سبق ذكره)

وَكَيْفَ أَتَتْ فَعْلَى وَآخِرُ آيٍ مَا تَقَدَّمَ لِلْبَصْرِيِّ سِوَى رَأْهُمَا اعْتَلَى
قال القاضي: هذا معطوف على ما قبله من قراءة (ورش) فيأخذ حكمه وهو (التقليل)،
يعنى:

أن (ألف التانيث المقصورة) الواقعة فيما كان على وزن (فعلى) مثلث الفاء - أي المفتوحة والمضمومة والمكسورة - والألفات التي هي أواخر آي السور الإحدى عشر، - كيف أتت من وجود ضمير المؤنث فيها أو عدمه - كل منهما يقلله (البصري). قلت: يقلل ما لم يكن فيه راء.

وإليك بعض الكلمات التي على وزن (فعلى) مفتوحة الفاء وتقلل للبصري:

﴿الْمَوْتَى﴾ ﴿وَالسَّلَوَى﴾ ﴿النَّقَوَى﴾ ﴿مَعْرَفَ﴾ ﴿وَمَنْكَرَ﴾ ﴿يَجْرَى﴾ ﴿مَعْرَفَ﴾ ﴿وَمَنْكَرَ﴾ ﴿دَعَوْنَهُمْ﴾ ﴿مَرْجَى﴾ ﴿مَعْرَفَ﴾ ﴿وَمَنْكَرَ﴾ ﴿شَتَّى﴾ ﴿الْقَتْلَى﴾ ﴿صَرَغَى﴾ ﴿يَطْغُونَهَا﴾ ﴿وَيَجَى﴾ ﴿أَسْمَ النَّبِيِّ﴾ قال العلامة الخليلي:

سلوى ويحى غلما وتقوى
مَرْجَى وَشَتَّى ثُمَّ مَوْتَى يَجْرَى
طغوى وَصَرَغَى ثُمَّ دَعَوَى قَتْلَى
وبعض الكلمات التي على وزن (فُعْلَى) بضم الفاء وتقلل للبصري كالتالي:
- وجمع بعضهم الكلمات التي على وزن (فُعْلَى) بضم الفاء في القرآن فبلغت (عشرين) كلمة:

﴿الْفُصَوَى﴾ ﴿الذَّنِيَّ﴾ ﴿الْأُنثَى﴾ ﴿مَعْرَفَ﴾ ﴿وَمَنْكَرَ﴾ ﴿طَوِيَّ﴾ ﴿الْقُرْنَى﴾ ﴿مَعْرَفَ﴾ ﴿وَمَنْكَرَ﴾ ﴿الْوُثْقَى﴾ ﴿الْوُسْطَى﴾ ﴿الْحُسْنَى﴾ ﴿السُّفْلَى﴾ ﴿الْعُلْيَا﴾ ﴿الْمُنَى﴾ ﴿زُلْفَى﴾ ﴿الزَّجَى﴾ ﴿السَّوَايَ﴾ ﴿الْأُولَى﴾ ﴿أُولَهُمْ﴾ ﴿الرَّيَا﴾ ﴿وَسُقَيْهَا﴾ ﴿وَالْعَزَى﴾ - ﴿عُقْبَى﴾ وقفاً فقط والحق بها ﴿مُوسَى﴾ قال العلامة الخليلي:

وعشرة بعد ثمان تلفى
بالضم عقبى حسنى وسطى زُلْفَى
أنثى وقرى وثقى طَوِيَّ أُولَى
رجعى ودنيا ثم عليا قصوى

وبعض الكلمات التي على وزن (فُعْلَى) مكسورة الفاء وتقلل للبصري كالتالي:

﴿إِحْدَى﴾ ﴿ضَيْرَى﴾ ﴿بِسِيمَتَهُمْ﴾ ﴿عَيْسَى﴾ قال العلامة الخليلي:

وأربع بكسر فُعْلَى تروى

سيمى و عَيْسَى ثُمَّ ضَيْرَى إِحْدَى
والكل من ذوات ياء عدا

وقد ذكر لفظ ﴿مُوسَى﴾ في مضموم الفاء، و﴿عَيْسَى﴾ في مكسورها، لأن القراء يعتبرونها (فُعْلَى) وإن كان النحويون يعتبرونها (مُفْعَلٌ وَمِفْعَلٌ)، ومذهب القراء هو المعتمد. وألحق بهذا الباب: ﴿عَيْسَى﴾، لأنها وإن كانت أعجمية إلا أنه لما فشا استعمالها وكثر دورها في اللسان العربي ألحقت بمثيلاتها في لغة العرب، على أنها

مرسومة في المصاحف بالياء فتعال لهذا أيضاً. وقد نظم ما سبق لـ (أبي عمرو) (العلامة المتولي) فقال:

وفعلنى سوى ذي الرءاء عشرون عدها وهاتيك مؤسج ثم قربى فحملا
ودنيا مع الأثنى ووسطى كما رووا ووثقى مع الحسنى وأولى تقبلا
وقصوى مع السفلى وعليها بتوبة وزلفج مع الثنى وسواى برومها
وفعلنى هي السلوى وتقوى كما أتى ودعوى ونجوى ثم قتلى تملا
ومرهنجى وشئى ثم صرعنى كأنهم وموتى وطغواها ونجى فحصلا
وفعلنى فقل إحدى وسيماهم رووا وضيزى وعيسى ثم فاعلمه واعملا
وقال أبو شامة عند قول الشاطبي:

وكيف أنت فعلنى وآخر آي ما تقدم للبصري سوى راهما اعتلا
وعطف ذلك على قراءة (ورش) فعلم أنها بين اللفظين، فلا يزال في ذلك إلى أن يذكر الإمامة لـ (هجرة) مثل ما أنه قال:

وإدغام باء الجزم في الفاء قد رسا حميدا وخير في يئب قاصدا ولا
وعطف عليها مسائل آخر ولم يذكر الإدغام فحملت عليه إلى أن قال:

ويس أظهر عن فتنى حقه بدا وت وفيه الخلف عن ورشهم خلا
وعطف المسائل إلى آخر الباب وحمل الجميع على الإظهار.

قال القاضي: قوله: (سوى راهما اعتلا): استثنى من النوعين الألفات الواقعة بعد (راء) أي سواء كانت في (فعلنى) أم في (رعوس الآي) المذكورة، فليس فيها لـ (البصري) إلا الإمامة الكبرى. بمقتضى قوله السابق (وما بعد راء شاع حكما). وقوله (سوى راهما اعتلا) الضمير فيه عائد على الرءاء، أي اعتلا في الإمامة، أو يعود على الإضجاع، أي اعتلت الإمامة فيه فكانت محضة.

وقال صاحب اللآلئ: أي أميل محضاً، والضمير عائد على راء النوعين، وفي ضمير الإخبار بإمالة

الراء الإخبار بإمالة الألف، لأن من ضرورة إمالة كل واحدة منهما إمالة الآخر. وقال ابن القاصح: فإن قلت: من أين تأخذ الإمالة بين بين؟ قلت: من موضعين: (١) من عطفه على قوله (وَدُّوا الرِّاءَ وَرَشَ). (٢) من قوله (سِوَى رَاهُمَا اِعْتَلَا). يريد قوله (وَمَا بَعْدَ رَاءٍ شَاعَ حُكْمًا). وقوله (سِوَى رَاهُمَا اِعْتَلَا). أي سوى ما وقع فيه الراء من (فَعْلَى) و(فَعْلَى) وبالحرركات الثلاث في الفاء، وآخر آي السور المذكورة نحو: ﴿الْبَشَرَى﴾ و﴿الْأَخْرَى﴾ و﴿الْكُبْرَى﴾ و﴿أَسْرَى﴾ و﴿الْثَرَى﴾ و﴿مَتَارِبُ أُخْرَى﴾ و﴿مَنْ أَفْتَرَى﴾ ففيه الإمالة الكبرى. قال الضباع: قد علمت أن (حمزة والكسائي) يميلان فواصل السور الإحدى عشر، وأن (ورشاً وأبا عمرو) يقللانها، واعلم أن كل ميل إنما يعتد بعدد بلده: فـ (حمزة والكسائي) يعتبران العدد الكوفي.

و(أبو عمرو) يعتبر العدد البصري. و(ورش) يعتبر المدني الأخير. وذكر الداني وتبعه الجعبري أن (ورشاً وأبا عمرو) يعتبران المدني الأول. والذي عليه عملنا هو القول الأول تبعاً لإمام الفن ابن الجزري. وقال صاحب النفعات الإلهية: واعلم أن ثمرة هذا الخلاف تظهر في كلمتين هما: ﴿مُوسَى﴾ من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُوسَى﴾ طه، ﴿طَغَى﴾ من قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى﴾ النازعات، وقد زيلت بهذه الفائدة كلام ابن غازي فقلت:

وثمره الخلاف ليست تظهر إلا — موسى مع إله يذكر
كذلك قوله فَأَمَّا مَنْ طَغَى بالنازعات خاب سعي مَنْ بغى

وقال القاضي في (البدور الزاهرة) عند سورة طه: ﴿وَاللَّهُ مُوسَى﴾ فعده (المكي والمدني الأول) وتركه الباكون، فإن قلنا إن (ورشاً) يعتبر المدني الأول في العدد، فيكون له فيه التقليل قولاً واحداً، وأما إذا جرينا على الراجح وهو أن (ورشاً) يعتمد في العدد على المدني الأخير فيكون له حينئذ (الفتح والتقليل)، وأما (البصري) فيقلله قولاً واحداً، إما لأنه رأس آية عنده على القول المرجوح وهو أن (البصري) يعتبر في العدد المدني الأول، وإما لأنه يقلل ما كان على وزن (فعلَى) مثلث الفاء وما ألحق به، وهذا ملحق به. وقوله ﴿مَنْ طَغَى﴾

هُدًى ﴿﴾ ﴿﴾ زَهْرَةَ الْحَيَوَةِ الدُّنْيَا ﴿﴾: فعدهما (المدنيان - نافع وأبو جعفر - والمكي والبصري والشامي)، وتركهما الكوفي، وقد أمال الجميع (همزة والكسائي وخلف)، لا فرق في ذلك بين متفق عليه ومختلف فيه، وإمالتهم ﴿﴾ مَنَى هُدًى ﴿﴾ ﴿﴾ زَهْرَةَ الْحَيَوَةِ الدُّنْيَا ﴿﴾ باعتبار كونهما من (ذَوَاتِ الْيَاءِ) لا باعتبار كونهما رأسي آية، لأنهما غير معدودي عند الكوفي كما علمت، وقلل الجميع (ورش) قولاً واحداً، لا فرق في ذلك بين ذوات الراء وغيرها، وأما البصري فأمال منها ما كان من ذوات الراء وقلل غيرها.

واعلم أن ﴿﴾ مَنَ طَعَنَ ﴿﴾ عدّها رأس آية (البصري والشامي والكوفي)، ولم يعدّها المدني الأوّل ولا المدني الأخير ولا المكي، وقد ذكرنا أن (ورشاً) يعتمد عدد المدني الأخير، و(أبا عمرو) يعتمد العدد البصري، وقيل: إنهما يعتمدان عدد المدني الأوّل، والقول الأوّل أرجح، فإذا جرينا على القول الأوّل يكون لـ (ورش) في ﴿﴾ طَعَنَ ﴿﴾ الفتح والتقليل، لأنه ليس برأس آية عنده، ويكون للبصري فيه التقليل قولاً واحداً، لأنه عنده رأس آية، وإن جرينا على القول الثاني كان لـ (ورش) فيه الوجهان المذكوران أيضاً، وكان للبصري فيه الفتح فقط، لأنه ليس رأس آية عند المدني الأوّل، كما أنه ليس على وزن (فعلى). والحاصل أن لـ (ورش) فيه الفتح والتقليل على كلا القولين، وأن لـ (البصري) فيه التقليل قولاً واحداً على الرأي الأوّل، والفتح قولاً واحداً على الرأي الثاني، وقد علمت أن الرأي الأوّل أرجح وأقوى. وقال السخاوي: وفي اقرأ: ﴿﴾ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَتَعَنَّى ﴿﴾ عده الشامي وحده. وقال القاضي: وقد اختلف العلماء في ألف ﴿﴾ كَلَّمَنا ﴿﴾، فذهب جماعة إلى أنها للتانيث، فتكون على زنة (فعلى) بكسر الفاء، فتمال لـ (همزة والكسائي)، وتقلل لـ (البصري) قولاً واحداً، ولـ (ورش) فيها الفتح والتقليل، وهذا كله عند الوقف عليها، وذهب الجمهور إلى أن ألفها للتثنية، وعليه فليس فيها إمالة ولا تقليل لأحد، وهذا قول عامة أهل الأداء. ونظمه المنصوري فقال:

كَلَّمَنا ممال عندهم أو يفتح والجزري قال لفتح أجح
ثم عطف الشاطبي على التقليل أيضاً فقال:
وَيَتَوَلَّيْ أَنِّي وَبَحَسَرَنِي طَوَوَا وعن غيره قسها ويتأسف العلّى

قرأ مدلول (طَوَّأ) وهو (دوري أبي عمرو) بتقليل ألفات هذه الكلمات الأربع:

١- ﴿يَنْوَيْلَتِي ۚ أَلِدُ﴾ هود. ٢- ﴿أَنَّى﴾ الاستفهامية حيث وردت في القرآن.

٣- ﴿بَحَسَرَتِي﴾ الزمر. ٤- ﴿يَتَأَسَفَنِي﴾ يوسف. قال أبو شامة: يعني: أن (الدوري) عن (أبي عمرو) أمال هذه الكلم الأربع بين بين، وهذا الحكم منقول في التيسير وغيره عن (أبي عمرو البصري) نفسه، لكنه قال: من طريق أهل العراق، وتلك طريق (الدوري)، قال: ومن طريق أهل الرقة بالفتح، يعني طريق (السوسي)، وروي عنه فتحها، وروى فتح ﴿يَتَأَسَفَنِي﴾ وإمالة الثلاثة الباقية، وهذه طريق أبي الحسن بن غلبون ووالده أبي الطيب، فلهذا اختزل الناظم

﴿يَتَأَسَفَنِي﴾ عن أخواتها وألحقها بها، أرادوا ﴿يَتَأَسَفَنِي﴾ كذلك، وكأنه أشار بقوله: (طَوَّأ) إلى ذلك، أي طووه ولم يظهره إظهار غيره فوقه فيه اختلاف كثير. وقال ابن القاصح: وعنى في التيسير بطريق أهل العراق (الدوري)، وبطريق أهل الرقة (السوسي)، ولم يذكر فيه إمالة ﴿يَتَأَسَفَنِي﴾، وثبته الناظم عليه بتأخيرها، ووصفها بالارتفاع لتقدمها في التلاوة، وليست الحمزة رمزاً في (الْعَلَا). وقال صاحب اللآلئ: ومعنى (طَوَّأ): أي صانوا وحفظوا. وقال شعله: أي طوى نفع هذه الكلمات في ذلك اليوم فلا تنفع الحسرة فيه. قلت: وهي كلمات: ﴿يَنْوَيْلَتِي ۚ أَلِدُ﴾ ﴿أَنَّى﴾ ﴿بَحَسَرَتِي﴾ ﴿يَتَأَسَفَنِي﴾. وقال القاضي: والمراد بقوله (وَعَنْ غَيْرِهِ قِسْمًا): أي أن غير (الدوري) يقيس هذه الكلمات على أصله من الفتح أو الإمالة أو التقليل، ولا يخفى أن هذه الكلمات ثمال لـ (حمزة والكسائي) لاندراجها تحت أصولهما السالفة في (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، وتقلل لـ (ورش) بخلف عنه، وتفتح لباقي القراء.

(استدراك أبي شامة): وقوله (الْعَلَا) صفة لهذه الكلمات، أي هي (الْعَلَا) ولو قال: (و) يَتَأَسَفَنِي عَلَيَّ لكان أحسن، لأنه لفظ القرآن، فإن قلت: إنما عدل عنه لئلا يلتبس ويوهم أن ﴿عَلَيَّ﴾ من جملة الكلمات الممالاة، وأن التقدير (وَيَتَأَسَفَنِي وَعَلَيَّ)، قلت: زال هذا الإلباس بنصه فيما سبق على أن ﴿عَلَيَّ﴾ لا ثمال، لكننا نقول: الإلباس أيضاً واقع في قوله (الْعَلَا)، فإنه من ألفاظ القرآن أيضاً فيقال: لعله أراد: و(الْعَلَا) ولفظ (الْعَلَا) لا يختص

(الدوري) بإمالاته بين اللفظين، بل ذلك لـ (أبي عمرو) بكماله، ولـ (ورش)، لأنهما رأس آية، ثم إنه يلتبس أيضاً من وجه آخر، لأنه يوهم أنه رمز لـ (نافع) في ﴿وَيَتَأَسَّفَنَّ﴾، وتكون الواو في ﴿وَيَتَأَسَّفَنَّ﴾ للفتحة.

وَكَيْفَ الثَّلَاثِي غَيْرَ زَاغَتْ بِمَاضِي أَمِلْ خَابَ خَافُوا طَابَ ضَاقَتْ فَتُجْمَلًا وَحَاقَ وَزَاغُوا جَاءَ شَاءَ وَزَادَ فُزَ

الفاء في (تُجْمَلًا) رمز لـ (حمزة)، ونصب الفعل بإضمار أن بعدها في جواب الأمر في قوله: (أَمِلْ)، وهو من أجمل إذا فعل الجميل. والمعنى: أي: وكيف وقع الثلاثي الماضي المعتل العين، (أَمِلْ): يعني ألفه وفاء الفعل قبلها معه، فأمر بإمالة الألف في هذه الأفعال الثلاثية وفاء الفعل قبله معها كيف وقعت في القرآن العزيز للدلول (فُزَ) وهو (حمزة). قال أبو شامة: والإمالة واقعة في وسطها بخلاف ما تقدم كله، فإن الإمالة كانت واقعة في الطرف. وهي كالتالي:

- ١- ﴿خَابَ﴾ نحو: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ أَفْتَرَى﴾، ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾.
- ٢- ﴿وَخَافَ﴾ نحو: ﴿وَخَافَ وَعَبِدَ﴾، ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا﴾.
- ﴿خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾.
- ٣- ﴿طَابَ﴾ في: ﴿فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَثُلُثَ وَرُبُوعًا﴾، ليس غير.
- ٤- ﴿ضَاقَتْ﴾ نحو: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾.
- ٥- ﴿وَحَاقَ﴾ نحو: ﴿وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾.
- ٦- ﴿زَاغَ﴾ نحو: ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ﴾، ﴿فَلَمَّا زَاغُوا﴾.
- ٧- ﴿جَاءَ﴾ نحو: ﴿جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾، ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَيْصِيهِ﴾.
- ٨- ﴿شَاءَ﴾ نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾، ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْنَاكُمْ﴾.
- ٩- ﴿وَزَادَهُ﴾ نحو: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً﴾، ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾.
- ١٠- ﴿بَلَّ رَانَ﴾ أمال الألف (حمزة والكسائي وشعبة) وسياقي ذكره قريباً.

قال القاضي: ويؤخذ من قوله (وَكَيْفَ الثَّلَاثِي) ومن قوله (بِمَاضِي) أن فعلاً من هذه الأفعال لا يمال إلا بشرطين: الأول: أن يكون ثلاثياً، فإن كان رباعياً امتنعت إمالته وذلك في فعلين: ﴿فَلَجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾ في مريم، ﴿أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ في الصف. الثاني: أن يكون ماضياً كالأمثلة السابقة، فإن كان مضارعاً فلا إمالة فيه نحو: ﴿فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ﴾، ﴿يَخَافُونَ أَنْعَمَ﴾، ﴿أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾، ﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾. وكذا لا إمالة فيه إذا كان أمراً نحو: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ﴾، ﴿وَلَا تَخَافِي﴾، ﴿لَا تَخَافَا﴾ قال أبو شامة: والمراد بالثلاثي هنا أن يكون الفعل على ثلاثة أحرف أصول، والرباعي ما زاد على الثلاثة همزة في أوله، دون ما زاد في آخره ضمير أو علامة تانيث، فلهذا أمال ﴿زَاعُوا﴾ ولم يمل ﴿أَزَاغَ﴾، قوله (وَكَيْفَ الثَّلَاثِي): أي سواء اتصل به ضمير، أو لحقته تاء التانيث، أو تجرد عن ذلك، أي أمله على أي حالة جاء بعد أن يكون ثلاثياً، فتمثل بالفعل المجرد في: ﴿خَابَ﴾ و﴿طَابَ﴾، والمتصل بالضمير في: ﴿خَافُوا﴾، وباللحق به تاء التانيث في: ﴿ضَاقَتْ﴾. وقال القاضي: ويؤخذ من قوله ﴿وَخَافَ﴾، ﴿خَافُوا﴾، ﴿ضَاقَتْ﴾ أن (همزة) يميل ألف هذه الأفعال سواء اتصل بها ضمير الفاعل أو تاء التانيث أو تجردت منهما، والمراد بقوله (غَيْرَ زَاعَتْ): أي استثنى له - أي همزة - من هذه الأفعال لفظ ﴿زَاعَتْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ زَاعَتْ الْأَبْصُرُ﴾ في الأحزاب. وقوله تعالى: ﴿أَمْ زَاعَتْ﴾ في ص، قرأهما بالفتح.

وَجَاءَ ابْنُ ذَكْوَانَ وَفِي شَاءَ مَيْلًا

فَزَادَهُمُ الْأُولَى وَفِي الْغَيْرِ خُلْفُهُ

قال القاضي: ذكر أن (ابن ذكوان) وافق (همزة) على إمالة ألف: ﴿وَجَاءَ﴾، ﴿شَاءَ﴾، حيث وقعا، وألف (زاد) في الموضع الأول من القرآن قولاً واحداً وهو: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ البقرة، واختلف عنه - أي (ابن ذكوان) - في باقي المواضع، فروي عنه فيها الفتح

والإمالة. وقال أبو شامة عند قول الشاطبي:

فَزَادَهُمُ الْأُولَى وَفِي الْغَيْرِ خُلْفُهُ

يعني أول ما في القرآن من كلمة (زاد) وهي قوله تعالى في أول البقرة: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ هذه يميلها (ابن ذكوان) بلا خلاف، وفي غير هذا الموضع له في إمالة لفظ (زاد) كيف أتى خلاف، ولا يقع في القرآن إلا متصلاً بالضمير، إلا أنه على وجوه كالتالي: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا﴾ ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ﴾ ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ ﴿مَا زَادُوكُمْ﴾ قال الضباع: واختلف عنه في (زاد) في باقي القرآن بين (الفتح) وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، و(الإمالة) وبه قرأ على عبد العزيز بن جعفر وأبي الفتح فارس. (استدراك أبي شامة): وقوله جاء مبتدأ و(ابن ذكوان) خبره، أي وجاء مال (ابن ذكوان) على حذف مضاف، (وَفِي شَاءَ مَيْلًا)، أي وأوقع الإمالة في ﴿شَاءَ﴾، ولو قال:

وَجَاءَ فِي شَاءَ ابْنِ ذَكْوَانَ مَيْلًا

لكان ﴿وَجَاءَ﴾ مفعول (مَيْلًا)، وَمَنْ لَا يَعْرِفُ مَقَاصِدَ هَذَا الْكِتَابِ يَعْرَبُ ﴿وَجَاءَ﴾ (ابن ذكوان) فعلاً وفاعلاً.

وَقُلْ صُحْبَةٌ بَلَّ رَانَ وَأَصْحَبٌ مُعَدَّلًا

أمال ألف ﴿بَلَّ رَانَ﴾ مدلول (صُحْبَةٌ) وهم (حمزة والكسائي وشعبة). قال السخاوي: والمراد بقوله (وَأَصْحَبٌ مُعَدَّلًا): يعني مشهوداً له بالعدالة، تنبيهاً على مَنْ يُؤْخَذُ عَنْهُ القراءة لصحة نقله، يقول: إن العدول نقلوا الإمالة على ما بيّنته في هذه الأفعال العشر لا غير. وقال أبو شامة: كأنه لمح من لفظ (صُحْبَةٌ) ما يختار في نفس الصحبة فحث عليه. وقال شعله: وأصبح أيها المتعلم حال كونك مزكّى مطهراً، واصطحب قولاً نقيماً من الشبهة. وقال القاضي: وقوله (وَأَصْحَبٌ مُعَدَّلًا) معناه: أصبح رجلاً مقوم الخلق يرشدك إلى الحق ويهديك الصراط السوي. وقال ابن القاصح: أصبح مشهوداً له بالعدالة.

(حكم الألفات التي بعدها راء متطرفة مكسورة) نحو: ﴿الذَّارِ﴾ ﴿مِنْ أَبْصَرِهِمْ﴾
 ﴿حِمَارِكَ﴾ ﴿النَّارِ﴾ قال أبو شامة: وهذا نوع آخر من الممالات، وهي كل ألف
 متوسطة قبل راء مكسورة، تلك الراء طرف الكلمة. قال الشاطبي:

وَفِي أَلْفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرَفٍ أَتَتْ بِكَسْرِ أَمِلٍ تُدْعَى حَمِيداً وَتُقْبَلُ
 كَأَبْصَرِهِمْ وَالدَّارِ ثُمَّ أَلْحِمَارٍ مَعَ حِمَارِكَ وَالْكَفَّارِ وَأَقْسَسَ لِنَسْطُلَا
 وَمَعَ كَثِيرِينَ الْكَافِرِينَ بَيَانُهُ

قال القاضي: أمر بإمالة الألف المتوسطة الواقعة قبل راء متطرفة مكسورة للدلول (تُدْعَى حَمِيداً) وهما (دوري الكسائي وأبو عمرو)، وتنوع الأمثلة للدلالة على إمالة الألف قبل الراء المتطرفة المكسورة، سواء اتصل بالكلمة التي فيها الراء ضمير الغيبة كـ ﴿مِنْ أَبْصَرِهِمْ﴾، أم ضمير الخطاب نحو: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ﴾، أم تجردت من الضميرين نحو: ﴿وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾. قال أبو شامة: مثل هذا النوع بأمثلة متعددة، خالياً من الضمير ومتصلاً به، غائباً ومخاطباً، وهو يأتي في القرآن على (عشرة أوزان)، ذكر الناظم منها أربعة: (أفعال وفعل وفعال وفعّال) وبقي ستة فعال نحو:

فَعَالٌ نَحْوُ: ﴿كَفَّارٍ﴾، ﴿سَحَّارٍ﴾ و(فَعَّالٌ) نَحْوُ: ﴿فِي النَّهَارِ﴾ ﴿الْبَوَارِ﴾.

فِعَالٌ نَحْوُ: ﴿يَدِينَارٍ﴾ وفعلال نحو: ﴿يَقْنَطَارٍ﴾ ومفعال نحو: ﴿بِمَقْدَارٍ﴾.

إفعال نحو: ﴿وَالْإِبْكَارِ﴾. وقال صاحب اللآلئ: وبالع الحافظ أبو عمرو في كتابه (الإمالة) في هذا، فحصر أنواعه كلها وعدّ كلّمها كلمة كلمة فذكر: أن منه ما جاء على (أفعال) كـ ﴿أَبْصَرِهِمْ﴾. ومنه ما جاء على (فعّال) كـ ﴿سَحَّارٍ﴾. ومنه ما جاء على (فعال) كـ ﴿يَدِينَرِهِمْ﴾. ومنه ما جاء على (فَعَّالٌ) كـ ﴿الْفَجَّارِ﴾. ومنه ما جاء على (فَعَالٌ) كـ ﴿فِي النَّهَارِ﴾. ومنه ما جاء على (فَعَّالٌ) كـ ﴿يَقْنَطَارٍ﴾. ومنه ما جاء على (فَعَالٌ) كـ ﴿بِمَقْدَارٍ﴾. وذكر الناظم من ذلك ما اعتمد عليه

في التيسير وأتى بما كفى في ذلك من الأمثلة فأحسن. تنبيه: لم يعل (أبو عمرو) ﴿أَنْصَارِي﴾ اقتداء بالرواية. قال أبو شامة: ويلزم أن يكون من هذا الباب ﴿مَنْ أَنْصَارِي﴾ وهو الذي انفرد (دوري الكسائي) بإمالة كما سيأتي، فإن الراء طرف والياء ضمير كالضمير في: ﴿مَنْ أَبْصَرِيهِمْ﴾، ﴿حِمَارِكَ﴾. قال القاضي: وتقييد الراء بكونها متطرفة لإخراج الراء المتوسطة فلا تمال الألف قبلها نحو: ﴿وَمَارُقُ﴾ و﴿الْحَوَارِثَنَ﴾ و﴿تُمَارٍ﴾ فالراء متوسطة في جميع ما ذكر، أما في: ﴿وَمَارُقُ﴾ و﴿الْحَوَارِثَنَ﴾، فظاهر، وأما في ﴿تُمَارٍ﴾: فلأن الأصل (تماري) فحذفت الياء لدخول ﴿فَلَا﴾ الناهية على الفعل. قال الضباع: ﴿تُمَارٍ﴾ بالكهف، لا إمالة فيها لأحد لتوسط رائه بالياء المحذوفة للجازم. قال القاضي: وما تجب معرفته: أن الألف لا تمال إلا إذا اتصلت بالراء ولم يفصل بينهما فاصل، فإذا فصل بينهما فاصل امتنعت إمالة الألف نحو: ﴿وَلَا طَلِيرُ﴾، فإن الهمزة فصلت بين الألف والراء، ونحو: ﴿مُضْكَرٌ﴾ فإن أصله (مضارر)، فسكنت الراء الأولى وأدغمت في الثانية، ومثله: ﴿وَلَيْسَ بِضَارِهِمْ شَيْئًا﴾، ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ﴾، وإذا وقعت الألف قبل راء متطرفة مفتوحة امتنعت إمالتها نحو: ﴿وَسَارَ بِأَهْلِهِ﴾، ﴿وَيُولِجُ النَّهَارَ﴾ و﴿وَإِنَّ الْفَجَارَ لَفِي حَجِيرٍ﴾ و﴿يَقْلُبُ اللَّهُ أَلِيلَ وَالنَّهَارَ﴾ و﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ أَلِيلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً﴾. ثم ذكر أمثلة لما يمال فقال: كـ

﴿أَبْصَرِيهِمْ﴾ و﴿الدَّارِ﴾ و﴿الْحِمَارِ﴾، ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ﴾، ﴿مِنْ الْكُفَّارِ﴾. قال أبو شامة: (واقْتَسَنَ) أي قس على ما ذكرته ما لم أذكره.

وقال القاضي: قس ما لم أذكره على ما ذكرته لتغلب خصمك بالحجة. وقال السخاوي: يقال:

ناضلهم فنضلهم إذا رماهم فغلبهم في الرمي.

وقال الضباع: وخرج عن هذا الأصل سبع كلمات سيأتي بيانها.

وقال القاضي: ثم ذكر أن (الدوري عن الكسائي وأبا عمرو) يميلان لفظ ﴿كُفِرِينَ﴾، سواء كان منكراً نحو: ﴿كُفِرِينَ﴾، أم معرفاً باللام نحو: ﴿الْكُفِرِينَ﴾، وسواء كان منصوباً أو مجروراً، بشرط أن يكون بـ (الياء) كما قال الناظم (بَيَّانُهُ)، ونص الناظم على شرط الياء بقوله

(بَيَّانُهُ): احترز بذلك عما كان بالواو نحو: ﴿وَالْكُفِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ﴿قُلْ يَتَّيْبُهُ﴾
 ﴿الْكُفِرُونَ﴾ - لأن الراء غير مكسورة - وعما تجرّد من الياء والواو نحو: ﴿أَوَّلُ كَافِرٍ بِهِ﴾، ﴿وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ فلا إمالة في القسمين. قال أبو شامة: ولا يميلان أيضاً ما هو على وزن: ﴿كُفِرِينَ﴾ بالياء نحو: ﴿الصَّالِحِينَ﴾ ﴿قَدِيرِينَ﴾، ﴿يُخْرِجِينَ﴾ ﴿وَالْفَرَمِينَ﴾ قال صاحب اللآلئ: وقوله (تُدْعَى حَمِيداً): أي تسمى محموداً، أو تقبل فلا تُرَدُّ ولا يُرَدُّ ما قرأت به.

وَهَكَذَا رَوَى مُرُو بِخُلْفٍ صَدِّ حَلَا

بَدَارِ
 أخبر أن مدلول (رَوَى مُرُو بِخُلْفٍ صَدِّ حَلَا بَدَارِ) وهم (الكسائي وابن ذكوان بخلف عنه، - لأنه ذكر الخلاف بعد رمزه - وشعبة وأبو عمرو وقالون) أمالوا ألف كلمة ﴿هَكَذَا﴾ إمالة كبرى في: ﴿عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَكَذَا﴾ التوبة. قال القاضي: ولم يعل (قالون) إمالة كبرى في القرآن إلا في هذه الكلمة. قال الضباع: وبفتحه لـ (ابن ذكوان) قرأ الداني على عبد العزيز بن جعفر وهو طريق التيسير، وبإمالاته قرأ له على غيره، فهو من زيادات النظم. وقال أبو شامة: وقوله (مُرُو) أي نقل رجل عالم معلم، و(صَدِّ) نعته، ومعناه العطشان، أي هو مرو لغيره بالعلم، (صَدِّ) إلى تعلّم ما لم يعلم، كقوله ﷺ: منهومان لا يشبعان، طالب علم وطالب دنيا. وقال السخاوي: كيف يكون نعتاً له وهو (مُرُو) فهذا جمع بين ضدين. قلت: هو مرو يبحر علمه وصد إلى الزيادة. وقال أبو شامة: وقوله (بَدَارِ): رمز (قالون)، لأنه من جملة من أمال ﴿هَكَذَا﴾ إمالة كبرى، ومعناه بادر، مثل قولهم: نزال، أي انزل، أي بادر إلى أخذه ومعرفته.

وَمَعَ كَفَرِينَ يَأِيهِ
ولا مانع من أن تكون الواو في (وَمَعَ) فاصلة بعد واو (وَأَقْتَسَ لِنَتَضَلَّ)، وإذا كان الأمر كذلك ولم يذكر بعده مَنْ أماله فيظهر أن قوله:

وَهَكَذَا رَوَى مُرُّو بِخُلْفٍ صَدِّ حَمَلًا

عطف عليه، والرمز بعده هما فيكون كقوله في آل عمران:
سَتَكْتُبُ يَاءَ ضَمٍّ مَعَ فَتْحِ ضَمِّهِ وَقَتْلَ اَرْقَعُوا مَعَ يَاءِ نَقْوٍ فَيَكْمُلَا
ذكر فيه ثلاث قراءات في ثلاث كلمات، ثم رمز لهن رمزا واحدا، قلت: لا مانع من توهم
ذلك، ويقويه أن ﴿كَفِيرِينَ﴾ و﴿هَارِ﴾ كلاهما ليس داخلا في الضابط المتقدم لـ
(أبي عمرو) و(الدوري) على ما شرحناه، فإنه فصل بين الألف والراء الفاء في ﴿كَفِيرِينَ﴾ و﴿هَارِ﴾ وفي: ﴿هَارِ﴾ حرف مقدر إما واو وإما ياء، وعلى الوجه الآخر لا تكون
الراء طرفا، وإذا خرجا من ذلك الباب قوى الوهم في أن من أمال أحدهما أمال الآخر، ولو
كان أسقط الواو من (وَمَعَ) وقال:

مَعَ كَافِرِينَ الْكَافِرِينَ بِيَاثِهِ
لِزَالِ الْوَهْمِ، أَي أَمَلَا هَذَا مَعَ ﴿الْكَافِرِينَ﴾، وَلَوْ قَالَ:

..... كَذَا كَفِيرِينَ الْكَافِرِينَ
 لحصل الغرض. ثم قال الشاطبي:

..... وَ جَبَّارِينَ وَ الْحَارِ تَمَمُوا

ذكر الشاطبي أن مدلول (تَمُمُوا) وهو (دوري الكسائي) انفراد بإمالة ألف لفظ: ﴿جَبَّارِينَ﴾ المائة ﴿قَالُوا يَمُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾، وفي الشعراء ﴿وَإِذَا بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾، وإمالة ألف لفظ: ﴿وَالْجَبَّارِ﴾ موضعي النساء، ﴿وَالْجَبَّارِ ذِي الْقُرْبَيْنِ﴾

وَالْجَارِ الْجُنُبِ ﴿١﴾. ومعنى قوله (تَمَمُوا) كما قال أبو شامة: أي تمموا الباب بإمالة هذين له.

تنبيه: لم يعل (أبو عمرو) ﴿أَنْصَارِي﴾ ﴿جَبَّارِينَ﴾ ﴿وَالْجَارِ﴾ اقتداء بالرواية.

وَوَرِّشْ جَمِيعَ الْبَابِ كَانَ مُقْلًا

قال القاضي: أخبر أن (ورشاً) قلل الألفات في هذا الباب من قوله: (وَفِي أَلْفَاتٍ) إلى هنا، أي الألفات الواقعة قبل راء متطرفة مكسورة، ولفظ: ﴿كَفِيرِينَ﴾ بالياء معرّفاً كان أو منكرًا، ولفظ ﴿هَارٍ﴾، وكذلك ﴿جَبَّارِينَ﴾، ﴿وَالْجَارِ﴾ بخلف عنه في هذين الحرفين الأخيرين. - أي ﴿جَبَّارِينَ﴾، ﴿وَالْجَارِ﴾. - وقال الناظم (كَانَ مُقْلًا) لأن إمالة (ورش) إمالة قليلة.

وَهَذَانِ عَنْهُ بِاخْتِلَافٍ

يعود الضمير في قول الناظم (عنه) على (ورش)، حيث اختلف عنه في لفظ: ﴿جَبَّارِينَ﴾ في موضعيه، ولفظ: ﴿وَالْجَارِ﴾ في موضعيه، فرؤي عنه (الفتح والتقليل).

قال ابن القاصح: التقليل وبه قطع الداني في التيسير، والفتح وهو من زيادات الشاطبية، نقله ابن غلبون. قال الضباع: (...) لكن اختلف عنه في ﴿وَالْجَارِ﴾ معاً، و﴿جَبَّارِينَ﴾ مغلبين (التقليل)، وبه قرأ الداني على أبي الفتح وابن خاقان، و(الفتح) وبه قرأ على أبي الحسن بن غلبون. وقرأ هذه الآيات بتحريرات (ورش)

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾

قال صاحب البدور الزاهرة: قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ

شَيْئًا ۚ وَاللَّوْلَدِينَ إِحْسَنًا ۚ وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ

وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنُبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا

يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ قد اجتمع لـ (ورش) في هذه الآية اللين وهو ﴿

شَيْئًا﴾، وله فيه التوسط والمد كما هو معلوم، و(ذَوَاتِ الْيَأْسِ) وهي ﴿الْقُرْبَى﴾ معاً،

﴿الْيَتَامَى﴾، وله فيها الفتح والتقليل، ولفظ ﴿وَالْجَارِ﴾ معاً، وله فيه الفتح والتقليل

أيضاً. وقد ذكر أهل الأداء عن (ورث) في تحرير هذه الآية ثلاث طرق: الأولى: أن فيها أربعة أوجه وهي: تسوية ﴿وَالْجَارِ﴾ بذات الياء فتحاً وتقليلاً، فيكون له على توسط اللين فتح ذات الياء ﴿وَالْجَارِ﴾ ثم تقليل (ذَوَاتِ الْيَاءِ) ﴿وَالْجَارِ﴾. وعلى المدّ هذان الوجهان أيضاً.

الثانية: أن فيها ثمانية أوجه: توسط اللين وعليه فتح (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، وعلى هذا الفتح، الفتح والتقليل في ﴿وَالْجَارِ﴾. ثم تقليل (ذَوَاتِ الْيَاءِ) وعليه الفتح والتقليل في ﴿وَالْجَارِ﴾ فتكون الأوجه على التوسط أربعة، ومثلها على المدّ فتكون ثمانية. الثالثة: أن فيها ستة أوجه: توسط اللين وعليه فتح (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، وعلى هذا الفتح وجهان في ﴿وَالْجَارِ﴾ الفتح والتقليل. ثم تقليل (ذَوَاتِ الْيَاءِ) ﴿وَالْجَارِ﴾ معاً، فيكون على التوسط ثلاثة أوجه، ثم مدّ اللين وعليه فتح (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، وعلى هذا الفتح وجهان في ﴿وَالْجَارِ﴾ أيضاً، الفتح والتقليل، ثم تقليل (ذَوَاتِ الْيَاءِ) وعليه الفتح في ﴿وَالْجَارِ﴾، فأوجه المدّ ثلاثة أيضاً، فيكون مجموع الأوجه ستة. قال الجملزوري:

وَالْجَارِ	مع لين وذات الياء سو	أو اضربهما بلا مرء
أو امنعاً	تقليل ذي الياء جار	على توسط لشيء لا تضار
ومع مده	امنعن فيهما	تقليله فهي ثلاث فاعلمهما
وحكم جَبَّارِينَ	هذا فادر	ولن يمالا أبدا فاعلما

قال الضباع: وقد نظم ذلك العلامة المتولي فقال:

وفي الجار مع ذي الياء	فتحهما معاً	وقللهما أو قل بأربعة علا
وعن بعض الوجهين في الجار	فاعتبر	على فتح ذي الياء ثم قللهما على
توسط لين ثم مع مده	افتحنـ	هما الجار قلل واحد ثم قللا
لدى الياء دون الجار	والأولين قل	بموسى وجَبَّارِينَ كن متأملا

ثم قال الشاطبي:

..... وَمَعَهُ فِي الْـ جَوَارِ فِي الْقَهَّارِ حَمْزَةٌ قَلَا

قال القاضي: أخبر أن (حمزة) اشترك مع (ورث) في تقليل الألف في لفظ: ﴿الْجَوَارِ﴾ في:

﴿وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾ إبراهيم. وفي لفظ ﴿الْقَهَّارِ﴾ المجرور، وهو في: ﴿الْوَجْدِ الْقَهَّارِ﴾ إبراهيم وغافر فقط، اتباعاً للأثر جمعاً بين اللغتين. واحترز من إمالة أو تقليل ألف لفظ: ﴿الْقَهَّارُ﴾ لأن الراء مرفوعة.

حكم الألف الواقعة بين راعين، الثانية منهما مجرورة نحو: ﴿قَرَارٍ﴾ ﴿الْأَبْرَارِ﴾ ﴿الْفَكَارِ﴾ ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ﴾ في قول الشاطبي:

وَإِضْجَاعُ ذِي رَاعَيْنِ حَجَّ رُوَاثُهُ كَالْأَبْرَارِ
ومعنى قول الناظم (وَإِضْجَاعُ): أي الإمالة الكبرى، أخبر أن مدلول (حَجَّ رُوَاثُهُ) وهما (أبو عمرو البصري والكسائي) يميلان الألف المتوسطة الواقعة بين راعين، الثانية منهما متطرفة مكسورة نحو: ﴿الْأَبْرَارِ﴾ ﴿الْفَكَارِ﴾ ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ﴾، ويلزم من إمالة الألف إمالة الراء قبلها. قال القاضي: والفائدة من تقييد الراء الثانية بكونها مكسورة لإخراج الراء المفتوحة فلا إمالة في الألف

قبلها نحو: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ﴾. ومعنى (حَجَّ رُوَاثُهُ): أي غلبوا في الحجة.
..... وَالْتَقِيلُ جَادِلٌ فَيَصْلَا
أخبر أن مدلول (جَادِلٌ فَيَصْلَا) هما (ورش وحمزة) يقللان الألف الواقعة بين راعين بشرطها المتقدم، وهو أن تكون الراء الثانية مجرورة. وقال الناظم عن التقليل (جَادِلٌ فَيَصْلَا): قال أبو شامة: لأن التقليل متوسط بين الفتح والإمالة. وقال صاحب اللآلي: وليس من أصل (أبي الحارث) إمالة الألف الواقعة قبل الراء المذكورة، ولا من أصل (حمزة) أن يقرأه بين بين.

وَإِضْجَاعُ أَنْصَارِيٍّ تَمِيمٍ وَسَارِعُو نَسَائِغُ وَالْبَارِي وَبَارِيكُمْ تَمِيمٌ
وَأَذَانُهُمْ طَغَيْنَهُمْ وَيُسَارِعُو نَأْذَانِنَا عَنْهُ الْجَوَارِي تَمِيمٌ
يُؤَارِي أَوَارِي فِي الْعُقُودِ بِخُلْفِهِ

أخبر أن مدلول (تَمِيمٌ) وهو (دوري الكسائي) انفرد بإمالة الألف في الألفاظ الآتية:

١- ﴿أَنْصَارِي﴾ في ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ بآل عمران والصف. قال أبو شامة: ولو لم يذكرها هنا مع ما اختص به (دوري الكسائي) لكانت واجبة الإمالة في مذهب (أبي عمرو) على القاعدة السابقة. قلت: يريد قول الشاطبي:

وَفِي أَلْفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرَفٍ أَتَتْ بِكَسْرِ أَمِلْ تُدْعَى حَمِيداً وَتُقْبَلُ
كَ أَبْصَرِهِمْ وَالذَّارِ ثُمَّ الْجِمَارِ مَعَ جِمَارِكَ وَالْكَفَّارِ وَأَقْتَسَ لَتَنْضَلَا

٢- ﴿وَسَارِعُوا﴾ في ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ بآل عمران.

٣- ﴿تَسَارِعُ﴾ في ﴿تَسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ المؤمنون.

٤- ﴿الْبَارِئُ﴾ في ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ الحشر.

٥- ﴿بَارِيكُمْ﴾ في ﴿فَتَوْبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَأَقْلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ

فَنَابَ عَلَيْكُمْ﴾ البقرة. ٦- ﴿ءَاذَانِهِمْ﴾ حيث وقع. وهو في (سبعة مواضع) في البقرة، والأنعام،

والإسراء، وموضعين بالكهف، وفصلت، ونوح. والمراد (الألف التي بعد الدال).

٧- ﴿طُغْيَنَهُمْ﴾ حيث نزل، وهو في (خمسة سور) البقرة، الأنعام، الأعراف، يونس، والمؤمنون

تنبيه: ولا يميل (دوري الكسائي) ﴿طُغْيَنًا﴾ الإسراء.

٨- ﴿يُسْرِعُونَ﴾، وهو في موضعين بآل عمران، وثلاثة بالمائدة، وفي الأنبياء والمؤمنون.

٩- ﴿ءَاذَانِنَا﴾، في فصلت فقط، والمراد إمالة (الألف التي بعد الدال) أيضاً.

١٠- ﴿الْجَوَارِ﴾، في (ثلاث سور) الرحمن والشورى والتكوير. قال أبو شامة: وصواب قراءته

في النظم - أي لفظ ﴿الْجَوَارِ﴾ - بغير ياء، لأن قراءة مَنْ أَمَلَهَا كذلك في ﴿حَمْدَ﴾

عَسَقَ، وأجمعوا على حذفها في الرحمن وكورت للساكن بعدها كذلك.

والضمير في عنه - (دوري الكسائي). فالتاء من (تَمِيمٌ، تَلَا، تَمَثَّلَ) رمز لكل واحد منهما لِمَا سبقه من الألفاظ، و(تَلَا): أي تبع هذا المذكور ما قبله في الإمالة، أي هذه الألفاظ تلاها كذلك.

(تحريرات (دوري الكسائي) في: ﴿يُورِي﴾، ﴿فَأُورِي﴾، ﴿يُورِي﴾، - واختلف عنه في إمالة ألف: ﴿كَيْفَ يُورِي سَوَاءَ أَخِيهِ﴾، ﴿فَأُورِي سَوَاءَ أَخِي﴾، كلامها في العقود - أي سورة المائدة لقوله: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾، قال أبو شامة: وقياس ذلك الموضع الذي في الأعراف وهو قوله: ﴿يُورِي﴾ ولم يذكره. قال القاضي: وتقييده بالعقود للاحتراز عن ﴿يُورِي سَوَاءَ تَكُمُ وَرِدْشًا﴾، بالأعراف، فلا خلاف عنه في فتحه.

قال أبو شامة: ولم يذكر صاحب التيسير فيهما إمالة، قال في كتاب الإمالة: اجتمعت القراءة على إخلاص الفتح فيهما. وقال الضباع: وكذلك ﴿يُورِي﴾ في الأعراف وإن لم يذكره في النظم، والصحيح فيهنّ الفتح من طريق النظم وأصله كما نبّه عليه المحقق ابن الجزري في النشر. والخلاصة: أن الصحيح الذي هو طريق النظم وأصله هو (الفتح)، وأما الإمالة فليست من هذه الطرق فلا يُقرأ بها له. قال الجمزوري:

يُورِي أُوَارِي فِي الْعُقُودِ بِخُلْفِهِ وَذَا الْخُلْفِ فِي الْأَعْرَافِ أَيْضًا تَحْصِلًا

ورأوي إمالتها الضرير وليس من طريق الحرز بل له الفتح مسجلا

وقال صاحب إتحاف البرية:

يُورِي أُوَارِي فِي الْعُقُودِ بِخُلْفِهِ وليس له الإضجاع في الحرز فانقلبا

فائدة: قول الشاطبي: (وَإِضْجَاعُ الْأَصَارِي تَمِيمٌ): أشار بقوله (تَمِيمٌ) إلى أن الإمالة هي لغة تميم

على ما سبق نقله في أوّل الباب، فأتى برمز (دوري الكسائي) بحرف (التاء) مع الإشارة إلى لغة مَنْ قرأ بالإمالة. وقال صاحب اللآلئ: وأشار بقوله (وَإِضْجَاعُ الْأَصَارِي تَمِيمٌ) إلى تمام الإضجاع فيه وكمالها ونزاهته من النقض لصحته نقلاً.

س: ولماذا قال الناظم (وَإِضْجَاعٌ) بالاسم، ولم يقل (وأضجع) بالفعل؟

ج: قال الأستاذ الدكتور/ سامي عبد الفتاح هلال عميد كلية علوم القرآن بالقاهرة: تعبير الناظم أدق، لأنه عبّر بالاسمية، وهي تفيد الثبوت والديموم، واللغات بالنسبة لأصحابها ثابتة ودائمة، فكان قول الناظم يشير إلى أن الإمالة هي اللغة الثابتة والدائمة لبني تميم، ويؤكد ذلك

قول أبي شامة نفسه في أول الباب فيقول: (والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس).

.....
بِخُلْفٍ ضَمَمْتَاهُ.....
.....
ضَعَفًا وَحَرْفًا النَّمْلِ ءَايِكَ قَوْلًا

أخبر أن لفظ ﴿ضَعَفًا﴾ النساء. أمال ألفه التي بعد العين، - ويلزمه إمالة العين - مدلول (قَوْلًا بِخُلْفٍ) وهو (خلاد) بخلاف عنه بين الفتح والإمالة. وأمال أيضاً (خلاد) بخلاف عنه الألف التي بعد الهمزة - ويلزمه إمالة الهمزة - في لفظ: ﴿ءَايِكَ﴾ في موضعيه من سورة النمل وهما: ﴿أَنَا ءَايِكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ﴾ ﴿أَنَا ءَايِكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾. قال الضباع: وفتحهن عن طريق أبي الفتح فارس، وأما طريق أبي الحسن بن غلبون الوجهين في ﴿ضَعَفًا﴾، وبالإمالة فقط في: ﴿ءَايِكَ﴾ نبه على ذلك المحقق ابن الجزري في نشره. قال أبو شامة: ونزل حرفي النمل منزلة حرف واحد، لأنهما كلمة واحدة تكرررت وهي: ﴿ءَايِكَ﴾، وكأنه قال: ﴿ضَعَفًا﴾ و﴿ءَايِكَ﴾ (قَوْلًا)، فالألف في (قَوْلًا) للثنية، أي قيلا بالإمالة، والقاف رمز (خلاد). وقال صاحب اللآلي: ومعنى (قَوْلًا): جُعِلَ قَوْلًا لِمَنْ أَشَارَ إِلَيْهِ، أي نقل عنه، ومعنى (بِخُلْفٍ ضَمَمْتَاهُ): أن الخلف في ﴿ضَعَفًا﴾، ﴿ءَايِكَ﴾ ضم بعضه إلى بعض. وأما مدلول (ضَمَمْتَاهُ) وهو (خلف) فأمال ألف: ﴿ضَعَفًا﴾، ﴿ءَايِكَ﴾ بلا خلاف قال صاحب اللآلي: ولا خلاف في فتح (آت) في غير هذين الموضعين نحو: ﴿فَتَأْتِيهِمْ عَذَابًا﴾ ﴿ءَاتَى الرَّحْمَنُ﴾ ﴿ءَاتِيَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾، لأن الأثر لم يرد بغير ذلك.

..... مَشَارِبُ لِمَاعٍ وَآيَةٍ فِي هَلْ أَتَاكَ لِأَعْدَلَا

وَفِي الْكَافِرُونَ عَيْدُونَ وَعَائِدٌ

أمال مدلول (لَامِعٌ) وهو (هشام) الألف في: ﴿وَمَشَارِبٌ﴾ يس. قال أبو شامة: ومعنى (لَامِعٌ): أي ظاهر واضح كالشيء اللامع. وقال صاحب النفحات الإلهية: فيه إشارة من وجهين الأول: إشارة خاصة باللفظ، أي أن لفظ: ﴿وَمَشَارِبٌ﴾ ظاهر لمعانه لعدم النظم في القرآن كالمراء الذي اختص بصفة في قومه. الثاني: قد تكون من جهة الراوي وهو (هشام) بأنه قد ظهر ولمع بإمالة هذه الألفاظ واختصاصه بها. - وأمال (هشام) أيضاً الألف التي بعد الهمز مع إمالة الهمزة في: ﴿ءَانِيَةً﴾ الغاشية، وذلك في قوله: ﴿تُسْقَى مِنْ عَيْنِ ءَانِيَةٍ﴾. قال القاضي: وقيداً بـ ﴿هَلْ أَتَاكَ﴾ للاحتراز عن: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾ الإنسان، فلا إمالة لأحد فيها. قال أبو شامة: ومعنى قوله (لَاغِدَلًا): أي لقارئ زائد العدل، أي أماله من هذه صفته، والألف للإطلاق. وأمال (هشام) أيضاً الألف التي بعد العين مع إمالة العين في: ﴿عَيْدُونَ﴾ في الموضعين، وكلمة ﴿عَائِدٌ﴾، والثلاثة في سورة (الكافرين). قال أبو شامة: وقيد مواضع الإمالة بقوله (وَفِي الْكَافِرُونَ)، واحترز بذلك من قوله ﴿وَنَحْنُ لَهُ عَيْدُونَ﴾ فلا إمالة فيها لأحد.

وَحُلْفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَرِّ حُصْلًا
قال القاضي: ذكر أن حُلْفَ الرواة والناقلين من أهل الأداء في إمالة الألف من لفظ: ﴿النَّاسِ﴾ المجرور في جميع القرآن ثابت عن (أبي عمرو)، وظاهر هذا أن الخلاف ثابت عن (أبي عمرو) من الروايتين، فيكون لكل من (الدوري والسوسي) الفتح والإمالة، والتحقيق أن الإمالة لـ (الدوري) عنه، والفتح لـ (السوسي)، فلا يقرأ (الدوري) من طريق الناظم إلا بالإمالة، ولا يقرأ (السوسي) من هذه الطرق إلا بالفتح. وقال صاحب النفحات الإلهية: وقوله (حُصْلًا): فيه إشارة إلى معرفة هذا حتى تحصل وتعلم بأن الخلاف مرتب وموزع. وقال السخاوي: وكان شيخنا - يعني الشاطبي - يقرأ بالإمالة لـ (أبي عمرو) من طريق (الدوري)، وبالفتح من طريق (السوسي)، وهو مسطور في كتب الأئمة كذلك.

وقال أبو شامة: وكذلك أقرأني شيخنا أبو الحسن. قال الجمزوري:
وَحُلْفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَرِّ حُصْلًا
وقال الضباع: فالخلف فيه عن (أبي عمرو) مرتب لا مفرع، قال صاحب إتحاف البرية:

وفي الناس للدوري أضجع وصالح له افتح ودع يا صاحبي خُلف حصلاً
وقال الجعبري: (وَخَلْفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَرِّ حُصْلًا) خرج: ﴿كُلُّ أَنَاسٍ﴾ البقرة
والأعراف.

(استدراك أبي شامة): ويتجه في هذا البيت من الإشكال ما اتجه فيما مضى في قوله:

وَمَعَ كَفِيرِينَ الْكَفِيرِينَ بِيَّائِهِ

من أنه يحتمل أن تكون الواو في قوله:

وَفِي الْكَافِرُونَ عَيْدُونَ وَعَائِدٌ

فاصلة، وإذا كان كذلك فلم يذكر لقارئها رمزاً، فيكون (حُصْلًا) رمزاً لها، و﴿النَّاسِ﴾
وتكون الواو في (وَخَلْفُهُمْ) عاطفة، ولو قال:

وَفِي الْكَافِرُونَ عَيْدُونَ وَعَائِدٌ لَهُ خَلْفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَرِّ حُصْلًا

لخلص من ذلك الإيهام ولا يحتاج إلى واو فاصلة في (وَخَلْفُهُمْ)، لأن هذا من باب قوله:

سِوَى أَحْرَفٍ لَا رِيَّةَ فِي أَصْلِهَا وَبِالْلَفْظِ أَسْتَعْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنَّ جَلًّا

كما قال بعد هذا (حِمَارِكَ وَالْمَحَرَابِ) إلى آخره، ولم يأت بواو فاصلة، فإن قلت: فقد
سنح إشكال آخر، وهو أنه يحتمل أن يكون بعض ما في البيت الآتي لـ (أبي عمرو) إذ لم
يأت بواو، والباقي من عند الواو لـ (ابن ذكوان)، فمن أين يتمحض الجميع لـ (ابن
ذكوان)؟ قلت: من جهة استفتاحه ذلك بقوله: (حِمَارِكَ وَالْمَحَرَابِ)، وهو مما قد عُلِمَ أن
(أبا عمرو) يعمله، فدلّ ذلك على أنه إنما ساقه مع ما عطف عليه لغير (أبي عمرو)، فينتظر
من يرمز له وليس إلا قوله (مُثَلًّا).

حِمَارِكَ وَالْمَحَرَابِ إِكْرَاهِيَّةً وَالْ— حِمَارٍ وَفِي الْإِكْسَامِ عَمْرَنَ مُثَلًّا

وَكُلُّ بِخُلْفٍ لِابْنِ ذَكْوَانَ غَيْرَ مَا يُجَرُّ مِنَ الْمَحَرَابِ فَأَعْلَمَ لَتَعْمَلَا

ذكر أن (ابن ذكوان) له إمالة الألف إمالة كبرى في الكلمات الآتية بخلاف عنه:

١- ﴿حِمَارِكَ﴾ في ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ﴾ البقرة، ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ﴾ الجمعة،

ومعه (البصري ودوري الكساني) فقط. ٢- ﴿الْمَحَرَابِ﴾ في ﴿زَكْرِيَّا الْمَحَرَابِ﴾

بآل عمران، وانفرد بها (ابن ذكوان). ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضَمِ إِذْ سَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ ص. وانفرد بها (ابن ذكوان). قال أبو شامة: ووافق في ﴿حِمَارِكَ﴾ و﴿الْحِمَارِ﴾ مذهب (أبي عمرو والدوري عن الكسائي) في ذلك، فإن قلت: فما له لم يذكرهما معه عندما ذكر ﴿حِمَارِكَ﴾

﴿الْحِمَارِ﴾ كما أعاد ذكر (همزة والكسائي) مع من وافقهما في إمالة ﴿رَمَى﴾ ﴿وَنَا﴾، ﴿إِنَّهُ﴾؟ قلت: لأنه نص على ﴿حِمَارِكَ﴾ و﴿الْحِمَارِ﴾ في إمالة (أبي عمرو ودوري الكسائي) في قوله:

وَفِي أَلْفَاتٍ قَبْلَ رَأٍ طَرَفٍ أَتَتْ
بِكَسْرِ أَمِلْ تُدْعَى حَمِيداً وَتُقْبَلُ
كَ أَبْصَرِهِمْ وَالْدَّارِ ثُمَّ الْحِمَارِ مَعَ
حِمَارِكَ وَالْكَفَّارِ وَأَقْسَنَ لِسْطُلاً
فلم يضره بعد ذلك أن يذكر مذهب (ابن ذكوان) وحده، ومثل ذلك قوله فيما مضى:

وَجَاءَ ابْنُ ذُكْوَانَ وَفِي شَاءَ مَيْلًا

وإن كان (همزة) يقرأ كذلك، لأنه قد تقدم ذكره له معيّنًا، بخلاف ﴿رَمَى﴾ ﴿وَنَا﴾، ﴿إِنَّهُ﴾، فإنه لم يتقدم النص عليها معيّنًا، وإنما اندرجت في قاعدة (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، فلو لم يعد ذكر (همزة والكسائي) لظن أن ذلك مستثنى من الأصل المقدم كما تفرد (الكسائي) بإمالة مواضع من ذلك. ٣- ﴿إِكْرَاهِيَنَّ﴾ في النور. وانفرد بها. ٤- ﴿وَالْإِكْرَاهِ﴾ كلاهما في الرحمن. وانفرد بها. ٥- ﴿عِمْرَنَ﴾ في ﴿وَعَالَ عِمْرَنَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ في آل عمران. و﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَنَ﴾ في آل عمران. ﴿وَمَرَمَ ابْنَتَ عِمْرَنَ﴾ التحريم. فروي عنه في كل من هذه الكلمات الفتح والإمالة. وانفرد بها (ابن ذكوان). قال الضباع: وبه - أي الفتح - قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، و(الإمالة الكبرى) وبه قرأ على عبد العزيز، وفارس، وثبتت عنه - أي (ابن ذكوان) - الإمالة قولاً واحداً في لفظ: ﴿الْمِحْرَابِ﴾ المجرور، وهو في موضعين: ﴿وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ بآل عمران. ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى﴾ في مريم. وانفرد بها. قال أبو شامة: وباقي القراء على فتحها إلا (ورشاً) فإنه يقرأها بين اللفظين إلا ﴿عِمْرَنَ﴾،

وهو المعبر عنه بترقيق الراء على ما سيأتي في بابيه، ويتضح لك الفرق بين الإمالة وبين اللفظين بقراءة (ورش) و(ابن ذكوان) في هذه الكلمات وهو عين ما نبهنا عليه في شرح قوله:

وَذُو الرِّاءِ وَرَشٌ بَيْنَ بَيْنٍ وَفِي أَرَا كَهُمْ وَذَوَاتِ أَلْيَا لَهُ الْخُلْفُ جُمْلًا وَلَكِنْ رَعَوْسُ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتَحُهَا لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَأَحْضَرُ مُكَمَّلًا

وأكثر الناس يجهلون ذلك. وقال شعله: وقوله (فَاعْلَمْ لِتَعْمَلًا): أي فاعلم أيها المتعلم ما ذكرت لك لتعمل به لا لتجعله وسيلة إلى المفاخرة والمجادلة. وقال صاحب اللآلئ: وليست الميم في (مُتَلًا) برمز لأن التصريح بـ (ابن ذكوان) مغن عنه. وإليك (قواعد مهمة): القاعدة الأولى:

وَلَا يَمْتَنِعُ الْإِسْكَانُ فِي الْوَقْفِ عَارِضًا إِمَالَةً مَا لِلْكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مُيَلًا

قال أبو شامة: كل ألف أميلت في الوصل لأجل كسرة بعدها نحو: ﴿الْتَارِ﴾ ﴿النَّاسِ﴾ ﴿يَدِينَارٍ﴾ ﴿إِنْ كُنْتَ الْآتِرَارِ﴾ ﴿مِنْ الْأَشْرَارِ﴾ ، فتلك الكسرة تزول في الوقف، وتوقف بالسكون، فهذا السكون في الوقف لا يمنع إمالة الألف لأنه عارض، ولأن الإمالة سبقت الوقف، ولم يذكر في التيسير غير هذا الوجه، وذهب قوم إلى منع الإمالة لزوال الكسر الموجب لها، فإن رمت الحركة فالإمالة لا غير.

وقال صاحب اللآلئ: لأن الإمالة سبقت الوقف فبقيت على حالها. وهذا تنمة قوله: وَفِي أَلْفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرَفٍ أَتَتْ بِكَسْرِ أَمِلْ تُدْعَى حَمِيدًا وَتُقْبَلًا وَأَتَى الشَّاطِئِي بِالْبَيْتِ السَّابِقِ كَمَا قَالَ السَّخَاوِي: لأنه قد ذهب قوم إلى ترك الإمالة واحتجوا بزوال الموجب. وقال الضباع: والعارض لا يغير الحكم، وفي هذا تنبيه على عدم الأخذ بقول من ذهب إلى الفتح في ذلك بدعوى زوال موجب الإمالة وإن اعتمده بعضهم. القاعدة الثانية:

وَقَبْلَ سُكُونٍ قِفْ بِمَا فِي أَصُولِهِمْ

قال أبو شامة: إذا وقفت على ﴿مُوسَى﴾ من قوله تعالى: ﴿مُوسَى الْهَدَى﴾، أملت ألف

﴿مُوسَى﴾ لـ (حمزة والكسائي)، وجعلتها بين بين لـ (أبي عمرو وورش بخلف عنه)، وفتحت للباقيين، وكذا في ﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾، فهذا مثال ما ليس فيه راء، ومنه

﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكِ فِي الْجَارِيَةِ﴾ نص مكّي وغيره على أن الوقف على ﴿طَغَا﴾ بالإمالة لـ (حمزة والكسائي)، ومثال ما فيه الراء ﴿الْقُرَى أَلْتِي﴾ سبأ ﴿ذِكْرِي الدَّارِ﴾ ص، فإذا وقفت على ﴿الْقُرَى﴾ و﴿ذِكْرِي﴾ أملت لـ (أبي عمرو وحمزة والكسائي)، ولـ (ورش) بين اللفظين. وقال القاضي: قد تقع الألف الممالة قبل حرف ساكن في كلمة أخرى كالألف في:

﴿مُوسَى﴾ في نحو: ﴿مُوسَى الْكَتَبَ﴾ ﴿مُوسَى الْهَدَى﴾ ﴿عِيسَى﴾ في: ﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾، وهذا مثال ما ليس فيه راء، ومثال ما فيه الراء: ﴿الْقُرَى أَلْتِي﴾، وفي ﴿ذِكْرِي﴾ من ﴿ذِكْرِي الدَّارِ﴾، فهذه الألف إما أن تقف عليها، وإما أن تصلها بما بعدها، فإذا وقفت عليها وجب عليك أن تقف عليها بما تقرّر في أصل كل قارئ ومذهبه، فإن كان مذهبه الفتح فقف عليها له بالفتح، وإن كان مذهبه الإمالة الصغرى فقف له عليها بالإمالة الصغرى، وإن كان مذهبه الإمالة الكبرى فقف عليها بها، وإن وصلتها بما بعدها وجب عليك حذفها، لأنها التقت ساكنة مع ساكن بعدها فتحذفها للتخلص من التقاء الساكنين، فلا يتأتى فيها حينئذ فتح ولا تقليل ولا إمالة. قال أبو شامة: وههنا أمر لم أر أحداً نبّه عليه وهو أن ﴿ذِكْرِي الدَّارِ﴾ وإن امتنعت إمالة ألفها وصلّاً فلا يمتنع ترقيق رائها في مذهب (ورش) على أصله لوجود مقتضى ذلك وهو الكسر قبلها، ولا يمنع ذلك حجز الساكن بينهما، فيتحد لفظ الترقيق وإمالة بين بين في هذا، فكأنه أمال الألف وصلّاً، وما ذكره الشيخ - يريد السخاوي - في شرح قوله:

وَحَيْرَانَ بِالتَّفْخِيمِ بَعْضُ تَقَبُّلاً

من قوله: الترقيق في ﴿ذِكْرِي﴾ من أجل الباء لا من أجل الكسر. أراد بالترقيق الإمالة، فهو من أسمائها. ثم قال الشاطبي:

وَذُو الرِّاءِ فِيهِ الْخَلْفُ فِي الْوَصْلِ يُجْتَلَى

كَمُوسَى الْهَدَى عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَالْقُرَى أَلْتِي مَعَ ذِكْرِي الدَّارِ فَافْهَمْ مُحْصِلاً

قال القاضي: هنا الناظم حكى خلافاً عن (السوسي) في هذه الألف إذا وقعت بعد راء نحو:

﴿حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ ﴿فَسِيرَى اللَّهُ﴾ ﴿مَنْ أَيْنَنَا الْكُبْرَى﴾ ﴿أَذْهَبَ﴾، فروى عنه

بعض أهل الأداء في حال الوصل فتحها، وروى عنه آخرون إمالتها، ولمّا كانت هذه

الألف لا يتأتى فيها الفتح ولا إمالة في الوصل نظراً لحذفها فيه، تعيين حمل هذا الخلاف على الراء التي قبل الألف، فيكون فيها لـ (السوسي) الفتح والإمالة المحضة، ولم يذكر صاحب التيسير لـ (السوسي) إلا الإمالة، وعلة الإمالة في هذا الحرف - وهو (الراء) -: الدلالة على أن الألف المحذوفة بعدها تمال له عند الوقف على أصل قاعدته كما أمال (شعبة وحمزة) الراء في: ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ﴾ ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً﴾ حال الوصل تنبيهاً على أن الألف بعدها إمالة لهما عند الوقف عليها. قال الداني: كل ما امتنعت الإمالة فيه في حال الوصل من أجل ساكن لقيه فالإمالة فيه سائغة في الوقف لعدم الساكن، على أن (أبنا شعيب) روى عن اليزيدي إمالة الراء مع الساكن في الوصل وبذلك قرأت وبه أخذ. وينبغي أن يعلم أن (السوسي) إذا أمال الراء وصللاً ووقع بعدها لفظ الجلالة، جاز له في (لام) لفظ الجلالة التفخيم نظراً للأصل، وجاز له الترقيق نظراً لإمالة الراء، فحينئذ يكون لـ (السوسي) في نحو: ﴿نَرَى اللَّهَ﴾ ﴿فَسَيَرَى اللَّهَ﴾، ثلاثة أوجه من حيث تفخيم لفظ الجلالة وترقيقه: فإذا أمال الراء، جاز له التفخيم نظراً للأصل، والترقيق نظراً للإمالة، وإذا فتح الراء تعيين التفخيم. ولـ (السوسي) في نحو: ﴿تَرَى الْمُؤْمِنِينَ﴾

﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ﴾ ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا﴾ عند الوصل وجهان: الفتح - وهو من زيادات القصيد - والإمالة في الراء مع ترقيق اللام قولاً واحداً وهو نقل التيسير. وقال الضباع: وأخذ الناظم بالوجهين وصححهما في النشر. وإن حذفت ألفها للجازم نحو: ﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿الْأَنْبِيَاءَ﴾ ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ﴾ فليس له فيه غير الفتح وصللاً، والوقف على الراء بالسكون، لأن ألف ﴿يَرِ﴾ قد ذهبت للجازم، فإذا وقفت عليها قلت: ﴿أَوَلَمْ يَرِ﴾. قال السخاوي: وخص (السوسي) الخلاف السابق في الراء لأن مذهبه فيه الإمالة المحضة، على أن الإمالة في الحقيقة في الراء لأجل الدلالة على الألف لا في الألف. قال أبو شامة: وشرط ما يميله (السوسي) من هذا الباب أن لا يكون الساكن تنويناً، فإن كان تنويناً لم يمل بلا خلف نحو: ﴿قُرِى ظَهْرَهُ﴾ ﴿مُقَرَّرَى وَمَا﴾. قال شعله: ومعنى قوله (فأفهم مُحَصَّلًا): أي فافهم أيها المتعلم المسألة محصلاً للعلم. وقال ابن القاصح: وقوله (فأفهم مُحَصَّلًا) كمل به البيت، وليس فيه رمز لأحد. قال أبو شامة: ثم ذكر ما حذفت فيه الألف لأجل التنوين، لأنه ساكن فقال:

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفًا وَرَقَّقُوا وَتَفَخَّيْمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا
مُسَمًّى وَمَوَلًى رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ وَمَنْصُوبُهُ غُزًى وَتَثَرًا تَزْيِيلًا
قال القاضي: لما ذكر في البيتين السابقين حكم الألف المالة وقفًا ووصلًا إذا وقع
بعدها حرف

ساكن في كلمة أخرى، ذكر هنا حكمها إذا وقع بعدها ساكن في كلمتها وكان هذا
الساكن تنوينًا، ومراده بالتفخيم الفتح، وبالترقيق الإمالة. والمعنى: أن أهل الأداء اختلفوا في
الوقف على الكلمة المنونة مثل: ﴿هَذِي﴾ ﴿مُسَمًّى﴾ على ثلاثة مذاهب: المذهب
الأول: الوقف عليها بتفخيم الألف، أي فتحها مطلقًا، أي سواء كانت الكلمة مرفوعة نحو:
﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾، ﴿يَوْمَ لَا يَغْنَى مَوْلًى﴾. أم منصوبة نحو: ﴿أَوْ كَانُوا غُزًى﴾ ﴿تَثَرًا﴾
﴿وَلَمْ يَقْعَا فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مَنْصُوبِينَ﴾، وكذلك ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾. أم
بمحرورة نحو: ﴿إِلَّا أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ ﴿عَنْ مَوَلًى﴾، وأخذ هذا العموم من الإطلاق.
المذهب الثاني: ترقيقها، أي إمالتها في الأحوال الثلاث المتقدمة، وأخذ هذا العموم من
الإطلاق أيضاً. المذهب الثالث: التفصيل، وهو تفخيماها - أي فتحها - في حال النصب،
وترقيقها في حالي الرفع والجرح، فقله (وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ): أي ذا التنوين، (وَقَفًا) إشارة
للمذهب الأول، وقوله (وَرَقَّقُوا) إشارة للمذهب الثاني، وقوله (وَتَفَخَّيْمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ
أَشْمَلًا) إشارة للمذهب الثالث. وتمثله بـ ﴿تَثَرًا﴾ لا يصح إلا على مذهب (أبي عمرو)،
فإنه هو الذي يقرأ بالتنوين من الممليين، فأما (جمرة والكسائي) فيقرآن بترك التنوين فلا
خلاف عندهما في إمالة الألف وقفًا ووصلًا، و(ورش) يقلله قولاً واحداً. قال السخاوي:
قوله: (وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ): يعني ذا التنوين، على حذف مضاف، أو على اعتقاد أن الألف
الموقوف عليها هي ألف التنوين. وإليك زيادة بيان لقول الشاطبي:

مُسَمًّى وَمَوَلًى رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ وَمَنْصُوبُهُ غُزًى وَتَثَرًا تَزْيِيلًا
قال صاحب اللآلي: ثم مثل المرفوع والمجروح والمنسوب منه بما ذكر في البيت الأخير
فقال: (مُسَمًّى وَمَوَلًى رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ): يعني أن كل واحد منهما وقع مرفوعاً ومجروحاً،
فـ ﴿مُسَمًّى﴾ المرفوع في قوله: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ لأنه صفة لمرفوع، وصفة المرفوع

مرفوعة. ﴿مُسَمًّى﴾ المحرور في قوله ﴿إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ لأنه صفة المحرور، وصفة
 المحرور بحرورة. ﴿مَوًى﴾ المرفوع في قوله: ﴿يَوْمَ لَا يَغْنِي مَوًى﴾ لأنه فاعل، والفاعل
 مرفوع. ﴿مَوًى﴾ المحرور في قوله: ﴿عَنْ مَوًى﴾ وهو بحرور — ﴿عَنْ﴾. ثم
 قال: ﴿وَمَنْصُوبُهُ غَزًى وَتَثْرَاءُ تَرْيَلاً﴾: يعني أن كل واحد منهما منصوب، أما
 ﴿غَزًى﴾ لأنه خبر كان، وخبر كان منصوب. وأخبر أن هذا الوجه (أَجْمَعُ أَشْمَالاً)،
 لأنه مذهب سيبويه وغيره من الحذاق. قال أبو شامة: فقد صار المنصوب مفحماً على
 قولين، وممالاً على قول، فلهذا قال: ﴿وَتَفْخِيمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمَالاً﴾، وليس ذلك
 منه اختياراً لهذا القول، وإنما أشار إلى أن الوجهين اتفقا عليه، أي اجتمع شمل الأصحاب
 على الوجهين فيه، ومعنى (تَرْيَلاً): أي تميز المذكور وهو التنوين، أي: ظهرت أنواعه
 و تميز بعضها من بعض بالأمثلة المذكورة. ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ تَرَىٰ يُؤَاغِدُنَا الَّذِينَ
 كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾

الفتح. وقوله: ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾ يونس. وقال ابن القاصح: (تَرْيَلاً) أي تميز المنصوب
 من غيره. وقال أبو شامة: والهاء في (رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ وَمَنْصُوبُهُ) راجعة إلى التنوين
 أيضاً، والكل على تقدير ذي التنوين. وقال الشيخ - يريد السخاوي - تميز المنصوب من
 غيره بالمثال، فإن قلت: الألف الممالاة في ﴿غَزًى﴾ منقلبة عن واو، لأنه من غزا يغزوا
 فكيف تمال؟ قلت: هو داخل في قوله:

وَكُلُّ لُلائي يَزِيدُ فإِئُهُ مَمَالٌ كَزَكَّهَا وَأُنَجَّى مَعَ ابْنَتِي

وقال أبو شامة شارحاً لقول الشاطبي (وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفَّاءَ وَرَقَّقُوا): هذا فرع من
 فروع المسألة المتقدمة داخلة تحت قوله:

وَقَبْلَ سُكُونِ قَفٍّ بِمَا فِي أَصُولِهِمْ

وأفردا بالذكر لما فيها من الخلاف، والأصح والأقوى أن حكمها حكم ما تقدم، تمال
 لمن مذهبه الإمالة وهو الذي لم يذكر صاحب التيسير غيره، وجعل للمنون ولما
 سبق ذكره حكماً واحداً. قال الداني في التيسير: كل ما امتنعت الإمالة فيه في حال

الوصل من أجل ساكن لقيه تنوين أو غيره نحو: ﴿هُدًى﴾ ﴿الْأَقْصَا الَّذِي﴾ ﴿طَقَا﴾
 ﴿أَلَمَاءُ﴾ ﴿وَحَتَّى الْجَنَّتَيْنِ﴾ فالإمالة فيه سائغة في الوقف لعدم ذلك الساكن. وقال القاضي:
 والحق الذي لا محيص عنه ولا يصح الأخذ بغيره، أن الألف الممالة التي يقع التنوين بعدها
 في كلمتها كالأمثلة الآتية الذكر حكمها حكم الألف الممالة التي يقع بعدها ساكن في
 كلمة أخرى تحذف وصلاً وتثبت وقفاً، وعند الوقف عليها يكون كل قارئ حسب مذهبه،
 فإن كان مذهبه الفتح فتحها، وإن كان مذهبه التقليل قللها، وإن كان مذهبه الإمالة أمالها.
 وقال الضباع: وأما الخلاف الذي ذكره الناظم في هذين البيتين (وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ
 وَقَفًّا... إلخ) فهو كما قال المحقق ابن الجزري: خلاف نحوي لا تعلق للقراءة به. وقد ضبط
 المنون الممال في القرآن فوجد (سبع عشرة) كلمة، جمعها بعضهم بقوله:

عُرِّي مُصَلًّى وَ مُصَفًّى مُقَرَّرًى طُوبَى رَبِّا سُوًى سُدًى فَتَى قُرًى

مَتَوًى مُسَمًّى مَوًى هُدًى ضَحًى عَمًى سبع عشر فاعدا

قلت: وكذلك ﴿تَنَزَّاهُ﴾ ﴿تَنَزَّاهُ﴾ والمؤمنون. وتمثله بـ ﴿تَنَزَّاهُ﴾ لا يصح إلا على مذهب (أبي عمرو)، فإنه هو الذي يقرأ بالتنوين من الممليين، فأما (هزرة والكسائي) فيقرآن بترك التنوين فلا خلاف عندهما في إمالة الألف وقفاً ووصلاً، و(ورش) يقلله قولاً واحداً. قال الجمنزوري:

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفًّا وَرَقُّوا أَرَادَ بِهِ الْمَقْصُورَ إِنْ قَلَبَ الْأَلْفَ وَتَفَخَّيْهُمْ فِي النَّصَبِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا
 عَنْ الْبَاءِ وَقَفًّا ثُمَّ لِلْكَلِّ مَثَلًا

وأنكر هذا الخلف في النشر قاتلاً
 وَقَبْلَ سَكُونٍ قَفٍّ بِمَا فِي أَصُولِهِمْ
 على أصل كل قفٍّ مميلاً مقللاً
 مميلاً إِذَا أَوْفَاتَحُوا أَوْ مَقْلَلاً
 تنمة: قال الشيخ الضباع: واعلم أن كل من لم يذكر له شيئاً في هذا الباب كله، إنما يقرأ بالفتح كما يدل عليه الضد، والله الموفق.

(استدراك أبي شامة): قول الناظم (وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ) فيه تجويز، فإن التنوين لا يوصف بتفخيم ولا إمالة لعدم قبوله لهما، وهو على حذف مضاف تقديره (ذا التنوين)، ولا تقول

التقدير: ألف التنوين لِمَا فيه من الإلباس بألف ﴿أَمْتًا﴾ و﴿هَمْسًا﴾ ونحوهما.

أسئلة حول باب: الفتح والإمالة وبين اللفظين

س: يَبَيِّنُ المعنى المراد من (الفتح) في هذا الباب؟

س: وما المراد بالإمالة لغة في هذا الباب؟

س: كيف نعرف (ذَوَاتَ أَلْيَاءٍ) من الأسماء والأفعال؟

س: ما الأبيات التي ضبط بها العلامة المتولي الكلمات التي لا تمال؟

س هل تمال الألفات المنقلبة عن تنوين نحو: ﴿ذِكْرًا﴾، ﴿عِوَجًا﴾، ﴿أَمْتًا﴾؟

س هل تمال ألف التشية كالف: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ وألف ﴿أَتْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾؟

س: هل تمال ألف ﴿أَلْحَيَوَةِ﴾، ﴿وَمَنَوَةِ﴾؟

س: ما الكلمات التي استثناهما الشاطبي مما رسم بالياء ولا يمال؟

س: اذكر بعض الكلمات التي أمالها إمالة كبرى (هزة والكسائي) فقط؟

س: يَبَيِّنُ المواضع التي تمال لـ (الكسائي) وحده إمالة كبرى؟

س: ما الكلمات التي اختص بها (دوري الكسائي) يمالتهما؟

س: ما الكلمة التي أمالها (حفص عن عاصم) إمالة كبرى؟

قال الشاطبي:

وَذُو الرِّاءِ وَرَشٌّ بَيْنَ بَيْنٍ وَفِي أَرَا كَهُمْ وَذَوَاتِ أَلْيَاءٍ لَهُ الْخُلْفُ جُمْلًا

وَلَكِنْ رءُوسِ الْآيِ قَدْ قُلُّ فَتَحُهَا لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَاحْضَرُ مُكْمَلًا

س: يَبَيِّنُ مذهب (ورش) من خلال الأبيات السابقة؟

س: اذكر بعض الكلمات التي على وزن (فُعَلَى) (مفتوحة الفاء) وتقلل للبصري؟

س: اذكر بعض الكلمات التي على وزن (فُعَلَى) (بضم الفاء) وتقلل للبصري؟

س: اذكر بعض الكلمات التي على وزن (فُعَلَى) (مكسورة الفاء) وتقلل للبصري؟

س: ما الكلمات التي قللها (دوري البصري) قولاً واحداً دون (السوسي)؟

س: يَبَيِّنُ الكلمات التي اختص (هزة) يمالتهما؟

وَوَرَشُّ جَمِيعِ الْبَابِ كَانَ مُقْلَلًا

.....

س: ما المراد بقول الشاطبي السابق؟

س: ما الكلمات التي انفرد (هشام) بإمالتها؟

س: بين الكلمات التي انفرد (ابن ذكوان) بإمالتها؟

س: وضح معنى قول الشاطبي التالي:

وَلَا يَمْنَعُ الْإِسْكَانُ فِي الْوَقْفِ غَارِضًا إِمَالَةً مَا لِلْكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مُبَيَّلًا

وَقَبْلَ سُكُونِ قَفٍّ بِمَا فِي أَصُولِهِمْ

س: كم عدد الكلمات المنوطة التي لا تقال وصلًا؟

س: وما حكم الراء وصلًا في نحو ﴿تَرَى الْمُؤْمِنِينَ﴾، ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ﴾؟

س: ما أحكام الإمالة في الكلمات الآتية:

﴿يَبْشُرِي﴾ ﴿الْصَّخْرَى﴾ ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ ﴿أَشْتَرَى﴾
 ﴿تَرَى﴾ ﴿تَجَرَّبَهَا﴾ ﴿وَنَّا بِجَانِبِهِ﴾ ﴿إِنَّمَا﴾ ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾
 ﴿رَمَى﴾ ﴿أَعْمَى﴾ ﴿مَوْضِعِي الْإِسْرَاءِ﴾ ﴿كَلْنَا﴾ ﴿سَوَى﴾ ﴿سُدَى﴾

﴿تَرَمَّا﴾ ﴿رَانَ﴾ ﴿عُقَى الدَّارِ﴾ ﴿كَفَرِيَتْ﴾ ﴿الْكَافِرِينَ﴾ ﴿هَارِ﴾
 ﴿جَبَّارِينَ﴾ ﴿أَذَنَ﴾ ﴿مَوْلَى﴾ ﴿مَثْوَى﴾ ﴿يَشَاءُ﴾ ﴿وَأَخَافُ﴾
 ﴿أَزَاغَ﴾ ﴿جَبَّارِينَ﴾ ﴿وَالْجَارِ﴾ ﴿النَّاسِ﴾ ﴿الْبَوَارِ﴾ ﴿الْقَهَّارِ﴾
 ﴿قَرَارٍ﴾ ﴿ضِعْفًا﴾ ﴿مَانِيكَ﴾ ﴿وَالْجَارِ﴾

س: بين أحكام رءوس الآي في السور الإحدى عشر؟

(باب مذهب (الكسائي) في إمالة هاء التانيث عند الوقف)

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الْوُقُوفِ وَقَبْلَهَا
وَيَجْمَعُهَا حَقٌّ ضِعْطَاطٌ عَصٍ خَطًّا
مُمَالُ الْكَسَائِي غَيْرَ عَشْرِ لِيَعْدَلَا
وَأَكْهَرُ بَعْدَ الْيَاءِ يَسْكُنُ مِيلَا
أَوِ الْكَسْرِ وَالْإِسْكَانُ لَيْسَ بِحَاجِزٍ
لِعَبْرَةِ مَائِهِ وَجْهَهُ وَلَيْكَةِ.....

.....وَبَعْدَ طُهُمْ سِوَى أَلْفٍ عِنْدَ الْكَسَائِي مِيلَا
.....

(البيان والتفصيل والإيضاح)

قال أبو شامة: هاء التانيث هي الهاء التي تكون في الوصل تاء آخر الاسم نحو: ﴿رَحْمَةً﴾ ويوقف عليها بالهاء. واختص (الكسائي) وحده من القراء بإمالة هاء التانيث عند الوقف من طريق الشاطبية وفقاً، سواء رسمت تاء مجرورة، أو تاء مربوطة، لأنه يقف بالهاء على كل هاء تانيث رسمت في المصحف تاء مجرورة. وقد يقال: أو تاء مفتوحة أو مبسوطة وسيأتي بيان ذلك. وأضاف الوقوف إلى هاء التانيث احتراز من الهاء في: ﴿هَذِهِ﴾، فإنها هاء تانيث، لكنها لا تزال هاءً وفقاً ووصلاً، فأراد أن الإمالة واقعة في (هاء التانيث) التي هي في الوقف هاءً وفي الوصل تاءً، سواء كانت مرسومة في المصحف بالتاء أو بالهاء، لأن مذهب (الكسائي) الوقف على جميع ذلك بالهاء على ما سيأتي بيانه. فإن قلت ما وجه إضافة التانيث إلى الوقوف؟ قلت: لم يضاف التانيث وحده، فإن التانيث من حيث هو التانيث وفقاً ووصلاً، وإنما أضاف إلى الوقوف ما يخصه وهو كون حرف التانيث صار هاءً، فيكون من باب قولهم: حب رمان، لم يضاف إلى الياء الرمان وحده، وإنما أضاف حب الرمان، والمراد بقوله (وَقَبْلَهَا): أي وفي الحروف التي قبلها، وممال بمعنى الإمالة كـ مقام بمعنى إقامة، أي أن إمالة (الكسائي) واقعة في هاء التانيث في الوقف وفي الحرف الذي قبلها لقرب الهاء من الياء، ولقرب ما قبلها من الكسرة، كما يفعل مثل ذلك في إمالة الألف، لا بد من تقريب ما قبلها من الكسر، ويوصف ذلك بأنه إمالة له وعلى ذلك شرحنا قوله:

وَرَأَى تَرْمًا فَسَارَ فِي شُعْرَائِهِ

فإن قلت لما ذكر في الباب المتقدم إمالة الألفات لم ينص على إمالة ما قبلها من الحروف، فلم نص هنا على إمالة الحرف الذي قبل هاء التانيث؟ قلت: لأن الألف الممالة لم يستثن من الحروف الواقعة قبلها شيء، وهنا بخلاف ذلك على ما ستراه. وقال الجعبري: لأن إمالة الفتحة هنا هي المقصودة، وما قبل الألف تابع مستلزم فلم ينص عليه، لا كما قيل - يريد قول (أبي شامة) السابق - نص على هذا للاستثناء منه، وما قبل الألف لم يستثن منه شيئاً، لأن كل ألف استثنى فتحها استثنى فتح ما قبلها. وذهب بعض العلماء إلى أن الحرف الممال هو (الهاء) والحرف الذي قبلها، وهذا مذهب الشاطبي ومن تبعه، وذهب آخرون إلى أن الإمالة في الحرف الذي قبل الهاء. قال القاضي: وأما (الهاء) فلا تأتي فيها الإمالة لسكونها عند الوقف، والساكن لا تأتي فيه الإمالة ولا الفتح. ويوجد عند الوقف على آخر الكلمة (ثلاث هاءات) على النحو التالي: ١- (هاء التانيث): وهي التي تكون في الوصل تاء وفي الوقف هاء نحو: ﴿رَحْمَةً﴾ ﴿نِعْمَةً﴾ وهذه هي التي تدخلها الإمالة لـ (الكسائي) وفقاً على ما سيأتي تفصيله. قال الداني في كتاب الإمالة: والنص عن (الكسائي) والسماع من العرب إنما ورد في (هاء التانيث) خاصة. قال أبو شامة: أمالها بعض العرب كما تميل العرب الألف، وهي اللغة الغالبة على ألسنة الناس، ويدخل تحت قوله (وفي هاء تانيث الوقوف) ما جاء على لفظها وإن لم يكن المقصود بها الدلالة على التانيث كهزمة: ﴿هُمَزَةٌ﴾ ﴿لُحْمَةٌ﴾ ﴿كَاشِفَةٌ﴾ ﴿بَصِيرَةٌ﴾، ولهذا قال صاحب التيسير: اعلم أن (الكسائي) كان يقف على هاء التانيث وما شابهها في اللفظ بالإمالة. فزاد كلمة (وما شابهها) ليدخل فيه ما ذكرنا. وقال صاحب اللآلئ: الداخلة لمعنى المبالغة لا لمعنى التانيث.

٢- (هاء ضمير المذكر): وهي التي تكون في الوصل هاء متحركة، وفي الوقف هاء ساكنة نحو: ﴿مَعَاذِرُهُ﴾ ﴿كِتَابُهُ﴾ ﴿بَنَاهُ﴾ ﴿عِظَامُهُ﴾، وهذه ليس فيها إمالة لأحد.

٣- (هاء السكت): نحو: ﴿كُنْيَةٍ﴾ ﴿حِسَابِيَةٍ﴾ ﴿مَالِيَةٍ﴾ ﴿مَاهِيَةٍ﴾ ﴿يَتَسَنَّتْ﴾ ليس فيها إمالة لأحد. وقد يلتبس على بعض الطلاب (هاء الضمير)، أو (هاء السكت) إذا سبقت كل منهما بـ (هاء تانيث) ممال، فيميل (هاء الضمير)، أو (هاء السكت) تبعاً لإمالة (هاء التانيث) التي قبلها، مثال ذلك: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ ﴿وَلَوْ أَلْقَى

مَعَاذِيرُهُ ﴿مَعَاذِيرُهُ﴾ ويميل ﴿مَعَاذِيرُهُ﴾ بعد إمالة ﴿بَصِيرَةٍ﴾، ومعلوم أن الهاء في لفظ: ﴿مَعَاذِيرُهُ﴾ (هاء الضمير) فلا تمال. وكذلك في: ﴿فَأَمَّهُ هَاوِيَةٌ﴾ ﴿١﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَةٌ ﴿١٠﴾ نَارُ حَامِيَةٍ ﴿١١﴾ القارعة، فبعض الطلاب لا ينتبه أثناء القراءة فيميل لفظ:

﴿مَا هِيَةٌ﴾ ولو أن هاءه للسكت تبعاً لإمالة ﴿هَاوِيَةٌ﴾ التي هاؤها للتأنيث.

قال أبو شامة: واحترز بقوله (وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الْوُقُوفِ) عن (هاء السكت) و (هاء الضمير)، ولم تقع الإمالة في الهاء الأصلية نحو: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ﴾، وإن كانت تقع في الألف الأصلية.

واعلم أنه ورد عن (الكسائي) مذهبان في إمالة (هاء التأنيث) عند الوقف:

الأول: مذهب تفصيلي.

الثاني: مذهب إجمالي.

١- المذهب التفصيلي: وبه قرأ الإمام الداني على أبي الحسن بن غلبون، وهو مذهب الشاطبي ومن تبعه وهو على النحو التالي: (أ) تمال (هاء التأنيث) وما قبلها إذا سبقت بحرف من الحروف (الخمس عشرة) الآتية: (فجثت زينب لذود شمس). وقال السخاوي: والحروف المجمع على إمالة هاء التأنيث معها (خمسة عشر) حرفاً جمعتها كلمات نظمت: (ذود بزل يفن شمس جثت). والأمثلة كالتالي:

- ١- الفاء مثل ﴿حَلِيفَةً﴾.
- ٢- الجيم مثل: ﴿بَهْجَةً﴾ ﴿حُجَّةً﴾.
- ٣- الثاء مثل: ﴿ثَلَاثَةً﴾ ﴿مَبْنُوتَةً﴾.
- ٤- التاء مثل: ﴿بَقَّةً﴾ ﴿أَلَمِيَّةً﴾.
- ٥- الزاي مثل: ﴿بَارِزَةً﴾ ﴿لَمَزَةً﴾ ﴿أَلْعَزَّةَ﴾.
- ٦- الباء مثل: ﴿خَشِيَةً﴾ ﴿قَرِيْبَةً﴾.

﴿وَمَعْصِيَتٍ﴾ عند الوقف فقط، لأنه يقف بالهاء كما سيأتي في باب مرسوم الخط.

- ٧- النون مثل: ﴿جَنَّتُمْ﴾ ﴿زَيْتُونَةٍ﴾.
- ٨- الباء مثل: ﴿حَبَّةً﴾ ﴿طَلِيْبَةً﴾.
- ٩- اللام مثل: ﴿الْظَّلَّةَ﴾ ﴿كَامِلَةً﴾ ﴿لَيْلَةً﴾.
- ١٠- الدال مثل: ﴿لَذِقْ﴾.
- ١١- الواو مثل: ﴿قُوَّةً﴾ ﴿قَسْوَةً﴾.
- ١١- الدال مثل: ﴿بَلَدَةً﴾ ﴿وَجَدَوْا﴾.

١٣- الشين مثل: ﴿عَيْشَةٍ﴾ ﴿فَنَيْشَةٍ﴾ ﴿مَعَيْشَةٍ﴾.

١٤- الميم مثل: ﴿رَحْمَةٍ﴾ ﴿نَعْمَةٍ﴾ ﴿نِعْمَتٍ﴾ عند الوقف فقط، لأنه يقف بالهاء كما سيأتي في باب مرسوم الخط. ١٥- السين مثل: ﴿خَمْسَةٍ﴾ ﴿الْمُقَدَّسَةِ﴾. ومثال هاء التانيث وما قبلها كذلك لـ (الكسائي) عند الوقف إذا سبقت بحرف من حروف لفظ: (أَكْهَرُ)

وَأَكْهَرُ بَعْدَ الْيَاءِ يَسْكُنُ مِيَالاً
أَوْ الْكُسْرِ وَالْإِسْكَانَ لَيْسَ بِحَاجِزٍ وَيَضَعُفُ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ أَرْجُلًا
لَعِبْرَةٍ مَائَةٍ وَجِهَةٍ وَلَيْكَةٍ.....

قال أبو شامة: ثم قال (وَأَكْهَرُ)، أي حروف (أَكْهَرُ) وهي أربعة: (الهمزة) و(الكاف) و(الهاء) و(الراء) إذ وقعت قبل (هاء التانيث) بعد ياء ساكنة أو كسرة أميلت، ويلزم من إمالة هذه الحروف إمالة الهاء بعدها. مثال (الهمزة) بعد الياء الساكنة ﴿خَطِيطَةٍ﴾، ﴿كَهَيْتَةٍ﴾. وبعد الكسر ﴿خَاطِطَةٍ﴾. ﴿مَائَةٍ﴾. ومثال (الكاف) بعد الياء الساكنة ﴿وَأَصْحَبُ الْآيَةِ﴾، وبعد الكسر ﴿الْمَلِكَةِ﴾. ومثال (الهاء) بعد الكسر ﴿ءَالِهَةٍ﴾، ﴿فَنَكِهَةٍ﴾، ولا مثال لها بعد الياء الساكنة في القرآن الحكيم. ومثال (الراء) بعد الياء الساكنة ﴿لَكَبِيرَةٍ﴾ ﴿صَغِيرَةٍ﴾، وبعد الكسر ﴿تَبَصَّرَةٍ﴾، ﴿الْآخِرَةَ﴾.

وقد ذكر الكسر قبل الأربعة في قوله:
أَوْ الْكُسْرِ وَالْإِسْكَانَ لَيْسَ بِحَاجِزٍ وَيَضَعُفُ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ أَرْجُلًا
لَعِبْرَةٍ مَائَةٍ وَجِهَةٍ وَلَيْكَةٍ.....

إذا وقع بين الكسر وبين الراء حرف ساكن لم يكن ذلك بحاجز، أي يمنع للكسر من اقتضائه الإمالة، فكانه قال: أو تقع هذه الحروف الأربعة بعد كسر يليها، أو بعد ساكن يليه كسر، ولا مثال لهذا في (الهمزة) و(الكاف) وإنما مثاله في (الهاء) نحو: ﴿وَجِهَةٍ﴾، وفي (الراء) نحو: ﴿لَوْبَرَةٍ﴾ ﴿سِدْرَةٍ﴾. فقول الشاطبي:

لَعِبْرَةٍ مَائَةٍ وَجِهَةٍ وَلَيْكَةٍ.....

أراد قوله تعالى: ﴿لَوْبَرَةٍ﴾، فهذا مثال ما قبله ساكن بعد كسر، ومثله: ﴿وَجِهَةٍ﴾، ومثال ما قبله كسر ﴿مَائَةٍ﴾، ومثال ما قبله ياء ﴿وَأَصْحَبُ الْآيَةِ﴾.

وخلاصة ضرب الأمثلة على حروف (أَكْهَرُ) وشروط إمالة هاء التانيث قبلها كالتالي:

- ١- إذا كان قبلها حرف من حروف (أَكْهَرُ) وقبله كسر نحو: ﴿وَالْمَلَيْكَةُ﴾.
- ٢- إذا كان قبلها حرف من حروف (أَكْهَرُ) وقبله ياء ساكنة نحو: ﴿كَهَيْتَهُ﴾.
- ٣- إذا كان قبلها حرف من حروف (أَكْهَرُ) وقبله ساكن، وقبل الساكن حرف مكسور نحو: ﴿لَعَبْرَةٌ﴾، وهذا معنى قول الشاطبي: (وَالْإِسْكَانُ لَيْسَ بِحَاجِزٍ).

قال أبو شامة: واختلف في ﴿فَطَرَتْ﴾ لأجل أن الساكن حرف الاستعلاء فقوى المانع، وهذا وجه جيد، ويقويه ما سيأتي في الرءاءات، فإنه اعتد به حاجزاً فمنع الترقيق، فكذا يمنع الإمالة، ولكن هما بابان، كل باب لقارئ، فلا يلزم أحدهما مذهب الآخر، والكل جائز الإمالة والترك في

اللغة، وسأله ترك (ورش) ترقيق راء ﴿عِمْرَانَ﴾ للعجمة، و(ابن ذكوان) رققها تبعاً لإمالة الألف بعدها ولم ينظر إلى العجمة. وقال القاضي في (البدور الزاهرة): ﴿فَطَرَتْ﴾ بالإمالة (الكسائي) بخلف عنه. وقال أبو شامة: والأكهر الشديد العبوس، يقال: كهره إذا استقبله بذلك، والكهر ارتفاع النهار مع شدة الحر. وإليك (استدراك أبي شامة) على قول الشاطبي:

لَعَبْرَةٌ مَائَةٌ وَجْهَةٌ وَلَيْكَةٌ.....

ووقع في نظم البيت (ليكة)، باللام، وهذا وإن كان قرئ به في سورتي الشعراء و(ص)، فليس صاحب الإمالة ممن قرأ هذه القراءة، فالأوّل أن يقع المثال بما هو قراءة له فيقال: (وأيغة) بهمزة قبل الياء، ولا يضر حذف لام التعريف فإنها منفصلة من الكلمة تقديرًا، ووجه ثان وهو أن ﴿الْأَيْكَةَ﴾ جاءت في القرآن في غير هاتين السورتين غير مقروءة باللام بإجماع على ما في التيسير ونظمه، فإذا وقع المثال بهمزة عم جميع المواضع مع موافقة القراءة، بخلاف التمثيل بقراءة اللام، ولعله أراد ﴿الْأَيْكَةَ﴾ على قراءته، وإنما نقل حركة الهمزة إلى اللام لضرورة النظم كما يقرأ (ورش)، فالصواب كتابته على هذه الصورة في هذا البيت ليشعر بذلك، ولا يوهم أنه أراد تلك القراءة، فهو كقوله في فرش حروف سورة الأنعام:

وَلَلْدَارُ حَذْفُ اللَّامِ الْآخَرَى ابْنُ عَامِرٍ وَالْآخِرَةُ الْمَرْفُوعُ بِالْخِفْضِ وَكُلًّا

والحروف التي إذا سُبِّقَتْ بها (هاء التانيث) ولا تمال وقفاً في قول الشاطبي:
وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الرَّقُوفِ وَقَبْلَهَا مُمَالُ الْكِسَائِيِّ غَيْرَ عَشْرِ لِيَعْدِلَا
ويجمعها حَقٌّ ضِعَاطُ عَصٍ خَطًّا

قال أبو شامة: وقوله (غَيْرَ عَشْرِ لِيَعْدِلَا) مستثنى، والتقدير: وفي الحروف التي قبلها غير عشرة من تلك الحروف فإنه لم يملها، ومن ضرورة ذلك أن لا يميل الهاء، وأشار بقوله (لِيَعْدِلَا) إلى أن تلك الحروف تناسب الفتح دون الإمالة، فلهذا استثنائها، ثم بين تلك الحروف العشرة في كلمات جمعها فيها فقال:

ويجمعها حَقٌّ ضِعَاطُ عَصٍ خَطًّا

أي يجمع تلك الحروف هذه الكلمات الأربع، وهذه الحروف العشرة سبعة منها هي حروف الاستعلاء، والأحرف الثلاثة الباقية هي من حروف الحلق: (الألف والحاء والعين).
والخلاصة: لا تمال (هاء التانيث) إذا سُبِّقَتْ بحرف من أحرف (عشرة) ذكرها الشاطبي في قوله (ويجمعها حَقٌّ ضِعَاطُ عَصٍ خَطًّا) والأمثلة على النحو التالي:

١- الحاء مثل: ﴿وَالنَّطِيحَةُ﴾	٢- القاف مثل: ﴿الْحَاقَّةُ﴾
٣- الضاد مثل: ﴿بُعُوضَةٌ﴾	٤- الغين مثل: ﴿بَلْعَةٌ﴾
٥- الألف مثل: ﴿أَلْصَلَوَةُ﴾	٦- الطاء مثل: ﴿بَسْطَةٌ﴾
٧- العين مثل: ﴿سَبْعَةٌ﴾	٨- الصاد مثل: ﴿خَالِصَةٌ﴾
٩- الخاء مثل: ﴿أَلْصَاغَةُ﴾	١٠- الظاء مثل: ﴿مَوْعِظَةٌ﴾

قال أبو شامة: فإن فصل بين حرف الاستعلاء وبين الهاء فاصل جازت الإمالة نحو: ﴿رَقِيَّةٌ﴾، ﴿مَسْغَبَةٌ﴾، ﴿عُصْبَةٌ﴾. و(ضِعَاطُ) جمع ضغطة، وعَصٍ بمعنى عاص، و(خَطًّا) بمعنى سمن واكتنز لحمه، يشير إلى ضغطة القبر وهي غصرتة والضيق فيه، والعاصي حقيق بذلك ولا سيما إذا كان سميناً، وكأنه يشير بالسمن إلى كثرة ذنوبه كما يوصف من كثر ماله بذلك، والسمن الحقيقي مكروه في ذاته لأهل الدين والعلم، لأنه يشعر غالباً بقلّة اهتمامه بالآخرة وبالبلادة أيضاً، والهَمّ يذيب الجسم وينحفه، ولهذا جاء في الحديث: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ يَغْضُ الْحَبِيرَ السَّمِينِ، وقال النبي ﷺ في ذم قوم: قليل فقه قلوبهم وكثير شحم بطونهم، قال العلماء: فيه تنبيه على أن الفطنة قلّ ما تكون مع

كثرة اللحم والاتصاف بالسمن والشحم، وفي أخبار الإمام الشافعي رحمه الله أنه قال: ما رأيت سمياً عاقلاً قط إلا رجلاً واحداً، وفي رواية ما رأيت سمياً أخف روحاً من محمد بن الحسن رحمه الله. قال القاضي: ضغطة القبر للعاصي كثير الذنوب حق لا ريب فيه.

س: بين الشروط الباقية والممانعة من إمالة هاء التأنيث وقفاً؟

ج: لا تمال (هاء التأنيث) إذا كان قبلها حرف من حروف (أَكْهَرُ) ولم يتحقق في الكلمة أحد الشروط الثلاثة المذكورة آنفاً، وراجع هذه الشروط كي تكون على بصيرة.

قال أبو شامة متحدثاً عن بقية موانع الإمالة على المذهب التفصيلي :

١- مثال (الهمزة) بعد الفتح: ﴿أَمْرًا﴾، فإن فصل بين الفتح وبين الهمزة فاصل ساكن،

فإن كان ألفاً منع أيضاً نحو: ﴿بَرَاءَةً﴾، وإن كان غير ألف. قال الداني: القياس الفتح نحو: ﴿النَّشَاءُ﴾، ﴿سَوَاءً﴾. قال القاضي: وليس للهمزة بعد الحرف المضموم مثال في القرآن العزيز.

٢- مثال (الكاف) بعد الفتح: ﴿مُبْرَكَةً﴾ ﴿الشَّوْكَةَ﴾ سواء في ذلك ما فيه فصل وما لا فصل فيه. ٣- مثال (الكاف) بعد الضمة: ﴿الْهَلَكَةَ﴾. قال القاضي: ولم تقع الكاف في القرآن بعد حرف مضموم فصل بينها وبينه ساكن.

٤- مثال (الهاء) بعد الفتح مع فصل الألف: ﴿سَفَاهَةً﴾، ولا يقع غير ذلك.

٥- ومثال (الراء) بعد الفتح: ﴿سَفَرَةً﴾ ﴿شَجَرَةً﴾ ﴿ثَمَرَةً﴾ وكذا مع فصل الألف وغيرها من الساكن نحو: ﴿يَحْشَرَةً﴾ ﴿وَالْعُمَرَاءَ﴾ ﴿سَيَّارَةً﴾ ﴿نَضْرَةً﴾، وبعد الضم مع الحاجز: ﴿الْعُسْرَةَ﴾ ﴿مَحْشُورَةً﴾. ويجمع ذلك كله أن تقع حروف: (أَكْهَرُ) بعد فتح أو ضم بفصل ساكن وبغير فصل، فلهذا أطلق قوله:

وَيَضَعُ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ أَرْجُلًا

وقوله (وَيَضَعُفُ): يعني و(أَكْهَرُ) ضعفت حروفه عن تحمّل الإمالة إذا وقعت بعد الفتح والضم، و(أَرْجُلًا): جمع رجل، ونصبه على التمييز، استعار ذلك لمّا كان يقال لكل مذهب ضعيف هذا لا يتمشى ونحوه، لأن الرجل هي آلة المشي. قال القاضي: حيث شبه هذه الحروف برجل ضعيف متداع لا تحمله رجلاه، والمقصود ضعف الإمالة في هذه الحالة وردّها وعدم قبولها، كما يقال للمذهب الضعيف: هذا المذهب لا يتمشى.

المذهب الثاني: وهو المذهب الإجمالي، وتماثل فيه (هاء التانيث) بعد كل الحروف الهجائية إلا بعد (الألف) فتمتّع الإمالة.

..... وَبَعَثَهُمْ سِوَى أَلِفٍ عِنْدَ الْكَسَائِيِّ مِثْلًا
أي وبعض المشايخ من أهل الأداء مِثْلُ (الكسائي) جميع الحروف قبل (هاء التانيث) مطلقاً من غير استثناء شيء إلا (الألف). قال صاحب التيسير: والأوّل أختار إلا ما كان قبل الهاء فيه (ألف)، فلا تجوز الإمالة فيه. فأما الألف قبل هاء التانيث فأتت في عشر كلم:

﴿الضَّلَوَةُ﴾ ﴿الزُّكُوةُ﴾ ﴿الْحَيَوَةُ﴾ ﴿النَّجْوَةُ﴾ ﴿وَمَنُوءَةٌ﴾ ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ﴾
﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ ﴿أَلَّتْ﴾ ﴿وَلَاتَ﴾، لأن (الكسائي) يقف على هذه الكلم الخمس بالهاء، وهو وغيره يقفون على ما عداها كذلك، فلا تماثل الهاء في هذه الكلم العشر، لأنه يلزم من ذلك إمالة الألفات، وهي لا تقبل الإمالة، لأنها من (ذوات الواو) في بعضها، ومجهولة في بعضها، ولا حظّ للجميع في الإمالة، فلو وقعت إمالة لظن أنها للألف لا للهاء، لأن (الألف) هي الأصل في الإمالة والهاء فرع لها ومشبهة بها، ألا ترى أن: ﴿تَقَنَةٌ﴾ ﴿مَرَضَاتٍ﴾ ﴿مُرْجَانَةٍ﴾ ﴿التَّوَرَنَةُ﴾ ﴿كَمَشْكُورَةٍ﴾ معدودة في باب إمالة (الألف) لا في باب إمالة الهاء، وذكر مكّي في ﴿وَمَنُوءَةٌ﴾ خلافًا مبنياً على أصل (الألف)، واختار عدم الإمالة، وذكر الداني في ألف ﴿الْحَيَوَةُ﴾ خلافًا أنها منقلبة عن واو وعن ياء، وإنما لم تمل على هذا القول لكونها مرسومة في المصحف بالواو. وقال الجعبري: قوله:

..... وَبَعَثَهُمْ سِوَى أَلِفٍ عِنْدَ الْكَسَائِيِّ مِثْلًا
ليس على إطلاقه، بل سوى ألف لم ينص على إمالتها في الباب الأوّل وهي: ﴿تَقَنَةٌ﴾

﴿مَرْجَنَةٌ﴾ ﴿كَمْشَكُوفَةٌ﴾ ﴿مَرْهَكَاتٌ﴾. وبهذا المذهب قرأ الإمام الداني على أبي الفتح فارس. قال القاضي: ونستطيع أن نقول: إن الحروف الهجائية بالنسبة للإمالة وعدمها أربعة أقسام:

القسم الأول: يمال مطلقاً وبلا شرط على المذهبين وهي الحروف الخمسة عشر السابقة (فجئت زينب لذود شمس). القسم الثاني: يمال بشرط أن تسبقه ياء ساكنة أو كسرة على المذهب الأول، وبلا شرط على المذهب الثاني وهي حروف (أَكْهَرُ). القسم الثالث: لا يمال على المذهب الأول، ويمال على المذهب الثاني، وهي الحروف العشرة (حَقَّ ضِفَاطٌ عَصٍ خَطَّأ) ما عدا (الألف). القسم الرابع: لا يمال على كلا المذهبين وهي (الألف).

(أسئلة حول باب: مذهب (الكسائي) في إمالة هاء التانيث عند الوقف)

س: استخرج أحكام (هاء التانيث) وفقاً لـ (الكسائي) من طريق طاهر بن غلبون

من سورة (الحاقة) و(البلد) و(البينة) و(الزلزلة) و(القيامة) و(عبس) و(الهمزة)

(باب الرءاء)

وَرَقَّقَ وَرَشَّ كُلُّ رَاءٍ وَقَبَّلَهَا مُسَكَّنَةً يَاءٌ أَوْ الْكَسْرُ مُوَصَّلاً

وَلَمْ يَرِ فَصْلاً سَاكِناً بَعْدَ كَسْرَةٍ سِوَى حَرْفِ الْإِسْتِعْلَاءِ سِوَى الْخَا فَكَمَّلاً

وَفَحَّمَهَا فِي الْأَعْجَمِيِّ وَفِي إِرْمٍ

وَتَكَرَّرَهَا حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلاً

وَتَفْحِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابُهُ لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلًا

وَفِي شَرِّ عَنِّهِ يُرَقِّقُ كُلَّهُمْ

وَحَيْرَانَ بِالتَّفْحِيمِ بَعْضُ تَقَبُّلاً

وَفِي الرِّاءِ عَن وَرَشٍ سِوَى مَا ذَكَرْتُهُ مَذَاهِبُ شَدَّتْ فِي الْأَدَاءِ تَوَقُّلاً

(البيان والتفصيل والإيضاح) ل (باب الرءاء)

قال أبوشامة: أي باب حكم الرءاءات، أو باب الإمالة الواقعة في الرءاءات، وقد سبق إمالة الألفات والهاءات، وقد عبر في هذا الباب عن الإمالة بالترقيق تنبيهاً على أنها إمالة بين اللفظين، وقد عبر عنه الداني في التيسير بالإمالة، والترقيق من أسماء الإمالة فلهذا قال: وَقَدْ فَحَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفَّأَ وَرَقَّقُوا وَتَفْحِيمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا مُسَمًّى وَمَوْلى رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ وَمَنْصُوبُهُ غُزًى وَتَثَرَأَ تَزْيِلاً

وقد تقدم ذكر إمالة (ورش) لذوات الراء بين بين، وهذا الباب تنمة لمذهبه في إمالة الراء حيث لا يحيلها غيره. قال الضباع: (باب الراءات): أي مذاهب القراء في الراءات تريقاً وتفخيماً.

وقال ابن القاصح: والأصل في الراءات التفخيم، بدليل أنه لا يفتقر إلى سبب من الأسباب، والترقيق ضرب من الإمالة فلا بد له من سبب. واعلم أن الراء لها حكمان: (حكّم في الوصل، وحكّم في الوقف): فأما حكّمها في الوقف فيأتي في آخر الباب، والكلام الآن في حكّمها في الوصل، وهي تأتي على قسمين: (متحركة وساكنة)، وسياي حكّم الساكنة، وأما المتحركة فإنها تأتي على ثلاثة أقسام: (مفتوحة ومكسورة ومضمومة): فأما المكسورة فلا خلاف في تريقها للجميع، والمضمومة لا خلاف في تفخيمها لسائر القراء إلا (ورشاً) له فيها مذاهب، وكذلك المفتوحة أيضاً مفخمة للجميع إلا من أمال منها شيئاً فإنه يرققه، ولـ (ورش) فيه مذاهب.

وَرَقَّقَ وَرَشَّ كُلَّ رَاءٍ وَقَبَّلَهَا مُسَكَّنَةً يَاءً أَوْ الْكَسْرُ مُوَصَّلاً
أتى الشاطبي باسم (ورش) صريحاً ولم يأت بالرمز لأنه قال في المقدمة:
وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ مَذْهَبٌ فَلَا بُدَّ أَنْ يُسَمَّى فَيُذَرَى وَيُعَقَّلَا
س: ما الشروط الخاصة لترقيق الراء عند (ورش) ؟

ج: ١- أن تكون الراء مفتوحة أو مضمومة، سواء وقف على الكلمة، أو وصلها بما بعدها، ولا بد من وجود شرطين قبل الراء: الشرط الأول: أن يكون قبل الراء ياء ساكنة موصولة بالراء في كلمة واحدة، سواء كانت الياء حرف لين فقط، أم حرف مدّ ولين، وسواء كانت الراء متوسطة، أم متطرفة، وسواء كانت الكلمة التي فيها الراء مقرونة بالتونين، أم مجردة، وهذا التعميم كله أخذ من الإطلاق. قال أبو شامة: وكيفية الترقيق تقرب فتحها من الكسرة. وقال القاضي، الترقيق، إنخاف ذات الحرف عند النطق به، ويقابله التفخيم، وهو تغليظ الحرف وتسمينه عند النطق به. والأمثلة: ﴿فِيهِ خَيْرٌ﴾ الرحمن ﴿وَأَفْعَلُوا﴾
الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ الْحَج.

وانتبه: لا يرقق (ورش) الراءات في الأمثلة الآتية ونحوها :

١- ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾ القصص. ٢- ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ﴾ الفرقان. ٣- ﴿يُرْدُونَ﴾ البقرة. لأن الياء متحركة قبل الراء، ومن شروط ترقيق الراء أن تكون الياء ساكنة موصولة بالكلمة. ولا يرقق (ورش) الراءات في الأمثلة الآتية ونحوها : ﴿فِي رَبِّ﴾ البقرة. ﴿

مَقْنَعِي رُؤُسِهِمْ ﴿١٠﴾ إبراهيم. لأن الياء منفصلة عن الراء، ولا بد أن تكون الياء الساكنة موصولة بالراء. الشرط الثاني: أن يكون قبل الراء كسرة متصلة لازمة بها في كلمة واحدة.

وَرَقَّقَ وَرَشَّ كُلَّ رَاءٍ وَقَبَّلَهَا مُسَكَّنَةً يَاءً أَوْ الْكَسْرَ مُوَصَّلًا
قال السخاوي: أي في حال اتصاله، وإنما يكون ذلك إذا كان كسراً من نفس الكلمة التي هو فيها، سواء كان المكسور حرف استعلاء أو غيره. وقال أبو شامة: وقوله (مُوصَلًا) حال من الكسر، أي يكون الكسر (مُوصَلًا) بالراء في كلمة واحدة احترازاً مما سيأتي ذكره وهو الكسر العارض والمفصل. والأمثلة: ﴿ذَرَأَتِهِ﴾ الكهف. ﴿مِرَاءَ ظَهْرًا﴾ الكهف. ولا يرقق (ورش) الراءات في ﴿بِرْشِيدٍ﴾ هود. ﴿لِرَبِّكَ﴾ آل عمران. ﴿بِرَزَقِينَ﴾ الحجر. ونحوها، لأن الكسرة منفصلة عن الراء، ومن شروط ترقيق الراء أن تكون الكسرة متصلة لازمة لقول الشاطبي: (أَوْ الْكَسْرَ مُوَصَّلًا). قال القاضي: لأن حرف الجر وإن اتصل خطأ فإنه في حكم المنفصل، لأنه مع مجروره كلمتان، فلا ترقيق في هذا وأمثاله — (ورش). وقال الضباع: وخرج بقيد اللزوم ما إذا كانت الكسرة عارضة نحو: ﴿رَبِّهِ أَرْجَعُونَ﴾ ﴿أَمِ أَرْتَابُوا﴾ ﴿لَمِنْ أَرْضَتِي﴾، فلا خلاف في تفخيمها عندهم كما سيأتي. وخلاصة ما سبق: قال أبو شامة: (وَرَقَّقَ): أي أزال (بين بين)، قال في التيسير: اعلم أن (ورشاً) كان يعيل فتحة الراء قليلاً بين اللفظين، وكذا قال في باب الإمالة. وقال مكّي: كان (ورش) يرقق الراء. فيعلم من هذا الإطلاق أن الترقيق في هذا الباب عبارة عن إمالة (بين بين)، ويستخرج من هذا أن إمالة الألفات (بين بين) على لفظ الترقيق في هذا الباب على ما ينطق به قراء هذا الزمان، وقد نبهنا على ذلك في شرح قوله:

وَذُو الرِّاءِ وَرَشَّ بَيْنَ بَيْنٍ وَفِي أَرَا كَهُمْ وَذَوَاتِ الْيَاءِ لَهُ الْخُلْفُ جُمْلًا وَلَكِنْ رَعَوْسَ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتَحَهَا لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَاحْضَرُ مُكَمَّلًا
وقوله (كُلُّ رَاءٍ)، يعني ساكنة كانت، أو متحركة بأي حركة تحركت على الشروط المذكورة إلا ما سيأتي استثناءه. وقوله (مُسَكَّنَةً): أي رققها في حال كون الياء الساكنة قبلها نحو: ﴿عَبْرَ﴾

يُؤْتِيَكُمْ النُّورَ. ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ لَنَا﴾ الشعراء. ﴿وَلِلَّهِ مِيراثٌ﴾ آل عمران. ﴿وَمَنْ كَانَ قَعِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ النساء. ﴿قَالَتِغَيْرَتُ صُبْحًا﴾ العاديات. ولا يكون قبل الياء

الساكنة إلا مفتوح أو مكسور، وقد مثلنا بالنوعين. ثم قال (أَوِ الْكَسْرُ مُوَصَّلًا): أي: أن يكون قبل الراء كسر نحو: ﴿الْآخِرَةُ﴾ ﴿بَاسِرَةٌ﴾ ﴿فَالْمَذْبُوحَاتُ﴾، ولا فرق في المكسور بين أن يكون حرف استعلاء أو لا. وتقع حروف الاستعلاء قبلها - أي قبل الراء - إلا الغين نحو: ﴿نَاصِرَةٌ﴾ ﴿نَاطِرَةٌ﴾ ﴿الْقِيَامَةُ﴾ ﴿فَصِيرَتْ﴾ ﴿الرَّحْمَنُ﴾ ﴿قَطْرَانٍ﴾ إبراهيم ونحوه، فهذه ستة، ودخل ذلك كله تحت قوله (كُلُّ رَاءٍ)، أي سواء توسّطت أو تطرّفت، لحقها تنوين أو لم يلحقها، كان المكسور قبلها حرف استعلاء، أو غير حرف استعلاء، فالراء مرققة بين اللفظين لـ (ورش) سواء وصل الكلمة أو وقف عليها، والغرض من الإمالة والترقيق مطلقاً، اعتدال اللفظ وتقريب بعضه من بعض بأسباب مخصوصة، وأسباب ترقيق الراء هنا لـ (ورش): أن يكون قبلها ياء ساكنة، أو كسرة لازمة متصلة لفظاً أو تقديراً. ونبه الإمام الجعبري على أن تكون مماله ليندرج نحو: ﴿أُمُّ الْقُرَى﴾.

وَلَمْ يَرِ فَصْلًا سَاكِنًا بَعْدَ كَسْرَةٍ سَوَى حَرْفِ الْإِسْتِعْلَاءِ سَوَى الْخَا فَكَمَلًا
قال أبو شامة: والضمير في (وَلَمْ يَرِ)، وفي (فَكَمَلًا) لـ (ورش)، أي كمل حسن اختياره بصحة نظره حين احتزل الخاء من حروف الاستعلاء ففرق بعدها. وقوله (وَلَمْ يَرِ فَصْلًا سَاكِنًا بَعْدَ كَسْرَةٍ): أي لم يعتدّ بالحرف الساكن الذي وقع فصلاً بين الكسرة اللازمة والراء، فأعمل الكسرة على ما تقتضيه من الترقيق، كأنها قد وليت الراء نحو: ﴿وَالْإِكْرَارِ﴾ ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ ﴿سِدْرَةَ الْمُنْتَهِى﴾ فرق لضعف الفاصل بسكونه. فيرقق (ورش) الراء في نحو: - ﴿وَزَرَكَ﴾

﴿ذَكَرَكَ﴾. قال القاضي: وكما اشترط في الكسر المباشر للراء أن يكون (مُوصَلًا) بالراء في كلمة واحدة - أعني أن يكون لازماً كما تقدّم - اشترط في الكسر الذي يفصل بينه وبين الراء حرف ساكن أن يكون (مُوصَلًا) بالراء ولازماً في كلمة واحدة كما في الأمثلة الآتية الذكر، فإن كان الكسر في كلمة والراء في كلمة أخرى امتنع الترقيق نحو: ﴿مَا كَانَ أَبْرُكَ أَمْرًا سَوْءَ﴾ مريم ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ﴾ النساء. على أن الكسر في ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ﴾ ﴿إِنْ أَمْرًا هَلَكَ﴾ عارض، ففي هذه الكلمة مانعان من الترقيق، انفصال الكسر وعروضه. وإذا ابتدأت لـ (ورش) في نحو: ﴿أَمْرًا﴾ ﴿أَمْرًا﴾ ﴿أَمْرًا﴾ تفخم الراء

لـ (ورش) كغيره، لأن همزتها همزة وصل جيء بها للتوصل للساكن بعدها، فهي عارضة فتكون حركتها عارضة كذلك، فإذا كان الساكن قبل الراء ١- صاد ساكنة. ٢- أو طاء ساكنة. ٣- أو قاف ساكنة، تفخم الراء، والأمثلة على وقوع الصاد الساكنة قبل الراء وتفخم لـ (ورش) كغيره كالآتي:

- ١- ﴿أَهْيَظُوا مِصْرًا﴾ البقرة. ٢- ﴿إِصْرًا﴾ البقرة. ٣- ﴿إِصْرَهُمْ﴾ الأعراف.
- ٤- ﴿لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ يُثُوتًا﴾ يونس. ٥- ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَانِ شَاءَ اللَّهُ﴾ يوسف.
- ٦- ﴿مِصْرَ وَهَذِهِ﴾ الزخرف. وتقع الطاء الساكنة قبل الراء وتفخم لـ (ورش) كما في:

﴿قَطْرًا﴾ الكهف. ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ﴾ الروم. وتقع القاف الساكنة قبل الراء وتفخم لـ (ورش) في قوله: ﴿فَالْحَمِلَتِ وَقْرًا﴾ الذاريات. قال الجعبري، قيل: خالف (ورش) أصله في هذا المفخم، قلت، بل جرى على أصله، لأن هذه عنده موانع. قال أبو شامة: واستثنى من حروف الاستعلاء (الخاء)، فلم يعتدّ بها فاصلاً نحو: ﴿إِخْرَاجٍ﴾ فترقق الراء لـ (ورش)، والأمثلة: ﴿إِخْرَاجٍ﴾ البقرة. ﴿إِخْرَاجَهُمْ﴾ البقرة. ﴿عَلَى إِخْرَاجِكُمْ﴾ الممتحنة. ﴿إِخْرَاجًا﴾ نوح. ولزيادة البيان قال أبو شامة: فإن كان الفاصل الساكن حرف استعلاء قوى المانع، فإنه لقوته في منع الإمالة لا يضعف بكونه ساكناً كما يضعف غيره، ولا يقع كذلك من حروف الاستعلاء إلا (الصاد والطاء والقاف) نحو: ﴿إِصْرًا﴾ ﴿قَطْرًا﴾ ﴿وَقْرًا﴾، واستثنى من حروف الاستعلاء (الخاء) فلم يعتدّ بها فاصلاً نحو: ﴿إِخْرَاجًا﴾، لأنها ضعفت عن أخواتها بالهمس، والصاد وإن كانت مهموسة إلا أنها مطبقة ذات صفيّر فقويت فمنعت، وقوله (سَاكِنًا) نكرة في سياق النفي فهي للعموم، فاستثنى من ذلك العموم حروف الاستعلاء، فقله (حَرْفٍ): بمعنى حروف، اكتفى بالمفرد عن الجمع للدلالة على الجنس، ثم استثنى (الخاء) من هذا الجنس، فهو استثناء من استثناء، والاستثناء مغاير في الحكم للمستثنى منه، فحروف الاستعلاء فاصلة، و(الخاء) ليست فاصلة، فهو كقولك: خرج القوم إلا العبيد إلا سالماً، فيكون سالم قد خرج، وقصر الناظم لفظي (الاستعلاء) و (الخاء) ضرورة.

وَفَحَّمَهَا فِي الْأَعْجَمِيِّ وَفِي إِرَمٍ

ذكر في هذا البيت ما يخالف فيه (ورش) أصله فلم يرققه مما كان يلزم ترقيقه على قياس ما تقدم. قال الضباع: وهذا يخالف للأصل المتقدم عن (ورش). قال الجعبري: قيل: خالف (ورش) أصله في هذا المفخم، قلت، بل جرى على أصله، لأن هذه عنده موانع. والمراد بقوله (في الأعجمي) أي الأسماء الأعجمية. قال أبو شامة: وفخم (ورش) الراء في الاسم الأعجمي، أي الذي أصله العجمة وتكلمت العرب به ومنعته الصرف بسببه، والذي منه في القرآن ثلاثة: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ ﴿إِسْمَاعِيلَ﴾ ﴿عِمْرَانَ﴾، وكان يلزمه ترقيق رائها، لأن قبلها ساكن بعد كسرة، وليس الساكن حرف استعلاء، والكلمات الثلاث مستثناة من قوله: وَلَمْ يَرَ فَصْلًا سَاكِنًا بَعْدَ كَسْرَةٍ

- وفخم الراء في ﴿إِرَمَ﴾ الفجر، وكان يلزمه ترقيقها، لأنها بعد كسرة. قال أبو شامة: ﴿إِرَمَ﴾ أيضاً اسم أعجمي، وقيل عربي، فلأجل الخلاف فيه أفردته بالذكر، ووجه تفخيم ذلك كله التنبيه على العجمة. وهذه الكلمة مستثناة من قوله: أَوِ الْكُـسْرُ مُوَصَّلاً

ثم قال الشاطبي عن مواضع تفخيم الراء لـ(ورش):
وَتَكْرِيرُهَا حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلاً
أي وفخم الراء أيضاً في حال تكريرها، أي في الكلمة التي تكررت الراء فيها، يعني، إذا كان في الكلمة راءان. وقال ابن القاصح: يعني أن الراء إذا وقع قبلها ما يجب به ترقيقها وجاء بعدها راء مفتوحة أو مضمومة نحو: ﴿ضَرَارًا﴾ ﴿الْفَرَارُ﴾، فإن الراء الأولى تفخم لأجل تفخيم الثانية لتناسب اللفظ واعتداله نحو: ١- ﴿ضَرَارًا﴾ التوبة. ٢- ﴿فَرَارًا﴾ الكهف.

٣- ﴿الْفَرَارُ﴾ الأحزاب. ٤- ﴿إِسْرَارًا﴾ نوح. ٥- ﴿مَدَرَارًا﴾ نوح.
قال القاضي: كلمة ﴿ضَرَارًا﴾ ﴿فَرَارًا﴾ ﴿الْفَرَارُ﴾ مستثناة من قوله: أَوِ الْكُـسْرُ مُوَصَّلاً

وكلمة: ﴿إِسْرَارًا﴾ ﴿مَدَرَارًا﴾ مستثناة من قوله:
وَلَمْ يَرَ فَصْلًا سَاكِنًا بَعْدَ كَسْرَةٍ

ومعنى قوله (حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلًا): أي حتى يتعدل اللفظ بتفخيم الرائين فيكون أيسر في النطق.

وقال السخاوي: لأن في التفخيم استواء اللفظ وتعديله. وقال أبو شامة: (حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلًا): يعني اللفظ، وذلك أن الرائ الثانية مفحمة، إذ لا موجب لترقيقها، فإذا فَحَمَت

الأولى اعتدل اللفظ وانتقل اللسان من تفخيم إلى تفخيم فهو أسهل. ففي نحو: ﴿ضِرَارًا﴾ التوبة. ﴿فِرَارًا﴾ الكهف. ﴿الْفِرَارُ﴾ الأحزاب. ﴿إِسْرَارًا﴾ نوح. ﴿يَذَرَارًا﴾ نوح. لم ترقق الأولى وإن كان قبلها كسرة لأجل الرائ التي بعدها، فالراء المفتوحة والمضمومة تمنع الإمالة في الألف كما تمنع حروف الاستعلاء، فكذا تمنع ترقيق الرائ.

وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابَهُ لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلًا ذكر في هذا البيت ما اختلف فيه مما فصل فيه بين الكسر والراء ساكن غير حرف استعلاء، فذكر مثالين على وزن واحد وهما: ﴿ذِكْرًا﴾ ﴿سِتْرًا﴾، ثم قال (وَبَابَهُ): أي وما أشبه ذلك.

قال السخاوي: يعني به كل راء مفتوحة لحقها التنوين وقبلها ساكن قبله كسرة.

وقال ابن القاصح: أخبر أن ما كان وزنه (فعلاً) نحو:

١- ﴿ذِكْرًا﴾ حيث وردت. ٢- ﴿سِتْرًا﴾ الكهف.

٣- ﴿إِمْرًا﴾ الكهف. ٤- ﴿وِزْرًا﴾ طه.

٥- ﴿حِجْرًا﴾ الفرقان. ٦- ﴿وَصِيْهْرًا﴾ الفرقان.

فإن فيه وجهين: التفخيم وبه قطع الداني في التيسير، والترقيق وهو من زيادات القصيد. وقال الضباع: يعني أن (ورشاً) اختلف عنه - أي في الكلمات السابق ذكرها - وهن (ست) كلمات بين التفخيم، وإليه ذهب الجمهور عنه، وقرأ به الداني على شيخه أبي الفتح فارس وأبي القاسم بن خاقان، والترقيق وبه قال بعضهم، وقرأ به الداني على أبي الحسن بن غلبون، وهو من

زيادات النظم على أصله. قال أبو شامة: فالتفخيم في هذا هو مذهب الأكثر، حيث قال عنه: وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابَهُ لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلًا

والجلة جمع جليل، و(أَرْحَلَ): جمع رحل، ونصبه على التمييز، وعمارة الرحل تؤذن بالعناية والتعاهد له، فكانه أشار بهذه العبارة إلى اختيار التفخيم عند جلة الأصحاب من مشايخ القراء.

وقال ابن القاصح: يعني أن التفخيم أعمر منزلاً من غيره، و(جَلَّةٌ) جمع جليل وهو العظيم، و(أَعْمَرُ) أفعل تفضيل من العمارة ضد الخراب. قال أبو شامة: فإن كان الساكن الذي قبل الراء قد أدغم فيها، فالترقيق بلا خلاف، نحو: ﴿سِرًّا﴾ ﴿مُسْتَقَرًّا﴾، لأن الكسرة كأنها وليت الراء من جهة أن المدغم فيه كالحرف الواحد، فالمدغم كالذاهب. وإليك تحويرات لـ (ورش):

قال الضباع: إذا اجتمع بدل مع كلمة من هذه الكلمات (الست) في آية كما في ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ البقرة. فالماخوذ به الآن في ذلك (التفخيم مع ثلاثة البدل) و(الترقيق مع مده وقصره) دون توسطه.

ذِكْرًا	ءَابَاءَكُمْ
ترقيق الراء	١- قصر البدل
تفخيم الراء	٢- قصر البدل
تفخيم الراء فقط	٣- توسط البدل
ترقيق الراء	٤- إشباع البدل
تفخيم الراء	٥- إشباع البدل

وكما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا﴾ طه. وكما في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ ﴿٤١﴾ الأحزاب. قال صاحب إتحاف البرية: وفي باب ذِكْرًا فخم من مثلاً لهمز ورقق قاصراً ومطوَّلاً قال العلامة المتولي: ومنع الشيخ سلطان وتابعوه (الترقيق على التوسط)، ولا أدري ما علته. وقال العلامة الميهي:

ذِكْرًا وَسِرًّا ثُمَّ وَزَرًا حَجْرًا
إِمْرًا وَصَبْرًا لَيْسَ مِنْهَا سِرًّا
فَفَخِمَ السَّنَةَ ثُمَّ رَقَّقَ
لِيُوسِفَ الْأَزْرَقَ ثُمَّ الْعَتَقَ

ترقيق ذِكْرًا مع توسّط البدل لم يات للأزرق دعُ عنك الجدل
ثم قال الشاطبي:

وَفِي شَرَرٍ عَنْهُ يُرْقِّقُ كُلَّهُمْ

يعود الضمير في قول الناظم (عَنْهُ) على (ورش). وكلمة ﴿بِشَكْرِ﴾ المرسلات. ترقق
الراء الأولى لـ (ورش) عند جميع الرواة وصلاً ووقفاً، بسبب كسرة الراء الثانية. قال أبو
شامة: رقق كل الأصحاب عن (ورش) راءه الأولى لأجل كسر الثانية، وهذا خارج عن
الأصل المتقدّم وهو ترقيق الراء لأجل كسر قبلها، وهذا لأجل كسر بعدها. وقال الدائي: لا
خلاف عن (ورش) في إمالتها وإن وقف عليها. قال صاحب إتحاف البيرية:

وَفِي شَرَرٍ عَنْهُ يُرْقِّقُ كُلَّهُمْ وفي الوقف أيضاً رققنها لتعدلاً

وقال القاضي: إذا وقف غير (ورش) على ﴿بِشَكْرِ﴾ فخم الراء الأولى، وله في الثانية
وجهان، السكون المحض مع التفخيم، والروم مع التريق، وإذا وقف (ورش) عليها رقق
الرائين معاً مع السكون المحض، أو الروم في الثانية.

وَحَيْرَانَ بِالتَّفْخِيمِ بَعْضٌ تَقَبَّلَا

قال أبو شامة: يَبْنَى أن بعض أهل الأداء عن (ورش) تقبّل لفظ: ﴿حَيْرَانَ﴾ بتفخيم الراء،
أي أخذه ونقله عنه. وقال الضباع: وبه - أي تفخيم راء ﴿حَيْرَانَ﴾ - قطع في التيسير،
وقرأ به على أبي القاسم خلف بن خاقان. ومفهوم هذا، أن البعض الآخر رواه عنه بالتريق
على الأصل، والتريق قرأ به - أي تريق راء ﴿حَيْرَانَ﴾ - الدائي على فارس وأبي الحسن
بن غلبون، وهو من زيادات النظم على أصله. وهذا مستثنى من الأصل السابق وهو تريق
الراء بعد الياء الساكنة، أي

أن كلمة ﴿حَيْرَانَ﴾ - مستثناة من قول الشاطبي:

وَرَّقَّقَ وَرَشَّ كُلَّ رَاءٍ وَقَبْلَهَا مُسَكَّنَةً يَاءً.....

والوجهان صحيحان مأخوذ بهما. والتفخيم مقدم في الأداء. وكلمة ﴿حَيْرَانَ﴾ ليس
فيها تحريرات مع أوجه البدل، إذ فيها التريق والتفخيم مع أوجه البدل الثلاثة.

وَفِي الرَّاءِ عَنْ وَرَشٍ سِوَى مَا ذَكَرْتُهُ مَذَاهِبٌ شَذَّتْ فِي الْأَدَاءِ تَوَقُّلاً

قال القاضي: ورد عن (ورش) مذاهب كثيرة في الراء غير ما ذكره، وهذه المذاهب شذ ارتفعها ونقلها في طرق الأداء، فلا يحفل بها ولا يعيننا ذكرها، ولذلك أمسك عن بيانها لضعفها وشذوذها. قال أبو شامة: (وكوْقلاً): تمييز، يقال توقّل في الجبل إذا صعد فيه، أي شذ ارتفعها في طرق الأداء، ولفظة الأداء كثيرة الاستعمال بين القراء، ويعنون بها تأدية القراء القراءة إلينا بالنقل عن قبلهم. وإليك (تحريرات لـ (ورش):

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ البقرة.

بِالْآخِرَةِ

الدُّنْيَا

مع القصر والطول في البدل

فتح

مع التوسط والطول في البدل

تقليل

(اقرأ هذه الآيات برواية (ورش) وانتبه لأحكام الرءاء وما سبق):

١- ﴿كَلَّا بَلْ يُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ ﴿٣٠﴾ وَتَذُرُونَ الْآخِرَةَ ﴿٣١﴾ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٣٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٣٣﴾

وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ﴿٣٤﴾ تَنْظُرُ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴿٣٥﴾ القيامة.

٢- ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَتْهُمْ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَسْخَرُونَ ﴿٦١﴾ عَلَىٰ مَا فَرَقْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ ﴿٦٢﴾ الأنعام.

٣- ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٨﴾ لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٩﴾ الفتح.

٥- ﴿قَالُوا لَيْنَ أَكَلَهُ الذَّنَبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَّخَسِرُونَ ﴿١٤﴾ يوسف.

أسئلة حول (باب الرءاء)

س: بين الرءاء التي ترقق لـ (ورش) في هذه الكلمات ؟

﴿يَوْمَ يَرَوْنَ﴾

﴿ذَرَاعِيهِ﴾

﴿فِيهِ خَيْرٌ﴾

﴿مُقْنِي رُءُوسِهِمْ﴾

﴿فِي رَبِّ﴾

﴿يَرُدُّونَ﴾

﴿وَزَرَكَ﴾

﴿بِرَزْقَيْنِ﴾

﴿بِأَمْرِيكَ﴾

﴿أَهْبِطُوا مِصْرًا﴾

﴿مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوْءَ﴾

﴿ذَكَرَكَ﴾

﴿فَطَرَتْ اَللّٰهَ﴾

﴿فَطَرَا﴾

﴿اِصْرًا﴾

﴿اِبْرَهَمَ﴾

﴿اِخْرَاجَ﴾

﴿فَالْحَمِلَتِ وَقْرًا﴾

﴿اِرَمَ﴾

﴿عِمْرَنَ﴾

﴿اِسْرَءِيلَ﴾

﴿فَرَارًا﴾

﴿ضِرَارًا﴾

س: ما الكلمات التي يجوز فيها التريق والتفخيم لـ (ورش) ؟

س: ما التحريرات الواردة لـ (ورش) في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا﴾ طه ؟

س: ما حكم الراء (الأولى والثانية) في كلمة ﴿بِشْكْرِ﴾ لـ (ورش) ؟
اقرأ هذه الآيات بتحريرات (ورش) وانتبه لرءوس الآي في السور الإحدى عشر:

١- ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسْمُونَهُ الَّلَّتِيكَةَ تَسِيَةً الْاُنْتَى﴾ (٢٧) النجم.

٢- ﴿فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى﴾ (٢٥) الليل.

٣- ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ (٥٠) وَتَمُودًا فَمَا أَبْقَى (٥١) وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْعَى (٥٢) وَالْمُؤَنِفَكَةَ أَهْوَى (٥٣) فَفَشَلَهَا مَا عَشَّى (٥٤) فَيَايَ ءَالَاءِ رَبِّكَ نَعْمَايَ (٥٥) هَذَا نَذِيرٌ مِنَ النُّذُرِ الْأُولَى﴾ (٥٦) النجم.

(تابع أحكام الرءاءات)

وَلَا بُدَّ مِنْ تَرْقِيقِهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ إِذَا سَكَتَ يَ صَاحٍ لِلْسَّبْعَةِ الْمَلَا

وَمَا حَرَفُ الْإِسْتِعْلَاءِ بَعْدُ فِرَاؤُهُ لِكُلِّهِمُ التَّفْخِيمُ فِيهَا تَذَلُّلاً
وَيَجْمَعُهَا قِطْ خُصَّ ضَغْطٍ وَخَلْفَهُمْ بِفِرْقٍ جَرَى بَيْنَ الْمَشَايِخِ سَلْسَلًا

وَمَا بَعْدَ كَسْرِ عَارِضٍ أَوْ مُفَصَّلٍ فَفَخِّمَ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَبَدِّلًا

وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوْ أَلْيَا فَمَا لَهُمْ بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثِيقٌ فِيمَثَلًا

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخُلٌ فَذُوْنُكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلًا

وَتَرْقِيقُهَا مَكْسُورَةٌ عِنْدَ وَصْلِهِمْ وَتَفْخِيمُهَا فِي الْوَقْفِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا
وَلَكِنَّهَا فِي وَقْفِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا تُرْقِيقٌ بَعْدَ الْكَسْرِ أَوْ مَا تَمَّيَّلًا
أَوْ أَلْيَاءٍ تَأْتِي بِالسُّكُونِ وَرُزْمُهُمْ كَمَا وَصْلِهِمْ قَابِلُ الذِّكَاءِ مُصْقَلًا

وَفِيمَا عَدَا هَذَا الَّذِي قَدْ وَصَفْتُهُ عَلَى الْأَصْلِ بِالتَّفْخِيمِ كُنْ مُتَعَمِّلًا

(البيان والتفصيل والإيضاح)

قال الجعبري: ولما تم أصل (ورش) إلا ما أخر من الشرط والمانع اختصاراً شرع في أصل الجماعة.

وَلَا بُدَّ مِنْ تَرْقِيقِهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ إِذَا سَكَتَ يَ صَاحٍ لِلْسَّبْعَةِ الْمَلَا

قال القاضي: تجب ترقيق الرءاء إذا سكت بعد كسرة للقراء السبعة بشرط أن تكون

الكسرة لازمة سواء كانت الرءاء متوسطة نحو: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ ﴿الْأَرْبَةَ﴾ ﴿شِرْعَةً﴾ ﴿مَرِيئًا﴾

أم متطرفة نحو: ﴿فَاصِرًا﴾ ﴿فَاصِرًا﴾ ﴿فَاصِرًا﴾ ﴿فَاصِرًا﴾ ﴿فَاصِرًا﴾ ﴿فَاصِرًا﴾ ﴿فَاصِرًا﴾ ﴿فَاصِرًا﴾

سكونها أصلياً كهذه الأمثلة أم عارضاً نحو: ﴿قَدَقِيرَ﴾ ﴿سَعَرُ مُسْتَمِرَّ﴾

وَكُلِّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ ﴿١٠﴾، فإذا كانت الكسرة عارضة وجب تفخيمها لجميع القراء نحو: ﴿أَمَرَاتُنَا﴾ ﴿لَمَنِ ارْتَضَى﴾. ونحو: ﴿أَرْكَعُوا﴾ عند البدء بهذه الكلمة، لأن همزة الوصل عارضة فحركتها كذلك، وهذا الحكم - وهو وجوب ترقيقها إذا سكنت بعد الكسرة اللازمة - ثابت لها إذا لم يكن بعدها حرف استعلاء، فإن كان بعدها حرف استعلاء فسيذكر حكمها في البيت الآتي. (يَا صَاحِ) أي يا صاحبي. (وَالْمَلَأَ): الأشراف.

وَمَا حَرَفُ الْإِسْتِعْلَاءِ بَعْدُ فِرَاوُةٌ لِكُلِّهِمُ التَّفْخِيمُ فِيهَا تَذَلُّلاً وَبِجْمَعِهَا قِطْ خُصَّ ضَغَطٌ وَخُلْفُهُمْ بِفِرْقٍ جَرَى بَيْنَ الْمَشَايخِ سَلْسَلًا

قال القاضي: أي واللفظ الذي وقع حرف الاستعلاء فيه بعد رائه، فراء هذا اللفظ تذل التفخيم فيها لكل القراء السبعة، أي انقاد بسهولة، فإذا وقع بعد الراء حرف من أحرف الاستعلاء السبعة وجب تفخيمها لكل القراء، (ورش) وغيره، سواء كانت ساكنة وهي في:

﴿وَارْصَادًا﴾ بالتوبة، و﴿مِرْصَادًا﴾ بالنبا ﴿لِيَائِرْصَادٍ﴾ في الفجر، ﴿فِي قِرَاطِيسٍ﴾

بالأنعام، ﴿فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ﴾ في التوبة. أم كانت الراء متحركة - وإن حالت الألف بينها وبين حرف الاستعلاء إذ الألف حاجز غير حصين - وقد وقع من حروف الاستعلاء بعد الراء المتحركة في القرآن الكريم: (القاف والضاد والطاء)، أما (القاف) ف وقعت في ثلاثة مواضع، ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾ في الكهف، ﴿وَلَنْ أَتَّخِذَ الْفِرَاقَ﴾ في القيامة ﴿يَالْعِشْيَ

وَالْإِشْرَاقِ﴾ ص.

وأما (الضاد) ففي موضعين: ﴿أَوْ إِعْرَاضًا﴾ في النساء، ﴿وَإِنْ كَانَ كِبَرَ عَلَيْكَ

إِعْرَاضُهُمْ﴾ في الأنعام. وأما (الطاء) ففي لفظ: ﴿صِرَطٌ﴾ حيث ورد في القرآن الكريم سواء كان منكرًا أم معرفًا، فيجب تفخيم الراء في هذا لجميع القراء بشرط أن يكون حرف الاستعلاء مع الراء في كلمة كما ذكر في الأمثلة، فإن كانت الراء في كلمة وحرف الاستعلاء في كلمة بعدها، فلا اعتبار لحرف الاستعلاء حينئذ، فلا يمنع ترقيق الراء لـ (ورش) سواء

حال بينه وبين الراء حائل غير الألف نحو: ﴿حَصَرْتَ صُدُورَهُمْ﴾ في النساء، أم وقع بعد

الراء مباشرة نحو: ﴿الذِّكْرَ صَفْحًا﴾ ﴿يَأْتِيهَا الْمُدُّ تُرْقَرُ﴾ ﴿لَتُسْذِرَ قَوْمًا﴾ عند (ورش)

ونحو: ﴿أَنْ أَنْذِرَ قَوْمَكَ﴾ ﴿وَلَا تُصْعِرْ خَدَّكَ﴾ ﴿فَأَصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ عند (ورش)، وغيره.

قال ابن القاصح: كل راء مفتوحة أو مضمومة في أصل (ورش) أو ساكنة في أصل السبعة

تقدمها سبب الترقيق وأتى بعدها أحد حروف الاستعلاء السبعة المجموعة في قوله (قَطْ خُصَّ ضَغَطٌ) فإنها تفخم لكل القراء، والواقع من حروف الاستعلاء في القرآن في أصل (ورث) ثلاثة (القاف والضاد والطاء) نحو: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ ﴿وَلَنْ أَنَّهُ الْفِرَاقُ﴾ ﴿بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ ﴿أَوْ إِعْرَاضًا﴾ ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾ ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ﴾ ﴿هَذَا صِرَاطٌ﴾ ﴿إِلَى صِرَاطٍ﴾ ﴿صِرَاطٌ﴾.

قال القاضي: ثم ذكر أن اختلاف القراء في راء ﴿فِرَاقٍ﴾ الشعراء جرى بين المشايخ، فمنهم من فخمها نظراً لوقوع حرف الاستعلاء بعدها، ومنهم من رققها نظراً لكسر حرف الاستعلاء.

قال أبو عمرو الداني: والوجهان جيدان. قال الضباع: واختلف في ﴿فِرَاقٍ﴾ بين الترقيق لضعف حرف الاستعلاء بالكسر، والتفخيم طرداً للقاعدة وهو ظاهر التيسير، وفي الجامع أن المأخوذ به الترقيق وصحح في النشر الوجهين وعلى ذلك عملنا، وصح قياس ﴿فِرَاقٍ﴾ التوبة. حال الوقف عليه لـ (الكسائي). قال أبو شامة: ومعنى (قَطْ خُصَّ ضَغَطٌ): أي أقم في القبط في خص ذي ضغط، أي خص ضيق من القصب، أي اقنع من الدنيا بمثل ذلك واسلك طريق السلف الصالح ولا تهتم بزينتها، فقد جاء عن أبي وائل شقيق ابن سلمة -رحمة الله عليهما- وهو من المخضرمين وأكابر التابعين من أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما نحو ذلك: قال عبد الله بن عمير: كان لأبي وائل خص من قصب يكون فيه هو ودابته فإذا غزا نقضه وإذا رجع بناه. وقال الداني في كتاب الإمالة: كان شيخنا أبو الحسن يرى إمالة الراء في قوله: ﴿وَالْإِشْرَاقِ﴾ لكون حرف الاستعلاء فيه مكسوراً، قال فعارضته بقولي ﴿إِلَى صِرَاطٍ﴾ وألزمته الإمالة فيه، قال الداني: ولا أعلم خلافاً بين أهل الأداء بقراءة (ورث) عن نافع من المصريين وغيرهم في إخلاص فتح الراء في ذلك، وإنما قال ذلك شيخنا فيما أحسبه قياساً دون أداء لاجتماع الكل على خلاف ما قاله. وقال العلامة / عبد الفتاح القاضي: كلمة ﴿وَالْإِشْرَاقِ﴾ سورة ص: فيه لـ (ورث) التخليط فقط لوجود حرف الاستعلاء بعده، وهذا هو المقروء به من طريق الشاطبية. وقال الضباع: ليس لـ (ورث) فيها إلا التفخيم فقط لوجود حرف الاستعلاء بعد الراء. وفي

كتاب النجوم الطوالع: قال بعض العلماء أن كلمة ﴿وَالْإِشْرَاقِ﴾ يجوز فيها ترقيق الراء وتفخيمها لـ (ورش)، والتفخيم مقدّم في الأداء.

وَمَا بَعْدَ كَسْرِ عَارِضٍ أَوْ مُفَصَّلٍ فَفَخَّخْهُمْ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَبَدِّلًا

أمر بتفخيم الراء إذا وقعت بعد كسر عارض متصل نحو: ﴿أَمْرَاءٌ﴾ ﴿أَمْرًا﴾ عند البدء

ب هذه الكلمات، وإذا وقعت بعد هذا الكسر العارض المتصل نحو: ﴿أَرْتَابُوا﴾ ﴿أَرْجِعُوا﴾

﴿أَرْجِعِي﴾ ﴿أَرْكَبُوا﴾ ﴿أَرْكَبُوا﴾، حين البدء بهذه الكلمات، فيجب تفخيم

الراء في جميع ما ذكر عند جميع القراء نظراً لعروض الكسر قبله، وإنما كان الكسر في هذه

الأمثلة ونحوها عارضاً لأن همزة الوصل نفسها عارضة، لأنه لا يؤتى بها إلا حال البدء

للتوصل إلى النطق بالساكن، وإذا كانت همزة الوصل نفسها عارضة، كانت حركتها

عارضة، كذلك أمر بتفخيم الراء لجميع القراء (ورش) وغيره إذا وقعت بعد كسر منفصل

عنها بأن يكون في كلمة غير كلمتها، سواء كان هذا الكسر المنفصل لازماً نحو: ﴿رَبِّ

أَرْجُؤُنِ﴾ ﴿الَّذِي أَرْضَى﴾ بالنسبة للجميع، ﴿مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوْءًا﴾ ﴿فِي الْمَدِينَةِ

أَمْرَاتٍ﴾ ﴿بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ ﴿بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾. أم كان عارضاً نحو: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾

﴿وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ﴾ ﴿إِنَّ امْرَأًا هَلَكَ﴾ ﴿أَمِ ارْتَابُوا﴾ ﴿إِنْ أَرَبْتُمْ﴾ ﴿لَمَنِ أَرْضَى﴾

﴿وَمِنَ الْكُسْرِ الْمُنْفَصِلِ نَحْوُ: ﴿رَسُولٍ﴾ ﴿بِرُزْقَيْنِ﴾ ﴿رَبُّهُ وَسَكْتُمْ﴾ ﴿بِرَشِيدٍ﴾ ﴿لِرَبِّكَ﴾

﴿لِرُفَيْكَ﴾ ﴿وَلِرَسُولِهِ﴾. وإنما كان الكسر منفصلاً في هذه الأمثلة ونحوها، لأن

حرف الجر منفصل تقديراً عن الكلمة التي دخل عليها، إذ الجار ومجروره كلمتان مستقلتان

(حرف واسم) فهما وإن اتصلا لفظاً وخطاً منفصلان حكماً وتقديراً. وقال ابن القاصح:

فهذا في حكم المنفصل، لأنه زائد في الكلمة يمكن إسقاطه منها فاقترض ذلك التفخيم لعدم

ملازمة المجاورة بين الراء والكسرة. وقال أبو شامة: قلت: فيعلم من هذا أن نحو قوله تعالى ﴿

مُتَنَبِّئِي رُؤُوسِهِمْ﴾ ﴿الَّذِي رُزِقْنَا﴾ لا ترقق وإن كان قبل الراء ياء ساكنة لأنها منفصلة

عنها، ولم ينبّه الناظم على الياء المنفصلة كما نبّه على الكسر المنفصل وقد نبّه عليه غيره.

وقوله (مُتَبَدِّلًا): يشير إلى أن التفخيم مشهور عند القراء مبذول بينهم.

وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوْ أَلِيا فَمَا لَهُمْ بِتَرْقِيقِهِ لَصٌّ وَثِيقٌ فَيَمَثُلًا

ذكر الناظم في صدر هذا الباب أن (ورشاً) يرقق الرء المفتوحة والمضمومة إذا وقع قبلها ياء ساكنة أو كسرة فهما الموجبان لترقيقها، وأشار في هذا البيت إلى أن بعض أهل الأداء رققوا الرء إذا وقع بعدها كسرة نحو: ﴿يَبْكُ الْمَرْءُ﴾ ﴿كُرْسِيُّهُ﴾ ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾ ﴿مَرْضِيًّا﴾ ﴿لَا شَرْقِيَّةَ وَلَا غَرْبِيَّةَ﴾ ﴿مَرَجُ الْبَحْرَيْنِ﴾ ﴿أَنْزَلْنَاهُ لِبَشَرَيْنِ﴾ أو متحركة نحو: ﴿مَرِيمَ﴾ ﴿قَرِيَّةَ﴾. قياساً على ما إذا كانت الكسرة أو الياء قبل الرء، وبين الناظم أن هؤلاء ليس لهم فيما ذهبوا إليه نص صريح ونقل صحيح ومستند قوي يُعتمد عليه فيظهر ويذاع بين القراء، وإذا كان الأمر كذلك فلا يصح ترقيق الرء إذا وقع بعدها كسر أو ياء، بل يجب تفخيمها لجميع القراء. وقوله (فَيَمَثُلُ): أي فيظهر ويشتهر. وقال ابن القاصح: ويفخم ذلك كله على الإطلاق، وقد رقق بعضهم واعتمد مع ضعف الرواية على القياس.

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخُلٌ فَذُوْنُكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلاً
قال أبو شامة: أي ما نُقِلَ ترقيقه وارتضاه الأئمة متكفلاً بتقديره وإظهاره للطلبة، أي خذه والزمه متكفلاً به، أي خذ الذي تكفل بالرضا للقراء، والمعنى أنهم يرضون هذا المذهب دون غيره، وأما نفى أصل القياس في علم القراءة مطلقاً فلا سبيل إليه. وقال الضباع: أي لا مدخل للقياس في القراءات وإلا لاتسع الأمر في ذلك ورُقِّق ما لا يصح ترقيقه، فالزم أيها القارئ ما ارتضاه الأئمة المحققون حال كونك متكفلاً بنصرتة والاحتجاج له. وقال القاضي: لا يجوز ترقيق الرء التي بعدها كسرة أو ياء قياساً على ترقيق الرء التي قبلها كسرة أو ياء، إذ ليس للقياس مدخل في القراءة، لأن جميع الأوجه والقراءات إنما تعتمد على النقل المتواتر والتلقي الصحيح المضبوط، فالزم ما نُقِلَ عن الأئمة وارتضوه من تفخيم وترقيق، واعمل على نقله لغيرك، وقد يقال: إن يبين هذا البيت وبين قوله في باب الإمالة (وَأَقْسُ لَتَنْضُلًا) تناقضاً، لأن هذا البيت نفى القياس في القراءة، وقوله (وَأَقْسُ لَتَنْضُلًا) أمر بالقياس فيها، فبين قوليه تدافع، ويمكن دفع التناقض بأن المراد بالقياس المنفي هنا قياس قاعدة كلية على أخرى مثلها، والمراد بالقياس المأمور به هناك قياس الأمثلة بعضها على بعض فلا تناقض بين الموضعين. وقال الشيخ إيهاب فكري: ولا يشكل عليها إلحاق بعض الكلمات بما يشبهها في الحكم، لأن المقصود هنا هو قياس ما لم يرد على ما ورد، أو قياس باب على باب.

وَتَرْقِيهَا مَكْسُورَةً عِنْدَ وَصْلِهِمْ وَتَرْقِيهَا مَكْسُورَةً عِنْدَ وَصْلِهِمْ
وَلَكِنَّهَا فِي وَقْفِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا وَلَكِنَّهَا فِي وَقْفِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا
أَوْ أَلْيَاءٍ تَأْتِي بِالسُّكُونِ وَرَوْمِهِمْ أَوْ أَلْيَاءٍ تَأْتِي بِالسُّكُونِ وَرَوْمِهِمْ
كَمَا وَصَلِهِمْ فَبِلُ الدَّكَاءِ مُصَقَّلًا كَمَا وَصَلِهِمْ فَبِلُ الدَّكَاءِ مُصَقَّلًا

قال القاضي: الراء المكسورة: قد تكون في أول الكلمة نحو: ﴿رِبَالٌ﴾ ﴿رِسَالَةٌ﴾
﴿رِضْوَانٌ﴾، وقد تكون في وسطها نحو: ﴿فَرِحِينَ﴾ ﴿الشَّاكِرِينَ﴾ ﴿وَالْغَرَمِينَ﴾
﴿وَالْغَرَمِينَ﴾. وقد تكون في آخرها نحو: ﴿إِلَى شَيْءٍ تُكْثِرُ﴾ ﴿وَدُسُرٍ﴾ ﴿يَقْدَرُ﴾، فإذا كانت
في أول الكلمة أو في وسطها وجب ترقيقها لكل القراء وصلًا ووقفًا، وإن كانت في آخر
الكلمة وجب ترقيقها لجميع القراء وصلًا سواء كانت حركتها أصلية نحو: ﴿مَنْ مَطَرٍ﴾،
أم عارضة نحو: ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ ﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾ ﴿وَأَنْحَرُ﴾ ﴿إِنَّ شَأْنَكَ﴾
في قراءة (ورش) وأما في الوقف فينظر إلى ما قبلها، فإن كان مفتوحاً نحو: ﴿كَلِمَتِجْ﴾
﴿بِالْبَصْرِ﴾ ﴿فِي جَنَّتٍ وَنَهْرٍ﴾، أو مضموماً نحو: ﴿إِلَى أَزْوَاجِ الْعُمَرِ﴾ ﴿فَعَلُوهُ فِي الزُّبْرِ﴾
﴿أَوْ أَلْفًا نَحْوُ﴾ ﴿غَيْرِ مُضَاكَرٍ﴾ ﴿وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾، أو واواً نحو: ﴿هَلْ تَرَى مِنْ﴾
﴿فُطُورٍ﴾ ﴿فِي عُتُورٍ وَفُتُورٍ﴾، أو حرفاً ساكناً صحيحاً نحو: ﴿مَعَ الْعُمَرِ﴾ ﴿مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾،
فإنه يجب تفخيمها في هذه الأحوال كلها، وكذلك حكم المفتوحة والمضمومة، فإنهما
يفخمان في هذه الأحوال، فالمفتوحة بعد فتح نحو: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ﴾، وبعد ضم نحو:
﴿وَيُولُونَ الدُّبُرَ﴾ ﴿لِيَفْجَرُ﴾، وبعد الف نحو: ﴿إِنَّ الْأَبْتَرَارَ﴾ ﴿وَأَنَّ الْفَجَارَ﴾ وبعد واو
نحو: ﴿لَنْ تَسْبُورَ﴾ ﴿وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكَفُورُ﴾،

وبعد الحرف الساكن الصحيح نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾،
والمضمومة بعد فتح نحو: ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ﴾ ﴿وَصَخَفَ الْقَمَرُ﴾، وبعد ضم نحو: ﴿جَاءَ أَلْ﴾
﴿فَرَعُونَ النَّذْرُ﴾، وبعد ألف نحو: ﴿تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَرُ﴾ ﴿تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾،
وبعد واو نحو: ﴿وَالْيَتِيمَ النَّشُورُ﴾ ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ﴾، وبعد الحرف الساكن الصحيح نحو: ﴿فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ﴾ ﴿وَالْبَحْرُ﴾، وإن كان ما قبلها - أي المكسورة - مكسوراً نحو: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ ﴿عِنْدَ مَلِكٍ مُقَدِّرٍ﴾ فإنه يجب ترقيقها، ويدخل في هذا ما إذا حال بين

الراء وبين الكسر حاجز غير حصين نحو: ﴿وَالْقُرْآنَ ذِي الذِّكْرِ﴾ ﴿مِنَ السِّحْرِ﴾، فترقت أيضاً. فإن كان الحاجز حصيناً وهو حرف الاستعلاء، وقد وقع ذلك في ﴿عَيْنَ الْقَطْرِ﴾ ففيها الترقيق والتفخيم ولكن الترقيق أولى، وهذان الوجهان ثابتان أيضاً في الوقف على مِصَرَ - وإن كانت راؤها مفتوحة - ولكن التفخيم فيها أولى. قال الضباع: واختار في النشر التفخيم في ﴿مِصَرَ﴾، والترقيق في ﴿عَيْنَ الْقَطْرِ﴾ نظراً للوصل وعملاً بالأصل وهو الوصل. ثم قال القاضي: وكذلك ترقيق المكسورة وفقاً إذا كان قبلها ألف مماله نحو: ﴿مِنْ أَنْصَارٍ﴾ ﴿كُنْتَبَ الْأَثَرِ﴾ بالنسبة لمن يعيل، أو كان قبلها ياء ساكنة نحو: ﴿مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾، ﴿مَنْ حَيْرٍ﴾، والمفتوحة والمضمومة يشاركان المكسورة في الترقيق عند الوقف إذا كان قبل كل منهما كسرة نحو: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾ ﴿وَأَزْجَرَ﴾ ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾ ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ﴾، ويدخل في هذا ما إذا كان بين الراء والكسر حاجز غير حصين - وهو حرف الاستفال - نحو: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾ ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ﴾، وتشارك المفتوحة والمضمومة المكسورة أيضاً في الترقيق عند الوقف إذا كان قبل كل منهما ياء ساكنة نحو: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ ﴿الْحَيْرَ﴾ ﴿فَهُوَ خَيْرٌ﴾ ﴿وَاللَّهُ قَدِيرٌ﴾، وهذا معنى قول الناظم: ﴿وَلَكِنَّهَا فِي وَقْفِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا..﴾ إلخ فإنه أراد بالغير المفتوحة والمضمومة، أي ولكنها - أي المكسورة - ترقق في الوقف مع المفتوحة والمضمومة إذا وقع كل منهما بعد الكسر أو الحرف الممال أو الياء الساكنة، وإن كانت المفتوحة والمضمومة لا تقعان بعد الألف الممال كما لا يخفى، فيكون المراد أنهما يشاركان المكسورة فيما يمكن المشاركة فيه من الحالين المذكورين، وهذه الأحكام إذا وقفت على الراء بالسكون المحض، أما إذا وقفت عليها بالروم: فقد بين الناظم حكمها في قوله ﴿وَرَوْفُهُمْ كَمَا وَصَلَهُمْ﴾. والمعنى: أن حكم الراء حين الوقف عليها بالروم كحكمها عند الوصل، فإن كانت في الوصل مرققة بأن كانت مكسورة، وقفت عليها بالروم مرققة، وإن كانت في الوصل مفخمة بأن كانت مضمومة - إذ الروم لا يدخل المفتوح - وقفت عليها بالروم مفخمة، اللهم إلا إذا كان قبل المضمومة كسرة نحو: ﴿هُوَ الْقَادِرُ﴾. أو ياء ساكنة نحو: ﴿وَهُوَ خَيْرٌ﴾، ووقفت بالروم لـ (ورش)، فإنك ترقق الراء، لأنه يقرؤها بالترقيق وصلًا. والخلاصة: أنه في

حال الوقف عليها بالروم ينظر إلى حركتها، وفي حال الوقف عليها بالسكون المحض ينظر إلى حركة ما قبلها. وقال الضباع: يستحسن الترقيق في: ﴿يَسِرُّ﴾ و﴿يَنْذِرُ﴾ على قراءة حذف الياء فيهما للدلالة على الياء، أو للفرق بين كسرة الإعراب وكسرة البناء. وقوله (أَشْمُلًا): جمع شمل، والمعنى هو (أَجْمَعُ أَشْمُلًا) من ترقيقها، وفي ذلك إشارة إلى كثرة الناقلين للتفخيم وقلة مَنْ تَبَّهَ على الترقيق. وقوله (فَأَبْلُ): أي اختبر الذكاء وحدة الدهن، و(مُصْقَلًا) بمعنى الصقل: وهو إزالة الصدأ، أي بلاء مصقولاً، يشير إلى صحة الاختبار ونقاؤه مما يكدره.

وَفِيمَا عَدَا هَذَا الَّذِي قَدْ وَصَفْتُهُ عَلَى الْأَصْلِ بِالتَّفْخِيمِ كُنْ مُتَعَمِّلًا
قال ابن القاصح: لما ذكر ما يرقق من الرءاءات في مذهب (ورش) وحده، وفي مذهب السبعة أيضاً، وبين أحكام ذلك في الوصل والوقف، أخبر أن ما عدا ذلك مفخم على الأصل، وهذا المعنى معروف بطريق الضدية، لأن الترقيق ضد التفخيم.
وقال القاضي: اعمل بالتفخيم الذي هو الأصل في الرءاءات فيما عدا ما ذكرته من القواعد التي يرقق (ورش) بمقتضاها بعض الرءاءات، والقواعد التي يرقق جميع القراء السبعة بمقتضاها بعض الرءاءات. و(كُنْ مُتَعَمِّلًا): بمعنى عاملاً.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(باب اللامات)

وَعَلَّظَ وَرَشٌ فَتُحَ لَا مِ لِمِ صَادِمَا أَوِ الطَّاءِ أَوْ لِلظَّاءِ قَبْلُ تَنَزُّلًا
إِذَا فُتِحَتْ أَوْ تُكُنْتُ كَمَا صَلَاتِهِمْ وَمَطْلَعِ أَيْضًا ثُمَّ ظَلَّ وَيُوصَلًا

وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَعَ فِصَالًا.....

..... وَعِنْدَمَا يُسَكِّنُ وَقَفًا وَالْمَفْخَمُ فَضْلًا

وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ.....

..... وَعِنْدَ رَعُوسِ الْآيِ تَرْقِيقُهَا اعْتَلَى

وَكُلُّ لَدَى اسْمِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ يُرَقِّقُهَا حَتَّى يَسْرُوقَ مُرْتَلًا
كَمَا فَخَمُوهُ بَعْدَ فَتْحٍ وَضَمَّةٍ فَتَمَّ نِظَامُ الشَّمْلِ وَصَلًا وَفِصْلًا

(البيان والتفصيل والإيضاح) ل (باب اللامات)

قال أبو شامة: وهذا باب لم يذكره أكثر المصنفين في القراءات، إنما اعتنى به المغاربة والمصريون دون البغداديين والشاميين، ولا شك أنه إن ثبت فهو لغة ضعيفة، فإن العرب عُرِفَ من فصيح لغتها الفرار من الأثقل إلى الأخف، والتغليظ عكس ذلك، ثم هو على مخالفة المعروف من قراءة (ورش)، فإنها مشتملة على ترقيق الراءات، وإمالة بين بين، وتخفيف الهمزات نقلاً، وتسهيلاً، وإبدلاً، ولهذا أكثر الروايات عن (ورش) ترك التغليظ كقراءة الجماعة، هذه رواية يونس بن عبد الأعلى وداود بن أبي طيبة وغيرهما. وقال مكِّي: اعلم أن هذا الباب قد اضطرب النقل فيه عن (ورش)، وقليل ما يوجد فيه النص عنه. تنبيه: قول أبي شامة عن تغليظ اللام لـ (ورش): ولا شك أنه إن ثبت فهو لغة ضعيفة - قول باطل ومردود - غفر الله لـ (أبي شامة) - فكل ما قرأ به (ورش)، وأثبت الشاطبي في حرزه، وابن الجزري في طيِّبته، وحرَّره وحققه العلماء، فهو ثابت لغة وقراءة. ولذلك قال

الجعبري: وكل مَنْ نقل لـ (ورش) طريق الأزرق ذكره، وَمَنْ لا فلا، وليس لغة ضعيفة، وذكره بعد الرءاء لاشتراكهما مخرجاً وتغييراً. وقال الضباع: قوله (باب اللامات): أي هذا باب مذاهبهم في اللامات تغليظاً وترقيقاً. وقال القاضي: التفخيم والتغليظ لفظان مترادفان على معنى واحد، وهو قسمان للحرف عند النطق به، غير أن التفخيم غلب استعماله في باب الرءاء، والتغليظ غلب استعماله في باب اللامات، وضدهما التريق.

وَعَلَّظَ وَرَشٌ فَتَحَ لَامٍ لِّصَادِهَا أَوْ الطَّاءِ أَوْ لِلطَّاءِ قَبْلَ تَنْزُلِهَا
إِذَا فُتِحَتْ أَوْ سُكِّنَتْ كَصَلَاتِهِمْ وَمَقَطَعَ أَيَضاً ثُمَّ ظَلَّ وَيُوصَلُهَا
اختص (ورش) من دون سائر القراء بتغليظ اللامات بشروط خاصة، وأتى الشاطبي باسمه الصريح ولم يرمز له لأنه قال في المقدمة:

وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ مَذْهَبٌ فَلَا بُدَّ أَنْ يُسَمَّى قِيْدَرَى وَيُعْقَلَا
وشروط تغليظ اللامات عند (ورش) كالتالي:

- ١- أن تكون اللام مفتوحة، سواء كانت اللام مخففة أم مشددة، متوسطة أم متطرفة.
 - ٢- أن تسبق اللام بأحرف ثلاثة وهي (الصاد، والطاء، والظاء) مفتوحة أو ساكنة.
- قال أبو شامة: فقلوه (لِصَادِهَا): أي لأجل الصاد الواقعة قبلها، أو أضافها إليها لاتصالها بها، أي إذا تنزل أحد هذه الأحرف الثلاثة قبل اللام المفتوحة غلظت اللام. ولهذا الأحرف شرطان: ١- أن تكون مفتوحة. ٢- أو أن تكون ساكنة. قال أبو شامة: شرط تأثير هذه الحروف الثلاثة وهي (الصاد والطاء والظاء) في التغليظ في اللام المفتوحة أن تكون مفتوحة أو ساكنة، والتغليظ في هذا الباب زيادة عمل في اللام إلى جهة الارتفاع، وضده ترك ذلك، ومنهم مَنْ يعبر عن تركه بالتريق، وعن التغليظ بالتفخيم، ثم التغليظ إشباع الفتحة في اللام، فلهذا لم يجئ في المكسورة ولا المضمومة ولا الساكنة، فالتغليظ عند الأكثر لا يقع إلا في اللام المفتوحة، ولا فرق بين أن تكون مخففة أو مشددة، وأما تريق اللام فهو الإتيان بها على ماهيتها وسجيتها من غير زيادة شيء فيها، وإنما التغليظ هو الزيادة فيها. وإليك أمثلة:

- (الصاد المفتوحة مع اللام المخففة) في نحو: ﴿الصَّلَاةُ﴾ ﴿صَلَاتِهِمْ﴾ ﴿صَلَحَ﴾
والصاد المفتوحة مع اللام المشددة نحو: ﴿أَوْ يُصَلِّبُوا﴾ المائدة.
(صاد ساكنة مع لام مخففة) في نحو: ﴿وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا﴾ ﴿يَصَلُونَهَا﴾

(طاء مفتوحة مع لام مخففة) في نحو: ﴿أَطْلَقَ﴾ ﴿وَأَطْلَقَ﴾ ﴿مُعْطَلَةً﴾

(طاء مفتوحة مع لام مشددة) في نحو: ﴿وَالْمُطَلَقَتُ﴾ ﴿طَلَقْتُ﴾

(طاء ساكنة مع لام مخففة في موضع واحد) ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾

(ظاء معجمة مفتوحة مع لام مخففة) في نحو: ﴿ظَلَمَ﴾ ﴿ظَلَمُوا﴾ ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾

(ظاء معجمة مفتوحة مع لام مشددة) في نحو: ﴿وَوَلَّلْنَا﴾ البقرة والأعراف.

وانتبه: التغليب في اللام الأولى، وأما الثانية فمرققة، وتغلظ اللام في ﴿فَطَلَّتْ﴾ الشعراء.

(ظاء ساكنة مع لام مخففة) نحو: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾ ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ﴾ ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾

﴿فَيُظْلَمُونَ رَوَاكِدَ﴾ الشورى. وانتبه: التغليب في اللام الأولى، وأما الثانية فمرققة.

تنبيه مهم: لا تغلظ اللام — (ورش) في ﴿يُصَلُّونَ﴾ ﴿لَظَلُّوا﴾ ﴿تَطْلُعُ﴾ لمخالفة الشروط

السابقة للتغليب، فاللام (مضمومة). ولا تغلظ اللام — (ورش) في ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾

﴿يُصَلِّي عَلَيْكُمْ﴾ ﴿وَلَا صَلَّيْتُمْ﴾ لمخالفة الشروط السابقة للتغليب، فاللام (مكسورة)

ولا تغلظ اللام — (ورش) في ﴿فَطَلْتُمْ﴾ ﴿صَلَّصِلِ﴾ ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا﴾ لمخالفة

الشروط السابقة للتغليب، فاللام (ساكنة). وإذا وقع أحد هذه الحروف الثلاثة وهي (الصاد

والطاء والظاء) بعد اللام، رقت اللام نحو: ﴿لَسَلَّطَهُمْ﴾ ﴿وَلَيْسَ تَظْفُفُ﴾ ﴿فَاسْتَغَلَّظَ﴾

﴿إِنَّمَا لَظَنِي﴾.

وفي طال خلف مع فصلاً.....

اختلف الرواة عن (ورش) بين الترقيق والتغليب فيما حالت فيه الألف بين الطاء واللام في:

١- ﴿أَفْطَالَ عَلَيْهِمُ الْعَهْدُ﴾ طه. ٢- ﴿حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾ الأنبياء.

٣- ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ﴾ الحديد. والوجهان صحيحان (وَأَلْفَحْهُمْ فَضْلًا)، واختلفوا — أي

الرواة — عن (ورش) فيما حالت فيه الألف بين الصاد واللام في: ﴿فَصَالًا﴾ البقرة.

(يَصَّالِحًا) النساء. على قراءته، والوجهان صحيحان (وَالْمُفَخَّمُ فَضْلًا). قال الضباع: ففیهن التغلیظ طرداً للباب، والترقیق للفواصل، وهو الذي فی التیسیر، وفی غیره التغلیظ، وصححهما المحقق ابن الجزري، ورجح التغلیظ. قال الداني: وفي اللام وجهان: التفخيم اعتداداً بقوة الحرف المستعلي، والترقيق للفواصل الذي فصل بينهما، والأوجه: التفخيم، لأن ذلك الفاصل ألف والفتح منه. وإليك (استدراك أبي شامة) على قول الشاطبي:

وَفِي طَالَ خُلِفَ مَعَ فَضَالًا.....

وظاهر النظم يؤهم اقتصار الخلاف على ﴿طَالَ﴾ الأنبياء. و﴿فَضَالًا﴾ البقرة. ولو قال:
وَفِي طَالَ خُلِفَ مَعَ فَضَالًا ونحوه وساكن وقفاً وَالْمُفَخَّمُ فَضْلًا
لزال الإيهام. وقال الجعبري: قوله:

وَفِي طَالَ خُلِفَ مَعَ فَضَالًا.....

يؤهم حصر المختلف فيهما، وهو عام، لكن الكاف منوية، أي:

وَفِي ك طَالَ خُلِفَ مَعَ فَضَالًا....

ثم حذف اعتماداً على السابقة. وقال صاحب إتحاف البرية:

وَفِي طَالَ خُلِفَ مَعَ فَضَالًا ومثل ذب — من يَصَّالِحًا قِل وَالْمُفَخَّمُ فَضْلًا
وقال بعضهم:

وَفِي طَالَ خُلِفَ مَعَ فَضَالًا ومثله يَصَّالِحًا اجعل وَالْمُفَخَّمُ فَضْلًا

قال أبو شامة: وأما اللام المشددة نحو ﴿ظَلَّ﴾ أو ﴿يُصَلِّبُونَ﴾، فلا يقال فيها أنه فصل بينها وبين حرف الاستعلاء فاصل فينبغي أن يجري الوجهان، لأن ذلك الفاصل أيضاً لام أدغمت في مثلها فصار حرفاً واحداً، فلم تخرج اللام عن أن حرف الاستعلاء وليها.

(تحريرات ل (ورش) في قوله: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فَضَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ

عَلَيْهِمَا وَلَئِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوهُمَا أُولَدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَقْرُوفِ﴾ البقرة.

س: هل يمتنع من الوجهين في: ﴿فَضَالًا﴾ شيء مع أوجه البدل؟

ج: لم يمتنع الأسقاطي منها شيء، بل احتج للتغليظ على القصر بأنه ظاهر كلام الشاطبي ومختاره، لأنه اختار في البدل القصر، وفي ﴿طَالَ﴾ وأختيها التغليظ، حيث قال:

..... وَعِنْدَمَا يُسْكُنُ وَقَفًا وَالْمَفْخَمُ فَضْلاً

وحينئذ تكون أوجه ﴿طَالَ﴾ مع البدل (سته) وهي: ١- تغليظها وترقيقها على كل من ثلاثة

البدل، ولكن المنصوري والطباخ نقلا عن شيوخهما (منع التغليظ على القصر) في ﴿فَصَلاً﴾ فقط دون أختيها، فالأوجه على قولهما خمسة لا تخفى وقد نظم ذلك الميهي بقوله:

رقق فصلاً ثلثاً للبدل فخم بلا قصر وعن علم سل
وقال الأسقاطي على القصر اجتلي ففخماً أو رققاً لا تسأل

ثم قال الخليلجي: وقد مشينا في كتابنا (مقرب التحرير) متناً وشرحاً على ما مشى عليه المنصوري والطباخ. وقال الجمزوري:

ونحو فصلاً إن ترقق فثلاثن بهمز وإن غلظت فالقصر أهمل

قال القاضي في البدور الزاهرة: ﴿فَصَلاً﴾ لـ (ورش) تغليظ اللام وترقيقها، والوجهان صحيحان، والتغليظ مقدم، فإذا ضمت إلى البدل وهو ﴿ءَانَيْتُمْ﴾ كان له خمسة أوجه: ترقيق اللام وعليه ثلاثة البدل، ثم التغليظ وعليه في البدل التوسط والمد فحسب، ويمتنع القصر على التغليظ. ثم قال الشاطبي:

..... وَعِنْدَمَا يُسْكُنُ وَقَفًا وَالْمَفْخَمُ فَضْلاً

اختلف الرواة عن (ورش) عند الوقف على اللام في الكلمات الآتية بين الترقيق والتغليظ:

١- ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ البقرة والرد. ٢- ﴿قَلَمًا فَصَلَ﴾ البقرة.

٣- ﴿وَقَدْ فَصَلَ﴾ الأنعام. ٤- ﴿وَبَطَلَ﴾ الأعراف.

٥- ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ﴾ النحل والزخرف. ٦- ﴿وَفَصَلَ لِنِطَابٍ﴾ ص.

قال الداني: وأما في الوقف فيحتمل وجهين: الترقيق والتفخيم، فالترقيق نظراً إلى السكون العارض للوقف، والتفخيم نظراً إلى الأصل وهو أوجه. وانبه: التغليظ وصلاً قولاً واحداً.

قال الضباع: وصححهما المحقق ابن الجزري، ورجح التغليظ. قال أبو شامة: وقوله:

..... وَعِنْدَمَا يُسْكُنُ وَقَفًا وَالْمَفْخَمُ فَضْلاً

يعني في المسألتين المذكورتين كما نقلناه من كلام الداني، فإن قلت: لِمَ كان التفخيم أفضل فيما سكن للوقف؟ ولقائل أن يقول: ينبغي أن لا يجوز التفخيم أصلاً كما سبق في الراء المكسورة أنها تفخم وقفاً ولا ترقق لذهاب الموجب للترقيق وهو الكسر، وههنا قد ذهب الفتح الذي هو شرط في تغليظ اللام، وكلاهما عارض، قلت: سبب التغليظ هنا قائم وهو وجود حرف الاستعلاء، وإنما فتح اللام شرط فلم يؤثر فيه سكن الوقف لعروضه وقوة السبب، فعمل السبب عمله لضعف المعارض، وفي باب الوقف على الراء المكسورة زال السبب بالوقف وهو الكسر فافترقا.

وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ

(منها): أي من هذه الألفاظ التي فيها اللام المستحقة للتفخيم، ويعني الكلمات المقصورة التي آخرها ألف منقلبة عن ياء، ولا يقع ذلك في القرآن إلا مع (الصاد) وحدها في خمسة مواضع: في سبحان والليل: ﴿يَصَلِّهَا﴾، والانشقاق (وَيُصَلِّي سَعِيرًا) على قراءته. وفي الغاشية: ﴿تَصَلِّي﴾ وفي تبت ﴿سَيَصَلِّي﴾، ﴿يَصَلِّي﴾ الأعلى وفي البقرة. ﴿مُصَلِّي﴾ في الوقف، ففي تفخيم اللام وجهان كالوجهين فيما سكن في الوقف، وذلك أنه قد تقدم أن له في إمالة (ذَوَاتِ الْيَاءِ) وجهين: (فإن أمال فلا تغليظ، وإن لم يعمل فالتغليظ)، فهما ذاك الوجهان، ويجوز أن يقال: إن الخلاف على قول من يميل (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، لأن اللام جاورها ما يقتضي تغليظها وما يقتضي ترقيقها، لكن التغليظ يكون ههنا أوّلي من الإمالة، لأنه شبه الخلاف الذي هنا بالخلاف الذي فيما (سكن للوقف)، وقد ذكر أن المفخم ثم فضل، فكذا ينبغي أن يكون هنا، وقد نص عليه الداني في كتاب الإمالة فقال: والأوجه هنا التفخيم ولم يذكر مرجحاً، وإنما فرّق بين هذا وبين (رءوس الآي) على ما سنذكره، وأقول: سبب ترجيح التفخيم وجود سببه سابقاً وتقدم اللام المغلظة على الألف الممالاة، فعمل السبب عمله قبل وجود ما تدخله الإمالة. والخلاصة: اختلف عن (ورش) في اللامات الواقعة بعد (الصاد) وبعدها ألف منقلبة عن الياء إذا لم تكن الألف رأس آية بين التغليظ عملاً بالأصل، والترقيق لأجل الإمالة وهو مقتضى التيسير، وكيفية الأداء في الكلمات التالية عند الوقف عليها:

١- ﴿يَصَلِّهَا﴾ في الإسراء والليل ٢- (وَيُصَلِّي سَعِيرًا) على قراءته. الانشقاق.

٣- ﴿تَصَلِّي﴾ الغاشية. ٤- ﴿سَيَصَلِّي﴾ المسد، ﴿مُصَلِّي﴾ البقرة.

إما أن تقرأ ب: ١- التغليظ مع الفتح. ٢- الترقيق مع التقليل.

قال الضباع: ولا يخفى أن التغليظ والإمالة ضدان، وحينئذ فينبغي أن يكون: (التغليظ مع الفتح، والترقيق مع التقليل) وإلى ذلك أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

وَفِي طَالَ خَلْفٌ مَعَ فَصَالًا وَمِثْل ذِي - - - - -
 وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهْذِهِ - - - - -
 فَفَحْهُمْ ثُمَّ رَقَّقَ مَقْلًا - - - - -
 (والتغليظ مع الفتح مقدّم في الأداء)، وعُلِمَ ذلك من قوله في البيت السابق:
 وَعِنْدَمَا يُسْكُنُ وَقَفًا وَالْمَفْحَمُ فَضْلًا

ثم قال الشاطبي:

وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهْذِهِ

قال أبو شامة: وقوله (كهذه) أي كهذه المواضع المذكورات في البيت السابق وهي ما في باب ﴿طَالَ﴾ والمسكن وقفًا.

وحكم الألفات الواقعة في رءوس الآي في السور الإحدى عشر في قول الشاطبي:

وَعِنْدَ رءُوسِ الْآيِ تَرْقِيقُهَا اغْتِلَالٌ

قال أبو شامة: أي إذا وجد مثل ذلك وهو ما يقتضي التغليظ والإمالة في كلمة هي رأس آية من السور الإحدى عشر المتقدم ذكرها غلبت الإمالة التغليظ، لأن (ورشًا) يميل رءوس الآي بلا خلاف لمواخاة رءوس الآي، والتغليظ يخالف بينها. وجملة ما وقع من ذلك في رءوس الآي ثلاثة مواضع: ١- في سورة القيامة: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ ٢- وفي سبح: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾.

٣- وفي اقرأ: ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾، وأما ﴿مُصَلًّى﴾ ففيه التغليظ في الوصل لأنه منون، وفي الوقف الوجهان السابقان، ولا تترجح الإمالة وإن كان رأس آية إذ لا مواخاة لأي قبلها ولا بعدها، وقوله (كهذه): أي كهذه المواضع المذكورات في البيت السابق وهي ما في باب ﴿طَالَ﴾ والمسكن وقفًا. وقال الشاطبي (تَرْقِيقُهَا اغْتِلَالٌ): لأن التغليظ مع الفتح قد روي في:

﴿صَلَّى﴾ في المواضع الثلاثة. قال الدمامي: كلا الوجهين حسن جميل، غير أن الترقيق أقيس وأوجه. فلهذا قال (تَرْقِيقُهَا اغْتِلَالٌ): أي اعتلى على التغليظ، واستعمل الترقيق هنا بمعنى الإمالة. وقال ابن القاصح: إن الترقيق يعتلي فيه مع جواز التفخيم أيضًا. والخلاصة: أن ترقيق اللام مع التقليل أرجح وأقيس وأوجه، وذلك في كلمة ﴿صَلَّى﴾ وهي في (ثلاثة)

مواضع سبق ذكرها. قال الضباع: وفصل جماعة، فرجحوا التغليظ في ﴿مُصَلَّى﴾ ونحوه مما لم يكن رأس آية، ورجحوا الترقيق في: ١- ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ القيامة. ٢- ﴿وَذَكَرَ أَسَدَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ الأعلى. ٣- ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ العلق. لكونها من رءوس الآي، وقد تقدم أن مذهب (ورش) التقليل فيها وهو الأرجح في النظم والأقيس في أصله، ولا يخفى أن التغليظ والإمالة ضدان، وحينئذ فينبغي أن يكون: (التغليظ مع الفتح، والترقيق مع التقليل) وسبق قول صاحب إتحاف البرية:

وَفِي طَالٍ خُلْفٌ مَعَ فِصَالٍ وَمِثْلُ ذِيهِ - نِصَالًا قُلُوبًا وَمُفَخِّمٌ فَضْلًا
وَحُكْمٌ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ - ففخهم ثم رقق مقللا

س: ولماذا كان الترقيق مع التقليل أرجح؟

ج: لأن (ورشاً) يقلل رءوس الآي بلا خلاف لمواخاة رءوس الآي والتغليظ يخالف بينها حيث قال الشاطبي في باب الفتح والإمالة ويبين اللفظين:

وَلَكِنْ رءُوسِ الْآيِ قَدْ قُلُّ فَتَحُّهَا لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَاحْضُرْ مُكَمَّلًا

وَكُلُّ لَدَى اسْمِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ يُرَقِّقُهَا حَتَّى يَرُوقَ مُرْتَلًّا
كَمَا فَخَّمُوهُ بَعْدَ فَتْحٍ وَضَمَّةٍ قَتَمَ نِظَامُ الشَّمْلِ وَصَلًا وَفِصَالًا

قال أبو شامة: أي وكل القراء وغيرهم أيضاً اجتمعوا على أن اللام من اسم الله تعالى إذا كان قبلها حرف مكسور أنهم يرققونها، والترقيق هنا ضد التغليظ، وليس المراد به الإمالة بخلاف قوله: (تَرْقِيقُهَا اعْتِلًا) على ما سبق، واسم الله تعالى التزم فيه التغليظ تفخيماً له وتعظيماً، اختص بذلك اسمه - سبحانه - من غير وجود حرف استعلاء فيه، فإذا وقع بعد كسرة رقت اللام تحسیناً للفظ به، فهذا معنى قوله: (حَتَّى يَرُوقَ مُرْتَلًّا): أي يروق في اللفظ به حال ترتيله، وذلك لكراهة التصعد بعد التسفل، فإذا وقع لفظ الجلالة بعد كسرة فالترقيق، نحو: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ﴾ ﴿أَفِی اللّٰهِ سَلٰتٌ﴾ ﴿مَا يَفْتَحِ اللّٰهُ﴾ وكذا يرقق بعد الكسر العارض نحو: ﴿قُلْ اللّٰهُ﴾، فكل القراء يرققون لامه تحسیناً للفظ به (حَتَّى يَرُوقَ) اللفظ به في حال ترتيله، وأما سائر اللامات فمرققة مطلقاً.

كَمَا فَخَّمُوهُ بَعْدَ فَتْحٍ وَضَمَّةٍ قَتَمَ نِظَامُ الشَّمْلِ وَصَلًا وَفِصَالًا

- فإذا وقع لام لفظ الجلالة بعد (فتحة) فكل القراء يقرءون بتغليظ اللام في لفظ الجلالة نحو:

١- ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ آل عمران. ٢- ﴿قَالَ اللَّهُ﴾ آل عمران. ﴿تَأَلَّه﴾ الشعراء.

وإذا وقع لام لفظ الجلالة بعد (ضمة) فكل القراء يقرءون بتغليظ اللام في لفظ الجلالة نحو:

١- ﴿رُسُلُ اللَّهِ﴾ الأنعام. ٢- ﴿قَالُوا أَلَلَّهُمَّ﴾ الأنفال. وكذلك يغلطون لام:

﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ في يونس والنمل. و﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ في رواية (حفص) خاصة كما سيأتي. وقوله (وَصَلًّا وَفَيْصَلًا): أي ذات وصل وفیصل، أي. سواء كانت الحركات المذكورة على حروف متصلة بالاسم العظيم، أو على حروف منفصلة منه في كلمة أخرى، فلا يتغير الحكم بشيء من ذلك في الترقيق والتفخيم، فمثال المتصل: ﴿يَا لِلَّهِ﴾ ﴿وَلِلَّهِ﴾، ومثال المنفصل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ ﴿قَالَ اللَّهُ﴾ ﴿رُسُلُ اللَّهِ﴾، وكذا يرقق بعد الكسر العارض نحو: ﴿قُلْ اللَّهُ﴾، وهذا بخلاف ما سبق في ترقيق الراء، فإنهم قالوا: لا يؤثر في ترقيقها كسرة مفصولة

ولا عارضة، والفرق أن المراد من ترقيق الراء إمالتها، وذلك يستدعي سبباً قوياً للإمالة، وأما ترقيق اللام فهو الإتيان بها على ماهيتها وسجيتها من غير زيادة شيء فيها، وإنما التغليظ هو الزيادة فيها ولا تكون الحركة قبل لام اسم الله تعالى إلا مفصولة لفظاً أو تقديرًا، وأما الحركة قبل الراء فتكون مفصولة وموصولة، فأمكن اعتبار ذلك فيها بخلاف اللام، هذا كله فيما إذا وصلت اسم الله تعالى بما قبله، فإن ابتدأت به فخمته، لأن الهمزة قبل اللام مفتوحة، فهذه حركة متصلة وذلك كقوله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ ونحوه، والراء المرفقة غير المكسورة كغير المرفقة يجب بعدها التفخيم، لأن الترقيق لم يغير فتحها ولا ضمها. وقوله تعالى: ﴿رُسُلُ اللَّهِ﴾ ﴿قُلْ أَيْلَهُ﴾ الاسم الأول مفخم، والثاني مرقق، وقوله تعالى في أول إبراهيم: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ ﴿اللَّهُ الَّذِي﴾ هو مرقق في الوصل، ومفخم إذا ابتدئ به سواء قرئ برفع الهاء أو بجرها. وإذا قرأت لـ (ورش): ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ﴾. ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ﴾ ﴿ذِكْرُ اللَّهِ﴾ فرقق الراء مع تغليظ اللام في لفظ الجلالة، وأما إذا وقع اسم الله تعالى بعد إمالة نحو قراءة (السوسي): ﴿حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ﴾ فإذا

قرأت بالفتح وصلأ (السوسي) في: ﴿حَتَّى نَرَى اللَّهَ﴾ ﴿فَسَيَرَى اللَّهَ﴾ فلك تفخيم لفظ الجلالة فقط، وإذا قرأت بالإمالة وصلأ فلك في لفظ الجلالة: ١ - التفخيم.

٢ - الترقيق. قال أبو شامة: ففيه وجهان: التفخيم كالذي بعد الراء المرققة الغير مكسورة، والترقيق لأن في الراء بالإمالة شيء من الكسر، وقال شيخنا أبو الحسن: التفخيم أولى، وحكاه عن شيخه الشاطبي، وقال الشيخ أبو عمرو: الترقيق أولى لأمرين: أحدهما: أن أصل هذه اللام الترقيق، وإنما فُخِّمَت للفتح والضم، ولا فتح ولا ضم هنا فعدنا إلى الأصل. والثاني: اعتبار ذلك بترقيق الراء في الوقف بعد الإمالة على ما سبق في باب الراءات. وقال الضباع: والوجهان مأخوذ بهما، إلا أن الأول - أي تفخيم الراء - اختيار الناظم كما نبه عليه في النشر، قال صاحب إتحاف البرية:

وَكُلُّ لَدَى اسْمِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ يُرَقِّقُهَا حَتَّى يَرُوقَ مُرْتَلًّا
وعن صالح بعد المال ففخِّمَن ورقق فهذا حكمه متبذلاً
قال الضباع: وقد أوضحها الطباخ في تحريره بقوله:

فِي كَزَى اللَّهِ بَفَتْحٍ فَخْمًا سوس وإن يمل فوجهان أنتما

وإن حذف ألفها للجازم نحو: ﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿الأنبياء﴾ و﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ﴾ ، فليس له فيه غير الفتح وصلأ، والوقف على الراء بالسكون. قال القاضي: وقول الناظم (حَتَّى يَرُوقَ مُرْتَلًّا): الضمير في: (يَرُوقَ) يعود على لفظ الجلالة، أي حتى يحسن لفظ ﴿اللَّهُ﴾ حال ترتيله. وقال ابن القاصح: وقول الناظم (قَتَمَ نِظَامَ الشَّمْلِ وَصَلًّا وَفَيْصَلًا): أي تم ما ذكرته من الأحكام بنظم اللام (وَصَلًّا وَفَيْصَلًا): أي في حالة الوصل والفصل.

وقال القاضي: أي كمل جمع المسائل في تغليظ اللام وترقيقها في حال وصلها بما بعدها، وهذا معنى قوله (وَصَلًّا)، وفي حال فصلها عما بعدها والوقف عليها وهذا معنى قوله: (وَفَيْصَلًا).

وقال شعله: أي كملت جميع المسائل المتفرقة في الترقيق والتفخيم كما يتم نظام الشمل، اللهم اجمع شملنا. قلت: (آمين).

(استدرارك أبي شامة): الهاء في (فَعْمُوهُ) لاسم الله تعالى، ولو قال: (فخموها) يعني اللام كما قال (تَرَقِّيقُهَا) لكان جيداً. قال د/ سامي عبد الفتاح هلال: حروف الهجاء تذكر

وتوثق وعلى ذلك قول الشاطبي: (فَحْمُوهُ) جائز ولا ضير في ذلك، أما قوله (يُرَقِّقُهَا) فهذا يؤكد جواز التذكير والتأنيث، ويكون ذلك من الناظم من باب الجمع بين اللغتين.
(أسئلة حول باب اللامات)

س: يبين اللامات المرفقة من المغلظة لـ (ورش) في هذه الكلمات؟

﴿الصَّلَاةُ﴾	﴿الْإِصْلَاحُ﴾	﴿يُصَلُّونَ﴾
﴿طَلَبًا﴾	﴿طَلَّقَكَ﴾	﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾
﴿مُعْطَلَةً﴾	﴿ظَلَمَ﴾	﴿وَضَلَّلْنَا﴾
﴿لَظَلُّوا﴾	﴿تَطْلُعُ﴾	﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾
﴿يُصَلِّي عَلَيْكُمْ﴾	﴿صَلَّيْلٍ﴾	﴿فَطَلَّيْتُمْ﴾

س وما الكلمات التي فيها الخلاف بين الترقيق والتغليظ عند الوقف عليها لـ (ورش)؟

قال الشاطبي:

..... وَعِنْدَمَا يُسْكَنُ وَقَفًا وَالْمَفْخَمُ فَضْلًا

وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ

س: ما المقصود بقوله (ذَوَاتِ الْيَاءِ)؟ وما كيفية الأداء في تلك الكلمات؟

اقرأ هذه الآيات برواية (ورش) مع مراعاة أحكام اللامات وما سبق من أحكام:

﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ (٢٣٨) البقرة.

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا

وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ (١٠) النساء.

﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ (٨٨) هود.

﴿فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (١١٨) الأعراف.

﴿ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ﴾ (٥٢) يونس.

﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ

الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ (١٢٤) النساء.

- ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ ﴾ النحل.
- ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ الحديد.
- ﴿ بَلْ مَنَعْنَا هَؤُلَاءِ وَءَابَاءَهُمْ حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا أَفَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾ الأنبياء.
- ﴿ فَرَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَنَ أَسْفًا قَالَ يَتَقَوَّمُ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا أَفَطَالَ عَلَيْكُمْ الْعَهْدُ ﴾ طه.

(باب الوقف على أواخر الكلم)

وَالِإِسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ وَهُوَ اسْتِقَافُهُ مِنْ الْوَقْفِ عَنْ تَحْرِيكِ حَرْفٍ تَعَزُّلاً

وَعِنْدَ أَبِي عَمْرٍو وَكُوفِيهِمْ بِهِ مِنَ الرُّومِ وَالْإِسْطَمَامِ سَمْتُ تَجَمُّلاً

وَأَكْثَرُ أَغْلَامِ الْقُرَّانِ يَرَاهُمَا لِسَانِيهِمْ أَوْلَى الْعَلَائِقِ مَطْوِلاً

وَرَوْؤُكَ إِسْمَاعُ الْمَحْرُكِ وَأَقْفَاءُ بِصَوْتِ خَفِصِي كُلِّ دَانٍ تَنْوِلاً

وَالِإِسْطَمَامُ إِطْبَاقُ الشَّفَاهِ بُعِيدَ مَا يُسْكُنُ لَا صَوْتٌ هُنَاكَ فَيَصْحَلَا

وَفِعْلُهُمَا فِي الصُّمِّ وَالرَّفْعِ وَارِدٌ وَرَوْؤُكَ عِنْدَ الْكُسْرِ وَالْجَرِّ وَصُلاً

وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِئٌ وَعِنْدَ إِمَامِ التَّحْوِي فِي الْكُلِّ أَغْمِلاً

وَمَا نَوْعُ التَّحْرِيكِ إِلَّا لِلْإِزْمِ بِنَاءٌ وَإِعْرَابٌ غَدَاً مُتَقَلَّلاً

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمٍ الْجَمِيعِ قُلٌّ وَعَارِضٍ شَكْلٌ لَمْ يَكُنَا لِيَدْخُلَا

وَفِي الْهَاءِ لِلِإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبَوُهُمَا وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوْ الْكُسْرُ مُثَلَّلاً

أَوْ أُمَاهُمَا وَأَوْ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ يَرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلَّلاً

(البيان والتفصيل والإيضاح) ل باب (الوقف على أواخر الكلم)

(استدراك أبي شامة) : هذه ترجمة كان ينبغي أن يذكر في بابها جميع ما يتعلق به في تلاوة القرآن، فإن قوله (أواخر الكلم) يشمل آخر كل كلمة، ومن جملة الكلم: المنصوب المنون، يقف القراء عليه بألف مبدلة من التنوين، والمرفوع المنون، والمجرور المنون، يوقف عليهما بالسكون من غير أن يدل من تنوينهما واواً أو ياءً، وهذه هي اللغة الفصيحة، ومن العرب من يدل في الجميع، ومنهم من لا يدل في الجميع، فترك بيان هذا وهو مهم، ولم يذكر في الباب إلا الكلام في (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ)، وهما أيضاً وجهان للعرب في الوقف، فكان ينبغي أن تكون ترجمة هذا الباب (باب الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ)، ولكن تبع الناظم في هذا عبارة التيسير. قال ابن القاصح: وقوله (الوقف): لم يرد الوقف التام دون غيره، بل مطلق الوقف، إذا وقف على الكلمة ما حكمها؟ أي: باب حكم الوقف على أواخر الكلم المختلف فيها، والاصطلاح أن يقال (باب الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ). قلت: ولذلك قال الضباع بعد عنوان الشاطبي في هذا الباب: (باب الوقف على أواخر الكلم): أي: من حيث السكون والرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ.

وَالْإِسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ وَهُوَ اسْتِقَافُهُ مِنْ الْوَقْفِ عَنْ تَحْرِيكِ حَرْفٍ تَعَزَّلاً
قال القاضي: الوقف في اللغة: هو الكف عن مطلق الشيء، يقال: وقفت عن كذا إذا تركته وانتقلت عنه لغيره، وفي اصطلاح القراء: هو قطع الصوت على الكلمة زمناً يمكن التنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله، لا بنية الإعراض عن القراءة. والوقف بهذا المعنى منقول من الوقف اللغوي، وفرد من أفرادها، لأنه هنا وقف عن تحريك حرف بمعنى أنه ترك تحريكه. أما القطع: فهو قطع الصوت على الكلمة بقصد الكف عن القراءة والانتقال عنها إلى أمر آخر، ومعنى قوله (وَالْإِسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ): أن إسكان الحرف الموقوف عليه هو الأصل في الوقف، وأما غيره من (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ) ففرع عن الإسكان. قال أبو شامة: وكان الوقف بالإسكان لأنه أخف، والوقف موضع تخفيف، ولأنه أينما جاز (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ) جاز الإسكان بخلاف العكس. وقال ابن القاصح: وإنما كان أصل الوقف السكون، لأن الوقف ضد الابتداء، والابتداء قد ثبت له الحركة، فوجب أن يثبت ضدها، وضدها هو السكون. وقال القاضي: لأن لغة العرب أن لا يوقف على متحرك، فالأصل أن يكون الوقف بالإسكان لهذا ولأنه أخف، والوقف موضع تخفيف، وقوله:

..... وَهُوَ اسْتِقَافُهُ مِنْ الْوَقْفِ.....

أي اشتقاق الوقف من قولك: وقفت عن كذا، إذا لم تلبسه، فلما كان هذا وقفاً عن الإتيان بالحركة سُمي وقفاً. قال أبو شامة: فإن قلت: في قوله:

..... وَهُوَ أَشْتَقَاقُهُ مِنْ الْوَقْفِ.....

إشكال، لأن المعنى يؤول إلى تقدير: والوقف اشتقاقه من الوقف، ولا يكون اللفظ مشتقاً من نفسه، ووجه الكلام إنما يسمّى وقفاً من قولهم: وقفت عن كذا، لأنه وقف عن الحركة، قلت: يجوز أن يكون (وهو) ضمير الشأن لا ضمير الوقف فيلثم الكلام ولا يتنافر، وهذا الذي ذكره تبرّع منه وليس في كتاب التيسير الذي نظمه، ومعنى (تَعَزَّلاً): أي أن الحرف صار بمعزل عن الحركة، يقال: اعتزله وتعزّله، ومنه الأعزل الذي لا سلاح معه. وقال القاضي: ومعنى (تَعَزَّلاً): أي: انعزل وتجرّد عن الحركة، كما يقال: هذا جندي أعزل، بمعنى: أنه تجرّد من السلاح.

وَعِنْدَ أَبِي عَمْرٍو وَكُوفِيهِمْ بِهِ مِنْ الرُّومِ وَالْإِشْمَامِ سَمْتُ تَجَمُّلاً
قال أبو شامة: (به): أي فيه، والهاء ضمير الوقف، والسمت: الهيئة، والسمت: الطريق، والسمت: القصد نفسه، يقال: سمت يسمت إذا قصد، والسمت: الناحية المقصودة، وكل ذلك محتمل هنا، ووصفه بالتجمل، أي عندهم من ذلك أمر جميل من الاحتفال به، والاهتمام بشأنه، والقصد له في التلاوة به. وقال القاضي: ويُفهم من قوله (وَالْإِسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ): أن لهم الإسكان أيضاً عند الوقف. وخلاصة معنى البيت السابق بإيجاز: قال القاضي: يعني: وعند (أبي عمرو والكوفيين) في الوقف طريق جميل ومذهب حسن، أي ورد النص عنهم بذلك، وقال صاحب التيسير: وردت الرواية عن (الكوفيين وأبي عمرو) بالوقف بالإشارة إلى الحركة سواء كانت إعراباً أو بناءً. والإشارة تكون رَوْماً وإشماماً، والباقون لم يأت عنهم في ذلك شيء، واستحباب أكثر شيوخنا من أهل القرآن أن يوقف في مذاهبهم بالإشارة لما في ذلك من البيان. قال أبو شامة: قلت فهذا معنى قوله:

وَأَكْثَرُ أَعْلَامِ الْقُرْآنِ يَرَاهُمَا لِسَانُهُمْ أَوْلَى الْعَلَائِقِ مَطْوِلاً

قال أبو شامة: (أَعْلَامُ): جمع علم، يشير إلى المشايخ، أهل أداء القراءة، وجعلهم أعلاماً لحصول

الهداية بهم كالأعلام في الطرق، وأضافهم إلى القرآن الذي هو اسم للكتاب العزيز، لأنهم أهله،

أو أراد به القراءة، لأنها صناعتهم، وأتى به بغير همز كما في قراءة (ابن كثير) كما سيأتي، والقرآن بمعنى القراءة، وأراد قوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (١٧) فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَالْتَفِعْ قُرْآنَهُ، ﴿الْقِيَامَةِ﴾ وقوله (يَرَاهُمَا) يعني (الرُّومَ وَالْإِشْمَامَ)، والمراد بقوله (لِسَائِرِهِمْ): أي لباقي القراء السبعة وهم (نافع وابن كثير وابن عامر)، و(الْعَلَاتِقِ) جمع علاقة، والمطول: الحبل، ونصبه على التمييز، أي يراها أولى حبل يتعلق به، والحبل يكتنى به عن السبب الموصل إلى المطلوب، فكانه قال: أولى الأسباب سبباً، أو يكون (الْعَلَاتِقِ) البضائع. وقال القاضي: معناه: أن أكثر مشاهير النقلة الملازمين للقرآن المتصددين لتعليمه وإقراءه الذين هم كالأعلام في الاهتداء بهم وهم أهل الأداء يرون (الرُّومَ وَالْإِشْمَامَ) لجميع القراء أحق ما يتوجه إليه الإنسان، ويرتبط به، ويهتم بشأنه، والمقصود أن أكثر أهل الأداء يأخذون بـ (الرُّومِ وَالْإِشْمَامِ) لباقي القراء وهم: (نافع وابن كثير وابن عامر) اختياراً واستحباً وإن لم يرد عنهم نص بذلك، وهذا معنى قول الداني في التيسير: والباقون - أي: غير (أبي عمرو والكوفيين) - لم يرد عنهم في ذلك شيء، واستحباب أكثر شيوخنا من أهل الأداء أن يوقف عندهم بـ (الرُّومِ وَالْإِشْمَامِ) أيضاً. وقال القاضي: وفهم من قوله (وَأَكْثَرُ) أن غير الأكثر من أهل الأداء يقصر الأخذ بـ (الرُّومِ وَالْإِشْمَامِ) على مَنْ ورد عنهم النص والرواية بهما. وتعريف (الرُّومِ) كما قال الشاطبي:

رَوْمُكَ إِسْمَاعُ الْحَرَكِ وَاقْفَا بِصَوْتِ خَفِي كُلِّ دَانٍ تَنَوَّلَا
وقال صاحب التيسير: هو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها، فتسمع لها صوتاً خفياً يدركه الأعمى بحاسة سمعه. وقال السخاوي: هو الإشارة إلى الحركة مع صوت خفي. وقال أبو شامة: وهذا أخصر. قلت: يريد أن تعريف شيخه السخاوي أخصر من تعريف صاحب التيسير. قال أبو شامة: أخذ يبين حقيقة الروم فقال: هو أن تسمع الحرف المحرك، احترازاً من الساكن في الوصل نحو: ﴿لَمْ يَكِلْذَ وَلَمْ يُؤَلْذَ﴾، فهذا لا روم فيه، إنما يكون الروم في المحرك في حالة الوصل فترومه في الوقف بأن تسمع كل قريب منك ذلك المحرك بصوت خفي. وقال الضباع: الرُّوم: هو إضعافك الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتك، فيسمع لها صوت خفي يسمعه القريب المصغي دون البعيد، لأنها غير تامة، والمراد بالبعيد: الأعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، فيشمل الأصم والقريب غير المصغي. وقال القاضي: حقيقة الرُّوم: أن تسمع كل قريب منك مصغ إلى قراءتك حركة الحرف المحرك في الوصل بصوت خفي حال كونك واقفاً على هذا الحرف.

وقال صاحب اللآلئ: وقوله (تَنَوَّلًا): أي تنَوَّلَه منك وأخذه عنك. وقال القاضي: (تَنَوَّلًا): مضارع نَوَّلَ، يقال: نَوَّلْتَه فتَنَوَّلَ، أي أعطيته فأخذ. وقال أبو شامة: فقول الناظم (كُلُّ دَانٍ تَنَوَّلًا): أراد إسماعك المحرَّك كل قريب منك، و(تَنَوَّلًا) صفة لـ (دَانٍ) وهو مضارع نَوَّلْتَه، أي أعطيته نوالاً، كأنه يشير إلى السماع، أي (كُلُّ دَانٍ) سامع منصت لقراءتك فهو المدرك لذلك بخلاف غيره من غافل أو أصم. قال القاضي: ولا يُحْكِمُ الرُّومُ وَيَضْبِطُهُ إِلَّا بِالتَّلْقِيِ والأخذ من أفواه الشيوخ المهرة المتقنين. وتعريف (الإشمام) كما قال الشاطبي: وَالْإِشْمَامُ إِطْبَاقُ الشِّفَاهِ بُعِيدَ مَا يُسْكُنُ لَا صَوْتٌ هُنَاكَ فَيَصْحَلَا

وقال الداني في التيسير: الإشمام ضمك شفتيك بُعِيدَ سكون الحرف أصلاً، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى، لأنه لرؤية العين لا غير، إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة. وقال السخاوي: هو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. وقال أيضاً: حقيقته أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضممة. وقال أبو علي في التكملة: الإشمام: هو أن تضم شفتيك بعد الإسكان وتهيئتهما للفظ بالرفع أو الضم، وليس بصوت يسمع، وإنما يراه البصير دون الأعمى. وقال الضباع: والإشمام: أن تضم شفتيك بعد الإسكان إشارة إلى الضم وتدع بينهما بعض انفراج ليخرج منه النفس، ولا بد من اتصال ضم الشفتين للإسكان، فلو تراخى فإسكان مجرَّد لا إشمام، ولا يدرك لغير البصير. وقال القاضي: حقيقة الإشمام: أن تطبق شفتيك عقب تسكين الحرف، بأن تجعل شفتيك على صورتها إذا نطقت بالحرف المضموم، ولا يدرك ذلك إلا بالعين فلا يدركه الأعمى. قال أبو شامة: والشفاه بالهاء جمع شفه، وإنما جمع اعتباراً بالقارئين، أو هو من باب قولهم: هو عريض الحواجب عظيم المناخر. وقال القاضي: قول الناظم (إِطْبَاقُ الشِّفَاهِ): جمع شفه، ولكل إنسان شفتان اثنتان، فجمع الناظم بالنظر لتعدد القراء. وقال الشاطبي (بُعِيدَ) ولم يقل (بعد): قال صاحب اللآلئ: وفي تصغيره تنبيه على تقريب الإطباق من التسكين.

وقال القاضي: قوله (بُعِيدَ) بالتصغير لإفادة اتصال ضم الشفتين بالإسكان، فلو تراخى فإسكان مجرَّد. قال أبو شامة: يقال: (صحَل) صوته بكسر الحاء يصحَل بفتحها إذا صار أبحّ، أي كانت فيه مجوحة لا يرتفع الصوت معها، فكأنه أشبه إضعاف الصوت في الروم بذلك فقال: ليس في الإشمام مثل ما في الروم. وقال القاضي: يقال: (صحَل) بكسر الحاء يصحَل بفتحها إذا صار في صدره بَحَّةٌ تحول بينه وبين رفع صوته، أي: ليس هناك صوت ما عند الإشمام حتى يكون ضعيفاً يسمع، فالمقصود نفى وجود الصوت بالكلية، فكأنه يقول: ليس هناك صوت ما ولا ضعيف، وفي هذا إشارة إلى الفرق بين (الرُّومِ وَالْإِشْمَامِ)، فإن

الرَّوْمُ معه صوت ضعيف، والإشمام عار منه، لأنه ضم الشفتين بعد حذف حركة المحرك. قال القاضي: والمقصود من الإشمام الإشارة إلى أن ذلك الحرف الساكن للوقف حركته الضم. وقال بعض المحققين: والفائدة من (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ) بيان الحركة الأصلية التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه ليظهر للسامع أو للنّاظر كيف تلك الحركة، ولذا يستحسن الوقف بهما إذا كان بحضرة القارئ مَنْ يسمع قراءته، أمّا إذا قرأ في خلوة فلا داعي إلى الوقف بهما. قال أبو شامة: وذكر نصر بن علي الشيرازي في كتابه الموضح: أن الكوفيين وَمَنْ تابعهم ذهبوا إلى أن الإشمام هو الصوت، وهو الذي يسمع، لأنه عندهم بعض حركة، والروم هو الذي لا يسمع، لأن روم الحركة من غير تفوّه به، قال: والأوّل هو المشهور عند أهل العربية، قلت: وزعم بعضهم أن ابن كيسان وَمَنْ وافقه من الكوفيين ترجعوا عن الإشمام بالروم، وعن الروم بالإشمام، وزعموا أن ذلك أقرب إلى استعمال اللفظين في وضع اللغة، ولا مشاحة في التسمية إذا عرفت الحقائق.

ثم ذكر الناظم مواضع استعمال (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ) فقال:

وَفِعْلُهُمَا فِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ وَارِدٌ وَرَوْمُكَ عِنْدَ الْكَسْرِ وَالْجَرِّ وَصَلًا
أي فعل (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ) ورد عنهم في المضموم والمرفوع، ويختص الروم بالمكسور والمجرور.

وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِئٌ وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أَعْمَلًا
يعود الضمير في قوله (وَلَمْ يَرَهُ) على (الرَّوْمُ)، أي مذاهب القراء أن لا رَوْمَ في المفتوح والمنصوب، قالوا: لأن الفتحة خفيفة، فإذا خرج بعضها خرج ساثرها، لأنها لا تقبل التبعض كما تقبله الضمة والكسرة لِمَا فيهما من الثقل، ولأن المنصوب المنون لِمَا تبيّن في الفتحة لإبدال التنوين فيه ألفاً لم يرم الباقي، لأنه لا يبقى ذلك على التقريب من لفظه. وقال مكّي: يجوز فيه - أي المفتوح والمنصوب - الروم، غير أن عادة القراء أن لا يروموا فيه، وأن يقفوا بالسكون للجميع، وقال: وقد اختلف لفظ أبي الطيب في ذلك، وبالإسكان قرأت عليه في المنصوب لجميع القراء، وأمّا أهل النحو فأجازوا الروم في الفتح كما في الكسر والضم من غير فرق. قال أبو شامة: وقوله (وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أَعْمَلًا): يحتمل أن يريد به أئمة النحو، فهو لفظ مفرد أريد به الجنس، ويجوز أن يريد به المشهور فيهم المقتدى به منهم وهو سيبويه الذي كتابه قدوة هذا العلم، والضمير في (أَعْمَلًا) للروم، وليست الألف للتثنية، إنما هي للإطلاق، فالإشمام لا مدخل له في حركة الفتح كما لا مدخل له في الكسر، وإنما يختص بحركة الضم، لأن حقيقته ضم الشفتين، (م ٣٨ - في ظلال القراءات - ج ١)

وذلك لا يحصل به إلا للدلالة على الضم فقط، وقوله (في الكل): يعني في الحركات كلها، ولم يتعرض صاحب التيسير لبيان مذهب النحويين. قال سيبويه في كتابه: أما ما كان في موضع نصب أو جرّ فإنك تروم فيه الحركة، فأما الإشمام فليس إليه سبيل. وقال القاضي: الضمير في (أعمالاً): للرّوم فقط، فالألف فيه للإطلاق وليست للتثنية، فالمضموم محل للإشمام والرّوم، والمكسور محل للروم فقط، فإذا وقف على الحرف المتحرك، فإن كان مضموماً أو مرفوعاً ففيه - مع الإسكان المجرد - (الرّوم والإشمام)، وإن كان مكسوراً أو مجروراً، ففيه - مع الإسكان المجرد - الرّوم، وإن كان مفتوحاً أو منصوباً، فليس فيه عند جميع القراء إلا الإسكان المجرد، وقوله: (وعند إمام النحو في الكل أعمالاً): أي أن الرّوم أعمل ودخل في الحركات الثلاث: (الضم والكسر والفتح) عند إمام النحو وهو سيبويه، أو المراد أئمة النحو، والمراد من إمام النحو الجنس. وقال الضباع: وقوله: (وعند إمام النحو في الكل أعمالاً): حكاية لا حاجة إليها.

س: وهل أجاز سيبويه الرّوم في المفتوح في القرآن أم في غير القرآن؟

ج: قال شعله: وإنما أجاز - أي سيبويه - في الكلام، لا في الكتاب العزيز، لأن القراءة اتباع للأثر. أما إن كان المنصوب منوناً فلا خلاف في أن لا رّوم، نحو: ﴿عَلِيمًا حَبِيرًا﴾ النساء. لأنه في حالة الوقف يصير ألفاً، والألف أدل على حال الحرف من الرّوم. قال الجعبري: ثم قدّر سؤالاً فأجابه بقوله:

وَمَا نَوْعُ التَّخْرِيكِ إِلَّا لِلْأَزِمِ بِنَاءً وَإِعْرَاباً غَدَاً مُتَنَقِّلاً
قال القاضي: هذا اعتذار من الناظم عن ذكره ستة أسماء للحركات وهي ثلاث فقط، فكأنه قال: ما نوعت التحريك وقسمته هذه الأقسام إلا لأنص على ألقاب البناء، وهي: (الضم والفتح والكسر)، وعلى ألقاب الإعراب وهي: (الرفع والنصب والجر أو الخفض). وليعلم أن حكمهما واحد في دخول (الرّوم والإشمام) وفي النع منهما أو من أحدهما، ولو اقتصرنا على ذكر ألقاب أحدهما لثوهم أن الآخر غير داخل في ذلك، وصفوة القول: أن الناظم عبّر بما ذكر لينص على شمول الحكم لكل من ألقاب البناء وألقاب الإعراب، ولم يذكر الجزم والسكون وهما من ألقاب الإعراب لعدم تعلقهما بهذا الباب، إذ لا يدخلهما رّوم ولا إشمام.

س: وما الفرق بين حركة البناء وحركة الإعراب؟

ج: قال القاضي: حركة البناء توصف باللزوم، لأنها لا تتغير ما دام اللفظ بحاله، فلهذا قال الناطم: (لِلأَزْمِ بِنَاءٌ): أي ما نوعته إلا لأجل أنه منقسم إلى لازم البناء، وإلى ذي إعراب صار بذلك (مُتَقَلِّلاً) من رفع إلى نصب إلى جرّ باعتبار ما تقتضيه العوامل المسطّطة عليه.

فالقاب البناء: ضم نحو: ﴿وَمِنْ حَيْثُ﴾، ﴿مِنْ قَبْلُ﴾، ﴿وَمِنْ بَعْدُ﴾.

وفتح نحو: ﴿أَيْنَ﴾، ﴿أَنْتَ﴾، ﴿وَمَنْ عَادَ﴾، ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا﴾.

وكسر نحو: ﴿هَؤُلَاءِ﴾. قال أبو شامة: لأن الكلمة لزمت البناء، والبناء لزم الكلمة، إما مطلقاً كـ ﴿حَيْثُ﴾، ﴿أَيْنَ﴾، ﴿هَؤُلَاءِ﴾، وإما في حالة من أحواله نحو: ﴿مِنْ قَبْلُ﴾، ﴿لَا ظُلْمَ﴾، ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. وحركات الإعراب: رفع نحو:

﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ﴾. ونصب نحو: ﴿أَنْقَتُلُونَ رَجُلًا﴾. وجرّ نحو: ﴿عَلَى رَجُلٍ﴾. وحركات الإعراب كذلك في نحو: ﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾، ﴿إِنَّ الْمَلَأُ﴾، ﴿إِلَى الْمَلَأِ﴾. والمواضع التي يمتنع فيها (الرّوم والإشمام) في قول الشاطبي:

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمٍ الْجَمِيعِ قُلْ وَعَارِضٍ شَكْلٍ لَمْ يَكُنَا لِيَدْخُلَا
قال أبو شامة: شرع يبيّن ما يمتنع فيه (الرّوم والإشمام) على رأي القراء. فالألف في (لِيَدْخُلَا) ترجع إلى (الرّوم والإشمام). قال القاضي: لا يدخل الرّوم ولا الإشمام في المواضع الثلاثة حيث وقعت: الموضع الأوّل: (هاء التأنيث): وهي التي تكون في الوصل تاء ويوقف عليها بالهاء نحو: ﴿فِيمَا رَحِمْتُمْ﴾، ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ﴾، ﴿أَنْ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ﴾.

وقولنا: ويوقف عليها بالهاء احترازاً من تاء التأنيث التي رسمت في المصحف بالتاء المفتوحة ويوقف عليها بالتاء، فإنها يدخلها (الرّوم والإشمام) إن كانت مرفوعة نحو: ﴿رَحِمْتُ

اللَّهُ وَبَرَكَتُهُ﴾، ﴿وَرَحِمْتُ رَيْكَ خَيْرٌ﴾. والرّوم فقط إن كانت مجرورة نحو: ﴿فَأَنْظُرْ إِلَى

ءَاثَرِ رَحِمَتِ اللَّهِ﴾، ﴿وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾، هذا عند مَنْ يقف عليها بالتاء. وأما مَنْ يقف عليها بالهاء فلا يدخلها (الرّوم والإشمام) عنده، لأن الحركة إنما كانت للتاء، والهاء بدلاً عنها، ولا حركة للهاء فترام أو تشم. قال مكّي: لم يختلف القراء في (هاء التأنيث) أن الوقف عليها بالإسكان، ولا يجوز (الرّوم والإشمام) فيها، لأن الوقف على حرف لم يكن عليه إعراب، إنما هو بدل من الحرف الذي كان عليه الإعراب، إلا أن تقف على شيء منه بالتاء اتباعاً لخط المصحف، فإنك تروم وتشم إذا شئت، لأنك تقف على الحرف الذي

كانت الحركة لازمة له فيحسن فيه (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ). وقال الضباع: (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ) لا يجوزان في الهاء المبدلة من تاء التأنيث المحضة الموقوف عليها بالهاء نحو: ﴿الْجَنَّةُ﴾، وخرج بقيد المبدلة من تاء التأنيث الهاء الأصلية نحو: ﴿مَا نَفَقَهُ﴾، وبالحضة نحو: ﴿هَٰذَا﴾، لأن مجموع الصيغة للتأنيث لا مجرد الهاء. والموضع الثاني: (ميم الجميع): قال القاضي: أي الدالة على الجمع عند مَنْ يصلها بواو وصلاً فلا يدخلها (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ) أيضاً، وأمّا مَنْ يقرؤها بالسكون وصلماً ووقفاً فلا يتأتى فيها دخول (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ) عنده. وقال الضباع: (ميم الجميع): لا يجوزان فيها على قراءة الصلة، لأن حركتها جيتئذ عارضة لأجل الصلة إذا ذهبت عادت إلى أصلها من السكون، فلا يجوز فيها على قراءة السكون، لأنهما إنما يكونان في المتحرك دون الساكن. وقال أبو شامة: وأجاز (مكي) رومها وإشمامها - أي (ميم الجميع) - كهاء الضمير، وردّ عليه الداني وقال: خالف في ذلك الإجماع وأتى بخطأ من القول. قال مكي: (ميم الجميع): أغفل القراء الكلام عليها، والذي يجب فيها على قياس شرطهم أن يجوز فيها (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ)، لأنهم يقولون: لا فرق بين حركة الإعراب وحركة البناء في جواز (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ)، فالذي يروم ويشم حركة الميم على النص غير مفارق له للإجماع، والذي لا يروم حركة الميم خارج عن النص بغير رواية، اللهم إلا أن يوجد الاستثناء فيها منصوباً فيجب الرجوع إليه إذا صح، وليس ذلك بموجود، ومما يقوى جواز ذلك فيها نصهم على (هاء الكناية) بـ (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ)، فهي مثل الهاء لأنها توصل بحرف بعد حركتها كما توصل الهاء، ويحذف ذلك الحرف في الوقف كما يحذف مع الهاء، فهي مثلها في هذا، غير أن الهاء أخفى منها، فلذلك امتنعت الهاء عند القراء من (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ) إذا كانت حركتها مثل حركة ما قبلها، أو كان قبلها ساكن من جنس حركتها، وهذا لا يكون في الميم، لأنها ليست بالخفية، ولو كانت في هذا مثل الهاء لم يجز الإشمام في ﴿وَيَنْقُورُ﴾ و﴿يَحْكُمُ﴾، وليس في جوازه اختلاف، وليس قول مَنْ يمنع ذلك لأجل أن الميم من الشفتين بشيء، لإجماع الجميع على (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ) في الميم التي في أواخر الأفعال والأسماء التي ليست للجمع، ولو تم له منع الإشمام فيها لم يتم له منع الروم، فقياس ميم الجمع لمن ضمها وهو يريد بالضم أصلها أن يقف عليها كغيرها من المتحركات، والإسكان حسن فيها، فأما مَنْ حركها لالتقاء الساكنين فالوقوف له بالسكون لا غير، قلت فنحو: ﴿عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ﴾ حركة الميم بالضم أو الكسر هي لالتقاء الساكنين عند الأكثر، فلا ترام ضمّاً ولا كسراً، ولا تشم ضمّاً، وهي في مذهب مَنْ يرى

الصلة ليست لالتقاء الساكنين، فيجوز فيها (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ) على مذهب (ابن كثير) على ما ذكره مكّي. وفرّق الداني بين ميم الجمع وهاء الكناية، بأن الهاء محرّكة قبل الصلة بخلاف الميم، يعني بدليل قراءة الجماعة، فعولمت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات، ولم يكن للميم حركة فعولمت بالسكون، فهي كالتّي تحرّك لالتقاء الساكنين كما سيأتي.

الموضع الثالث: (عَارِضٍ شَكْلٍ): قال القاضي: أي: الحركة العارضة، سواء كان عروضها للنقل نحو: ﴿قُلْ أُوْحَى﴾ ﴿مِنْ إِسْتَرْقٍ﴾ عند مَنْ ينقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، أو للتخلص من التّقاء الساكنين نحو: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ﴾ ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿وَلَا تَنْسُوا الْقُضْلَ﴾

﴿وَعَصُوا الرُّسُولَ﴾ ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ﴾، فعند الوقف على ﴿قُلْ﴾ ﴿يَكُنْ﴾ ﴿تَنْسُوا﴾

﴿وَعَصُوا﴾ ﴿فَلْيَنْظُرِ﴾ لا يصح إلا السكون المحض. قال أبو شامة: ويمتنع دخول (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ) في كل ما ذُكِرَ وأمثاله، لأنه ليس هنا حركة، والعلة الموجبة للتحريك في الوصل مفقودة في الوقف، لأن الساكن الذي من أجله تحرّك الحرف الأوّل قد باينه وانفصل عنه. وقال الضباع: لأن الحركة إنما عرضت لساكن لقيته حالة الوصل فلا يعتد بها، لأنها تزول في الوقف بذهاب مقتضيها. قال أبو شامة: فأما حركة نحو (القاف) من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ فترام وإن كانت حركة التّقاء الساكنين أيضاً، لأن الأصل ﴿يُشَاقِقِ﴾، فأدغم وحرك، وسببه: دوام مصاحبة الساكن المدغم وقفاً ووصلاً، ومما يمتنع رَوْمُهُ من الحركات العارضة حركة الهمزة المنقولة في قراءة (ورش) نحو: ﴿قُلْ أُوْحَى﴾ ﴿مِنْ إِسْتَرْقٍ﴾. قال مكّي: فأما إن كان الذي أوجب الحركة في الحرف لازماً فـ (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ) جائزان فيه على ما قدمناه في الوقف على: ﴿جُزْءٌ﴾ ﴿مِلْءٌ﴾ ﴿دِفْءٌ﴾ إذا ألقيت حركة الهمزة على ما قبلها في قراءة (حمزة وهشام)، لأنها حركة الهمزة وهي تدل عليها، فكان الهمزة ملفوظ بها.

س: وهل الرَّوْمُ جائز في ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿جَيْئِذٍ﴾ أم نقف بالسكون المحض؟

ج: يمنع دخول الروم فيهما، ونقف بالسكون المحض فقط. قال مكّي: ﴿يَوْمَيْذٍ﴾ و ﴿جَيْنِذٍ﴾ فبالإسكان تقف عليه، لأن الذي من أجله تحركت الذال يسقط في الوقف، فترجع الذال إلى أصلها وهو السكون، فهو بمنزلة ﴿لَا يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وشبهه، وليس هذا بمنزلة ﴿عَوَاشٍ﴾ و ﴿أَجْوَارٍ﴾ وإن كان التنوين في جميعه دخل عوضاً عن محذوف، لأن التنوين دخل في هذا على متحرك، فالحركة أصلية، والوقف عليه بالروم حسن، والتنوين في ﴿يَوْمَيْذٍ﴾ دخل على ساكن، فكسر لالتقاء الساكنين على الأصل.

وحكم هاء الضمير من حيث (الروم والإشمام) في قول الشاطبي:
وَفِي الْهَاءِ لِلِإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبَوُهُمَا وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوْ الْكَسْرُ مُثَلًّا
أَوْ أُمَاهُمَا وَأَوْ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ يَرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلًّا
قال القاضي: (هاء الضمير) بالنظر إلى ما قبلها (سبعة) أنواع: الأول: أن يكون قبلها ضم نحو: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ و ﴿إِثْمُ قَلْبِهِ﴾ و ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾.

الثاني: أن يكون قبلها أمّ الضم وهي الواو الساكنة، سواء كانت مدية نحو: ﴿وَمَا قُلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾ و ﴿أَخَصَّهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ﴾، أم كانت لينة نحو: ﴿وَشَرُّهُ﴾ و ﴿وَلِيَرِصُوهُ﴾.
الثالث: أن يكون قبلها كسر نحو: ﴿مِنْ رَيْبِهِ﴾ و ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ و ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾. الرابع: أن يكون قبلها أمّ الكسر وهي الياء الساكنة، سواء كانت مدية نحو: ﴿فِيهِ﴾ و ﴿أَخِيهِ﴾ و ﴿فَأَلْقِيهِ﴾، أم لينة نحو: ﴿عَلَيْهِ﴾ و ﴿لَوْلَايِهِ﴾ و ﴿إِلَيْهِ﴾ و ﴿بَوْلَايِهِ﴾. الخامس: أن يكون قبلها فتح نحو: ﴿لَنْ تُخْلَفَهُ﴾ و ﴿سِفَهُ نَفْسِهِ﴾ و ﴿وَأَصْلَحَ خَالَهُ وَزَوْجَهُ﴾. السادس: أن يكون قبلها أمّ الفتح وهي الألف نحو:

﴿أَجَبْنَاهُ وَهَدْنَاهُ﴾ و ﴿أَنْ تَحْشَهُ﴾. السابع: أن يكون قبلها حرف ساكن صحيح نحو: ﴿فَلْيَصُمَّ﴾ و ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾ و ﴿فَأَهْلَكَتْهُ﴾ (أرجنته) في قراءة من همز، و ﴿وَيَتَّقِهِ﴾ عند من سكن القاف. وقد بين الناظم أن جماعة من أهل الأداء منعوا إدخال (الإشمام والروم) في الأنواع الأربعة الأولى. فالنوع الأول والثالث المذكوران في قوله (وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوْ الْكَسْرُ).

والنوع الثاني والرابع المذكوران في قوله (أَوْ أَمَاهُمَا وَآؤُ وَيَاءٌ)، والواو في قوله (وَمِنْ قَبْلِهِ) للحال. والتقدير: قوم أبوا دخول (الرَّوْمَ وَالْإِشْمَامَ) في (هاء الضمير)، والحال أن ما قبل الهاء ضم أو كسر، أو واو أو ياء. هذا ما أفاده النظم بطريق المنطوق، ويؤخذ بطريق المفهوم أن هذه الجماعة تميز دخول (الرَّوْمَ وَالْإِشْمَامَ) من غير الأنواع الأولى، أي تميزه في النوع (الخامس والسادس والسابع).

س: لماذا لم يقل الشاطبي (و أَمَاهُمَا) بالواو وإنما قال (أَوْ أَمَاهُمَا وَآؤُ وَيَاءٌ)؟
ج: قال أبو شامة وإنما حرف (أو) أفاد نفي اجتماعهما، فلا يكون إلا أحدهما، فلهذا عدل عن (الواو) إلى (أو)، فهي قرية الشبه من قولهم: جالس الحسن، أو ابن سيرين، فإن المعنى جالسهما، وعدل إلى لفظ (أو) ليفيد أن لك أن تجالس واحداً منهما منفرداً، كما لك أن تجالسهما معاً. وقال القاضي: وقوله (وَبَعْضُهُمْ يَرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحْتَلًّا): أي وبعض أهل الأداء يميز (الرَّوْمَ وَالْإِشْمَامَ) في (هاء الضمير) في جميع أحوالها السبعة المذكورة، فيستفاد من النظم: أن في (هاء الضمير) من حيث دخول (الرَّوْمَ وَالْإِشْمَامَ) فيها عند الوقف مذهبين: المذهب الأول: منع دخولهما في أنواعها الأربعة الأولى، وإجازة دخولهما في أنواعها الثلاثة الأخرى. أي في النوع (الخامس والسادس والسابع). قال الضباع: قال في النشر: وهو أعدل المذاهب عندي. المذهب الثاني: إجازة دخولهما في جميع أنواعها السبعة. قال الضباع: وهو الذي في التيسير. وقال الشيخ عطية قابل نصر في كتابه: (غاية المرید في علم التجويد) ناقلاً عن صاحب كتاب نهاية القول المفيد في علم التجويد ص ٢٢٢: وهو الذي في التيسير والتجريد والتلخيص وغيرها. وقال القاضي: ويؤخذ من المذهبين أن دخول (الرَّوْمَ وَالْإِشْمَامَ) في الأنواع الثلاثة متفق عليه فيهما. أي في النوع (الخامس والسادس والسابع). قلت: وهناك من منع (الرَّوْمَ وَالْإِشْمَامَ) في (هاء الضمير) مطلقاً. قال الضباع: وذهب جماعة إلى المنع مطلقاً وهو ظاهر النظم وفقاً للداني في غير التيسير. وقول الناظم:

..... وَبَعْضُهُمْ يَرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحْتَلًّا

يريد به أن جماعة من أهل الأداء ذهبوا إلى جواز (الرَّوْمَ وَالْإِشْمَامَ) في كل حال من أحوال الحرف المتحرك بغير الفتح والنصب حتى في الأربعة المذكورة من كونه (هاء تأنيث) أو (ميم جمع) أو (عارض شكل) أو (هاء إضمار) (والذي استقر عليه العمل هو التفصيل المتقدم).

قال أبو شامة: وهذه المسألة لم تذكر في التيسير، وقد ذكرها مكّي فقال: إذا وقفت على هاء الكناية وكانت مضمومة وقبلها ضمة، أو واو ساكنة، أو كانت مكسورة وقبلها كسرة، أو ياء ساكنة، وقفت بالإسكان لا غير عند القراء، قال: وقد ذكر النحاس جواز: الرُّومَ وَالْإِشْمَامَ في هذا، وليس هو مذهب القراء، ويقف عليها فيما عدا هذين الأصلين كسائر الحروف بـ (الرُّومَ وَالْإِشْمَامَ) على ما ذكرناه. وقال الإمام ابن الجزري في الطيبة في: (باب الوقف على أواخر الكلم)

والأصل في الوقف السكون وهم في الرفع والضم أشممه ورم وامنهما في النصب والفتح بلى والروم الإتيان ببعض الحركة وعن أبي عمرو وكوف وردا وخلف ها الضمير وامن في الأتم وهاء تأنيث وميم الجمع مع استدراك أبي شامة: والهاء في (وَمِنْ قَبْلِهِ) تعود إلى الإضممار، أو إلى الهاء، ولو قال (وَمِنْ قَبْلِهَا) لجاز على هذا وكان أحسن لأنه أوضح والوزن موات له. قال د/ سامي عبد الفتاح هلال: يمكن الاعتذار للناظم بتذكير الضمير بأن المراد هو هاء الضمير، والهاء من حروف الهجاء وهي تذكر وتؤنث.

(أسئلة على باب الوقف على أواخر الكلم، الرُّومَ وَالْإِشْمَامَ)

س: ما تعريف (الرُّومَ) و(الإشمام) من خلال أقوال العلماء؟

س: ما الفائدة من (الرُّومَ وَالْإِشْمَامَ)؟

س: ما مواضع (الرُّومَ وَالْإِشْمَامَ) كما ذكرها الشاطبي؟

س: ما الفائدة من تنويع الشاطبي للحركات عندما يبين حقيقة (الرُّومَ وَالْإِشْمَامَ)؟

س: ما المواضع التي يمتنع فيها (الرُّومَ وَالْإِشْمَامَ)؟

س: وهل الرُّومَ جائز في ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿جَنِّذِرْ﴾؟ أم نقف بالسكون المحض؟

س: كم عدد الأوجه من السكون المحض والرؤم والإشمام عند الوقف على الكلمات الآتية:

﴿يَنْفَكُرُونَ﴾	﴿رَجِمُ﴾	﴿الْيَمِينِ﴾
﴿الرِّزْقِ﴾	﴿الصَّكْمُ﴾	﴿عَلِمَ﴾
﴿يُولَدُ﴾	﴿أَشْمَازَتْ﴾	﴿عَلَيْكَ﴾
﴿خَيْرٌ﴾	﴿خَيْرِ﴾	﴿ضَيْرَ﴾

﴿جَاءَ﴾	﴿هَوَلَاءَ﴾	﴿السَّمَاءِ﴾
﴿جَانٌّ﴾	﴿الْقَيْمَةِ﴾	﴿قَرَّتْ﴾

﴿قُرَّةَ﴾ ﴿قُرَّةَ﴾

الراء من: ﴿وَأَنْذِرِ﴾ في قوله ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾

س: و ما حكم هاء الضمير من حيث (الرؤم والإشمام) من خلال قول الشاطبي:
وَيِ الْهَاءِ لِلِإِضْمَارِ قِسْمٌ أَبُوهُمَا وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوْ الْكَسْرُ مُثَلًّا
أَوْ أُمَّهُمَا وَأَوْ وَيَاءٌ وَيَغْضُفُهُمْ يَرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلًّا
وَلِلْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(باب الوقف على مرسوم الخط)

وَكُوفِيهِمْ وَالْمَازِنِي وَكَافِعَ
وَلَا بْنِ كَثِيرٍ يُرْكُضِي وَابْنَ عَامِرٍ
عُنُوا بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ فِي وَقْفِ الْإِسْتِثْلَا
وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ حَرٌّ أَنْ يُفْصَلَا

إِذَا كُتِبَتْ بِالتَّاءِ هَاءٌ مُؤَكَّدَةٌ فَبِالْهَاءِ قِفْ حَقًّا رِضًى وَمُعُولًا

وَفِي اللَّيْلِ مَعَ مَرْضَاتٍ مَعَ ذَاتِ بَهْجَةٍ وَلَا تَرْضَى

..... هَيَّاتِ هَادِيهِ رُقْلَا

وَقَفْ يَا أَبَہُ کَفُّوا دَنَا.....

وَكَايْنِ

وَمَا لِ لَّذِي الْفُرْقَانِ وَالْكَهْفِ وَالنَّسَا
وَسَالَ عَلَى مَا حَجَّ وَالْخُلْفُ رُلَا

وَيَأْتِيهَا فَوْقَ الدُّخَانِ وَإِنَّهَا

وَفِيهَا عَلَى الْإِثْبَاعِ ضَمُّ ابْنِ عَامِرٍ لَدَى الْوَصْلِ وَالْمَرْسُومِ فِيهِمْ أَخِيلاً

وَقِفْ وَيَكُنْ لَهُ وَيَكُنْ بِرِسْمِهِ
وَبِأَلْيَاءِ قِفْ رِفْقًا وَبِالْكَافِ خُلَا

وَأَيُّهَا أَيُّمًا شَفَا وَسَوَاهُمَا بِمَمَّا.....

..... وَبَوَادِي التَّمَلُّ بِأَلْيَا سَنًا تَلَا

وَفِيمَةً وَمِمَّةٍ قَفٍّ وَعَمَّةٍ لِمَةً بِمَةً بِخُلْفٍ عَنِ الْبَزْيِ وَادْفَعْ مُجَهَّلًا

(البيان والتفصيل والإيضاح) ل (باب الوقف على مرسوم الخط)

قال أبو شامة: يعني خط المصحف على ما وضعته عليه الصحابة - رضي الله عنهم - لِمَا كتبوا المصاحف في زمن عثمان - رضي الله عنه - وأنفذها إلى الأمصار، ففيها مواضع وُجِدَت الكتابة فيها على خلاف ما الناس عليه اليوم في الكتابة، وقد صُنِفَتْ في ضبط ذلك تصانيف، ولـ (أبي عمرو الداني) في ذلك كتاب (المقنع)، وقد نظمه الشيخ الشاطبي - أيضاً - في قصيدته الرائية، ولا يعرف ذلك إلا مَنْ وقف على تصنيف منها، وأصل الرسم: الأثر، فمعنى مرسوم الخط: ما أثره الخط. وقال الجعبري: الباب المتقدم في بيان كيفية الوقف، وهذا في بيان الحرف الموقوف عليه.

وَكُوفُهُمْ وَالْمَازِنِيُّ وَكَافِعٌ عُنُوا بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ فِي وَقْفِ الْإِتِلَا
وَلَا بِنِ كَثِيرٍ يُرْتَضَى وَابْنِ عَامِرٍ وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ حَرٌّ أَنْ يُفَصَّلَا

قال أبو شامة: المَازِنِيُّ هو (أبو عمرو)، و(عُنُوا) أي اعتنوا باتباع خط المصحف، و(الْإِتِلَا) الاختبار، أي إذا اختبروا بالوقف على كلمات ليست بموضع وقف ليعلم به معرفة القارئ بحقيقة تلك الكلمة، أو إذا انقطع نفس القارئ فوقف على تلك الكلمة، فقد وردت الرواية عن هؤلاء الأئمة المذكورين باتباع الرسم فيها، فيوقف عليها على وفق رسمها في الهجاء، وذلك باعتبار الأواخر في تفكيك الكلمات بعضها من بعض وتقطيعها، فما كتب من كلمتين موصولتين لم يوقف إلا على الثانية منهما، وما كتب منهما مفصولاً يجوز أن يوقف على كل واحدة منهما، وذلك نحو: ﴿عَنْ مَا﴾ كتبت بالقطع في موضع، وبالوصل

في آخر، فيقفون في المقطوع على: ﴿عَنْ﴾، وفي الموصول على: ﴿عَمَّا﴾. وقال الشاطبي: باب الوقف، لأن في الوصل لا يظهر لذلك أثر، فلذلك خصّ الباب بالوقف. وقال القاضي: ثبتت الرواية عن (الكوفيين والبصريين) ونافع) أنهم كانوا يُعْتَوْنَ ويهتمون بمتابعة خط المصحف الإمام، وأثر هذا الاهتمام التزامهم بمتابعتها في الوقف الذي يكون المقصود منه اختبار القارئ في مدى معرفته بالكلمات التي رسمت في المصحف على خلاف مقتضى قواعد الرسم المتداولة بين الناس، أو في الوقف الذي يضطر إليه القارئ

لضيق نفسه، أو نسيانه، أو نحو ذلك، والمراد أنهم وردت عنهم الرواية بأنهم كانوا يتبعون رسم الكلمات في المصاحف العثمانية، (فما كتب فيه بالتاء وقفوا عليه بالتاء، وما كتب بالهاء وقفوا عليه بالهاء وإن لم يكن موضع وقف، وما كان من كلمتين وصلت إحداهما بالأخرى لم يوقف إلا على الثانية منهما نحو: ﴿إِنَّمَا﴾، من قوله: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدٌ﴾ النساء، وما كان من كلمتين فصلت إحداهما عن الأخرى، ويجوز أن يوقف على كل واحدة منهما نحو: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ لَأَتِيَنَّ﴾ بالأنعام، والمقصود من الوقف على هذه الكلمات - وليست بموضع وقف - أحد أمرين: إما اختبار معرفة القارئ كيف يقف على هذه الكلمات؟ وإما إرشاده إلى صحة الوقف عليها عند طُرُوء طارئ عليه من ضيق نفس، أو نسيان، أو غلبة عطاس، أو بكاء، أو نحو ذلك، فقوله (فِي وَقْفِ الْإِتِلَاءِ) محتمل لهذين الأمرين.

قال الشاطبي في عقيلة أتراب القصائد في باب المقطوع والموصول:

وقل على الأصل مقطوع الحروف أتى
أن لا يقولوا اقطعوا أن لا أقول وأن
والخلف في الأنبياء واقطع بهود بأن
في الحج مع نون أن لا والدخان والام
في الروم قل والنساء من قبل ما ملكت
لا خلف في قطع من مع ظاهر ذكروا
في فصلت والنساء وفوق صاد وفي
في النور والتجم عن من والقيامة صل
بالقطع عن ما فهو عنه وبعد فإن
واقطع سواه وما المفتوح همزته
في ما فعلن اقطعوا الثاني ليلوكم
في النور والأنبياء وتحت صاد معاً
وفي سوى الشعراء بالوصل بعضهم
واقطع معاً أن ما يدعون عندهم
وأن ما عند حرف التحل جاء كذا

والوصل فرع فلا تلقى به حصراً
لا ملجأ أن لا إله بهود ابتدراً
لا تعبدوا الثاني مع ياسين لا حصراً
تحان في الرعد إن ما وحده ظهراً
وخلف مما لدى المناققين سرى
ممن جميعاً فصل ومم مؤتمراً
براءة قطع أم من عن فتى سبراً
فيها مع الكهف ألن عن ذكا حزراً
لم يستجيبوا لكم فصل وكن حذراً
فاقطع وأما فصل بالفتح قد نبهنا
في ما معاً ثم في ما أوحى اقتفراً
وفي إذا وقعت والروم والشعراء
وإن ما توعدون الأول اعتمراً
والوصل أثبت في الأنفال محتسراً
لبس ما قطعه فيما حكى الكبراً

خلفتموني ومن قبل اشتروا نشرًا
والخلف في كلما ردوا فشا خبرًا
وكل ما جاء عن خلف يلي وقرا
ومثله أينما في النحل مشتهرا
وفي النساء يقل الوصل معتمرا
والجج وصلًا لكيلا والخديد جرى
وويكان معاً وصل كما خبرا
ل هؤلاء بقطع اللام مذكرا
إمام والكل فيه أعظم النكرا

وقال ابن الجزري في المقدمة الجزرية في (باب المقطوع والموصول):

في المصحف الإمام فيما قد أتى

قل بئس ما بخلاف ثم يوصل مع
وقل أناكم من كل ما قطعوا
وكل ما ألقى اسم كل ما دخلت
وحيث ما فاقطعوا فأينما فصلوا
والخلف في سورة الأحزاب والشعرا
في آل عمران والأحزاب ثانيها
في الطول والذاريات القطع يوم هم
ومال هذا فقل مال الذين فما
أبو عبيد ولا تحين واصله الـ

واعرف لمقطوع وموصول وتا

مع ملجأ ولا إله إلا

فاقطع بعشر كلمات أن لا

يشركن تشرك يدخلن تعلوا على

وتعبدوا ياسين ثاني هود لا

بالرعد والمفتوح صل وعن ما

أن لا يقولوا لا أقول إن ما

خلف المنافقين أم من أسس

نهبوا اقطعوا من ما بروم والنساء

وأن لم المفتوح كسر إن ما

فصلت النساء وذبح حيث ما

وخلف الانفال ونحل وقعا

الانعام والمفتوح يدعون معا

ردوا كذا قل بئسما والوصل صف

وكل ما سألتموه واختلف

أروحي أفضم واشتهت يلوا معا

خلفتموني واشتروا في ما اقطعا

ثاني فعلن وقعت روم كلا تنزيل ظلة وغير ذي صلا

فأينما كالتحل صل ومختلف في الشعراء الأحزاب والنساء وصف

وصل فإلم هود ألن نجعل نجمع كيلا تخزنوا تأسوا على

حج عليك حرج وقطعهم عن من يشاء من تولى يوم هم

ومال هذا والذين هؤلاء تحين في الإمام صل ووها

ووزنوهم وكالوهم صل كذا من ال وها ويا لا تفصل

وقال الضباع: وليعلم أنه لا يجوز تعمّد الوقف على شيء من ذلك اختياراً، وإنما يجوز على سبيل الضرورة، أو الامتحان، أو التعريف لا غير. ثم قال القاضي: وارتضى شيوخ الإقراء واستحسنوا اتباع خط المصحف بالنسبة لـ (ابن كثير، وابن عامر)، وإن لم ترد عنهم رواية بذلك، وذلك لِمَا فيه من التنبيه على الرسم. قال صاحب التيسير: اعلم أن الرواية ثبتت لدينا عن (نافع وأبي عمرو والكوفيين) أنهم كانوا يقفون على المرسوم، وليس في ذلك عندنا شيء يُروى عن (ابن كثير وابن عامر)، واختيار أئمتنا أن يوقف في مذهبيهما على المرسوم كالذين رُوي عنهم ذلك.

تنبيه: قال الجعبري: وليس هذا الكلام على عمومه، بل يختص بالحرف الأخير نحو: ﴿الصَّلَاةُ﴾، فلا يوقف على الواو، ونحو: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ ﴿وَلَسَّيْمَنَ﴾ فلا بد من الألف، عُلِمَ هذا من قرينة الوقف. وقال صاحب النفحات الإلهية: فإن قيل: كيف الشاهد على أن المراد الحرف الأخير؟ قلت من وجهتين: الأولى: إن العنوان: الوقف، ولفظ الوقف لا يسمّى وقفاً إلا وقفاً على الحرف الأخير. الثاني: كل ما ذكر من المختلف فيه في الحرف الأخير نحو:

إِذَا كُتِبَتْ بِالتَّاءِ هَاءٌ مُؤَكِّثٌ فَبِالْهَاءِ قِفْ حَقّاً رَضَى وَمَعُولاً
ثم قال القاضي: وقوله:

..... وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ حَرٌّ أَنْ يُفَصَّلَا

أي: والذي اختلف فيه القراء السبعة من الكلمات جدير وحقيق شرحه وتبينه كما سيأتي. قال أبو شامة: وذلك منقسم إلى متفق عليه، ومختلف فيه، ولم توضع هذه القصيدة إلا لبيان المختلف فيه، فلهذا قال:

..... وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ حَرٌّ أَنْ يُفَصَّلَا

أي بمعنى خليق وجدير وحقيق تفصيله، أي تبينه بطريق التفصيل واحداً بعد واحد، وهو كثير - يريد المتفق عليه - يؤخذ من المصنفات في ذلك فلا يطول بذكره، ثم شرع يبين الذي اختلف فيه القراء. قال ابن القاصح: ثم شرع في ذكر الحري بالتفصيل واحداً بعد واحد فقال:

إِذَا كُتِبَتْ بِالتَّاءِ هَاءٌ مُؤَكِّثٌ فَبِالْهَاءِ قِفْ حَقًّا رِضًى وَمُعَوَّلًا
قال القاضي: (هاء التأنيث) التي تكون تاء في الوصل قسمان:

١ - قسم رسم في المصاحف بالهاء على لفظ الوقف. ٢ - وقسم رسم فيها بالتاء الجرورة على لفظ الوصل، ولا خلاف بين القراء أن الوقف على القسم الأول يكون بالهاء تبعاً للرسم، وهي اللغة الفصحى، والرسم موافق لها فلا معدل عنها. وأما القسم الثاني: فوقف عليه بالهاء مدلول (حَقًّا رِضًى) وهم (ابن كثير وأبو عمرو والكسائي) مخالفين في ذلك أصلهم وهو اتباع رسم المصحف اتباعاً لأفصح اللغتين، ووقف الباقون على هذا القسم بالتاء متابعين أصولهم في ذلك وهي مسaire خط المصحف، لأنها لغة ثابتة. قال أبو شامة: ومعنى قوله (حَقًّا رِضًى وَمُعَوَّلًا): أي ذا حق ورضى وتعويل، أي حق ذلك حقاً، ورضى ذلك رضاً، وعوّل عليه معوّلًا.

وقال ابن القاصح: وفهم من تقييد محل الخلاف بالوقف، أن الوصل بالتاء على الرسم من قوله:

إِذَا كُتِبَتْ بِالتَّاءِ هَاءٌ مُؤَكِّثٌ فَبِالْهَاءِ قِفْ حَقًّا رِضًى وَمُعَوَّلًا
وأن المرسومة بالهاء لا خلاف فيها، بل هي تاء في الوصل هاء في الوقف.

قال القاضي: وقد تكفل علماء التجويد ببيان الكلمات التي رسمت في المصاحف بالتاء

وبيان الكلمات التي رسمت بالهاء. فمثال ما رسم بالتاء: ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ في الأعراف، ﴿بَقِيتُ اللَّهُ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ في هود، ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ في فاطر. ومثال ما رسم بالهاء: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ فِي آلِ عِمْرَانَ، وَمَا

بِكُمْ مِّنْ نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ ﴿١٠٨﴾ فِي النِّحْلِ، ﴿أُولَٰئِكَ يَنْهَوْنَ﴾ ﴿١٠٩﴾ فِي هُودٍ. وَقَالَ الضَّبَاعُ: وَقَدْ جَاءَتْ (هَاءُ التَّانِيثِ) مَرْسُومَةٌ بِالنَّاءِ الْمَجْرُورَةِ فِي (ثَلَاثَ عَشْرَةَ) كَلِمَةً فِي وَاحِدٍ وَأَرْبَعِينَ مَوْضِعًا.

قال الشاطبي في عقيلة أتراب القصائد في باب (هَاءُ التَّانِيثِ الَّتِي كَتَبْتُ تَاءً):
 ودونك الهاء للتأنيث قد رسمت
 فابداً مضافاً لظاهر ترعا
 في هود والروم والأعراف والبقرة
 معاً ونعمت في لقمان والبقرة
 وفاطر معها الثاني بمائدة
 وآل عمران وامرات بها ومعاً
 معها ثلاث لدى التحريم سنت في الـ
 وغافر آخر وفطرت شجرت
 معاً وقرت عين وابنت كلمت
 لدى إذا وقعت والنور لعنت قل
 وقال الشاطبي في العقيلة: (باب المفردات والمضافات المختلفة في جمعها):

وهاك من مفرد ومن إضافة ما
 في يوسف آيت معاً غيابت قل
 جمالت بينات فاطر ثمرت
 في غافر كلمات الخلف فيه وفي الثـ
 والتاء شام مديني وأسقطه
 وفيهما التاء أولى ثم كلهم
 والتاء في الأنعام عن كل ولا ألف
 وقال ابن الجزري في المقدمة الجزرية في (باب التاءات):

ورحمت الزخرف بالتأزيره
 لأعراف روم هود كاف البقرة

نعمتها ثلاث نحل إبرهم
 معاً أخيرات عقود الثان هم

لقممان ثم فاطر كالطور عمران لعنت بها والنور

وامرات يوسف عمران القصص تحريم معصيت بقدر سمع يخص

شجرت الدخان سنت فاطر كلاً والانفال وحرف غافر

قمرت عين جنت في وقعت فطرت بقيت وابنت وكلمت

أوسط الاعراف وكل ما اختلف ونظمها العلامة المتولي في اللؤلؤ فقال:

يرجون رحمت وذكر رحمت ورحمت الله بهود مع إلى

ونعمت الله عليكم في البقر والثان في العقود مع حرفين

ثم ثلاثة بنحل أخرت وامرات مع زوجها قد ذكرت

سنت فاطر وفي الأنفال لعنت في عمران وهو الأول

معصيت الرسول ثم فطرت شجرت الزقوم ثم كلمت

ويلحق بها في الحكم المذكور ما اختلف في إفراده وجمعه وهو (اثنا عشر) موضعاً، جمعها

العلامة المتولي في اللؤلؤ المنظوم أيضاً بقوله:

وكل ما فيه الخلاف يجري وإذا جهالات وآيات أتى

وكلمات وهو في الطور معاً والغرفات في سبأ وينت

جمعاً وفرداً فباء فادر في يوسف والعنكبوت يافتي

أنعامه ثم بيونس معاً في فاطر وثمرات فصلت

(م ٣٩ - في ظلال القراءات - ج ١)

غيابت الجلب وخلف ثاني يونس والطول مع المعاني
 وخلاصة ما سبق: وقف (ابن كثير وأبو عمرو والكسائي) على ذلك بالهاء، إلا ما قرؤوه
 بالجمع فقد وقفوا عليه بالتاء، كما أن الباقيين يقفون على الجميع بالتاء، وقد أشار إلى ذلك
 العلامة المتولي بقوله:

وقف الكسائي المك والبصري هما إلا الذي بالجمع قال انتبها
 ثم استثنى من ذلك فقال الشاطبي:

وَقِي اللَّتْ مَعَ مَرَضَاتٍ مَعَ ذَاتٍ بِهَجَةٍ وَلَا تَرْضَى
 وقف مدلول (رَضَى) وهو (الكسائي) على هذه الكلمات بالهاء طرداً لمذهبه:

١- ﴿اللَّتْ﴾ في النجم ٢٠- ﴿مَرَضَاتٍ﴾ حيث وقع في القرآن ٣- ﴿ذَاتِ﴾ في
 ﴿حَدَاتٍ ذَاتِ﴾ بالنمل. قال أبو شامة: وليس الكلام في ﴿بِهَجَةٍ﴾، فإن الوقف
 عليها بالهاء إجماع، لأنها رسمت كذلك، بل الكلام على ﴿ذَاتِ﴾ التي قبل
 ﴿بِهَجَةٍ﴾.

وقال القاضي: قَبِدَ ﴿ذَاتِ﴾ بـ ﴿بِهَجَةٍ﴾ احترازاً عن نحو: ﴿ذَاتِ يَنِيكُمْ﴾
 ﴿ذَاتِ الْيَمِينِ وَذَاتِ الشِّمَالِ﴾، فلا خلاف بين القراء في الوقف عليها بالتاء، وأما لفظ
 ﴿بِهَجَةٍ﴾ فهو مرسوم بالهاء في جميع المصاحف، والوقف عليه بالهاء لجميع القراء.

٤- ﴿وَلَاتِ﴾ في ص. قال أبو شامة: وقوله (رَضَى): أي الوقف بالهاء في هذه الأماكن
 مرضي. ووقف الباقيون على الكلمات المذكورة بالتاء تبعاً للرسم. وقال صاحب اللآلي:
 (الكسائي) على قاعدته، و(ابن كثير وأبو عمرو) مخالفين للقاعدة.

..... هَيَّاتَ هَادِيَهُ رُقْلًا

وقف مدلول (هَادِيَهُ رُقْلًا) وهما (البيزي والكسائي) على كلمة ﴿هَيَّاتَ﴾ في موضعها
 بالمؤمنين بالهاء، ووقف غيرهما بالتاء. وقال صاحب اللآلي: (قنبل وأبو عمرو)
 مخالفين لقاعدتهما. وقال أبو شامة: الترفيل هو التعظيم، وإنما قال (هَادِيَهُ رُقْلًا):
 لانضمام (البيزي) إلى (الكسائي) في ذلك. وقال شعله: أي عظم الذي يهدي إلى ذلك، لأن
 (البيزي) لمّا وافق (الكسائي) كأنه عظمه.

وَقَفَّ يَا أَبَهْ كُنُوزًا دَنَا

أَمَرَ بِالْوَقْفِ عَلَى كَلِمَةِ ﴿يَتَابَتِ﴾ بِالْهَاءِ حَيْثُ وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَالتَّقْدِيرُ (وَقِفْ يَا أَبْنَاهُ) بِالْهَاءِ لِلدَّلُولِ (كُفُّوا ذِكْرًا) وَهُمَا (ابْنُ عَامِرٍ وَابْنُ كَثِيرٍ) نَحْوُ: ﴿يَتَابَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾ مَرِيَمَ، ﴿يَتَابَتِ أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ الصَّافَاتِ. قَالَ الْقَاضِي: وَيُؤْخَذُ الْوَقْفُ عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ بِالْهَاءِ لـ (ابْنِ عَامِرٍ وَابْنِ كَثِيرٍ) مِنَ الْعَطْفِ عَلَى مَا قَبْلَهَا، أَوْ مِنْ تَلْفِظِهِ بِالْهَاءِ. وَوَقَفَ الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ. وَقَالَ صَاحِبُ اللَّالِيِّ: (ابْنُ كَثِيرٍ) عَلَى قَاعِدَتِهِ، وَ(أَبُو عَمْرٍو) مُخَالَفٌ لِقَاعِدَتِهِ، وَ(ابْنُ عَامِرٍ) مُخَالَفٌ لِقَاعِدَتِهِ حَيْثُ وَقَفَ بِالْهَاءِ. قَالَ أَبُو شَامَةَ: وَقَوْلُهُ (كُفُّوا): أَيْ (كُفُّوا) فِي إِقَامَةِ الْحُجَّةِ.

وَقَالَ صَاحِبُ اللَّالِيِّ: قَفْ فِي إِقَامَةِ الْحُجَّةِ لِمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ، دَانِيًا مِنْهُ بِاللُّطْفِ بِهِ، وَالْإِفْهَامَ لَهُ.
..... وَكَانَ الْـ _____ وَوُقُوفُ بَنُونَ وَهُوَ بِالْيَاءِ حُصْلًا

وَقَالَ أَبُو شَامَةَ: الْوَائِي فِي قَوْلِ النَّازِمِ: ﴿وَكَانَ﴾ لِلْعَطْفِ، لِيَشْمَلَ الْمَقْرُونُ بِالْوَائِي وَالْفَاءِ. قَالَ

الْقَاضِي: أَخْبَرَ أَنَّ كَلِمَةَ ﴿وَكَانَ﴾ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ الْوَقْفَ عَلَيْهَا بِالنُّونِ لِكُلِّ الْقُرَّاءِ، اتِّبَاعًا

لِلرَّسْمِ مَا عَدَا (أَبَا عَمْرٍو) فَيَقِفُ عَلَيْهَا بِالْيَاءِ - تَنْبِيهًُا عَلَى الْأَصْلِ - سِوَاءِ قَرْنَتْ بِالْوَائِي نَحْوُ: ﴿وَكَانَ مِنْ نَبِيِّ﴾ أَمْ بِالْفَاءِ نَحْوُ: ﴿فَكَانَ مِنْ قَرِيْبَةٍ﴾. وَوَجْهُ قِرَاءَةِ (أَبِي عَمْرٍو): أَنَّ أَصْلَ الْكَلِمَةِ (أَيُّ) بِالتَّنْوِينِ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهَا كَافُ التَّشْبِيهِ، فَهِيَ بِمَجْرُورَةٍ مَنْوُتَةٌ، مِثْلُ: كَعْلِيٌّ، فَوْقَ (أَبُو عَمْرٍو) عَلَى (أَيُّ) بِحَذْفِ التَّنْوِينِ، لِأَنَّ التَّنْوِينَ يَحْذَفُ وَقَفًا، وَإِنَّمَا كُتِبَتْ فِي الْمَصْحَفِ نُونًا عَلَى لَفْظِ الْوَصْلِ.

وَمَا لِي لَدَى الْفُرْقَانِ وَالْكَهْفِ وَالنِّسَاءِ وَسَأَلَ عَلَى مَا حَجَّ وَالْخُلْفُ رُتْلًا

١- قَوْلُهُ: ﴿مَا لِي هَذَا الرَّسُولِ﴾ بِالْفُرْقَانِ ٢- وَقَوْلُهُ: ﴿مَا لِي هَذَا أَلْبَكْتَبِ﴾ بِالْكَهْفِ.

٣- وَقَوْلُهُ: ﴿فَمَا لِي هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ بِالنِّسَاءِ ٤- وَقَوْلُهُ: ﴿فَمَا لِي الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فِي سَأَلٍ - أَيْ

سُورَةِ الْمَعَارِجِ - لِأَنَّهَا بَدَأَتْ بِـ ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾ وَقَفَ مَدْلُولُ (حَجَّ) وَهُوَ (أَبُو عَمْرٍو)

عَلَى ﴿مَا﴾ فِي الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ. قَالَ أَبُو شَامَةَ: وَكُتِبَتْ لَامُ الْجَرِّ مَفْصُولَةً مِنَ الْكَلِمَةِ تَنْبِيهًُا عَلَى انْفِصَالِهَا مِنْ مَجْرُورِهَا فِي الْمَعْنَى، وَقَوْلُهُ (حَجَّ): أَيْ غَلَبَ فِي الْحُجَّةِ، لِأَنَّ الْكَلِمَةَ مُسْتَقْلَةً فَوْقَ عَلَيْهَا وَلَمْ يَقِفْ عَلَى اللَّامِ الْخَافِضَةِ، لِأَنَّهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ. وَاخْتَلَفَ

عن مدلول (وَقْلًا) وهو (الكسائي)، فَرُوي عنه الوقف على: ﴿مَا﴾، وَرُوي عنه الوقف على (اللام) اتباعاً للرسم، ووقف باقي القراء على (اللام) اتباعاً للرسم. قال أبو شامة: وقوله (وَقْلًا): أي يُنن، ومنه ترتيل القراءة وهو الترتيل فيها والتبيين، أي نُقِل الخلاف عن (الكسائي) في الكتب المشهورة. وقال صاحب اللآلئ: يقبل على مهل وتؤده، يشير إلى الثبوت فيه. وقال أبو شامة: ولفظه بقوله: و ﴿مَا لَ﴾ تنبيهاً على أن الرسم كذلك، فمنه نأخذ أن وقف المسكوت عنه من القراء على اللام.

فائدة: وقد كتبت ﴿مَا لَ﴾ في هذه المواضع بفصل اللام عما بعدها، وصَوَّب في النشر جواز الوقف على كل من: ﴿مَا﴾ واللام في هذه المواضع لجميع القراء، والوقف على ﴿مَا﴾ أو اللام إنما هو وقف اختياري - بالباء الموحدة - أو اضطراري، وليس وفقاً اختيارياً يصح البدء باللام أو بما بعدها، فإذا وقف على ﴿مَا﴾ أو على اللام اختصاراً، أو اضطراراً، وجب عليه أن يرجع ويتدبى بقوله تعالى: ﴿مَا لَ هَذَا الرَّسُولِ﴾ الفرقان، أو ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في المعارج. قال صاحب إتحاف البرية:

وَمَا لَ وَأَيَّا أَوْ بِمَا فِيهِمَا فَقِفْ لِكُلِّ عَلَى التَّحْقِيقِ فِي وَقْفِ الْإِبْتِلَاءِ وَقَالَ الطَّبَاخُ:

وَقِفْ عَلَى مَا أَوْ عَلَى اللَّامِ لِكُلِّ فِي مَا لَ كَالْفَرْقَانِ سَالِ الْكَهْفِ قُلْ

ولكن قال ابن القاصح: فمن وقف على ﴿مَا﴾ ابتداءً باللام متصلة بما بعدها، وَمَنْ وقف على اللام ابتداءً بما بعدها من الأسماء، وكذلك قرأتُ - والكلام لابن القاصح - من طريق المبهج والتذكرة، ونص عليه صاحب المبهج في كتاب الاختيار، وابن غلبون في التذكرة، والصفراوي في كتاب الإعلان، ولم يذكر الناظم الابتداء تبعاً للتيسير.

وَيَتَأَيَّهَا فَوْقَ الدُّخَانِ وَأَيَّهَا لَدَى الثُّورِ وَالرَّحْمَنِ رَافِقْنَ حُمَلًا

١- ﴿وَقَالُوا يَتَّيَّهَ السَّاجِرُ﴾ بالزخرف، لأنها فوق الدخان. ٢- ﴿وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ

جَمِيعًا إِنَّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ بالنور. ٣- ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّهَ الثَّقَلَانِ﴾

بالرحمن.

قال أبو شامة ﴿آيَةٌ﴾ جاءت في سورة الزخرف بياء النداء، وهي قوله: ﴿وَقَالُوا يَتَّيْبُهُ السَّاحِرُ﴾ وفي سورتي النور والرحمن بغير حرف النداء فلهذا أعاد لفظ: ﴿آيَةٌ﴾. وقال الشاطبي في العقيلة:

وَآيَةُ الْمُؤْمِنُونَ آيَةُ الْإِسْلَامِ ن آيَةُ السَّاحِرِ احْضُرْ كَالْنَدَى سَحَرَا
وقف مدلول (رَافَقْنِ حُمَلًا) وهما (الكسائي وأبو عمرو) على لفظ ﴿آيَةٌ﴾ بالألف، هكذا ﴿آيَتُهَا﴾، وعُلِمَ أنهما يقفان بالألف من اللفظ في البيت. وكيفية قراءة قول (الكسائي وأبي عمرو) في الوصل حذف الألف. قال أبو شامة: ومعنى (رَافَقْنِ حُمَلًا): أي رافقن حاملين لهن من القراءة النقلة، يشير إلى أن القراءة نقل فالاعتماد عليه، وإن كان أصل الكلمة شاهداً لها. وقال صاحب اللآلئ: يعني أن هذه الكلمات على ما لفظ به فيهن من إثبات الألف صاحبتين ناقليتين لهن، وفيه تنبيه على أن (الكسائي وأبا عمرو) إنما اعتمدا في وقفهما بالألف على الرواية عن أئمتهم الناقليين لذلك، والعربية بعد ذلك شاهد له. وقال القاضي: (حُمَلًا): بضم الحاء وفتح الميم مشددة، جمع حامل، كزكع: جمع راکع، يعني أن هذه الكلمات (رَافَقْنِ) مَنْ حملوا قراءاتها ونقلوها لغيرهم.

وَفِي الْهَاءِ عَلَى الْإِثْبَاعِ ضَمُّ ابْنِ عَامِرٍ لَدَى الْوَصْلِ وَالْمَرْسُومِ فِيهِنَّ أَخْيَلًا
قال القاضي: قرأ (ابن عامر) بضم الهاء وصلاً في المواضع الثلاثة اتباعاً لضم الياء قبلها، فإذا وقف أسكن الهاء، وقرأ الباقيون بفتح الهاء وصلاً، لأن ضد الضم الفتح في مصطلحات الشاطبي. وقال أبو شامة: ويعلم من قوله:

وَفِي الْهَاءِ عَلَى الْإِثْبَاعِ ضَمُّ ابْنِ عَامِرٍ لَدَى الْوَصْلِ وَالْمَرْسُومِ فِيهِنَّ أَخْيَلًا
يعني أن (ابن عامر) ضم الهاء في الوصل في هذه المواضع الثلاثة، وهي لغة عربية حكاهما الكسائي والقراء. قال القراء: هي لغة بني أسد، يقولون: آيه الرجل أقبل. وقول الناظم (عَلَى الْإِثْبَاعِ): بيان لما أخذ هذه اللغة وحركتها، وهي أنهم ضموا الهاء اتباعاً لضم الياء قبلها، والوجه فتح الهاء وهي قراءة الجماعة، لأنها (ها) التي للتنبيه، حذفت ألفها للساكن الذي بعدها، ويعلم من قوله أن (ابن عامر) ضم الهاء على الإثباع، أنه رسم بغير ألف، وأن مَنْ عدا (الكسائي وأبا عمرو) وقفوا على الهاء، لأن الألف لا يمكن ضم ما قبلها، وكان هذا من باب الإثبات والحذف، فكانه قال: أثبت الألف في الوقف (أبو عمرو والكسائي)، فالباقيون على حذفها وقفاً، وزاد (ابن عامر) فضم الهاء في الوصل اتباعاً، والإثباع في اللغة

وجه مقصود في مواضع كثيرة، قال الشيخ - يريد السخاوي - وأجاز صاحب القصيدة (ضم ابن عامر) بالرفع على الابتداء، و (ضم ابن عامر) على أنه فعل وفاعل، ورسمت ﴿يَتَأَيَّهَا﴾ في جميع القرآن بالألف آخرها إلا في هذه المواضع الثلاثة، وكأنهم أشاروا بذلك إلى جواز كتابتها على هذا الوجه، إما اجتزاء بالفتحة عن الألف على قراءة الجماعة، وإما على اللغة الأخرى التي قرأ عليها (ابن عامر)، واكتفى بذلك في هذه الثلاثة دون باقي المواضع، لأنها جمعت الأنواع الثلاثة وهي نداء المفرد والمثنى والمجموع، فالمفرد: ﴿وَقَالُوا يَتَأَيَّهَ السَّاحِرُ﴾ بالزخرف. والمثنى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ بالرحمن. والمجموع: ﴿أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾ بالنور. ثم قال الشيخ - يريد السخاوي -: والمرسوم استقر (فيهن) (أخيلًا): أي مشبهًا ذلك، والأخيل الحبرة اليمانية، شبه الرسم بها. قال أبو شامة: وتبع الشارحون الشيخ - يريد السخاوي - في هذا المعنى واللفظ، وهو مشكل لفظاً ومعنى، فإن الأخيل طائر، والرجل المتكبر، وما رأيت أحداً من أهل اللغة ذكر أنه الحبرة، وقد كشفت الكتب المشهورة في ذلك فلم أجده، ثم لا طائل للمعنى المفهوم من هذا اللفظ على تقدير صحته، وقد طال فكري في معنى صحيح أحمل اللفظ عليه، فوقع لي أن قوله: (أخيلًا): فعل ماضٍ، هو خبر، (وَالْمُرْسُومُ): بمعنى الرسم، مصدر على وزن مفعول، كالمجلود والمفتون، أي والرسم أخيل فيهن ذلك، من قولهم: أخانت السماء، وأخيلت، إذا كانت ترجى المطر، حكاه الجوهري وابن سيده، فاستعاره الناظم هنا، أي أن الرسم أخيل ضم الهاء الذي قرأ به (ابن عامر) في هذه المواضع الثلاثة، لأنها لما رسمت على هذه الصورة بلا ألف، أوقع ذلك في ذهن من رآه ظناً أنه رسم على لغة بني أسد المذكورة، قال الجوهري: وقد أخلت السحابة وأخيلتها إذا رأيتها مخيلة للمطر، ثم إني رأيت بعد ما وقع لي هذا المعنى الصحيح في شرح هذا اللفظ نسخة صحيحة من القصيدة في هذا الموضع، منها حاشية منقولة من حواشي نسخة الشيخ أبي عبد الله القرطبي - رحمه الله عليه - يقال: سحاب مخيل: أي حقيق بالمطر، ورأيت هذا أيضاً في نسخة أخرى مقروءة على المصنّف، ولا شك أن ما كان فيها من الحواشي هو من كلامه، وزاد: فكان الرسم حقيق بضم الهاء إذا جاء بغير ألف، ورأيت في حاشية نسخة أخرى قرئت على الناظم غير مرة وهو من قولهم: أخال السحاب وأخيل إذا كان حقيقاً بالمطر، ولما رسمت هذه المواضع بغير ألف إجماعاً كان فيه حجة لـ (ابن عامر)، فدل ذلك على أنه مراد الناظم، وأن أبا عبد الله وغيره سمعوه منه. وقال الجعبري بعد أن ذكر تعريف

السخاوي: والأخيل الحبرة اليمانية، شبه الرسم بها. وهو ثقة، وعدم سماعنا لا يدل على عدمه، لكن نقل عن إملاء الناظم: سحاب مخيل: حقيق بالمطر.

وقال القاضي: وقوله (وَالْمَرْسُومُ فِيهِنَّ أَخْيَلًا): أي أظهر، يعني أن مرسوم المصاحف أظهر رسم هذه الكلمات بحذف الألف ورسم غيرها بإثباتها، فيكون الوقف على غير هذه المواضع بإثبات الألف بإجماع القراء. وقال صاحب اللآلئ: وليس ذكره لذلك مما يتعلق ببيان الوقف على المرسوم، غير أنه لما ذكر حكم هذه الكلمة في الوقف ألحق بذلك حكمهن في الوصل جمعاً بين الإفادتين.

وَقِفْ وَيَكَاكُ وَيَكَاكُ بِرَسْمِهِ وَبِالْيَاءِ قِفْ رِفْقًا وَبِالْكَافِ خُلَا

قال القاضي: أمر الناظم بالوقف على الهاء في: ﴿وَيَكَاكُ﴾، وعلى النون في: ﴿وَيَكَاكُ﴾ وهما بسورة القصص في قوله تعالى: ﴿وَيَكَاكُ اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّقَفَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَرَقْدِرٌ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَّا وَيَكَاكُ لَا يَقْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ كما هو مرسوم في المصاحف لجميع القراء ماعدا مدلول (رفقاً، خللاً) وهما (الكسائي وأبا عمرو)، فإن (الكسائي) يقف على الياء. لقول الشاطبي:

وَبِالْيَاءِ قِفْ رِفْقًا.....

وإن (أبا عمرو) يقف على الكاف. لقول الشاطبي:

وَبِالْكَافِ خُلَا.....

والصحيح الوقف على الكلمة بأسرها والبدء بقوله: ﴿وَيَكَاكُ اللَّهُ﴾ وبإثباته لا اتباعاً للرسم وعملاً بالقياس. قال الضباع: ولا يجوز الابتداء بالكاف إذا وقفت على الياء، ولا بـ (أن) إذا وقفت على الكاف. وقال صاحب النفحات الإلهية: أمر أن يوقف على الهاء في الأول، وعلى النون في الثاني وذلك لجميع أئمة القراء، ثم أمر أن يوقف على (الياء) فيهما للمشار إليه براء (رفقاً) وهو (الكسائي)، وأن يوقف على الكاف فيهما للمشار إليه بجاء (خللاً)، وهو (أبو عمرو) ويؤيد هذا الأخير صاحب إتحاف البرية بقوله:

وَقِفْ وَيَكَاكُ وَيَكَاكُ بِرَسْمِهِ لِكُلِّ وَبِالْيَاءِ رَضٍ وَبِالْكَافِ خُلَا

والخلاصة: أن (أبا عمرو والكسائي)، هما على المذهب الأول الفصل فقط، ولهما على المذهب الثاني: الفصل والوصل، وللجماعة الباقيين الوصل على كلا المذهبين. ولكن قال ابن القاصح: إن (أبا عمرو) يقف (ويك) ويتدنى: ﴿أَنَّ اللَّهَ﴾، وأن

(الكسائي) يقف على قوله (وي)، ويتدئ بقوله: ﴿كَانَ اللَّهُ﴾ ﴿كَانَهُ﴾، وأن الباقيـن يقفون على ﴿وَيَكَانَهُ﴾ ﴿وَيَكَانَتْ﴾، ويتدئون الكلمة بكماها، ولم يذكر الناظم الابتداء، ونص عليه الصفرأوي، وابن غلبون، وسبط أبي منصور في تصانيفهم نحو ما ذكرته. وقال أبو شامة: وقوله (رفقاً) أي ارفق في تقدير وجه ذلك وفهم معناه، و(حُلاًّ) من التحليل، أي جَوَزَ الوقف على الكاف ردّاً على مَنْ أنكر ذلك. وقوله (برسمه): أي على رسمه، فأفاد قوله هذا أن الرسم على هذه الصورة فلا تقتصر على بعض هذا اللفظ في الكلمتين. وقال صاحب اللآلئ: وقف بالكاف في حال كونك ذا رفق بعدم الطعن على مَنْ وقف بالكاف، و(حُلاًّ) بالوقف بالكاف، أي أجزى.

وَأَيَّامًا شَفَا وَسِوَاهُمَا بِمَ.....
 يبين الناظم أن الوقف على ﴿أَيَّامًا﴾ من ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا﴾ بالإسراء. لمدلول (شفا) وهما (حمزة والكسائي) مع إبدال التنوين ألفاً. قال أبو شامة: لأنها كلمة مستقلة مفصولة من: ﴿مَ﴾ ﴿خطأً﴾، وقوله (شفاً) أي الوقف على ﴿أَيَّامًا﴾ (شفاً) لظهور دليـله بالفصل في الخط. وقال ابن القاصح: ولم يذكر الناظم الابتداء تبعاً للتيسير. والمراد بقول الشاطبي (وسِوَاهُمَا بِمَ): أي أن الباقيـن من القراء وقفوا على: ﴿مَ﴾، فالباء في قوله (بِمَ) بمعنى: ﴿عَلَى﴾، وهذا مفاد النظم. قال الضباع: وهذا معتمد الناظم تبعاً للداني. وقال ابن الجزري في النشر: والأرجح والأقرب للصواب جواز الوقف على كل من: ﴿أَيَّامًا﴾ و﴿مَ﴾ لجميع القراء اتباعاً للرسم لكونهما كلمتين انفصلتا رسماً. أقول: ولا يجوز البدء بـ ﴿مَ﴾ ولا بـ ﴿تَدْعُوا﴾، بل يتعيّن بـ ﴿أَيَّامًا﴾ لجميع القراء.

.....
 وَبَوَادِي التَّمَلِّ بِأَيَّامًا مَسْأَلًا

﴿وَادِ التَّمَلِّ﴾: قرأ مدلول (مسألاً) وهما (أبو الحارث الليث) و(دوري الكسائي) بالوقف على الياء (وَادِي)، لأنها الأصل، وعند الوصل تحذف الياء لالتقاء الساكنين، والباقيون يحذفها على الرسم ﴿وَادِ التَّمَلِّ﴾.

(استدراك أبي شامة): ركان ينبغي أن يذكر هذا - أي ﴿وَإِذَا نَمَلٌ﴾ - في سورتها كما ذكر ﴿هَازٍ﴾ ﴿وَالٍ﴾ ﴿وَاقٍ﴾ ﴿بَاقٍ﴾ في سورة الرعد، وذكر ﴿يُنَادٍ﴾ ﴿الْمُنَادٍ﴾

في سورة ق، فالجميع اختلفوا في إثبات يائه في الوقف، واتفقوا على حذفها في الوصل، ولهذا لم يذكرها في باب الزوائد على ما سيأتي شرحه.

وَفِيْمَةٍ وَمِمَّةٍ قَفٍّ وَعَمَّةٍ لِمَةٍ بِمَةٍ بِخَلْفٍ عَنِ الْبَزِيِّ وَادْفَعْ مُجَهَّلًا

قال القاضي: أمر الناظم بالوقف بهاء السكت كما لفظ بها لـ (البزي) بخلف عنه، وذلك على:

- ١- ﴿فِيْمٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿فِيْمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾ النازعات، ﴿فِيْمٍ كُنْتُمْ﴾ النساء.
- ٢- وعلى ﴿مِمَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ الطارق.
- ٣- وعلى ﴿عَمَّ﴾ في: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ النبأ. ٤- وعلى ﴿لَمْ﴾ في نحو: ﴿لَمْ أَذِنَتْ لَهُمْ﴾ التوبة ﴿لَمْ يَقُولُوا﴾ الصف. ٥- وعلى ﴿يِمَّ﴾ في: ﴿يِمَّ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ النمل. قال أبو شامة: انفرد (البزي) في رواية عنه بزيادة هذه الهاء في الوقف على (ما) الاستفهامية الداخلة عليها حرف الجرّ وهي هاء السكت، وقراءة الباقيين بحذف الهاء على الرسم، وهو الوجه الثاني لـ (البزي)، وهو من زيادات القصيد. قال الضباع: هذا الخلاف ذكره الناظم عن (البزي) في هذه المسألة تبع فيه الداني في غير التيسير، ليجمع بين المذكور في التيسير، والذي ينبغي أن يقرأ به منه، فإن الداني قرأ بوجه حذف الهاء على عبد العزيز الذي هو طريق التيسير، وذكر فيه ما قرأ به على غيره. قال أبو شامة: وقوله (وَادْفَعْ مُجَهَّلًا): أراد أن مَنْ جَهَّلَ قارئ هذه القراءة فهو كالصائل الظالم، فادفعه، وحجّ مَنْ يردعه ويزجره عن تجهيله له، أو ادفع مَنْ رَدَّ هذه القراءة مجَهَّلًا له بقلة معرفته. وقال شعله: أشار بقوله (وَادْفَعْ مُجَهَّلًا): إلى رَدِّ مَنْ ينكر الوقف بالهاء لمخالفة الرسم، لأن الرسم بترك الهاء كان على نية الوصل لا الوقف. وقال صاحب اللآلئ: وادفع بالحجة وصحة الرواية مجَهَّلًا مَنْ جهَّلَكَ. وقال القاضي: ادفع مَنْ جَهَّلَ قارئ هذه القراءة بما يردّه ويردعه عن التجهيل، أي ادفع مَنْ رَدَّ هذه القراءة حال كونك مجَهَّلًا له، أي رامياً له بالجهل وقلة المعرفة.

أسئلة حول باب: (الوقف على مرسوم الخط)

س: ما المراد بقول الشاطبي (مرسوم الخط)؟

س: ما حكم الوقف على الكلمات التالية للقراء السبعة:

﴿رَحِمَتْ﴾ في قوله: ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنْ الْمُحْسِنِينَ﴾ في الأعراف،

﴿أَلَلْتُ﴾ في النجم. ﴿مَرْضَاتٍ﴾ حيث وقعت ﴿حَدَّيْكَ ذَاتُكَ﴾ بالنمل.

﴿وَلَاتٍ﴾ في ص. ﴿هَبَاتٍ﴾ في موضعها بالمؤمنين ﴿يَنَابِتٍ﴾

﴿وَكَايْنٍ﴾ ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ بالفرقان. ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾

بالكهف.

﴿قَالَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ بالنساء. ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في سأل -

﴿وَقَالُوا يَتَّيِهُ السَّاحِرُ﴾ بالزخرف، ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ بالنور. -

﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ بالرحمن. ﴿وَيَكَايْنِ﴾ ﴿وَيَكَايْنُهُ﴾، القصص

﴿أَيُّ مَا تَدْعُونَ﴾ بالإسراء. ﴿وَادِ النَّعْمِ﴾

﴿فِيمَ﴾ ﴿يَمَ﴾ ﴿عَمَ﴾ ﴿لِمَ﴾ ﴿يَمَ﴾

(باب مذاهب القراء السبعة في ياءات الإضافة)

وَلَيْسَتْ بِإِلَامِ الْفِعْلِ يَاءٌ إِضَافَةٌ وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ الْأَصُولِ فَتَشْكِلَا

وَلَكِنَّهَا كَالْهَاءِ وَالْكَافِ كُلُّ مَا تَلِيهِ يُرَى لِلْهَاءِ وَالْكَافِ مَدْخَلًا

وَفِي مَائَتِي يَاءٍ وَعَشْرٌ مُنِيفَةٌ وَلِثْنَتَيْنِ خَلْفُ الْقَوْمِ أَحْكِيهِ مُجْمَلًا

فَتَسْعُونَ مَعَ هَمَزٍ بِفَتْحٍ وَتَسْعُهَا سَمًا فَتَحُهَا إِلَّا مَوَاضِعَ هُمَلًا

فَأَرْنِي وَنَفْتِيَّ أَتْبِعْنِي سُكُونُهَا لِكُلِّ وَتَرَحَّمْنِي أَكُنْ وَلَقَدْ جَلَا

ذُرُونِي وَادْعُونِي اذْكُرُونِي فَتَحُهَا دَوَاءً.....

..... وَأَوْزَعْنِي مَعَ جَادَ هُطَلًا.....

..... لِيَلُوفِي مَعَهُ سَيْلِي لِـ نَافِعٍ.....

..... وَعَنْهُ وَلِلْبَصْرِ ثَمَانٍ تُنْخَلَا.....

يُوسُفَ إِنِّي الْأَوَّلَانِ وَلِي بِهَا وَضِيفِي وَيَتَرَلِي وَدُونِي تَمْ ثَلَا

وَيَبَاءَانِ فِي أَجْعَلَنِي.....

..... وَأَرْبَعٌ إِذْ حَمَتِ هَذَاهَا وَلَكِنِّي بِهَا اثْنَانِ وَكَلَا

وَتَحْتِي وَقُلْ فِي هُودٍ إِنِّي أَرَاكُمْ

..... وَقُلْ فَطَرَنَ فِي هُودَ هَادِيهِ أَوْصَلَا.....

وَيَحْزُنُنِي حِسْرَتُهُمْ تَعْدَانِي حَشَرَتِي أَغْمَى تَأْمُرُونِي وَصَلَاً

أَرْهَطِي سَمَا مَوْلَى.....

وَمَالِي سَمَا لَوِي.....

لَعَلِّي سَمَا كَفَرُوا.....

مَعِيَ تَفَرُّ الْعُلَى.....

عَمَاد.....

وَنَحْتِ التَّمْلِ عِنْدِي حُسْنُهُ إِلَى ذُرِّهِ بِالْخُلْفِ وَأَفَقَ مُوَهَلَاً

وِثْنَانٍ مَعَ خَمْسِينَ مَعَ كَسْرِ هَمْزَةٍ بَفَتْحِ أُولِي حُكْمٍ سِوَى مَا تَعَزَّلَاً

بَنَاقٍ وَأَنْصَارِي عِبَادِي وَلَعَنَتِي وَمَا بَعْدَهُ إِنْ شَاءَ بِالْفَتْحِ أَهْمَلَاً

وَفِي إِنْخَوَفَتْ وَرَشْ.....

يَدِي عَنْ أُولِي حِمَى.....

وَفِي رُسُلِي أَصْلٌ كَمَا وَفِي الْمُلَاً

وَأُمِّي وَأَجْرِي سَكْنَا دِينَ صُحْبَةٍ

دُعَايَ وَءَابَايَ لِكُفِّ تَجْمَلَا

وَحَزَنِي وَتَوَفِّي ظِلَالٌ.....

يُصَدِّقُنِي الظِّرْنِي وَلَتَرْتَبِي إِلَى

وَكُلُّهُم

وَذُرِّيَّتِي يَدْعُونِي وَخِطَابُهُ

وَعَشْرٌ يَلِيهَا الْهَمْزُ بِالضَّمِّ مُشْكَلًا

فَعَنْ نَافِعٍ فَاتَحَ.....

بِعَهْدِي وَءَاثُونِي لَتَفْتَحَ مَقْفَلَا

وَأَسْكِنَ لِكُلِّهِم

فَإِسْكَانَهَا فَاشٍ.....

وَفِي اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ أَرْبَعُ عَشْرَةٍ

وَعَهْدِي فِي غُلَى.....

وَقُلْ لِعِبَادِي كَانَ شَرْعًا.....

حَمِي شَاعَ.....

وَفِي النَّدَا

آيَاتِي كَمَا فَاحَ مَزَلَا.....

وَرَبِّي الَّذِي آتَانِ آيَاتِي الْحَلَى

فَخَمَسَ عِبَادِي اعْلُذْ وَعَهْدِي أَرَادَنِي

مَعَ الْأَنْبِيَاءِ رَبِّي فِي الْأَعْرَافِ كَمَلَا

وَأَهْلَكَنِي مِنْهَا وَفِي صَادَ مَسْنِي

وَسَبَّعَ بِهِمْزِ الْوَصْلِ فَرْدًا وَفَتَحَهُمْ

أَخِي مَعَ إِيَّيَ حَقُّهُ

لَيْتَنِي حَالًا

وَكُنْفَسِي سَمًا ذِكْرِي سَمًا

قَوْمِي الرُّضَا

حَمِيدُهُ هُدَى

بَعْدِي سَمًا صَفْوُهُ وَلَا

وَمَعَ غَيْرِ هَمْزٍ فِي ثَلَاثِينَ خُلْفُهُمْ وَمَحْيَايَ جِيءَ بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحُ خُوْلًا

وَعَمَّ عَلَى وَجْهِي

وَبَيْتِي بُسُوحَ عَنْ

لَوَى

وَسِوَاهُ عُدَّ أَصْلًا لِيُخْفَلَ

وَمَعَ شُرَكَاءِي مِنْ وَرَائِي دَوَّوْا

وَلِي دِينٍ عَنْ هَادٍ بِخُلْفٍ لَهُ الْحَلَى

مَمَاتِي أَتَى

..... أَزْضَى صِرَاطِي ابْنُ عَامِرٍ

..... وَفِي التَّمَلِّ مَالِي دُمَ لِمَنْ رَاقَ نَوْفَلًا

..... ثَمَّانٍ غُلًّا وَلِي نَجَّةٌ مَا كَانَ لِي اثْنَيْنِ مَعَ مَعِي

..... وَالظُّلَّةُ الثَّانِ عَنْ جِلَا

..... وَمَعَ تُوْمُنُوآلِي يُؤْمِنُوآلِي جَا

..... عِبَادِي صِفَ وَ الْحَذَفُ عَنْ شَاكِرٍ دَلَا

..... وَيَا

..... وَفُتِحَ وَلِي فِيهَا لَوْرُشٍ وَحَفْصِهِمْ

..... وَمَا لِي فِي يَاسِينَ سَكْنٌ فَتَكْمَلَا

البيان والتفصيل والإيضاح ل (ياءات الإضافة)

قال الجعبري: ياءات الزوائد هي تنمة الباب السابق، وقدم ياء الإضافة عليها لقوتها بالثبوت.

وقال صاحب اللآلئ: لما ذكر قواعد ياء الإضافة في هذا الباب ولم يعينها ياء ياء، وكانت قد تلبس على المبتدئ بالياء الأصلية، قدم الكلام فيما يعرف به منها ويزول اللبس بعرفته عنها فقال:

وَلَيْسَتْ بِلَامِ الْفِعْلِ يَاءُ إِضَافَةٍ وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ الْأَصُولِ فَتَشْكِلَا

قال أبو شامة: ياء الإضافة تكون آخر الكلمة، ولكن ليست من حروف تلك الكلمة، بل زائدة عليها، وشرح هذا الكلام أن تقول: الكلمة إن كانت مما يوزن ووقع في آخرها ياء فزنها بـ (الفاء والعين واللام)، فإن صادفت اللام مكان الياء، فتعلم أنها لام الفعل،

وإن كانت الكلمة مما لا يوزن، وذلك في الأسماء المبهمة نحو: ﴿الَّذِي﴾ ﴿الَّتِي﴾ ﴿الَّتِي﴾
 ﴿﴾، وفي الضمائر ﴿هِيَ﴾، فالياء فيها ليست ياء إضافة، لأنها من نفس أصول الكلمة
 وليست زائدة عليها، فاحترز بقوله:

وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ الْأُصُولِ فَتُشْكِلُ

..... من مثل ذلك، ولم يكتف بقوله:

وَلَيْسَتْ بِلَامِ الْفِعْلِ يَاءُ إِضَافَةٍ

لَمَّا ذكرت من الفرق بين الكلمات الموزونة وغيرها، وقوله:

وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ الْأُصُولِ فَتُشْكِلُ

يشمل الجميع، ولكن أراد التنبيه على مثل هذه الفوائد، وإذا تقرر أنها ليست من نفس
 الأصول لم تبق مشكلة، فلهذا قال:

وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ الْأُصُولِ فَتُشْكِلُ

(استدراك أبي شامة): وكان ينبغي أن يأتي بما يحترز به أيضاً عن ياء ضمير المؤنث في

نحو: ﴿وَهَرَيَ إِلَيْكَ﴾ ﴿فَكُلِّي وَأَشْرِي﴾ ﴿يَتَرَمَّيْ أَقْنِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَعِي مَعَ

الرَّكَعَاتِ﴾، وعن الياء في جميع السلامة نحو: ﴿حَاضِرِي﴾ ﴿عَابِرِي﴾ ﴿مُحَلِّي

الصَّيْدِ﴾ ﴿بِرَأْيِي﴾ ﴿وَالْمَقِيْمِي﴾ ﴿مُهِلِكِي الْقُرَى﴾، فهذا كله ليس من باب

ياءات الإضافة، وكان يكفي في تعريفها أن يقول: هي ياء المتكلم، أي ضميره المعبر عنه

به في موضع النصب والجر متصلاً. انتهى. وقال الضباع: ياء الإضافة: هي ياء المتكلم

المضاف إليها غالباً وإن كان بعضها مفعولاً. وقال القاضي: ياء الإضافة في اصطلاح القراء:

هي الياء الزائدة الدالة على المتكلم، وخرج بقولنا الزائدة، الياء الأصلية التي تكون في

مكان اللام من الكلمات التي توزن، سواء كانت اسماً نحو: ﴿الدَّاعِي﴾ ﴿الْمُهْتَدِيُّ

﴿الزَّانِي﴾ ﴿بِالتَّوَصِّي﴾، أم فعلاً ماضياً نحو: ﴿أَلْفِي﴾ ﴿وَأَوْحِي﴾، أم مضارعاً

نحو: ﴿يَأْتِي﴾ ﴿أَنْتَدِي﴾ ﴿أَدْرِي﴾ ﴿سَأْوِي﴾، وخرج أيضاً الياء التي تكون من

بنية الكلمة وأصولها وذلك في الأسماء المبهمة التي لا توزن نحو: ﴿الَّذِي﴾ ﴿الَّتِي﴾ ﴿الَّتِي﴾

﴿الَّتِي﴾، وياء ﴿هِيَ﴾، فالياء في الكلمات التي توزن يقال لها لام الفعل، ويصح أن يقال

لها ياء أصلية، وفي الكلمات التي لا توزن يقال لها ياء أصلية. وخرج بقولنا الدالة على

المتكلم، الياء في جمع المذكر السالم نحو: ﴿يَرَادِي﴾ ﴿عَابِرِي﴾ ﴿حَاضِرِي﴾
وَالْمُقِيمِي ﴿مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾ ﴿مُهْلِكِي الْقَرْيَةِ﴾، والياء في نحو: ﴿وَهَرَيَ إِلَيْكَ﴾
﴿فَكَلِّي وَأَشْرِي﴾ ﴿يَمْرُؤُ أَقْنِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَزْكِي﴾ لدلالاتها على المؤنثة
المخاطبة لا على المتكلم، وكان على الناظم أن يذكر هذا القيد ليخرج ما ذكرناه ونحوه،
وتتصل ياء الإضافة بالفعل والاسم والحرف، فتكون مع الفعل منصوبة المحل نحو: ﴿أَوْزَعِي﴾
﴿سَتَجِدْنِي﴾، ومع الاسم مجرورة المحل نحو: ﴿نَفْسِي﴾ ﴿ذِكْرِي﴾، ومع الحرف
منصوبة المحل نحو: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ ومجرورة نحو: ﴿وَلِي دِينَ﴾، وتسميتها ياء إضافة
باعتبار الغالب وهو دخولها على الأسماء، وإلا فليست الداخلة على الأفعال والحروف ياء
إضافة. ولزيادة البيان قال صاحب اللآلي: ياء الإضافة: عبارة عن ياء المتكلم، وتتصل
بالاسم والفعل والحرف نحو: ﴿سَبِيلِي﴾ يوسف. ﴿لِبَلْوَنِي﴾ النمل. ﴿إِنِّي﴾ البقرة،
فإذا اتصلت بالاسم كانت تسميتها ياء الإضافة حقيقة لصحة الإضافة في الاسم، وإذا
اتصلت بالفعل والحرف أبقى عليها ذلك الاسم توسعاً، فأخبر أن ياء الإضافة ليست لأمّا
بالفعل، ولا من نفس أصول الكلمة، والأمر كما ذكر، وذلك أن ياء الإضافة كلمة تتصل
بكلمة أخرى، فإذا قلت: ﴿سَبِيلِي﴾ فـ (سبيل) كلمة، والياء كلمة، وإذا قلت: ﴿لِبَلْوَنِي﴾
﴿لِبَلْوَنِي﴾ فـ (يلو) كلمة والياء كلمة، والتون بينهما نون الوقاية، وإذا قلت: ﴿إِنِّي﴾
فـ (إن) كلمة، والياء كلمة، وليست كالياء في نحو: ﴿أَلْقَيْ﴾ ﴿وَأَوْحَى﴾ ﴿أَدْرَيْتَ﴾
فإنها من نفس الكلمة وهي لام الفعل. قال أبو شامة: ثم عرفها بالعلامة فقال:
وَلَكِنَّهَا كَالْهَاءِ وَالْكَافِ كُلِّ مَا تَلِيهِ يُرَى لِلْهَاءِ وَالْكَافِ مَذْخَلًا
قال القاضي: وعلامة ياء الإضافة صحة إحلال (الكاف والهاء) محلها، تقول في: ﴿فَطَرَنِي﴾
﴿فَطَرَكَ، فطره. وفي: ﴿ضَيْفِي﴾ ضيفك، وضيفه، وفي: ﴿إِنِّي﴾ ﴿إِنَّكَ﴾ ﴿إِنَّهُ﴾،
وفي: ﴿وَلِي﴾ ﴿لَكَ﴾ ﴿لَهُ﴾،

وقال أبو شامة: أي كـ (هاء الضمير وكافه)، كل لفظ تليه ياء الإضافة، أي كل موضع
تدخل فيه، فإنه يصح دخول (الهاء والكاف) في مكانها، أو يقال: كل موضع تتصل به
ياء الإضافة يرى موضعاً لاتصال (الهاء والكاف) به مكان الياء، فيعرف الفرق بين ياء

الإضافة والياء الأصلية بصحة إحلال (الهاء والكاف) محل ياء الإضافة وعدم صحة إحلالها محل الياء الأصلية.

(استدراك أبي شامة): وههنا إشكال: وهو أن من المواضع ما لا يصح دخول الكاف فيه نحو: ﴿فَاذْكُرُونِي﴾ ﴿حَشَرْتَنِي﴾، فلا يبقى قوله (كُلُّ مَا) على عمومته، ولو قال: كُلُّ مَا تَلِيهِ يَرَى لِلْهَاءِ أَوْ الْكَافِ مَدْخُلًا.....

لزال هذا الإشكال بحرف (أو)، أي كل شيء يليه الياء يرى ذلك الشيء (مَدْخُلًا لِلْهَاءِ وَالْكَافِ)، أي موضع دخولهما. وقال الجعبري: فالواو كـ (أو) الإباحية. قال أبو شامة: وقوله (تَلِيهِ): يجوز أن يكون من ولي هذا هذا، أي تبعه وأتى بعده، أي كل موضع اتصل به ياء الإضافة يرى موضعاً لاتصالها والكاف به مكان الياء، ويجوز أن تكون (تَلِيهِ): من الولاية التي بمعنى الإمرة، أي كل موضع وليته الياء، أي حكمت عليه بجلولها فيه، فذلك الموضع يصح أن يكون (مَدْخُلًا) للضميرين (الهاء والكاف) ضميري الغائب والمخاطب فيحكما حكمها فيه، ووقع لي بيتان في تعريفها حداً وتمثيلاً باتصالها بالاسم والفعل والحرف، وتمثيل ما احتراز عنه مما تقدم ذكره فقلت:

هي الياء في آتِي عَلَى متكلم تدل وضيئي فَاذْكُرُونِي مثلاً
وليست كيائي وهِي أَوْحَى وَأَسْجُدِي وياء آتِي وَالْمُهْتَدِي حَاضِرِي انجلا
فالحد أن تقول: هي الياء التي تدل على المتكلم، وعند ذلك تتصل بالحروف الجارة والناصبه
نحو: ﴿وَلِي﴾ و﴿إِنِّي﴾، وبالأسماء نحو: ﴿ضَيِّقْ﴾ ﴿ذُوقْ﴾ ﴿تَحَيَّ﴾ ﴿عِنْدِي﴾
أَوْلَمْ، وبالأفعال الماضية والمضارعة، ومثال الأمر: ﴿فَاذْكُرُونِي﴾، والبيت الثاني فيه أمثلة
ما الياء فيه أصل لا عبارة عن متكلم.

وقال القاضي: وياء الإضافة على (ثلاثة) أقسام:

١- قسم اتفق القراء على إسكانه نحو: ﴿فَمَنْ يَتَعَنِّي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ إبراهيم. ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ الشعراء. ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ﴾ الشعراء. ﴿وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ الشعراء.

﴿يَعْبُدُونِي﴾ النور. ﴿إِنِّي جَاعِلٌ﴾ البقرة، ﴿لِي عَمَلٍ﴾ يونس.

٢- قسم اتفقوا على فتحه نحو: ﴿بَلِّغْنِي الْكِبَرُ﴾ آل عمران، ﴿نَعْبَتِي إِلَيْكَ﴾ البقرة.

﴿أَرْوِيَّ الدِّينَ﴾ سبأ. ٣- وقسم اختلفوا فيه بين (الفتح والإسكان)، وهو الذي عقد له الناظم هذا الباب. قال أبو شامة: ومنه ما وقع فيه قبل ياء الإضافة ألف نحو: ﴿هَذَا﴾ ﴿عَصَايَ﴾ ﴿قَالَ يَبْشُرِي﴾ - حيث قرأ (الكوفيون) ﴿قَالَ يَبْشُرِي﴾ بحذف الياء الأخيرة، أي بغير ياء إضافة، فتعين للباقيين القراءة بإثباتها مفتوحة بعد الألف في الوصل وساكنة في الوقف، وأحكام (الفتح والإمالة والتقليل) ستأتي في فرش حروف سورة يوسف - واختلف في: ﴿وَمَا كَانَ لِلَّهِ﴾ على ما سيأتي، وإن وقع قبلها ياء ساكنة أدغمت فيها وفتحت نحو: ﴿لَدَيَّ﴾ ﴿عَلَى﴾ ﴿إِلَى﴾ ﴿يَدَيَّ﴾، واختلف في: ﴿يَمْضِرْخَتَ﴾ ﴿يَبْنِي﴾ في الفتح والكسر، ومنهم من أسكن: ﴿يَبْنِي﴾ كما سيأتي.

قال صاحب اللآلئ: ورُتب هذا الباب أحسن ترتيب، حيث قسّم ياءات الإضافة فيه ستة أقسام:

القسم الأول: ما وقع منها قبل هز القطع المفتوح. القسم الثاني: ما وقع منها قبل هز القطع المكسور.

القسم الثالث: ما وقع منها قبل هز القطع المضموم. القسم الرابع: ما وقع منها قبل همز الوصل المصاحب لام التعريف. القسم الخامس: ما وقع منها قبل هز الوصل المنفرد عن لام التعريف. القسم السادس: ما وقع منها قبل غير الهمز من سائر الحروف، وقُدّم الكلام من هذه الأقسام على ما وقع قبل هز القطع المفتوح لكثرتة، وإذا ذكر الفتح في شيء من ياءات الإضافة لبعض القراء تعين للباقيين الإسكان، وإذا ذكر الإسكان في شيء منها لبعضهم تعين للباقيين الفتح، لأن ياء الإضافة إذا ثبتت لا تخلو من هاتين الحالتين إلا ما جاء من نحو: ﴿يَمْضِرْخَتَ﴾ على ما سيذكر في مكانه. ولزيادة البيان قال أبو شامة: وقد رتب الناظم ذكر الياءات المختلف فيه ترتيباً حسناً وهو ترتيب صاحب التيسير، وحاصل المختلف فيه منها ستة أنواع: فإن الياء لا تخلو إما أن يكون بعدها همزة أولاً، فالتّي بعدها همزة لا تخلو من أن تكون همزة قطع أو همزة وصل، فهمزة القطع لا تخلو من أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وإن كانت همزة وصل فلا تخلو من أن يكون معها لام التعريف أو لا، فهذه ستة أنواع، خمسة منها لِمَا بعده همز، وواحد مع غير همز، فابتدأ بذكر ما بعده همزة قطع على الترتيب المذكور، وبدأ بما بعده همزة مفتوحة لكثرة ذلك، ولأن الفاتحين له من القراء ثلاثة، عبّر عنهم بـ (سما)، وربما زادوا في بعض المواضع كما

سياًتي بيانه، ثم ذكر ما بعده همزة مكسورة، لأنه دون ذلك في العدة، وعلى فتحه من جملة مدلول (سها) اثنان، ثم ذكر ما بعده همزة مضمومة لقلته، وعلى فتحه واحد من مدلول (سها)، ثم ذكر ما بعده همزة وصل، وقدم ما معه لام التعريف لكثرتة، ثم ذكر النوع الآخر، ثم ذكر ما لا همز بعده وهو آخر الأنواع الستة.

(استدراك أبي شامة): واعلم أن الغالب على ياء الإضافة في القرآن، الإسكان، والخلاف في هذا الباب جميعه في (الفتح والإسكان)، وليس أحدهما ضدّاً للآخر، فكان الواجب عليه في اصطلاحه أن ينص في كل ما يذكره على القراءتين معاً، لكن كان يطول عليه، فاكتمى بدلالة النظم في جميع الباب على ذلك، فإنه تارة ينص على الفتح، وتارة على الإسكان، ففهم من ذلك الأمران.

(استدراك الجعبري): قال الجعبري: ولو قال:

فَتَسْعُونَ مَعَ هَمْزٍ بِفَتْحٍ وَتَسْعُهُا سَمًا حَرَكُوا إِلَّا مَوَاضِعَ هُمَلًا
لكان أوضح، أو: فتحريكها (سَمًا). قال الشاطبي:

وَفِي مِائَتِي يَاءٍ وَعَشْرٌ مُنِيفَةٍ وَتَتَيْنِ خُلْفُ الْقَوْمِ أَحْكِيهِ مُجْمَلًا

قال القاضي: يعني أن اختلاف القراء (السبعة) وقع في (مائتين وائتي عشرة ياء)، قال أبو شامة: (مُنِيفَةٍ) أي زائدة، يقال: أناف على كذا، أي أشرف عليه، وأنافت الدراهم على مائة، إذا زادت عليها، وناف الشيء في نفسه ينوف، أي طال وارتفع ذكره، أي جملة (ياءات الإضافة) هي العدة وهي: (مائتان واثننا عشرة ياء)، وعددها صاحب التيسير

(مائتين وأربع عشرة ياء)، فزاد تنتين وهما: ﴿عَاتِمَنِ اللَّه﴾ في سورة النمل، وقوله في

الزمر: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ (١٧) الَّذِينَ﴾، وذكرهما الناظم في باب الزوائد، لأن الياء حذفت منهما

في الرسم، وهذا حقيقة باب الزوائد، ثم إن صاحب التيسير لما ذكر ﴿عَاتِمَنِ اللَّه﴾

في سورتها، عددها مع الزوائد، ولم يعددها مع ياءات الإضافة، وعدد ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ (١٧)﴾

الَّذِينَ في سورتها مع ياءات الإضافة، ولا شك أنهما أخذتا من كل باب من هذين

البابين حكمه، فإن الخلاف فيهما في فتح الياء وإسكانها، وفي إثباتها وحذفها، وأما

﴿يَنْعِبَادُوا لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾ في الزخرف فذكرها الشيخ الشاطبي في باب ياءات

الإضافة، وبين حكمها، لأن المصاحف لم تجتمع على حذف يائها كما سياًتي بيانه،

بخلاف ياء ﴿عَاتِمَنِ اللَّه﴾ في النمل، و﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ (١٧) الَّذِينَ﴾ في الزمر، فإن

المصاحف اجتمعت على حذف الياء منهما، وذكر صاحب التيسير حكم الياء التي في الزخرف في باب الزوائد، ولذلك عدّها (إحدى وستين) ياء، وأدرجها في باب ياءات الإضافة في العدد ولم ينص على حكمها، فإنه عدّ الياءات التي ليس بعدها همز ثلاثين كما عدّها الشاطبي، ولا يتم هذا العدد إلا بالتي بالزخرف، وذكرها صاحب التيسير في سورتها مع ياءات الإضافة، فقد عدّها في البابين، وعذره في ذلك أنها حذفت في بعض الرسوم كما سيأتي ذكره. وقوله (أحكيه مُجْمَلًا): يعني خُلف القراء فيها بالفتح والإسكان، ولم يذكر في هذا الباب حذفاً وإثباتاً إلا التي في الزخرف، فإنه ذكر فيها الأمرين، فإن مَنْ أثبتها اختلفوا في فتحها وإسكانها، وكذا فعل في باب الزوائد في اللتين في النمل والزمر، أي أذكره على الإجمال بضابط يشملها من غير بيان مواضع الخلاف كلها، تنصيماً على أعيانها في سورها، وستأتي معيّنة في آخر كل سورة، وإنما أحكامها تؤخذ من هذا الباب، ويجوز أن يكون من أجل إذا أتى بالجميل، من قولهم: أحسن فلان وأجمل، أي أذكره ذكراً جميلاً سهلاً، ويروى (مُجْمَلًا) بكسر الميم. وقال الضباع: تأتي بحملة هنا ومفصلة في أواخر السور. وإليك (حكم ياءات الإضافة التي بعدها همزة قطع مفتوحة)

فَتَسْعُونَ مَعَ هَمْزٍ بَفَتْحٍ وَتَسْعُوهَا سَمًا فَتَحْهَآ إِلَّا مَوَاضِعَ هُمَلًا
قال أبو شامة: أي فمن جملة المائتين والاثني عشرة ياء المذكورة (تسع وتسعون) ياء بعدها همزة مفتوحة نحو: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ فتحتها كلها مدلول (سَمًا) وهم (نافع وابن كثير وأبو عمرو) إلا مواضع خرجت عن هذا الأصل، ففتحتها بعضهم، أو زاد معهم غيرهم جمعاً بين اللغتين، أو اختلف عن بعضهم في شيء من ذلك. ومعنى (هُمَلًا): متروكة، وهو جمع هامل، يقال: بغير هامل، وقد همل هذا إذا ترك بلا راع، والشيء الهمل: هو السدى المتروك. وقال صاحب اللآلئ: (إِلَّا مَوَاضِعَ هُمَلًا): أي أهملت من هذه الترجمة ودخلت في ترجمة تَقْصَ منها من الرموزين في (سَمًا) بعضهم، أو يضاف فيها إليهم غيرهم. وقوله (سَمًا فَتَحْهَآ): أشار بها إلى الثناء على الفتح، لأن بعد اتباع الأثر أنه الأصل، والحجة لمن أسكن طلب الخفة.

فَأَرْنِي وَنَفَيْتِي أَتَّبِعِي سَكُونَهَا لِكُلِّ وَتَرَحَّمْنِي أَكُنْ وَلَقَدْ جَلَا
أسكن جميع القراء الياء في هذه الألفاظ، وهي: ﴿أَرْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ﴾ بالأعراف. قال ابن القاصح: وأتي به في البيت ساكن الراء على قراءة (ابن كثير والسوسي). ﴿وَلَا نَفَيْتِي﴾

أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا ﴿١﴾ بالتوبة. ﴿فَاتَّبَعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾ ﴿مَرِيمَ﴾ ﴿وَالَا تَعْفُرُنِي﴾ وَتَرَحَّمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٢﴾ بهود.

قال أبو شامة: وفائدة ذكره لهذه المواضع الأربعة من بين الجمع عليه أن لا يلتبس المختلف فيه بها، لأنها داخله في الضابط المذكور وهو ما بعده همزة مفتوحة، فلو لا تنصيبه عليها بالإسكان للكل لظن أنها من جملة العدة فتفتح لمن يفتح تلك العدة، فَعَلِمَ من ذكره لهذه المواضع أن المختلف فيه غيرها مما بعده همزة مفتوحة، وكذا يفعل فيما بعده مكسورة ومضمومة، فلماذا قال: (وَلَقَدْ جَلَا): أي كشف مواضع الخلاف وبينها، أي كشف فصاحة هذه اللغة وهي الإسكان بسبب الاتفاق عليه في هذه المواضع، وكذا فيما بعده همزة مكسورة أو مضمومة كما سيأتي. وقال الضباع: لا خلاف بينهم في إسكان هذه الأربع وإن وجد الضابط فيهن.

(استدراك الجعبري): وكان حق هذا البيت:

فَأَرْنِي وَنَفْسِي أَتَّبِعِي سُكُونُهَا لِكُلِّ وَتَرَحَّمْنِي أَكُنْ وَلَقَدْ جَلَا
أن يقدم على السابق، ليعلم أنه من غير الجملة، وليتصل قوله (إِلَّا مَوَاضِعَ هُمَلًا) بقوله: (ذُرُونِي وَادْعُونِي.....).
ذُرُونِي وَادْعُونِي اذْكُرُونِي فَتَحُهَا دَوَاءً.....

فتح مدلول (دَوَاءً) وهو (ابن كثير) وحده الياء في: ﴿ذُرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى﴾ ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ كلاهما بغافر، ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ بالبقرة، فتكون قراءة الباقيين بالإسكان.

..... وَأَوْزَعْنِي مَعَا جَادَ هُطْلًا

فتح مدلول (جَادَ هُطْلًا) وهما (ورش والبيز) الياء في: ﴿أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ بالنمل والأحقاف، فتكون قراءة الباقيين بإسكان الياء فيهما. وقوله (جَادَ هُطْلًا): جاد المطر إذا غزر، و(هُطْلًا): جمع هاطل، وهو المطر المتتابع. وقال صاحب اللآلئ: وفيما ذكر إشارة إلى وصف الفتح في الكلمتين المذكورتين بالنفع.

..... لِيَبْلُغَنِي مَغْفَةُ سَيِّئِي لِنَافِعِ

(مَعَهُ): أي مع ﴿لَيْبُلُوْنِي﴾ أَشْكُرْ أَمْ أَكْفُرُ ﴿بِالنَّمْلِ﴾ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي ﴿يُوسُفُ﴾، فتحهما (نافع) وحده، وهو فيهما على القاعدة، و(ابن كثير وأبو عمرو) مخالفان له فيهما على الإسكان كالباقيين.

وَعَنْهُ وَلِلْبَصْرِ ثَمَانٍ تُنْخَلَا
يُوسُفَ إِنِّي الْأَوْلَانِ وَلِي بِهِمَا
وَصَيِّفِي وَيَسِّرْ لِي وَدُونِي تَمْسُلَانِ
وَيَسَاءَ أَنْ فِي أَجْعَلَ لِي

يعود الضمير في (وَعَنْهُ) على (نافع)، حيث فتح (نافع وأبو عمرو) ثمان ياءات، فقلوه (تُنْخَلَا) أي اختير

فتحها، وهي: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي﴾ ﴿وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي﴾ ﴿يُوسُفُ﴾، وهما الأولان فيها آية رقم (٣٦). قال أبو شامة: احترز بقوله (الأولان) عن ثلاث ياءات أخر في يوسف بلفظ ﴿إِنِّي﴾ وبعدها همزة مفتوحة وهي: ١- ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾ ٢- ﴿إِنِّي أَنَا أَخُوكَ﴾. ٣- ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ فهذه الثلاثة يفتحها (سما) على أصلهم. وتابع المواضع التي يفتحها (نافع وأبو عمرو):

٣- لفظ ﴿لِي﴾ في قوله: ﴿حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ ﴿يُوسُفُ﴾ أيضاً. فقلوه (وَلِي بِهِمَا): أي بسورة يوسف.

٤- ﴿فِي صَيِّفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾ — هود. ٥- ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ — (طه).

٦- ﴿مِنْ دُونِ أَوْلِيَائِي﴾ بالكهف. ٧، ٨- ﴿أَجْعَلَ لِي آيَةً﴾ بآل عمران ومريم. فهذه آخر الياءات الثمان لـ (نافع وأبي عمرو) فتحاها على القاعدة، و(ابن كثير) مخالف لهما فيقرأ الثمانية بالإسكان كالباقيين. قال أبو شامة: وقوله (تَمْسُلَانِ): أي تشخص ذلك وبان.

..... وَأَرْبَعٌ إِذْ حَمَتُ هَذَاهَا وَلَيْكِنِّي بِهَا اثْنَانِ وَكُلًّا وَتَحْتِي وَقُلْ فِي هُودٍ إِنِّي أَرَأَيْتُمْ

فتح مدلول (إِذْ حَمَتُ هَذَاهَا) وهم (نافع وأبو عمرو والبيزي) أربع ياءات وهي: ١-٢ ﴿وَلَيْكِنِّي أَرَأَيْتُمْ﴾ — هود والأحقاف. ٣- ﴿مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ بالزخرف.

قال أبو شامة: الواو في ﴿وَلَكَيْفَ﴾ من نفس التلاوة وليست عطفًا، والهاء في (بها) عائدة على ﴿وَلَكَيْفَ﴾، أي وكل بهذا اللفظ موضعان. أي ﴿وَلَكَيْفَ﴾ بهذا اللفظ موضعان.

٤- ﴿إِنِّي أَرْسَلْتُكُمْ بِخَيْرٍ﴾ بهود. و(قنبل) مخالف لهم فيقرأ بإسكان الأربعة كالباقين.

قال أبو شامة: وقوله (إِذْ حَمَتْ هُدَاهَا): أي وفتحت أربع (إِذْ حَمَتْ) تلك الأربع (هُدَاهَا): أي ذوي هداها، أي المهتدي لفتحها وهم قرآؤها حمتهم من أن يطعن عليهم في فتحهم لها لحسن الفتح فيها.

وَقُلْ فَطَرَنَ فِي هُودٍ هَادِيهِ أَوْصَلَ

فتح مدلول (هَادِيهِ أَوْصَلَ) وهما (البيزى ونافع) ياء ﴿فَطَرَنَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ بهود. وهما على القاعدة، و(قنبل وأبو عمرو) مخالفان لما فقرا بإسكان فيها كالباقين. قال أبو شامة: وقوله (هَادِيهِ أَوْصَلَ): أي أوصل فتحه وهاديه ناقله. وقال الجعبري: أوصل حجته إلينا ظاهرة للأصالة. قال أبو شامة: حذف الناظم الياء من (فَطَرَنَ) وأسكن النون ضرورة، لأنه لا يستقيم الوزن في بحر الطويل بلفظ ﴿فَطَرَنَ﴾، ويستقيم فيه اجتماع ثلاث حركات.

وَيَحْزُنُنِي حَرْمُهُمْ تَعْدَانِي حَشَرْتَنِي أَعْمَى تَأْمُرُونِي وَصَلَا

فتح مدلول (حَرْمِي) وهما (نافع وابن كثير) الياء في الكلمات التالية: ﴿لَيَحْزُنُنِي أَنْ﴾ — بـ يوسف، وقرأ (نافع) بضم الياء وكسر الزاي، وسيأتي. ﴿أَتَعْدَانِي أَنْ أُخْرَجَ﴾ — الأحقاف. ﴿حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾ — طه. ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ — الزمر. وهما في ذلك على القاعدة، و(أبو عمرو) مخالف لهما فإنه قرأ بإسكان الأربعة كالباقين. قال أبو شامة: وجميع ما في هذا البيت وصل (الحرميان) فتحه، وليست الألف في (وَصَلَا) للثنية، وإنما في (وَصَلَا) ضمير مستكن يرجع إلى لفظ (حرمي) لأنه مفرد وإن كان مدلوله اثنتين، ويجوز أن تكون الألف ضمير الثنية اعتباراً للمدلول، فهذه أربع آيات لفظ باثنتين منها ساكتين، وباثنتين مفتوحتين على ما اتفق نظمه، على أن فتح ياء (حَشَرْتَنِي) يحتمل أن تكون حركة ياء الإضافة، ووصل همزة (حَشَرْتَنِي أَعْمَى) ضرورة، ويحتمل أن تكون

حركة الهمزة نقلت إليها وهو أولى. فهذا آخر ما أهمل فتحه بعض مدلول (سما)، ثم ذكر ما زاد معهم على فتحه غيرهم.

أَرْهَطَى سَمًا مَوْلَى.....

فتح مدلول (سَمًا مَوْلَى) وهم (نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن ذكوان) ﴿أَرْهَطَى﴾ أعزُّ ﴿بِهَوْد، و(هشام) له الفتح والإسكان، والفتح أشهر. حيث قال الضباع: ولم يذكر (هشاماً) معهم تبعاً للتيسير، وإن كان (الداني) خرج فيه عن طريقه في هذا الموضع، والأولى أن يقرأ له بالوجهين لأنهما صحيحان، والفتح أشهر، وبه قرأ (الداني) على أبي الفتح فارس وهو طريقه في رواية (هشام). انظر (إرشاد المريد) ص ١٦٧. طبعة دار الصحابة. وقال صاحب البدور الزاهرة: ﴿أَرْهَطَى﴾ أعزُّ ﴿فتح الياء (نافع وأبو جعفر والمكي والبصري وابن ذكوان)، وأسكنها الباقون، وقال صاحب غيث النفع: كل مَنْ ذكرتْ له في هذه الياء حكماً فهو متفق عليه إلا (هشاماً) فلم يتفق عنه على الإسكان، بل له الفتح أيضاً، وبه قطع أكثر القراء واقتصروا عليه في تأليفهم، والمأخوذ به عند مَنْ يقرأ بما في التيسير والشاطبية الإسكان فقط، مع أن الداني خرج فيه عن طريق التيسير، وتبعه الشاطبي، فالأولى القراءة بالوجهين، لأن الوجهان صحيحين، والفتح أكثر وأشهر، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح، وهو طريقه في رواية (هشام). ولكن الذي يؤخذ من النشر أن (هشاماً) ليس له من طريق التيسير إلا الإسكان فليتأمل. والخلاصة: خرج (الداني) في قوله: ﴿أَرْهَطَى﴾ أعزُّ ﴿في التيسير عن طريقه لـ (هشام)، وقد قرأ بالفتح وصلاً على أبي الفتح. قال ابن الجزري: والفتح أكثر وأشهر. ومدلول (سَمًا) على قاعدتهم، وزاد معهم (ابن ذكوان) ففتح وخالف أصله، وقرأ الباقون بالسكون. وقوله (مَوْلَى): المولى هو الناصر.

..... وَمَالِي سَمًا لَوَى.....

فتح مدلول (سَمًا لَوَى) وهم (نافع وابن كثير وأبو عمرو وهشام) ﴿وَيَقَوْمَ مَالِي﴾ أدعوكم ﴿بغافر. ومدلول (سَمًا) على قاعدتهم، وزاد معهم (هشام) ففتح وخالف أصله، وقرأ الباقون بالسكون. وقوله (لَوَى) يكئى به عن الشهرة، أي ارتفع لواءه.

..... لَعَلِّي سَمًا كُفْرًا.....

فتح مدلول (سَمَا كُفُواً) وهم (نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر) الياء في لفظ: ﴿لَعَلِّي﴾ وهو في ستة مواضع في القرآن:

- ١- ﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ﴾ بيوسف. ٢-٣ ﴿لَعَلِّي آتِيكُمْ﴾ بـ طه والقصص.
 - ٤- ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ بالمؤمنين. ٥- ﴿لَعَلِّي أَطْلُعُ﴾ بالقصص.
 - ٦- ﴿لَعَلِّي أَتْلُعُ﴾ بالظالمين. وممدول (سَمَا) على قاعدتهم، وزاد معهم (ابن عامر) ففتح وخالف أصله، وقرأ الباقر بالسكون، وقوله (كُفُواً): الكفاء: المماثل.
- مَعِيَ نَفَرُ الْعَلَى
عِمَادٌ.....

فتح مدلول (نَفَرُ الْعَلَى عِمَادٌ) وهم (ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ونافع وحفص) مَعِيَ أَبَدًا بالتوبة، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ مَعِيَ أَوْرَحِمَنَا﴾ بالملك. وقرأ الباقر بالسكون. وعلم أن الناظم أراد الموضوعين السابقين دون المواضع الأخرى لأن الناظم يتحدث عن إباءات الإضافة التي بعدها همزة قطع مفتوحة.

قال أبو شامة: وقوله (عِمَادٌ): أي هم عماد له في فتحه، أي نفر الأدلة العلى. وَتَحَتِ النَّمْلِ عِنْدِي حُسْنُهُ إِلَى ذُرِّهِ بِالْخَلْفِ وَأَفَقُ مُوَهَّلًا

فتح مدلول (حُسْنُهُ إِلَى ذُرِّهِ) وهم (أبو عمرو ونافع وابن كثير) بخلاف عنه ﴿عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي أَوْلَمَ يَعْلَمُ﴾ بالقصص. ولكن: ينبغي أن يقتصر على الإسكان لـ (البزي)، والفتح لـ (قبل). قال صاحب إتحاف البرية:

وَعِنْدِي وَتَحَتِ النَّمْلِ سَكَنٌ لِحَدَا وَعَنْ قَبْلِ فَافْتَحَ عَلَى مَا تَأَصَّلَا

وقرأ الباقر بالسكون. قال أبو شامة: وهذا الموضع هو الذي اختلف فيه عن بعض مدلول (سَمَا) وهو (ابن كثير)، ولو لا الخلف لَمَّا كَانَ لَهُ حَاجَةٌ لَذَكَرَهُ، فَإِنَّهُ دَاخِلٌ فِي عُموم ما تقدّم لهم، وقوله (وَأَفَقُ مُوَهَّلًا): أي مجعولاً أهلاً للموافقة للصواب، من قولهم: أَهْلَكَ اللَّهُ لكذا، أي جعلك أهلاً له، أو وافق قارئاً هذه صفته، يشير إلى أن له أدلة وبراهين. وقال ابن القاصح: وميم (وَأَفَقُ مُوَهَّلًا) ليست برمز.

قال القاضي: والمواضع التي ذكرها الناظم من قوله:

ذُرُونِي وَادْعُونِي اذْكُرُونِي فَتَحُهَا
إلى قوله:

إِلَى ذُرِّهِ بِالْخُلْفِ وَافَقَ مُوَهَّلًا

تعتبر مستثناة من قوله:

فَتَسْتُونُ مَعَ هَمْزٍ بِفَتْحٍ وَتَسْغُهَا
فكانه قال: يفتح أهل (سما) كل ياء إضافة بعدها همزة قطع مفتوحة إلا المواضع الأربعة التي ذكرتها في قولي:

فَأُرْنِي وَنَفْتِي أَتْبَغِي سُكُونَهَا لِكُلِّ وَتَرَحَّمِي أَكُنْ وَلَقَدْ جَلَا

فقد اتفق القراء على إسكان ياءاتها، وإلا هذه المواضع من ﴿ذُرُونِي﴾ إلى ﴿عِنْدِي﴾ بالقصص، وقد ذكر من القراء من يقرأها بالفتح، ومن سكت عنه يقرأها بالإسكان، وما عدا هذه المواضع مما لم يذكره فإنه يفتح لأهل (سما) ويسكن لغيرهم. قال صاحب اللآلئ: وإذا عدت الكلم التي مضى ذكرها من قوله:

ذُرُونِي وَادْعُونِي اذْكُرُونِي فَتَحُهَا
إلى قوله:

وَيَحْزُنِّي حِرْزُهُمْ تَعْدَانِي حَشَرْتَنِي أَغْمَى تَأْمُرُونِي وَصَلَا
وجدت (أربعة وعشرين) كلمة هي التي نقص فيها من مدلول (سما) بعضهم فتأمل ذلك، وإذا عدت الكلم من:

أَرْهَطِي سَمًا مَوْلَى.....
إلى:

مَعِيَ تَفَرُّ الْعُلَى.....
عَمَادٌ.....

وجدت (عشر) كلمات، وهي التي أضاف فيها مدلول (سما) غيرهم، وأمّا ﴿عَلَى عَلِيٍّ عِنْدِي أَوْلَمَ﴾ بالقصص. فإنها في رواية الإسكان يلحق بالأربع والعشرين ياء المتقدمة، وعلى رواية الفتح يلحق بما لم يمينه مما لزم على قاعدة (سما) من غير نقصان ولا زيادة، وجمعتها (أربع وستون).

(تدريبات عملية على ياءات الإضافة) اقرأ لأهل (سما) هذه الياءات):

في البقرة ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا﴾ (٣٠) - ﴿إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ﴾ (٣٣) وفي آل عمران ﴿أَنِّي﴾ (٤٩) أَخْلَقُ ﴿﴾

وفي المائدة ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (٢٨) ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ﴾ (١١٦) وفي الأنعام ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (١٥) ﴿﴾

﴿إِنِّي أَرْبُكَ﴾ (٧٤) وفي الأعراف ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (٥٩) ﴿مِنْ بَعْدِي أَعْجَلْتَنِي﴾ (١٥٠) ﴿﴾

وفي الأنفال ﴿إِنِّي أَرَى﴾ (٤٨) ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (٤٨) وفي يونس ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ﴾ (١٥) ﴿﴾

﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (١٥) وفي هود ﴿فَإِنِّي أَخَافُ﴾ (٣) ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (٢٦) ﴿إِنِّي أَعْطَاكَ﴾ (٤٦) ﴿﴾

﴿إِنِّي أَعُوذُ بِكَ﴾ (٤٧) ﴿وَإِنِّي أَخَافُ﴾ (٨٤) ﴿شَقَاقِ أَنْ﴾ (٨٩) وفي يوسف ﴿رَبِّي أَحْسَنَ﴾ ﴿﴾

(٢٣) ﴿أَرْنِي أَعْصِرُ﴾ (٣٦) ﴿أَرْنِي أَحْمِلُ﴾ (٣٦) ﴿إِنِّي أَرَى﴾ (٤٣) ﴿أَبَى أَوْ﴾ (٨٠) ﴿يَحْكُمُ اللَّهُ﴾ ﴿﴾

﴿إِنِّي أَنَا أَخْوَفُ﴾ (٦٩) ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ (٩٦) وفي إبراهيم ﴿إِنِّي أَسْكَنْتُ﴾ (٣٧) ﴿وفي الحجر﴾ ﴿عِبَادِي أَتَى أَنَا الْغَفُورُ﴾ (٤٩) ﴿إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ﴾ (٨٩) وفي الكهف ﴿رَبِّي أَعْلَمُ﴾ (٢٢) ﴿﴾

﴿بِرَبِّي أَحَدًا﴾ (٣٨) ﴿رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي﴾ (٤٠) ﴿بِرَبِّي أَحَدًا﴾ (٤٢) وفي مريم ﴿إِنِّي أَعُوذُ﴾ (١٨) ﴿﴾

﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (٤٥) وفي طه ﴿إِنِّي ءَانَسْتُ نَارًا﴾ (١٠) ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ (١٢) ﴿﴾

﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ (١٤) وفي الشعراء ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (١٢) ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ (١٣٥) ﴿﴾

﴿رَبِّ أَعْلَمُ﴾ (١٨٨) وفي النمل ﴿إِنِّي أَمْسْتُ﴾ (٧) وفي القصص ﴿عَسَى رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي﴾ (٢٢) ﴿إِنِّي أَمْسْتُ﴾ (٢٩) ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ (٣٠) ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (٣٤) ﴿رَبِّي أَعْلَمُ بِمَنْ﴾ (٣٧)

وفي يس ﴿إِنِّي أَمْسْتُ﴾ (٢٥) وفي الصافات ﴿إِنِّي أَرَى فِي السَّمَاءِ﴾ (١٠٢)

﴿أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ (١٠٢) وفي صاد ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ﴾ (٣٢) وفي الزمر ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (١٣) وفي غافر ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ﴾ (٢٦) ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ﴾ (٣٢) ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ (٣٠) وفي الدخان ﴿إِنِّي أَمَّا يَكْفُرُ﴾ (١٩) وفي الأحقاف ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (٢١) وفي الحشر ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (١٦) وفي نوح ﴿إِنِّي أَعْلَنْتُ﴾ (٩) وفي الجن ﴿رَبِّي أَمَدًا﴾ (٢٥)

وفي الفجر ﴿رَبِّي أَكْرَمَ﴾ (١٥) ﴿رَبِّي أَهْنَنَ﴾ (١٦). قال أبو شامة: وهذا آخر الكلام فيما بعده همزة مفتوحة، ثم ذكر النوع الثاني وهو ما بعده همزة مكسورة.

النوع الثاني: حكم ياءات الإضافة التي بعدها همزة قطع مكسورة

قال صاحب اللآلئ: لما انقضى حكم ما وقع من ياء الإضافة قبل همز القطع المفتوح، انتقل إلى حكم ما وقع منها قبل همز القطع المكسور، لأنه بعده في الكثرة.

وَتَنْتَانٍ مَعَ خَمْسِينَ مَعَ كَسْرِ هَمْزَةٍ بَفَتْحِ أُولَى حُكْمٍ سِوَى مَا تَعَزَّلَا فهذا هو القسم الثاني من أقسام ياء الإضافة وهو ما يكون بعده همزة مكسورة، والمختلف فيه من هذا القسم (تنتان وخمسون) ياء. قال الضباع: أي ومن تلك الياءات المائتين والاثنتي عشرة، (تنتان وخمسون) ياء وقع بعدهن همزة قطع مكسورة. والقاعدة العامة فيه أن الذي يفتحه (أولي حكم) وهما (نافع وأبو عمرو) نحو: ﴿فَاتَهُ مِثْلُ إِلَّا﴾ البقرة وفي آل

عمران ﴿فَتَقَبَّلَ مِنِّي إِنَّكَ﴾ وفي الأنعام ﴿رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ﴾ قال أبو شامة: وقوله (أولي حكم): أي استقرت بفتح (أولي حكم)، أي بفتح جماعة أصحاب حكم وعدل.

وقال الجعبري: (أُولِي حُكْمٍ): لأصحاب حكم على غيرهم لاستمرارهم على أصولهم. قال أبو شامة: وقوله (سَوَى مَا تَعَزَّلَا): أي ما انعزل عن هذا الأصل ففتحه بعض مدلول قوله (أُولِي حُكْمٍ)، أو زاد معهم غيرهم، ومن المواضع ما لم تزد فيه العدة ولم تنقص وخرج عن الأصل السابق وهو موضعان: أحدهما: خلف فيه قارئ عن قارئ وهو: ﴿وَرُسُلٌ﴾ في سورة المجادلة، فتحه (ابن عامر)، وأسكنه (أبو عمرو) وهو مذكور في البيت الآتي، والثاني: ﴿رَبِّكَ إِنَّ لِي عِنْدَهُ﴾ في (حم) السجدة، فتحه (نافع وأبو عمرو) على أصلهما، لكن عن (قالون) فيه وجهان، وقد ذكر الخلاف فيه في سورته، فهو نظير ما تقدّم فيما بعده همزة مفتوحة من قوله: ﴿عِنْدِي أَوْلَمَ﴾ بالقصص. ثم شرع ينص على المتعزل فقال:

بَنَاتٍ وَأَنْصَارِي عِبَادِي وَلَعَنَتِي وَمَا بَعْدَهُ إِنْ شَاءَ بِالْفَتْحِ أَهْمِلًا
قال أبو شامة: جميع ما في هذا البيت فتحه (نافع)، فأهمل فلم يجر عليه الحكم المتقدم وهو فتحه لمدلول قوله (أُولِي حُكْمٍ)، بل فتح لبعضهم. فتح مدلول (أَهْمِلًا) وهو (نافع) وحده الياء في: ﴿بَنَاتٍ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾ بالحجر. ﴿قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ بآل عمران والصف. ﴿أَنْ أَسْرِ عِبَادِي إِنْ كُنْتُمْ مُتَّبِعُونَ﴾ بـ الشعراء.

قال السخاوي: قوله (عِبَادِي): أراد ﴿عِبَادِي﴾ ولكنه قال (عِبَادِي) لإقامة الوزن، ولا تجد الياء من ﴿عِبَادِي إِنْ كُنْتُمْ﴾ مع الهمزة المكسورة إلا في هذا، فلذلك لم يلبس حذف الياء، فحذف الياء ضرورة فليس في القرآن لفظ ﴿عِبَادِي﴾ بعده همزة مكسورة غير هذا فلا تلتبس هذه العبارة. وتابع الياءات التي فتحها (نافع): ﴿وَأَنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾ بـ ص. والياء التي بعدها ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ وذلك في لفظ: ﴿سَتَجِدُنِي﴾ في: ﴿قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾ بالكهف. ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ بالقصص. ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ بالصفاء. وقرأ الباقر بالسكون، وخالف (أبو عمرو) أصله ويقرأ جميع ذلك بالإسكان كالباقين. قال أبو شامة: قوله (وَمَا بَعْدَهُ إِنْ شَاءَ): وإنما عبّر عنه الناظم بهذه العبارة، لأن مثله لا يستقيم في وزن الشعر لكثرة حركاته المتوالية، وليس في القرآن ياء إضافة بعدها

﴿إِنْ شَاءَ﴾ غير هذه اللفظة فتعيّنت، وعبر عنها في آخر الكهف بقوله:
ثَلَاثٌ مَعِيَ دُونِي وَرَبِّي بِأَرْبَعٍ وَمَا قَبْلَ إِنْ شَاءَ الْمُضَافَاتُ تُجْتَلَا

وفي آخر القصص بقوله:
وَعِنْدِي وَذُو الثُّنْيَا وَإِلَيَّ أَرْبَعٌ لَعَلِّي مَعًا رَبِّي ثَلَاثٌ مَعِيَ اِغْتَلَا
وفي آخر الصافات بقوله:

وَأِلَيَّ وَذُو الثُّنْيَا وَأَلَيَّ أَجْمَلَا
أي الاستثناء. ثم قال الشاطبي:

وَفِيَّ إِخْوَتِي وَرَشٌ
فتح (ورش) ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنْ رَزَقْتَ لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ﴾ — يوسف. وقرأ الباقون بالسكون،

و(قالون وأبو عمرو) مخالفان لها فيقرآن بإسكان الياء كالباقيين.
..... يَدِي عَنْ أُولِي حِمِي

فتح مدلول (عَنْ أُولِي حِمِي) وهم (حفص ونافع وأبو عمرو) الياء في ﴿يَدِي إِلَيْكَ
لَأَقْتُلَنَّكَ﴾ بالمائدة.

و(حفص) مخالف لقاعدة الإسكان وزاد في أصحاب الفتح، وقرأ الباقون بالسكون.
وَفِي رُسُلِي أَصْلٌ كَسَا وَافِي الْمُلَا
فتح مدلول (أَصْلٌ كَسَا) وهما (نافع وابن عامر) الياء في ﴿لَا غَلَبَ لَنَا أَنَا وَرُسُلُنَا إِنَّ اللَّهَ

بِالْجَادِلَةِ.

و(ابن عامر) مخالف لقاعدة الإسكان وزاد في أصحاب الفتح، وقرأ الباقون بالسكون. قال أبو
شامة: وقوله (الْمُلَا): جمع ملاءة وهي الملحفة البيضاء، أراد إنها كسوة سابغة وافية. وقال
صاحب اللآلئ: يشير إلى الثناء عليه، وأنه يستر مَنْ قرأ به ويزينه كما تستر الكسوة مَنْ
اكتسب بها وتزينه، ثم بالغ في وصفه بالستر والزينة بأن استعار له ملا وافية سائغة.

وَأُمِّي وَأَجْرِي سَكَنًا دِينُ صُحْبَةٍ
قال الجعبري: انتقل الناظم إلى عبارة الإسكان إعلاماً بالضد ولا استمرار (صُحْبَةٍ) على

أصولهم. سَكَنَ مدلول (دِينُ صُحْبَةٍ) وهم (ابن كثير وحزرة والكسائي وشعبة) الياء في
﴿وَأُمِّي إِلَهُمِينَ﴾ بالمائدة، و﴿إِنْ أَجْرِي إِلَّا﴾ بيونس، وموضعي هود، وموضع سبأ،

والمواضع الخمسة في الشعراء، وقرأ الباقون بالفتح. (ونافع وأبو عمرو) في ذلك على القاعدة المذكورة، وزاد على فتحهما (ابن عامر وحفص) مخالفان لقاعدة الإسكان. قال أبو شامة: وقوله (دِينٌ صَحْبَةٌ): الدين العادة، أي هي عادة صحبة إسكان ياءات الإضافة، أي مذهبه وطريقتهم وما يتدينون به في قراءة القرآن، وعبر في هذا الباب تارة بالفتح وتارة بالإسكان على قدر ما سهل عليه في النظم كما فعل في باب حروف قربت مخارجها، عبّر تارة بالإدغام، وتارة بالإظهار، فمن أوّل الباب إلى هنا كان كلامه في الفتح، وفي هذا البيت وما بعده إلى انقضاء الكلام فيما بعده همزة مكسورة كلامه في الإسكان، وما بعد ذلك سيأتي أيضاً تارة فتحاً، وتارة مسكوناً، وتعبيره في هذا الباب بالإسكان أوّل من تعبّره بالفتح، لأنه إذا قال: فلان أسكن، تأخذ لغيره بضد الإسكان وهو التحريك المطلق، والتحريك المطلق هو الفتح على ما تقرّر في شرح الخطبة، وأمّا إذا قال افتح فليس ضده أسكن، إنما ضده عند الناظم اكسر، ولو قال موضع الفتح حرّك بفتح لصحت العبارة، كما أن عادته أن يقول في الضم والكسر والفتح كما في آل عمران:

وَحَرَّكَ عَيْنَ الرُّعْبِ ضَمًّا كَمَا رَسَا
وَرُعْبًا

وقوله في سورة الحج:

..... وَمَحَرَّكَ
لَيَقْطَعَنَّ بِكَسْرِ اللَّامِ كَمْ جِيْدُهُ حَلَا

وقوله في سورة المائدة:

وَحَمَزَةٌ وَلَيَحْكُمَنَّ بِكَسْرِ وَنُصْبِهِ
يُحَرِّكُهُ

فإن ضد ذلك كله الإسكان لأجل لفظ التحريك. ثم قال الشاطبي:

..... دُعَايَ وَءَابَاءِ لِكُوفٍ تَجَمَّلَا
دُعَايَ

تَجَمَّلَ الإسكان (للكوفيين) وهم (عاصم وحمزة والكسائي) في: ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَايَ إِلَّا فِرَارًا﴾ بنوح، ﴿وَأَتَّبَعْتُمُ مِّلَّةَ ءَابَاءِىَ إِبْرٰهِيْمَ﴾ بيوسف. وقرأ الباقون بالفتح، (ونافع وأبو عمرو) في ذلك على القاعدة المذكورة، (وابن كثير وابن عامر) مخالفان لها فزاد على فتحهما. قال أبو شامة: وقوله (تَجَمَّلَا): الألف ضمير التثنية، أي حَسُنَ في نظرهم بالإسكان فأسكنوها. قلت: حَسُنَ في نظرهم مع اتباع الأثر والرواية.

وَحَزْنِي وَتَوَفِّيَ ظِلَالٌ

سَكَنَ مَدْلُول (ظِلَالٌ) وَهُمْ (الْكُوفِيُّونَ وَابْنُ كَثِيرٍ) ﴿وَحُزْنِي إِلَى﴾ — بـ يوسف، ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾

بـهود. وقرأ الباقون بالفتح. فيكون قد زاد على فتحهما (ابن عامر). قال السخاوي: وقوله (ظِلَالٌ): معناه أن الحزن على ما فرط، والتوفيق ظلال واقية من حر النار يوم القيامة. وفي الحديث: (يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله). وقال أبو شامة: و(ظِلَالٌ) جمع ظل، أي هما ذوا (ظلال) لمن استظل بهما وهو المتصف بهما، وفقنا الله تعالى للحزن على ما فرطنا فيه من أعمارنا، أي حزنه على ما سلف وتوفيق الله إياه لطاعته ظلال واقية من النار. وقال صاحب اللآلي: وسكون ياء ﴿وَحُزْنِي إِلَى﴾ — بـ يوسف، و﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ — بـهود. ذو(ظلال): أي ستر واقية من الطعن لصحته لغة ورواية.

تنبيه: قرأ (قالون) بفتح الباء وإسكانها في كلمة ﴿لِي﴾ في قوله: ﴿وَلَيْنَ رُجِعْتُ إِلَى رَبِّيَ إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَى﴾ بفصلت، وذكره الشاطبي في فرش حروف سورة فصلت بقوله في (ياءات الإضافة):

.....الـ — مضاف وَيَا رَبِّي بِهِ الْخُلْفُ بُجَلَاً

أراد ﴿وَلَيْنَ رُجِعْتُ إِلَى رَبِّيَ إِنَّ﴾ فتح الباء (ورش وأبو عمرو) قولاً واحداً، و(قالون) بخلاف، ولذلك قال: (وَيَا رَبِّي بِهِ الْخُلْفُ بُجَلَاً)، وقرأ الباقون بسكون الباء قولاً واحداً وهو الوجه الثاني لـ (قالون).

.....وَكُلُّهُمُ — يُصَدِّقُنِي الظِّرْنِي وَأَخْرَجَنِي إِلَى

وَذُرِّيَّتِي يَدْعُونَنِي وَخَطَابُ — هـ

سَكَنَ جَمِيعُ الْقَرَاءِ الْبَاءَ فِي الْكَلِمَاتِ التَّالِيَةِ:

- ١- ﴿يُصَدِّقُنِي إِلَى﴾ — بـ القصص.
- ٢- ﴿قَالَ أَظْطَرَّنِي إِلَى﴾ — بـ الأعراف.
- ٣-٤ ﴿فَأَنْظَرَنِي إِلَى﴾ — بـ الحجر وص
- ٥- ﴿لَوْلَا أَخْرَجَنِي إِلَى﴾ — بـ المنافقين.
- ٦- ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ — بـ الأحقاف.
- ٧- ﴿وَمَا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ — بـ يوسف.
- ٨- ﴿وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ﴾ — بـ غافر.

٩- ﴿لَا جْرَمًا نَمَّا تَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾ بـ غافر. قال القاضي: وقوله (وَخَطَابُهُ): يعني أن لفظ: ﴿يَدْعُونِي﴾ مسكنة ياؤه لجميع القراء، سواء كان مبدوءاً بياء الغيبة، أم بقاء الخطاب. قال أبو شامة عن المواضع السابقة المتفق على إسكانها: وليست من جملة العدة السابقة، والسبب في ذكره المتفق على إسكانه هنا هو ما ذكرناه عند ذكر ما اتفق على إسكانه فيما بعده همزة مفتوحة، غير أنه في ذلك النوع بدأ بذكر المتفق على إسكانه، وهنا ختم به هذا النوع، فالجموع (تسع)، بجمع على إسكانها في ستة ألفاظ، تكرر واحد مرتين وهو ﴿تَدْعُونِي﴾ بالخطاب، وتكرر آخر ثلاثاً وهو: ﴿أَنْظِرْنِي﴾، أما قوله: ﴿أَخْرَجْنِي﴾ بسورة الإسراء، فمذكور في باب (بياءات الزوائد)، وحكم (بياءات الزوائد) أن مَنْ أثبتها لا يفتحها إلا في المواضع المستثناة وهي ثلاثة: في (النمل والزمرد والزخرف)، ففيها اختلاف، وسيأتي ذكر الذي في الزخرف آخر هذا الباب، والذي في (النمل والزمرد) في باب (بياءات الزوائد). وعلم أن الناظم أراد الإسكان في المواضع السابقة لأن حديثه في الآيات السابقة عن الإسكان من قوله:

وَأُمِّي وَأَجْرِي سَكَنَّا دِينَ صُحْبَةٍ

قال صاحب اللآلئ: وإذا عدت البيئات التي خرجت عن مدلول (أولي حكم) بنقصان أو زيادة، وجدت (خمساً وعشرين) كلمة، أولها ياء ﴿بَنَاتِي﴾، وآخرها ياء ﴿وَمَا تَوْفِيقِي﴾، منها (تسع) خرجت بنقصان وهي من: ﴿بَنَاتِي﴾ بالحجر إلى ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾ بـ يوسف، وواحدة خرجت بنقصان وزيادة وهي ياء: ﴿وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ بالمجادلة، وخمسة عشر خرجت بزيادة وهي ما سوى ذلك، وما عدا ما ذكر وجملة (سبع وعشرون) ياء فجميعه للمدلول (أولي حكم) من غير نقصان ولا زيادة، وإلا ما أخر ذكره من قوله: ﴿وَلَكِنْ رُجِعْتُ إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَى﴾، فإنه أخبر هناك أن فيه خلافاً عن (قالون)، فيتنظم على وجه الإسكان في سلك ما نقص فيه من مدلول (أولي حكم) بعضه. وقال القاضي: وما عدا هذه البيئات كلها التي نص عليها الناظم وبين حكمها من قوله ﴿بَنَاتِي﴾ إلى هنا تفتح ياءه لـ (نافع وأبي عمرو) على أصل القاعدة نحو: ﴿فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا﴾ في البقرة. ﴿هَدِنِي رَبِّي إِلَى﴾ الأنعام. ﴿وَمَا أَبْرَأُ نَفْسِي﴾ إِنَّ النَّفْسَ

يوسف. ﴿فَاتَّهَمَ عَدُوُّ لِيَ الْآرَبَ الْعَلَمِينَ﴾ الشعراء. واقراً لـ (نافع وأبي عمرو) هذه الياءات:

في البقرة ﴿فَإِنَّهُ مَتَىٰ إِلَّا﴾ (٢٤٩) وفي آل عمران ﴿فَتَقَبَّلَ مِنِّي أَنَا﴾ (٣٥)
 وفي الأنعام ﴿رَبِّيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ﴾ (١٦١) وفي يونس ﴿نَفْسِيَّ إِنِّي أَنُجِّئُ﴾ (١٥)
 ﴿إِي وَرَبِّي إِنَّهُ﴾ (٥٣) وفي هود ﴿عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ﴾ (١٠) ﴿نُصِّحِي إِنِّي أَرَدْتُ﴾ (٣٤)
 ﴿إِنِّي إِذَا﴾ (٣١) وفي يوسف ﴿رَبِّيَ إِنِّي تَرَكْتُ﴾ (٣٧) ﴿نَفْسِيَّ إِنِّي أَلْفَسُ﴾
 ﴿رَبِّيَ إِنِّي رَبِّي﴾ (٥٣) ﴿رَبِّيَ إِنَّهُ﴾
 (٩٨) ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي﴾ (١٠٠) وفي الإسراء ﴿رَبِّيَ إِذَا لَأَمْسَكُنَّ﴾ (١٠٠)
 وفي مريم ﴿رَبِّيَ إِنَّهُ كَانَ﴾ (٤٧) وفي طه ﴿لِذِكْرِي﴾ (١١) ﴿إِنَّ السَّاعَةَ﴾ ﴿عَلَىٰ
 عَيْنِي﴾ (٣١) ﴿إِذْ تَمْشِي﴾ ﴿بِرَأْسِيَّ إِنِّي خَشِيتُ﴾ (٩٤) وفي الأنبياء ﴿مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهُ﴾
 (٢٩) وفي الشعراء
 ﴿عَدُوُّ لِيَ إِلَّا﴾ (٧٧) ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا﴾ (٨٦) وفي العنكبوت ﴿إِلَىٰ رَبِّي إِنَّهُ﴾ (٢٦) وفي
 سبأ
 ﴿رَبِّيَ إِنَّهُ سَمِيعٌ﴾ (٥٠) وفي يس ﴿إِنِّي إِذَا﴾ (٢٤) وفي ص ﴿مِنْ بَعْدِي أَنَا﴾ (٣٥)
 وفي غافر ﴿أَمَرْتُ إِلَى اللَّهِ إِنِّي﴾ (٤٤) وفي فصلت ﴿رَبِّيَ إِنِّي﴾ (٥٠) على
 أحد الوجهين لـ (قالون).

(حكم ياءات الإضافة التي بعدها همزة قطع مضمومة)

قال صاحب اللآلئ: ولما انقضى حكم ما وقع من ياء الإضافة قبل همز القطع المكسور، انتقل إلى ما وقع منها قبل همز القطع المضموم، وأتبعه إياه ليكمل حكم ما وقع قبل همزات القطع.

وَعَشْرٌ يَلِيهَا الهمزُ بِالضَّمِّ مُشْكَلًا

.....

فَعَنْ نَافِعٍ فَافْتَحُ.....

قال الضباع: أي ومن تلك الياءات المائتين والاثني عشرة، (عشر) ياءات وقع بعدها همزة قطع مضمومة. فذكر أن عددها (عشر) ياءات، فتح (نافع) هذه الياءات العشر، وقوله (مُشْكَلًا): أي عشر ياءات تليها

الهمزة مشكّلة بالضم وهي:

- ١- ﴿وَإِنِّي أَعِيدُهَا﴾ بآل عمران. ٢- ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ بالمائدة
- ٣- ﴿فَإِنِّي أَعَذِّبُهُ﴾. ٤- ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ﴾ بالأنعام
- ٥- ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ الزمر.
- ٦- ﴿قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ﴾ بالأعراف. ٧- ﴿قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ﴾ هود
- ٨- ﴿آتَى أَوْفَى﴾ بـيوسف. ٩- ﴿إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيْنَا كِتَابٌ كَرِيمٌ﴾ بالنمل
- ١٠- ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ﴾ بالقصص.

..... وَأَسْكِنَ لِكُلِّهِمْ بَعْدِي وَأَتَوْنِي لَتَفْتَحَ مُقَفَّلًا

سكن جميع القراء الباء في: ﴿وَأَوْفُوا بَعْدِي أَوْفٍ بَعْدَكُمْ﴾ بالبقرة، و﴿قَالَ أَتَوْنِي أَفْرِغَ﴾ بالكهف.

وقال صاحب اللآلئ: وليس من العدد المذكور، لأن العدد المذكور مختلف فيه، والمعنى: أسكنهما لِكُلِّهِمْ لتوضح أمراً مجهلاً يعرف. قال أبو شامة: وإنما ذكرهما للمعنى الذي ذكرناه في المفتوحة والمكسورة، ولم يتعرض صاحب التيسير لذكر الجمع عليه من ذلك، لا في التي قبل الهمزة المفتوحة، ولا المكسورة، ولا المضمومة، وكأنه اتكل على بيان المختلف فيه في آخر كل سورة، وحسنت المقابلة في قوله (لَتَفْتَحَ مُقَفَّلًا) بعد قوله (وَأَسْكِنَ)، أي لتفتح باباً من العلم كان (مُقَفَّلًا) قبل ذكره.

(حكم ياءات الإضافة التي بعدها همزة وصل بعدها لام التعريف)

قال صاحب اللآلئ: لَمَّا انقضى حكم ما وقع من ياء الإضافة قبل همزات القطع الثلاث، انتقل إلى الكلام في حكم ما وقع منها قبل همزة الوصل المصاحب للام التعريف.

وَفِي اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ فِإِسْكَانِهَا فَاشٍ.....

يبين الشاطبي الياء الواقعة قبل همزة الوصل مع لام التعريف، واختلف القراء في (أربع عشرة) ياء منها، سكنها مدلول (فَاشٍ) وهو (همزة)، ووافقه غيره في بعضها. قال أبو شامة: وقوله (فَاشٍ): أي منتشر شائع. وقال صاحب اللآلئ: شائع منتشر لصحته لغة ورواية. وقال صاحب النفحات الإلهية: فيه إشارة إلى أن إسكان (همزة) في هذا النوع قد فشا وانتشر وظهر عند أهل الأداء وغيرهم حتى فاحت رائحته المسكية في المجالس العلمية.

..... وَعَهْدِي فِي عَلَا

قرأ مدلول (فِي عَلَا) وهما (حمزة وحفص) بسكون الياء في: ﴿عَهْدِي الْفَلَّاحِينَ﴾ بالبقرة. وقرأ الباقون بفتحها. وهو من جملة الأربع عشرة. قال السخاوي: ولمَّا انضم (حمزة إلى حفص) قال: (فِي عَلَا).

وَقُلْ لِعِبَادِي كَانَ شَرْعًا.....

سَكَنَ مدلول (كَانَ شَرْعًا) وهم (ابن عامر وحمزة والكسائي) الياء من ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بإبراهيم، وكان إسكانه شرعاً، وقال صاحب اللآلئ: (كَانَ شَرْعًا): أي كان طريقاً واضحاً، وفي إثباته بـ (كَانَ شَرْعًا): إشارة إلى أنخذ السلف بالإسكان فيه، وأن الخلف فيه مقتدون بهم في ذلك. وقرأ الباقون بفتحها.

..... وَفِي النَّادَا حِمَى شَاعَ.....

سَكَنَ مدلول (حِمَى شَاعَ) وهم (أبو عمرو وحمزة والكسائي) المنادى من كلمة ﴿يَعْبَادِي﴾ في ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ﴾ بالعنكبوت. و﴿قُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَسْرَفُوا﴾ بالزمر.

وقرأ الباقون بالفتح. قال أبو شامة: وهو ملبس بالتي في أول الزمر: ﴿قُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وإنما لم يأت فيها خلاف، لأن الياء محذوفة منها في الرسم باتفاق، وإذا لم تكن ياء فلا فتح. وقال الضباع: لا خلاف في حذف الياء بعد الدال وقفاً ووصلاً تبعاً للرسم في: ﴿قُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ أول الزمر، وإلى ذلك أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

وسكن عباد في الندا حِمَى شَاعَ
وأول تنزيل بحذف عن الملا
وقال صاحب اللآلئ: والإشارة بقوله (حِمَى شَاعَ) إلى حماية مَنْ قرأ به لصحته نقلاً ولغة وعلة.

..... آيَاتِي كَمَا فَاحَ مَنَزِلًا

سَكَنَ مدلول (كَمَا فَاحَ) وهما (ابن عامر وحمزة) الياء في: ﴿سَاصِرْفَ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ﴾ بالأعراف.

وقرأ الباقر بفتحها. قال السخاوي: وقوله (كَمَا فَاحَ): أي عبق منزلاً. وقال أبو شامة: أي تَضَوَّعَ وظهت رائحته. ثم عدَّ هذه الأربع عشرة فقال:

فَخَمْسَ عِبَادِي اعْذُدْ وَعَهْدِي أَرَادَنِي وَرَبِّي الَّذِي آتَانِ آيَاتِي الْحُلَى وَأَهْلَكْنِي مِنْهَا وَفِي صَادٍ مَسْنِي مَعَ الْأَنْبِيَاءِ رَبِّي فِي الْأَعْرَافِ كَمَلًا

قال أبو شامة: وإنما عدَّ ياءات هذا النوع دون الأنواع التي سبقت لئلا تشتبه بغيرها

نحو: ﴿شُرَكَاءِ الَّذِينَ﴾ ﴿نِعْمَتِي الَّتِي﴾ ﴿بَلَّغْنِي الْكِبَرُ﴾، لأنه لم يذكر الجمع عليه من هذا القسم لكثرته، فأرى عدَّه أيسر عليه، والجمع عليه من هذا القسم مفتوح، والجمع عليه مما مضى مسكَّن، ثم ذكر النوع الخامس. وقال الضباع: أشار إلى بيان هذه الياءات الأربع عشرة ليعلم أن ما عداها من نوعها متفق على فتحه، وقوله (فَخَمْسُ عِبَادِي اعْذُدْ): أي اعدد خمس كلمات ﴿عِبَادِي﴾، أي في خمسة مواضع ذكر منها ثلاث. قلت: الثلاث التي ذكرها في قوله:

١- ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ إبراهيم. أسكنها (ابن عامر وحزرة والكسائي).

٢- ﴿يَعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ العنكبوت. أسكنها (أبو عمرو وحزرة والكسائي).

٣- ﴿قُلْ يَعْبادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ الزمر. أسكنها (أبو عمرو وحزرة والكسائي). والأمر في الثلاث على ما ذكر من موافقة بعض القراء لـ (حزرة) في الإسكان. ٤- ومنها قوله:

﴿عِبَادِيَ الصَّالِحِينَ﴾ في الأنبياء انفرد (حزرة) فيه بالإسكان. ٥- وفي: ﴿

عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ﴾ سبأ انفرد (حزرة) فيه بالإسكان.

- وأما ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ (١٧) الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ﴿فسيأتي ذكره في باب الزوائد.

٦- ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ البقرة، وهو الذي وافق فيه (حفص) (حزرة) على الإسكان.

٧- ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ﴾ الزمر. انفرد (حزرة) فيه بالإسكان. ٨- ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُعَذِّبُ

وَيُمِيتُ﴾ البقرة. انفرد (حزرة) فيه بالإسكان. ٩- ﴿ءَاتَنِي الْكِتَابَ﴾ مريم. انفرد (حزرة) فيه بالإسكان.

١٠- ﴿ءَايَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ﴾ الأعراف وهو الذي وافق فيه (ابن عامر) (حزرة) على الإسكان.

وأما: ﴿فَمَا ءَاتَيْنَا اللَّهَ خَيْرٌ﴾ فسيأتي ذكره في باب الزوائد. وقال أبو شامة: و(الْحَلَا) جمع حلية وهي صفة للكلمات المذكورة. ١١- ﴿إِنْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ﴾ في (الملك). انفراد (همزة) فيه بالإسكان. فقلوه (وَأَهْلَكْنِي مِنْهَا) أي من الأربع عشرة. ١٢- ﴿مَسْنَى الشَّيْطَانِ﴾ (ص) انفراد (همزة) فيه بالإسكان. ١٣- ﴿مَسْنَى الضُّرِّ﴾ (الأنبياء) انفراد (همزة) فيه بالإسكان. قال أبو شامة: وإنما بين سورتي ﴿مَسْنَى﴾ دون سور باقي الياءات، لأن في الأعراف ﴿وَمَا مَسْنَى السُّوءِ﴾ مجمعا على فتحه. وقال القاضي: وقيد (مَسْنَى) بصاد والأنبياء للاحتراز عن ﴿وَمَا مَسْنَى السُّوءِ﴾ بالأعراف. ﴿مَسْنَى الْكِبَرِ﴾ بالجر. المتفق على فتحهما.

١٤- ﴿حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾ الأعراف، انفراد (همزة) فيه بالإسكان. وقال صاحب اللآلي: وقوله (كَمَلًا): أي وربي كَمَلُ العدد المذكور في حال كونه في الأعراف. وقال أبو شامة: فهذه (أربع عشرة) ياء، وعدّها صاحب التيسير (ست عشرة)، فزاد ما في النمل ﴿فَمَا ءَاتَيْنَا اللَّهَ خَيْرٌ﴾، والزمر: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ﴾. قال ابن القاصح: انفراد (همزة) بإسكان تسع منها، وشاركه غيره في إسكان الخمسة الباقية، وكل من أسكن شيئاً من هذه الياءات فإنه يحذفه من اللفظ في حال الوصل لاجتماعه بالساكن الذي بعده ويثبت به ساكناً في الوقف.

استدراك أبي شامة على قول الشاطبي:

وَفِي اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ أَرْبَعُ عَشْرَةٍ فَيَسْكَانُهَا فَاشٍ.....

قال أبو شامة: هذا النوع الرابع وهو ما بعده همزة وصل بعدها لام التعريف، ومجموع الهمزة واللام عند قوم هو المعرف، وتقدير قوله (وَفِي اللَّامِ) أي وفي قبل اللام، فحذف المضاف للعلم به، ولو قال (وفي قبل اللام) لكان على حذف الموصول، تقديره: وفي الذي قبل اللام، وكل ذلك قد جاءت له نظائر في اللغة. وقال د/ سامي عبد الفتاح هلال: الحذف يجوز عند العلم به، وعلى ذلك فقول الناظم لا غبار عليه.

(حكم ياءات الإضافة التي بعدها همزة وصل دون لام التعريف)

قال صاحب اللآلي: لَمَّا انقضى حكم ما وقع من ياء الإضافة قبل همز الوصل المصاحب للام التعريف،

انتقل إلى ما وقع منها قبل همز الوصل المنفرد عن اللام وعن الفصل الذي قبله.

وَسَبَّعَ بِهِمْزِ الْوَصْلِ فَرْدًا وَقَفَّحْتُهُمْ أَخِي مَعَ إِيَّيَ حَقَّه.....

قال السخاوي: (فَرْدًا): أي ليس معه اللام. أي دون لام التعريف. وقال أبو شامة: أي وسبع ياءات إضافة بعدها همزة الوصل دون لام التعريف، فلهذا قال (فَرْدًا)، وهو حال من الهمز، ثم أخذ يذكرها واحدة بعد واحدة ولم يعمها بحكم لأحد كما فعل في الأنواع السابقة، لأن كل واحدة منها تختص برمز إلا واحدة وافقت أخرى في الرمز بهذا البيت فجمعهما وبدأ بهما. فبين الشاطبي الياء الواقعة قبل همزة وصل مجردة من لام التعريف وعددها سبع ياءات وهي: ﴿هَرُونَ أَخِي﴾ (٣٠) ﴿أَشْدُذِي﴾ * ب طه. ﴿قَالَ يَمْوَسَّى إِيَّيَ أَصْطَفَيْتَكَ﴾ بالأعراف، فتحهما مدلول (حَقَّه) وهما (ابن كثير وأبو عمرو)، وقرأ الباقون بسكونهما.

..... لَيْتَنِي حَلَا

فتح مدلول (حَلَا) وهو (أبو عمرو) وحده الياء في ﴿يَلَيْتَنِي أَخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَيِّلاً﴾ بالفرقان.

قال صاحب اللآلي: وعدت لصحته لغة ورواية. وقرأ الباقون بإسكانها.

..... وَنَفْسِي سَمًا ذِكْرِي سَمًا.....

أخبر أن من أشار إليهم بـ (سَمًا) مرتين، أو من أشار إليهم بـ (سَمًا) مرة على إثر أخرى، وهم (نافع وابن كثير وأبو عمرو) فتحوا الياء في كلمتي ﴿لِنَفْسِي﴾ *، ﴿ذِكْرِي﴾ * في قوله: ﴿وَأَصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ (١١) أَذْهَبَ أَنْتَ وَلِخُوكَ يَأْتِي وَلَا نِيَا فِي ذِكْرِي (١٢) أَذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى * ب طه. قال أبو شامة: وكرّر لهما الرمز من غير حاجة إلى تكريره سوى ضرورة النظم.

..... قَوْمِي الرُّضَا حَمِيدُ هُدَى.....

فتح مدلول (الرُّضَا حَمِيدُ هُدَى) وهم (نافع وأبو عمرو والبزي) الياء في ﴿إِنَّ قَوْمِي أَخَذُوا﴾ بالفرقان. وقرأ الباقون بالسكون ومعهم (قتيل).

..... بَعْدِي سَمًا صَفْوَةٌ وَلَا

فتح مدلول (سَمَا صَقُوهُ) وهم (نافع وابن كثير وأبو عمرو وشعبة) الياء في ﴿مِنْ بَعْرِىَ
أَسْمُهُ أَتَّخَذُ﴾

بالصف. وقرأ الباقون بالسكون. قال أبو شامة: والولاء بكسر الواو والمد المتابعة، أي سمت
متابعة صفوه.

(حكم ياءات الإضافة التي ليس بعدها همزة)

قال صاحب اللآلئ: لَمَّا انقضى حُكْم ما وقع من ياء الإضافة قبل همزات القطع والوصل،
انتقل إلى حُكْم ما وقع منها قبل حرف ليس بهمزة وصل ولا قطع، واعلم أن ياء الإضافة
التي ليس بعدها همزة قطع ولا وصل تنقسم إلى ما لم يختلف القراء في إسكانه، وإلى ما
اختلفوا فيه، فالذي لم يختلفوا في إسكانه لا يحصى كثرة، والذي اختلفوا فيه هو العدد
المذكور في هذا الفصل. ثم شرع يذكرها واحدة بعد واحدة، واختلف القراء في

(ثلاثين) ياء منها، وهي: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ بالأنعام.

وَمَعَ غَيْرِ هَمْزٍ فِي ثَلَاثِينَ خَلْفَهُمْ وَمَحْيَايَ جِيءَ بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحُ خُولاَ

قال أبو شامة: الواو في ﴿وَمَحْيَايَ﴾ من جملة التلاوة لا عاطفة. قرأ مدلول (جيء) وهو

(ورش) في ياء ﴿وَمَحْيَايَ﴾ الثانية بالفتح والإسكان بخلف عنه، وكلاهما مع الفتح والتقليل.

وقوله (وَالْفَتْحُ خُولاَ): أشار به إلى أن القراء السبعة غير (نافع) فتحوا ياء ﴿وَمَحْيَايَ﴾

بلا خلاف عنهم، فتعين لـ (قالون) فيها الإسكان قولاً واحداً، وعلى وجه الإسكان—

سواء كان لـ (ورش) أو (قالون)— يتعين المد المشبع قبل الياء. والخلاصة: سَكَّنَهَا

(قالون) قولاً واحداً، و(ورش) بخلاف عنه، والوجه الثاني لـ (ورش) فتحها كالباقين.

قال الضباع: أما الإسكان فمن قراءة الداني له على أبي القاسم الخاقاني وأبي الحسن بن

غلبون، وأما فتحها له فمن قراءته على أبي الفتح فارس، فليعلم. وقال السخاوي: وقوله

(جِيءَ بِالْخُلْفِ): كلام بليغ وجيز، أي آت به، يريد الخلف عن (ورش)، (وَالْفَتْحُ خُولاَ):

أي مُلْك، والمَحْوَل: المَمْلَك، والمَمْلَك قوي. بماله من كثرة الأتباع، وكذلك الفتح قوي بكثرة

مَنْ عليه وكثرة مَنْ ينصره. وقال أبو شامة: وقول الناظم (جِيءَ بِالْخُلْفِ): أي آت به،

وانظر في اختلاف الروايات يبين لك الصواب، ولا ينبغي لذي لب إذا نقل له عن إمام

روايتان أحدها أصوب وجهاً من الأخرى أن يعتقد في ذلك الإمام إلا أنه رجع عن الضعيف

إلى الأقوى، ولا يغتر بما ذكره الداني في كتاب الإيجاز من اختياره الإسكان، وذكر وجهه من

جهة العربية، فإن غاية ما استشهد به قول بعض العرب: التقت حلقتا البطان، وله ثلثا المال،
بإثبات الألف فيهما وهذا ضعيف شاذ لم يقرأ بمثله، ألا ترى أن الإجماع على أن الألف
محذوفة من نحو هذا مثل: ﴿أَدْخَلَا النَّارَ﴾ ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾، وأما استشهاد
بقراءة (أبي عمرو) ﴿وَالَّتِي﴾ بإسكان الياء، فسيأتي الكلام عليه في سورة الأحزاب،
وحكمه حكم ﴿وَمَحْيَايَ﴾. قلت: قول أبي شامة: (ولا يفتخر بما ذكره الداني... إلخ) كلام
غير مرضي، وغفر الله لـ (أبي شامة المقدسي)، وقرأ قول الشاطبي في ياءات الإضافة
الواردة في فرش حروف سورة الأنعام وشرح أبي شامة على الآيات.

وَعَمَّ عَلَى وَجْهِي.....

هذا البيت معطوف على قول الشاطبي (وَالْفَتْحُ خَوْلًا). فتح مدلول (عَمَّ عَلًا) وهما (نافع
وابن عامر وحفص) الياء في ﴿أَسَلْتُ وَجْهِي لِلَّهِ﴾ بآل عمران، وفي قوله: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ
وَجْهِيَ لِلَّذِي﴾ بالأنعام. وقرأ الباقون بالسكون.

..... وَيَنْتَبِي بِنُوحٍ عَنْ لَوَى.....

فتح مدلول (عَنْ لَوَى) وهما (حفص وهشام) الياء في ﴿وَلَمَنْ دَخَلَ بَيْتَ مُؤْمِنًا﴾ بنوح.
وقرأ الباقون بالإسكان. قال السخاوي: وقوله (لَوَى): أراد لواء الممدود، وإنما قصره،
وأشار بذلك إلى شهرة أهل الفتح، وقد جاء اللواء بمعنى الشهرة. قال: ﴿لِكُلِّ غَادِرٍ
لِوَاءٍ﴾. وقال الجعبري: (عَنْ لَوَى): أي كثرته لقوة الفتح مطلقاً، لئلا يتوهم ضعفه بعدم
الهمزة، و(عَنْ لَوَى) عن قارئ مشهور، لئلا يوهمه مفارقة (نافع).

..... وَسِوَاهُ عُدَّ أَصْلًا لِيُخْفَلَا.....

قال أبو شامة: (وَسِوَاهُ): يعني سوى الذي في نوح وهو: ﴿بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ في البقرة
والحج. فتح مدلول (عُدَّ أَصْلًا لِيُخْفَلَا) وهم (حفص ونافع وهشام) الياء في ﴿بَيْتِي
لِلطَّائِفِينَ﴾ بالبقرة والحج.

قال السخاوي: أي (عُدَّ أَصْلًا) لمن فتح الذي في نوح ليحفل به، أي ليحفل عليه، من
قولهم: حفل القوم يحفلون إذا اجتمعوا، كأن (حفصاً وهشاماً) يقولان لـ (نافع): يلزمك
فتح الذي في نوح كما اجتمعنا على فتح غيره، ويحتج (نافع) باتباع الأثر والجمع بين
اللغتين إذا كانتا فصيحيتين شائعتين. وقال أبو شامة: أي (عُدَّ أَصْلًا) لفتح الذي في

نوح ليتضح عذر مَنْ عمم الفتح للجميع، يقال: حفلته أي جلوته، وحفلت بكذا: أي باليت به، وفلان محافل على حسبه إذا صانه. وقال الجعبري: (عُدُّ أَصْلًا لِيُخْفَلَ): أي جعلوه أصلاً ليلزموا (نافعاً) الاجتماع إليهم. وقال ابن القاصح: (لِيُخْفَلَ): أي ليهتم به.

وَمَعْ شُرَكَاءِ مِنْ وَرَاءِ دُوَّوَا
 فتح مدلول (دُوَّوَا) وهو (ابن كثير) وحده الياء في: ﴿أَيْنَ شُرَكَاءِ قَالُوا أَدْنَتْكَ﴾

بفصلت، ﴿مِنْ وَرَاءِ وَكَانَتْ﴾ بمرم. قال صاحب اللآلي: وقوله (دُوَّوَا) أي جمعوا وكتبوا. وقرأ الباقون بالسكون. وعلم أن الناظم أراد ﴿شُرَكَاءِ﴾ فصلت دون موضع الكهف آية ٥٢ وموضع القصص آية ٦٢ و٧٤ وغيرها، لأن الشاطبي يتحدث عن ياءات الإضافة التي ليس بعدها همزة وصل.

وَلِي دِينَ عَنْ هَادٍ بِخُلْفٍ لَهُ الْخُلَى
 فتح مدلول (عَنْ هَادٍ بِخُلْفٍ لَهُ الْخُلَى) وهم (حفص والبيزي - بخلف عنه - وهشام ونافع) ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ بالكافرين. وقرأ الباقون بالسكون، وهو الوجه الثاني لـ (البيزي). قال الضباع: وبفتحها - أي للبيزي - قرأ له الداني على أبي الفتح، وبإسكانها قرأ له على الفارسي، وبالوجهين قرأ له على أبي الحسن فليعلم. وقال السخاوي: الهاء في (لَهُ) تعود على الخلف، و(الْخُلَى) جمع حلية. وقال الجعبري: الفتح عن رجل ذاع إليه لحسنه، ومدح الخلف لانشعابه عن طريقه عند شيخه.

مَمَاتِي أَتَى
 فتح مدلول (أَتَى) وهو (نافع) الياء في: ﴿وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾، وقرأ الباقون بالسكون. قال الجعبري (مَمَاتِي أَتَى): أي ثبت وقرب الأجل فتأهب.

(استدراك أبي شامة): لو أتى بهذا البيت بعد ﴿وَمَحْيَايَ﴾ كان أولى لأنه يتصل الكلام في ﴿وَمَحْيَايَ﴾ ﴿وَمَمَاتِي﴾. قال د/ سامي عبد الفتاح هلال: لما كان لفظ ﴿وَمَحْيَايَ﴾ فيه خلاف لرواة (نافع)، ولفظ ﴿وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾ بالاتفاق لـ (نافع) كان ذلك مسوغاً للفصل بينهما.

..... أَزْرَى صِرَاطِي ابْنُ عَامِرٍ

فتح (ابن عامر) الياء في ﴿إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ﴾ العنكبوت، و﴿صِرْطِي مُسْتَقِيمًا﴾ الأنعام. وقرأ الباقون بالسكون. قال الجعبري: (أَرْضِي صِرْطِي ابْنُ عَامِرٍ: أي قلبي وطريقي عامر، لأنه يقال للزمم الشئ ابنه وأبوه.

وَفِي النَّمْلِ مَالٍ دُمٌ لِمَنْ رَاقَ نَوْفَلًا

فتح مدلول (دُمٌ لِمَنْ رَاقَ نَوْفَلًا) وهم (ابن كثير وهشام والكسائي وعاصم) ﴿فَقَالَ مَالِي لَا﴾ بالنمل، وقرأ الباقون بالسكون. قال صاحب اللآلئ: وقوله (دُمٌ): دعاء للمخاطب بالدوام والبقاء. قال السخاوي: وقوله (رَاقَ): أي صفا، والنوفل: السيد الكثير العطاء، يشير بذلك إلى مَنْ كَثُرَ جوده بالعلم. وقال أبو شامة: وهذا الكلام مليح، أي (دُمٌ) (نَوْفَلًا) (لِمَنْ رَاقَ) وصفا باطنه وظاهره. وقال الجعبري: دام بقائك الله، والفتح لقارئ صفا خيره، أو لازم مَنْ كثر علمه، أو (دُمٌ) على وَدَّ مَنْ صفت سريره وكثرت بركته.

وَلِي نَجَّةٌ مَاكَانَ لِي اثْنَيْنِ مَعَ مَعِي ثَمَّانِ غُلًّا.....

فتح مدلول (غُلًّا) وهو (حفص) وحده الياء في: ﴿نَجَّةٌ وَلِي نَجَّةٌ﴾ — ص. ﴿مَاكَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ﴾ — ص. ﴿وَمَاكَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ﴾ بإبراهيم. وفتح (حفص) وحده ياء: ﴿مَعِي﴾ في ثمانية مواضع وهي: ١- ﴿مَعِيَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ بالأعراف. ٢- ﴿وَلَنْ نُفْتِنَهُمَا مَعِيَ عِدَابًا﴾ بالتوبة. ٣، ٤، ٥- ﴿لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ ثلاثة في الكهف. ٦- ﴿هَذَا ذِكْرٌ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ﴾ بالأنبياء. ٧- ﴿قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ بالشعراء. ٨- ﴿فَازْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ بالقصص. وقرأ الباقون بالسكون.

وَالظُّلَّةُ الثَّانِي عَنْ جِلَا.....

فتح مدلول (عَنْ جِلَا) وهما (حفص وورش) الياء في: ﴿وَنَجِّي وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بالشعراء، وهو الموضع الثاني الوارد في قصة نوح عليه السلام، المعبر عنها في البيت بالظلة، لأن فيها قوله: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابٌ يَوْمِ الظُّلَّةِ﴾. وقرأ الباقون بالسكون. وقال ابن القاصح: حصل مما ذكر في هذا الفصل وفي فصل هز القطع المفتوح أن ﴿مَعِيَ﴾ جاء في القرآن في (أحد عشر) موضعاً، فتح (حفص) الياء في جميعها، ووافقه (ورش) في الثاني من

الظلة، ووافقهما المرموزون في ﴿نَفَرُ الْغُلَا عِمَادٍ﴾ في ﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾ بالتوبة، و﴿وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا﴾ بالملك. لا غير. قال السخاوي: وقوله (عَنْ جِلَالٍ): أي كشف، وجلوت الشيء، أي كشفته.

وَمَعِ نُؤْمِنُوا لِي يُؤْمِنُوا لِي جَاء.....

فتح مدلول (جاء) وهو (ورث) الياء في: ﴿وَأَنْ لَّيْزُ نُؤْمِنُوا لِي فَأَعَزِّلُونَا﴾ بالسدحان. و﴿وَلِيُؤْمِنُوا لِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ بالبقرة. وقرأ الباقون بالسكون.

.....وَيَا عِبَادِي صِفْ وَ الْحَذْفُ عَنْ شَاكِرٍ دَلَالٌ

فتح مدلول (صِفْ) وهو (شعبة) وحده ياء ﴿يَنْعَبَادِلَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾ بالزخرف، وأثبتها ساكنة وقفاً. وقال ابن القاصح: قرأ (شعبة) بفتح الياء على ما لفظ به، ويقف بالسكون، لأن ما حُرِّك في الوصل فوجهه الإسكان في الوقف. وقال السخاوي: وقوله (صِفْ): أي اذكر قصة هذه الياء، وذلك أنها حذفت في مصاحف العراق، وثبتت في مصاحف الحجاز. وحذف الياء مدلول (عَنْ شَاكِرٍ دَلَالٌ) وهم (حفص وحمزة والكسائي وابن كثير) وهي - أي الياء - محذوفة في بعض المصاحف، وأثبتها ساكنة في الحاليين الباقون وهم (نافع وأبو عمرو وابن عامر). وقرأ الباقون بالإثبات مع السكون.

وقال صاحب النفحات الإلهية: فإن قيل: كيف عُلِمَ الحذف في الحاليين عن (حفص وحمزة والكسائي وابن كثير)؟ قلت: من النطق بها ثابتة متحركة وهو الذي رُوي عن (شعبة)، وإن قيل: كيف تشعب الخلاف فيها دون غيرها؟ قلت: لاختلاف رسم المصاحف فيها، وإن قيل: لم يقيّد موضع الخلاف، وكيف تحقق أنه هذا؟ قلت: اعتماداً على اشتها الخلاف في رسمه.

قال السخاوي: ومعنى قوله (عَنْ شَاكِرٍ دَلَالٌ): أي أخرج دلوه ملأى فشكر، يشير إلى قوة مذهبه، لأن فيه موافقة الرسم في بعض المصاحف، واستعمال الحذف في النداء هو اللغة الفاشية.

وقال أبو شامة: لأن الياء حذفت في بعض المصاحف وحذفها في باب النداء أفصح من إثباتها.

وقال الجعبري: فإن قيل: فبأي اعتبار ذكرها المصنف هنا؟ قلت: لثلاثين درج في قاعدة باب المحذوفات، وهي أن ما أثبت منهما (الكسائي وحمزة) - غير ﴿أَتَيْدُونَنِي﴾ - إنما هو في الوصل ويحذفانها في الوقف، فكان يفهم من قوله:

... وَالْحَذْفُ عَنْ شَاكِرٍ دَلَالَةً
أنهما يحذفانها في الوقف فقط، وليس كذلك، وذكر الحذف هنا دخيل.

وَفَتَحُ وَلِي فِيهَا لِرِوَشٍ وَحَفْصِهِمْ
فتح (ورش وحفص) ياء ﴿وَلِي فِيهَا مَتَارِبٌ أُخْرَى﴾ بظه. وقرأ الباقر بالسكون.

وَمَا لِي فِي يَاسِينَ سَكَنٌ فَتَكْمُلًا
أسكن مدلول (فَتَكْمُلًا) وهو (حمزة) ياء ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ بـ (ياسين)، وفتحها غيره وصلًا، وأسكنها وقفًا.

قال أبو شامة: وقوله (فَتَكْمُلًا): أي فتكمل معرفة مواضع الخلاف في هذا الباب.
وقال ابن القاصح: أي فتكمل أحكام الياءات، وقد تقدم أنه إذا ذُكِرَ الفتح أخذ للباقيين بالإسكان، وإذا ذُكِرَ الإسكان أخذ للباقيين بالفتح.
وقال الضباع: وأشار بقوله (فَتَكْمُلًا) إلى تمام الباب.

أسئلة حول باب: (مذاهب القراء السبعة في ياءات الإضافة)

- فتح..... الياء في: ﴿ذُرُوفٍ أَقْتَلَ مُوسَى﴾ بغافر.
- وفتح..... الياء في: ﴿أَوْزَعِيَّ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ بالنمل والأحقاف.
- وفتح..... الياء في: ﴿فِي ضَيْفِيَّيْ أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾ بهود.
- وفتح..... الياء في: ﴿وَلَكَيْفَ أَرَبُّكُمْ﴾ بهود والأحقاف.
- وفتح..... الياء في: ﴿فَطَرَنِي أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ بهود.
- وفتح..... الياء في: ﴿أَتَعْدَانِي أَنْ أُخْرَجَ﴾ بـ الأحقاف.
- وفتح..... الياء في: ﴿أَرْهَطِي أَعَزُّ﴾ بهود.
- وفتح..... الياء في: ﴿وَنَقُومَ مَا لِي أَدْعُوكُمْ﴾ بغافر.
- وفتح..... الياء في: ﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ﴾ بيوسف.
- وفتح..... الياء في: ﴿وَمَنْ مَعِيَ أَوْرَحِمَنَا﴾ بالملك.
- وفتح..... الياء في: ﴿عِنْدِي أَوْلَمْ يَعْلَمَ﴾ بالقصص.
- وفتح..... الياء في: ﴿أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ بـال عمران والصف.
- وفتح..... الياء في: ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنْ رَأَيْتَ﴾ بـ يوسف.
- وفتح..... الياء في: ﴿يَدِي إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾ بالمائدة.
- وفتح..... الياء في: ﴿وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ بالمجادلة.
- وسكّن..... الياء في: ﴿وَأَمْنِي إِلَيْنِ﴾ بالمائدة.
- وسكّن..... الياء في: ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَايَ إِلَّا فِرَارًا﴾ بنوح.
- وسكّن..... الياء في: ﴿وَحُزْنِي إِلَى﴾ بـ يوسف.
- وسكّن..... الياء في: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ بـ غافر.
- وفتح..... الياء في: ﴿أَنِّي أُوْفِي﴾ بيوسف.
- وسكّن..... الياء في: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ بالبقرة.

- وقرأ..... بسكون الياء في: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ بالبقرة.
- وسكن..... الياء في: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بإبراهيم.
- وسكن..... الياء في: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَاسَرُوا﴾ بالزمر.
- وسكن..... الياء في: ﴿سَاصْرِفْ عَنْ ءَايَتِي الَّذِينَ﴾ بالأعراف.
- قوله: ﴿عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ في الأنبياء ١٠٥ انفرد (.....) فيه بالإسكان.
- قوله: ﴿عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ سبا ١٣ انفرد (.....) فيه بالإسكان.
- قوله: ﴿قَالَ يَمُوسَىٰ إِنِّي أَصْطَفَيْتَكَ﴾ بالأعراف، فتحها.....
- وفتح..... الياء في: ﴿يَلْبِسَنِي أَن تَخْذُ مَعَ الرُّسُولِ سَيِّلًا﴾
- بالفرقان، فتحوا الياء في كلمة ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ ﴿أَذْهَبَ أَنتَ﴾
-﴿
- وفتح..... الياء في: ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ بالفرقان.
- وفتح..... الياء في: ﴿مِنْ بَعْدِي أَتَمَّهُ أَحْمَدُ﴾ بالصف.
- فتح ياء ﴿وَحْيَايَ﴾.....
- وفتح..... الياء في: ﴿أَسَلْتُ وَجْهِي لِلَّهِ﴾ بآل عمران.
- وفتح..... الياء في: ﴿وَلَمَنْ دَخَلَ بَيْتَ مُّؤْمِنًا﴾ بنوح.
- وفتح..... الياء في: ﴿بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ بالبقرة والحج.
- وفتح..... الياء في: ﴿أَيْنَ شُرَكَاءِي قَالُوا ءَاذَنَّاكَ﴾ بفصلت.
- وفتح..... الياء في: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ بالكافرين.
- وفتح..... الياء في: ﴿وَمَعَاقِبَ لِلَّهِ﴾ الأنعام.
- وفتح..... الياء في: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ﴾ بالعنكبوت.
- وفتح..... الياء في: ﴿مَا لِي لَا أَرَىٰ آلَهُ هَهُذَا﴾ بالنمل.
- وفتح..... الياء في: ﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ﴾ بص.

- وفتح..... الياء في: ﴿وَلَنْ نُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ بالتوبة.
- وفتح..... الياء في: ﴿وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بالشعراء.
- وفتح..... الياء في: ﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا إِلَى فَاغَزِلُونِ﴾ بالدخان.
- وفتح..... الياء في: ﴿يَتَعَبَّدُونَ لَكُمْ الْيَوْمَ﴾ بالزخرف.
- وأثبتها ساكنة وقفاً.....
- وحذف الياء.....
- وأثبتها ساكنة في الحالين.....
- وفتح..... الياء في: ﴿وَلِي فِيهَا مَنَازِبُ أُخْرَى﴾ بظه.
- أسكن..... ياء: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ بياسين.
- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

باب ياءات الزوائد للقراء السبعة من الشاطبية

وَذُوْلِكَ يَاءَاتِ تُسَمَّى زَوَائِدًا لِأَنَّ كُنَّ عَنْ خَطِّ الْمَصَاحِفِ مَعْزِلًا

وَتَثْبُتُ فِي الْحَالَيْنِ ذُرًّا لَوَامِعًا وَفِي الْوَصْلِ حَمَازٌ شَكُورٌ إِمَامُهُ
بِخُلْفٍ وَأُولَى التَّمْلِ حَمْزَةٌ كَمَلًا

وَجُمْلَتُهَا سِتُونٌ وَائْتَانِ فَاعِقِلَا

فَيَسْرِي إِلَى الدَّلَاجِ الْجَوَارِ الْمُتَادِ يَهْـ سِدِّينَ يُؤْتَيْنِ مَعَهُ أَنْ تُعَلِّمَنِي وَلَا
وَأَحْرَجَتْنِي الْإِسْرَا وَتَتَّبِعُنَّ سَمًا

وَلِي الْكَهْفِ نَبْغِي يَاتٍ فِي هُودَ رُقِلَا سَمًا

..... وَدُعَايِي فِي جَنَّا حُلُوْ هَدْيِهِ

وَفِي اتَّبِعُونِي أَهْدِكُمْ حَقَّهُ بِلَا

وَأِنْ تَرْنِي عَنْهُمْ

..... ثُمَّ دُونِي سَمًا فَرِيقًا

..... وَيَدْعُ الدَّلَاجَ هَاكَ جَنَى حَلَا

وَفِي الْفَجْرِ بِالْوَادِي ذَنَّا جَرَيَانُهُ وَفِي الْوُفَى بِالْوَجْهَيْنِ وَافَقَ قُنْبَلَا

وَأَكْرَمَنِي مَعَهُ أَهْنَنِ إِذْ هَمَدَنِي وَحَذَفُهُمَا لِلْمَازِنِي عُدَّ أَعْدَلَا

وَفِي التَّمَلِّ آتَانِي وَيُفْتَحُ عَنْ أُولِي حِمَى وَخِلَافُ الْوَقْفِ بَيْنَ حُلَا عِلَا

وَمَعَ كَالْجَوَابِ الْبَادِ حَقَّ جَنَاهُمَا

وَفِي الْمُهْتَدِ الْإِسْرَا وَتَحْتَ أَخُو حَلَى

وَفِي أَتْبَعَنَ فِي آلِ عِمْرَانَ عَنْهُمَا

وَكِيدُونِ فِي الْأَعْرَافِ حَجَّ لِيُحْمَلَا

بِخُلْفِ

وَتُؤَثِّرُونِي بِيُوسُفَ حَقُّهُ

وَلَفِي هُودَ تَسْأَلَنِي حَوَارِيهِ جَمَلَا

وَتُحْزَنُونَ فِيهَا حَجَّ أَشْرَكْتُمُونِ قَدْ هَدَيْنِ أَتَقُونَ يَتَأُولِي اخْشَوْنَ مَعَ وَلَا وَعَنَّهُ وَخَافُونِي

وَمَنْ يَبْقَى زَكَا يُوسُفَ وَآفَى كَالصَّحِيحِ مُتَعَلَا

وَفِي الْمُتَعَالِي دُرُهُ

..... وَالْأَلَاقِ وَالْتِ تَنَادَ دَرَا بَاغِيهِ بِالْخُلْفِ جُهِلاً

وَمَعَ دَعْوَةَ الدَّاعِي دَعَانِي حَلَا جَنَى وَلَيْسَا لِقَالُونَ عَنِ الثَّرِ سُبُلَا

نَذِيرِي لِي وَرَشٍ ثُمَّ تُرْدِينِ تَرْجُمُو نِ قَالِ كِكِيرِي أَرْبَعُ عَنْهُ وَصُلَا
وَعِيدِي ثَلَاثَ يُنْقِذُونَ يَكْذِبُو

فَبَشِّرْ عِبَادِ افْتَحْ وَقِفْ سَاكِنَا يَدَا
.....

..... وَوَاتَّبَعُونِي حَجَّ فِي الزُّخْرُفِ الْعُلَى
.....

وَفِي الْكَهْفِ تَسْتَلْنِي عَنِ الْكُلِّ يَأْوُهُ عَلَى رَسْمِهِ وَالْحَذْفُ بِالْخُلْفِ مُثَلَا

وَفِي تَرْتَعِي خُلْفَ زَكَا
.....

وَجَمِيعُهُمْ بِالْأَنْبَاتِ تَحْتَ الثَّمَلِ يَهْدِينِي ثَلَا

فَهْدِي أَصُولُ الْقَوْمِ حَالِ اطْرَادِهَا أَجَابَتْ بِعَوْنِ اللَّهِ فَانْتَظَمَتْ حُلَى

وَأَلِي لَأَرْجُوهُ لِنَظْمِ حُرُوفِهِمْ نَفَائِسَ أَغْلَاقٍ تُنْفَسُ غُطَا

سَامِضِي عَلَى شَرْطِي وَبِاللَّهِ أَكْتَفِي وَمَا خَابَ ذُو جِدٍّ إِذَا هُوَ حَسْبَا

البيان والتفصيل والإيضاح ل: (باب ياءات الزوائد)

قال الضباع: أي الياءات الزوائد على الرسم. وقال القاضي: هي الياءات المتطرفة الزائدة في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية، ولكونها زائدة في التلاوة على رسم المصاحف عند من أثبتها سميت زوائد، لأنهن عزلن على رسم المصاحف فلم يكتبن فيه. وقال الجعبري: ولما كان للزوائد مفهومان نص على مراده فقال:

وَدُوْنِكَ يَاءَاتٌ تُسَمَّى زَوَائِدًا لِأَنَّ كُنَّ عَنْ خَطِّ الْمَصَاحِفِ مَعَزِلًا
قال الضباع: أي خذ ياءات تُسَمَّى في اصطلاح القراء زوائد لكونهن عزلن عن رسم المصاحف، أي لم يرسمهن فيها. وقال صاحب اللآلئ: ياءات الزوائد تنقسم إلى أصلي وزائد، والأصلي: عبارة عما هو لام الكلمة، والزائد: عبارة عما ليس بلام الكلمة، وكلاهما يأتي في الأسماء والأفعال، والذي في الأسماء من النوع الأول: ﴿الدَّاعِ﴾ ﴿الْمُتَعَالِ﴾ ﴿الْمُهَيَّئِ﴾ وما أشبه ذلك، والذي في الأفعال منه ياء ﴿يَأْتِ﴾ ﴿يَنْبَغُ﴾ ﴿يَسِرُّ﴾ وما أشبه ذلك، والذي في الأسماء من النوع الثاني ياء: ﴿دُعَاءٍ﴾ ﴿وَنَذْرٍ﴾ ﴿تَكْبِيرٍ﴾، وشبه ذلك مما أضيف في الاسم إلى ياء المتكلم، والذي في الأفعال منه ياء: ﴿أَكْرَمَنِ﴾ ﴿أَهْنَنِ﴾ ﴿يَهْدِينِ﴾ ﴿يُؤْتِينِ﴾ ﴿يَكْذِبُونَ﴾ ﴿أَتَبِعُونَ﴾ وشبه ذلك مما اتصل فيه ضمير المتكلم بالماضي والمضارع والأمر، وتنقسم - أيضاً - إلى ما يقع في رأس آية، وإلى ما ليس كذلك.

قال القاضي: (والفرق بين ياءات الزوائد وياءات الإضافة) كالتالي:

١- ياءات الزوائد تكون في الأسماء نحو: ﴿الدَّاعِ﴾ ﴿الْجَوَارِ﴾، وفي الأفعال نحو: ﴿يَأْتِ﴾ ﴿يَسِرُّ﴾، ولا تكون في الحروف، بخلاف ياءات الإضافة، فإنها تكون في الأسماء والأفعال والحروف.

٢- أن الزوائد محذوفة من المصاحف، بخلاف ياءات الإضافة فإنها ثابتة فيها.

٣- الياءات الزوائد تكون أصلية وزائدة، فمثال الأصلية: ﴿الدَّاعِ﴾ ﴿الْمُنَادِ﴾ ﴿يَأْتِ﴾ ﴿يَسِرُّ﴾ ومثال الزائدة: ﴿وَعِيدٍ﴾ ﴿وَنَذْرٍ﴾ وهذا لا ينافي تسميتها كلها زوائد باعتبار زيادتها على خط المصحف بخلاف ياءات الإضافة فلا تكون إلا زائدة.

٤- الخلاف في ياءات الزوائد ييسن القراء دائر ييسن الحذف والإثبات، بخلاف ياءات الإضافة، فإن الخلاف بينهم فيها دائر ييسن الفتح والإسكان. قلت: سيأتي - بإذن الله -

عند شرحنا لـ (الدرة) أن (أبا جعفر) يفتح الياء وصلأ في ﴿تَتَّعِرْنَ﴾ — طه، وكلمة ﴿يُرْدِنَ﴾ — يس. قال أبو شامة: وتنقسم إلى ما هو رأس آية نحو: ﴿الْمُتَعَالِ﴾، وإلى غير ذلك نحو: ﴿وَحَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾.

(ياءات الزوائد - للقراء السبعة من الشاطبية)

وَتَبَّتْ فِي الْحَالَيْنِ ذُرًّا لَوَامِعًا بِخَلْفٍ وَأُولَى التَّمْلِ حَمْزَةٌ كَمَلًا
وَفِي الْوَصْلِ حَمَازٌ شُكُورٌ إِمَامُهُ

بدأ الشاطبي بذكر أحكام الزوائد للقراء قبل تفصيلها، فقدّم هذا الأصل لينبني عليه ما سيأتي ذكره من الزوائد. قال القاضي: أن ما يذكر في هذا الباب من الزوائد لـ (ابن كثير) فهو يثبت في الحاليين.

- وما يذكر لـ (هشام) فله الخلف، أي يجوز له إثباته في الحاليين وحذفه فيهما.
- وما يذكر لـ (أبي عمرو) وحزرة والكسائي ونافع) فهم يثبتونه في الوصل ويحذفونه في الوقف. هذه هي القاعدة العامة للقراء الذين يثبتون هذه الياءات، ولكن (حزرة) خالف أصله فأثبت الياء الزائدة في سورة النمل وصلأ ووقفاً وهي في: ﴿أَتَمِّدُونِي﴾، واحترز بالأولى عن الثانية في السورة وهي: ﴿فَمَاءَ آتَيْنِ﴾ وسيأتي حكمها له. ولزيادة البيان: يثبت الياء وقفاً وصلأ مدلول (ذُرًّا لَوَامِعًا بِخَلْفٍ) وهما (ابن كثير) قولاً واحداً، و(هشام) بخلف عنه كما جاء في النظم، وسيأتي في التحريرات أن (هشاماً) أثبت الياء وقفاً وصلأ في كلمة: ﴿كَيْدُونَ﴾ بالأعراف. وسيأتي أن (قبلاً) له الإثبات والحذف وقفاً في: ﴿يَا لَوَادِ﴾ سورة الفجر.

قال أبو شامة: وقوله (ذُرًّا لَوَامِعًا): لأن هذه القراءة موافقة للأصل.

٢- يثبت الياء وصلأ فقط مدلول (حَمَازٌ شُكُورٌ إِمَامُهُ) وهم (أبسو عمرو وحزرة والكسائي ونافع)، إلا أن (حزرة) أثبت الياء وقفاً وصلأ في كلمة ﴿أَتَمِّدُونِي﴾ بالنمل، مع إدغام النونين والمدّ المشيع.

... وَأُولَى التَّمْلِ حَمْزَةٌ كَمَلًا

فاحترز بقوله: (وَأُولَى التَّمْلِ) عن ياء: ﴿فَمَاءَ آتَيْنِ﴾، قال السخاوي: وقوله (كَمَلًا): أي كَمَلْ عدة من أثبتها في الحاليين لموافقتها لهم، وهو يثبتها في الحاليين

ويشدد النون قبلها، وقد ذكره في السورة. أي في فرش حروف سورة النمل. وسيأتي أن ﴿أَكْرَمَ﴾ ٢- ﴿أَهْنَى﴾ كلاهما بالفجر. أن (أبا عمرو المازني) له حذف الياء فيهما حالة الوصل، وهذا أعدل من إثباتها له في الوصل، وسيأتي أن (أبا عمرو وقالون) لهما الحذف والإثبات وقفاً في كلمة ﴿فَمَّا أَتَيْنَا اللَّهَ﴾ بالنمل. وقال أبو شامة: إن القراء يختلفون في هذه الياءات الموصوفة بأنها زوائد، فمنهم من أثبتها في حالي الوصل والوقف وهم المذكورون في هذا البيت:

وَتَبَّتْ فِي الْحَالَيْنِ دُرّاً لَوَامِعاً بِخُلْفٍ وَأَوَّلَى التَّمْلِ حَمْزَةٌ كَمَلًا
ومنهم من أثبتها في الوصل دون الوقف وهم المذكورون في البيت الآتي:
وَفِي الْوَصْلِ حَمَازٌ شُكُورٌ إِمَامُهُ

وليس الأمران على العموم، هؤلاء أثبتوا الجميع في الحالين، وأولئك في الوصل، بل معنى هذا الكلام: أن كل من أذكر عنه أنه أثبت شيئاً ولم أقيده فانظر فيه: فإن كان من المذكورين في هذا البيت:

وَتَبَّتْ فِي الْحَالَيْنِ دُرّاً لَوَامِعاً بِخُلْفٍ وَأَوَّلَى التَّمْلِ حَمْزَةٌ كَمَلًا
فاعلم أنه يثبت في الحالين، وإن كان من المذكورين في البيت الآتي:
وَفِي الْوَصْلِ حَمَازٌ شُكُورٌ إِمَامُهُ

فاعلم أنه يثبت في الوصل فقط، فحصل من هذا أن (ابن كثير) من طريقيه، أو من أحدهما، و(هشاماً) يثبتان الياء في الحالين في المواضع التي سيأتي ذكرها لهما، لكن (ابن كثير) له مواضع كثيرة، وأما (هشام) فليس له إلا موضع واحد في الأعراف سيأتي ذكره وفيه خلاف عنه وقفاً ووصلاً - وهناك تحريرات لـ (هشام) ستعرفها عما قريب - وأثبت (حمزة) في الحالين موضعاً واحداً وهو: ﴿أَتَمِدُونَنِي﴾، وهو يقرؤه بتشديد النون على ما سيأتي في سورتها، وهذا الموضع هو أول النمل، لأن فيها ياءين زائدتين على رأي الناظم وكتلتهما في آية واحدة، وهذه الياء هي الأولى وبعدها ﴿فَمَّا أَتَيْنَا﴾، فاحترز بقوله: (وأولَى التَّمْلِ) عن ياء: ﴿فَمَّا أَتَيْنَا﴾، وقوله (كَمَلًا) ليس برمز، لأن الرمز لا يجتمع مع المصريح به، وإنما معناه أن (حمزة) كمل عدة المثبتين في الحالين. فإن قلت: بقي على الناظم ذكر جماعة لهم خلاف في الإثبات في الحالين في ثمانية النمل: ﴿فَمَّا أَتَيْنَا﴾، وهم (قالون وأبو عمرو وحفص) كما سيأتي، وكذا (قنبل) له خلاف في الوقف على: ﴿

بِالْوَادِ ① وَفِرْعَوْنَ ② الفجر، قلت هذا كله يجيء مفصلاً مبيّناً، وإنما ذكر في هذا البيت ما سيأتي مجملاً مطلقاً، فتعلم من إجماله وإطلاقه أن الإثبات في الحاليين للمذكورين، وأما المبيّن فمتضح في نفسه فلا يحتاج إلى هذه المقدمة، ثم ذكر المثبتين في الوصل فقط في المواضع التي تذكر لهم فقال:

وَفِي الْوَصْلِ حَمَادٌ شَكُورٌ إِمَامُهُ

أي إِمَامُهُ حَمَادٌ شَكُورٌ لأن هؤلاء جمعوا في قراءتهم بين الأصل وموافقة الرسم، وخصوا الوقف بالحذف، لأنه الأليق بالتخفيف على ما مضى في تخفيف الهمز في الوقف، فالمثبتون في الوصل وحده هم (أبو عمرو وحمزة والكسائي ونافع) على ما رمز لهم في البيت، فأما (الكسائي وورش) فاطرد لهما ذلك فلم يثبتا في الوقف شيئاً، وأما (حمزة) فقد تقدّم أنه أثبت في الوقف والوصل ﴿أَتَيْدُونَنِي﴾ في النمل وحدها، وما عداها مما سيذكر له أنه يثبت به يختص بوصله دون وقفه وذلك موضع واحد: ﴿وَتَقَبَّلَ دُعَاءَ﴾ إبراهيم، وأما (أبو عمرو وقالون) فلهما خلاف في الوقف على ﴿فَمَاءَ آتَيْنِي﴾ في النمل كما سيأتي، والباقون على حذف الجميع في الحاليين اتباعاً للرسم وهم (عاصم وابن عامر) فقط، لكن لـ (هشام) خلاف في الموضع الواحد المتقدم ذكره، وكذا لـ (حفص) موضع واحد وهو: ﴿فَمَاءَ آتَيْنِي﴾ في النمل على ما سيأتي، فما يصفو من أهل الحذف على الإطلاق أحد غير (شعبة وابن ذكوان)، والحذف لغة هذيل، ثم ذكر الناظم عدد الياءات التي تختلف القراء في إثباتها وحذفها وهي محذوفة في الرسم فقال:

وَجُمَلَتْهَا سِتُونَ وَائْتَانِ فَاعْقِلَا

أي جمعتها (ستان وستون) ياء، وعدها صاحب التيسير (إحدى وستين)، لأنه أسقط ﴿فَمَاءَ آتَيْنِي﴾ النمل، ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ﴾ ③ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ④ في الزمر، وعدها في باب ياءات الإضافة، فإن قلت: فينبغي أن يبقى ستون فما هي الواحدة الزائدة؟ قلت هي: ﴿يَكْبِدُونَ﴾ التي في الزخرف ذكرها في الباين وقد تقدّم التنبيه على ذلك. والخلاصة: جملة الياءات الزوائد (ستان وستون) ياء فاعقل هذه المسئلة وأدركها، ثم شرع يذكر الزوائد مفصلة فقال:

فَيَسْرِي إِلَى الدَّاعِ الْجَوَارِ الْمُنَادِيهِ ——— دَيْنِ يُؤْتِينِ مَعْنَى أَنْ تُعَلِّمَنِي وَلَا

وَأَخَّرْتَنِي الْإِسْرَاءَ وَتَتَّبَعَنُ سَمَاءَ

١- ﴿يَسِّرْ﴾ بالفجر ٢- ﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ بالقمر ٣- ﴿الْجَوَارِ﴾ بالشورى. ومدلول (سَمَاء) هم (نافع وابن كثير وأبو عمرو)، وكلٌّ على أصله في إثبات الياء كما ذكرنا في أوّل الباب، فـ (نافع وأبو عمرو) في الوصل دون الوقف، و(ابن كثير في الحالين). قال أبو شامة: وقوله ﴿الْجَوَارِ﴾ في سورة الشورى دون اللتين في سورة الرحمن والتكوير، ودلنا على ذلك أنهما - أي موضع الرحمن والتكوير - لا يمكن إثبات الياء في الوصل لأجل الساكن بعدهما، فتعيّنت التي في الشورى، وهذا بخلاف إمالة (دوري الكسائي) لـ ﴿الْجَوَارِ﴾ فإنها في المواضع الثلاثة كما سبق. ٤- ﴿الْمَنَادِ﴾ بسورة ق. ٥- ﴿يَهْدِيَنِ﴾ بسورة الكهف.

قال أبو شامة: ودلنا على أن مراده ﴿يَهْدِيَنِ﴾ التي في الكهف، أن التي في القصص ﴿قَالَ عَسَىٰ رَفِيتَ أَن يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ مثبتة بإجماع، وسيأتي ذلك، وليس غيرها فتعيّنت التي في الكهف. وقال صاحب اللآلئ: ولم يقيد بها بشئ، لأنه ذكر في آخر الباب أن التي في القصص ثابتة في الحالين، فتعيّن أن المذكورة هي التي في الكهف. ٦- ﴿يُؤَيِّنِ﴾ بالكهف. ٧- ﴿تُعَلِّمِنِ﴾ بالكهف. قال أبو شامة: والولاء المتابعة، يعني: أن هذه الثلاثة تتابعت في سورة واحدة على هذا النسق. ٨- ﴿أَخَّرْتَنِي﴾ بالإسراء. قال أبو شامة: وأضاف (وَأَخَّرْتَنِي) إلى موضع الإسراء ليحتز من التي في سورة المنافقين: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾، فإنها مثبتة في الحالين بلا خلاف. ٩- ﴿أَلَا تَتَّبِعُنِي﴾ بـ (طه).

وَفِي الْكَهْفِ نَبِيٌّ يَأْتِي فِي هُودٍ رُفُلًا

سَمَاءَ

١- ﴿نَبِيٌّ﴾ بالكهف. وحكمها لمدلول (رُفُلًا سَمَاءَ) وهم (الكسائي ونافع وابن كثير وأبو عمرو)، فـ (نافع وأبو عمرو والكسائي) في الوصل دون الوقف، و(ابن كثير) في الحالين. قال أبو شامة: وإنما قيد ﴿نَبِيٌّ﴾ بقوله (وَفِي الْكَهْفِ نَبِيٌّ) احترازاً

من التي في يوسف ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي﴾، فإنها مثبتة بإجماع. ٢- ﴿يَأْتِ﴾
 بهود. قال أبو شامة: وقيد الناظم موضع هود بقوله (يَأْتِ فِي هُودٍ) ليحترز مما أجمع على
 إثباته نحو: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمَسِ مِنَ الْمَشْرِقِ﴾ البقرة، ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾
 الأنعام، ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ الأعراف. ومعنى (رُقُلًا) عظم.

..... وَدُعَايَ فِي جَنَّا حُلُوِّ هَدْيِهِ

١- ﴿دُعَاءَ﴾ إبراهيم. وحكمها لمدلول (فِي جَنَّا حُلُوِّ هَدْيِهِ) وهم (حمزة وورش
 وأبو عمرو والبزي)، ف(حمزة وورش وأبو عمرو) في الوصل دون الوقف،
 و(البزي) في الحالين.

تنبيه: قال أبو شامة فَإِنْ قُلْتُ: من أين علمنا أن مراده بقوله:

..... وَدُعَايَ فِي جَنَّا حُلُوِّ هَدْيِهِ

التي في إبراهيم دون التي في نوح ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَايَ إِلَّا فِرَارًا﴾؟ قلت: لأن تلك دخلت في
 حساب ياءات الإضافة في عدة ما بعده حمزة مكسورة، وقد نص عليها في قوله:

..... دُعَايَ وَآبَاءِ لِكُوفٍ تَجَمُّلاً

والفرق بينهما أن التي في نوح ثابتة في الرسم، والتي في إبراهيم محذوفة، وذلك فصل ما
 بين ياء الإضافة والزائدة، وكذلك القول في: ﴿أَتَتَّبِعُونَ﴾، إذ لقال أن يقول: لِمَ لَا
 تدخل هذه في ياءات الإضافة التي بعدها حمزة مفتوحة؟ فيكون الجواب: أن هذه الياء محذوفة
 رسماً غير ثابتة فيه، وعلم ذلك من موضع آخر.

..... وَفِي اتَّبِعُونِي أَهْدِيكُمْ حَقَّهُ بَلَاً

١- ﴿أَتَتَّبِعُونَ﴾ بغافر. حكمها لمدلول (حَقَّهُ بَلَاً) وهم (ابن كثير وأبو عمرو
 وقالون)، ف(قالون وأبو عمرو) في الوصل دون الوقف، و(ابن كثير) في الحالين. قال
 أبو شامة: وقيد الناظم موضع غافر بقوله: ﴿أَهْدِيكُمْ﴾ احترازاً من التي في الزخرف
 فإنها لـ (أبي عمرو)، وسيأتي بيان ذلك، واحتراز أيضاً من الذي أجمع على إثباته القراء
 نحو: ﴿فَأَتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ آل عمران، ﴿فَأَتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا﴾ طه. وكلمة
 ﴿أَتَتَّبِعُونَ﴾ بغافر، لم تدخل في ياءات الإضافة التي بعدها حمزة مفتوحة، لأن هذه الياء محذوفة

رسماً غير ثابتة فيه. قال السخاوي: وقوله (حَقَّةُ بِلَا): من بلوت بمعنى اختبرت، يشير بذلك إلى أن ما رُوي عن (ورث) من إثبات هذه الياء في الوصل، وعن (قالون) من حذفها في الحاليين قد بلاه الحق واختبره، وأن الاختبار اقتضى صحة ما حكاه في القصيد دون ما رُوي من ذلك. وقال أبو شامة: (حَقَّةُ بِلَا) أي اختبر الحق ما ذكرته فكان صواباً دون ما رُوي من خلاف ذلك.

وإن تَرْنِي عَنْهُمْ.....

يعود الضمير في قوله (عَنْهُمْ) على (حَقَّةُ بِلَا) في الشطر السابق وهم: (ابن كثير وأبو عمرو وقالون)، فكلمة: ﴿تَرْنِي﴾ بالكهف، لـ (قالون وأبي عمرو) في الوصل دون الوقف، و (ابن كثير) في الحاليين.

..... تُمِدُّونِي سَمًا فَرِيقًا.....

١- ﴿تُمِدُّونِي﴾ بالنمل. حكمها للدلول (سَمًا فَرِيقًا) وهم (نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة)، فـ (نافع وأبو عمرو) في الوصل دون الوقف، و (ابن كثير وحمزة) في الحاليين. قال أبو شامة: وهذا الموضع هو الذي يثبت (حمزة) في الحاليين. وقلنا من قبل أن (حمزة) يدغم النونين مع المدّ المشيع. قال أبو شامة: وقوله (سَمًا فَرِيقًا) أي ارتفع فريقه وهم قراؤه. وقال السخاوي: و (سَمًا فَرِيقًا) لانضمام (حمزة) إليهم.

..... وَيَدْعُ الدَّاعَ هَاكَ جَنَى حَلَا.....

١- ﴿يَدْعُ الدَّاعَ﴾ بالقمر. حكمها للدلول (هَّاكَ جَنَى حَلَا) وهم (البزّي وورث وأبو عمرو)، فـ (ورث وأبو عمرو) في الوصل دون الوقف، و (البزّي) في الحاليين. وقيد الناظم موضع القمر بقوله: (وَيَدْعُ الدَّاعَ): احترازاً من كلمة ﴿الدَّاعَ﴾ في الموضع الثاني في سورة القمر وهو: ﴿مُتَهَمِّينَ إِلَى الدَّاعِ﴾، حيث إن الموضع الثاني ذكره الشاطبي بقوله: (فَيَسْرِي إِلَى الدَّاعِ الْجَوَارِ).

قال السخاوي: وقوله (هَّاكَ جَنَى حَلَا) أي خذ ثمراً حلواً وهو ما نظمه الناظم -رحمه الله-. وفي الفجر بالوادي ذناً جريائهُ وفي الوقف بالوجهين وافق قنبلًا

١- ﴿يَا لَوَادٍ﴾ بالفجر. حكمها لمدلول (دَنَاءَ جَرِيَّائِهِ) وهم (ابن كثير) و(ورش)، إلا أن (قنبلاً) جاء عنه الحذف والإثبات وقفاً، وأما في الوصل فيثبت (قنبلاً) بلا خلاف. قال الضباع: (قنبلاً) جاء عنه الحذف والإثبات وقفاً، وبالأول قرأ له الداني على أبي الحسن بن غلبون، وبالثاني على فارس. والكلمة السابقة لـ (ورش) في الوصل دون الوقف، و(البزي) في الحالين. وقيد الناظم موضع الفجر بقوله: (وفي الفجر بِالْوَادِي) ليحترز من التي في طه والنازعات. ﴿يَا لَوَادٍ الْقَدِيسِ طَوًى﴾ فإنها محذوفة باتفاق القراء السبعة. قال أبو شامة: وما أحسن ما وافق لفظ الجريان بعد ذكر الوادي. وقال صاحب اللآلي: وأتى به بعد ذكر الواد فأحسن في الإشارة وأبدع في العبارة.

وَأَكْرَمَنِي مَعَهُ أَهْنَنِي إِذْ هَدَى وَحَذَفَهُمَا لِلْمَازِنِي عُدَّ أَغْدَلًا
١- ﴿أَكْرَمَنِي﴾ ٢- ﴿أَهْنَنِي﴾ كلاهما بالفجر. حكمهما لمدلول (إِذْ هَدَى) وهما (نافع والبزي)،

فـ(نافع) في الوصل دون الوقف، و(البزي) في الحالين، وأما (أبو عمرو المازني) فله حذف الياء فيهما حالة الوصل، وهذا أعدل من إثباتها له في الوصل. قال الضباع: فدل على أنه خير بين الإثبات والحذف، والمراد به حالة الوصل، وأما في الوقف فهو يحذف الياء على أصله. قال أبو شامة: وأتبعهما - أي لفظ ﴿أَكْرَمَنِي﴾ ﴿أَهْنَنِي﴾ - ذكر ﴿يَا لَوَادٍ﴾، لأن الجميع في سورة واحدة.

وفي التَّمْلِ آتَانِي وَيُفْتَحْ عَنْ أُولِي حِمَى وَخِلَافُ الْوَقْفِ بَيْنَ خَلَا عِلَا
أثبت الياء المفتوحة وصلًا في: ﴿فَمَاءَ آتَنِيَّ اللَّهُ﴾ بالنمل، مدلول (عَنْ أُولِي حِمَى) وهم (حفص ونافع وأبو عمرو) حالة الوصل، واختلف عن مدلول (بَيْنَ خَلَا عِلَا) وهم (قالون وأبو عمرو وحفص) بين الإثبات والحذف وقفاً، وأما (ورش) في الوقف فبالحذف فقط، وقرأ الباقر بحذف الياء في الحالين وهم (ابن كثير وابن عامر وشعبة وحزرة والكسائي). قال الضباع: أطلق الناظم الخلاف عن الثلاثة - وهم (قالون وأبو عمرو وحفص) - تبعاً للتيسير، وقد قيد (الداني) بعض هذا الإطلاق في مفرداته بما حاصله: أن المأخوذ به وقفاً لـ (أبي عمرو وقالون) الإثبات، ولـ (حفص) الإثبات من قراءة الداني على أبي الحسن، والحذف من قراءته على فارس. قال ابن القاصح:

وقيّد الناظم موضع الخلاف بقوله: (وَفِي التَّمْلِ آتَانِي) ليخرج نحو: ﴿ءَاتَانِي الْكِتَابَ﴾ مريم، ﴿وَأَتَانِي رَحْمَةً﴾ هود. قال أبو شامة: ويلزم من الإثبات الفتح، وإلا لانحذفت لالتقاء الساكنين، والباقون على حذفها اتباعاً للرسم، فمن حذف في الوصل حذف في الوقف، وأما مَنْ أثبت في الوصل فقياسه أيضاً الحذف في الوقف، لأنه ليس فيهم من المثبتين في الحالين أحد، فأما (ورش) فجرى على القياس فحذفها في الوقف، وأما (قالون وأبو عمرو وحفص) فاختلف عنهم في إثباتها وحذفها في الوقف، ووجه إثباتها أن هذه الباء أخذت شبهاً من باء الإضافة لكونهم فتحوها، وباءات الإضافة لا تحذف في الوقف فكذا هذه. وقال السخاوي: وقوله (يَيْنَ حُلَاً عَلَاً) أي سما وارتفع (يَيْنَ حُلَاً) من قَبْلِ أن الحذف فيه اتباع الرسم، وفي الإثبات اتباع الأصل.

وَمَعَ كَلْجَوَابِ الْبَادِ حَقَّ جَاهُماً

١- ﴿كَالْجَوَابِ﴾ سبأ ﴿وَالْبَادِ﴾ الحج، حكمها لمدلول (حَقَّ جَاهُماً) وهم (ابن كثير وأبو عمرو وورش)، فـ (ورش وأبو عمرو) في الوصل دون الوقف، و(ابن كثير) في الحالين.

وَفِي الْمُهْتَدِ الْإِسْرَا وَتَحْتُ أَخُو حُلَى

١- ﴿الْمُهْتَدِ﴾ بالإسراء والكهف، وهي المرادة من قول الشاطبي (وَتَحْتُ) إذ هي - أي سورة الكهف - تحت سورة الإسراء في ترتيب المصحف. وحكمها لمدلول (أَخُو حُلَاً) وهم (نافع وأبو عمرو) وهما يحذفان الباء وقفّاً ويشبّانها وصلاً على أصلهما. قال أبو شامة: وقيد موضع الإسراء بقوله (وَفِي الْمُهْتَدِ الْإِسْرَا) ليحترز من الذي في الأعراف، فإن الباء فيه ثابتة بلا خلاف وهي: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾.

وَفِي أَتْبَعَنَ فِي آلِ عِمْرَانَ عَنْهُمَا

١- ﴿وَمَنْ أَتْبَعَنَ﴾ بآل عمران، ويعود الضمير في قول الناظم (عَنْهُمَا) على مدلول (أَخُو حُلَاً) في الشطر السابق وهما (نافع وأبو عمرو)، فلهما - أي (نافع وأبو عمرو) - إثبات الباء في حال الوصل فقط. قال أبو شامة: وقيد موضع الخلاف بقوله: (وَفِي أَتْبَعَنَ فِي آلِ عِمْرَانَ) ليحترز بذكر السورة عن التي في آخر سورة يوسف: ﴿أَنَا وَمَنْ أَتْبَعَنِي﴾ فهي ثابتة بلا خلاف.

وَكِيدُونِ فِي الْأَعْرَافِ حَجًّا لِيُحْمَلَا

.....

بِخُلْفٍ.....

١- ﴿كِيدُونِ﴾ بالأعراف، حكمها لدلول (حَجًّا لِيُحْمَلَا بِخُلْفٍ) وهم (أبو عمرو وهشام) بخلف عنه، فـ (أبو عمرو) في الوصل دون الوقف، وأما (هشام) فله الخلاف في الحاليين عملاً بهذا البيت، ويقول في صدر الباب:

وَكُتِبَتْ فِي الْحَالَيْنِ ذُرًّا لَوَامِعًا بِخُلْفٍ.....

ولكن الذي صوّبه أهل الأداء عامة أن (هشاماً) ليس له في هذه الياء من طريق الحرز إلا الإثبات وصلًا ووقفًا. قال أبو شامة: إنما أعاد ذكر الخلف عن (هشام) لئلا يظن أن الذي تقدم كان للوقف وحده، فأبان بهذا أن له أيضاً في الوصل خلافاً، وقيل إنما أعاده توكيداً، لأن بعض المصنفين لم يذكر له هذا الخلاف.

قال الضباع: وهذا الخلاف الذي ذكره له منعه المحققون، ونصوا على أنه لا ينبغي أن يقرأ به من طريق النظم وأصله، بل بالإثبات فقط في الحاليين، لأنه الذي قرأ به الداني على شيخه أبي الفتح فارس وأبي الحسن طاهر بن غلبون من طريق الحلواني. وخلاصة التحريات: اعلم أن (هشاماً) له إثبات الياء في الوقف والوصل في كلمة ﴿كِيدُونِ﴾ بالأعراف. قال الجمزوري:

وَكِيدُونِ فِي الْأَعْرَافِ حَجًّا لِيُحْمَلَا بِخُلْفٍ ولكن أثبت النشر مسجلاً وقال صاحب إتحاف البرية:

وَكِيدُونِ فِي الْأَعْرَافِ عِنْدَ هِشَامِهِمْ بِإِثْبَاتِهِ فاقسراه وقفاً وموصلاً وقال الوافراني:

كِيدُونِ فِي أَعْرَافِهَا يَزِيدُهُ حِلْوَانِهِمْ فِي حَالَتِهِ وَقَسْرَاهُ

قال أبو شامة: وقيد ﴿كِيدُونِ﴾ بالأعراف احترازاً من المجمع على إثباته في هود: ﴿مِنْ دُونِهِ فَكِيدُونِي جَمِيعًا﴾ وعلى حذفه للقراء السبعة في الرسائل: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ كِيدٌ فَكِيدُونِ﴾، و(حَجًّا لِيُحْمَلَا): أي غلب في الحجة بإثبات يائه ليحمل ذلك ويقرأ به. وقال الجعبري: و(حَجًّا لِيُحْمَلَا): لينقل ولا يهجر.

..... وَتُؤْتُونِي بِيُوسُفَ حَقُّهُ

.....

١- ﴿تَوْتُون﴾ ييوسف، وحكمها لمدلول (حَقُّهُ) وهم (ابن كثير وأبو عمرو). ف—
(أبو عمرو) في الوصل دون الوقف، و(ابن كثير) في الحالين.
وَفِي هُوْدَ تَسْأَلْنِي حَوَارِيهِ جَمَلًا

١- ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ بهود، حكمها لمدلول (حَوَارِيهِ جَمَلًا) وهما (أبو عمرو وورش)،
ولهما إثبات الياء وصلًا فقط. قال أبو شامة: فأثبت الياء (أبو عمرو) مع تخفيف الكلمة،
وأثبتها (ورش) مع تشديدها، وسيأتي الكلام في التخفيف والتشديد في سورة هود. قلت:
سيأتي حكم تخفيف النون وتشديدها في كلمة ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ هود، ﴿تَسْأَلْنِي﴾
الكهف، في فرش حروف سورة هود. وقيد الناظم الموضع السابق بقوله (وَفِي هُوْدَ
تَسْأَلْنِي): ليحترز من التي في الكهف، وسيأتي بيانها بعد قليل وهي: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ
شَيْءٍ﴾. قال أبو شامة: و(حَوَارِيهِ): ناصره، وخفف الياء ضرورة كما تقدم في أول الخطبة.
وَتُخْزَوْنَ فِيهَا حَجٌّ أَشْرَكَتُمُونَ قَدْ هَدَيْنَا أَتَقُونَ يَتَأُولِي أَخْشَوْنَ مَعَ وَلَا
وَعْتَهُ وَخَافُونِي.....

الكلمات الآتية حكمها لمدلول (حَجٌّ) وهو (أبو عمرو)، وله حذف الياء وقفًا وإثباتها
وصلًا

١- ﴿وَلَا تُخْزَوْنَ﴾ بهود. فالضمير في قوله (فِيهَا) يعود على سورة هود في البيت
السابق.

وقيد الناظم موضع هود بقوله (وَتُخْزَوْنَ فِيهَا)، لأن موضع الحجر وهو قوله: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ
وَلَا تُخْزَوْنَ﴾ لا خلاف في حذف الياء للقرء السبعة. ٢- ﴿أَشْرَكَتُمُونَ﴾ بإبراهيم.
٣- ﴿وَقَدْ هَدَيْنَا﴾ بالأنعام.

وقيد الناظم موضع الأنعام بقوله: ﴿وَقَدْ هَدَيْنَا﴾ ليحترز من الجمع على إثباتها نحو:
﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّي﴾ بالأنعام، ﴿أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ بالزمر. ٤- ﴿وَأَتَقُونَ
يَتَأُولِي﴾ بالبقرة. وقيد الناظم موضع البقرة بقوله (أَتَقُونَ يَتَأُولِي) ليحترز من الجمع
على حذفها للقرء السبعة من الشاطئية في موضع سورة الزمر وهو قوله: ﴿يَعْبَادُ فَاتَّقُونَ
﴾، وليحترز من نحو: ﴿وَإِنِّي فَأَتَقُونَ﴾ البقرة. ٥- ﴿وَأَخْشَوْنَ وَلَا﴾ بالمائدة. وقيد

الناظم موضع المائدة بقوله (أَخْشَوْنَ مَعِ وَلَا): ليحترز عن التي في أوّل المائدة فإنها محذوفة للقرء السبعة من الشاطبية في الحاليين باتفاق، وهي قوله: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَأَخْشَوْنَ الْيَوْمَ﴾، وأما موضع سورة البقرة وهو: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَأَخْشَوْنِي﴾ فالياء مثبتة فيه باتفاق القرءاء.

٦- ﴿وَحَاقُونَ﴾ بآل عمران. والواو في قوله: ﴿وَحَاقُونَ﴾ من التلاوة وليست عاطفة في النظم.

..... وَمَنْ يَنْقَى زَكَاءَ يُوسُفَ وَافَى كَالصَّحِيحِ مُعَلَّلاً

١- ﴿مَنْ يَنْقَى﴾ بيوسف. وحكمها للدلول (زَكَاءً) وهو (قنبل) إذ له إثبات الياء وفقاً وصلاً إجراءً للمعتل مجرى الصحيح. وقيد الناظم موضع الخلاف بقوله (يُوسُفَ): ليحترز من الجمع عليها نحو قوله: ﴿أَفَمَنْ يَنْقَى يُوْجِهَهُ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ الزمر. وقال صاحب اللآلئ: وقوله (زَكَاءً): أي زكا في صحة نقله، ردّاً على مَنْ عاب ذلك وأنكره. قال أبو شامة: (زَكَاءً): أي طهر من طعن في قراءة (قنبل)، لأنه أثبت الياء في محل الجزم، ولا شك أنها قراءة ضعيفة - غفر الله له (أبي شامة) - لأنه زاد على الرسم حرفاً وارتكب المخذور زيادته وجهاً ضعيفاً في العربية، بخلاف البياءات المثبتة فيما تقدّم فإنها لغة فصيحة، وهو من الاختلاف في الهجاء، فلم يضرّ من جهة الرسم كقراءة ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ بالألف، ثم ذكر وجه هذه القراءة، وهو أن من العرب مَنْ يجري المعتل مجرى الصحيح فلا يحذف منه شيئاً من حروفه للجزم، كما لا يحذف شيئاً في الصحيح ويكتفي بإسكان آخره. قال السخاوي: قال قيس بن زهير: (ألم يأتيك والأنباء تنمي). والشاهد: (ألم يأتيك).

وزاد صاحب كتاب اللآلئ قول الشاعر:

هجوت زبّان ثم جئت معتزلاً من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع

والشاهد: (لم تهجو ولم تدع). قال أبو شامة: وقال الحصري:

وقد قرأ مَنْ يَنْقَى قنبل فانصر على مذهبه قنبل

وقوله (وَإِنِّي كَالصَّحِيحِ مُعَلَّلًا): أي جاء (مُعَلَّلًا كَالصَّحِيحِ)، أي بأنه أجرى مجراه. قال أبو بكر بن مجاهد: أخبرني (قبل) عن القواس عن أصحابه أنهم يقرءون ﴿مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ بالياء في الوصل والوقف.

قال أبو شامة: وقرأت في حاشية نسخة مقروءة على الناظم، وأظن الحاشية من إملائه، قال: (وَإِنِّي كَالصَّحِيحِ مُعَلَّلًا): أي مروى بعذوب الاحتجاج له.

وَفِي الْمُتَعَالِي دُرَّةٌ.....

١- ﴿الْمُتَعَالِ﴾ بالرعد. حكمها للمدلول (دُرَّةٌ) وهو (ابن كثير) إذ له إثبات الياء وقفًا ووصلًا.

..... وَالْثَّلَاقِ وَالْتَنَادِ تَنَادِ دَرًا بَاغِيهِ بِالْخُلْفِ جُهًّا لَا

١- ﴿الْثَّلَاقِ﴾ ٢- ﴿الْتَنَادِ﴾ كلاهما بغافر. وحكمهما للمدلول (دَرًا بَاغِيهِ بِالْخُلْفِ جُهًّا) وهم (ابن كثير) و(قالون بخلف عنه) و(ورش)، فـ(ابن كثير) في الحاليين، و(ورش) في الوصل دون الوقف، و(قالون) بخلف عنه حال الوصل، وأما في الوقف فقرأ (قالون) بالحذف على أصله. قال الضباع: هذا ما يفيد النظم، وذكر المحررون أن الذي ينبغي أن يقرأ به لـ (قالون) فيهما من طريق هذا النظم وأصله إنما هو الحذف فقط، لأنه رواية الجمهور عنه دون الإثبات فإنه انفراده، انفرد بها فارس بن أحمد من قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن (قالون)، وتبعه في ذلك الداني من قراءته عليه. وخلاصة التحريرات: (قالون) يحذف الياء في الحاليين قولاً واحداً في كلمة ﴿الْثَّلَاقِ﴾، ﴿الْتَنَادِ﴾ بغافر.

قال الجمزوري بعد ذكره لبيت الشاطبي:

وَفِي الْمُتَعَالِي دُرَّةٌ وَالْثَّلَاقِ وَالْتَنَادِ تَنَادِ دَرًا بَاغِيهِ بِالْخُلْفِ جُهًّا لَا
وقد رد هذا الخلف في النشر قائلاً

وقال صاحب إتحاف البرية:

لَعِيسَى الثَّلَاقِ وَالْتَنَادِ احذفنهما فتمت أصول القوم دُرًّا مفصلاً

قال السخاوي: ومعنى قوله (دَرًا بَاغِيهِ بِالْخُلْفِ جُهًّا): يعني درأهم عن التعصب على مذهب الإثبات أو لمذهب الحذف بالجمع بينهما. وقال أبو شامة: و(دَرًا) بمعنى دفع،

فأبدل من الحمزة ألفاً، و(بَاعِيَه) بمعنى طالبه، يقال: بغيت الشيء إذا طلبته، و(جُهْلًا) جمع جاهل، أي دفع قارئه الجهال عن تضعيفه بكونه رأس آية، فلا ينبغي أن يثبت الباء لئلا يخرج عن مؤاخاة رعوس الآي، فأتى بالخلف ليرضي به كل فريق، لأن كلا الأمرين لغة فصيحة. وقال صاحب اللآلي: والمعنى أنه درأهم عن التعصب للحذف ولصحة الإثبات لغة ورواية.

وقال الجعبري: أي صفا الإثبات من الشوائب، ورفع راويه بالأصالة الجاهليين المتمسكين بالفاصلة.

وَمَعَ دَعْوَةُ الدَّاعِي دَعَانِي خَلَا جَنَى وَلَيْسَا لِقَالُونِ عَنِ الْغُرِّ سُبُلًا

١- ﴿الدَّاعِ﴾ ٢- ﴿دَعَانِي﴾ كلاهما بالبقرة. حكمهما لمدلول (خَلَا جَنَى) وهما: (أبو عمرو وورش)، فلهم الإثبات وصلًا فقط. قال أبو شامة: (وَلَيْسَا لِقَالُونِ عَنِ الْغُرِّ سُبُلًا): أي وليسا- يعني الباعين في هاتين الكلمتين- لـ (قالون)، أي لم يشتهر إثباتهما له وإن كان قد روي عنه إثباتهما، و(الْغُرِّ): المشهورون، أي عن النقلة الغر، و(سُبُلًا) حال منهم، وهو جمع سابلة، وهم المختلفون في الطرق، يريد أنهم سلكوا طرق النقل وقبلوها خبرة بها، أي عن القوم المنيرة طرقهم. وقال الضباع: وليس إثبات هاتين الكلمتين لـ (قالون) واردة عن الرواة الغر المشهورين عنه، بل عن رواة دونهم في الشهرة، وفي ذلك دليل على جواز الوجهين فيهما عنه فتنبه.

وقال القاضي: فحيث يكون لـ (قالون) في هاتين الكلمتين الحذف والإثبات، والأصح الحذف.

وقال الجعبري: فإن قلت: ما الذي دل على هذا التقدير؟ قلت: تقييد النفي بالمشهورين، إذ لو أراد مطلق النفي لقال: (وَلَيْسَا مَنْقُولَيْنِ عَنْهُ) وأمسك، بل الإثبات منقول عن رواة دونهم في الشهرة.

نَذِيرِي لَوْ رَشِي ثُمَّ تُرْدِينِ تَرْجُمُو نِ فَأَعَزِّلُونِ سِتَّةَ نَذِيرِي جَلَا
وَعِيدِي ثَلَاثَ يُنْقِدُونَ يَكْذِبُو نِ قَالَ لِكِيرِي أَرْبَعَ عَنْهُ وَصَّلَا
قال أبو شامة: هذا كله أثبتته (ورش) في الوصل:

١- ﴿كَيْفَ نَذِيرِ﴾ بالملك. ٢- ﴿لَتُرْدِينِ﴾ بالصفات.

٣- ﴿تَرْجُمُونَ﴾ بالدخان. ٤- ﴿فَأَعَزِّلُونِ﴾ بالدخان.

٥- ﴿وَنُذِرْ﴾ في مواضعه الستة بالقمر. ٦- ﴿وَعِيدٌ﴾ بإبراهيم وموضعين في سورة ق.

٧- ﴿يُنْقِذُونَ﴾ يس. ٨- ﴿يُكَذِّبُونَ قَالٌ﴾ بالقصص. قال أبو شامة: وقَّده بقوله ﴿قَالٌ﴾، لأن بعده ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾، واحترز بذلك عن ﴿يُكَذِّبُونَ﴾ الذي ليس بعده ﴿قَالٌ﴾ نحو: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ الشعراء، فهذه محذوفة باتفاق في الحاليين. قلت: باتفاق القراء السبعة، لأن (يعقوب) أثبت الياء في الحاليين. ٩- ﴿نَكِيرٌ﴾ بالحج وسبأ وفاطر والملك.

قال أبو شامة: وليس الذي في الشورى من هذا الباب وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ نَكِيرٍ﴾، والضمير في (عَنْهُ وَصَلًا) لـ (ورث)، فهذه تسع عشرة زائدة انفرد بها (ورث)، والألف في (وَصَلًا) ليست ضمير تثنية، فإن الذي تقدم متعدد، أي وصل المذكور عنه، فالألف للإطلاق.

فَبَشِّرْ عِبَادِ افْتَحْ وَقِفْ سَاكِنًا يَدًا

١- ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ (١٧) الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ الزمر. حكمها لمدلول (يَدًا) وهو (السوسي). واعلم أن العلماء اختلفوا في شرح هذا الشطر من البيت، وإليك البيان: قال الضباع: أي افتح الياء من ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ (١٧) الَّذِينَ ﴿وَصَلًا﴾، وأسكنها مثبتة وقفًا لـ (السوسي). وقال القاضي في البدور الزاهرة: قرأ (السوسي) بزيادة ياء بعد الدال مفتوحة وصلًا ساكنة وقفًا، وهذا صريح كلام الشاطبي، وذكر السيد هاشم أن فتح الياء لـ (السوسي) وصلًا وسكونها وقفًا ليس من طريق الحرز، بل طريقه الحذف في الحاليين، وهذا ما يؤخذ من النشر صراحة، وعلى هذا ينبغي لمن يقرأ لـ (السوسي) من طريق الحرز، أن يقتصر على الحذف في الحاليين. وقال الجمزوري:

فَبَشِّرْ عِبَادِ افْتَحْ وَقِفْ سَاكِنًا يَدًا على الدالِ أو ياءِ فكل تنقلا
إذا: (السوسي) يفتح الياء وصلًا، وفي الوقف له إثبات الياء وحذفها. وقال السخاوي: وقول الناظم (وَقِفْ سَاكِنًا يَدًا): أشار إلى ترك الحركة باليد، لأن المتكلم في إبطال الشيء أو إثباته قد يحرك يده في تضاعيف كلامه، فكأنه قال: لا تتحرك في رد ذلك بسبب ما وقع من الخلاف فيه. وقال أبو شامة: ووقع في نقل مذهب (السوسي) اختلاف كثير في

غير التيسير، فَرُوِي عنه الحذف في الوقف، وَرُوِي عن (أبي عمرو) نفسه الحذف في الحالين، وَرُوِي عنه الفتح في الوصل والحذف في الوقف، وأشار الناظم بقوله (وَقِفْ سَاكِنًا يَدًا): إلى ترك الحركة باليد، لأن المتكلم في إبطال الشيء أو إثباته قد يحرك يده في تضاعيف كلامه، فكانه قال: لا تتحرك في رد ذلك بسبب ما وقع فيه من الخلاف، هكذا ذكر الشيخ - يريد السخاوي - وكان هذا زجر عن سؤال مقدر واعتراض وارد من حيث القياس والجدل، وذلك أن الخلاف محكي عن (أبي عمرو) نفسه في: ﴿فَمَا أَتَيْنَاهُ اللَّهُ﴾ في النمل، والعمل في الاثنين واحد، فعرف الناظم أن من سمع من جهة نظمه أن (السوسي) يقف بياء ساكنة دون (الدوري)، ولم يذكر خلافاً أنه يورد حرف النمل ويطلب الفرق بينهما ويستطيل باعتراضه لأنه وارد فسكنه وثبته بقوله: (وَقِفْ سَاكِنًا يَدًا): أي النقل كذا فلا ترده بقياس وجدل، وهذا معنى جيد وتفسير حسن لظاهر اللفظ، ولكن يلزم منه أن تكون السين من (وَقِفْ سَاكِنًا يَدًا): رمزاً لـ (أبي الحارث) كما لو قال: (باسطاً يَدًا)، فإن الباء حينئذ رمز لـ (قالون)، وإنما المراد من هذا اللفظ بيان قراءة (السوسي) في الوقف وهي غير مبيّنة من هذا التفسير. وقال الجعبري: (وَقِفْ سَاكِنًا يَدًا): أي ذا قوة، أو لا يحتاج إلى تحريك يدك في أثناء جواب المخالف، أو سكن يده لأنك على الحق.

وَوَاتَّبَعُونِي حَجَّ فِي الزُّخْرُفِ الْعُلَى

١- ﴿وَاتَّبَعُونِي﴾ بالزخرف. حكمها للدلول (حج) وهو (أبو عمرو)، فله إثبات الياء وصلًا فقط. وألف الوصل في (الْعَلَا) ليست برمز لـ (نافع). قال الجعبري: قلت: اصطلاحه الذي قررناه أولاً يمنع رمزيته، وهو أنه لا يفصل بين الرموز إلا بلفظ الخلاف، فامتنع (الْعَلَا) أن يكون رمزاً لانفصاله عن (حج) بلفظ غير الخلف.

(استدراك أبي شامة): فادخل واو العطف على كلمة القرآن ﴿وَاتَّبَعُونِي﴾ وفيها واو، فاجتمع واوان ليحصل حكاية لفظ القرآن، فهو كقوله في أول القصيدة:

بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النِّظْمِ أَوَّلًا تَبَارَكَ رَحْمَاناً رَحِيماً وَمَوْئِلاً

كانه قال: وحرف الزخرف الذي هو: ﴿وَاتَّبَعُونِي﴾ أثبت ياءه في الوصل (أبو عمرو)، و(الْعَلَا) مفعول (حج) وليس برمز، وهو مشكل، إذ يحتمل ذلك، ولا يدفعه كونه فصل بين الرمزتين بقوله: (في الزُّخْرُفِ الْعَلَا)، فإن هذا فصل تقييد، فليس أجنبياً فلا يضر، فهو كفصله بلفظ الخلف في أثناء الرمز كقوله:

وَمَدُّكَ قَبْلَ الصُّمِّ لَبَّى حَيُّهُ بِخُلْفِهِمَا بَرًّا وَجَاءَ لِفَصْلِهِ

وكما قد جاء الفصل بالرمز بين تقييدين كقوله:

يُضَاعَفُهُ ارْفَعْ فِي الْحَدِيدِ وَهَهُنَا سَمَا شُكْرُهُ وَالْعَيْنُ فِي الْكُلِّ ثَقْلًا
كَمَا دَارَ وَأَقْصُرْ مَعَ مُضَعَّفَةٍ.....

فلقائل أن يقول: كما جاز الفصل بين التقييدين بالرمز، كذا يجوز الفصل بين الرمزتين بالتقييد، ويؤيد الإشكال أنه قد التزم في خطبته أنه يسمّى الرجال بعد ذكر الحرف، ومتى انقضى ذلك أتى بالواو الفاصلة، والواو لم تأت هنا إلا بعد قوله: (الْعَلَا) في أوّل البيت الآتي، فليته قال:

وَوَاتَّبِعُونِي زَخْرَفَ حَجٍّ وَاعْتَلَا
أو:

وَوَاتَّبِعُونِي الزُّخْرَفِ اتَّبِعْ فَتَى الْعَلَا
ويكون قد أضاف ﴿وَاتَّبِعُونِ﴾ إلى اسم السورة، لأنه لفظ، وكلمة ﴿وَاتَّبِعُونِ﴾ من

حروف القراءة فهو كما قدمنا في قوله:

وَأَخَّرْتَنِي الْإِسْرَ وَتَبَّعْنُ سَمَا
وقوله:

وَفِي الْمُهْتَدِ الْإِسْرَ وَتَحْتُ أَخُو حَلَا

ثم قال الشاطبي:

وَفِي الْكَهْفِ تَسْتَلْنِي عَنِ الْكُلِّ يَأْؤُهُ عَلَى رَسْمِهِ وَالْحَذْفُ بِالْخُلْفِ مُثَلًّا

قال الضباع: أي ورد عن كل القراء إثبات ياء ﴿تَسْتَلْنِي﴾ في الكهف كالرسم، وجاء حذفها في الحاليين لـ (ابن ذكوان) على خلاف عنه، وبالوجهين قرأ له الداني على أبي الحسن بن غلبون، وبالإثبات على فارس بن أحمد وأبي القاسم الفارسي، وهو طريق التيسير، فليعلم. وقال القاضي: (ابن ذكوان) له فيها - أي لفظ ﴿تَسْتَلْنِي﴾ الكهف - الخلف بين الإثبات والحذف وصلاً ووقفاً. قال في النشر: والوجهان صحيحان عن (ابن ذكوان). وقال أبو شامة في معنى قول الشاطبي:

وَفِي الْكَهْفِ تَسْتَلْنِي عَنِ الْكُلِّ يَأْؤُهُ عَلَى رَسْمِهِ وَالْحَذْفُ بِالْخُلْفِ مُثَلًّا

يعني: أنه رسم بالياء - أي لفظ ﴿تَسْتَلْنِي﴾ الكهف - فأثبتها الكل وقفاً ووصلاً، وروى عن (ابن ذكوان) حذفها في الحاليين، فإن قلت: من أين يُعلم أنه أراد في الحاليين؟

قلت: هو في التيسير كذلك، وإنما لم يُبَيَّنْ عليه الناظم اتكالا على فهم الذكي، من جهة أنه لا جائز أن يكون أراد أنه حذفها وصلاً لا وقفاً، إذ ليس في هذا الباب له نظير، إذ كل مَنْ أثبت ياءً في الوقف أثبتها في الوصل، ولا يتعكس هذا القسم، ثم لو كان أراد هذا القسم لذكره في سورته، كما ذكر ما يشبه ذلك في الرد - قلت أي ألفاظ ﴿هَادٍ﴾ ﴿وَالِ﴾

﴿بَاقٍ﴾ ﴿وَاقٍ﴾ - وإذا بطل هذا القسم فلا يجوز أن يُظَنَّ بالناظم أنه أراد عكسه، وهو أنه حذفها وقفاً وأثبتها وصلاً، لأنه لم يذكره مع مَنْ هذا فعّله في سائر الباب في قوله: وَتَثَبْتُ فِي الْحَالَيْنِ ذُرّاً لَوَامِعاً بِخُلْفٍ وَأَوَّلَى التَّمْلِ حَمَزَةٌ كَمَلاً وَفِي الْوَصْلِ حَمَازٌ شَكُورٌ إِمَامُهُ

فبان أنه أراد حذفها في الحالين، وهذه الياء التي في الكهف زائدة على العدة، بخلاف التي في هود فإنها منها، لأن تلك محذوفة رسماً وهذه ثابتة فيه. وفي ترتعِي خُلْفٌ زَكَا.....

١- ﴿يَرْتَعِ﴾ يوسف. حكمها للدلول (زَكَا) وهو (قبل) حيث أثبتها وقفاً ووصلاً بخلف عنه.

(تحريرات مهمة): قال الضباع: ورد خُلْفٌ عن (قبل) في إثبات ياء (ترتع) بيوسف - كتبها بالنون على

قراءته - في الحالين، فأثبت الياء فيها عنه (ابن شنبوذ)، وحذفها (ابن مجاهد)، فالإثبات ليس من طريق النظم

فليعلم. نَبّه عليه في النشر. قال الوافرائي:

ابن مجاهد روى الحذف لدى ترتع يوسف لقبيل جلا ثم قال الشاطبي:

..... وَجَمِيعُهُمْ بِالْإِثْبَاتِ تَحْتَ التَّمْلِ يَهْدِينِي تَلَا

﴿يَهْدِينِي﴾ تَحْتَ التَّمْلِ وهي سورة القصص. أجمع القراء على إثبات الياء فيها في الوقف والوصل.

قال الضباع: وجميع القراء أخذوا بإثبات الياء في: ﴿يَهْدِينِي﴾ في السورة التي تحت النمل

- يعني القصص - للرسم، فهي وياء: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ في الكهف، ليستا من الزوائد

لثبوتها رسماً، وإنما ذكرهما للتنبيه على خلاف (ابن ذكوان) في ﴿فَلَا تَسْتَأْنِي﴾، وعلى ﴿أَنْ يَهْدِيَنَّ﴾ المتقدمة أول الباب هي التي في الكهف لا هذه. قال أبو شامة: وأجمعوا على إثبات ياء ﴿يَهْدِيَنِي﴾ في القصص، لثبوتها في الرسم، وإنما نص عليها من بين ما أجمعوا على إثباته، لأنه ذكر فيما تقدم من جملة ما اختلفوا فيه ﴿أَنْ يَهْدِيَنَّ﴾، ولم يعين أنها التي في الكهف، فخشى أن تلبس بهذه، فاستدرك وبين أن هذه مجمع عليها فتعينت تلك للخلاف، وقد نظم الشيخ - رحمه الله - يريد السخاوي - في الياءات المجمع على إثباتها أبياتاً جمعت أشياء مما يشكل منها، ولم يحتج الناظم إلى ذكر غير حرف القصص مما أجمع عليه إذ لا التباس لشيء منه بما ذكره، لأنه استوعب ذكر العدة ببيان مواضعها، بخلاف ما فعل في ياءات الإضافة، فلهذا ذكر المجمع عليه في الأنواع التي لم يستوعب ذكرها مفصلة على ما تقدم شرحه، ولم يحتج إلى ذكر غير الملتبس بما ذكره من المجمع عليه إسكاناً وفتحاً، هكذا هنا لم يذكر ما أجمع عليه حذفاً وإثباتاً.

(استدراك أبي شامة): ليته وصل هذا البيت بالبيت الذي فيه ﴿مَنْ يَتَّقِ﴾ يوسف.
 وَمَنْ يَتَّقِي زَكَا يَوْسُفَ وَافِي كَالصَّحِيحِ مُعْلَلاً
 لأن إثبات الياءين فيهما لقارئ واحد في سورة واحدة، وكلاهما في موضع الجزم وما عطف عليهما مجزوم، أو ليته قدّم هذا البيت على الذي قبله لتتصل الياءات المعدودة ثم بذكر الخارج من العدة.

قال د/ سامي عبد الفتاح هلال: يمكن الاعتذار له بأن الموضع الأول ﴿مَنْ يَتَّقِ﴾ ورد بالاتفاق، أما الموضع

الثاني ﴿يَرْتَعِ﴾ فورد بالخلاف، ولعل ذلك كان مسوغاً للفصل بينهما.

ثم قال الضباع: واعلم أن كل من لم يذكر في شيء من هذا الباب فله حذفه في الحالين. قال أبو شامة: فما يصفو من أهل الحذف على الإطلاق أحد غير (شعبة وابن ذكوان). فهذه أصول القوم حال أطرادها أجابت بعون الله فانتظمت حلى قال أبو شامة: لَمَّا تَمَّ الكلام في الأبواب المسماة أصولاً وأشار إليها بما للحاضر قال:
 فهذه أصول القوم حال أطرادها

مطرده لَمَّا دعوتها، أي: انقادت لنظمي طائفة - بإذن الله تعالى - أي: هذه الأصول قد تمت في أبوابها فانتظمت مشبهة (حلالاً)، و(الحلى) جمع حلية، وقد ذكر نحو ذلك صاحب

التيسير فقال بعد فراغه من باب الزوائد: فهذه الأصول المطردة قد ذكرناها مشروحة، وأقول: المراد من أفراد الأصول بأبواب قبل الشروع في السور، الفرق بين ما يطرد حكمه وما لا يطرد، والمطرد هو المستمر الجاري في أشباه ذلك الشيء، وكل باب من أبواب الأصول لم يخل من حكم كلي يستمر في كل ما تحقق فيه شرط ذلك الحكم، وهو في جميع الأبواب ظاهر، وهو خفي في ياءات الإضافة والزوائد، وهو في الزوائد أخفى، فوجهه في ياءات الإضافة أن فيه ما يطرد حمله مثل قوله:

فَتَسْعُونَ مَعَ هَمْزٍ بَفَتْحٍ وَتَسْعُهَا سَمًا فَتُحْهَأَ إِلَّا مَوَاضِعَ هُمَلًا
أي فتح (سَمًا) ما بعده همزة مفتوحة. وفي الزوائد:

وَتَبْتُ فِي الْحَالَيْنِ دُرًّا لَوَامِعًا بِخُلْفٍ وَأُولَى التَّمْلِ حَمَزَةٌ كَمَلًا
وَفِي الْوَصْلِ حَمَازٌ شَكُورٌ إِمَامُهُ

فإن ذلك مطرد في الجميع، وباقي الكلام في البابين أشبه بالفرش منه بالأصول، وشاهده ذكر التاءات المشددة للبري في الفرش وهي قريبة من الزوائد.

وقال الضباع: أي هذه المسائل المذكورة فيما تقدم قواعد القراء وأصولهم الكلية دعوتها للنظم فأجابت منتظمة حال كونها (حَلًا) أي نفائس.

وَأَلِي لَأَرْجُوهُ لِنَظْمِ حُرُوفِهِمْ نَفَائِسَ أَعْلَاقٍ تُنْقَسُ غُطَّلًا
قال السخاوي: ومعنى ذلك أنه إذا نظمها فحفظها من لا علم له كان كمن تحلى بحمده بعقد نفيس.

وقال أبو شامة: أي أرجو عون الله أيضاً لتسهيل نظم الحروف المنفردة غير المطردة وهو ما سيأتي ذكره في السور، وهو معنى قول صاحب التيسير: ونحن مبتدئون بذكر الحروف المتفرقة. ونفائس جمع نفيس، وأعلاق جمع علق، وهو الشيء النفيس، فمعنى (نَفَائِسَ أَعْلَاقٍ): أي أنظم حروفهم أنفس نظم، و(غُطَّلًا) أي أعناقاً لا قلائد لها، أي تجعلها ذات نفاسة. وقال صاحب اللآلئ: أراد بـ (حُرُوفِهِمْ) ما سيأتي ذكره في الفرش، والمعنى: أنه إذا نظمها فقرأها من لم يكن متحلياً بعلم القراءة ولا متزيباً به صيرته ذا نفاسة لتحليها بعلمها وتزيته بفوائدها بعد أن لم يكن كذلك. وقال الضباع: أي أرجو الله لتسهيل نظم قراءتهم المنفردة غير المطردة حال كونها مشبهة بنفائس تجعل الجياد الحالية عن زينة نفيسة.

سَامِضِي عَلَى شَرْطِي وَإِلَّهِ أَكْتَفِي وَمَا خَابَ ذُو جِدٍّ إِذَا هُوَ حَسْبًا

قال أبو شامة: والمعنى: أئني لا أخيب فيما قصدته، لأئني اكتفيت به - سبحانه وتعالى - في تمة ذلك، واستعنت به عليه، فأنا ب - رحمه الله - وما خاب، بل اشتهر ذكره وطاب، وانتفع بما نظمه الأصحاب.

وقال الضباع: أي ساستمر على ما اشترطه من الرمز والقيود، والاكتفاء بالضد عن الضد، وأكتفي بالله في مطلوبي، ولن يُحرَم مُجدّ في طلبه إذا اكتفى بالله وقال: ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾. وإذا قال الحق في شيء: ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ فإنه لا يخسر، بل يظفر بأمنيته، وهو قد حسبل بقوله: (وَبِاللَّهِ أَكْتَفِي).

وكمل شرح الأصول بحمد الله ومثله، وهو المرجو لإكمال شرح الفرش بتوقيفه وعونه، فحصل له مراده إلى أن تم إنشاده، والحمد لله وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه الأكرمين أجمعين، وحسبنا الله وكفى ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وهذا آخر ما يسر الله - تعالى - من الوصول في الكلام على الأصول، وأخيراً أقول كما قال الشاطبي:

(فَهَذَا مَعَ التَّوْفِيقِ كَافٍ مُحْصَلًا)

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

أسئلة حول (باب ياءات الزوائد)

س: ما الفرق بين ياءات الزوائد و ياءات الإضافة؟

س: يسن بإيجاز أحكام ياءات الزوائد وقفاً ووصلًا للقراء السبعة في الكلمات الآتية؟

﴿يَسِّرْ﴾ بالفجر.	﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ بالقمر.
﴿أَجْوَارِ﴾ بالشورى.	﴿الْمُنَادِ﴾ بسورة ق.
﴿يَهْدِيْنَ﴾ بسورة الكهف.	﴿يُؤْتِيْنَ﴾ بالكهف.
﴿تُعَلِّمْنَ﴾ بالكهف.	﴿أَخْرَجْنَ﴾ بالإسراء.
﴿أَلَا تَتَذَكَّرْنَ﴾ بطه.	﴿نَبِّغْ﴾ بالكهف.
﴿يَأْتِ﴾ بهود.	﴿دُعَاءِ﴾ بإبراهيم.
﴿أَتَبِعُونِ﴾ بغافر.	﴿أَتَيْدُونِنِ﴾ بالنمل.
﴿يَدْعُ الدَّاعِ﴾ بالقمر.	﴿يَالْوَادِ﴾ بالفجر.
﴿أَكْرَمَنِ﴾ بالفجر.	﴿أَهْنَنِ﴾ بالفجر.
﴿فَمَاءَ آتِنِ ۚ اللَّهُ﴾ بالنمل.	﴿الْمُهَيَّئِ﴾ بالإسراء.
﴿كَالْجَوَابِ﴾ سبأ.	﴿وَمَنْ أَتَّبَعِنِ﴾ بآل عمران.
﴿الْمُهَيَّئِ﴾ بالكهف.	﴿تُؤْتُونِ﴾ بيوسف.
﴿يَكِيدُونَ﴾ بالأعراف.	﴿وَلَا تُخْزُونَ﴾ بهود.
﴿فَلَا تَسْتَلِنِ﴾ بهود.	﴿وَقَدْ هَدَيْنِ﴾ بالأنعام.
﴿أَشْرَكَتُمُْونِ﴾ بإبراهيم.	﴿وَآخْشُونَ وَلَا﴾ بالمائدة.
﴿وَأَنْتَقُونَ يَسْأُولِي﴾ بالبقرة.	
﴿وَحَافُونَ﴾ بآل عمران.	
﴿مَنْ يَتَّقِ﴾ بيوسف.	﴿الْمُتَعَالِ﴾ بالرعد.
﴿النَّالِقِ﴾ بغافر.	﴿النَّادِ﴾ بغافر.

- ﴿الدَّاعِ﴾ بالبقرة. ﴿دَعَانِ﴾ بالبقرة.
- ﴿كَيْفَ نَذِيرٍ﴾ بالملك. ﴿لَتَرْدِينَ﴾ بالصفات.
- ﴿تَرْجُمُونَ﴾ بالدخان. ﴿فَاعْتَرِلُونِ﴾ بالدخان.
- ﴿نُكَذِّرُ﴾ في مواضعه الستة بالقمر. ﴿وَعِيدٍ﴾ بإبراهيم وموضعين في سورة ق
- ﴿يُنْقِذُونَ﴾ بياسين. ﴿يُكَذِّبُونَ قَالٍ﴾ بالقصص.
- ﴿نَكِيرٍ﴾ بالحج وسبأ وفاطر والملك. ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ﴾ الزمر.
- ﴿وَأَتَّبِعُونَ﴾ بالزخرف. ﴿يَرْتَعِ﴾ بيوسف.
- ﴿يَهْدِينِي﴾ بالقصص.

س: ما الكلمة التي أثبت فيها (حزة) الياء الزائدة وقفاً ووصلاً؟

س: ما الكلمة التي أثبت جميع القراء الياء الزائدة فيها إلا (ابن ذكوان) فله الحذف في الحاليين؟

س: ما الكلمة التي لـ (أبي عمرو البصري) الحذف والإثبات وصلاً، والحذف أعدل؟

س: ما الكلمة التي قرأها (قنبل) بالحذف والإثبات وقفاً؟

س: ما الكلمة التي أثبت (الكسائي) فيها الياء الزائدة وصلاً وحذفها وقفاً؟

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(خاتمة المجلد الأول)

قال العبد الفقير راجي رحمة الوهَّاب - قدري بن محمد بن عبد الوهَّاب - وهذا آخر ما أرجو من الله قبوله، والحمد لله على إفضاله وإنعامه، والتوفيق لإكمالهِ وإتمامهِ، وأسأله - سبحانه وتعالى - أن يحتم لي ولكم بالإيمان، وأن يمنَّ عليَّ وعليكم وعلى والديَّ وأشياخي وأحبتي بالنظر إلى وجهه الكريم في دار الجنان، إنه ﴿رَوْفٌ رَّحِيمٌ﴾ ﴿جَوَادٌ كَرِيمٌ﴾ وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾، ونفع الله صاحبه بالعلم، وزينته بالحلم بمنه وكرمه، وأخيراً أقول: وتم بإذن الله المقصود، والأمل المرجو المنشود، وأقول كما قال الإمام الشاطبي في عقيلة أتراب القصائد:

مَنْ عَابَ عِيّاً لَهُ عَذْرٌ فَلَا وَزَرَ	ينجيه من عزمات اللوم متترا
وَإِنَّمَا هِيَ أَعْمَالٌ بَنِيهَا	خذ ما صفا واحتمل بالعفو ما كدرا
إِنْ لَا تَقْذِي فَلَا تَقْذِي مِشَارِهَا	لَا تَزِرُنْ نَزْوَراً أَوْ تَرَى غِزَارَها
وَاللَّهُ أَكْرَمُ مَأْمُولٍ وَمُعْتَمَدٍ	ومستغاث به في كل ما حذرا
يَا مُلْجَأَ الْفُقَرَا وَالْأَغْنِيَاءِ وَمَنْ	الطافه تكشف الأسواء والضررا
أَنْتَ الْكَرِيمُ وَغَفَّارُ الذُّنُوبِ وَمَنْ	يرجوا سواك فقد أودى وقد خسرا
هَبْ لِي بِجُودِكَ مَا يَرْضِيكَ مُتَبَعاً	ومنك مبتغياً وفيك مصطبراً

﴿وَأَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم تسليماً كثيراً دائماً أبداً إلى يوم الدين
وآخر دعوانا:

أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ



(فهرس الكتاب)

٧	- مقدمة الكتاب ومراجعته ومنهجي
١٨	- تعريف بعلم القراءات
٢٧	- خطبة الكتاب
٧٣	- مصطلحات الشاطبي.
١٣٩	- وصايا لأهل القرآن.
١٥٩	- باب الاستعاذة.
١٦٨	- باب البسملة.
١٨٧	- سورة أمّ القرآن.
٢٠٥	- باب الإدغام الكبير.
٢٥٥	- باب هاء الكناية.
٢٧٥	- باب المدة والقصر.
٣١٠	- باب الهمزتين من كلمة.
٣٣٥	- باب الهمزتين من كلمتين حال اتفاقهما واختلافهما.
٣٥٢	- باب الهمز المفرد
٣٦٧	- باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.
٣٧٢	- مذهب (حمزة) في السكت من طريق أبي الفتح فارس، وظاهر بن غلبون (
٣٧٩	- حكم ﴿ءَأْتَنَ﴾ موضعي يونس.
٣٩٠	- باب: (وقف حمزة وهشام على الهمز)
٤٤٤	- الإظهار والإدغام للحروف السواكن الإدغام الصغير.
٤٧١	- باب أحكام النون الساكنة والتنوين.
٤٧٧	- باب الفتح والإمالة وبين اللفظيين.
٥٤٨	- باب مذهب (الكسائي) في إمالة هاء التانيث عند الوقف
٥٥٧	- باب الرءات.
٥٧٦	- باب اللامات.
٥٨٨	- باب الوقف على أواخر الكلم.
٦٠٢	- باب الوقف على مرسوم الخط.

- باب مذاهب القراء السبعة في ياءات الإضافة.

- باب ياءات الزوائد.

(خاتمة المجلد الأول)

٦١٩

٦٥٨

٦٨٤

﴿وَأَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبَّ رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم تسليماً كثيراً دائماً أبداً إلى يوم الدين
وآخر دعوانا:

أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

